مذكرات المختار ولد داداه

بسم الله الرحمن الرحيم , و به نستعين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين...

أما بعد فهذه هي الطبعة العربية لمذكرات الرئيس الراحل :المختار ولد داداه ـ رحمه الله- و حرصا منا في منتدى المشهد الاعلامي بالمشهد الموريتاني على العناية بالمكتبة السياسية الموريتانية فقد تم نشر هذه المذكرات على المنتدى –أكثر من مرة –لكنها لم تنشر كاملة الا في مشاركات الزميل BTT @ و الذي نشرها فيما يقارب ال90 مشاركة, و قد قمت بجمعها في هذا الملف (وورد) و سأحاول تحويلها الى صيغة PDF , كما قمت بفهرستها (في الصفحات الأخيرة) و ذلك من أجل الاطلاع على أبوابها ال5 , و التي احتوت على 23 فصلا مرفقة ب"استهلال و خاتمة" .

و ختاما فاننا نتمنى أن تزيد هذه المذكرات من اطلاع القارئ على معلومات دقيقة عن مراحل تاريخية هامة عاشها "الآباء المؤسسون", كما نأمل أن تزيد من وعيه و اقتناعه بضرورة المشاركة السياسية الجادة و المفيدة من أجل تنمية البلد و الرقيّ به الى مصاف الدول المتقدمة و حمايته من الأخطار المحدقة به مثلما فعل الرعيل الأول....

@@ الرابط الأصلي للمذكرة على موقع المشهد الموريتاني هو:

http://www.almashhed.com/vb/showthread.php?t=15864

مع تحياتنا و تقديرنا
SIYAM
مشرف بالمشهد الاعلامي بالمشهد الموريتاني:
http://www.almashhed.com/vb/forumdisplay.php?f=26

الصفحة الرئيسة للمنتدى:
http://www.almashhed.com/vb/

07/07/07

مذكرات المختار ولد دادّاه

المخـتـار ولـد داداه

مـوريتانـيا
رهان التحديات الكبرى

المخـتـار ولـد داداه
الرئيس الموريتاني الأسبق

مـوريتانـيا
رهان التحديات الكبرى

دار النشر ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين .
آل عمران، الآية159

"لم تعد موريتانيا تلك الصحراء الشاسعة الوعرة التى تشكل شبه حاجز يصعب على الأفكار والبشر اجتيازه بين عالم حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء... فبفضل رابطة التضامن التى بدأت تتعزز شيئا فشيئا، أصبح جميع الموريتانيين يشعرون بانتمائهم إلى أمة واحدة من المحيط إلى السودان[مالي.]
وسيتبوأ بلدنا غدا ما يستحق من مكانة فى العالم، بوصفه بلدا يملك اقتصادا عصريا ولديه نخبة قادرة على تسيير شؤونه الخاصة بصفة حكيمة وديمقرطية، بلدا له إشعاعه الروحي المعترف به دوليا بحكم ما يتوفر عليه من علماء أجلاء. فموريتانيا هي فى الواقع جسر طبيعي، وهمزة وصل بين عالم عرب وبربر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء. إن موريتانيا ينبغى أن تظل البلد الذى تتطور فيه الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة جنبا إلى جنب مع الثقافة الغربية دون أن تتعارضا بل عليهما أن تتكاملا فى انسجام.
وباختصار، فإن إرادتنا بعون الله ستجعل من موريتانيا أرضا يلتقى عليها الناس من كل الأعراق والحضارات والثقافات ويتعايشون بسلام .
ويضاف إلى مختلف هذه الآفاق بُعد موريتانيا الصحراوي. وهنا أتوجه بصورة خاصة إلى إخواننا فى الصحراء الإسبانية. ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أذكر بما يجمعنا مع هؤلاء من روابط لا تحصى. فأسماؤنا واحدة، ولغتنا واحدة، ونشترك فى الحفاظ على أنماط الحياة التقليدية نفسها. ولنا نفس المرجعيات الدينية، وترتاد قطعاننا المراعى والآبار نفسها. وبكلمة واحدة، فإننا جميعا ننتمى إلى حضارة صحراوية واحدة نفخر بها .
وعليه، أدعو إخوتنا فى الصحراء الإسبانية أن يفكروا معنا من الآن فى ترسيخ دعائم موريتانيا الكبرى اقتصاديا وروحيا. وأوجه إليهم رسالة صداقة أرجوكم أيها المواطنون إبلاغهم إياها مجددا، كما أدعو إلى وئام كافة البيضان من شواطئ الأطلسي غربا إلى أزواد شرقا، ومن وادى درعة شمالا إلى ضفاف نهر السينغال جنوبا .
لقد ولى عهد الغارات والصراعات الأهلية بين هؤلاء وأولئك. وأدعو إخواننا فى تيرس، وآدرار سطف، وزمور، والخط أن يسعوا من أجل مستقبل مشترك، وأن يتقاسموا معنا الآفاق المشرقة التى يخبئها لنا استغلال ثرواتنا المعدنية وإعمار بلادنا... إن مراعى آدرار وزمور مفتوحة أمام مواشيهم، وواحاتنا ترحب بهم فى موسم "الكَيطنه"، وباستطاعتهم ارتيادها بأمان والاستفادة من كرم الضيافة الموريتانية. كما أن عليهم بدورهم أن يؤوُوا دون تردد مواشينا وخيامنا إذا ما دعتنا ضرورة البحث عن الكلأ إلى الانتجاع وراء تلك الحدود المصطنعة التى نأمل أن تزول من قلوبنا قبل أن تمحى من الخرائط."

المختار ولد داداه: مقتطف من خطاب أطار فى فاتح يوليو1957

عندما أستعرض حصيلة ما أنجز وما ينبغى أن ينجز فى كافة الميادين، يخيل إلي أننى لم أحقق أي شيء. ولكننى عندما أقارن ما تم إنجازه بما كان عليه الحال فى البداية، أعتبر أن جهودى لم تذهب سدى .
المختار ولد داداه: مقابلة مع جان آفريك الصادرة فى 22 يونيو 1974

تنبيه

لن يجد القارئ فى ثنايا هذا الكتاب إلا ما كنت شاهد عيان عليه أو ما كان من صنعى بحكم المسؤوليات العمومية التى تقلدتها على رأس الجمهورية الإسلامية الموريتانية من 1957 إلى 1978. وقد عانيت من شح الوثائق أثناء إعداد هذا العمل إذ حرمتنى الظروف التى غادرت فيها موريتانيا من أي نوع من الأرشيف. فلم تسعفنى سوى ذاكرتى وبعض الأوراق الشخصية، وما أعده بوجه خاص

صديقى برتراه فيسار دى فوكو **Bertrand Fessard de Foucault** من دليل كرونولوجي قدمه إلي فى نهاية 1979 فور التحاقى بمنفاي. وكان برتراه قد ناقش سنة 1972 أطروحة مكرسة لبلادنا بعد أن أمضى فيها فترة خدمته الوطنية خلال سنتي 1965-1966، وهي الفترة التى تعارفنا فيها. وفى سنة 1982، أمدنى معاونى الأسبق العزيز علي آبيل كامبورسي **Abel Campourcy** ببعض التعميمات والمراسيم. كما أهدانى روبير تاتوه**Robert Taton** ، رئيس تحرير مجلة "أوروب فرانس أوتر-مير **Europe France Outre-Mer** " فى 1986، أعدادها المخصصة لموريتانيا. وليتقبل كل هؤلاء خالص شكري.

وخلال فترة منفاي الاضطراري بالخارج، حررت تباعا حوالي ألف صفحة ملأت ستة دفاتر مدرسية كبرى فيما بين 1984 و1995. وكانت زوجى أول من قرأ تلك "المسودة" وتكفل بها وتابع عملية إدخالها فى العقل الألكتروني التى تولتها دانيل بوا **Danielle Boy** فى نيس، ثم ابنة أختى عيشة بنت أحمدو فى نواكشوط. وأعيد ترتيب هذا العمل وتوزيعه إلى أبواب وفصول بناء على اقتراحات برتراه فيسار دى فوكو. ووفق تلك الصيغة قرأ علي هو ومريم نصى صفحة صفحة .وقد شاء الله أن أعود إلى البلاد فى تلك الأثناء. ومن ثم فإننى أعتبر أن ما كتبته قد استفاد من عامل الوقت، والغربة، والعودة إلى أرض الوطن. وأشكر من خالص قلبى صديقى وزوجى على ما قدما لى ولبلدى من خدمة. كما أشكر كل الذين ذكرت آنفا وكل من أسهموا من قريب أو بعيد فى أن يخرج هذا الكتاب إلى النور، سواء كان إسهامهم دائما أو خلال لحظات إيحاء ثمينة بالنسبة لى .

وإذا كانت مسودتى قد كتبت أصلا باللغة الفرنسية، فقد راجعت الطبعة العربية ومنحتها القيمة والأهمية نفسها التى منحتها للطبعة الفرنسية. وقد تولى إعداد الطبعة العربية سيدى عبد الله ولد المحبوبي، ومحمد المختار ولد السعد، ومحمد بباه ولد محمد ناصر، وهم أساتذة من جامعة نواكشوط. وأعبر لهم عن إعجابى بمستواهم العلمي وجزالة أسلوبهم. أما التصحيح فقد تولاه محمد ولد تتّا، فى حين قام موسى ولد أبنو بتنظيم عمل فريق الطبعة العربية وتنسيقه. فلكل منهما تشكراتى الأخوية .

وقد استخدمت لغة شعبية يمليها توارد الأفكار بلغتى الأم الجميلة المستساغة والمعبرة، مما قد يتولد عنه أحيانا اطراد النعوت، وتوليد بعض الكلمات، واستخدام بعض المصطلحات الشائعة فى اللهجة المحلية .وكتبت الأسماء الأعجمية بخط مائل وبحروف لاتنية عند أول ذكر لها، كما كتبت الاستشهادات المأخوذة من خطبى وتقاريري الرسمية وقرارات الحزب بشكل متميز. وعمدت إلى الهوامش لإنارة القارئ غير الموريتاني حول بعض المسائل، أو لإثراء النص ببعض المعلومات التفصيلية. وأوليت عناية كبيرة لتواريخ سير الأحداث الممتدة

من 1957 إلى 1978 مستأنسا فى ذلك بعمل زميلى برتراه.

ويعتبر هذا الكتاب بداية سلسلة بعنوان لنبن جميعا الوطن الموريتاني. وسيرى النور قريبا مسرد الأحداث التاريخية الذى تحدثت عنه قبل حين، والنصوص التأسيسية للدولة الموريتانية وحزبها حتى 1978 .وسيلى ذلك نشر تقارير الإدارة الاستعمارية، ومختارات مبوبة بحسب الموضوعات من الخطب التى شاءت الأقدار أن ألقيها أمام مواطنى أو باسمهم فى الخارج. وأملى كبير فى أن يتصدى العديد من الباحثين - الوطنيين والأجانب – لمهمة حفظ ذاكرتنا التاريخية، مكتوبة كانت أو شفهية، وصيانة زاد شعبنا المعرفي القديم والمعاصر أو ما يشكل حتى اليوم أسس وحدتنا الوطنية التى تسعى هذه الشهادة إلى المساهمة في توطيدها .

إهداء

أهدى هذا العمل إلى روح

والدى محمدُ،
ووالدتى خديجة،
وأساتذتى.

وإلى زوجى مريم،
و أبنائى محمدُ، وفائزة، و عز الدين
وإلى كافة أفراد أسرتى.

وإلى أعضاء فريقي ومعاوني،
وإلى إخوتى الأفارقة والعرب،
وإلى كل الذين ألهموا تفكيرى وعملي
وإلى الشعب الموريتاني
وإلى شباب اليوم والغد فى بلادى .

استـــهلال

لقد تعرضت للكثير من الضغوط لإقناعى بكتابة" مذكراتى" منذ أن غادرت موريتانيا فى الثاني من أكتوبر 1979 إلى منفي دام اثنتين وعشرين سنة، إثر انقلاب 10 يوليو 1978 العسكري الذى أطاح بي .
وقد كان كل أولئك الأصدقاء، الموريتانيين منهم والأجانب، يلحون علي بالكتابة، ويقولون "لقد أنشأتم موريتانيا من العدم... والتقيتم العديد من القادة التاريخيين،

وخاصة العرب منهم والأفارقة"، بل إن أحد سجاني فى ولاته، وهو ملازم شاب، قال لى ذات يوم: "السيد الرئيس، إن عليكم أن تكتبوا كتابا يعرف الشباب الموريتاني بتاريخ العشرين سنة الأولى من استقلالنا الوطني التى اتسمت بصعوبات بالغة ."

وكنت بالطبع مقتنعا بأن تجربتي على رأس الدولة الموريتانية ينبغى التعريف بها. لكن كنت أتصور الأمر على نحو آخر. فقد كنت أحلم بمغادرة السلطة بهدوء، وأن أصبح ذلك "الشيخ" أو الْمَاوْدُو الذى يستشار ويُصْغَى إلى النصائح التى يسديها على الطريقة الإفريقية. وعندها يتم تناقل رسالتى من شخص إلى آخر، ومن أقرب الناس إلى أقربهم حتى تعم مختلف فئات المجتمع .ولكن "وما تشاءون إلا أن يشاء الله..." فقد وقع انقلاب 10 يوليو 1978 وما تلاه من تقاعد إجباري فى ولاته. وخلال الخمسة عشر شهرا التى أمضيتها فى القلعة العسكرية الخربة الواقعة على مشارف مدينة ولاته القديمة التى زارها ابن بطوطة فى القرن 14، وجدت فرصة نادرة لتدبر جدوى كتابة "مذكراتى" ونقل شهادتى إلى الأجيال القادمة. وقد اقتنعت بضرورة الكتابة، فشرعت فى كتابتها فور إطلاق سراحى، وها أنا اليوم أنشرها.

*
* *

لكن لم هذا الصمت الطويل؟ ولم لم ينشر هذا الكتاب قبل الآن؟ أود بادئ ذى بدء إقصاء التفسيرات الخاطئة التى أعطاها هؤلاء وأولئك .

وهنا ينبغى التساؤل: هل الأمر عائد إلى عدم المبالاة ورفض الدخول من قريب أو بعيد فى قضايا بلادى؟ وكيف لرجل دولة كرس جزءا كبيرا من حياته ومن شبابه لبلده، أن يصبح بين عشية وضحاها غير مكترث بمصيرشعب تقاسم وإياه السراء والضراء ردحا من الزمن بحجة أنه لم يعد يمارس السلطة؟

وإذا لم يكن الأمر عدم مبالاة، أفلا يكون مرده إلى تعنت غير بريء حبسنى فى موقف جامد بعيد عن الحقيقة؟ فتعنتُ من هذا القبيل ينم، فى الواقع، عن تفكير غير سليم. كلا! إن عدم مبالاتى الظاهرية يعبر حقيقة عن حرصى التام على أخذ مسافة من الأحداث، والبقاء خارج الصراع، والحذر كل الحذر من تعميق الانقسام بين الموريتانيين. فالصدام بين أنصار المختار ولد داداه وخصومه لا يمكن إلا أن تكون له نتائج سلبية. وأخذ مسافة من الأحداث يعنى بالنسبة لى ترجيح العقل على العاطفة، وأن نترك للتاريخ الحكم على ما أنجز قبل 1978 .

أما فيما يتعلق بما يمكن أن يسمي، تجاوزا، عنادى، فهو فى حقيقة الأمر تعبير عن الحرص على التأكيد أن السلطة لم تكن بالنسبة لى سوى وسيلة ولم تكن ملكية خاصة اغتصبت منى ويتعين علي أن أستردها مهما كلف الثمن. فقد كررت عدة مرات وأنا فى السلطة أنها لم تكن بالنسبة لى فى أي يوم من الأيام سوى أداة

للتنمية والرقي .
وأخيرا، هل يمكن أن يوصف بالكبرياء من أطاحت به أقلية مسلحة وظل متمسكا بكرامته رافضا أن يقاس بأي شكل من الأشكال بمن أطاحوا به؟

*
* *

وعليه، فلم اعتبرت، فى نهاية المطاف، أن من واجبى أن أكتب هذه الشهادة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تمنحنى الفرصة للتذكير بالأهداف من كتابة هذه المذكرات .

إن هذا الكتاب لا يرمى إلى أن يكون سيرة ذاتية لمؤلفه وإن كنت قد أعطيت القارئ فى بدايته بعض التوضيحات عن الفترة التى سبقت دخولى معترك السياسة، وهو أمر بدا لى ضروريا لتسليط الضوء على الاختيارات التى تبنيت لاحقا .
كما أن هذا الكتاب لا يطمح البتة إلى أن يكون نصا مناقبيا) هاجيوغرافيا) لإبراز مآثر الرئيس المختار ولد داداه بصفة غير موضوعية. فالشك والخطأ والفشل صفات ملازمة للحياة البشرية ولاسيما بالنسبة لرجل الدولة. وسأبرهن على ذلك فى ثنايا هذا الكتاب .
أولا يكون إذًا، فرصة نادرة لتصفية الحسابات مع هؤلاء وأولئك، وإفساح المجال لمجادلات لا طائل من ورائها؟ كلا !
أم أن الأمر يتعلق بوصية سياسية؟ إن عمرى وتجربتى فى السلطة يسمحان بترجيح هذه الفرضية المشروعة. فبوسع كل إنسان أن يجد فى هذه السطور ما يصادف هوى فى نفسه ويستجيب لتفكيره الفردي أو الجماعي. غير أننى أعلم علم اليقين أن العالم قد تغير عما كان عليه قبل خمس وعشرين سنة، وأن منظومة القيم قد تبدلت، وأن التقدم التكنولوجي قد غير نمط الحياة والتفكير، وأن مخاطر جديدة وجسيمة للغاية قد ظهرت، وأن العلاقات الدولية قد انقلبت رأسا على عقب، وأن جيلا كاملا يفصل بينى وبين 1978. ولذا يصبح من غير المعقول، بل من الخطأ الفادح، أن نقول إن هذه التجربة الممتدة على مدى عشرين سنة فى السلطة تفرض نفسها كمرجعية لا محيد عنها أو كنموذج لا وراءه وراء .
وهنا قد يقول قائل: لم كتب هذا الكتاب إذا؟

*
* *

لقد أصدرت بحقنا أحكام متسرعة كان مصدرها فى الغالب بعض الأجانب الذين يجهلون الحقائق الموريتانية، ولأصحابها الحق فيما بدر منهم. غير أن من حقى كذلك أن أدلي بمساهمتى فى التاريخ الموريتاني المعاصر وأن أعطي رأيى

وتحليلى للأحداث الوطنية والدولية التى كان علي وعلى حكومتى أن نتعامل معها فى ظروف بالغة الصعوبة .

وعلى الرغم من استحالة الموضوعية التامة فى هذا النوع من الكتابات، فقد توخيت التجرد ما أمكن مستندا على حقائق ملموسة لا جدال فيها، ومبتعدا عن أي حكم قيمي متسرع، أو أية أحكام مسبقة لم تقم عليها بينات، نابذا تناسى الأحداث أحرى اختلاقها أو تشويهها .

وأعتقد أن هذه الشروط هي وحدها الكفيلة بمنح هذا الكتاب المصداقية اللازمة ليكون مساهمة أصيلة فى التاريخ الوطني والإفريقي والعربي .

ولهذا الكتاب أبعاد أخرى وأهداف. فقد أردت أن أبين أن التاريخ لم يبدأ ولن ينتهي مع أول رئيس للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأن أي فترة من هذا التاريخ لا يمكن تجاهلها سواء ما قبل الاستعمار، أو الفترة الاستعمارية، أو ما بعده لأن التراكمات التاريخية تفرض نفسها بشكل لا هوادة فيه عبر القرون وآلاف السنين لبناء مستقبل غني بهذا الماضى يعد الأرضية لابتكار الجديد .

فلا أمة بلا تاريخ وبلا ذاكرة. وعلينا مثل سائر الشعوب أن نعرف ماضينا ونستثمره لإرساء قواعد مشروع مستقبل حقيقي. ويتأكد الأمر بوجه خاص فى الوقت الذى يتعين فيه مواجهة عولمة جارفة تقتلع الهويات مما يفقر البشرية جمعاء. وعسى أن يكون هذا الكتاب مصدر تفكير ونقاش !

إنه مساهمة فى التاريخ وفى معنى التاريخ، كما تتخلل صفحاته رغبة واضحة فى تفسير وتسويغ ما انتهجنا من خيارات لم يستوعبها دوما بعض شركائنا كل الاستيعاب. وكانت تلك الخيارات على الدوام عملا جماعيا، إلا أننى أتحمل كامل مسؤوليتها أمام الله وأمام العباد. وأستطيع أن أجزم بأن جميع تلك الخيارات قد اتخذت لصالح مواطنينا ولاسيما أكثرهم حرمانا .

*

* *

وكثيرا ما قيل لى خطأ: "السيد الرئيس، لقد أنشأتم موريتانيا من العدم". وكلمة "من العدم" هنا لا معنى لها! فكيف يتم تناسى الموروث المتراكم على مدى آلاف السنين، والحضارات التى ولدت هنا وهناك على أديم ما سيعرف بموريتانيا؟ وكيف يتجاهل الدور البارز للإسلام الذى يعتنقه الموريتانيون منذ ألف سنة؟ ولماذا لم توضع فى الحسبان الفترة الاستعمارية التى رسمت الخطوط الأولى للكيان الموريتاني المعاصر على مدى ستين سنة؟ لا شك أن معنى التاريخ قد تغير مع استقلال البلاد: فالرهان الاستعماري على موريتانيا بوصفها ممرًا استراتيجيا بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء، قد حل محله الرهان الوطني على موريتانيا التى هيأها التاريخ والجغرافيا لأن تكون همزة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها. وكيف لا نأخذ فى الحسبان هذا الوسط غير المضياف، وإن كان يحتضن بعض الثروات، الصحراوي فى معظم أجزائه مما يجعله غير صالح للزراعة، وسكانه

قليلون بالنسبة لأراض شاسعة تربو مساحتها على المليون كيلومتر مربع، ويفتقر افتقارا شديدا إلى أي نوع من البنى التحتية .
إنه ميراث صعب لا يملك أصحابه فى الماضى ولا فى الحاضر أو المستقبل من ثروة غير رجال ونساء موريتانيا بما لهم من طاقات وقدرات.

* *
*

وقد قررنا جميعا، منذ 28 نوفمبر 1960، أن نفرض وجود الدولة الموريتانية الفتية على الساحة الدولية، وأن نجعل من سكان ذوى ثقافات مختلفة شعبا واحدا، وأن نمنح هذا الشعب الرغبة والإرادة فى بناء مستقبل مشترك أفضل له ولأجيال المستقبل؛ رغم ما كان يعترض سبيلنا من معوقات جمة، ورغم الفقر، والتبعية للخارج، وأطماع الجيران فى حوزة أراضينا. وسيبين التاريخ ما إذا كنا قد نجحنا فى مسعانا.

- - -

الفصل الأول (1 (

الباب الأول

المـــســـــار

الفصل الأول

..."وما تشاءون إلا أن يشاء الله"

من يوليو 1978 إلى أكتوبر1979

منذ بداية السبعينيات، وقبل أن تبدأ حرب إعادة التوحيد الوطني، كانت أجهزة استخباراتنا تشير من حين لآخر إلى أخبار عن رجل الشارع مفادها أن بعض الضباط ينوون القيام بانقلاب. ومعلوم أن تلك الأجهزة آنذاك ما تزال فى طور النشأة، ممثلة فى مكتب الدراسات والتوثيق التابع لرئاسة الجمهورية وإدارة الأمن التابعة لوزارة الداخلية. غير أن تلك الأخبار، التى أصبحت أكثر اطرادًا بعد انطلاقة الحرب، لم تقدم شيئا محددا، ومع ذلك عززتها معلومات وردت من الخارج. فقد أطلعنى الملك الحسن الثاني أثناء لقائى به فى مراكش خلال شهر نوفمبر أو ديسمبر 1977، على معلومات وردت إليه تفيد بأن انقلابا يتم الإعداد له بالجمهورية الإسلامية الموريتانية. وقد ذكر مضيفى أن مصدر تلك المعلومات هو شاب موريتاني يدعى ولد الوافي الذى قدَّم فى البداية أخبارًا سرية إلى الأستاذ بوعبيد مفادها أن الجيش الموريتاني يعد انقلابا للإطاحة بي. ثم أدلى ولد الوافي نفسه بمعلومات مماثلة إلى أحد أعضاء الديوان الملكي قام بتسجيلها. وقد اقترح الملك أن يمدنى بنسخة من التسجيل الصوتي. ولكنى رغبت بلباقة عن هذا العرض نظرا إلى أننى لا أودّ أن يتدخل أجنبي فى شؤوننا الداخلية ولو كان صديقا وحليفا مرموقا. فهل كنت على حق؟ الله أعلم .

وقد أبلغنى الرئيس موبوتو فى شهر فبراير 1978، وأنا فى ابروكسل، أن "...المعلومات الملتقطة من أوساط المعارضة الزائيرية فى بلجيكا، تفيد بأن الجيش الموريتاني يعد انقلابا للإطاحة بك .وقد ورد اسم أخى سفيرك هنا ضمن المتآمرين...". ويتعلق الأمر بالرائد أحمدو ولد عبد الله قائد المنطقة العسكرية السادسة المكلفة أساسا بالعاصمة، وهو ابن عم السفير المعني وسميه .

وخلال اجتماع المكتب السياسي الوطني المنعقد يوم السبت 8 من يوليو 1978 أطلعنى أحمد ولد الزين ، عضو تلك الهيئة، على فحوى حديث دار بينه وبين سيدى أحمد ولد ابنيجاره عشية اليوم السابق مؤداه أن انقلابا وشيكا قد تم الإعداد له بتمالؤ من كافة مسؤولي الجيش وقوات الأمن بما فى ذلك قائد الأركان الوطنية وقواد المناطق العسكرية وقائدا الدرك والحرس الوطني. وقد أحلت أحمد ولد الزين على وزير الدفاع الوطني محمذن ولد باباه الحاضر بدوره اجتماع المكتب

السياسي الوطني بحكم عضويته فيه. ولم أشعر أي أحد سواه بالخبر بما فى ذلك وزير الداخلية ممادو ساغو.

ولكن لماذا تصرفت بهذه الطريقة؟ لأننى فكرت فى أمرين :
-أحدهما أن يكون الأمر مجرد إنذار كاذب، وفى تلك الحالة فإن الوقت غير ملائم لتثبيط عزائم قواتنا المقاتلة بإظهار أي نوع من الريبة نحوها فى وقت تحتاج فيه إلى أقصى ما يمكن من التشجيع لتمكينها من القيام بمهمتها المقدسة المتمثلة فى الدفاع عن حوزة الوطن المهددة .

-أما الأمر الثاني فهو أن تكون المعلومات دقيقة، ويلزمنى بالتالى أن أفكر مليا فى أنجع السبل لمواجهة الوضع الجديد. وبما أن المعلومات شبه مؤكدة، فقد كان علي أن آخذها بالحسبان وأن أفكر فى فرضيات شتى للتصدى للموقف. وكانت أول فكرة خطرت ببالى هي، بطبيعة الحال، البحث عن طريقة لإفشال خطة الانقلابيين.
فكيف ذلك؟ يتطلب الأمر اجتماعا طارئا لمجلس الوزراء فى اليوم نفسه لعزل المسؤولين العسكريين الضالعين فى العملية وتعيين من يخلفهم وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها. وهكذا يتكفل وزير الدفاع الوطني بمن يدخلون ضمن دائرة اختصاصه. وتصبح إذاعة قائمة بأسماء الضباط المعزولين ومن حل محلهم كافية لمباغتة الانقلابيين وإفشال خطتهم. وقد راودنى هذا الحل للوهلة الأولى، لكننى عدلت عنه فى النهاية لعدم التأكد من نتائجه. وعليه، فإن عدم الجزم – أو نقص الحزم كما يحلو للبعض أن يقول – جعلنى أتخلى عن ذلك الخيار لسببين لا يختلفان كثيرا :
-أولهما خطر المواجهة بين الأوفياء من جيشنا وقوات أمننا وبين الانقلابيين، وما ينجر عنها من سفك الدماء فى صفوف هؤلاء وأولئك.
-أما السبب الثاني فمرتبط بالانعكاسات السلبية الكبيرة لمثل هذا الوضع على مقاتلينا فى خطوط الجبهة. وبالفعل، فإن حرمان قواتنا – ولو لوقت قصير – من قياداتها المحلية ومسؤوليها على مستوى الأركان فى نواكشوط، سيعرضها للتشوش والهلع بل وللفوضى. وفى سياق مشابه تصبح أكثر هشاشة وضعفا فى مواجهة العدو. ولتفادى هذا الاحتمال، وبعد تفكير ملي، قررت بكامل الوعي وإملاء الضمير أن "أتركهم يفعلون ما يريدون ."
فقد فضلت التضحية بنفسى وتحمل النتائج المترتبة عن فقد السلطة عوضا عن إثارة صدامات دامية وشقاقات لا تجبر بين صفوف مواطنينا وإضعاف مقاتلينا الذين يجابهون العدو فى ظروف صعبة آنذاك. فهل كان هذا هو القرار الأمثل؟ إن الحكم على ذلك متروك للتاريخ، وأرجو أن يكون حكما موضوعيا. ولكن ما يهمنى قبل كل شيء هو حكم الله، ذلك الحكم الذى أرجو به النجاة فى الدار الآخرة .
وفى الوقت الذى أنهى فيه تحرير هذه المذكرات، فإن رأيى لم يتغير وما زلت أفكر بالطريقة نفسها .
وبوسعى أن أتفهم أننى قد أصبحت عقبة فى نظر البعض، بمن فيهم العسكريين.

وقد كان بوسعى أن أتنحى طواعية شريطة استمرار نضالنا من أجل إعادة توحيد الوطن بشكل قد يكون أفضل. وبالمقابل لا يمكننى أن أتصور أن وطنيين وضباطا موريتانيين سيتركون مكاسب عشرين سنة من جهودنا تنهار خلال بضعة أيام وأسابيع أو أشهر. كما لا أستطيع أن أتصور تراجعهم واستسلامهم. لذا ألتمس الصفح من مواطنينا عن النقص فى تصور ما آلت إليه الأمور.

وقبل الحديث عن الانقلاب، تجدر الإشارة إلى أننى ترأست مؤتمرا يوم 3 من يوليو 1978 ضم جميع المسؤولين العسكريين على المستوى الوطني والجهوي، واستمر ذلك اللقاء ثلاثة أيام .وخلال جلسة الافتتاح، بادرت إلى التنبيه إلى أن نقاشاتنا يجب أن تسودها الحرية المطلقة وأن يعرب كل واحد عن ما يدور بخلده دون أدنى تحفظ.

وقد استعرضنا الأوضاع العسكرية بكافة جوانبها فى جلسات مغلقة، وأعرب الجميع عن الصعوبات التى تعترضهم فى مجال الوسائل البشرية واللوجستية. ولم ألاحظ أي موقف "جبان" ولم أسمع أي كلام انهزامي. ومع أن المشاركين لا يبدو عليهم التحمس، فإن الجو العام يطبعه الارتياح .وعليه، يمكن القول إنهم استطاعوا إخفاء نواياهم الانقلابية بمهارة ونفاق .

ولدى اختتام المؤتمر، ركزت بإلحاح على قضيتين هما متابعة حرب التوحيد الوطني وإدانة الرشوة. فقد أكدت فى القضية الأولى على أن بلدنا المعتدى عليه سيستمر فى الدفاع حتى النهاية ولن يستسلم. أما فى القضية الثانية، فقد أنذرت من أخاطبهم عواقب اختلاس الأموال الموضوعة تحت تصرفهم وسوء تسييرها الذين أصبحا حديث الناس. وقد أعلنت لهم" أننى لن أقبل تصرفات سيئة كهذه. ففى الوقت الذى يكافح فيه البلد من أجل البقاء، تزدهر الأعمال وتسود اللامبالاة واستغلال النفوذ. لقد آن الأوان لتملك النفس ومحاربة الرشوة والسباق نحو الامتيازات والثراء الفاحش لدى العسكريين والمدنيين على حد السواء ."

إن هذه الأقوال لم ترق كثيرا لمستمعي على ما يبدو، فهل كان لها أي دور فى المسار الذى آل إلى الانقلاب؟ لا أعلم. وعلى أية حال، فقد رأى البعض – بمن فيهم بعض معاوني – أن ما قلته فى الاجتماع العام لكافة كبار المسؤولين العسكريين كان بالإمكان التعبير عنه بطريقة أقل صراحة (مراعاة لحساسيات المخاطبين وكبريائهم .(ولم أكن بطبيعة الحال أتبنى هذا الرأي. ولذلك أبلغت فى مراسلاتى التى وجهتها فى تلك الفترة إلى وزير الدفاع الوطني وبقية الوزراء، عن الضباط السامين الذين لا يوفون بالالتزامات المستحقة عليهم. وقد نُص عليهم بالاسم وحددت مبالغ المتأخرات الضريبية المستحقة عليهم.

*

* *

وسأتطرق بإيجاز فى الصفحات الموالية إلى الفترة التى كنت فيها رهن الاعتقال منذ فجر العاشر من يوليو 1978، مرورًا بفترة الإقامة بالهندسة العسكرية،

وسفرى من نواكشوط إلى ولاته عبر العيون والنعمة فى الخامس عشر من يوليو 1978، وإقامتى بولاته منذ ذلك اليوم وحتى الثانى من أكتوبر 1979 وما تخللها من ظروف صحية استدعت رحلتين قصيرتين إلى كيفة. ثم سفرى من ولاته إلى نواكشوط مرورًا بالنعمة والعيون. ويتعلق الأمر باختصار بفترة اعتقالى وما تخللها من أحداث تاريخية أود أن أسلط عليها ما أمكن من أضواء كاشفة حتى يدركها من لم يعشها من مواطنينا.

ففى ليلة الاثنين العاشر من يوليو، كنت نائمًا بمفردى فى غرفة النوم الموجودة بالطابق العلوي من القصر الرئاسي، فى حين كانت مريم فى سفر إلى دكار على رأس وفد من النساء الموريتانيات للمشاركة فى مؤتمر للحقوقيات. وكانت نفيسة ترعى أطفالنا الثلاثة وهم نيام فى غرفتيهم الكائنتين فى نفس الطابق العلوي الوحيد بالقصر. وفى حدود الساعة الرابعة صباحا، استيقظت على أصوات عدد من محركات السيارات تتوقف أمام المنزل قرب سارية العلم. وقد استنتجت من هذا الحضور الغريب أن الأمر يتعلق بغاصبين. وعندها نهضت وارتديت الملابس الوطنية التقليدية. وما هي إلا لحظات حتى دق باب غرفتى، ففتحت فإذا أمامى مرافقى العسكري الملازم الأول مولاي هاشم ومعه شاب آخر فى نفس الرتبة لا أعرفه. وقد علمت فيما بعد أنه الملازم الأول المختار ولد السالك أخو الرائد جدو ولد السالك. ويرافق هذين الضابطين ثلاثة جنود مسلحين. وقد خاطبنى الملازم الأول مولاي مؤديا تحية عسكرية خاطفة، ولا إرادية فيما يبدو، قائلا بتلعثم وعصبية شابها أدب: " السيد الرئيس، لقد سحب منكم الجيش ثقته فلتتفضلوا بمرافقتنا". وفى هذه اللحظة انتابتنى رغبة عابرة للشروع فى نقاشات قانونية لتوضيح أن الجيش لا يستطيع انتزاع ما لا يملك، وأن عليه أن يلتزم حدود الشرعية القانونية .ولكننى عدلت تلقائيا عن الفكرة التى خطرت بي ولم أنبس ببنت شفة. وتابعت خطا زوارى حتى هبطنا إلى الطابق الأرضي حيث كانت سيارة لاندروفير فى انتظارنا ملاصقة لباب الصحن. وأثناء صعودى إلى السيارة، طلبت من مرافقي أن يذهبوا بأطفالى، بعد استيقاظهم إلى منزل أختى أمامه وابن خالى أحمدو ولد محمود لابراهيم .
ثم ركبت إلى جانب السائق الذى ارتعش بقوة لدرجة أنه لم يتمكن من تشغيل المحرك رغم ما أحدثته رزمة مفاتيحه من ضوضاء، ولذا طلبت منه أن يهدأ. واستطاع فى النهاية أن يشغل المحرك وينطلق. وكان الملازم الأول المختار يجلس خلفى ومعه جنديان. أما الملازم الأول مولاي فكان أمامنا فى سيارة لاندروفير تتقدم الركب. وتبعتنا مجموعة من سيارات لاندروفير. وقد سارت القافلة عدة كيلومترات على طريق الأمل قبل أن تحول اتجاهها إلى مقر الهندسة العسكرية المعروف اختصارًا ب"جيني". وفى الطريق انحنى الملازم الأول المختار نحوي قائلا فى أدب وتأثر باد من الصوت: " السيد الرئيس اطمئنوا فلن يصيبكم أي مكروه". فأجبت قائلا: " لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا."
ولاحظت فور وصولنا" جيني"، الواقعة وقتها على بعد بضعة كيلومترات جنوب

شرقي نواكشوط، وجود كثير من الجنود فى حالة تأهب عند بوابة المعسكر وحول كتلة البيوت حيث يوجد المكتب الذى آواني قرابة ساعتين، وهو على ما يبدو مكتب قائد المعسكر. وقد بقيت فى هذا المكتب وحيدا جالسا على كرسي أشعر براحة بال تامة منذ البداية .
ويحرس المكتب جنديان ملثمان يقفان طورا ويمشيان طورًا آخر أمام الباب. وعند بزوغ الفجر طلبت وَضوء، فأحضره أحد الجنود فى إناء ومعه حوض بلاستيكي ومنشفة. ثم قدم لى غطاء نظيفا يحل محل سجادة للصلاة. وبعد أن أديت الصلاة، اقترح علي بالإيماء أن أستريح على سرير من أسرة المعسكر وضع فى زاوية من المكتب. والغريب أن هذا الجندي المهذب فى سلوكه لم يسألنى ولم يجبنى إلا بالإشارة، فلماذا؟ لا أدرى. وعلى كل فقد أجبته نطقا أنى لا أرغب فى الاضجاع، ولا أشعر بالنصب. ولذا أفضل البقاء جالسا فى الكرسي أفكر فى هشاشة كل ما هو بشري وضعفه ...

وفى حدود الساعة الثامنة وقفت أمام المكتب شاحنة صغيرة مغطاة من طراز 404 أو405 وطلب منى أحد حارسي المكتب فى أدب، وبأسلوب الإشارة دائما، أن أخرج من المكتب واستقل السيارة. وهكذا جلست بجنب السائق الذى كان ملثما هو الآخر. وفى الخلف ملازم أول شاب وعدد من الجنود المسلحين. وقد لاحظت أثناء عبورنا لجزء من المعسكر أن وضعية الجنود لم تعد على ما كانت عليه إبان وصولنا. وتوقفت السيارة أمام فيلا زينت بعض أجزائها أزهار نبات الجهنمية. وكان ينتشر من حولها العديد من الجنود المسلحين .
وأمام هذه الفيلا، استقبلنى قائد المعسكر النقيب آتيى بأدب وأدى لى خلسة تحية عسكرية لا إرادية، فيما يبدو، على غرار ما وقع للملازم الأول مولاي .

أما ما يتعلق بسلوك العسكريين تجاهى خلال فترة اعتقالي (من 10 يوليو 1978 إلى 2 أكتوبر 1979)، فالحق أقول إننى لم أتعرض فى أي لحظة لأدنى تصرف غير لائق من حراسى فى السجن. فلم يخطئ فى حقى أي عسكري، ضابطا كان أو ضابط صف أو جنديا، بل إنهم على العكس من ذلك عاملونى بإجلال. فقد ظل كل واحد منهم يبرهن حسب أسلوبه ودرجة تحضره على ما يكنه لى من احترام .
وقد رافقنى النقيب آتيى وأحد ضباط الصف إلى الغرفة الرئيسة فى الفيلا، وهي غرفة متسعة غطيت أرضيتها بالزرابي، تحتوى سريرا كبيرا ودولابا به مرآة. وفى الغرفة المجاورة توجد مرافق للنظافة والاستحمام ودورة مياه مزودة بالماء البارد والساخن بفضل مسخنة تعمل بالغاز. ويفصل الغرفة عن بقية الفيلا صحن صغير. ثم سألنى النقيب آتيى عن الوجبة المفضلة لدي فى الإفطار والغداء والعشاء، مبينا أن كل ما أرغب فيه متوفر بما فى ذلك القهوة والشاي الموريتاني والإنجليزي والحليب والخبز والأرز والمعاجين والكسكس واللحم. وقد تعجبت من تلك الوفرة واخترت وجباتى اليومية، تلك الوجبات التى ظلت تقدم بانتظام طيلة مقامى فى "جيني" وولاته وكيفه. ففى الصباح أتناول الحليب الساخن أو الطازج

إن توفر .وفى الزوال والمساء يكون التناوب بين وجبة من الأرز باللحم أو الكسكس واللحم. وكانت الوجبات المذكورة تشفع بوجبتين إضافيتين إحداهما ضحى والأخرى بالآصال. وتعرف هاتان الوجبتان ببنافه والعقبية حسب اصطلاح أهل أطار. وتتكون كل منهما من شواء متنوع تتلوه دورة شاي أخضر. والمحصلة النهائية هي خمس وجبات فى اليوم !!

ولتفادى البدانة، كان علي أن أحد من الأكل، فكنت أكتفى من بعض الوجبات باللقمة أو المضغة .أما بالنسبة للشاي الموريتاني، فأتناول منه يوميا 15 كأسا صغيرة، بمعدل ثلاثة كؤوس بعد كل وجبة !

ولا يعنى استعراض هذه الحصيلة أننى كنت نهمًا، ولكن تلك الوجبات اليومية الخمس تركت إيقاعها فى استخدام جدول زمني الاجتماعي على مدى خمسة عشر شهرُا، حيث كانت فرصة للتحدث مع المرافق الذى يعد الشاي، والطباخ، وأحيانا أخرى مع المساعد أو الملازم رئيس المركز. ومهما يكن، فإن "من استضافونى" لم يبخلوا علي بالطعام .

وسأعود إلى الوراء قليلا لأصف أول وجبة إفطار تناولتها فى "جيني". فقد كانت حسب طلبى مؤلفة من كأس كبير من الحليب الساخن والشاي الموريتاني. وقد أعد ذلك الشاي على طريقة أعوان الحرس أي أنه كان عاليَّ التركيز! وعلى الفور طلبت أن يكون أقل تركيزا وأكثر خفة، وكان لى ما طلبت. وكان هذا الشاي يعد فى صحن الفيلا الصغير، ويتولى أحد الجنود مناولتى الكأس مترعة ويعود بها فارغة، ثم يقوم بإغلاق الباب بالمفتاح. وبعد نهاية الشاي بقيت فى الغرفة خلف أبواب موصدة. وعندها تمددت استعدادا للنوم. وما هي إلا هنيهة حتى دُق الباب وفُتح ودخل جنديان يحملان طبق شواء به أجزاء طرية من لحم خروف (أَفْشَايْ) ذبح للتو وفق تقاليد ضيافتنا الأصيلة. وتولى أحد الجنديين تقطيع أجزاء اللحم التى يقع اختيارى عليها، فى حين استأنف الثانى مهمة تقديم الشاي .

وكان "زوارى" فى البداية كلما فتحوا الباب الخشبي أغلقوه خلفهم بالمفتاح مما يجعل الغرفة مظلمة عند إطفاء الضوء، مع أن لها بابا مزدوجا من الزجاج .ولذا طلبت منهم أن يستخدموا ذلك الباب وامتثلوا الطلب. وبحلول الساعة الحادية عشرة لم أعد حبيس الباب المغلق .

وبعيد الظهيرة، حمل إلي النقيب آتيى من المنزل" كرتونا" يحتوى على أدوات نظافتى الشخصية وبعض الملابس الموريتانية. ثم عاد من جديد ليقول "... اطمئنوا فكل شئ على ما يرام". فسألته عن زوجى وأطفالى، فأجاب أن الكل بخير. فمريم تقيم بقصر الرئيس سينغور بدكار، أما الأطفال فمع أختى أمامة كما أمرت .كما طلبت منه مصحفا وجهازا إذاعيا يعمل بالبطاريات، فلبى الطلب دون تأخير. وعلى الفور، أكدت إذاعة فرنسا الدولية الأنباء المتعلقة بوجود مريم فى دكار. أما إذاعة نواكشوط فمكنتنى من التعرف على قائمة اللجنة التى شكلها الإنقلابيون وعلى رئيسها المصطفى ولد السالك. وكنت أعرف العديد من هؤلاء إما بوصفهم معاونين مباشرين سابقين مثل المرافق العسكري ورئيس ديواني

العسكري، أو بوصفهم ضباطا سابقين أعيروا للعمل بالإدارة الإقليمية .

لقد بدأت إذاعة نواكشوط "تغتاب" النظام المخلوع وتتهمه" بكل خطايا إسرائيل". وبكل بساطة، تحولت تلك الإذاعة إلى بوق دعاية يمجد الانقلابيين ويخيل إلى السامع أن البلاد ستعيش فى ظلهم عهدا فردوسيا.

وعند سماعى قائمة من ساندوا الانقلابيين، حقا كانت أم باطلة، لم أتمالك عن الضحك، لأن هؤلاء كانوا بالأمس القريب يتبارون بحماس نضالي داخل حزب الشعب الموريتاني. وقد قادنى هذا إلى التفكير مليا فى هشاشة العواطف والسلوك البشري ومزاجها المتقلب. إنها قاسم مشترك كما يقال... ولم يكن الأمر مفاجئا لى على الإطلاق. فقد كنت أكرر على الدوام أننى أتوقع كل شئ ومن أي كان مادمت رجلا سياسيا. ومع أننى لم أكن نزاعا إلى الريبة بل كنت أمنح الشخص كامل الثقة، فقد كان الشك يخامرنى باستمرار فى صدق نوايا أولئك الذين يعلنون على رؤوس الأشهاد مدى تعلقهم بالسلطة القائمة وإخلاصهم لها ... ولذا وجدت أن علاقاتى الشخصية السابقة لسنة 1957 كانت أكثر صدقا وتجردا، إذ نسجت تلك العلاقات بين فلان والمختار وليس بين فلان والرئيس المختار. وكانت هناك لحسن الحظ بعض الاستثناءات، لكنه الشذوذ الذى يثبت صحة القاعدة .
إن انتهازية أصحاب رسائل المساندة التى بثتها الإذاعة تذكرنى بنموذج مشابه لأحد الانتهازيين تضمنه بيت من الشعر الشعبي (كَاف) يقول صاحبه :

سِيدِ ذَاكْ اَلْجَاكُمْ فَاتْ أكَبَلْكُمْ جَانَ
وَاسْوَ عَادْ اَمْعَاكُمْ وَاسْوَ عَادْ اَمْعَانَ

ومؤدى هذا الكَاف: أن سيدى الذى أصبح الآن فى صفكم كان فيما مضى فى صفنا، ولا نبالى إذا كان معكم أو كان معنا.
وفى صبيحة الحادى عشر طلبت بعض الجرائد، فاستجيب لطلبى بسرعة حيث حصلت على جريدة الشعب الموريتانية بالعربية والفرنسية، وجريدتي لصولي Le Soleil السينغالية، و لموند Le Monde الفرنسية.

وفى يوم 12 طلبت من النقيب آتيى، الذى تبين أنه عضو فى اللجنة العسكرية، أن يحضر لى بعض الكتب التى أتذكر مواقعها بالضبط فى مكتبتى. ومن بينها كتب بالعربية تشمل كتابا فى السنة وأغلب أعمال طه حسين وثلاثة كتب أهداها إلي أمير سوكوتو أثناء زيارتى الرسمية الأولى لنيجيريا بدعوة من الجنرال يعقوب كَاون. وكان أحد الكتب الثلاثة مخطوطا نادرا للشيخ عثمان دان فوديو. أما الكتب الفرنسية التى طلبت فهي مجموعة "الأفارقة "Les Africains المنشورة من قبل جان آفريك . Jeune Afrique وفى المساء نفسه أحضرت تلك الكتب.
وفى 13 أعلنت للنقيب آتيى رغبتى فى إيصال رسالة إلى ابن خالى أحمدو ولد

محمود لإبراهيم، وكان رده مشروطا بالتعليمات التى سيتلقاها من قادته بهذا الشأن. وقد أعطانى الموافقة فى اليوم نفسه، وسلمته الرسالة الموجهة إلى أحمدو. وفى الغد (14 يوليو) جاءنى بالرد من عنده. وقد حملت تلك الرسالة أخبارا سارة عن كافة أفراد الأسرة، ذكر فيها أنه أجرى اتصالا هاتفيا مع مريم، وأن الأطفال يقيمون معه، والوالدة بخير وكذلك سائر أسرتى من الطرف الأمي والأبوي .

وقد أعلمنى النقيب عشية ذلك اليوم قائلا: " إن عليكم سفرا قصيرا فى الصباح الباكر ويفضل أن تكونوا جاهزين عند الساعة الرابعة والنصف، فما هو الوقت المفضل عندكم لتناول الإفطار؟ ."فأجبت: الساعة الرابعة.

وعلمت من مصادر عدة، بعد خروجى من البلاد سنة 1979، أن ضابطي صف من الفرقة التى كانت تتولى حراستى فى "جيني" قد أعدا مشروعا لاختطافى فى سيارة لاندروفير واصطحابى إلى السينغال. ولكنهما تراجعا عن مشروعهما خشية تعريض حياتى للخطر خاصة عند عبور النهر، إذ يصعب تفادى عمليات اعتراض من قبل مطاردين من نواكشوط أو من عناصر عسكرية فى روصو أو أية نقطة أخرى من الولاية السادسة .

إننى فى الواقع لا أعرف هذين الضابطين، ولكن أحدهما من أهل الشمال(الولاية السابعة أو الثامنة، أو الثانية عشرة)، والآخر من الولاية الثالثة. بيد أننى أتذكر أن ضابط صف تظهر عليه ملامح أهل الساحل أو أهل التل قد اتسمت تصرفاته باحترام خاص .

فهل كانت هذه القصة، التى لم أبحث عن مدى صدقها إطلاقا، حقا أم باطلا؟ لا أدرى. وإذا كانت هذه القصة لا تبدو لى واقعية، فقد استطردتها لأنها تتعلق بفترة إقامتى فى" جيني" التى أتحدث عنها.

ومهما يكن من أمر، فإننى ما كنت لأقبل الهروب حتى وإن توفرت لى كافة ظروف السلامة .

ويحين موعد السفر عن "جيني" بحلول يوم 15 يوليو على الساعة الرابعة والنصف والليل مرخ سدوله. وقد رافقنى النقيب آتيى وعدد من الجنود المسلحين على متن السيارة نفسها التى تحدثت عنها فيما سبق، وكانت الوجهة هذه المرة مطار نواكشوط الذى توقفت بنا السيارة على طرف مدرجه قرب طائرة صغيرة من طراز ديفاندير Deffenderجاثمة على أرض المطار. ونزل الجميع من السيارة ومشيت خطوات وحدى فى جو منعش من الليلة الأخيرة فى نواكشوط. وكانت المدينة فى تلك اللحظات نائمة تحت أنوارها العمومية المبعثرة والباهتة فى أغلب الأحيان. وعليه، فإن كل ما يحيط بى لا يستشف منه أن أي شيئ قد تغير فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. فالسماء كما هي مرصعة بنجوم متلألئة،

والسكون العميق لليل كما عهدته عند الإقلاع فى تلك الساعة المبكرة حينما كنت أقوم بزياراتى إلى داخل البلاد أو برحلات إلى الخارج .

وفى حدود الساعة الخامسة، وصل الطيار فى اللحظة التى وصل فيها النقيب محمد محمود ولد الديه إن لم يكن جاء برفقته. وكان جنود الحراسة الأربعة حاضرين، ومن بينهم اثنان كانا فى خدمتى فترة مقامى فى "جيني ."
وتمضى لحظات من تبادل التحية مع النقيب ولد الديه ووداع النقيب آتيى، لتقلنى بعدها طائرة ديفاندير Deffender إلى وجهة أجهلها. وبعد طلوع الفجر واتضاح المشاهد الطبيعية التى نحلق فوقها، تبينت أن وجهتنا نحو الشرق وتحديدا صوب كيفه ثم تامشكط، فالعيون أو النعمة. وكان الغيث ينزل على المنطقة فى تلك الأثناء مما تسبب فى رداءة الرؤية وجعل الطائرة تنحرف عن خط سيرها على ما يبدو. فقد قامت بعدة دورات حول أفلّه دون أن تحدد موقع العيون، وفى النهاية تمكنت من ذلك وهبطت دون صعوبة. وتوقفت فى نهاية المدرج فى الطرف المقابل لمستودعات الوقود، ونزل جميع الركاب ما عدى الملاح الذى دحرج الطائرة باتجاه المستودعات. وكان المطر قد توقف، فاستنشقت نسيم ما بعد المطر؛ ذلك النسيم الرطب البارد العليل الذى حملته البشائر الأولى لفصل الأمطار. وبحثنا عن مكان ملائم لقضاء صلاة الفجر. وبهذه المناسبة أظهر النقيب ولد الديه لباقة تصل حد الملاطفة. وخلال الفترة الفاصلة بين انتهاء الصلاة وتزود الملاح بالوقود، كنا نتحدث عن المطر والجو الجميل. وكان النقيب، وهو أحد أبناء المنطقة، مرتاحا لطلائع موسم أمطار واعد. وكنت بدورى سعيدا لرؤية بداية فعلية للأمطار آملا أن تكون دورة الجفاف التى عانت منها بلادى كثيرا ستعرف نهايتها. فأنا أحب بلادى ومواطني حبا جمًا، وأتشوق بشغف إلى كل ما من شأنه أن يساهم فى سعادتهم المعنوية والمادية. وكانت النوق بفصلانها تنتشر حول هذا المهبط محاولة أن ترعى على الباكورات الأولى للبراعم التى بدأت تنمو فوق أشواك الشجيرات .وكان من بين فصلانها صغار تمشى الهوينا لحداثة عهدها بالولادة. وهناك الأبقار والأغنام تشرب من الماء الجارى فوق الرك، ولكنها لا تجد مرعى إذ لا تكاد الأعشاب تتجاوز سطح الأرض، فالمطر الأول لم تمض عليه إلا أيام معدودة .
لقد حدثنى النقيب ولد الديه عن أخبار عائلتى مؤكدا أن مريم ما تزال فى ضيافة الرئيس سينغور بدكار وأن الأطفال مع عمتهم أمامة. وحسب عبارته فإن "الوالدة فى بوتلميت تعاملت مع الحدث بصورة جيدة، تعامل مسلمة مؤمنة ."
وفى تلك الأثناء أنهت الطائرة تزودها بالوقود، وبدا قائدها بلباقة منهمكا فى تهيئة مكان ملائم لى بمساعدة من النقيب ولد الديه. ثم أقلعت باتجاه النعمة. وكان المطر، على ما يبدو، قد نزل بغزارة على طول الخط بين العيون والنعمة حيث شاهدت من الطائرة غدرانا لا تحصى. وقد حلقنا فوق مطار النعمة فى الوقت الذى كانت فيه طائرة مدنية صغيرة (كَالودك Gallouedec) تحاول الهبوط، ولكن بعض الجنود الذين أحاطوا بالمدرج راجلين وعلى متن سيارات لاندروفير أصدروا

لها إشارات بعدم الهبوط قبل طائرتنا. وفى الأخير فهم الملاح المدني الإشارة وبدأ فى الارتفاع ليحوم حول المدرج. وعند هبوط الطائرة التى تقلنى، استقبلت بأدب من قبل النقيبين محمد ولد لكحل قائد المنطقة العسكرية السابق ومحمد فال ولد المرابط قائدها الجديد. ثم ودعت النقيب ولد الديه وبدأت الرحلة فى سيارة لاندروفير متخذا مكانا بين النقيبين الذين تولى أحدهما قيادة السيارة (ولد الأكحل). وتبعتنا سيارات لاندروفير أخرى تحمل جنودا، واتجهت القافلة صوب ولاتة. وهكذا عرفت فى النهاية وجهتى .

لقد كان السفر بين النعمة وولاته شاقا بسبب حالة الطريق، إذ تلزم لقطع تلك المسافة أربع ساعات مع أنها لا تتجاوز مائة كلم، خاصة وأن مياه الأمطار غطت الطريق بالغدران وحولتها إلى أوحال حقيقية. وهكذا كانت السيارة تتعثر فى الوحل إذا لم تغص فيه، واضطررنا فى كثير من الأحيان إلى النزول منها لتخفيف الحمولة بل وإلى دفعها أحيانا أخرى للخروج من الوحل وإن كان مرافقي لا يرغبون فى أن أشارك فى ذلك المجهود .

وفى الأخير وصلنا القلعة العسكرية فى ولاتة الواقعة خارج المدينة والمطلة عليها من بعد كيلومترين تقريبا. واستقبلنا من لدن الملازم عثمان ولد كازه رئيس المركز الذى آوانى فى غرفته... واستلمت أمتعتى المتمثلة فى علبتي كرتون كبيرتين تحتوى إحداهما على كتبى، والأخرى على لوازم النظافة وملابسى الموريتانية. وكانت حرارة فصل الأمطار ورطوبته على أشدها. وقد قدمت وجبة الغداء متأخرة، أما الشاي فكان بحق منعشا. ثم عاد النقيبان إلى النعمة .

وقد ظلت قلعة ولاته الصغيرة مهملة بصفة فعلية منذ اكتمال بنائها فى الخمسينيات. وسأصف باقتضاب الجزء الذى خصص لى من هذه القلعة. إنه خراب لا أبواب به ولا نوافذ، وجدرانه متصدعة متهاوية ووسخة إلى أبعد الحدود. أما الأرضية فمشققة يكسوها الحصى والغبار. ولم يكن السقف أحسن حالا، فهو مغطي بصفائح عتيقة من الزنك تتراقص باستمرار تحت تأثير هبوب الرياح المطرد محدثة صوتا مزعجا ومثيرا إلى حدٍ يُصم السامع أحيانا. وفى كل جهة من هذا المكان تعشعش أنواع من طيور الدوري أحصيت أربعة منها، ونوع واحد من الحمام. وهناك مجموعة من النحل تبنى مساكنها من التراب المبلل فى كل وجهة حيث تبيض أثناء موسم الأمطار. يضاف إلى ما سبق عظايات صغيرة تدخل وتخرج من كل اتجاه، أما الذباب والنمل فحدث ولا حرج .وبكلمة واحدة فقد كان الديكور من أقل الديكورات حفاوة...

ولحسن الحظ كانت معنوياتى جيدة، وكنت على الدوام أنظر إلى الأشياء والأحداث بنسبية. وفى هذا السياق أذكر بأن هذه القلعة الصغيرة المهملة منذ الخمسينيات، كما أسلفت، كان من المفروض أن تستغل لإيواء الوحدة العسكرية – وجدت بها أولا مفرزة ثم سرية – منذ بداية حرب إعادة التوحيد الوطني ولاسيما منذ الهجوم على هذا المركز فى شهر ديسمبر 1976 من قبل عصابة قادمة من الجزائر عبر شمال مالى. غير أن الجنود ومؤطريهم فضلوا السكنى تحت خيامهم العسكرية الصغيرة أو فى أخصاص بسيطة شيدت حول القلعة بدل السكنى داخلها رغم كثرة

الرياح التى تتعرض لها ولاته باستمرار .
وقد تحمل تلك الرياح أثناء الليل كميات كبيرة من الرمال تعرض من ينامون فى العراء للدفن أحياء، وتجعلهم يكابدون المصاعب ليبعثوا من مرقدهم. إن هذا ليس قصة خيالية ولكنها تجربة عشتها شخصيا. فقد أمضيت ليلة فى ولاتة سنة 1974 أثناء زيارة تفقد لهذه المنطقة، واضطرنى ضغط جو الصيف الحار داخل المنازل إلى النوم فى العراء. غير أننى عندما استيقظت وجدت نصفى مدفونا!!

لقد عشت ظروفا يصعب تصورها ابتداء من 15 يوليو وحتى فاتح سبتمبر، ولكن من حسن الحظ أن لدي سريرا من أسرة المعسكر وواقية من البعوض الذى يكثر فى ولاتة خلال فصل الأمطار. وهو ما كان يسمح لى بقضاء الليل أمام "الغرفة" فى العراء .
وفى 17 يوليو وصل الملازم الأول الشيخ ولد الجولي "... لمساعدة نظيره عثمان ولد كازه فى توفير أفضل إقامة ممكنة لى...". وبقي حتى منتصف أغسطس. وقد قدم هذان الضابطان الشابان خلال هذه الفترة ما يستطيعان من أجل تلطيف قسوة الظروف فى بداية إقامتى الولاتية التى صادفت حلول شهر رمضان. ولا أتذكر أننى تناولت وجبة العشاء فى هذا الشهر بمفردى إلا نادرا. فقد كان أحد الملازمين أو كلاهما أو المساعد سيدى المختار ولد عبد الله يشاركوننى وجبة الإفطار بعد يوم من الصيام .
ومنذ وصولى إلى ولاتة فى 15 يوليو 1978 وحتى 2 من أكتوبر 1979، موعد رحيلى، كان أربعة جنود يقومون بخدمتى سواء فى ولاتة أو فى كيفه التى رافقونى إليها مدة إقامتى للعلاج فيها، شأنهم فى ذلك شأن المساعد سيدى المختار الذى سأذكره قريبًا .
إن أعضاء هذه "الزمرة" الأربعة الذين سميتهم "لجنة الاستقبال" هم :
-الطباخ عمر (عمرنا الوطني). متشدق طريف، وشخصية محببة جدا، يدعى معرفة وممارسة زهاء عشر حرف مختلفة كاختلاف حفر الآبار وطهي الطعام. وقد كان لبدانته انعكاس على هيئته المهيبة التى تذكر بضابط صف مسن جيد التغذية من "الفرقة الاستعمارية". ويظهر دائما بالزي العسكري حيث القبعة والجزمة شتاء وصيفا. وهو مهذار يحدث بكل أنواع القصص غير المستحيلة التى يظهر فيها بمظهر البطل.

-أما المرافق، أو معد الشاي تحديدا، المختار ولد سيدي فهو بدوي على الفطرة. وقد تحدثت وإياه كثيرا عن الحياة البدوية مما جعلنى أستنتج أن العديد من الكلمات المستعملة فى اللهجة الحسانية تتباين مدلولاتها بين منطقة الحوض ومنطقة القبلة . وعلى سبيل المثال فإن هناك أسماء أدوات ونباتات تعرف فى الحوض بأسماء مجهولة فى المنطقة الغربية من البلاد. وبناء على طلب المعني علمته بعض مبادئ الفرنسية. أما العربية فكان يقرأ بها ويكتب. وفى حدود منتصف 1979، ولأسباب أجهلها، تم إبداله بجندي شاب هو محمد ولد امادى

الذى يظهر عليه الذكاء الحاد، ولكنه لم يبق فى خدمتى أكثر من شهرين أو ثلاثة.
وفيما يتعلق بمعد الشاي دائما، فقد رفضت فى بداية إقامتى اقتراحا قدمه الملازمان الأولان الشيخ وعثمان يقضى ببقاء هذا الشخص معى طيلة الوقت رغبة منهما فى عدم تركى وحيدا. غير أن حرمانى من حريتى لا يسوغ فى نظرى إخضاع جندي شجاع وبريئ للمصير نفسه، ولذا ينبغى أن يكون حاضرا فى "ساعات الخدمة" فقط.
-أما الغسال الذى لا يحضرنى اسمه، فكان مهذبا صموتا يقتصر حديثه على التحية الموجزة خلال إحضار الملابس بعد غسلها وحمل تلك المهيأة للغسل، وهو بحق يتقن حرفته .
-أما الحلاق سيدى فكان بدوره صموتا ولطيفا يتقن الحلاقة.

وبالإضافة إلى هؤلاء، كان بالقلعة جنديان كثيرا ما يأتيان للسلام علي هما محمد (أمين المخزن)، وإبراهيم (صاحب جهاز الاتصال). كما أن أعضاء فريق التنظيف الثلاثة الذين يقومون بتنظيف "مسكنى" مرتين أو ثلاثا فى الأسبوع، كانوا يمرون بانتظام للسلام علي بكل أدب، ولكنى لا أعرف أسماءهم.
وقد تعاقب على هذه القلعة، أثناء عطلتى القسرية فى ولاتة، أربعة قواد جميعهم برتبة ملازم، وهم: عثمان ولد كازه، وعبد الله ، ودياه آمادو عمر، وأسلمهم ولد الجيلاني. وخلال الفترة نفسها ظل المساعد سيدى المختار ولد عبد الله ولد ابنيجاره مقيما بهذه القلعة. وقد كان من أوائل الجنود فى الجيش الوطني، إذ بدأ بأعوان الحرس الوطني(قوم الوطن)، ليصبح فيما بعد أحد عناصر فرقة الجمالة، ثم ضابط صف مُكوِّنًا فى عدة حاميات بالبلد. إنه نموذج صادق لضابط الصف. فهو مستبد ولكنه قريب من رجاله. وقد برهن على شجاعته ومبادرته أثناء الهجوم على مركز ولاتة العسكري الذى كان يتولى قيادته آنذاك؛ ذلك الهجوم الذى أشرت إليه من قبل.

الفصل الأول (2 (

لقد كان بوسع سيدى المختار أن يصبح ضابط صف جيدا، ولكن الحظ لم يحالفه على ما يبدو لأن مستواه الثقافي لا يسمح بارتقائه إلى تلك المكانة. ورغم ما يطبع شخصيته من تحفظ يصل حد الخجل، فإن لديه روح النكتة ويملك حسا بدويا مرهفا. وقد كاد يكون جليسا ملازما لى. كما زارنى عدة مرات الملازمان الشابان محمد ولد الزناقي والدياه ولد الداه، كل على حدة، وهما يتوليان قيادة السرية المرابطة قرب ولاته. أما على مستوى المنطقة العسكرية الخامسة بالنعمة التى تتبع لها ولاتة، فقد تعاقب على قيادتها ثلاثة نقباء، اثنان منهما خلف كل منهما الآخر. فقد حل محمد فال ولد المرابط محل محمد ولد لكحل فى يوليو 1978، كما

سبقت الإشارة إليه. ثم عاد ولد لكحل بدوره فى إبريل 1979 ليحل محل ولد المرابط. أما النقيب الثالث إبراهيم فقد بقي بصورة دائمة فى النعمة ليتولى دور المساعد لهذا أو ذاك. وكان أحد هؤلاء النقباء الثلاثة يقوم بزيارتى من حين لآخر. وبعد وصولنا، بدأ فريق من الجنود العمل دون انقطاع حتى نهاية أغسطس لتهيئة المكان المخصص لإقامتى. وكان من بينه عمال وبناءون ونجارون. وبدأت الخطوة الأولى لعزل هذا المكان عن بقية الساحة الداخلية للقلعة الصغيرة ببناء جدار ارتفاعه متران مزود بباب يفتح تارة ويغلق أخرى. وقد اتخذ المكان المخصص لى شكل معين قاعدته الصغرى ضيقة جدا، فى حين كانت القلعة مثلثة الشكل. أما الخطوة الموالية، فهي إعداد شقة من أربع غرف بتحويل بعض الغرف القديمة الخربة إلى غرفة كبيرة للنوم مزودة بمرافق كاملة للنظافة والاستحمام ودورة مياه، ثم قاعة للأكل وأخرى للاستقبال. وقد أصبحت الشقة فى النهاية كبيرة يمتد طولها على نحو عشرين مترا. أما أرضيتها المدعمة بالإسمنت، فغطيت ببساط ناعم، وهو ترف لم أحصل عليه فى نواكشوط! فقد زودت غرفة النوم بسرير كبير ودولاب، واشتملت قاعة الأكل على طاولة وأربعة مقاعد. أما قاعة الاستقبال فأثثت على الطريقة المغربية حيث حفت المراتب المكسوة بالقماش جدرانها من كل جهة وتوسطتها زربية كبيرة. وتم إكمال المسكن ببناء عريش(تهلي) فى وسط ساحة الحيز المخصص لإقامتى زود بسرير من أسرة المعسكر. ويستخدم هذا العريش أثناء الفصل الحار الذى يستغرق أكثر من نصف السنة. وفي تلك الفترة يصعب السكنى داخل المنزل، وتزداد الحاجة إلى الاستحمام. وأتذكر أننى فى صائفة 1979 كنت أنشغل لبعض الوقت بتقديم الشراب لطيور الدورى والحمام العطاش، ولسنجابين كانا يطوفان خلسة بهذا الحيز من حين لآخر .وفى سياق كهذا وديكور على نحو ما ذكر، يمكن التساؤل عن جدولى الزمني فى الأيام العادية. ويتلخص هذا الجدول فى الصلاة والتأمل والقراءة والاستماع إلى الإذاعة ثلاث مرات فى اليوم وأحاديث شبه مطولة مع "المرافق" أو الطباخ أو معهما معا أثناء تقديم الوجبات. وقد تفاديت منذ البداية أن أضيع الوقت فى أمرين يصعب تفاديهما لمن يعيش وضعا مشابها لحالتى. أولهما النوم الزائد عن الحاجة، والاستماع باستمرار إلى الإذاعة أو الأشرطة. وبخصوص الإذاعة، فقد وفر لى الملازم عثمان جهازا إذاعيا فور وصولى إلى ولاتة بناء على طلب منى. واقترح علي تلقائيا أشرطة من الموسيقى الموريتانية، ولكننى شكرته ورغبت عن العرض. وفى وقت لاحق تلقيت أشرطة من الموسيقى الكلاسيكية الغربية أرسلتها إلي مريم تشتمل على موسيقى باخ، وموزار، وبيتهوفن. ورغم حبى لهؤلاء الثلاثة فقد استطعت كبح جماح عواطفى الموسيقية ما دمت فى العطلة الإجبارية. وفى المساء كنت أزاول رياضة المشي بانتظام حيث أقوم بالدوران داخل حيز الإقامة عشرات المرات أثناء الفصل الحار. كما كنت أجوب الشقة جيئة وذهابا بين غرفة النوم وغرفة الاستقبال عشرات المرات خلال الفصل البارد. ويتعاقب الملوان ولا أشاهد من الأرض الموريتانية العزيزة سوى ساحة الحيز الذى أقيم داخله. أما صفحة السماء فأشاهد منها الجزء المقابل

لسطح القلعة حيث تكون السماء فى أغلب الليالى مرصعة بالنجوم المتلألئة، وفى بعض الأحيان تعبرها طائرات على ارتفاع عال يتجه بعضها شمالا والآخر جنوبا تختلط أضواؤها ببريق النجوم. أما بالنسبة لقراءاتى، فقد قرأت أغلب الكتب التى اصطحبت معى إلى ولاتة، وأعارنى الملازم سيدى المختار من أحد أدباء ولاتة بعض الكتب العربية. وأتذكر على وجه الخصوص أن من بينها كتابا لرحالة وجغرافي مغربي شهير من أهل القرن 14م هو ابن بطوطة يتحدث فيه عن رحلته عبر العالم، ويذكر مروره بولاتة ويعرب عن مفاجأته التى تصل حد الصدمة بما لاحظه من تحرر لدى المرأة الولاتية! وكان النقيب محمد فال قد سألنى يوم وصولى إلى ولاتة عن النشر الصحفي العربي والفرنسي الذى أرغب فى الحصول عليه. وحددت له بعض الجرائد والمجلات مثل الشعب بنشرتيها العربية والفرنسية، والأهرام القاهرية، ولصولي **Le Soleil** ، ولموند **Le Monde** ، وجان آفريك **Jeune Afrique** ومجلة العربي الكويتية. وقد وصلت إلي بعض أعداد هذه النشرات باستثناء الأهرام والعربي، ولكن وصولها كان غير منتظم البتة. أما الإذاعات التى أستمع إليها بانتظام فهي إذاعة نواكشوط التى يصعب التقاطها أحيانا، وقلما تترك فرصة تمر دون مهاجمة "النظام المخلوع " بشدة إلى درجة أنها استحدثت برنامجا خاصا لا أتذكر عنوانه بالضبط ولكنه يحوم حول "جرائم النظام البائد". وكان بعض قدماء المسؤولين السياسيين والإداريين الذين تمت مقابلتهم يتبارون فى الاحتفاء بالنظام الجديد. إنهم يستحقون الشفقة أكثر من التأنيب. وإنصافا لهؤلاء، ينبغى التنبيه إلى أنهم ما كانوا ولن يكونوا أول ولا آخر كائن بشري يهدم ما بنى ويحرق ما كان يعبد. وهم فى هذا السياق يذكروننى ببيت الشعر الشعبي السابق النابذ لسلوك سيدي .أما إذاعة فرنسا الدولية، فكنت استمع إلى برامجها الموجهة إلى إفريقيا فقط. وكانت تزودنى أكثر بما يستجد من أخبارى الخاصة وأخبار أسرتى وبلدى وإفريقيا. وبعبارة واحدة، فقد كانت مرافقة مخلصة فى ولاته وكيفه. كما كنت أستمع غالبا إلى برامج إذاعة لندن العربية التى تتحدث بدورها عن أخبارى من حين لآخر وتبث باستمرار أخبار العالم العربي الإسلامي. كما تقدم أحيانا برامج ثقافية بالغة الأهمية. واستمع تارة إلى إذاعات باماكو ودكار والجزائر وطنجة. وعليه، فلم أكن مقطوعا عن ما يجرى فى العالم من أحداث مقارنة بما يصلنى عما يدور فى بلدى المقيم به. فالأخبار السياسية لهذا البلد لا تصلنى إلا عبر إذاعة فرنسا الدولية أو إذاعة لندن بدرجة أندر. لقد تحدثت عن كيفه لأننى أقمت بها مرتين للعلاج، كانت أولاهما من 11 إلى 24 يناير 1979، أما الثانية ففى الفترة من 5 مايو وحتى 7 من يونيو من السنة نفسها. وكانت الإقامتان بالمستشفى الذى بناه التعاون الصيني ويتولى تسييره. وقد فتح خصيصا لاستقبالى خلال تينك الإقامتين. وقد تلقيت العلاج الجيد من لدن الأطباء الصينيين. وسأذكر فى نهاية هذا الكتاب حديثا دار بينى وبين الطبيب الرئيس لهذا الفريق يمكن القول إنه حديث سياسي. وسأعود إلى المرض الذى انتابنى. فقد صرعتنى حمى شديدة مباغتة يوم 20 أو 21 ديسمبر 1978 واكتشفت أنه لا يوجد طبيب فى ولاتة وإنما ممرض أو وكيل صحة فني. وقد استنفر رئيس المركز العسكري

النعمة ونواكشوط، فهرع قائد المنطقة العسكرية على الفور إلى ولاتة، وجاء الطبيب النقيب انجاي كان من نواكشوط يوم 23 أو 24 ديسمبر. وأكد تشخيصه، على ما أذكر، إصابتى بالتهاب رئوي حاد. وقد عالجنى بشكل جيد على مدى يومين أو ثلاثة. وترك أدوية وتعليمات مكتوبة مع الممرض، وعاد إلى نواكشوط ليقترح وينظم نقلى إلى العاصمة أو نواذيبو عند الاقتضاء. وبعد عودته، أشعرنى بأننى سأنقل إلى كيفه لأن المستشفى الصيني أصبح جاهزا وبه معدات جيدة. ورغم أن تشغيله لم يبدأ، فسيفتح خصيصا لاستقبالى من قبل الفريق الصيني الذى كان يعمل بمستوصف المدينة ريثما يفتح المستشفى. ويبدو أن عسكريى العاصمة قد اختاروا هذه الصيغة تفاديا لظهورى أمام الناس واختلاطي بهم. ومهما يكن، فإننى لا أعتقد أننى كنت سأحظى برعاية مادية وصحية أفضل مما تلقيت. فالمستشفى جديد، والعاملون به أكفاء يكرسون جهودهم لى بمفردى !وعليه، فقد كان المقامان الذان أمضيتهما بهذا المستشفى أكثر متعة من مقامى فى ولاتة مع أن الأمور نسبية. فقد كان الوسط أقل سجنا وتقشفا وعزلة مما عليه الحال فى ولاتة، وإن ظلت عزلتى كما هي إذ اقتصرت اتصالاتى على رفاقى الولاتيين والأطباء الصينيين .فقد كنت أنظر من غرفتى أو من الشرفة لأرى كيفه حية يجوبها الناس والسيارات والحيوانات لأن الجدار المحيط بالمستشفى لا يحجب الرؤية مثل نظيره فى قلعة ولاته .وكنت أسمع أصوات المدينة حتى ساعة متأخرة من الليل. وللوصول إلى كيفه غادرت ولاته تحت جنح الليل متجها إلى النعمة على متن سيارة لاندروفير صحبة النقيبين انجاي كان ومحمد فال والمساعد سيدى المختار و"لجنة الاستقبال". وبعد الوصول إلى النعمة استقلينا طائرة بيفالو Buffaloلتقلنا إلى كيفه، ولكن أحد محركيها تعطل وتطلب إصلاحه نحو ساعتين بقيت خلالهما داخل الطائرة فى وضع نفسي غير مريح. لكن الأمور بخواتمها، فقد تم لحسن الحظ إصلاح المحرك وأقلعت الطائرة باتجاه كيفه. وفى المطار، كانت سيارات لاندروفير تنتظرنا، واتجه الموكب إلى المستشفى سالكا طريقا ملتويا لتفادى عبور المدينة. وفى المستشفى استقبلنا الفريق الطبي الصيني، وبدأت الفحوص الطبية فى اليوم نفسه، وجرت فى الغالب بحضور الدكتور كان. وقد عدت إلى ولاتة عبر وسائل النقل السابقة، وحسب خط السير المعاكس نفسه، وبرفقة المجموعة نفسها بعد أن شفيت من علتى وشعرت براحة أكثر. ولدى الوداع مع الطبيب الرئيس الصيني، طلب منى العودة فى شهر إبريل أو مايو لإجراء فحوص مراقبة. وكان ذلك سبب مقامى الثاني فى كيفه الذى سمح بالتخلص من "ضرس العقل" التى ظهرت متأخرة وسببت لى آلاما حادة. وما أشبه الليلة بالبارحة، فظروف السفر والمقام هي نفسها باستثناء تغيير واحد هو إبدال محمد فال ولد المرابط بالنقيب محمد ولد لكحل. وعلى مستوى آخر، جرى أول لقاء بينى وبين عضو من القيادة العسكرية الجديدة فى البلاد يوم 13 أغسطس 1978 ، ويتعلق الأمر بالمقدم محمد خونه ولد هيداله رئيس الأركان الجديد. وقد بدا مهذبا للغاية، خجولا أو مُرهَبا. وكان برفقته النقيب محمد فال. وبعد تبادل التحية المألوفة، صرح لى بما معناه: " لقد جئت مبعوثا من لدن اللجنة

العسكرية ومن قبل رئيسها العقيد المصطفى للسلام عليكم ولتطلعونى على ظروف مقامكم، ولأطرح عليكم جملة من الأسئلة تتعلق ببعض المشكلات...". ثم أشار خفية إلى مرافقه بالانصراف. وعندما بقينا على انفراد، طلب منى باسم رئيسه توضيحات حول بعض الملفات المالية المتعلقة بطلبات قروض قدمت إلى الحكومات المغربية والعراقية والسعودية. وقد بينت له حالة تلك الملفات كما كانت فى بداية يوليو. وسيخبرنى لاحقا، دون أن أسأله، عن هذه الملفات إبان عودته إلي فى فاتح سبتمبر رفقة أستاذى وصديقى المحامى بواسيى- باليه-Boissier-Palunالذى كان أول مدني يزورنى. وقد أثلجت زيارته المفاجئة صدرى وأثرت فى نفسى. فقد وصل صحبة المقدم فى طائرة صغيرة إلى النعمة وتجشما عناء السفر منها إلى ولاته الذى يعتبر امتحانا صعبا بسبب تهاطل الأمطار حيث تعثرت سيارة لاندروفير عدة ساعات فى الوحل. وهذا ما جعل أستاذى يشكو آلاما حادة فى قطنية الظهر. وكان الأستاذ بواسيى- باليه يزور نواكشوط بانتظام بوصفه محاميا للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) حيث كنت ألقاه باستمرار. وقد تناولنا العشاء معا فى نهاية يونيو أو بداية يوليو 1978. وبفضل تلك العلاقات حصل على ما كان يعتبر حينئذ امتيازا وهو السماح له بزيارتى. ولم أحظ طيلة اعتقالى بزيارة مدني سواه ما عدى زيارة واحدة سأتحدث عنها لاحقا. لقد كان الأستاذ بواسيى- باليه حديث العهد بمريم وبالأطفال فى دكار وزودنى بآخر الأخبار. كما حمل إلي أولى رسالة من مريم وسلمته الرد عليها. وزيادة على الأخبار العائلية التى كنت إليها بالأشواق، أبلغنى رسالة ود وتضامن شفوية من "العميد" هوفوت بونيى Houphout-Boigny يؤكد فيها أنه سيسهر شخصيا على رعاية أسرتى. وسيعمل بالتنسيق مع الرؤساء: آهيدجو Ahidjo وسنغور Senghorوبونغو Bongoوبورقيبه... ومع الملك الحسن الثاني ومساعدة الرئيس جسكار دستيه على إطلاق سراحى، وهو متفائل. وعلى مستوى آخر، كان تبادل الرسائل بينى وبين مريم يتبع سلسلة فى اتجاهين: أحدهما من ولاته إلى دكار، والثانى من دكار إلى ولاته. فقد كنت أسلم رسائلى للعسكريين الزائرين أو المقيمين معى ليوصلوها عبر النعمة إلى نواكشوط لتسلم إلى ابن خالى أحمدو ولد محمود لإبراهيم الذى يوصلها شخصيا أو بواسطة إلى مريم. أما فى الاتجاه الثاني فإن مريم تسلم رسائلها إلى أحمدو أو وسيطه ليسلمها للقناة نفسها التى تقوم بإرسالها إلى النعمة .وقد لاحظنا بعد اجتماع الشمل أن رسائلنا لم تصل إلى وجهتها إلا بنسب محدودة. وكانت نسبة ما أتلقاه من رسائل زوجى أكثر قليلا مما تلقته من رسائلى. وأذكر بأن الشخص الوحيد الذى سمح له بزيارتى بعد أستاذى هو ابن خالى أحمدو ولد محمود لإبراهيم الذى زارنى مرتين، كانت أولاهما فى ولاته أثناء مرضى وبقي إلى جانبى نحو اثني عشر يوما فى ملتقى سنتي 1978-1979. ثم عادنى إبان مقامى الثانى بكيفه ومكث معى يومين أوثلاثة. وكان فى كل مرة يحمل إلي آخر الأخبار الشفوية والمكتوبة من مريم والأطفال الذين يزورهم باطراد فى دكار، وأخبار الوالدة والأهل فى بوتلميت ونواكشوط. وقد أجريت محادثات مطولة مع ولد هيداله على هامش زيارته رفقة

الأستاذ بواسى-باليه فى فاتح سبتمبر 1978 وأطلعنى على أن المغرب والعربية السعودية دفعتا للنظام العسكري الجديد جزءا من القروض التى سبق وأن تعهدتا لى بها قبل العاشر من يوليو، ولكننى لا أتذكر المبلغ. أما بالنسبة لموضوع الصحراء، فكانت المعلومات التى قدمها أكثر عمومية. وأثرت من جهتى موضوع إطلاق سراحى، وأعربت عن أملى أن لا تدوم فترة اعتقالى طويلا. وفى السياق نفسه تطرقت إلى أننى أنوى الانتقال مع أسرتى إلى تونس للإقامة بها بعد الإفراج عنى. وقد أكد فى إجابته، التى اتسمت بعدم الارتياح، أن حالتى تشغل اللجنة العسكرية ولكنه غير مخول للتحدث باسمها إلا أنه سينقل بأمانة ما دار بيننا إلى رئيس اللجنة. وأضاف أنه يأمل شخصيا أن لا أبقى مدة طويلة فى ولاتة. وبعد صمت محرج، خاطبنى بأن لديه رأيا نابعا من تفكيره الشخصي يود إطلاعى عليه وقد يتطرق إليه مع العقيد المصطفى. وبعد موافقتى تابع حديثه، والارتباك باد عليه، قائلا: "... إنكم تتمتعون بتجربة كبيرة وصيت عالمي يحتاج إليهما البلد، أفلا يمكن إيجاد صيغة تسمح باستفادة النظام الجديد والبلد كله من هذه الخصال؟ قد يكون التعبير خاننى، ولكن هذا ما أردت الإعراب عنه تقريبا...". "إنكم تريدون باختصار أن أصبح مستشاركم بعد أن طردتمونى من السلطة؟ إن حبى للشعب الموريتاني ولمصلحته يجعلنى أتمنى النجاح لمن أطاحوا بى نظرا لأن هذا الشعب سيستفيد من نجاحهم بقدر ما سيعانى من فشلهم. إلا أننى على أية حال لا أستطيع قبول اقتراحكم...". وعندما لاحظت مدى الإحراج الذى انتاب مستمعى، صرفت الحديث إلى موضوع آخر لا أتذكره. وفى 15 من نوفمبر 1978 زارنى الرائد جدو ولد السالك عضو "اللجنة العسكرية" و "وزير الداخلية". وكان بدوره مهذبا بل و وقورا. وقد وافانى بأخبار مريم والأطفال، والوزراء من فريقي السابق المحتجزين فى جينى. وحدثنى عن مشكلات البلد كما لو كان عليه أن يقدم لى تقريرا حيث أطلعنى على اتصالات تجريها اللجنة العسكرية مع "البوليزاريو" فى مالى. وقد طرحت عليه كذلك موضوع إطلاق سراحى، ولكن إجابته كانت شبيهة بإجابة المقدم ولد هيداله. وفى بداية إبريل من سنة 1979، حدثت ثورة فى القصر بنواكشوط استلم على إثرها المقدم أحمد ولد بوسيف مقاليد السلطة ليصبح الوزير الأول علما بأنه لم يكن من الانقلابيين أصلا. ومع أنه جرد المقدم المصطفى من كافة صلاحياته، فقد احتفظ به رئيسا للجنة العسكرية .وأفرج عن رئيس الجمعية الوطنية وكل الوزراء السابقين، وأشعرنى عن طريق النقيب محمد ولد الكحل، الذى عين قائدا للمنطقة العسكرية الخامسة، بعزمه على إطلاق سراحى الذى يأمل التغلب قريبا على ما يلاقى بشأنه من تحفظ داخل اللجنة العسكرية. وفى انتظار ذلك، فإنه ينوى نقلى إلى نواكشوط أو العيون حيث ظروف المحيط أقل قسوة مما هي عليه فى ولاتة. ولكن تجرى الرياح بما لا تشته السفن. فقد توفي فى حادث تحطم طائرة بالقرب من دكار فى نهاية شهر مايو. وحل محله المقدم ولد هيداله الذى أبلغنى بعد تعيينه بقليل عن نيته إطلاق سراحى فور مباشرة اللجنة العسكرية الجديدة وأعضاء الحكومة الجدد مهامهم. وتم ذلك الإبلاغ بواسطة النقيب ولد لكحل الذى نقل إلي لاحقا أن ولد هيداله يجد بدوره

تحفظات من بعض زملائه ولكنه يأمل التمكن من إقناعهم قريبا. وفى هذا السياق، اقترح علي ولد لكحل أن أكتب رسالة إلى ولد هيداله من شأنها أن تسهل مهمته. وبناء على هذا الاقتراح كتبت إليه لأعبر له عن رغبتى فى إطلاق سراحى دون أخذ أي التزام. وغداة حلول شهر رمضان فى الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 1979، شعرت بأعراض المرض الأولى الذى اتضح لاحقا أن منشأه وجود حصاة فى الحويصلة الصفراوية. ومع أننى لم أكن طريح الفراش، فقد كنت أعانى من آلام عرضية فى البطن، وأتقيأ الصفراء أحيانا .وعندما أشعر الطبيب انجاي كان حضر على جناح السرعة من نواكشوط وقام بعلاجى بضعة أيام معربا عن نيته تقديم مقترح بنقلى إلى أحد المراكز الطبية التى تتوفر على تجهيزات متطورة تمكن من إخضاعى لتحاليل دقيقة يصعب القيام بها فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. ويوجد مثل تلك المراكز فى دكار وآبدجان أو فرنسا. وقد ترك بحوزتى بعض الأدوية وأطلعنى على أنه سيسافر إلى فرنسا لقضاء فترة تدريب، ولكن نائبه الطبيب الملازم الأول فاصا Fassa سيصل ليحل محله. وسيعهد إليه بملف الرفع الطبي الذى سيسهر على متابعته شخصيا. وقد قام الطبيب فاصا بزيارتى مرتين خلال شهر سبتمبر كانت آخرهما من 24 إلى 30 منه. وكان خير خلف لخير سلف، لا يقل كفاءة وإخلاصا عن الدكتور كان. وبعيد ظهيرة فاتح اكتوبر، أطلعنى الملازم أسلمهم على ما يلى: " لقد علمت للتو أن عليكم التأهب ابتداء من هذا المساء أو صبيحة الغد للذهاب إلى النعمة، ومنها ستسافرون... ولم تحدد لى وجهتكم بعد ذلك، وإن شئتم ساعدتكم فى تهيئة الأمتعة ."...وقد شرعت بمساعدته فى تهيئة الأمتعة بسرعة. وهي عبارة عن "كرتونين" يحلان محل الحقائب تتكدس فيهما كل كتبى وملابسى وأدوات النظافة. وهكذا أصبحت جاهزا للتوجه إلى حيث لا أعلم ... وعندها خاطبنى أسلمهم قائلا: "سأعود لإشعاركم حالما تصلنى أوامر جديدة...". ومع أننى لم أغير أي شيئ فى مسطرتى الزمنية، فإن تلك العشية وليلتها كانتا طويلتين فى نظرى وإن كنت قد نمت تلك الليلة نوما هادئا. وفى حدود الساعة التاسعة من صبيحة اليوم الثانى من أكتوبر، أبلغنى الملازم الأول أسلمهم بأنه قد أزف الترحل .فسيارات لاندروفير جاهزة، وعليه يمكن الانطلاق. وفى أقل من ساعة خرجت نهائيا من" إقامتى" ومن القلعة، وودعت رئيس المركز قبل أن أجلس بجانب السائق الذى تقدمت سيارته القافلة الصغيرة. ورافقنى المساعد سيدى المختار وأعضاء "لجنة الاستقبال " الأربعة وعدد آخر من الجنود. وكانت المرة الأولى التى أغادر فيها القلعة فى وضح النهار. فقد انطلقنا باتجاه مطار النعمة الذى وصلناه فى حدود الساعة الواحدة زوالا حيث كان الطبيب فاصا فى انتظارى بكل فرحة. وفور نزولى من السيارة أخذنى جانبا ليطلعنى على النبأ السار: " ستنقلون إلى باريس مساء هذا اليوم على متن طائرة خاصة تابعة للحكومة الفرنسية وعلى متنها فريق طبي. إن هذا الخبر السار الذى ما زال طي الكتمان، أطلعنى عليه للتو إبراهيم ولد عالى انجاي مساعد قائد الأركان الذى وصل فى طائرة دفاندير الماثلة أمامكم لنقلكم إلى العاصمة. وقد ذهب إلى المدينة ولكنه سيؤوب قريبا، إذ يلزمنا الإقلاع دون تأخر

كبير لنتمكن من الوصول إلى نواكشوط مع حلول الليل علما بأننا سنتوقف فى العيون للتزود بالوقود. وفى انتظار ذلك سنتناول الغداء بسرعة تحت ظل هذه الشجرة حيث أعد لكم المكان...". وعلى الرغم من سخونة الجو ووعورة الطريق...، فإننى لم أشعر بتعب زائد ولم أكن مستاء... لقد كانت الأنعام المحيطة بالمطار، من بقر وإبل وضأن ومعز، تزين مشهد نهاية الخريف النموذجي فى الحوضين .فبعضها يرعى على ما تبقى من أعشاب جافة متناثرة خلفها موسم الخريف، والبعض الآخر اكتفى بالوقوف أو التمدد فى ظل الشجيرات. إنه مشهد بدوي أصيل لا أمله أبدا يذكرنى بصباي وريعان شبابى. وعقب صلاة الظهر، ودعت النقيب محمد ولد لكحل ورفاقي الولاتيين واتخذت مكانى فى الطائرة مع الرائد إبراهيم ولد عالى انجاي والطبيب الملازم الأول فاصا. وقد أجرينا توقفا خاطفا فى العيون للتزود بالوقود وتابعنا الرحلة إلى نواكشوط بعد حلول الليل.
وخلال الرحلة، أكد لى الرائد إبراهيم ولد عالى انجاي المعلومات التى حدثنى بها فاصا ونحن فى النعمة، مضيفا أننى سأستقل الطائرة الفرنسية فور وصولى إلى مطار نواكشوط دون المرور بالمدينة حفاظا على سرية الموضوع. وأعلنت له عن رغبتى فى لقاء ابن خالى أحمدو وأخوي عبد الله ويعقوب، أو أحد الثلاثة على الأقل، بالمطار .وقد نقل طلبى إلى مستقبله فى نواكشوط عبر جهاز اتصال الطائرة مستخدما لغة الرموز .ولدى هبوط الطائرة، استقبلنى بكل أدب الرائد أو المقدم أحمدو ولد عبد الله رئيس أركان الجيش عند طرف المدرج ونقلنى فى سيارة يقودها بنفسه. ثم توقف على حافة الطريق قائلا إنه من الأفضل أن نتحدث داخل السيارة. وعندها نزلت لقضاء فوائت الصلاة ثم عدت إلى السيارة حيث نقل إلي محدثى تحيات العقيد ولد هيداله معلنا فى الوقت نفسه أن سفرى محاط بالسرية بموجب اتفاق مع الفرنسيين. وعليه، فإنه لم يستطع إبلاغ أهلى بمروري.
وأضاف قائلا: "إن ظروفكم الصحية الراهنة تتطلب إرسالكم للعلاج فى الوقت الحاضر، ولكن إطلاق سراحكم التام والنهائي هو الآن قيد الدراسة، وسيتم ذلك بعد شفائكم وعودتكم إلى أرض الوطن". وعلى إثر هذا الحديث المسؤول والهادئ، قدم لى حقيبة تحتوى كسوتين كاملتين من الثياب الموريتانية، وبرنسا مغربيا من الصوف، ومحفظة نظافة تشتمل على لوازم الحلاقة والاستياك. وقد شكلت تلك الحقيبة المتاع الوحيد الذى حملته معى إلى باريس. وفى حدود الساعة التاسعة مساء، صعدت إلى طائرة طبية فرنسية من طراز ميستير Mystère 20 واتجهنا إلى باريس... وقد أطلعنى رنى جورنياك René Journiac فى باريس على أن إطلاق سراحى النهائي ونقلى إلى فرنسا تم بتفاوض مباشر أو بواسطة بين الرئيس جسكار دى ستيه Giscard d'Estaing وبين العقيد ولد هيداله. فقد تدخل لدى الرئيس الفرنسي وولد هيداله عدد من الرؤساء هم: هوفوت بونيى، وآهيدجو، وسينغور، وبورقيبه وبونغو. ومن الملوك: الحسن الثاني ملك المغرب، والحسين ملك الأردن، وخالد ملك العربية السعودية.

-- --

هوامش على الفصل الأول

-ينبغى عدم الخلط بينه وبين حماده ولد الزين، والى سابق وعم المعني

" -كيف يعقل أن الحزب وقادته الرئيسيين لم يتحركوا؟ وهل يعنى ذلك أنهم كانوا على اطلاع علىكل ما جرى؟" هذا هو السؤال الذى طرح علي باستمرار بعد انقلاب 1978. وأعتقد أن خلاصة تفكيرى فى تلك الظرفية التى سطرت أعلاه تشكل إجابة فى حد ذاتها. كما أعتقد أن مرد ذلك هو انتهازية قادة الحزب الذين تلزمهم مسؤولياتهم بتعبئة المناضلين للمشاركة فى القضايا التى يتبناها الحزب. فقد تم اعتقال أعضاء الحكومة ورئيس الجمعية الوطنية، لكن أعضاء المكتب السياسي لم يعتقلوا بحكم وظيفتهم الحزبية. إنها انتهازية أولئك الذين أرادوا أن يكونوا تبعا للفريق الجديد ...

-صاحب هذا الإسم (كَالودك (Gallouedec نعرفه جميعا. فهو طيار قديم فى الجيش الفرنسي طاب له المقام فى موريتانيا وأنشأ بها مؤسسة خصوصية للنقل الجوي بواسطة طائرات صغيرة ذات محرك واحد. وقد شغل بعيد الاستقلال منصب رئيس ديواني العسكري لبعض الوقت. وقيل لى فيما بعد إنه "تمرتن" حيث تزوج موريتانية وأنجبت له أطفالا وأصبحت له دراية جيدة بمجالنا الجوي الواسع اتساع جيبه. وهكذا كانت تسند له فى الغالب قيادة رحلات بعض المسؤولين والخبراء والباحثين الأجانب فى مختلف أرجاء البلاد .

-بما أننى لم أحفظ أسماء هؤلاء كاملة، فقد أقتصر على الاسم الشخصي ولذا ألتمس منهم العذر فى إثباتها على هذا النحو .

-تطلق القبلة فى الاصطلاح المحلي على الركن الجنوبي الغربي من موريتانيا.

-للأسف غاب عنى اسمه الكامل

-للأسف غاب عنى اسمه الكامل هو الآخر.

-لقد أجريت تدريب المحاماة تحت إشراف الأستاذ بواسى-باليه فيما بين 1956-1957 بدكار، وسأتحدث عته لاحقا عندما أصل إلى تلك الفترة.

-أنشئت، منذ استقلال الدول الإفريقية المنبثقة عما كان يعرف بالمجموعة الفرنسية الإفريقية، كتابة عامة للشؤون الإفريقية والملغاشية تابعة لرئيس الجمهورية الفرنسية. وقد تولى أمانتها العامة جاك فوكار فى عهد كل من الجنرال

ديكول والرئيس بومبيدو. أما فى عهد الرئيس جسكار دى ستيه، فقد عهد بها إلى رنى جورنياك الذى كان معاونا لجاك فوكار.

2

--

الفصل الثاني (1 (

الفصل الثـانـي

طفولـة بدويـة

ديسيمبر1922. ديسمبر1934

ولدت تحت خيمة مضروبة على الكثيب الواقع إلى الجنوب الشرقي من مركز أبى تلميت الإداري. ويوازى ذلك الكثيبُ الكثيبَ الذى شُيِّد عليه هذا المركز، ويفصل بينهما وَهْدٌ يربو عرضه على الكيلومتر .

أما تاريخ ميلادى فلا أعرفه بالضبط لكون "الأهالى" لم تكن لديهم حالة مدنية مضبوطة. كما أننى لم أعمل فى يوم من الأيام على معرفة هذا التاريخ معرفة دقيقة. بيد أننى أعرف أن الأمر يتعلق "بعام النكَظَة الباردة فى منطقة بوتلميت الذى تلا عام الكَيْتِ"، أي عام ظهور الأوراق النقدية. وتوافق هذه الإشارات سنتي 1920-1922. ولم يتسن لى، بعد العودة إلى البلاد، أن أدقق فى تاريخ ميلادى وأحدده بدقة.
وعليه، فإننى أتوفر على تاريخي ميلاد هما 1920 :و 1924. ولسائل أن يسأل: لم هذان التاريخان المختلفان؟ فالتاريخ الأول هو الموجود فى سجلى المدرسي (مدرسة بوتلميت الابتدائية ومدرسة ابلانشو Blanchot بسان لويس)، ثم فى ملفى كموظف بالإدارة الاستعمارية. فهل يعنى ذلك أنه التاريخ الصحيح؟ هذا ما كنت أعتقد. وحين استأنفت دراساتى بنيسNice ، فى ظروف سأعود إليها لاحقًا، احتجت سنة 1949 لعقد ازدياد أكمل به ملف ترشحى للجزء الأول من شهادة الباكلوريا .وقد كتبت إلى زميل فى الدراسة، كان وقتها سكرتيرًا فى إقامة بوتلميت، أطلب تلك الشهادة. فأرسل إلي "حكما يحل محل عقد ازدياد" – على ما اعتقد – موقعا من قبل المقيم وبشهادة شاهدين أحدهما قاضى بوتلميت الرسمي. ويقضى ذلك الحكم بأنى مولود فى .1924 وهكذا أصبح عمرى من المنظور الإداري أصغر من عمرى الفعلي بسنتين أو أربع سنوات !
ولم يكن لدي وقت للتأكد من أي التاريخين "أدق" نظرا لبطء المراسلات بين فرنسا وموريتانيا، ناهيك عن الروتين الإداري بمنطقتى الأم، وضرورة الإسراع بتجهيز ملفى. وقد أثبت تاريخ 1924 فى شهاداتى فأصبح، بالتالى، تاريخ ميلادي الرسمي. وعلى أية حال، فإن زيادة أو نقصان ثلاث أو أربع سنوات لا عبرة بها بالنسبة لي .

أما ذوي فينتمون، بمعنى من المعانى سأبينه لاحقا، إلى قبيلة أولاد أبييري الكبرى، حتى لا أصفها بالكونفدرالية القبلية. وتعتبر هذه المجموعة أهم مكونة قبلية فى مقاطعة أبى تلميت من الناحية العددية. وهي حربية مع الحربيين وزاوية مع الزوايا .فجدها الجامع، أبييري، لا خلاف فى أصله العربي. ولذا، فإن المنحدرين منه يعتبرون عربًا حسب الاصطلاحات الوظيفية الموريتانية. إلا أن هؤلاء لم يكتفوا بحمل السلاح كما هي الحال بالنسبة لمعظم القبائل العربية – أو الحربية – الموريتانية. فقد تفقه العديد من عناصرها، واشتهر منهم علماء أجلاء

تجاوز إشعاعهم حدود منطقتهم بل وحدود موريتانيا الحالية. وعليه، فإن المنحدرين من أبييري يعتبرون زوايا أيضا .
فوالدى محمدٌ، رحمه الله رحمة واسعة، المتوفى فى مايو 1973 بأبى تلميت، ينتمى إلى أسرة أهل محمد مختار ذات المكانة العلمية المحترمة فى أولاد انتشايت. وهو خامس من عاش من أبناء داداه وأصغرهم سنًا. أما إخوته فهم: شيخنا، والمختار، ومحمد حرمه، ومولود .وقد توفي هؤلاء الأربعة كما توفي أحمدُّو ولد أباه، رحمهم الله جميعا رحمة واسعة .وتدعى أختهم الوحيدة – وهي الأسن - مريم، والدة أحمدُّو ولد اباه ترب والدى، والذى كان بالنسبة لى عمًا خامسا. وكانت جدتى من أبى، ذات الدين بنت منيه، هي الأخرى من أولاد انتشايت. وينتمى أهل محمد مختار إلى أهل حبّش الذين هم بطن من بطون أولاد انتشايت. وإذا كان هذا الفخذ ذا مكانة متميزة بين صفوف أولاد أبييري بفضل ما تمتعت به أسرة أهل الشيخ سيديه من إشعاع روحي وثقافي وسياسي منذ الشيخ سيديه الكبير(1775-1868)، فإنه يقال إن هذا الفخذ لا ينحدر سلاليا من أولاد أبييري لأن انتشايت ليس ابن أبييري وإنما هو أخوه لأمه أو صهره. وإذا صحت هذه الفرضية، فإن أبييري جد أولاد انتشايت لأمهم ...وقد أثارت هذه المسألة موفور النقاشات وأسالت الكثير من الحبر. وتحمل تسمية انتشايت سحنة بربرية لا غبار عليها، ويُنْمَى انتشايت إلى قبيلة تندغه الزاوية التى كانت تتكلم البربرية وتسكن الحيِّز الجغرافي نفسه الذى يسكنه أولاد أبييري، المعروف "بمنطقة الترارزة". وعلى أية حال، فإن أولاد انتشايت يعتبرون أنفسهم من أولاد أبييري، ودرج الناس على اعتبارهم فخذًا من صميم أفخاذ أولاد أبييري.

أما والدتى خديجة فهي من أسرة أهل محمود لابراهيم المحترمة، القاطنة فى أولاد انتشايت منذ القرن 19 إلا أنها لا تنتمى إليهم سلاليا .فجدى لأمى محفوظ ولد محمود لابراهيم من قبيلة تيمركَيون. وتَنْسِبُ هذه القبيلة، البربرية التسمية، نفسها إلى الشرف. فخالي أحمدو ولد الدّنه لديه وثيقة تحمل شهادة عدد من العلماء على شرف جد تيمركَيون الجامع. وهم، على أية حال، قبيلة زاوية. ويبدو أنها عرفت فترة ازدهار خلال القرنين 18 و 19: فاتساع رقعة أراضيها من مراع ونقاط مياه فى ضواحى بوتلميت والمناطق الواقعة إلى الشمال والشمال الغربي منه تشهد على ذلك. فتيمركَيون هم الذين وهبوا بئر أبى تلميت وأحوازها للشيخ سيديه الكبير – الذى بدأ دراسة القرآن عليهم- ليستقر بها ويشيد محضرته حين عودته أواسط القرن 19 من عند أهل الشيخ سيدى المختار الكنتي فى أزواد (شمال مالى الحالية). وهناك دليل آخر على ازدهار تيمركَيون – الثقافي هذه المرة- فى الفترة ذاتها يتمثل فى كثرة علمائهم آنذاك. ولم يعد هناك وجود لهذه القبيلة ككيان مستقل. فلم يبق منها إلا أسر يعيش بعضها فى أولاد أبييري والبعض الآخر فى قبيلة تاكَنيت القاطنة كذلك فى منطقة بوتلميت .
أما جدتى من أمى، مَيَّهْ بنت المنفعه، فتنتمى إلى فخذ أولاد اعدجّه الأبييري السائر –هو الآخر- نحو الانقراض، إذ لم يبق منه إلا أسر معدودة. وإخوة أمى خمسة لم

يعد منهم أحد اليوم على قيد الحياة، وهم: سيدى أحمد، وسيدى محمد، ومحمد، وأحمد، وهم أكبر سنا منها، ومحفوظ المكنى الداه الذى ولد بعد وفاة أبيه وسمي باسمه تبعا لتقليد موريتاني شائع.
وقد توفيت والدتى رحمها الله تعالى رحمة واسعة فى 21 مايو 1986، كما توفيت أختها الكبرى فاطمة تغمدها الله برحمته الواسعة.
واستمرت عشرة والديَّ أربع أو خمس سنين أنجبا خلالها ثلاثة أبناء كنت أولهم، ومحمد حرمه المتوفى قبل كمال أربعين يوما على ميلاده، أوسطهم. وكان أصغرهم أحمد الذى أكاد لا أتذكر ملامحه، وقد توفي فى الخامسة أو السادسة من عمره.
وعليه، فإنه لا شقيق لى ولا شقيقة على قيد الحياة، ولدي إخوة من أبى وآخرون من أمي أحياء .
فإخوتى من أبى هم: مريم، وعبد الله، ومحمد، وأحمد، ويعقوب وخديجة.
أما إخوتى من أمى فهم :مريم، وأمامة، وأحمد.

وقد تربيت فى كنف أخوالى حتى دخولى المدرسة فى سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة. وقلت إننى تربيت فى كنف أخوالى ولم أترب فى كنف والدتى فقط.
وبالفعل، فإن جدتى وخالتى ووالدتى وثلاثة من أخوالى: محمد، وأحمد، والداه كانوا يعيشون فى حي واحد، ولم يكن قد تزوج منهم إلا الأول ولم يرزق حينئذ أبناء. فجدتى وخالتى وخالاي الأعزبان يعيشون فى خيمة واحدة، وخيمة لخالي المتزوج، وأخرى أعيش فيها مع والدتى. وأصبحت بعد وفاة أخى أحمد الطفل الوحيد لدى الأسرة، فأحاطنى الجميع بعطف وحنان خاصين، وأظهروا لى حبا لا متناهيا. واعتنت بى جدتى وخالتى مثل عناية والدتى بى.
أما خالاي الأسنان، سيدى امحمد الذى لم أتعرف عليه إلا فى سن العاشرة أو الحادية عشرة، وسيدى محمد الملقب الدنَّه، فقد كانا متزوجين وكان لكل منهما عدة أبناء، إلا أنهم لا يعيشون معنا وإنما يسكنون منطقة شمامه على الضفة الموريتانية من نهر السينغال، وهي منطقة فيضية تزرع سنويا فى تلك الفترة .
وكان هذان الخالان يبعدان عن منطقة ظعننا نحو مائة كيلومتر. وهذه مسافة كبيرة وقتها بالنظر إلى أن وسائل النقل المتاحة الوحيدة هي الدواب من حمير وثيران أو جمال بالنسبة للميسورين. ويحتاج المرء لثلاثة أيام أو خمسة من السفر تبعا لنوع وسيلة النقل المستخدمة، وما إذا كانت القافلة متجهة إلى شمامه أو عائدة منها. فهي أسرع فى الذهاب منها فى الإياب لأنها تعود محملة بالذرة إلى منطقة بوتلميت. ويُسيَّر هذا النوع من القوافل سنويا خلال موسم حصاد الذرة الذى يتم فى فصل الصيف. وقد اشتركت شخصيا فى قافلتين من تلك القوافل على مدى سنتين متتاليتين. وكنت أثناءهما أصحب خالي الداه الذى كان معلمى للقرآن .

وتجدر الإشارة إلى أن الاشتراك فى هذا النوع من القوافل يتم حسب الظروف.
فعادة ما يتفق أهل حي على تنظيم قافلة خاصة بهم. كما يمكن أن يتفق مسيرو

قوافل من عدة أحياء على تشكيل قافلة واحدة إذا كانوا يتجهون إلى عين المكان ويبحثون عن البضاعة نفسها مثل البحث عن الذرة فى منطقة شمامه أو المناطق المجاورة لها على امتداد النهر. وكان الناس يتفادون ما أمكن التفرد فى تسيير القوافل لدواع أمنية وعملية.

وكانت القافلتان اللتان اشتركت فيهما صغيرتين - على ما أذكر- إذ لا يتعدى مسيروها ثلاثة قواد أو أربعة، بمن فيهم خالى، ولديها عدد من الحمير، وجمل أو جملان. أما حضور الأطفال ممن هم فى سنى حينها فى تلك القوافل، فله غايتان أو ثلاث. فالطفل يقوم بما فى وسعه لمساعدة قريبه (رعاية الدواب أثناء مراحل التوقف اليومي مثلا)، ويتعرف على هذا النوع من الحياة البدوية المغاير لما ألفه فى حيه من رعي المواشى وسقيها واحتلابها، وتوفير الماء والاحتطاب، وغير ذلك.... والواقع أن بعض هذه الأعمال يقام بها أحيانا أثناء السفر فى القوافل.

وجملة القول، إن القافلة هي أحد أوجه مدرسة الصبر التى كان على الطفل البدوي أن يتمرس بها منذ نعومة أظافره. كما أنها تسمح له باكتشاف أماكن جديدة، ومناطق جديدة، ونمط حياة مغاير لنمط حياته، وبالذات نمط حياة مزارعى شمامه أشباه المستقرين. وأتذكر شخصيا مدى غبطتى باكتشاف "برك مياه لا تنضب" (أحد أفرع نهر السينغال)، وقوارب على النهر، وبداة يختلفون عنا: إنهم الفلان، أولئك المنمون السود الذين يتكلمون لغة غير لغتنا، ولديهم أبقار أضخم وأسمن من أبقارنا.

كان ذلك بمثابة "اكتشاف آمريكا!" بالنسبة لى، ذلكم الاكتشاف الذى سأحدث عنه زملائى طويلا عند عودتى إلى الحي من رحلتى الأولى فى القافلة. وكنت بالنسبة لهم بطلا حقيقيا لمغامرة ما .!!

كان لدينا آنذاك شعور ببعد كل ما يوجد وراء الكثيب الحاجب للأفق وغرابته والجهل به. فقد كان سكان شمامه بالنسبة لسكان منطقة بوتلميت عالما قصيا آخر !

وهناك هدف ثالث تمكن إضافته إلى الهدفين السابقين لتسويغ مشاركة الأطفال فى هذا النوع من القوافل وهو مرافقة معلمى القرآن بالنسبة لصغار السن منهم، أو أساتذة العربية للأكبر سنا. فبوسع التلميذ استظهار دروسه على شيخه أثناء أي تحرك بدوي، سواء تعلق الأمر برحيل الحي من مكان إلى آخر، أو بتحركات القافلة التى كنا نتحدث عنها. فهو يستطيع على مدى ساعات مراجعة واستظهار دروسه على شيخه مشيا على الأقدام أو على ظهر دابة، أو أحدهما راكبا والآخر راجلا. فشيخه يستمع إليه ويصلح أخطاءه ويعطيه التفسيرات والتوضيحات اللازمة كما يفعل معه تحت الخيمة، والكوخ، والشجرة أو فى الهواء الطلق .

لقد تربيت إذن فى كنف أخوالى حتى سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة كما أسلفت. وتبعا للمعايير السائدة وقتها، فإن هذه الأسرة كريمة تماما ونبيلة، وإن كانت منزلتها الاجتماعية متواضعة لقلة ما فى اليد بعد ذهاب الثروة التى تمتعت بها فى عهد جدي. فقد كان يملك الكثير من البقر والإبل، وحتى بعض الخيول. كما

كان يملك العديد من المزارع فى شمامه تتولى أسر من "المسترقين" زراعتها بعد تراجع فيضانات نهر السينغال.
غير أن ثروته – الحيوانية والعقارية – لم تعمر بعده. فقد هلكت المواشى جراء الأوبئة والجفاف وسوء التسيير... أما بالنسبة لمزارع شمامه، فإن مردودها قد تراجع شيئا فشيئا. وقد ارتبط ذلك التراجع بالتطور الاجتماعي لليد العاملة المسترقة التى بدأ مسار انعتاقها التدريجي بشكل خجول، لكنه بدأ على أية حال. وتمثلت بداية ذلك المسار فى تواني أولئك" الأرقاء" عن العمل، ومطالبتهم المشروعة بنصيب أوفر من الحصاد. وهؤلاء هم الذين كنت أتوجه إليهم، مع خالى الداه، بحثا عن الذرة بعد الحصاد الصيفي.

وعلى أية حال، فقد تربيت فى وسط فقير، وإن كانت توجد فى الأحياء التى جاورناها، أثناء تنقلاتنا البدوية، أسر أشد فقرًا من أسرتنا.
وتتمثل ثروة أسرتى من جهة الأم فى بضع بقرات، ورؤوس من الضأن والمعز، وعدد من الحمير، وجمل أو جملين. ولم يبق لديها وقت ذاك "عبيد خدمة منزلية". فقد عرفت آخر "خادمة منزلية" لديهم هي العجوز رشيده التى توفيت وأنا أبن ثمان سنوات أو تسع. وكانت بمثابة جدتى الثانية، إذ كانت تحبنى مثلها حبًا جمًا. وكانت تساعد جدتي وأمى وخالتى فى الأعمال المنزلية. فقد كانت تتولى بوجه خاص الطبخ وإحضار الماء من البئر. وبعد وفاتها، أصبحت أسرتى تستأجر خادمة من الحي بإذن من "أسيادها" للقيام بالمهام نفسها التى كانت تقوم بها، أو على الأصح ببعض عملها. ففى تلك الأثناء قمت شخصيًا أكثر من مرة برعي الغنم، وإحضار الماء والاحتطاب، وسقاية العجول والحملان والجديان عند الخيام، والاشتراك فى سقي الأبقار، والحمير، والغنم، والجمال عند البئر. وكنت عارفا بحلب المعز والضأن، ولا يسمح صغر سنى باحتلاب البقر .
وينبغى التنبيه إلى أن منطقة بوتلميت التى لا توجد بها الدببة، لا تحتاج فيها الأبقار والحمير إلى الرعاية الدائمة. فالأبقار بعد ميلادها وخلال فترة حلابها، ترعى وترد على البئر وتعود مساء إلى الحي دون رقيب لتجد أولادها الخاضعين للرعاية، ويتم احتلابها بالليل، وبالصباح أحيانا خلال موسم الخريف الذى تتوفر فيه الأعشاب .
وعندما ينتهى حلابها تعيش حياة شبه متوحشة فى الفيافى دون العودة إلى الحي، متنقلة بين المراعى والبئر. وكان البقر فى منطقة أبى تلميت الحيوان الداجن المفضل لأنه لا يحتاج فى تربيته إلى من يرعاه. وبالمقابل، كان من الضروري أن ترعى الغنم باستمرار لآن الذئب، الموجود فى مختلف المناطق الموريتانية، والضبع يتربصان بها الدوائر على مدار السنة بل وعلى مدار اليوم والليلة. وهناك السراق الذين من السهل على أحدهم أن يسرق نعجة أو عنزًا، فى حين يصعب عليه أن يسرق جملا أو بقرة أو حمارا داخل الحي على الأقل.
وفيما يتعلق بالإبل، فإنه ينبغى التفريق بين نوعين منها. فهناك النوق الحلائب التى تجب رعايتها باستمرار وإلا لما عادت إلى الحي لأن فصلانها ترافقها. لكنها

بعد انتهاء حلابها تعيش هملا، كمثيلاتها من الأبقار، بين مناطق الانتجاع والآبار التى اعتادت ورودها. وتجدر الإشارة إلى ميل الإبل الفطري إلى الهجرة تبعا للفصول واتجاه حركة الرياح. وهذا يعنى، مثلا، أن نوقا هملاً من منطقة أبى تلميت قد تتجه بمحض إرادتها إلى بئر سبق وأن شربت منها ذات يوم، وإلى منطقة انتجعت بها فى وقت من الأوقات ولو بعدت تلك البئر أو المنطقة عشرات أو مئات الكيلومترات .

أما الصنف الثاني من الإبل الذى لا يتطلب رعيا دائما، فهو الركائب والنحائر. ويكتفى من رعاية هذه بتقييدها للحد من تنقلها عبر مسافات كبيرة، مما يجعلها لا تبتعد كثيرا عن الحي عادة. ويقتصر دور الراعى على تفقدها يوميا أو من كل يومين أو ثلاثة حسب الفصول ونوعية المراعى. وإذا ما ابتعدت الدواب عن الحي كثيرًا، يتم تقريبها منه. أما إذا عطشت فتفك قيودها وتورد البئر (وباستطاعة الإبل فى فصل الشتاء أن تهجر الماء شهرين أو ثلاثة أشهر لاسيما إذا كانت المراعى خضراء .(وهذا الصنف من الجمال هو الذى سبق لى أن قمت برعايته تحت إشراف أخوالى.

أما الحمير فلا ترعى على الدوام، وتعيش بحرية فى الفيافى، وترد البئر بنفسها. وقد يحتفظ بها مقيدة، مثل الجمال، على مقربة من الحي.

ويُعتبر الحمار، رغم كونه الدابة الأشد هوانًا لدينا، أكثر وسائل النقل فائدة لدى البداة الرحل، فى منطقة بوتلميت على الأقل، الذين يستخدمونه يوميا. فهو عمدة عمال الآبار فى امتياح مائها الموجود على عمق عشرات الأمتار فى المنطقة. وتحمل عليه القرب يوميا من البئر إلى الحي، ومن الحي إلى البئر إذا كانت المسافة بينهما بعيدة. وتتراوح هذه المسافة، الفاصلة عادة بين البئر والأحياء المتمركزة حولها بين كيلومتر واحد وأربعة كيلومترات، فى منطقة أبى تلميت.

وطوال مرحلة طفولتى السابقة على دخولى المدرسة فى نهاية 1934، ظلت أسرتى تتنقل إلى الشمال الشرقي والشرق والجنوب الشرقي من أبى تلميت، على مسافة تبعد منها ما بين عشرة كيلومترات إلى خمسين كيلومترا.

فقد غادر مخيم جدي داداه ضواحى أبى تلميت المباشرة، بأسابيع قبل مولدى، للتمركز إلى الشمال الشرقي منها، قرب علب آدرس. وبقينا لسبع سنوات أو ثمان نتنقل حول تلك البئر. فقد كنا أصحاب "نجعة قصيرة" لا تتطلب إلا تنقلا على مسافات محدودة حول بئر واحدة أو بين آبار متجاورة .إنه نمط بداوة مربى البقر والغنم الذى يتطلب وجود مناطق تتوفر على آبار دائمة ومراع على مدار السنة. وهذا يعنى وجود مناطق تتساقط بها الأمطار سنويا، وإن كانت تعرف جفافا دوريًا كل عشرين سنة أو خمسا وعشرين لا يستمر أكثر من سنة أو سنتين. وكان هذا النوع من البداوة هو السائد تقريبًا إلى الجنوب من خط العرض 18. ويضم هذا المجال، من الغرب إلى الشرق، بلاد الترارزة، والبراكنة، وجنوب تكَانت، وكامل غورغول، وجنوب العصابه، وكامل غيدي ماغه، والقسم الجنوبي من الحوضين. أما "البداوة الظاعنة "فيمارسها أصحاب الإبل الذين بوسعهم أن يجوبوا، أحيانًا،

آلاف الكيلومترات جيئة وذهابًا على مدى أشهر، متنقلين من تيرس أو الزمور إلى شمال مالى الحالية ذهابا وإيابًا، أو من مناطق الترارزة والبراكنة إلى الصحراء الجزائرية. ويمارس هذا النمط من البداوة أساسًا فى مختلف مناطق إنشيري، وآدرار، وتيرس، والزمور، ونواذيبو، وفى شمال تكانت، والعصابه، والحوضين .

ولنعد الآن إلى علب أدرس الذى عشت به السنوات السبع أو الثماني الأولى من حياتى، ولم أعد أحتفظ منها إلا بذكريات قليلة جدًا وغائمة.
أتذكر، مثلا، معلمي الأول للقرآن الشيخ شيبة، تغمده الله برحمته، الذى علمنى التهجى والعشر الأول من القرآن. ويقال إننى بدأت دراسة القرآن فى الخامسة من العمر .
وما أتذكره تحديدا هو أول مسابقة اشتركت فيها لحفظ القرآن .ويتعلق الأمر باستظهار ثمن دون تردد أو تلعثم، وهو ما وفقت فى القيام به. وقد سُرَّ شيخي كثيرًا بذلك الأداء لاسيما وأننى كنت الأول فى الترتيب وأصغر المتسابقين سنًا .
وأذكر أنه لم يضربني قط، وإنما كان يكتفى بشَدِّ أذنى من حين لآخر. وكان يتوقع أن أكون من كبار الحفاظ، وقد صدقت فراسته في حتى تخرجى من مدرسة أبى تلميت فى 1939 .ومنذ ذلك الوقت اشتد الضغط على الذاكرة، ونسيت مع الأسف جزءًا كبيرًا منه مع مرور الزمن. وآمل الآن أن أتمكن من حفظ هذا الجزء، أو القسم الأكبر منه على الأقل ...
وكان لى بعد شيبة معلمان للقرآن هما خالى الداه الذى كان أساس أخذى عنه، والثانى رجل من الحجاج يدعى ولد الغاظى يعلمنى فى حال غياب خالي الداه، ولاسيما عندما يسافر فى القوافل.

وبعد مدة من افتراق والدي (وأنا فى الثالثة أو الرابعة من عمري)، ولداع من دواعى حياة الترحال أجهله، غادرت أسرة أخوالى حي جدى من أبى الذى كان يستعد للرحيل إلى الشمال للتمركز عند بئر المبروك الأكثر ملاءمة لتربية الإبل من علب آدرس، ونزلت على حي من الحجاج فى ضواحى بئر تنيركَ الواقعة على بعد حوالي عشر كيلومترات إلى الشرق من أبى تلميت.
وهؤلاء الحجاج، الذين لا ينتمون إلى أولاد أبييري، يؤلفون مجموعة مسجلة إداريا مع أهل الشيخ سيديه ويتتلمذ بعضهم عليهم .
وتعود ذكرياتى الأكثر دقة عن طفولتى البدوية إلى هذه الفترة مع الحجاج. فأصدقائي فى الصِّبا من الحجاج. وقد توفي العديد منهم، والتقيت باثنين أو ثلاثة ممن منهم على قيد الحياة ما بين 1950 و 1960. وقد عميت أخبارهم علي بعد ذلك بحكم انشغالى بمسؤولياتى وقتها. ويسعدنى أن ألتقي مجددًا بالاثنين منهم الذين كانا إلى وقت قريب ما يزالان على قيد الحياة وهما: أحمد سالم ولد عبد العزيز زعيم" عصبتنا" بلا منازع و أحمد سالم ولد عبدي، مغنى "العصبة" نفسها وراقصها .

وخلال تلك السنوات التى أمضيناها مع الحجاج، كنا نتنقل بالأساس حول بئر تنيركَـ. لكن ما إن يبدأ الخريف وتمتلئ برك (تُومْرَنْ) آفطوط الشرقي الكبيرة، الواقعة على بعد أكثر من عشرين كيلومترا إلى الشرق من تنيركَ، والبرك الصغيرة) لَمْلاَزَمْ) القريبة منها، حتى نبدأ رحلتنا من الغرب إلى الشرق. ونخيِّم أسابيع متتالية على مقربة من العديد من تلك البرك (تُومْرَنْ) والأضيات (لَمْلاَزَمْ). إنه أسعد الفصول بالنسبة لبداة المنطقة إذ يتوفر العشب والماء فى كل مكان. كما يكثر فيه اللبن حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يمتلكون المواشى: فأصحاب الحلائب يمنحونها لأولئك الذين لا يملكونها. وتسمن الدواب، وتتوقف أعمال فصل الصيف الشاقة (امتياح مياه الآبار) أو تخف (رعاية الدواب) ولا يكون الرعاة بحاجة إلى أن يذهبوا بعيدًا بالمواشى بحثا عن الكلأ.

وتتجمع أحياء الأقارب والأصدقاء أو تقرب من بعضها البعض على الأقل. ويتلاقى الأصدقاء شبابا وشيبا. فينظم الشباب – و الأقل شبابا أحيانًا – رياضات خاصة بفصل الخريف، ولا سيما مباريات كرة الجلد ("التَّوْدُ") المحشوة بالخرق التى يتنافس فيها فريقان مسلحان بعصي معقوفة الرأس(امْغَاريفْ). والفريق الفائز هو ذلك الذى يتمكن من انتزاع الكرة بواسطة العصي حتى يتخلى الفريق الخاسر عن اللعب .ويمكن للفرق المتنافسة أن تكون من الحي نفسه أو من حيين متجاورين. وتسبب مباريات" التَّوْدِ"، أحيانا، مشاجرات بين الأحياء قد تكون على درجة من الخطورة إذا كانت الأحياء من قبائل مختلفة أو أفخاذ مختلفة، لاسيما إذا كان هنالك تنافس قديم بين الحيين وبالتالي بين الفريقين المتصارعين .

وهناك رياضات خريفية أخرى مثل ترويض كبار العجول وصغار الثيران التى يتمرن الأطفال والمراهقون على ركوبها. وإذا كان السقوط على الأرضيات الصلبة غير قاتل، فهو مؤلم أحيانا! كما يقوم هؤلاء بمباريات وجولات نزهة على الحمير. أما سباق الجمال بالنسبة لمن يمتلكونها، فهو رياضة نبيلة خاصة بالكبار. وقد تتولد عن ذلك السباق نقاشات حامية الوطيس بين ملاك الجمال الذين قد لا يتولون ركوبها فى السباق. وهناك ألعاب أخرى عديدة، متنوعة وبسيطة يمارسها الأطفال خلال موسم الخريف .

وكان فصل الخريف، فى منطقة أبى تلميت، فصل النزهة الوحيد بالنسبة للجميع، وفصل ابتهاج وحبور بالنسبة للأطفال والشباب. إنه فصل الوفرة الغذائية بالنسبة للجميع. فإلى جانب توفر الألبان الذى تقدم الحديث عنه، فإن البادية تطعم أهلها بتكاثر العنبيات المتوحشة، والعساقل والثمار الصالحة للأكل. إنه طعام نباتي وافر ومتنوع يستفيد منه، خاصة، الفقراء و"الأرقاء" والأطفال.

غير أن الحدث الأكثر تميزا فى هذا الموسم هو بلا منازع وَنْكَالَهْ التى يتم تنظيمها فى نهاية فصل الخريف حين تسمن الغنم ويشتد عودها. لكن ما ونكَاله؟ إنها أشهر بالنسبة للموريتانيين من أن تعرف. لكن يمكن القول تجاوزًا إنها نوع من "المطعم المشترك"، إنها ممارسة غذائية لدى البداة الرحل الموريتانيين تقضى بأن يجتمع شركاء، من الأفضل أن يكونوا ثمانية، ضحوة كل يوم على شواء شاة (نعجة أو

عنز) يقدمها أحدهم حين يحل دوره. ويفترض، من الناحية المبدئية، أن تكون الدواب من نفس السن والحجم وإن لم تكن لديهم موازين للتأكد من وزنها. غير أن المعول عليه فى هذا النوع من التعاون هو الثقة المتبادلة والتسامح بين المشتركين، سواء كانوا أقارب أو أصدقاء، لاسيما وأن كرامة كل واحد منهم تجعله يحرص على أن لا يكون أداؤه دون أداء شركائه الآخرين .

وباستطاعة المجموعة نفسها أن تنظم دورة أو دورتين أو ثلاث دورات من "وَنْكَالَهْ" حسب إمكانيات كل واحد منهم. وكان أولئك الذين يشتركون فى أكثر من دورة هم أغنياء الحي. وكان أخوالي يشتركون عادة فى دورتين من دورات "ونكَاله" كل خريف. وفضلاً عن مسألة الاستشفاء باللحم – ومعروف عنا نحن الموريتانيين أننا من كبار آكلى اللحوم – فقد كانت عادة "ونكَاله" عبارة عن تظاهرة ومتعة اجتماعية لها إطارها، ونظامها، وقواعدها غير الصارمة. فالعملية تجرى خارج الحي، تحت أوفر أشجار الناحية القريبة منه ظِلاً. وهي خاصة بالرجال دون النساء، ويسمح للأطفال بحضورها .ويتم ذبح الدابة وسلخها بحضور الشركاء. وتهيأ "الحفرة" وتملأ حطبا وتضرم النار فيها لشي اللحم فى رمضائها. ويتم توزيع اللحم، بعد نضجه، على ثلاث مراحل :

1°-)يقام بدءا بشي القطع الصغيرة من الشاة(الكبد والكلى وما شاكلها) المسماة محليا أَفْشَايْ الصغير، وتوزيعها. فهي عندهم بمثابة مشهيات تؤكل قبل غيرها .

2°-)ثم يشوى أَفْشَايْ الكبير(أطراف الشاة) ويوزع.

3°-)وأخيرا يشوى هيكل الشاة (أَصْكِيطه (وملحقاته ويوزع.

وخلال المراحل الثلاث، ينبغى لمختلف الحصص أن تكون متساوية من حيث كم القطع المؤلفة منها وكيفها. ويتم الاقتراع عليها بواسطة أعواد الثمام .ويستلم كل مشارك نصيبه، فيأكل جزءًا منه وحده أو مع الحاضرين من أقربائه(أطفالا وبالغين) ويترك نصيب النساء(الزوجة، البنات، الأم، والأخوات، الخ...) جانبًا ليوصله إليهن عند العودة إلى الخيمة. ولا يكون ذلك النصيب عادة أقل الحصص، لأن النساء فى هذا المجتمع يعاملن على خلاف قاعدة طلاب المحضرة عندنا القائلة: "من غاب غاب سهمه، ومن حضر قسمنا معه ."

لقد كانت "ونكاله" إحدى المناسبات التى يتسنى فيها لأسرة فى مستوى عيش أسرتى أن تأكل اللحم. أما المناسبات الأخرى فهي عيدا الأضحى والفطر، والعقيقة، والزواج، ومجيء ضيوف كبار. وسأعود لاحقا إلى هذا الموضوع الأخير.

كما يأكل الناس اللحم إذا مات بعض البقر والضأن والمعز والإبل جراء حادث ما أو مرض من الأمراض .

وكان غذاؤنا، آنذاك، يقوم على الذرة واللبن ومشتقاتهما، الذين لا يتوفران على الدوام... ويتم الدمج بينهما للحصول على غذاء تجلى فقره لشباب الستينيات، وقد يعتبره شباب اليوم أكثر فقرًا. ومع ذلك، فإن هذه التغذية هي التى تربيت عليها طيلة طفولتى وجزء من مراهقتى، أي حتى دخولى المدرسة .

ويعتبر العشاء أكثر الوجبات اليومية الافتراضية الثلاث جدوائية من الناحية الغذائية. فالفطور يتألف على الدوام من اللبن إذا كان موجودا: ويتراوح بين الوفرة فى الخريف، والمحدودية فى الشتاء والربيع، والندرة فى الصيف. وبما أن اللبن لا يوجود صيفا فى الصباح، فلا فطور.

وكان الغداء محدود جدًا، إذ قد لا يعدو حفنة أو حفنتين من الدخن أو الهبيد. فالدخن يمكن مضغه نيئا أو محمصًا، أما الهبيد فلا يمكن مضغه إلا إذا حُمِّصت حبوبه. كما يمكن طهي الدخن فى الماء واستعماله فى شكل ما يعرف محليا ب "شَرْشَمْ" . وأخيرًا، هناك طريقة ثالثة أفضل من السابقة فى تحضير هذا الدخن واستخدامه تسمى "كُورَانْ" وتتمثل فى تقشير الدخن قبل طهيه واستعماله.

ويمكن أن يصنع الغداء من العيش، وهو نوع من العصيدة يصنع من الدخن بأشكال مختلفة. ويمكن أكل العيش مع الدهن أو مع اللبن الرائب أو معهما معا فى أوقات الوفرة. كما يمكن طهي العيش واللحم معا، ويسمى العيش فى هذه الحال "بَلَاَّخْ". وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن الغداء قد يصنع من كسكس الذرة مضافا إليه الماء أو اللبن الرائب، أو الدهن فى حالات نادرة، أو اللحم بصفة أشد ندرة (وقد يعتقد معتقد أننى خبير بفن الطبخ، والأمر على خلاف ذلك تماما. لكننى كنت، بحكم اهتمامى بتلك المأكولات، أتابع بعناية إعدادها ولم أنس مسمياتها.(

أما العشاء، وهو وجبة رئيسة، فقد كان يتألف على الدوام من الحليب بمفرده فى أوقات الوفرة(خلال فصل الخريف و فصل الشتاء أحيانا) أو الحليب ممزوجا بالعيش العادي. كما يمكن أن يتألف – فى النادر – من الحليب والكسكس الدقيق جدًا(بَاسِيْ) الذى يسميه مواطنونا التكارير والبولار لَتِيرِى كُوسَامْ، على ما اعتقد . وهنا يتعيّن التنبيه إلى فارق أساس بين نظام الأطفال الغذائي، ذكورًا وإناثًا، ابتداء من السنة الثامنة من العمر إذا لم تخنى الذاكرة.

فابتداء من هذه السن، تبدأ تغذية البنات بشكل زائد، بل يقام بتسمينهن كلما سمحت إمكانات الأسرة بذلك. وكثيرا ما كان هذا التسمين القسري، بوصفه ممارسة بائدة، مصحوباً بإكراهات بدنية لا إنسانية لأولئك المسكينات اللواتى يراد "تسمينهن"!. فلم هذه الممارسة البربرية؟ إن مرد ذلك هو أن السمنة النسوية كانت مستحسنة وقتها بوصفها من معايير جمال المرأة! ولكل زمان عاداته وسلوكه. غير أن تلك الممارسة قد بدأ هجرها – فيما أعتقد – منذ خمسينيات القرن العشرين. وبالمقابل، كان ينبغى نقص كميات الغذاء المقدم للشبان فى السن نفسها لتربيتهم على الجلد والصبر! فكان عليهم، منذ نعومة أظافرهم، أن لا يتعودوا على تحمل المشاق البدنية فحسب، بل عليهم أن يتحملوا الجوع والعطش . وبكلمة واحدة، فإن عليهم أن يكونوا "شبانا أشداء ."

ولا أذكر أننى قد خضعت شخصيًا لهذا النوع من التربية الذى حدثنى عنه كثيرا أخوالى. ولعل مرد ذلك هو المثل الحساني القائل: " أَلِّ اظْمَرْ إكِيسْ أَخْوَالُ، وَ الِّ ابْتَطْ إكِيسْ أَعْمَامُ .

وبخصوص الغذاء، فقد كانت المواد الكمالية فى وسطي الأسري تتمثل فى الأرز،

والشاي، والسكر، واللحم والدهن. وكان استهلاك الأرز بوجه خاص مقصورا على المناسبات الكبرى مثل أيام الأعياد، ومقدم كبار الضيوف. فقد كان الأرز باللحم والدهن أفضل أنواع الأغذية. غير أن هذه التركيبة الغذائية المثلي لم تكن أمرًا متاحًا لكل الناس. فقد يكون لدى الأسرة المضيفة احتياطها من "أرز الخطار" دون أن تتوفر لها إمكانيات الحصول على اللحم. وفى مثل هذه الحال، يُكْتَفَى بالأرز مع الدهن. غير أن الدهن قد يتعذر هو الآخر، فيكتفى حينها بالأرز مطبوخا فى الماء. ولن يعتبر الضيف، فى هذه الحال، أنه أسيئت معاملته لأنه قدمت له مادة نادرة لا يحظى بها إلا الضيوف الكرام. ويندرج فى هذا الصنف: الأقارب والحلفاء القادمون من بعيد أو الذين طال عهد اللقاء بهم، و"أبناء الأسر النبيلة" الحسانية أوالزاوية، والمطربون والشعراء الذين تتقى ألسنتهم. فبوسع هؤلاء أن يرفعوا صيت شخص أو أسرة، أو عشيرة، أو فخذ، أو قبيلة، ويخلدوا ذكرهم، إذا لم يكونوا أصلا لتلك الشهرة. كما أن بإمكانهم أن يسيئوا إلى تلك السمعة ويدنسوها. فبإمكان نص هجائي من الشعر الحساني أو الفصيح يكتبه مطرب أو شاعر أن يحطم سمعة رجل شريف أو أسرة.

وبخصوص المطربين، فإنهم يستقبلون عادة بحفاوة اتقاء لشر ألسنتهم، لكن قد لا يكون هذا الشخص أو ذاك مضيافًا تجاههم. وفى مثل هذه الحال، فإن دهاءهم المعروف يجعلهم يكتمون ما يحل بهم! لماذا؟ إنهم يجيبون عن هذا السؤال قائلين "إنه يجب الإبقاء على الوهم القائل إن المطرب لا يمكن أن تُساء ضيافته أبدًا"، وإلا فإن ذلك المسلك قد يسلكه أناس آخرون تجاه مطربين آخرين، فتتولد عن ذلك مخاطر على الفئة بأسرها. وعليه، فمن الخطورة بمكان تبديد الأوهام على هذا الصعيد، بل يجب تفادى ذلك بكل ثمن والإبقاء على الوهم: فالمطرب يجب أن تحسن وفادته على الدوام أينما حلَّ...

--

الفصل الثاني (2 (

وهناك ملاحظة تتعلق بالفترة المخصوصة(فترة طفولتى ومراهقتى) تجدر الإشارة إليها وهي أن الضيافة البدوية ليست مقصورة فقط على من ذكرناهم أعلاه . فالضيافة لازمة لمختلف ضيوف الرحمن، أي لكل عابر سبيل ينزل، بالليل خاصة، أمام خيمة لا يعرفها ولا يعرفه أحد من أهلها. فواجب الضيافة شبه المقدس مكفول للجميع، والفارق الوحيد هو أن الضيف المجهول لا يُعد له طعام خاص بل يمنح أولوية معتبرة فيما هو متاح من غذاء للأسرة المستضيفة نفسها: الحليب، العيش أو هما معا تبعا للفصول ولإمكانيات الأسرة المستضيفة. وبخصوص واجب الضيافة هذا، عرفت تقاليد ضيافة قد تكون نادرة، إن لم تكن وحيدة فى العالم. وللأسف، فإن تلك التقاليد قد تكون الآن فى طريقها إلى الزوال، إذا لم تكن قد زالت تماما تحت تأثير – أو صدمة – التحضر والحداثة وما يصاحبها من عادات

جديدة، وحاجيات جديدة، وأنانية جديدة، يفرضها تطور العادات والتقاليد. فما هو تقليد الضيافة هذا؟ إنه تقليد قسمة الأضياف المتبعة فى الأحياء التى يزيد عدد خيامها على 4 أو 5 أسر. وقد استفدت شخصيًا من هذا النوع من الضيافة عند ما كنت أرافق خالي ومعلمى للقرآن الداه خلال تسييره القوافل. كما لاحظت أكثر من مرة هذا النوع من الممارسة فى مختلف أحيائنا. ولا ينطبق هذا التقليد إلا على مجاهيل الضيوف، أما الضيوف البارزون فإن استضافتهم فردية. أما الوسط الذى تتم فيه هذه الممارسة فهو الحي المؤلف من عدد غير قليل من الخيام. فهناك "النَّزْلَة "المكونة من أربع إلى خمس خيام، وهناك الأحياء الكبيرة الأقل انتشارًا المؤلفة من عشرات الخيام مثل أحياء كبار الزعماء الحسانيين وكبار مشايخ الزوايا. وكان حي أمير الترارزة وحده يتميز باسم خاص به هو: المحصر. أما الأحياء الأخرى المسماة محليا" الفرقان" فكانت تنسب إلى شيخها، سواء كان حربيا أو زاويا، أو إلى العشيرة أوالقبيلة... وسبق أن قلت إن الحي(الفريق) الذى عرفت أكثر من غيره هو حي الحجاج .ويختلف حجمه إلى حد ما حسب الفصول، إذ يتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين خيمة. وهذا النوع من الأحياء هو الأكثر شيوعا فى المنطقة. ولم تكن الخيام منتظمة بطريقة معينة .فهي تنصب تبعا لطبيعة الأرض: أرض منبسطة، كثبان، حافات أودية جافة، أرض حصوية...إلخ . وتتراوح المسافة بين الخيام من بضعة أمتار إلى عشرات الأمتار أحيانًا. وينزل المسافرون، المترجلون أو الراكبون على حمير أو جمال، مع إقبال الليل أو بعده. وإذا جاءوا بالنهار ينظرون خلسة إلى الحي ويختارون الخيمة "الأحسن مظهرًا". أما إذا جاءوا بالليل، فإن الاختيار سيكون "عشوائيا". وفى كلتا الحالتين، فإن سلوك القادمين هو نفسه. فإذا كانوا مترجلين، ومن النادر أن يكونوا كذلك، فإنهم يتوقفون أمام الخيمة المختارة وعلى مقربة منها مخافة أن يكون هناك لبس فى الاختيار فى حال وجود عدة خيام متقاربة المنازل. ويجلسون أرضا وينتظرون. أما إذا كانوا راكبين، فإنهم يوقفون حميرهم أو ينيخون جمالهم ويحطون عنها الرحال ويقيدونها، ويجلسون بجانب أمتعتهم. وفى كلتا الحالتين، فإن أرباب الخيمة يرسلون أحد أفراد الأسرة للسلام على الضيوف والتعرف بلباقة على هويتهم: الأسرة، والفخذ، والقبيلة؟ ضيف كبير؟ ضيف مجهول؟ ويتم إحضارهم إلى الخيمة ويترك لهم جانب منها أو هي كلها أحيانا، أو يكتفى بتقديم حصير لهم بمفرده، أو مع وسائد وأغطية إن وجدت وكان المناخ يستدعى ذلك. وإذا تعلق الأمر بضيف مرموق، فإن له الحق فى التغذية المتقدم ذكرها من شاي وأرز ولحم وغير ذلك... أما إذا كان من عامة الناس، فإن عليه أن ينتظر وقت الوجبة الأسرية المحسنة كما وكيفا. ويختلف وقت تلك الوجبة تبعا لوقت الانتهاء من إعداد العيش، وحلب الحلائب) معز، نعاج، بقرات، نوق، حسب الحالات). ويتوفر حي الحجاج، كغيره من أحياء المنطقة الأخرى، على مسجد. وهذا المسجد عبارة عن ساحة نظيفة حول شجرة ظليلة تتوسط الحي عادة. وتحيط به زريبة من أغصان الشجر بها عدة "أبواب" تسد بغصن كبير تسهل إزاحته .وتحمى هذه الزريبة المسجد من الحيوانات ومن عبث صغار السن من الأطفال. ويؤدي جميع رجال الحي الصحاح

يوميا الصلوات الخمس فى الجماعة بهذا المسجد. ويؤمهم إمام قد يتولى دور المؤذن. وتصلى النساء فى بيوتهن اقتداء بالإمام إذا كان صيتا أو بمسمعه الذى يفترض أن يكون جهوري الصوت رخيمه. كما يمكن أن يتولى هذا الدور أي مصل تتوفر فيه تلك الصفات. وعلى أية حال، فإن الصوت ينبغى أن يكون عاليا بما فيه الكفاية للسماح لنساء الحي بمتابعة مختلف أركان الصلاة مع الإمام. ولم يكن المسجد مكانا للصلاة فحسب، بل كان كذلك مكانا لمناقشة القضايا المتعلقة بمختلف فروع المعرفة وشتى مشاغل الحياة اليومية للمخيم. ويدخل توزيع الضيوف ضمن هذا المحور الأخير. ويتعلق الأمر بالتحمل الجماعي لنفقة من يطرق ساحة الحي ليلاً من عابرى السبيل. فكيف يتم ذلك التوزيع؟ يقوم الإمام أو أحد حكماء المصلين الحاضرين، ما بين صلاة المغرب وصلاة العشاء، بالاستفسار عن ما إذا كان قد طرق ساحة الحي تلك الليلة طارق. فإذا كان الجواب بالنفي، كما يحدث غالبا، يتجاوز إلى مسائل أخرى قد تكون ذات طبيعة ثقافية مثل العقائد، والفقه، والأدب، والطب وغيرها...كما تناقش كذلك المسائل ذات الصبغة العملية المتعلقة بحياة الحي مثل حالة المراعى، والآبار، والعًقل ، ووضع الأضيات والبرك خلال فصل الخريف وبعيد انقضائه. كما يتم خلال الاجتماعات فى المسجد تحديد ضرورة رحيل الحي، ومواعيده، ووجهته. ويتم استعراض كل أخبار اليوم التى نقلها فلان عن فلان، القادم من الحي الفلاني، ومن المنطقة الفلانية، والبلدة الفلانية، ومناقشتها حسب طبيعتها. وكان السؤال الممهد لهذا المحور هو نفسه. وباستطاعة أي من المسنين طرحه، إذ لا حق للشباب فى الكلام. وكان على أحدهم إذا أراد طرح سؤال، أن يتفاهم مع من هو أسن منه من أقربائه أو سواهم ويهمس له به فى أذنه ليتولى طرحه .وعليه، فإن السؤال الذى تفتتح به هذه الاجتماعات عادة هو: "هل من جديد اليوم"؟ ذلكم هو مجال الحديث بين صلاتين إذا لم يكن هناك ضيوف يتعين توزيعهم، بل وحتى فى حالة وجودهم أحيانا. وإذا كان جواب السؤال المتعلق بوجود الأضياف بالحي تلك الليلة بالإيجاب، يقوم رب أو أرباب البيوت التى نزلوا عندها بتحديد عددهم. وعندئذ يعلن من يحتفظ فى ذاكرته بسجل الضيوف من الجماعة التوزيع الجديد على النحو التالي: "جاء دور أسرة أهل فلان بتوفير الطعام لضيوف – أو ضيف – أهل فلان". وحدث أكثر من مرة أن لا يتكلف من نزل عندهم الضيوف شيئا فى ضيافتهم لأن عشاءهم تتكفل به الأسرة أو الأسر التى حان دورها من الاستضافة. كما يحدث أيضا أن يأتي الدور على الأسرة التى نزل عندها الضيف، فتقوم هي نفسها بتقديم واجب الضيافة لضيفها. وقد يكون توزيع الضيوف موضع خلاف، حين يقول أحد المعينين – مثلا – إن دوره لم يحن ويقيم الدليل على ذلك .فيتم تعيين شخص آخر محله. وقد كان لتقليد الضيافة الكريمة هذا بعد عملي كبير فى بلد من البداة أهله كثيرو الظعن والتجوال بحثا عن دواب ضائعة أو مسروقة، أو لاسترجاع ديون، أو زيارة أقارب أو أصدقاء، أو لالتحاق بمحضرة، الخ... والنتيجة العملية لهذا التعبير عن التضامن الفعلي هي أن مسافرا بوسعه أن يجوب كل المنطقة المسماة الترارزة، وربما كل مناطق البلاد التى لم أكن قد تعرفت عليها، دون أن يصطحب

معه أي زاد تمويني لأنه واثق من أنه لن يموت جوعًا فى أي مكان يستطيع أن يجد فيه حيا بدويا أو مجرد خيمة. أما العطش، فكان عليه أن يؤمن نفسه منه باصطحاب قربة بها ماء. وننهى حديثنا عن قسمة الأضياف بملاحظتين اثنتين: - أولاهما أن تقاليد الضيافة الكريمة هذه التى يستفيد منها ضيوف مجهولون - ضيوف الرحمن – كانت ملائمة جدا لحياة البداوة. فهي ضرورة لا مراء فيها بالنسبة لهؤلاء الذين يعانون من شظف العيش. - وثانيتهما أن الحي البدوي يتمتع بحياة جماعية حقيقية نشطة. وكان المسجد يلعب دورا اجتماعيا هاما جدًا إلى جانب دوره الديني الرئيس، بوصفه إطارا دائما للتشاور بين مسؤولى المجموعة . وعودة إلى الكماليات الغذائية، بعد الحديث عن الأرز واستعمالاته المختلفة، ينبغى الحديث عن الشاي (الشاي الأخضر والسكر). كان الشاي – وما يزال – جد مستطاب لدى جميع الموريتانيين. ويتم إعداد الشاي الموريتاني عن طريق المزج الدقيق لعناصره المؤلفة من الماء الساخن والشاي الأخضر والسكر. ويخضع الشاي لعملية غلي تدريجية ومتوازنة حسب دورة الإبريق الأولى أو الثانية أو الثالثة. وإذا كان استعمال الشاي اليوم أصبح شائعا بين صفوف مختلف فئات المجتمع الموريتاني، فإنه لم يكن خلال عهد صباي ومراهقتى يستعمل إلا على نطاق ضيق جدا. فهناك أقلية من التجار وكبار الوجهاء التقليديين الذين كان بوسعهم وحدهم شربه عدة مرات فى اليوم. أما الغالبية العظمى من مواطني، فلم يكن بوسعهم أن يوفروه لأنفسهم إلا نادرًا، أي مرة أو مرتين أسبوعيًا. وقلما استطاعوا توفيره مرة فى اليوم. ولا احتاج التأكيد على فوائد هذا المشروب بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية فى بلادنا. فهو غذاء، ودواء، ومنشط، ووسيلة مفضلة لصرف الوقت، الخ... فكل من شربه يرغب فى شُربه مجددا. وكل من لم يشربه – أو شربه قليلا – مثل الأطفال، يود شربه! وأنبه، فى هذا المضمار، إلى أن الأطفال وحتى المراهقين لم يكن لديهم الحق آنذاك فى كأس مستقلة. فإلى غاية ذهابي إلى المدرسة، لم يكن لدي الحق – شأنى فى ذاك شأن الأطفال ممن هم فى سنى ووسطى الاجتماعي - إلا فى سؤر كأس أحد أفراد أسرتى. كما كان لي الحق فى ورق الشاي المطبوخ ودقيق قوالب السكر عند تكسيرها لإعداد الشاي الذى شربه الكبار لتوهم. وكان بإمكانى أن أضيف إلى أوراق الشاي المطبوخة دقيق السكر وآكلهما مباشرة، أو أن أعد إبريقى من الشاي بصب الماء الساخن فى الإبريق على أوراق الشاي المستخدمة وإضافة دقيق السكر. ولا يكون العصير الناتج عن هذه العملية مجرد ماء ساخن، لكنه لن يصبح كذلك شايًا! وبالفعل، فإن أوراق الشاي قد جادت بكل طعمها ولونها خلال عمليات طبخها الأولى. وبما أن كمية الدقيق كانت فى الغالب قليلة، فإن ما أشربه هو عبارة عن ماء فاتر قليل السكر. ومع ذلك فقد كنت مسرورًا لأننى أعد "شايى"، مثل أخوالى ومثل غيرهم من الكبار. غير أن الصيغة الثانية كانت لها مساوئها المتمثلة فى أن أوراق الشاي التى آكل بعد استخدامها الثاني، أصبحت لا طعم لها لأنها قد غسلت غسلا. وبالمقابل، كانت الأوراق فى الصيغة الأولى جيدة الطبخ ومشبعة بعصير أكثر أباريق الشاي التقليدي حلاوة، وهو الإبريق الثالث

والأخير .وخلط هذه الأوراق بدقيق السكر يشكل وجبة لذيذة الطعم ومغذية! وتجدر الإشارة إلى أن الشاي كان ما يزال وقتها شربة خاصة بالرجال من حيث الأساس.
وكان بوسع النساء أن يشربنه، لكن ذلك لم يكن أمرا مستحسنا بالنسبة لهن.
وكان عليهن بالذات أن لا يتولين إعداده، لأن صناعة الشاي لم تكن تدخل فى عملية الطبخ. ولذا فهي تعتبر عملا خاصا بالرجال، بل تكاد تكون حرفة مقصورة عليهم. وتخضع صناعة الشاي لقواعد ومراسيم معدة سلفا فى أوساط "كبار الأسر" على الأقل. فمراسيم إعداده فى هذه الأوساط ينبغى أن تحترم ما أمكن قاعدة "الجيمات الثلاثة" المعبرة عن الكلمات الحسانية الثلاث البادئة بحرف الجيم، وهي: الجماعة التى تعنى بأنه من غير اللائق بالمرء تناول الشاي بانفراد.
وتعزز الكلمة الثانية هذا المعنى وهي: الجَّـرُّ التى تعنى التباطؤ فى إعداد الشاي وعدم التسرع، وبكلمة واحدة "إطالة أمد اللذة". فكان على الشاي أن يكون أداة قتل الوقت المثلى. وكان ينبغى للجماعة، أو لأعضائها على الأصح، أن يكون بوسعهم أن يتحدثوا بلا كلفة وبهدوء، وأن يناقشوا بلا تعجل أكثر القضايا تنوعا.
وفى مثل هذه الحال، فإن الوقت لم يكن من ذهب! أما الكلمة الثالثة البادئة بحرف الجيم فهي: الجمر المتأتى من أخشاب خاصة تحترق ببطء ولا تتحول بسرعة إلى رماد، ويغلى عليها الإبريق ببطء. ومن البديهي أن شايًا معدا وفق قواعد "الجيمات الثلاثة"، ليس فى متناول الجميع. فمعظم المستهلكين لا يستطيعون احترام تلك القواعد ولا يرغبون فى احترامها .وهم يعدون شايهم ويشربونه حسب وسعهم. فهناك "أتاي الغزى" أي الشاي المعد على عجل .والمهم بالنسبة لجمهور المستهلكين هو أن يشربوا الشاي. وكان المناهضون للجر كثرا ويقولون إنهم لا يريدون أن يحرموا أنفسهم منه طويلا أو أن تنتابهم حالة المدمن(آثْـر) بين كاسي الشاي الواحد! ومن جهة أخرى، كان الشاي، عندنا، مجالا لإنتاج أدبي ثر، سواء فى شكل فتاوى فقهية أو مساجلات شعرية مشهورة باللغتين الحسانية والعربية الفصحى. فقد جرت المناظرات الفقهية بين فقهاء يرون حرمة استعمال الشاي بوصفه مضيعة للوقت والمال، وآخرين لا يرون مسوغا لذلك التحريم ويرفضون بالتالي حجج خصومهم. ولا أعرف ما إذا كان هناك علماء ما زالوا يقولون بحرمة الشاي .وهناك نوع آخر من المناظرات الشعرية دار، هذه المرة، بين أنصار ثلاثية الكؤوس فى جلسة الشاي ودعاة الرباعية. كما جرت مناظرات أخرى بين الداعين إلى ملء الكؤوس إلى النصف أو إلى ثلاثة أرباعها، وبين من يريدونها مترعة ! ويعكس كل ذلك الأهمية التى حظي بها الشاي وما زال يحظى بها فى مجتمعنا. فقد أصبح ظاهرة اجتماعية معقدة ودقيقة، حرية بأن يكرس لها باحث اجتماعي موريتاني دراسة بل وأطروحة! ويدخل الدهن، كذلك، ضمن قائمة المواد الغذائية الكمالية. ويتم جمعه وإعداده فى فصل الخريف الذى تكثر فيه ألبان البقر والضأن الغنية بالمواد الدسمة أكثر من غيرها من الألبان الأخرى. ويتم حفظ الدهن فى أوعية تعد خصيصا لهذا الغرض، يصنع النوع الكبير منها المعروف بـالعكّه من جلود الماعز. أما النوع الصغير المسمى آكَرط فمن جلود الجديان.
وبما أن الدهن لا يتوفر عادة بكميات كبيرة إلا عند أولئك الذين يملكون قطعانا

كبيرة من البقر والضأن، فإنه لا يستهلك إلا فى المناسبات الهامة مثل استقبال كبار الضيوف. ويشكل اللحم المادة الغذائية الكمالية الرابعة والأخيرة. ويوجد اللحم على شكلين هما اللحم الطري واللحم الجاف أو القديد(التيشطار). ويعتبر ذبح شاة ضأن أو معز على شرف الضيف قمة الضيافة الخاصة بالضيوف البارزين. ويختلف حجم الشاة ونوعها باختلاف أهمية الضيف نفسه، فتتراوح بين كبش، ونعجة، وتيس، وعنز، وخروف، وجدي. ويبقى الأساس هو "إراقة دم" حيوان للضيف المعني. ولا تنحر الناقة أو يذبح الثور إلا فى الحالات الاستثنائية على شرف كبار الزعماء، من الزوايا وحسان، الذين يكون برفقتهم على الدوام وفد كبير .وإذا لم تتوفر الإمكانات "لإراقة الدم" يُلجأ عادة إلى التيشطار. وغالبا ما يكون هذا الأخير من لحم الإبل أو البقر. وبالفعل، فإن هذين الصنفين الذين لا يمكن ذبحهما بالسهولة التى تذبح بها صغار المجترات، عادة ما يذبحان للحمهما وشحمهما لإعداد القديد والودك (التيشطار والودك). وللحصول على مادة الودك تقلى الشحوم لتصبح قابلة للحفظ فترة طويلة مثل ما يحفظ الدهن العادى.
ويستعمل مع القديد بطرق مختلفة .وللحصول على مؤن من هاتين المادتين، يلجأ أولئك الذين ليست لهم وسائل كافية إلى التعاون على شراء ناقة أو ثور وتوزيع اللحم فيما بينهم ليحولوا حصصهم منه إلى قديد وودك. ولاعتبارات عملية تتلاءم ومقتضيات الرحل فى المنطقة، فإن نحر الناقة أكثر اطرادا من نحر الجمل لما لهذا الأخير من فوائد ولا سيما فى مجال النقل. وبالمقابل، فإن ذبح الثور أكثر شيوعا من ذبح البقرة لأهميتها فى تكاثر النوع وإنتاج الحليب .ويمكن الحصول على القديد من لحوم الغزلان والظباء والنعام واسعة الانتشار فى المنطقة آنذاك.
ومجمل القول، إنه يترتب على كل أسرة، أيا كان مستواها المادى، أن يتوفر لديها على الدوام مخزون، ولو قل، من هذه المواد الأربع النادرة الثمينة بوصفها متمات لكمال قرى الضيف. وغالبا ما تقوم الأسر بتوفيرها مهما كلفها ذلك من حرمان وتضحية. فشرف الأسرة، وحتى القبيلة، رهين بحسن قرى الضيف بوصفه واجبا أخلاقيا ودينيا يدان من يفرط فيه. وفى هذا السياق تصبح مصالح الأطفال وذويهم متناقضة .فالأطفال يتضرعون إلى الله ليحل بساحتهم ضيوف يعيشون من ضيافتهم يوما أو أياما على ما لذ من طعام. وقد كنت ممن يتضرعون. أما ذووهم فيتضرعون فى أنفسهم أن لا يطرقهم طارق!، وإن كانوا يتخذون الحيطة لتوفير مستلزمات الضيافة اللائقة. وسأعود إلى الحديث عن دراستى للقرآن وتربيتى الدينية وتعلمى مبادئ اللغة العربية. ففى ما يتعلق بدراسة القرآن، انتقلت عن معلمى الأول شيبة إلى أصغر أخوالى الداه الذى عاد من منطقة آلاك بعد أن أنهى دراساته القرآنية والفقهية المعمقة. وقد حفظت عنه جل القرآن، وكان يراقبنى عن كثب ويكرس وقته لتدريسى. فقد شغلته العناية بى عن قبول عدد كبير من التلاميذ إلى درجة أنه قد يتفرد أحيانا لتدريسى، وأحيانا أخرى يستقبل عددا محدودا.
ويبدو أن ملكة تلقى القرآن وحفظه كانت قوية لدي. فقد أكملت حفظ القرآن فى السنة العاشرة أو الحادية عشرة من عمرى. وغمرت الفرحة والفخر بهذا الحدث أمى وجدتى وخالتى وأخوالى، وخضبوا بالحناء يدى وفاء للتقليد المتبع فى

المنطقة بهذا الخصوص والقاضى بخضاب اليد اليمنى بالحناء عندما يكمل الولد حفظ القرآن، علما بأن خضاب الأيدى والأرجل بالحناء سمة جمالية خاصة بالنساء والفتيات. أما الرجال والشبان فلا يستخدمونها إلا لعلاج بعض الأمراض الجلدية.

ويبقى خضاب يد الولد بالحناء بعد حفظ القرآن تقليدا أجهل مدلوله الرمزي الدقيق، كجهلى بأصله، أبربري هو؟ أم عربي؟ أم زنجي إفريقي؟ وهل هو تقليد متبع فى موريتانيا كلها أو خاص بمنطقة أبى تلميت؟ وهل ما زال متبعا أم عفى عليه الدهر؟ وقمت بعد حفظ القرآن بكتابة رسمه، وشرعت فى تجويده الذى لم أكمله جراء التحاقى بالمدرسة. فلم أتمكن إلا من تجويد عشرين حزبا، وإن كنت أحفظ القرآن عن ظهر قلب إبان دخولى المدرسة فى ديسمبر 1934. أما تربيتى الدينية الأولية فكانت تلقائية كسائر الفتيان الموريتانيين آنذاك. فقد تربيت منذ المهد فى جو ديني مفعم بالإيمان العميق الصادق. وقد لازمت أمى وجدتى وخالتى وأخوالى الذين دأبوا على الصلاة وتلاوة القرآن، فتشبعت بهذه التربية منذ أن بدأت أسمع وأرى .وتلازمت تربيتى الدينية مع تشكل وعي الطفولة لدي عن طريق القدوة الحسنة الدائمة والتجربة الملموسة. فقد بادرت أمى وجدتى وخالتى وأخوالى بتعليمى مبادئ العقيدة والأخلاق والممارسات الدينية منذ أن بدأت أدرك الأشياء. فعلمونى أولا أركان الإسلام الخمسة وخاصة شهادة ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة. وكنت أصلى فى مراحل طفولتى الأولى لعبا أو محاكاة للكبار ولأفراد الأسرة! وتجدر الإشارة إلى أن خالتى فاطمة كانت عارفة بالسنة وبالتاريخ على وجه الخصوص. وتعلمت المبادئ الأولى للنحو والشعر العربي على يد خالى محمد فى نهاية فترة إقامتى مع إخوالى. وكان محمد هذا عالما وشاعرًا عارفا بالنحو والأدب والفقه، وكثيرًا ما درّس هذه العلوم لطلابه . ورغم توفره على المؤهلات العلمية اللازمة لتأسيس محضرة – ولو لبعض الوقت - فإن الوسائل المادية قد عاقته عن ذلك. ولذا فقد اقتصر وراده من الطلاب على أبناء الحي والأحياء المجاورة الذين يتوافدون عليه أساسا فى فصل الخريف. وإذا كنت فى الصفحات السالفة لم أتحدث إلا عن أخوالى ووضحت دواعى ذلك، فإن هذا لا يعنى أن صلاتى بأعمامى مبتورة. فعندما كانت الأسرتان تعيشان فى حي واحد كنت كثير التردد على جدى وأعمامى .وعندما افترق الحيان، كانت أمى ترسلنى مرة فى السنة على الأقل لقضاء أيام مع أعمامي. وبما أن المسافة الفاصلة بين الحيين لا تقل غالبا عن خمسين كيلومترا، فإن السفر كان بمثابة رحلة شاقة. فتارة يرافقنى أحد أخوالى أو أحد أصدقائهم المقربين، وتارة يتولى أبى أو أحد أعمامى اصطحابى بعد وفاة جدى الذى كان يرسل فى طلبى من يحضرنى إليه. ويدوم السفر يوما أو يومين تبعا لوسيلة النقل المستخدمة (الجمل أو الحمار). وعند ما تزوج والدى بعد سنوات من طلاق أمى، كنت أزوره فى خيمته الجديدة .وهنا يجب الاعتراف بأن زوجه حفصة بنت الشيخ سيديا قد تبنتنى دون أدنى تحفظ منذ الوهلة الأولى. فقد منحتنى موفور عطفها قبل أن ترزق أبناء وبعد أن رزقتهم. وبالفعل، فقد بقيت ابنها المفضل وبكرها الفعلي. وكنت وما زلت أشاطرها ذلك العطف والمحبة الصادقين حتى التحقت بالرفيق الأعلى تغمدها الله

برحمته. دخلت مدرسة أبى تلميت فى ديسمبر 1934 التى سجلنى فيها والدى خلال السنة الدراسية 1933-1934. وقد فهم والدى مبكرا أهمية المدرسة العصرية المسماة "مدرسة الكفار"، بل وضرورتها، بحكم ما كان يتمتع به من تفتح ذهني غريب على عصره وتكوينه ووسطه الديني. وكان يرد بالأدلة الشرعية الواضحة على الطاعنين من وسطه الديني فى جواز الجمع بين ارتياد هذه المدرسة والانتماء إلى الإسلام، بأنه لا يوجد من المنظور الشرعي أي مانع يمنع ذلك. وكان يؤكد على العكس من ذلك "...أن روح شريعتنا الغراء ونصها يدعواننا إلى معرفة كل ما يستطيع العقل، الذى منحنا الله إياه، معرفته شريطة أن لا تؤدى تلك المعرفة إلى الطعن فى وحدانية الله وفى رسالة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم". كان والدى يريد، إذن، إرسالى إلى المدرسة منذ 1933، غير أن والدتى وجدتى وخالتى كن يعارضن ذلك بشدة فى البداية. واختار والدى اتباع طريقة الإقناع والديبلوماسية بدل استخدام القوة التى اتبعها بعض الأباء لانتزاع أبنائهم من أمهاتهم بواسطة أعوان وحرس الإدارة الاستعمارية. وهكذا كانت رسله تترى ورسائله تتوارد على أخوالى. وانتهى الأمر بأمهاتى إلى قبول التحاقى بالمدرسة على مضض. ولم يمض سوى أسبوع أو أسبوعين على وجودى فى المدرسة حتى جاءتنى جدتى فى القسم الداخلي تريد إخراجى من المدرسة والعودة بى إلى الحي. ولست أتذكر من أقنعها بالعدول عن رأيها. غير أن تدخل أقارب وحلفاء الأسرتين الموجودين فى أبى تلميت وتوظيفهم العلاقات التقليدية بين قدماء الأصهار، قد لا يكون غائبا عن ذلك. وبالمقابل، أتذكر جيدا أننى وقفت بشكل واضح إلى جانب أخوالى أثناء المساومات بين أسرتيَّ بشأن إرسالى إلى "مدرسة الكفار". وأتذكر أن الأمر وصل بالنسبة لى حدا جعلنى لم أعد أرغب فى الذهاب إلى أبى مخافة أن يتركنى بيد أعوان النصارى ليقتادونى بالقوة إلى "مدرسة الكفار". بيد أن أخوالى الذين احتفظوا بعلاقات وثيقة مع أبى طبعها التقدير والاحترام المتبادلان، كانوا يجبروننى على الذهاب دوريا إلى والدى كما كان الأمر فى السابق. ويعود رفض أخوالى التحاقى بالمدرسة إلى سببين أساسيين أولهما عاطفى، يتمثل فى حرص الأسرة على بقائى بين ظهرانيها. وسبق أن أشرت إلى عواطفهم الجياشة نحوى. أما السبب الثانى فإن مصدره ديني. فقد سبق أن رأينا أن الغالبية العظمى من الموريتانيين آنذاك تعتبر المدرسة العصرية أو "مدرسة الكفار" خسارة دينية وأخلاقية. وبالنسبة لهذه الغالبية فإن" تعليم النصارى" – وكل الفرنسيين فى نظرهم نصارى – لا يمكن أن يخرج عن سياق إعداد الطفل المسلم ليصبح كافرا أو نصرانيا بإبعاده عن دينه الإسلامي. وللتغلب على هذا الرفض شبه المطلق والتقرب من الآسر، لجأت الإدارة الاستعمارية إلى إنشاء ما عرف بالمدارس الابتدائية الفرنسية-العربية Médersahs على غرار تجربتها فى الجزائر .فالبرامج مزدوجة يشمل القسم العربي منها تعليم القرآن ومبادئ العقيدة والفقه الإسلامي والنحو والأدب العربي. أما القسم الفرنسي، فكانت برامجه موحدة مع برامج المدارس الابتدائية بالسينغال التى تتبع لها نواة التعليم الناشئ فى موريتانيا .وتتمثل خصوصية هذا النوع من المدارس فى أن

إدارتها يعهد بها إلى مدرس جزائري مزدوج .وكان معلمو العربية موريتانيين ممن تلقوا تكوينهم فى المحاضر التقليدية. أما معلمو الفرنسية، فكانوا من السينغال أو من السودان (مالى الحالية)، إذ كان أول معلم موريتاني يتخرج من "مدرسة المعلمين وليام بونتى William-Ponty "فى بداية الأربعينيات. وكان بكل مدرسة فى البداية معلم إفريقي واحد، يوجد إلى جانبه مساعد موريتاني واحد. وقد أنشئت أول واحدة من هذه المدارس فى المذرذرة فى نهاية العشرينيات ثم حولت إلى أبى تلميت فى بداية الثلاثينيات حيث عرفت تألقها الحقيقي .وارتادها تلاميذ قادمون من مختلف الجهات الناطقة بالحسانية فى البلاد. وقد تخرجت منها أغلب المجموعات الأولى من الأطر الصغيرة المنحدرة من هذه المناطق. أما المدرسة الثانية من هذا النوع فتم فتحها سنة 1937 بمدينة أطار، لتلحق بها مدرسة كيفه فى حدود 1940. ولم يكن يطمئن لهذه المدارس فى البداية سوى القلة القليلة من أهالى التلاميذ. واستمر هذا العداء للمدرسة الحديثة، جزئيا، حتى الاستقلال بل وبعده .وأعرف شخصيا فصيلة من أبناء عمومة والدى لم يقبلوا إطلاقا إرسال أي من أطفالهم إلى المدرسة الحديثة حتى بعد 1960!

-- --

هوامش على الفصل الثاني

-أستخدم هذا التعبير بين مزدوجتين لأنها التسمية التى كان المستعمر يطلقها، أينما حلّ، على السكان المحليين.

-تعكس هذه التسميات الطريقة التقليدية التى كانت متبعة لدينا فى نسبة السنين إلى الأحداث البارزة الواقعة فيها. وقد استمر العمل بهذه الطريقة إلى ما بعد الاستقلال الوطني. ودرسها بعض الخبراء منطقة منطقة بهدف استغلالها فى الإحصاء الديموغرافي أوائل الستينيات، ولاحظوا أنها أصبحت متشابهة فى عموم البلاد: فسنة 1964 تسمى مثلا، فى عموم المناطق عام وحدة الحزب، وقبلها عام

1958 يسمى عام مؤتمر ألاك؛ و 1939 عام الحرب .

-كانت موريتانيا مقسمة إداريا إلى دوائر، والدوائر إلى مقاطعات، والإقامة هي عاصمة المقاطعة .

-وعلى هذا الأساس، فإننى من الناحية الأسرية حساني وزاوي، عربي وبربري فى آن واحد. وهذا ما يجعلنا لا نقيم وزنا لبعض المقولات الاستعمارية الرامية إلى إثارة النعرات داخل مجتمعنا على أسس عرقية أو اجتماعية .

-سأتناول قضية هذه المكونة من شعبنا بتفصيل أكثر فى مكان آخر من هذا الكتاب .

-لا يحمل هذا الإسم دلالة خاصة، فهو من صنف الألقاب التى يطلقها الأطفال على ذويهم.

-لم يتقلد أي من أصدقاء طفولتى أية وظيفة سياسية أو إدارية.

-قد يتساءل القارئ لماذا لا أتكلم أبدا عن الفتيات وصغار البنات ممن هن فى سنى. والجواب أن ذلك من باب المسكوت عنه فى عرفنا المحلي .

-تطبخ الحبوب فى الماء دون إضافة أي توابل.

-يوافق فصل الخريف عندنا فصل الصيف فى منطقة الأبيض المتوسط، ويعتبر خريفنا فترة أمطار إذا لم تكن السنة سنة جفاف .

-هي آبار قليلة العمق ناشئة عن بحيرة ماء شبه سطحية، سرعان ما تنضب ولا تتجدد. وتستخدم العقل فى فصل الشتاء بوجه خاص، وتنضب فى فصل الصيف.

-لا يوجد مصطلح خاص فى الحسانية أو العربية لتلك الاجتماعات التى تنتظم بعد الصلاة. فالناس يقولون إنهم ذاهبون إلى الصلاة، ولا يقولون ما ذا سيفعلون بعد ذلك. والجميع يعرف أننا نذهب إلى الصلاة، والناس يعرفون أنه ستجرى مناقشات بتلك المناسبة، وأنها تارة ذات طبيعة دينية وثقافية، وتارة أخرى ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية. ولا فرق بين الصلاة والاجتماع للصلاة عملا بالأثر" :أنتم فى صلاة ما انتظرتموها ..."

-ابتداء من أي سن كان يسمح بحضور هذا الاجتماع المسائي؟ يتوقف الأمر على عدد المسنين والإخوة الكبار وإن كانت لا توجد فى الواقع سن محددة للقبول فيه.

فارتياد المساجد يسمح به ابتداء من السنة الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من العمر. وهل يسمح لهم بالكلام؟ المسألة فيها نظر. فإذا كان معظم الحاضرين شبابًا، يمكن السماح لهم بالكلام، لكن ليس هناك شيء إلزامي.

-تضاءل اهتمام الناس بطقوس إعداد الشاي و قلت خلافاتهم بشأنه مع شيوع استخدامه .فالعناية به كانت كبيرة فى الفترة التى كان فيها نادرا. وقد يكون هذا الحديث مزعجا لغير الموريتانيين، بل ربما للشباب الموريتاني نفسه. إلا أن الجيل القديم يسعد دائما بأن يتحدث عن ما يهمه. وليسمح لي القارئ أن اعتبر نفسى أحد هؤلاء. وقد وصلنا الشاي فى بداية القرن العشرين.

-- --
3

الفصل الثالث (1)

الفصل الثالث

فى مدرســة النصارى

ديسمبر 1934 -نوفمبر 1941

بدأت حياة جديدة تماما بالنسبة لى بعد ديسمبر 1934. فقد كانت بداية المجهول بالنسبة لى، بداية دخولي معترك الحياة العصرية!
لقد مكثت خمسة أعوام فى مدرسة أبى تلميت ونلت منها شهادة الدروس الابتدائية الأساسية الفرنسية العربية فى يوليو 1939. وأذكر جيدا يوم دخولى المدرسة. كان ذلك قبيل الزوال بعد ساعات من مغادرة مخيم أبى الكائن وقتها بعين السلامة على بعد 10 كيلومترات إلى الشمال من أبى تلميت. وكان يرافقنى المولى مسعود ولد هبول، مرافق والدى الذى لا يفارقه. وقد قطعنا المسافة الفاصلة بين عين السلامة وأبى تلميت على ظهر جمل. وركب مسعود الرحل، وكنت رديفه. وقد أنخنا جملنا وعقلناه عند أهل الشيخ ولد جدو، على الكثيب الواقع إلى الشمال الغربي من القرية، وتوجهنا إلى المدرسة سيرا على الأقدام. وتوجد المدرسة فى وسط القرية، بلا حائط ولا سور يفصلها عن باقى المبانى .وكانت مبنية كليا من الطين، شأنها فى ذلك شأن كافة دور البلدة بما فى ذلك المركز الإداري الذى زرته فيما بعد .
وكان التلاميذ داخل الأقسام وقت مجيئنا. وبعضهم يقرأ أو يتلو بصوت عال، ويصل صدى أصواتهم إلى الخارج على الرغم من أن الأبواب والنوافذ كانت موصدة. ودخلنا الشرفة فإذا برجل ينتظر قدومنا، على ما يبدو، فاتجه إلينا عندما رآنا؛ واتضح لنا أنه المراقب .
وتوجه إلى مسعود، العارف به فيما يبدو، وسأله: "هل هذا ابن محمدن ولد داداه؟" فرد عليه مسعود بالإيجاب، فقال المراقب: "اتبعوني لأوصلكم إلى المدير ."
وازداد وقع ضربات قلبى الذى بدأ يخفق منذ أن وصلنا إلى المدرسة. فقد شعرت بخوف شديد وأصابني الذعر، وانتابتنى فجأة الرغبة فى الفرار للعودة إلى الحي. وكنت فى واقع الأمر شديد الاضطراب صبيحة ذلك اليوم أثناء السفر من عين السلامة إلى أبى تلميت، وما بين منزل أهل الشيخ ولد جدو والمدرسة بوجه خاص. وكان الخوف من المجهول، ومن فراق الأهل يثير قلقى بل ويهز كيانى. غير أننى سرعان ما تذكرت نصائح والدى صبيحة ذلك اليوم، قبيل مغادرة الحي، فهدأ روعى .
لقد أوصاني الوالد قائلا: " أستودعك الله، لقد أصبحت رجلا لأنك ستعيش مستقبلا بدون أسرتك معظم وقتك. وستعيش مع أطفال قادمين من مختلف قبائل ومناطق البلاد، منهم من هو أكبر منك، ومنهم من هو فى سنك، والبعض أصغر منك. فاحذر من أن تدنس عرضنا أو تسيء إلى سمعة أسرتنا. ولذا يتعين عليك أن تتصرف بوصفك راشدًا لا بصفتك طفلاً. حافظ بصرامة على دينك، وأدِّ بانتظام صلواتك، وواظب على قراءة القرآن، وثابر على صوم رمضان إذا بلغت الحلم. احترم معلميك وكل من هم أسن منك ولو كنت لا تعرفهم، وكن مؤدبا مع جميع الناس أينما حللت. وتحلّ، أينما كنت، بحسن الأخلاق، ورباطة الجأش والتحكم فى النفس، بدل سوء السلوك المنافى لسمعتنا .

وطبق مع أصدقائك الجدد وزملائك فى الدراسة المثل القائل: " لا تكن حلوًا فتبلع، ولا تكن مرًا فتلفظ". وبعبارة أخرى، تجنب الشجار مع أصدقائك، وكن صريحا، وفيًا وكريمًا معهم - ومع غيرهم من الناس – لكن لا تقبل تطاولهم عليك. لا تكن خصيما، ولكن لا تكن جبانا. وكن طيبا مع كل الناس، ولا تكن أنانيا ولا مخادعا. وبكلمة واحدة، يتعين عليك أن تسعى في ما يعلى شأننا ويرفع من سمعتنا التى لا ينبغى لك أن تدنسها بأي حال من الأحوال...". إلى غير ذلك من النصائح.

ومع ذلك فقد ارتعدت فرائصى وأنا أرافق المراقب إلى المدير، وخامرنى شعور غريب بأننى سائر باتجاه جرف هاو لا فكاك لى منه .ووجدت عناء كبيرًا فى التكتم على نحيبي .

واستقبلنا مدير المدرسة الجزائري، السيد بوعلام ولد الرويس، أمام باب مكتبه الذى كان واقفا على عتبته. وكان يلبس سروالا بيضانيا قصيرا وقميصا أبيض قصير الكم. ولفتت نظرى شدة بياض بشرته، إذ لم أر من قبل جسدا ناصع البياض إلى هذه الدرجة. فهناك بالفعل من مواطنينا من هم ناصعو بياض البشرة إلى حد وصفهم "بالنصارى". غير أن بياض جلودهم قد حدت منه سمرتها الناجمة إما عن قساوة ظروف حياة البداة فى الهواء الطلق أو جراء ما تتركه لُثُمُ النيلة وملاحفها من آثار على الجسم أو تضافر هذين العاملين معا .

كما أن ثيابنا الوطنية تغطى معظم جسم الإنسان البالغ سواء تعلق الأمر بالمرأة أو الرجل. فالملحفة تغطى كامل جسم المرأة ما عدا الوجه واليدين، بينما تغطى الدراعة معظم جسم الرجل تبعا للطريقة التى تلبس بها. وعليه، فلم أكن معتادا على قوام لا يتحلى باللباس إلا جزئيًا بحكم طبيعة ملابسنا الالتفافية. وهكذا تبدى لي المدير "ببياضه الناصع"!، تلك الدرجة من البياض التى لم أكن أتصور وجودها إلا على مستوى ما نسميه "النصارى" أو الأوربيين. بيد أننى لم أر حتى ذلك اليوم أيًا من هؤلاء عن قرب. فقد رأيت اثنين أو ثلاثة من هؤلاء، عن بعد، فى حي عبد الله ولد الشيخ سيديا. كان ذلك خلال إحدى زياراتى لأبى الذى كانت خيمته ما تزال وقتها ضمن ذلك الحي. وكنت أخاف النصارى حينئذ، وأهرب منهم!. وتجدر الإشارة إلى أن أطفال الحي لم تكن لديهم ردة الفعل التى كانت لدي بوصفى من فئة الجبناء الذين يعتبرون أن هؤلاء المشركين أناس أشرار على الدوام. فلم يكونوا بالنسبة لى آكلى لحوم البشر ولكنهم كانوا أشباحا أو غِيلانًا بشرية .!

أما الصنف الثاني من أطفال الحي الأهم عدديا، فهو صنف الشجعان الفضوليين المتراصين حول الخيمة التى تأوى النصارى يحاولون الاقتراب من هؤلاء بالتسلل داخل الجموع المتزايدة الكثرة بمناسبة مرور الحاكم أو الحكام ليروا عن كثب تلك الحيوانات النادرة. ويعودون إلينا، معشر الجبناء المختبئين وراء بعض الخيام، تحدوهم نشوة النصر ليقدموا لنا أوصافا غريبة للنصارى. إن هؤلاء يختلفون عنا ولو كانت لهم رؤوس، وعيون، وآذان، وأنوف، وأفواه مثلنا...! ويطلق كل واحد من أولئك الأطفال العنان لخياله فى وصف أوجه اختلاف الناس معنا.. ونصغى، نحن الجبناء، مذهولين إلى أقوال رواتنا بالمناسبة .!

وقد تكلمت آنفا عن الحاكم والحكام.
لقد كانوا – إلى جانب أطباء قلائل – الصنف الوحيد من الفرنسيين الذين نلقاهم فى مقاطعة أبى تلميت. وتشكل زيارتهم لأحد الأحياء حدثا كبيرًا. وكانوا دوما يستقبلون بحفاوة من قبل أهم شيوخ الناحية. وتشكل تلك الزيارات مناسبة لتجمعات سكانية كبرى قادمة من المناطق المحيطة مشيا على الأقدام، أو على ظهور الحيوانات) الحمير، الثيران، الخيول والجمال). كما تقام بالمناسبة حفلات ابتهاج مثل ضرب الطبول، وغناء المطربين إن وجدوا، أو تنظيم تظاهرات رياضية تقليدية(سباق الجمال، الرماية، المصارعة، الخ.). أما على الصعيد الغذائي، فإن تلك الزيارات تشكل مناسبة لوفرة غذائية كبيرة على مدى يومين أو ثلاثة إذا كان الأمر يتعلق بزيارة عادية، أو زيارة إحصائية أو لتسوية نزاعات معقدة، وخطيرة أحيانا، داخل القبيلة الواحدة أو بين عدة قبائل. وتنجم عن تلك الزيارات تكاليف باهظة، إلا أنها تمنح الفقراء، وهم الغالبية العظمى من السكان، فرصة لإشباع نهمهم من أكل أغذية قل أن تناولوها فى الحالات العادية مثل اللحم، والأرز، والسمن، والسكر، والشاي .
ويتعين على معظم سكان الحي وزواره أن يظهروا فى أزهى حلة وأن يلبسوا دراريع و ملاحف نظيفة ما أمكن، إن لم تكن جديدة .
وتجدر الإشارة إلى أن مستوى عيش البداة متواضع جدا. وكنت قد تحدثت عن العادات الغذائية، أما على صعيد الملبس فإن وضعه لم يكن أحسن حالا. فلم تكن لدى الأطفال، ذكورًا وإناثًا، ملابس دائمة إلا إذا قاربوا الحلم، أي ابتداء من السنة الثانية عشرة بالنسبة للبنين، والثامنة بالنسبة للبنات. وهذان التحديدان العمريان تقريبيان جدا لأن ذكرياتى بهذا الخصوص شديدة الضبابية من جهة، ولاختلاف هذه التواريخ تبعا لسرعة نضج الأطفال، وللوسط الاجتماعي من جهة ثانية.
وعليه، فقد كنا قبل بلوغ هذه الأعمار عراة تمامًا .
ونحصل عادة بمناسبة عيدي الفطر والأضحى أو عودة أحد الأعمام أو الأخوال من سفر مهم – لأن العمات والخالات لا يسافرن –على دراعة جديدة سرعان ما تتسخ ونادرا ما تغسل. ونادرا ما نلبس تلك الدراعة .
ويلبس البالغون من الرجال نفس الدراعة والسروال واللثام على مدى أشهر متتالية (ويختلف عدد تلك الأشهر تبعا لنوعية القماش، وإمكانات المستخدم، الخ...). ويتم إصلاح الدراريع والسراويل وترقيعها عند ما تصبح رثة، والأمر كذلك بالنسبة لملاحف النساء .
وكان لدى الأشخاص الأقل فقرا "حلة لقاءات" تتألف من دراعة جديدة أو نظيفة، ولثام أحيانًا، يتم طيهما بعناية وحفظهما فى الحقيبة الجلدية التقليدية(التاسفره).
أما السروال، بوصفه عنصرا غير مرئي من اللباس، فلا يدخل فى عداد "حلة اللقاءات" التى لا تلبس إلا فى المناسبات العظام مثل الأعياد، والحفلات الأسرية، وزيارات "كبار الضيوف" أو "الضيوف البارزين ."
وتوجد ملاحف، للاستخدام نفسه بالنسبة للنساء، لكنها لا تحمل الاسم نفسه .

ولنعد الآن إلى الاستقبالات المنظمة للحكام فى الأحياء للإشارة إلى أن الموصوف منها هنا يشكل ذروة الاستقبالات التى لا يستطيع تنظيمها عادة إلا كبار الزعماء آنذاك من أمراء وكبار الشيوخ العامين للقبائل المهمة فى موريتانيا الناطقة بالحسانية، أو رؤساء الكانتونات فى حوض النهر.

وسبق أن قلت إن الحاكم يستقبل بحفاوة أينما حل. لكن حجم الاستقبال تابع لأهمية المجموعة المستقبلة، وبالتالى لزعامة الشيخ المستقبل. ولدى هذا الأخير قناعة راسخة أن تنظيم استقبال كبير لا يستطيع نظراؤه الآخرون المنافسون له غالبا تنظيمه، مسألة شرف لا تمكن المساومة بشأنها. وهناك أكثر من داع يدعو الشيخ إلى استقبال الحاكم. فهناك بطبيعة الحال واجب الضيافة شبه المقدس لدينا النابع من ضرورة صون عرض الفرد والجماعة وإعلاء ذكرهما. كما أن الشيخ المستقبل يسعى إلى أن ينال رضى الحاكم وأعوانه وتقديرهم. ويتألف أولئك الأعوان، المرافقون للحاكم فى حله وترحاله والمؤثرون فى مواقفه وأحكامه، من الترجمان، والكاتب، والخادم، ورجال الحرس والأعوان الحربيين.

وهنا ينبغى التنبيه إلى دلالة بعض الاصطلاحات. فتسمية "رجال الحرس "تطلق آنذاك على الحراس السود المنحدرين من الجنوب الموريتاني، ومن السينغال خاصة وبعض مستعمرات إفريقيا الغربية الفرنسية. ويتألف رجال الحرس هؤلاء فى الغالب من قدماء العسكريين (الرماة السينغاليين). أما كلمة "الأعوان الحربيين" فتعنى الحرس الموريتانيين المكتتبين محليا ممن ليس لهم ماض عسكري. ومن هذه الحاشية يتألف الرأي العام لدى الحاكم، ولاسيما الترجمان الذى يعتبر "لسانه ."

وبالفعل، فإن الحاكم لا يتكلم لغة البلد، ولا سيما فى بداية عهده بالمنطقة، وإن كان باستطاعته أن يتعلمها ويتقنها أثناء إقامته. ولم تكن له اتصالات مباشرة مع "الأهالى"، إذ لا يتم اتصاله بهم إلا عبر أحد أفراد حاشيته الآنفة الذكر. وكما أسلفت، فإن الترجمان – أمَلاَزْ – كان الوسيط الرسمي المعين بين الحاكم ورعاياه. وهنا يكمن الدور الكبير الذى لعبه هذا الوكيل فى الإدارة الاستعمارية، وحاجة الزعماء التقليديين إلى ربط علاقات حسنة معه ...

وعودة إلى استقبالات الحكام، تجدر الإشارة إلى أن تكاليفها كانت تتحملها أساسا المجموعات المستقبلة ورؤساؤها. وكانت مساهمات أعضاء المجموعة تطوعية أحيانا وقسرية أحيانا أخرى. وينتهز الزعماء الأقل ورعا هذه الظروف لاستغلال رعاياهم، ويلجأون إلى مختلف الحجج وأوهى الدعاوى... كما تقوم المجموعات المجاورة الصديقة أو الحليفة، فى هذا النوع من المناسبات، بالمساهمة فى تلك التكاليف. وعلى أية حال، فإن الشيخ المستضيف يجنى فوائد معنوية ومادية من تلك الاستقبالات .

وكان الطبيب – وهو الأوربي الوحيد فى المقاطعة إلى جانب الحاكم – يستقبل استقبالا حسنا هو الآخر خلال جولاته فى المقاطعة، لكن بدرجة أقل من الحاكم.

وأشير، قبل إنهاء هذا الاستطراد، إلى أن كل وكلاء الإدارة من الأهالى من رجال الحرس، والأعوان الحربيين، والممرضين، ومراقبى البريد والمواصلات، والكتبة

والتراجمة، كانوا يستقبلون خلال جولاتهم من قبل المجموعات وعلى حسابها. ولا يتورع بعض هؤلاء الوكلاء من ابتزاز البداة المساكين الشديدى الخوف من أعوان "النصارى ."

وبخصوص الحضور الأوربي فى المنطقة، تجدر الإشارة إلى أن النساء الفرنسيات غير معروفات آنذاك فى موريتانيا الناطقة بالحسانية. فعندما زارت الآنتروبولوجيتان أودت دى بيكَودو **Odette du Puigaudeau** و ماريون سينون **Marion Sénone** موريتانيا فى بداية الثلاثينيات، فإن زيارتهما كانت مثار حديث فى أكثر من حي، ومجالا لتعاليق طريفة أحيانا! "نساء شبيهات بالرجال" لم ير مثلهن فى أرض البيضان! يتزيين بزي الرجال حيث يرتدين الدراعة واللثام والسروال، واللمة(الْكَفَّةْ) المكشوفة الشبيهة بلمة الرجل .كما أنهن عاريات الرأس، والوجه، والرقبة، والأذرع مثل الرجال. وتصافحن الرجال من غير "محارمهن من الرضاعة"، وتركبن رحل الجمال مثل الرجال الخ، الخ... وكم من الأطفال المشاغبين هُددوا بإعطائهم "للنصرانيات" إذا لم يتحلوا بالرزانة، أو إذا لم يأكلوا أو يشربوا هذا الغذاء أو ذاك، أو يناموا فى الوقت الذى حدد لهم ذووهم إلخ، الخ... وكم من طفل موريتاني رُهِّب لسنوات عدد بتينك الرحالتين الجريئتين المسالمتين اللتين لم تقترفا ما يسمح بإلصاق صفة الغيلان بهما فى عموم الصحراء الغربية دون علم منهما .

ولنعد الآن إلى الحديث عن أول يوم لى بالمدرسة. فبعد تبادل سريع لتحية السلام بالحسانية بين مسعود والمدير الذى حياني باقتضاب، أمر مسعود بالذهاب مما أثار مخاوف جديدة بالنسبة لى. فارتعدت فرائصى خوفا واكتآبا. ولم أتمالك عن النحيب عند ما رأيت مسعود يعود أدراجه ويبتعد عنى. وقد أحسست برغبة شديدة فى الجري وراءه للحاق به والعودة معه إلى الحي. وحاول المراقب، الذى نسيت اسمه، مواساتى بعد أن طلب مني المدير مرافقته. وقادنى المراقب إلى مخزن صغير قرب المكتب، حيث زودنى الخازن بالأدوات المدرسية: كتاب التهجى بالفرنسية المسمى ممادو و بناتا **Mamadou et Bineta**ودفتران أحدهما للعربية والآخر للفرنسية، ولوح، ومقبض ريشة قلم، وقلم رصاص، وطبشور، ومسطرة، وممحاة. ولم يكن هناك كتاب للغة العربية. وكنت ما أزال مضطربا، قلقا بل و حائرًا. غير أننى قد استعدت رشدى شيئا فشيئا حينما تذكرت كلام والدى فى الصباح حين أوصانى قائلا: "أستودعك الله، لقد أصبحت رجلا لأنك ستعيش مستقبلا بدون أسرتك ."...ورافقت المراقب من جديد أحمل أدواتى بين يدي، وسار بى فى الاتجاه المقابل للشرفة حيث توجد السنة التحضيرية الأولى التى أدرس بها. وفى نهاية الممر، دق المراقب بابا وفتحه فى الحين وأدخلنى الفصل. وأوقف معلم الفرنسية الشاب، السيد سيدى أحمد ولد محمد، درسه هنيهة ليرشدنى إلى مكان شاغر على مقعد دراسي قريب من مكتبه.

ونظر إلي كل التلاميذ بابتسامة ودٍّ ونكد، وكثيرون منهم كانوا أسن منى. ولم أكن أعرف أيا منهم، فعاودنى الشعور بالقلق والخجل. وأشار إلي المعلم بالجلوس قبل

أن يواصل درسه .وكانت تلك أول مرة أتعلم فيها بعض الكلمات الفرنسية مثل "أثاث الفصل، أنا أجلس على مقعد دراسي، توجد أمامى طاولة". فقد قام كل التلاميذ بترديد هذه الجمل الثلاث بصوت عال بعد المعلم. وقد حاولت بجهد جهيد محاكاة أصدقائي الجدد دون أن أوفق فى ذلك تماما. فهؤلاء قد التحقوا بالدراسة منذ عدة أسابيع، وتمرسوا بنطق اللغة الفرنسية ويعرفون حروفها الهجائية.
واستمعت لأول مرة فى حياتى إلى صرير صفارة معلنة بدء الاستراحة الصباحية. وتهافت التلاميذ على الخروج فى ضوضاء وفوضى قمت بمسايرتها. غير أنى بقيت منزويا لما أشعر به من خجل. وفى الحال، تجمهر حولى عدد من الزملاء، وسألونى عن اسمى واسم أبى وعشيرتى، وموطنى الذى جئت منه... واستجابة لطلبي، دخلوا معى القسم وساعدونى فى كتابة الجمل الثلاث، المذكورة أعلاه، صوتيا بأحرف عربية على لوحي الجديد .
ولم أعد أذكر بدقة عدد تلاميذ فصلى، إلا أننى أعتقد أنهم فى حدود العشرين. وبالمقابل، أتذكر أن هناك تلاميذ من مختلف ولايات موريتانيا تقريبا التى لم تكن تشمل الحوض التابع وقتها للسودان الفرنسي. وستتكون من هؤلاء التلاميذ "دفعة متميزة" ظل أعضاؤها يدرسون معا حتى نالوا شهادة الدروس الابتدائية.
ولم نلبث فى المدرسة سوى خمس سنوات – بدل الست المعهودة – لأننا تجاوزنا السنة الأولى من المرحلة الابتدائية. وكنت ضمن المفرزة الأمامية صحبة محمد ولد محمد عبد الله من ألاك، ومحمد سالم ولد امخيطرات من المذرذرة، و وان إدريسا من ماتام الذى سيرتحل عنا قبل إكمال تلك المرحلة لمتابعة دراساته فى سان لويس.
أما أعضاء "الدفعة" الآخرون فهم: محمد المختار الملقب معروف، وأحمد بن أعمر، وهما من ألاك، ومحمد عبد الله ولد الحسن من المذرذرة، وسيدى احمد الحبيب ولد الحسن من بوتلميت. وربما أكون قد نسيت واحدا أو اثنين من هذه "الدفعة ."
وهناك زملاء آخرون فى هذه السنة التحضيرية الأولى 1934-1935 مثل عبدى ولد يبه من تيجكجه، ومحمد يحيى وأخوه الداه ولد سيدى هيبة من كيهيدى، واسويد ولد المختار الملقب سيدى الصغير من تامشكط الذى وافاه الأجل منذ فترة..، وولد خطره من كيفه الذى توفى هو الآخر، وغيرهم ممن نسيت أسماءهم. ولدي شكوك فيما يتعلق بالمختار ولد أحمد ولد عثمان من كيفه هل كان من تلاميذ هذه السنة، أو لم أتعرف عليه إلا فى السنة الثانية؟. وتقلد العديد من أفراد هذه الدفعة مسؤوليات سامية فى بلادنا .
غير أنه يتعين علينا العودة مجددًا إلى أول يوم أمضيته فى المدرسة !
فقد دخلت جو المدرسة منذ تلك الاستراحة المدرسية الأولى فى حياتى، وأصبحت مندمجا فى إطار حياتى الجديدة. وتلقينا فى آخر ساعة دراسية من تلك الصبيحة درس القرآن المألوف لدي .
وفى الساعة الثانية عشرة، أعلن صرير الصفارة نهاية الدوام، وسرت سير التلاميذ الذين توجهوا فى مجموعات هامة نسبيا، وفى صخب وفوضى كبيرين،

إلى القسم الداخلي الواقع على مئات الأمتار من المدرسة. وكان هذا القسم الداخلي مؤلفا من عدد من الخيام منصوبة عند نقطة الخروج الشمالية الغربية من القرية. ونصبت تلك الخيام فى وسط الوهد، وأحاطت بها حظيرة من أغصان الأشجار الشائكة. وتوجد على مقربة منها دار المدير المبنية من الطين، شأنها فى ذلك شأن حائطها البالغ طوله قامة رجل. ولزريبة القسم الداخلي باب واحد نصبت أمامه خيمة المراقب. وتولى تلك المهمة طيلة دراستى الابتدائية المراقب الشجاع محمد ولد ابراهيم العبد.

وفى مدخل القسم الداخلي، توجه التلاميذ إلى خيامهم المعهودة، فى حين استقبلني أحد كبار تلاميذ قبيلتنا، يدعى حماد ولد أمير، ليست لى به سابق معرفة واتجه بى إلى خيمة هو مسؤولها لا تأوى إلا تلاميذ من قبيلتنا لا أعرف منهم أحدا.

وكان نظام القسم الداخلي على النحو التالي: فمن حيث السكن، هناك حوالي عشرة خيام، كل واحدة منها معدة لإيواء عشرة تلاميذ. ويتجمع هؤلاء بالأساس على قاعدة قبلية أو جهوية. بيد أن هناك بعض الخيام التى يتجمع فيها بعض كبار التلاميذ على أساس الألفة والصداقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كان يوجد حينئذ تلاميذ فى سن المراهقة بل كان منهم من هو فى سن الرجال القادرين على أن يصبحوا أرباب أسر !وبالفعل، فإن تردد معظم الأسر الناطقة بالحسانية تجاه المدرسة الحديثة بل وعداوتها لها، جعل الإدارة الاستعمارية تستقبل كل من يقبلون الالتحاق بمدرستها. وكان هؤلاء، فى البداية، رجالا راشدين و"أطفالا كبارا"، لكن لم يكن من بينهم أطفال.

أما تجهيز خيام القسم الداخلي فكان متواضعا. فهناك حصير أو حصيران أو ثلاث حصائر تبعا لسعة الخيمة، وأغطية صغيرة فردية خلال فصل الشتاء. وخلال هذا الفصل تزود الخيام بستائر(آكوارير) قابلة للنقل، وهي عبارة عن قطع من القماش متفاوتة الطول والعرض تحيط بحصائر الخيمة من كل جانب. ويتم ربط الجزء العلوي من كل شريط بالخيمة، فى حين يُغَطَّى جزؤه السفلي الملاصق للأرض بالتراب للحيلولة دون عبث الرياح به واجتياح التيارات الهوائية وحبات الرمل للخيمة .

وغالبا ما كان لدى التلاميذ صناديق خشبية أو حقائب جلدية (تِيسَفْرَنْ) يحفظون فيها ما لديهم من أمتعة، أما أنا فلم تكن لدي. وبالفعل، فإننى حين مجيئي إلى المدرسة لم يكن بحوزتى سوى دراعة "بركال "البيضاء الجديدة التى ألبس ونعل جلود البقر المصنوعة محليا. فلم يكن لدي لثام ولا سروال ولا نقود. وسأحصل بعد ذلك بأشهر على لثام وصندوق مصنوع من الألواح الخشبية اشتراهما لى بارك الله. وكم كنت سعيدا وفخورا باقتنائهما! وكان بارك الله هذا رفيقا لوالدى ملازما له؛ فأصبح بمثابة عمى وكنت أحبه حبا جما. وكثيرا ما كان والدى يسند إليه مهمة مشترياته ومشتريات الأسرة. وفضلا عن ذلك، فإن والدى قد كلف أحد تجار القرية، إبان دخولى المدرسة، أن يقرضنى ما احتاج من سكر وشاي وبسكويت وفستق وخبز – وكلها بكميات محدودة – ولثاما، وسروالا ابتداء من نهاية السنة الدراسية 1936-1935 .وكان "تاجرى" خلال سنتي الدراسيتين

الأوليتين هو محمد ولد مياره، ثم أصبح الداه ولد أحمد بسات حتى نهاية دراستى الابتدائية.

--

الفصل الثالث (2 (

وعودة للحديث عن القسم الداخلي، أشير إلى أن كل تلاميذه كانوا ممنوحين من قبل الإدارة، وبالتالى فهم محمولو النفقة والسكن، والملبس جزئيا، إذ توزع عليهم سنويا ثلاث دراريع أو أربع.

أما التغذية، فكانت على الطريقة التقليدية بطبيعة الحال. فلا أتذكر أن هناك فطورًا يقدم بصفة منظمة عدا الشاي الصباحي. وكان الغداء يتألف على الدوام من الأرز واللحم. ولم يكن هذا اللحم دائما من النوع الممتاز، بل قد يكون أحيانا من النوع الرديئ جدا الذى يتطلب مضغه أضراسا جيدة! أما العشاء، فهو بالأساس عصيدة(بلاَّخْ)، وفى النادر الكسكس المصنوع من الذرة الرفيعة مع اللحم. ولا داعي للاسترسال فى الحديث عن نوعية تلك التغذية التى لا أستبعد أن تكون مشابهة جدا لتلك المقدمة فى ثكنات "الرماة السينغاليين" وقتها. وقد كانت الكمية كافية نسبيا خاصة "لغير النهمين" مثلى والحمد لله، لكن هناك تلاميذ نسميهم "المضاعفين" لأنهم يأكلون وجبة شخصين أو يحتاجون إلى حصتين! وكانت تلك الأغذية الرخوة تقدم فى صحون كبيرة من الحديد المطلي. وتتسع كل واحدة منها لوجبات عدة تلاميذ. وكنا بالطبع نتناول تلك الأغذية بأيدينا جالسين حول القصعة على حصير أو على الرمل مباشرة. وتتفاوت حالة الأطعمة بين الحرارة الحارقة، والسخونة العادية، والفتور، والبرودة. وتختلف درجة الحرارة – أو البرودة – تبعا للمسافة بين خيام المطبخ وخيام السكن، وسنّ ومزاج وبدانة الطباخات اللواتى تتناسب عكسيًا سرعة دفعهن مع وزنهن .
وعلى أية حال فقد كانت القسمة دوما ضيزى، إذ أن حجم الأيادى، وتحملها الحرارة، وسرعة انعكاس الحركة لتكرار رحلة الذهاب والإياب بين الطعام والفم أخذا فى الحسبان لسرعة البلع وسعة البلاعم. وبما أن هذه المتغيرات تختلف من شخص إلى آخر، فإن الكميات المزدردة من قبل هؤلاء وأولئك كانت على الدوام غير متكافئة! وبوسع المرء أن يحتج، لاسيما إذا كان أصغر من هم حول القصعة أو قادما جديدا. لكنه جهد ضائع! فسيوصف، فى مثل هذه الحال، بكل النعوت ويقال إنه طفلة، أو "طفل مدلل غير قابل للتكيف، وأنه...وأنه...". ولذا يتعين على المرء أن يتنازل ويتحمل وضعه كتلميذ مبتدئ، أو أن "يتجلد" ليسلك سلوك القدماء. وهو إما أن يجاريهم أو يهلك...جوعا.

وكان الماء مشروب تلاميذ القسم الداخلي الوحيد، ونأخذه مباشرة من القربة، والسطل والإبريق، والقصعة بمختلف أشكال الأوانى أو بغرفة اليدين أحيانا!
وقد اندمجت فى حياة" الخيمة" منذ يومي الأول فى القسم الداخلي، كما اندمجت فى القسم الذى نذهب إليه مرتين فى اليوم .
وننظم على مقربة من القسم الداخلي ألعابا تقليدية مثل لعبة الأكعب التى هي على ما يبدو لعبة خاصة بموريتانيا، وأكاد لا أتذكر قواعدها وميكانزماتها. فهي عبارة عن أكعب (اَدْغُوغَه) حيوانات متوحشة من غزلان وأصناف مختلفة من الظباء وغيرها، ونادرا ما يكون من بينها أكعب زرافات، يتم نصبها بنظام معين أهدافا على الأرض. ويكون بحوزة اللاعبين حجارات للرمي مثقفة إلى حد ما، خفيفة الوزن بحيث يمكن للاعب قذفها من مسافة عدد من الأمتار محدد سلفا.
ويتمثل اللعب فى إصابة وإسقاط كعب أو عدة أكعب بعدد من الأحجار محددة لا تتعدى الثلاث لكل لاعب، دون ملامسة خط مرسوم على الرمل خلف الأكعب، وفى جانب اللاعب. وتسمى تلك الأحجار" اَبَّارِيكْ" فى الجمع، و بَارُوكَهْ فى صيغة المفرد. وأعتقد أن هذه اللعبة التى تتطلب الدقة فى الرماية لم تعد موجودة بفعل الانقراض شبه التام للحيوانات المتوحشة فى موريتانيا، اللهم إلا إذا كان الشبان الموريتانيون اليوم قد شرعوا استخدام أكعب الحيوانات الداجنة التى كان استخدامها محظورا فى ثلاثينيات القرن العشرين أو اكتشفوا لعبة معاصرة بديلة.
وهناك لعبة "التود"، وهي بحجم كرة التنيس، مصنوعة محليا من الجلد المدبوغ، وتحشى حشوا تاما بالخرق وتخاط بسير من الجلد. ولهذا الصنف من اللعب أشكال مختلفة لا يتسع المقام للتفصيل فيها، وربما تكون ممارستها باقية إلى حد الآن.
أما المصارعة فإن التلاميذ يمارسون منها أشكالا مختلفة، و"لم تكن نقطة قوتى الأساس"! فأنا بحكم طبيعتى المسالمة وضعفي الجسمي، لم تكن ألعاب القوى ورياضاتها محببة إلي ولم أمارسها كثيرا .

وكانت عطلتنا فى يومي الخميس والأحد، وكل يقضيهما حسب مستطاعه. فالبعض يبقى فى القسم الداخلي ويمارس واحدا من الألعاب السابقة. بيد أن الغالبية تذهب إلى القرية، بعضهم إلى ذويه أو معارف أسرته الزائرين لأبى تلميت أو المقيمين فيها، والبعض الآخر يذهبون مع زملائهم الذين توجد بعض أسرهم فى عين المكان. والمهم فى الأمر أن يخرج المرء عن جو القسم الداخلي ولو للتجول فى القرية والعودة إليه للغداء والخروج بعد الظهيرة. ولا نستطيع الخروج فى المساء، فبالأحرى قضاء الليل خارج القسم الداخلي بحكم قوانينه، إلا بإذن خاص يمنحه المدير لأحد الأقارب أو الوكيل. لكن هنالك الخروج الليلي الذى يعرض صاحبه للعقاب إذا ما لوحظ رسميا التغيب اللاقانوني. وفى تلك الحال هناك احتمالان:
-أحدهما أن يفلح التلميذ فى إبطال مفعول يقظة محمد ولد ابراهيم العبد المعروف بنباهته، باستخدام جملة من الأساليب تزاوج بين الدهاء والاحتيال، وتواطئ أهل القسم الداخلي الذين يقوم بعضهم بشغل محمد ولفت انتباهه بالحديث معه عن هذا

الموضوع أو ذاك من" مواضيعه المفضلة" حينئذ؛ وهي حيلة تكللت بالنجاح أحيانا .

-وثانيهما أن يكون التلميذ من مجموعة "الأبناء"، أي أولئك المحميين من قبل المراقب الذين لا يبلغ عنهم أبداً .

وبوسع المرء أن يصبح من "أبناء" محمد ولد ابراهيم العبد بطريقتين غالبا ما تتحدان. فإما أن تكون هناك علاقات خاصة قبلية أو جهوية أوعلاقات صداقة مع أسرة" التلميذ-الإبن"، أو يكون بوسع هذا الأخير ملاطفة مراقبه بطريقة ذكية لا تثير انتباهه خاصة وأنه غير مرتش ولا ينبغي بحال من الأحوال التظاهر بمحاولة رشوته ...

ويعبر محمد عن تواطئه مع "أبنائه" بإشارة طرف أو يد خفية أو إيماءة بالرأس. كما يمكن الهمس بالتواطئ إذا كانت ثقة المراقب "بابنه" تامة، أي إذا كانت التجربة قد أقنعته أن "ابنه" رجل قادر على كتمان أي سرٍّ كان. ففى مثل هذه الحال، يستطيع محمد أن يهمس للمعني قائلا: "اذهب هناك، و لفَّ و دُرْ بحيث لا أراك. لكن عليك أن تعود فى الوقت الفلاني، وإلا فسأكون مضطرا للوشاية بك". ومن مصلحة المرء أن يكون صريحا معه وأن يحترم مواقيته .

كما يمكن أن يكون تواطؤ محمد ضمنيا. فإذا كانت علاقة الشخص ودية معه، فباستطاعته، حسب مواتاة الظرف، أن ينسحب خفية دون استشارته وأن يعود فيما بعد على أن يحذر من الوقوع فى قبضة المراقب. غير أنه من المسلم به لدى العارفين بالرجل أن خطر عقابه يحوم حولهم باستمرار. وبالفعل، يكفى أن يكون هناك تلميذ لديه حساب يريد تصفيته معك أو مع محمد، فيشى بك إليه ليقوم هذا المراقب بمعاقبتك ويتنكر لك ولو كان قد "أذن" لك فى الخروج. ومهما يكن من أمر، فإنه يجب التسليم بتنفيذ العقوبة دون احتجاج، ودون أدنى إشارة إلى "إذنه"، وإلا فسيتنكر طويلا "لبنوتكم" إذا لم يتنكر لها إلى الأبد. وعندها ستودعون الخروج غير المأذون، إذ يخشى أن تنصب كل "رقابته اليقظة" عليكم ليظهر للتلاميذ الآخرين أن لا محميين لديه، وأن كل التلاميذ "أبناؤه"، غير أن "العمل هو العمل، وأنه ينبغي الاحترام التام للنظام وتعليمات المدير، الخ، الخ..."؛ وغير ذلك من التصريحات الأكثر مدنية .

وكان محمد ولد ابراهيم العبد أميًا لا يعرف القراءة ولا الكتابة، لكن لديه ذاكرة قوية. فهو يعرف حق المعرفة اسم كل تلميذ، واسم أبيه وفصيلته وقبيلته ومنطقته .فلديه "بطاقة" محكمة الضبط يحتفظ بها فى ذاكرته الغريبة لكل تلميذ، بدءًا بأعماله وتصرفاته منذ دخوله المدرسة وحتى تخرجه. وهو صاحب موهبة فى إضحاك التلاميذ من كل الأعمار واستمالتهم – بل وتسليتهم - بما يرويه من قصص كثيرة ومتنوعة قابلة للتكييف مع ذوق كل واحد من جمهوره وعمره. فنضجه العمري وأصوله الحسانية – أو ما فى معناها إذ كان مولى لأمير الترارزة – تسمح له أحيانا باستخدام لغة ملحونة ميالة إلى الاستعارة والتسلية. وبكلمة واحدة، فقد كان شخصية طريفة !

لقد تحدثت أعلاه عن العقاب. ويتمثل هذا العقاب فى الحرمان من الخروج فى أيام

العطل فى مختلف مدارس" فرنسا ونافار". وتطول مدته تبعا لجسامة الخطأ، إذ يتراوح بين نصف يوم، ويوم أو عدة أيام. ويقوم المدير أو أحد معاونيه بإبلاغ ابراهيم ولد محمد العبد بأسماء التلاميذ المعاقبين. و"يسجل محمد فى ذاكرته العجيبة" كل الحالات ويحرص على تنفيذ العقوبات .وتجدر الإشارة هنا إلى أننى لم أتعرض طيلة حياتى الدراسية إلى أي عقاب فردي. وتعرضت بالمقابل لعقوبتين جماعيتين. ويتعلق الأمر فى الحالتين المذكورتين بتشويش فى الفصل لم نشأ الكشف عن فاعليه الذين نعرفهم حق المعرفة. فكان علينا أن نتحلى "بالصرامة"، وأن لا نوشى بأصدقائنا !

كانت المرة الأولى بعد أسابيع معدودة من التحاقى بالمدرسة. فقد استدعى المدير مجموعة من التلاميذ كنت من بينهم، إلى القسم المتوسط الثانى حيث كان يلقى درسا. وأوقفنا على ركبنا لبعض الوقت لم أعد أتذكره. ومهما كانت المدة، فإنه لم يكن ممتعًا بقاء المرء بضع دقائق جاثما على ركبتيه وصدره ورأسه مستقيمان. ولم أعد أتذكر وضعية اليدين. أما المرة الثانية، فقد سجن كل فصلنا، وحرمنا من الخروج طيلة يوم من أيام العطلة .

وكان معلمى للقرآن طيلة دراستى الابتدائية، السيد محمد ألفغ أصيل منطقة المذرذرة والمتوطن فى فصيلتنا، والمتزوج من خالة والدى. كان معلما جيدا، لكنه كان أكثر من عانى من التشويش فى المدرسة. فلم يتمكن من فرض وجوده على الرغم من مزاوجته بين حلمه الحقيقي وصرامته اللفظية التى غالبا ما يعبر عنها بأعلى صوت، بل يصرخ أحيانا. ويلجأ أحيانا إلى الشعر للتعبير بلطافة عن شكواه من تلاميذه الأكثر مشاغبة، فينظم فيهم بيتا من الشعر الحساني أو الفرنسي الممزوج بالحسانية ممازحا ومتوعدا. ولم أر هذا المعلم بعد تخرجى من المدرسة، وأعتقد أنه قد توفي فى الأربعينيات، رحمة الله عليه .

وكان معلمى للعربية على مدى سنواتي الخمس فى المدرسة الابتدائية، السيد المختار ولد أبنو. وكنت شديد الاحترام له كما هو شأنى مع سائر معلمى وأساتذتى. ولم أكن الوحيد الذى يحترمه، فقد كان تلاميذ مختلف الدفعات التى تخرجت على يديه يكنون له التقدير والاحترام، وهو أهل لذلك. فلم يكن بيداغوجيا ممتازا فحسب، بل كان أيضا على خلق عظيم مزج فيه بين الحلم واللطافة والرزانة. فلم يره أي تلميذ قط فى حالة غضب! ولم يسمعه تلميذ رافعا صوته! ويقال إنه لم يعاقب تلميذا طيلة حياته المهنية! ففى حصة "السيد المختار"، كان أكثر التلاميذ مشاغبة وطيشا صامتا، هادئا ومنتبها! وبقدر ما كان خلقه عظيما، كان حسن المظهر جميل الهندام تهب منه رائحة العطر المواظب على استعماله، إذ أن الرجال فى موريتانيا يتعطرون.

أما تدريس اللغة الفرنسية فقد تعاقب علي فيه خمسة معلمين، أي بمعدل معلم كل سنة دراسية. كان معلمى الأول فى السنة التمهيدية الأولى، كما أسلفت، السيد سيدى أحمد ولد محمد أصيل منطقة المذرذرة، وهو شاب مرح يعلمنا ويسلينا بل

يلعب معنا أحيانا كما لو كان صديقنا الأكبر. لكنه يعرف كذلك كيف يفرض احترامه ويرسم لنا حدودا لا ينبغى تجاوزها.

وأصبح معلمى فى السنة التمهيدية الثانية السيد محمد ولد الشيخ الحسن أصيل منطقة أبى تلميت. كان من حيث المزاج أكثر انطواء من سيدى احمد، وأقل منه تجربة بيداغوجية. وكان فى الواقع أصغر منه سنا بقليل. وكثيرا ما كان عرضة للتشويش. غير أنه كان لطيفا مع تلاميذه، وقد احتفظت بذكريات طيبة عن سنتى معه .

وقد ذكرت فيما سلف أن دفعتى قد تجاوزت السنة الأولى الابتدائية، أما فى السنة الثانية فقد كان معلمى سينغاليا من ماتام **Matam** يدعى السيد عيسى كان **Issa Kane.** إنه معلم لامع جدا لا يخلو من انطواء. وكان تعليمه "فوق مستوانا" أحيانا، لكننا استطعنا مسايرته بحكم قدراته التربوية.

وفى القسم المتوسط الأول وجزء من القسم المتوسط الثاني، وجدت المعلم الذى أثر فى أكثر من غيره طيلة حياتى الدراسية الابتدائية والثانوية والجامعية. إنه السيد بوبكر فال **Babakar Fall** أصيل مدينة سان لويس **Saint-Louis** السينغالية. وما زلت إلى اليوم اعتبر السيد فال مربيا لا نظير له! فلم أر قط معلما مثله يعيش بوجدانه ما يعلم! إنه مستعد أن يفعل أي شئ وأن يلعب أي دور من أجل إفهام درسه لتلاميذه! فقد كان يلبس لكل حالة لبوسها ويتقمص شخصيات الموضوع المطروق. فهو تارة متسول، وطورا سارق أو قاتل، أو تاجر، أو جندي، أو حرسي، أو زعيم أهلي، أو قائد أوربي(ضابط، رئيس مقاطعة، حاكم دائرة، وال، الخ...)، أو معلم مدرسة قرآنية، وإمام مسجد، أو معلم ، وتلميذ، أو ما شئت أن يكون .

وإذا أراد محاكاة الحيوان، فهو بالدرجة الأولى أسد، وفيل، وزرافة، وذئب، وضبع، وأرنب وحشي، وغزال، ونعامة، وحبارى، وحبيشة، وغراب، ودجاجة، وديك، وغير، وغير... فقد كان يتمتع بموهبة كبيرة فى الإيماء والمحاكاة تمكنه من أن يمثل أمام تلاميذه كل مشهد وكل حالة. وكنا بدورنا نستمع إلى دروسه باهتمام خاص. فلم نكن شديدى الانتباه فحسب، بل غالبا ما كنا مشدوهين، نتلقف كلامه. ويتمكن أقلنا نجابة، وهم الذين لا يستفيدون كبير شيء من المعلمين الآخرين، من فهم وضبط ما يقدم لنا من دروس! وفضلا عن ذلك كان يضع نفسه تماما تحت تصرف تلاميذه. وكان مثل سقراط يعلم أينما حل وفى أي حين، أثناء الاستراحة، وفى الطريق من المدرسة إلى مسكنه، وفى منزله، أو من سكنه إلى المدرسة. وبكلمة واحدة، فإن حياته منوطة بطلابه الذين لا يعيش إلا بهم ومن أجلهم وأجل تعليمه. ولذا فإننا نكن له تقديرا واحتراما لا حدود لهما. وكنا نحوم من حوله كلما سنحت الفرصة لا فى المدرسة فحسب، بل وفى الشارع أيضا، على الطريق المؤدية من المدرسة إلى الدار والعكس بالعكس.

وكنت أحد أولئك التلاميذ المحظوظين الذين يحملون، من حين لآخر، أغراضه ويرافقونه مشيا على الأقدام من المدرسة إلى البيت. وكان ذلك شرفا عظيما

ومصدر بهجة كبيرة، لاسيما وأن "حاملى أغراض المعلم" هم الطلاب الجيدون ... وخلال الفترة التى درسنى فيها السيد بابكر فال، كان فى الوقت نفسه مدير المدرسة مما زاد احتكاكه بتلاميذه .
وفى النصف الثانى من السنة الدراسية 1938-1939، جاء الجزائري السيد بن موسى مصطفى ليخلف السيد فال فى إدارة المدرسة وفى تعليم الفرنسية للسنة الثانية المتوسطة. وقد واصل إعداد قسمنا لامتحان شهادة الدروس الابتدائية الأساسية.
وقد التقيت به مرتين أو ثلاثا خلال عطل سنتي دراستى الابتدائية العليا فى سان لويس ما بين 1939 و1941.
وكان سرورى كبيرا وتأثرى بالغا حين اتصلت، بعد تولي السلطة، بجميع معلمى الوطنيين والأجانب فى مدرسة بوتلميت الذين كانوا جميعا وقتها على قيد الحياة ما عدا محمد. وقد عاملتهم جميعا باحترام وتقدير خلال لقاءاتى المتكررة معهم، تلك اللقاءات التى كانت تتم فى غالب الأحيان بمبادرة منى. وكنت أرد على تعجبهم من سلوكى معهم رغم وظائفى آنذاك، بأننى لم أقم إلا بواجبى عملا بالقول المأثور: "من علمك حرفا فهو مولاك."

ولم يكن الحدث الكبير بالنسبة لى ولزملائي فى الدراسة سنة 1939 هو اندلاع الحرب العالمية الثانية، وإنما كان نجاحنا فى شهادة الدروس الابتدائية الأساسية! ولم نكن، بالطبع، أول من نالوا تلك الشهادة فى هذه المدرسة، لكن كنا الدفعة الأولى التى نجحت بأعداد كبيرة بلغت الثمانية، بينما لم يتجاوز عدد الناجحين فى الدفعات السابقة واحدا أو اثنين أو ثلاثة على ما أذكر.
وإذا لم يكن هذا الحدث وطنيا قبل وجود الوطن نفسه، فقد كان حدثا جهويا! ويكفى دليلا على ذلك الاحتفال الكبير الذى نظم لتسليمنا شهاداتنا وجوائزنا. فقد تم تسليمنا تلك الشهادات خلال حفل رسمي كبير نظم فى 14 يوليو 1939 تحت رئاسة حاكم الدائرة محاطا بمعاونيه وكبار شيوخ ووجهاء المقاطعة. وتمثلت جائزتى فى كتاب لم أعد أذكر اسم مؤلفه، لكننى أذكر جيدا العنوان الأصلي للكتاب: "الريح والمطر "Monsier le vent et Madame la pluie". ولا يعلم إلا الله ما آل إليه هذا الكتاب الذى قرأته وأعدت قراءته بتمعن دون أن أستوعب كل مضمونه. كما لا أعرف مصير شهادتى للدروس الابتدائية الأساسية. ويكفى لإدراك الأهمية التى منحتها السلطات الاستعمارية للحدث، أن نعرف أن شهادة الدروس الابتدائية كانت الشهادة الوحيدة التى يحصل عليها وقتها الموريتانيون، والناطقون بالحسانية منهم خاصة. ولذا كانت تكتسى أهمية كبيرة .

وإكمالا للرواية عن ذكرياتى المتعلقة بفترة حياتى الدراسية فى أبى تلميت، أضيف بصفة عشوائية ما عنَّ لى من ذكريات.
فقد التحق بى فى بداية السنة الدراسية 1935-1936 ابنا عمى محمد ولد مولود

ولد داداه ومحمد ولد أحمدو ولد اباه. وإذا كان الأول ابن عم شقيق، فإن الثانى ابن عم وابن عمة.

وتم تحويل المدرسة، فى أواسط فترة دراستى بها، إلى بناية جديدة من الطين شيدت لهذا الغرض خارج القرية القديمة، على بعد مئات الأمتار إلى الجنوب الغربي منها. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المدرسة منفصلة عن القرية، ولا يوجد بجوارها إلا منزل المدير المبنى معها فى وقت واحد. فهي تقع فى أسفل الكثيب الذى أقيم على أعلى نقطة فيه المركز الإداري، وإلى الجنوب الشرقي من هذا الأخير. وقد رافق تحويل المدرسة هذا ، بطبيعة الحال، تحويل "مخيم القسم الداخلي". وأصبحت فى الفترة التى تم فيها تحويل المدرسة - أي فى 1937 أو 1938 – "مسؤول خيمة" من خيام القسم الداخلي. ولم أعد أذكر كيف يصبح التلميذ "مسؤول خيمة". هل يتم بناء على اقتراح من مراقب "القسم الداخلي"؟ أو بطلب من مجموعة من التلاميذ؟ أو عن طريق الاقتراع؟ أو بقرار من المدير فقط؟ كما لا أتذكر صلاحيات "مسؤول الخيمة."

*
* *

وخلال السنة الدراسية 1938-1939، رأيت للمرة الأولى طائرة. ففى هذه السنة، زار سرب من ثلاث أو أربع طائرات عسكرية فرنسية المراكز الإدارية الأساسية فى موريتانيا، وحلق فوق معظم الآبار والأحياء والقرى للفت الانتباه إليها، وهو ما تم لها!

وبما أن السلطات الإدارية الفرنسية قد أعلنت بالضبط تاريخ مرور "طيور النصارى" فى كل بلدة بأسابيع قبل مرورها، فإن الناس قد أخذوا احتياطاتهم ليكونوا فى عين المكان قبل الموعد المحدد! وجاءوا فى الغالب من أماكن قصية على ظهور الجمال والخيول والحمير والثيران أو مشيًا على الأقدام. وجاءت مجموعات بأكملها وضربت خيامها بجوار "مدارج المطار" التى أصبحت بهذه المناسبة أماكن كبرى لتجمع البداة .

وتقع أرضية مدرج بوتلميت وقتها على بعد أربع كيلومترات أو خمس من مركز المقاطعة فى المكان المسمى انتورجات، إلى الجنوب الغربي من المركز المذكور .

وفى صبيحة اليوم الموعود، توجه جميع المعلمين وتلاميذ المدرسة الأصحاء سيرا على الأقدام إلى المكان المحدد فى وقت مبكر تفاديا للسير تحت أشعة الشمس الحارقة، مع أخذ التدابير اللازمة لتناول الإفطار فى عين المكان. ووصلنا انْتُورْجَاتْ بفترة قبل وصول الطائرات القادمة من ألاكَ .

وكانت ساحة المدرج تعج بالناس، وخيام وبر الإبل، والقباب(البنيات)، ومختلف أصناف حيوانات المركب والنحر .

وتسبب تحليق الطائرات على ارتفاعات منخفضة فوق رؤوس الجموع الغفيرة من الناس، فى حدوث ضجة لا توصف. فقد عم الصراخ من كل نوع، وتعالى بكاء النساء والأطفال. وأرهب الكثيرون وأصيبوا بالذعر مخافة أن تسحقهم هذه الطيور الغريبة. وسعد آخرون برؤية تلك الطيور المصنوعة من الحديد والنار من قبل النصارى الذين شاء الله أن يصنعوا أشياء ويفهموا أشياء لم تفهمها بعد شعوب أخرى... وكنت من هذه المجموعة الأخيرة .

وحظي تلاميذ المدرسة ومعلموهم بزيارة موجهة للطائرات(ذات المقعدين) من قبل أعضاء الطاقم. ولم نكن، بطبيعة الحال، نفهم شيئا لتلك الشروح .لكننا كنا فخورين جدا، رغم حداثة سننا، بكوننا ضيوف شرف الطيارين الفرنسيين الذين كنا ننظر إليهم بوصفهم رجالا فوق العادة، وأناسا كاملين قبل ظهور هؤلاء على حقيقتهم أمام الملأ .

وعلى مدى أشهر عديدة، غذت التعليقات التى لا تخلو من غرابة حول النصارى الطائرين وعصافيرهم الحديدية القاذفة للنار، أحاديث سمر الأحياء والقرى الموريتانية، من حياض الآبار وحقول شمامه إلى واحات الشمال والشمال الشرقي. ولم يفتر الموريتانيون، طيلة صائفة 1939، عن الحديث عن هذا الحدث وإضفاء ما راق لهم من تشويق وتنسيق لعناصر قصته، متسلحين بما عرف عن مواطنينا، فى الجنوب والشمال، من قدرة فى هذا المجال !

وأعتقد أن الإدارة الفرنسية، بتنظيمها هذا الاجتياز الجوي للأراضى الموريتانية، قد أرادت قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، أن تبهر السكان الموريتانيين، بل وأن ترهبهم، خاصة وأن بعض قبائلهم ما تزال لديها إرادة التمرد على المحتل الكافر. وإذا كان ذلكم هو الهدف، فأعتقد أنها قد حققته تماما. فحيثما مرت تلك الطائرات، سمعنا تعاليق من باب أن "هؤلاء النصارى – أو هؤلاء المشركون حسب البعض- لا يغلبون حقا !"

وبخصوص الحرب العالمية الثانية، أرسلنى الوالد صحبة باركله إلى ترجمان حاكم الدائرة لتقصى الحقائق عن هذه الحرب بعد اندلاعها بأيام، وكنت وقتها أقضى العطلة فى المخيم الأبوى. وكان مخيمنا، الذى انفصل عن مخيم عبد الله ولد الشيخ سيديه، يوجد بالفرغيليه على بعد حوالي خمسين كيلومترا شمال بوتلميت. وقد وصلنا إلى المركز ووجدت به صديقين متخرجين لتوهما مثلى، فقدمنا الترجمان إلى حاكم الدائرة. وتوجه إلينا هذا الأخير وتحدث إلينا عن الحرب بوصفنا أطر الغد. وكان شديد التفاؤل واثقا كل الثقة من أن فرنسا فى منأى عن الهجمات الآلمانية بفضل خط ماجينو" Maginot الحصين". كما كان واثقا من أن فرنسا وحلفاءها سيهزمون آلمانيا بعد انقضاء فصل الشتاء القادم، وطلب منا أن نبلغ هذه المعلومات المطمئنة إلى ذوينا وأن نرددها ما أمكن من حولنا. ثم طلب منا أن نرافقه إلى منزله – وهذا تشريف عظيم – لنستمع إلى آخر أنباء الحرب. وهذه أول مرة فى حياتى أستمع فيها إلى "الصندوق المتكلم"، أي إلى الإذاعة. وبما أننى كنت أتمتع وقتها بذاكرة قوية تمكننى أحيانا من حفظ جملة أو

بيت من الشعر من حكاية أو حكايتين، فما زلت أحفظ حتى اليوم جملتين من نشرة الأخبار التى استمعنا إليها: "...لقد تمكنت القوات البولندية من وقف الغزو الآلماني على بضع كيلومترات من فرسوفيا..."، و "سيأتى اليوم الذى تصفى فيه آخر الحسابات، وتسحق فيه إرادة الإنسان التى لا تقهر من أجل الحرية مخططات هتلر ."...ونسبت هذه المقولة الأخيرة لوزير إنجليزي لم أتذكر اسمه.
وغادرنا مضيفنا فخورين باستقبالنا من قبل الحاكم استقبال الشخصيات السامية.
كما كنا فخورين أيضا برؤية الإذاعة والاستماع إليها وهي تنقل لنا مباشرة ما يتفوه به فى الحال فى باريس حسب ما شرح لنا الحاكم.

*
* *

تقضى المعايير التقليدية المعمول بها لدينا أن يقوم الوالد باختيار الطريق التى يتعين على ابنه سلوكها فى المستقبل بعد نيل شهادة الدروس الابتدائية الأساسية.
وانسجاما مع تلك التقاليد، كان علي أن أقبل بذلك الاختيار، وإن كان بوسعى مناقشته بل وحتى رفضه. غير أن من شأن رفضى له أن يخيب أمل والدى وأن يعتبر إهانة له، وهذا ما يجب تفاديه بأي ثمن. وبالفعل، فإن مثل هذا الرفض هو بمعنى من المعانى انسلاخ من أسرتى وما يترتب عنه من فضائح ومن عار بالنسبة لى ولذوى .
ومن فضل الله علي أننى لم أعش أزمة ضمير من هذا النوع، ولم أكن مستعدا لخوضها تحت أي ظرف كان .
فقد أوضحت من قبل، أن والدى كان متقدما على زمانه رغم تكوينه التقليدي ووسطه الاجتماعي والثقافي المحافظ جدا. لقد كان ينظر إلى المستقبل نظرة عصرية، ولذا لم يختر لى بل ترك لى حرية الاختيار وقال لى ما معناه: " لست من أولئك الذين يعتقدون "أن الشيخ المضجع يرى ما لا يراه الشاب الواقف"، بل أتبنى المثل الآخر القائل "الناس أبناء زمانهم". فأنا على يقين من أن العالم يتطور لأن تلك هي سنة الحياة التى أكدت عليها شريعتنا الغراء. فما كان صالحا لى ولأسلافى، قد لا يكون بالضرورة صالحا لك ولمعاصريك. فقد التحقت بالمدرسة العصرية وتعلمت أشياء كثيرة لم أتعلمها شخصيا. فإذا كنت بحكم تجربتى أعرف عن الماضى أكثر مما تعرف، فإن الله قد فتح ذهنك على المستقبل. وعليه، فإننى أثق بك وأدعو الله العلي القدير أن يحفظك وأن يسدد خطاك على الطريق المستقيم، وأن يلهمك الاختيار الصحيح لك ولأسرتنا وقبيلتنا ولجميع المسلمين ."
لكن ما هي الاختيارات التى كانت مفتوحة أمامى لبناء مستقبلى؟ كانت هناك ثلاث اختيارات هي :

-العودة للحياة التقليدية؛
-الدخول فى سلك الإدارة الاستعمارية من أصغر الأبواب؛

-مواصلة دراساتى .

وقد اخترت فى النهاية هذا الاحتمال الذى سأعود للحديث عنه لاحقا. وقبل ذلك، أعرض للاختيارين الأولين الذين لم أتبنهما مما يسمح لى بالعودة للحديث عن بعض جوانب الحياة الموريتانية خلال سنوات 1930-1940 التى يعتبر الحديث عنها أحد مسوغات كتابة هذا الجزء من مذكراتى، كما بينت أعلاه.

- -

الفصل الثالث (3 (

-العودة للحياة التقليدية: كانت أول مهمة تنتظرنى، لو عدت للحياة التقليدية فى 1939، هي متابعة دراساتى العربية فى إحدى كبريات محاضر المنطقة. وبإمكان تلك الدراسة أن تدوم سنين عددا تتراوح بين خمس إلى خمس عشرة سنة تبعا لنوعية المعارف التى أريد الحصول عليها، سواء بالتفرغ لبعض العلوم المحددة أو الأخذ من كل الفروع المعرفية المدرسة فى موريتانيا بنصيب. وهذه المعارف هي: القرآن، والحديث، والفقه، والأدب والنحو العربيان، وتاريخ وجغرافية العالم العربي الإسلامي، والمنطق، والبلاغة الخ، الخ ... ولو كنت سلكت هذا المسلك الأخير لأصبحت "عالم كل فن لا يرد لوحا"، أي أنه بمثابة "موسوعة حية" للمعارف الموجودة آنذاك فى العالم العربي الإسلامي. وإذا لم أتبحر إلى هذا المستوى الثقافي الذى يمثل قمة دراساتنا التقليدية، فقد كان علي، على أية حال، أن آخذ بنصيب – ولو يسير – من تلك المعارف" لأختط لنفسى مكانة مرموقة فى جماعة الزوايا". وهذا ما يتطلب منى ست أو سبع سنوات من الدراسة على الأقل يكون بمقدورى فى نهايتها أن أصبح فتى الفتيان بدلالة القرن 17 الفرنسي. فكيف كان بوسعى كسب عيشى لو اخترت هذه الطريق؟ وسواء طال أمد دراستى العربية أو قصر، فإن المسألة مطروحة بالنسبة لى. وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال القيام بدراسة اقتصادية واجتماعية للمجتمع البدوي الموريتاني فى الثلاثينيات والأربعينيات. وتستحق دراسة هامة كهذه أن يكرس لها وحدها كتاب مستقل بحكم جسامتها، وهذا أمر غير ممكن فى إطار هذه المذكرات. غير أن هذه الدراسة يتعين بالحاح القيام بها فى إطار صيانة تراثنا الثقافي. ولذا أتمنى من كل قلبى أن يكرس لها جامعي موريتاني – أو عدة جامعيين – دكتوراه دولة. ولا ينبغى أن تقتصر تلك الأطروحة على منطقة أبى تلميت، بل تشمل كافة المناطق الموريتانية. وفى انتظار ذلك، سأتعرض هنا لبعض جوانب تلك المسألة التى لا غنى عنها لفهم وضعي الاجتماعي والاقتصادي فى 1939 .سبق أن تكلمت عن المستوى الاجتماعي والثقافي لأسرتى وفصيلتى وعشيرتى. وعليه، فلن أتعرض هنا إلا للوضع الاقتصادي لأسرتى من أبى. لم يكن أبى ثريا رغم كونه أحد كبار وجهاء قومه. وينبغى التنبيه إلى أن مستوى الثراء وقتها فى المنطقة يقاس بعدد رؤوس الحيوان أو بعدد قطعان الماشية بالنسبة للأكثر ثراء. وهذه المواشى هي الأبقار المفضلة فى المنطقة لتلاؤمها مع ظروفها، والإبل، والضأن، والمعز، والحمير. ولم أذكر الخيول لأنها كانت قد قلت فى المنطقة بعد أن لعبت بها دورا هاما قبل

إخضاع البلاد للاستعمار. لقد كانت الخيول العتاق حيوانات ذات قيمة معنوية ووسيلة حربية بالدرجة الأولى. فقد كانت، فى ظل استمرار الحروب الداخلية، تلعب دورا هاما فى القتال بين القبائل الذى ينتصر فيه غالبا من يملك خيالة أفضل. وعنها تتولد الانتصارات المحققة للنبل والارتقاء فى السلم الاجتماعي، وغنائم الحرب الهامة نسبيا. وهكذا فإن ما تقدمه الخيول من خدمات يفسر ارتفاع كلفة القيام عليها. وكما يقول المثل، فإنها" تعوض ما ينفق فيها"(رَادَّه صُوكْهَا). وبعد الاحتلال الفرنسي الذى كانت فائدته الأساس هي التقليص التدريجي للحروب الداخلية ثم القضاء عليها، لم تعد الخيول العتاق مربحة من الناحية المادية الصرف. بيد أنها قد احتفظت بمكانتها المعنوية كوسيلة مباهاة بالنسبة لأسر المحاربين الشهيرة ولبعض أسر الزاوايا البارزة. فقد احتفظ هؤلاء و أولئك حتى وقت قريب باصطبلهم الوراثي على ضفة النهر كما فى المناطق الوسطى والشرقية من البلاد. غير أن النوع العتيق قد انقرض تدريجيا. أما الخيول غير العتاق، فقد كانت موجودة بأعداد معقولة حتى 1978 فى ضفة النهر وشرقي البلاد أساسا. وعودة إلى الثروة الحيوانية، فإننا نعرف أنها كانت وما تزال هشة للغاية. فهي عرضة للتناقص بشكل ملحوظ إذا كان موسم الأمطار غير جيد. ويؤدى تتالى هذا النوع من الحالات إلى حدوث جفاف دوري تختلف دوريته من منطقة إلى أخرى من البلاد. ويطول أمد هذا الجفاف شيئا ما، لكنه حتى لو قصر كاف لإفقار أغنياء الأمس فى وقت وجيز. وعليه، فإن والدى لم يكن ثريا ولا فقيرًا. فقد كانت لديه عشرات من الأبقار، والإبل، والضأن والمعز، وبضعة رؤوس من الحمير؛ وهو ما يكفى لعيشه عيشة لائقة بالنظر إلى محيطه الاجتماعي والاقتصادي. - الدخول مباشرة فى سلك الإدارة الاستعمارية: إنه الخيار الثاني الذى كان متاحا لى. إنه الطريق الأسهل والأكثر إغراء. ففى هذه الحال كنت سأصبح على الفور أجيرا وبالتالى وجيها شابا بحكم وظيفتى الجديدة. إنه الطريق الذى سلكته الغالبية العظمى من أصحاب الشهادات القلائل المتخرجين سنويا من المدرسة. وينطبق الأمر نفسه على مجموعة أكثر عددا وأقل عدة وهم أولئك الذين يهجرون المدرسة فى السنتين الأولى والثانية المتوسطة بل وحتى فى السنة الثانية ابتدائية. فالسياق العادى بالنسبة لحاملى الشهادة الناطقين بالحسانية على وجه الخصوص، كان على النحو التالى: فبوسع المرء أولا أن يصبح مساعدا عقدويا فى التعليم – وفى حالات نادرة ممرضا عقدويا أو وكيلا عقدويا فى البريد والمواصلات – ثم كاتبا عقدويا(سكرتيرا). أما الأكثر موهبة - والأقوى "وساطة" خاصة – فيصبحون تراجمة عقدويين. وسبق أن بينت أهمية دور الترجمان فى الإدارة الاستعمارية. فما سر أهمية وظيفة الترجمان؟ إن مرد ذلك هو أنها أكثر الوظائف تشريفا لمن يتقلدها من الأهالى آنذاك، فضلا عن كونها أكثرها مردودا ماديا بالنسبة لضعيفى الذمة... فمن أين لها ذلك؟ الحقيقة أن الترجمان هو الساعد الأيمن للحاكم، والوسيط الرسمي الذى لا مفر منه غالبا بين هذا الأخير ومرءوسيه، وبالذات الزعماء التقليديين للمجموعات القبلية فى موريتانيا الناطقة بالحسانية، والقروية والكانتونية على ضفاف النهر. وعليه، فإن الترجمان هو

الشخصية الثانية فى السلم السياسي والإداري فى المركز المعني بعد الحاكم من الناحية العملية، وبالتالى الشخصية الأهلية الأولى فى المقاطعة. ولذا فإن كل الزعماء والوجهاء يخطبون وده ويبحثون عن دعمه بمن فيهم من أمراء أنى وجدوا، وزعماء قبائل وأفخاذ، وتجار، ووجهاء .فالترجمان بحكم وظيفته هو المستشار الدائم للحاكم فى كل الشؤون الأهلية فى الدائرة الإدارية. ولذا كان بوسعه كما قلت، وتبعا لطريقته فى الحديث عن هذا الزعيم أو ذاك، أن يؤثر فى رأي هذا الحاكم تجاههم. و فى حال المنازعات داخل القبيلة الواحدة – بسبب المعارضة المفتوحة للزعيم مثلا – أو بين قبائل مختلفة، يصبح الترجمان دوما المحامى غير المعلن لدى الحاكم عن هذا الطرف أو ذاك. ويتوقف تأثير الترجمان على شخصيته وقدراته الذهنية و"الديبلوماسية"، ومعرفته بمشاكل المقاطعة المعقدة فى الغالب الخ..كما يتوقف على شخصية الحاكم ومعرفته بالمقاطعة. فحاكم جديد ما زال يجهل كل مشاكل مقاطعته، يفترض فيه أنه سيعانى أكثر من تأثير ترجمانه – الإيجابي والسلبي – الذى بوسعه، فى هذه المرحلة، أن يحمله على اتخاذ هذا القرار أو ذاك. ومع تراكم التجربة، وتبعا لشخصيته، يصبح الحاكم شيئا فشيئا أقل تأثرا بترجمانه لا سيما إذا تعلم – ولو قليلا – لغة البلد. ومهما يكن من أمر، فإن الترجمان يحتفظ لنفسه دوما ببعض التأثير والهالة فى نظر السكان وزعامتهم التقليدية بالذات. وعليه، فإن صداقته مرغوب فيها ويبحث عنها جميع زعماء ووجهاء المقاطعة التى يعمل بها. وأصبح بعض التراجمة زعماء مجموعاتهم، ومنحتهم معرفتهم باللغة الفرنسية وبمداخل الإدارة الاستعمارية حظوة لديها، إذ كان بوسع هذه الإدارة أن تمنحهم أهمية لا يخولهم إياها وزنهم الخاص كزعماء لمجموعتهم. وأوضحت أعلاه أن وظيفة الترجمان من أكثر الوظائف مردودا بالنسبة لأقل الموظفين ورعا. فالأهمية السياسية والإدارية لدور الترجمان، تسمح للمرتشين والجشعين بالثراء غير المشروع عن طريق الرشوة. وهذا النوع غير المرغوب فيه من التراجمة كان موجودا بالفعل. لقد كان فى سلك التراجمة، كما فى غيرهم من الفئات الاجتماعية، أناس سيئو الطوية وفاسدو العشرة. كما يوجد من بينهم رجال نزهاء أمناء وغير مرتشين. وعليه، فإن الرأي شبه السائد وقتها القائل إن التراجمة كلهم مرتشون، أقل ما يقال عنه إنه مبالغ فيه. ومهما يكن، فإن وظيفة الترجمان ظلت حتى الاستقلال الوظيفة المطلوبة أكثر من غيرها من الوظائف التى يستطيع السكان المحليون تقلدها. وتأتى وظيفة الكتبة فى المنزلة الأولى بعد وظيفة الترجمان بوصفها مهادا للوصول إلى هذه الأخيرة. وبالفعل، فإن الكاتب يحل محل الترجمان فى حال وجود عائق من غياب أو مرض. وغالبا ما يصبح هذا الكاتب، فيما بعد، مترجما معتمدا. وترددت طويلا بين هذه الطريق وتلك التى سلكت فى النهاية. وقد تبنى والدى فى الحال اختيارى راجيا من الله أن يكون الخيار الأمثل. * * * وبتبني الخيار الثالث القاضي بمواصلة دراساتى، كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامى هي الالتحاق بمدرسة ابلانشو Blanchot الابتدائية العليا فى سان لويس بالسينغال. وتضم مدرسة ابلانشو هذه قسما يسمى مدرسة أبناء الأعيان، وهي ما تبقى من مدرسة

الرهائن التى أنشأها فيديرب Faidherbe، والي السينغال فى القرن19. ورغم تسمية هذه الشعبة، فإن تلاميذها لم يكونوا بالضرورة أبناء أعيان، وأنا خير مثال على ذلك. وكانت برامج مدرسة بلانشو وبرامج قسم مدرسة أبناء الأعيان مشتركة مع وجود بعض الاختلافات. ففى شعبة أبناء الأعيان، يتم تعليم مبادئ أولية من اللغة العربية بدل الموسيقى فى بلانشو. وتدوم الدراسة فى بلانشو ثلاث سنوات، بينما تدوم أربعا فى مدرسة أبناء الأعيان، تكرس الأخيرة منها للتدريبات والدراسات التطبيقية. وهناك فارق أخير يتمثل فى كون بلانشو تهيئ مبدئيا لمدرسة المعلمين العليا وليام بونتي فى سبخُتان قرب دكار، فى حين أن مدرسة أبناء الأعيان تعد وكلاء الإدارة العامة أو القيادات الأهلية لا سيما شيوخ الكانتونات والأقاليم، وهي الكيانات التى لا وجود لها لدينا إلا فى ضفة نهر السينغال. أما من الناحية العملية، فهناك مظهر خارجي خاص يميز البلانشويين عن أبناء الأعيان ويتمثل فى اللباس. فالبلانشيون لديهم زي موحد خاص بهم، أما أبناء الزعماء فزيهم تقليدي إفريقي مؤلف من دراريع وأقمصة وسراويل ونعال توزعها المدرسة عليهم مجانا لان كل التلاميذ كانوا ممنوحين ويسكنون فى القسم الداخلي. فلم اخترت شعبة أبناء الأعيان على ابلانشو؟ لقد تم ذلك باقتراح من والدى الذى كان على علم بأن العربية تدرس فى تلك الشعبة، فطلب منى اختيارها اعتقادا منه أن التعليم بها مزدوج مثل مدرسة بوتلميت .بيد أن تدريس العربية فى شعبة أبناء الأعيان لا يعدو كونه محو أمية فى هذه اللغة وتعليم مبادئ أولية جدا. فلم يكن بوسع التلاميذ الذين لم يدرسوا العربية عند ذويهم، أكثر من قراءة وفهم نص بسيط فى نهاية دراستهم بها. ومن الصعب عليهم تحرير العقود الإدارية الأكثر شيوعا تحريرًا صحيحا: إعلان، استدعاء، رسائل عادية، الخ ...فلم يتعلموا من العربية إلا مبادئها الأولية الأكثر تداولا. وكان القيم على هذا التعليم معلما جزائريا مسنا للغاية يدعى السيد البخاري، يقوم بتعليمها منذ زهاء أربعين سنة ! وفى نهاية 1939 كان شيخا هرما، ولم أعد أذكر لماذا لم يتم تعويضه وإحالته على التقاعد. لقد كان السيد البخاري تجسيدا حيا للطافة. فهو ينادى جميع التلاميذ بحنان الأبوة واصفا إياهم بأبنائه. وقلما يلجأ إلى العقاب رغم تعرضه الدائم للتشويش .وبالمقابل، كان كثير الغضب ويلقى ما يغضبه. وإذا أفقده كبار المشوشين صبره، يصيح بهم بلغاتهم الأم التى يعرفها جيدا سواء الولفية أو التكرورية، أو السرغلاوية، أو الحسانية التى يطعمها كثيرا باللهجة الجزائرية، إلى غير ذلك ... بيد أنه يستخدم دوما الصيغ المستعارة واللغة الملحونة أحيانا ... وكانت لصيحاته تلك قوة خارقة لوقف التشويش على الفور وإثارة ضحك عام فى القسم حتى بالنسبة لآولئك الذين لا يفهمون اللغة المستخدمة من طرف السيد البخاري. ويتم الالتحاق بابلانشو وشعبة أبناء الأعيان عن طريق مسابقة خاصة بكل منهما. وبما أن المترشحين لابلانشو كانوا أكثر، فإن مراكز الامتحان الخاصة بموريتانيا الملحقة وقتها بالسينغال، كانت على مستوى المدارس الابتدائية فى بوتلميت، وكيهيدى، وبوغى، وسيلبابي. أما مسابقة الدخول إلى شعبة أبناء الأعيان فلم يكن هناك إلا مركز امتحان واحد لمترشحى المستعمرتين فى

عاصمتهما المشتركة سان لويس. وينبغى التنبيه إلى أن عدد المترشحين الموريتانيين لتلك الشعبة لم يكن فى يوم من الأيام مهما، إذ لا يتعدى بضعة عناصر فى الدفعة. وكان علي إذن أن أتوجه إلى سان لويس صحبة مترشحين آخرين هما ابن عمى محمد ولد مولود وسيدى محمد ولد الطالب. وكانت تلك أولى مرة أركب فيها سيارة! وكان ذلك حدثا كبيرا أتنظره بفارغ الصبر منذ سنوات.

وقد سافرنا فى سيارة شحن كبيرة تابعة لشركة النقل الفرنسية لاكومب Lacombeالتى تتولى وحدها النقل الآلي فى موريتانيا، إذ لا يوجد وقتها أي موريتاني يملك سيارة. وكانت مشاعر الحزن والفرح تتجاذبنا ونحن جاثمون على الحمولة غير المتجانسة للشاحنة المكشوفة، وسط مسافرين كثر...من ضمنهم بعض النعاج والمعز. فنحن حزينون لمفارقة مسقط رؤوسنا، لكننا فرحون أن نسافر كما يسافر الكبار لاكتشاف العالم، حتى لا نقول لاحتلاله! وكان مسار رحلتنا البرية هو أبو تلميت، المذرذرة، روصو. وقد نسيت مدة السفر والمسافة المجتازة عبر طريق كثيرة الرمل على متن شاحنة محدودة التأهيل لعبور الرمال. وتم السفر من روصو إلى سان لويس على متن جسر السفينة النهرية بونتي Ponty الرابطة بين المحطات النهرية الموريتانية والسينغالية. وكانت الفوضى الدائرة على جسر بونتي، المثقل بالبضائع والمسافرين من كل الأجناس البشرية والحيوانية، عصية على الوصف لا سيما وأن المسافرين لم يكونوا جميعا متمرسين بركوب النهر، فبالأحرى ركوب البحر... ولم تكن الروائح من أطيب ما يكون... ومع ذلك كنا سعداء، هذه المرة كذلك، باكتشاف عالم جديد تماما بالنسبة لنا. وكنا نخاف الماء الذى تمخر السفينة عبابه دون أن يصرح أي منا بذلك للآخرين، ويكبت كل منا مشاعره مخافة أن يوصف بالجبن! وقد بهرتنا سان لويس كثيرا بدورها الكبيرة، وجسورها، وطرقها المدعمة بالاسمنت الغاصة بالناس الذين لا نفهم لغتهم. وفى المساء، استبد بنا الإعجاب بضوء الكهرباء فى المنازل والطرقات! كما انبهرنا أكثر بسينما ركس Rex التى ذهبنا إليها مساء اليوم الثانى لمشاهدة أول فلم فى حياتنا: "الكونت أوبلكادو Le Comte Obligado"الذى بقيت مشاهده مغروسة فى ذاكرتى كما لو كان ذلك قد حدث بالأمس القريب !وكنا بعد ذلك نذهب (جميع طلاب ابلانشو وأبناء الأعيان) إلى السينما مرة واحدة كل فصل، فيما أعتقد، طيلة سنوات دراستى. وكان مركز مسابقة دخول شعبة أبناء الأعيان بالنسبة لجميع المترشحين السينغاليين والموريتانيين(وكانوا فى حدود الثلاثين منهم ثلاثة موريتانيين) فى مدرسة ديفال Duvalالواقعة فى جنوب الجزيرة . وما زلت أتذكر عنوان الإملاء، وهو "وجوب العدل"، وشطرًا من الجملة الأولى منه القائلة: "إن العدل واجب على كل من يمتلك جزءًا ولو يسيرا من السلطة، سواء كان رئيس قرية أو رئيس كانتون أو رئيس مقاطعة، فسيكون عليكم باستمرار.... ولم أحفظ من هذا الإملاء أكثر من هذا، كما لم أحتفظ بالجملة الأولى من إملاء شهادة الدروس الابتدائية الأساسية التى كان عنوانها "السينغال". "السينغال نهر جميل ...". وكنت أول الناجحين فى تلك الدفعة الصغيرة التى لا يتعدى عدد الناجحين فيها حدود العشرة، ولا أتذكر

عددهم بالضبط .وفضلا عن السيد البخاري، فقد تأثرت بأسرة أساتذة فرنسيين وأستاذ شاب سينغالي .ويتعلق الأمر بالسيد والسيدة كولوم Colom والسيد بابكر سي . Babacar Sèye فأسرة كولوم بقيت عدة سنوات فى السينغال حيث التقيت بها عدة مرات. كما لقيتها فى باريس عندما كنت طالبا بها. وهناك أيضا الشيخ ميكَا Maigaحارس المدرسة، وهو من طراز محمد ولد إبراهيم العبد فى مدرسة أبى تلميت. كما أنه أحد قدماء الرماة السودانيين، يتكلم فرنسية شديدة الاصطباغ بالواقع اللغوي المحلي. وكان له، مثل محمد ولد إبراهيم العبد، "أبناؤه". لكن "سلسلته النسبية" أقل كلفة من سلسلة زميله البوتلميتي. فحبة أو حبتان من الكولا – أو ثمنهما – تدسان فى اليد إثر مصافحة حارة، لا تسمح بالخروج السري الذى لا يتهيأ له المكان، لكن تسمح بالتأخر ساعة أو ساعتين أيام الخروج العادي على ما أذكر. وجميع البيضان بالنسبة للعجوز ميغا يدعون محمد. و"البلانشويون وأبناء الأعيان" الموريتانيون الذين التقيت بهم من جديد أو تعرفت عليهم فى المدرسة الابتدائية العليا هم: "البلانشويون": زميلاي فى الدراسة فى مدرسة أبى تلميت محمد سالم ولد امخيطرات وسيدى أحمد لحبيب، و ساتيكى مامادو من كيهيدى على ما أذكر .وكانوا "جددا" مثلى(السنة الأولى)، أو "عُتدا" (السنة الثانية) مثل باه الحسن من بوغى. ولم أعد أذكر ما إذا كان محمد ولد العوفلي التيجكجي "عتيدا" أو "مكعبا" (أي فى السنة الثالثة). "أبناء الأعيان": أحمد ولد عيده رحمة الله عليه، اديوب خالدو وانجاي عبدول ببكر. وكان الثلاثة "عتدا". وكنت سعيدا بلقاء هؤلاء الزملاء جميعا إبان مرحلتي الاستقلال الداخلي والاستقلال الوطني، وتقلد بعضهم مسؤوليات وطنية وجهوية. وخلال سنواتى السان لويسية، كان وكلائى هم أسرة اديانDiagne ، وهم تلاميذ لأهل الشيخ سيديه، ينزل عندهم والدى أثناء زياراته لسان لويس. وكان لاتير اديان أحد وجهاء سان لويس المعروفين ورئيس حي فى شمال هذه المدينة. وقد توفي فى الخمسينيات رحمة الله عليه. ولم أكمل دراستى النظامية فى شعبة أبناء الأعيان بابلانشو التى تستغرق أربع سنوات. فما السر فى ذلك؟ يعود السبب فى ذلك إلى أنى قد انهالت علي خلال سنتي الدراسيتين الأوليين رسائل ضاغطة من زملائى فى الدراسة بمدرسة أبى تلميت، سواء من لم يبرح منهم البلاد أو أولئك الذين عادوا إليها بعد أن أمضوا معى السنة الأولى من المدرسة الابتدائية العليا بسان لويس. وقد تم اكتتاب معظم هؤلاء فى الإدارة وحولوا إلى مختلف مناطق البلاد. وقد نوهوا، فى تلك الرسائل، بما يعيشون من حياة حرة لذيذة. ويقارنون بين تلك الحياة الجميلة وسجني فى منفاي السان لويسي! وقد صمدت فى البداية، وأجبتهم بأنى مصمم على إكمال دراساتى فى شعبة أبناء الأعيان ... غير أن فرصة غير متوقعة جعلتنى أغير رأيى. ففى حين كنت أستعد للسفر فى العطلة الصفية فى نهاية سنتى الثانية، علمت أثناء زيارة مقر الحكومة الموريتانية فى "كَت اندر"، أن مسابقة ستنظم فى سان لويس لاكتتاب تراجمة، فى فترة تتزامن مع بداية الدراسة فى ابلانشو .وقد كونت الملف المطلوب على جناح السرعة، وسجلت إسمى فى تلك المسابقة. وقررت فى نفسى أننى فى حالة فشلى المحتمل

الوقوع جدا، سأتابع فى سنتى الثالثة وكأن شيئا لم يكن. وإذا ما نجحت، فسأكتتب ترجمانا متدربا مما يخولنى وضعية إدارية مماثلة لتلك التى ينالها حملة شهادات شعبة أبناء الأعيان. وعليه، فسأربح سنتين – مع معارف أقل بطبيعة الحال – وإن كان ذلك السبب غير حاسم بالنسبة لى. وبعد قضاء العطلة الصيفية 1941 مع أسرتى فى منطقة أبى تلميت، عدت إلى سان لويس وأجريت المسابقة المذكورة مع مترشحين آخرين، وكنت الأول من الناجحين الثلاثة فيها. وكنت فخورا بكونى أحد القلائل الذين تقلدوا وظيفة ترجمان متدرب عن طريق المسابقة المباشرة! وبعد أيام من إعلان النتائج، استقبل الوالى أوائل المتفوقين. ويتعلق الأمر بالوالى العجوز برييس Beyriès الذى أمضى معظم حياته المهنية فى موريتانيا ويعرفها حق المعرفة. وخيرنى بين ثلاثة مراكز فى الشمال هي أكجوجت وشنكَيطي وفوركَورو. وقدم لى عرضا مفصلا عن كل واحد من هذه المراكز. وكان شنكَيطي المركز الذى يرغب فيه التراجمة أكثر من غيره .أما فوركَورو فغير مرغوب فيه، بل يعتبره التراجمة مركزا تأديبيا. ومرد ذلك هو أنه مركز حديث النشأة، ليس له من مقومات المقاطعة الإدارية إلا الاسم. فلا توجد قبيلة محصية به بما فى ذلك رقيبات الساحل الذين تعتبر تلك المنطقة مجال ظعنهم التقليدي إذا توفرت تيرس على المراعي. فرقيبات الساحل هؤلاء كانوا محصيين فى أطار. وكان المركز معزولا بعيدا من المراكز المهمة فى البلاد، إذ يبعد أكثر من 300 كلم من أطار التابع لها عسكريا وإداريا بحكم انتمائه لدائرة آدرار. وقد بدت الدهشة على مخاطبى من اختيارى لهذا المركز، ذلك الاختيار العائد لأسباب مختلفة. لقد كنت أسعى، قبل كل شئ، من اختيارى لمهنة الترجمان إلى تفادى بعض المساوئ الأخلاقية. ولذا كان ينبغى العمل، ما أمكن، على تفادى تحويلى إلى عواصم المقاطعات الكبرى، أي الولايات والمقاطعات التى توجد بها قبائل مهمة. فهذه القبائل لديها باستمرار مشاكل فيما بينها أو بين عناصر المجموعة الواحدة منها: عداوات وراثية، التنافس بمختلف أشكاله القديمة والحديثة، الخ.... وفى مثل هذه الحال، يتبارى زعماء المجموعات فى خطب ود الحكام وبالتالى معاونيهم الذين كان التراجمة أكثرهم نفوذا، كما أشرت إلى ذلك من قبل. وتتولد عن ذلك بالنسبة لهؤلاء إغراءات الرشوة التى لا محيد عنها. والعمل فى مركز بلا رعايا – كما هي حال فوركورو – يحد كثيرا من فرص الارتشاء بالنسبة للترجمان، إن لم يقض عليها. أما السبب الثاني لاختيارى، فيتمثل فى كونى أصبحت أحب الأسفار عبر المسافات البعيدة والصلات مع أناس مغايرين لأبناء منطقتى. وما أعنيه بالسفر البعيد هنا هو السفر داخل البلاد. وإذا ما استثنينا بعض رحلات الحج التى يقوم بها راشدون فى ظروف قاسية جدا فى الغالب، فإن السفر الممكن إلى الخارج يكاد يكون مقصورا على السينغال أو على السودان (مالي). وفى مثل هذه الظروف، كان الشمال الموريتاني الفسيح ما يزال غريبا على سكان المنطقة التى ولدت بها. وهو آخر منطقة من البلاد "سمع فيها صوت الرصاص" للتصدى للتغلغل الفرنسي مما أعطى شهرة كبيرة لمقاومى أقصى الشمال. وكان سكان هذا الشمال القصي يتألفون من الرقيبات. وإذا كان هؤلاء بيضانا مثلنا، فإنهم، من

منظور الأسطورة، يختلفون عنا فى بعض تقاليدهم ونمط عيشهم :فهم من كبار البداة الظاعنين مربى الإبل، بينما كنا بداة شبه مستقرين من مربى الأبقار، الخ... وبكلمة واحدة، فإن الذهاب إلى "أقصى الشمال" كان بالنسبة لى، تقريبا، بمثابة اكتشاف بلد بعيد والتعرف عليه. أما السبب الثالث والأخير لاختيار فوركَورو، فقد يبدو للوهلة الأولى غريبا. فأنا وإن كنت قد غادرت إراديا المدرسة منهيا بذلك دراستى النظامية، فقد كنت أشعر فى قرارة نفسى بحاجة ماسة إلى متابعة تثقيفى بالفرنسية بشكل جديد، وإن كان غير واضح فى ذهنى على الإطلاق. لكننى كنت أرى أن العمل فى مكان لا وجود فيه للعمل الإداري ولا للتسلية، من شأنه أن يحثنى على التدبر والعمل الفكري. وهكذا غادرت سان لويس فى نهاية نوفمبر 1941، على متن سفينة بونتى متجها إلى روصو. ومنها توجهت إلى أطار ضمن "قافلة لاكومب" المؤلفة من عدة شاحنات، مرورا بنواكشوط التى كانت وقتها مجرد مركز إداري، فأكجوجت عبر الطريق الإمبراطورية رقم 1 الرابطة بين دكار والدار البيضاء. ودام السفر ثلاثة أيام وليلتين. ثم توجهت بعد ذلك إلى فوركَورو.

-- --

هوامش على الفصل الثالث

-استخدم عبارة مولى أو حرطاني المتداولة آنذاك كما هي متداولة اليوم مع الأسف: فالحرطاني تعنى حرفيا "العبد المعتق". وقد ناهضت على الدوام ذلك النوع من الممارسة المؤسف استمراره حتى الآن.

-التقيت بهذه السيدة خلال دراستى فى فرنسا، وكانت مصحوبة برسامتها أثناء تجولها فى بلادنا .

-راجع الإحالة رقم 1 فى بداية هذا الفصل؛ ويشكل الحراطين جزء من حاشية الأمير المباشرة.

-نسبة إلى وال فرنسي سابق للسينغال .

-حيث توجد حكومة السينغال، وتمثال فيديرب Faidherbe والمستشفى: إنه الجزء الأوسط من المدينة. أما حكومة موريتانيا، فقد كانت على شاطئ البحر يفصلها عن الجزيرة فرع من النهر.

الفصل الرابع (1 (

الفصل الرابع

ترجمان فى ظل الإدارة الفرنسية

من نوفمبر 1941 إلى سبتمبر 1948

عندما وصلت إلى أطار، كان حاكم دائرة آدرار يومئذ رائدًا عسكريًا. وقد قرر بقائي بضعة أسابيع لأتمرس على مهنة الترجمان، وإن كنت حسبما قال لا أنتظر ما يملأ فراغي فى فوركَوروFort-Gouraud ، إذ لم يعد هناك سكان ممن يتبعون إداريا للمركز بمن فيهم الرحل، بسبب موجة الجفاف العاتية... وقد كلف ترجمانه بوبكر باه بمرحلة "تهذيبي" على أن يُعهد بالإشراف علي بعد ذلك إلى ترجمان المقاطعة محمد صالح الملقب النَّنَّه الذى آواني مدة إقامتي فى أطار. وقد حظيت برعاية متميزة وبتكوين عملي سريع وجيد من قبل زميلي الجديدين، وتعرفت بفضلهما على أبرز قادة آدرار ووجهائها بمن فيهم الأمير أحمد بن عيده، وكبار تجار أطار. فرحمة الله على روحيهما .

وقد أذن حاكم الدائرة برحيلي إلى فوركورو بعد أن أكد زميلاي السابقان أن الفترة الضرورية لتهيئتى لمزاولة العمل قد اكتملت. وتمَّ إعداد الرحلة بإشراف مباشر من محمد صالح الذى اختار بنفسه أحد أعوان الحرس وجملين ووضع الكل تحت تصرفى. وكان هذا "الحرسي-الدليل" خريتًا، لا تعزب عن ذاكرته شاردة ولا واردة. فهو يعرف جيدًا مواقع الآبار والأماكن النادرة التى يتوفر بها قليل من المراعي فى تلك السنة العجفاء. أما مسار المراحل الممكنة فى هذه المسافة الصحراوية الممتدة على 300 كلم بين أطار وفوركَورو، فحدث ولا حرج. وهو فوق هذا وذاك مجهز بعدة تامة للجمل وبالمواد الضرورية للجَمَّال أثناء قطع المسافات الطويلة كالرحل والحقيبة(التاسفره (والقرب .

فقد كانت حقيبته(التاسفره) مليئة بالزاد الذى شمل قوالب السكر، وكمية عالية الجودة من الشاي، والقديد(التيشطار)، ودقيق الشعير المحمص لإعداد العصيدة)بلغمان)، ووعاء من السمن(آكَرط). وعضد الزاد بقربتين فى حالة جيدة رغم أن استهلاكنا من الماء كان محدودًا، نظرًا لحلول فصل الشتاء، فلم نحتج إلى ملئهما بشكل كامل إلا عند بئر شار فى منصف الطريق بين أطار وفوركَورو .

أما متاعي الخاص الوحيد فهو "تاسفره" تحتوى على بعض الملابس والكتب. وكان بحوزتى بساط كبير من جلد الضأن (إلويش) يحشو رحلي أثناء السير وأستخدمه مقعدًا ومتكأً وسجادة صلاة فى محطات الاستراحة. ويكمل غطاء كبير من الصوف عدتى فى أول رحلة أجتاز فيها مفازات صحراوية طويلة .

وإذا لم تخني ذاكرتى، فإن رحلتنا قد استغرقت أربعة أيام كاملة "لم نشاهد خلالها نارًا". فالأحياء البدوية نادرة بسبب شح المراعي فى هذا النطاق. كما أننى تفاديت الإناخة بباب من يتواجد بالقرب من طريقنا خشية الإزعاج والتضحيات المادية بوجه أخص، وهو ما خيب ظن مرافقى كثيرًا.

وبالفعل، فإن شيخ الحي ورب الأسرة العادي يصبح مضطرا لذبح شاة وتقديم الشاي والسكر والكسكسي والسمن، إن توفر، عندما يحل ترجمان بساحته. ولذا ينبغى أن يجنب الترجمان هذه النفقات أناسا اشتهروا بكرم الضيافة حتى وإن قلت ذات اليد .

ولم تكن هذه النظرة تروق لأعوان الإدارة بمن فيهم أعوان الحرس وحرس الدائرة والموظفون أحيانًا. فالكل يرى فى استضافته من قبل الفقراء الرحل أمرًا عاديًا بل وإلزاميا فى بعض الحالات. فوكلاء الإدارة، إذن، ينظرون إلى المسألة على أنها إحدى الميزات التى يخولها لهم وضعهم .

وتقع فوركَورو فى حيز طبيعي كالح ومنبسط. وتتكون من شقين تحتل القلعة الصغيرة أحدهما، بينما يشكل "القصر" الشق الثاني، وهو عبارة عن مجموعة من الدور تناهز العشر بنيت بالحجارة والطين على طريقة بدائية. وتفصل المعسكر عن القصر مئات الأمتار. وقد شيدت فى الطرف القصي من القصر المقابل للمعسكر دار كبيرة تتجلى فى مظهر أكثر إتقانا وعصرنة مما يجاورها. فالساحة الواسعة قسمت إلى فناءين كبيرين يفصل بينهما جدار .وهنا كان سكن القاضى والترجمان. وقد استقبلت فى مسكن هذا الأخير من قبل سلفى امحمد ولد القاضي و"الوالد" بزيد اللذين كانا فى انتظاري. وكنت قد عرفت امحمد، رحمة الله على روحه، فى مدرسة أبى تلميت بوصفه زميلي السابق .

أما "الوالد" بزيد – كما أدعوه – فكان شخصية ذائعة الصيت فى آدرار، إذ أمضى جل حياته المهنية ترجمانا فى شنقيط وأطار... على مدى ما يزيد على ثلاثين سنة. وكنت أكن له المحبة والعطف .

ويعتبر الوالد بزيد أحد أبناء منطقة تيرس ولكنه قضى فترة شبابه فى قبيلته "إديقب" التى تتبع إداريا للمذرذرة. ثم بدأ الرحلة إلى سين لويس بالسينغال حيث مارس التجارة وهو شاب. وفى الوقت نفسه، ظل يتردد على مدرسة أبناء الأعيان التى مازالت آنذاك مستقلة عن مدرسة بلانشو .Blanchot وقد مكنه ذكاؤه الفائق من تعلم الفرنسية فى حين كان يجيد العربية كغالبية أبناء قبيلته، ولذا أصبح ترجمانا. وقد بدأ مهنته فى المذرذرة ثم حول إلى آدرار التى احتلها الفرنسيون قبل ذلك ببضع سنوات. فقد وصلها والحرب العالمية الأولى تدور رحاها، ليلقى بها عصا الترحال نهائيا بعد تقاعده .

وقد مكنت هذه الإقامة الطويلة الوالد بزيد من معرفة القبائل الآدرارية بشكل دقيق والتعرف على مشكلاتها. ومن حسن طالعى أننى صادفته فى فوركّورو وهو آنذاك فى فترة تفرغ دون راتب، يعتمد على مزاولة التجارة .

وقد جعلته معرفته بأسرتى وانتمائى وإياه إلى منطقة الترارزة يتبنانى على الفور كأحد أبنائه أو ذويه المقربين، وإن كانت تلك السمة لا تقتصر علي وحدى. فهو يعتبر نفسه بحق أبا لزملائه الشباب الذين يفدون على آدرار .

لقد مهد لى مهنتى خير تمهيد، تلك المهنة التى تحلى بأخلاقها العالية، عكسًا لما يقوله عنه بعض حساده. وقد عرفنى حقيقة على آدرار وكافة مشكلاته العامة والخاصة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية. وهو الذى أصبحت بفضله "آدراريًا". وهكذا فإن معرفتى بآدرار وسكانها قد فاقت فى نهاية الأمر معرفتى بسكان منطقتي الأم ومشكلاتها. فقد فاق عدد أصدقائي فى آدرار، عند نهاية مقامي بها، نظراءهم فى بوتلميت ومحيطها. وهذا ما يفسر كون آدرار شكلت أول دائرة أترشح منها للانتخابات سنة 1957 .

لقد كانت الحياة آنذاك قاسية والغلاء على أشده بسبب تضافر آثار الحرب العالمية الثانية والجفاف وما عززهما من بعد الشقة وعزلة ذلك المركز. وقد أصر الوالد بزيد على التكفل بضيافتى مجانا فى بداية مقامي فى فوركَورو .وقد بذلت ما فى الوسع لتعويض جزء من تكاليف الضيافة بصورة غير مباشرة ، إلا أنه كان يرفض الإصغاء إلى حديث يعتبر أنه تدخل فى واجبه نحو ضيوفه .

وبعد مضي بضعة أشهر، انتهت فترة تفرغه وعاد إلى سابق عهده بأطار ترجمانا لحاكم الدائرة. وقد حافظت على صلات البنوة معه طيلة إقامتى بآدرار التى ناهزت ست سنوات، واستمرت تلك العلاقات بعد أن أصبحت طالبا فى فرنسا .

وفى الفترة التى قدمت فيها إلى فوركّورو كان قائدها النقيب فورجوروه Forgeron، وهو فى الوقت نفسه قائد سرية الحامية ورئيس المقاطعة التى لا يوجد بها سكان. ولم يكن معه من الوكلاء المدنيين سوى أربعة هم الترجمان، والقاضى سيدى أحمد ولد عبد الحي رحمة الله عليه، والممرض السينغالي ديوب سيكَاDiop Séga ، وسينغالي آخر مساعد فى الرصد الجوي هو صال اديولدى Sall Diouldé.وقد أصبح هذان السينغاليان صديقين لي. والتحق بى أثناء مقامي هذا قريبي محمد ولد ابَّاه الذى تخرج من "المدرسة" بعدى بسنة أو سنتين. وقد حول إلى فوركَورو كاتبا، ثم أصبح ترجمانًا بها مدة طويلة .

استمرت فترة مقامي فى فوركَورو سنتين تمكنت أثناءها من قراءة العديد مما كتب بالفرنسية مستفيدا من ندرة العمل البيروقراطي. فقرأت كتبًا متباينة الجودة احتوتها مكتبة الحامية .

وكان الضابط الوحيد الذى أثر فى حياتى من بين الضباط الفرنسيين الذين عملت تحت إمرتهم هو ضابط الاحتياط الملازم الأول كاترينيCatherinet ، وهو على ما أعتقد مهندس زراعي. فقد كان بحق مثقفًا، واستطاع أن يكتشف بسرعة شغفى بالتعلم وحب الاطلاع على الثقافة. فلم يترك فرصة تمر دون أن يقدم لى درسًا حول موضوع ما، وذلك على مدار قرابة السنة. وكان نشطًا صبورًا على المشي . وكان يصطحبنى كل صباح فى زياراته التفقدية المتشابهة إلا فى ترتيب الأماكن المزورة .وكان اليوم الوحيد الذى لا تتم فيه تلك الزيارات هو يوم الأحد. أما الأماكن التى تتم زيارتها فكانت :

-بئر فديرك التى يتزود منها المعسكر والقصر بالماء العذب، وهي محروسة على الدوام من قبل بعض الرماة. وقد زرعت من حولها بعض الخضراوات لتموين الحامية بهذه المادة بضعة شهور من السنة .

-ثلاثة أو أربعة مستودعات للذخيرة مخبأة على مقربة من القلعة العسكرية، ويحميها باستمرار حراس مسلحون .

والمحصلة أننا كنا نجوب أربعة كلمترات أو خمسة خلال ساعة أو تزيد .

وأثناء هذه "المسيرات التفقدية" التى يرافقنا فيها أحد أعوان الحرس، كان يقدم لى دروسًا عن مواضيع شتى تشمل الجيولوجيا وعلم النبات والجغرافيا والتاريخ والأدب وحتى الفيزياء والكيمياء !ويكون اختيار الموضوع كل يوم مستوحى من مقتضيات الوقت أو من استفسار من أحدنا أو من اسم أو من مادة أو من سؤال

أوجهه إليه. وكنا نتطرق تارة فى مكتبه إلى التعليق على قراءاتي وأحيانا إلى موضوعات ثقافية أخرى، إذ لا يوجد ما يشغله من أعمال إدارية مدنية. وكانت أغلب هذه العروض تمر علي مرّ السحاب! دون أن أحتفظ منها بشئ يذكر خاصة ما يتصل منها بالموضوعات العلمية. ومع ذلك فقد كان الضابط مربيًا ممتازًا، ولكن مستواي كان متدنيا. ومهما يكن، فقد شحذت تلك الفترة همتى وزادت من حبى للاطلاع على الثقافة ونمت لدي رغبة قوية فى الاستمرار فى التعلم أكثر. وكان الملازم الأول كاتريني أول من حدثنى عن التلفزة وتوقع أن تنمو وأن يعم استخدامها بعد الحرب. وعلى ما يبدو، فقد كانت لديه رغبة أكيدة وحبور كبير فى بث معارفه .

وخلال الربع الأخير من سنة 1943 حولت إلى فورترينكى Fort-Trinquet)بئر أم القرنين أو "البير "اختصارًا) وخلفنى الترجمان تورادو كمرا رحمة الله على روحه. وقد اضطررت إلى السفر قبل وصول خلفي إلى فورّكورو نظرًا لظروف استعجالية أملت على سلفى فى البير الساموري ولد بيه التوجه إلى أطار. وكان لقاؤنا بالبيداء فى منتصف الطريق بين فوركَورو والبير عند "عظم أناجيم" حيث التقت قافلتانا المكونتان من ثلاثة جمال لكل واحدة منهما. وقد قضينا ليلتنا بالعراء وشرح لى زميلى عدة ساعات العمل الذى ينتظرنى وهو يختلف عن عملي السابق – إن كنت قد عملت أصلا - فى فوركَورو، وعليه فقد اقتصر تبادل المهام بيننا على شرح عمل الترجمان فى البير من قبل سلفي.
وتبعد البير 700 كلم عن مدينة أطار وتتبع لقيادة عسكرية فرنسية خاصة، هي القيادة المكلفة بالحدود الجزائرية المغربية التى توجد قيادتها المركزية فى تيزنيت بالمغرب. وكانت الحامية الثابتة فى فورترينكي مكونة من جنود مغاربة فقط. وبالمقابل، فإن فرقة الجمالة التى تجوب المنطقة مكونة جميعها من جزائريين ذوى أصول صحراوية. وكانت قيادة هذه الوحدات من الفرنسيين شأنها فى ذلك شأن حامية فورترينكى. أما الجالية الموريتانية فممثلة بضابط ملحق بالقيادة المكلفة بالحدود الجزائرية المغربية، يعمل تحت إمرته ترجمان يقوم بوظيفة محاسب، وخمسة عشر من أعوان الحرس(قوم الوطن) ونحو عشرين جملاً. ويعهد إلى هذا الضابط بمراقبة الرحل الموريتانيين أصحاب الإبل الذين يعيشون حياة الظعن فى هذه المنطقة، وهو دور يشبه دور القنصل. ويعمل فى الوقت نفسه على متابعة ما يجرى من أحداث فى الصحراء الإسبانية لحساب السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية. وهو نشاط يمارس بالموازاة مع ما يقوم به قائد حامية البير ووحدات الجمالة لحساب القيادة المكلفة بالحدود الجزائرية الموريتانية. وكان الفرنسيون فى واقع الأمر يخشون فى تلك الفترة أن يتجسد تواطؤ نظام فرانكو مع النازية الهتلرية فى المنطقة ويترجم إلى تغلغل آلماني فى الصحراء الإسبانية .
لقد كانت المحاسبة الخاصة بالفيلق الصغير المكون من 15 من قوم الوطن، و"جمع" المعلومات عن الساقية الحمراء وواد الذهب، تترك فائضا كبيرًا من الوقت كنت أستغله فى القراءة فى ظروف مطابقة لما كان عليه الحال فى قلعة

كَورو. فمكتبة حامية البير زودت بكتب كان مجال الاختيار فيها محدودا للغاية....
وإبان قدومى إلى القلعة العسكرية لم تكن هناك أية مبان سواها. فقد كان المدنيون، وعددهم قليل، يعيشون تحت خيام ضربت حول القلعة شأنهم فى ذلك شأن خمسة عشر من قوم الوطن الموريتانيين. أما الترجمان فقد بني له منزل صغير بدائي خاص يبعد ما بين مائتي متر وثلاثمائة متر عن مجمع الخيام التى يسكنها قوم الوطن الموريتانيين .وكان الضابط الملحق يسكن فى القلعة .
ولم تكن هناك تجارة مدنية، إذ لا يوجد سوى دكاني واحد يبيع تحت خيمته بعض المواد المستهلكة بكثرة خاصة الشاي والسكر إن توفرا لديه. وكانت تلك المواد نادرة وغالية بفعل الحرب. أما الدكاني عبد الله ولد محمد مالك فهو أحد أبناء شنقيط وكان مستعدا على الدوام لتقديم خدماته، وأصبحت وإياه صديقين رغم فارق العمر والتكوين .
ولدى مغادرتى البير مع نهاية 1946، كانت مجموعة من المنازل البدائية المبنية بالطين قد ظهرت حول هذا المركز مكونة "قصرًا "صغيرًا فى طور التوسع .
وأوضحت فيما سلف أنه لم تكن هناك تجارة مدنية، إلا أن الحامية يتم تزويدها دوريًا، وبشكل جيد، بكافة المنتجات عن طريق قوافل من السيارات تفد من المغرب.
ولم أتلق أية مشكلة فى التموين رغم بعد الشقة وعزلة المركز إذ كان يرخص للترجمان الموريتاني فى التزود من تلك المواد لدى معتمدية الحامية. ورغم هذا فإن اللحوم لا تتوفر إلا نادرًا بسبب حالة المراعى المجاورة التى يرتبط بها تواجد الرحل من عدمه .
وخلال إقامتى فى "فور ترينكى" تمكنت من زيارة جزء من الأراضى المغربية أثناء سفرين قمت بهما إلى هنالك عبر الشاحنات السابق ذكرها وعبر طائرة عسكرية تصل من مراكش مرة أو مرتين كل شهر تحمل تموينات من الخضراوات والفواكه .
وهكذا زرت الدار البيضاء والرباط ومراكش وتاردانت وأكَادير وتيزنيت وعين ولد جرار وكَليمين، ولم أكن بمفردى فى أي من هذه المدن. فقد كنت على الدوام إما برفقة موريتانيين، وخاصة التجار الذين يتوجهون إلى المغرب عن طريق "فور ترينكى "لبيع القماش المستورد من غامبيا عن طريق التهريب الذى كان سببا فى ثراء عدد كبير من تجار أطار، وإما بصحبة بيضان من الجنوب المغربي. فقد استقبلنى القائد دحمان ولد بيروك فى كَليمين، وحللت ضيفا عليه مدة إقامتى فى مدينته. كما استقبلت فى تاردانت أثناء غياب الباشا محمد البيضاوي الموريتاني الأصل من قبل ابنه الذى أحلنا منزل أبيه .
وكان مقامي فى البير قد أتاح لي فرصة ركوب الطائرة لأول مرة فى حياتى ! عندما مر على "فور ترينكى" سرب صغير من الطائرات الفرنسية ذات المقعدين تحت قيادة ضابط شاب لطيف جدا وبشوش هو الملازم الأول فيفريى Fevrier الذى أتذكر اسمه حتى الآن. فعلى إثر حديث عن دور الطائرات فى الحرب، اقترح علي أن أرافقه فى دورة يقوم بها فى طائرته وقبلت الاقتراح بكل غبطة.

واستغرقت الرحلة نحو عشرين دقيقة، تلك الرحلة التى كثر الحديث عنها فى المنطقة! فقد كنت من أوائل الموريتانيين الذين ارتادوا الفضاء! كما يقال اليوم .. كما بدأت تعلم اللغة الإنجليزية خلال مقامي فى البير. وهنا يمكن التساؤل عن الرغبة القوية المفاجئة التى انتابتني من أجل تعلم لغة شكسبير؟
لقد كان من حسن الطالع أننى أمتلك جهازا إذاعيا يعمل بالبطارية يسمح لى بمتابعة أخبار الحرب يوميا، تلك الأخبار التى تهمنى بصورة خاصة. وقد أهدى إلي هذا الجهاز صديق تاجر من أطار هو أحمد سالك ولد بيروك الذى ينتمى إلى أسرة الزعامة فى اكّليمين. فقد كان ينزل عندى دوما أثناء أسفاره المتكررة بين أطار واكّليمين ذهابًا وإيابًا. ولم يكن فى أي مرة من المرات يسافر بمفرده... ونظرًا إلى أن تقاليد ضيافتنا تحظر عليه أن يدفع إلي مقابل الضيافة عروضًا أو نقودًا، كما تمنعنى من قبول ذلك؛ فقد أراد، كما قال، أن يهدي إلي "جهازا لا يمتلكه أي مواطن فى موريتانيا آنذاك!". وكانت هذه الهدية التى لا تقارن بسواها، قد جلبت من المغرب .وكنت أشحن البطارية بانتظام من المولد الكهربائي فى الحامية لتشغيل هذا الجهاز. ومن حسن الحظ أن المسؤولين الذين تعاقبوا على الحامية كانوا ظرفاء جميعهم.
وكان هذا بالفعل أول جهاز إذاعي يمتلكه موريتاني يعيش داخل البلاد . وليس المقام هنا مقام سرد للنوادر والحكايات الغريبة المتعلقة بهذا "الصندوق الناطق بالفرنسية والعربية ولغات أخرى، بل إنه يحفظ القرآن!". وبفضل حفظه للقرآن لا يمكن أن يوصف بأنه شيطاني .لقد حيّر الصندوق الناطق أكثر من واحد وجذب الرائي والمستمع على وجه الخصوص، وظل حديث الناس فى الشمال الموريتاني وفى منطقة بوتلميت بل وربما فى بقية البلاد .
وكنت فخورًا بامتلاك تحفة كهذه نظرا للأهمية الأكيدة التى وفرتها لى تلك الحيازة. فقد أصبحت مصدرًا للمعلومات المتعلقة بمختلف جبهات الحرب، ذلك المصدر الذى شكل مرجعا حتى بالنسبة للنصارى. وهكذا كان العسكريون الفرنسيون فى المركز يسألوننى من حين لآخر عن آخر أخبار مسرح العمليات هنا وهناك. وكنت أستمع، كلما أمكن، إلى إذاعة بى.بى.سى الفرنسية والعربية. وكان شغفي القوي بأخبار الحرب مدعاة إلى اهتمامي بالاستماع إلى أنبائها بالإنجليزية. فقد استشعرت بطريقة ما الأهمية المتنامية لهذه اللغة فى الحياة العالمية بعد الحرب، وهي الأهمية التى استقتها من الدور الحاسم للولايات المتحدة الآمريكية فى قيادة الحرب ضد قوى المحور .
وعكسا لذلك، لم أكن أفكر إطلاقا أن هذه اللغة قد تصبح ضرورية لى من أجل إجراء امتحان الباكلوريا، ذلك أن فكرة إجراء هذا الامتحان فى يوم من الأيام لم تخطر على بالى آنذاك. فهو إمكان لم أكن أفكر فيه إذن. وبكل تأكيد فقد حدثونى فى مدرسة بلانشو عن هذه الشهادة التى تحضر فى ثانوية فيديرب بسان لويس. ولكن ما وقر فى ذهني هو أن الأمر يتعلق بشهادة تقتصر كليا على التلاميذ الفرنسيين وبعض التلاميذ السينغاليين المماثلين للفرنسيين .
ومهما يكن فإن رغبتى فى تعلم الإنجليزية لم يكن ليكتب لها الخروج عن طور

الأمنية لولا أن ضابطا جديدا حول إلى "فور ترينكى" هو الملازم الأول بسلاي Beslay.فقد أصبح هذا الضابط الشاب صديقا لى، وكان ثانى مسؤول أعمل تحت إمرته فى البير. ولم تكن لدى هذا الضابط عقلية استعمارية، فقد كان متفتح الذهن جادا فى الاتصال بالموريتانيين لدرجة أنه بدأ فور وصوله تعلم لغتنا. وقد تميز بحب الاطلاع السليم والعفوية، وتطلع منذ اللحظة الأولى إلى معرفة بلدنا وشعبنا، وهكذا عشت معه كما يحلو لى .

وفى يوم من الأيام، عندما كنا نتحدث عن دراسة اللغات، ذكر لى أنه يعرف الإنجليزية. وعندها أعلنت له عن رغبتى فى تعلم تلك اللغة، وهي رغبة قد تبدو غريبة .وعلى الفور شجعنى واقترح علي، زيادة على ذلك، تقديم مبادئ لدراستها، وأمدنى بكتاب" طريقة الاستيعاب" وأبدى أسفه على عدم إحضار الأشرطة المطابقة، ولو أحضرها لما أفادتنى نظرًا لعدم اقتنائى جهازًا حاكيًا. كما زودنى بعنوان القسم المحلي للمدرسة العالمية فى الجزائر العاصمة التى سجلت فيها عن طريق المراسلة. وفوق هذا وذاك، تلقيت منه دروسا فى الإنجليزية. وقد تلقى منى بدوره دروسا فى الحسانية. وهكذا دشنا، دون أن نعلم، شكلا من أشكال التعاون الثقافي قبل أن يوجد بين بلدينا.

وخلال مقامي فى البير، حصلت على شهادتين فى الإنجليزية عن طريق المراسلة وهما شهادة المستوى الأول والمستوى الثاني. ولا يعلم مصير هاتين الشهادتين إلا الله وحده. وكنت فخورا بعرضهما على أصدقائي الموريتانيين الذين انبهروا بسهولة خاصة وأنهم لا يستطيعون تحديد مستواي، وهو فى الحقيقة ضعيف .

ومع ذلك فقد كانت المعلومات الأولية فى الإنجليزية التى حصلت عليها بالمراسلة وبمساعدة الملازم الأول "بسلاي "ذات فائدة أساسية جنيت ثمارها بعد سنوات عندما كنت أحضر الباكلوريا. فبفضلها تمكنت من الشروع فى دراسة الإنجليزية بالمرحلة الثانوية .

وأعود قليلا إلى الملازم الأول "بسلاي" لأذكر بأنه غادر البير قبلي ولكن المراسلة ربطت الاتصال بيننا، والتقينا عدة مرات خلال دراساتى فى باريس.

وقد تعرفت خلال مقامي فى "فور ترينكى"على شخصيتين سينغاليتين شهيرتين هما الأستاذ الراحل ليبولد سدار سنغور والمحامى الأستاذ الأمين كَي. وكنت قد سمعت الكثير عن هاتين الشخصيتين فى مدرسة" بلانشو" إذ كانت لهما شعبية واسعة داخل صفوف "البلانشيين". فقد كان سنكور أول إفريقي حصل على شهادة التبريز. وأتذكر تلك الجملة المنسوبة إليه والتى كنا نرددها بحماس كبير فى عصر الشباب، وهي "أريد أن أدرس الفرنسية للفرنسيين". أما المرحوم الأستاذ الأمين كّي فتعود شهرته فى أوساط "البلانشيين أبناء الأعيان" إلى بلاغته الخارقة. وقد كنا نحفظ بعض الصيغ فى أشهر مرافعاته، ولا تسعفنى الذاكرة مع الأسف بأي منها. وهكذا أتيحت لى فرصة لقاء هاتين الشخصيتين فى البير سنة 1944. ومع أننى التقيت كلا منهما منفردا وفى تواريخ مختلفة، فإن الظروف كانت متشابهة وكنت سعيدًا وفخورًا ومتأثرًا بلقائهما والتحدث على مهل مع كل منهما. ولكن كيف تم ذلك؟

لقد كانت طائرة الربط بين باريس وداكار تتوقف أثناء رحلتها كل مرة فى البير نظرا لأن الطائرات الصغيرة آنذاك، وهي ذات محركين، كانت قصيرة النفس. فلم تكن تجتاز المسافة المذكورة إلا فى يومين أو ثلاثة تتخللها توقفات متكررة فى الجزائر والمغرب و"فور ترينكى" وأطار فى موريتانيا لتصل فى النهاية إلى السينغال. ويستغرق التوقف فى البير قرابة الساعة، وهي تسلية نادرة لسكان "القصر" الناشئ الذين لا يتجاوز عددهم بضع عشرات من المدنيين. أما أنا فكنت أسكن قريبا من حافة "مدرج الهبوط" الذى كان مجرد" ركـَ" هيئ تهيئة بسيطة ووضعت فيه بعض الإشارات. وهو فى حالته الطبيعية متسع وجميل تكثر أشباهه فى سائر منطقة زمور. غير أن استخدامه يقتصر على فترة النهار عندما يكون الجو صافيا.

وكنت على الدوام أحضر وقت هبوط هذه الطائرة وبصحبتى واحد أو أثنان من مساعدى الحرس فى الزي المدني، إذا لم أرافق الضابط الذى لم يكن حضوره لهذا المشهد منتظمًا. وكنا كالهائم ننظر إلى الطائرة والمسافرين ينزلون ويصعدون، وهو ما يضفى بعض الحيوية على هذا "الركـَ" الفسيح الذى يظل فى الغالب هادئا لا أنيس به .

إن أغلب المسافرين على هذا الخط من الفرنسيين، أما الأفارقة فيندر وجودهم ضمن الركاب. ومن وقت لآخر كان بعض المسافرين يدنون منى فرادى وجماعات معرفين بأنفسهم أحيانًا ومتجاوزين ذلك أحيانا أخرى. وكانت أحاديثنا مجرد ثرثرة عادية لا رابط بينها. وليس من ديدنى إطلاقا أن أعرف بنفسى إلا إذا طلب منى ذلك أو عندما يسألنى أحد المسافرين، وقد لاحظ أنى أتكلم الفرنسية بطلاقة، كيف تعلمتها... وفى أحد الأيام حضرت كالعادة إلى "مدرج الهبوط" فى الوقت الذى حطت فيه الطائرة المذكورة، واقترب منى أحد المسافرين الأفارقة معرفًا بنفسه قائلا: "ليبولد سدار سينغور". ومع أننى لست مهذارًا بالطبع، فقد بادرت بالقول بعد لحظة تردد وتأثر شديد: "... هل أنتم أستاذ النحو السيد سينغور؟". فأجاب: "نعم إنه أنا". وفى الوقت الذى ما زلت فيه متأثرًا يساورني التردد، حزمت أمرى ودعوته إلى تناول الشاي المنعنع فى سكنى المتواضع القريب، فقبل تلقائيا. وخلال ما يقارب أربعين دقيقة تحدث عن مواضيع شتى .ومع أننى لم أتمكن من استيعاب كل ما قاله، فقد استسغت حديثه .

ومنذ هذه اللحظة نشأت بيننا صداقة لا انفصام لها رغم ظهور بعض الخلافات السياسية أثناء الفترة التى كنا فيها معا فى السلطة. وسأتحدث عنها لاحقا. وقد خلد الرئيس سنغور لقاءنا فى بئر أم القرين فى إحدى مجموعاته الشعرية .

أما لقائى الأول مع الأستاذ الأمين كَي فكان، كما أشرت من قبل، فى الظروف نفسها التى قابلت فيها السيد سينغور. ولم تتكرر فرصة لقائنا ثانية قبل نهاية 1956 عندما بدأت تدريب المحاماة فى داكار مع الأستاذ بواسيي باليه. وخلال حديثنا فى لقاء البير، أطلعنى على أنه عاش فى فترة شبابه تحت الخيمة مع أشياخ أسرته الموريتانيين بمنطقة المذرذرة، مما مكنه من دراسة القرآن وتعلم

اللغة العربية قبل الالتحاق بالمدرسة الفرنسية. وكان ذلك تقليدا متبعا من قبل كثير من الأسر السينغالية.

وأشير أخيرًا إلى أن اهتمامي النشط بالسياسة بدأ فى فترة مقامي بالبير. وهكذا ساعدنى الجهاز الإذاعي الذى تحدثت عنه أعلاه فى أن أتابع باهتمام الأخبار العسكرية وتطور السياسة الفرنسية حول مستقبل الإمبراطورية الاستعمارية، خاصة التصريحات واتخاذ المواقف واقتراحات رجال السياسة حول هذا المشكل. وكنت فى كل مناسبة أتحدث عن هذه القضايا مع أصدقائي من أطار الذين أصبحت فى نظرهم الخبير البارز فى السياسة الفرنسية والدولية "الذى يعرف كل ما يدور فى فرنسا والعالم بأسره."!

ولذلك عندما فتح المجال سنة 1946 أمام انتخاب أول نائب سيمثل موريتانيا فى الجمعية الوطنية الفرنسية، كان أصدقائي فى أطار يرون "أننى أكثر الموريتانيين أهلية لتمثيل بلادنا فى البرلمان الفرنسي"! ومن بين هؤلاء الوالد بزيد والأمير أحمد ولد عيده وحمودي ولد محمود وسيدي ولد برو وأحمد سالك ولد بيروك والناتي ولد طالبنا وأحمد ولد كركوب ومحمد ولد أغناه الله والحضرامي ولد عبيد ...الذين أخلصوا نصحى بالترشح، فقبلت ذلك على الفور نظرًا لأن السياسة قد جذبتنى بالفعل. وفى الحال طلبت إذنا لمدة 15 يوما وحصلت عليه. وانتقلت عبر الطائرة من البير إلى أطار ثم إلى سان لويس. وكانت الحملة الانتخابية قد بدأت فى عاصمة المستعمرة عدة أسابيع قبل موعدها القانوني، ويتنافس فيها مرشحان رئيسان هما حرمه ولد ببانه وإيفون رازاك .Yvon Razak

ويدعم المرشح الأول، وهو ترجمان، الفرع السينغالي من القسم الفرنسي من الشغيلة الدولية .S.F.I.Oالذى يشكل وجها آخر للحزب الاشتراكي الفرنسي. وقد شرع زعيما هذا الفرع، وهما الأستاذ الأمين كّي وليبولد سدار سينغور، فى الحملة لصالح حرمه، فكلاهما خرج من فترة استحقاق سابقة بوصفهما نائبين عن السينغال وموريتانيا. فقد تم تمثيل موريتانيا فى الجمعية التأسيسية الفرنسية من قبل سينغور باعتبارها مدرجة مع السينغال فى هيئة الناخبين الثانية.

أما المرشح الثاني إيفون رازاك فهو أحد إداريى المستعمرات، وكان فى تلك الفترة مديرا للشؤون السياسية فى موريتانيا. وقد حصل فى البداية على التأييد الكلي من الإدارة الفرنسية بالمستعمرة مما خوله الحصول على دعم أغلب السلطة التقليدية من رؤساء ووجهاء. وقد كان فوزه فى تلك الانتخابات مضمونا لولا تدخل وزير المستعمرات الذى قلب مخطط السلطات الفرنسية فى موريتانيا رأسا على عقب. وسأتحدث عن ذلك فيما بعد .

ولدى وصولي إلى سان لويس وجدت والدى وبعض الأقارب هناك وأقنعونى بعدم جدوى الترشح ضد هذين الرجلين. فقد دخلا الحملة منذ بعض الوقت ومعهما أنصارهما مما يجعل حظى فى النجاح معدومًا. وبناء على ذلك عدلت عن الترشح وعدت إلى "فور ترينكى" التى لم يطل مقامي بها بعد ذلك، وهو المقام الذى سأتحدث عنه لاحقا .

أما بالنسبة لتدخل وزير المستعمرات السابق ذكره، والذى قلب موازين خطط الإدارة الفرنسية، فقد تم على إثر واحد من التعديلات الوزارية المتلاحقة آنذاك فى باريس. وهكذا أصبحت حقيبة وزارة فرنسا لما وراء البحار، التى كانت من قبل وزارة للمستعمرات، من نصيب أحد الاشتراكيين هو ماريوس موتى Marius Moutet. وقد عَيَّن هذا الأخير واليا جديدًا سارع بإرساله إلى المنطقة وكلفه خصيصا بانتخاب حرمه ولد ببانه مرشح القسم الفرنسي من الشغيلة الدولية مهما كلف ذلك من ثمن. ولبلوغ هذا الهدف، فإن كافة الوسائل مقبولة بما فى ذلك الرشوة وأنواع التهديد "لكبار الناخبين" من رؤساء ووجهاء وموظفين ووكلاء فى هذا الإقليم. ولم يدخر الوالي بواريى Poirier جهدًا فى هذا الشأن. وهكذا تم انتخاب حرمه ولد بابانه أول نائب عن موريتانيا فى البرلمان الفرنسي.

وبعد فترة وجيزة من عودتى إلى قلعة "فور ترينكى"، تم تحويلى دون طلب منى إلى أطار عاصمة آدرار بفضل أصدقائي الأطاريين الذين يشكلون مجموعة ضغط حقيقي فى هذه المدينة. وقد كانوا يرون أن الوقت قد حان لخروجي من عزلتى فى "الشمال البعيد الذى أصبح صغيرًا جدًا بالنسبة لى على المستويين السياسي والاجتماعي. وفى هذا الإطار يلزم أن أمارس عملى فى عاصمة الدائرة لأُعَرِّفَ بنفسى أكثر". وعلى النقيض من ذلك فإننى لا أرغب إطلاقا فى الخدمة فى أطار، رغم أنى أوافق أصدقائي على حجتهم المتعلقة بضرورة مزيد من التعريف بنفسي. إننى أعرف حفاوة هذه المدينة التى أقمت بها عدة مرات بدءًا بمقدمى من سان لويس ثم عودتى إليها من فور كَورو وفور ترينكي فى إجازة بضعة أيام.

لقد كانت مدينة بالغة الحيوية تتوفر فيها أنواع التسلية من لقاءات ودية وثقافية وسياسية ومن فنانين شعبيين... ولكنها فى الوقت نفسه تزخر بالمشكلات الإدارية على مستوى "القصور"، وبين القبائل والمجموعات القبلية. وبكلمة واحدة، فإن فيها كل ما يفتقد فى المراكز العسكرية فى الشمال البعيد. إنها فى الواقع ممتعة جدًا بالنسبة لترجمان شاب لا هم له سوى أن يعيش حياته دون تحفظ. لكن الأمر مختلف بالنسبة لى. فقد كنت سعيدًا فى كل مرة أقضى فيها أسبوعا أو أسبوعين بين أصدقائى شبابا وكهولا. غير أننى لا أرغب فى الخدمة فيها وبالتالي لا أود سكناها. فالحياة المرحة من جهة والمعقدة إداريًا من جهة أخرى يمكن أن تستحوذ علي وتؤثر سلبا على بعض الاهتمامات التى تشغل بالي. ومع كل هذا، التحقت بأطار دون أن أنتظر مجيء خلفى محمد عبد الله ولد المختار الملقب علاوي، ولكننى لم أزاول الخدمة بصورة عملية. فقد طلبت إذنًا للتغيب بضعة أيام سافرت فيها إلى سان لويس، وكانت عاقبتها إعادة تعيينى للعمل فى فور كَورو. ويعود الفضل فى ذلك لتدخل المحامى العجوز أحمد باه الذى كان صديقا لوالدى.

ولم يستغرق مقامي الثاني سنة كاملة فى "افديرك" التى لقيت فيها صديقين سابقين هما ديوب سيكَا وصال ديولدى. كما لقيت بها من جديد زميلا قديما فى مدرسة بتلميت هو عبد العزيز باه الملقب عبد العزيز ولد ببكر باه الذى عين كاتبا هناك، إضافة إلى مواطن آخر من أهل الجنوب يعمل مساعدًا فى الرصد الجوي هو

بيران ممادو وان الذى أصبح صديقًا لي .
وخلال مقامي الثاني فى فور كّورو سنة 1947 اشتركت فى المؤتمر التأسيسي للاتحاد التقدمي الموريتاني الذى دارت وقائعه فى روصو، وكنت أحد أعضائه المؤسسين. وقد انتخبت أمينا عاما للصندوق فى أول مكتب تنفيذي لهذه التشكلة السياسية الجديدة التى سأتحدث عنها فيما بعد .
وفى الثلث الأخير من سنة 1947 تم تحويلي إلى سان لويس دون سابق إنذار. وكانت مفاجأة كبيرة لى وخيبة أمل كذلك. وقد حل محلى فى فور كورو شيخنا ولد محمد لغظف. ولكن هذا الإجراء غير المتوقع سيشكل منعطفا حاسما فى حياتى. فبعد قضاء بضعة شهور فى الخدمة بسان لويس غادرتها إلى مدينة نيس لمتابعة دراساتى المحضرة للثانوية العامة!
ولكن ماذا جرى فى سان لويس؟
لقد عين الإداري موريس فيشي- فيفى Maurice Fieschi-Vivet سنة 1947 مفتشا للشؤون الإدارية فى موريتانيا وهو منصب يجعله فى الترتيب الثاني فى الإقليم بعد الوالي ويحل محله فى حالة حدوث مانع أو تغيب.
--

الفصل الرابع (2 (

وقد عمل السيد فيشي فى السودان الفرنسي فترة طويلة، ومنها قدم وفيها تعرف على والدى الذى أطلعه على طبيعة عملى. ولم يلبث فى سان لويس إلا قليلا حتى أعلن لأبي نيته فى تحويلى ترجمانا له ولمدير الشؤون السياسية جورج بولى Géorge Poulet. وكان ذلك عربون صداقة منه لوالدى الذى قبل العرض دون استشارتى لأسباب شرحها لى بعد ذلك. فقد ذكر لى فى أول لقاء بيننا بعد تسلمى لمهمتى الجديدة ما معناه: " لم استشرك عندما أعلن لى صديقى فيشى عن نيته فى تحويلك ترجمانا له نظرًا لأن رفض اقتراح من صديق يحدوه حسن النية لا يتماشى وقواعد اللباقة، وإن كنت أعلم أنك لا ترغب فى الخدمة فى سان لويس شأنك فى ذلك شأن زملائك المترجمين. زد على هذا أنك لن تعرف فى الشمال سوى أهل آدرار وأهل الساحل، فى حين أن المقام هنا يتيح لك فرصة لقاء أهم الشيوخ والوجهاء من كل مناطق البلد، بيضا وسودًا، والتعرف عليهم. وهو ما يتماشى ورغبتى وإرادتى اللتين كنت أشاطرهما مع أخوي الكبيرين الفقيدين شيخنا والمختار، تغمدهما الله برحمته. فقد كان الهدف إذاعة صيتنا فى أبعد الأرجاء الممكنة عن بتلميت. وأرجو الله أن يبارك كل عملك وأن يعينك على رفع ذكرنا". لقد أقمت إذن فى سان لويس دون حماس مع نهاية 1947، وفيها لقيت ابن عمى محمد ولد مولود الذى كان يعمل فى المعهد الفرنسي لإفريقيا السوداء I FAN. كما لقيت صديقى أحمد ولد عيده أمير آدرار الذى كنت ألقبه "صاحب السعادة" وهو لقب احتفظت له به، وأطلقه عليه بعض أصدقائنا المشتركين. وكان من أهم المعارضين للنائب حرمه ولد ببانه وقد أخضع بموجب ذلك للإقامة فى سان لويس. ولم يكن الأمير أحمد ولد عيده، مع ذلك، الشخصية الوحيدة التى

تخاصمت مع النائب حرمه، بل إن هذا الأخير لم يستوعب دوره البرلماني، وسارع منذ اللحظة الأولى من انتخابه إلى "تصفية الحسابات" مع كل الذين صوتوا ضده أو ساعدوا على ذلك من إداريين فرنسيين وموظفين وشيوخ قبائل ووجهاء. فقد استغل سلطة الوالي الذى كان وراء انتخابه، وكان ينفذ أوامره بصورة عمياء، ليعاقب هؤلاء وأولئك .فالموظفون الفرنسيون والأفارقة نقلوا تلقائيًا إلى المواقع الأكثر صعوبة. وتم كذلك تعليق صلاحيات بعض رؤساء القبائل وإبدالهم أحيانا بمعارضيهم من ذويهم. وتعرض آخرون للتهديد بالمصير نفسه إذا لم يظهروا الإخلاص للنائب. وفى جو مثل هذا بعثت المنافسة والانقسامات داخل القبيلة الواحدة وبين مختلف القبائل من مرقدها القصير الذى فرضه الحضور الاستعماري. وزيادة على ذلك مارس حرمة بنفسه القبلية والانتخابية بالتمام والكمال. فقد عادت البلاد فجأة إلى نهج ما قبل الاستعمار الذى سهل الاحتلال الأجنبي وطبعته الفوضى والصراعات القبلية الداخلية والخارجية التى وجدت فى الغالب التعبير عنها فى صدامات دموية. وكان التغيير الذى حصل فى الحكومة الفرنسية فى باريس وما تلاه من استبدال لوالى الإقليم بآخر، السبب فى تغيير الإدارات الاستعمارية المحلية والاتحادية موقفها جذريا من النائب حرمه ولد ببانه. فالانصياع الكامل لسياسته أفسح المجال للأساليب العدوانية التى أعلنتها السلطات الجديدة، تلك السلطات التى حاولت التحكم فى مسار الامتعاض الذى بدأ يتزايد ويعم بسرعة. وهكذا شجعت إنشاء حزب للمعارضة سبق وأن فكرت فيه مجموعة من الشباب الموظفين تعمل بالمذرذرة ينشط فيها الترجمان سيدى المختار انجاي والمعلم السينغالي صال كليدور. وتجسيدًا لمعارضة النائب حرمه ولد ببانه بالدرجة الأولى، تم تأسيس الاتحاد التقدمي الموريتاني الذى أشرت إلى إنشائه سابقًا. وقد انتخب الحزب الجديد الجنرال دكّول رئيسًا شرفيًا له، وضم مكتبه التنفيذي الأول عددًا من الأعضاء من بينهم سيدى المختار أنجاي رئيسا، وأحمد ولد عيده، وآمادو ديادى صمبه انديوم، وأحمد سالم ولد هيبه، وصال كليدور، ومحمد عبد الله ولد الحسن، ويوسف كويتا، ومحمد ولد مولود ولد داداه، والمتكلم. ولا تحضرنى الآن أسماء الأعضاء الآخرين فى هذا المكتب التأسيسي ولا اختصاصات كل واحد منهم. غير أنى أتذكر فقط أن محمد ولد مولود كان أمينا عاما، وأن أحمد ولد عيده كان أمينا عاما مساعدًا للصندوق الذى كنت أمينه العام. وقد شرعنا فى تنظيم حزبنا الناشئ بفضل وجودى فى سان لويس مع عضوين من المكتب التنفيذي هما الأمين العام وأمين الصندوق المساعد وبمشاركة سيدى المختار انجاي الذى كان يزورنا باستمرار من المذرذرة. واستطعنا بالتالى أن ننعش المعارضة ضد ولد حرمة بصورة نشيطة. وشجعنا على ذلك الوالي الجديد السيد جيى **Geay** ومعاونوه وخاصة السيد فيشى فيفي وآزرونا خفية .وهكذا كنت أوزع وقتى بين إنعاش الحزب الذى تجذر كما ينبغى فى داخل البلاد، وبين عملى الإداري الذى لم يكن مع ذلك يستحوذ علي. لقد استقبلنى السيد فيشى فيفى بكل حرارة فى أول لقاء بيننا، ومنذ تلك اللحظة كنت فى غاية الارتياح له. فهو متفتح وذكي وبشوش وعفوي ولطيف، وهي خصال قوت جاذبيته. ويتمتع فوق

هذا وذاك بثقافة واسعة. فقد كان يحدثنى عن تاريخ فرنسا وجغرافيتها وأدبها وحياتها السياسية الخ... واهتم كثيرًا بتطلعى إلى الثقافة لدرجة أنه كان يجد المتعة فى تقديم ما من شأنه أن يرفع من مستواي الثقافي فى أوقات الفراغ التى يتيحها العمل المكتبي. فكنت أستغل فرصة هذه الأوقات لأسأله عما يخطر ببالى من مواضيع. وخلال حديثنا فى أحد الأيام أطلعته على رغبتى الجامحة فى متابعة دراساتى خاصة الدراسات القانونية فى فرنسا، وهي رغبة لا تتجاوز حدود الوهم آنذاك. وقد فاجأه ذلك كثيرًا وردَّ علي قائلا: "إن مزاولة الدراسة العليا فى نظام التعليم الفرنسي يقتضى لزوما الحصول على الثانوية العامة ."فكيف العمل للحصول على الثانوية العامة"؟ وكان ذلك بمثابة سؤال موجه إلي، إجابته أنه "لا مناص من القيام بدراسات ثانوية". ويحتاج ذلك إلى توفر الشروط التى تبدأ بالنجاح فى "مسابقة دخول السنة السادسة" التى يختتم بها التعليم الابتدائي ثم قضاء سبع سنوات على الأقل فى التعليم الثانوي، "فهل ترون أننى قادر على تحضير الثانوية العامة ؟". وقد أجابنى السيد فيشى، مع مزيد من الدهشة، قائلا: "هل تعون ما قلتم يا مختار؟ وكيف تفكرون فى تحضير الثانوية العامة وأنتم فى هذه السن وبهذا المستوى؟ – "وكنت آنذاك ابن الثامنة والعشرين – "إننى لا أطعن فى ذكائكم ولا فى استعدادكم، ولكن مقتضيات العمر والمستوى الدراسي يحسب لها حسابها. فمن الممكن إذا عدتم إلى الدراسة أن تنجحوا فى السنة الخامسة من التعليم الثانوي أو الرابعة على أحسن تقدير، ولكم أن تتصوروا فى هذه الحالة جلوسكم على المقاعد بين صبية لا تتجاوز سنهم الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة. كما أن الحياة فى فرنسا تختلف عما ألفتموه فى كل المجالات.

إننى لا أرى إمكانًا لعودتكم إلى الدراسة العادية يا مختار. وقد يصبح الأمر مستساغا أكثر لو تم قبولكم فى إعدادية أو ثانوية فى إفريقيا الغربية الفرنسية أو حتى فى إفريقيا الشمالية. ولكن أي إعدادية أو ثانوية عمومية لن تقبل تلاميذ فى سنكم داخل فصول المراحل الأولى مع الأسف. غير أن التعليم بالمراسلة الذى يتلاءم مع مقتضيات العمر والمستوى يمكن أن يكون الحل الأمثل. فعن طريقه تستطيعون متابعة أي برنامج، ولكنه تعليم يدفع مقابله تعويض بطبيعة الحال. وإذا كان الأمر يهمكم فمن الممكن أن أوفر لكم المعلومات الضرورية. ويمكننى أن أقول لكم منذ الآن إن عليكم توفير الوقت والمال فى حالة قبولكم هذه الصيغة. وأفترض أن ما لديكم من المال لن يكون كثيرًا ولكننى أستطيع مساعدتكم، فى حين أن التحكم فى الوقت الذى تتطلبه الدراسة يتعلق بكم وحدكم .فلديكم وقت مخصص للمكتب وآخر للعمل لفائدة حزبكم. وإذا وافقتم على هذا الحل، فإن عليكم تخصيص وقت كاف وتنظيم شؤونكم بصورة منهجية. وانطلاقا من هذا الافتراض يمكن لى ولزوجى مساعدتكم فى حالات يتعين تحديدها...". وقد شكرت مخاطبى على ما أبدى لى من استعداد وطيبة، وأطلعته على أننى تابعت دروسا من الإنجليزية نظمتها المدرسة العالمية عن طريق المراسلة. ثم سألته: "كم يلزم من الوقت لأحضر الثانوية العامة بالمراسلة؟" فرد علي: "ما بين سبع سنوات إلى عشر حسب الوقت الذى تستطيعون تخصيصه للدراسة يوميا، وحسب قدراتكم على

استيعاب دروس المراسلة التى لا مجال لمقارنة حيويتها بالدراسة النظامية". ثم عدت وسألته: "وإذا حصلت على الثانوية العامة، ففى كم سنة أستطيع الحصول على الليصانص(الإجازة) فى القانون؟". فكان ردُّ السيد فيشى" ثلاث سنوات على الأقل". وأضاف: "سنتابع لاحقًا هذا الحديث. وفى انتظار ذلك سأفكر مرة أخرى فى حالتكم التى أهتم بها كثيرًا. وثقوا تماما أننى سأكون سعيدًا إذا وفقت فى الحصول على ما يلبى طموحاتكم الفكرية ويروى ظمأ حب التعلم لديكم". وبعد مضي خمسة عشر يومًا على هذا الحديث قال لى السيد فيشى: "لنرجع إلى حديثنا السابق يا مختار .فالتعليم الثانوي العمومي فى فرنسا يتعايش جنبًا إلى جنب مع التعليم الخصوصي الذى يقدم البرامج نفسها كما هي فى العمومي. ويتضمن بدوره نمطين أحدهما تعليم خصوصي ديني ترعاه مؤسسات يقوم عليها قساوسة. والآخر تعليم خصوصي علماني. وبما أن النمط الأول لا يلائمكم، فإن الثاني قد يكون الأنسب لحالتكم. ولم أتحدث معكم بهذا الشأن فى المرة الأخيرة لأننى لا أعلم ما إذا كان ولوج هذا التعليم يخضع لسن محددة. وقد حصلت على معلومات من الأقارب والأصدقاء فى موطني الأصلي "نيس" تفيد بوجود عدد من مؤسسات التعليم الثانوي الخصوصي بها تعرف تحت اسم "مدارس الباكلوريا"، وتقبل المنتسبين من كل الأعمار. وفى تلك المدينة، يعتبر المناخ أكثر ملاءمة للأفارقة. ومع ذلك فإن المشكلة النفسية التى تحدثنا عنها ستظل قائمة عمليًا ألا وهي وجود راشد بين الأطفال على مقاعد الدراسة ليتلقى معهم التعليم نفسه. ومن المؤكد أن التلاميذ فى "مدارس الباكلوريا" تزيد أعمارهم عن نظرائهم فى مؤسسات التعليم العمومي. فهم تلاميذ لم يتمكنوا من المتابعة فى التعليم العمومي لسبب أو لآخر مثل الأطفال الذين تعرضوا للأمراض فترة طويلة، والكسالى، وأطفال المستَعْمَرينَ والديبلوماسيين، والمستَعْمِرينَ الذين رافقوا ذويهم فانقطعت دراستهم. ويوجد أخيرًا فى هذه المدارس أطفال من المدن الكبرى اضطربت دراستهم بفعل الحرب والاحتلال. ورغم كل ما سبق، فإن هؤلاء وأولئك ما زالوا إلى حد ما شبابًا خاصة فى السلك الأول. أما الراشدون، إن وجدوا، ففى الأقسام النهائية. فهل ما زلتم ترغبون دائما فى محاولة القيام بهذه التجربة الحرجة، بل والخطيرة، التى تحدثت وإياكم عن بعض صعوباتها فيما سبق؟ إننى أذكر من بين تلك الصعوبات وجود أطفال زملاء فى الدراسة يمكن أن يضايقوكم بملاحظاتهم الصبيانية وإزعاجهم الذى يعتبر حالة مألوفة لمن فى سنهم، ولكنه يستفز الراشد. كما أن الحياة التى ستعيشونها فى فرنسا مغايرة تماما لما تعودتم عليه حتى الآن من حياة بدوية ومجتمع إسلامي. فالحضارة ونمط الحياة متعارضان مع ما لديكم. وبكلمة واحدة فإن الأمر بالنسبة لكم سيكون منفى بكل ما يحمله ذلك من غربة جسمية ومعنوية. فعليكم أن تفكروا مليا قبل اتخاذ قراركم يا مختار. ولست أسعى إلى تثبيط حماسكم ورغبتكم العارمة فى التعلم، ولكن علي واجبا، تمليه الصداقة التى تربطنى بأبيكم والعاطفة التى تشدنى الآن إليكم، يقتضى منى أن أضعكم أمام مسؤولياتكم. وفضلا عن ذلك فستجدون مساعدتى إذا أصررتم على خوض هذه التجربة. وعلى هذا تكون مسؤوليتى الشخصية فى الميزان إن فشلت هذه التجربة، ويكون ذلك كارثة

بالنسبة لكم ولأبيكم ولأسرتكم ولي شخصيا. وفى المقابل، فإن نجاحكم المحتمل ستكون له آثار تنفع الجميع. كما أننى لا أخفى عنكم صعوبة النجاح، ولذا قلت: النجاح المحتمل. وكيف سيكون ردّ أبيكم الذى لم تحدثوه عن الموضوع حتى الآن. أليس كذلك؟". -" أبدًا يا سيدى المفتش، فالمشروع لم ينقدح فى ذهنى عندما مر الوالد من هنا، ولذا لم أحدثه عنه. ولكننى، بعد إذنكم، سأتطرق إليه معه أثناء عودته إلينا متجها إلى بتلميت عند بداية فصل الأمطار القادم إن شاء الله. وستكون مفاجأة كبيرة له على ما أعتقد، ولكنه قد يقبل فى النهاية خاصة إذا أخبرناه – أنتم وأنا – بأن المشروع كان بتوجيه منكم. وهي على أية حال كذبة صغيرة بيضاء... وسيكون ذلك أسهل إذا طمأنتموه على أنكم وذويكم ستهتمون بى ولن تتركوني وحيدا مهملاً فى فرنسا. أما أنا فسأطمئنه على الجانب الذى يشغل باله وهو الدِّين - ."وقد رد السيد فيشى فيفى قائلا "سأنفذ ما طلبتم ولكنى أنبهكم من جديد على جسامة المسؤولية التى ستحملوننى إياها ". - "نعم، فأنا أعى جيدًا خطورة مسؤولية كهذه يا سيدى المفتش، كما أننى أتعهد أمام الله وأمامكم أن أبذل ما فى وسعى ليلا أخيب أملكم وأمل أبي، فيعرض ذلك شرفى واسم عائلتى للخطر. وبعد هذا التعهد، عاد السيد فيشى إلى الحديث ليقول ما معناه " لو افترضنا أن والدكم قبل مبدأ سفركم، فإن هناك مشكلة مادية ينبغى التطرق إليها، وتتمثل فى الجانب المالي؛ ذلك أن كل شيء يلزم تسديده .ولا يقتصر الأمر على نفقتكم بل يشمل دراستكم نظرا لأنكم ستلتحقون بمؤسسة خصوصية لا بد من أن تدفع لها مستحقاتها. وفى الوقت نفسه لا يمكنكم أن تطمعوا بمنحة بسبب عدم توفر الشروط المطلوبة فيكم. فالنظم المعمول بها لا تسمح بإعطاء منحة فى فرنسا إلا لأولئك الذين يتابعون دراسات عليا. فهل يستطيع والدكم تغطية تكاليف دراستكم إذا كان موافقا على مشروعكم؟". -"وقد أجبت السيد المفتش بالنفي، فأبى لا يمتلك الوسائل اللازمة لدفع تكاليف دراستى بصورة منتظمة على وجه الخصوص. وعليه فليس لى من مساعد سواكم فى حل هذه المشكلة التى لا يمكننى إنجاز مشروعى قبل حلها المبدئي حتى وإن قبل أبى بسفري إلى فرنسا. وبعد دقائق من التفكير، أجابنى السيد فيشى قائلا: "يطرح الجانب الثاني من مشروعكم مشكلة عويصة، فأنتم لا تصنفون فى أي فئة تخول صاحبها الاستفادة من مساعدة مالية من الإدارة. غير أن هذه حالة خاصة سأحدث عنها الوالي جاي **Geay** عندما نحصل على موافقة أبيكم. وفى انتظار مرور والدكم، سأكتب إلى الأهل والأصدقاء فى نيس لأحصل على أقصى ما يمكن من معلومات عملية سأطلعكم عليها فور وصولها إلي. وتشمل من بين أمور أخرى اختيار "مدرسة الباكلوريا"، وتكاليف الدراسة، وإمكانية العيش داخل أسرة وتكاليفه... وبخصوص النقطة الأخيرة فإنه من الأفضل إذا كنتم ستسافرون أن تعيشوا مع إحدى الأسر بدل القسم الداخلي. ولكن ذلك مشروط بوجود أسرة توفر الضمانات كافة وتسهر على القيام بنفقتكم. ومن شأن هذا الحل أن يفيدكم بصفة مؤكدة: فسيكون شعوركم بالعزلة أقل وستتعرفون على الحياة الفرنسية من الداخل بصورة أفضل وأسرع، وسيصبح منفاكم الاختياري أكثر رحمة ووحشتكم أقل.

وأعتقد أن فى إمكاني أن أجد أسرة تؤويكم بشكل ملائم فى حال تعذر ذلك عليكم نظرا لعلاقاتى الأسرية فى نيس. وسأكتب فى مرحلة أولى إلى "الدائرة الاستعمارية" فى نيس، التى تؤوى عددا كبيرا من قدماء المستعمرين المتقاعدين من مدنيين وعسكريين جاءوا من مختلف أرجاء فرنسا بحثا عن لطافة المناخ فى نيس و"كوت دازيرCote d’Azur "، حيث يلتقون فيما يشبه مركز استقبال تمت تهيئته بعناية ولهم مكتبة وقاعة للألعاب المتنوعة وحانة ومطعم. وهكذا يقضى هؤلاء أوقاتهم يتحدثون عن ذكرياتهم فيما وراء البحار. وسأعرض حالتكم على مسؤولى هذه الدائرة ولكننى سأوضح أن المسألة لا تزال مجرد احتمال".
وفى أحد الأيام، وبعد مضي بضعة أسابيع، خاطبنى السيد فيشى قائلا: "لدي معلومات مهمة بالنسبة لكم يا مختار. لقد حصلت على رد من الأمين العام للدائرة فى نيس، وهذه رسالته فعليك أن تقرأها". وكانت الإجابة من الرائد بيير بيز Pierre Pezالذى أعرب عن معرفته الجيدة للعرب والمسلمين وحبه لهم، فقد خدم طويلا فى الجزائر وسوريا. ويقبل بكل سرور أن يهتم شخصيا بحالتى إذا قدمت على نيس، وسيتولى البحث بصورة خاصة عن "مدرسة باكلوريا "جيدة وعن أسرة طيبة تقبل القيام بمستلزمات النفقة. ثم ختم رسالته بنبرة شبه متفائلة عندما طمأن السيد فيشى على مصيرى فى حالة ما إذا وضعت مشروعى حيز التنفيذ. وكان السيد فيشى فرحا لهذه الحصيلة الأولى كما فرحت بها شخصيا. ولم يبق أمامي سوى انتظار مرور والدى بسان لويس خلال شهر يوليو من تلك السنة (1949). وهكذا جددت اقتراحي السابق على مفتش الشؤون الإدارية الذى سبق وأن قبله، وبموجبه سيصبح ترجمانه عوضا عنى هو السيد أحمد باه ترجمان الوالي. ويحل اليوم الموعود والأمور تجرى وفق ما رسم .فلم يكن الموضوع على ما يبدو مفاجئا لأبي الذى وعد بأنه سيفكر فيه ثم سيتحدث معى .وسيقدم على أثر ذلك إجابته إلى السيد فيشى. وقد كنت فى العادة أزور والدى فى المساء عندما يكون فى زيارة لسان لويس حيث ينزل لدى أسرة دياني. وفى ذلك المساء طلب من الحضور، من أقارب وأتباع، أن يتركونا منفردين بعد أن تم تناول الشاي التقليدي. ثم سألنى، والابتسامة تعلوه، عما إذا كنت على علم بالموضوع الذى حدثه عنه مفتش الشؤون الإدارية فى اليوم نفسه. فكان ردى بالإيجاب. وهكذا أعاد علي السؤال مستفسرا عن الدافع الذى جعلنى لا أطرح عليه الموضوع بنفسي؟ وقد بينت له بكل وضوح أن دوافعى لا تعدو كونها تعبيرًا عن الإجلال والإكبار. وبعد ذلك شرحت له مشروعى بكل وضوح وفق ما أتصوره، بإيجابياته وسلبياته وصعوباته المتوقعة مركزًا على أهميته بالنسبة لمستقبلي الشخصي ومستقبل أسرتى وصيتها إذا قدر له أن يتم حسب ما أتمنى. وقد أوضحت بجلاء أهمية المعارف العصرية التى يلزم البحث عنها فى مستويات تعليمية أعلى، كما حاولت أن أبرهن على أن المستويات التى نتوقف عندها نحن الموريتانيين آنذاك أصبحت شيئا فشيئا غير كافية، وتتمثل فى شهادة الدروس الابتدائية الأساسية والشهادة الإعدادية من المدرسة الابتدائية العليا. أما حملة شهادات مدرسة التكوين "وليام بونتى" فقلة شأنهم فى ذلك شأن التلاميذ الذين ما زالوا قيد

الدراسة. وهناك شاب موريتاني وحيد شرع فى دراساته العليا فى الطب بباريس هو راسين توري. ونحن بالإضافة إلى هذا بحاجة إلى محاكاة السينغاليين وغيرهم من رعايا إفريقيا الغربية الفرنسية فى هذا الشأن، ويلزمنا بالتالى أن ندرس لنحصل على شهادات أخرى غير تلك التى كنا نحصل عليها. وقد فاجأنى خلال متابعة عرضي فى ذلك المساء سهولة الحديث غير المألوفة لدي، فأنا غير مفوه على الإطلاق. وذكرت فى سياق الموضوع أن وظائف الترجمان والكاتب وغيرها سيتم تجاوزها مع مرور الوقت على ما أعتقد، وسيشرق اليوم الذى يتمكن فيه الموريتانيون بحول الله من تقلد الوظائف التى كانت حكرًا على الأوربيين. ومن هذا المنظور، الذى ما زال مجرد احتمال، فمن الأفضل للمرء أن يتسلح بالدراسة "ليصبح شخصا مرموقا" حتى يكون من أوائل من ستشملهم الترقية المحتملة. ثم سقت للتوضيح الحديث النبوي الذى يحث على أهمية العلم وضرورة طلبه: "أطلبوا العلم ولو فى الصين". وقد صغى إلي أبى بكل انتباه كعادته مع محدثيه، ليقول لى بعد لحظات تأمل: "نرجو من الله أن يهدينا سواء الصراط المستقيم. وسأصلى هذه الليلة صلاة الاستخارة ليلهمنى الله الرد الأمثل الذى سأطلعك عليه غدا مساء إن شاء الله ". وعندما لقيته فى الغد وانفض من حضر معنا صلاة المغرب وبقينا منفردين، قال لى: "أنا موافق على مشروعك، وأرجو الله أن يبارك سعيك وأن يعينك على إتمامه على الوجه الأكمل وأن يحقق منه الفائدة لك ولنا ولجميع المسلمين. والخير فيما اختاره الله لعبده. وأسأله تعالى أن يكلأك بحفظه ورعايته وأن يهديك سواء السبيل. وكما قلت لك مرارا، وخاصة بعد نجاحك فى شهادة الدروس الابتدائية الأساسية وتوجهك إلى سان لويس لمتابعة دراستك، فإن أهم ما أوصيك به بحزم أمر واحد هو الصون المطلق لديننا الحنيف. وعليك أن تتذكر دائما أن الدين هو قوام الأمر على هذه البسيطة، فكل من عليها فان. وسيكون من الصعوبة بمكان تطبيقك الحرفي لديننا عندما تتجه إلى بلاد الكفار لتعيش بعض الوقت هناك. ولكن عليك أن تبذل قصارى جهدك باستمرار لتؤدي واجباتك الدينية يوميا. والله يرعاك. وأنبهك على أن التهاون بقواعد ديننا الحنيف، لا قدر الله، سيكون الخطأ الوحيد، إن لم أقل الجريمة، التى لا أغفرها لك أبدًا! فخالقنا الذى وسعت رحمته وكرمه كل شئ قد لا يغفر لك يوم لا ينفع مال ولا بنون، يوم تحاسب على كل صغيرة وكبيرة عملتها فى هذه الحياة التى أنت فيها مجرد عابر سبيل مثل أبناء آدم قاطبة. أما رأيى فسأبلغه غدا إن شاء الله إلى السيد فيشى الذى سأكل إليه أمرك، ولكننى قبل كل شيء أستودعك الله مرة أخرى". وكان لحديث أبى بالغ الأثر فى نفسى لدرجة أننى شعرت بالاضطراب وغلبني البكاء لأول مرة بحضرته منذ أن أصبحت راشدًا، ولم أتمكن من الكلام إلا بصعوبة، فالعبرة تخنقنى. وفعلا كانت المرة الأولى التى يخاطبنى فيها كذلك بهذه الطريقة وجها لوجه. فقد سبق أن حضرت مرارًا مواعظ مشابهة وجهها لمجموعة من الأهل والأصدقاء بصورة عفوية ولكنها رغم تأثيرها العميق عليّ لم تحل المكان الذى حلته تلك الموعظة ذلك المساء. وقد انتهى بي الأمر، بعد كثير من المعاناة، إلى جملة شابها التلعثم قريبة من هذه: "أتعهد أمام الله وأمامكم أن لا

أدخر أي جهد من أجل احترام توصياتكم حرفيا، فهي ما يطلبه ديننا الحنيف، فلتطمئنوا إذن. والله أسأل العون". وعندما رأى والدي الطبيب الكريم ما أنا عليه من اضطراب عميق تأثر بدوره، ولكنه تغلب على عاطفته وحاول أن يهدئ من روعى قائلا: "لقد سعدت بما لاحظت من استجابتك بحق للموعظة التى وجهت إليك. وهي استجابة طبيعية لكل مسلم صادق. ومع هذا يلزم الرجل الجديد بهذه التسمية أن يكون قادرا على تجاوز كل المحن المعنوية والمادية. فعليك أن تستعيد شجاعتك وتسيطر على انفعالك مهما كان نبله. إن ديننا المقدس عقيدة وعمل. فقد جاء فى الأثر: "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدًا". إن هذا يقتضى أن يظل الإنسان على هذه الأرض عاملا ومكافحا ليعيش عيشة لائقة على المستوى المادي وليعيش ذووه وأقاربه وليساعد المحتاجين دون أدنى رياء. وهو فى الوقت نفسه مطالب بأن يستعد للآخرة بأفضل ما يمكن من زاد. فعلى الإنسان بذل ما فى وسعه للتوفيق بين مقتضيات الحياة الدنيوية والأخروية بأقصى ما يمكن من الانسجام. إن هذا التوفيق صعب ولكن تحقيقه ممكن شريطة أن يكون المرء ذا إيمان صادق وقلب سليم وإرادة دائمة للتغلب على نزعاته السيئة وأن يعبد الله بإخلاص ويخدم أبناء جنسه". وقد استعدت هدوئي الداخلي تدريجيا وأنا استمع إلى كلمات والدى، ثم شعرت بالهدوء التام. وانتظرت صلاة العشاء لأعود إلى منزلى .وبعد مضي ثلاثة أيام أو أربعة من لقائنا، سألنى أبى عن الوسائل المادية المتاحة لى كي أعيش فى فرنسا، مستوضحا عما إذا كنت بحاجة إلى عونه المالي. وقد شرحت له ما اتفقت عليه مع السيد فيشى، مؤكدًا حاجتى إلى عونه المالي على الرغم من وعيي التام بما يتحمله من أعباء جسيمة وصعوبات مادية كان علي أن أساعده فيها. ولأسباب عملية، اقترحت عليه أن يجعلنى على اتصال بأحد الذين تربطه وإياهم علاقات من المقيمين بالسينغال ليكون بوسعى أن اتخذ وإياه الإجراءات المتعلقة بهذا العون الذى سيمدنى به دوريا. وقد عين بابه ولد اجدود للقيام بهذه المهمة. وقبل أن يغادر سان لويس متجها إلى أبى تلميت تكفل بالقيام بوداع أسرتنا، وخاصة أمى، نيابة عنى وأعفانى من السفر إلى أبى تلميت لهذا الغرض. أما بابه ولد اجدود الآنف الذكر، فهو أحد أبناء بوتلميت الذين يزاولون التجارة فى السينغال. وعلى الرغم من التعهد الذى قطعه على نفسه بحضرة أبى، فإنه لم يتمكن فى النهاية من ضمان إرسال النقود إلي بصورة منتظمة، ولذا طلبت منه عوضا عن ذلك إرسال طرود دورية من القهوة عملا بنصيحة السيدة فيشى ووفق شروط قانونية حددتها آنذاك ونسيتها. فقد كانت القهوة من المواد النادرة الغالية الثمن فى فرنسا التى كانت تعانى فى ذلك الوقت عقابيل الحرب فى المجال الاقتصادي وغيره. وعليه فإن كل المستعمرين فى إفريقيا الغربية أو جلهم كانوا يزاولون هذه التجارة الصغيرة، إن لم أقل التهريب الصغير. غير أن الشروط التى حددت لى السيدة فيشى- فيفى تطبعها الشرعية المطلقة. وهكذا أمدنى بابه ولد اجدود على مدى سنتين متتاليتين بطرود من القهوة كان وكيلي الرائد بيز الذى أسكن معه، يتولى تسويقها. ومع أننى لا أتذكر المبلغ المتحصل عليه من كل عملية بيع، إلا أن مردودها كان مفيدا

بل ضروريا لدعم منحتى التى أصبحت شيئا فشيئا زهيدة فى نهاية إقامتى بنيس كما سأبين لاحقا. ومهما يكن فقد أنهيت عملية إستجلاب القهوة منذ صائفة 1950 وذلك لسببين أساسيين: أولهما الانخفاض الملحوظ لسعر القهوة، وثانيهما، وهو الحاسم، أننى سأغادر نيس نهائيا إلى باريس ولا علم لى بأحد فى العاصمة الفرنسية سيتولى القيام على تجارتى الصغيرة. وقد أطلعت أبى على هذا الوضع فى رسالة وجهتها إليه، وألح من جانبه على بابه فى إرسال حوالة شهرية لا أتذكر مبلغها لتعوضنى عن عائد القهوة. ولكن تلك الحوالة لم تكن تصل إلا بعد مضي فصل كامل فى أحسن الأحوال. وسأتحدث عن ذلك لاحقا. وفى اليوم التالي لمقابلة أبى مع السيد فيشى، طلب مني الأخير الحضور إلى مكتبه حيث خاطبنى والبشاشة تعلو وجهه قائلا: "لقد تم ما تريد يا مختار! فقد قبل أبوكم مشروعكم الذى أعتبر من الآن فصاعدا أنه مشروعنا. ولكن قبوله اقتراحنا يحملكم وإياي مسؤولية جسيمة حدثتكم عنها مرارا ولا داعي للتكرار. ومع ذلك فإننى أؤكد أن تلك الثقة الكبيرة التى منحنا والدكم، وهو صديق عزيز علي، ينبغى أن لا تقابلها الخيبة! ولم يبق إلا أن تهيئ سفرك ماديا، وماليا بصفة خاصة، وسأتكفل بما هو أساس على أن تهتم زوجى بأمرك فيما يتعلق باختيار الملابس الأوربية بالذات، إذ لا يمكنك الاستمرار فى لبس الدراعة فى فرنسا !وقد تحدثت بشأن القضية المالية مع الوالي جاي Geay وسأدرس الصيغة الأمثل وأطلعك عليها سريعا. وبما أننا الآن فى نهاية يوليو وافتتاح الفصول سيتم مع نهاية سبتمبر وبداية أكتوبر، فإنه يلزمك الحضور إلى فرنسا خلال شهرين على أبعد تقدير. فعليك أن لا تتأخر عن موعد افتتاح المؤسسات المدرسية وأن تتهيأ. وسنستعرض الأمور فى أقرب وقت ممكن". وبعد يومين أو ثلاثة على مقابلتنا، أعلن لى ما يلى: "لقد أوضحت لكم فى مناسبة سابقة الأسباب التى تمنعكم من الحصول على منحة أو عون أو مساعدة مدرسية مهما كانت. كما أنه لا يحق لكم الاستفادة من العطل المعوضة فى فرنسا بوصفكم موظفا من الإطار المحلي. ولكننا استطعنا أن نصل إلى الحل الوحيد الممكن مستخدمين صفة الوظيفة بالنسبة لكم، وكان ذلك بجهد مشترك بينى وبين الوالي جاي. فقد منحناكم بصورة استثنائية عطلة ستة شهور إلى موريتانيا، ويخولكم ذلك التنقل بحرية والقيام بزيارة خاصة لفرنسا، كما أن هذه العطلة قابلة للتجديد عدة مرات شريطة أن لا يتجاوز مجموع التمديدات ستة شهور أخرى. وهذا يعنى فى النهاية أنكم ستستفيدون من عطلة معوضة تمتد على مدى اثني عشر شهرا. وسنرى بعد ذلك ما يمكن من حلول إن شاء الله كما تقولون .وسنستمر فى مساعدتكم ما بقيت والوالي جاي أو أحدنا فى موريتانيا. وفى حالة تحويلنا إلى مكان آخر، فإن إمكاناتنا الإدارية لن تسمح لنا بمواصلة مساعدتكم. ومهما يكن من أمر فسأبقى على اتصال بكم، ولن أكف أبدا عن مؤازرتكم للنجاح فى مسعاكم. وسنتولى دفع تكاليف سفركم بالطائرة إلى فرنسا إضافة إلى مبلغ 150.000 فرنك غرب إفريقي نقدا مقتطعة من الاعتمادات الخاصة للوالي. وهكذا ستتوفر لديكم سيولة نقدية لتغطية بداية إقامتكم. كما أن راتبكم أثناء هذه العطلة سيصلكم كل شهر معززا بما يستطيع أبوكم أن يرسله

إليكم. وفى هذا السياق سأطلب من الرائد "بيز" مساعدتكم فور وصولكم على فتح حساب جار فى أحد مصارف "نيس" التى تتعامل مع إفريقيا الغربية الفرنسية. أما أنا فسأكون مع أسرتى فى "نيس" ابتداء من نهاية ديسمبر لقضاء عطلة مدتها ستة شهور. وبذلك لن تكون وحيدا خلال النصف الأول من سنة 1949، فسنلقاكم على الدوام أثناء هذه الفترة". وقد اتفقنا على أن يكون موعد سفرى فى نهاية سبتمبر، وتكفل بالقيام ببعض إجراءاته من حجز وتذكرة طائرة وأوراق هوية. أما بالنسبة لتجهيز الملابس فقد رافقتنى السيدة فيشى إلى تاجر لبناني يبيع الزي الأوربي، واشتريت منه بذلتين لم يكن تفصيلهما بالغ الأناقة حسب رأي السيدة فيشى التى قالت إنه لا يوجد اختيار آخر فى سان لويس. ولم أشأ إرجاء الأمر حتى أصل إلى دكار إذ أننى لا أعرف أي شخص هناك باستطاعته أن ينير اختياري مثل ما فعلت السيدة فيشى. وتبعا لإرشاداتها فقد اشتريت كذلك قميصين وملابس داخلية وزوج أحذية. وكان لبس الحذاءين من أجل تحديد المقياس المناسب صعبا للغاية رغم ما رافقه من لطافة قصوى تحلت بها السيدة فيشى، ومن صبر اضطراري للبائعة اللبنانية التى لم تنس أن السيدة فيشى من كبار زبناء المحل . واشتريت كذلك حقيبة ولم أكن بحاجة إلى شراء ربطة عنق، فقد أهدانى السيد فيشى ثلاثا تفوق جودتها ما يتوفر فى السوق المحلية... وسأتحدث إن شاء الله عن التكيف مع ربطة العنق والأحذية... والملابس الأوربية بشكل عام وهو أمر لم يسلم من الصعوبات!... وقبل أن أغادر سان لويس، استعرض لى السيد فيشى من جديد عددا كبيرًا ومتنوعا من العقبات لا مفر منها ويلزمنى التغلب عليها قبل التكيف مع مختلف مظاهر الحياة فى فرنسا. كما حذرنى مرة أخرى من كل ما هو سيء: مثل المخالطة والإغراءات التى يجب أن أقاومها مهما كلف ذلك... وبكلمة واحدة فقد خاطبنى خطاب الأب الطيب الواعى للمخاطر التى تحف بابنه وهو يندفع نحو المجهول إن لم أقل المغامرة. وقد أتبع ذلك بإعداد دليل عملي حرره بحضرتى ليسهل علي استخدامه حدد لى فيه بكل التفاصيل جميع الخطوات التى سأتبعها من سان لويس إلى نيس مرورا بالتوقفات فى دكار والدار البيضاء ومرسيليا وما يتخلل تلك الرحلة من استخدام للسكة الحديدية، ثم الطائرة ثم الحافلة ثم الطائرة مرة أخرى فالحافلة، فسيارة الأجرة، فالقطار. وسيكون الرائد "بيز" فى انتظاري لدى محطة القطار، ولكننى بحاجة إلى أن تكون ملابسى مميزة بعلامة تمكنه من التعرف علي، ومن الأفضل أن لا ألبس الزي الموريتاني لأن ذلك سيكون ملفتا للنظر أكثر من اللازم بل وفلوكلوريا، وهو فى الوقت نفسه غير ملائم لا من الناحية العملية ولا من الناحية المناخية خاصة وأنكم قادمون من بلد مداري ويلزمكم اتقاء البرد إلى حد كبير. وكانت هذه توصية من السيد فيشى الذى سألنى قائلا: "ولكن ما هي الملابس التى تفكر فى ارتدائها؟ فأجبت: ملابس مغربية، موضحا أن بحوزتى برنسا وسأشترى جلابية". وقد اعتبر مخاطبى هذا الحل ملائما وقال: "حسن جدا، فالفكرة لا تعدم أصالة، فبعض الفرنسيين المقيمين فى المغرب، والعسكريين منهم على وجه الخصوص، يرتدون برانسهم عند هبوطهم فى جنوب فرنسا. ولذلك تعود سكان الجنوب على هذا الزي، ومن شأن ذلك أن

يجنبكم نظرات الاستغراب التى قد تضايقكم وتزعجكم!. ولكن ما لون برنسكم؟ ".
فأجبت: إنه أزرق زرقة البحر، وعندئذ قال لى: "سأشعر الرائد بيز بهذه المواصفات فى الحال". * * * ويحل اليوم الموعود للرحيل عن سان لويس فى آخر أسبوع من سبتمبر سنة 1948. وقد رافقتنى الأسرة الفيشية فى السيارة إلى المحطة التى سأستقل منها سيارة السكة المعروفة أحيانا بمشلين micheline متجها إلى دكار. وقد نزلت ضيفا عند الحاج محمد الإمام مدة إقامتى فى دكار التى استغرقت يومين، وهو يومها رئيس قبيلة فى منطقة ألاك ومستشار عام لموريتانيا وأكبر الجزارين الأفارقة فى دكار. ولم أكن أعرف الرجل إلا قليلا ولكنه صديق للسيد فيشى الذى اتصل به هاتفيا ليشعره بمروري بدكار ويطلب منه إيوائي وتسهيل إجراءات سفرى إلى فرنسا. وقد استقبلنى كاتبه الخاص وسائقه وخصص لى أفضل ضيافة مدة إقامتى عنده. ثم رافقنى إلى المطار يوم سفرى، وتمت إجراءاتى بسهولة فائقة. ويعود ذلك إلى أن اسم الحاج الإمام وحضوره شخصيا كانا عصا سحرية لا يسد أمامها باب من أبواب المصالح العمومية فى دكار... فالعاملون بهذه المصالح من فرنسيين وأفارقة كانوا على علاقة عمل ... مع الحاج الإمام أو يودون أن يكونوا كذلك. فهو ثري وسخي... وقد غادرت دكار كما يغادر كبير القوم محفوفا بالرعاية اللائقة معززا بالتوصية الجادة التى قدمها السيد فيشى إلى شركة الخطوط الجوية الفرنسية بشأن سفرى. وكانت الطائرة فى تلك الرحلة تتوقف بالدار البيضاء مدة أربع وعشرين ساعة، وقد حجزت لنا الشركة الجوية فى أحد الفنادق بقلب المدينة، وكنت فى غرفة بمفردى. وتعرفت لأول مرة على حياة كنت أسمع عنها فقط، إنها حياة الفندق المطعم. وخلال توقفنا فى الدار البيضاء قايضت دراعتى ببرنس مغربي وجلابيه، وهي الملابس التى نزلت بها بعد الظهيرة فى مطار مرسيليا مارنيان. وقد عانيت من إحساس بالغربة التامة لم يسبق لى أن كابدت مثله قبل ذلك اليوم، ذلك الإحساس الذى لم يختلف كثيرا عن الواقع. لقد شعرت بالضياع تماما! ولكننى استطعت بفضل الدليل العملي الذى أحمله فى يدي إكمال إجراءات الشرطة والصحة والجمارك. كما استلمت حقيبتى ووصلت إلى المكان الذى تستقل منه الحافلة إلى المدينة. واستعنت بهذا الدليل كذلك فى البحث عن سيارة أجرة نقلتني إلى محطة القطار .ورغم ما كنت أشعر به من ضياع في هذه المحطة الكبيرة التي غمرتني فيها الأمواج البشرية فقد تمكنت من حجز تذكرتي على الدرجة الثانية ومن الوصول إلى القطار المعني والعربة المحددة حيث انتهت الدورة وتنفست الصعداء! وخيل إلي بدون مبالغة كبيرة أنني قطعت مسافة كيلومترين أو ثلاثة وأنا أجوب أروقة تلك المحطة وساحاتها، ولكن من حسن الحظ أن حقيبتي لم تكن ثقيلة. وقد سافرت في الدرجة الثانية بناء على تعليمات الدليل التي تفيد ما معناه "... إن الدرجة الثالثة أرخص ولكن يصعب وجود مكان فيها للجلوس، كما أن المسافرين فيها يفضل تحاشيهم فى الغالب". وأتذكر أن بعض من يجلسون بجواري في المقصورة يتحدث عن مشكلات الهند وغاندي ونهرو وعلي جناح ... إلخ، فهل كانوا رجال أعمال؟ أم

دبلوماسيين؟ أم كانوا صحفيين؟ لا أعلم، إلا أنهم على ما يبدو يعون ما يتحدثون عنه. وقد أصغيت إليهم بكل عناية لأن الموضوع يهمني كثيرا رغم جهلي به.

--

هوامش على الفصل الرابع

-هو الجد المباشر من جهة الأم لأحمد بزيد ولد أحمد مسكه وأخيه أحمد بابه اللذين سأتحدث عنهما لاحقًا .

-لم يكن بحوزة العسكريين فى القلعة سوى أجهزة للجيش تعمل بصورة أقل من المطلوب. ومن المفارقة أن هؤلاء يأتون إلى منزلي للاستماع إل الأخبار.

-أعتبر أن برامج بى بى سى اللندنية باللغة العربية كانت الأفضل آنذاك .

-كنا تربين فى مرحلة عمرية واحدة .

-حلت تسمية افديرك محل فوركَورو منذ 1968 ضمن الإصلاح الإقليمي الذى أقر فى تلك السنة.

-كان موريس فيشى-فيفى بحق محسنا وصديقا، وقد أنهى حياته المهنية موظفا ساميا فى الإدارة الاستعمارية لدى الحكومة العامة بدكار. وخلال الفترة القصيرة التى عاشتها المجموعة الفرنسية الإفريقية، كان أحد ممثلينا فى مجلس شيوخ تلك المجموعة. ولذا كنت غالبا ما ألقاه.

الفصل الخامس

الرحلة الكبرى

سبتمبر 1948 – مارس 1957

عندما قدمت إلى مدينة نيس Nice في الساعات الأولى من الليل كنت مهموما جدا، وكنت أتساءل ماذا سأفعل إذا لم أجد الرائد بيز؟ لدي طبعا عنوانان له: أحدهما عنوان مسكنه، والآخر عنوانه في الدائرة الاستعمارية ومع العنوانين رقم هاتفه. ولدي أيضا عنوان والد فيشي، إضافة إلى عنوان عمة زوجة فيشي، ومع العنوانين الأخيرين أيضا رقما هاتفي المعنيين. ولكنني كنت في غاية الارتباك . وفور خروجي من الباب، الذي هداني إليه "مرشدي الصغير" وهو مرشد لا أستغني عنه، صادفت، لحسن الحظ، شخصا طويل القامة ذا شكل متميز، وأنا ملتف في برنسي، فقال موجها خطابه إلي: "أأنت السيد المختار؟" وكان اسمي الشخصي طيلة فترة دراستي يحل محل اسمي العائلي، وهو ما كتب أيضا في شهاداتي. فكيف حصل ذلك؟ كانت أول رسالة بعثها السيد فيشي فيفي بشأني إلى الرائد بيز قد كتب فيها اسمي كما يلي: "المختار ولد محمدٌ ولد داداه". وعندما سجلني الرائد بيز في مدرسة دفيينDevienne ، قبل قدومي، سجل المختار على أنها الاسم العائلي. وعندما قدمت إلى نيس لم أشأ أن أعقد الأمور على السكرتيريا وتركت ما سجل على حاله. زد على ذلك أن الفرق بين الاسم الشخصي والاسم العائلي لدينا نحن الموريتانيين ليس كالفرق بينهما عند الفرنسيين، فلا يوجد لدينا ذلك التفريق الصارم بين الاسمين. والشخص الموريتاني ينادى، في الغالب، باسمه الشخصي، وقلما يرد اسمه العائلي، وإذا ورد يكون مسبوقا بكلمة "ولْد" أي ابن، هذا بالنسبة للموريتانيين الذين يتحدثون الحسانية. أما في المناطق الجنوبية فإن الاسم الشخصي يرد في الغالب قبل الاسم العائلي مباشرة. وهكذا رددت على الرائد بيز عندما سألني" :نعم سيدي، أنا المختار" فتابع قائلا: "أنا الرائد بيز الذي حدثكم عنه فيشي فيفي .قدمت بحثا عنكم". وعندها غمرني فرح عارم لا يدانيه إلا فرح الغريق يلاقي منقذا بعد أن أيقن بالهلاك. وتابع: "هيا، سنأخذ سيارة أجرة توصلنا إلى الفندق الذي ستنزل فيه". وعندما صعدنا سألني مضيفي عن السفر وكيف كان؟ وأخبرني بأنه سيتعشى معي في الفندق، وشرح لي برنامج الغد. كان الفندق صغيرا من درجة نجمة واحدة، نظيفا أنيقا، وقد نسيت اسمه وعنوانه. وأثناء العشاء حدثني الرائد بيز عن مواضيع مختلفة، رغم ما كان يتسم به من الانزواء. لقد كان على ما يبدو يحاول التخفيف من قلقي لما لاحظه علي من اضطراب وعدم ارتياح، رغم ما بذلته من جهد لإخفاء ما بي. وكان الاضطراب مفهوما، بل حتميا، فقد وجدت نفسي فجأة وحيدا في مكان يبعد عن بلدي آلاف الكيلومترات، بلاد تختلف كل الاختلاف عن مسقط رأسي، لا أعرفها ولا أعرف فيها أحدا! وتابع الرائد حديثه قائلا: "أعتقد أنك ستبقى في هذا الفندق أسابيع عدة ريثما أجد أسرة تقدم الضمانات بأن توفر لك معها سكنا داخليا لائقا، حسب ما طلبه مني السيد فيشي فيفي. وسأمر عليك غدا في الصباح الباكر للذهاب معك إلى مدرستك فأقدمك للمدير السيد دفيين، وقد حدثته بما فيه الكفاية عن حالتك الخاصة". وأضاف مطمئنا: "لا تقلق، فما دمت لم تتعرف بصورة جيدة

على الطريق إلى المدرسة فسأصحبك إليها مساءً وصباحا. ومن ناحية أخرى رتبت لك الأمر بحيث تتناول وجبتي الغداء والعشاء في "سيركل" (الدائرة)، ذلك أن هذا المكان تتوفر فيه أرخص الأسعار في المدينة". ولكي ينفس عني ويقربني من الجو أخذ يحدثني عن نفسه قائلا: "...أنا أعرف العرب والمسلمين معرفة جيدة، فبالإضافة إلى أنني كنت أتولى قيادة وحدات تضم مجموعة من شمال إفريقيا فقد أقمت سنوات عديدة في بلدان عربية: في الجزائر، وتحديدا في بوسعاده في جنوب الجزائر، كما أقمت مدة في دمشق بسوريا. ولم ألاق قط مشكلة في التعامل مع من يعتنقون ديانتكم، وقد عرفت عادات تلك البلاد وتقاليدها، كما كنت أتحدث العربية ومازلت أحفظ بعض كلماتها. لذا أعتقد أنه بإمكاني مساعدتكم على التكيف مع حياتنا الفرنسية التي تختلف كل الاختلاف مع حياتكم، خاصة أنك كنت إلى عهد قريب تعيش عيشة بدوية، ولذا قد تكون الأمور، خاصة البداية، صعبة بالنسبة لك. بيد أنني مقتنع أنك ستتمكن من التكيف، لأن الإنسان قادر بفضل إرادته على قهر أشد الصعاب التي تعترض سبيله". ورددت عليه بجزيل الشكر على ما قاله وعلى لطفه وطيبته، وأكدت له إنني سآخذ بكل نصائحه، وطلبت منه أن يتكرم من الآن بقبول اعتباره ولي أمري لا مجرد وكيلي. ويبدو أن جوابي قد لاقى لديه الاستحسان فقال لي: إنه يقبل اقتراحي بكل سرور. ثم أشار إلى صاحب الفندق وطلب منه أن يريني غرفتي حيث كانت حقيبتي قد تقدمتني. وقبل أن أفترق مع صاحب الفندق والرائد طلبت منهما أن يرياني جهة الجنوب الشرقي، فحير سؤالي صاحبَ الفندق، ولكن الرائد بيز فهم مغزاه فقال لي: "تسأل عن القبلة لأداء صلاتك"؟ ولم أنم تلك الليلة إلا قليلا رغم ما بي من تعب، ولكنني استسلمت لنوم عميق في الليلة الثانية. وفي الساعة السابعة والنصف وصل الرائد بيز كما كان مقررا، بعد فراغي من تناول الفطور. واستعدادا للذهاب إلى المدرسة ارتديت الزي الأوربي لأول مرة في حياتي. وكنت في هذا الهندام الجديد علي متضايقا على المستويين البدني والنفسي إلى أبعد حد. ووصلنا إلى مدرسة دفيين في وقت كان التلاميذ فيه يتوافدون عليها، وبعد أن جلسنا بضع دقائق في الانتظار استقبلنا السيد المدير ببشاشة وأجلسنا على المقاعد المخصصة للزوار أمام مكتبه بحيث كنا قبالته تماما، ثم بادر قائلا: "لقد حدثني الرائد بيز كثيرا عنكم، وقد سلمني العناصر المكونة لملفكم الذي بعث به إليه المفتش فيشي-فيفي. وقمت البارحة بالتدقيق في هذه العناصر، وأطلب منكم إكمالها بإجابتكم على بعض الأسئلة. وكان يقصد: عمري تحديدا أو تقديرا وما تلقيته من دراسة وتاريخ الانقطاع عنها واللغات الأجنبية التي تعلمتها .فأخبرت السيد دفيين برغبتي في اختيار اللغة العربية لغة أولى، واللغة الإنجليزية لغة ثانية. وأكد لي أن ذلك ممكن ولكن اللغة العربية لا تدرس في مدرسته. فأخبرته بأنه يمكنني أن أجري الامتحان فيها دون أن أتابع فيها دروسا، فرضي بذلك. وبعد إجابتي على الأسئلة كلها قال لي السيد دفيين: "وضعك حرج بالنظر إلى مستواك الدراسي من ناحية وعمرك من ناحية. فمن حيث المستوى الدراسي تناسبك السنة الثانية من التعليم الإعدادي، ولكن قد يكون من المحرج، بالنظر إلى سنك أن تكون مع تلاميذ السنة

الثانية. ولا تظنن أنك ستكون أكبر من في هذه المؤسسة سنا". وأعتقد أنه قال ذلك حتى لا أتعقد من كبر سني، ثم تابع حديثه قائلا: "ولكن من لديهم عمرك وربما أكبر منه قليلا هم تلامذة السنة الأخيرة من التعليم الثانوي، وحالك ينطبق على بعض تلامذة الهند الصينية. وسأقترح عليك صيغة هي في حقيقة الأمر نوع من التحدي، وهي أن تلتحق بالسنة الأولى من المرحلة الثانوية في فترة تجريبية فإذا تمكنت من المتابعة كما أتمنى فبها ونعمت، وإذا لم تتمكن فسأنقلك إلى السنة الأخيرة من المرحلة الإعدادية .وفي حالة الاضطرار إلى هذا الافتراض الأخير فإن عليك أن تبذل قصارى جهدك حتى تتمكن من المتابعة لأنه ليس من السهل علي نقلك إلى مستوى دون ذلك". وهي طريقة لبقة لتنبيهي إلى أنه في هذا الاحتمال الأخير لن يكون مستعدا للاحتفاظ بي في مؤسسته .وتابع السيد دفيين الذي يبدو أن حالتي كانت تشغل باله وتجعله في حيرة من أمره: "إن الشعبة الكلاسيكية هي الشعبة التي تناسبك أكثر، ولكن عدم معرفتك باللاتينية يجعل الفرصة الوحيدة أمامك هي شعبة الآداب العصرية. ولا يخفي عليك أن الأمر ليس سهلا .هذا إذا استطعت أن تكون موهوبا في الرياضيات، ومن يدري؟ وأضاف وهو يبتسم ابتسامة المشفق: "على أية حال فإن تعويض الرياضيات أسهل عليك من تعويض اللاتينية، فالتطبيقات فيها أمر لا غنى عنه". وهنا التفت إلى الرائد بيز وقال له: "سأرافق المختار إلى حجرته فالدرس قد بدأ الآن، السيد المختار تفضل فاتبعني". كانت السنة الأولى ثانوية تتألف من نحو 15 تلميذا بين ذكور وإناث، ولما رأوا المدير نهضوا جميعا. وقطع أستاذ الفرنسية الشاب حديثه فجأة، وكان قد أكمل تهجي كلمة أتذكر أني لم أكن قد سمعتها من قبلُ: بيندار .Pindare وبعد حديث خاص بين المدير والأستاذ انصرف المدير، واتجه إلي الأستاذ قائلا: "مرحبا بالسيد المختار"، واستمر في حديثه عن الشعر الغنائي. وقد تمكنت من فهم معظم الكلمات التى استخدمها ولكنني لم أتبين إطلاقا المعنى العام للدرس. وفي استراحة الساعة العاشرة خرج التلاميذ كلهم وسط ضوضاء كبيرة، أما أنا فلم أتحرك من مكاني، وعاد إلي التلميذ الذي كان يليني وجلس في مكانه بقربي، ثم حياني بأدب وقال لي: اسمي جوليان، وأنت اسمك المختار، أليس كذلك؟ فأجبته: - نعم - من أي بلد أنت؟ - من موريتانيا - أين تقع موريتانيا، في إفريقيا أم في آسيا؟ - في إفريقيا، بين السنغال والمغرب. ويبدو أنه كان يعرف أين تقع الدولتان - .هل اشتريت الكتب والأدوات التي ينبغي أن تكون قد حصلت على لائحتها؟ - لا، لم أشترها بعد - إذا رغبت سأصحبك إلى محلات لافاييت La Fayette وستلقى فيها كل ما تريده، فهذا المكان هو المكان الذي كنت دائما أشتري منه كتبي وأدواتي. فشكرته على عرضه وقبلته بكل غبطة. وأثناء حديثنا تجمع حولنا عدة رفاق، وتحدث إلي بعضهم بأدب، ويبدو أنني قد أثرت لديهم مزيجا من العطف وحب الاطلاع، إذ كنت في هذا الفصل الشخص الوحيد من رعايا الإمبراطورية الاستعمارية. وبعد الاستراحة بدأ درس الكيمياء وكان حول نظرية الجزيئات عند أفوكادرو .Avogadro وكنت أبعد عن فهم هذا الدرس مما كنت عليه في درس اللغة الفرنسية وللسبب السابق نفسه. وكانت الحصة الأخيرة درس اللغة

الإنجليزية، لغتي الثانية، وهنا كنت أقل فهما أيضا من درس اللغة الفرنسية. فقد كنت أجهل معظم الكلمات التي يستخدمها المدرس، وكان المعنى العام للدرس غائبا عني تماما .وعند الخروج وجدت الرائد بيز في انتظاري، فسار بي مباشرة إلى الدائرة لأتغدى وأتعرف على المكان وعلى الأشخاص في المطعم. وأوضح لي أنني لن أكون مضطرا لأن أدفع مقابل كل وجبة على حدة، بل سأوقع على حسابي كل يوم ويقوم هو بتسديد المبلغ أسبوعيا. وكنت في المساء، ونحن في الفندق قد فعلت ما كان السيد فيشي قد نصحني به وأنا في سان لويس، فسلمت الرائد بيز كل ما كان لدي من نقود. وقال لي بأدب جم إنه سيستخدم دفتر محاسبة خاص بي، وكان قد قدمني في زيارتي الأولى هذه للمطعم لكثير من الكهول والشيوخ الهرمين، منهم من كان عسكريا وفيهم من كان مدنيا. ولم تربطني علاقة خاصة بأي منهم إلا رجلا واحدا من المولعين بالرياضيات وهو صديق للرائد بيز وسأتحدث عنه إن شاء الله. وعند مغادرتي "الدائرة" بعد أن تناولت غدائي قادني الرائد بيز إلى فندقي، قبل أن أعود إلى دروسي، وكان القصد من ذلك أن يريني الجزء الآخر من الطريق الذي سيكون علي من الآن فصاعدا أن أسلكه عدة مرات يوميا من الفندق إلى مدرسة فيين "فالدائرة "فالفندق. ولا أتذكر من الدروس التي حضرتها في أول مساء لي هناك غير درس التاريخ، ولا أتذكر كذلك موضوع هذا الدرس ولكنني أتذكر أنه كان أقرب إلي من الدروس التي سبقته في ذلك اليوم. وكان الرائد بيز في انتظاري مرة أخرى لدى الباب فصحبني أنا والتلميذ جوليان إلى كاليري لافواييت فاشتريت منها ما أحتاجه من الأدوات المدرسية .وفي المساء سألني الرائد بيز عن انطباعي حول أول يوم دراسي، وبدأ يغدق علي من نصائحه موجها ومشجعا كما لو كنت أحد ذويه أو واحدا من أبنائه. وعندما عدت إلى الفندق، وتركني الرائد، وبقيت وحيدا في غرفتي شعرت بالضيق ثم بالانهيار تاما بعد ما استعرضت حصيلة أول يوم دراسي لي في المدرسة، وقلت في نفسي إنني لن أتمكن من المتابعة لا في السنة الأولى ثانوية ولا حتى في السنة الأخيرة من الإعدادية. وعلي بالتالي أن أحزم أمتعتي وأعود إلى بلدي أجر أذيال الخيبة. وفكرت كثيرا في القرارات المحتلمة وكل الحلول التي يمكن تصورها لعلِّي أتمكن من اتخاذ قرار نهائي. وأخيرا قررت عدم الاستسلام لتلك الصعاب والتصدي لها، وتذكرت بيت الشاعر العربي القديم :بقدر الكد تكتسب المعالى ومن طلب العلا سهر الليالي ومنذ أن اتخذت هذا القرار بمتابعة دراستي لم أهم بالتراجع عنه أبدا. وقررت منهجية سأجتهد في تطبيقها وهي أن أحفظ عن ظهر قلب جميع الدروس في كافة المقررات! وكانت ذاكرتي في ذلك الوقت تتيح لي تطبيق تجربة كهذه، ولو أن الكثير من رجال التربية لا ينصحون بها، ولكنني نجحت فيها بحمد الله. ولم أتمكن من فتح أي كتاب أو دفتر في تلك الليلة، فلم يكن بوسعي أن أستوعب أي شيء. وفي صبيحة الغد رافقنى مجددا الرائد بيز إلى المدرسة، وسلكنا الطريق التي سلكنا بالأمس. وفي اليوم الثالث تمكنت من معرفة الطريق اليومي بنفسي، فهو دوما طريق واحد. وفي أول يوم أحد قضيته في مدينة نيس دعاني الرائد بيز إلى الغداء معه فتعرفت على زوجته وكانت تجسد الطيبة واللطف، وكنت المدعو

الوحيد لديهما، واقترح علي الرائد أن أتلقى دروسا خصوصية من لدن أحد أصدقائه في "الدائرة". يتعلق الأمر بأحد الإداريين القدماء في المستعمرات، وهو أحد من قابلتهم أول مرة دخلت فيها "الدائرة "ولديه تكوين صلب في الرياضيات، وكان يعشق هذه المادة عشقا لا مزيد عليه وينفس عنه بتدريسها. وكانت لديه في تدريس الرياضيات في بيته ميزتان: أولاهما أن درسه يستغرق وقتا غير محدد، فمدة الدرس تتوقف على مدى فهم التلميذ للموضوع المدروس. أما الميزة الثانية فهي كونه لا يأخذ من التلاميذ غير تعويض رمزي، فمكافأته الحقيقية هي تدريس الرياضيات. وكنت شخصيا من ذوى الحظوة لديه لأنني كنت في كنف صديقه الأثير لديه الرائد بيز. وهكذا رفض أن يأخذ مني أي مكافأة على دروسه رغم أنه قدم لي دروسا على مدى أشهر عديدة بواقع ثلاثة دروس أسبوعيا. وقد تمكن بلطفه ومرحه وصبره من أن يفهمني، ولو جزئيا، الجبر ولكن الهندسة ظلت مستغلقة علي نهائيا. ويعود إليه الفضل في حصولي على أول جزء من البكالوريا في شعبة الآداب العصرية. لقد مكنني حفظ الدروس عن ظهر قلب من المتابعة في الحجرة، لكن هذه الدروس كثيرا ما تحيل إلى موضوعات أجهلها نهائيا لأنني لم أدرسها أبدا، وقد شكل ذلك عائقا أمامي حتى بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا فيما بعد. ومع نهاية الشهر التجريبي سمحت درجاتي وملاحظات أساتذتي للسيد دفيين بأن يعلن أهليتي للمتابعة في السنة الأولى. وأخبرني بأن الدرجات التي حصلت عليها ليست أسوأ الدرجات في الفصل، وشجعني على متابعة جهودي. فكنت والسيد دفيين والرائد بيز سعداء بتلك النتيجة. وفي ذلك اليوم أقترح علي الرائد بيز أن أسكن عنده، وقال: "ستكون بمثابة ابننا، ومن الآن فصاعدا سأخاطبك، إذا شئت، بدون رسميات وبدون تكلف كما أخاطب أطفالي" أي بصيغة المفرد لا بصيغة الجمع، وقدم لي عرضا عن الفرق بين الخطاب بصيغة المفرد الدال على الاحتقار وذلك الذي يدل على التحبب، وشرح لي الأسباب التي حالت دون تقديمه لي هذا الاقتراح قبل الآن فقال: "أولا لأنني لم أكن متأكدا من أنك ستستطيع البقاء في نيس، إما لأنك لا تتمكن من المتابعة، أو بسبب عدم نجاحك في التأقلم نفسيا وجسميا، فالصعوبات المدرسية قد تضعف همتك وتوهن عزيمتك .إن تلك الصعوبات قد تحملك على العودة من حيث أتيت، وفي هذه الحالة كان من الأفضل أن تبقى في الفندق حتى تعود. ثم إنني، رغم الملاحظات الممتازة التي كتبها لي المفتش فيشي فيفي عنك وعن والدك وأسرتك، كنت أرغب في مراقبتك ودراستك من حيث سلوكك وطبعك ومزاجك. وكم كنت سعيدا عندما لاحظت أنك لا تتصرف كما يتصرف عادة كثير من أبناء العائلات الكريمة في إفريقيا أو في المشرق، فهؤلاء كثيرا ما يسلكون سلوكا طيبا في أوطانهم، ولكنهم سرعان ما يتخلون عن ذلك السلوك عندما يعيشون في فرنسا حيث توجد حرية أكبر في ممارسة مسلكيات الحياة، فيطلقون العنان لمكبوتاتهم. أما أنت فيبدو أنك راغب في التمسك بدينك واحترام عادات بلدك. وأقول: "يبدو أنك" لأنه لم يمض وقت كاف على مراقبتك، ولكنني أصبحت أستطيع أن أؤكد أنك إنسان جاد مستقيم حسب ما يتهيأ لي ."
وهكذا قضيت سنتين وأنا أسكن مع أسرة بيز التي آوتني فعلا، ويعود إليها الفضل

في أنها مكنتني من أن أعرف جوانب من الحياة الداخلية للشعب الفرنسي بقدر ما يستطيع الأجنبي أن يعرف، وخاصة حياة الطبقة الوسطى. فكان كل شيء مناسبة لشرح دلالة ظاهرة، وخاصة أثناء الجلوس حول المائدة، سواء كانت تلك الظاهرة اجتماعية أو دينية أو ثقافية، وتحديد البيئة التي توجد فيها، وهل هي الريف أو المدينة. وقد عرفني آل بيز على عدد كبير من أصدقائهم ممن عاشوا فى المستعمرات أو ممن يقيمون بفرنسا خلال زياراتنا لهؤلاء، أو أثناء الدعوات التي يقيمونها فى المنازل أو في "الدائرة ."وهكذا قال لي الرائد بيز، عند انقضاء إقامتي وبشيء من الاعتزاز والرضى عن النفس..." :أنت اليوم أحد العرب وأحد الأفارقة الأكثر دراية بالحياة الفرنسية". وقد عدت لزيارة هذه الأسرة عدة مرات أثناء دراستي في باريس. وقد انتابني من الحزن ما انتابني عندما علمت نبأ وفاة هذين الزوجين قبل سنة 1960 بقليل، ولم يكن يفصل بين وفاتهما غير أشهر معدودة أو أسابيع. وقد دعاني السيد فيشي– فيفي وزوجته أثناء مقامي في نيس خلال عطلتهما، كما استدعاني والد فيشي– فيفي عدة مرات، وكذلك دعتني حماته، ودعتني السيدة أميري Eméry عمة زوجه. ودعاني أصدقاء عديدون في الدراسة (في السنة الأولى والثانية من المرحلة الثانوية) في بيوتهم. غير أنني كنت في الغالب لا أتمكن من تلبية دعواتهم لانهماكي في الدراسة. فقد كنت أبقى في غرفتي أراجع طيلة عطلة الأسبوع وأيام العطل، وكان ذلك يقلق الرائد بيز فيقول لى غالبا: "إذا بقي عملك على هذه الوتيرة، يا مختار، فإنني أخشى عليك الإعياء، والإعياء إذا كان شديدا يمكن أن يضع حدا لدراستك. أخرج، واذهب إلى منتزه الإنجليز، وتجول في المدينة، واذهب إلى السينما لتغير الجو، وإلا فسترهق نفسك". والواقع أنني في بعض الأحيان يبلغ مني الإعياء مبلغا لا أستطيع معه الاحتفاظ بأي معلومة. وكنت أحيانا عند ما أصاب بإرهاق شديد خاصة في فقرات الظهر أستسلم وأذهب، لا إلى السينما لأن وقتها أطول في نظري مما ينبغي، ولكن إلى "سيناك "Cinéac حيث كانت مدة العرض أقصر، ومكانها قريب من سكني على شارع النصر ، وكانت هذه وسيلة الترويح الوحيدة لدي. وفي سنة 1949 جاء السيد والسيدة فيشى-فيي إلى نيس في عطلة استغرقت الأشهر الستة الأولى من تلك السنة فكنت أقضي لديهما عطلة الأسبوع، وربما قدما لزيارتي عند آل بيز. وكان السيد فيشى يقول: "...جئنا لنبعدك قليلا عن كتبك"، فيذهبا بي لتناول شراب في المدينة، أو للقيام بجولة في السيارة أو هما معا. وكنت أغادر غرفتي بجسمي ولكنني أظل ملازما لها بروحي. فقد كانت الدراسة تستحوذ على كل اهتمامي بشكل كامل ودائم. وفي نهاية السنة كان ترتيبي في الامتحان الثالث أو الرابع. وعلى كل حال كانت نتائجي جيدة، فاستدعاني السيد دفيين للحضور إلى مكتبه وقدم لي تهانئه الحارة بحضور الرائد بيز في أحد أيام يوليو، واقترح علي أن أتابع الدروس الصيفية التي سينظمها، وستكون في مستوى السنة الثانية الثانوية، وأن أجرب حظي في دورة أكتوبر "فإذا نجحتَ تكون قد حققت إنجازا رائعا، أما إذا لم تنجح فستكون قد اكتسبت تجربة تفيدك في السنة القادمة، وفي انتظار ذلك ينبغي أن تنقطع تماما عن الدراسة وتنسى كل ما يتعلق بالكتب

والدفاتر حتى فاتح أغسطس المقبل". وقد وافقت تماما على مقترحي السيد دفيين، ثم قررت أن أذهب إلى باريس لأقضي فيها نحو عشرة أيام. ففيها يوجد صديق وابن عم شقيق لي هو محمد ولد مولود، وأحد مواطني بلدي المنحدرين من المنطقة الجنوبية من موريتانيا هو راسين توري. ولم تكن لي به معرفة خاصة سابقة ولكنني أعرف عمه بوبكر با وأعرف أيضا الكثير من أقاربه. وكان من حسن الحظ أن قدم السيد رازاك وزوجته لزيارتي فى نيس، فقد كان لديهما منزل ثان في لفار) Le Var المنزل العائلي لزوجة رازاك). وبما أن لديهما سيارة فقد حملاني معهما إلى العاصمة الفرنسية، فتكلمت الحسانية لأول مرة منذ شهر سبتمبر 1948 لأن السيد رازاك يفهم الحسانية جيدا ويتكلمها بطلاقة. وعند قدومي إلى باريس قدم لي راسين توري المأوى ومستلزماته، وبقيت في ضيافته خلال مقامي هناك فكان مثالا للضيافة الموريتانية الإفريقية كرما وعفوية. وبما أنه كان يعرف باريس جيدا فقد كان لي خير دليل فيها، فمعه اكتشفت المعالم السياحية والثقافية مثل: قوس النصر، وشانزأليزي، ولاكونكورد، وبرج إيفل، ومتحف اللوفر، ومتحف الإنسان، ونوتردام، وبانتايوه، والحي اللاتيني وبعض ما فيه مثل "كابولاد" Capoulade و"ديبون" Dupontاللذين كانا ذائعي الصيت في ذلك الوقت، وأحياء مون بارنانس، ومون مارتر الخ. كما قدمني إلى فرديناند لوبFerdinand Lop ، وهو شخص يستعصي على الوصف، وكان الرائد بيز قد حدثني عنه كثيرا كإحدى غرائب الحي اللاتيني بما يقيمه من اجتماعات عامة وبترشحه لجميع الانتخابات في فرنسا حتى الانتخابات الرئاسية. كان راسين توري دليلي الممتاز في باريس أول طالب موريتاني درس في فرنسا، كما سبق أن ذكرت. فقد حصل على منحة دراسية من بلدية دكار، وهو في السنة الأولى من كلية الطب. أما ابن العم محمد ولد مولود فكان في ثانوية هوش دي فرساي Hoche de Versaille في السنة الثانية من الثانوية، وكان قد قدم إلى هناك من موريتانيا في الوقت نفسه الذي قدمت أنا فيه إلى نيس. وقد حصل له إيفون رازاك على وظيفة ملحق بديوان رئيس برلمان الاتحاد الفرنسي الذي كان من الحزب الذي ينتمي إليه رازاك (الحركة الجمهورية الشعبية .(M.R.P فكان محمد يتقاضى ما يشبه منحة وليس ملزما بأن يقوم بعمل في برلمان الاتحاد الفرنسي مقابل الحصول عليها، وهي تسمح له بمتابعة دروسه الثانوية. وتمكنت مع محمد ولد مولود من إحياء عهدى باللغة الحسانية، فقد كنت مشتاقا إلى لغتي الأم. وفي نهاية سنة 1949 جاءنى محمد في نيس وقضى معي أسبوعا من العطلة، تناولنا خلاله أيضا أحاديث بالحسانية. كما تعرفت أثناء مقامي في باريس على آمدو مختار مبو الذي كان طالبا يدرس التاريخ والجغرافيا، ويسكن الفندق نفسه الذي يسكنه راسين توري. وأخيرا عدت، "فالتهمت" برنامج السنة الثانية ثانوي خلال شهري أغسطس وسبتمبر، وحصلت على الجزء الأول من البكالوريا، وهو أمر لا يصدق، ولكنه تحقق فعلا. ولا تسأل عن مدى غبطتي بهذا الحدث وغبطة الأهل والأصدقاء في بلدي، وكذلك الأمر بالنسبة لولي نعمتي فيشي- فيفي ثم وكيلي الذي أسكن معه الرائد بيز. وبعث والي موريتانيا يومها ببير

مسمير Pierre Messmer، برقية بالحدث إلى المجلس الإقليمي العام.
وطبيعي أن أكون في غاية الإنهاك الجسمي والإرهاق الذهني بعد هذا المجهود المضني والمستمر. ولم أشأ الخلود إلى الراحة ولا أستطيع ذلك. فاستأنفت بسرعة دراسة الفلسفة. وبرغم ما بقي لدي من صعوبات كبيرة ومتعددة في المعلومات الأساسية العامة، فقد قلّت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في السنتين الأولى والثانية. وأمضيت سنة دراسية جيدة كنت خلالها في طليعة الفصل، ولكن ذلك لم يمنع من فشلي في امتحانات دورة يوليو، عكسا لتوقعات أساتذتي. وكنت مع نهاية السنة متعبا جدا لدرجة أنني لم أتمكن من التحضير لدورة أكتوبر، ولذا فقد استرحت أثناء العطلة، فقضيت ثلاثة أسابيع عند أسرة رازاك في كاريول Garéoiltب"فار"، ثم قضيت شهرا في نيس شاركت خلاله في عدد من الرحلات التي تستخدم فيها الحافلات مكنتني من اكتشاف أماكن كثيرة من جبال الألب البحرية لم تتح لي من قبل فرصة لزيارتها لضيق الوقت. وخلال هذه السنة التي كنت أدرس فيها الفلسفة، استدعاني زملاء كثيرون لزيارتهم وكنت ألقى لديهم كل مرة استقبالا حارا، وكذلك كان الحال بالنسبة لأقارب السيد فيشي-فيفي وأقارب زوجته الذين كانوا يحرصون باستمرار على أن أزورهم. وبذا أصبحت أقل عزلة مما كنت عليه. وعلى الرغم من فرص اندماجي في الحياة الاجتماعية لزملائي في الدراسة، وما تتمتع به الأسرة التي آوتنى من طيبة ودماثة أخلاق، فقد كنت أشعر على الدوام بوحشة شديدة على المستوى النفسي، فلا يوجد في نيس موريتاني غيري، بل لا علم لى بوجود إفريقي أسود أو أبيض فيها سواي. ولم ألق ممن ينتمون إلى أقاليم ما وراء البحار غير تلميذين أحدهما من كمبوديا والآخر من تونكين، كانا في مدرسة دفيين ولكنهما كانا في فصل الرياضيات التحضيرية، وكانت لي مع الكمبودي صداقة، ولم أعد أتذكر اسمه، فلم يكن من السهل حفظه. وفى ظل هذا الوضع، قررت الانتقال إلى باريس لأترشح من جديد لباكلوريا الفلسفة. وقبل أن أتحدث عن بدايتي مع باريس أود أن استطرد بعض المفارقات التي عشتها في نيس: بعضها يتعلق بالملابس وبعضها يتعلق بالطعام أو بالرياضة... لقد صعب علي التكيف مع ثلاثة أنواع من الملابس الأوروبية: البدلة وربطة العنق والأحذية المغلقة... فقد وجدت صعوبة كبيرة في التعود على أن أظل محشورا داخل ثنائي البدلة وربطة العنق، فأقل ما يقال عنهما إنهما أبعد ما يكونان عن الثياب التي قد تعودت عليها من ذي قبل: الدراعة والسروال، ناهيك عن اللثام. وعندما ارتديت الزي الأوروبي لأول مرة، أي في اليوم الموالي ليوم قدومي إلى نيس، شعرت بأنني اقترفت ذنبا كبيرا وأصبحت إنسانا آخر، فكنت كلما مررت بزاوية شارع خيل إلي أن أحدا من أهلي أو مواطنا من بلدي يناديني: "يا مختار خنت تقاليدنا وربما ديننا، صرت تتزيا بالزي الأوروبي، لقد ضللت عن الصراط المستقيم". وشيئا فشيئا بدأت هذه الوساوس تخف، دون أن تختفي تماما، وكانت مشكلتي مع ربطة العنق مشكلة مضاعفة. فهي من ناحية تضايقني تماما، بل كنت أشعر أنها تخنقني فكانت بالنسبة لي صعبة الاحتمال. ومن ناحية ثانية مرت سنتان على وجودي في فرنسا وأنا لا أعرف كيف أعقدها بصورة

صحيحة، فلم أكن متحمسا أصلا لهذا النوع من التدريب كما أن المهارة اليدوية لم تكن من خصالي. وعندما ارتديت الزي الأوروبي أول مرة للذهاب إلى مدرسة دفيين صحبة الرائد بيز طلبت منه مساعدة فنية، فعقد لي ربطة العنق وشدها حول رقبتي وأراني كيف تعقد وكيف تفك. وتمكنت من فكها في المساء لكن عجزت عن عقدها صباح الغد، مما جعلني أطلب مجددا مساعدة الرائد بيز، فعقد لي ثلاث ربطات عنق لا واحدة. وكان عليه أن يضحك مني، لكنه لم يفعل لطفا بى وخشية جرح خاطري. ولم أفك عقدة واحدة من هذه الربطات الثلاث خلال مدة إقامتي في نيس ولو أثناء صيانتها. وبما أن الرائد بيز أخبرني بأن ارتداء ربطة العنق من سمات السلوك السوي عند زيارة الآخرين، فقد كنت دوما حريصا على تحمل مشقة ارتدائها. أما الأحذية المغلقة فقد بقيت معي منها ذكريات مقيتة، إذ عانيت منها كثيرا وتركت في رجلي آثارا لا تمحى. وفيما يخص المواد الغذائية، فإن القهوة التى لم أتعودها من قبل كادت تلحق بى الضرر، ذلك أن الرائد بيز كان ممن يشربها كثيرا. فكان يشرب منها كأسا دهاقا في الصباح، وفنجانا كبيرا في الزوال، وآخر في المساء، فأحببت أن أقتدي به، وليتني لم أفعل. فبعد أسبوعين أو ثلاثة من مقامي عند أسرة بيز أنتابت يدي رعشة أخذت تزداد يوما بعد يوم حتى أصبحت أجد صعوبة في الكتابة. وأثار الأمر قلقي أنا والرائد، فصحبني إلى الطبيب الذى تمكن على الفور من تشخيص مصدر الداء المتمثل فى القهوة . فنهاني عن الإفراط في تناولها، وأمرني بألا أشرب منها غير كوب صغير بعد الغداء .فاختفت تلك الأعراض ولم تعاودني بعد ذلك. أما بخصوص الرياضة فلم أزاولها طيلة سنتي الأولى فى نيس رغم توصيات الرائد بيز واقتراحات أصدقائي.

وفى سنتي الثانية تعرفت على زميل يدعى هنري بيرسون .H Personneكان مولعا برياضة ركوب الدراجات وكان يسكن حي ريكيي Riquier، وهي ضاحية بعيدة من قلب مدينة نيس. وكان يصل إلى المدرسة صباحا ومساء بدراجته. وقد تمكن من إقناعي بأهمية تعلم ركوب الدراجة، بل إنه جعلني أراه ضروريا. وكان يعرف ميدانا فسيحا بالقرب من الحي الذي يسكنه، فضرب لي موعدا لآتي إلى منزله ومنه اتجهنا إلى الميدان المذكور فبدأنا أول درس وآخره. فخلال أمسية كاملة لم يتمكن مدربي المتطوع من إبقائي معتدلا على الدراجة، رغم ما تحلى به من صبر وما لدي من إصرار. فكان إذا أمسك بي سارت الأمور عادية، أما إذا كف عن الإمساك بي فإنني أطرح أرضا. وهكذا حتى حل الظلام وانتهت المقاومة، فانتهينا. وضربنا موعدا للمتابعة في الأسبوع الموالي.

وخرجت من الميدان أحمل خدوشا هنا و رضوضا هناك وبعض الكدمات والتقبضات. وعندما استيقظت في صبيحة الغد إذا بيدي قد تورمتا إلى حد لا أستطيع معه تشبيكهما ولا الإمساك بأي شيء، ولم أعد أتذكر الطريقة التي تمكنت بها من تناول فطوري أو ارتداء ملابسي. وبقيت ثلاثة أيام أو أربعة أحضر الدروس ولا أستطيع كتابة أية ملاحظة. وسبب لي هذا نفورا دائما من مقود الدراجة. وإذا أعدت النظر بموضوعية في هذه التغيرات المفاجئة التي حدثت في بداية التحاقي بالعصرنة وعودتي المتأخرة إلى مقاعد الدراسة، أتساءل كيف

تمكنت من الحصول على ما تحقق من نتائج؟ وأقول هذا بدون تبجح ودون رضى زائد عن النفس، فهناك كثيرون غيري لو أتيح لهم أن يكونوا مكاني لوصلوا إلى أفضل مما وصلت إليه. ولكن الأمر بالنسبة لي كان صعبا، بل كان بالغ الصعوبة. لقد سافرت إذا إلى باريس في شهر سبتمبر 1950 وفيها وجدت ابن عمى محمد ولد مولود والصديق الجديد راسين توري. كما وجدت فيها الكثير من الطلبة الأفارقة وأغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء لا من شمالها. وكان الجو جوا حيويا نضاليا للغاية. فكان هناك غليان سياسي وروح وطنية مناهضة للاستعمار لدى الطلبة القادمين من كل أصقاع الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية فى إفريقيا السوداء وشمال إفريقيا والهند الصينية. وكانت توجد اتحادية لطلبة إفريقيا السوداء تدعى: "فيدرالية طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا". ومن بين قادتها الباريسيين الذين أعرفهم: مختار مبو وراسين توري وغيرهما. وقد انتسبت إلى قسمها الموجود في باريس فور قدومي إلى هذه المدينة كـ"جندي من الدرجة الثانية" أي كأحد المناضلين القاعديين. وفي الوقت ذاته كنت مهتما بأنشطة فيدرالية أخرى هي فيدرالية طلبة شمال إفريقيا، وإن كان بطريقة أقل استمرارا وأقل نشاطا لأنني لم أنتسب إليها، ولم أكن أعرف زعماءها. والحقيقة أن موريتانيا كانت يومها تشكل جزءا من إفريقيا الغربية الفرنسية، وكانت معرفتي بالطلبة حتى ذلك الوقت تنحصر في بعض الطلاب السنغاليين الذين سبق أن قابلتهم في مدرسة بلانشو في سان الويس بالسينغال ولقيت بعضهم في باريس. وكانت فيدراليتا الطلبة الأفارقة المذكورتان تعملان من أجل تحقيق الأهداف نفسها المتمثة فى تحقيق مطالب الطلاب النقابية والنضال السياسي من أجل التعجيل باستقلال بلداننا الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي. وقد اتسمت بداية مقامى في باريس بحماس سياسي كبير، وبمصاعب مادية جمة. فلم يبق بحوزتى الكثير من النقود عند قدومى إلى العاصمة الفرنسية، وأخذت موارد دخلي الثلاثة التي تمتعت بها على مدى سنتين فى نيس تنضب واحدة تلو الآخر. فانقضاء عطلتى الإدارية، ومغادرة السيدين فيشي والوالي جيي موريتانيا، وضع نهاية للتعويض الذي كنت أتقاضاه عن تلك العطلة وللمعونات المالية المكملة التي كنت أتلقاها من الإدارة الاستعمارية. أما المصدر الثالث للدخل فيتمثل في طرود القهوة التى تحدثت عنها. وشكلت الحوالات التي يبعث بها باب ولد اجدود مصدر دخلي الوحيد الثابت. وإذا كانت لا تسلك في طريقها إليَّ أقصر السبل، فقد سَلِمَتْ لحسن الحظ من الضياع وكانت تصل إلي في نهاية المطاف. ويمكن أن أضيف إلى هذه المصادر ما كان يمدنى به والدي من حين لآخر. ومن ناحية ثانية كان محمد ولد مولود قد فقد مصدر المنحة التي كان يتقاضاها نتيجة تغيير رئيس برلمان الاتحاد الفرنسي. ولم يعد لديه الكثير من المال هو الآخر. فكان علينا إذا أن نشد الأحزمة ونعيش بإمكاناتنا المتواضعة. وأستخدم هنا نون الجمع إشارة إلي وإلى ابن عمى لأن تقاليد التكافل الاجتماعي التي يجب الالتزام بها، وخاصة لدى عائلتنا، تفرض علينا أن نتقاسم ما لدينا. وكانت مشكلة السكن المشكل الأكثر إلحاحا، فأجرنا في بداية الأمر غرفة واحدة في فندق صغير بالحي اللاتيني، وكان فندقا قديما خربا ينتظر

انهياره من حين لآخر. فبحث لنا آمدو مختار مبو وراسين توري وأسرة رازاك وسيمون لافوند Simone Lafond أخت زوجة السيد فيشي– فيفي، فلم يوفقوا في الحصول على أي مأوى في وقت كنا فيه مهددين بالذهاب إلى الشارع عندما يضطر مسير الفندق الخرب إلى طردنا مع بقية النزلاء، وهو إجراء قد تقتضيه السلامة في أي وقت. وفي النهاية وجدت سيمون لافون، إخلاصا منها وطيبة، غرفتين تقعان في حي راق لا تتحمل مواردنا المتواضعة تكاليف إيجارهما. وتقع الغرفتان في ساحة "مالشرب Malesherbes"بقرب منتزه مونصوMonceau ، في المقاطعة الثامنة. وبما أنه لم يكن لدينا أي خيار آخر لسوء الحظ فقد اضطررنا لإستئجارهما مؤقتا، ولم نقم فيهما إلا ثلاثة أشهر أو أربعة على ما أتذكر. واستمر بحثنا عن سكن مناسب حتى عثرنا في نهاية المطاف على غرفتين في عمارة قديمة تقع في حي" لاربيبليك" الشعبي وكانتا مجهزتين تجهيزا متواضعا ولم يكن فيهما تكييف مركزي، فكان علينا أن نهبط مرة على الأقل كل يوم إلى القبو لشراء الفحم وإشعال الموقد الذي يسخن الغرفتين بشكل مقبول. ومكثنا في هاتين الغرفتين حتى بداية المرحلة الأخيرة من "حياة الظعن" الباريسية وهي انتقالنا إلى الحي الجامعي في شارع جوردان مع بداية سنة 1952. ولم تكن مشكلة السكن المشكلة الوحيدة في مثل ظروفنا، فعندما حصلنا على سكن أصبح من البديهي أن نبحث عن طريقة نحصل بها على طعامنا بأقل كلفة. وبما أننا لم نصر بعد من طلبة التعليم الجامعي فلم يكن من حقنا الاستفادة من المطاعم الجامعية. ومن سوء الحظ أنه كان يوجد نظام يتيح لمثلنا الاستفادة من الخدمات الجامعية ولكنه ألغي قبل ذلك بقليل، وهو النص التنظيمي الذي يسمح بمعاملة المسجلين في مرحلة الكفاءة في الحقوق كطلبة. وعلى أساس هذا النص تمكن مختار مبو رئيس "فيدرالية طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا" يومئذ، والمساعدة الاجتماعية لمكتب الخدمات الجامعية الآنسة سونيا بوبو فيتش Sonia Popo vitch - التي كان محمد ولد مولود يسميها "منت بوبو" - من إيجاد حل لمشكلة تغذيتنا. فقد كانت الآنسة بوبو فيتش تعرف جيدا مشكلات الطلبة الأفارقة وتساعدهم على حلها بكثير من الاستعداد والأريحية والإخلاص والفعالية. وقد طلبت مني، هي ومختار مبو، أن أسجل في مرحلة الكفاءة في الحقوق، ولم تكن شهادة البكالوريا إلزامية للتسجيل، وأن أسلمهما بطاقة الطالب، وفعلت ذلك بسرعة، فحصلا لي على بطاقة الاستفادة من المطعم. ولكن لم تكن هذه نهاية المتاعب! فقد اتفقت مع مختار مبو والآنسة بوبو فيتش على أن محمد ولد مولود سيستخدم البطاقة نفسها: وتلك عملية غش ثانية! فكان ذلك بالنسبة لي مصدر قلق دائم. فمحمد لم يكن يشبهني شكلا، وصورتي التي توجد على البطاقة لا تشبه صورته، وبمجرد النظر عن قرب يمكن تبين الفرق بين صاحب الصورة وحامل البطاقة. لذا كنا كلما قدمنا هذه البطاقة الغالية يوميا طار فؤادي ظنا مني أن أمرها سيكتشف وتسحب منا نهائيا. وبفضل الله فإن محمد لم يُتحقق في أي يوم من الأيام من بطاقته، ولذا خدمتنا تلك البطاقة طيلة السنة.

- -- -

الفصل الخامس (2 (

لقد أشرت فيما سبق إلى أنه كان علي أن أعيد سنة الفلسفة خلال السنة الدراسية 1950–1951. ولكن الدراسة في مؤسسات تحضير البكالوريا في باريس باهظة التكاليف، خاصة أن مواردي المالية لا تكاد تكفي لسد الضروريات بشكل دائم، فكان علي أن أسجل بالمراسلة في "المدرسة العالمية" وأحضِّر الامتحان اعتمادا على جهدي الشخصي. كما كان علي أن أتخلى عن المشاركة في دورة يونيو، ففي هذا الشهر ستجرى الانتخابات التشريعية في فرنسا وإفريقيا جنوب الصحراء التي كانت تشكل جزءا من الاتحاد الفرنسي .

وفي موريتانيا ترشح صديقي سيدى المختار انجاي، زعيم حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني، ضد حرمه ولد بابانا. وبما أنني مازلت عضوا في المكتب التنفيذي لهذا الحزب فإن أعضاءه، وعلى رأسهم سيدى المختار انجاي، وكذلك بعض الأهل والأصدقاء، طلبوا بإلحاح حضوري إلى المؤتمر الذي سيعقده الحزب في كيفه لترشيح سيدى المختار. وكان إيفون رازاك الموجود في باريس يمثل موريتانيا في مجلس الجمهورية ، يشجعني كثيرا على متابعة دراستي، ولكنه عمل على إقناعي بضرورة الذهاب معه إلى البلاد والتخلى عن إجراء دورة يونيو والمشاركة فى دورة أكتوبر، فامتثلت. ووصلت كيفه في شهر مايو برفقة السيد رازاك الذي وفر لي تذكرة الطائرة. وبعد ترشيح سيد المختار رافقته هو ورازاك خلال الحملة الانتخابية، فجبنا البلاد طولا وعرضا متنقلين تارة في الشاحنات وتارة في سيارات عابرة للصحراء، كما استخدمنا الطائرة مرة أو مرتين. وهكذا زرنا كافة عواصم الولايات وعواصم المراكز الإدارية .

وقد مكنتني هذه الرحلة الطويلة، التي أقوم بها لأول مرة، من زيارة جميع نواحي الوطن، وكنت قبلها لم أزر منه غير ولايتين: ولاية الترارزه، وولاية آدرار بشكل خاص. وبعد نهاية الانتخابات التى نجح فيها مرشحنا، أخذت ثلاثة أسابيع من الراحة وزعتها بين عائلتي: أسرة أمي وأسرة أبي، وكانتا تتنقلان في نواحي بوتلميت، فكانت هذه مناسبة لتجديد العهد بالسفر على الجمال. وفي شهر يوليو عدت إلى باريس لأكرس فترة الصيف لتحضير دورة أكتوبر .

وبعد قضاء أيام في باريس سافرت بالقطار إلى مقاطعة لايندر L'Indre حيث سأقضي ثلاثة أسابيع من العطلة والدراسة الجادة في هذه المنطقة الجميلة، منطقة بيري Berry. وكانت إقامتي عند الإداري جورج بولي Gorges Poulet الذي سبق أن تحدثت عنه. فقد وجه إلي دعوة لزيارة أخيه شارل، وهذا الأخير كان ولازال سيدا مزارعا لديه أملاك في قرية صغيرة تدعى "لفاي Le Fay " بالقرب من شاتورو Châteauraux وآرجنتون سيراكريز-Argenton

Sur-Creuse.وقد استقبلني شارل بولي وأسرته استقبالا عفويا طيبا، واستضافني على أحسن ما يرام، وبقيت على اتصال به وبأسرته عن طريق المراسلة. واحتفظت بأحلى الذكريات عن هذه الأسابيع الثلاثة التي قضيتها في قرية لفاي. فقد أطلعوني على كثير من خصائص حياة الريف لديهم مما مكنني من إثراء معلوماتي عن الحياة الريفية الفرنسية بعد أن تعرفت على قسط من حياة أهل المدن .

وقد تفضل شارل بولي بأن حملني معه في سيارته فزرنا جميع نواحي تلك المنطقة، فكان يقف بي على كل شكل من أشكال الاستخدامات الزراعية منبها وشارحا، ويعرض علي جميع أوجه الحياة الريفية .وكان يتوقف بي أحيانا مع بعض المزارعين الأصيلين، فكنت أتحدث إلى البعض منهم حديثا ثريا ومهما بالنسبة لي في بحثي عن التعرف على الفرنسيين "البدويين" من الداخل وهم يختلفون تماما عن سكان المدن. وكان مضيفي شارل يخبرهم أحيانا أنني كنت بدويا، وأن أهلي ما يزالون بدوا رحلا، فكان بعضهم يتجاسر ويطرح علي بعض الأسئلة، فهم يرغبون في الاطلاع على الطريقة التي نعيش بها تحت خيامنا وفي صحرائنا، ويرون في نمط حياتنا طريقة بالغة الغرابة .

ومن ناحية أخرى استقبل شارل وزوجته أثناء مقامي عندهما كثيرا من أقاربهما وأصدقائهما من سكان الحضر، فكان منهم من قدم من تولوز، ومن قدم من باريس أو فرساي أو غيرها من المدن. وكنت أراقب وأصغي باهتمام إلى تصرفات وأقوال كل هؤلاء الزوار الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية مهنية مختلفة تمثل البورجوازية الفرنسية المتوسطة. وتنم أقوال ومسلكيات هؤلاء الزوار عن بعض التباهي بالمظاهر الذي يعتري سكان الحضر عندما يزورون الريف. فهناك على سبيل المثال نوع من لعب الأوراق لا أعرفه، وأنا لا أعرف أي نوع من لعب الورق، كان على ما يبدو موضة في تلك الأيام ويسمى "كاناستا .Canasta " وهناك نوعان من هذه اللعبة: "كاناستا خالصة" و"كاناستا غير خالصة". وقد لاحظت أن الصفتين "خالصة" و"غير خالصة" تنطقهما بعض السيدات بنوع من تفخيم الحروف جعلني أتذكر "النوادر الغريبة" لموليير. وكانت تجري بين هؤلاء أحاديث تكشف أشكالها وموضوعاتها عن نفسيات الحضريين وخاصة عندما يكونون في الريف .ومع أنني لا أريد أن ألعب دور شخصيات "رسائل فارسية" لمونتسكيي، فإنني كنت سعيدا بتمكني من التعرف قليلا على عقليات بعض طبقات المجتمع الفرنسي، وهي عقليات صممت في المدينة وكيفت معها ثم أخذت تتحرر إن لم نقل تندفع مع الهواء الطلق الذي ينتشر في حقول الريف وبين غاباته. وكان من بين زوار شارل بولي طبيب من الهند الصينية لم أعد أتذكر اسمه وكانت لي معه صداقة، وقد تبادلت معه الرسائل في قرية لفاي قبل أن تغيب عني أخباره .

وبعد مقامي في قرية لفاي الذى لم ينسني تحضير امتحاناتى، عدت إلى باريس فعكفت على مراجعة دروسي ثم شاركت في الامتحان وحصلت على باكلوريا الفلسفة بتقدير "مستحسن" رغم حصولي على معدل 0,5 من عشرين في مادة الرياضيات. غير أن ذلك كان في الشفهي وكان ضارب المادة واحدا فقط .

*
* *

ومع افتتاح السنة الجامعية 1951 –1952 سجلت في كلية القانون، ثم سجلت تسجيلا إضافيا في مدرسة اللغات الشرقية. ولكنني لم أحضر من دروسها غير محاضرات في تاريخ العالم الإسلامي وأخرى في جغرافيته يلقيها الأستاذان: كومب Combes ودرش Dresch على التوالي .

وكرست جهودي للحصول على شهادة الليسانس في القانون، وتابعت دراساتي في ظروف نفسية ومادية أكثر مواتاة مما كانت عليه الحال في جزء كبير من المرحلة الثانوية .

وفي الكلية كنت في طليعة الفوج الذي أنا فيه، ولم أكن الإفريقي الوحيد في ذلك الوقت، بل وجدت إلى جانبي بعضا من زملاء الدراسة فى بلانشو من السنغاليين ومن بينهم ديوف خارندوفن .Diouf Khar N'Dofen ولم أعد معزولا كما كنت في نيس. فبالإضافة إلى الجو الطلابي الذي سبق أن ذكرت مختلف مظاهره، تم انتخاب صديقي سيدى المختار انجاي نائبا في البرلمان فأصبحت على صلة دائمة بما يجري في الوطن. فقد كان مقامه فى باريس للمشاركة فى الدورات البرلمانية الفرنسية فرصة سانحة للقائه باستمرار، وإن كانت بوتيرة أقل مما نتمنى نظرا لانشغالى بالدراسة. وكنا نلتقى أحيانا فى الفندق الذى يقيم به، أو في الحي الجامعي الذى زارنى فيه عدة مرات. كما كنت أزوره في الجمعية الوطنية، وهناك عرفني على عدة نواب أفارقة وفرنسيين. وكان سيدى المختار يحمل إلي في كل مرة زار فيها باريس أنباء الوطن طازجة، كما يحمل إلي أنباء الأهل والأصدقاء، ويشرح من تلك الأنباء ما يستند إلى خلفيات تحتاج شرحا. فكنت إذا غائبا عن وطني ومسقط رأسي بجسمي، بيد أنني أعيش أحداثه بوجداني .

أما الناحية المادية فقد خفت علي وطأة همومها كثيرًا وإن لم تختف كليًا. فعندما سجلت في الكلية طلبت من الحكومة العامة لغرب إفريقيا الفرنسية بدكار منحة دراسة فى التعليم العالي فحصلت عليها. ثم إنني تمكنت مع بداية سنة 1952 من الحصول على غرفة سكنية بالحي الجامعي بباريس فى الجناح الخاص بطلبة فرنسا فيما وراء البحار. وقد حصلت في البداية على غرفة مزودة بسريرين آوت معي ابن عمى محمد ولد مولود بضعة شهور، ثم حصلت على غرفة فردية احتفظت بها حتى نهاية دراستي .

وزيادة على منحتى، اعتاد سيدى المختار أن يتحفنى ومحمد بما تيسر كلما زار باريس. وإذا كنت لا أرفل فى حلل السندس، فقد أصبحت طالبا ميسور الحال رغم فقر أسرتي وبلدي النسبي. ورغم أنني كنت أُسَيِّر دخلي بصورة عقلانية فقد يحدث أن أظل خالي الوفاض تماما، فأقضي يومي دون غداء وأسير على قدمي عدة كيلومترات بين الحي الجامعي والكلية ذهابا وإيابا. ولكن كنت في الغالب أجد حلا لمثل هذه الصعاب لدى بعض أهل الإيثار من زملائي فأستلف تذكرة المطعم من هذا وتذكرة المترو أو الحافلة من ذاك. وبما أنه أصبح معروفا لدى زملائي أنني أفي بما علي من ديون، فقد غدا من السهل علي أن أجد من يسلفني ما

أطلب. وكنت في حالة اليسر أفعل الشيء نفسه، فأسلف زملائي المحتاجين .
ورغم الظروف الجيدة نسبيا التي أشرت إليها سابقا، فقد كانت السنة الجامعية 1951 – 1952 سنة صعبة على المستوى الصحي مما جعلها أيضا سيئة على المستوى الدراسي. فبالإضافة إلى نوبات الأنفلونزا الشديدة والنزلات الشُّعبية التي قل من يسلم منها في فصل الشتاء، أصبت بأزمة ربو حادة طالت مدتها بحيث لازمتني طيلة تلك السنة، مع فترات انقطاع قليلة. وهو ما حال بيني وبين حضور الكثير من الدروس في الكلية وقلل أيضا من قدرتي على العمل في المنزل. وكان علي أن أزور مستشفى بروسى Brossais في باريس مرة أو مرتين كل أسبوع. ففي هذا المستشفى كان بالإمكان الاستفادة من خدمات الأستاذ الطبيب باستير فاليري رادو .Pasteur Vallery-Radot وهذا الأستاذ كان يجرب طريقة العلاج بما يدعوه: إزالة الحساسية. وهي طريقة يخضع فيها المصاب بالربو لسلسلة من الفحوص قصد تحديد الرائحة أو نوع الغبار المسبب للحساسية، وعند تحديد المادة المسببة للحساسية يحقن المصاب بسائل صنع من تلك المادة. ويستمر العلاج فترة قد تطول أو تقصر حسب استجابة المريض. وقد استمر العلاج بالنسبة لي ثلاث سنوات أو أربعا، على أن الفترات التي تفصل بين الحقنة والحقنة تأخذ في التباعد مع مرور الوقت. وكان هذا العلاج بالنسبة لي فعالا، فلم أصب بالربو على مدى ثمان عشرة سنة .وبعد ذلك أصبت بنوبة ربو سرعان ما تم علاجها. وسأتحدث عنها لاحقا .
وعندما حان موعد الامتحانات قررت أن أشارك فيها دون أي تحضير فلم أنجح بطبيعة الحال. ثم عاودت التسجيل في السنة الأولى لليسانس مع بداية السنة الجامعية 1952 –1953، وكان نظام الليسانس آنذاك ثلاث سنوات فقط. وفي السنة الثانية(1953-1954) واجهتني صعوبة أخرى هي سقوطي في الامتحان الشفهي خلال الدورة الأولى ولكني نجحت في دورة أكتوبر. ولم ألق صعوبة في مواد التعليم العالي ما عدا مادة القانون الروماني وخاصة في السنة الأولى، وكان ذلك بسبب جهلي باللغة اللاتينية. وقد حضَّرت وأنا في السنة الثالثة من الليسانس 1954 –1955 شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة .
وخلال دراستي كان لدينا أساتذة لامعون في مختلف فروع القانون، غير أنني لم أتابع خلال السنوات الثلاث لليسانس من محاضراتهم سوى محاضرات الأستاذ فيديل . Vedel فقد تابعت معه مادة القانون الدستوري والقانون الإداري والتشريع المالي. وتابعت في السنتين الأولى والثانية محاضرات السيد رواست Rouastفي القانون المدني. وتابعت دراسة المادة نفسها في السنة الثالثة مع السيد جيليو دي لاموراندبير . Jilliot de la Morandière كما تابعت في السنة الثانية محاضرات السيدين بوديه Baudin ومارشال Marchal في الاقتصاد السياسي. أما القانون الروماني فتابعته مع السيد لفي بروهل Lévy Bruhelفي السنتين الأولى والثانية، وكانت محاضرته أكثر محاضرات الأساتذة الذين عرفتهم ضجيجا، فقد كانت الضوضاء في المدرج تمنعنا أحيانا من المتابعة.
وفي السنة الثالثة كنت أتابع محضرات السيد سولي Solus في المرافعات

المدنية، وكان يُطلق عليها "القوانين القضائية". كما تابعت محاضرات السيد هاميل Hamel في القانون التجاري، ومحاضرات السيد هوكنى Huguenet فى القانون الجزائي، وكان يقدمه بطريقة فيها الكثير من الأصالة. وتابعت مع السيد لامبيي Lampué محاضرات قانون ما وراء البحار، وهي المادة التي أخترتها كتخصص ثان .

ولابد أن أخص هنا بالذكر من بين أساتذتي في كلية الحقوق بباريس الأستاذ سولي الذي حظيت بالتعرف عليه وأنا في سنة الليسانس لأنه ليست له إذ ذاك دروس في السنتين الأخريين، فتابعت محاضراته في القانون القضائي ودرسه الخاص الذي كرسه للطرق الإجرائية. وقد انتقيت هذه المادة كتخصص أول. ولم أتخلف قط عن محاضرة له رغم عدم إقبال الطلبة على هذه الشعبة ذات الطابع الفني. غير أن الأستاذ سولي كان يجعل من هذه المادة، التي ينظر إليها الطلبة كمادة صعبة وغير محببة، مادة تصلك بطريقة مريحة وذلك بفضل قدراته التربوية الفذة، فبها تمكن من جذب الجمهور إلى مادة يصفونها بأنها منفرة، وجعلها مفهومة سائغة. كيف تأتى له ذلك؟ أعتقد أن نجاحه في ذلك يعود إلى الطريقة التي كان يخاطب بها الطلاب الثرثارين في المدرج: "آه! أنت أيتها الآنسة التي تثرثر مع جارها" أو "أيها السيد الذي يتحدث إلى جارته الجميلة"... كما كان يعمد إلى استطراد ذكريات شبابه المؤثرة حول الحرب وحول الأسفار، وأحيانا ينبه الطلاب بطرق أخرى كأن ينادي أحد من ينشغلون عن متابعة المحاضرة بتصفح مذكرة له قديمة: "أيها السيد، أو أيتها الآنسة، أيهما أفضل: سولي ميت أم سولي حي يرزق، وهو ما أقدمه لكم؟"، يقول ذلك مفاجئا به الطالب. وبهذا ينعش المدرج ويثير اهتمام جمهور قلما يلقي بالا للاستماع إلى الأستاذ، ويجعل درسه حيويا وجذابا .

وكان الأستاذ سولي يتمتع بروح إنسانية كريمة، فلم يكن الطلبة بالنسبة له مجرد أسماء أو حتى مجرد أرقام بل كانوا بشرا يجب الاقتراب منهم والتعرف عليهم . وقد تعرفت عليه بصورة مباشرة في وسط السنة، وكانت البداية كالتالي: قدَّمت مع زميل لي عرضا أمامه كان كلفنا به قبل ذلك بأسابيع، وأثناء انتقاداته لهذا العرض أثنى على عملي. وعندما خرجنا من المدرج أشار إلي وسألني: من أي بلد؟ وسألني هل كنت أستوعب درسه، ولأي مهنة أهيئ نفسي؟ ثم قال لي: يمكنك الاتصال بي كلما صادفت مشكلة تتعلق بدروسي أو بدروس زملائي الذين يدرسونك. فأجزلت له الشكر وتابعت محاضراته دون أن أضطر إلى إزعاجه، إلا في شهر يوليو عندما أبلغته بنجاحي في الامتحانات النهاية، فسر بنجاحي سرورا عظيما وهنأني بحرارة، ودعاني، لطفا منه، إلى تناول الغداء على مائدته في الأسبوع الموالي احتفالا بنجاحي .

وقد رأيته، مرة أخرى، عندما زارني سنة 1956 وأنا في المستشفى الجامعي وقدم لي الفاكهة والشوكولاته، وهو مظهر آخر من مظاهر كرمه وعطفه علي . وفى أكتوبر من السنة نفسها زرته، قبل أن أعود نهائيا إلى إفريقيا، لأبلغه بطلبي يد ماري تيريز كادرواي Marie Thérèse Gadroy فطلب مني أن أعرفه

بها، واستقبلنا هو وزوجته في شارع كينميرGuynemer، وقدم لنا الشاي والحلوى وأعرب لنا عن عظيم سروره بهذه المناسبة، وهو يردد "بورك زواج طالبي العزيزين المختار وماري تيريز، إن فرحتنا بزواجهما لعظيمة."

*

* *

الفصل الخامس (3 (

سبق أن ذكرت أنني خلال دراساتي العليا كنت أحصل على منحة دراسية من الحكومة العامة لإفريقيا الغربية الفرنسية، وبذلك كان لي الحق في السفر مجانا إلى بلدي بعد كل سنتين بشرط ألا أفشل في الامتحان خلال سنتين متتاليتين. ولذا تمكنت من العودة إلى بلدي خلال العطلة الصيفية لسنة 1953 وسنة 1955.

وكان على موريتانيا خلال عطلة صائفة 1953 أن تنتخب ممثلها في برلمان الاتحاد الفرنسي ليحل محل السيد اندياوارا صار الذي كان منتخبا من حزب الوئام (حزب حرمه ولد بابانا) وكانت فترة عضويته في البرلمان منتهية. وتقرر في باريس، بالاتفاق مع سيدى المختار ورزاك، أن أترشح لهذا المنصب الانتخابي وأن يقوما بمساندتي. وفي بداية الحملة الانتخابية، وهي حملة تقتصر على الناخبين فقط وهم أعضاء المجلس الإقليمي، ظهرت مجموعة كبيرة من المترشحين، لكن لم يثبت منها في الميدان غير اثنين هما سليمان ولد الشيخ سيديا وأنا، فكان على المكتب التنفيذي لحزب التقدم الموريتاني أن يرشح أحدنا. وأخيرا حسم الأمر لصالحي، ولكن بأغلبية صوت واحد. وكان التنافس بيننا قد بدأ يوقظ بعض الحزازات بين أسرتينا. وإذا كان هذا الأمر لم يغب عني وقت ترشحي، فقد فضلت الانسحاب تاركا الفرصة "لسالمون " وعدت إلى باريس لمتابعة دراستي، وكنت على أية حال سأعود لمتابعتها لو تم انتخابي. أما العطلة الصيفية لسنتي 1952 و1954 والعطل الصغيرة لسنوات 1952 و1953 و1955 فقد قمت باستغلالها حسب برنامج أعددته سلفا فنظمت زيارات لمناطق فرنسية عديدة، كما زرت معظم دول أوربا الغربية والشمالية، مستفيدا من الرحلات التي كانت تنظم لصالح الطلبة، وهكذا زرت إيطاليا وسويسرا والنمسا. ولكن الرحلة السياحية الأطول والأهم هي الرحلة التي قمت بها في صيف 1954 وتمكنت خلالها من مشاهدة الشمس في منتصف الليل في رأس الشمال (كاب نور) بعد أن مررنا في الذهاب ببلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والدانمارك والسويد ولابونيا الفنلندية. وفي العودة اخترقنا النرويج وهولندا، كما اجتزنا بلجيكا من جديد. وأكملنا هذه الرحلة على متن سيارة صغيرة من نوع رينو 4 أحصنة، قديمة جدا منحني إياها سيدى المختار انجاي. وكنا ندعوها(4 جمال). وكنا أربعة على متنها: برنار لوزBernard Lauze ، جيروم بيجوJérôme Pujos ، وأحمد بابا ولد أحمد مسكه، وأنا. وبدأت هذه الرحلة بداية سيئة، فبينما نحن

نازلون في مخيم بالقرب من مدينة فالنسين(Valencienne شمال فرنسا)، في الليلة الأولى من الرحلة، وكانت ليلة ماطرة، إذ لاحظت أن جواز سفري قد اختفى من جيبي! فقضينا ليلة مضطربة وخاصة بالنسبة لي شخصيا، فلا يمكن أن نتابع الرحلة بدون جواز. خصوصا أننا كنا في مساء السبت وتأخُّر يوم أو يومين قد يحرمنا من رؤية آخر شمس تطلع منتصف الليل في تلك السنة. وفي الصباح الباكر اتجهنا إلى المدينة فوجدنا لحسن الحظ في مبنى المقاطعة مجموعة من الشباب الموظفين: فتاتين وشابا فتفهموا وضعنا على الفور ولاحظوا ما نحن عليه من قلق فأعلنوا حالة الطوارئ لمساعدتنا، وسمحوا لي باستخدام الهاتف بصورة مستعجلة لأكلم صديقي جان شافانص Jean Chevance فأخبر أباه بأمري فورا، وأخطر هذا بدوره المصلحة المركزية المختصة، وعلى الفور اتصلت المصلحة بالمقاطعة هاتفيا وأعطتها أمرا بأن تصدر لي جواز سفر جديد. وهكذا حصلت على جواز سفري خلال صبيحة يوم واحد! وهو أمر يكاد يكون مستحيلا. فالحصول على جواز سفر يتطلب في الحالات الاعتيادية عدة أيام. لقد تم هذا بفضل استعداد وفعالية آل شافانص، وخاصة الفقيد والد جان. وكذلك بفضل فاعلية وإخلاص الشباب الموظفين في مقاطعة فالنسين. على كل لم ينتصف النهار حتى كان جواز السفر في جيبي! وعلي أن لا أضيعه من جديد. وكانت أول بطاقة بريد أرسلناها من رأس الشمال هي بطاقة بريد وقعناها توقيعا مشتركا وبعثناها إلى مجموعة شباب فالنسين، وأرجو أن تكون قد وصلتهم في الوقت المناسب. وقبل متابعة الحديث عن الرحلة يطيب لي أن أعرج قليلا على جان شافانص. لقد جمعتني به الصدفة ونحن في باريس وهو يستعد للسفر لقضاء فترة تدريب في موريتانيا، مع انقضاء السنة الأولى من المدرسة الوطنية الفرنسية لما وراء البحار. وقد أنجز تدريبه في أطار مع بيير مسمير الذي كان يومها واليا لدائرة آدرار. وعند تخرجه من المدرسة عُيِّن مساعدا لحاكم عيون العتروس، ثم حاكما لمقاطعة تامشكط، ليصبح فيما بعد والي الحوض الغربي. وربطتنا صداقة حميمة منذ سنة 1953 حتى اليوم. وقد تقلد جان شافانص وظائف سامية في الإدارة الفرنسية بعد انتهاء خدمته في موريتانيا. وقد استقبلنا: أنا ومريم، هو وزوجته مرسديس في منزلهما ببريتاني .Bretagne وخلال هذه الرحلة الطويلة التي حملتنا من باريس إلى هاميرفيست Hammerfest في الطرف الشمالي من النرويج، كنا ننام تارة في أحد بيوت الشباب وتارة في المخيمات عندما لا يتوفر مثل تلك البيوت .وكنا نتناوب على السياقة وأنا إذ ذاك أقل المجموعة دراية بها. فكنت قد حصلت منذ قليل على رخصة بعد فشلي في امتحان للسياقة وإجرائي امتحانا ثانيا. وكان سبب رسوبي في الامتحان الأول أن التبست علي الفرامل مع دواسة البنزين فكدت أصطدم بمنزل يقع بقرب الرصيف لولا أن سيارة الامتحان لحسن الحظ، مزودة بنظامين للتحكم في القيادة، فتمكن الشخص الذي يمتحنني من السيطرة عليها وإيقافها في الوقت المناسب قبل أن تحل الكارثة. وكان كل واحد منا يتحمل المسؤولية كاملة أثناء توليه القيادة. وفي أحد الأيام كنت في نوبتي القيادية ونحن نجتاز الحدود الدانمركية السويدية، والقيادة في السويد على

اليسار، فسبب لي ذلك إرباكا شديدا وحاولت أن أتفادى شاحنة قادمة من الاتجاه المعاكس لنا، وخيل إلي أن هذه الشاحنة تتجه نحونا تماما في الوقت الذي كنا فيه تحت جسر للسكك الحديدية فكدت أصطدم بإحدى سواري الجسر، ولكننا بحمد الله لم نصب بمكروه. فبرغم الصراخ والذعر الشديد الذي أصاب رفاقي لم يصب أي منا بخدش. ومرة أخرى كنا على مسافة 50 كم تقريبا من مدينة هامير فيست وبينما نحن نسير بسرعة عادية على طريق ترابية قل من يسلكها إذ فقدت سيارتنا إحدى عجلاتها، وهنا أيضا لم نصب بأذى رغم ما حل بنا من خوف. فقد كان أجيروم يتولى القيادة هذه المرة، وهو أكثرنا خبرة في هذا المجال، وقد تمكن من توجيه السيارة وجهة صحيحة وأوقفها . ولكننا ضللنا الطريق في هذه البوادي الشمالية، ولم نعرف المسافة بيننا وبين أقرب مستقر بشري إلينا، إذا كان يوجد مستقر. ولم نعرف ما ذا نصنع لإصلاح سيارتنا ومتابعة رحلتنا، وبالرغم من غياب الليل في هذه البقعة من العالم وفي هذا الفصل فإن الوقت الذي تشير إليه الساعة كان متأخرا. وخلال ساعات عديدة لم نشاهد أي شخص في المنطقة التي نحن فيها، فتزايد قلقنا، بل بدأ اليأس يستولى علينا كما لو كانت الأقدار ستقضي علينا، وكان هذا الشعور باديا على كل واحد منا. وبدون اتفاق مسبق، كنا نحاول إخفاء مشاعرنا حتى لا يتملكنا الرعب. وبعد هذا الانتظار البالغ الصعوبة، الذي يبدو طويلا لا أول له ولا آخر، كانت المعجزة: سمعنا صوت محرك سيارة وأصبح الصوت مسموعا أكثر فأكثر ليعلن وصول المنقذ. هاهي سيارة "كاميونيت" تتراءى على الطريق متجهة نحونا، فأشرنا كلنا وبصورة شبه لا إرادية على السائق لكي يقف فتوقف دون تردد، وكان هذا السائق ميكانيكي سيارات وكان يحمل بجانبه في الكاميونيت علبة أدواته! أمر لا يصدق بيد أنها الحقيقة، ولكن كيف التفاهم مع منقذنا الذي لا يعرف الفرنسية ولا الإنجليزية ولا العربية طبعا؟، التفاهم معه يتطلب معرفة النرويجية لا أقل ولا أكثر. بدأنا نستخدم معه أول وسيلة للتفاهم استخدمها الإنسان وهي الإشارة، وهي مجال بدا فيه برنار خبيرا بارعا، وبما أن عطل سيارتنا كان جليا فقد استطاع صاحبنا النرويجي اكتشافه وعلاجه بيسر وبسرعة، فتنفسنا الصعداء وحمدنا الله وانطلقنا باتجاه هامير فيست. ولا يمكن أن نواصل السفر من هذه البلدة إلى رأس الشمال إلا على متن قارب. ومن سوء الطالع أن البحر في هذا المساء كان هائجا جدا فكانت السفينة ترتجف بعنف، ولم يكن من بيننا من كان من رجال البحر. وفي النهاية وصلنا، فقبل صاحب بيت المال برنار أن يقضي عنا حساب عشاء تعشيناه احتفالا بوصولنا إلى الرأس الشمالي. ولكننا لم نمنح أبداننا فرصة الاستفادة من هذا العشاء، وأعجبتنا المشروبات الساخنة و"المأكولات" التي بوسعنا تناولها مما هو متوفر في قهوة ومطعم الكاب عند نزولنا . وبالرغم من التناقص الشديد لما لدينا من مال بسبب تكاليف إصلاح "4 جمال"، فإن برنارد المعروف بحرصه لم يقتر هذه الليلة فيما يخص المصاريف اليومية. فكانت مصروفاتها أعلى المصروفات طيلة الرحلة، ونسيت أن أقول إننا تمكنا في الأخير من مشاهدة شمس منتصف الليل . وفي العودة إلى هامير فيست كان البحر أقل اضطرابا وسارت الرحلة سيرا عاديا. وبعد

يوم من الراحة المستحقة فعلا في عين المكان، انطلقنا باتجاه باريس سالكين طريقا جديدة، أو بالأحرى الطريق الترابي، للافيوردات Fjords النرويجية مستخدمين في الأغلب معديات لتجاوز الفيوردات، وهكذا اجتزنا النرويج من الشمال إلى الجنوب. وفي نارفيك Narvik قام صاحب بيت مالنا بالخروج عن عادته مرة ثانية بعد أن عودنا على اتباع نظام غذائي صارم ("الخبز والزبدة" و "الخبز والجبن" و"الخبز والسردين") فاشترى لنا هذه المرة قطعة جيدة من الحوت، فتناولنا لحم هذا الحيوان لأول مرة، ولحم الحوت أشبه بلحوم البقر منه بلحوم الحيوانات البحرية. وكانت تلك أول وآخر مرة أتناول فيها لحم هذا الكائن البحري .وتحضرني هنا حادثة أخرى حصلت لنا قبل أن نغادر إسكندنافيا: فبينما كنا نجوب شوارع إحدى القرى الصغيرة في شمال النرويج بحثا عن مخبزة إذ هجمت علينا بغتة مجموعة من الأطفال الذين بدوا فرحين وأخذوا يتبعوننا ويصرخون صرخات إعجاب: "ميمون، ميمون "مشيرين إلي بأصابعهم! لقد اغتصبت هذه الشهرة، فلم أكن طبعا أنا الذي عنوا. وميمون الذي يناديه الأطفال عداء مغربي، تجاوزت شهرته حدود فرنسا في تلك الفترة. وفي باريس لم أمكث أنا وبرنار غير يومين أو ثلاثة، وامتطينا "4 جمال" من جديد وتوجهنا إلى فالانس سيربيز وهي مسقط رأس برنار، حيث يعيش أبواه وأجداده، وهي إحدى قرى الجورس Gers الواقعة قرب أوش Auch عاصمة المقاطعة. وهناك جمعنا بين الممتع والمفيد، فأمضينا في هذه القرية نحو شهر من العطلة الصيفية. أما المفيد فهو تحضيرنا معا للشفهي الذي سنجريه في أكتوبر، وقد نجحنا فيه دون صعوبة. وأما الممتع بالنسبة لي فهو تعرفي على أسرة برنار صديقي وخاصة والده ووالدته، فقد كانا طيبين خدومين يتحليان بكرم كبير. وقد استقبلتني هذه الأسرة بحفاوة وأحاطتني بعناية عظيمة طيلة مقامي. وتمكنت بفضل استعداد والد برنار من التعرف على الجيرس Le Gers وجزء كبير من جنوب غرب فرنسا مثل تولوز ونواحيها، وبوردو ومنطقتها، وبو Pauوتارب Tarbes وبانييرد بيغور Bagnères-de Bigorre وما خلفها من منطقة البرانس، ولورد Lourdes في موسم الحج وسيرك كافارني .Gavarnie وكما كانت الحال في لايندر سنة 1951، كانت لي لقاءات مع عدد من المزارعين في منطقة الجيرس، وتناولت مع بعضهم أحاديث كانت تتم بين ريفيين :بين مزارعين فرنسيين وبدوي من الصحراء، أعني نفسي . وأثناء عملية استكشاف البوادي الفرنسية هذه زرت مع برنار في أحد الأيام عجوزا مزارعة من معارفه، وقد سرها أن ترى لأول مرة في حياتها مواطنا إفريقيا، وأصرت على أن تكرمني، فأرادت أن تقدم لي مشروبا روحيا محليا يدعونه "آرمانياك"، فشرح لها برنار أنني مسلم والكحول ممنوعة على المسلم، فاستدركت متعجبة بعفوية وبراءة قائلة: "ولكن يا سيدي الآرمانياك ليس من الكحول!". وبما أنها ليس لديها عصير فاكهة أو حليب طازج، فقد رفضت أن تعطيني كأس ماء وقالت: "الماء للضفادع فقط يا سيدي!". * * * وكان اكتشافي للموسيقى الغربية سنة 1954 أيضا، فكيف كان ذلك؟ لقد فتحت جهاز الراديو في أحد أيام الأحد أثناء فصل الشتاء من هذه

السنة، وكان قصدي من فتح الجهاز الاستماع إلى الأخبار، فصادفت موسيقى أثارت لدي عند سماعها إحساسا غريبا. وكنت حتى تلك الساعة أحسب الموسيقى الغربية، حديثها وقديمها، خليطا من أصوات متنافرة، سماعها مزعج يصم الآذان. وتابعت هذه المرة الاستماع إلى الجهاز لأعرف من هو مؤلفها ومن الملحن، فقال مذيع الربط إنها السيمفونية الخامسة لبيتهوفن. ولم أكن لحسن الحظ خالي الوفاض في تلك الأيام، فذهبت من غدي ومعي بطاقة "شباب فرنسا الموسيقي" ولم أكن قد استخدمت هذه البطاقة من قبل إلا للمسرح، واشتريت "حاكي اسطوانات" صغيرا وأسطوانة السيمفونية الخامسة وثلاث أسطوانات أخرى. وبما أنني أحسست برغبة جامحة إلى سماع هذه الموسيقى الجديدة علي، فقد طلبت من البائع أن يسمعني عدة أسطوانات لمؤلفين موسيقيين كبار، دون تحديد، ذلك أنني لم أكن أعرفهم، فأسمعني "الكونسيرتو **Concerto** "بالناي والقيثار لموزار، والفصول الأربعة لـ فيفالدي**Vivaldi** ، وكونسيرتو "براند بورجوا " **Brandbourgeois**لـ باخ، فأثارت لدي الإحساس نفسه الذي أثارته السيمفونية الخامسة لبيتهوفن. فاشتريت الأسطوانات الأربع دفعة واحدة، وشكلت هذه الاسطوانات أول رصيد أقتنيه من الموسيقي الكلاسيكية الغربية. واكتشفت بعد ذلك أنني كنت، ومازلت، أهوى وبنفس الدرجة، الموسيقى الكلاسيكية للقرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر (وطبعا لا أستسيغ كل المؤلفين الموسيقيين). وكنت أحب من بين صنوف الموسيقى الغربية بمعناها الواسع بعض الأغاني الفلكلورية، بينما لا تستهويني الموسيقى العصرية. * * * لنبق دوما في سنة **1954**، فمع نهاية هذه السنة حدث، أخيرا وليس آخرا ، ذلك التحول الكبير في مجرى حياتي وهو لقائي برفيقة دربي مستقبلا: ماري تيريز كَادرواي، وسوف أحدث القراء والمواطنين عن ذلك لاحقا . وفي عطلة الربيع سنة **1955** كانت إقامتي الثالثة في الريف الفرنسي، واكتشفت منطقة جديدة، فقد دعاني صديقي جان شافانص أنا ومحمد ولد مولود لنقضي معه عطلة الربيع في لوهياك **Lohéac** ومدتها أسبوعان. ولوهياك قرية تقع بالقرب من مدينة رين **Rennes**، وبها المنزل الريفي لأسرة جان شافانص التي كانت إذ ذاك تقيم في باريس. واستدعى معنا ثلاثة آخرين: بونفيس **Bonfils** من "كولو **Colo** " وزوجته الشابة وثالث نسيت اسمه وما يتابع من دراسات. وهذا الأخير كان إنسانا فكها يجيد تقليد الآخرين، وقد أمتعنا كثيرا. وكان الجو لطيفا جدا، فقد تمكن جان شافانص من تنظيم إقامة ضيوفه بشكل جيد، وذلك بفضل مساعدة أسرة مزارعة تحرس بصورة دائمة منزل" أهل شافانص". وكانت لوهياك قرية أصغر من فالانس- سيربيز وأكثر منها التصاقا بالريف، والمزارعون فيها أكثر أصالة من سكان منطقة الجيرس، وكنت، كالعادة، أحب أن أتجاذب معهم أطراف الحديث لأتعرف من خلالهم على فرنسا الأعماق. وبعد حصولي في شهر يوليو على شهادة الليسانس في القانون وإفادة التأهيل لوظيفة محام، سافرت عائدا إلى بلدي، ولكني مرضت مرضا شديدا خلال صيف ذلك العام. ففي شهر أغسطس سافرت إلى الحي الذي تقيم فيه والدتي، بعد أن أقمت مع حي والدي بعض الوقت. وأصبت

وأنا مع الوالدة بحمى شديدة حسبها الأهل، وحسبتها أنا كذلك، حمى الملاريا. فقد كان الفصل فصل خريف، وهو الفصل الذي تكثر فيه هذه الحمى. ولكن أقراص الكينين التي تكون عادة فعالة لم تجد معها نفعا، فحملت إلى مستوصف بوتلميت على جمل، وسرنا بالليل لتجنب حرارة الشمس اللاهبة نهارا. ووصلت بعد جهد جهيد، ولحسن الحظ كانت المسافة غير طويلة: نحو خمسة عشر كيلومترا اجتزناها خلال ثلاث ساعات أو أربع من السير على مهل لأنني ما كنت أتحمل السير السريع. وكان برفقتي بارك الله وهو رجل كريم خدوم، وقد تحدثت عنه سابقا، وأخي عبد الله وابن خالي أحمدو ولد محمول لبراهيم. وفي بوتلميت استقبلني الدكتور بوكار ألفا با استقبالا طيبا وعالجني. فقد كان الطبيب الرئيس في الدائرة الصحية لبوتلميت، ونقلني إلى بيته ووضعني في غرفته الخاصة، وقام بتشخيص مرضي على الفور، إنه التهاب غشائي حاد في الجنب، وأخذ يقدم لي العلاجات الأولية، على ندرة الأدوية وخاصة منها الأدوية المختصة في المستوصف. وبفضل الله وبتوفيق منه أنقذ حياتي من خطر يبدو أنه كان جسيما. وأعطاني أدوية استخدمها بشكل مكثف ومن بينها مقويات كنت أحتاجها لأن المرض أنهكني. وهكذا أصبح ممكنا بعد بضعة أيام إرسالي للعلاج بسان لويس في السينغال عن طريق المذرذره وروصو بواسطة سيارة المقاطعة التي كانت لحسن الحظ سليمة من العطب ذلك اليوم. ولم يتمكن بوكار ألفا با من السفر معي من بوتلميت لحالات مستعجلة لديه، فأرسل معي خير ممرضيه خبرة مصحوبا بتعليمات دقيقة .فكان يعطيني حقنة كل بضع ساعات لأقوى على السفر، ولا أتذكر عددها. وكان السفر بالغ الصعوبة، فقد كانت الطريق سيئة بشكل لا يتصور بل لا يمكن استخدامها إطلاقا. وبقيت في المستشفى بسان لويس مدة تربو على شهرين: من نهاية أغسطس إلى بداية نوفمبر. وكنت أعالج بصورة جيدة من لدن طبيب عقيد يساعده فريق يضم ممرضتين راهبتين، وكان أفراد الفريق كلهم طيبين معي. ومع خروجي من المستشفى كنت قد شفيت كلينيكيا، ولكن الالتهاب الغشائي الذي لم يتم علاجه إلا في وقت متأخر، خلف لدي بعض المضاعفات التي قد تكون خطيرة، فربما يؤدي إلى تشوه في القفص الصدري. وكان علي أن أسافر إلى باريس مع بداية السنة الجامعية، ولكن الطبيب المعالج في مستشفى سان لويس منعني من ركوب الطائرة وعندها أصبح لزاما علي أن أسافر بالباخرة، فسافرت من دكار إلى مارسيليا في شهر نوفمبر، وكان هدفي من السفر أن أسجل في كلية القانون بباريس للحصول على دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، وأسجل في السربون للحصول على الليسانس في علم الاجتماع. بيد أن حالتي الصحية منعتني، لسوء الحظ، من متابعة الدروس والمشاركة في الامتحانات، فقد قضيت السنة الجامعية كلها في مستشفى الحي الجامعي. وأثناء ذهابي لتقديم الملف الصحي الذي أعطانيه مستشفى سان لويس كان التشوه الصدري قد بدأ يتضح للعيان، فالجزء العلوي من جسمي أخذ يميل بصورة واضحة نحو اليمين أي الجانب الذي فيه رئتي المريضة. فقام الدكتور آبفين Abiven الطبيب الرئيس في مستشفى الحي الجامعي، الذي سيكون صديقا لي فيما بعد، بإدخالي

المستشفى المذكور وأخضعني لعلاج خاص، ولم تكن نتائج هذا العلاج مؤكدة. وبعد ثلاثة أشهر من الإقامة في المستشفى للعلاج ارتأى هذا الدكتور وفريقه أن الطريقة الوحيدة لإزالة ما بصدري من تشوه آخذ في الازدياد يوما بعد يوم، هي إجراء عملية تسمى كشط الغشاء المصلي للرئة. وأعطيت موافقتي فورا على إجراء العملية . وانتقلت فى مارس 1956 من مستشفى الحي الجامعي إلى مستشفى فوش د سيرنFoch de Suresnes، فأجريت لي فيه عملية ناجحة بعد أن أقمت فيه عدة أسابيع. ثم عدت أيضا إلى مستشفى الحي الجامعي بعد أن أمضيت في مستشفى فوش بضعة أسابيع بعد العملية. وبقيت في مستشفى الجامعة حتى نهاية شهر يونيو في انتظار أن أجد مكانا شاغرا في أحد مراكز النقاهة الخاصة بالطلبة. وأخيرا وجدت مكانا في مركز بلدون Belledonne في ترونش Troncheبأعلى مدينة كرينوبلGrenôble ، وبقيت فيه حتى شهر أكتوبر. وفي كرينوبل قررت أنا وماري تيريز الزواج عندما نبدأ في الحصول على ما يمكننا من العيش. وكنت أود أن أخبر والدي بمشروع الزواج هذا، فكان علي أن أنتظر سفري القادم إلى موريتانيا لأعلن على الملإ مشروع الزواج. وكان سيدى المختار قد أخبرني أثناء إحدى زياراته العديدة لي بمستشفى فوش، وبعد أن أجريت العملية، بأن القانون الإطاري قد تم التصويت عليه. وتابع حملته التي كان يقودها منذ عدة أشهر لإقناعي بأن أعود مبكرا إلى الوطن فور شفائي. واتصل بي أيضا رازاك للغرض نفسه. وكان مبررهما الأساس أن المهام الجديدة البالغة الأهمية التي منحت لأقاليم ما وراء البحار، تقتضي أن نختار لبلدنا موجها قادرا على إدارة شؤونه في حال الحصول على الاستقلال الذاتي، وسيكون مساعدا لرئيس مجلس الحكومة. فرددت على سيدي المختار بأنه هو الشخص الأنسب ليتولى تلقائيا مهمة الموجه هذه لأنه الزعيم السياسي الذي لا منافس له في موريتانيا. فأجابني دون مواربة بأنه لا يرغب في تحمل المسؤوليات في السلطة التنفيذية، وأنه لا يرى من هو أصلح مني للنهوض بهمة الرجل السياسي الجديد الذي يمكنه تولي قيادة موريتانيا الجديدة. وشرح لي رازاك وجهة نظر مماثلة. وفي النهاية قبلت اقتراحهما. وأود هنا أن أشير من باب النزاهة إلى أن تحفظي في البداية لم يكن عزوفا مني عن ممارسة الوظائف السياسية، فقد سبق أن قلت إنني كنت مهتما بالسياسة منذ الأربعينيات، بل إنني كنت مولعا بها، وإنما كان تحفظي على الوقت. فقد كنت أنوى إعداد دكتوراه فى القانون، بموازاة تحضير الليسانس في علم الاجتماع وأكمال تدريبي فى المحاماة، فكان علي ألا أنغمس في السياسة قبل انقضاء المدة الضرورية لإنجاز هذا المشروع . وخلال هذه المدة التي أقدرها بسنتين أو ثلاث، علي أن أقضي بعض العطل الصيفية والعطل الصغيرة في إسبانيا وإنجلترا. ففي إسبانيا كانت لدي رغبة جامحة في الوقوف على آثار الحضارة العربية الإسلامية العظيمة التي احتضنها ذلك البلد، وهي حضارة كنت وسأظل شغوفا بها، حضارة كثيرا ما طمستها الذات المركزية الأوروبية، رغم أنهم في الحقيقة مدينون لها بالكثير. كنت إذا أود أن أبحث في إسبانيا وفي جزء من البرتغال أيضا، وفي إقليم الأندلس تحديدا عن جزء هام من

جذوري الثقافية. وفي انجلترا كان همي تعميق معلوماتي المتواضعة جدا في لغة شاكسبير. غير أن عودتي إلى الوطن السابقة لأوانها حالت دون تحقيق هذا الجزء من مشروعي الثقافي الأصلي. وهكذا عدت إلى إفريقيا دون أن أزور إسبانيا ولا البرتغال ولا أنجلترا. لقد عدت إلى إفريقيا بصورة نهائية في شهر نوفمبر سنة 1956، وكانت عودتي بالباخرة حيث ركبتها من مارسيليا ونزلت في دكار. وفي العاصمة الفيدرالية لإفريقيا الغربية الفرنسية بدأت تدريب المحاماة مع الأستاذ بواسيي بالين الذي لن يكون فقط "أستاذي"، كما كنت أناديه منذ ذلك الوقت، بل صديقي الحميم. وقد كان "الأستاذ" أحد ألمع المحامين في غرب إفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية، كما كان في الوقت ذاته الشخصية الأولى في السياسة الفيدرالية، فهو رئيس المجلس السامي لإفريقيا الغربية الفرنسية الذي كان كل واحد من البلدان الثمانية في الإقاليم التى يتألف منها المجلس يرسل إليه خمسة أعضاء ينتخبهم المجلس الإقليمي للبلد فيصبحون أعضاء سامين. والبلدان هي: كوت دي فوار والداهومي(بنين) وغينيا وهوت فولتا (بوركينا فاسو) وموريتانيا والنيجر والسنغال والسودان الفرنسي (مالي). لقد كنت أوصيت سيدي المختار أن يبحث لي عن محام أتدرب معه في دكار، وكان سيدي المختار إذ ذاك أحد الأعضاء السامين في هذا المجلس، فكلم رئيسه ليقبلني متدربا لديه وأوصاه بي خيرا، فوافق وقبلني متدربا لديه فور وصولي دكار. وعندما قدمت له نفسي أول مرة استقبلني بحرارة وبكثير من البساطة، ولكي يريحني أخذني معه في جولة حول المدينة في سيارته التي كان يقودها هو بنفسه. وأخذ يحدثني منذ أول مقابلة معه في المكتب وفي السيارة عما سأقوم به معه، وأوضح أنه هو شخصيا مثقل بالمسؤوليات السياسية، وليس لديه وقت كاف للانشغال بشكل دائم بمكتبه ، وإنما يقوم بمراقبة العمل فقط، ولا يرافع إلا عن القضايا المهمة، خاصة القضايا السياسية .ومنذ البداية، أصبحت أستقبل معه الزبناء بالمكتب، قبل أن أؤدي اليمين، وصحبته إلى كل جلسات المقاضاة التي كان مكتبنا معنيا بها. وبعد أن أديت اليمين، كان كثيرا ما يتركني "لأسبح وحدي" على حد تعبيره. وهكذا كنت أستقبل بمفردي الزبناء والطلبة، كما استقبلت بمفردي أيضا بعض الملفات، وكان بعد ذلك يقوم بفحص عملي وخاصة الملخصات التي أعدها، كما كان يقوم من وقت لآخر باختبار مدى تقدمي فى العمل. وخلال هذا التدريب الذي دام مدة قصيرة، رافعت عن بعض القضايا الصغيرة أمام عدة هيئات قضائية وبمبالغ مختلفة. وقبل انقضاء هذه المدة التي أمضيتها في المحاماة، كنت فرحا وفخورا بكسبي قضية كانت في الحقيقة سهلة ولكنها كانت أولى مرافعة أمام محكمة الجنايات . وقد فرح بواسيي بالين وسترابنشاه **Strainchamps** اللذين كانا حاضرين، فرحا عظيما بانتصاري في أول معركة أخوضها، وخاصة ستراينشاه الذي أشرف على تدريبي. وبعد هذا بقليل، أي في 31 مارس 1957، انتخبت في لائحة الحزب التقدمي الموريتاني بأغلبية كبيرة مستشارا إقليميا لآدرار، وعن مقاطعة شنقيط تحديدًا، ولم أبذل كبير جهد في سبيل تحقيق ذلك النجاح. وهنا أيضا بدأ تسجيل صفحات جديدة من حياتي...وأود بعد هذا الحديث، عن معالم

تكويني الذي اشتمل على جوانب تقليدية وأخرى عصرية، أن أبدأ مذكراتى السياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة وأن أدلي بشهادتي حول ما أتيح لي أن أؤسسه بحمد الله، وبعون من الشعب الموريتاني ومساعدة فريق عملى فى كل مرحلة! لقد انتقلت نهائيا من دكار إلى سان لويس في شهر مايو 1957، حيث تجتمع الجمعية الإقليمية الموريتانية الجديدة التى ستنتخبني نائبا لرئيس أول حكومة في ظل القانون الإطاري.

هوامش على الفصل الخامس

-شاعر يوناني عاش ما بين 518 - 438 ق.م، من الشعراء الغنائيين، مؤلف أناشيد النصر.

-يدعى اليوم شارع جان ميدسين .

-وسيصبح فيما بعد المدير العام لليونسكو، وقد قام بزيارة رسمية لموريتانيا في 7 ديسمبر.1974

-وظيفة مبوب عليها في الميزانية .

-أصبح فيما بعد سفيرنا في بون .

-سيكون لهذه الفيدرالية دور حاسم في إزالة الاستعمار وتكوين الطلبة في فرنسا تكوينا سياسيا خلال الخمسينات من القرن العشرين .

-لم يكن في دستور 1946 ما ينص على وجود مجلس شيوخ، ولكن أعضاء الجمعية التشريعية الثانية – مجلس الجمهورية- في فرنسا كانوا قد حصلوا على لقب شيخ قبل ذلك بقليل .

-جورج بولي استمر فترة طويلة أمينا عاما للإقليم، وقد تولى القيادة في عدة دوائر موريتانية قبل أن يتوجه إلى سان لويس، وكانت له موهبته - إذا صح التعبير- في وضع الآليات الانتخابية .

-لم تكن لي علاقات خاصة مع جورج فيديل ولكنه كان سلطة مرجعية في القانون العام؛ وقد أشرف على أطروحات عن موريتانيا، وعرف إشكالية الحزب الواحد، والفائدة منه في إفريقيا. وأتاح له تمكنه وحضوره النادر فرض نفسه على طلبته وعلى زملائه. وقد لعب دورا لا يستهان به خلال حرب الجزائر في الحفاظ على الأمن في كلية الحقوق بباريس التي قضى فترة طويلة وهو عميدها المرموق؛ وقد نالت مقالاته التي تصدر في جريدة لموند إعجابي أنا ومريم. وعندما أصبح مستشارا للحكومة المغربية أوان النظر في أطروحات الأطراف المعنية بقضية الصحراء الإسبانية سابقا من لدن محكمة العدل الدولية في لاهاي كان إلى جانبنا في الملاحظات التي قدمناها لدرجة أنه جعل المغرب يتراجع عن بعض أطماعه التي كانت فيما بين 1972 و 1974 مماثلة لتلك التي كانت قائمة سنة 1958. وبفضل ذلك تمكنت المغرب وموريتانيا من التقدم معا بموقفهما إلى الأمم المتحدة عند بحثها الموضوع في خريف سنة 1975.

-كانت الدفعة التي تخرجت معي من كلية الحقوق بباريس (1952 – 1955) تحمل اسم هذا الفقيه القانوني الكبير.

-سالمون ترجمة حرفية لسليمان، وكنت أدعو بها صديقي سليمان من باب المزاح.

-برنار لوز: كان صديقا لي منذ زمن بعيد تعرفت عليه في مدرسة اللغات الشرقية وفي كلية الحقوق بباريس، وقد استمرت علاقتنا بعد ذلك، وكان قنصلا بسفارتنا

في باريس مع بداية الاستقلال.

-جيروم بيجوس: كان طالبا عرفنى عليه برنار لوز فى الحي الجامعي.

-أحمد بابا ولد أحمد مسكه: حفيد الوالد بازيد الذى سبق أن تحدثت عنه. وقد لعب أحمد بابا دورا هاما فى توحيد الأحزاب وفى تطور الحوار من خلال الطاولة المستديرة. وكان يتابع دراساته فى الآداب بفرنسا سنة 1954 .

-يطلق هذا التعبير على آخر نقطة يتم التطرق إليها، مع أنها ليست الأقل شأنا.

-كانت تسمى قديما المدرسة الاستعمارية، وأصبحت منذ سنة 1949 تدعى المدرسة الوطنية الفرنسية لما وراء البحار.

-يقصد مكتبه للمحاماة

-يتعلق الأمر بتهمة قتل. وفي عهد الاستعمار كانت العقوبات الجنائية في موريتانيا تابعة لسان لويس أو دكار.

الفصل السادس (1 (

الباب الثانــي

"لنبن جميعا الوطن الموريتاني"

)الـولادة العسـيرة(

الفصل السادس

حكومة ومؤتمر تحت الخيمة

مايو 1957 – مايو1958

كثيرا ما تناولت في هذا الكتاب ثنائية الأصول العرقية الثقافية لسكان موريتانيا. فثنائية الأصول هذه حقيقة لا يمكن لأي قائد موريتاني أن يُغَيِّبَها أو يتجاهلها دون أن يعرض وجود البلد نفسه لأخطار جسيمة. وتعد معرفة المسؤولين الموريتانيين لها واعترافهم بها من الأمور الضرورية لبناء الوطن الموريتاني على أسس مكينة .

ويمكن القول، اعتمادا على نتائج أحدث ما يتوفر من بحوث، إن الوجود البشري "في المنطقة التي تشكل المجال الجغرافي لموريتانيا حاليا" يعود إلى 700.000 سنة على الأقل . وقد استقرت في هذا البلد مجتمعات مختلفة قدمت من إفريقيا المدارية ومجتمعات جاءت من منطقة النيل وأخرى من شمال إفريقيا، في فترة كانت الصحراء فيها أكثر رطوبة وخصبا من اليوم .
ومنذ ذلك التاريخ أنشأت المجموعتان السوداء والبيضاء حضارات عدة متزامنة أو متعاقبة في هذا المجال الجغرافي، وكان على هاتين المجموعتين أن تعيشا فترات حرب تارة وفترات تعايش سلمي تارة أخرى، بيد أنهما في كلتا الحالتين ظلتا تتعايشان في هذا الفضاء عبر التاريخ .
وهكذا أسهمت موريتانيا – كليا أو جزئيا- في الإمبراطوريات التي احتضنتها الهوامش الجنوبية للصحراء الكبرى المعروفة اليوم بمنطقة الساحل خلال فترات تاريخية متعددة مثل إمبراطورية التكرور(القرن 8م)، وإمبراطورية غانا(منذ القرن 8م(، وإمبراطورية المرابطين(القرن الحادي عشر الميلادي)، وإمبراطورية مالي (القرنان(14-13 ، وإمبراطورية سونغاي (القرن 16) إلخ.
وإذا كانت الحدود الخارجية للفضاء الجغرافي الموريتاني قد عرفت تغيرات، فإن الجزء الأكبر من هذا الفضاء ظل ثابتا. وقد ظهر في هذه المنطقة خلال القرن العاشر عامل ذو أهمية بالغة فيما يخص التقارب بين السكان غدا لحمة لنسيج الوحدة بينهم ألا وهو الإسلام الذي صار وسيظل الديانة المشتركة التي تعزز

الترابط بين جميع سكان موريتانيا .
وهكذا فإن موريتانيا ذات الأصلين ليست وليدة اليوم. وسأورد هنا صورة بديعة استخدمها بحضرتي أحد شيوخنا الحكماء في زمن مضى أراها تلخص هذا الواقع، يقول الشيخ: "إن موريتانيا بسكانها السود والبيض شبيهة بالعين، والعين لا تؤدي وظائفها على ما يرام إلا إذا سلم سوادها وبياضها، ثم إن سواد العين وبياضها عنصران متلازمان لا يتأتى فصلهما ولا ينبغي التفريق بينهما بحال من الأحوال."

*

* *

20مايو 1957 ...

لقد كان هذا التاريخ بداية فترة غير عادية بالنسبة إلي، فقد كان علي خلال العشرين سنة التالية أن أقود وأنسق الجهود الرامية إلى إنشاء الدولة-الأمة الموريتانية وإرساء دعائمها .
نعم أقول إنني كنت أقود وأنسق الجهود ... وهذا يعني، كملاحظة أولى، أن بناء وطني لم يكن عملا شخصيا فقط، لقد كان ـ على العكس من ذلك تماما ـ عملا جماعيا أدّتـه الأغلبية العظمى من الشعب الموريتاني، وشاركت فيه مختلف الفرق القيادية التي تعاقبت على تولي السلطة معي خلال عقدين من الزمن ... وقد كانت هذه الفترة فترة تطلع وحماس لأنها فترة بناء الوطن الموريتاني، وهي في الوقت ذاته فترة المتاعب بالنظر إلى جسامة الصعوبات التي تكتنف مثل هذا المشروع وتعددها .
وأود التأكيد هنا على أن النتائج التي تحققت يعود الفضل فيها إلى الشعب الموريتاني بكافة مكوناته العرقية والاجتماعية ابتداء من 1961 ولاسيما بعد 1964.
لقد اعتبرت نفسي خلال هذين العقدين رئيس فريق يتحمل مسؤولياته كاملة أمام الله وأمام الشعب الموريتاني وأمام التاريخ، ولا يليق أن ينسب إلى شخص بمفرده أكثر من نصيبه الفعلي من الإنجازات الجماعية التي تحققت .

والملاحظة الثانية تتعلق بالوضعية السياسية في البلد عندما شاءت الأقدار أن أعْتَلِيَ في تلك الظروف كرسي السلطة في وقت سيظل الأكثر دقة في تاريخ هذا البلد. ويتعلق الأمر هنا بحصول موريتانيا على الاستقلال الوطني، وهو استقلال كان علينا أن نخلق له الظروف المواتية في سياق كان أبعد ما يكون عن المواتاة.
وكان علينا أيضا أن نتحمل مسؤولياته ونعمل على تعزيزه وعلى أن يتقبله الموريتانيون. فقد كان الكثير منهم يريبه أمره، إن لم يعلن له العداء جهرا، وعلينا فوق ذلك أن نسعى إلى فرضه على الساحة الدولية حيث يُتَوَقَّع الاعتراض عليه. وهي لعمري أعباء مضنية.

لقد كان حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني، الذي استفضنا في الحديث عنه سابقا، الحزب المسيطر سياسيا في صيف 1957، فقد حصل في الانتخابات التي نظمت يوم 31 مارس من تلك السنة على 23 مستشارا من أصل 24 الذين يشكلون الجمعية الإقليمية .

بينما يحتل حزب الوئام المرتبة الثانية، وهو حزب حرمه بن ببانا. وقد أصبح هذا الحزب خائر القوى إثر الإخفاقين المتتاليين اللذين مني بهما قائده خلال الانتخابات التشريعية الفرنسية التي جرت في يونيو 1951 ويناير 1956، وبعد التحاق زعيمه بالمغرب. وبالفعل فإن حرمه قد قام فى أعقاب إعادة انتخاب سيدى المختار انجاي بالطعن فى هذا الاقتراع الأخير وحاول أن تلغي الجمعية الفرنسية نتيجته اعتمادا على مقتضيات القانون الفرنسي في ذلك الوقت. غير أن انتخاب زعيم حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني تم تأكيده، وعندئذ التحق حرمه بن ببانا بالرباط وبايع ملك المغرب، وأعلن مساندته لمطالبة المغرب بموريتانيا. وقد أدان الموريتانيون جميعهم هذا التصرف بما في ذلك من بقي من قيادة حزب الوئام وأعضائه .

وظهر تيار ثالث مع نهاية سنة 1955 تمثل في رابطة الشباب الموريتاني، وكان مؤسسوها يتوزعون بين أطر شابة ومعلمين وغيرهم. وقد أعلنوا بداية أنها ليست حزبا سياسيا، وأنها ذات توجه ثقافي لا سياسي، ومع ذلك قدمت مرشحها للنيابيات فى يناير 1956. وقد قوبلت رابطة الشباب الموريتاني هذه منذ نشأتها بمناهضة الإدارة الاستعمارية والزعامات التقليدية، وضايقتا أعضاءها كافة أشكال المضايقات. وكان من بين أعضائها على الخصوص محمد ولد الشيخ، د. بوبكر ألفا با، أحمد بابا ولد أحمد مسكه، أحمد بازيد ولد أحمد مسكه، سوماري كي سيلي، يعقوب ولد أبو مدينه، كوني على بري. وكان لهذه الرابطة الفضل في أنها كانت أول تشكلة معارضة تدعو إلى الوحدة السياسية للبلد بعد الاتحاد التقدمي الموريتاني .

وقد أنشئ في كوركل حزب محلي صغير أطلق عليه "كتلة كوركول الديمقراطية" بزعامة ممادو صنبولي با. هكذا كان المشهد السياسي الموريتاني خلال شهر مايو 1957.

*****
*** ***

وفي 11 مايو رشحتني اللجنة الإدارية لحزب الاتحاد التقدمي الموريتاني على رأس قائمة مجلس الحكومة، أي نائبا لرئيس هذا المجلس الذي سيصوت عليه يوم 20 من الشهر نفسه. وتم انتخابي بسرعة، فأعلنت لزملائي أعضاء اللجنة الإدارية للحزب والمستشارين الإقليميين رغبتي في إنشاء حكومة وحدة وطنية. ويعني ذلك أنني أرغب في أن يضم فريقي الوزاري أعضاء من الوئام الموريتاني. وفي السياق ذاته قررت استدعاء ممثلين من رابطة الشباب الموريتاني لتعيينهم

في الدواوين الوزارية، في وقت كان فيه بعض هؤلاء يقضون فترة عقوبة تأديبية بإبعادهم عن مناطقهم الأصلية، ومنعهم من المقام فيها عندما لا يكونون خاضعين لرقابة صارمة. وكثيرا ما يخضع الطلبة المقيمون في العاصمة الفدرالية لاستجواب شرطة داكار .

وكان لموقفي هذا صدى سيء جدا، وأصبحت الانتقادات الحادة تنهال علي من كل حدب وصوب باعتباري "ذلك الشاب الذي قدم توا من باريس، ولم يفقه بعد أي شيء عن مشكلات البلد الذي شهد تطورا كبيرا خلال السنوات العشر التي قضاها في فرنسا، وقد أراد نقل الأفكار السياسية الفرنسية إلى موريتانيا، كمن لا يعي أن موريتانيا أبعد ما تكون عن فرنسا". وكنت أيضا في نظر البعض كمن يحاول إعادة الحياة إلى حزب الوئام، وهو حزب يعتبرونه عدوا للأمة بحكم علاقته بالمغرب. زد على ذلك أنني كنت كمن "يشجع رابطة الشباب الموريتاني، وهي في نظرهم جمعية مناوئة للدين وتسعى إلى القضاء على قيمنا الحميدة ."

وخلاصة القول إن هؤلاء المشنعين كانوا يرون أن حزب الوئام ورابطة الشباب الموريتاني لا قيمة لهما في موريتانيا .

وعليه فقد كنت في نظر زملائي منتخبا غير مناسب - إن لم أقل سيئا - لحزب الاتحاد التقدمي الموريتاني، واعتبروا أني لم أجازِ الحزبَ الجزاء الأوفى بوضعي "الثقة في أعدائه، رغم أنهم أعداء للوطن في الوقت ذاته، وليسوا بالتالي أهلا لأي ثقة أو تقدير ."

ولم يصغ إلى حججي غير قلة من أصدقائي، فقد كنت المتهم الذي لا يركن إلى مبرراته إلا قلة من الناس. ولم يكن من المريح لمحام شاب ما يزال متدربا مثلي أن يستمر في مرافعاته دون أن يلقي آذانا صاغية أو يحقق أي نجاح، وعليه فقد رأيت أن أعلن التخلي عن المهمة التي وُكِلَت إلي منذ وقت قليل إذا لم يحظ اقتراحي بالقبول .

غير أنه، بتأثير من سيديل وإيفون رازاك، قبلَ الفريق في النهاية مقترحي. وعندها شكلت حكومتي الأولي وعينت من بين أعضائها اثنين من حزب الوئام هما :الدَّيْ ولد سيدي بابا ومحمد المختار ولد ابَّاهْ، وكان عدد أعضاء الحكومة محدودا :سبعة وزراء وأنا الثامن .

وبإشارة من زملائي أسندت وزارة الداخلية مؤقتا إلى الوالي (وهو الرئيس الاستحقاقي لمجلس الحكومة)، وكان مبرر هذا الإجراء التخوف من القيام بعمل معاد لنا من لدن كبار الوجهاء الذين قد لا يقبلون الانصياع لحكم "فرد يفترض أن يكون من المنضوين تحت لوائهم" ويفضلون على ذلك الاستمرار في التبعية للممثل فرنسا، ولم تتحقق بحمد الله مخاوفنا. ومنذ يناير 1958 أسندت هذه الوزارة إلى الموريتانيين. ولنا عودة إلى هذه القضية.

وقد ضمت حكومتي الأولى الشخصيات التالية:

الأشغال العمومية والنقل؛ - آمدو ديا دي

التجارة والصناعة والمعادن؛ - أحمد سالم ولد هيبه

المالية؛ - موريس كومبانيي
الوظيفة العمومية والشغل والشؤون الاجتماعية؛ - سيد أحمد لحبيب ولد الحسن
العقارات والتحضر والإسكان والسياحة؛ - الدي ولد سيدي بابا
الصحة العمومية والسكان؛ - محمد المختار ولد أباه
الاقتصاد والتخطيط. - جان سالت

واحتفظت أنا بحقيبة وزارة التعليم والشؤون الثقافية والشباب، وهي قطاعات كنت أرى ضرورة البدء ببنائها.
وفي الرابع عشر من يناير 1958 تم تعيين وزيرين جديدين لينضما إلى مجلس الحكومة هما: مامادو صامبولي با وحمود ولد أحمدُ .

وكنت في الخطاب الذي ألقيته أمام البرلمان الإقليمي بمناسبة ترشيحي في 20 مايو قد وجهت نداء يلخص برنامجي: "لنبن جميعا الوطن الموريتاني".
وأوضحت أنه لا يوجد لدي غير اهتمام واحد يؤرقني وهو الأمة الموريتانية. فما هي أولويات حكومتي؟ لقد كان من الصعب اختيار الأولويات في وقت ينبغي أن يشكل فيه كل شيء أولوية. على أنه يمكن ذكر بعضها مثل:
-تحقيق الوحدة الوطنية لتتسنى مواجهة التحديات التي لا حصر لها وعلينا أن نرفعها؛
-نقل عاصمة البلد إلى أديم أرضنا لنرفع بلدنا إلى مصافِّ البلدان الراشدة؛
-استغلال المعادن في أقرب وقت لانطلاق نمونا الاقتصادي؛
-تطوير اقتصادنا التقليدي؛
-تكوين شبابنا الذي سيحدد مصير الأمة وذلك بإدخال تعليم العربية ونشر تعليم الفرنسية .
وفي ما يخص العلاقة بالمغرب أعلنت أنه: "لا للمغرب! فقد كنا موريتانيين، ونحن اليوم موريتانيون، وسنظل موريتانيين ."

وبعد تشكيلي الحكومة عينت – كما كانت نيتي– بعض الشباب مثل: محمد ولد الشيخ وسوماري كَيْ سيلِّي وأحمد بازيد ولد أحمد مسكه رؤساء دواوين. وأذكر هنا حادثة تتعلق بأحمد بازيد تعطي فكرة عما كان جميع أعضاء رابطة الشباب الموريتاني يتعرضون له من ريبَةٍ ومضايقة من قبل الإدارة الاستعمارية. لقد كان أحمد بازيد طالبا في داكار، وكان قبل أسابيع موقوفا من قبل شرطتها بتهمة معاداة فرنسا. وقد أثار توقيفه مظاهرات طلابية في الجامعة مما عجل بإطلاق سراحه، ولكن الشرطة ظلت تراقبه. وفي هذه الأثناء قمت باستدعائه إلى سان لويس لأعينه رئيسا لديواني. وبعد أيام أراني الوالي موراك Mouraques وهو في حيرة من أمره رسالة مُشَفَّـرة وصلت إليه من داكار تخبره بأن أحمد بازيد تمكن من الإفلات من رقابة الشرطة واختفى. وترى السلطات المختصة أنه قد يكون تمكن من الفرار وانضم إلى المغرب، فطمأنت الوالي بما كان من خبره.

فلم يستسغ صدور ذلك مني. فتعيين شاب معاد لفرنسا في مركز بهذا المستوى من الأهمية ودون أن أبلغه أمر غير متوقع. فأجبته بأنني فعلت ما فعلته وأنا أعي ما أقوم به تماما، وأنني قد تصرفت في حدود صلاحياتي. وكان هذا أول حادث يقع بيننا، لكنه لم يكن الأخير، وتوقف الأمر عند هذا الحد .

وعقدت الحكومة جلستها الأولى يوم 24 مايو تحت رئاسة الوالي موراك. وفي الغد، أي يوم 25، قررنا عقد اجتماع في نواكشوط يوم 12 يونيو "لكي نتدارس في عين المكان المشكلات المتعلقة بنقل العاصمة ."
وانعقد الاجتماع تحت خيمة لنؤكد تصميمنا الحازم على نقل العاصمة إلى أرض الوطن، وبنائها على هذا الكثيب، في مكان لا يوجد فيه إذ ذاك غير شجيرات هزيلة طمرت الرمال أجزاءها السفلى. وفي الحادي عشر من يوليو الموالي وصلت باريس لأسوي قضية نقل العاصمة من سان لويس إلى نواكشوط مع موريس برجس مونوري Maurce Bourgès-Maunouryوجيرار جاكيGérard Jaquet، وكان الأول رئيس المجلس، والثاني وزير فرنسا لما وراء البحار .
وقد وافقا على مبدإ النقل ولكنهما ظلاَّ مترددين في إصدار مرسوم به بسبب الانعكاسات المالية لإجراء مثل هذا على الميزانية الفرنسية. وهكذا أخذا يماطلان فأبلغتهما بأنني لن أغادر باريس قبل توقيع هذا النص .

وصادف وجودي في باريس احتفالات 14 يوليو، وقد دُعِيَتْ إلى حضورها مجموعة من وفود ما وراء البحار من بينهم: المحاربون القدماء والوجهاء والزعماء التقليديون والموظفون، وأخيرا المسؤولون السياسيون. وفي يوم 13 أبلغني وزير فرنسا لما وراء البحار بأنني سأمنح وسام الشرف في الحفل الاعتيادي الذي سيقام يوم 14 يوليو في شارع أودينوOdinot ، فأجبته بأنني لن أحضر هذا الحفل لأنني لم أقم حتى الآن بعمل استحق بموجبه هذا التقدير، ووجودي في باريس يرمي تحديدا إلى الحصول على قرار رسمي من الحكومة الفرنسية يمكن من نقل عاصمتنا، ويعلن التزامها بالإسهام في بناء هذه العاصمة، لا أقل ولا أكثر. ولم يرق موقفي بطبيعة الحال لشارع أودينو، بل ولا داكار أو سان لويس .المهم أن المرسوم تم توقيعه يوم 24 يوليو من قبل رئيس المجلس ووزير فرنسا لما وراء البحار الذى سلَّمَنِيهِ رسميا يوم 26 يوليو بحضرة بعض كتاب الدولة وبعض زملائه في الحكومة مثل موديبو كيتا وحمادن ديكو Hamadoun Dicko، وأكد لي في تلك المناسبة التزام فرنسا بالإسهام في تمويل بناء نواكشوط إسهاما هاما. وقررنا أثناء هذه الجلسة أن يزورنا في موريتانيا لنضع سويا الحجر الأساس، وهو ما تحقق يوم 5 مارس 1958 .
وأثناء مقامي هذا في باريس قابلت، ولأول مرة، مسؤولا مغربيا على مستوى عال هو الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد وزير الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية. وقد قام بتحضير اللقاء الذي تم بيننا يوم 27 يوليو 1957، الأستاذ فينسان مونتيي

Vincent Monteil.

وبالرغم من تعارض موقفينا تماما (أنا والمسؤول المغربي)، فقد كان اللقاء وديا، وكان الهدف منه أن يُطْلِعَ كل منا الآخر مباشرة وبشكل واضح لا لبس فيه على موقف بلده من مطالبة المغرب بموريتانيا .

عدت إلى سان لويس يوم 30 يوليو حاملا معي مرسوم نقل العاصمة. والواقع أنه يوجد بون شاسع بين الحصول على هذه الورقة وبناء العاصمة الذى يتطلب عملا ضخما يتعين علينا القيام به، وتعترضه مشاكل لا حصر لها تنتظر منا الحل. فكأنما كانت كل المصاعب بأشكالها وألوانها على موعد مع العاصمة الجديدة. ولم تكن نواكشوط يومها سوى قلعة إدارية صغيرة و"قصر"(قُرَيَّة) لا يتجاوز عدد سكانها ما بين 200 و 300 نسمة. فكان علينا أن ننشئ من العدم عاصمة تكون رمزا لإرادتنا الصلبة، وتكون إقامتها في هذا المكان بذرة لاستقلالنا الوطني، لتتم منها إدارته وتسييره .

لماذا تم اختيار موضع نواكشوط ؟

من الإنصاف للتاريخ التنبيه إلى أن اختيار هذا الموضع كان قائما من قبْل سنة 1957، ولكنه كان واحدا من بين اختيارات عدة. فهناك أماكن أخرى رشحت لإيواء عاصمة هذا البلد: منها نواذيبو ومنها روصو، وفي هذه الأخيرة تم حجز مكان معين لتقام العاصمة، ووضعت تصاميم لبعض المباني في عين هذا المكان .
وسبق أن كنت قد أثرت هذا المشكل (موقع العاصمة (وأنا مع سيدى المختار ورازاك في باريس، فخلصنا إلى أن خير مكان هو نواكشوط لأن نواذيبو ذو موقع متطرف بالنسبة إلى الجنوب والوسط والشرق، وهذه هي المناطق الثلاث التي يتركز فيها معظم السكان الموريتانيين .
زد على ذلك أن نواذيبو لا يسهل الوصول إليها برًّا، وتقع في منطقة صحراوية قليلة السكان جدا، ولذا أصبحت مستبعدة .
أما روصو فكان لها من الميزات أكثر مما لنواذيبو، فالنهر يربطها بسين لويس في كافة الفصول، ويمكن الوصول إليها برا بشكل دائم تقريبا بواسطة الطريق "الامبريالي "رقم 1 (داكار – الدار البيضاء)، وهي إلى ذلك قريبة من مناطق الجنوب والوسط. ولكن إلى جانب هذه المزايا توجد مجموعة من العقبات تجعلنا نصرف عنها النظر هي: كثرة البعوض آنئذ مما جعل مناخ البلدة وخيما بسبب انتشار حمى الملاريا، وهو مناخ مزعج بشكل كبير، يضاف إلى ذلك، وهو الأهم، أن قربها من سان لويس يقلل من الناحية النفسية من قيمة انتقال العاصمة، إذ يخشى أن يؤول بأن موريتانيا ليست في واقع الأمر سوى مقاطعة إدارية من السينغال، ثم إن روصو إذا كانت قريبة من جنوب البلاد وغربها فإن موقعها متطرف بالنسبة للشرق والشمال. أما ألاك والمجرية وكيفه فكانت تحول دون اختيارها جملة من العقبات لعل أبرزها العزلة في ذلك الوقت .
ونظرا لعدم وجود مكان ملائم يتوسط البلاد الموريتانية كانت نواكشوط المكان

الأنسب دون منازع، فقد كان هذا المكان رغم بعده عن المناطق الشرقية والشمالية يوفر جملة مزايا هامة: فهو لا يبعد عن النهر أكثر من 200 كلم، وتربطه به الطريق "الامبريالية" رقم1، كما يربطه هذا الطريق بمناطق الشمال أيضا حتى الحدود مع الجزائر .

ووقوع نواكشوط على شاطئ المحيط الأطلسي يمكن بل يجب أن يجعلها ميناء، وذلك مكسب عظيم لعاصمة المستقبل، وهي ميزة تشترك معها فيها نواذيبو لكن نواكشوط تتفوق عليها بعدم التطرف شمالا نسبيا وعدم العزلة .

إن إمكانية إنشاء ميناء في المياه العميقة فكرة أصررت عليها منذ البداية، رغم آراء الفنيين الذين أكدوا أنها شبه مستحيلة بحكم الطبيعة الخاصة للموضع. وسأتحدث عن ذلك لاحقا. كما أن جوار الأطلسي أكسب نواكشوط مناخا لطيفا مستحبا خلال جزء كبير من السنة، وهذه ميزة لها أهميتها في عاصمة يراد لها أن تجذب بعد البناء العديد من الأجانب، خاصــة رعايا الدول الصناعية كالدبلوماسيين والخبراء الفنيين ورجال الأعمال ، الخ...

وختاما لأسباب الاختيار، أشير إلى مصادفة تاريخية سعيدة لم تلعب دورا حاسما في الاختيار وإن ظلت حاضرة في ذهني، وهي ما يُروى من أن الرباط المشهور الذي انطلقت منه حركة المرابطين يقع في المنطقة التي توجد بها نواكشوط، وإن كنا نعترف بأن هذا الأمر ليس محل إجماع من المؤرخين .والمرابطون لا جدال في انتمائهم إلى موريتانيا، وقد فتحوا المغرب وأسس فيه القائد يوسف بن تاشفين مدينة مراكش نحو سنة 1060م. وفتح المرابطون الجزء الغربي مما يعرف اليوم بالجزائر، ثم إسبانيا، واستمرت هذه الإمبراطورية التي امتدت من نهر السنغال إلى جبال البرانس قرابة قرن من الزمن: من 1056–1146م.

*

* *

وبما أن عاصمتنا قد انتقلت إلى أرض الوطن منذ 24 يوليو 1957 – ولو على الورق على الأقل –فقد آن لنا أن ننتقل من القول إلى الفعل وأن نبدأ إجراءات نقل العاصمة، وهي عملية استغرق إكمالها، منذ توقيع المرسوم إلى خروج آخر مصلحة عمومية من سان لويس ووصولها إلى نواكشوط، نحو أربع سنوات. وقد وضعنا برنامجا تتم بموجبه عملية الانتقال بأقصى سرعة، على أن تكون البداية بنقل الدفعة الأولى من الحكومة، وأن أكون فيها أنا ورئيس البرلمان. وقد استنفرنا مصالحنا المالية والفنية منذ بداية فصل ذلك الصيف وظلت تعمل ليل نهار، أشهرا عديدة. وكان من أشد ما قابلنا من المصاعب في هذه المرحلة الحصول على المخصصات المالية لإنجاز المباني الأولى، وهي مبان بسيطة أعدت لاستقبال الدفعات الأولى من القادمين الجدد، أي الدفعة الأولى من الحكومة التي أشرنا إليها أعلاه، واستغرقت هذه المرحلة أي المرحلة الأولى ما بين 16 شهرا و17 شهرا، وكنت أقوم خلال هذه المدة برحلات مستمرة بين نواكشوط وسان

الويس ذهابا وإيابا لتشجيع عمال الورش الذين يقومون ببناء العاصمة، وحثهم على الإسراع، ويبدو أنهم قد لقبوني في هذه الأثناء بـ"رئيس الورشة الثاني !"
وكانت بنايات هذه المرحلة مؤقتة ومتواضعة، واشتملت على 40 فيلا كبيرة نسبيا، شيدت بلَبِنٍ تم تحسينه، وقُسِّمت إلى 3 فئات :أ، ب، ج. وهي في مجملها بنايات بسيطة. وقد ضمت مستوصفا ومدرسة من 3 حجرات استخدمت في البداية لإيواء الجمعية الوطنية على مدى سنتين قبل أن تُعاد إلى ما أنشئت من أجله، لتستبدل بالنواب مجموعة من التلاميذ الناشئين، وهي المعروفة اليوم بالمدرسة8 .

وكان علينا في انتظار انتهاء هذه المباني، وفي وقت لا يوجد فيه من يرغب في الانتقال ضمن الدفعة الأولى من الحكومة، أن نقنع المتشككين – حتى لا نقول المعارضين- الذين يشكلون السواد الأعظم من الموظفين ووكلاء الإدارة المركزية للبلد .
فلم يكن الفرنسيون ولا السنغاليون بل ولا بعض الموريتانيين يرغبون في مغادرة سان الويس الوادعة التي يتوفر فيها كل شيء ، ليلتحقوا ببلدة وهمية لا وجود لها إلا على مجموعة من اللوحات المبعثرة في مضارب البدو على كثيب لا يرتاده في الغالب غير أسراب من بنات آوى وأفراد من البدو العابرين، ولا يتوفر فيها أي تموين بأي مادة حتى مجرد مياه الشرب .
كان من اللازم إذن إقناع ذلك الجمع الغفير بأن موريتانيا لم تعد هامشا للسنغال، ومن الضروري للموظفين ووكلاء الإدارة الراغبين في متابعة الخدمة في مصالح الإدارة الموريتانية أن يغادروا تدريجيا مدينة سان لويس للالتحاق "بمدينة اللوحات التي تشيد في قلب البادية حيث يتعرضون لخطر الموت ظمأ وجوعا"حسبما يتفوه به أكثر القوم مناهضة لنواكشوط. إن هذه الأقوال، وهي دون ريب تحمل بعض المبالغة، لَتُصور وضعية مقلقة حقا، فما هو متاح محليا من الماء العذب لا يكاد يفي باحتياجات ساكني قرية "القصر" التي يتراوح عدد سكانها بين 200 و300 نسمة، بل إن بعض هؤلاء يعمد إلى استخدام الماء الملح الذي يُمْتَحُ من عين المكان .

وعندما لم يتمكن المناوئون لتحويل العاصمة من تحقيق مبتغاهم، بذلوا كل ما في وسعهم لتأخير عملية التحويل، واستخدموا لذلك كل الطرق الملتوية، مما حملني أنا ورئيس الجمعية الوطنية سيدى المختار انجاي على اتخاذ قرار بتعجيل الانتقال والاستقرار في نواكشوط قبل أن يكتمل بناء المنزلين المخصصين لنا .
وفي 19 نوفمبر 1958 التأم آخر اجتماع للحكومة في سان الويس، ومنذ ذلك التاريخ غدت كل الأنشطة السياسية تباشر في نواكشوط .وفي الغد توجهت صحبة رئيس الجمعية الوطنية ورئيس لجنتها الدائمة و4 وزراء وبعض أعضاء الدواوين إلى نواكشوط مفتتحين أول خط جوي أسبوعي يربط بين داكار والعاصمة الموريتانية الجديدة، وتم تدشين هذا الخط بهذه المناسب. وكان مقامنا خلال أسابيعنا الأولى في نواكشوط في حي "القصر" حيث أقام بعضنا مع السكان،

وبعض أقام في فندق" كوميز"، وهو استراحة بدوية أدخلت عليها بعض التحسينات. وكنا نتناول طعامنا غالبا عند أحد السكان بصورة جماعية، وكان بعض أصحاب الدكاكين وأعيان القرية يستقبلوننا دوريا على الطريقة الموريتانية. وبعد ذلك قررنا الانتقال إلى حي العاصمة والاستقرار فيه. وبما أن بناء منازلنا لم يكن قد اكتمل، فقد كان على كل واحد منا أن يستقر في منزله كيفما اتفق حتى يتم البناء .

وكان لدي سرير من أسرة السفر أنصبه مساء للنوم وأطويه فجرا لأترك المكان للعمال لإتمام الأعمال النهائية في المنزل. وقد أقمت أول مكتب لي في نواكشوط في كراج الفيلا الصغيرة التي أسكنها، ثم حولته فيما بعدُ إلى فيلا أخرى صغيرة تتكون من 3 غرف بالغة الضيق، وكانت الغرفة التي وضعت فيها طاولة العمل لا تتسع لأكثر من مقعدين زيادة على المقعد الذي أجلس عليه، فكنا إذا زاد عدد من معي على شخصين نضطر للبقاء واقفين، وحتى ونحن واقفون لا يمكن أن يزيد العدد على خمسة أشخاص أو ستة. أما الجمعية الوطنية فقد اتخذت من حجرات المدرسة الثلاث مقرا لها كما قلت سابقا، وخُصِّصت إحدى الحجرات الثلاث للاجتماعات، وكانت حجرة ذات شكل نصف دائري مبسط، بينما يشغل الحجرة الثانية مكتب رئيس الجمعية، وتركت القاعة الثالثة للاستخدامات الأخرى، وهي غالبا ما تستخدم لاجتماعات اللجان .

وفي هذه المرحلة الحاسمة لبدايات نواكشوط، كان يجب نقل كل شيء عن طريق روصو بما في ذلك مياه الشرب، ويتم النقل عبر طريق سيئة غير معبدة يزيد طولها على 200 كلم وتتوقف فيها الحركة ساعات أو أياما عند سقوط أدنى كمية من الأمطار، وتحتاج سيارات الصهاريج وغيرها من الشاحنات إلى بضع ساعات لقطع هذه المسافة .

وسأغتنم الفرصة هنا للحديث عن مشكلة تزويد العاصمة بالمياه لكيلا نضطر فيما بعد إلى العودة إليها، فهي مشكلة أرقتنا سنوات عديدة، وسأُذكِّر هنا بالطريقة التي اتُّبِعت لحلها بصورة نهائية فيما بين 1959 و1978.

ففي المرحلة الأولى من هذه الفترة قامت فرنسا بحفر آبار في إديني جُلِب منها الماء إلى نواكشوط بواسطة أنابيب تم مدها على طول 60 كلم تقريبا .وكنا قد طلبنا إنشاء فتحات في نقاط معلومة على هذا الخط بين إديني ونواكشوط لتمكين الرحل من سقي مواشيهم والتزود بالماء العذب. وأسهم ذلك في تحسين أوضاع سكان المنطقة ولو بشكل بسيط، فقد كانوا يعانون، كغيرهم من سكان موريتانيا، أوضاعا صعبة فرضتها الظروف الطبيعية القاسية .

وسرعان ما تبين أن كمية المياه التي توفرها هذه الأنابيب لا تفي بالحاجة نظرا إلى الازدياد السريع لسكان مدينة نواكشوط، فقد فاقت زيادتهم كل التوقعات، وصار من اللازم البحث بسرعة عن وسيلة تمكن السكان من الحصول على احتياجاتهم اليومية من الماء. وحصلنا على مجموعة من الاقتراحات فوجدنا أحدها وجيها وتبنيناه، وهو تحلية مياه البحر. وقامت الحكومة الفرنسية ببناء مصنع لتحلية مياه البحر ما لبثنا أن اضطررنا إلى إغلاقه بعد بضعة أشهر لارتفاع

كلفة المياه التي ينتجها، فقد كانت فوق طاقة المستهلكين بمن فيهم الدولة، ولا أتذكر ثمن "المتر المكعب" تحديدا ولكنه كان باهظا. واتجهنا إلى الصين فألفينا لديها الحل المناسب) حتى يوليو 1978 على الأقل) لهذه المشكلة الشائكة. وكان الحلُّ حفرَ آبار جديدة في إديني وجلب المياه منها بواسطة خط جديد للأنابيب تصل سعته أضعاف سعة الأنابيب السابقة .

ولا بأس بذكر كلمة عن تطور سكان مدينة نواكشوط قبل أن أنهي الحديث عنها. فقد كانت زيادة سكانها كبيرة وسريعة خلال السنوات العشرين الأولى من عمرها . وكانت التوقعات الأولى لسكانها تتراوح بين 20000 و30000 لسنة 1975، بينما وصل العدد في تلك السنة إلى نحو 150000 نسمة أو أكثر، وقدر عددهم في يوليو 1978 ب 200000 نسمة .

*

* *

--

الفصل السادس (2 (

لنعد إلى الوراء قليلا، فقد أعلنت في الخطاب الذي ألقيته أمام البرلمان الإقليمي يوم 20 مايو1957 أن الوحدة الوطنية هي أولى الأولويات بالنسبة لحكومتي، وبدأ الاتصال منذ تشكيل الحكومة بحزب الوئام الموريتاني ورابطة الشباب الموريتاني ومجموعة كوركول الديمقراطية لاستكشاف إمكانيات تحقيق الوحدة السياسية الوطنية والتمهيد لها في مختلف أنحاء البلد. وعلى الرغم من تحفظ بعض وتهَيُّبِ بعض آخر، فقد أخذت فكرة الوحدة طريقها إلى التداول. وهكذا وجّه حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني "نداء في 12 ديسمبر 1957 إلى جميع الأحزاب السياسية والحركات والرابطات الموريتانية دعا فيه جميع القوى الحية في البلد إلى توحيد الجهود في كافة المجالات وسعى إلى تعبئتها لذلك ."

وبعد يوم واحد لبَّى حزب الوئام النداء معلنا قبوله للوحدة. أما رابطة الشباب الموريتاني فقد أعلنت في 26 من الشهر نفسه رفضها الباتَّ لأي شكل من أشكال الوحدة السياسية مع أي حزب، غير أن تصرفها ما كان لينال من مساعينا. وفي يوم 15 يناير 1958 عقد مندوبو حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني ومندوبو الوئام الموريتاني، أول اجتماع مشترك لهم وقرروا فيه تشكيل لجنة للوحدة تتألف من ثمانية أشخاص يمثلون الحزبين سويا، وحددوا أيام 26 و27 و28 فبراير موعدا لانعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب الذي سيتمخض عنه الاتحاد الجديد. بيد أنه غدا من الضروري تأجيل هذا الموعد بسبب حادث كاد يقضي نهائيا على كافة ما بذلناه من جهد في سبيل تحقيق الوحدة، ذلك أن الوزيرين اللذين يمثلان حزب الوئام وهما: الدَّيْ ولد سيدي بابا ومحمد المختار ولد ابَّاه، إضافة إلى محمد فال ولد عمير أمير الترارزه والمستشار الإقليمي لحزب الاتحاد التقدمي لجأوا إلى المغرب وأعلنوا البيعة لملكه وعبروا عن مساندتهم لمطالب المغرب في موريتانيا على غرار ما فعله قبلهم حرمه ولد ببانا .

وانتهز زملائي في حزب الاتحاد التقدمي هذا الحدث فاستغلوه إلى أبعد الحدود لدحض ما تبنيته من سياسةٍ ترمي إلى الانفتاح والوحدة، واعتبره أغلبهم خير تعبير عن الفشل الذريع لتلك السياسة. ووصل الأمر بالمتشددين منهم إلى السعي إلى رفض مشروع وحدة الحزبين، وهو مشروع ما يزال في طور الإنجاز، متذرعين بأنهم يرفضون الوحدة مع من خانوا الوطن الموريتاني. لكن كان علينا في مثل هذا الظرف أن ندرك أن الوحدة السياسية أمر ضروري لمن يريد بدء بناء الدولة-الأمة انطلاقا من الصفر، فقد كانت بذرتها الأولى تتشكل في تلك المرحلة. وكان من الواجب، ونحن نعد العدة لاستقبال الاستقلال المنتظر، أن نقاوم دعاوى المغرب، وسندنا الأساس في ذلك فرنسا، لا سيما ومطالب المغرب قد ازدادت حدة بعد انضمام شخصيات موريتانية إليها. وإذا عدنا إلى الحقيقة نجد أنه لم يكن لدينا من مقومات الاستقلال الفعلية آنئذ سوى إرادة وليدة لم تشمل الجميع بعدُ، ولكن الواجب كان يمليها .

لقد أصبحتُ خلال هذا السياق معزولا بين زملائي في إدارة حزبنا، فقد أوهنني ذلك الفشل السياسي، وعشت أوقاتا عصيبة لا تتصور وصلت فيها إلى حافة اليأس، لكن الأمل في الاضطلاع بعملية بناء الوطن مستقبلا، رغم ما يحيط بذلك من شكوك، كان كفيلا بتشجيعي واستنهاض همتي عسى أن أكون من بين أوائل بُنَاتِهِ. وآثرنا التصدي لتلك الضربة المؤلمة التي سبق أن تحدثنا عنها بأن اجتمعت لجنة الوحدة بإيعاز مني يوم 21 مارس 1958 "وأكَّدَتْ إرادتها الصارمة في تحيق الوحدة بين الحزبين، ووجهت نداء حارا إلى كافة الموريتانيين دون أي تمييز للدفاع عن الوطن، ودعت إلى عقد مؤتمر في ألاكْ يبدأ في 2 مايو 1958 ."

وانعقد المؤتمر في الوقت والمكان المحددين رغم ما اعترض سبيل انعقاده من صعاب جمة، وكان بمختلف المقاييس تجمعا كبيرا للموريتانيين. فقد توافدوا من كافة أصقاع البلاد حتى أنه كان من بينهم وفد من "موريتانيا الإسبانية" أو على الأصح الصحراء التي تحتلها إسبانيا، بقيادة خطري ولد سعيد ولد الجُمَّاني رئيس البَّيْهَاتْ (رقيبات الشرق المعروفين بالقواسم) قبل أن يصبح من الزعماء الصحراويين المغاربة، وعاد لزيارتي في نواكشوط سنة 1962 وبقي على اتصال بي عن طريق بعض الوسطاء حتى سنة 1975، وظل حتى ذلك التاريخ، رغم صلاته بالمغرب وبالجزائر يعترف بموريتانية الصحراء التى تحتلها إسبانيا .

وسارت أعمال المؤتمر في ظروف صعبة، سواء تعلق الأمر بالمناخ الطبيعي(حيث كانت درجات الحرارة تبلغ 40 درجة مئوية في الظل) أو بالناحية السياسية. وفي خطابي الذي افتتح به المؤتمر وتبناه الوثيقة الأساس لأعماله، رأيت أن أثير كافة المشكلات الساخنة المطروحة على بلدنا وعلى المستويين الداخلي والخارجي: مثل الوحدة السياسية، وموقعنا في السياسة الفرنسية، وتعليم اللغة العربية،

ومساواة جميع الموريتانيين أمام القانون (خاصة فيما يتعلق بالضرائب والخدمة العسكرية)، والعلاقات مع حزب التجمع الإفريقي والتجمع الديمقراطي الإفريقي ومع الاتحاد الفدرالي المالي الذي هو فى طور التكوين، ومع المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، إلخ... وكانت كل واحدة من هذه القضايا مناسبة لنقاشات ساخنة بل وانفعالات أحيانا، وكانت غالبية مندوبي حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني، أي غالبية المؤتمرين، ضد الوحدة مع حزب الوئام نظرا للظروف التي سبقت الإشارة إليها، وقاومها بقوة كثير من المتحدثين الذين اعتلوا المنبر .

أما فيما يخص تطور وضعية البلد السياسية فكان هناك شبه إجماع على قبول التمتع بالاستقلال الداخلي، بيد أنه عندما أثيرت كلمة "الرغبة في الاستقلال الوطني" انبرت أكثرية المؤتمرين لمعارضتها، وهو أمر كنا نتوقعه لأن معظم من حضروا هم وجهاء وزعماء تقليديون محافظون كلفتهم الإدارة الاستعمارية في هذه المناسبة بالرفض الباتِّ لكلمة الاستقلال "المنبوذة ."فكيف يتم ذلك ؟ لعلنا نتذكر أنه كان من الممارسات المتبعة، لدى الشروع في أي تجمع سياسي، أن يتوجه ممثلو كل مركز أو دائرة إلى رئيس المركز أو الدائرة ليطرحوا عليه السؤال لمألوف: ماذا ينبغي أن نقول في الاجتماع الذي سنَحْضُرُه؟ وهو سؤال يطرحه بالأحرى زعماء العشائر والبطون والقرى أو ممثلوها، أو سواهم من المجموعات المتحالفة مع الإدارة بصورة عرضية أو دائمة، وتقدم السلطة التي تم الاتصال بها هذه التوجيهات مباشرة وربما تلقتها من السلطات العليا تبعا لأهمية الموضوع. وينفذ الممثلون تلك التعليمات حرفيا، وقد يحدث أن يتساهل بعضهم في تنفيذ تعليمات السلطة الاستعمارية إذا تعرض للضغط كما حصل في ألاك خلال ربيع 1958.

وكان معارضو فكرة الاستقلال يسوقون الكثير من الحجج لتبرير موقفهم من الاستقلال حيث يقولون: "إن موريتانيا بلد ضعيف تهدد وجوده جارته الشمالية المغرب، وتهدده من الجنوب والشرق جارتاه اللتان ستنضمان إلى الاتحاد الجديد لمالي وهما السنغال والسودان {الفرنسي}، وإذا كان التهديد هنا أقل حدة فهو قائم على كل حال. وبما أننا لا نستطيع دفاعا عن أنفسنا فإن علينا أن نتشبث بفرنسا وأن لانفعل ما يغيظها أو يسئ إلى علاقاتنا معها. زد على ذلك أن فرنسا هي القادرة على تسيير المصالح الإدارية لهذا البلد الذي لا يتوفر الآن على الأطر الكافية لتسيير شؤونه. فكيف يتجرأ على الحديث عن الاستقلال من كانت هذه حاله، لاسيما وهو لا يستطيع صناعة إبرة أو عود كبريت ؟". هكذا كان يعترض أكثر المعارضين دراية ببواطن الأمور عند مجرد ذكر عبارة الاستقلال.

وكانت هناك مشكلة أخرى أثير حولها نقاش ساخن وهي تعليم اللغة العربية. فقد كان جل المؤتمرين يرون أن العربية يجب أن تكون اللغة الوطنية للبلد وعليه فإن تعليمها يجب أن يكون إلزاميا في المدارس العمومية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية، وهذا ما سأعود إليه لاحقا. أما قضية مساواة كافة المواطنين فيما يتعلق بالضرائب والخدمة العسكرية فلم يتسم نقاشها بالحدة التي اتسم بها نقاش

المسألتين السابقتين، على أن البيضان كانوا أكثر تعلقا بما يعتبرونه ميزة عسكرية خاصة منحت لأسياد الصحراء، وهو الخدمة في الفرق العسكرية البدوية، وربما كانت هذه النقطة من جدول أعمال مؤتمر ألاك تستدعي بعض الإيضاح :فخلال فترة الاستعمار كلها لم يكن كل الموريتانيين خاضعين لنوع واحد من الضرائب، بل كان السود يؤدون ضريبة عن كل فرد مثل نظرائهم من بقية سكان مجموعة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية. أما البيضان فكانوا يؤدون ضريبة "الزكاة" عن المواشي{العشور .}وفيما يخص الخدمة العسكرية التقليدية، نجد أن سكان الطرف الجنوبي من موريتانيا كانوا يعاملون كما يعامل السكان المحليون في المستعمرات الأخرى فى إفريقيا الغربية الفرنسية. وكان البيضان على النقيض من ذلك لا يكتتب للخدمة العسكرية منهم إلا من اختارها طوعا، وكان من يكتتب منهم يكتتب للخدمة العسكرية البدوية أو في وحدات الجمالة، ويطلق عليهم "ڤومْيَـاتْ" ولم يكونوا يتلقون تدريبا عسكريا ذا بال عند التحاقهم بتلك الوحدات التي يقودها ضباط وضباط صف فرنسيون. ولم يكونوا يرتدون الزي العسكري كالرماة مثلا، بل كانوا يرتدون الثياب التي يرتديها البدو الموريتانيون :دراعة وسراويل قصيرة ولثام. ولا فرق بين هذه الثياب وثياب البدوي المدني سوى أن ثياب العسكري عادة ما تكون أحدث ولذلك تكون انظف، بسبب الظروف التي سبقت الإشارة إليها. وهؤلاء "الڤـومْـيَـاتْ" يقيمون في البوادي تحت الخيام بين ذويهم في الغالب ومع مواشيهم، خاصة الإبل، إذا كانت لهم مواشٍ. وخلاصة القول أنهم كانوا يحيون حياة تقليدية عادية لا يشوبها غير أمرين أولهما بعض الانضباط تجاه رؤسائهم في الوحدات العسكرية، وثانيهما امتيازات مادية عديدة ومهمة، يتمنى الفوز بها الكثير من البدو الآخرين .
لقد كان هناك إذا نظام بغيض يقوم على الكيل بمكيالين يُـفـرَّق فيه بين مواطني المستعمرة الواحدة اعتمادا على مجرد لون البشرة، وهو أمر لم يعد معقولا ولا مقبولا في بلد عليه أن يُغِذَّ السير نحو الاستقلال التام. ويحمل هذا النظام نذر انقسام عرقي بالغ الخطورة يجب الاحتياط لها. وهكذا صممنا منذ أول وهلة على إلغائه في مؤتمر الوحدة في ألاك .

*
* *

وكان علينا بالنسبة للقضايا الخارجية، وخاصة في مجموعة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية أن نتصدى لقضيتين متشابكتين من قضايا الساعة آنذاك، وهما الخلافات بين حزب التجمع الإفريقي والتجمع الديمقراطي الإفريقي من ناحية وضغوط الفدرالية التي كانت في طور التكوين من ناحية ثانية. وقد توصلنا بسهولة إلى حل وسط فيما يتعلق بحزب التجمع الإفريقي والتجمع الديمقراطي الإفريقي وهو الاحتفاظ بأحسن علاقة مع كل واحد منهما دون القبول بأن نكون أشياعا أو منحازين لأي منهما. أما قضية الفيدرالية فقد تطلبت نقاشا مطولا،

وطالب جزء من المؤتمرين بانضمامنا إليها فور إنشائها، ولم يكن مناصرو هذا الانضمام محصورين في المندوبين القادمين من منطقة النهر فقط بل نادى به بعض القادمين من المناطق الغربية والشرقية والوسطى من البلاد .
وكان موقفي مع التيار المعارض لهذا الانضمام، فالحقيقة أنني كنت منذ بداية الخمسينيات، أيام كنت طالبا في باريس، مهتما بما ستكون عليه أقاليم الاتحاد الفرنسي وتطورها نحو الاستقلال الداخلي ثم الاستقلال، وأغتنم أي فرصة لنقاش هذا الموضوع. وكان رأيي دائما أن موريتانيا يجب أن تكون مستقبلا أداة وصل وجسر تواصل بين إفريقيا السوداء وإفريقيا الشمالية، ولكي تتمكن من النهوض بهذه المهمة بجدارة فإن عليها أن تتفادى الانخراط الكلي في" جنوبها" أو في "شمالها". ومن المعلوم أن موريتانيا تنتمي جغرافيا وتاريخيا واقتصاديا إلى غرب إفريقيا أكثر من أي منطقة أخرى، ذلك أمر لا غبار عليه بحكم العلاقات اليومية المتنوعة. غير أن الجذور الثقافية لجزء من الموريتانيين موجودة في الشمال أي في شمال إفريقيا بل وفي المشرق أيضا .

وهذا الموقف يستدعي منا مزيدا من التناول نظرا لأهميته البالغة في أن يعيش بلدنا عيشة راضية متوازنة، وكثيرا ما يساء فهمه داخل موريتانيا وخارجها، وكان مما قلت بشأنه يوما ما: "إن موريتانيا ينبغي أن تكون إفريقيا السوداء وشمال إفريقيا البيضاء معا، دون أن تكون مجرد أي واحدة منهما؛ أو بتعبير آخر: إن الحظ الأوفر لموريتانيا هو أن تكون اختصارا لإفريقيا وخلاصة لها. وهذه الميزة على الموريتانيين أن ينهضوا بها بكل اعتزاز ووعي وطني، وهي تتطلب منهم مواجهة صعاب جسيمة يجب التغلب عليها لتتمكن موريتانيا من مقاومة كل الإغراءات التي تحاول استدراجها، ولتتمكن من تحقيق ذاتها". ويمكن وصف هذا الموقف بعدم الواقعية ونعته بما شئت من نعوت لا يُـتَوَقَّعُ أن تحمل الكثير من الثناء على صاحبه. وسأعود إلى الحديث عن تلك الفدرالية التي طرحت علينا نشأتها العابرة بعض المشكلات .

وهناك قضية تتعلق هي الأخرى بالعلاقات الخارجية وهي :الموقف من منظمة عموم الأقاليم الصحراوية، فقد كان موضوع العلاقات معها مثارا لنقاشات حادة أيضا. لقد كانت لدى الحكومة الفرنسية رغبة جامحة في أن ننضم إلى هذه المنظمة التي أنشأتها فرنسا نفسها، فانتهزت السلطات الفرنسية في موريتانيا، تحت إلحاح من الوزير المكلف بالمنظمة: ماكس لجينMax Lejeune ، فرصة انعقاد المؤتمر لتختطف منا قرارا بالانضمام إلى هذه المنظمة. وهكذا كان بعض الأعضاء في المؤتمر، ومن بينهم من كان لهم نفوذ واسع، قد كلفهم رؤساؤهم بالدفاع عن هذا الانضمام، فلم يألوا جهدا في الدفاع عنه بحماس، واستخدموا كل الحجج هنا أيضا، وكان أغلبها مطابقا لما سبق أن ذكرناه عند الحديث عن الرغبة في الاستقلال. وقالوا إن الانضمام إلى هذه المنظمة سيزيد عطف الحكومة الفرنسية علينا وذلك أمر نحتاجه كثيرا لما تمدنا به فرنسا من المساعدات في

جميع الميادين، واستخدم البعض تبريرات أكثر تحديدا بالنسبة لمن يستخفُّهم رنين النقود: "فبانضمامنا إلى هذا المولود الجديد سنحصل مباشرة على استثمارات ضخمة، بلادنا في أمس الحاجة إليها ."

غير أننا لم نكن لنقبل بعضوية منظمة هدفها الحقيقي هو اقتطاع الصحراء الجزائرية من بقية أراضي بلد شقيق يخوض مناضلوه حرب تحرير وطنية، ولو دفعنا ثمنا لذلك تلك المكاسب الجزيلة التي يمكن الحصول عليها، فمن المستحيل أن نطعن مقاتلي جبهة التحرير الجزائرية في الظهر بالانضمام إلى مشروع فرنسي يرمي إلى حرمان الجزائريين من صحرائهم الفسيحة، وهي الجزء الأكثر غنى بالغاز والبترول. وفضلنا في تلك الظروف أن نظل أوفياء لمبادئ التضامن مع أشقائنا في نضالهم من أجل الحصول على الاستقلال. ولا شك أن هذا الاختيار كلفنا غاليا، فقد ضربنا صفحا عن الاستثمارات المهمة التي كان بالإمكان الحصول عليها في إطار منظمة عموم الأقاليم الصحراوية، وهي استثمارات كانت حاجتنا إليها أكيدة طبعا، وتعرضنا كذلك لخطر الاصطدام بالحكومة الفرنسية التي كنا نقع تحت رحمتها في كافة الميادين ...

*

* *

وأخيرا تمكن المؤتمر من اختتام أعماله بصورة مرضية، وأصدر قرارات تمت مناقشتها باستفاضة وتم إقرارها بديمقراطية من أغلب المؤتمرين .

وكانت القرارات الأساس تتعلق بالسياسة العامة والسياسة الداخلية والترقية الاجتماعية، وتوجنا تلك القرارات بنداء موجه إلى فرنسا .

وهذه أهم القرارات بشأن السياسة العامة :

-يعلن المؤتمر عن صهر حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني وحزب الوئام الموريتاني في حزب واحد جديد هو:" حزب التجمع الموريتاني"؛

-يقرر الدفاع عن وحدة التراب الوطني الموريتاني ضد كافة التهديدات أيا كان مصدرها؛

-يقرر بقاء موريتانيا جزءا من مجموعة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية مع الاستقلال الداخلي التام، والرغبة في نيل الاستقلال الوطني؛

-يقرر ربط علاقات حسنة مع حزب التجمع الإفريقي والتجمع الديمقراطي الإفريقي بغية تحقيق عمل متكامل مع هاتين الفئتين المتنازعتين على أن لا تنحاز موريتانيا إلى أي منهما دون الأخرى؛

-يعرب عن كامل تحفظه تجاه إنشاء "حكومة عليا" و"برلمان أعلى" في داكار ؛

-يعلن رفضه القاطع لأي انضمام سياسي أو إداري إلى منظمة عموم الأقاليم الصحراوية، ويوصي بعقد اتفاقيات اقتصادية معها، على أن يتم التفاوض على تلك الاتفاقيات بحرية تامة .

وفي مجال السياسة الداخلية: أصدر توصية، من بين توصيات أخرى، بتبني سياسة التقشف، وأوكلت إلى فروع الحزب الجديد مهمة القيام بمساع حميدة لرأب الصدع بين الجماعات التي توجد بينها خلافات، وأقر إعادة تنظيم العدالة وتحسين أدائها اعتمادا على الشريعة الإسلامية.
وفي ما يتعلق بالسياسة الاجتماعية: أَقِرَّ القيام بتكوين مهني مركز وشامل، كما أَقِرَّ توحيد الضرائب ووضعها على الدخل دون أي تمييز بين المواطنين، وأن يخضع للخدمة العسكرية جميع المواطنين القادرين دون أي تمييز أيضا، وذلك طبقا لقواعد سينظمها القانون. وأقر العمل على تحسين نوعية تعليم اللغة العربية وتعميمه والوصول به إلى مستوى التعليم الفرنسي، مع تشجيع وتطوير تعليم البنات .

ووجه المؤتمر نداء خاصا إلى فرنسا يطلب منها فيه وضع حد للحرب في الجزائر وبدء المصالحة مع البلدان العربية. واختتم مؤتمر ألاك أعماله بانتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة. وفي 31 من شهر مايو 1958 انتخبت هذه اللجنة مكتبها، وجاء تشكيله على النحو التالي:

سيدى المختار انجاي؛
-المدير السياسي :
المختار ولد داداه؛
-الأمين العام :
آمادوديادیي صمب ديوم – أحمد سالم ولد هيبه- الحضرامي ولد خطري؛
-مساعدو الأمين العام :
دمبلي تيكورا ؛
-المدير الإداري:
كي سلي سوماري – الداه ولد سيدي هيبه؛
-مساعدا المدير الإداري:
محمد عبد الله ولد الحسن؛
-أمين الدعاية :
كن يحي وأحمد بن أعمر؛
-نائبا أمين الدعاية:
محمد المختار معروف؛
-أمين المال :
باممدو صمبولي – حمود ولد أحمدو؛
-نائبا أمين المال :
يوسف كويتا – محمد فال ولد البناني. - أمينا الإعلام:

وقد غاظت توصيات المؤتمر في مجملها الوالي موراكْ، فقد كان أعلن لرؤسائه

مسبقا ودون تبصُّر منه "أن المؤتمر لن يتمخض عن أي مفاجأة"، فكذَّب مضمون قرارات المؤتمر تنبؤه، ورأى فيها "بذور قومية عربية خطيرة على مستقبل نفوذ فرنسا في موريتانيا وباقي مجموعة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية. فمن الواجب مكافحة ميول نائب رئيس مجلس الحكومة قبل أن يفوت الأوان ."
ولدى عودتي من ألاك إلى سان الويس وقع بيني وبين الوالي موراكْ أول صدام عنيف .فلم يكن ليتقبل نقاش المؤتمر عن الاستقلال الذي ناقشه المؤتمرون باقتراح مني في وقت لم تكن فيه فرنسا قد اتخذت أي قرار بشأنه. وقد كان لقاؤنا عاصفا، وأخذ يذكرني فيه بأن موريتانيا "مهددة بأن تبتلعها المغرب وتنهيها من الوجود، وأن موريتانيا لم تكن شيئا مذكورا لولا فرنسا التي توفر لها ميزانيتها كلها تقريبا وتسهر على أمنها الداخلي والخارجي ."
وبعد يومين من هذا اللقاء كلمني بالتلفون وأبدى في حديثه لطفا ومجاملة وأخبرني برغبته في زيارتي في مكتبي الواقع بجوار قصر والي موريتانيا في الحي المعروف بـ"كَـتْ انْـدَرْ". وكانت هذه الزيارة هي الأولى من نوعها، وقال لي بالتلفون: "بدون بروتوكول"، فرددت عليه نعم "دون بروتوكول". وحضر إلى مكتبي بسرعة، وكان هذه المرة لطيفا جدا، واعتذر عن نزقه في اللقاء السابق وعلل ما بدر منه" بأزمة تنتابه بسبب آلام في الكبد أو المعدة"، وطلب مني نسيان ما حدث واعتباره أمرا منتهيا .
لكن الحقيقة أنه لم يكن بيننا أي انسجام على الإطلاق منذ بداية التعاون بيننا حتى نهايته، ولم يصْفُ الجو بيننا منذ هذا الحادث حتى مغادرته موريتانيا نهائيا في أكتوبر 1958، وظلت علاقتي به باردة إن لم نقل متوترة، رغم ما كنا نبذله كلانا من جهد تفرضه المجاملات والدبلوماسية لكي يظل التواصل ممكنا.

هوامش على الفصل السادس

- Robert VERNET, Préhistoire de la Mauritanie, Centre culturel français de Nouakchott, 1993, p.33.

-كنت كغيري من أصدقاء النائب سيدى المختار انجاي نناديه بـ "سيد أل" وهو ترخيم يفيد التحبُّب.

-هكذا كان يفكر الموظف العادي.

-لماذا تم تعيين هذين الوزيرين دون سواهما من الشخصيات التي تتولى مسئوليات في حزب الوئام الموريتاني؟
لقد كان الدي ولد سيدي بابا أكثر الشخصيات تمثيلا بعد ذهاب ولد حرمه، فقد كان إنسانا كثير المطالعة، وكنت قد تعرفت عليه في مدرسة بوتلميت أيام دراسته فيها، وهو من سكان أطار .
أما محمد المختار ولد أباه فقد كان عصاميا في تعلمه، ولكنه كان مع ذلك من منطقة المذرذرة وينتمي إلى العشيرة التي ينتمي إليها ولدحرمه .
أما عن تبنيهما لموقف المغرب فيعود لارتباطهما بولد حرمه و ولد عمير. ويعود السبب في انضمام هذين الأخيرين إلى المغرب إلى أن حرمه كان رجلا طموحا، وقد ساعدته الظروف فى أن ينتخب أول نائب لموريتانيا، ولكنه أساء فهم مسئولياته إذ ذاك.
وأما محمد فال ولد عمير أمير الترارزه في ذلك الوقت، فقد كان زعيما لأحد جناحي أسرة الإمارة، وهذه الأسرة كان من دأبها الانقسام إلى جناحين: جناح يتولى الإمارة وجناح يطالب بها، وكانت الإدارة الفرنسية في تلك الفترة تميل إلى الجناح الثاني المناهض للأمير ولد عمير .

-هو نظام كان يطلق عليه في تلك الفترة "السلطة التنفيذية الفيدرالية."

-معلم من أصل سوداني (مالي)، كان مديرا لمدرسة تنبدغه مدة طويلة، ولذا ظل في عضوا فى هيئات حزبنا خلال فترة الانتقال السياسية.

الفصل السابع (1 (

الفصـــل الســـابع

في خضـم المشــاكل

مايو 1958 - ديسمبر 1959

لقد ذكرت في خطاب تسلم مهامي الذي ألقيته يوم 20 مايو 1957 أن تكوين الشباب وما يتعلق به من مشكلات تربوية يمثل بالنسبة لي أولوية الأولويات، لذا احتفظت عند تشكيلي أول حكومة بوزارة التربية والثقافة والشباب، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الأهمية البالغة لهذا القطاع وما أمنحه إياه من عناية .والحقيقة أنني فعلت ما كان على أي مسؤول يتحلى بأدنى حد من الحصافة وحسن التقدير أن يفعله. فمن المعلوم أن إنشاء الدولة-الأمة التي علينا أن ننشئها من العدم أو شبه العدم، ما كان ليتحقق دون مشاركة كافة المواطنين رجالا ونساء بشكل عام وعلى الأخص الشباب. ولكي يصبح هؤلاء جاهزين فاعلين، أي لكي يصبحوا باختصار بُنـاةً لهذا الوطن، فمن الواجب أن يتلقوا أفضل تكوين بالمعنى الحديث للكلمة، وخاصة في المجالين التقني والمدني. ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للمدرسة وللتأطير السياسي. وكنا نعاني تأخرا كبيرا في هذا المجال – كغيره من المجالات الأخرى التي لن أكرر الحديث عنها هنا - فلم يكن عدد التلاميذ المقيدين في المدارس الابتدائية يزيد على 5000 تلميذ، ونحو 400 تلميذ موزعين بين المؤسسة الثانوية الوحيدة في البلد (إعدادية روصو) والثانويات السنغالية، وقرابة العشرين من الطلبة موزعين بين داكار وفرنسا .

ولكي أبرز بجلاء الأهمية الكبيرة التي أعلقها على قطاع المصادر البشرية هذا حرصت على أن تكون أول زيارة أقوم بها خارج مدينة سان لويس، بعد أن غدوت نائبا لرئيس الحكومة الموريتانية، هي زيارة إعدادية روصو، وجرت الزيارة يوم 6 يونيو، ولم يمض على شَغْلي هذه الوظيفة غير 15 يوما فقط، وقد أعلنت بتلك المناسبة قراري افتتاح قسم للسنة الأولى من التعليم الثانوي مع افتتاح السنة الدراسية 1957–1958، واستقبل تلاميذ الإعدادية القرار بغبطة وفرح كبيرين. وقبل انصرام هذا الشهر نفسه(29 يونيو) عدت إلى الإعدادية لأترأس حفلا لتوزيع الجوائز، وحرصت الحكومة على إعطاء هذا الحفل أكبر درجات الرسمية والتقدير وأن يكون له زخم كبير، لذا كان بصحبتي عدد من الوزراء ومفتش أكاديمية السنغال، وكانت موريتانيا موكلة إليه أكاديميا .

*

* *

لنعد مجددا إلى خطاب تسلم المهام ففيه أعلنت أيضا أنه من أولويات الأولويات استغلال ثرواتنا المعدنية. بيد أنه، في هذا المجال كذلك، لم يكن لدينا أي إمكان لتحقيق ما كنا نصبو إليه: فلا وجود للأطر المؤهلة ولا للوسائل المالية ولا السياسية أو الدبلوماسية .ومع ذلك كان علينا أن نتحرك، فكيف نتحرك؟ علينا أن نحث القادة الفرنسيين– كما أورده الجنرال ديغول في مذكرات أمل – على الإسراع باستغلال مناجم حديدنا، خاصة أنها أهم تلك المعادن على الإطلاق من

حيث الكم والكيف: أكثر من 150 مليون طن بنسبة تركيز عالية جــدا (65 % في المتوسط) ويمكن استغلالها من السطح. وهي لا تبعد أكثر من 635 كم من ميناء التصدير الوحيد الممكن وهو نواذيبو. غير أن هذه المسافة كلها تخترق منطقة صحراوية تشكل الرمال المتنقلة الجزء الأعظم منها. وهو ما يستدعي الحصول على استثمارات كبيرة (830 مليون فرنك فرنسي جديد) تعد ضرورية لبناء التجهيزات الملائمة التي يستدعيها استغلال المناجم، وهي تجهيزات علينا البدء فيها من الصفر. وتشمل التجهيزات المعدنية بالمعنى الدقيق للكلمة: سكة حديد تمتد مسافة 635 كيلومتر تخترق منطقة صحراوية تماما، وميناء لتصدير المعادن وغيره...، ثم حي كانصادو وحي الزويرات اللذين ينبغي أن ينشآ من العدم أيضا .

ومن حسن الحظ أن معادن حديدنا كانت قد لفتت انتباه بعض المستثمرين الفرنسيين والأوربيين، وتلك نقطة تلاق بين مصالح الرأسماليين الأجانب ومصالحنا نحن .

وكانت شركة معادن حديد موريتانيا" ميفرما" قد أنشئت سنة 1952 ولكن ضخامة المبالغ التي يلزم توفيرها للبدء بالاستغلال حالت دون الشروع في التنفيذ. وهكذا لم تتمكن ميفرما من الانطلاق في عملها قبل الشروع فى تنفيذ القانون الإطاري سنة 1957. وبما أن المساهمين لم يتمكنوا بمفردهم من توفير الأموال الضرورية لبدء العمل، فقد طلبوا قرضا بمبلغ سبعين مليون دولار من البنك الدولي لإعادة الإعمار وللتنمية، وأدت ضخامة المبلغ والتطورات التي تعيشها أقاليم ما وراء البحار الخاضعة للنفوذ الفرنسي ومنها موريتانيا، إلى تأخير هذا الملف فبقي يترنح في مكاتب البنك الدولي لإعادة الإعمار وللتنمية . وفي هذا الوقت دخل عنصر جديد ذو طابع دبلوماسي زاد الطين بلة وهو مطالبة المغرب بموريتانيا. وقد أرادت المغرب وهي عضو بالبنك الدولي لإعادة الإعمار وللتنمية أن تمنع موريتانيا من الحصول على هذا القرض، وساندتها في ذلك بعض الدول الحليفة لها، وأعلنت على الملأ ادعاءها بأن "موريتانيا جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية ويحاول الاستعمار الفرنسي اقتطاعها ليقيم فيها نظاما صوريا يجند لتحقيق مآرب فرنسا ."...

ورغم موقف المغرب وأنصاره وافق البنك موافقة مبدئية على القرض الذي سيمنح لشركة ميفرما بشرط أن يكون مضمونا من لدن فرنسا وموريتانيا، والحقيقة أن هذه الضمانة التي طلبها البنك من بلدي كانت رمزية إذ أن موريتانيا لم تكن آنذاك قد نالت استقلالها ولم تكن أيضا بلدا موسرا بخلاف فرنسا. غير أن هذه الضمانة كانت ذات أهمية بالغة إذ تعتبر بمثابة اعتراف دولي مسبق باستقلالنا، فكانت بالتالي أول انتصار نحققه على المغرب، إذ اعتبرنا بجانب فرنسا شريكا مستقلا فيما يخص مساعي شركة ميفرما في البحث عن التمويل، وشجعنا ذلك على مواجهة المغرب بشكل مباشر تقريبا .

وفي هذا السياق كان لي أول لقاء مثمر مع رئيس البنك الدولي لإعادة الإعمار

وللتنمية أيجن بلاك Eigêne Black في باريس خلال شهر يونيو 1958، وفي هذا اللقاء بادر بدعوتي إلى زيارة واشنطن لأتمكن من نقاش موضوع القرض بشكل معمق في مقر البنك، وتمت هذه الزيارة في شهر أكتوبر الموالي، فمكثت هناك في الولايات المتحدة من 21 إلى 31 بين نيويورك وواشنطن، وتم الإعداد لمقامنا في الولايات المتحدة بعناية كبيرة من لدن وزارة الخارجية الفرنسية، وخاصة من قبل السفير هيرفي ألفاندHervé Alphand ، وكان مستشاره الأول الذي تولى إرشادي في واشنطن هو جاك لبريت Jacques Leprett، ثاني سفير لفرنسا في موريتانيا، وهو صديق شخصي لي .
وقد قابلت في واشنطن عدة مسؤولين في قطاع الدولة، واجتمعت عدة مرات مع أيجن بلاك وبعض معاونيه بشأن القرض البالغ 66 مليون دولار أمريكي الذي سبق أن تحدثنا عنه. وكان يساعدني طيلة هذه المحادثات رفقائي في السفر وهم: جان جاك فيلاندر Jean Jacques Villandreمدير ديواني ومحمد الأمين ولد حامني رئيس هذا الديوان، وجاك لبريت والمستشار الاقتصادي والمالي بالسفارة الفرنسية. وأعتقد أن هذه المحادثات أسهمت في التعجيل باتخاذ البنك الدولي لإعادة الإعمار وللتنمية قراره النهائي برغم أن وزن بلادنا بشكل خاص لم يكن ضاغطا كما سبق أن ذكرت .
وعندما علمت المغرب بوصولي إلى واشنطن سارعت بإرسال وفد يتكون من أربعة موريتانيين هم :حرمه ولد ببانا ومعه ثلاث شخصيات بارزة منشقة تبنت الموقف المغربي في ما يخص المطالبة بموريتانيا. وهؤلاء هم محمد فال ولد عمير، أمير الترارزة السابق؛ ووزيراي السابقان الدي ولد سيدي بابا، ومحمد المختار ولد أباه وبصحبتهما محمد أحمد ولد التقي الرئيس السابق لرابطة الشباب الموريتاني. وكانت خطة المغرب كالآتي: على هؤلاء المغاربة الموريتانيين أن يسبقوني إلى بنك التعمير والتنمية ووزارة الخارجية ويطلبوا عدم تمكيني من مقابلة تلك الهيئات، أو على الأقل أن لا تلقي بالا لما سأقوله "فـالحكومة التي أتولى نيابة رئيسها لا تمثل شيئا ولا يأبه لها أي إنسان، وبالتالي فضمانتي للقرض المطلوب لا قيمة لها" حسب تعبيرهم، وتُحَفٌ أخرى من هذا القبيل. وقام هؤلاء الأشخاص أنفسهم بعقد عدة مؤتمرات صحفية رددوا فيها كلاما على هذا النحو. ولكن البنك لحسن الحظ لم يمنح هذه الدعاية آذانا صاغية رغم ما قامت به السفارة المغربية من تنظيم محكم لها. فأكد البنك تعهده الذي سبق أن عبر عنه لفرنسا ولميفرما بشأن منح القرض المطلوب.
وقبل مغادرتي واشنطن متوجها إلى نيويورك اتصل بي هؤلاء المواطنون التائهون ليطلبوا مقابلتي، وبما أنه لم يكن لدي وقت فقد أعطيتهم موعدا في نيويورك. وفي نيويورك وصل أربعتهم إلى الفندق الذي أقيم فيه، وكان معي محمد الأمين ولد حامني، ودار بيننا نقاش استغرق جزءا كبيرا من الليل، ورغم أنه كان نقاشا ساخنا في بعض الأوقات فإنه دار بكل أدب ونزاهة. ولم يتمكنوا من إقناعنا بأن" موريتانيا لا يمكن أن تعيش، وأنها مجرد اختراع للاستعمار الفرنسي، وأن أملها الوحيد هو في الانضمام إلى الوطن الأم المغرب". كما لم نتمكن نحن أيضا

من إقناعهم بأنهم "قد خانوا الوطن وباعوه وشعبه النبيل إلى بلد أجنبي، الخ...الخ...". كان إذن حوارنا حوار الصم كما يقال. وفي نيويورك أيضا تابع مواطنونا التائهون ما كانوا قد بدأوه في واشنطن دون أن يحققوا أي نجاح. أما أنا فكان مقامي في عاصمة الأمم المتحدة مثمرا من الناحية الدبلوماسية. فبفضل التحضيرات الممتازة التي قامت بها فرنسا لم أتمكن فقط من مقابلة الأمين العام لأمم المتحدة داك هامارشولد **Dag Hamarksjoeld** ولكن قابلت أيضا وفودا كثيرة: جميع الوفود الإفريقية مثل وفد إثيوبيا وغانا ومصر والسودان وليبيا وتونس؛ كما قابلت ثلاثة وفود من المشرق: وفد المملكة العربية السعودية والعراق واليمن؛ ووفودا آسيوية: إيران والهند والباكستان؛ ووفودا أوروبية : بلجيكا وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا؛ وعدة وفود من شمال أمريكيا وجنوبها هي الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والمكسيك وغيرها. وقد دحضت لكل واحدة من هذه الممثليات حجج المغرب التي يقيم عليها دعاواه في موريتانيا، والحقيقة أن دعاوى المغرب على الرغم من نشاط ممثليها، لم تكن إذ ذاك قد انتشرت في الأمم المتحدة .

وقد كانت المحصلة النهائية لأول سفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية إيجابية على المستوى الاقتصادي وعلى الصعيد الدبلوماسي .

*
* *

وفي طريق العودة من هذا السفر توقفت في باريس لأتزوج ماري تيريز گودرواي، التي كنت قد سميتها مريم .
كانت مريم زميلة لي في كلية القانون في باريس، وبدأ تعارفنا في ديسمبر 1954. وكانت مناسبة ذلك التعارف كالتالي: كنت في أحد الأيام بين درسين من دروس السنة الثالثة من كلية الحقوق، وبينما أنا في مدرج إذ توجهت إلي تلك الطالبة مقدمة نفسها: "اسمي ماري تيريز كودرواي سنة ثالثة، عضو في مجموعة الطلاب الكاثوليك بالكلية". ودعتني بلباقة إلى أمسية تنظمها مجموعتها لصالح الطلبة الأجانب وطلبة ما وراء البحار بالكلية، وشرحت لي باختصار الهدف من هذه الأمسية، فوجدت مسعاها يستحق التقدير وهو إتاحة الفرصة للطلبة المشار إليهم لزيادة معرفتهم بالطلبة الفرنسيين والعكس بالعكس. وقبلت الدعوة بسرور. وأردفت، بعد أن سألتني من أي بلد، أنه يرجى من المدعوين أن يأتوا إلى الأمسية في زيهم الوطني إن أمكن، وقد وافقت رغم عدم ميلي إلى المظاهر غير المألوفة. وفي هذه الأمسية تعرفت على الأستاذ ماسينيوه، فقد ألقى محاضرة مهمة جدا، تحدث فيها عن الروابط بين الإسلام والمسيحية، وأعتقد أن الحاضرين لم يعوا الكثير مما قيل. ولفتت "دراعتي" ولثامي المميزين انتباه المحاضر، فدنا مني وسألني أسئلة أجبت عليها خلال دقائق، ثم طرحت عليه أسئلة عن المشرق

وكان قد عاد لتوه منه، إذا لم تخني الذاكرة. واستمرت اللقاءات بيني وبين مريم خلال سنتي 1955 و1956، وسأتحدث لاحقا عن السنة الأخيرة.
ولم أكن قبل هذا التاريخ قد فكرت في الزواج من أجنبية. وقد حدث في 4 نوفمبر 1958 تحول كبير في مجرى حياتي الشخصية، فقد أصبحت الآنسة ماري تيريز كودرواي السيدة المختار ولد داداه التي يدعوها الموريتانيون: مريم داداه. وتمت الإجراءات المدنية للزواج في المقاطعة الرابعة عشرة في باريس، وهي المقاطعة التي تسكنها مريم، أما العقد فتم في مسجد باريس. وكانت مريم إذ ذاك كاثولوكية متدينة قبل أن تعتنق الإسلام فى سنة 1977. وكان شاهدانا في البلدية هما: إيفون رازاك وجان كوندر. أما عند العقد الذي جرى حسب ما تحدده الشريعة الإسلامية، فكان شاهدانا من الشهود المعتمدين لدى المسجد. وكان صديقي سيدى المختار أنجاي وكيل مريم. وقد رافقنا إلى المسجد زميلي في مدرسة بوتلميت محمد المختار الملقب معروف، وحضر معنا كل هذه الاحتفالات زميلانا اللذان كانا يدرسان معنا في الدفعة نفسها بيرنار لوز Bernard Lauzeو جيروم بيجوس Jérôme Pujos، وقد تكفلا بمهمة التصوير. وألقى أستاذنا العزيز هانري سوليس Henri Solus كلمة مؤثرة ونحن على مائدة الغداء، وجهها "إلى طالبيه ماري تيريز والمختار..."، وكانت من التأثير بحيث أبكتنا أنا ومريم ووالدتها .وبعد ذلك بسنتين كان ضيفنا الشخصي فى نواكشوط بمناسبة احتفالات إعلان استقلالنا الوطني فى 28 نوفمبر 1960، وشاطرنا الفرحة والاعتزاز بهذه المناسبة. وكانت الكلمة التي ألقاها أيضا آمادو ديادى صمبا ديوم، عميد حكومتي، رقيقة بالغة التأثير هي الأخرى. وقد حضر حفلة المساء عدد أكبر ممن حضروا الحفل الأول، وكان من بينهم مجموعة من أصدقائنا في الدراسة، وجل الطلبة والمتدربين الموريتانيين في فرنسا إن لم يكن كلهم، ومع ذلك لم يتجاوز عددهم 20. واختصرنا سفر الزواج نتيجة لعدم وجود الوقت وعدم توفر المال أيضا. فسافرنا لقضاء ثلاثة أيام في آنتيبAntibes ، لدى أصدقاء لي هم آل رافو Ravaux.ودشنت مريم بهذا السفر أول رحلة لها بالجو، كما كانت بالنسبة لي المرة الأولى التي امتطي فيها طائرة من نوع كارافيل، فالطائرات المستخدمة في الرحلات الإفريقية حتى ذلك الوقت كانت طائرات د س .4،6،7 وفي يناير 1959 عدت إلى باريس لأصطحب معي ربة البيت ونعود إلى نواكشوط عن طريق داكار . ولكم أن تتصوروا مدى الاختلاف الذي حصل بالنسبة لفتاة باريسية تغادر "مدينة النور" لتعيش في مدينة "اللافتات" كما كان يحلو لبعضهم أن يلقب نواكشوط سخريةً! وقد تمكنت مريم – بشجاعة نادرة وعزيمة لا تنثني- من التكيف مع ظروف الحياة الجديدة، وهي ظروف بالغة الصعوبة ماديا ومعنويا، تختلف اختلافا تاما عن البيئة التي كانت تألفها. وقد انتقلت دون مقدمات من فتاة طالبة إلى السيدة الأولى لبلد كان يومها صورة طبق الأصل لعاصمته المختزلة في مجموعة من اللافتات ثبتت في المواقع التي ستبنى فيها البنايات الإدارية أو الأحياء السكنية مستقبلا .

وكانت تلك السنة مطيرة بالنسبة لمنطقة نواكشوط، فكانت الحيوانات تسرح وتمرح بين الدور الصغيرة التي أقيمت، وكثيرا ما تأتي النوق وأولادها خلفها لتحتك على جدران الفيلاهات الصغيرة. وعندما يحل المساء يبدأ عواء بنات آوى من حولنا، وقد تستهزئ بالسكان فتضيف إلى العواء نباحا مخيفا لمن لم ينل قسطا من التعود على حياة البادية. وكان سكان "العاصمة" إذا رغبوا في الحصول على أبسط الحاجات، حتى لو كان علبة كبريت، يتوجهون إلى حي "القصر" على مسافة أربعة كيلومترات. ولحسن الحظ كانت لدينا سيارات أكثرها من نوع ديشيفو(سيارة صغيرة بقوة حصانين فقط) من بينها سيارتي التي كنت أتولى قيادتها بنفسي .

وفي ظل هذه الظروف وما صاحبها من صعاب لا حصر لها كان على مريم أن تجهز منزلها، وعليها فوق ذلك، وبصورة مرتجلة، أن تكون صاحبة مطعم! بما أن رئاسة الحكومة قد انتقلت نهائيا إلى نواكشوط وأصبحت أكثر الأمور أهمية تعالج على أرض الوطن. فقد كان علي أن أستقبل أجانب عابرين، وأحيانا مواطنين من بينهم بعض من لا زالوا يقيمون في سان الويس، من العاملين معي. وكان على رئيس الجمعية الوطنية سيدى المختار انجاي ومجموعة الوزراء المقيمين مثلي في نواكشوط، أن يفعلوا الشيء ذاته، لأننا إن لم نقم بذلك فلن يلقى زوارنا أي مكان يجدون فيه ما يحتاجونه من طعام. وحملتنا هذه الوضعية على أن نرتب أمورنا بحيث لا يمكث زوارنا في نواكشوط غير ساعات معدودة قبل أن يغادروها متوجهين إلى روصو أو سان لويس.

وعلى الرغم من بعد الشقة بين هذا الوسط ومدينة باريس، وما هو عليه من عدم تمدن وعدم مواتاة على الصعيدين المادي والمعنوي، فإن مريم صممت على مواجهة الوضعية الجديدة بكل عزيمة وتمكنت من التكيف معها بكفاءة نادرة . ولم تضيع وقتا بل شرعت في العمل الاجتماعي بادئة بمجموعة السكان القليلين الذين يقطنون العاصمة ومن بعدهم سكان" القصر" وهم الأكثر عددا وينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية في موريتانيا .

وأخذت أنشطتها التربوية الموجهة إلى النساء تتسع شيئا فشيئا، حتى شملت كافة نواحي البلد، وخاصة بعد سنة 1964، مع تنامي حزب الشعب الموريتاني. وفي هذا الحزب عملت إلى جانبي مناضلة مخلصة، تتحلى بالنشاط والالتزام والصدق، وساعدتني كثيرا، إلى جانب محمد ولد الشيخ وأحمد بن محمد صالح، في وضع تصور لإيديولوجية هذا الحزب أولا، ثم تحديد تلك الإيديولوجية ثانيا. كما قدمت لي – والحق يقال - مساعدة لم يتمكن من تقديمها لي أطر مخلصون يتمتعون بكفاءة عالية. والحقيقة أن عدد الأطر الجامعيين كان يومها محدودا، إذ لم يتجاوز الموظفون منهم خمسة عشر في سنة 1963و1964، وكانوا إلى ذلك مناهضين للحزب الواحد الذي كان إذ ذاك حديث النشأة. أما الأطر المتوسطة المنحدرة من الإدارة الاستعمارية فكانت تشكل الغالبية العظمى من هياكل الدولة والحزب أيضا، وكانت تطلق على هؤلاء الأطر "تكنو" مضمنة هذا اللفظ معنى قادحا. وفي هذه الأجواء تحملت مريم مسؤوليات حزبية مهمة ومتعددة في رئاسة الحركات

النسوية والهيئات والمصالح التي أخرجتها من العدم إلى الوجود مثل رئاسة حركة نساء الحزب، والهلال الأحمر الموريتاني، وإدارة مركز التكوين والإعلام الذي تحول فيما بعد إلى المعهد الوطني للتكوين والدراسات السياسية. كانت خلال مباشرتها لهذه المسئوليات دائبة السعي إلى تكوين أطر يكتسبون من الخبرة ما يمكنهم من النهوض بتلك المسئوليات بكفاءة لتنتقل إلى نشاط جديد وهكذا .

وكان من بين المسؤوليات التي تولتها مريم مسئوليات بالغة الحساسية في بلادنا مثل تطور المرأة ومجال الإيديولوجيا، وهما موضوعان تربط بينهما علاقة حميمة إن لم يكونا متداخلين. ومن هنا كان التحفظ - إن لم نقل العداء - الذي قوبلت به. وظلت تواجه عقبتين أثناء تصديها لهاتين القضيتين هما أصلها الفرنسي وكونها امرأة: ففي بلادنا التي يعتنق سكانها الإسلام مائة بالمائة، والغالبية العظمى منهم محافظون "لا يجوز" للمرأة أن تَـلِجَ المجالات التي تعد من اختصاص الرجل كالسياسة. فبإمكانها أن تكون عضوا في إحدى لجان الحزب وفروعه وأن تدخله لزيادة أعداد المنتسبين إليه، وأن تصفق في المناسبات الكبرى مثل المهرجانات واستقبالات كبار الضيوف، وفيما عدا ذلك يمكن أن تقوم ببعض الأعمال اليدوية والمنزلية. هكذا كان ينبغي أن يكون دور مناضلة حزب الشعب، وقد قبلته بصورة كاريكاتيرية، فما كان ينبغي أن تطرح مشكلات جوهرية ولا أن تخوض فيها. وكم كان الأمر مثيرا عندما أخذت مريم تتحدث عن ضرورة تطوير المرأة والنهوض بالمرأة بواسطة العمل وتعميم تعليم البنات...الخ، وكيف كانت ردود الذين واللواتي يقولون إن مريم ترغب في تحويل الموريتانيات إلى أوروبيات وغير ذلك من الأقاويل الكاذبة الخطيرة في الوقت ذاته. كما قوبلت في المجال الإيديولوجي بنفس الأفكار وردود الفعل: "امرأة تطمح إلى أن تعلم الرجال السياسة! هذا لعمري صلف ما وراءه صلف، وإهانة ما بعدها إهانة يوجهها الجنس اللطيف للرجل ."

ولكن هذه الحملة المغرضة المفترية شبه المفتوحة لم تنل من عزيمتها. وما من شك في أنني قد منحتها الضوء الأخضر ومنحتها ثقتي، لا لكونها ربة البيت، بل لأنني كنت، ومازلت، مقتنعا بضرورة ما تقوم به من عمل في سبيل المساعدة على خلق مسار التطور والتعجيل به ولو بشكل محدود، وذلك من أجل عصرنة مجتمعنا الذي يعاني تخلفا حادا. وطبيعي أن يحدث هذا التطور في ظل احترام ديننا الحنيف وأصالتنا في جوهرها، لا كما يراها بعض المشايخ المزيفين وما يمارسونه بحق فئات من شعبنا باسم الإسلام والإسلام منه براء. وبودي أن أشير بإيجاز إلى لبس قد يحصل بهذا الشأن: فبعض العادات التي كانت تمارس في المجتمع مناقضة لروح الإسلام ورسالته السامية، ولكنها كانت متأصلة في العقل الجماعي للشعب، وتلتبس عليه -عن طيب نية- بالتعاليم الإسلامية الواردة في القرآن العظيم وفي السنة المحمدية .

وقد لعبت مريم دورا أساسيا في قطاع آخر من القطاعات الوطنية الهامة رغم أنها لم تتقلد فيه مسؤولية، نعني الشباب المتعلم وخاصة الجامعيين ومن في معناهم . فقد بدأ عددهم يتزايد فى السبعينيات وأخذوا يشكلون قوة صاعدة حقيقية ونشطة. وكان هذا الشباب، كما سبق أن ذكرت مناهضا للدولة على غرار نظرائهم من شباب العالم الثالث، ومناهضا أكثر من ذلك لحزب الشعب الموريتاني. وكان هناك تيار في المكتب السياسي للحزب خلال تشكيلاته المتتالية يميل إلى استخدام سياسة العصى الغليظة، ولو أن هذا التيار بدأ يتراجع ولكنه مع ذلك ظل يشكل الأغلبية بين أعضائه. وقد كان أصحاب هذا التيار يرون أن هؤلاء ليسوا سوى أطفال مسخوا وتبنوا أفكارا خبيثة واكتسبوا عادات سيئة جاءوا بها من أوروبا، ويخشى أن يغرسوها في شعبنا، وهي عادات لا يقبلها ديننا الحنيف ولا ترضى عنها تقاليد أسلافنا، ولذا "فمنح هؤلاء الشباب أي أهمية سيكون جريمة...، فالأولى أن نربيهم ونؤدبهم حتى يعودوا إلى الصواب وإلى جادة الطريق وأن نعيد تجذيرهم في مجتمعنا". هذه بعض المقولات التي كنت أسمعها باستمرار في المكتب السياسي وفي الحكومة وحتى في المهرجانات بل وكثيرا ما أسمعها في مكتبي .

وقد كنت دائما من أنصار تيار الأقلية في الهيئات القيادية، وهو تيار كان أعضاؤه مقتنعين بالأهمية المطلقة لفتح الباب على مصراعيه أمام الأجيال الصاعدة، وإعدادها إعدادا جيدا وسريعا للاندماج الفعلي في الهيئات القيادية، التي سبقت الإشارة إليها، ليتأهلوا خير تأهيل حتى يكونوا على جميع المستويات، خير خلف للجيل الحالي. وكنا نريد أن يتم ذلك بخطى وئيدة واثقة، وكنت أغتنم أي فرصة فأبذل ما في وسعي لإقناع من يخالفونني الرأي دون أن أفلح في ذلك. لقد قلت إنني أبذل ما في وسعي للإقناع، إذ أنني خلال عشرين سنة قضيتها في الحكم لم أرغب أبدا في فرض رأيي على أي فريق من الفرق التي تعاقبت على العمل معي في المكتب السياسي الوطني أو في الحكومة، مهما كانت الظروف. وكنت على العكس من ذلك أرغب في النقاش الحر الصريح، وكثيرا ما ألتمسه، فقد كنت باختصار حريصا على الحوار الديمقراطي، وقد يفسر كثيرون هذا الموقف على أنه ضعف أو عجز أو أي تفسير آخر... ولكن هناك حقيقة لا مراء فيها وهي أنني لم أكن إطلاقا أميل إلى فرض سلطتي .

وفي هذا السياق الذي احتدمت فيه المواجهة بين الجيلين قامت مريم، بمباركة مني بفتح حوار مع الشباب الذين تحدثت عنهم، وكانت مريم يومها مديرة لمركز الإعلام والتكوين ثم مديرة للمعهد الوطني للدراسات والتهذيب السياسي. وكان أغلب هؤلاء الشباب منتمين لحركة غير معترف بها من لدن الحكومة وهي "حركة الكادحين". وكانوا في البداية معادين لمريم ثم أصبحوا يقفون منها موقف المتحفظ قبل أن يقتنعوا بصراحتها وصدق نيتها هي وبعض أعضاء المكتب السياسي الوطني .وبدأت معهم حوارا بناء ومسؤولا تمخض عن انضمام الأغلبية الساحقة من الشباب الموريتاني إلى حزب الشعب الموريتاني، وهو انضمام عبرت

عنه بوضوح التظاهرة الكبرى التي نظمت في شهر أغسطس سنة 1975 إثر انعقاد مؤتمر الشباب، وكذلك تظاهرة أغسطس 1977.
وكانت آخر مسؤولية تتولاها مريم غداة الانقلاب العسكري في يوليو 1978 هي رئاسة اللجنة الوطنية لمؤازرة المقاتلين في حرب إعادة توحيد الوطن وأسرهم .
وقبل اختتام هذه الشهادة التاريخية أود أن أشير إلى أن الفرنسيين الذين تنتمي إليهم مريم بالأصل لم يكونوا أفضل وعيا بحقيقة نشاطها من الموريتانيين الذين اختارت أن تكون منهم .

*

* *

--

الفصل السابع (2)

كانت فرنسا منهكة بسبب حرب الجزائر، وكانت إمبراطوريتها تعيش مرحلة تحولات مهمة، ولكن كان الحدث الأهم هو عودة الجنرال ديغول إلى السلطة. وقد أسهمت عودته في فاتح يونيو 1958، في التعجيل بحصول إفريقيا جنوب الصحراء على استقلالها الداخلي التام، وهي بلاد كانت خاضعة منذ سنة للقانون الإطاري.
ففي 25 يونيو قررت الحكومة الفرنسية تحويل رئاسة مجالس الحكومات إلى مساعدى رؤسائها الإفريقيين. أما فيما يخص موريتانيا فقد نصبني الوالي موراك يوم 31 يوليو في مسؤولياتي الجديدة، ولم يعد هو عضوا في المجلس. وكان الجديد الذي أضافه ديغول فيما يخص تصفية الاستعمار هو إنشاء المجموعة الفرنسية الأفريقية، وكان على مشروع القانون المنشئ لها أن يعرض على الشعب الفرنسي وعلى الشعوب المعنية في إفريقيا ومدغشقر للاستفتاء عليه .
وهكذا كنت أرغب في لقاء الجنرال ديغول ومساعديه الأساسيين بسرعة لأستزيد في معرفة ما سيجري بشأن هذه الاستفتاءات التي يجري التحضير لها والتي ستحدد مصيرنا. فتوجهت إلى باريس وأقمت فيها إقامة امتدت من 5 إلى 29 يونيو 1958، وقد تعرفت فيها على الجنرال ديغول والوزراء الأساسيين في حكومته وبعض الشخصيات المعروفة في الجمهورية الرابعة... وفي 27 من يونيو أجريت لقاء مع الجنرال ديغول في قصر ماتنيوه، وقد أثار إعجابي كباقي من قابلوه. وفي هذا الصدد أعتقد أنني سبق أن ذكرت أنه كان يحظى بتقدير كبير في موريتانيا حيث كان ينظر إليه هناك كأكبر بطل في ذلك العهد .
وقابلني في مكتبه بلطف، وبدأ الحديث عن موريتانيا قائلا: "موريتانيا ذات المساحة الواسعة بشعبها الكريم الأبي، أعجبتني جدا ضيافة هذا الشعب أثناء زيارتين قمت بهما لموريتانيا خلال السنوات المنصرمة". ثم حدثني بسرعة عن "القانون الذي يتم إعداده وأنه يخصص مكانا فسيحا لبلدان ما وراء البحار"،

وأضاف: "عندما يتقدم فيه العمل سأدعوكم لزيارة باريس، مع زملائكم في إفريقيا وملغاش لآخذ رأيكم حول هذا المشروع". وبعد هذا بنحو شهر وجه إلي الدعوة، وقابلته في داكار في أغسطس أثناء زيارته التي عرض فيها مشروع القانون على بلدان غرب إفريقيا الفرنسية وشرق إفريقيا الفرنسية أيضا .

وخلال مقامي هذا في باريس، استقبلني كذلك ريني كوتي René Coty الذي كان يومها رئيسا للجمهورية، كما استقبلني رؤساء الوزراء الأربعة في حكومته: فليكس هوفوت بوانيي، وكيموليGuy Mollet ، وبيير بفلملين Pierre Pflimlin، ولويس جاكينو .Louis Jacquinot كما استقبلني وزير فرنسا لما وراء البحار برنارد كورنوت جانتي، ووزير المالية آنتوان بياني، ووزير الأشغال العمومية: روبير بورن، ووزير الشؤون الخارجية موريس كوف دي مورفيل، ووزير التربية آندري بلوش، كما قابلت بعضا من قادة الجمهورية الرابعة الذين لم يكونوا أعضاء في الحكومة الجديدة مثل الرئيس الأسبق للمجلس: بيير مندس فرانس وأدكار فور وفيليكس كَيار والوزير السابق فرانسوا ميتران .

فلماذا اخترت أن أقابل في فترة وجيزة كل هذه الشخصيات السياسية الفرنسية؟ قد كنت - وأنا مهموم بالمشكلات التي لا تحصى المطروحة على بلادي، وهي مشكلات يرتبط حلها كليا أو جزئيا بفرنسا وحدها – حريصا على أن أتعرف على أصحاب القرار الرئيسيين الفاعلين في السياسة الفرنسية وأن يتعرفوا علي أيضا. فقد كنت الوحيد من بين نواب الرؤساء الأفارقة، الذي لم تسبق له معرفة بواحد من هؤلاء السياسيين، وذلك أنني كنت الوحيد الذي لم يدخل قط أي برلمان فرنسي. ومن هنا تأتي أهمية استكشاف هذه الطبقة السياسية الفرنسية، وبعد ذلك أصبح كل من يرفع مشكلة من أعضاء حكومتي إلى أحد هؤلاء يلقى لها لديه الحل الأنسب .

وفي العودة إلى سان لويس كان من اللازم البدء بالتحضير لحملة الاستفتاء التي تشكل أول امتحان لحزب التجمع الموريتاني الذي رأى النور قبل ذلك بثلاثة أشهر فقط. وكانت أولى المهمات المنوطة بالحزب الجديد هي إنشاء بنياته القاعدية من لجان وأقسام، وهي مهمة غير مريحة إطلاقا. فالوحدة السياسية التي تقرر مبدأها فى مؤتمر آلاكَـ كانت ما تزال بعيدة المنال على أرض الواقع. فالخلافات بين أنصار حزب الاتحاد التقدمي وأنصار حزب الوئام لم تخمد، وكانت المعارضة داخل أعضاء الحزبين القديمين قائمة. ومع ذلك كان من اللازم إكمال تنصيب البنى الأساسية قبل بداية حملة الاستفتاء. وهو ما لا يمكن تحقيقه دون مواجهة صعاب جمة ...

وفي 2 و3 سبتمبر اجتمعت اللجنة القيادية لحزب التجمع الموريتاني في أطار، وكان الجو مشحونا بالخلافات، فعاصمة آدرار كانت معقل حزب النهضة الذي ظهر منذ شهر. وكان قادة هذا الحزب المنحدرين من رابطة الشباب الموريتاني

باستثناء زعيمه بياكَـي ولد عابدين، معارضين ألدَّاء. وأعلن حزب النهضة الذي كان بعض أعضائه موالين للمغرب دعوته للتصويت ب"لا" في استفتاء 28 سبتمبر، وهو إجراء قد يكون تكتيكيا. وكانت المبررات التي قدمها هذا الحزب لعدم التصويت بالإيجاب، هي المبررات نفسها التي تبثها إذاعة المغرب يوميا، وقد تحدثت عنها سابقا، وأقل ما يقال عنها إنها لا تحمل تنويها بي ولا بحكومتي. وفي هذا الجو كانت نقاشات اللجنة القيادية وكان بعض أعضائها قد تأثروا بأجواء "النهضة" الأطارية. وفي الختام صوتت الأغلبية الساحقة لـ"نعم": 23 صوتا مقابل 3 أصوات امتنعت عن التصويت .

وكان على حزب التجمع أن يبدأ حملته في مواجهة الحملة التي يقودها حزب النهضة. والحقيقة أن حملة هذا الأخير لم تتجاوز آدرار وبعض مناطق تكَانت. وكان على حزب التجمع أن يوضح علنا وبصراحة لكافة الموريتانيين الأسباب التي جعلته يتبنى التصويت بـ"نعم"، وهي أسباب واضحة للعيان. فبلد ما يزال تحقيق وحدته السياسية أمرا بعيد المنال ويطالب به المغرب بكامله، لا يمكن، مع الأسف، أن يتخلص من فرنسا. وعلى موريتانيا، والحالة هذه، ألا تختار غير ما اختارته جل البلدان المنتمية لغرب إفريقيا الفرنسية وشرق إفريقيا الفرنسية ومدغشقر .

*

* *

وفي 28 من سبتمبر صوت معظم الموريتانيين بـ"نعم" حيث بلغت النسبة 94 % من الأصوات. وفى 30 من الشهر نفسه ألقيتُ بيانا في الإذاعة تعليقا على التصويت محددا دلالته، فقلت: "لقد عبرت الجماهير الموريتانية من خلال تصويتها العريض يوم 28 عن رغبتها في بناء مستقبلها بدعم من فرنسا. إن موريتانيا يمكنها الآن أن تُـعِدَّ العدة لخلق أفضل الظروف لنيل استقلالها وذلك بفضل هذا الدستور الذي أجازه الشعب الموريتاني بأغلبية كبيرة. وسوف ننسحب في الوقت المناسب من "مجموعة الشعوب الحرة"، الواردة في الفصل الثاني عشر لنقيم معها اتفاقيات تعاون على نحو ما نُصَّ عليه في الفصل الموالي من هذا الدستور". وهذا التنبيه الواضح والمحدد غاظ الفرنسيين في موريتانيا وفي داكار، كما غاظ المصالح المكلفة بمتابعة الشؤون الإفريقية في العاصمة الفرنسية. فكان من رأيهم أن "البلدان التي صوتت للمجموعة المذكورة عليها أن لا تتطلع إلى الخروج منها بهذه السرعة، فذلك يشكل سابقة خطيرة لها دلالتها بالنسبة لمستقبل هذه المجموعة". واعتبر هذا الموقف أمرا سابقا لأوانه حتى لدى الموريتانيين، بل اعتبر خطيرا بالنسبة لغالبية المسؤولين. صحيح أنني لم استشر أحدا قبل اتخاذه، وكنت أتوقع ألا يلقي القبول المطلوب، ولكنني كنت أيضا مقتنعا بأن هذا الموقف يجب أن نبادر به في وقت مازالت فيه الأحداث ساخنة .

وخلال الشهرين الأخيرين من سنة 1958 اتخذنا الإجراءات التي تمكننا من

ممارسة الاستقلال الداخلي التام. وهكذا اجتمعتْ في 25 من نوفمبر اللجنةُ القيادية لحزب التجمع الموريتاني في نواكشوط للمرة الأولى، وأبدت موقفها من إقامة دولة موريتانية متمتعة بالاستقلال الذاتي، وعضو في المجموعة الفرنسية الإفريقية، ثم أعلنت "ضرورة الاحتفاظ بالتضامن مع باقي دول غرب إفريقيا الفرنسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وفي 28 من الشهر نفسه أعلنت الجمعية الإقليمية بإجماع أعضائها الحاضرين، في اجتماعها المنعقد لأول مرة في نواكشوط قيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية (ج. إ. م)، واعتبرتها عضوا في المجموعة الإفريقية الفرنسية. وقررتْ في الوقت ذاته تحويل الجمعية نفسها إلى جمعية تأسيسية مداولة في انتظار أن يتم إنشاء المؤسسات المختصة. وكَلَّفت الحكومة بإنشاء لجنة استشارية دستورية تتولى إعداد مشروع دستور تتم المصادقة عليه بالاقتراع، وطالبتْ الحكومة باتخاذ إجراءات رادعة ضد جميع الأعمال التخريبية التي تنال من المصلحة العامة للبلد واعتبار من يقوم بذلك خارجا على القانون. وفي 9 ديسمبر سلمني الأمين العام برنار Bernard صلاحياته فيما يتعلق بالإدارة الإقليمية لموريتانيا .وقد كان برنار يتولى نيابة الوالي موراك منذ مغادرته موريتانيا نهائيا في شهر أكتوبر الماضي، فأصبحنا نقوم بجميع السلطات التي يخولها الاستقلال الداخلي .

وفي 22 من ديسمبر وصلت إلى باريس على رأس وفد يتكون من بونا مختار: نائب رئيس الجمعية الوطنية، وأحمد سالم ولد هيبه: وزير الداخلية، ويوسف كويتا: عضو" الجمعية التأسيسية". فاستقبلنا الجنرال ديغول نحن أربعتنا، وعرضنا عليه قراراتنا التي اتخذناها قبل ذلك بقليل. واستمر مقامي في باريس حتى يوم 8 يناير 1959 لأحضر، صحبة نظرائي من رؤساء الحكومات الأعضاء في "المجموعة"، تنصيب الجنرال ديغول في منصبه الجديد رئيسا للجمهورية الفرنسية والمجموعة الفرنسية الإفريقية. وقد خصصنا النصف الأول من سنة 1959 لإنشاء مؤسسات الدولة الجديدة المستقلة ذاتيا(ج. إ. م(، وتمثل ذلك في صياغة الدستور والمصادقة عليه وانتخاب جمعيتنا الوطنية، وتشكيل الحكومة الجديدة، هذا على المستوى الداخلي. أما فيما يخص العلاقات مع الخارج فقد استمرت المجموعة الفرنسية الإفريقية في تنظيم نفسها، ووجدت المغرب فرصة للاحتجاج على فرنسا بحدة لكي لا تقبل دخول موريتانيا في هذه المجموعة. أما النصف الثاني من هذه السنة فقد كان مضطربا بسبب أنشطة المعارضة التي تشكلت من حزب الاتحاد الوطني الموريتاني، الذي سأعود إلى الحديث عنه، وحزب النهضة، ورابطة الشباب الموريتاني .

وعقدت اللجنة الاستشارية الدستورية اجتماعها الأول في 15 يناير 1959 بعد أن تم تعيين أعضائها في الثاني من هذا الشهر، وكان نصف أعضاء هذه اللجنة معينين من لدن الحكومة بينما عينت الجمعية التأسيسية النصف الثاني . وانتخبت الجمعية مكتبها في هذا الاجتماع، وكان تركيبه كالتالي: أحمد ولد عيده رئيسا،

يحي كان: نائبا للرئيس، محمد المختار الملقب معروف: مقررا، دمبلي تيكورا: نائبا للمقرر. وفي الغد تم تعيين لجنة تحريرها بالطريقة نفسها وضمت: الأستاذ المختار ولد حامدن، محمد المختار الملقب معروف، بونا مختار، دمبلي تيكورا، الأستاذ سيرين، يحي كان، عبد الوهاب ولد الشيگر .وفي 21 من يناير وضعت الدولة برنامجا للجولة التي سيعرض خلالها مشروع الدستور على كافة أنحاء الوطن. وفيما بين 11 و23 فبراير 1959، قامت بعثة مؤلفة من سيدى المختار انجاي والمختار ولد حامدن مقررا بالإضافة إلى بزيارة لجميع عواصم الدوائر)الولايات .(

وقد اتبعنا منهجية، موحدة حيثما حللنا، فعندما نصل إلى أي عاصمة دائرة نجد السلطات المحلية، قد جمعت ممثلي كافة المجموعات في الدائرة، وجميع الموظفين ووكلاء الدولة والتجار والعمال، أي أكبر وأوسع تمثيل لسكان البلدة المزورة. ونعقد معهم اجتماعات مطولة (تستغرق عدة ساعات) وكثيرا ما تكون ساخنة .ونبدأ كل اجتماع بعرض ملخص عن المشروع بالفرنسية ثم يترجم إلى اللهجة الحسانية أو البولارية أو السوننكية أو الولفية حسب اللهجة المتكلمة في البلدة التي نحن فيها .

بعد ذلك نبدأ بالحوار، ويكون عادة مستفيضا وديمقراطيا. ويمكن لأي واحد من الحاضرين أن يتناول الكلام، وبالتالي يكثر المتحدثون جدا، ويتم شرح المشروع وينتقد، ويكون النقد في بعض الأحيان لاذعا. كما قد تلقى أسئلة محيرة أكثر من يجيب عليها المختار ولد حامدن، وقد يجيب عليها غيره من أعضاء البعثة.

وينقسم مستمعونا، وأحيانا كثيرة، المناوئون لنا إلى مجموعتين: مجموعة التقليديين، حتى لا نقول الظلاميين، وهم السواد الأعظم ويرون أن المشروع "متفرنس" جدا، وأن بعض مقتضياته لا تتفق مع تعاليم ديننا الحنيف، ويطلبون منا تغيير محتواه بحيث يصبح إسلاميا أكثر مما هو عليه، إذا لم نتمكن من استبداله كليا بتطبيق الشريعة الإسلامية. وأما الفريق الثاني فيتألف من الشباب عموما وأطره العصرية خصوصا، وكذلك طلبة المدارس الذين ينعتون المشروع بأنه رجعي ويقترحون تغييره ليأخذ منحى أكثر حداثة .

وعندما ينتهي النقاش نستخلص (أنا أو سيدى المختار) الخلاصة، وهي دوما واحدة، إن لم يكن في شكلها وجوهرها معا ففي الجوهر على الأقل، ومؤداها أن "البعثة دونت الملاحظات والمقترحات والتحفظات التي تم الإعراب عنها، وسترفعها إلى اللجنة الاستشارية للدستور وتطلب منها أن تكون موضوع عنايتها. وهنا أود أن أذكركم بأن دستورا كالذي ناقشنا، عليه أن يراعي، إلى جانب حقائق المشاغل الوطنية، الرأي العام الدولي والمقتضيات الدولية. فابتداء من الآن ستكون لنا علاقات متعددة ومختلفة مع الدول، لا في قارتنا فقط، بل في مختلف قارات العالم، وعندما تنضم بلادنا إلى الأمم المتحدة سنكون ملزمين باحترام ميثاقها ."وتطول وتقصر هذه المقدمة البسيطة في العلاقات الدولية حسب المستوى الثقافي للحاضرين وتبعا لدرجة تعبهم أيضا .

*
* *

سبق أن تحدثت عن المجموعة الفرنسية الإفريقية، وكنت قد حضرت خلال يومي 3 و 4 فبراير 1959 اجتماع مجلسها التنفيذي في باريس، وكان الجنرال ديغول رئيس الدورة بل وجميع الدورات التي تلتها .

وفي أحد اجتماعات الدورة الأولى هذه طرحت مشكلة الحرب في الجزائر معربا عن أملي في وضع نهاية لها في أقرب وقت ممكن، وأضفت: "ولا غرو إن تحقق ذلك بفضل ما يتمتع به الجنرال ديغول من نفوذ واسع وما يقوم به من عمل".
فطرق الحاضرون وسكتوا كأن على رؤوسهم الطير، بمن في ذلك رئيس الجلسة.
وبعد لحظات من طرحي هذا السؤال تجاوز إلى النقطة الثانية في جدول الأعمال، كأنه لم يسمع وكأني لم أقل، وهو نوع من تجاهل رأي الآخر أو معالجته بالازدراء كما يقال. ولم يغظني هذا الموقف من الجنرال رغم كونه تصرفا مثيرا للغضب، ذلك أنني أشعر بأن من واجبي نصرة إخواني المناضلين في الجزائر وليس القصد مما قلته إثارة غضب الحاضرين أو نيل رضاهم. وأعترف حقيقة بأن عدم مساندة الرؤساء الأفارقة لي أشعرتني بخيبة أمل كبيرة، ولكني طبعا أضمرت الأمر في نفسي ولم أبده لهم. وتكرر لي مثل هذا الإحباط مرة أخرى في ظروف مشابهة.
فخلال الدورة الرابعة للمكتب التنفيذي للمجلس في تاناناريف في 7 و8 يوليو 1959، أعربت عن مخاوفي من التجارب النووية التي تجريها فرنسا في الصحراء الجزائرية، وهنا أجابني الجنرال ديغول مُطَمْئِنًا بأنه لا خوف على سكان المنطقة من تلك التجارب. أما زملائي الأفارقة فلم يَبْدُ منهم أي اهتمام بالموضوع، حتى موديبو كيتا الذي لم يحضر الدورة الأولى في باريس. وقد كنت أعول على مساندته التلقائية لموقفي. وهكذا صرت دون تدبير مني "منغص جلسات المجلس" التنفيذي للمجموعة لأنني أطرح قضايا شائكة لم تكن مدونة ضمن جدول أعمالنا !
ولنعد إلى الاجتماع الأول، فبعد خروجي من الجلسة التي أثرت فيها حرب الجزائر وجه إلي ثلاثة من الوزراء الفرنسيين الذين حضروا الجلسة تهانئهم، جماعة وفرادى. وهؤلاء الوزراء هم: أندري بلوش André Boulloche و روبير بيرون Robert Buron وأدموند ميشلي .Edmond Michelet أما الجنرال ديغول فقد أوضح لي في مقابلة معه إثر هذه الجلسة قائلا: "إن المشكلة التي أثرتها في اليوم الماضي تشغل بالي إلى أبعد حد، وأنا الآن بصدد البحث لها عن أفضل الحلول، ولكن مشكلة بهذا الحجم من الصعوبة والتعقيد، لن يكون من السهل الاهتداء إلى أفضل الحلول لها."...
وفيما يخص المجموعة الفرنسية الإفريقية، لن أضيف الكثير إلى معلومات من كانوا متابعين لقضاياها، غير أنني أذكِّر بأنها لم تعش أكثر من 13 شهرا. فقد كان اجتماعها الأول في فبراير 1959 واجتماعها الأخير في مارس سنة 1960.
وخلال هذه المدة عقدت سبع دورات: خمس منها في باريس، واثنتان في إفريقيا

ومدغشقر: واحدة في تاناناريف خلال شهر يوليو 1959، والأخرى في سان لويس بالسنغال خلال شهر ديسمبر من السنة نفسها .وكانت الدول الأعضاء فيها هي فرنسا والدول التي حصلت على استقلالها الداخلي من المستعمرات القديمة في غرب إفريقيا الفرنسية وشرق إفريقيا الفرنسية ومدغشقر. وكان مجلسها التنفيذي يتألف من رئيس الجمهورية الفرنسية، رئيسا والوزراء المسؤولين في الحكومة الفرنسية عن المجالات ذات العلاقة بالمجموعة وهي: الشؤون الخارجية، والدفاع، والعدل، والاقتصاد، والمالية، والتعليم العالي، ثم النقل والمواصلات؛ ومن جانب إفريقيا والملغاش: رؤساء حكومات البلدان المعنية الحاصلة على الاستقلال الداخلي .

وجرت الدورات السبع للمجلس التنفيذي على نسق واحد فيما عدا فروقات طفيفة، كما أن جداول الأعمال كانت متشابهة هي الأخرى إلى حد بعيد. فقد كان رئيس المجلس يتقدم بجدول الأعمال الذي يوزع على الأعضاء مسبقا، ويكون مصحوبا بالملفات التي ستدرس إن كانت موجودة، ثم يعطي الكلمة لمن طلب الكلام منا نحن الأفارقة، وأعتقد أنه لم يكن بيننا من كان ثرثارا في تلك الظروف. وبعد ذلك يعطي الكلمة للوزراء الفرنسيين المسؤولين عن شؤون المجموعة، وكان من بين هؤلاء من كانوا يتدخلون في كافة الدورات خاصة وزير الشؤون الخارجية ووزير الشؤون الاقتصادية. ويبدأ النقاش، وهو نقاش يمكن لكل واحد من أعضاء المجلس أن يتدخل فيه. وفي ذلك الجو الجدي الصارم تأتي تدخلات الرئيس سيرانانا لتضيف، من وقت لآخر، جوا من المرح على الحاضرين، تارة بالنبرات التي يستخدمها في تدخلاته، وتارة بإيراد استطرادات تتعلق بقصص رعاة البقر الملغاشيين أو بسارقي المواشي هناك أو بغيرهم. وكان الكل بمن فيهم الجنرال ديغول يستسيغون هذه "الوقفات السيرانانية". وفي آخر هذه النقاشات التي لا تكون في العادة طويلة يقدم الرئيس الخلاصة المناسبة للقضايا التي عولجت. وتضم المجموعة بالإضافة إلى المجلس، وهو الجهاز الأساسي فيها، جهازين آخرين هما: مجلس شيوخ المجموعة ومحكمة العدل، ولم يكن لهذين الجهازين أي تدخل أو نشاط .

وأعتقد شخصيا أن هذه الهيئة كانت مفيدة لنا نحن الأفارقة، فقد كانت بالنسبة لنا نوعا من التدريب، كما شكلت مرحلة انتقالية ذات فائدة عظيمة يتم التعود من خلالها على الانتقال مما يتيحه الاستقلال الداخلي من صلاحيات إلى ما يمنحه الاستقلال التام من سلطات .

*

* *

وعلى الصعيد الداخلي كنا في هذه الأثناء نسير بخطى حثيثة نحو بناء مؤسسات استقلالنا الداخلي. ففي 25 فبراير 1959 اجتمعت اللجنة الاستشارية للدستور، ودرست النتائج التي حصلت عليها البعثة خلال جولة تقديم مشروع النص. وفي

15 مارس الموالي عقدت جلستها الأخيرة وصادقت على مشروع الدستور ورفعته إلى الحكومة .وفيما بين 17 و21 مارس عقد المكتب التنفيذي لحزب التجمع الموريتاني مؤتمرا مصغرا بحضور مندوبين من اثنين وعشرين قسما من أقسامه التى تم تنصيبها. وكان من بين التوصيات التي أصدرها تحديد 17 مايو من تلك السنة موعدا للانتخابات التشريعية، ورفع عدد النواب إلى 40، وتقسيم التراب الوطني إلى دائرتين انتخابيتين. وأسندت إلى المكتب التنفيذي مهمة اعتماد مرشحي الحزب. وأعيد انتخاب كافة أعضاء المكتب التنفيذي .

وفي 21 مارس درس مجلس الحكومة مشروع الدستور وأحاله إلى مكتب الجمعية التأسيسية الذي أجازه في اليوم الموالي بالاقتراع السري وبإجماع أصوات الحاضرين .وأصدرتُ بيانا بهذه المناسبة جاء فيه: "لقد حصلنا اليوم على استقلالنا الداخلي التام، أي أن أمورنا غدت بأيدينا من الآن فصاعدا، ومن يريد المساس بسيادتنا أو إثارة الاضطرابات سنواجهه نحن أنفسنا لا سوانا..."

وفي اليوم نفسه رفرف العلم الموريتاني عاليا للمرة الأولى في تاريخ بلادنا، وشارك الجو في الابتهاج بهذه المناسبة التاريخية السعيدة، فقد هب نسيم البحر العليل كما لو كان يقدم مساعدة للعلم ليتعالى خفاقا في السماء مشرقا بَهِيًا يطل على العاصمة التي كانت يومها مجرد ورشة بناء. وعندما تأملت علم بلادي والريح تداعبه تملكني شعور مازلت حتى الساعة أجهل كنهه، شعور بفرح عارم، شعور بالفخار وبالحرية؛ وفي الوقت ذاته استشعرت ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقي، تلك المسؤولية الجسيمة وذلك الطموح إلى البناء، بناء الدولة الأمة العصرية على أديم هذه الصحراء القاحلة المترامية الأطراف، وتحت أشعة شمسها الحارقة، ورياحها الهوجاء ذات الأطوار الغريبة: بين لفح الحر وزمهرير البرد، وكثيرا ما تحولت إلى عواصف رملية مقيتة. وعلينا أن نواصل السعي إلى إقامة الدولة الأمة التي يجب أن تأخذ مكانها في مصافِّ الأمم الحديثة. لقد كان الرهان صعبا وكان علينا أن نكسبه بأي ثمن. نعم لقد كان تحديا كبيرا يجب رفعه، وكانت العقبات لا تحصى والصعاب جسيمة، ومع ذلك يجب تذليلها بالاعتماد على الله ومساعدة الشعب الموريتاني كله، وعلينا أن نجتاز إلى برِّ الأمان وننتصر !

كان المخطط الأولي للعلم موجودا في خزانة مكتبي منذ عدة أشهر. فقد تم اقتراح الخطوط الأولى له من قبل لجنة غير رسمية. ففي إحدى الأمسيات، وأنا في منزلي في سان لويس، كان معي أعلي ولد علاف وأحمد بازيد ولد أحمد مسكه ومحمذن ولد باباه، وكان الثلاثة طلابا؛ فجرى بيننا نقاش حول مستقبل بلدنا واحتمالات حصوله على الاستقلال. وكان ضيوفي، وهم شباب محترمون، متشائمين، فحاولت إقناعهم وإكسابهم الثقة بمستقبل الوطن الموريتاني .وفي أثناء هذا النقاش خطر بي أن أطلب رأيهم في تصور العلم الموريتاني مستقبلا، وأعطيتهم رأيي فيه. وبعد تبادل للآراء توصلنا إلى تصور هذا العلم الذي يعرفه الجميع اليوم والمؤلف من مساحة خضراء يتوسطها هلال ونجم ذهبيان، وقد رُفِعَ في جميع أنحاء الكرة الأرضية .

*
* *

--
الفصل السابع (3 (

وبدأت حملة الانتخابات النيابية علي مستوى الحزب منذ أن تمت المصادقة على الدستور. وكان عدد المترشحين كبيرا نسبيا حيث وصلوا إلى نحو مائة وخمسين مترشحا يتنافسون على 40 مقعدا، وتعرض المكتب التنفيذي لضغوط كثيرة ومتنوعة .وفي جو متوتر أقر المكتب بتاريخ 21 إبريل لائحة مترشحي الحزب وأعلنها. وجاءت ردود الفعل السلبية سريعة. ففي ظرف ثمانية أيام أعلنت مجموعة من حزب التجمع الموريتاني أغضبها عدم ترشيحه إياها عن إنشاء حزب الوحدة الوطني الموريتاني الذي ما لبث أن أعلن عن انضمامه إلى الحزب الفيدرالي الإفريقي وأصبح يشكل فرعه في موريتانيا ويناصب حزب التجمع العداء. وفي 13 مايو دعا هذا الحزب، قبل الاعتراف به، إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية، ولكن دعوته لم يكن لها تأثير. فقد حصلت لائحتا حزب التجمع في انتخابات 17 مايو على الأغلبية الساحقة. وكانت إحدى اللائحتين يترأسها سيدى المختار انجاي بينما أترأس أنا الثانية. وأعادت الجمعية في اجتماعها يوم 16 يونيو انتخاب سيدى المختار انجاي رئيسا لها. وفي الغد رشحتني اللجنة التنفيذية لحزب التجمع الموريتاني لمنصب رئيس الوزراء، وأجازت الجمعية بالإجماع هذا الترشيح يوم 23 يونيو، وأعلنتُ بالمناسبة: "... إن موريتانيا الجديدة التي تعرضت مع ولادتها لهجمات البعض) المغرب) وإغراءات البعض (فيدرالية مالي) لا تستطيع المقاومة والدفاع عن نفسها إلا إذا حافظت تماما على وحدتها الوطنية، والشعب قد صوت دون أي لبس للمجموعة الفرنسية الإفريقية، وهو على قناعة بأن هذا الموقف سيسمح له بنيل الاستقلال الوطني في أفضل الظروف الممكنة، وفي الوقت الذي يختار تحديده بحرية. إن ثقتنا الكبيرة في الجنرال ديغول تجعلنا على قناعة تامة بأنه سيتمكن من وضع حد لحرب تمزق أفئدتنا هي الحرب الجزائرية؛ وإننا لنرغب وبكل إخلاص في أن نستعيد إبرام علاقات الأخوة والصداقة مع الحكومة والشعب المغربيين، تلك العلاقات التي استمرت على مدى القرون ينبغي إحياؤها في ظل الاحترام المطلق المتبادل لاستقلال كل منا". وفي 26 شكلت أول حكومة للجمهورية الإسلامية الموريتانية المستقلة داخليا، وكانت على النحو التالي: • رئاسة المجلس ووزارة الداخلية: أنا شخصيا؛ • وزارة المالية: موريس كومبانيي؛ • الاقتصاد الريفي :أحمد سالم ولد هيبه؛ • التخطيط والعقارات والتحضر والإسكان والسياحة: مامادو صامبولي؛ • الأشغال العامة، والنقل والمواصلات: آمادو ديادي صمبا ديوم؛ • التجارة والصناعة والمعادن: محمد المختار الملقب معروف؛ • العدل والتشريع: شيخنا ولد محمد الأغظف؛ • التربية والشباب والإعلام: سيدي محمد الديين؛ • الوظيفة العمومية والشغل : سيدى أحمد الحبيب ولد الحسن؛ • الصحة والشؤون الاجتماعية: حمود ولد أحمدُ .

* * *وفي 27 يونيو قمت بتدشين محطة إذاعة مويتانيا في نواكشوط، ولا يعدو الأمر إذاعة رمزية تشتمل على جهاز إرسال بقوة كيلوات واحد مثبت على سيارة. ولم يكن بث المحطة مسموعا إلا في ضواحي نواكشوط التي كثيرا ما تكون خالية من البدو نتيجة لقلة المياه والمراعي. ومع ذلك كان يجب أن تكون لعاصمتنا إذاعتها على غرار باقي العواصم الإفريقية، حتى ولو كانت ما تزال "ورشة لافتات". وبفضل المهارة والإخلاص والحيوية التي يتمتع بها الصحفي الفرنسي الممتاز بيير أيمار Pierre Aymard الذي غادر إذاعة داكار، وهي أهم محطة في الإقليم ليدخل في "المغامرة الإذاعية" الموريتانية وأصبح" صوت الجمهورية الإسلامية الموريتانية" ممكن السماع من أرض الوطن ولو على مسافة محدودة انطلاقا من عاصمة اللافتات. وأذكر هنا أنه كانت توجد منذ سنة تقريبا محطة إذاعة بقوة 4 كيلوات هي "إذاعة موريتانيا من سان لويس" يقوم بإنعاشها هي الأخرى شاب فرنسي صحفي ديناميكي هو: كلود أرنولتClaud Ernoult ، وكان قد دشنها في بداية مارس 1958 وزير فرنسا لما وراء البحار آنذاك جيرار جاكيJérard Jacquet ، ولم تكن تغطي سوى الجزء الجنوبي والأوسط من موريتانيا. وكان من المقرر نقلها إلى نواكشوط ولكن عدم وجود مبنى مناسب لإيوائها وعدم وجود مصدر للطاقة في نواكشوط حالا دون نقلها .وهكذا كان شمال البلاد وشرقها لا يلتقط إلا إذاعة المغرب أو إذاعة داكار. وكانت الأولى تصفنا يوميا "بالنظام العميل، ونظام مترجمي الاستعمار، والنظام الذي نصبه الاستعمار الفرنسي لتستمر سيطرته على موريتانيا". أما إذاعة داكار فقد كانت ألطف قليلا حيث تنعتنا ب"الانفصاليين الرجعيين الذين يضطهدون الشعب الموريتاني". وفي هذا الجو كان من الواضح أن هذه المحطة البالغة الصغر التي لا تزيد طاقتها على كيلوات واحد لن تشكل الرد على هاتين الإذاعتين المعاديتين. ومع ذلك فإن عبارة: "هنا إذاعة موريتانيا توجه إليكم بثها من نواكشوط" التي تتكرر ثلاث مرات في اليوم، ولا يسمعها إلا سكان نواكشوط الذين لا يتجاوز مجموعهم بضع مئات، كانت تثير في قلوبنا نوعا من الإيناس، وتذكي فينا روح الوطنية التي تحتاج إلى متنفس تؤكد من خلاله حضورها ورسوخها. وبذا تكون عاصمتنا أيضا – كغيرها من العواصم – لها، ولو من الناحية الشكلية فقط، إذاعتها مهما كان تواضع تلك الإذاعة. ولم تكن الصحافة المكتوبة أحسن حظا من المسموعة، فالصحافة المكتوبة لم يكن لها وجود قبل شهر نوفمبر 1959. وبفضل حيوية وإخلاص الشاب الموريتاني المبدع عبد الوهاب ولد الشيقر، وشاب آخر من التعاون الفرنسي هو جان ماري ويتزلJean-Marie Wetzel ، تم إصدار أول جريدة موريتانية هي موريتانيا الجديدة. وظهرت في طبعتين: عربية يتم طبعها في سان لويس، وفرنسية تطبع في داكار، ويكتنف صدورهما عدد لا يحصى من المشكلات. وكانت تصدر دوريا بشكل غير منتظم، وقد خلفتها جريدة الشعب الأسبوعية منذ مارس 1960. وهكذا بدأنا نشعر بالارتياح لأننا أصبحنا نتقدم شيئا فشيئا على طريق التخلص من التبعية المزدوجة لفرنسا بوصفنا إحدى مستعمراتها وللسينغال باعتبارنا مقاطعة من مقاطعاتها. * * * وقد شهدت سنة 1959 بروز حدثين جاءا

متزامنين تقريبا هما: ميلاد الحزب الفيدرالي الإفريقي في 25 مارس بزعامة سينغور وموديبو كيتا، وثانيهما: إنشاء فيدرالية مالي في 4 إبريل بقيادة هذين الزعيمين. وقد عانينا من هاتين المؤسستين اللتين أضافتا إلى همومنا هموما جديدة، ليس من أقلها شأنا المساندة المعلنة التي منحاها للحزب الوطني الموريتاني وللاضطرابات القبلية التي حدثت في الحوض الشرقي والتي سأعود إلي الحديث عنها فيما بعد. أضف إلى ذلك ما قام به الأعضاء الموريتانيون في المجلس الأعلى لغرب إفريقيا الفرنسية: الشيخ سعد بوه كان، وسليمان ولد الشيخ سيديا، والداه ولد سيدي هيبه، ومحمد عبد الله ولد الحسن، وخامسهم المستشار الأعلى إيفون رازاك الذي فضل عدم التصويت. فوقوف هؤلاء الرفاق مع الانضمام إلى فيدرالية مالي، وهم كلهم أعضاء في جمعيتنا التأسيسية، قد زاد التوتر الذي كان قائما خاصة في نواكشوط والمناطق الشرقية والجنوبية المتاخمة للسودان والسينغال. لقد ذكرت إيفون رازاك وهو شخص لم يكن محببا لدى الشعب الموريتاني، ومع ذلك فقد كان، إلى جانب صديقنا المشترك سيدى المختار انجاي، برلمانيا ممتازا، فعالا، نزيها، كما كان مخلصا. وبعد أن أسهم بنشاط في إقامة الهيئات التي تمخضت عن القانون الإطاري، حرص على "الخروج من التداول". وهو بتصرفه هذا يطبق نظريته التي طالما عبر عنها أمامي: "في مثل حالتي يكون المرء ضارا عندما لا يعود ذا نفع، وعليه فينبغي أن نتعلم كيف نخرج من البيت طوعا قبل أن نُـخْـرَجَ منه كرها". والحقيقة أن المنتخبين الموريتانيين تعرضوا في داكار، مقر المجلس الأعلى لإفريقيا الغربية الفرنسية، لكافة أشكال الضغوط من لدن قادة الفيدرالية الجديدة .فقد وضحوا لهم أنه في حالة انضمام موريتانيا إلى الفيدرالية سيكون هناك مستقبل واعد في انتظارهم مثل الحصول على مراكز مهمة في إطار الفيدرالية. كما قام هؤلاء الرفاق بحملة مكثفة تجاه بعض نوابنا وبعض الشخصيات التقليدية التي لها وزنها. وكما هي العادة كانت المبررات المقنعة كثيرة وهي نفسها المبررات التي أثيرت في مناسبات أخرى، وهي مبررات صحيحة في مجملها. فتبعية بلادنا بشكل كامل وفي جميع مجالات الحياة للبلدين اللذين يشكلان فيدرالية مالي أمر واقع. وهناك مبرر ثان فعلي يتفق عليه جل الموريتانيين، إذا لم نقل كلهم، بمن في ذلك أنا: أعني الخطر القاتل الذي تمثله مطالبة المغرب بجمهورية موريتانيا الإسلامية الفتية، وهذه المطالب والتهديدات لا يمكننا الوقوف في وجهها بمفردنا. وبخصوص هذه القضية استأنست ببعض حقائق الجغرافيا السياسية. فقد كنت مقتنعا بأنه مهما يكن من أمر فإن فرنسا، بحكم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، لن تقبل بابتلاع المغرب لموريتانيا، ذلك أن صحراءنا تمثل الحاجز الأساس في الاستحكامات الدفاعية الفرنسية في غرب إفريقيا. وكان في تقديري الشخصي أيضا أن موريتانيا لا يمكن أن تعيش كبلد مستقل إلا إذا احتفظت بهويتها الخاصة ومميزاتها التي تجعلها تختلف عن بلدان إفريقيا السوداء وعن بلدان إفريقيا الشمالية ذات الأصول العربية البربرية، وينبغي أن تظل خلاصة حية لهؤلاء وأولئك، واختصارا واضحا لهم، دون ذوبان في إحدى الفئتين أو امتزاج مخل

معها، إذ الحكم يقتضي التنبؤ، فلا ينبغي أن تنسينا تهديدات اليوم وأخطاره استشراف المستقبل وما ينبغي أن نكون عليه. وبعبارة أخرى يجب أن لا تحملنا إكراهات الحاضر على المجازفة بالمستقبل. إن هذه الرؤية قد تبدو معقدة أو متسمة بالضبابية، ولكن تحقيقها أمر يبدو لنا ضروريا لتجسيد وتقوية الدولة الأمة الموريتانية التي تعيش مرحلة النشوء. ذلك هو الجو الذي كان أعضاء جمعيتنا التأسيسية يستعدون فيه للتصويت على نص يقضي بانضمام بلادنا إلى فيدرالية مالي. وبما أنني كنت أرفض رفضا باتا هذا الانضمام، فقد اقترحت على صديقي سيدى المختار انجاي ، الذي كان سيد الجمعية المطاع والآمر الناهي فيها، أن يدعونا إلى اجتماع عند صديقنا المشترك محمد المختار معروف الذي كان الشخصية الثانية في الجمعية بعد سيدى المختار، وكان في ذهني أن يكون "شاهد شرف". وقد حدثت سيدى المختار بما معناه: "ما فتئنا منذ تكوين حكومة القانون الإطاري، وخاصة بعد مؤتمر ألاك، نعرض علاقاتنا مع فيدرالية مالي للنقاش، وإذا كنت أعارض انضمامنا إلى هذه الفيدرالية، فلا يعني ذلك بالطبع معاداة للسينغال أو السودان، فهذان بلدان صديقان ومجاوران يربطنا بهما كل شيء ولا يوجد شيء أساسي يباعد بيننا وبينهم. ونتيجة للعلاقات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والثقافية، وباختصار العلاقات البشرية، لا يمكن أن نحقق نموا بدونهما، وكلاهما كذلك بحاجة إلينا في عديد من المجالات، "فنحن وإياهما كالشيء الواحد" كما يقال، ولكننا نحن، أعني الموريتانيين، شيء آخر! نحن في الوقت ذاته –وتكرار هذا القول هو من باب التأكيد - من إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء، والموقف الحالي من المغرب لا يمكن أن يحملنا على تجاهل هذه الحقيقة. وموريتانيا كما أتصور لا يمكن أن تنشأ وأن تستمر إلا إذا أصبحت أداة ربط نشط فاعل وجسر تواصل قوي بين العالمين العربي والإفريقي، وهما منطقتان متكاملتان جغرافيا وتاريخيا وثقافيا. فانضمامنا نحن الموريتانيين إلى فيدرالية مالي دون انضمامنا إلى ما يماثلها في الجانب المغاربي يخشى أن يخلق وضعية – قد تكون مع مرور الزمن – قاتلة بالنسبة لوطننا. نعم للتعاون مع هذه الفيدرالية إلى أبعد الحدود في جميع المجالات وبصيغ مختلفة؛ لا للانضمام! وكنا في هذا كمن يحاول السير على الحبل المشدود، فقد ندعو إلى سياسة وطنية، بل قومية بالمعني النبيل للكلمة دون أن نمتلك الوسائل. ولكن كانت قناعتي أن ذلك هو الأصلح لبلدنا. لقد كان علينا إذن أن نجند كافة الطاقات لبناء الدولة-الأمة وأن نعززها لتلعب دورا فاعلا وشريفا بين الأمم الإفريقية والعربية أولا، وبين باقي دول العالم ثانيا. واختتم القول "بأن أخبرك، دون أن يحمل ما سأقوله أي مزايدة أو ابتزاز، أنني سأستقيل من منصبي لرئاسة الحكومة إذا أقرت الجمعية الوطنية انضمامنا إلى فيدرالية مالي، وسأكون مجرد نائب مثل باقي النواب". وبعد هذا النقاش الأخوي الصريح، قال لي سيدى المختار، ويبدو لي أنه قد اقتنع بما قدمته من مبررات، إنه سيذهب لمقابلة الزملاء النواب للوقوف على وجهات نظرهم، وأيقن من بعد هذا الحديث ألا مجال إطلاقا للانضمام إلى فيدرالية مالي. * * * ولم تنته بالطبع مشاكلنا مع فيدرالية مالي بل ظلت قائمة طيلة حياتها، وذلك برغم ما

بذلناه من جهود طيلة فترة وجودها من أجل إقامة علاقات طبيعية معها، ومع البلدين اللذين تتألف منهما. وهكذا كنا مضطرين لتكثيف الاتصالات مع جيراننا على جميع المستويات، من الحكومة الفيدرالية إلى الحكومات المحلية والإدارة المركزية وسلطات الحدود. وأثناء ذلك كله لم يألُ السودان الفرنسي جهدا في سبيل إزعاجنا ومحاولة إهانتنا أحيانا، وأوغل في ذلك أكثر من السنغال. ورغم هذا السلوك الذي أقل ما يوصف به أنه سلوك غير ودي، كنا كثيرا ما ندعو إلى عقد جلسات ولقاءات مع هذا الطرف أو ذاك. لم كل ذلك؟ لأنه ما يزال لدينا الكثير من المصالح الإدارية المشتركة، وخاصة في السينغال حيث ما تزال بعض المصالح باقية في سان الويس التي يوجد بها أغلب مصالح الإدارة المركزية. ثم إن لدينا من ناحية أخرى مشاكل كثيرة تتعلق بالحدود خاصة مع السودان. وكان شركاؤنا يحرصون أثناء تلك الاجتماعات على تنبيهنا على ما نحن عليه من تبعية كاملة لهم. والحقيقة أننا في تلك الفترة لم يكن بمقدورنا أن نستورد غراما واحدا من أي مادة أو نصدره إلا عن طريق هذين البلدين وخاصة السينغال. وفي كبريات مدن السنغال مثل داكار وكولخ وكيص واللوكـَه، ظلت جالية موريتانية كبيرة تمارس أنشطة تجارية سواء تعلق الأمر بأصحاب الدكاكين أو بتجار المواشي.
وقد تعرضت هذه الجالية لشتى أنواع المضايقات كما تعرضت أحيانا للابتزاز والسلب. وكان الشيء ذاته يحدث لمواطنينا، وربما بشكل أكثر حدة، على الحدود الشرقية أثناء انتجاع البدو، كما كانت قوافل التموين التي تجلب الحبوب من مالي تتعرض، هي الأخرى، للابتزاز والمعاملة الجائرة. وفي هذه الظروف البالغة الصعوبة كنا نعمل على كظم غيظنا دوما، حفاظا على مصالح شعبنا أولا، وعلى وحدة إقليمنا وقارتنا ثانيا. وهي وحدة كنا نناضل من أجلها منذ البداية وكنا مقتنعين بها عكسا لما يروجه الحزب الفيدرالي الإفريقي وفيدرالية مالي ووسائل إعلامهما. وسبق أن أشرت إلى مشاكل الحدود مع السودان، ونحن نشترك مع هذا البلد في حدود طويلة، وكان خط الحدود المشترك، كما تركه الاستعمار، محل اعتراض من مستعمرة السودان الفرنسي ثم من جمهورية مالي التي حلت محله، وقد سمم الموقف من الحدود العلاقات الثنائية بيننا حتى شهر فبراير 1963، عندما اجتمع وفدانا: المالي برئاسة موديبو كيتا، والموريتاني برئاستي شخصيا، في مؤتمر خاي، وتوصلنا إلى اتفاق نهائي لرسم الحدود بين بلدينا، وسأعود إلى هذه النقطة لاحقا. ومعلوم أن هنالك مجموعات من البدو الموريتانيين تجتاز حدود البلدين مرتين في السنة، وتقضي معظم العام في الأراضي المالية، فتجتاز الحدود إلى مالي مع نهاية فصل الأمطار ولا تعود إلى موريتانيا إلا مع بداية فصل الأمطار القادم. ورغم الصلات والتحالفات الموغلة فى القدم بين هذه المجموعات، ومجموعات الماليين المستقرين الذين يحترفون الزراعة، فإنه كثيرا ما تحدث صدامات تعود إلى الأسباب نفسها: فتارة تجتاح مواشي البدو الموريتانيين حقول المزارعين الماليين فتقضي عليها كليا أو جزئيا، وتارة يكون منشأ الخلاف بين المجموعتين ملكية أحد مصادر المياه مثل بئر أو غدير .لكن المجموعتين ظلتا تتعايشان بمنأى عن أي تدخل خارجي وكانتا تتوصلان دائما إلى حل هذا النوع من

الخلافات الناجمة عن أسباب مألوفة، فيكون الحل وديا يتم التوصل إليه عبر النقاشات التي تؤول إلى التراضي. وتدخل السلطات الإدارية في مثل هذه الحالات يمكن أن يقود إلى تسهيل الحل أو التعجيل به، كما قد يؤدي إلى سير الأمور في اتجاه معاكس أي تعقيد الحل. وفي الفترة الممتدة من 1959 إلى 1963 دأبت السلطات السودانية على التدخل على حساب مصالح رعايانا الموريتانيين، فأصبحوا في الغالب ضحايا ظلم وابتزاز مجحفين. وكان الهدف المعلن لهذا السلوك الذي تديره باماكو من بعيد، هو خلق مزيد من المشاكل "لانفصاليي نواكشوط المناهضين للوحد ة...". وظلت السلطات السودانية في هذه الفترة ومن بعدها السلطات المالية تترصد الفرص لتزيد من همومنا كلما وجدت لذلك سبيلا.

فبعد الانتخابات التي جرت في مايو 1959 واختيار مسئولي حزب التجمع الموريتاني المحليين، أعلنت بعض المجموعات استياءها، وانجر عن ذلك إنشاء حزب الاتحاد الوطني الموريتاني، كما اعتبر بعض الوجهاء في الحوض الشرقي، وخاصة في تنبدغه، أن ما حصل يحمل فى طياته غبنا لا صبر لهم عليه فانتقلوا بأحيائهم إلى السودان الفرنسي، والتحقوا بوجهاء سبقوهم إلى هناك وأعلن الجميع عدم الرغبة في العودة إلى موريتانيا، متذرعين بأنهم لا يستطيعون فيها الحصول على حقوقهم السياسية، ويؤثر عليهم خصومهم الذين يحظون بدعم حزب الأغلبية والحكومة، وعليه فإنهم "يعربون عن رغبتهم في استعادة الجنسية السودانية-المالية التي كانوا قد فقدوها دون رضاهم عند انضمام الحوض إلى موريتانيا سنة 1944". وقد سبق أن تحدثت عن هذه المسألة وسأعود إلى الحديث عنها. وقد شجع كافة المسؤولين السودانيين هذه الشخصيات التقليدية في موقفها الانفصالي المؤقت. وفي هذه الفترة كذلك أعلن الحزب الفيدرالي الإفريقي والحكومة الفيدرالية أيضا مساندتهما الرسمية والنشطة لحزب الاتحاد الوطني الموريتاني. وعقد هذا الحزب مؤتمره التأسيسي في العيون في يوليو 1959 وأعلن نفسه" الفرع الموريتاني للحزب الفيدرالي الإفريقي". وكان أعضاء مكتبه هم: الحضرامي ولد خطري وموسى صال وعبد العزيز با ويعقوب ولد أبو مدينه.

وبدأ حزب الاتحاد الوطني الموريتاني بإثارة الاضطرابات في المناطق التي يجد فيها من يصغي إليه أي المناطق الشرقية والجنوبية من موريتانيا، تنفيذا لأوامر الحزب الفيدرالي الإفريقي. ولتشجيعه على ما يقوم به، عقدت اللجنة الإدارية للحزب الفيدرالي الإفريقي اجتماعا فى دكار يوم 24 سبتمبر "باركت فيه ميلاد حزب الوحدة الموريتاني، الفرع الموريتاني من الحزب الفيدرالي الإفريقي، و حَيَّت ما يقوم به أعضاؤه من نضال شجاع تعلن اللجنة تضامنها معه ومساندتها له". واتخذ فرعا الحزب الفيدرالي في السنغال ومالي، كل على حدة، موقفا ضدنا اقتداء بموقف اللجنة الإدارية للحزب نفسه. وفي 23 فبراير 1960 تحدث الاتحاد السوداني، وهو الفرع المحلي للحزب الفيدرالي، عن "الامتعاض الذي أثارته في عموم جمهورية السودان الإجراءات التي ترمي إلى النيل من نزاهة الرفاق الموريتانيين في الحزب الفيدرالي الإفريقي". وكان هجوم الاتحاد التقدمي السنغالي، وهو الفرع المحلي للحزب الفيدرالي الإفريقي، أشد من هجوم الاتحاد

السوداني، فقد أصدر بيانا فى 26 من الشهر نفسه جاء فيه: "إننا نوجه إنذارا علنيا ورسميا إلى حكومات موريتانيا وفلتا العليا والداهومي التي تقوم عمدا بشكل يومي بالاعتداء على حقوق السكان، ونلفت انتباه هذه الحكومات إلى خطورة الممارسات التي كانت الدافع إلى تحرير هذا الإعلان، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها بحق رعايا من يتحملون مسؤولية تلك الإجراءات ."وقد ظلت فيدرالية مالي قبل انفراط عقدها في 20 أغسطس 1960، مصدر إزعاج لنا واضطرابات. فقد كانت باختصار تدس أنفها علنا وبغطرسة في شؤوننا. وعندما اختفت كان لنا أن نتنفس الصعداء ونحمد الله، وقد انتهزت بعض شخصياتنا التقليدية الفرصة لتقول إن زوال هذه الفيدرالية كان انتقاما إلهيا لما سببته لنا من أذى! * * * وفيما يخص علاقاتنا مع فرنسا، تابعنا صون رموز سيادتنا الداخلية وترسيخها. وهكذا وقعت، في 29 إبريل 1959، مع بيير آنتونيوز Pierre Anthoniozمجموعة من البروتوكولات المؤقتة بوصفه المفوض السامي، وهذه هي التسمية الجديدة التي حلت محل الوالي. وشملت تلك البروتوكولات المؤقتة ظروف انتقال إدارة المقاطعات والدوائر ومصالح الرقابة المالية ومفتشية الشغل ونصوص القوانين الاجتماعية، والترميز السري، والشبكة المستقلة للقيادة (راك) والهجرة الوافدة والمغادرة والإذاعة والبريد والمواصلات. وفي 27 من سبتمبر تم تعيين أحمد ولد ابَّا أول وال موريتاني، وقد كان أيضا أول موريتاني يحصل على شهادة معهد الدراسات العليا لما وراء البحار في باريس، وقد عين واليا لدائرة العصابة. وسأتحدث لاحقا عن مرتنة قيادة الإدارة الإقليمية في عموم موريتانيا * * * .وفي 28 من شهر نفمبر 1959 أعلنت بمناسبة تخليد الذكرى الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن أول قانون للعفو منذ أن أصبح لدينا استقلالنا الداخلي، ثم أعلنتُ بعد ذلك: "لقد تم وضع الإطار السياسي للبناء الوطني، والوحدة الوطنية تخطو على الطريق الصحيح، وهي وحدة يجب إكمالها بلا كلل... وعلينا أن نحرق المراحل لنصل غدا إلى الاستقلال الوطني، ذلك الاستقلال الذي يشكل الرغبة الأولى والحلم الأكبر لدى كافة الشعوب الإفريقية". وبعد ذلك باثني عشر يوما شهدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية أكبر حدث خلال تلك السنة، وهو زيارة الجنرال ديغول لنواكشوط يوم 10 ديسمبر 1959: لقد اتفقنا على أن نطلق على ذلك التوقف الذي استغرق يوما واحدا زيارة رسمية، وقد تطلب ذلك إنجاز أعمال فنية كبيرة للسماح لطائرته الرئاسية من نوع)د.س.7) بالهبوط في المدرج الصغير لعاصمتنا الفتية. وكان لهذا التوقف الذي لم تتجاوز مدته ساعات معدودة أهمية كبيرة بالنسبة لنا نحن الموريتانيين، لأنه كان فرصة لا تعوض للتعريف بعاصمتنا الوطنية الفتية وجمهوريتنا التي حصلت على استقلالها الداخلي منذ وقت قصير. وقد خصصنا لضيفنا الكبير أحسن استقبال ممكن، وقد وصف بعض الصحفيين ذلك الاستقبال بأنه كان استقبالا أصيلا وفيه من كل لون طرف. فاستقدمنا لهذه المناسبة الكثير من الجمال من المناطق المجاورة لأنه لم يكن لدى نواكشوط ما يكفي من الجمال، واحتشد كافة سكان العاصمة وقرية "القصر" لا في الشوارع – لأنها لم تكن موجودة – وإنما على

الكثبان الرملية. وانضم عمال ورشات بناء العاصمة الذين سمح لهم بالتوقف عن البناء للمشاركة في الاحتفال مع "المستقبلين" وكانوا عدة مئات، وبعضهم جاءوا بعائلاتهم. و بعدما تحدثتُ عن آفاق الاستقلال من فوق ذلك الكثيب العاري، من مكان يقع قرب مباني الرئاسة حاليا التي لا تعدو يومها حجر أساس تم وضعه منذ نحو عشرين شهرا، أعلنتُ: "أن موريتانيا في إطار الصداقة مع الجمهورية الفرنسية وباقي دول المجموعة تأمل أن تتمكن من تقرير مصيرها". ورد على ذلك الجنرال ديغول، بعد عبارات الثناء المعهودة التي وجهها إلي، قائلا: "في السنوات القادمة وفي المستقبل المنظور يمكن أن يحصل الكثير من التغيرات في الهيئات وفي العلاقات بين فرنسا وموريتانيا حسبما يقال، ولكنني مقتنع بأن ما سيكتب له البقاء من كل ذلك هو ما نود أن ننجزه معا". وفي وقت لاحق من صبيحة ذلك اليوم، توجه بخطاب إلى النواب الذين اجتمعوا في الحجرة التي سبق أن وصفتها، والتي كانوا يستخدمونها كقاعة اجتماعات .وبما أن الحجرة نصف الدائرية الصغيرة قد غصت بمن فيها من النواب (أربعون نائبا) إذ لم تكن تتسع إلا لعدد قليل من المدعوين، فقد بقي عدد كبير من أعضاء الوفد الرئاسي المرافق خارج القاعة! وخاطب الجنرال ديغول النواب قائلا: "إنكم مسؤولون مسئولية كاملة عن مصير مواطنيكم". ثم أضاف: "إنكم تتساءلون عن مسئولياتكم، إنني أعرف ذلك وأراه وأعترف به". وبعد اكتمال المراحل المختلفة لحفل الاستقبال، أحللنا الرئيس وزوجته في فيلا من فيلاهات المباني الجاهزة التي تم تشييدها يومئذ في نواكشوط، والتي أقيم مع زوجى فى واحدة منها. وكان هذان المنزلان قد شيدا كما لو كانا معدين لتبادل الزيارات على نحو ما هو مألوف في عواصم العالم عند الزيارات الرسمية. وبدأ الجنرال بزيارتي فبدأنا مقابلتنا في منزلي، وتابعنا محادثاتنا في مقر إقامته عندما قمت بزيارته. وقد استعرضنا علاقاتنا الثنائية بسرعة، ولم يكن هناك من جديد يستحق الذكر حول علاقاتنا الممتازة. ثم عرض علي الجنرال من جديد وبإلحاح الانضمام إلى المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية قائلا: "ستحصل موريتانيا على الكثير من الامتيازات بانضمامها إلى هذه المنظمة، وستحصل على قروض مهمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. كما أن فرنسا ترى من ناحيتها أن انضمام موريتانيا إلى هذه المنظمة يمنحها مصداقية دولية تفتقدها حتى الآن خاصة لدى الدول العربية في شمال إفريقيا والمشرق، ذلك أن موريتانيا بلد سكانه مسلمون كلهم، وغالبيتهم من العرب، وهي مركز مهم للثقافة العربية والإسلامية في الإقليم...". وأجبته بأنه على الرغم من رغبتي الصادقة في تحقيق ما يطلبه خاصة وهو الآن ضيفي لا يمكنني الاستجابة إلى هذا المطلب للأسباب التي سبق أن شرحتها له، وخاصة ما يتعلق منـها بحرب الجزائر. فرد قائلا" :إنها لخسارة بالنسبة للمنظمة وبالنسبة لبلدينا وخاصة بالنسبة لبلدكم الذي سيحرم من الكثير مما كان سيحصل عليه". وكان على ما يبدو منزعجا من موقفي. وأقمنا حفل غداء المشوي تحت الخيام "مكرهًا أخاكِ لابطل"، فلم يكن صحن منزلي وغرفة الأكل يتسعان لأكثر من عشرين شخصا على أحسن تقدير، بينما كان هناك المئات من الموريتانيين والفرنسيين الذين

ينبغي أن يحضروا غداء المشوي. وتحت الخيمة الرئاسية فاجأتنا الروح الرياضية التي يتحلى بها الجنرال ديغول، وما أبداه من بساطة وهو يتحمل بصورة ملفتة للنظر ظروفنا التي كانت تفتقر إلى الكثير من وسائل الراحة. وفي المساء ذهبت أنا وزوجتي مع الجنرال ديغول متجهين إلى سان لويس حيث سيعقد الاجتماع السادس للمجلس التنفيذي للمجموعة الفرنسية الإفريقية. ومع نهاية هذه الدورة ذهب أعضاء المجلس مع الرئيس إلى داكار، وهناك قبل الجنرال ديغول مبدئيا المحادثات مع فيدرالية مالي كدولة. وأما الاتفاقيات الجديدة التي سبق أن رفضها، ففضل أن يناقشها مع كل واحد من البلدين اللذين يشكلان هذه الفيدرالية على حدة.

هوامش على الفصل السابع

" -هكذا سعى المختار بن داداه، بما أوتي من حصافة سياسية، إلى حمل فرنسا على استغلال المعادن الغنية التي تكمن في أديم التربة الفقيرة لبلاده، مع احتفاظ ذلك البلد بإبيائه وبتفرده". انظر:

Mémoires d'Espoir, éd.3éme trimestre 1970, tome 1, p. 74.

-أنشئ البنك الدولي لإعادة الإعمار وللتنمية سنة 1945 على إثر اتفاقات

بريتون-وودز في يوليو 1944 وعهد إليه بتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بفوائد جد مؤاتية. وأصبح معروفا باسم البنك الدولي.

-لقد نشرت مجلة جين أفريك في 22 يونيو 1974 حديثا لي قلت فيه قولا يصدق على حالنا منذ بدايتنا في السلطة مع منتصف ربيع 1957 وهو: "من الأكيد أننا بلد يخصص من الوقت للاجتماعات أكثر مما يخصصه لها أي بلد في العالم الثالث. ربما أكون في هذا رئيسا غير موفق، فقد كنت مولعا بمعرفة الآراء حول كل نقطة من النقط التي يضمها جدول الأعمال. ومنطلقي في ذلك أنني لا أمتلك الحقيقة، وبما أن كل حقيقة تعد أمرا نسبيا فإنه من الأفضل الاطلاع على آراء الآخرين. ولا أجد غضاضة في العدول عن فكرة كنت أتبناها أو في تعديلها إذا تبين أن غيرها أنسب منها. وبما أنه ليس من المتبع في بعض الهيئات إجراء التصويت، فقد كنت أنضم إلى ما يبدو لي محل تراض واتفاق. هكذا طبعي، وذلك تصوري للسلطة."

-أحمد سالم ولد هيبه؛ أمدو ديادي صمبا ديوم؛ جان سالت؛ حمود ولد أحمدُ؛ روجي فين-بافيل (عضو في مجلس الدولة الفرنسي)؛ سيرين (أستاذ فرنسي للقانون العام)؛ المختار بن حامدٌ (أستاذ في التاريخ والفقه والآداب وغيرذلك من المواد)؛ وسامبا گانديـگا؛ عبد الوهاب ولد الشيقر؛ وأنا نفسي .

-سيدى المختار انجاي؛ دمبلي تيكورا؛ سليمان ولد الشيخ سيديا؛ محمد المختار الملقب معروف؛محمد ولد عبد الرحمن؛ كان يحيى؛ سيدي بونا؛ سيداتي ولد مومنا؛ أحمد ولد عيده؛ الداه ولد سيدي هيبه؛ بونا مختار.

-إذا كان من سر يتعلق بشخصية سيدى المختار انجاي لتفسير الدور الحاسم الذي كثيرا ما اضطلع به عند ميلاد الدولة الأمة، فمما لا شك فيه أن ذلك السر يكمن في كونه ودودا محببا حسن العلاقات مع الجميع. زد على ذلك أنه كان يمثل الموريتانيين بمشاربهم المختلفة، فقد كان من أم" بيضا نية" وأب "ولفي" وكان يسلك سلوك البيضان أكثر من سلوك الولف. وهو من عائلة محترمة. وقد عمل مترجما في الإدارة الاستعمارية .

-لعب محمد المختار الملقب معروف دورا حاسما في هذه الفترة عند ما كان عضوا في الجمعية الإقليمية والتشريعية، ووزيرا في عدة قطاعات من قطاعات الدولة، وهو من مواليد ألاك، وكان زميلي في الدراسة في مدرسة بوتلميت، ثم انتقل إلى مدرسة ويليام بونتيي في سبختان قرب داكار، وكان يقظا في عمله، يؤدي على أكمل وجه كل ما يسند إليه من مهام مختلفة، وكان آخرها السفارة في تونس حتى حدوث الانقلاب العسكري سنة 1978. وكان شخصية دينية متصوفة ذات قدرة على الاحتفاظ لنفسه بما يعلم أو ما أؤتمن عليه، حافظا للسر، يؤدي

عمله بجد .وقد أظهر الكثير من المسؤولية في الحوارات الكبيرة التي ساهم فيها عند إنشاء الحزب الواحد وفي أحداث فبراير 1966.

الفصل الثامن (1 (

الفصل الثامـن

الاستقلال المحاصر

يناير 1960 - نوفمبر 1961

كانت سنة 1960 هي الأخرى مشحونة بالأحداث على اختلاف ألوانها وأشكالها، وبالصعاب من كل نوع داخل البلاد وخارجها. وكان الشرط الأول لمواجهة هذه المشكلات في آن واحد هو تدعيم الوحدة الوطنية التي كانت يومها جزئية وهشَّـة، فكان من اللازم أن نكملها ونعززها من خلال الحزب المسيطر: حزب التجمع الموريتاني. وكان هذا الحزب، الذي ما زال يعاني من مضاعفات الانقسامات التي تعرض لها خلال السنة الفارطة، يبحث عن طريقه بعد أن أوْهَـنَـتْـه الانتماءات المتباينة لمنتسبيه التى تحدثت عنها مرارا.

ولمعالجة هذه الوضعية الخطيرة في تلك الفترة قررت المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الموريتاني في فبراير 1960 أن تحل محل كافة هيئات الحزب. ولم تكن المجموعة البرلمانية نفسها سوى انعكاس صادق للحزب: فقد كانت تتألف من أغلبية محافظة لا ترى التغيير مذهبا، وأقلية مقتنعة كل الاقتناع بضرورة التغيير، وهما نفس الاتجاهين اللذين سبق أن كانت المواجهة بينهما في مؤتمر ألاك خلال شهر مايو 1958. وكانت الأغلبية ضد الاختيارين اللذين كافحتُ من أجلهما منذ البداية، وأولهما الوحدة السياسية، وكانت أسسها قد تحققت ولكن يجب تدعيمها . وثانيهما الاستقلال الوطني الذي تجب التهيئة له بسرعة والإعلان عنه. فاستغرقت الجهود الرامية إلى تحقيق هذين الاختيارين معظم نشاطنا خلال سنتي 1960 و1961.

وكانت حجج أصحاب هذا الاتجاه هي الحجج نفسها التي تم الإعراب عنها في مؤتمر ألاك، وأخذت تعاد كلما سنحت الفرصة. وينبغي أن نعترف بأن بعض هذه الحجج برهن الواقع المعيش على صحته من خلال الأحداث الداخلية والخارجية لسنة 1959 مثل الاضطرابات التي أثارتها المعارضة بدعم من الحزب الجديد: "الاتحاد الاشتراكي للمسلمين الموريتانيين". وقد أنشئ هذا الحزب بأطار في فبراير 1960 بإيعاز من" المكتب الثاني الفرنسي" وكان يومها قوي النفوذ بين حملة السلاح في منطقة آدرار .وكانت وحدات من القوات الفرنسية قد عززت تواجدها في منطقة آدرار [التمر] منذ سنة 1956 لمواجهة "جيش التحرير المغربي" الذي حاول اجتياح مناطق الشمال الموريتاني. وقد عبأت قيادات الوحدات الفرنسية في آدرار عددا كبيرا ممن يحملون السلاح عادة في تلك المنطقة للإسهام في الدفاع عن الحدود الشمالية الموريتانية. وكان بعض حملة السلاح مهيئين للتأثر بهذا الحزب الذي كان بعض أعضائه مناوئين للاستقلال، وكان في قيادته وجهاء ممن غادروا مؤقتا حزب التجمع الموريتاني. ومن أشهرهم أحمد ولد كركوب والتف حوله بعض شباب النهضة مثل سالم ولد ببوط

وسيدي ولد العباس، ومع ذلك كان تأثيره محصورا في جزء من سكان آدرار. كان هناك إذا ثلاثة أحزاب معارضة تحركها –كما أسلفت -فيدرالية مالي(الاتحاد الوطني الموريتاني) والمغرب(حزب النهضة) وفرنسا(الاتحاد الاشتراكي للمسلمين الموريتانيين). فكان علينا أن نواجه هؤلاء بكل حزم ومرونة في الوقت ذاته. وهكذا استمر الاتصال سرا بأكثر عناصر هذه الأحزاب اعتدالا عن طريق وسطاء رصينين يوثق بهم، وذلك بقصد الإبقاء عليهم قدر الإمكان في رحاب الوحدة الوطنية. وفي الوقت ذاته تم إخضاع أكثرهم نشاطا للإقامة الجبرية في أماكن مختلفة من البلد، دون قطع الصلة بهم. وبعد ذلك تطورت الأمور بشكل إيجابي في ظل الحوار الذي كنا قد أقررنا الإبقاء عليه. وبرغم معارضة بعض أعضاء المجموعة البرلمانية، فقد كنت أرى في ذلك مبررا لما يجب اتخاذه من مبادرة بالذهاب إلى المعارضة قصد "إنقاذ وجهها "وتفكيك ما قد يكون بها من "عقد". وهكذا كتبت إلى المجموعات الحزبية الثلاث المعارضة في 13 آغسطس 1960 للبدء في المسار الذي سيقود إلى وحدة سياسية لشعبنا.

وبعد كثير من المراوغات ومن الأخذ والرد قرر أعضاء المجموعات الثلاث التي اجتمعت في نواكشوط يوم 4 أكتوبر 1960 الاستجابة لدعوتي، وبدأ منذ ذلك الوقت المسار الوحدوي يتحقق. وتشجيعا لهذا التوجه منحت الحرية لمن كانوا خاضعين للإقامة الجبرية، وعين بعضهم في مسؤوليات إدارية وبعض كلف بمهام سياسية. وكانت النتيجة بالغة الأهمية حيث تمكنا بوحدتنا من إعلان الاستقلال الوطني في 28 نوفمبر 1960.

وبرغم ما للوحدة الوطنية من أهمية لا مراء فيها، فلم تكن مع الأسف المشكل الوحيد الخطير الذي يجب حله. فعلى المستوى الوطني كان هناك مشكل صعب يجب التصدي له بحزم وهو المشكل المالي الاقتصادي، فبدون حله، ولو جزئيا، لا يمكن أن يكتب البقاء للاستقلال. ونتذكر أن موريتانيا يومها لم يكن لها مورد اقتصادي خاص ذو شأن، فالمعادن والثروة البحرية لم تكن قد استغلت إذ ذاك. وكانت الثروة الحيوانية التي تعيش حينها بين فترتي جفاف تشكل أهم مصدر لأغلبية سكاننا. وكانت هذه الثروة تمثل أيضا أهم صادراتنا إلى معظم دول غرب إفريقيا الفرنسية وخاصة السينغال والسودان الفرنسي. وإذا كانت هذه الصادرات مهمة من الناحية الكمية فإنها لا تحقق أي عائد للخزينة الموريتانية، فالخزينة لم تكد تبرز للوجود يومها، وكونها تابعة تبعية كاملة للمصالح السينغالية يحد بشكل كبير من فاعليتها.

أما زراعتنا وما تعتمد عليه من طرق عتيقة، فترتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات المناخ. وقد كانت بعيدة كل البعد من سد حاجات السكان المحليين. وفيما يخص الصمغ العربي كان هناك تناقص دائم في الإنتاج سنة بعد أخرى بسبب الجفاف الماحق الذي أخذت حدته تتصاعد، والكميات القليلة التي يتم تصديرها من هذه المادة يتم تسويقها كما لو كانت جزءا من إنتاج السودان الفرنسي أو السينغال. أما مداخيل الجمارك وغيرها فكانت تجبى أساسا في السينغال بواسطة المصالح "السنغالية

الموريتانية المشتركة" مثل إدارة الجمارك وإدارة الضرائب المختلفة وإدارة العقارات ...الخ. وعند توزيع مداخيل هذه المصالح لم يكن بمقدور بلادنا أن تحصل منها على نصيب الأسد. لقد سبق لي أن ذكرت أن فرنسا ظلت تحكم موريتانيا من مدينة سان لويس السينغالية حتى حصولنا على الاستقلال الداخلي بل والاستقلال التام كما لو كانت موريتانيا إحدى المقاطعات الإدارية السينغالية.

وهكذا كانت الآفاق المالية لسنة 1960 آفاقا مظلمة، فمداخيلنا الخاصة لا تغطي أكثر من 40 % من ميزانية التسيير الهزيلة أصلا، دعك من الحديث عن أي ميزانية للتجهيز. وكانت 60 % الباقية تقدم لنا على شكل عون من فيدرالية غرب إفريقيا الفرنسية أو من فرنسا مباشرة. زد على ذلك أن الحصول على الاستقلال يتطلب - بالضرورة - زيادة في النفقات تجب مواجهتها، ولكن كيف؟ سيكون ذلك طبعا بالبحث عن مداخيل جديدة. فمن أين يمكن توفيرها في بلد فقير مثل بلدنا؟ لقد اخترنا طريقة الضغط الكامل للمصاريف، وتقليص النفقات الجارية لدولتنا الناشئة إلى أبعد الحدود، وكان التقشف المبدأ الذي تم تطبيقه بصرامة منذ سنة 1957.

وبحثا عن إيجاد حل لهذه المعضلة العصيبة أو مجرد الشروع في حلها، أنشئت لجنة دعيت "لجنة الفأس" وهي تسمية أريد لها أن تكون موحية. و قدمت هذه اللجنة تقريرا للجمعية الوطنية في 15 نوفمبر 1960، بعد أن استغرق عملها عدة شهور. وتم تطبيق اقتراحات هذه اللجنة بحذافيرها بل إن بعض بنود الميزانية جاءت أكثر إيغالا في التقشف مما اقترحته اللجنة. وهذا ما أردت أن أشير إليه في تقريري عن حالة الأمة أمام الجمعية الوطنية بمناسبة إعلان استقلالنا الوطني حين قلت: "لقد آن الأوان لنا أن نجابه المشكلة المالية دون مواربة أو مجاملة، فالاستقلال السياسي يصير محض خدعة ما لم يعزز بالاستقلال الاقتصادي."

وكانت بارقة الأمل الوحيدة التي تتراءى في سنة 1960 من خلال هذه اللوحة الاقتصادية والمالية القاتمة هي شركة "ميفرما" التي بدأت تتحول إلى حقيقة بعد أن ظلت حلما، ذلك أنه في 17 مارس 1960 وقع البنك الدولي لإعادة الأعمار والتنمية في واشنطن على منح قرض بقيمة ستة وستين مليون دولار لشركة "ميفرما"، ووقعت فرنسا والجمهورية الإسلامية الموريتانية توقيعا مشتركا على ضمان هذا القرض .

وقد تحدثت سابقا عن هذا المشروع المنجمي الكبير بمناسبة اتصالاتي في باريس وواشنطن خلال شهري يونيو وأكتوبر 1958 بمدير البنك الدولي أيجن بلاك Eugène Black. ونبهت على أهميته الكبيرة بالنسبة لمستقبل بلادنا في المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي السياسي بل وفي المجال الدبلوماسي أيضا. فبعد ثلاث سنوات من المفاوضات التي تكون تارة ثنائية بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وشركة" ميفرما"، سمحت تلك المفاوضات

لحكومتي بإنشاء مجموعة كبيرة من النصوص والمصادقة عليها، وهي النصوص القانونية والتنظيمية الضرورية للشركة. وتكون تارة أخرى متعددة الأطراف بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية و"ميفرما" والبنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير. وبعد أن تم الاتفاق على منح القرض توجهت شخصيا إلى واشنطون للتوقيع عليه باسم بلدنا، وفي 31 مايو 1960 زارني في نواكشوط أيجن بلاك ليعلن أنه " :يؤكد ثقة مؤسسته في مستقبل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ". وقد ظلت المغرب حتى ساعة توقيع هذا الاتفاق تقاومه. وهكذا كان الدي ولد سيدي بابه الحاضر دوما في مثل هذه المناسبات، على رأس وفد مغربي في واشنطن أثناء وجودي فيها ليقود حربا أخيرة خاسرة ضد هذا الاتفاق. وكانت الانطلاقة الفعلية لشركة ميفرما بعد التوقيع على هذا القرض، فبدأت تستورد تجهيزاتها وتزايدت أعداد اليد العاملة التي تكتتبها وافتتحت ورشات كبيرة في الزويرات و نواذيبو وبدأ الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي يشمل الشمال الموريتاني الواسع الذي طالما عانى الجفاف والتصحر .

وكنت دوما أكرر أن هذا المشروع يعد مشروعا حيويا بالنسبة لبلدنا، ولكنه مهم أيضا بالنسبة لفرنسا ومنطقة الفرنك. لقد كان مواطنون فرنسيون مساهمين في الشركة وكانت لديهم الأغلبية العظمى فيها وكانوا يتولون إدارتها، وكانت الأقلية الباقية من الأوروبيين (الإنجليز والإيطاليين والألمانيين). ولم يكن لدى الحكومة الموريتانية من رأس المال غير 5% ، وهي نسبة تسمح للدولة بالحصول على مقعد لإداري في مجلس إدارة الشركة. وبالنظر إلى كل ذلك كان التأطير الفني والإداري من اختصاص الفرنسيين، كما كانت المؤسسات التي عهد إليها بإقامة البنى والتجهيزات الكبيرة والمكلفة شركات فرنسية في معظمها، وشملت الأعمال العملاقة التي تم القيام بها إنشاء حي كانصادو بالقرب من نواذيبو والزويرات بالقرب من افديرك(فورغورو)، وهما مدينتان جديدتان أنشئتا من عدم، سواء تعلق الأمر بتلك التي أقيمت في النطاق الشاطئي أو تلك التي شيدت في المنطقة الصحراوية. فقد أنشئتا، كما سبق أن قلت، من عدم محض. وأقيمت التجهيزات في المدينتين انطلاقا من العدم أيضا. فقد أنشئ قرب كانصادو في تلك الفيافي البحرية ميناء منجمي كبير قادر على استقبال أكبر سفن الشحن العالمية، وأخيرا تم بناء سكة حديد تربط بين نواذيبو والزويرات على مسافة تبلغ 650 كلم قادرة على استقبال قطار يعد الأطول والأثقل في العالم. وكانت السكة على طول تلك المسافة تخترق مجالا صحراويا صرفا، وتطلب مدُّ السكة خلاله أعمالا عملاقة تمت في ظروف جيومورفولوجية ومناخية بالغة الصعوبة والقسوة. لقد كان ذلك بحق عملا جسيما بالنسبة للمؤسسات التي عهد إليها بالتنفيذ يتطلب سنوات عديدة، ولم تكن المصالح الموريتانية والفرنسية في هذا المشروع تتقاطع فقط بل كانت تتحد.

صحيح أن الضرائب المترتبة على شركة "ميفرما" لم تبدأ بتغذية الخزينة الموريتانية بشكل ملحوظ إلا منذ سنة 1963، ومع ذلك بدأت منذ نهاية سنة

1960 التأثيرات المترتبة على قيام الشركة تظهر. وكانت لها انعكاسات لا يستهان بها في المجالين الاقتصادي والمالي. وكان لانطلاقتها ببضعة أشهر قبل إعلان استقلالنا في تلك الظروف التي نحن أدرى بها، انعكاسات نفسية بالغة الأهمية داخل الجمهورية الإسلامية الموريتانية وخارجها.

*

* *

لقد كان علينا خلال سنة 1960 أن نقوم بمجموعة من الأنشطة، لعل أبرزها البحث عن تحقيق خيارين مهمين: تحقيق الوحدة السياسية والتحضير لنيل الاستقلال. وكنت قد أشرت سابقا إلى أننا حققنا تقدما كبيرا فيما يخص الوحدة السياسية. أما الاستقلال فقد كانت تعارضه أغلبية البرلمانيين، وحججهم في ذلك هي ما ذكر في مؤتمر ألاك وكرر مرارا عديدة. وتقتضي النزاهة أن نعترف بأن مخاوف من لا يرغبون في الاستقلال قد تجسد بعضها من قبل دولتي الفيدرالية المالية والمغرب. فقد كان علينا حسب رأيهم، وهم في ذلك محقون إلى حد ما، أن نتقرب من فرنسا التي تشكل بالنسبة لنا طوق النجاة، وعلينا بالتالي ألا نقوم بأي تصرف من شأنه أن يفرق بيننا. وأي تفكير وبالأخص أي عمل مناف لهذا التوجه يعد "حماقة ومسا من الجنون". وعندما نشرح لهؤلاء المواطنين أن البلدان المجاورة التي تشاطرنا الاستعمار الذي قاسيناه كلنا، والتي تماثلنا تقريبا فيما يخص المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، أصبحت تغذ السير نحو الاستقلال، ومن الصعب علينا إن لم يكن من المستحيل ألا نقوم بما تقوم به تلك البلدان من البحث عن الاستقلال. عندها يجيب هؤلاء بأن "فرنسا قد تمنحنا علما ونشيدا فحسب، ولكن ليكن معلوما أن ذلك لا يغير شيئا في علاقاتنا معها ."
وفي هذا الجو ظلت تلك الأغلبية البرلمانية تراوغ عندما يتعلق الأمر بتحديد موعد نقترحه لبدء مفاوضات مع فرنسا لتحديد الوقت الذي سنتمكن فيه من إعلان الاستقلال. وكنت من بين الأقلية البرلمانية التي تتألف من مجموعة من المسؤولين، ترى ضرورة الحصول على الاستقلال قبل نهاية سنة 1960، كباقي دول المجموعة الفرنسية الإفريقية، ولكي نحقق هذا الهدف علينا أن نحتال على الأغلبية الرافضة للاستقلال. وهكذا أعلنت خلال زيارة قمت بها في 6 فبراير 1960 للموقع الأثري لمدينة كومبي صالح عاصمة إمبراطورية غانا التي تقع بالقرب من مدينة تنبدغه "إن لرسالة موريتانيا بعدا حضاريا لا يعود إلى الأمس القريب، ومع نهاية هذه السنة أو بداية سنة 1961 ستسعى موريتانيا إلى التمتع بكامل صلاحياتها". ولدى عودتي إلى نواكشوط قابلني بعض الزملاء في البرلمان بانتقادات لاذعة. وكانت المجموعة البرلمانية قد قررت للتو أن تحل محل المكتب التنفيذي لحزب التجمع الموريتاني لتكون بالتالي الجهاز القيادي الوحيد للحزب. لقد اتهمني هؤلاء الزملاء بعدم الانضباط الحزبي عندما أعلنت إعلانا من كومبي صالح لم أستشر فيه أي جهاز من أجهزة الحزب. وأعترف أنهم كانوا محقين في هذا الاتهام، وقد حاولت الدفاع عن موقفي قدر المستطاع ...

وعقدت المجموعة البرلمانية دورة مطولة استمرت أعمالها من 16 إلى 18 فبراير 1960 اختتمتها "بدعوة حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتمكين الجمهورية الإسلامية الموريتانية من الحصول على سيادتها الدولية وذلك بأن تمنح كامل سلطاتها خلال سنة 1961". وفي 24 من الشهر نفسه سلمت في باريس هذه التوصية مدعمة بتعليق للجنرال ديغول، فأنبأني بأنه "موافق تماما على اقتراحنا."

وبعد هذا رأينا أن التاريخ المقترح سيجعلنا البلد الوحيد من بلدان المجموعة الذي لن يحصل على الاستقلال سنة 1960، فقررنا تعجيل هذا التاريخ. ورغبة منا في تحقيق هذا القرار وليكون له وزن أكبر، عقدنا مؤتمرا للأطر من 20 إلى 22 يوليو ضم المجموعة البرلمانية) الجمعية الوطنية والحكومة) والأمناء العامين للأقسام، فكان التمثيل هنا شاملا لكل فئات المجتمع والحساسيات السياسية، أكثر مما لو اقتصر على المجموعة البرلمانية وحدها. وأقر هذا المؤتمر "طلب تعجيل نقل كامل السلطات إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمفاوضات على اتفاقيات التعاون مع فرنسا، بحيث يكون تاريخ إعلان الاستقلال يوم 28 نوفمبر1960". وأوصلت بنفسي هذا القرار إلى الجنرال ديغول يوم 26 يوليو 1960، وترتبت على هذا القرار نتائج جسيمة ومهمة على المستويين الداخلي والخارجي.

فعلى المستوى الداخلي كان علينا أن نقدر وأن نواجه مشكلات لا حصر لها في مقدمتها الإسراع باستصلاح وإكمال المباني التي ينبغي أن تؤوي كثيرا من المدعوين لحضور الاستقلال ولو أنها أنجزت على عجل؛ وحل المشكلات المتعلقة بالتسيير المالي والنقل والأمن والبروتوكول وكثير من الجوانب الأخرى المتعلقة بتظاهرات الاستقلال .لقد كنا إذا أمام تحديات كبيرة وخطيرة يجب التغلب عليها بأي ثمن، وهو ما تم فعلا !

وعلى الصعيد الخارجي كان علينا أن نحصل على موافقة الحكومة الفرنسية على اقتراحنا بتعجيل موعد إعلان الاستقلال بعدة أشهر. وبعد أن أبدت فرنسا بعض التحفظات وأظهرت ما ينم عن عدم الرضى، أعطت موافقتها على اقتراحنا بشأن التعجيل بموعد إعلان الاستقلال .

وبدأت المحادثات يوم 18 اكتوبر بقصر ماتنيوه بين الوفدين الفرنسي والموريتاني. أما الفرنسي فبقيادة ميشل ديبريMichel Debré ، وعضوية جان فوايJean Foyer، كاتب الدولة للتعاون؛ وجاك فوكار Jaques Foccard، الأمين العام للمجموعة الفرنسية الإفريقية. أما الوفد الموريتاني فكان بقيادتي وعضوية سيدى المختار انجاي رئيس الجمعية الوطنية وشيخنا ولد محمد الأغظف وزير العدل؛ ويوسف كويتا نائب وعمدة كيهيدي، ويحي كان نائب وأمين مالية الجمعية الوطنية. وكان الجو الذي بدأت فيه المحادثات متوترا، فلم يكن الفرنسيون مرتاحين لتغيير التاريخ الذي اقترحناه أو بالأحرى فرضناه عليهم فرضا في شهر يوليو. وعلينا أن نعترف، إبراء للذمة، بأنهم كانت لديهم إذ ذاك

مشاغل كثيرة تتعلق بأماكن أخرى .
ومهما يكن من أمر فقد ارتطمت المباحثات بيننا بسرعة بعقبات حيال اثنتين من النقاط المدرجة في جدول الأعمال :
النقطة الأولى: اتفاقيات التعاون، فقد كانت هناك مجموعة من الإجراءات التي تبنتها كافة الدول التي كانت منتمية للمجموعة الفرنسية الإفريقية وتفاوضت مع فرنسا قبلنا، فأصبحت تلك الإجراءات أحكاما قضائية جاهزة. وبما أننا كنا آخر المتفاوضين من تلك المجموعة، فإنه كان علينا أن نقتفي سنن الدول التي سبقتنا وبالتالي يفترض ألا تكون هناك مشكلات. وكانت تلك الإجراءات تقتضي أن يتم نقاش اتفاقيات التعاون والتوقيع عليها في الوقت الذي يتم فيه الاتفاق على نقل سلطات السيادة. وقد وافقنا بداية على اتباع هذه الإجراءات، ولكن بالنظر إلى الحملة التشهيرية التي كان المغرب يقودها ضدنا، وسبق الحديث عنها مرارا، وأصبحت حدتها تزداد يوما بعد يوم، وترمي إلى تقزيم المدى الفعلي لهذا الاستقلال أمام الرأي العام الدولي بحيث يختزل هذا الاستقلال الذي يوشك أن يعلن في "علم ونشيد وحفل مشوي"؛ فقد اضطررنا إلى تغيير رأينا بشأن ما سبق أن التزمنا به مبدئيا. فأخبرنا شركاءنا الفرنسيين بأننا نرغب في ألا نوقع على اتفاقيات التعاون إلا بعد انضمامنا إلى الأمم المتحدة، وهو انضمام كان يعد تكريسا لاستقلال المستعمرات القديمة .
ولم يستسغ شركاؤنا الفرنسيون تغيير رأينا الذي لم يتبينوا سببه برغم أن السبب كان واضحا كالشمس. والحقيقة أن هذه الصيغة الموريتانية كان يعيبها في نظر بعض الساسة الفرنسيين المهتمين بالسياسة الإفريقية أنها تختلف عن الطريقة التي سبق أن اتبعت من لدن جميع من تم التفاوض معهم قبلنا. وكانت تلك الأوساط تعترف نظريا بالحق في الاختلاف، ولكنها عمليا لا ترغب في إقامة العلاقات مع المستعمرات القديمة على أسس أصيلة. ويفضلون على ذلك طريقة الخطاب " الكل فعلوا... والكل لم يفعلوا...". وعلى كل لم تكن الدوافع من وراء تصرفاتنا سوى تلك الحقائق التي كنا نشرحها بصراحة لشركائنا .صحيح أنه كان، فيما يبدو، يشاع عني في الأوساط المشار إليها أعلاه أنني غامض وربما منافق وأنني شخص لا يبوح في الغالب بما يفكر فيه ولا يعرف ماذا يخبئ في ذهنه ...

أما النقطة الثانية فهي الاتفاقية المتعلقة بالمؤسسات. ففي هذا الجانب قدم لنا الفرنسيون مشروع نص ورفضناه لسبب جوهري أوضحناه بموضوعية. فالنص يقترح استثناءات مجحفة تتعلق بالحقوق العامة للرعايا الفرنسيين، وخاصة الأشخاص المعنويين أي الشركات والمؤسسات الموجودة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وبدل أن يطلب الفرنسيون بصورة واضحة استثناءات لصالح تلك المؤسسات قدموها في إطار التمتع بالمعاملة بالمثل بحيث يتمتع الأشخاص الماديون والمعنويون الموريتانيون الموجودون في فرنسا بالامتيازات نفسها! وكأن ثمة مؤسسات وشركات موريتانية قادرة على العمل في فرنسا والقيام فيها بإنجاز المشاريع والأعمال... وعندما رفضت مناقشة هذا النص

وتوقيعه، حاول بعض أعضاء الوفد الفرنسي الضغط على الوزير شيخنا ولد محمد الأغظف ليعيد طرح المسألة من جديد. ولم أدر الطريقة التي استخدمت لذلك ولم أحاول معرفتها .غير أن الغاية منها هي إرغامي على قبول نقاش المسألة أو إشعاري على الأقل بأن الوفد الموريتاني لم يكن مجمعا على الرأي الذي أتبناه. وكنت طبعا قد علمت جزئيا بهذه المحاولة، ولكنني صراحة ما كنت لأصدق مثل هذه المناورة المستهجنة. وفي بداية إحدى جلساتنا، صرح الوزير الأول الفرنسي وهو يقصدني إجمالا بخطابه قائلا: "... أعتقد أن وفدكم لديه مقترحات جديدة فيما يخص موضوع الاتفاقية حول المؤسسات ". وبدأ شيخنا الكلام دون أن ينتظر مني جوابا، فقال: "أعتقد أن..."، فقاطعته بنبرة حازمة لا تدع مجالا للشك: "أنا الرئيس الوحيد للوفد الموريتاني، وبالتالي فأنا المتحدث باسمه، ووزير العدل لا يملك أي صلاحية لأن يتحدث باسمي إلا إذا كلفته بذلك وهو ما لم يقع الآن". وكررت أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لا ترغب في مناقشة تلك الاتفاقية أحرى التوقيع عليها. وانتابتني موجة غضب لا إرادية، وهو أمر قلما يحدث لي، ولكن من حسن الحظ أنني عندما أغضب أتمكن غالبا من السيطرة على أعصابي وإخفاء غضبي، ولكن الأمر هذه المرة كان فوق طاقتي، وعم القاعة صمت رهيب لفترة قصيرة، ثم بدأنا الحديث في موضوع آخر. وبعد ذلك قبل الطرف الفرنسي طرحنا، وكانت المفاوضات على ما تبقى محدودة جدا وقد اكتملت بسرعة واختتمت بالتوقيع على اتفاقية واحدة خاصة بنقل السلطات من "المجموعة" إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وأعلنت إذ ذاك: "أن اتفاقيات التعاون سيتم التفاوض حولها في الوقت المناسب وفي ظل الاحترام التام لسيادة بلدينا ."

وإذا أعدنا النظر بموضوعية بشأن هذه المسألة، كما هي الحال في مناسبات أخرى عديدة، فإن الجنرال ديغول ووزيره الأول ميشل ديبري وحكومته اتسمت معاملتهم لي ولبلدي بالكثير من التفهم والإنصاف إذا ما استثنينا بعض مواقف الاستعلاء، وكانوا يخصوننا بالكثير من التعاطف البناء، مهما كانت الدوافع، ولا أعتقد أنها كانت لمجرد الإيثار. وإذا أنعمنا النظر في الأمور نجد أننا بطريقتنا التي اتبعناها كنا، دون قصد، الشريك الأكثر تشددا في المفاوضات من بين أعضاء المجموعة الفرنسية الإفريقية سابقا، ربما لأننا، ونحن البلد المليء بالمفارقات، كنا أكثر دول المجموعة حاجة إلى دعم فرنسا. فقد كنا البلد الأقل استقرارا والأقل قدرة على المقاومة، والبلد الوحيد في العالم إذ ذاك الذي يهدد وجوده جار قوي وأخ شقيق يسعى إلى الاستيلاء على كافة أراضيه. ومن سخرية التاريخ أن يغدو المستعمر، ظاهريا على الأقل، محررا ودافعا لأطماع بلد شقيق لا هم له سوى ابتلاعنا! وإذا لم يكن هذا البلد الأخير قد حقق ما كان يصبو إليه فذلك يعود إلى الحماية التي وفرها المستعمر، فبدون الحماية الفرنسية ما كانت موريتانيا لتعيش حتى تحقق استقلالها، فكان المغرب سيستولي على جزء منها تاركا الجزء الشرقي لمالي، والجنوب إذا لزم الأمر للسينغال كما سنرى لاحقا. وعلى الرغم من قناعتنا التامة بأنا لا نستطيع الاستغناء عن عون فرنسا ومساندتها إيانا في كافة

الميادين، إلا أننا مع ذلك لا يمكن أن نقبل منها كل ما تريده، وهذا هو السبب في أننا كنا كثيرا ما نصطدم بها ولكن بلباقة دائما وبحزم أحيانا. وإذا كانت القدرات غير متكافئة فإن الفرنسيين لم يشاءوا أن يؤذونا، بل إن بعضهم كان يقول: " إن فرنسا أعانتنا على الوقوف ضدها."

*
* *

وإذا كانت علاقاتنا الصعبة مع فرنسا في مستهل الاستقلال قد شغلتنا كثيرا، فإنها لم تكن العلاقات الوحيدة التي استحوذت على الكثير من اهتمامنا. صحيح أن تشتت شمل الفيدرالية المالية التي قامت بجوارنا مباشرة خفف من الهموم التي سببها لنا قيامها، والانفصال المفاجئ للدولتين اللتين كانتا تؤلفانها ما لبث أن طرح علينا مشاكل جديدة مع مالي(السودان الفرنسي سابقا.(

فإذا كانت السنغال قد سعت لأول وهلة إلى التقرب منا، وهو أمر سررنا به وهللنا له، فإن مالي على العكس من ذلك نحت نحو المغرب. فقد توجه الرئيس المالي إذ ذاك موديبو كيتا إلى الرباط بعيد تفكك الفيدرالية. وقد علقت جريدة أسبوعية فرنسية على لقاء الرئيس المالي بالملك محمد الخامس قائلة: "نحو اقتسام موريتانيا" ، وقالت في التعليق إنه يبدو أن مشروعا من هذا القبيل قد يكون أعد قبل أشهر، ويقضي بتقسيم موريتانيا ثلاثة أجزاء: الجزء الشرقي لمالي والجنوبي للسنغال والباقي للمغرب. إنه مشروع شيطاني لنسف موريتانيا !وكانت السينغال في هذه المرحلة تسير شيئا فشيئا في طريق مناقض للذي تسير عليه شريكتها في فيدرالية مالي إلى أن وصل الأمر بها إلى أن غيرت رأيها تماما فيما يتعلق بمشروع تقسيم موريتانيا. وكانت سرعة تدهور العلاقات بين الدولتين(السودان الفرنسي والسينغال) اللتين كانتا تكونان فيدرالية مالي هي التي ألغت المشروع، ولكن مالي، بالتواطؤ مع المغرب، أخذت تكثف مكائدها في ولاياتنا التي لها معها حدود مشتركة :الحوضان والعصابه وكوركول وكيدي ماغه. وعليه فقد شهدت علاقاتنا خلال سنتين كاملتين توترا حادا على الميدان أشد مما كان في السابق. فقد شهدت الحدود في نقط مختلفة أحداثا دامية أحيانا. وقد شنت مالي في إطار تحالفها النشط والعدواني مع المغرب حملة ضدنا في المحافل الدولية منذ نهاية سنة 1960 إلى بداية 1963. والأخطر من كل ذلك أن مالي آوت وأطرت مخربين خطرين تابعين للمغرب ومنظمين من لدن حرمه ولد بابانا. وأنشأت مالي بالتواطؤ مع المغرب مجموعات انتحارية إرهابية أشاعت الرعب وعدم الاستقرار في المناطق الحدودية مع مالي، وأقلقت المراكز الإدارية فيها. وقد جاء بعض هذه المجموعات من المغرب وبعضها تم اكتتابه محليا في مالي بالتواطؤ مع المغرب، واقترفت في تلك المناطق جرائم تخريب وقتل أحيانا. ففي 26 أغسطس 1961، تم اغتيال محمد الأمين ساغو رئيس فرقة الجمالة في جنوب النعمة، وكانت عملية

النعمة أخطر هذه العمليات وأشنعها. فقد تم اغتيال ثلاثة عسكريين فرنسيين وجرح ثلاثة عشر بين الموريتانيين والفرنسيين. لقد كان هدف الاستراتيجيين المغاربة والماليين من هذا العمل الشنيع والمنكر هو بث الرعب بين السكان وتثبيط عزائم أفراد المساعدة الفنية العسكرية ووقف تدريب الجيش الموريتاني الذي يعيش مرحلة التكوين. وتمكنا من معرفة منفذي العملية الثلاثة وهم جنديان ومدني واحد أحيلوا إلى محكمة الجنايات الخاصة وحكم عليهم بالإعدام، وتم تنفيذ الحكم. أما حرمه ولد بابانا فقد حكم عليه بالإعدام، هو الآخر، غيابيا. وأثناء تسوية العلاقات بين موريتانيا والمغرب تم العفو عنه وسمح له بالعودة إلى وطنه الأصلي، وقابلني بعد ذلك بطلب منه .

ومع بداية سنة 1960 أصبح المغرب أشد تشبثا بدعواه وكثف جهوده الديبلوماسية شيئا فشيئا مع اقتراب موعد إعلان استقلالنا، قبل أن يجتاز تلك المرحلة إلى مرحلة العمل الإرهابي. وقد قام محمد الخامس شخصيا بحملة ديبلوماسية واسعة زار في نطاقها كافة دول المشرق العربي تقريبا، وضمت حاشيته التي صحبها معه الشخصيات الموريتانية الرئيسة التي لجأت إلى المغرب ويعتبر حضورها أكبر دليل على وجاهة المطالب المغربية في بلادنا. وأخذ الملك يعرض وجهة نظره في كل البلاد التي زارها، وهي وجهة النظر التي سبق أن أوردناها. وكان من نتيجة هذه الحملة أن اعترفت كافة الدول المزورة "بالطابع المغربي لموريتانيا" مع تباين طفيف في هذا الموقف. ولكن الشيء الأكثر بروزا هو القرار الذي تم تبنيه في مؤتمر شتورة حيث أصدرت اللجنة السياسية للجامعة العربية توصية ب "مساندة المغرب في مطالبته باستعادة موريتانيا بوصفها جزءا لا يتجزأ من أراضيه، ودعمها لموقف المغرب في الأمم المتحدة". وقد رفضت تونس وحدها حضور هذا الاجتماع. وقبل مؤتمر شتورة كنت قد أرسلت برقيات إلى جميع رؤساء الدول العربية، وكانت كالتالي: "إن الشعب الموريتاني والحكومة ليعولان على الدعم الأخوي للدول العربية، ويتمنيان أن ترفض الوقوف إلى جانب الأطماع الإمبريالية للحكومة المغربية ."
وفي الوقت ذاته طلبت المغرب إدراج القضية الموريتانية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأرسلت بعثات جابت أرجاء العالم لتعرض وجهة نظرها التوسعية، وانبرت الإذاعة والصحافة المكتوبة في سباق محموم لتحريض الموريتانيين على "التمرد ضد الحكومة الوهمية التي خلقها الاستعمار لتكون سندا له وتواصل مهمته الدنيئة في إبقاء موريتانيا تحت الهيمنة الاستعمارية وفصلها نهائيا عن وطنها الأم، المغرب."...
وعززت المغرب القول بالعمل سعيا إلى الوقوف في وجه إعلاننا الاستقلال وباشرت بتوجيه وتنظيم أعمال إرهابية في بلادنا. ففي يوم 4 نوفمبر 1960 قامت بمحاولة اغتيال فاشلة في كيفه ضد ضابط فرنسي، وفي يوم 8 من الشهر نفسه، وهو يوم انعقاد الجمعية الوطنية للتوقيع على اتفاق تحويل السلطات، تم اغتيال عبد الله ولد عبيد بصورة بشعة في "القصر" وهو نائب وعمدة أطار وأحد

الوطنيين المتحمسين. فقد كان مفتونا بوطنه والحمية له، ومعارضا عنيدا للمغرب، ولم نوفق في اعتقال الشخص الذي يعتقد أنه القاتل حيث تمكن من الفرار بعد ارتكابه الجريمة، والعودة إلى المغرب الذي كان يقيم فيه .
وأعلنت أمام الجمعية الوطنية أن: " الاتفاق الذي يوضع بين أيديكم للمصادقة عليه لا يتضمن قيدا أو استثناء، ونقل الصلاحيات سيكون كاملا وغير مشروط ... إن موريتانيا تمد يد المصادقة إلى كافة شعوب العالم دون استثناء، وتتمنى أن تقيم علاقات تعاون وثيق مع الجميع، ولكنها لن تتساهل في أي شأن يتعلق بسيادتها واحترام استقلالها، وهو إنذار أوجهه مرة أخرى إلى المغرب"... وفي 9 نوفمبر تمت الموافقة بالإجماع من لدن الجمعية الوطنية على الاتفاق القاضي بنقل السلطات .

وتم فى أعقاب اغتيال المغفور له عبد الله ولد عبيد إخضاع أفراد من الرعايا المغاربة المقيمين في موريتانيا للإقامة الجبرية لبضعة شهور. نعم كانت لدينا قبل الاستقلال جالية مغربية صغيرة تتألف من مجموعة من التجار أساسا، وبعد الاستقلال الداخلي والاستقلال التام ظل من لم يحصل على الجنسية الموريتانية من هؤلاء المغاربة يزاول أعماله التجارية بكل حرية. لقد كانوا ضيوفا أعزاء فكان لهم علينا حق الحماية والمعاملة الحسنة حسب ما تفرضه تقاليدنا التي تقضي بإكرام الأضياف وحمايتهم مثلما يحمي المرء نفسه وذويه، بل إن الضيف أحيانا مقدم على كل الأهل والأقارب .
وأود أن أضيف بخصوص هذه النقطة المتعلقة بالعلاقات بيننا مع المغرب أنه خلال فترة الخلاف التي امتدت حتى سنة 1969 لم نشأ أن نؤوي المعارضين المغاربة رغم أن بعضهم أبدى لنا رغبته في الإقامة لدينا. وقد فعلنا كل ذلك تفاديا لإعلان الحرب على المستقبل ...
وعلى الرغم من أنني قد قابلت السيد المهدي بن بركه عدة مرات في باريس ومرة في كوناكيري، فإن اهتماماتنا وحواراتنا لم تتجه أبدا إلى التآمر ضد المغرب، بل كنا نتحدث كثيرا عن ما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين بلدينا في ظل الاحترام المطلق لاستقلال موريتانيا وسيادتها. وهذه العلاقات، فضلا عن ذلك، كان يتم تصورها في إطار المغرب الكبير وعلاقاته مع بقية الدول العربية وبقية الدول الإفريقية، أي إفريقيا السوداء. وكان السيد المهدي بن بركه يبارك ويثمن الدور الذي يمكن أن تلعبه موريتانيا كأداة وصل بين المنطقتين .
وقد أبدى السيد بن بركه اهتماما خاصا بتجربتنا الفتية في مجال السياسة الداخلية خاصة فيما يتعلق بإنشاء البلديات الريفية التي بدأنا تجربتها. وكانت تلك التجربة الأولى في شمال وغرب إفريقيا وربما في إفريقيا كلها. وبالإضافة إلى تميزها بالأصالة، فقد كان من الممكن أن تفضي إلى نموذج للديمقراطية، وكان ابن بركه يقول: " إذا نجحت التجربة الموريتانية فإن دولا عربية وإفريقية، يمكنها أن تستفيد منها". وقد طلب مني النصوص التشريعية والتنظيمية التي تمت المصادقة عليها وخاصة قانون 25 يوليو 1960 فأعطيته إياها كلها .

وقد ناقشت أيضا بعض هذه الموضوعات مع الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد الذي كنت قد قابلته أول مرة في باريس سنة 1957 على نحو ما سبق أن ذكرت، وقابلته في باريس مرة أو مرتين بعد الاختفاء المفاجئ والأليم للسيد المهدي بن بركه، ولم يعد يومها عضوا في الحكومة .وقد اختلفت مواقفه اختلافا بينا عن ما كانت عليه سابقا، فموريتانيا بالنسبة له لم تعد جزءا لا يتجزأ من المغرب، ولكنها جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير الذي كان بناؤه ومستقبله الشغل الشاغل لديه .
وأعود إلى ما أشرت إليه سابقا بشأن لقائنا الذي تم بمبادرة من الأستاذ فينصان مونتي، وقد أصبح اسمه منصور الشافي بعد اعتناقه الإسلام رسميا في نواكشوط سنة 1977، وهو صديق حميم لي ولزميلي. وقد ظل مدافعا لا يعرف الكلل عن القضايا التي آمن بعدالتها، كما كان يتحلى بكثير من الكرم والإيثار، فبفضله التقينا وفهم بعضنا بعضا، وكثيرا ما يتم لقاؤنا أنا والمهدي بن بركه والأستاذ عبد الرحيم بوعبيد في منزله.
وأختم هنا هذا الحديث عن العلاقات الموريتانية المغربية في الستينات وما اتصفت به من توتر وعداء، على أن أعود إليها بشيء من التفصيل حتى سنة 1978.

--

الفصل الثامن (2 (

وينبغي أن أذكِّر، إنصافا للحق والتاريخ، بالموقف المعتدل بل المتفهم لولي العهد ونائب رئيس الحكومة آنذاك مولاي الحسن، الذى سيصبح الملك الحسن الثاني. فقد كان موقفه يختلف تماما عن موقف والده. وهكذا صرح لجريدة يومية فرنسية مشهورة بقوله: "ليس من مصلحة المغرب أن يحكم موريتانيا قواد Caïds مغاربة، وأملنا أن نوفق إلي تحقيق نوع من الشراكة التي تقام بين دولة وأخرى."!
وفي 19 يونيو 1960 قلت لوكالة الأنباء الفرنسية، منوها بما قال هذا الأمير: "تتحدث لأول مرة شخصية مغربية سامية عن موريتانيا كدولة...". وفي 11 اكتوبر، أي بعد ذلك بأربعة أشهر، علق الأمير الحسن الثاني على طلب المغرب إدراج "القضية الموريتانية" في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بقوله: "ليس لدي كبير أمل في أن تحل الأمم المتحدة المسألة الموريتانية، وأرى أن المشكلة الموريتانية تعني أولا وقبل كل شيء أبناء موريتانيا أنفسهم". وبعد ذلك بأيام قليلة وصل إلى نيويورك ليقوم بالدفاع أمام أكبر هيئة دولية عن الملف الذي تقدمت به بلاده، فأعلن من جديد: "إننا لم نعارض أبدا استقلال موريتانيا من حيث المفهوم أو الفكرة ولكننا نعارض من يسعون إلى التفرقة ليسودوا، فيقومون بإنشاء دول مصطنعة" وهو قول يحمل غموضا وتناقضا واضحين. ولكنه يبرز على أي حال مدى الحرج الذي يشعر به رجل دولة شاب يقف أمام الأمم المتحدة ليعلن على الملإ معارضته استقلال بلد يرغب في التحرر، وتستعمره القوة التي لم

تتحرر المغرب نفسها من استعمارها إلا بشق الأنفس .

بعد هذا التاريخ بفترة طويلة حدثني الملك الحسن الثاني فى سبتمبر 1969 في الرباط، وبحضرة الرئيس هواري بومدين بأنه دار بينه وبين أبيه نقاش طويل بشأن موريتانيا عموما ودخولها الأمم المتحدة بشكل خاص، وعلق الملك قائلا: "بيد أن ولي العهد ونائب رئيس الحكومة عليه أن يمتثل أوامر أبيه الذي هو في الوقت ذاته رئيس حكومته وملكه". ويضيف الحسن الثاني أيضا" :لقد قمت بالدفاع عن ذلك الملف طاعة لأبي وملكي". ويختتم قائلا بسخرية "لم أتمكن يومها من إقناع كل المشاركين في الجمعية العامة للأمم المتحدة."

*****
*** ***

وإذا كانت علاقات الجوار قد استدعت منا مكافحة المطامع الأجنبية ومكافحة الإرهاب أيضا، بدل أن تكون علاقات أخوة، فإنها لم تكن الهم الوحيد الذي انشغلنا به .فقد حضرت الجمهورية الإسلامية الموريتانية كافة احتفالات إعلان استقلال الدول الإفريقية. وحرصت على أن أترأس شخصيا وفودنا إلى كل من ياوندي ولومي وداكار(فيدرالية مالي) ومقاديشو وأبيدجان ولاغوس، ولم أقتصر أثناء زيارتي لهذه العواصم على الاتصال برؤساء الدول والمسؤولين السامين فيها فحسب، بل قابلت كذلك وفودا أجنبية عديدة إفريقية وعربية وأوروبية وآسيوية وأمريكية... ولم أفوت فرصة أثناء تلك اللقاءات لعرض حججنا ضد المطامع المغربية الرامية إلى ضمنا إليها. وكانت مواقف الوفود العربية، باستثناء الوفد التونسي، تتسم دوما بالتحفظ تجاهنا مع بعض المجاملات أحيانا. واتضح لي من خلال المحادثات الانفرادية واللقاءات القصيرة التي أتيحت لي مع هذا الوفد أو ذاك أنهم كانوا على جهل تام بموقفنا فلم يسمعوا غير وجهة النظر المغربية .
وكانت المرة الأولى التي تمكنت فيها من مقابلة مسؤول عربي ناقشت معه بصورة معمقة موضوع مطالبة المغرب ببلادنا خلال شهر يوليو 1960 في مقاديشو(الصومال). ويتعلق الأمر بشخصية مهمة هو محمد فائق مستشار الرئيس عبد الناصر للشؤون الإفريقية. وقد تعهد لي عند نهاية اللقاء بأن ينقل إلى رئيسه نقلا أمينا ما دار بيننا، وقد وفى بما تعهد به فور وصوله القاهرة حسب ما أكده لي جمال عبد الناصر نفسه في أديس بابا سنة 1963 .
وفي أكتوبر 1960، كان لي في لاغوس لقاء بالغ الأهمية بالسيد أبوبكرتفاوا بليوا رئيس وزراء نيجيريا إذ ذاك. ومع انتهاء هذا اللقاء أكد لي مساندة نيجيريا لنا وقال: "يمكن أن أكون قد أسأت إلى المغاربة لأنني قد شرحت لهم موقف نيجيريا من مطالبهم المتعلقة ببلدكم، ونصحتهم بالتخلي عن هذه المطالب التي يخشى أن تشكل سابقة خطيرة في مجال العلاقات بين الدول الإفريقية الناشئة. فالتقسيمات التي تركها لنا المستعمر هي في حقيقة الأمر تقسيمات ظالمة لم تراع

فيها المعايير العادلة، وعليه فإن أي دولتين تربط بينهما حدود مشتركة يمكن أن تدعي إحداهما جزءا يقل أو يكثر من أراضي جارتها. والمغرب بمطالبتها ليس بجزء من موريتانيا فقط وإنما بكامل هذا البلد وبأجزاء من مالي وربما السينغال، تبدو دولة توسعية، وهذا أمر شديد الخطورة بالنسبة لإفريقيا المستقلة. وعلى كل فإن حضوركم هنا في لاغوس حيث يرفع علم بلدكم خفاقا إلى جانب علم المغرب يكفي دليلا، إن كانت هناك حاجة إلى دليل، على أن نيجيريا تعترف بموريتانيا بلدا مستقلا ذا سيادة... أضف إلى ذلك أن نيجيريا ستحضر في نواكشوط الاحتفالات التي ستجري في الشهر القادم بمناسبة حصول بلدكم على استقلاله". وكان هذا الموقف الواضح ذا أهمية بالغة خاصة أنه صادر من نيجيريا وهي دولة لها وزنها ومكانتها في إفريقيا عموما وغرب إفريقيا بشكل خاص، وهي البلد الثاني من بلدان إفريقيا الناطقة بالإنجليزية الذي يعلن مساندته لنا بعد ليبيريا .

وفي لاغوس أيضا اجتمعت برئيس الوفد التونسي الدكتور الصادق المقدم الذي كان يومها وزيرا للشؤون الخارجية، وكان لقاؤنا المطول مثمرا. وبعد أن طرح علي الكثير من الأسئلة المتعلقة بالملف المغربي الموريتاني، أكد لي وقوف بلاده غير المشروط والفعال إلى جانب موريتانيا. وقال لي: "سيكون لهذه القضية انعكاس كبير على علاقاتنا مع المغرب، ويمكن أن يصل الأمر إلى قطع المملكة المغربية علاقاتها الديبلوماسية معنا، ولكن ذلك لا يهمنا مادمنا مقتنعين بعدالة قضيتكم، وهو ما سنوضحه في الاعتراف باستقلالكم، إن المجاهد الأكبر لا تأخذه في مبادئه لومة لائم". ولم أكن أعرف المجاهد الأكبر حينها شخصيا، لكنني سبق أن أشعرت السيد الحبيب بورقيبه بقضيتنا بواسطة رسالة بعثتها إليه عن طريق بورقيبه الابن الذي كان إذ ذاك سفير تونس في باريس. وفي لاغوس قابلت أيضا بعثة جبهة التحرير الجزائرية التي كان يقودها أحد النقابيين .

ومن أجل الدفاع عن قضيتنا العادلة في المحافل الدولية، قمنا بإرسال لجان مساع حميدة إلى إفريقيا وأمريكا الجنوبية واسكندنافيا. وفي المجموعتين الأخيرتين استقبلت السفارة الفرنسية وفودنا وعملت على تسهيل مهماتهم، وكانوا حيثما حلوا تستقبلهم حكومات الدول المزورة بالترحاب، وحاولنا في هذا السياق التصدي للدعايات الكاذبة التي كانت المغرب تبثها لتسميم الرأي العام الدولي، فأصدرنا في نوفمبر "الكتاب الأخضر" الذي جاء ردا على حجج المغرب التي تضمنها الكتاب الأبيض الذي كانت المغرب قد أصدرته قبل ذلك. وحضرت أيضا خلال أيام 24 و25 و26 أكتوبر مؤتمر رؤساء الدول ورؤساء الحكومات الإفريقية والملغاشية الناطقة بالفرنسية الذي انعقد في أبيدجان. وكان قد التأم بمبادرة من الرئيس هفوت بونيي وهو أكبرنا سنا، وكنت المشارك الوحيد في هذا المؤتمر الذي لم تحصل بلاده على الاستقلال بعد، وتطالب دولة جارة كبرى بضمها إليها بكاملها. وفى نهاية هذا المؤتمر، قرر جميع رؤساء دول المجموعة الفرنسية الإفريقية الحاضرين مساندة بلادنا ضد مطامع المغرب. وبدا ذلك

التضامن نشطا فعالا ولم يشبه أي تصدع. وسأعود إلى الحديث عنه فيما بعد.

وكنت قد شاركت في بون بجمهورية المانيا الفيدرالية، فيما بين 11 و13 مارس 1960، في مؤتمر دولي لمساعدة الدول السائرة في طريق النمو. وتناولت الكلام في هذا المؤتمر بهدف زيادة التعريف بموريتانيا أساسا في الأوساط الأوروبية التي كانت تشكل أغلب الحاضرين .

*
* *

قبل أن أروي تفاصيل الظروف التي اكتنفت إعلان الاستقلال في 28 نوفمبر 1960، ينبغي أن أعود إلى ما لم أتحدث عنه بعد من المشاكل الداخلية. وكان أهم هذه المشاكل وأكثرها استعجالا قضية الإدارة الإقليمية، وكان هذا الأمر شديد الحساسية لأنه يعني في جوهره ممارسة السيادة الوطنية. وقد أصبح الإداريون الفرنسيون الذين كانوا يؤدون العمل باسم بلدهم يشعرون بحرج يتزايد مع اقتراب موعد إعلان الاستقلال في 28 نوفمبر، وهو أمر مفهوم جدًا من الناحية الإنسانية، أضف إلى ذلك أنه بدون تلك المرتنة يظل "الاستقلال القانوني" خاليا من المعنى في نظر شعبنا في المناطق الداخلية أي في نظر الأغلبية الساحقة من المواطنين. على أننا في هذا المجال، وكغيره من المجالات، تنقصنا الأطر بشكل صارخ. ويكفي أن نشير فيما يخص الإدارة الإقليمية إلى أنه عندما تم العمل بالقانون الإطاري سنة 1957 لم يكن في سلطات القيادة الإدارية غير موريتاني واحد هو اعلي ولد سيدى المهدي الذي كان رئيس مركز العقيلات البدوي (في كوركول) وهو مركز كان وجوده نظريا أكثر مما هو حقيقة .
ومن أجل معالجة هذا الأمر المستعجل كان الباب الوحيد المفتوح أمامنا هو أن نختار من بين وكلاء الإدارة الموريتانيين من مترجمين وكتاب ومعلمين الخ، أمثلهم مستوى ممن يمكنهم أن يساعدوا في تولي القيادة الإقليمية على مستوى الولايات والمقاطعات والمراكز الإدارية، بحكم كونهم كل ما ورثناه عن النظام الاستعماري .وهكذا تم تعيين ستة ولاة موريتانيين مساعدين للولاة الفرنسيين وحاكم مقاطعة اعتبارًا من 14 يناير 1958 وهم: سيد أحمد ولد محمد في الحوض الشرقي، وإسماعيل سي في كيدي ماغه، ومحمد سالم ولد محمد سيديا في العصابه، والناجي ولد المصطفى في تكانت، ومحمد ولد الشيخ في البراكنه، والساموري ولد بيه في إينشيري، وخاليدو دياكانا حاكما لمقاطعة امبود.
وفي 6 أكتوبر من السنة نفسها قررت الحكومة ابتعاث ثمانية متدربين إلى معهد ما وراء البحار للدراسات العليا لتلقي تكوين سريع خلال سنتين، وهي شعبة أنشئت إذ ذاك لتستجيب لحاجات التكوين السريع التي تحتاجها بلدان المجموعة الفرنسية الإفريقية في المجال النظري بالنسبة للأطر المتوسطة التي حصلت على خبرة إدارية جيدة. وتألفت المجموعة الأولى التي تم اختيارها من: أحمد بازيد ولد

أحمد مسكه الذي سبق أن حصل على البكالوريا، وكي سوماري، حاصل على البكالوريا كذلك، ومحمد سالم ولد مخيطرات، وأحمد ولد محمد صالح، ومام لي، والدي ولد إبراهيم، ومحمد الأمين ولد حامني، وسيدي محمد ولد عبد الرحمن. ومكنتنا هذه الشعبة التي ظللنا نستغلها عدة سنوات من تكوين نحو أربعين إداريا وعدة قضاة ودبلوماسيين وبعض مفتشي العمل .

وتحضرني في مجال مرتنة القيادة الإدارية الإقليمية المبررات التي كان يتشبث بها بعض من كانوا يعلنون اعتراضهم على ذلك. وسأورد بعضها من باب التندر: " نحن النبلاء المحاربين أسياد هذا البلد الحقيقيين قبل الاستعمار، لن نرضى بأن يحكمنا فرد من الطلبه الذين "لا يستطيعون العيش إلا تحت ظلنا"، كما لا يمكن أن يحكمنا فرد من السود الذين كان بعضهم عبيدا لنا. لقد سلبنا الفرنسيون السلطة في هذه البلاد، ويجب أن نستعيد سلطاتنا التي ورثناها عن أسلافنا إذا غادروها. إن لدينا أسلحتنا وشجاعتنا العظيمة، فمن يستطيع أن يحول دون ذلك؟ والطلبة الذين نحميهم نمنحهم العون المادي، ويدعون الله أن يقينا كل مكروه وأن ينجينا في الآخرة. والسود الذين كنا نحميهم أيضا إذا لم يكونوا مجرد عبيد لنا، وبقية الطبقات الأخرى التابعة: من حدادين ومغنين وحراطين، لا يمكن لأي فرد من هؤلاء أن يصمد أمامنا."...

وتتقدم جماعة ثانية لتقول: "نحن الطلبه نفضل بقاء احتلال الكفار أرضنا وكفهم عنا شر المحاربين الجبابرة الجشعين غالبا، فالكفار يتركون لنا حرية ممارسة العبادة. إننا لم ننس ما جلبه حكم بني حسان من ويلات، وهم الآن متربصون للاستيلاء على السلطة فور ذهاب الفرنسيين، وسيقومون بابتزازنا وابتزاز كافة السكان الآخرين. ونحن لا نرضى أيضا أن يحكمنا السود، لأنهم إما خدم لنا وإما مريدون، وهم في الحالتين أتباع لنا."...

وتأتي الجماعة الثالثة لتقول: "نحن السود الموريتانيين أنبل وأكثر حرية من البيضان المستعبدين، ولن نقبل بقيادتهم إيانا. فهذه البلاد بلادنا قبل أن تكون بلادهم، ونحن حريصون على البقاء فيها أحرارا، ونخشى إذا أفضت السلطة إلى البيضان أن يعاملونا كعبيد لهم. ولهذه الأسباب فنحن نفضل بقاء فرنسا بصورة أو بأخرى."...

ثم يعلن آخرون: "وما ذا حل بنا نحن سكان المناطق الشرقية، إننا لا نقبل البقاء تحت سيطرة أهل الغرب الموريتاني، فإذا كانوا قد التحقوا بالمدرسة الفرنسية قبل أن يلجها أبناؤنا فإننا لا نقبل أن يتخذ ذلك ذريعة لأن نستعمر ثانية من لدن مترجميهم ووكلائهم ومعلميهم وممرضيهم، ومن يعملون منهم بالبريد أو في حرس الولايات... الخ .ولا فرق عندنا بين أهل الغرب الموريتاني جميعا: سكان الترارزه والبراكنه وسكان منطقة النهر."...

ويأتي الرد بالمثل " نحن سكان الغرب الموريتاني الأكثر تعلما، والأكثر تضلعا من الثقافة العربية، ونحن الذين كان فينا قبل دخول الاستعمار الفرنسي كذا وكذا من المحاضر ومنا الشعراء والفقهاء والنحاة الذين ملأ صيتهم أرجاء العالم العربي

والإسلامي. ونحن إلى ذلك الذين كان لنا الحظ الأوفر في نشر الإسلام في إفريقيا الغربية، كما كنا أول من حملوا أبناءهم على الالتحاق بالمدارس الحديثة، ولن نقبل بالرضوخ لسلطة سكان المناطق الأخرى وأكثرهم أجلاف جهلة."...

ومن حسن الحظ أنه كان يوجد إلى جانب هذه المقولات البالية الماضوية المتشائمة، بعض العقلاء الأكابر ومنهم المؤرخون خصوصا الذين يستعرضون العلاقات بين المجموعات في الماضي بصورة بناءة ومشجعة على التعايش بين المكونات العرقية لشعبنا .
وكان هؤلاء يذكروننا بأن سكان موريتانيا بيضا وسودا ظلوا قبل دخول الفرنسيين يتعايشون بصورة طبيعية في الظروف التي كانت سائدة في ذلك العصر، وهو أمر تؤكده المصادر المكتوبة والمروية، ولم تكن الحروب التي شهدتها المنطقة حروبا عرقية. ويلاحظ مؤرخونا أن الحروب التي كانت تقوم بين البيضان والسودان تكون في الغالب نتيجة تحالف الطرفين مع مجموعة ثالثة بيضانية أو سودانية. فأهل سيدي محمود، على سبيل المثال، فى العصابة وكوركول، كانوا متحالفين مع طائفة من السونينكي تارة ضد بقية السونينكي وتارة ضد بعض قبائل البيضان وأحيانا ضد تحالف مكون من المجموعتين. وفي كوركول كان النظام نفسه موجودا بين التكرور والبيضان من لتامه وأهل سيدى هيبه. وفي البراكنه كان أولاد نغماش وسكان لاو بقيادة أسرة "وان" يشكلون تحالفا مع أولاد السيد وسكان تورو بقيادة أسرة "كان". وحدث الشيء نفسه بين هليبه في بوكي وأولاد أحمد. وإذا اتجهنا غربا إلى الترارزه نجد أن أولاد أحمد بن دامان كانوا حلفاء للولوف في والو، وكان الزواج بين المجموعتين شائعا، ومن أشهره زواج الأمير محمد الحبيب بالأميرة جمبت أميرة والو التي أنجبت الأمير على بن محمد الحبيب أمير الترارزه فيما بعد.

ومع ذلك كانت الغالبية العظمى من الأطر ووجهاء المجتمع التقليدي يعارضون مرتنة القيادات الإدارية الإقليمية، معارضة لاهوادة فيها. فكانوا ينظرون إلى الأوضاع من زاوية رجعية إلى درجة كبيرة، ويعددون المشكلات الجمة التي سيتعرض لها "الولاة" الوطنيون وخاصة الدفعة الأولى منهم، وهم اللذين كان محمد ولد الشيخ يسميهم مزاحا "الإداريين بالمرسوم". فقد كان على هؤلاء "الولاة" أن يعملوا هم أنفسهم على الخضوع لتأهيل نفسي بالغ الصعوبة. فكان عليهم أن يتغلبوا على أنفسهم قبل أن يفرضوا أنفسهم على الآخرين، عليهم أن يلقوا بقبعة الوكيل المأمور ليلبسوا تاج المسؤول الوحيد أي الرئيس، وعليهم أن يثقوا بأنفسهم وأن يعيشوا عملية تحول سريعة ومهمة، ثم عليهم بعد ذلك أن يفرضوا أنفسهم على معاونيهم، ومن كانوا بالأمس أندادا لهم من زملاء وأصدقاء، ومن يعرفونهم حتى من بعيد. فكل هؤلاء بشر يمكن أن يغاروا من هذه الترقية السريعة، ويتساءل بعضهم" :لماذا هو... وليس أنا؟ ."...
وكان على هؤلاء أيضا أن يفرضوا إرادتهم على من يتبعونهم إداريا، والأخيرون

لا يعرفون عنهم غالبا سوى بعض الأحكام المسبقة وبعض الاحترازات على غرار ما أشير إليه أعلاه. وكان أصحاب السلطة الجدد، فى منظور رعاياهم مجرد أفراد من هذه القبيلة أو تلك أو من البلدة كذا، وعليه فليس في أذهانهم أن هذه سلطة عمومية يجب الامتثال لها بغض النظر عن أصلها وفرعها. وهذه إحدى الطرف التي لا أتذكر تفاصيلها بالضبط، ولكن ما بقي منها في ذاكرتي يعطي عموما فكرة عن الذهنية التي كانت سائدة آنذاك. ففي سنة 1959 كان أحمد ولد ابَّا، وهو أول وال موريتاني تم تعيينه، قد استلم لتوه وظيفته واليا في كيفه، فاستدعى أحد رؤساء القبائل أو الأفخاذ ليسأله وربما ليوبخه بشان شجار محلي كانت مجموعته طرفا فيه، فاستاء رئيس القبيلة من كلام الوالي وقال له: "أنت، شاب من بني ديمان (قبيلة أحمد ولد ابا) تبيح لنفسك أن تخاطبني هكذا! أنا! ... أنا الذي..." وبعد هذه الإجابة غير اللائقة أمر الوالي الجديد السلطات المختصة التابعة له بسجن هذا الرئيس المتمرد مدة يوم أو يومين، ثم استدعاه من جديد إلى مكتبه ولا أتذكر ما دار بينهما من حوار، لكن رئيس القبيلة خاطب الحاكم الموريتاني خطابا مهذبا. وشاع هذا الخبر في نواحي العصابه بل وفي نواحي البلد كله، فكان ذلك برهانا على أن السلطات الموريتانية بإمكانها أن تسجن أي مواطن أخطأ مثلما كانت السلطات الفرنسية تفعل، وهو ما سيحمل المتمردين المحتملين على مراجعة حساباتهم. وهكذا تقبل الشعب بسرعة السلطة الجديدة إلا ما كان من استثناءات نادرة .

ويعود الفضل في هذا النجاح إلى الرواد الأوائل ممن لم يقدروا في الغالب حق قدرهم وأغلبهم من الحكام الذين استدعوا للقيام بمهامهم على عجل. ويستحق معظمهم منا كل التهانئ، فقد كان دورهم في بناء الدولة الأمة دورا أساسيا، خاصة وأنهم قد عايشوا نشأتها الأولى. وعموما كان هؤلاء وبدرجات متفاوتة، كل حسب شخصيته، قد نالوا شرف خدمة هذا الوطن .

وقد اكتملت مرتنة القيادات الإدارية الإقليمية فيما بين سبتمبر 1959 ومارس 1961. وكنا قبل الشروع في مسار مرتنة قيادات الإدارة الإقليمية قد وضعنا مبدأين، أولهما: ألا يتولى القيادة في دائرة ما أي فرد من مواليدها. والقصد من ذلك هو الحد من محاولات التأثير على تلك القيادات من لدن الأهل والعشيرة، ومنع الحرج الذي ينشأ عن التعامل مع الأهل ويصبح القائد بموجبه متهما بالانحياز لذويه في نظر باقي السكان. وقد تمسكنا بهذه القاعدة إلا في حالة واحدة فرضتها الظروف المحلية، ويتعلق الأمر بالقيادة الإدارية في ولاية آدرار حيث كان أول وال لها هو أحمد ولد أحمد سالم ولد عيده الملقب عيده. فلم يكن من مواليد ولاية آدرار فقط، وإنما كان من بيت الإمارة فيها أيضا. فلم هذا الاختيار الذي يحمل خطرا إضافيا وهو اللبس الذي يخشى أن يحصل للسكان بين مصدر السلطة الأميرية التقليدية، ومصدر سلطة الدولة الجديدة المعتمدة على نواكشوط التي عينت الوالي الجديد .

لقد تطرقت في مناسبة سابقة إلى وجود وحدات عسكرية فرنسية مهمة في آدرار

خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لحماية الشمال الموريتاني من هجمات "جيش التحرير المغربي". وكانت القيادة العسكرية لهذه الوحدات تمتلك موارد كبيرة فاكتتبت، للأغراض الدفاعية الثانوية، عددا كبيرا من المحاربين في منطقة آدرار، ومن بينهم مجموعة كبيرة من " قوم الوطن" الذين كانوا يعملون في الوحدات العسكرية الفرنسية المتنقلة، و"من يدفع يحكم" كما يقول المثل. وكان هؤلاء المحاربون تابعين فعلا للسلطة المدنية المحلية التي بقيت فرنسية ولكنها لا تتوفر على الوسائل التي كانت متاحة من قبل. زد على ذلك أن هؤلاء المحاربين، كما سبق أن ذكرت عند الحديث عن ميلاد الحزب الاشتراكي الإسلامي الموريتاني، كانوا يوجهون خفية من لدن ضباط فرنسيين ينتمون إلى المكتب الثاني(المخابرات العسكرية الفرنسية (المحلي، وكانوا ممن يتبنون الرأي الذي سبق أن عرضته ومؤداه أن موريتانيا كانت للمحاربين قبل مجيء الفرنسيين، وعليه فإذا غادروا... وفي مثل هذه الظروف وجدنا أنفسنا في غاية الحيرة. فمن ناحية علينا أن نقوم بمرتنة القيادة الإقليمية لولاية آدرار مرتنة فعلية، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن تتم تلك المرتنة بالشروط التي تمت بها في باقي ولايات الوطن. كان علينا أن نراعي المناخ السياسي الخاص في الولاية، وبتعبير آخر يمكن أن تؤدي مرتنة القيادة الإقليمية في هذه الولاية إلى مخاطر يتعرض لها الوالي الجديد ومن ثم تتعرض لها الدولة التي يمثلها، مما قد يؤدي إلى مشكلات وربما إهانات يصعب التنبؤ بها. لقد كاد هؤلاء المحاربون الآدراريون يصلون إلى درجة التمرد الكامن، وهو تمرد لا نملك من الوسائل يومها ما يمكن من إخماده لو حصل، وقد أعلنوا على الملإ أنهم لن يقبلوا أن يحكمهم غير وال فرنسي .

وإزاء هذه المعضلة الخطيرة، لم يكن أمامنا إلا أن نلجأ مكرهين إلى حل مؤقت هو هذا الاستثناء الذي قد يصعب على الموريتانيين استيعاب أبعاده وحدوده. واستدعيت عيده، قبل أن يتم تعيينه في مجلس الوزراء في بداية يناير 1961، وكان يومها مدير ديوان رئيس الجمعية الوطنية، وشرحت له بصورة واضحة وبشكل مطول دلالة مهمته المؤقتة، ولأسباب معلومة كان من اللازم أن تظل الطبيعة المؤقتة للمهمة سرا. وقد كنا أصدقاء منذ أيام المدرسة في بوتلميت، وترسخت الصداقة عندما كنا في مدرسة بلانشو في سان لويس، وكنت أدعوه "دُوق الظهَـرْ". لذا فقد كان بإمكاني الخوض معه في جميع التفاصيل والصعاب التي تنتظره أثناء مهمته، وأعطاني وعدا بأنه سيقوم بكل ما في وسعه من أجل أن تنجح مهمته، وقد صدقني القول .
وأود أن أذكر بهذا الصدد أن تعيين عيده واليا تزامنت معه تحولات سياسية محلية منذ أن أعلن حزب الاتحاد الاشتراكي الإسلامي الموريتاني، وغيره من أحزاب المعارضة الاستجابة يوم 4 أكتوبر 1960 لنداء الوحدة الذي وجهتُه قبل ذلك خلال شهر أغسطس. وهكذا استقبلتُ في منتصف يناير 1961 وفدا من حزب الاتحاد الاشتراكي الإسلامي بقيادة أحمد ولد كركوب. وقد أعلن هذا الوفد أنه

يوافق وبدون أي تحفظ على النهج السياسي الذي تتبناه الحكومة الموريتانية.
وعلى الرغم من هذا الموقف ظل الغموض يلف مواقف المحاربين وخاصة في أطار حتى استلام عيده لمهامه القيادية في بداية فبراير 1961. وقد تمكن بطبعه المستبد من أن يفرض نفسه من أول وهلة على المحاربين في آدرار، فقد كانوا يقدرونه ويرهبونه كفرد من العائلة الأميرية أكثر من كونه ممثلا للسلطة المركزية على أنه لم يضيع فرصة للتأكيد على أنه يمثل السلطة الوطنية الموريتانية الجديدة التي يجب على كافة الموريتانيين دون أي استثناء الإذعان لها وامتثال أوامرها ونواهيها. كما كان يؤكد أنه جاء معينا واليا لآدرار ولم يأت أميرًا لآدرار. وبعد بضعة أشهر قطعت الوحدة الوطنية شوطا إلى الأمام على المستويين الوطني والمحلي، مما ساعد على عودة المحاربين إلى النظام واحدا بعد الآخر، ورضخوا من يومها لسلطة الدولة وكل من يمثلها في عين المكان. وبما أن الأوضاع أصبحت اعتيادية، فقد آن لنا أن نعود إلى تطبيق مبدئنا الذي انطلقنا منه، فتم تعيين" دوق الظهر" في مكان آخر وعين وال جديد لآدرار هو إبراهيم كان من ولاية كيدي ماغه .أما محاربو آدرار الذين كانت ولايتهم أكثر المناطق تعرضا للأخطار القادمة من المغرب فقد أصبحوا الحراس اليقظين والمدافعين المخلصين عن حدودنا الشمالية إلى جانب أفراد قواتنا المسلحة الناشئة والقوات الفرنسية .

ومتابعة لموضوع قيادة الإدارة الإقليمية نذكر بأننا كنا نحرص على أن يعين الموظفون الموريتانيون الزنوج فى المناطق التي تسود فيها اللهجة الحسانية، ويعين في المقابل الموظفون البيضان في منطقة النهر، مع المرونة المطلوبة في تطبيق هذا المبدإ خلافا لسابقه. وكانت هذه الطريقة، كما أردناها، إحدى الوسائل الفعالة في مكافحة الأحكام المسبقة العرقية، إن لم نقل العنصرية التي أشرت إليها أعلاه. ولم يحدث، حسب علمي على الأقل، أن أقدم أي صاحب سلطة، أثناء ممارسته لسلطاته على عمل أو اتخذ موقفا من أي شخص بناء على لون بشرته . وطبيعي أنه في الأحاديث الخاصة يحدث أن يذم أحدهم: "ذلك الكوري" أو ذلك "البيضاني"، تماما كما يذم الواحد منهم صاحب السلطة الذي ينتمي إلى عشيرته نفسها دون أن يشكل ذلك ظاهرة مرضية. لهذا أرى أن هذه القاعدة مثلت أكبر نجاح بالنسبة لقيادات الإدارة الإقليمية، ولا شك أن هذا كان عاملا أساسيا من عوامل الوحدة الوطنية. وفي هذا المضمار كنت أسعى دون كلل إلى محاربة الأحكام العنصرية الجاهزة على كافة مستويات الدولة، وتمثل ذلك في النتيجة التالية: يمكن أن يشغل أي مسؤولية سياسية أو إدارية أي شخص يناسبها بغض النظر عن انتمائه للسود أو البيضان: رئاسة الجمعية الوطنية والأمانة الدائمة للحزب أو الحقائب الوزارية أو الولايات أو السفارات أو الأمانات العامة للوزارات أو الإدارات الكبيرة للخدمات الحكومية أو العمومية أو إدارة شركات الدولة أو الشركات ذات الاقتصاد المختلط .
أما بخصوص الموظفين الفرنسيين الموجودين في السلطة، وكان علينا إعفاؤهم منها، فقد سلكوا سلوكا محمودا في ظروف بالغة الدقة بالنسبة لهم. والواقع أن

هؤلاء الموظفين قدموا إلى موريتانيا وهي أحد أقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا، ليشغلوا مناصب قيادية في الإدارة الإقليمية، باسم فرنسا، ولهذا لم يكونوا مخاطبين إلا من لدن فرنسا نفسها .ولكن سرعة تطور الأحداث المتعلقة بالاستقلال جعلتهم يجدون أنفسهم بين عشية وضحاها يتلقون الأوامر ممن كانوا تابعين لهم منذ وقت قصير، واستبدل بعضهم بمن كانوا تحت إمرته. وبرغم هذه الوضعية التي تعتبر في غاية الدقة وخاصة على المستوى النفسي، فإنهم ظلوا خلال هذه المرحلة الانتقالية الصعبة يتحلون بسلوك قويم باستثناء حالة واحدة. وعليه فلم يستحقوا إلا الثناء الذى منحتهم إياه الحكومة الموريتانية دون أي مركب نقص .

ويحضرني في هذا السياق موقف يستحق تنويها خاصا وهو موقف الإداري روجي فيزي Roger Vézy الذي كان يجابه مشاكل خاصة تتعلق بالأوضاع في ولاية آدرار سبق وأن شرحتها، ولم يأل جهدا في سبيل مساعدة ممثل السلطة الوطنية الجديدة. فقام بمساعدته وأسهم في تثبيت الأوضاع في تلك الولاية بشجاعة ودون عقد. وكذلك كان فرنسيون غيره، وهم ينالون منا كل الرضى مثل الذين كانوا يتولون مساعدتي مباشرة وسأتحدث عنهم فى موضع آخر من هذا الكتاب. وسأذكر هنا واحدا منهم بالاسم هو جان جاك فيلاندر Jean-Jacques Villandreالذي كان مدير ديواني طيلة سنتين وأدى عمله بجدارة وروح مهنية عالية. وقد ظل صديقا لى.

ويمكن أن أشير هنا أيضا إلى ردة الفعل غير المنتظرة من لدن النقيب لبورن Leborneالذي كان رئيس مقاطعة فور كورو، وهي ردة فعل تنبئ عن تحلي صاحبها بفضيلة الصراحة. فقد أرسل إلى هذا النقيب برقية غداة إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية يوم 28 نوفمبر 1958 جاء فيها: "إن إيماني بعقيدتي يمنعني من خدمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لذا أرجوكم التكرم بقبول استقالتي ". وقبلنا استقالته فورا. لقد أشرت في الفقرات السابقة إلى شخص ممن كانوا في القيادة الإدارية ولم يكن موقفه الخاص منسجما مع المواقف العامة التي طبعت القادة الفرنسيين الذين تولوا مناصب قيادية في البلاد، وقد كان سلوكه الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، وهو موقف تنقصه الليبرالية. ويتعلق الأمر بإداري يدعى دارماندراي Darmandraille كان يومها رئيس مقاطعة نواكشوط، وكنت قد قدمت إلى هذا المكان منذ مدة قصيرة مع الفريق الأول من الحكومة الذي انتقل من مدينة سان الويس للاستقرار في نواكشوط . وفور استقرارنا في الحي القديم المعروف ب"القصر" وخاصة بعد تواجد شركات البناء التي ستعمل على تشييد مباني العاصمة الجديدة، بدأت أنشطة اقتصادية واجتماعية تنمو بسرعة. وأخذ هذا النمو يتزايد مع مرور الوقت، وجذبت هذه الأنشطة الموريتانيين من مختلف المناطق ومن كل الطبقات، وجلبت فوق ذلك مواطنين من كافة بلدان غرب إفريقيا الفرنسية وخاصة من السينغال والسودان الفرنسي. فكانت النتيجة المباشرة أن احتل المهاجرون الجدد من تجار ومقاولين وهم الأكثر، جميع البيوت والمتاجر المعدودة وكلها مبنية بالطين، وكان الجميع

يومها يرغبون في البناء في حي "القصر" بدل البناء في المكان الذي ستبنى فيه العاصمة، وهو مكان يقول بعض من يسخرون منه أنه لا يوجد به غير الكثبان والفرنان وغير الأفاعي وبنات آوى... ولم يكن هناك من يتطوع بالبناء في العاصمة مع أن أعمال تشييد المباني الرسمية كانت قد بدأت .وعليه فقد قررت الحكومة الحد من تمدد حي "القصر" وتشجيع البناء في حي العاصمة إلى أقصى حد. غير أن هذه السياسة لم ترض سكان الحي القديم الذين يقومون بمضاربات كبيرة في مجالي الإيجار وأسعار أراضي البناء في "القصر". فأقبلت مجموعات الضغط المنتمية لهؤلاء السكان على حاكم مقاطعة القصر وطلبت منه بإلحاح اتخاذ الإجراءات المناسبة لإلغاء هذا القرار أو تعديله. ومن هنا جاء القرار الأخرق لحاكم القصر بتوزيع رخص البناء هنا وهناك داخل الحي نفسه حتى في الشوارع، وهو أمر لا يصدق! وعندما علمت بهذا الخبر الغريب فعلا استدعيت الإداري دارماندراي وحضر إلي في "العاصمة" وذكرته بالقرار الحكومي المشار إليه أعلاه وبأنه تلقى نسخة منه. فأجابني بلباقة وبشكل طبيعي جدا، بأن الحكومة ليس لها أن تملي القواعد علي حي القصر الذي لا يخضع إلا لسلطته هو بوصفه حاكم المقاطعة. وهذا ما جعله يغتنم فرصة هذا الإقبال البشري الكبير لتنمية مقاطعته "القصر"! وبدون أن أناقش معه هذا المفهوم للسلطة، وهو مفهوم غريب، أخبرته حالا بأنه معزول من مهامه وبأنني سأطلب من المفوض العام لفرنسا ترحيله من موريتانيا على جناح السرعة، وغادر موريتانيا الأسبوع نفسه.

--

الفصل الثامن (3 (

كما طلبنا مرة ثانية عزل ضابط من المخابرات العسكرية الفرنسية وتم تنفيذ مطلبنا أيضا، وهو ضابط لم تكن له صلة إدارية بالسلطات الموريتانية، ولكنه كان مسؤولا عن تغطية الأحداث لدى الجهة الإدارية التي يتبعها، وهكذا قام بعدة زيارات لبلادنا عن طريق سان لويس أو عن طريق داكار، لا أتذكر أيهما بالضبط. يتعلق الأمر بالنقيب نقاشNaccache، وكان يجيد اللغة العربية ويعرف الزعامات التقليدية الأساسية في موريتانيا في تلك الفترة. وقد زار بوتلميت، وقابل الشيخ عبد الله ولد الشيخ سيديا ليحرضه على التمرد علي وعلى حكومتي، وخاطبه تقريبا بهذا الخطاب: "أنت أكبر الشيوخ الدينيين في إفريقيا الفرنسية ولا ينبغي أن تقبل الخضوع لسلطة أناس دونك مرتبة وأصغر منك سنا. لقد كانت السلطة في هذه البلاد بأيدي أسلافكم أنتم لا بأيدي أسلاف الفريق الذي يقوم بالاستيلاء عليها في الوقت الحاضر على حساب العائلات الكبيرة التي تستحقها فعلا. وإذا كنت ترغب في تغيير هذه الوضعية قبل فوات الأوان، فما عليك إلا أن تخبر السلطات الفرنسية التي تمتلك كافة الوسائل لتصحيح الأوضاع لصالح العائلات العريقة والقبائل الكبيرة". هل كان النقيب النقاش يتحدث بمبادرة شخصية منه؟ أم كان يتصرف بإملاء من قادته وبدون علم من المفوض السامي لفرنسا بيير آنتونيوز Pierre Anthonioz الذي لعب دورا حاسما في عملية

جلاء المستعمر؟ الله تعالى أعلم. والحقيقة أنني لم أسع فى معرفة حقيقة هذا الأمر ...
المهم أن الشيخ عبد الله أجاب هذا الزائر بأنه سيمعن النظر في اقتراحه ويعطيه الإجابة النهائية في زيارته القادمة لبوتلميت. ولم يضيع الشيخ عبد الله وقتا، فاستدعى سيدي محمد الديين وأخبره بمحتوى المقابلة وطلب مني اتخاذ الإجراءات التي أراها مناسبة. فطلبت على الفور من بيير آنتونيوز منع النقيب النقاش من العودة إلى موريتانيا. ولم يعد إليها بعد ذلك وانقطعت عني أخباره.

وأود هنا أن أسجل شكري الخالص للسيد بيير آنتونيوز، لما كان يتحلى به من أمانة وإخلاص وذهن متفتح وشجاعة سياسية مكنته من مساعدة حكومتي بصورة فعالة على استبدال السلطات الفرنسية بالسلطات الموريتانية في أحسن ظروف ممكنة. وكانت مزايا بيير آنتونيوز كبيرة فيما يتعلق بجلاء الاستعمار، خلافا للغالبية العظمى من مواطنيه الذين لا يشاطرونه الرأي ولا يدركون كنه الخلفيات التي تستند إليها تصرفاته. فقضية دارماندراي مثلا، كانت مناسبة وجهت إليه بسببها انتقادات حادة من لدن بعض أفراد الجالية الفرنسية في موريتانيا واتهموه بأنه "سمح للمختار بإهانة فرنسا من خلال تعامله غير اللائق مع أحد ممثليها". ويضيف هؤلاء أن" آنتونيوز قد استسلم للمختار دون شرط، وهذا الأخير لا يساوي شيئا دون مساندتنا، ولا ينبغي أن يذهب بعيدا في علاقاته معنا التي يحملها محمل الجد أكثر مما يلزم". وقد ابتهج أصحاب هذه الأقوال ممن يحقدون على آنتونيوز لما علموا أنني طلبت من باريس استبداله بغيره، ذلك أننا كنا نتأهب لإعلان استقلالنا فكتبت إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فى 19 نوفمبر 1960بعدم العمل على تمديد مهمة المفوض السامي آنتونيوز تحت عنوان ..." آخر، حتى يرى الرأي العام الموريتاني والدولي بجلاء أن التغييرات المؤسسية المطلوبة فيما يخص العلاقات التي تحكم بلدينا قد تحققت فعلا."
وقد أسيء فهم هذه الرسالة وقوبلت في باريس بعدم الاستحسان رغم وضوح دلالتها. فبيير آنتونيوز الذي أرى فيه الصديق المخلص الذي يستحق مني كل تقدير، كان عندي فوق الشبهات، وسبق أن شرحت لماذا. وكل ما حصل هو أنني كنت أرى أنه لكل مقام مقال، والأوضاع الجديدة تتطلب وجوها جديدة .
باختصار إذا لم يتبدل الشخص المادي الذي كنا نتعامل معه فإن المواطنين لن يستبينوا الفرق بين آنتونيوز المفوض السامي، الذي يدعوه بعضهم حاكم موريتانيا كما كان سابقا، وآنتونيوز السفير، وهو فرق جوهري، فالصفتان تعبران عن مرحلتين مختلفتين تمام الاختلاف .

قد تقول إن هذا التفسير الذي أخشى عواقبه تفسير بسيط أو تبسيطي أكثر من اللازم وأنا معك في ذلك، ولكن أرى أنه هو ما يتبادر إلى ذهن الموريتاني العادي إذ ذاك. وذلك ما يدعو إلى البحث عن إزالة اللبس في أذهان الناس، وهو لبس قد يسبب أضرارا لمصالح البلدين. ويبدو أن ما قمت به قد غاظ باريس التي قلما

تحبذ الابتكار في مجال العلاقات الفرنسية الإفريقية. ورد علي الرئيس الفرنسي يوم 24 من الشهر نفسه ردا أقل ما يقال عنه إنه غير متحمس. فقد أبلغني الرئيس الفرنسي بأنه "... في انتظار إبرام اتفاقيات بين حكومتكم والحكومة الفرنسية تنظم هذه الشؤون، يتم تعيين بيير آنتونيوز المفوض السامي سابقا بصفته مبعوثا فوق العادة، وبرتبة وصلاحيات سفير."

وأعترف بأن نبرة هذه الرسالة لم ترق لى إطلاقا، لكن كيف السبيل إلى إيجاد الرد المناسب علي هذه الإجابة التي كانت تحمل في نظري بعض الاستخفاف؟ لم تكن الوسائل المتاحة لي سياسيا تمكن من القيام برد مناسب ومع ذلك لم أرغب في الاكتفاء بمجرد ما تتيحه لي الإمكانات السياسية المتوفرة بل ولم أكن أستطع ذلك. وفي يوم 29 نوفمبر 1960 كان بيير آنتونيوز أول سفير قدم لي أوراق اعتماده. وفي اليوم الموالي، يوم 30، طلبت من الرئيس الفرنسي من جديد استبداله بشخص آخر يمثل فرنسا ابتداء من فاتح يناير 1961... وفي 20 من شهر ديسمبر أجابني الأمين العام للمجموعة نيابة عن الرئيس الفرنسي بقوله: "سيعين شخص آخر مكان بيير آنتونيوز خلال شهر يناير لأن المحادثات المتعلقة بالتعاون ستبدأ قريبا..." . غير أنه في النهاية لم يغادر وظيفته، كما لم يغادر موريتانيا بصورة نهائية إلا في 19 نوفمبر 1961. أما بيير آنتونيوز شخصيا فقد وضع نفسه فوق المعركة خلال هذه المرحلة، واستمر يؤدي عمله، وكأن شيئا لم يحدث، واستمر يشرح مواقفنا للمسؤولين في باريس ويدافع عنها بأمانة وكفاءة. وبعد انقضاء مهمته لدينا ظللنا صديقين حميمين إلى أن توفي. وقد دعوته مرتين أو ثلاثا لزيارة نواكشوط كان آخرها قبيل الانقلاب العسكري في يوليو.1978

وقد كان للمفوض السامي الفرنسي مواطنوه الذين يعملون معاونين لي ومقربين مني أثناء مسيرة الاستقلال. وإذا كنا تحدثنا عن المواطنين الموريتانيين فمن المفيد أن نعرف شيئا عن هؤلاء أيضا. لقد كان مدير ديواني الأول والثاني فرنسيين، كما كان أول قائد أركاني العسكرية الخاصة فرنسيا ، وظل الأمين العام لمجلس الوزراء فرنسيا طيلة حكمي. وكان أول الأمر يحمل هذا اللقب وفي الأخير لم يعد يطلق عليه. وظل هؤلاء الأشخاص أصدقاء أوفياء لموريتانيا. فقد عرفوا كيف يعشقون مهمتهم النبيلة وكيف يخلصون لها، وهي أكثر مهمة إثارة للحماس يمكن للإنسان القيام بها. ومن الغريب أن يكون هؤلاء قد جاءوا في الأصل لاستعمار بلدنا. بيد أنهم كانوا في الأغلب أكثر تحررا في قلوبهم وفي عقولهم من الكثير من المواطنين الموريتانيين إذ ذاك. وكانت محبتهم للسلطة الوطنية في موريتانيا أمرا جليا لا يشوبه شك إلا في أذهان الطبقة التي كانوا ينتمون إليها في فرنسا .

وأود هنا أن أنوه باثنين من الفرنسيين الذين كانوا يساعدونني: لقد تحطمت في الثاني من أكتوبر 1964 طائرة تابعة لشركة اتحاد النقل الجوي، وهي طائرة كانت تربط بين نواكشوط وباريس تحطمت في سيرا نافادا في إسبانيا، فهلك الطاقم وجميع الركاب وكان يوم حداد مشترك بين الفرنسيين والموريتانيين معا .

وصادفت هذه الكارثة العودة من العطلة الصيفية لمن كنا نطلق عليهم المساعدة الفنية، وكذلك من يشرفون على تأطير عمال وموظفي شركة معادن حديد موريتانيا(ميفرما). وكان من بين الضحايا مدير ديواني الأسبق الذى كان معاونى منذ 1959 وأصبح مستشاري الفني وهو الإداري الفرنسي موريس لارو Maurice Larue. لقد تعرفت على لارو وسرعان ما أصبح صديقا لي، وكان يتمتع بإخلاص وتفان وكفاءة عالية وضمير مهني لا مثيل له. فهو مثقف يعمل بلا كلل ويبدى استعداده الدائم للقيام بأي عمل يوكل إليه. وقد أعانني كثيرا إلى جانب إداري فرنسي آخر هو: آبيل كامبورسي Abel Campourcy في وضع اللبنات الأولى لبنى الدولة الناشئة ولعاصمتنا التي كانت يومها تعيش مراحل التشييد الأولى. وقد كان لارو مرحا رغم جديته في العمل، ويعرف كيف يحمل من يتعاملون معه على مشاطرته ذلك المرح. وكان مثلي يقرأ بانتظام جريدة "لكنار آنشنيCanard enchainé "، وكان فكها حاضر النكتة يجيد تقليد الآخرين، ويمنح كل شخص لقبا موحيا يشير إلى بعض الخصائص الجسمية أو المعنوية للشخص المقصود. وقد سبب لي موته المفاجئ صدمة عنيفة أصبت إثرها بحزن وغم شديدين، وبقيت أياما كمن أصيب بالصمم لهول المصيبة .

وكان آبيل كامبورسي أيضا أحد المعاونين المقربين مني خلال كامل المدة التي قضيتها في السلطة، وكان في البداية الأمين العام لمجلس الحكومة في فترة القانون الإطاري ثم أصبح أمينا عاما لمجلس الوزراء إلى فترة ما بعد الاستقلال، ثم غدا بعد ذلك مستشاري الفني لشؤون مجلس الوزراء، واحتفظ بهذا المنصب حتى حدوث الانقلاب العسكري في يوليو 1978، حيث غادر نهائيا الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بعد إحدى وعشرين سنة من التعاون لم يسجل عليه خلالها أي اعتراض .

لقد صار آبيل كامبورسي أحد أصدقائي الكبار كما الحال مع موريس لارو. وكان يتمتع بنفس الخصال التي يتمتع بها لارو من حيث الثقافة والأخلاق، إلا أنه يختلف معه في الطبع. فقد كان خجولا متواضعا إلى حد الامحاء، وقد كان نموذجا فريدا للمساعد الفني الذي تبعث به دولة صناعية ليضع بأمانة قدراته الثقافية وخبرته تحت تصرف إحدى دول العالم الثالث ليساعد حكومتها. وكان ذا خبرة كبيرة وكفاءة عالية وأمانة متميزة، كما كان يتحلى بضمير مهني رفيع. وقد أكسبته الخبرة الطويلة ببلادنا التي عمل فيها ضمن القيادة الإدارية الإقليمية حتى شهر مايو 1957 معرفة بكافة المشكلات الدستورية والقانونية والإدارية... المرتبطة بعمله، وقد كانت مساعدته لي في جميع هذه المجالات فعالة وبالغة الأهمية .

*

* *

لقد تطرقت سابقا إلى بعض المشكلات التي كان علينا أن نحلها في إطار التهيئة

المادية والقانونية لإعلان استقلالنا، وفيما يخص الاستعدادات المادية لا أعتقد أنني بحاجة إلى التذكير بصعوبة الظروف المادية المتعلقة بالعاصمة نواكشوط . وسأكتفي هنا بإيراد مثال واحد من بين أمثلة كثيرة كان يمكن ذكرها في هذا السياق، وهو أنه لإكمال المباني التي ستؤوي البعثات الأجنبية، كان على بعض المؤسسات التي تقوم بالبناء أن تعمل أربعا وعشرين ساعة يوميا خلال عدة أسابيع. وفيما يتعلق بالناحية التشريعية كان علينا أن نراجع دستور 22 مارس 1959. وقد باشرت الجمعية الوطنية إجراء هذه المراجعة يوم 26 نوفمبر بالمصادقة على قانون يشتمل على مادة وحيدة وهي أن "رئيس الدولة، رئيس السلطة التنفيذية هو الوزير الأول، ولديه كافة الصلاحيات والرتب المرتبطة بهذه الوظيفة". أما فيما يتعلق بالمجال الدبلوماسي فكان علينا القيام بعمل ثنائي بين الحكومة الفرنسية والحكومة الموريتانية، لكي نتمكن من إعلان الاستقلال وهو تبادل وثائق المصادقة على اتفاقية نقل السلطات. وتقرر أن أوقع أنا والوزير الأول الفرنسي ميشيل دبري على هذه الشكلية القانونية الأساسية في نواكشوط يوم 27 نوفمبر، على أن يقوم ميشيل دبري بتمثيل بلاده في احتفالات إعلان الاستقلال. وهي الحالة الوحيدة التي مثل فيها رئيس الوزراء الفرنسي بلاده في احتفالات إعلان الاستقلال .

وهكذا أعلنتُ يوم 28 نوفمبر عند منتصف الليل استقلال بلادي بمحضر ثلاثة وثلاثين وفدا جاءت من القارات الخمس. وقد حضر جميع رؤساء الدول التي كانت تضمها المجموعة الفرنسية الإفريقية، وهم على التوالي الرؤساء :فليكس هفوت بونيي رئيس ساحل العاج، وليوبولد سدار سينغور رئيس السينغال، وفيليبر تسيرانانا رئيس مدغشقر، وليون مبا رئيس الغابون، وديوري هماني رئيس النيجر، وإيبير ماكا رئيس الداهومي (بنين فيما بعد)، وموريس ياميوكو رئيس فولتا العليا (بوركينا فاسو الحالية)، وآبي فيلبير يولو Abbé Filbert Youlouرئيس الكونغو، وفرانصوا تومبلباي رئيس اتشاد، ودافيد داكو رئيس جمهورية وسط إفريقيا. ولهذا الحضور الكثيف لرؤساء الدول الشقيقة والصديقة التي آزرتنا، وكذلك حضور الوزير الأول الفرنسي، الذي ينم عن تصميم الجنرال ديغول على مساندتنا، دور كبير في تشجيعنا ومؤازرتنا التي لا تقدر بثمن حيال وضعنا إذ ذاك، وهي وضعية بالغة الصعوبة إذا لم نقل ميؤوس منها .
وكذلك كان حضور الوفد التونسي برئاسة السيد محمد مصمودي وزير الإعلام إذ ذاك، والسيد عبد الله فرحات مدير ديوان المجاهد الأكبر، يكتسي أهمية بالغة: فقد كانت الجماهير الشعبية الموريتانية، تلتف بشكل خاص وبطريقة عفوية حول هذا الوفد .
وبعث إلي ثلاثة رؤساء ببرقيات تهنئة وأعلنوا عن إرسال وفود تمثلهم، ولكنهم في النهاية لم يمثلوا في احتفالات الاستقلال. ويتعلق الأمر هنا بمالي وغينيا)كوناكيري) والاتحاد السوفيتي. وكانت مالي البلد الوحيد من بين هؤلاء الذى أخبرنى يوم 21 نوفمبر عن عدم حضوره احتفالات الاستقلال متذرعا بالأحداث

الخطيرة، حسب تعبيره، التي حدثت على الحدود بيننا في منطقة كنكوصه بين مجموعة من خفر الحدود المالية وأخرى موريتانية. وفي البرقية نفسها أخبرني الرئيس موديبو كيتا بأنه "أبلغ الأمم المتحدة بالخرق الدائم للأمن على هذه الحدود من لدن عناصر موريتانية". وإثر ذلك قامت بعثتا مالي وغينيا لدى الأمم المتحدة بشن هجوم عنيف علينا، نعتتا فيه استقلالنا، شأنهما في ذلك شأن المغرب، بأنه "صوري وليس له من معنى إلا استبدال زي الجنود الفرنسيين بزي موريتاني، وسيعمل أولئك الجنود على زيادة التوتر باستمرار على طول الحدود المشتركة بيننا."...

وتم إعلان الاستقلال في عنبر كبير تمت تهيئته لهذا الغرض لكنه لم يستوعب سوى ضيوفنا وأهم الشخصيات الرسمية الوطنية. وكانت التجهيزات الكهربائية التي تمت بشكل تقليدي جدا مصدر إزعاج لنا في ذلك الحين .فتوقُّفُ المولد الكهربائي الوحيد الذي يضيء المبنى، كان سيسبب لنا إزعاجا كبيرا وسيصيب الحاضرين الأجانب والموريتانيين بارتباك كبير، وخاصة أنه خلال الأسابيع التي سبقت 28 نوفمبر ما فتئت الإذاعة المغربية تهدد وتتوعد بحدوث "عمليات خطيرة ستقضي على حياة عدد كبير من المشاركين"؛ وتلك كانت وسيلة مباشرة جدا لصرف الدول التي قررت إرسال وفود إلى نواكشوط عن إرسالها. ولكنها جهود ذهبت أدراج الرياح، فلم يحدث في تلك الليلة بحمد الله أن توقف المولد الكهربائي ولم يُـقمْ بأي عمل تخريبي. وتمت الاحتفالات في ظروف ممتازة وفي أجواء أنست ضيوفنا ما افتقدوه من وسائل الراحة والأمن لدينا. فأعلنت، وقد أخذ مني الحماس والغبطة كل مأخذ، كما هو متوقع، استقلال بلادي قائلا: "ها قد تحقق الحلم الذي طالما راود كل موريتاني وموريتانية، وفي هذه العاصمة الوليدة أدعوكم إلى الاعتراف برمز الإرادة لشعب كله ثقة بمستقبله". وفي اليوم ذاته وجهت برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة أطلب فيها قبول بلدنا في هذه المنظمة الدولية.

وفي 28 نوفمبر أيضا اغتنمت فرصة وجود رؤساء دول إفريقيا ومدغشقر الناطقة بالفرنسية فعقدنا مؤتمرًا غير رسمي في نواكشوط، واتفقنا من جديد على ما كنا أقررناه قبل ذلك بشهر في أبيدجان وهو "أن نكرس جهودنا لكافة القضايا الدولية التي تمس مصالحنا، وأن يكون بيننا تضامن حقيقي فعال". وأجمع الحضور على مساندتهم لموريتانيا بشكل لا يتزعزع، وحددوا يوم 15 ديسمبر 1960 موعدا لاجتماعنا المقبل في "برازفيل"، حيث ستولد مجموعة برازفيل التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الإفريقي الملغاشي. ثم انصهرت هذه المجموعة في مجموعة مونروفيا، التي آلت في مايو 1963 مع مجموعة الدار البيضاء إلى"منظمة الوحدة الإفريقية" في آديس بابا. وسأعود إلى الحديث عن هذه المنظمة فيما بعد .

ولنعد قليلا إلى الاحتفالات الناجحة التي أقيمت بمناسبة الاستقلال، والتي اعتبرها كثيرون مشروعا لا يمكن تحقيقه. فقد كان هناك الكثير من المشكلات المعقدة التي تتطلب حلا عاجلا. وأود هنا من باب الإنصاف أن أرد الجميل إلى جان كوندر Jean Gondreالذي كان قطب رحى هذه العملية، فإليه يرجع الفضل في نجاح الجزء الأعظم منها. فقد كان منسقها ومسؤولها الأساس وجذيلها المحكك، وتمكن بفضل ما أوتي من قدرة فائقة على العمل، وما لديه من طاقة في مجال التنظيم والتنسيق من كسب رهان كان من الصعب كسبه، وانجز كل ذلك في زمن قياسي لايتجاوز شهرين. والفقيد جان كوندر أحد إداري فرنسا لما وراء البحار، وعمل فى موريتانيا إبان صدور القانون الإطاري حيث كان بأكجوجت واليا لدائرة إينشيري، ثم أصبح مدير ديوان وزير المالية في أول حكومة موريتانية تمخضت عن القانون الإطاري .وبعد ذلك عين مندوبا لموريتانيا في باريس، وهو منصب يشبه منصب القنصل العام أو المكلف بمهام، كما كان الشأن بالنسبة لجميع دول المجموعة الفرنسية الإفريقية. وهكذا كلفته حكومتي، بوصفه المسؤول الأول، بتنسيق تحضير هذه الاحتفالات. لقد كان جان كوندر يتحلى بمجموعة من الصفات الكريمة النادرة مثل الصراحة والكرم والشجاعة والإنصاف والأمانة. وأصبح بسرعة صديقي مع أنني لم أكن أعرفه قبل سنة 1957، وقد سبب لي موته المفاجئ في حادث سيارة الكثير من الأسى.

--

الفصل الثامن (4 (

لقد وصلت إلى نيويورك يوم 3 ديسمبر 1960 لكي اتحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، على نحو ما يفعله الرؤساء تعبيرا عن دخول بلادهم في أهم منظمة دولية. بيد أن السفير الفرنسي أرمان بيرار Armand Berard أخبرني بأن ترشيحنا الذي تبنته فرنسا وتونس قد استعمل ضده الاتحاد السوفياتي الفيتو، بكل أسف، وكان في ذلك إحباط كبير للموريتانيين الحاضرين. غير أنني لم أرغب في إظهار هذا الإحباط للآخرين. أما السفير بيرار فقد كان متأثرا لدرجة أنني أصبحت مضطرا لأن أواسيه وأرفع من معنوياته، وظل في غاية اللطافة معنا في هذا الظرف. وقد تأثرت كثيرا بموقفه وبشكل لم أعرفه من قبل. وهكذا احتفظت له بالكثير من العرفان بالجميل، وأحببت أن أعبر له عن ذلك بدعوتي إياه مرتين لزيارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في وقت لم يعد فيه سفيرا. وقد صرحت بعد صدور الفيتو السوفيتي بـ: "أن المغرب الذى كان أكبر منهزم هذا الأسبوع بسبب تبرئ الدول الإفريقية منه، قد سعى إلى التحالف مع الاتحاد السوفيتي، وجر إفريقيا إلى الدخول في صراع الحرب الباردة". ما هي الأسباب التي دعت الاتحاد السوفيتي إلى استخدام الفيتو ضد دخولنا الأمم المتحدة؟ كان لذلك سببان :أحدهما ظرفي وهو الأقل أهمية ويتمثل في الضغوط التي مارستها الدول العربية التي تآزر المغرب. والثاني هو إصرار الاتحاد السوفيتي على تحقيق مبتغاه فيما يتعلق

بدخول منغوليا الأمم المتحدة، وهو أمر قد فشلت فيه بعد عدة محاولات. وعندما رأت موسكو إصرار مجموعة دول إفريقيا الغربية الفرنسية والدول الغربية على دخولنا الأمم المتحدة، أرادت أن تلحق بنا محميتها. وهكذا قال الوفد الروسي مستخدما مع أصدقائنا كل السبل الملتوية والمراوغات الميكيافلية: سنقبل بدخول الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى منظمة الأمم المتحدة بشرط أن ترفع فرموزا الفيتو عن دخول منغوليا .وفي الدورة التالية سنة 1961، تبين أن حسابات الاتحاد السوفيتي كانت صحيحة رغم وقاحة الأسلوب الذي اتبعه، فقد كانت فورموزا بحاجة ماسة إلى دعم الدول الإفريقية ليتسنى لها الاحتفاظ بمقعدها الذي تطالب به في الوقت نفسه جمهورية الصين الشعبية، والمجموعة الإفريقية مصرة كل الإصرار على مساندة موريتانيا حتى تدخل هيئة الأمم المتحدة، وإن كلف ذلك ما كلف. فكان عليها أن تستخدم كافة الضغوط على فرموزا حتى ترفع الفيتو عن دخول منغوليا، فآل الأمر إلى أن أذعنت تايبي لهذا المطلب. وهكذا نجحت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بمؤازرة أصدقائها الذين لن ينسى الشعب الموريتاني صنيعهم هذا في ولوج باب الأمم المتحدة وفي أن تجر معها جمهورية منغوليا إلى دخول القصر الزجاجي في نيويورك، حيث دخلنا معا الأمم المتحدة يوم 27 أكتوبر1961. ورغم ما حصل لي من إحباط بعد فشل ترشحنا لعضوية الأمم المتحدة فى ديسمبر 1960 أمام مجلس الأمن، فإن مقامي في نيويورك لم يخل من أهمية. فقد تمكنت من الاتصال بوفود كثيرة تنتمي إلى مناطق جغرافية مختلفة، والمجموعة الوحيدة التي كانت تتجنب لقاءنا هي المجموعة المشرقية. وخلال هذه الزيارة قابلت وفدا من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، يتكون من محمد يزيد وأحمد فرانسيس، وهو لقاء لم يرض إطلاقا الفرنسيين لكنهم لم يعتبروه في النهاية أمرا خطيرا لا في نيويورك ولا في باريس. وفي العاشر من ديسمبر 1960 استقبلني الرئيس إيزنهاور، وكان اللقاء وديا وفيه سألني عن بعض القضايا المتعلقة ببلادنا وخاصة الحياة البدوية التي يبدو أنه كان يهتم بها اهتماما خاصا. ثم أخذ في مواساتي بشأن فشلنا في الدخول إلى حظيرة الأمم المتحدة، فأكد لي وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبنا، وقال إنه مقتنع من أن بلادنا ستنجح في دخول الأمم المتحدة خلال دورتها المقبلة. وأعتقد أنني كنت آخر رئيس دولة أجنبية يقابله قبل أن يسلم السلطة إلى الرئيس جون كندي. وفي طريقي إلى برازافيل، حيث كان علي أن أحضر مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية والملغاشية الناطقة بالفرنسية، توقفت يوم 13 ديسمبر في باريس حيث قابلت جان فويي أمين العلاقات مع المجموعة(الفرنسية الإفريقية) وأبلغته رغبتنا في عدم توقيع اتفاقيات التعاون بين بلدينا قبل أن نقبل في الأمم المتحدة. والتأم مؤتمر برازافيل فيما بين 15 و19 ديسمبر 1960 حيث أعد المؤتمرون برنامج مجموعة برازافيل: وحددت المجموعة سياسة تعاون إفريقي مشترك تسعى إلى التمسك بالسلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتعاون الاقتصادي والثقافي في إطار المساواة، وتنسيق الجهود الدبلوماسية وإنشاء لجنة دراسات التعاون الاقتصادي. وشمل ذلك إنشاء قانون للاستثمارات، والمنظمة

الإفريقية الملغاشية للتعاون الاقتصادي، وصندوق التعاون، وإنشاء رابطة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية الأوروبية الخ... وجدد نظرائي الأفارقة دعمهم الكامل للجمهورية الإسلامية الموريتانية، والتزامهم بالقيام بكل ما يمكن من أجل أن تقبل في الأمم المتحدة. وقد سارت أعمال المؤتمر في أجواء هادئة رغم تجاور برازفيل والكونغو البلجيكية سابقا التى كانت إذ ذاك مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي، وكانت مصدر قلق للدول الإفريقية المستقلة حديثا. وقد شد من عزيمتي ما قوبلت به من مشاعر الأخوة لدى نظرائي. فقد عملوا، فيما يبدو، على التخفيف عني لأنسى هزيمة نيويورك. وقد ظل هذا الجو الذي تطبعه الثقة والهدوء يسود هذه المجموعة طيلة عضويتنا فيها. وسأشرح لاحقا الأسباب التي دعتنا إلى الخروج من منظمة المجموعة الإفريقية الملغاشية التي آلت إلى الاتحاد الإفريقي الملغاشي. وفور انتهاء المؤتمر قامت مجموعة من الرؤساء هم فليكس هوفوت بونيي ولومبا، وموريس باميكو وفرانسوا تومبالباي وأنا شخصيا، بجولة صداقة زرنا خلالها ليبريفيل وبانغي وفورلامي ونيامي وأبيدجان وداكار. وقد كانت جولة مهمة للتعريف بمنظمتنا الناشئة وقادتها لدى بعض الدول الأعضاء. * * * ومن المفارقات الغريبة في هذه الأجواء ما بدأت به سنة 1961 من توتر في العلاقات بين موريتانيا وفرنسا التي ستشهد الكثير من التذبذب صعودا وهبوطا كما كان الحال سنة 1960. فقبل أن تنسى باريس " قضية آنتانيوز"، برز إلى الوجود سبب جديد للخلاف بيننا وهو قضية بدء المفاوضات حول اتفاقيات التعاون التي أشرت إليها قبل قليل وما ذكرته أثناء لقائي بجان فوايي عند مروري بباريس. فقد استاءت الحكومة الفرنسية من موقفنا الجديد وحاولت" الضغط علينا" فقدم لنا الوزير الأول الفرنسي يوم 3 يناير 1961 مذكرة شفوية جاء فيها: "يبلغ الوزير الأول فى الجمهورية الفرنسية الوزير الأول فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية رغبته في بدء المفاوضات المتعلقة باتفاقيات التعاون خلال الأيام القادمة وإنهائها بالسرعة التي تمليها الظروف". وفي 9 يناير ردت الحكومة الموريتانية على المذكرة الفرنسية لتعرب عن "ثقتها في مستقبل العلاقات بين موريتانيا وفرنسا، تلك العلاقات التي لا يمكن أن تنمو إلا في إطار الاحترام الكامل لسيادتها ومن خلال منظور يستبعد كافة أشكال الإنذار أو التكليف الرسمي، كما لن تقبل موريتانيا أي شكل من أشكال التهديد. إن المحادثات لا يمكن أن تجري قبل انتهاء الجمعية العامة القادمة للأمم المتحدة وعرض عضويتنا في تلك المنظمة على جمعيتها العامة ". وقد اعتبر الكثيرون، لا في فرنسا فقط بل وفي موريتانيا خصوصا، أن هذا الموقف محض تصرف انتحاري غير مقبول. وبدأ تكرار الأقاويل التي طالما رُدِّدَتْ" :موريتانيا التي أبرزتها فرنسا من العدم إلى الوجود واحتضنتها ومنحتها كل شيء: في المجال العسكري والدبلوماسي والمالي والاقتصادي والاجتماعي... لا يمكن أن تنكر جميلها على هذا النحو ولا أن تتجاسر على مخاطبتها بهذه الطريقة؟ وهذه السابقة التي أقدمت عليها تعد أسوأ مما أقدمت عليه غينيا، فالأخيرة لا تقدم إليها فرنسا دعما في الوقت الحالي، بينما نجد موريتانيا التي تقوم حاليا بمعاندة فرنسا لا يمكن أن يستقيم لها شأن بدون

فرنسا." وهذه تأكيدات صحيحة في مجملها، لكنني كنت دوما أومن بأن موريتانيا، رغم وضعيتها الخاصة تمتلك ثروة مقدسة لا ينبغي المساس بها ولا النيل منها وهي شرفها وكرامتها. فإذا أرادت فرنسا النيل من أحد هذين العنصرين مقابل مساندتها التي لا غنى لنا عنها، فإنه لا داعي للبحث عن استقلال يكرس العبودية، والفقر والضعف بالنسبة لي لا يشكلان خطيئة أو ذنبا مخجلا. ونحن فوق ذلك مقتنعون، كما سبق أن أشرت، بأن فرنسا لم تفعل ما فعلته معنا للحصول على الاستقلال فتنة بعيوننا؛ قد نقبل المحبة بين الأشخاص ولكننا لا نؤمن بوجودها بين الدول. فإذا قامت فرنسا بدعمنا ووقفت معنا ضد المغرب فإنما تفعل ذلك أولا وقبل كل شيء لمصلحتها هي، ولما يمثله بلدنا من أهمية استراتيجية وسياسية في منطقة شمال غرب إفريقيا، هذا فضلا عن الإمكانات الاقتصادية التي تحتوي عليها الأرض الموريتانية. فموريتانيا بموقعها الجغرافي وتركيبتها العرقية شكلت في الماضي، وهي تشكل دائما لبنة أساسية في الخريطة السياسية على المستويين الإقليمي والقاري. ولا يمكن لفرنسا التي لها مصالح كثيرة في شمال الصحراء وجنوبها أن تفرط فيها. ومن الطبيعي أن يكون بعض المسؤولين السياسيين الفرنسيين الذين يرعون الشؤون الإفريقية يفضلون وجود حكومة إمَّعة أو حكومة طيعة بقدر الإمكان بدل حكومتي... ومهما يكن من أمر فإنه لم يكن بمقدورنا نحن ولا من مصلحة الحكومة الفرنسية أيضا أن تتطور الأمور إلى مستوى القطيعة. ومرة أخرى لم تشأ الحكومة الفرنسية أن تذهب إلى أبعد من هذا. ولذا لم تلبث العلاقات أن عادت إلى طبيعتها. ففي 16 يناير "... قبلت فرنسا بأن تستمر العلاقات بين البلدين على وضعها ذلك في انتظار أن تحدد الاتفاقيات التي سيتم إبرامها مستقبلا شكلَ العلاقات بين فرنسا وموريتانيا ومضمونها...". ولكن بدأ الفرنسيون في 14 مارس يذكروننا بضرورة بحث علاقات التعاون هذه، وأن علينا أن نبرم على جناح السرعة اتفاقا عسكريا ودفاعيا. وقمت بإبلاغ السفير الفرنسي شفهيا، ودون أن أقبل الالتزام بتاريخ محدد، بأننا سنبدأ المحادثات بعد مؤتمر الاتحاد الإفريقي الملغاشي الذي سيلتئم في ياوندي مع نهاية هذا الشهر، وفي انتظار ذلك اتفقنا على تبادل الرسائل بشأن "مشاركة قوات فرنسية في الدفاع الخارجي عن أراضي الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، وهكذا بدأنا تبادل الرسائل حول هذا الموضوع يوم 16 مارس. وفي 10 مايو الموالي اقترحت علينا الحكومة الفرنسية الإجراءات المتعلقة ببدء المحادثات وتاريخها ومكانها: فحددت يوم 6 يونيو الموالي في باريس. وقد قبلنا هذا المقترح مع أننا لم ندخل بعد من الناحية الشكلية الأمم المتحدة، ولكن قبولنا فيها أصبح قضية مسلمة بعد أن صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 19 إبريل 1961 لصالح قبولنا فيها، وبعد أن جرت مساومات مع الاتحاد السوفيتي. وعندها أصبح بإمكاننا البدء في المفاوضات حسب تقديرنا برغم ما ستقوله المغرب. وفي تلك الأثناء انفجرت، في شهر إبريل من تلك السنة، قضية تقديم أوراق اعتماد أول سفير لموريتانيا في فرنسا مامودو توري . لقد ألجأنا ضعف الموارد المالية وسياسة التقشف التي تبنيناها نتيجة لذلك إلى أن يكون هذا السفير سفيرنا المعتمد

في معظم الدول الغربية. وبالنظر إلى علاقاتنا المتميزة مع فرنسا، فإن سفيرنا ينبغي أن يقيم في باريس. وعليه كان من المنطقي أن يقدم أوراق اعتماده أولا إلى رئيس الدولة الفرنسية قبل أن يقدمها لباقي الدول المعنية. وتقتضي البروتوكولات الفرنسية منذ 1960 اتباع إحدى طريقتين فى تقديم أوراق الاعتماد. - أولهما الطريقة التقليدية التى تمر بوزارة الخارجية فقصر الأليزي . - أما الطريقة الجديدة فتمر بوزارة الخارجية، ثم قصر ماتينيوه، فقصر الأليزي. والطريقة الأخيرة هي التي يسلكها سفراء الدول التي بقيت في المجموعة الفرنسية الإفريقية بعد أن حصلت على استقلالها. وقد دعي سفيرنا لاتباع هذه الطريقة، كما لو كنا أصبحنا بالفعل عضوا في هذه المجموعة. صحيح أننا كنا نعتزم دخولها، ولكن أي اتفاق بهذا الشأن لم يتم توقيعه بعد. ورفض السفير، بناء على تعليماتي، انتهاج الطريقة الجديدة، وطلب السماح له باتباع الطريقة القديمة، وهو ما رفضته الدبلوماسية الفرنسية فلم تحدد له أي موعد مع قصر الأليزي وكأنها تتجاهل حالته. فأمرته بالتوجه إلى بون لتقديم أوراق اعتماده، فقدمها هناك يوم 6 مايو، فأثار هذا الإجراء الغضب والتعاليق في باريس. ولم يتمكن السفير توري من تقديم أوراق اعتماده إلى الجنرال ديغول إلا يوم 6 يوليو 1961 وفق الطريقة التقليدية. وقبل الشروع في المفاوضات، وفي وقت ينعتني الفرنسيون فيه بالشريك الذي يبحث عن غايات لا تدرك، والشخص الذي يقوم بتغيير مواقفه دوما، كتبت إلى الوزير الأول الفرنسي يوم 18 مايو قائلا: "إن الحكومة الموريتانية، التي كانت تعتزم مبدئيا...البقاء في المجموعة الفرنسية الإفريقية في صورتها الجديدة، قد حملتها الأحداث الأخيرة على إعادة النظر في موقفها، وبالتالي لم تعد تتمسك بالبقاء في هذه المجموعة...". وأعتقد أن من السهل عليكم تصور مدى غضب أصدقائنا الفرنسيين ونفاد صبرهم عند استلامهم هذه الرسالة التي وصفوها بأنها تحمل تغيرا مفاجئا في الموقف على نحو غريب. وأعترف بأنه خلال فترة المساومات هذه مع فرنسا كان تغييري الدائم لمواقفي مثيرا للفرنسيين الذين أتعامل معهم، ولكن ليس بالإمكان أبدع مما كان. فخلال هذه "المحادثات – المساومات" التي لابد أن توضع فيها مصالح كثيرة مادية ومعنوية على بساط البحث بين طرفين أحدهما قوي وهو فرنسا، والثاني ضعيف وهم نحن الموريتانيين، لم يكن لدينا خيار بين عدة استراتيجيات ممكنة. لقد كان لدينا سبيل واحد علينا أن نتبناه وهو المقاومة بأقصى ما نملك. بالمواربة، ومحاولة كسب الوقت لإيجاد ظروف أفضل ولو بقليل. ولم يشأ شركاؤنا أن يقضوا علينا مع أنهم كانوا قادرين على سحقنا دون أدنى صعوبة، وهو سلوك نبيل نقدره لهم، بل كان الأمر ينتهي بهم إلى التنازل لنا إما كليا أو جزئيا. وبما أنهم كانوا الأقوى بدون منازع، فلم يجدوا حرجا في التعامل معنا. وفي نهاية مايو، قدمت إلى باريس صحبة حمود ولد أحمدو رئيس الجمعية الوطنية وأعضاء آخرين من الوفد الذي سيشارك في المحادثات المقرر بدؤها يوم 6 يونيو. وكان الجو عند الافتتاح جو مجاملة شابها التوتر. فقد استقبلنا الفرنسيون استقبالا طيبا، ولكنهم على ما يبدو، كانوا محرجين إذ باح أحد أعضاء الوفد الفرنسي في شيء من السخرية بقوله:

"لا نعرف ما ذا نفعل مع هؤلاء الموريتانيين". وقد تطلبت منا تسوية الخلافات بيننا، أثناء تحرير نصوص الاتفاقيات النهائية، لقاءين مع الجنرال ديغول، واثنين مع ميشيل ديبري. وكانت الخلافات الأساسية حول القاعدتين العسكريتين في نواذيبو (بورأتين) وأطار، والقوانين العسكرية التي يمكن تطبيقها عند محاكمة الجنود الفرنسيين الذين يرتكبون جرائم أو مخالفات أثناء وجودهم على الأرض الموريتانية. وأخيرا تم توقيع الاتفاقيات الفرنسية الموريتانية بقصر ماتنيوه يوم 19 يونيو من لدن الوزير الأول الفرنسي ميشيل دبري وأنا شخصيا. واشتملت هذه النصوص على: - معاهدة تعاون في المجال الدبلوماسي - واتفاقيات حول الدفاع، والمساعدة الفنية العسكرية، والتعاون الاقتصادي، والنقدي والمالي، والتعاون الثقافي، وفي مجالي البريد والمواصلات، والطيران المدني، والتجارة البحرية والمساعدة الفنية والدعم في مجال توفير الكادر البشري. وعند اختتام الحفل الرسمي لتوقيع الاتفاقيات أعلن ميشيل ديبري قائلا: "تأتى هذه الاتفاقيات في جزء كبير منها تتويجا للجهود المشتركة التي ما فتئنا نبذلها جميعا منذ عدة أجيال..."، فرددت عليه قائلا: "...إننا لن نتوانى في طلب العون من فرنسا صراحة وتبعا لتقاليدها العريقة، وأذكر أنه في الوقت الذي يمنح فيه المستعمر القوي الاستقلال للبلد الذي كان يستعمره بالأمس، يصبح هذا البلد مهددا من قبل جاره الذي تربطه به أواصر النسب وأخوة الدين وانتماؤهما لقارة واحدة هي إفريقيا. ومن ناحية أخرى أذكر بأنه لا يمكن بناء أي أمر مهم ثابت في المنطقة الإفريقية بدون إيجاد حل نهائي لمأساة الجزائريين...". وفي 28 يونيو صادقت الجمعية الوطنية بنواكشوط بالإجماع على هذه الاتفاقيات، كما صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية دون صعوبة على الاتفاقيات نفسها في 19 يوليو الموالى. بيد أن مجلس الشيوخ كاد يرفض هذه الاتفاقيات يوم 21 يوليو، فما هو السبب؟ السبب هو أنني أعلنت يوم 20 يوليو "أن أحداث بنزرت أخذت شكل حرب استعمارية، وهو ما يضع فرنسا في موقف لا يمكن الدفاع عنه ". وقد كان لهذا الإعلان صدى سيء في باريس بشكل عام وفي مجلس الشيوخ بصورة خاصة. ووُجِّـهت إلي في مجلس الشيوخ انتقاداتٌ حادة جدا، واقترح بعض الشيوخ رفض المصادقة على طلب إقرار الاتفاقيات بينما طلب بعضهم إرجاء النظر فيها لأجل غير مسمى. غير أنه في الأخير تمت المصادقة عليها تحت إلحاح الحكومة، ولكن السفير الفرنسي أخبرني في 24 يونيو بأنه" نظرا للموقف الذي تبنته الحكومة الموريتانية بخصوص بنزرت فإن تبادل الوثائق النهائية لتوقيع المعاهدات الفرنسية الموريتانية تم تأجيله". وأخذت علما بالأمر، وفعلا لم يتم ذلك التبادل إلا في 15 نوفمبر 1961. فلم يكد غبار خلافات الاتفاقات ينقشع حتى بدت في الجو غيوم الخلافات من جديد. فخطابي في نيويورك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو خطاب سأعود إليه لاحقا، ذكرت فيه مساندتي لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية، ومساندتي أيضا لتونس بمناسبة أحداث بنزرت. وقد أغضب موقفي من هاتين القضيتين الجنرال ديغول، وهو ما صرح لي به أثناء مقابلتي إياه يوم 24 نوفمبر بقصر الأليزي. لقد كان الجنرال ديغول في هذا اللقاء أشد انزعاجا منه

في أي لقاء جمعنا خلال الفترة الممتدة من يوليو 1958 إلى سبتمبر 1968، وقبل أن أدخل عليه أخبرني جاك فوكار بلباقة، بما نصه تقريبا: "إن الجنرال غاضب من تصريحاتكم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعتقد أنه سيفاتحكم في ذلك". ورغم أن الجنرال استقبلني بحفاوة فإنه لم يتحل بحماسه الذي عهدته منه أثناء اللقاءات السابقة، وشرع يحدثني بما نصه تقريبا: "السيد الرئيس لقد أخذت علما بتصريحاتكم في نيويورك، فيما يخص الجزائر وبن بله ورفاقه المحتجزين، إن حديثكم عنهم كمن يحاول كسر باب مفتوح. إن المحادثات، كما سبق أن بينت لكم، بيننا وبين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية متقدمة، والجزائر ستنال استقلالها عما قريب، والسجناء السياسيون سيطلق سراحهم بدءا ببن بله وأصدقائه. أما بالنسبة لبنزرت فكل ما حصل يعود فيه الخطأ إلى بورقيبه الذي لم يحترم الالتزامات التي تعهد بها في رامبوييRambouillet ، حيث استقبلته بكثير من الاحترام والأخوة". وتابع في إصدار أحكام قاسية على بورقيبه: "ولم يكتف بعدم احترام أقواله بل سعى إلى إهانة فرنسا وهو ما لن أقبل به أبدا. أما فيما يتعلق بكم فأشهد أنني لم أفهم حقيقة موقفكم من فرنسا، ففرنسا ترى فيكم الشريك المقبول وتتصرف معكم كصديق وتساعدكم وتحميكم ممن يهددون سلامتكم". فرددت على الجنرال ديجول بأنني شخصيا وبلدي نقدر لفرنسا كل التقدير، ولـه هو شخصيا أيضا، كل ما فعلته فرنسا من أجل مساعدتنا، ولم نفوت فرصة دون الإشادة بموقف فرنسا منا، وخاصة الأسبوع الماضي في نيويورك، ولكن اعترافنا بالجميل لفرنسا ورئيسها على ما أسدت إلينا من معروف، وحاجتنا الماسة إلى مساعدتها التى لا مراء فيها، كل ذلك لا يجعلنا نبارك كل ما تقوم به فرنسا من أعمال في إفريقيا والمنطقة العربية. فبالرغم من أننا أصدقاء أوفياء لفرنسا ومن الداخلين في حمايتها، فإن لدينا مواقفنا الخاصة، ومبادئنا التي نتمسك بها وندافع عنها برغم ما نحن عليه من ضعف وفقر. ولا نعتقد أن صداقتنا مع فرنسا واعترافنا لها بالجميل مناقضة لواجب التضامن مع أشقائنا الأفارقة والعرب، وخاصة التونسيين والجزائريين. وذكَّرته بأن هذه الآراء كثيرا ما أسمعته إياها، تارة أمام الملأ ولاسيما أثناء بعض اجتماعات المجلس التنفيذي لدول المجموعة، وطورا خلال الاجتماعات الخاصة معه. وبعد سماعه هذه الإجابة مني، وكان كله إصغاء أثناء حديثي، صمت برهة، ثم خاطبني قائلا، كما هي عادته أثناء مقابلاتنا: "ماهي أخبار موريتانيا؟"، وكأن شيئا لم يحدث، وسألني عن آخر تطورات موقف المغرب منا، وما وصلت إليه تحضيرات انطلاق شركة ميفرما، وهنا استعاد حفاوته الاعتيادية. وظل التوتر يشوب علاقاتنا مع فرنسا حتى تقديم السفير الفرنسي الجديد جاك لبريت Jacques Leprette أوراق اعتماده فى 27 ديسمبر 1961، وهو ثاني سفير لفرنسا في بلادنا.

--

هوامش على الفصل الثامن

- كان الدي أنذاك مدير ديوان ملك المغرب، وتولى إنعاش جميع البعثات الساعية إلى الطعن فى وجود موريتانيا .

-يهدف هذا القرار الذي أخذته المجموعة البرلمانية إلى تسريع الإجراءات وتركيز السلطة.ذلك أن استدعاء جميع هيئات الحزب يتطلب مزيدا من

الوقت. ثم إن تلك الهيئات ينصب اهتمامها بالدرجة الأولى على القضايا المحلية أكثر منه على القضايا الوطنية.

- L’Expresse, 15 septembre 1960.

-في 28 أغسطس 1960، و شتورة بلدة لبنانية

- Le Monde, 9 juin 1960.

-جمع محضرة وهي الجامعة البدوية.

-سبق أن ذكرت من هؤلاء العلماء المختار بن حامدن، مقرر مشروع دستورنا الأول. وهو أستاذ في التاريخ والجغرافيا والأدب والنحو، ويشهد له الجميع بالبساطة وسعة المعارف وتنوعها، وهو أحد أبناء مقاطعة المذرذره، وينتمي إلى قبيلة بني ديمان الكبيرة. وابن حامدن، زيادة على ما ذكر شاعر كبير، وقد شاهدت منه ذلك خلال لقاءات عديدة جمعتنا. وكنت منذ سنة 1957 أناقش معه القضايا المتعلقة ببلدنا، وأسأله عن رأيه في القضاء على الاستعمار وعن تقلدى مهام السلطة. وكان مع القضاء على الاستعمار، ولديه قناعة بأن مستقبل موريتانيا متعلق بمسألتين: فهو كمؤرخ يعرف مجمل الأحداث التي دارت في هذه البلاد وتشهد كلها بأن الشعب الموريتاني تتعايش فيه مجموعتان عرقيتان بصورة طبيعية، ولكن إذا ترك الموريتانيون وشأنهم فيخشى أن يعودوا إلى الفوضى التي عرفوها فيما مضى. ورغم هذا الخطر ، فإن الاستقلال بالنسبة له كان الحل الأمثل. وكانت آراؤه تحمل الكثير من الإشارات الدقيقة والإحاءات اللطيفة. أما بخصوص الموقف مني فقد كان دوما يساندني على طريقته، طريقة أولاد ديمان. فمن عادتهم الاحتياط في اتخاذ المواقف، فهم لا يقولون (لا)، شأنهم في ذلك شأن تالليرانTalleyrand ، رجل الدولة الفرنسي الذي كان دائم التغيير لمواقفه، ويؤثر عنه أن الدبلوماسي الجيد لا يقول لا ولكنه يقول بدلها (ممكن)، وبدل ممكن يقول (نعم) وهكذا... فهذه تقريبا هي طريقة أولاد ديمان .كان ابن حامدن يعرف الفرنسية قراءة لا كتابة. ولم يتول منصبا رسميا لأنه لا يرغب فى ذلك، إذ كان أكثر طمأنينة عندما لا يكون مرتبطا بمسؤولية محددة. كما كانت بنيته الصحية هشة حيث كان مصابا بالربو وأثر ذلك عليه كثيرا. وقد تعرفت عليه سنة 1940 دون أن تكون له صداقة خاصة مع والدي أو مع أسرتي. توفي رحمه الله في مطلع تسعينيات القرن العشرين بالمدينة المنورة عن عمر ربا على التسعين.

-الفرنان = اليتوع (Euphorbia balcemiphera) نبتة أجمية

ذات لبن .

-هو الشيخ عبد الله بن الشيخ سيديا، والده الشيخ سيديا بابه الذي كانت له صداقة مع كبولاني. وقد تبوأ عبد الله المنزلة التي كان والده يتبوؤها، وهي مكانة استمدها مما تحلى به من ميزات شخصية، ومن ميراثه الروحي أساسا. وكان الشيخ عبد الله، في موريتانيا الأمس مرجعا في الأخلاق والدين، كما كان مرجعا في السياسة. توفي رحمه الله رحمة واسعة سنة 1964.

-ينتمي إلى القبيلة نفسها التي ينتمي إليها الشيخ، وكان هذا الأخير يكلفه بالقضايا الإدارية.

-لقد تأخر هذا التغيير لأن المحادثات قد تأخرت حتى مايو ويونيو بدل يناير، كما سبق أن رأينا .

-سبق أن تحدثت، في معرض حديثي عن عملي في بير أم قرين، عن المقدم باسلاي، وهو من دفعة برونيْ الذي أصبح فيما بعد جنرالا، ولكن يبدو أن عمله(أي باسلاي) معي لم يحظ برضى المسؤولين عن الترقيات لأنه لم يتجاوز رتبة مقدم .

-كنت قد طلبت من إيفون رازاك أن يبحث لي عن مدير لديواني، واشترطت فيه ألا يكون معروفا في موريتانيا، وأن يكون بالتالي من غير من سبق لهم العمل فيها، وألا تكون له معرفة بالمنطقة. فاقترح علي جان جاك فيلاندر وموريس لارو، وكانا يخدمان معا في النيجر، وأصبح موريس لارو لفترة وجيزة واليا على تكانت في تجكجه قبل أن يخلف الإداري فيلاندر في إدارة ديواني.

-تولى القيادة في امبود وكيفه ثم في أطار.

-ينبغي أن لا يلتبس علينا مع مامادو توري راسين الذي سبق أن ذكرته، فهما أخوان من بلدة كيهيدي، وأبناء عمومة للدكتور بوكار ألفا با الذي سبق أن تحدثت عنه .

-حسب من تحدثت معهم من الفرنسيين.

-تعرفت عليه في واشنطن وكان يومها مستشارا أول في سفارة فرنسا، ورافقني هو والمستشار التجاري إلى البنك الدولي، وكان لديه من سعة

الباع ودماثة الخلق ما يؤهله لأن يكون سفيرا. فكان من السهل علي أن أعقد معه علاقات عمل فعالة بشكل ألغى العقد التي توجد عادة نتيجة للعلاقة بين المستعمر ومن كان يستعمره، صار إذا جاك لبريت سفيرا وعضو المعهد الفرنسي، ويرأس اليوم أكاديمية السلام والأمن الدولي.

9

--

الفصل التاسع (1 (

الفصل التاسع

تألق شخصيتنا على المستوى الدولي

نوفمبر 1961 نوفمبر 1963

لقد تم إعلان الاستقلال من الناحية الشكلية، وغدت علاقاتنا مع فرنسا علاقات اعتيادية، وحدد إطارها في المواعيد وحسب الطرق التي ارتضيناها، وبمراعاة الظروف العامة، وما سببه لنا موقف المغرب من تأخر في الظهور على الساحة الدولية. فقد كان علينا أن نسرع الخطى لكي نفرض وجودنا بشكل حقيقي فى المحافل الدولية. ومن المفارقات أن المطالبة المغربية ببلادنا قد ساعدتنا فى هذا المجال؛ فرب ضارة نافعة. فقد صار دورنا في وحدة إفريقيا أكبر دلالة.

لقد أجريت لقاءات عدة وذات أهمية بالغة مع كل من الرئيسين سنغور وديا، أثناء وجودي في داكار من 2 إلى 4 إبريل 1961 لحضور الاحتفالات المخلدة لذكرى استقلال السينغال. ولم يقتصر الاهتمام في لقاءاتي تلك على العلاقات الثنائية بين موريتانيا والسينغال بل تجاوزتها إلى بحث العلاقات الموريتانية المغربية. فقد كان الزعيمان السينغاليان راغبين في القيام بوساطة لتحسين العلاقات بين موريتانيا والمغرب، وهو دور تباركه كل من الدولتين المعنيتين. وهكذا اغتنما فرصة وجودي في داكار ووجود بعثة مغربية بقيادة السيد بوستة وزير العدل إذ ذاك، وحاولا أن يجمعانا في لقاء مشترك، ولكن بوسته قال في آخر لحظة إنه يرفض الذهاب إليَّ ويقترح أن آتي أنا لزيارته، وهو ما رفضته بالطبع رفضا قاطعا، فلم يتم الاجتماع. وبعد ذلك نظم الرئيس ليبولد سدار سينغور ورئيس مجلسه مامادو ديا بموافقة الملك الحسن الثاني لقاء بيني وبين السيد القاسم الزهيري سفير المغرب في داكار حضره الرئيس ديا وجان رو Jean Rousالذي كان يومها مستشارا للرئيس سينغور. وتم ذلك اللقاء يوم 6 مايو 1961 في مبنى حكومي في جزيرة كوري قرب داكار. واستمرت المحادثات بيننا عدة ساعات تخللها غداء، ولكننا لم نتوصل فيها إلى أي نتيجة إيجابية، فكان كل منا يرفض أن يتنازل عن موقفه قيد أنملة. ويتلخص موقفانا في الآتي :

-إن المغرب تنتظر من الجمهورية الإسلامية الموريتانية التفاتة تنقذ بها ماء وجهها وتمكنها من الاعتراف بها، كأن تقبل موريتانيا بتكوين فيدرالية أو كونفدرالية أو اتحادا مع المغرب أو مجرد إعلان البيعة الشرعية للملك.

-أما الجمهورية الإسلامية الموريتانية فقد كانت ترفض كافة أشكال المزايدات من أجل الاعتراف باستقلالها، فعلى المغرب أن يعترف باستقلالها بشكل رسمي وعندها يصبح بالإمكان قيام تعاون ثنائي بين البلدين يجني الشعبان ثماره .أما إذا ظل المغرب متشبثا بموقفه فإن الأمور ستبقى كما هي.

وإذا كان هذا اللقاء قد فشل فإنه على أي حال كان مهما لأنه كان أول لقاء يشترك فيه ممثلان عن البلدين بحضور شهود ويناقشان معا مشكلتهما . وهذا بحد ذاته يشكل اعترافا ضمنيا من المغرب بموريتانيا كدولة مستقلة لأن السفير المغربي كان يتحدث إلى الرئيس الموريتاني باسم ملكه. أضف إلى ذلك أن كل واحد من البلدين قد اطلع مباشرة وبشكل صريح على موقف الثاني.

وقد كانت غانا البلد الوحيد من بين بلدان مجموعة الدار البيضاء التي بحثت بسرعة عن إقامة علاقات معنا. فقد أعلنت اعترافها باستقلالنا في 27 ديسمبر 1960. وفي 3 فبراير الموالي وجه إلى الرئيس الغاني كوامينكروما أول دعوة للقيام بزيارة عمل لغانا، وذلك بعد شهر بالضبط من بداية مؤتمر الدار البيضاء، ولم أستجب لهذه الدعوة بالنظر إلى طابعها غير الرسمي، ورددت عليه بأنه لا يمكنني أن أزور بلده إلا في إطار زيارة رسمية.

و في 20 أكتوبر 1961، قبل قبولنا في الأمم المتحدة بوقت يسير، جدد لي الدعوة قائلا: "إنه يرغب في لقائي في أقرب وقت لإبلاغي رسالة مهمة من الملك الحسن الثاني. ورددت عليه يوم 30 من الشهر نفسه بأن دعوته إلي زيارة نواكشوط بعد عودتي مباشرة من الولايات المتحدة. وبعد ذلك بأسبوعين وجه إلي ممثله الدائم في الأمم المتحدة، وأنا في نيويورك، دعوة للقيام بزيارة رسمية هذه المرة لغانا من 14 إلى 16 ديسمبر، فقبلتها.

وكانت هذه الزيارة مهمة على أصعدة عدة بالنسبة للجمهورية الإسلامية الموريتانية. فمن ناحية كانت هي أول زيارة رسمية أقوم بها منذ استقلالنا لبلد خارج البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية. ومن ناحية أخرى كان الرئيس كوامينكروما يومها من أكثر الزعماء الأفارقة قبولا لدى الجمهور لا سيما في "إفريقيا الثورية"، وكان إلى جانب ذلك عضوا مؤسسا ومؤثرا في مجموعة الدار البيضاء. وبذا كانت زيارتي الرسمية لغانا تشكل أول فرجة أمكن منها اختراق صفوف مجموعة الدار البيضاء التي يفترض أن تكون معادية للجمهورية الإسلامية الموريتانية بحكم ولائها للمغرب. فهذه الزيارة ستكون باختصار تكريسا لاستقلالنا من لدن أهم دولة من دول "إفريقيا المناضلة ."

لقد استقبلنا كوامي نكروما في آكرا بمظاهر الأبهة التي تليق بالزيارات الرسمية مما غاظ السفير المغربي في غانا فرفض حضور جميع مراسيم الاحتفالات التي أقيمت على شرفي واستغرب كوامينكروما منه هذا الموقف وأثار غضبه .وقال: "إن الملك الحسن الثاني قد وافق على مشروع هذه الزيارة الرسمية بعد أن أخبرته بها ".

وأعلن الرئيس كوامينكروما منذ بداية الجلسة الأولى بين وفدينا أنه يرغب في المصالحة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمغرب، وذكّرني بأنه كان الداعية إلى الوحدة الإفريقية وأنه المدافع عنها الأكثر اقتناعا بها، وأسهب في الحديث عن المسار الذي ينبغي أن تتطور ضمنه وحدة القارة: فينبغي البدء بتحقيق تفاهم بين الدول المتجاورة التي لابد أن تكون لديها مصالح مشتركة بحكم الجوار الجغرافي .وبخصوص المغرب وموريتانيا: "أؤكد – والكلام لكوامينكروما-

أن الملك الجديد يحتاج إلى فرض سلطته في الداخل وفي الخارج وهو أكثر انفتاحا من والده، ويبحث الآن عن مخرج مشرف ينقذه من المسألة الموريتانية، فعليكم أن تعينوه". وعندها سألته: "ماذا يقصد ملك المغرب بمخرج مشرف؟ ".
فأجابني: "إن الملك الحسن الثاني سيقتنع بتشكيل فيدرالية مع بلدكم حتى ولو تم ذلك بشكل فضفاض، أو كونفدرالية أو أي شكل من أشكال الوحدة بين دولتين مستقلتين". وكان هذا هو المقترح نفسه الذي اقترحه علي من قبل السفير المغربي الزهيري ونحن في كوري بالسنغال، وهو ما سيقترحه علي أيضا الحسن الثاني بواسطة الجنرال ديغول سنة 1962 بباريس أثناء زيارة رسمية لفرنسا.
فأجبت مضيفي بأنني، وإن كنت أرغب رغبة صادقة في أن أكون لطيفا معه، فإنه لا يمكنني القبول بحل كهذا، ثم أعدت عليه وبشيء من التفصيل ما سبق أن أبلغت به السفير الزهيري: إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لا ترضى "بشراء الاعتراف بها من المغرب". فإذا كانت المملكة المغربية لديها رغبة صادقة في إقامة علاقات طبيعية مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتسعى فعلا لأن تقيم معها علاقات أخوة وحسن جوار، وهو أمر لا شك مفيد بالنسبة لشعبينا، فإن عليها أن تعترف باستقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية دون قيد أو شرط. وما لم يتم ذلك فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، رغم ما بها من ضعف تعي أبعاده جيدا، ستستمر في مقاومة المغرب مستخدمة في سبيل ذلك كل ما يتاح لها من وسائل .
وهنا بدأ كوامينكروما، وقد أصابته على ما يبدو خيبة أمل كبيرة، بتقديم عرض مطول عن "الأخطار الجسيمة المحدقة بالدول الإفريقية التي تسمح باستمرار وجود القوى الاستعمارية على أراضيها، تلك القوى التى تشجعنا على الخلافات لتتمكن من بسط سيطرتها على قارتنا، وخصوصا فرنسا التي تقود حربا ظالمة ضد الشعب الجزائري .وإذا استمرت موريتانيا في قبول وجود عسكري فرنسي على أراضيها فإنها لن تنعم بالاستقلال أبدا. ثم إن استمرار هذا الوجود العسكري لا يشكل تهديدا حقيقيا لاستقلال موريتانيا فحسب وإنما لدول المنطقة كلها بما في ذلك غانا. إن السبيل الوحيد لتجنب خطر مثل هذا هو مصالحتكم مع المغرب ."
فقلت مجيبا: "إن الحمل الوديع الذي يدعى موريتانيا"، ويهدده "الدب المغربي" الذي يتربص به الدوائر لافتراسه، لا يملك خيارا فيما يتعلق بوسائل دفاعه، فهو مضطر لاقتناص وسائل الدفاع أينما وجدها ليقاوم بها الخطر المحدق به. وبعد أن تدفع موريتانيا عنها هذا الخطر الداهم ستبحث عن سبل التخلص من الأخطار الأخرى كالوجود العسكري الفرنسي."
وقد عاد كوامينكروما إلى الحديث معي عن هذه القضية مرات عديدة، ووعد بمساعدتنا في الميدان المالي والعسكري على وجه الخصوص. بيد أننى تشبثت بموقفي المبدئي.
وقد أصيب كوامينكوروما بخيبة أمل كبيرة، كما سبق أن قلت، فلم يكن يتصور، وبطيب نية، أن بوسعي أن أقاوم ضغوطه المعنوية نظرا للهالة التي كان محاطا بها والشهرة الواسعة التي اكتسبها في تلك الفترة، ولكوني أيضا ضيفه وأخاه

الأصغر المعجب به مثل كثير من المسؤولين الشباب الأفارقة في فترة الستينات.
لقد كان إحباطه عظيما بسبب ما اعتبره فشلا في وساطته التي كان ينظر إليها كجزء من دور أخذ على نفسه عهدا بالنهوض به كموحد لإفريقيا .وكان الفشل في نظره يعود إلى ما كان يراه عنادا مني وهو عناد قد جرح كبرياءه. ولكنه برغم ذلك ظل يحتفظ لي بتقدير واضح وصداقة أكيدة. وقد أخبرني بذلك مع نهاية هذه الزيارة وبرهن عليه أثناء لقاءاتنا في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية والدول غير المنحازة.

وقبل أن أغادر آكرا وجهت إليه دعوة لزيارة موريتانيا، فقبلها وأخبرني بأنه إذا زار الجمهورية الإسلامية الموريتانية، فإنه يرغب في أن يزور الموقع الأثري لمدينة كومبي صالح عاصمة مملكة غانا، ويرغب أيضا في أن يمول بها أعمالا كبيرة للبحث الأثري، على أن نعمل معا لجعل هذا الموقع العظيم في تاريخ إفريقيا، مركزا تؤمه الصفوة من كل مكان لتجد فيه جذورها العميقة.

وتحدثنا أيضا عن ضرورة إنشاء متحف خاص بآثار مدينة كومبي صالح والمنطقة التي توجد فيها، وهي المنطقة التي كانت مهدا لإمبراطورية غانا. ويمكن أن يقام هذا المتحف في عين المكان أي في موقع كومبي صالح أو في تنبدغه القريبة من عين المكان أو في النعمة أو في نواكشوط. وكان الرئيس كوامينكروما سيتولى تمويل هذا المشروع، غير أن هذه الزيارة لم يكتب لها أن تتم رغم رغبته الأكيدة في القيام بها حسب ما كان يقوله لي كلما تقابلنا في إحدى الهيئات الإفريقية أو الدولية.

ورغم حاجز اللغة الذي كان يحول دون مخاطبة أحدنا الآخر مباشرة فإن لقاءاتي معه، قد أثرت في كثيرا، ويجب أن نعترف هنا بأنه كان إنسانا جذابا، ولديه مقدرة فائقة على الإعراب عن إيمانه بإفريقيا وبوحدتها. وإذا كانت الرؤية المؤسسة لهذه الوحدة تنقصها الواقعية فإنه كان يؤمن بها إيمانا عميقا صادقا.

لقد خسرت قارتنا بفقدانها، في وقت مبكر، زعيما ورئيس دولة أتيح له أن يتألق بسهولة. ومن المؤسف حقا أن الموت قد اختطفه قبل الأوان، وكان زعيما إفريقيا مرموقا حتى بعد الإطاحة به في فبراير سنة 1966.

وفي شهر مايو 1972 قدمت إلى كوناكيري لتشييع جنازته خصيصا، وذلك بوصفي رئيس موريتانيا ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية. وكانت مراسيم التشييع قد أعدت كما ينبغي من لدن الرئيس شيخو توري الذي آواه عندما أطيح به.
وضاعف حزني لموته ما أخبرني به شيخو توري لدى مقدمي من أنه لن يشارك أي رئيس إفريقي غيرنا في تشييع جثمان هذا الإفريقي العظيم الذي كانوا يحابونه عندما كان في السلطة. ورغم ما كان بي من حزن لفراقه الأبدي فقد شعرت بالفرح والاعتزاز لكوني سأشيعه لا باسم الشعب الموريتاني فقط وإنما باسم الشعوب الإفريقية كلها وباسم منظمة الوحدة الإفريقية .

*

* *

لقد كان هذا الزعيم الغاني مولعا بحرية القارة ووحدتها ولعا لا مزيد عليه، ولا غرو إن شاطرناه نحن الموريتانيين هذا التوجه. وكان علينا أن ننتبه إلى أن الصداقة الحميمة بين الأفارقة المنتمين إلى ما كان يعرف بالمجموعة الفرنسية الإفريقية يجب أن لا تسد الباب أمام الوحدة الإفريقية الشاملة.

لقد شاركت في المؤتمر السنوي الأول للاتحاد الإفريقي الملغاشي المنعقد في ياوندي من 26 إلى 28 مارس1961، وكانت موريتانيا عضوا مؤسسا في هذه المجموعة التي تأسست في برازافيل قبل هذا التاريخ بسنة. وفي اجتماع ياوندي هذا اتخذت المجموعة قرارات كان من بينها تجديد الدول الأعضاء مساندتها المطلقة لانضمام بلدنا إلى الأمم المتحدة، وإنشاء شركة متعددة الجنسيات هي شركة الخطوط الجوية الإفريقية. كما تأسست في هذا الاجتماع "المنظمة الإفريقية الملغاشية للتعاون الاقتصادي."
وكنت أتصور أنا والرئيس أحمد واهيدجو، وإلى حد ما الرئيس موريس ياميكو، أن هذه المنظمة الجديدة ينبغي أن تحل مع مرور الوقت محل اتحاد إفريقيا ومدغشقر! لماذا؟ لأننا بدأنا نستشعر مدى الأذى الذي ستلحقه المبالغة في تسييس اتحاد إفريقيا ومدغشقر، وكنا نخشى تحوله إلى عقبة في وجه الوحدة الإفريقية المنشودة. والحقيقة أن النفوذ الكبير لفرنسا على هذه المنظمة، وكون فرنسا ليست مع فكرة اتحاد القارة وتفضل عليه أن يقتصر التجمع على دول إفريقيا ومدغشقر الناطقة بالفرنسية، فرأينا أن هذا قد يشكل خطرا، وأن خير وسيلة لتجنب مثل هذا الخطر هي إنشاء منظمة اقتصادية أساسا لتحل محل اتحاد إفريقيا ومدغشقر.
وفيما بين 8 و12 مايو الموالي حضرنا في منروفيا مؤتمر الدول الإفريقية والملغاشية التي أطلق عليها" مجموعة منروفيا ". وكانت هذه المجموعة أكبر تجمع في القارة إذ ذاك، وسيلعب دورا حاسما في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية. ويتألف هذا التجمع الذي يوصف بالاعتدال، من 19 دولة مستقلة تنتمي إلى مختلف المناطق الجغرافية الإفريقية وجميع الفضاءات اللغوية في إفريقيا مثل مجموعة برازافيل أو الاتحاد الإفريقي الملغاشي بالإضافة إلى ليبريا ونيجيريا وسيراليون والتوغو وتونس وإثيوبيا والصومال.
ووجه مؤتمرنا دعوة إلى مجموعة الدار البيضاء للالتحاق بنا وحضور الاجتماع القادم الذي تقرر أن يتم في لاغوص خلال شهر فبراير 1962، وذلك برغم ذرابة اللسان التي كان يتصف بها بعض أعضاء مجموعة الدار البيضاء التي تتألف من: المغرب ومصر، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومالي وغينيا وغانا. وكان أعضاء هذه المجموعة ينعتوننا "بجماعة الرجعيين". وكلف هذا المؤتمر رئيسه الرئيس توبمان بأن يدعم بقوة دخول موريتانيا إلى الأمم المتحدة، وقد قام بهذه المهمة على خير ما يرام.
وحضرنا فيما بين 6 و12 من سبتمبر الموالي المؤتمر الثاني لاتحاد إفريقيا

ومدغشقر المنعقد في تاناناريف. وقد جدد هذا المؤتمر مساندته للجمهورية الإسلامية الموريتانية، كما وجه بدوره الدعوة إلى مجموعة الدار البيضاء للالتحاق بمجموعة مونروفيا في اجتماعها القادم في لاغوس الذي تحدثت عنه آنفا. وفي لقاء تناناريف هذا دار نقاش حاد بين الحاضرين كنت أنا السبب فيه حول حادثة بنزرت. فلم يكن هذا الموضوع مدرجا في جدول الأعمال، ولكنني أقحمته فيه أثناء النقاش واقترحت على زملائي مساندة تونس في الأمم المتحدة. فرأى المؤتمرون أنه كان علي أن أدرك أن إعلان هذا التأييد من أعلى منبر الأمم المتحدة تصرف في غير محله. فالمجاهرة بمساندة تونس تعني ازدراء فرنسا وإثارتها، وذلك ما يجب أن نتحاشاه لعدة أسباب منها حاجتنا الماسة إلى مساندتها ومساندة حلفائها في قبول موريتانيا الذي ما يزال موضوعا للنقاش.

وأثناء هذا النقاش ذهب بعض الزملاء مذهبا أبعد في أخذ حريتهم تجاهي فأعلنوا استغرابهم أمري قائلين: " لم نفهم ما تريد، فأنت لم تتمكن من إدخال بلدك في حظيرة الأمم المتحدة، ومازالت دولتك مرفوضة من قبل البعض، بل ومهددة الوجود، ومع ذلك تريد أن تهاجم خير من يقوم بمساندتك أعني تحديدا فرنسا! إنك تخل بالنظام في نقاشاتنا بإثارتك لقضايا أبناء عمومتك العرب على أنهم يساندون المغرب ضدك !!!". نعم، لقد كنت "مشوش الجلسات" بإثارتي أحيانا بعض القضايا العربية كقضية الجزائر وفلسطين ثم قضية تونس، وهي قضايا قد لا تستهوي زملائي مثلما تستهويني أنا، ومع ذلك كانوا في عمومهم معها، وخاصة فيما يتعلق بالوطنيين الجزائريين.

وفي هذا الصدد أذكر أنه عرض علي اقتراح تعاون جاء من مصدر لم أكن أتوقعه هو إسرائيل، فرفضته بطبيعة الحال. ففي يوم من أيام سنة 1961، وأنا في نواكشوط، قال لي زميلي الأستاذ داناه -Danan وهو محام سبق وأن تعرفت عليه فى داكار -وفي حديثه نبرة مزاح أخوي ما معناه: "إذا كان إخوانك العرب لا يرغبون فيك ويساندون المغرب في مطالبته ببلدكم، فإن حكومة إسرائيل تقترح عليك قيام تعاون بينها وبين موريتانيا على غرار ما حصل مع كافة الدول الحديثة الاستقلال في المنطقة. ويمكن لإسرائيل أن تساعدكم في كافة المجالات وخاصة قبولكم في الأمم المتحدة". فأجبته بأنه لا يمكن أن تقوم بيننا وبين إسرائيل أي علاقة ما دامت معاملتها للشعب الفلسطيني على ما هي عليه. ألم تقم إسرائيل بطرد الشعب الفلسطيني الشقيق من دياره وتسلبه أرضه وتجبره بالقوة العسكرية على العيش في المنفى معتمدا على الصدقات الدولية. انظر إلى مخيمات اللاجئين التي تقام كيفما اتفق في الدول العربية المجاورة. وهنا ذكرت زميلي بما كنت متأكدا من علمه به، وهو أنني إذا كنت ضد الصهيونية وأعاديها تماما فإنني لست ضد السامية لأنني لست عنصريا. وقد قابلت الأستاذ داناه بعد هذا الحديث مرتين أو ثلاثا ولكنه لم يعد إلى الحديث عن هذه القضية. وبالمقابل، فإن جميع دول الاتحاد الإفريقي الملغاشي أقامت منذ حصولها على الاستقلال علاقات مع الدولة العبرية.

وعلى كل سأظل معترفا بالجميل لنظرائي في تلك الفترة الذين تحملوني و"همومي العربية" خلال السنوات الخمس التي قضيناها في الاتحاد الإفريقي الملغاشي، وبرهنوا على تفهمهم وصداقتهم لنا.
وقد أوصت الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 19 إبريل 1961 بقبول دخول موريتانيا فيها. وفي انتظار هذا القبول النهائي سجلنا نقطا جديدة بدخولنا في مجموعة من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل المنظمة العالمية للصحة في 7 فبراير 1961؛ واللجنة الاقتصادية لإفريقيا يوم 8 فبراير 1961، والمنظمة الدولية للشغل في 20 يونيو، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية في فاتح شهر أغسطس من السنة نفسها، رغم معارضة المغرب وحلفائها .
وتتويجا لهذا المسار جاء قبولنا النهائي في الأمم المتحدة يوم 27 أكتوبر 1961، وهو قبول هللت له الجماهير الموريتانية في جميع أرجاء الوطن بوصفه انتصارا للحرية ولحقنا الثابت في الاستقلال، وانتصارا كذلك للتضامن الفعال الذي لم تبخل علينا به الدول الشقيقة والصديقة.
وقد اعترضت على دخولنا الأمم المتحدة بشكل حاد، أثناء نقاشات الجمعية العامة، بعثتا دولتين من إفريقيا السوداء هما غينيا ومالي زيادة على المتحدثين باسم المغرب وبعض الدول العربية. ولم نتأثر كثيرا بمغالاة المتحدث باسم غينيا نظرا لنأيها الجغرافي ولكوننا لم نرتبط معها آنذاك بعلاقات متينة ولا مصالح متنوعة ودائمة. أما المندوب المالي فقد ضايقنا كثيرا. ولذا وجهت حكومة موريتانيا احتجاجا قويا إلى مالي يوم 28 أكتوبر، وأرجأنا من جانب واحد إلى أجل غير مسمى الاجتماع الذي كان مقررا بين وزيري داخلية موريتانيا ومالي فیعيون العتروس في الفترة نفسها. وقد جاء هذا القرار تعبيرا عن الاستياء، ولم يكن من السهل اتخاذه.
وفي يوم 16 نوفمبر 1961 ألقيت أول خطاب لي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك جاء فيه ..." :لقد تمكنا نحن الموريتانيين من تحقيق وحدتنا على أسس نرى أنها ينبغي أن تكون الأسس المعول عليها في إقامة الوحدة الإفريقية الشاملة التي ندعوكم إلى العمل على تحقيقها بعد أن أصبحت ضرورة تاريخية... إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية ستتبنى سياسة مستقلة تجاه جميع التكتلات قائمة على أساس التعايش السلمي مع جميع الدول بغض النظر عن انتماءاتها الإيديولوجية. لقد أكدت شخصيا، وفي باريس بالذات، الطابع الجزائري للصحراء في وقت يبدو أن بعض الدول تعترض على سيادة الجزائر على صحرائها... وإذا كان بلدي قد شاء أن يأخذ مسافة من بعض صيغ التعاون المتعلقة بالصحراء الجزائرية، فإن ذلك قد أدى إلى فقداننا استثمارات مهمة كنا سنحصل عليها وحرمناها بسبب رفضنا المشاركة في المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، وذلك برغم الضغوط التي مارسها علينا أصدقاؤنا. وقد وقفنا موقفنا هذا بسبب النزاع الجزائري، وعلى هذا الأساس تعتبر الصحراء الجزائرية جزءًا لا يتجزأ من أرض الجزائر. وفيما يخص الأحداث الأخيرة في بنزرت بتونس فإن الحكومة الموريتانية، وهي تترجم مشاعر الشعب الموريتاني تعترف بشرعية

قضية تونس وتعلن تعاطفها معها...
وستظل موريتانيا وفية لأصدقائها في الوقت الذي تمد فيه يد الصداقة إلى كل الشعوب بمن فيهم من ظنوا أن عليهم أن يمنعونا من دخول منظمة الأمم المتحدة ...
إن بلدي منذ أن استطاع إسماع صوته أخذ موقفه إلى جانب الوطنيين الجزائريين ودعا طرفي هذا النزاع الذي يدور بين أشقائنا وأصدقائنا إلى تبني لغة الحوار بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة... وسيكون من الغريب أن فرنسا البلد الكبير الذي يمتلك تقاليد راسخة في مجال الحرية، ومنح خلال سنتين فقط الاستقلال لخمسة عشر بلدا من بلدان إفريقيا ومدغشقر، يعجز اليوم عن تحقيق تطلعات الشعب الجزائري الذي يخوض منذ سبع سنوات حربا بطولية شاملة لا هوادة فيها من أجل الحصول على حريته، يخوضها في الجبال والأدغال وفي السجون تحت وطأة من المعاناة والحرمان الشديدين... إننا نأمل ونتمنى من أعماق قلوبنا أن يتم خلال الأيام القليلة القادمة إطلاق سراح بن بله ورفاقه من لدن الحكومة الفرنسية مستنيرة بتاريخ فرنسا في مجال تحرير الإنسان.
...وماذا عن البرتغال التي ما تزال تؤمن بخلود الامبراطوريات الاستعمارية، وترفض ضرورات هذا القرن وما استجد فيه...، إذ لا يمكن بأي حال تبرير جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها البرتغال ضد الشعب الأنجولي الشجاع. كما أن حالة الرعب الفظيع التي يعيشها الشعب الموزمبيقي وشعب غينيا البرتغالية تشبه حالة الحرب التي لا تطاق... ولن نشعر براحة الضمير ما لم نستنكر السياسة العنصرية)لابارتايد) التي يقصر دونها الوصف والتي تمارسها حكومة جنوب إفريقيا... ولا يسعنى إلا أن أذكر بالوضع المأساوي الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون. فمن المؤسف حقا أن يطرد أكثر من مليون شخص من بني البشر من وطنهم ويرغموا على العيش في الفقر والحرمان، كل ذلك بسبب الاضطهاد الديني. وإن بلادي لتوافق على أي إجراء يتم اتخاذه في إطار هذه المنظمة إذا كان يرمي إلى استعادة الحقوق المغتصبة وتأمين عودة من أجبروا على العيش فى ظل الميز العنصري إلى ديارهم...
...وسأختم حديثي بمناشدة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين تخوضان الآن تنافسا نوويا محموما لانهاية لأمره، رغم أنهما تطمحان إلى قيادة هذا العالم المضطرب، إلى التفكير فيما يعيشه ثلثا بني البشر من معاناة لا تتصور. فمازال الناس يموتون بسبب البؤس والجوع والمرض، في وقت يبدد فيه هؤلاء أفضل مقدراتهم الاقتصادية في تطوير وسائل الدمار الشامل."

ولهذا السبب قامت الجمهورية الإسلامية الموريتانية في يوم 13 سبتمبر 1963 بتوقيع اتفاقية موسكو حول توقيف التجارب النووية. وعليه تكون موريتانيا من أوائل الدول التي تبنت المقترح الأمريكي السوفيتي. وتعليقا على هذا القرار أعلنت أمام الجمعية الوطنية: "إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية قد وقعت في لندن وموسكو وواشنطن على هذه المعاهدة التي وافقت جمعيتنا الوطنية الآن على

إقرارها. ولا شك أن موريتانيا ليست لديها الإمكانات المالية ولا الوسائل التكنولوجية التي تمكنها من إجراء تجارب نووية. لذا فإن بعض من يقيسون الأمور بمقياس القوة المادية البحت قد يرون في مصادقة بلد مثل بلدنا على هذه الاتفاقية مسألة لا معنى لها، ولكنهم بذلك يخطئون التقدير، لأن موافقتنا على هذه الاتفاقية تنم عن عدم تركنا مصير السلام بأيدي القوى الدولية فقط، مهما ملكت من تفوق في جميع المجالات. فالسلام مسألة تهم كافة الشعوب ويجب عليها أن تعمل سويا من أجل الحيلولة دون حدوث حرب جديدة، وإن مصادقتنا على اتفاقية موسكو تحمل دلالة أخرى. فإذا كنا نود أن نسجل رضانا عن النتائج التي تم التوصل إليها، فإننا نود أن نؤكد أن هذا الاتفاق لا يعدو في نظرنا خطوة أولى على طريق النزع الشامل للسلاح وهو نزع يجب أن تتم مراقبته وأن يفضي إلى منع نهائي للتسلح النووي."

وفي اليوم الموالي لخطابي في الأمم المتحدة قابلت السيد المنجي سليم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وأمينها العام الجديد يوثانت الذي سيصبح صديقا لي. لقد كان أول ممثل لبلدان العالم الثالث يتمكن من الوصول إلى هذا المنصب المهم جدا، وكان بشوشا يسعى إلى معرفة كنه القضايا التي تطرح عليه، وقد أصبحنا صديقين منذ أول حديث جرى بيننا. وقد استقبلته في نواكشوط، وظللت على اتصال دائم به بواسطة المبعوثين. ومع الأسف فقد وافاه الأجل بسرعة وأنا في الرئاسة الدورية لمنظمة الوحدة الإفريقية. وكان دوما يقظا وفعالا خاصة في القضايا المتعلقة بالعالم الثالث الذى كان له دور لا يستهان به في إعادة انتخابه رغم أن الدول العظمى لم تكن ترغب في توليه هذا المنصب مرة ثانية.
وبعد ذلك استقبلتني المجموعة الآفروآسيوية. وفي المساء نفسه أقمت حفلا دعوت إليه جميع الوفود المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة باستثناء إسرائيل وجنوب إفريقيا والبرتغال، وقاطع هذا الحفل وفد المغرب ومعظم وفود الدول العربية. وفي الغد قابلت وفود اتحاد إفريقيا ومدغشقر بشكل خاص لأبلغهم شكري الخالص وأكلفهم بإبلاغ رؤسائهم فردا فردا كامل شكري وامتناني على الدعم القوي والمساندة الفعالة التى منحونا. وفي هذا اليوم أيضا قابلت سفير فرنسا أرمان برار **Armand Bérard** ، وكلفته بتبليغ رسالة مماثلة إلى الجنرال ديغول وحكومته، كما جددت له هو نفسه كامل شكري وتهنئتي على الكفاءة والحماس اللذين تحلى بهما أثناء دفاعه عن قضيتنا.
وأود أن أؤكد هنا على ما سبق أن ذكرته من أنني أومن إيمانا راسخا بأنه لولا العمل الفعال الذي اضطلعت به فرنسا وما قدمه الاتحاد الإفريقي الملغاشي من عون بناء، لكان على بلدي أن ينتظر سنوات عديدة قبل أن يقبل في الأمم المتحدة.

*

* *

ومنذ ذلك الوقت غيرت الرياح اتجاهها فيما يخص الموقف المغربي، وبدأنا نشعر بهذا التغيير منذ سنة 1962. فقد بدأ الملك الحسن الثاني يضاعف اتصالاته الدبلوماسية، وطلب بشكل خاص من الجنرال ديغول أن يكون وسيطا بيني وبينه. وقد فعل ذلك على ما يبدو ليضايقني، فإذا قبلت مقترحاته التي أوصلتها إلي شخصية مرموقة هي في الوقت ذاته أهم حليف لموريتانيا، بل الحليف الذي يتعلق به وجود بلدي، فإنه بذلك يكون قد كسب القضية؛ وبذا أكون قد تم تحييدي. أما إذا رفضت المساعي الحميدة التي يقوم بها الجنرال ديغول، فإن هذا الأخير لن يصاب بالإحباط فقط، ولكنني شخصيا سأبدو إنسانا مكابرا لا يرغب في تسوية قضية موريتانيا والمغرب، ويزعج أصدقاءنا وحلفاءنا من فرنسيين وأفارقة. ومهما يكن فإن الحسن الثاني لما نمى إلى علمه أنني سأقوم بزيارة رسمية لفرنسا، طلب مقابلة الجنرال ديغول قبل وصولى، فاستقبله في يومي 10 و11 مايو في شاتو دي شاهChateau de Champs ، حيث سأنزل بعد عدة أيام، أي من 23 إلى 26 من الشهر نفسه. ومن الطريف أن كبير عمال الفندق، بالنظر إلى أنه لم يكن بهذا الفندق نزيل يفصل بين فترتي مقامنا، كان على ما يبدو مرتبكا في انتقاء الألقاب الشرفية التي ينبغي أن يخاطبني بها، ومبالغة في التشريف، ربما خاطبني "بصاحب الجلالة."

وفي 23 مايو استقبلني الجنرال ديغول في مطار أورلي، وتحدث في خطاب الاستقبال عن الصداقة الخالصة والفعالة التي تربط الجمهورية الفرنسية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وحدثني الجنرال ديغول ونحن في السيارة التي تقلنا من مطار أورلي إلى شاتو دي شاه، بأن لديه رسالة من ملك المغرب يود أن يبلغني إياها أثناء أول اجتماع خاص بيننا وهو اجتماع مقرر في ذلك اليوم.

وعندما استقبلني في مكتبه دخل في الحديث مباشرة فقال: " السيد الرئيس لقد استقبلت منذ قليل، كما تعلمون، ملك المغرب الذي كان قد علم بقدومكم إلى باريس في زيارة رسمية، فطلب مقابلتي ليحدثني خصوصا عن موريتانيا. وبناء على معرفته بنوعية العلاقات التي تجمع بين فرنسا وموريتانيا، وبين رئيسيهما كذلك، فقد كلفني بأن أبلغكم رغبته الصادقة في إيجاد حل مناسب يمكنه من التخلص من هذا الإرث المزعج الذي تركه له الفقيد والده الملك محمد الخامس. وهو يطلب منكم مساعدته في الوصول إلى هذا الحل المنشود وهو حل يحمل بين ثناياه مصالح الشعبين، ويسمح بإقامة علاقات طبيعية بين بلده وبلدكم على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك باعتبار بلدكم بلدا مستقلا كامل السيادة. ولكن هذا الحل ينبغي أيضا أن يتخذ شكلا يصون للملك ماء وجهه، وخاصة أمام حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي، فهذا الحزب وزعيمه لا يرغبان في سماع أي حديث عن الاعتراف بموريتانيا من لدن المغرب. وبما أن الملك على علم بموقفكم فإنه يكتفي باعترافكم بأي شكل من أشكال السيادة الروحية، وإذا لم يتسن ذلك فإنه يقبل صيغة أخرى مثل الاتحاد بين بلدين مستقلين وكاملي السيادة كما هو حاصل بين غانا وغينيا ومالي."...

--

الفصل التاسع (2 (

لقد كان ملك المغرب يعتقد، كما سبق أن ذكرت، أنني لا أستطيع رفض أي طلب للجنرال ديغول، فأنا في تقديرهم من "صنعه" حسب الاصطلاحات التي يستخدمها المغرب في تلك الأيام.

وكان محدثي يتبنى، على ما يظهر من نبرته وأسلوبه، مقترحات الملك التي يصفها بأنها "معقولة". وألح الجنرال ديغول على أهمية تسوية الخلاف بين موريتانيا والمغرب خاصة بالنسبة للجمهورية الإسلامية الموريتانية. وذكر بأن فرنسا مازالت تتمسك بتعهدها بالدفاع عن الوحدة الترابية لموريتانيا. ثم أعلن أن "... فرنسا ستكون محرجة في مقاومة المغرب فيما لو قامت الأخيرة باجتياح الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وهذا احتمال وارد - كما قال - خاصة أن المغرب ستستعيد، دون شك، تيندوف بعد نهاية حرب الجزائر التي أصبحت نهايتها وشيكة، وذلك لسببين: أولهما أن هذه المدينة مغربية تاريخيا وكذلك المنطقة التابعة لها، وقد انتزعتها فرنسا من المغرب لتلحقها بالأراضي الجزائرية. وفرنسا ترى اليوم أنه من الطبيعي أن تعود إلى المملكة المغربية. أما السبب الثاني، فى نظر الجنرال، فهو وجود اتفاق بين المغرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يتضمن إعادة رسم الحدود بين البلدين بعد استقلال الجزائر. ومن المحتمل جدا أن تشمل إعادة رسم الحدود هذه ضم تيندوف إلى الأراضي المغربية، وعندها لن يبقى حاجز بين الأراضي المغربية والأراضي الموريتانية. ومن هنا تبدو بجلاء حاجة موريتانيا إلى تسوية نزاعها مع المغرب تجنبا لمغبة التعرض للأخطار المفاجئة ."

وكان الجنرال ديغول، على ما يبدو، حريصا على إنجاح وساطته، فقد تمكن ملك المغرب تماما من إثارة كبريائه واللعب على الوتر الحساس لديه. ورددت عليه بما سبق أن رددت به على السفير الزهيري وعلى الرئيس كوامينكروما، بعدما قمت بتشذيب ردي عليهما. وقد أصيب بإحباط شديد لدى سماعه ردي بالرفض على اقتراحه. وبعد لحظة ارتباك وصمت رد علي الجنرال ديغول قائلا: "ولكن كيف تستطيعون الدفاع عن بلدكم فيما لو قررت المغرب اجتياحه"؟ فأجبته أنه "من البديهي أن يتوقع تحقيق المغرب نصرا عسكريا على موريتانيا، ولكن هذه القناعة لا تمنعنا من مقاومتها حتى آخر موريتاني .وسنقاوم طائراتها ومدفعيتها ببنادقنا البالية بل وبعصينا، وإذا انهزمنا في المراكز فإننا سنلجأ إلى تنظيم المقاومة في صحرائنا التي لا يمكن للمغاربة الذين ألفوا حياة الحضر أن يعيشوا فيها. ففي صحرائنا سيشكل الحر والعطش خير حليفين لنا ضد الأعداء، ونحن على أية حال نفضل الموت بعزة وكرامة على العيش في المهانة؛ وقديما قيل :

ماء الحياة بذلة كجهنم * وجهنم بالعز أطيب منزل

وأود، قبل أن أنهي حديثي، التذكير بأنني على يقين بأن فرنسا التي تربطنا بها

علاقات متينة ولدينا معها اتفاقية للدفاع لن تتركنا وحيدين أمام المغرب إذا حاول سحقنا."...

وجاء رد الجنرال ديغول على النحو التالي: "... تأكدوا سيدي الرئيس أن فرنسا ستفي بالتزاماتها عندما تستوجب الأمور ذلك ". وتوقف الأمر بالنسبة لي عند هذا الحد خاصة بعد أن طمأنتني العبارات الأخيرة من محدثي. وكان الجنرال ديغول قد أخبرني بأنه فضل الحديث إلي في هذا الشأن على انفراد بدل إثارته بحضور وفدينا، لما يعلمه من تعقيده وحساسيته. ولكن الجنرال ديغول فاجأني بطرح القضية من جديد أثناء جلسة العمل وبحضور وفدينا. وكان الوفد الفرنسي يتألف من جورج بومبيدو Georges Pompidou الوزير الأول، وموريس كوف دي مرفيل Maurice Couve de Murvile وزير الشؤون الخارجية وبيير مسمير Pierre Messmer وزير الدفاع وجاك فوكار Jacques Foccartالأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية المكلف بشؤون إفريقيا ومدغشقر. ويتألف الوفد الموريتاني من حمود ولد أحمدو رئيس الجمعية الوطنية والوزراء والنواب الأعضاء في الوفد الموريتاني والسفير الموريتاني في باريس ممادو توري. وأعترف أن الطريقة التي اتبعها الجنرال في عرضه للموضوع أمام أعضاء الوفدين أغضبتني جدا ولكني تمكنت من كظم غيظي فخاطبته قائلا: "سيدي الجنرال إن مثلكم لا يحتاج إلى التذكير بالموقف الذي يجب اتخاذه إزاء الجار التوسعي!". وبعد لحظات صمت ثقيل، حول الجنرال الحديث إلى موضوع آخر، وكأن شيئا لم يحدث. وبعد أن أصبح جورج بومبيدو رئيسا للجمهورية الفرنسية، ذكر هذه الحادثة في مؤتمر صحفي عقده في نواكشوط أثناء زيارته الرسمية لموريتانيا في فبراير.1971
بعد هذا سألت نفسي: لم تصرف الجنرال على هذا النحو؟ أعتقد أنه وهو يحاول الوصول إلى مسعاه في الوساطة التي قام بها كان يرى أن طرح الموضوع بهذا الشكل وأمام أعضاء الوفدين سيجعلني أخجل من رفض ما كنت قد رفضته وأنا على انفراد معه في مكتبه .ومع ذلك يظل الأمر لغزا محيرا.

وعلى كل حال أعلن الجنرال ديغول في مأدبة العشاء الرسمية التي أقيمت على شرفنا في قصر الأليزي، بعدما أثنى علي: " إن إنشاء موريتانيا وجعلها دولة منسجمة يعد خير دليل على نجاح مسعانا، وهذا أمر يستحق كل تقدير!... وإن تقديرنا واعتبارنا لكم قد ارتفع إلى أعلى الدرجات...". وأعلنت في كلمتي الجوابية: "...إن ما حصل - والإشارة هنا إلى جهوده الرامية إلى تصفية الاستعمار فى إفريقيا جنوب الصحراء - لم يكن على الإطلاق أمرا حتميا بل كان نتيجة لتلاقي همة رجل شجاع بالإرادة العميقة لشعب يحاول تجنب الأخطار والوصول إلى هذا الحل السلمي." ...

وكانت هذه الزيارة الرسمية التي قمت بها، في تلك الفترة كما كان يفعل زملائي

الرؤساء الأفارقة والملغاش المنحدرون من المجموعة الفرنسية الإفريقية، مناسبة تعرفت فيها بصورة أفضل على الجنرال ديغول تلك الشخصية الفذة. فقد كانت لي معه عدة لقاءات خاصة ومحادثات انفرادية في قصر الأليزي وشاتو دي شاه الذي صحبني إليه من المطار يوم قدومي، ثم عاد إلي في لقاء رسمي وتغدى معي حسب ما هو مرسوم في البرنامج المعد للزيارة.

وبعد هذا كنت ألقاه بصورة منتظمة في باريس. وكان آخر حديث ثنائي جمع بيننا يوم 19 سبتمبر 1968. وبعد ذلك بيوم واحد، أي في 21، قابلته للمرة الأخيرة بمناسبة مأدبة غداء فى الأليزى أقامها على شرفنا أنا والرئيس البنيني أميل درلين زينسو .Emile-Derlin Zinsouوقد قابلته على مدى السنوات العشر الممتدة من 1958 إلى 1968 اثنتي عشرة مرة فضلا عن لقاءاتنا فى اجتماعات المجلس التنفيذي للمجموعة الفرنسية الإفريقية وزيارته لنواكشوط سنة 1959 وزيارتى الرسمية لفرنسا فى!1962

وكانت مقابلاتنا تتم حسب نوع من "الطقوس" المحددة التي لم تتغير على مدى تلك السنوات العشر. كان الجنرال ديغول يستقبلني دوما بكثير من الحفاوة حتى أثناء استقباله لي في نوفمبر 1961 عندما كان في أشد غضبه، كما سبق أن بينت، بسبب ما أعلنته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حرب الجزائر ومصير الزعماء الجزائريين المسجونين في فرنسا (بن بله ورفاقه) وأحداث بنزرت. لقد كان يستقبلني عند باب مكتبه أو على سلم مدخل قصر الأليزي حسب الظروف، ويأمرني بالجلوس ثم يجلس إلى جانبي على كرسي آخر خلف مكتبه، وبعد أن يخرج المصورون وصاحب الكاميرا يخاطبني قائلا: " كيف الأحوال في موريتانيا؟ "أو كيف حال موريتانيا؟" وكنت دوما أتطرق إلى الحديث عن قضيتين وأتناول غيرهما حسب الظروف. أما القضيتان اللتان كنت أتحدث عنهما بصورة دائمة فهما: علاقاتنا مع المغرب ثم استغلال مناجمنا عند انطلاقتها أولا وبعد ذلك عن تطور استغلالها، وكان التركيز على مناجم الحديد ومناجم النحاس خاصة.

وبعد ذلك، أطلب من الجنرال عرضا عما وصلت إليه حرب الجزائر فيما قبل سنة 1962، بينما كنت أسأله حتى آخر لقاء لي معه عن الوضع في المشرق العربي وعن ما وصلت إليه الأمور بخصوص مأساة فلسطين. وعند نهاية عرضي الذي يجتهد في متابعته أولا بأول، يلقي على بعض الأسئلة أو يطلب مني بعض الإيضاح حول هذه النقطة أو تلك مما كنت قد تناولته في عرضي. ثم يتابع حديثه قائلا: «أما فيما يخص فرنسا« أو«بخصوص السياسة الفرنسية«...، ثم يبدأ في الإجابة على أسئلتي بشكل كامل أو يكاد، مركزا على الجوانب التي يراها أهم بالنسبة له، وحسب الأوضاع في ذلك الوقت. ثم ينهي اللقاء بعبارة مجاملة من قبيل» :أشكركم على زيارتكم «. ثم يقف مودعا ويصحبني إلى الباب الخارجي ويصافحني قائلا» إلى اللقاء السيد الرئيس .»

وكانت لقاءاتنا تستمر ساعة في المتوسط، وقليلا ما تقل مدتها عن ذلك، وقد تزيد.

ما هو رأيي في الجنرال ديغول ؟ هناك كثيرون ممن هم أجدر مني بالحكم عليه، حاولوا الإجابة عن هذا السؤال، كل حسب طريقته الخاصة، وهكذا يكون أي حديث عنه حديثا معادا.

ومن نافلة القول أن الجنرال ديغول كان رجل دولة عظيما، بل إنه أعظم رجال الدولة في عصرنا الحديث، وشخص لا مثيل له، وعملاق من عمالقة التاريخ المعاصر. وقد وسم هذا التاريخ بسمة لا تمحي لأنه أسهم فعلا في صياغة تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما بالنسبة لنا نحن الشعوب المغلوبة على أمرها، فلا شك أنه عجل بعملية استقلال البلدان الإفريقية التي كانت تشكل عند عودته إلى السلطة الجزء الأكبر من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، مع أن عملية جلاء المستعمر كانت قد بدأت مع "القانون الإطاري" الذي يطلق عليه "قانـون دي فير Loi Defferre "الذي منح بلداننا شبه استقلال ذاتي.

وقد استطاع الجنرال ديغول بثاقب ذهنه وبشجاعته أن يتنبه إلى أن إرادة الاستقلال أصبحت حقيقة لا رجعة فيها، ذلك ما أوحت إليه به حرب التحرير التي خاضها الشعب الجزائري الشجاع، فجنبنا وجنب بلده معنا مغبة خوض حرب تحرير ما كان لها أن تنتهي دون تقديم جحافل الأموات والخراب، فمنحنا الاستقلال في الوقت المناسب، ولو قيل عنه إنه سيظل استقلالا ناقصا لأنه ممنوح وليس منتزعا بالقوة. وكان نظام المجموعة الفرنسية الإفريقية الانتقالي الذي وضعه ذا فائدة جليلة فيما يخص تحضيرنا لممارسة سلطات الاستقلال بشكل تدريجي، رغم ما تحمله تلك المجموعة من سمات استعمارية جديدة. ولا يُتصور أن الجنرال ديغول قد أنشأ هذه المجموعة من أجل سواد عيوننا نحن الأفارقة المنتمين لهذه الإمبراطورية، بل قام بتصور حل وسط بين الإبقاء على السيطرة الاستعمارية التي تجاوزها التاريخ ورفضتها الشعوب المستعمرة (وهو رفض يتجلى في الحرب البطولية التي خاضتها الشعوب في الهند الصينية وفي الجزائر). فلا بد إذا من حل وسط بين السيطرة الاستعمارية المنبوذة والقطيعة المفاجئة الفجة بين فرنسا وأقاليم ما وراء البحار. وهي مسألة صعبة التحقيق على كل حال. فهذه القطيعة ستتقلص بموجبها فرنسا إلى حدود مساحتها الأصلية أو نحو ذلك، وسيترتب على ذلك ما يترتب عليه من آثار اقتصادية وسياسية وثقافية خطيرة إن لم تكن مدمرة خاصة بالنسبة لبلداننا التى ما تزال فى طور النشأة. ولا أرى أنه من الإنصاف محاسبة الرجل على مثل هذا التصور لأن الباعث عليه خدمة بلده، فمن المعلوم أنه لا وجود للمثل الفلسفية بين الدول "وفي السياسة لا وجود لأصدقاء بل المعتبر هي المصالح فقط ". بيد أن هذا الحل عانقت فيه مصلحة فرنسا مصلحة الدول الإفريقية والملغاشية الأعضاء في المجموعة الفرنسية الإفريقية.

وكان الجنرال ديغول يرى أن عظمة فرنسا وإشعاعها عبر العالم يحتم عليها الاحتفاظ بإمبراطوريتها الاستعمارية من خلال نوع من التمسك بالإقطاعيات التابعة لها وذلك بفضل التحولات في طبيعة القوانين التي تحكم العلاقات التي تربط الدولة الأم بالأراضي التابعة لها في ما وراء البحار .ولكن من هو ديغول هذا الذي كان محررا للمستعمرات؟ وكان في نظر اليمين الفرنسي المتحجر بائع فرنسا

بأرخص ثمن؟ هل كان ليبراليا يؤمن بالليبرالية؟ أم كان قوميا فرنسيا واقعيا وصاحب أبهة مع أنه في حقيقة الأمر استعماريا إلى أبعد حد، كما بدا سنة 1944 في برازافيل ؟ أعتقد شخصيا أنه كان ليبراليا يمارس سلطة أبوية، ولكن أبويته كانت أبوية ذكية إن جاز لي أن أستخدم هذا الوصف. فمن الناحية الشكلية، كانت علاقته بنا نحن قادة دول المجموعة الفرنسية الإفريقية أولا والدول المنحدرة من هذه المجموعة فيما بعد، علاقة عادية مستقيمة جدا، على أن بعض لحظات العجرفة كانت تنفلت من أعماقه لتطفو على السطح، وكنا بالنسبة له شركاء مهمين إن لم نقل ضروريين، ولكننا لم نكن شركاء متميزين تماما. وبما أننا كنا بحاجة ماسة من الناحية الموضوعية إلى فرنسا وفي كافة المجالات، فإن فرنسا كانت ترعانا وتراقبنا، وتتجنب أن تثير لدينا عقدة المستعمر، فقد كانت باختصار ترعانا رغم أنوفنا حتى لا نقع في حماقات لا تليق بغير الأطفال. ومهما يكن من أمر فإني ما زلت أكن للجنرال ديغول التقدير والإعجاب .وقد حزنت كثيرا لنبإ وفاته وحرصت على أن أحضر تشييع جنازته مع كثير من الرؤساء في نوتردام دي باري .Notre-Dame de Paris وحرصت فوق ذلك على الذهاب إلى كولومبي Colombey لإلقاء نظرة أخيرة على ضريحه وتقديم التعازي لأرملته، وكنت برفقة عدد من رؤساء الدول الناطقة بالفرنسية ومن بينهم الرئيس هوفوت بوني.

*

* *

وفيما يتعلق بالوساطة التي كان الحسن الثاني يطلبها، فإنه لم يكتف بمساعي الجنرال ديغول، بل طلب مجددا من الرئيس سنغور أن يقوم بوساطة عن طريق جان رو المستشار السياسي لرئيس الجمهورية السينغالي. فقد سلم سفير المغرب في فرنسا الرئيس سينغور يوم 6 يونيو 1962 رسالة من ملك المغرب يبلغه فيها بالمقترحات المغربية الجديدة وهو ما قام به في 19 من الشهر نفسه حيث اقترح عليَّ الملك القيام بمباحثات سرية تفضي إلى توقيع اتفاق ذى طابع فيدرالي أو كونفيدرالي. وفي حالة حصول اتفاق بيننا فإن المغرب ستحترم جميع الاتفاقيات المبرمة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وفرنسا. وسأعامل شخصيا من قبل الملك كرئيس دولة!! وأكدت في ردي على الرئيس سنغور يوم 2 يوليو الموالي قائلا: "... ما يجب أن يعترف به علنا هو استقلال وسيادة الدولة الموريتانية، وبعد ذلك فقط نصبح مستعدين لنقاش اتفاقيات تحكم العلاقات في المجالات التي تقتضيها المصلحة المشتركة للمغرب وموريتانيا على غرار الاتفاقيات التي تربطنا بفرنسا أو دول الاتحاد الإفريقي الملغاشي."

ومهما يكن الإزعاج الذي يسببه أحيانا ميل الرئيس سينغور إلى لعب دور الوسيط، فإن ذلك لم يمنع من تحسن العلاقات مع دكار بشكل جلي. لقد ذكرت على ما أعتقد، أننا بدأنا تعاونا مثمرا في مجالات شتى منذ أن تفككت فدرالية مالي. فقد كانت سنة 1961 مليئة بالاجتماعات الفنية والاجتماعات الوزارية لتسوية بعض

المشكلات مثل الأمن وإيرادات الجمارك والنقل..الخ. وجاء كل ذلك لمصلحة العلاقات الثنائية بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والسينغال، وهو ما تشهد له الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس المجلس السينغالي مامادو ديا للجمهورية الإسلامية الموريتانية من 19 إلى 21 نوفمبر 1962. وبعد أزمة النظام السينغالي التى تجابه فيها الرئيسان سينغور وديا في ديسمبر من تلك السنة وانتهت باعتقال ديا، كتب إلي الرئيس سينغور يوم 5 يناير 1963" ليؤكد لي متابعة المحادثات والاتفاقات التي بدئت مع الزيارة الأخيرة لمامادو ديا..."

وخلال سنوات قليلة بعد استقلالنا وقبول عضويتنا في الأمم المتحدة، توصلنا مع كافة جيراننا في الجنوب وفي الشرق والشمال، باستثناء المغرب، إلى تكوين علاقات جيدة على نحو ما كنا نأمل، وهو ما يصب في صالح الوحدة الإفريقية التي ظللنا منذ بدء الاستقلال مناضلين أوفياء لها. وقد بقينا كذلك نعمل بلا كلل في سبيل تحقيق هذا الهدف، وقد ساعدتنا على ذلك جملة من الظروف.

واعترفنا بالجزائر فور إعلان استقلالها حيث اعترفت الجمهورية الإسلامية الموريتانية بجمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية في 3 يوليو 1962. وبعد ذلك بقليل بعثنا وفدا إلى كولمبشار يتألف من راسين توري ومحمد ولد مولود ولد داداه، فقابلا الحاكم الجزائري الجديد، أعنى حاكم مقاطعة الساعورة .Saoura كما تم بحث مستقبل العلاقات الثنائية بين موريتانيا والجزائر. وفي هذا المضمار أعلنت يوم 7 أكتوبر الموالي لوكالة اتحاد الصحافة الدولية(يونايتد بريس) قائلا: "...الآن وقد استقلت الجزائر فإن علينا أن نفتح الباب على مصراعيه لبدء التعاون على أوسع نطاق بين الدول المتاخمة للصحراء ."وسأعود إن شاء الله إلى العلاقات الموريتانية الجزائرية بشيء من التوسع..

وكانت قضية بنزرت، كما سبق أن قلت، مناسبة لنعلن على الملإ تأييدنا لتونس، واستمرت مظاهر هذا التأييد خلال خريف 1961. فقد برهنا منذ البداية على الرغبة في رد الجميل لتونس التي كانت سباقة إلى الاعتراف بنا، كما كانت الأولى بل والوحيدة (من بين الدول العربية) التي ساندتنا في دخول الأمم المتحدة، وافتتحنا فيها واحدة من أقدم سفاراتنا، وأرسلنا إليها في 20 يناير 1961 أربعة وعشرين متدربا في مجال القانون والفقه الإسلامي.

أما المغرب فكان لها في هذه الفترة موقفان متناقضان تماما: ففي الخارج كانت تسعى بكل الوسائل لإيجاد الوسطاء بيننا، أما في الداخل فكانت تضاعف من العمليات الإرهابية، وكان أكثرها دموية عملية النعمة التي سبق أن تحدثنا عنها. وكانت ترمي من وراء ذلك إلى أن تظهر للعالم بل وللشعب الموريتاني خصوصا أن النظام القائم غير مستقر وعاجز عن توفير الأمن في البلد.

وتخلت مالي عن موقفها المعادي لنا، بعد أن قمنا باحتجاجات كثيرة وقوية لدى حكومتها من أجل أن توقف السماح للمغرب باستخدام أراضيها كقاعدة للاعتداء على الأراضي الموريتانية. وبدأت فترة علاقات طبيعية بيننا، كان أولها المؤتمر الوزاري بين البلدين الذي انعقد في كيفه مع بداية شهر أغسطس 1962. وفي

الشهر الموالي وجه حزب الاتحاد الاشتراكي دعوة إلى حزب الشعب الموريتاني، فبعث الأخير وفدا إلى بماكو مكونا من عضوين من مكتبه التنفيذي هما: يوسف كويتا وأحمد بابا بن أحمد مسكه لتمثيله في مؤتمر الحزب المالي، وقد رسخت هذه المشاركة جهود التصالح بيننا. وفي نهاية هذا الشهر قام وزير التخطيط الموريتاني محمد المختار معروف بزيارة حسن جوار لبماكو، فاستقبله الرئيس موديبو كيتا وسلمه دعوة موجهة إلي للقيام بزيارة رسمية لمالي.

وقامت مالي بإجراء آخر يوضح التطور الإيجابي للعلاقات بيننا. ففي 17 أكتوبر دعت الحكومة المالية حرمة ولد بابانا إلى إخلاء قواعد التدريب والهجوم في مالي ابتداء من 26 من الشهر نفسه. وأبلغني الرئيس موديبو كيتا بهذا الإجراء فور اتخاذه إياه، وكان هذا نصرا ديبلوماسيا جديدا ضد المغرب حيث تخلى عنه بلد ثان من مجموعة الدار البيضاء. والحقيقة أن الأوضاع الداخلية في مالي استدعت من الرئيس موديبوكيتا تغيير سياسته، فقد كان عليه أن يعود إلى صف فرنسا، ولكن عليه قبل ذلك أن يصلح علاقاته مع جيرانه.

وبناء على طلب مني انعقد في باماكو اجتماع وزاري يومي 23 و24 نوفمبر 1962 ضم وزير داخلية موريتانيا ونظيره المالي. وقد أكدا "تطابق وجهتي نظرهما حول القضايا التي تطرق إليها البحث، وخصوصا حول قضايا الحدود والأمن والنواحي الاقتصادية، وقررا إحياء لجنة الحدود، وعدم اختراق قوات الأمن في أحد البلدين لحدود البلد الآخر، والتعاون على البحث عن العناصر المتمردة، وأخيرا تطبيق اتفاقات نواكشوط في 15 يناير 1960 وعيون العتروس في 13 يونيو1960 المتعلقة بالانتجاع عبر الحدود والإحصاءات الضريبية". ومنذ ذلك الوقت بدأ جو العلاقات الموريتانية المالية يصفو وأصبح الطريق ممهدا أمام مؤتمر خاي.

لقد انعقدت هذه القمة في مدينة خاي بمالي، كما تشير إليه تسميتها من 15 إلى 17 فبراير 1963. وكان هذا المؤتمر قد سبقته اجتماعات مهدت له، أشرنا إليها أعلاه، وضم وفدين من بلدينا أحدهما برئاسة الرئيس موديبوكيتا والثاني بقيادتي.

وقبل الحديث عن الاتفاق الذي توصلنا إليه، أود أن أذكِّر، مع الإيجاز، بمنشإ الخلافات على الحدود بيننا .لقد ظلت منطقة الحوض حتى سنة 1944 تابعة إداريا للسودان الفرنسي، وهو ما يمثل واحدا من الأخطاء الكثيرة في مجال التقسيم الإقليمي التي ارتكبها المستعمر الفرنسي، والتي لم يراع فيها غير مصالحه الآنية الاستراتيجية والاقتصادية.

وفى أعقاب اقتتال بين زاويتين صوفيتين تقتسمان ولاء القبائل الأساس في المنطقة راح ضحيته كثير من القتلى، فكر وزير المستعمرات والوالي العام لغرب إفريقيا الفرنسية سنة 1944 في إصلاح الخطإ الذي ارتكبه سلفهم وإعادة منطقة الحوض إلى وطنها الأم موريتانيا، فاستوجب ذلك إعادة رسم الحدود بين المستعمرتين إذ ذاك. وحاولت الإدارة الفرنسية فى السودان رفض هذه الحدود الجديدة بشكل غير مباشر. ومع حصول السودان الفرنسي على الاستقلال الذاتي

ثم الاستقلال، أعرب مسؤولوه الوطنيون عن اعتراضهم التام على خط الحدود هذا.
والحقيقة أنهم من الناحية القانونية كانوا محقين، فالمرسوم الذي أصدرته باريس بضم الحوض إلى موريتانيا حدد خط الحدود الجديدة بين المستعمرتين اعتمادا على معلومات طبوغرافية ومساحية(جيوديزية) لا داعي هنا للخوض فى تفاصيلها الفنية، ولكن كان ينبغي أن يشفع إصدار هذا المرسوم بمقرر مطبق له يصدره الوالي العام لغرب إفريقيا الفرنسية لتحديد محتوى المرسوم لا لتغييره، إذ لا يمكن قانونيا تغيير مرسوم بمقرر مثل هذا. ولكن ما حصل هو أن المقرر المرسِّم للحدود (gubernatorial) غيَّرها لصالح موريتانيا، فغدت بموجب هذا القرار تدير مناطق يطالب بها السودان الفرنسي ثم مالي من بعد. هكذا إذن كان القانون إلى جانب مالي ولكن الواقع الفعلي يعطي الحق لموريتانيا.
كانت هذه إذن هي المشكلة التي علينا أن نجد لها حلا في خاي. وبعد نقاشات ساخنة في هذا اللقاء حصل بيننا اتفاق على أن مؤتمرنا ليس هيئة قانونية يمكنها البت في هذه القضية، ولكنه اجتماع سياسي عليه أن يبحث عن حل سياسي لمشكلة سياسية أيضا. واستمرت المفاوضات ولكن بصعوبة بالغة. فقد وصلنا عدة مرات إلى نقطة القطيعة، ولكن الإرادة الطيبة التي تحلى بها الطرفان، والرغبة الصادقة في إيجاد حل لمصدر الشقاق بيننا جعلانا نتجاوز خلافاتنا، ونكبح جماح حميتنا القومية لنتوصل إلى حل يرضى كلا الطرفين. واقتضى هذا الحل تقسيم المناطق المتنازع عليها تقسيما عادلا، وخاصة المنطقة المهمة منها وهي منطقة تلمسي. ومنطقة تلمسي هذه منطقة رعي بالغة الأهمية، وتوجد بها مجموعة آبار مهمة بعضها ملح محبب عند رعاة الإبل الذين يرتادون المنطقة بكثرة وخاصة في الفترة التي تحتاج فيها إبلهم إلى تناول كميات من الماء الملح .
وبعد مضي ثلاثة أشهر على لقائنا فى خاي، كنت ومودى بوكيتا سعيدين وفخورين أن نضرب مثلا باتفاقنا أمام الملأ من إفريقيا المستقلة المجتمع فى آديس آبابا لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية. ويبدو مع الأسف أن هذا المثال فى حل النزاعات الحدودية لم يحتذ فى قارتنا التى ما يزال هذا النوع من النزاعات وغيره من المعوقات يُعرقِل جهود وحدتها القارية .

*
* *
--

الفصل التاسع (3 (

لقد غيرت غينيا أيضا موقفها منا في هذه الأثناء، وقدم إلي أول سفير لها أوراق اعتماده في 15 أغسطس 1962، وما فتئت العلاقات بين بلدينا تتحسن منذ سنة قبل ذلك، واستقبلت بعثتنا استقبالا حسنا في كوناكيري خلال الاجتماع الوزاري الأول للدول الأربع المجاورة لنهر السنغال في 10 و 11 يوليو 1961. وبعد ذلك

بقليل بعث إلي الرئيس شيخو توري سفيره في السنغال في إطار مساع حميدة. كما تلقى حزب الشعب الموريتاني دعوة من الحزب الديمقراطي الغيني لحضور مؤتمره السادس في كوناكيري بين 27 و30 ديسمبر. وقام بتمثيل حزبنا ثلاثة أعضاء من مكتبه التنفيذي هم: راسين توري ومحمد ولد الشيخ ومحمد عبد الله ولد الحسن. ومنذ ذلك الوقت بدأت اللقاءات بين موريتانيا وغينيا تنمو وتتنوع.

وجاء قدومي إلى كوناكيري في زيارة رسمية لجمهورية غينيا من 27 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 1963، تتويجا لهذا التطور الإيجابي.
وقد رأى الوفد الموريتاني، أقصد أنا ومريم، ما أثار حماسنا بل بهرنا .فقد استقبلنا الرئيس شيخو توري بحرارة فائقة وصحبنا في زيارة لعواصم الأقاليم الأساسية، فرأينا على الطبيعة الشعب الغيني الذي كان يعيش فترة حماس واندفاع منقطعة النظير في تاريخه. فقد كان شعبا معبأ تمام التعبئة في إطار حزبه، وكان شعبا مناضلا، يعيش ثورة يطمح إلى أن تكون جزءا لا يتجزأ من الثورة الإفريقية، وهي ثورة استنهض الحماس لها الفضائل والمميزات النبيلة الكامنة في نفوس الأفارقة، ثورة كانت تطمح إلى أن ترد للإفريقي كرامته وشرفه وحريته التي سلبته إياها القوى الاستعمارية والإمبريالية.
لقد أتيح لهذه التجربة القومية الغينية أن تكسب إعجابنا رغم أنه كان يفترض أن تكون لدينا مناعة ضدها بحكم الدعاية التي تحوكها وسائل الإعلام المتحكم فيها من قبل بعض الأوساط الفرنسية التي لم تغفر لغينيا شيخو توري تصويتها بـ"لا" في سبتمبر 1958. وكانت تلك الدعاية تسعى إلى تقديم غينيا في صورة بشعة محاولة إقناع الرأي العام الإفريقي بأن غينيا منذ سنة 1958 أخذت تتردى في مهالك الفوضى والجوع في ظل دكتاتورية شيخو توري الدموية التي لا ترحم وحزبه الشيوعي :الحزب الديمقراطي الغيني. وعندما رأينا شعبا سعيدا بأن يعيش تجربته الثورية، فخورا بأن يحقق تحرره الوطني، وهو تحرر يرى فيه زعماؤه خطوة على طريق تحرير القارة بأكملها، أعجبتنا هذه الروح النضالية العالية التي يعيشها الشعب الغيني ويتغنى بها ولها يهلل ويرقص! فهل كان لهذه التجربة تأثير على تطور حزب الشعب الموريتاني بعد مؤتمر كيهيدي الاستثنائي المنعقد في يناير 1964، والذي سأتحدث عنه لاحقا؟ من الطبيعي أننا لم نقم بنقل التجربة وتطبيقها كما هي على الشعب الموريتاني، فهذا أمر غير معقول نظرا للميزات والخصائص التي تختص بها كل أمة وكل شعب، ولكننا اقتبسنا الكثير من تنظيم الحزب الديمقراطي الغيني وبناه ومناهجه وطرق الإنعاش التي يستخدمها.
وسأروي قصة غريبة ولكنها حدثت فعلا لتعطينا فكرة عن ما غمرني من حماس بسبب ما رأيته في غينيا. فعند اختتام زيارتي لغينيا كان علي أنا وشيخو توري أن يلقي كلانا خطابا في حفل رسمي، وقام كل واحد منا بعرض نص حديثه على الآخر مكتوبا حسب ما تقتضيه التقاليد في هذا المجال، ليحصل الانسجام بين الخطابين وليتمكن المتحدث منهما أخيرا من تكييف إجابته مع خطاب من تحدث أولا، ولا أتذكر الآن ترتيب الحديث بيننا .وعندما قرأ مضيفي خطابي بساعات قبل

الحفل، وجده مناهضا للاستعمار وللإمبريالية وباختصار وجده ملتهبا، فطلب مني حذف فقرات رأى أن "التفوه بها يشكل خطرا على موريتانيا ". وشرح لي بصورة أخوية أن موريتانيا لا تمتلك من الوسائل ما يمكنها من التصدى للمناورات الفرنسية التي تتعرض لها غينيا، وعليه فإن علي أن أكون حذرا وأن أتجنب ما يوحي بازدراء الاستعمار الفرنسي. وكان ما قاله صحيحا، فلم يجد صعوبة في إعادتي إلى الصواب الذي كان علي أن أظل متمسكا به أصلا! وأصلحت نصي على نحو أصبح معه معتدلا. وهذا سلوك مني يصعب تفسيره إلا من خلال انتمائي إلى "المتقلبين" وهم، حسب اصطلاح سينغور، الأفارقة السود والعرب. فالقلب في عرف هؤلاء "المتقلبين" له منطقه الذي لا يقبله العقل، وهذه ميزة تنطبق على هؤلاء القوم أكثر من أي شعب آخر .ومن العجيب أن نرى شيخو توري الملتهب حماسا وثورة يهدئ من كان يوصف بالحكمة والرزانة: المختار ولد داداه.

لم أكن أعرف شيخو توري قبل زيارتي غينيا، مع أنني قابلته ثلاث مرات أو أربعا خلال اجتماعات نواب الرؤساء الأفارقة والسلطات الفرنسية في داكار أو في باريس في ظل القانون الإطاري. كما قابلته أيضا في أديس أبابا أثناء القمة التأسيسية لمنظمة الوحدة الإفريقية، ولكن لم تتح لنا أبدا فرصة التحدث وجها لوجه وعلى قدم المساواة. فما معنى ذلك؟ أقصد أنه على الرغم من أنني وإياه ننتمى إلى جيل واحد، فقد كان فى البداية على الأقل قدوة بالنسبة لى بحكم شهرته وتجربته القديمة مقارنة بتجربتى التى كانت فى بدايتها، وبحكم نضاله ومناهضته للاستعمار التي جعلت منه أحد أشهر قادة إفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية داخل قارة إفريقيا وخارجها، كما جعلته الرجل الأكثر شعبية بين مثقفي إفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية.

لقد اكتشفت الرجل خلال هذا الأسبوع غير العادي الذي قضيته معه بين مدن غينيا وأقاليمها، وقد وجدته على عكس الصورة المشوهة التي رسمت له: إنسانا بسيطا محببا ودودا متأجج العواطف ذا شخصية أخاذة. ولعل سر إعجابي به يعود بالأساس إلى تصويته بـ"لا" في انتخابات ديغول سنة 1958. فبذلك فعل الرجل ما كان بودي أن أفعله ، ويفعله معي المواطن الموريتاني، وهو مطمح ما كان لنا أن نتمكن منه فى ذلك الوقت .كما أعجبتني الثورة الغينية التي انتهيت من وصفها توا، فأحاطه كل ذلك بهالة من المزايا جعلتني أكن له كل التقدير. وكنت وإياه فوق ذلك صديقين حميمين في البداية على الأقل.

وفي نهاية السنة الموالية، أي ما بين 16 و21 ديسمبر 1964، قام الرئيس شيخو توري بزيارة رسمية لموريتانيا، وهي زيارة مكنتنا من توطيد علاقاتنا الشخصية وتنمية العلاقات بين حزبينا ودولتينا . وبعد تبادل هاتين الزيارتين الرسميتين المنفصلتين وما تبعهما من تبادل لزيارات الوفود، ظلت العلاقات الموريتانية الغينية قوية نضالية لم يتعكر صفوها خلال الستينات، وتطورت هذه العلاقات في الفترة نفسها من خلال إطار إقليمي وهو لجنة الدول المجاورة لنهر السينغال التي تم إنشاؤها سنة 1965، ثم تحولت سنة 1968 إلى منظمة الدول

المجاورة لنهر السنغال التي ضمت إضافة إلى بلدينا مالي والسينغال.
وكانت هذه المنظمة، تحديدا ، السبب في تردي العلاقات الثنائية بين موريتانيا وغينيا، ثم فى تردي العلاقات بين غينيا والسينغال. فالتطور الداخلي لغينيا جعل النظام فيها يتحول مع مرور الوقت إلى نظام أكثر استبدادا وأقل تحملا لتذبذبات مواقف المعارضة، فسجن بعض معارضيه وعذب بعضهم إن لم يقم بقتله .ونجمت عن ذلك هجرة كبيرة في صفوف الموطنين الغينيين والأطر التي اتجهت إلى الدول المجاورة أساسا وكان من بينها السينغال .
واستنتج شيخو توري من متانة العلاقات بين السينغال وفرنسا أن هذه الأخيرة التي لم تغفر له تصويته ب"لا" سنة 1958 تحاول أن تجعل من السينغال وبالتمالؤ معها، وبتقديمها الدعم للمهاجرين، قاعدة للمتمردين الغينيين لزعزعة حكمه الذي أصبح معارضوه في الداخل يتزايدون يوما بعد يوم. ومن هنا ظهر التوتر بين داكار وكوناكيري وكان في البداية مسألة عارضة ثم أصبح أمرا دائما، وغذت هذا التوتر حملة إعلامية بواسطة الإذاعة، بدأتها إذاعة كوناكيري ثم ردت عليها إذاعة داكار بالأسلوب نفسه. وكانت النتيجة سير العلاقات من سيء إلى أسوأ إلى أن تم قطع العلاقات بين البلدين .
لقد حاولت القيام بوساطات بين البلدين بوصفي صديقا لرئيسيهما وبوصفي أيضا الرئيس الدوري لمنظمة الدول المجاورة لنهر السنغال، ولكن محاولاتي باءت بالفشل رغم الوعود المعقولة التي كان يتعهد بها هذا الجانب أو ذاك .وفي هذه الظروف أخذ علي شيخو توري حيادي، كما لو كان يرى أن وسيطا يمكن أن يكون نصيرا لأحد الطرفين! وهو ما كان يطلبه مني. وكان لديه تبرير تبسيطي: "إذا لم تكن معي فأنت ضدي"، وكان يرى أن الحق كل الحق معه هو، والخطأ كله من نصيب سينغور! وهكذا يكون من المستحيل على الرئيس الدوري لمنظمة الدول المجاورة لنهر السينغال أن يكون وسيطا، لأنه صديق لشيخو توري، وإلا لكان على بمنطق شيخو توري أن أصبح قاضيا وأحسم الأمور لصالح غينيا وأدين السينغال ورئيسه علنا. وحاولت بالطبع أن أعيده إلى الصواب وأشرح له السبب الذي جعلني لا أستطيع أن أتبنى وجهة نظره، فلم أوفق في ذلك، ولم يشأ أن يتفهم الأمر، وانتهى إلى أن صرح لي بأنه لا يرغب في الاستماع إلي نظرا لموقفي .وفي تلك الفترة لم تكن الدقة في التمييز بين الأمور واحدة من نقاط القوة التي يتحلى بها شيخو توري.
وبعد انتخابي بقليل رئيسا دوريا لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1971 عينت لجنة مصالحة بين السينغال وغينيا تتألف من الإمبراطور هيلاسي لاسي رئيسا، والرؤساء أحمدو أيدجو وهواري بومدين ويعقوب كَاون، وموسى تراورى، وويليام تولبير أعضاء. واجتمعت هذه اللجنة في منروفيا يوم 29 مايو 1972 بحضور رئيسي الدولتين المعنيين، وبحضوري أنا أيضا. وكان من الصعب الحصول من هذين الزميلين في بداية الاجتماع على أي انفراج، إلا أن الأمر آل بهما في النهاية إلى قبول المصالحة، ولكنها كانت مصالحة مؤقتة. وبعد ذلك ظلت علاقاتنا تعيش مرحلة برود حتى سنة 1974 حيث شهدت نوعا من التحسن بعد

أن زارنا الوزير الأول لانسانا بيافوكيLansana Béavogui ، وهو صديق شخصي للرئيس شيخو توري، وتبعت هذه الزيارة زيارات متبادلة على مستوى عال بين وفود من حزبينا ومن حكومتينا. وفي سنة 1975 توقفت في كوناكير وأنا عائد من زائير، فوجدت شيخو قد استعاد سلوكه في سنة 1963–1964، وعاد كما كان إنسانا ظريفا، ودودا محببا. وعقدنا جلسة عمل كان كل منا خلالها مصحوبا بمعاونيه، فقال لي: "أحب أن أذهب إلى موريتانيا وأشوي في شمسها". فرددت عليه بأن موريتانيا ترحب به كالعادة، وما عليه إلا أن يقترح التاريخ المناسب. ولكن المهام المتراكمة علينا كلينا لم تتح لنا فرصة تحقيق هذه الزيارة قبل انقلاب يوليو 1978، واستمر تبادل الرسائل والرسل بيننا خلال هذه الفترة.

*
* *

لقد كانت زيارتي الرسمية لغينيا فرصة قابلت فيها أول مرة مسؤولا صينيا، وذلك بتدخل من شيخو توري، وكان هذا المسؤول هو سفير الصين في غينيا. فقد جاء لمقابلتي في بيت الضيافة الذي أنزلني فيه مضيفي أثناء فترة مقامي في كوناكيري. وبعد مقابلة مطولة اتفقنا على مسار لتطوير العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا. ويبدأ هذا المسار بتبادل الوفود، على أن تكون البداية بتوجه وفد صيني إلى موريتانيا. وتم تطبيق هذا المخطط الذي رسم في كوناكيري تطبيقا تاما وبدأت إقامة العلاقات الديبلوماسية بين الصين والجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 1965، وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقا.

وبعد هذه الزيارة مباشرة شهدت العلاقات الموريتانية الفرنسية أشد توتر عرفته، فقد صادفت زيارتي لغينيا أحد أعيادها، ولا أتذكر ما هو، وأقيمت احتفالات بمناسبة هذا العيد ضمت عروضا حضرتها بطبيعة الحال إلى جانب مضيفي الذي كان يرأسها. وكان من بين المشاركين في تلك العروض بعض المناضلين الذين يلبسون زي "الرماة السينغاليين"، وبصورة كاريكاتيرية تسخر من" القوات الاستعمارية". وهو أمر بسيط لا يؤبه له ولا يلبث أن ينسى بعد أن يثير بعض الضحك والفرح العابر الذي يصاحب هذا النوع من التظاهرات. ولكن السفير الفرنسي في كوناكيري أراد أن يجعل من الحادثة قضية كبيرة ذلك أنه، فيما يقال، لم يكن راضيا عن مقامه في كوناكير، وكان يتحين الفرصة لخلق ذريعة يستدعى بها إلى باريس. فغادر منصة الشرف علنا، وأرسل برقية على جناح السرعة إلى باريس، وقد نعتني فيها، حسب مصادر عليمة، "بعدو فرنسا الأكثر اقتناعا بعداوتها من شيخو توري"، واستشهد على ما قاله بمقاطع من خطاباتي وأحاديثي التي أدليت بها منذ قدومي إلى كوناكيري. ولم تضع جهوده سدى، فاستدعي إلى باريس بعد ذلك بقليل وقطعت فرنسا علاقاتها مع غينيا. ويبدو أن الجنرال ديغول قد استشاط غيظا بعد قراءته تقرير سفيره في كوناكيري. وبهذه المناسبة قال: "إن فرنسا ستقطع علاقاتها الديبلوماسية وغيرها مع موريتانيا على غرار ما

فعلت مع غينيا، فالمختار ولد داداه أصبح يقف على قدم المساواة مع شيخو تورى فى المجاهرة بمعاداة فرنسا ."

ولكن الجنرال ديغول لم يقم بتنفيذ مشروعه هذا، بيد أن الحكومة الفرنسية إظهارا لسخطها أخرت مجيء بديل للسفير لابرت Le Prette الذي غادر موريتانيا نهائيا في شهر أكتوبر، ولم يصل السفير الجديد جان افرانسوا دنيو Jean François Deniauإلا في شهر ديسمبر 1963. وفي تلك الأثناء، وخلال مروري بدكار، أكد لي الرئيس سينغور أن حكام باريس معبأون ضدي، ويعتبرونني منكرا لجميل فرنسا، "وفضلا عن ذلك فإن السفير الجديد جاء للإطاحة بك، فلتأخذ حذرك ". وفي يوم 22 ديسمبر اغتنمت فرصة المقابلة التي تجري تقليديا وجها لوجه عند تقديم السفير جان فرانسوا دنيو أوراق اعتماده، وأخبرته بأنني على علم بالمهمة السرية التي جاء من أجلها، دون أن أذكر بطبيعة الحال مصدر الخبر، ورويت له ما أنبأني به الرئيس سينغور. وبدا عليه الانزعاج -إن لم أقل الاضطراب - وأنكر الأمر كله، وأكد لي، عكس ذلك، أن الجنرال ديغول الذي قابله في الأليزي قبل توجهه إلى موريتانيا كلفه بأن يعمل ما في وسعه من أجل توطيد العلاقات وتنميتها بين موريتانيا وفرنسا في كافة المجالات.

أما العلاقات بين موريتانيا والسينغال فقد شهدت توترا خلال النصف الثاني من سنة 1963، وهو توتر لا يعود إلى العلاقات الثنائية التى ظلت جيدة، ولكنه يعود إلى علاقاتنا مع المغرب .فقد كانت المغرب تحرك الرئيس سينغور ليقوم – عن طيب نية – بجهد تصالحي بيننا، وكان في جهود المصالحة تلك يقابل بموقفنا المبدئي الذي سبق أن عرضناه عدة مرات، وهو موقف قد نبدو فيه كما لو كنا متعنتين. وهكذا بعث إلي الرئيس سينغور فى 26 يوليو 1963 طلبا تقدم به أحمد بلافريج وزير الشؤون الخارجية المغربي إذ ذاك يطلب فيه مقابلتي، ويقترح أن يتم ذلك في سويسرا من 7 إلى 8 يوليو. فرفضت وكتبت للرئيس سينغور أنه "إذا كان وزير الخارجية المغربي راغبا في مقابلة نظيره الموريتاني، فإن عليه أن يبدي له هذه الرغبة وتتخذ الإجراءات المناسبة لذلك ."

وبعد ذلك بأسابيع صرح الرئيس سينغور أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها للمغرب تصريحات توحي بأنه يتحدث باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية فيما يتعلق بتسوية علاقاتنا مع المغرب. وقد فاجأنا صدور هذه التصريحات عنه. وهكذا أوضحت في مؤتمر صحفي وبصورة واضحة أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لم تنتدب أي شخص ليتحدث باسمها. وإذا كانت للمغرب رغبة صادقة في تسوية علاقاته معنا فإنه يعرف تماما أين يلتمس ذلك. "إن على المغرب أن ينظر إلى الأشياء من زاويتها الصحيحة، وعليه كذلك أن يتحمل مسؤولياته للخروج من الطريق المسدود الذي حبس فيه نفسه حتى الآن". ولكن هذا الإيضاح أغضب الرئيس سنغور والحكومة السينغالية، وشهدت العلاقات بيننا بسببه فتورا شديدا، ولكن ما لبثت تلك السحابة أن انقشعت بفضل النية الصادقة لكلا الجانبين وهو أمر قد لا يكون منه بد في مثل هذه العلاقات المتشابكة. وكنت

قد أشرت سابقا إلى النظرة الأبوية التي ينظر إلينا السينغاليون بها وقد بدأنا نضيق بها ذرعا. ولحسن الحظ فإن خلافاتنا الأخوية لم تكن تعمر طويلا.

وكانت أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس دولة أجنبية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية هي الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الكاموروني أحمدو ايدجو من 7 إلى 9 مارس 1963. وكانت تربطني به علاقات وثيقة. ومن سوء الحظ أن هبت عاصفة قوية عمت جميع أرجاء الوطن مما حتم علينا أن نبقى في مدينة نواكشوط دون أن نتمكن من زيارة المناطق الداخلية، وكان في ذلك خيبة أمل كبيرة لكثير من المناضلين الذين كانوا يستعدون في القرى والمدن الداخلية لاستقبال هذا الضيف الكبير استقبالا يليق بمثله. ولم يخفف من الإحباط الذي أصاب أولئك المواطنين سوى تذكيرهم بأن "علينا الأسباب وعلى الله التوفيق". وبعد ذلك بأشهر زرت بدوري جمهورية الكامرون الفيدرالية، وفي هذه الزيارة اكتشفت هذا البلد. وقد استقبل الوفد الموريتاني استقبالا رائعا في جميع المناطق الكامرونية .

*
* *

وغدت علاقاتنا الثنائية ممتازة مع بلدان المغرب وجيراننا في غرب إفريقيايا بدون تمييز بين ما كان منها خاضعا للإمبراطورية الإنجليزية والإمبراطورية الفرنسية، مما أتاح فرصة تحقيق أملنا في لعب الدور الذي كنا نطمح إلى لعبه في المنطقة منذ إنشاء أول حكومة في ظل القانون الإطاري. وهكذا شاركت، إلى جانب واحد وعشرين رئيس دولة خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 30 يناير 1962 بلاغوس فى مؤتمر كان قد أقر السنة الماضية لإنشاء منظمة إفريقية تضم مجموعة منروفيا ومجموعة الدار البيضاء، ولكن مجموعة الدار لبيضاء لم تحضر إلى لاغوس، إذ أن الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر لم توجه إليها الدعوة، مع أننا كنا نرغب كل الرغبة في أن تحضر. وقد تمكن هذا المؤتمر، رغم غياب مجموعة الدار البيضاء، من دعم السير بإفريقيا على طريق الوحدة، وبالتالي تمهيد الأجواء لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية. فقد أقر مؤتمر لاغوس مشروع الميثاق الذي تقدمت به ليبريا، وكان قد عهد إليها بإعداده خلال مؤتمر منروفيا في مايو من السنة الماضية. ومنذ ذلك الوقت أصبح الطريق إلى أديس آبابا ممهدا.

وفيما بين 25 و27 مارس 1962، انعقد فى بانغي مؤتمر ثان كان أضيق من سابقه، وهو مؤتمر رؤساء الاتحاد الإفريقي الملغاشي، وقد شاركت فيه موريتانيا، وكانت إحدى توصيات هذا المؤتمر تتعلق ببلادنا. فقد أقرت هذه المجموعة التي لعبت دورا كبيرا في قبولنا في الأمم المتحدة، ترشيح الجمهورية الإسلامية

الموريتانية لعضوية مجلس الأمن، وهي طريقة لفرض وجودنا بصورة أقوى على الساحة الدولية. ولكن مؤتمر مجموعتنا (الاتحاد الإفريقي الملغاشي) المنعقد في ليبرفيل من 10 إلى 13 سبتمبر 1962 أقر سحب هذا الترشيح لصالح نيجيريا نظرا لأن حظها في الحصول على المقعد كان أوفر من حظ الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وكان هذا اللقاء مناسبة لنقاشات كانت أقوى النقاشات التي عرفتها أعلى هيئة في منظمتنا، حتى ذلك الوقت، وأكثرها حدة. ودار النقاش حول اقتراح تقدم به الرؤساء: ليوبولد سدار سينغور وفيلبير سيرانانا ومامادو ديا، وهو اقتراح يرمي إلى تحويل منظمتنا إلى كومنولث فرنسي، وهذه كانت صيغة أثيرة لدى الرئيس سينغور وأحمدو ايدجو وموريس ياميغو وأنا. ولكن نظراءنا الذين كانوا يمثلون اليسار في منظمتنا عارضوا هذا الاقتراح أشد المعارضة فتم التخلي عنه. وكانت هذه المنظمة التي كنا نشارك فيها بنشاط، بابا سمح لنا بإقامة علاقات مع مجموعة من الدول، ونهجا سرنا كلنا فيه على درب وحدة القارة الإفريقية.

وقد حضرت اجتماعين آخرين للاتحاد الإفريقي الملغاشي، أحدهما انعقد في واغادغو من 11 إلى 14 من مارس 1963، والآخر في كوتونو من 27 إلى 30 يوليو. وخلال هذا المؤتمر الأخير، وهو أول اجتماع بعد ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية، كنا ننوي تطوير بنى الاتحاد الإفريقي الملغاشي لكي تسير هيئاته في مسار يجعلها تنسجم مع هيئات منظمة الوحدة الإفريقية أو تسلك مسارا يجعلها تنصهر في هيئات تلك المنظمة. وكنت شخصيا أميل إلى المسار الأخير الذي تنصهر فيه بنى الاتحاد في هيئات المنظمة. أما أكثرية زملائي فكانوا مع المسار الأول وكنا مع ذلك متفقين على أن منظمتنا شبه الإقليمية ينبغي ألا تتعارض مع المنظمة القارية الناشئة. وكان إنشاء هذه المنظمة في 25 مايو 1963 بآديس آبابا أكبر حدث خلال عقد الستينيات على مستوى القارة بأجمعها.

*
* *

وقد سبق أن أشرت إلى التهيئة الشاقة للمؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية، هذه المنظمة التي سمحت لمجموعتين كانتا تتقاسمان القارة، وكل منهما مناهضة للأخرى، هما مجموعة منروفيا ومجموعة الدار البيضاء، بأن تتحدا وتشكلا معا منظمة الوحدة الإفريقية. وهو حدث عظيم بالنسبة لكل القارة ولبلدنا بشكل خاص. وقد جسد هذا المؤتمر اعتراف كافة بلدان إفريقيا المستقلة المجتمعة في أديس آبابا باستقلال بلادنا، وهو استقلال سبق أن كرسته الأمم المتحدة، لكن هنا تم الاعتراف ببلدنا كدولة كاملة الاستقلال والسيادة، شأنها في ذلك شأن أي دولة من الدول الأخرى التي حضرت هذا الاجتماع. وهذا التكريس يعنى في جوهره الرفض أو حتى الإدانة الواضحة لمطالب المغرب المتعلقة بموريتانيا. وقد سمح لي هذا المؤتمر بمقابلة جميع الرؤساء الأفارقة الذين لم تتح

لي فرصة مقابلتهم من قبل. ومن بين هؤلاء الرئيس جمال عبد الناصر الذي سيفتح اعترافه بنا بابا كانت المغرب قد أوصدته في وجهنا حتى ذلك الوقت، أقصد باب العالم العربي الذي سيعترف بنا تباعا.

وعندما أردنا السفر من نواكشوط إلى أديس آبابا مخترقين إفريقيا، كان لدى الوفد لموريتاني ثلاثة اختيارات: السفر في الخطوط الدولية، السفر مع أحد الرئيسين المالي موديبو كيتا، والسنغالي سينغور. أما الاختيار الثالث فهو استخدام طائرة د.س.3 عسكرية موريتانية قديمة. وكان الاختياران الأول والثاني أكثر وجاهة بالنظر إلى الاقتصاد في الوقت الثمين، لذا كانت أكثرية الوفد تفضل أحدهما، ولكني مع ذلك فضلت الاختيار الثالث! فلماذا؟ إن هذه الطائرة القديمة التي سبق أن أعطتها فرنسا لقواتنا المسلحة، طائرة موريتانية ولو كانت متواضعة، وكنت أستخدمها أثناء رحلاتي الداخلية، وخلال زياراتي للبلدان المجاورة، فأصبحت تدعى تجاوزا" الطائرة الرئاسية ". وكانت على علاتها طائرة تحمل العلم الموريتاني، واستخدامها في هذا السفر الطويل رغم ما فيه من مآخذ وسيلة للحديث عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية والتعريف بها في الدول التي سنتوقف فيها أو نعبر أجواءها ولدى الرؤساء الذين سأبعث إليهم برقيات عبور الأجواء التقليدية. زد على ذلك أننا عند وصولنا إلى أديس آبابا، وهي في تلك المناسبة العاصمة السياسية لعموم إفريقيا المستقلة، سنكون بمفردنا على متن طائرة تحمل العلم الموريتاني، ونحظى منفردين باستقبال خاص بوفدنا كالاستقبالات التي تخصص لوفود الدول الإفريقية الكبرى، ويتم ذلك أمام كافة وسائل الإعلام التي ستتوافد على أديس آبابا من جميع بقاع الأرض لتغطية هذا الحدث. وكان الأمر بالنسبة لبلد صغير ما يزال وجوده مرفوضا من لدن جاره الأقوى، يحمل دلالات خارجية لا يستهان بها. وهكذا سافرنا من نواكشوط إلى أديس آبابا على متن "الطائرة الرئاسية" التي كانت مقاعدها مجرد مساند من المعدن. واستمرت الرحلة ثلاثة أيام وليلتان قضينا أولاهما في انيامي والأخرى في أباشي Abéché في تشاد. ولازلت أتذكر انجامنا التي كانت تدعى يومها فور لامي، والخرطوم. وأعترف بأننا قد وصلنا إلى أديس آبابا جد مرهقين، لكننا وفقنا فى أن نكون وفدا مستقلا بما فى الكلمة من معنى.

وكان الجو السائد فى العاصمة الاثيوبية جوا نضاليا غير عادي، وكان للجمهورية الإسلامية الموريتانية الشرف بأن تكون من بين 31 دولة المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأؤكد على العدد 31 وليس 32 الواردة في النصوص. فلم هذا التأكيد؟ إن وفد المغرب الذى حضر إلى أديس آبابا، لم يحضر الحفل الرسمي لتوقيع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ولم يتمكن من توقيع هذه الوثيقة لرفضه الجلوس إلى جانب الوفد الموريتاني، فبقي مقعد المغرب شاغرا طيلة انعقاد المؤتمر، ولم يوقع الميثاق إلا بعد ذلك بأربعة أشهر أي في يوم 19 سبتمبر 1963، وتحفظ في توقيعه على الجانب المتعلق بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وطلب في الوقت ذاته اعتباره عضوا مؤسسا للمنظمة .وكانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية تنوي ممارسة حقها في الاعتراض على هذا التزوير

التاريخي بحق منظمتنا الناشئة، ولكن الرئيس الدوري للمنظمة الامبراطور هيلاسي لا سي، طلب مني بإلحاح شديد عدم طرح القضية توددا منه لملك المغرب، وسانده في موقفه الرؤساء الحبيب بورقيبه وهوفوت بونيي وسينغور فقررت في الأخير ترك هذا الأمر. ومع ذلك حرصت على أن أكتب إلى جميع رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة لألفت انتباههم إلى الشذوذ الصارخ وغير المقبول من الناحية المبدئية. فكيف يمكن لدولة أن توقع على ميثاق سبق أن وقعت عليه إحدى وثلاثون دولة أخرى دون أن تلتزم بالخضوع لجميع مقتضياته؟ وما هي قيمة المعاهدات والمواثيق الدولية في مثل هذا النوع من الشروط وبهذا الشكل من المنطق؟

ومع نهاية المؤتمر طلب رئيس وفد المغرب وسفيره زعنتر، الحاضر الغائب فى هذا المؤتمر، مقابلتي بواسطة جان رو. وبما أنني من أنصار الحوار المؤمنين به، قبلت لقاءه، وقضينا جزءا من الليل في نقاش لم يفض إلى نتيجة لأن كلا منا كان متمسكا بموقفه. وموقفى هو نفسه الذى سبق أن عرض على كل من الرئيسين كوامينكروما والجنرال ديغول والسفير الزهيري. وأعتقد أن هذه الليلة الساهرة قد سمحت لمسؤول مغربي سام آخر بالاطلاع مباشرة مني شخصيا على موقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية المبدئي الذى لا يتزعوع فيما يتعلق بمشكلة الاعتراف بها.

ولدى مجيئي إلى أديس آبابا كنت قد عرفت أغلب رؤساء مجموعة منروفيا التي تشكل بدورها أغلبية بين المؤتمرين وخاصة هوفوت بونيي وسينغور وآهيدجو وهيلا سي لاسي وتوبمان وترفوا بليوا وانيرري. وكان الرئيس الوحيد الذي لم أتعرف عليه من قبل من بين الرؤساء الذين يشكلون هذه المجموعة هو الرئيس الحبيب بورقيبه، وهو رئيس تدين له الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالكثير. وقد كنت مسرورا جدا بلقائه لأول مرة. وكنت أعرف من الرؤساء الذين يشكلون مجموعة الدار البيضاء موديبو كيتا وشيخو توري وكوامينكروما .ولم أكن قد تعرفت من قبل على كل من جمال عبد الناصر وبن بله ولا الحسن الثاني الذي لم يحضر شخصيا كما سبق أن قلت. وفي ذلك الجو المفعم بالحماس وبالعواطف الجياشة التي سادت مبنى "آفريكا هال" حيث كان ينعقد المؤتمر، تمكنت من تعميق معرفتي ببعض الرؤساء وتعرفت على بعض وخاصة الرئيس بن بله والرئيس جمال عبد الناصر.

وكان لي مع بن بله لقاء انفرادي واحد أثناء الحفل الذي أقامه الامبراطور هيلاسي لاسي. وقد اقترحت عليه أن نضرب موعدا للقاء نناقش فيه العلاقات الثنائية بين بلدينا والأوضاع في شبه الإقليم، فأجابني قائلا: "سأتحدث إليك من منطلق الأخوة والصراحة: أنا معكم أخوتى الموريتانيين من صميم قلبي في دفاعكم عن قضية عادلة ومقدسة وهي حقكم في الوجود كدولة مستقلة وذات سيادة. ولكني في المرحلة الحالية التي تمر بها علاقاتنا مع المغرب، وبالنظر إلى الالتزامات الجزائرية التي تم التعهد بها أثناء حرب التحرير، فإنني أفضل عدم إقامة علاقات معكم أو مع بلدكم ، ولكن أعدكم بأنني لن أفعل ما يمكن أن يسيء

إلى موريتانيا بل بالعكس، سأفعل كل ما أستطيع في سبيل مساعدتها بصورة غير علنية. وعندما تكون الظروف مواتية سأتصل بكم لنبحث معا كل السبل وكل الوسائل التي ستمكننا من إقامة إطار أخوي للتعاون المثمر بين بلدينا". وأخذت علما بموقفه وبما يقترحه، وقد لاحظت أنه كان كالمحرج فحاولت طمأنته بقولي إنني أتفهم تماما أسباب تحفظه، وهو تحفظ لا أرى فيه أي إساءة بالنسبة لي .

أما مقابلتي مع جمال عبد الناصر فيمكن أن أصفها بأنها لا تنسى بكل معاني الكلمة! وأود أن أذكر هنا بأننى منذ وصول عبد الناصر إلى سدة الحكم، وكنت يومها طالبا في فرنسا، وأنا معجب به إعجابا لا حدود له. كنت ناصريا تماما، ومع ذلك لم أتمكن من الاستماع إلى إذاعة صوت العرب التي كانت تثير الحماس في نفوس الجماهير العربية، ولم أكن حتي تلك الساعة أقرأ جريدة الأهرام لأنها لم تكن تصلني. أما "البكباشي" كما كانوا يدعونه، وهي عبارة تطفح بالاحتقار والكراهية كثيرا ما تجري على ألسنة مقدمي النشرات أو تجري بها أقلام الكتاب في الصحافة الغربية، فكل ما أعرفه عنه مستمد من مصدر واحد هو وسائل الإعلام الفرنسية. وكانت لي نقاشات حول هذا البكباشي، كثيرا ما تكون ساخنة، أخوضها مع فرنسيين أصدقاء في الدراسة أو في كلية الحقوق أوفي مدرسة اللغات الشرقية أو في الحي اللاتيني أو في الحي الجامعي بباريس أو ممن نلتقى بهم عرضا فى أماكن أخرى يرتادها الطلبة. ومن أناقشهم كثيرا ما يكونون من أنصار الصهاينة المتعصبين، أو ممن يحملون نظرة استعمارية يقتنعون بها ولها يتعصبون أو من الفئات البرجوازية ذات النظرة القاصرة، بل إن بعض الطلبة اليساريين كان معاديا له في تلك الأجواء المتأثرة بما قام به خلال سنوات 1954–1956. وكنت كلما شعرت بمزيد من السخط عليه لدى من أتحدث إليهم زادني ذلك إعجابا به ووقوفا إلى جانبه. ولم يصل بي الأمر حد الاشتباك ولكن وصل في مرات كثيرة إلى المشادة العنيفة، نعم حصل مني ذلك وأنا نصير السلام المقتنع به!

كان عبد الناصر بالنسبة لي نموذجا للإنسان المعادي للاستعمار وللإمبريالية، والبطل القومي الذي يعمل من أجل أن يعيد للعرب وللأفارقة كرامتهم وشرفهم بعدما أهانهم الأوروبيون زمنا طويلا. فكانت مقابلته وجها لوجه والحديث معه على قدم المساواة يثيران لدي مشاعر تستعصي على الوصف. وكان لقاؤنا الأول في ردهة كبيرة من ردهات "آفريكا هال" حيث أقام الوفد المصري شبه صالون وكان ينتظرني هناك. وعندما رآني قادما تقدم نحوي وعانقني بحرارة، وأجلسني ثم جلس قبالتي. كان بسيطا، هادئا، بشوشا، وكنت وحدي بينما كان هو محاطا بثلاثة من معاونيه لا أعرف منهم غير محمد فائق، مستشاره للشؤون الإفريقية الذي سبق أن تحدثت عنه، وكانت هناك مجموعة من الحراس تطوف حولنا.

وبعد انتهاء عبارات التحية الاعتيادية طلب مني أن أحدثه عن الخلاف المغربي الموريتاني، وقال لي سوف أقول لك وجهة نظري في هذه المشكلة عندما أسمع وجهة النظر الموريتانية، مبينا أنه يعرف الرواية المغربية. وتحدثت إليه خلال ساعة تقريبا وكان في كل مرة يشير إلي بأن ما أقوله يهمه. وعندما انتهيت طرح

علي أسئلة حول بعض النقط التي وردت في عرضي، ثم أخذ الحديث بادئا ببعض عبارات المجاملة واللباقة التي وجهها إلي، وقال إن محمد فائق حدثه عني كثيرا، وأضاف إنه وجد عرضي واضحا ووافيا ثم شكرني وهنأني على رفض الجمهورية الإسلامية الموريتانية إقامة أية علاقة مع إسرائيل، مع أن كل دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء تقيم علاقات وطيدة ومتنوعة معها. وبعد ذلك انتقد نفسه وانتقد دول الجامعة العربية على اتخاذها قرار شتوره فى وقت كانت الجامعة العربية فيه تجهل تماما حقيقة الخلاف المغربي الموريتاني. واستثنى تونس التى فضلت الغياب عن ذلك المؤتمر.

وفيما يخصه هو شخصيا اعترف صراحة أن الملك محمد الخامس حمله على الاقتناع بأن موريتانيا كانت إحدى المحافظات المغربية وقد اقتطعها الاستعمار الفرنسي من وطنها الأم المغرب غداة استقلال هذا الأخير. وأضاف، كما لو كان يريد تبريرا لتصديقه ما قد سمع، أن وجود مجموعة من الموريتانيين من بينها أمير وجمع من الوجهاء أكد لديه ما قاله ملك المغرب. وأردف قائلا :" الآن علي أن أعود إلى الصواب بعد أن عرفت أنني كنت على خطأ وأعترف باستقلال بلدكم. غير أنني مازلت مقيدا باتفاق شتوره الذي كانت مصر يومها ممن صوت له. فينبغي إذا أن أجد مهلة لأتخلص من هذا الالتزام الدبلوماسي. وفي انتظار ذلك أقترح عليكم نهجا إن حظي بموافقتكم سيفضي إلى اعتراف مصر بموريتانيا وقيام العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا: فسترسلون لي مستقبلا، وحسب ما تشاءون، بعثة مساع حميدة، وسأستقبلها كما تستقبل وفود الدول التي نعترف باستقلالها، وستتجول داخل مصر مما يسمح لوسائل الإعلام بتعريف الشعب المصري بموريتانيا. إن مثقفينا يعرفون بالطبع بلاد شنقيط التي قدمت لجامعة الأزهر أساتذة أفذاذا، ولكن هؤلاء المثقفين عندما يسمعون الحديث عن موريتانيا يظنون أن الأمر يتعلق بجمهورية أخرى من جمهوريات إفريقيا السوداء، ولا يخطر على بال أحدهم أن الاسمين: موريتانيا وبلاد شنقيط مترادفان". وهنا سألني الرئيس عبد الناصر: "لماذا لم تحتفظوا باسم شنقيط وهو الاسم المعروف في المشرق؟" فأجبته بأننا احتفظنا بالاسم الذي كان يطلقه المستعمر كردة فعل على مطالب المغرب المرتبطة بتسمية شنقيط. ونبهته إلى أن بلادي لم تعد تدعي موريتانيا فقط، وإنما أصبحت تدعي الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وهذا الاسم المركب يحمل في ثناياه أصالة البلد، ويلخص أهم مميزاته وهي كونه يضم شعبا مسلما مائة بالمائة، والإسلام هو القاسم المشترك الوحيد بين كافة مكونات الشعب الموريتاني: السوداء والبيضاء. فلم نصف جمهوريتنا بأنها عربية لأن من بين الموريتانيين من ليسوا عربا، وهم يشكلون جزءا هاما من السكان، ولم نطلق عليها الجمهورية الموريتانية اختصارا لأننا كنا نرغب في أن يكون لنا ما يميز بلدنا عن باقي الجمهوريات الإفريقية، فكان بلدنا الوحيد من بين بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الذي استطاع أن ينعت نفسه بالإسلامي. وبعد سماع الرئيس عبد الناصر هذه التحديدات شكرني وقال لي إنه عرف الكثير عن بلدنا. ثم تابع قائلا: "وبعد أن تزور البعثة الموريتانية مصر، تقوم بعثة مساع حميدة

مصرية بزيارة موريتانيا، وتتحدث فيها أيضا عن الجمهورية العربية المتحدة. وتكون الخطوة الثالثة من هذا المسار فتح قنصلية عامة للجمهورية الإسلامية الموريتانية في القاهرة. والخطوة الرابعة هي استقبالكم في القاهرة العام القادم لحضور الاجتماعين اللذين سيلتئمان هناك وهما: اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية القادم في شهر يوليو، وسأوجه إليكم فيه دعوة للقيام بزيارة رسمية لمصر؛ واجتماع عدم الانحياز في شهر أكتوبر. أما المرحلة الخامسة والأخيرة فهي اعتراف الجمهورية العربية المتحدة باستقلالكم، وهو أمر واقع في الحقيقة، وفتح سفارة في كل من عاصمتينا."

وقبلت على الفور هذا المخطط الذي كنت أتمنى أن يتم بأقصى ما يمكن من السرعة، ولكنني لم أبح لمحدثي بذلك. وتم تنفيذ هذا المخطط حرفيا من قبل بلدينا. وهكذا أرسلنا بعثة مساع حميدة مع بداية شهر يوليو **1963** إلى القاهرة برئاسة وزير الصحة والعمل والوظيفة العمومية الدكتور با بوبكار الفا، واستقبلت أحسن استقبال من الرئيس عبد الناصر ومن حكومته، وقامت بجولة داخل مصر. وكانت في كل محطة حلت بها يخصص لها استقبال كبير. ومع نهاية نوفمبر وبداية ديسمبر وصلت إلينا بعثة مصرية برئاسة وزير الصحة النبوي المهندس، واستقبلناها بطبيعة الحال استقبالا حارا .وفي نهاية ديسمبر فتحت الجمهورية الإسلامية الموريتانية قنصلية عامة في القاهرة.

الفصل التاسع (4 (

وبعد ستة أشهر من هذا التاريخ، وتحديدا في **16** يوليو **1964**، قمت بسفر مليء بالانفعالات القوية استقبلني على إثره الرئيس عبد الناصر في القاهرة الاستقبال نفسه الذي خصص لكافة الرؤساء الضيوف المشاركين في المؤتمر. وأود أن أضيف كلمة عن هذا السفر قبل أن أبتعد عنه. فقد كانت متاعبه أكثر من متاعب السفر الماضي أي السفر بين نواكشوط وأديس آبابا على متن طائرة (د.س.**3**)، مع أننا هذه المرة كنا على متن إحدى طائرات إيبريا من طراز د.س. **4** كانت الخطوط الجوية الموريتانية قد استأجرتها. وقد تم تجهيزها على نحو ما هو معمول به في الخطوط الجوية عادة، وأعدت المقاعد وغيرها من وسائل الراحة التي تهيأ للمسافرين بالطائرات. وكان خط السير كالآتي: توقف في فورلامي ، حيث نتناول طعام الغداء، على أن ننام في أباشي، ونتوقف توقفا فنيا في الخرطوم ثم الوصول إلى القاهرة. وتم اجتياز الطريق بين نواكشوط وفورلامي دون مشكلة، أما الطريق بين فورلامي وأباشي، فكان مفعما بالانفعالات. فقد كانت هناك عاصفة هوجاء من عواصف فصل الأمطار تغطي المنطقة، ولم يكن مطار آباشي مجهزا تجهيزا يمكن من مواجهة ما تحدثه هذه العواصف من ظروف استثنائية. فحلقت بنا الطائرة نحو ساعة، خالها بعضنا، إن لم يكن كلنا، ساعات عديدة حسب بعض الاعترافات، ولم نتمكن من رؤية أي علامة للمطار أو غيره. وإمعانا في سوء

الحظ تعطل جهاز اتصال الطائرة، وكان الملاح إسبانيا لا يعرف شيئا عن المنطقة، ولم يعرف كيف يتصرف. ومع اقتراب الليل انقطع الأمل في العثور على آباشي وسلك بنا الطيار الوجهة التي ظنها وجهة فورلامي– وكان تقديره صحيحا لحسن الحظ، وأقبل الليل بظلامه ونحن في الطريق، فانعدمت الرؤية عموما والأمطار تنهمر، وأصبح قلقنا يزداد دقيقة بعد أخرى. وأخذ القوم يتلون آيات من القرآن الكريم وكانت التلاوة في البداية سرا، ثم صارت مسموعة، ولم نلبث أن تعالت بها الأصوات مع أن الجميع كانوا يحاولون التحلي بالهدوء وضبط الأعصاب وعدم إظهار الفزع. وحاولت أن أكون قدوة في الهدوء ورباطة الجأش، فداعبت بعض الزملاء مداعبة ربما تحولت تلقائيا إلى مضايقة. وفجأة تراءت لنا أنوار فور لامي تخرق حجب الغيوم الدامسة، فانفرج الغم بعد أن كادت الأعصاب تتحطم بسبب هذا الخطر المحقق. وبعد ليلة طيبة قضيناها في فور لامي، اتجهنا منها إلى القاهرة من جديد عن طريق الخرطوم. واجتزنا الجزء الأول من الطريق دون مشكلة، ولكن الجزء الثاني كان يخبئ لنا مفاجآت أخرى. ففي الطريق بين القاهرة والخرطوم، وبينما كانت الطائرة تحلق في أجواء عالية إذ توقف نظام التهوية ونظام التسخين، فاختنقنا وأخذنا نرتجف بردا، فأصبح الجميع فى وضع أقل ما يقال عنه إنه على غير ما يرام. وهنا أيضا حاول كل ضبط أعصابه وبدأت العودة إلى تلاوة آي من الذكر الحكيم... ولحسن الحظ لم يمض غير وقت وجيز حتى نزلنا في مطار القاهرة والجميع في حالة ذهول، ولكن رؤيتنا الرئيس جمال عبد الناصر عند سلم الطائرة لاستقبالنا أعطت كل واحد منا الدفع الضروري ليتماسك ويسير على قدميه. وأتذكر أمرًا لن أنساه وهو أننى كنت أشعر بدوار مزعج أثناء استعراض وحدات الشرف صحبة مضيفي. ولحسن الحظ كانت الطريقة المصرية لاستعراض الوحدات، وهي على ما أعتقد مأخوذة من بريطانيا، تقتضي السير ببطء خلف الضابط الذي يقود الفرقة التي تستعرض الأسلحة، ولو كان الاستعراض يتطلب سيرا أسرع لكان من المحتمل جدا أن أفقد توازني. ها أنا ذا إذا في قاهرة جمال عبد الناصر لأول مرة، والقلب مفعم نضالا ووطنية، مليء بمعاداة الاستعمار والإمبريالية التي تحاول طحن العرب والأفارقة. ها أنا في القاهرة ضيفا عليه في نفس الظروف وبنفس الرتبة مع باقي رؤساء الدول الأفارقة. إنها لحظات لا تنسى أبدا، تطفح بالمشاعر الجياشة والأحاسيس الغريبة!

وعزز الاجتماع الثاني لرؤساء الدول الإفريقية المنعقد ما بين 17 و 21 يوليو 1964 موقفنا الدبلوماسي تجاه المغرب الذى كان ملكه الحسن الثاني حاضرا هذه المرة؛ وكان مقعدانا متجاورين، وهي صدفة تعود إلى الترتيب الأبجدي. وانعقد المؤتمر في قاعة كبيرة للجامعة العربية، تلك المنظمة التي مازالت المغرب تمنعنا من دخولها. وبما أن عدد الرؤساء الأفارقة أكبر من عدد الرؤساء في الجامعة العربية، فقد كنا مزدحمين، وكنت أنا والملك الحسن الثاني متقاربين لدرجة أننا كنا كلما تحرك أحدنا لامس مرفقه الآخر. وبرغم ذلك لم ينبس أحدنا ببنت شفة للآخر. فقد كنت أرى أن عليه أن يكون البادئ بمخاطبتي إلا أنه كان يتظاهر بتجاهل وجود موريتانيا، وبالتالي رئيسها، وكنت مستعدا للاستجابة إلى أي حركة

منه تصب في باب المساعي الحميدة، ولكنه لم يفعل .وحاول الرئيس شيخو توري أن يجمع بيننا في جناحه بفندق هيلتون حيث نقيم كلنا. وقبل الحسن الثاني المبدأ في أول الأمر ثم تراجع، فغضب شيخو توري وذكر أن هذا التراجع الذي تم في الدقائق الأخيرة يعد من شيم الملك على حد تعبير شيخو توري. وفي أعقاب هذا المؤتمر اتفق وزير الإعلام الموريتاني مع نظيره المغربي على وضع حد للحرب الكلامية عبر الإذاعة بناء على طلب من المغرب وبفضل المساعي الحميدة التي قامت بها وفود من الدول الصديقة للبلدين، وهي حرب لم تكن متكافئة. فالمغرب يمتلك إذاعة قوية تبث من عدة محطات، أما نحن فلا نملك غير جهاز واحد للإرسال بقوة 20 كيلوات. وكان علينا أن نوجهه نحو الشمال لنبث من خلاله برنامجا خاصا موجها إلى المغرب لم أعد أتذكر كم مرة يبث: هل كان يوميا أم كان يبث مرتين في الأسبوع؟ أم كان أسبوعيا؟ لكن هذا البرنامج كان ينعشه بكثير من الحماس الوطني محمد الأمين ولد آكَاط ، وكان وحده الذي يعمل به وبوسائل محدودة جدا، ومع ذلك كان يستمع إليه الكثيرون في جنوب المغرب كما كان يستمع إليه كثير من المواطنين داخل الوطن. ولم يكن محمد الأمين ولد آكاط يستخدم هذا البرنامج ليلعب دور المطرب(إيكيو) للعاهل المغربي، مما جعله يهدد بالاغتيال عدة مرات. فقد بدأت قضية هذا البرنامج تشغل بال الحكومة المغربية، فطلب وزير الإعلام في أول فرصة سنحت له إيقاف هذا البرنامج مقابل إيقاف المغرب برامجها الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهي برامج لم تكن لطيفة معي شخصيا ولا مع حكومتي. وكما كان مقررا في أديس آبابا، دعاني الرئيس جمال عبد الناصر مع نهاية القمة الثانية لمنظمة الوحدة الإفريقية، للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية مدتها 8 أيام من 21 إلى 29 يوليو. وبعد لقاء قصير في القاهرة استقبلني رسميا في الإسكندرية وكان لنا فيها لقاءان معمقان، تحدثنا خلالهما أولا عن مستقبل العلاقات الثنائية بيننا بطبيعة الحال، ثم تحدثنا أيضا عن إفريقيا وعن العلاقات العربية الإفريقية. وتحدثنا عن الأوضاع في العالم العربي الذي لم ندخل في عداده بسبب المغرب، كما تحدثنا أيضا عن الأوضاع الدولية عموما. وكان دوما يعطيني وجهة نظره حول هذه القضايا ويطلب مني إبداء وجهة نظري. وطلب مني خصوصا أن أحدثه عن دول إفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية باستثناء غينيا ومالي فإنه يعرفهما. وكنت ألح في العرض الذي قدمت له على ضرورة التعاون الإفريقي العربي، وهو تعاون ينبغي أن يبنى على معرفة تامة بين المجموعتين حتى يتمكن العرب والأفارقة من تجاوز العداوات العنصرية ويصبحا قادرين على إزالة حواجز الريبة وعدم الثقة. إن الاستعمار الأوروبي قد تعزز خلال الفترة الأخيرة، ومن خلال سعيه المشؤوم لخلق حليف جديد وكيان مختلق هو إسرائيل التي أصبحت تثير العداوات وتسعى إلى حفظ ما هو موجود منها، وتؤجج نار الريبة وعدم الثقة، بانية بذلك سدودا منيعة بين هاتين الأمتين، وقد جاءت الإمبريالية الأمريكية لنفث سمومها في كل ذلك. والحقيقة أن هذه السموم بدأت تنتشر في كافة بلدان إفريقيا السوداء المستقلة. وهذا يحصل بالتواطؤ مع فرنسا وبريطانيا وبمساعدتهما النشطة في

عملية هدم التعاون العربي الإفريقي وهو ما يزال جنينا لم ير النور بعد. إنها عملية تقوم بها القوى الاستعمارية والصهيونية وتستخدم فيها الدول الاستعمارية مبررات بسيطة وحساسة في آن واحد. فستحاول إقناع السود بأن العرب ليسوا مجرد عنصريين بل إنهم مستعبدون ويزدرون السود كيفما كانوا. إن على العرب أن يتحركوا بسرعة وبشكل إيجابي ليثبتوا للأفارقة عدم صحة الصورة التي يصورهم عليها أعداء التفاهم والتعاون بين الأفارقة والعرب، وإذا لم يحصل هذا فأخشى أن لا تتمكن منظمة الوحدة الإفريقية من تحقيق أهدافها، وأخشى أيضا أن يبقى التفاهم الأفريقي العربي حبرا على ورق. وعند انتهاء حديثي أكد لي الرئيس عبد الناصر قناعته بأهمية بل وبضرورة التعاون في كافة المجالات بين إفريقيا السوداء والعالم العربي. وقال إنه يعي الصعوبات والعقبات التي تكتنف طريقة التفاهم بين المجموعتين وخاصة ما أشرت إليه أنا منذ قليل. وظل على كل حال متفائلا فيما يتعلق بالنتائج النهائية. وبعد تبادل طويل لوجهات النظر اتفقنا على أن نعمل كلانا في إطار هذا المشروع الكبير كل بحسب ما تتيحه له وسائله. واتفقنا كذلك على أن خير وسيلة لتحقيق هذا الهدف النبيل هي تكثيف الاتصالات البشرية، لا على مستوى القادة فقط، وإنما على كافة المستويات الأخرى: الحكومات والبرلمانات والأحزاب السياسية والحركات الجماهيرية (الشباب والنساء والنقابات). وهنا انتقد الرئيس جمال عبد الناصر الإقطاعيات العربية انتقادا حادا وذكر أنها تمثل عقبة كأداء يصعب اجتيازها من لدن أي منظمة من المنظمات الاجتماعية الحديثة، ليتحقق إنجاز عمل كبير بحجم ما كنا نتحدث عنه. وفي آخر مقامي بالإسكندرية تعززت صداقتي مع عبد الناصر وأصبح إعجابي به أكبر. وقد زارت البعثة الموريتانية زيادة على القاهرة والإسكندرية وما اشتملتا عليه من المراكز الاقتصادية والثقافية، منطقة قناة السويس والمناطق التاريخية والأثرية في مصر العليا والسد العالي بأسوان، وكنا حيث ما حللنا يخصص لنا استقبال حار. وعدت إلى القاهرة فيما بين 5 و11 من أكتوبر الموالي للمشاركة في المؤتمر الثاني لرؤساء دول عدم الانحياز. ورغم كثرة انشغالات الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان عليه أن يستقبل جميع الرؤساء القادمين من كافة أنحاء المعمورة للمشاركة في هذا المؤتمر الدولي الكبير، فقد حرص على أن يخصني بمعاملة أخوية متميزة، زيادة على البروتوكولات المتعلقة بالاستقبالات التي حظينا بها كباقي الرؤساء الحاضرين. وكان هذا المؤتمر أول مناسبة قابلت فيها قادة المشرق العربي مثل فيصل ملك المملكة العربية السعودية، وحسين بن طلال ملك الأردن ، وعارف رئيس العراق، والرئيس السوري والرئيس اللبناني. وكان لقائي مع الملك فيصل في هذه المناسبة ذا أهمية بالغة، فقد تمكنت من أن أعرض عليه بصورة مباشرة وجهة النظر الموريتانية .ومعلوم أن للملك فيصل نفوذا وأنه يلعب دورا كبيرا لا في العالم العربي فقط، وإنما في العالم الإسلامي أيضا. ولم يكن قد سمع قبل هذا اللقاء غير وجهة النظر المغربية .وبعد أن استمع إلى أبدى أسفه على سوء العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمغرب وتمنى أن ينتهي المؤتمر بالتصالح بين البلدين الشقيقين، ويتم التوصل إلى زوال الشقاق

المؤقت بينهما. وبعد ذلك وجه إلي بعض عباراته اللطيفة، ثم هنأني وهنأ الجمهورية الإسلامية الموريتانية على كونها البلد الوحيد من بين بلدان إفريقيا والمشرق العربي التي أدخلت صفة الإسلام في اسمها، وقال: "الحقيقة أنكم تستحقون بهذا الاسم فوق ما يستحقه الآخرون لأن بلدكم يقع في منطقة عمل الاستعمار والمسيحية فيها كل ما يستطيعان من أجل إضعاف الإسلام وتشويهه". وتابع قوله "صحيح أن بلادكم بلاد شنقيط ظلت دوما مركز إشعاع لنشر الإسلام ونشر الثقافة العربية في ربوع إفريقيا السوداء، وهذا هو السبب في أن المملكة العربية السعودية، برغم روابطها الخاصة مع المملكة المغربية ورغم قرار شتوره، تعامل البعثة الموريتانية للحج منذ 1960 معاملة خاصة كبعثة مستقلة، أي أننا نعاملها كما نعامل أي بعثة من بعثات الدول الإسلامية المستقلة. ولم تستطع كل المحاولات التي قامت بها حكومة المملكة المغربية ثنينا عن هذا الموقف. وكل ما نفعله في هذا الشأن هو محاولة للتقارب بين الأخوة الأشقاء الذين لا يجوز أن يكون خلافهم إلا مسألة عابرة. وفي انتظار أن يكون بمستطاعنا الاعتراف الرسمي باستقلالكم فإن على بلدينا أن يظلا على اتصال وعلينا نحن أيضا، أقصد أنا وأنتم، أن نبقى على اتصال كذلك. وانعقدت بينى وبين الملك فيصل صداقة منذ ذلك اللقاء. وفي هذه القمة تعرفت أيضا على القادة غير الأفارقة من مؤسسي حركة عدم الانحياز مثل الرئيس تيتو والرئيس سوكارنو، أما الرئيس نهرو فقد توفي في 21 أكتوبر .1964 وفي 19 يوليو 1965 اعترفت الجمهورية العربية المتحدة رسميا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وقدم أول سفير لموريتانيا أوراق اعتماده إلى الرئيس جمال عبد الناصر وهو الحضرامي ولد خطري. أما سفير الجمهورية العربية المتحدة فلم يقدم أوراق اعتماده، لظروف فنية متعددة، إلا فى 15 فبراير 1966. ومنذ ذلك الوقت بدأت علاقاتنا التي تعود نشأتها إلى 1963 تتطور ضمن الإطار الكلاسيكي: التعاون الثقافي والاقتصادي وخاصة التعاون السياسي. وتبادلنا الوفود والمبعوثين الخاصين، فبعث إلي الرئيس جمال عبد الناصر نائبه حسين الشافعي ليعلن عن رغبته في تنمية العلاقات بين بلدينا في كافة المجالات. وبعد ذلك استمرت لقاءاتي مع الرئيس جمال عبد الناصر مرة فى السنة على الأقل: تارة في قمة الوحدة الإفريقية، وتارة خلال زيارة أقوم بها للقاهرة بدعوة منه فى الغالب. وفى هذا المضمار أشير إلى أن عدم زيارته لموريتانيا التى تقررت منذ 1964 يعود، حسب ما أعلن لي، إلى توتر الأوضاع في المنطقة التى كان فيها قطب الرحى، وكانت التهديدات الإسرائيلية بالاعتداء تمنعه من الابتعاد عن بلده .فقد أوضح لي سنة 1967 أنه لم يتمكن من الابتعاد عن مصر منذ ذلك الوقت إلا للتفاوض مع الاتحاد السوفيتي في مجال التعاون العسكري أو لدواع صحية. وفي سنة 1967 تقابلنا ثلاث مرات. ففيما بين 27 مارس و2 إبريل لقيته في زيارة رسمية قمنا خلالها بعدة اجتماعات وجها لوجه، وتمكنا خلالها من تعميق معرفة بعضنا ببعض وتوطيد عرى الصداقة بيننا. وكنا نتفق في رؤانا بالنسبة لكثير من القضايا المطروحة أنذاك، وكان الاختلاف الوحيد بين رؤانا يتعلق بالسياسة الفرنسية في

إفريقيا والمشرق. لقد كنا متفقين حول الأسس التي يتبناها في نقده للاستعمار الجديد الذي تمارسه فرنسا، وحول ما هو واقع من أن جل الطبقة السياسية في فرنسا تساند الصهيونية. ولم يكن الجنرال ديغول، الذي كان عبد الناصر يكن له التقدير رغم كل شيء، قد أعلن قولته الشهيرة: "شعب واثق من نفسه ومسيطر" لأن حرب الأيام الستة لم تكن قد حدثت. لقد كنت ومضيفي الكبير متفقين في المنطلقات، ولكنني أوضحت له أن تبعيتنا لفرنسا لا يمكن معها اتخاذ مواقف علنية ضدها وهو ما تفهمه وقبله تماما. ولا داعي إلى التذكير بأن هذه الرحلة التي جبنا خلالها مصر الخالدة أكثر مما فعلنا فى 1964، قد حظيت بكامل رضانا وخاصة مريم التي خصتها عقيلة الرئيس جمال عبد الناصر بأحسن استقبال. وبعد اختتام هذه الزيارة الرسمية شاركت مباشرة في القمة المصغرة المنعقدة في القاهرة من 3 إلى 6 إبريل بين رؤساء الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب روديسيا فى نهاية 1965. وقد تم قطع علاقات هذه الدول مع بريطانيا بناء على توصية من وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية خلال اجتماعهم في أديس آبابا في شهر ديسمبر إثر الإعلان غير الشرعي عن استقلال المستعمرة الإنجليزية من لدن المستوطنين البريطانيين العنصريين، وبالتواطؤ مع الحكومة البريطانية في لندن التي لم تحرك ساكنا للوقوف فى وجه هذا الإعلان أو لإفشال تمرد أولئك المستوطنين. ولم يستجب لهذه التوصية غير ثمان دول هي: الجزائر والكونغو وغانا وغينيا ومالي والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الموريتانية وتنزانيا. وكان اقتصار الاستجابة على هذا العدد المحدود من الدول، أمرا بالغ الضرر بالنسبة لمصداقية منظمة الوحدة الإفريقية لدى بقية دول العالم فيما يتعلق بالوحدة الإفريقية وبالمبادرات التي تقوم بها المنظمة. ولم نستعد نحن الموريتانيين هذه العلاقات إلا بعد قطع لندن علاقاتها مع حكومة الأقلية العنصرية والشروع فى المسار الذى قاد إلى استقلال زمبابوي. وقد اجتمع رؤساء هذه الدول أو ممثلوها لاستعراض الموقف. ولدى اختتام أعمالنا لاحظنا أن إجراء المقاطعة الذي قمنا به كان محدود التأثير لأن الغالبية العظمى من دول منظمة الوحدة الأفريقية لم تشاركنا النهج الذي اتبعناه. وهكذا قررنا أن يتخذ كل بلد ما يراه مناسبا بشأن استعادة العلاقات مع بريطانيا. وبعد هذا التاريخ بأقل من شهرين حلت فاجعة "حرب الأيام الستة"، وكانت الهزيمة العسكرية والإهانة التي لحقت الرئيس جمال عبد الناصر. وهي هزيمة كان لها تأثيرها البالغ علينا في موريتانيا، وسأتحدث فيما بعد عن عواقبها على علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 18 أكتوبر 1967 توقفت في مطار القاهرة وأنا في طريقي إلى الصين وكوريا الشمالية وكمبوديا، وكان الرئيس عبد الناصر في انتظاري. وتحدثنا ساعة كاملة كانت أشبه بعملية بوح أو بحديث النفس بالنسبة لمضيفي الكبير حيث أكد بطريقة أخوية وصريحة ما كان قد نمى إلي من الأخبار. فقال لي إنه تأثر كثيرا بالهزيمة التي لحقته، ولكن موقف الشعب المصري الشجاع قوى من عزيمته في ظروف مأساوية مؤلمة. وحدثني عن إحباطه الذي لا حدّ له أمام عجز قادة جيشهم

وضعفهم وعدم وعيهم، وعن خيانة المارشال عبد الحكيم عامر الذي كان أقرب رفاقه ومعاونيه إليه، كما كان صديقه الحميم. ولخص لي نقده الذاتي بعبارة قالها بصوت متهدج: "كانت تنقصني اليقظة". وتابع البوح لي بما يكنه قائلا: "أود أن أصارحك كصديق بأنني قد تأثرت كثيرا بالموقف التضامني والأخوي الذي وقفه مني الملك فيصل وبدعمه السخي لنا، وهو الذي كنت أحاربه منذ زمن طويل في اليمن وفي كل مكان من الوطن العربي، وكنت أعده زعيم الإقطاعية العربية. إن موقفه مني قد شد أزري في محنتي التي أجتازها". وقد أثر في هذا الحديث المونولوجي تأثيرا لا مزيد عليه، ولم أتمكن من مقاومة الدموع إلا بصعوبة بالغة.
ورغم كل ما حصل لم يصب الرئيس جمال باليأس، وقال" :لقد خسرت معركة ولكنني لم أخسر الحرب". ثم تطرق إلى أنه يُعد لحرب الانتقام من إسرائيل يوما ما. فكيف؟ سيكون ذلك بفضل التكوين المكثف وباكتساب الخبرات العالية في مجال الطيران بشكل خاص، والحصول على الأسلحة المتطورة. وقد تعهد الاتحاد السوفيتي بأن يمده بكافة الأسلحة المناسبة وكل ما يحتاجه في مجال تكوين الأطر . ثم خاطبنى قائلا: "أنتم ذاهبون إلى الصين وستقابلون صديقي شوين لاي الذي يأخذ علي ارتمائي في أحضان العدو اللدود للصين وهو الروس. وأطلب منك أن تشرح الأمور لهذا الصديق الذي استاء مني، وتخبره أنني لا يمكن أبدا أن أستغني عن الدعم الصيني مهما كان الدعم الذي ألقاه من خارجها، إنني أود أن يتفهم الصديق شوين لاي ظروفي وأن يساعدني عسكريا واقتصاديا وديبلوماسيا"...
وقد أبلغت هذه الرسالة وبكل ما هي أهل له من عناية، رئيس وزراء الصين شوين لاي، ورحب بها. وأكد لي عبد الناصر ذلك أثناء توقف في القاهرة لمدة 24 ساعة يوم 7 نوفمبر 1968، وأنا في طريقي إلى دمشق وأخبرني بأن وساطتي قد نجحت فشكرني وهنأني. وكانت المرة الأخيرة التي رأيت فيها الرئيس جمال عبد الناصر في 7 سبتمبر 1970، وأنا عائد من المؤتمر الثامن لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس بابا، حيث وجه إلي دعوة لزيارة مصر من 5 إلى 7 سبتمبر 1970. وكان عليه أن يحضر هذه القمة ولكنه لم يتمكن من ذلك في آخر لحظة فكلف رئيس وفده بالاتصال بي وإبلاغي دعوته للمرور بالقاهرة إن أمكن ذلك قبل أن أتوجه إلى لوسكا لحضور القمة الثالثة للدول غير المنحازة. وكان عبد الناصر خلال هذه الزيارة أكثر توددا ولطفا وحماسا من أي وقت مضى. وهكذا استقبلني مرتين: إحداهما في دعوة لعشاء بمنزله حضره معاونوه والمقربون منه، كما حضره أعضاء وفدنا. أما اللقاء الثاني فكان مقابلة معه وجها لوجه. ثم زارني ثانية في قصر الضيافة حيث إقيم لنجري مقابلة خاصة أيضا. وتحدثنا طويلا عن الموضوعات الاعتيادية التي كثيرا ما تحدثنا عنها مثل منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية والتعاون الإفريقي العربي وعدم الانحياز. وزيادة على هذا أسهب في الحديث إلي عن المشاكل المصرية الداخلية والرد على إسرائيل. وفيما يخص الموضوع الأخير بدا لي متفائلا، وقد منحه السوفيات كل الوسائل الضرورية لإعداد هذا الرد. وكان الأمر الذي يشغل باله أكثر هو الوقت الضروري للطيارين الذين سيكيلون لإسرائيل الصاع صاعين، وقد يتطلب ذلك فترة طويلة

شيئا ما. وكان في هذه المرة مقتنعا بأهمية الطيران وحسمه المعركة القادمة.
وسألته عما إذا كان لديه موعد محدد لبدء المنازلة والأخذ بالثار، فأجابني بأن
الاستعدادات تسير على ما يرام وبمساعدة من السوفيات ولكنه لا يستطيع تحديد
الوقت الذي تبدأ فيه العملية ولو بشكل تقديري، لكنه يسعى لأن تبدأ المعركة خلال
مدة قصيرة ليتمكن من مفاجأة العدو الإسرائيلي بالهجوم وإسرائيل ما تزال تعتقد
عدم قدرته على الرد. وتأثرت كثيرا لما أعلمه من جسامة المشكلات الصعبة
والخطيرة التي سيكون على صديقي الحميم أن يواجهها ويحلها ما دام اهتمامه
منصبا على تحقيق النصر على العدو. بعد هذا اللقاء بثلاثة أسابيع فاجأني نبأ تلك
الفاجعة الأليمة، نبأ وفاته، ولا تسل عن ما أصابني من هم وغم لا يدانيهما إلا ما
حصل لي عند تشييع جنازته، حيث كانت مظاهرات الحزن وجو الحداد بمصر
تمزق الأكباد ومظاهر التأثر بالفاجعة لا تحتمل. وكان ذلك فى 30 سبتمبر 1970.
لقد خسرت مصر ومعها العالم العربي وإفريقيا والعالم الثالث بأسره خسارة لا
تعوض. لقد تناولت الكلام يوم 14 أكتوبر 1963 للمرة الثانية أمام الجمعية
العامة للأمم المتحدة في نيويورك منذ قبولنا فيها. وكان هدفي اغتنام فرصة هذا
الاجتماع الكبير وما يتاح فيه من فرص إسماع صوت موريتانيا المبحوح الذي
تحاول المغرب إسكاته دوما. كما وددت إسماع العالم موقف موريتانيا من القضايا
الساخنة إذ ذاك مثل الاستعمار البرتغالي في إفريقيا والعنصرية في جنوب إفريقيا
(لابرتايد) وقضية روديسيا وفلسطين الخ... ولكن كان أهم حدث في هذا المقام
بدون منازع ، لقائي بالرئيس كندي. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي
الدولة الكبرى في الغرب، تهتم بموريتانيا حتى قبل حصولنا على الاستقلال الذاتي.
فقد ساندتنا في الحصول عليه، كما ساندتنا بشأن حصول ميفرما على قرض من
البنك الدولي لإعادة الأعمار وللتنمية. وكنت قد استقبلت فى وزارة الخارجية بعيد
حصولنا على الاستقلال وأكد لى الرئيس ايزنهاور شخصيا، كما سبق أن قلت،
نجاح مساعينا في دخول الأمم المتحدة مستقبلا رغم فيتو الاتحاد السوفيتي. وقبل
قبولنا النهائي في الأمم المتحدة بقليل زار نواكشوط نائب كاتب الدولة للشؤون
الإفريقية منان ويليام Mennen Williamsوذلك يوم 5 أكتوبر1961، وكان
لي معه لقاء مطول ومفيد. وأكد لي رغبة الولايات المتحدة في إقامة علاقات
ممتازة مع بلدنا، ومساندتها لتحقيق ما كان يمثل في ذلك الوقت أولوية بالنسبة
لنا وهو الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، وقد تحقق ذلك. وبعد هذا التاريخ
بسنتين، وقبل أن أغادر نواكشوط في طريقي إلى نيويورك، أبلغت سفير الولايات
المتحدة رغبتي في مقابلة رئيسه، فاستجاب هذا الأخير على الفور. وفي الموعد
المقرر للمقابلة الموافق 18 أكتوبر 1963، بعث إلي طائرة خاصة لتنقلني من
نيويورك إلى واشنطن وقدم على متنها نائب كاتب الدولة للشؤون الخارجية
ليرافقني. وفي مطار واشنطن وجدنا بانتظارنا طائرة هيلوكبتر حملتني أنا ورفاقي
فورا وحطت بنا بعد قليل في ساحة البيت الأبيض حيث كان الرئيس كنيدي وبعض
معاونيه وحراسه الشخصيين في انتظارنا. وكان الاستقبال بسيطا لكنه كان وديا.
وبعد الاستعراضات التقليدية مباشرة سار بي إلى "المكتب البيضاوي"، وكان معي

وزيرنا للشؤون الخارجية سيدي محمد الديين والقائم بالأعمال في واشنطون نسيم كوشمان. وجلس مضيفي أمامي محاطا بعدد من معاونيه من بينهم مترجم يتكلم اللغة الفرنسية بطلاقة كبيرة. ودام اللقاء أزيد من ساعة مع أنه كان من المقرر أن يدوم نصف ساعة. ودار بيننا حوار جاد تناولنا خلاله مواضيع شتى شملت مطالبة المغرب بموريتانيا، والصدامات الدامية بين الجزائر والمغرب – حرب الرمال – والاستعمار البرتغالي فى إفريقيا، ونظام الميز العنصري فى جنوب إفريقيا، والممارسات الإسرائيلية فى فلسطين المحتلة، وقبول جمهورية الصين الشعبية فى الأمم المتحدة الخ... وكان موقف الرئيس من مطالبة المغرب بموريتانيا واضحا، فهو يعتبر ان الولايات المتحدة حسمت الأمر عند ما اعترفت باستقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية فور إعلانه. كما استقبلنى بصفتى رئيس دولة مستقلة وكاملة السيادة .وفضلا عن ذلك أكد لنا إرادة حكومته فى تنمية التعاون الثنائي بين بلدينا. ولم تكن وجهات نظرنا متفقة حول قضيتين ساخنتين آنذاك هما "حرب الرمال" وقبول جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة التى دار بيننا بشأنهما نقاش حاد. وقد دافعت عن قضية الجزائر التي كانت قريبة من قضيتنا نحن وذكرتها كمثال على التوسع المغربي. وكان الرئيس كنيدي يتبنى موقفا مناهضا للجزائر التي يرى في قادتها أناسا شيوعيين يخشى أن ينشروا الشيوعية في شمال إفريقيا بل وفي إفريقيا كلها، فكان أكثر انحيازا إلى المغرب بوصفه حليفا تقليديا للولايات المتحدة الأمريكية. ومن الصدف الغريبة أنه أخبرني أن زوجته تقوم في تلك الآونة برحلة سياحية في مراكش. أما بخصوص الصين الشعبية فكنت قد أعلنت من أعلى منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه تمسكا بالمبادئ العالمية للمنظمة، فإن الصين الشعبية يجب أن تقبل فيها بدلا من تايوان .وهذا التصريح لم يستسغه الرئيس كنيدي الذي كانت لديه وجهة نظر مناقضة تماما لهذا التوجه، وأكد بشيء من الحزم أن الدول الشيوعية بشكل عام والصين بشكل خاص لا تحترم المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. وعندما قلت له أن حكومة الصين الشعبية أعلنت استعدادها للالتزام حرفيا بميثاق الأمم المتحدة، رد علي قائلا: "تقول الصين ذلك لكي تتمكن من القبول في هيئة الأمم المتحدة، ولكنها عندما تصبح عضوا ستسلك سلوك الدول الشيوعية الأخرى أو أسوأ". وفي هذا الموضوع والموضوع السابق أيضا لم يتمكن أي منا من إقناع الآخر. ومع ذلك لم يكن النقاش حول هذين الموضوعين عديم الجدوى. ماذا بقي من ذكريات عن كنيدي وأنا من بين آخر من قابله من الرؤساء قبل وفاته بأقل من شهر؟ لقد ترك لدي انطباعا إيجابيا جدا، فقد كنت أراه متقد الذهن، متفتحا رغم عدائه المبدئي للشيوعية، ذا شخصية أخاذة، بسيطا ودودا. تلكم هي العناصر التي استقرت في ذاكرتي عنه. وكان لنبأ اغتياله وقع عظيم علي وتأثرت به كثيراً لاسيما وأنه حدث بعد مقابلتنا بقليل، وبعد أن كنا قد اتفقنا على أن نبقى على اتصال لا على المستوى الحكومي فقط، وإنما على المستوى الشخصي أيضا. ومن بين أعضاء فريقه الحكومي الذين سبق وأن تعرفت عليهم نائبه لندن جونسون الذى لقيته بداكار خلال الاحتفالات المخلدة للذكرى الأولى لاستقلال السينغال في

شهر ابريل سنة 1961. كما كنت قد تعرفت على شقيقه وزير العدل روبرت كنيدي Robert Kennedy بآبدجان في شهر أغسطس من السنة نفسها . وتعرفت أيضا على كاتب الدولة دين روكDean Rusk ، وكان هذا الأخير قد زارني في الفندق الذي نزلت به في نيويورك، ودعاني فى واشنطن إلى الغداء أنا وصديقي احمدو آهيدجو الذى قابل الرئيس كنيدي في اليوم نفسه الذي قابلنى فيه.

--

هوامش على الفصل التاسع

-تكرر مثل هذه المباحثات التي رعاها أصدقاء مشتركون لبلدينا على مدى ثمان سنوات بصورة شبه منتظمة. وكان اللقاء يسير عموما على النحو التالي: يقوم الشهود بإبلاغ كل واحد من الطرفين على حدة بمواقف الطرف الثاني الذي يتم الاتصال به مسبقا. ويقوم كل طرف بإبداء رأيه، ويكتفي الشهود أثناء الجلسة المشتركة بدور المسجل.

-لقد تأثرت كثيرا بهذا الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية؛ وقد عرفته وهو صائغ سياسة ديغول تجاه العرب.
-عمل بيير مسمير قائدا لدائرة آدرار ثم واليا على موريتانيا، قبل أن يصبح مدير ديوان كاستون دي فير Gaston Defferre إبان تحرير القانون الإطاري.ثم أصبح المفوض الأول السامي الفرنسي لإفريقيا الغربية الفرنسية. وقد احتفظ بذكريات خالدة عن موريتانيا، ولم تكن لى علاقات شخصية به إذ ذاك، ولكنني قابلته بعد ذلك عدة مرات في باريس ونواكشوط كأحد من عملوا قديما في موريتانيا، بعد أن كان وزيرا للحربية ثم وزيرا أول، وكان طبعا من بين مدعوينا لحضور احتفالات الذكرى الخامسة عشرة للاستقلال. وأثناء وجودي في باريس بعد سنة 1978 زارني في منزلي وتناول معي طعام العشاء هو وزوجته.وبعد ذلك استقبلنا في بيته في بريتاني Bretagne وكان بصحبتنا جان شافانص Jean Chavanceوزوجته اللذان أقمنا عندهما طيلة العطلة الصيفية سنة 1980.

-جرت تلك المقابلات فى التواريخ التالية: 27 يونيو 1958، و24 فبراير 1960، و26 يوليو 1960، و5 و 13 يونيو 1961، وفى 23 سبتمبر1963 ، و 11 سبتمبر 1964، و10 سبتمبر 1965، و 29 سبتمبر 1966، و19 و22 سبتمبر 1967، و19 سبتمبر 1968 .

-كانت الخلافات بين زاوية الشيخ حماه الله وقبائل تعارضها. ومنشأ هذه الخلافات تفسيرات متباينة تتعلق بممارسة بعض الشعائر الدينية، وخاصة الصلوات. ولكل فريق مصالحه المادية المختلفة. وقد وقعت المواجهات الدموية بين الفريقين فى منطقة الحوض، وهو فى ذلك الوقت تابع للسودان الفرنسي. وكان الشيخ حماه الله يعلن معاداته للاستعمار ولهذا تم ترحيله قبل هذا النزاع من مقاطعة إلى أخرى، ثم من بلد إلى بلد من بلدان غرب إفريقيا. وبعد ذلك نقل إلى وسط فرنسا، فتوفي هناك ودفن. وهو ينتمى فى الأصل إلى مدينة تيشيت، ولا أعرف كثيرا عن شخصيته، لكننى كإفريقي أقدره. وقد ناقش المواطن الموريتاني علي تراوري أطروحة دكتورا عنه فى الثمانينات .

-في المناطق التي لا تحتوي الأعشاب والحشائش فيها على الملح، يقوم البدو بتقديم الملح إلى الحيوانات عن طريق إروائها بمياه مالحة تعويضا عن الملح الطبيعي الذي تحتويه النباتات عادة. وينبغي ألا يلتبس ملح تلمسي بملح سبخة الجل التي تقع بالقرب من فديرك في تيرس زمور، فهي أكثر توغلا في الشمال وتسهم في النشاط التجاري التقليدي في المنطقة، حيث تحمل القوافل ألواح ملح سبخة الجل و تستبدلها بالذرة في منطقة السودان الفرنسي، كما يحصل بائعو هذا الملح على بضائع أخرى لا تتوفر في موريتانيا وتوجد في السودان . وكدية الجل التي توجد بها أهم معادن الحديد لدينا تحمل الاسم نفسه الذي تحمله السبخة

لأنـهما تقعان في المكان نفسه ولا يفصل الأولى عن الثانية غير بضعة كيلومترات.

-سأتنـاول فترة انتدابي لرئـاسة هذه المنظمة بتفاصيل أكثر في ما بعد.

" -إيكيو" أو المغنى موسيقي وشاعر متجول، ولعله خير من يمثل الإنسان الإفريقي؛ فهو يمدح العظماء ويمجدهم، ويمكنـه أن يحطم سمعة شخص أو أسرة ببثه مساوئـهما .

-الجنرال ديغول فى مؤتمر صحفي يوم 28 نوفمبر 1967.

-كنت أذكر مثل هذه الأقوال السرية وأعلق عليها عندما أعود إلى نواكشوط، إما بحضور كافة أعضاء المكتب السياسي أو أمام لجنته الدائمة على الأقل.

الفصل العاشر (1 (

الفصـل العاشـر

الوحـدة السياسـية

ديسمبر 1961 - ديسمبر 1964

كانت المهمات الرئيسة التى استحوذت على نشاطاتنا خلال سنة 1961 هي إكمال الوحدة السياسية وتوطيد الوحدة الوطنية، واختيار النظام السياسي الأكثر ملاءمة للبلد، وتزويد دولتنا الناشئة بمختلف القوانين الضرورية لتسيير حياة دولة عصرية، وتحسين وضعيتها الاقتصادية والمالية السيئة. وبيّنت فيما سلف المسار الوحدوي الذى مكننا من الوصول، متحدين نظريا، إلى إعلان الاستقلال فى 28 نوفمبر 1960. لكن الأمر لا يعدو وقتها كونه مجرد اتفاق مبدئي بين مختلف أحزاب المعارضة والحزب المسيطر الموجود وحده فى السلطة وهو حزب التجمع الموريتاني. وكان ينبغى تجسيد تلك الاتفاقيات والتوصل، عبر تصورات متلاحقة، إلى الدمج الطوعي لمختلف الأحزاب السياسية القائمة فى حزب واحد. وجرى أول لقاء بين حزب التجمع الموريتاني والاتحاد الوطني الموريتاني فى 21 فبراير. واتفق الحزبان على التشاور مستقبلا بشأن القرارات الهامة التى يتعين على الحكومة اتخاذها، تلك الحكومة المؤلفة وقتها تماما من أعضاء حزب التجمع الموريتاني. واستقبلت فى 24 من الشهر نفسه زعماء النهضة الذين أكدوا لى استعداداتهم الوحدوية. غير أن بحثنا عن الوحدة لا يعنى الراشدين فقط، بل يهم كذلك الشباب الذين اعتبرت مبكرا أن دورهم حاسم فى بناء الحزب. فمستقبل البلاد بالنسبة لى - وهذا ليس ابتكارًا – سيكون، بحول الله، ما تصنعه به الأجيال الصاعدة وأجيال المستقبل. ولذا منحت باستمرار أهمية خاصة للشباب فى إطار حزب التجمع، وفى إطار حزب الشعب الموريتاني بالذات فيما بعد. ومن هذا المنظور قبلت المجموعة البرلمانية، فى فاتح مارس، إعادة بناء شبيبة الحزب بعد أشهر من حل المنظمة الأولى التى لم يستطع قادتها التفاهم فيما بينهم. وبالمناسبة نفسها، استجابت المجموعة البرلمانية لطلب الشباب من الحزب تمديد الحد العمري للشباب للسماح لهم بالنضال فترة أطول فى صفوف شبيبة حزب التجمع. فأصبح بمقدور الشباب أن يظلوا أعضاء فى شبيبة الحزب حتى بلوغ سن الثلاثين سنة– بدل 25 من قبل – وأن ينتسبوا لها ابتداء من بلوغ الخامسة عشرة. وإلى جانب البحث عن الوحدة السياسية بين الأحزاب والاتجاهات، كان هناك مشكل آخر يشغل بالنا يتمثل فى اختيار النظام السياسي الأكثر انسجاما مع حقائقنا حاضرا ومستقبلا. ويتعلق الأمر بالاختيار بين نظام برلماني أو نظام رئاسي. وكان لكل من النظامين أنصاره وخصومه فى المجموعة البرلمانية التى سبق أن قلت إنها هيئة القرار السياسي الوحيدة فى تلك الفترة. فقد كان صديقى سيدى المختار يدافع عن الخيار الأول، فى حين كنت أدعو للثانى، وكل منا "يبشر ب... نظامه المفضل" ويظهر بمظهر المدافع عن وظيفته الآنية... وإذا كان من المسلم به أن ذلك المظهر يعكس جانبا من الحقيقة، فإن جوهر خلافاتنا حول هذه المسألة يتجاوز

كثيرا ذلك الشاغل. وكان لنا، فى الواقع، اهتمام مشترك بالمصلحة العامة لوطننا، ويشغل بال كل منا مستقبل الوطن الذى نسعى لأن يكون مستقبلا وضاء. وإذا كنا متفقين على الأهداف التى يتعين تحقيقها، فإننا نختلف على سبل تحقيقها. فنحن نختلف فى التصورات النظرية وفى التجارب الشخصية. فسيدى المختار كان نائبا فى الجمعية الوطنية الفرنسية على مدى ثمان سنوات فى ظل الجمهورية الرابعة، فى وقت كانت فيه السلطة بالأساس بيد البرلمان مع ما انطوى عليه ذلك من مساوئ خطيرة معروفة لدى الجميع. وعليه، فقد تأثر عن طيب خاطر وبصفة لا شعورية ربما، بوسطه واعتقد بصدق فى صلاحية النهج البرلماني. وكنت بدورى أعتقد بصلاحية ذلك النهج قبل تقلد مسؤوليات السلطة التنفيذية فى بلادى. غير أن تجربتى الجديدة القصيرة والناقصة فى السلطة التنفيذية قد أقنعتنى بضرورة وجود سلطة تنفيذية قوية على رأس دولة وطنية فتية فى طور البناء، ولا يمكنها أن تسمح لنفسها بأن تعيش ما عانته الجمهورية الفرنسية الرابعة من عدم استقرار وقلة انسجام حكومي. ولذا، فقد كان دفاعى عن صلاحية النظام الرئاسي وملاءمته لواقعنا الموضوعي العام، دفاعا عن مصلحة بلادى بغض النظر عن من يشغل منصب رئيس الجمهورية. وبما أنى كنت حينها أشغل ذلك المنصب، فقد كنت - فى الوقت نفسه – أدافع عن مصلحتى. وليس من الصدفة فى شئ أن تتبنى مختلف الدول الإفريقية الفتية المنبثقة عن المجموعة الفرنسية - وغيرها من الدول الناشئة - النظام الرئاسي نفسه. وقد تبنت مجموعة حزب التجمع الموريتاني البرلمانية، فى النهاية، النظام الرئاسي فى 28 فبراير، بعد نقاش طويل وصاخب، بأغلبية 17 صوتا ومعارضة 4 أصوات وامتناع 9 عن التصويت. واستقال سيدى المختار فى 15 مارس الموالى من رئاسة الجمعية الوطنية، وحل محله حمود ولد أحمدُّو الذى انتخب بالإجماع فى 2 من مايو. وفى العشرين منه، صادقت الجمعية الوطنية على القانون المعدِّل للدستور فى اتجاه رئاسي بأغلبية 31 صوتا، ومعارضة صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت. واستقال سيدى المختار فى اليوم نفسه من مجموعة حزب التجمع الموريتاني البرلمانية. وبعد أن لعب سيدي المختار دورا أساسيا فى إنشاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية التى كان أحد مؤسسيها، انسحب بملء إرادته من المسرح السياسي الموريتاني بعد أن حاول لبعض الوقت تأسيس حزب معارض بالتعاون مع آخرين. وعاد إلى هذا المسرح فى السبعينيات بوصفه أمينا اتحاديا لفيدرالية حزب الشعب الموريتاني فى الولاية السادسة بعد أن شغل منصب عمدة مدينة روصو. وهكذا اتضحت آفاق الوحدة السياسية فى مارس 1961. فقد اقترح الأمين الدائم لحزب التجمع الموريتاني فى 21 من ذلك الشهر على أحزاب وزعماء المعارضة عقد مؤتمر الطاولة المستديرة فى بداية مايو. ودرست المجموعة البرلمانية القضايا المتعلقة بوحدة الأحزاب والاتجاهات السياسية واختيار النظام السياسي الذى يتعين على البلد انتهاجه. ودرست فى الوقت نفسه القضية الأهم من بين تلك القضايا وهي مسألة الوحدة الوطنية نفسها، أي مسألة التعايش الإرادي والانسجام بين مكونتي الشعب الموريتاني- الإفريقية السوداء والبيضانية – وتصميمهما المشترك على

تجسيد شعار" لنبن جميعا الوطن الموريتاني" . وخلال الأشهر الأولى من 1961، شكل النقاش بشأن مراجعة الدستور فرصة لنقاشات حامية الوطيس غالبا بشأن ما سمي وقتها إعطاء الضمانات للأقلية. فما معنى هذا الكلام؟ لقد أعرب بعض منتخبى الضفة، خلال تلك النقاشات، عن تخوفهم من المستقبل الذى تتجه إليه البلاد. وقالوا ما معناه إنه إذا ما طبق لدينا المبدأ الديمقراطي القاضى بأن تفرض الأغلبية العددية قانونها على الأقلية، فإن الأكثرية البيضانية سيكون بوسعها فرض إجراءات فى بعض المجالات الهامة من شأنها أن تلحق الضرر بالأقلية السوداء. ولتأمين هذه الأقلية ضد هذا النوع من الاحتمالات، فإن الدستور يجب أن ينص على ضمانات صارمة بهذا الخصوص. وهكذا قالوا، مثلا، إنه ما دام رئيس الجمهورية سيكون باستمرار– نظريا على الأقل – بيضانيا بحكم قاعدة الأغلبية، فإن على الدستور أن يفرع على وجود منصب نائب لرئيس الجمهورية يتولاه زنجي يمتلك صلاحيات فعلية. وعلى هذا الأساس تكون السلطة التنفيذية ثنائية الرأس. وبذلك تصبح الأقلية، الممثلة على مختلف مستويات الدولة، ممثلة على مستوى رئاسة الجمهورية. وبعد مناقشات مستفيضة، انتهى الأمر بالمجموعة البرلمانية إلى القبول بمبدأ استحداث منصب نائب للرئيس. غير أنه ما كادت الأمور تتبلور على هذا الصعيد حتى اندلعت بجلاء الصراعات بين المرشحين المحتملين لهذا المنصب مانعة أي اتفاق على مرشح محتمل مقبول من قبل كل ممثلى منطقة النهر. وعندما رأت لجنة الداخلية بالجمعية الوطنية التى كانت تعكف على دراسة مشروع القانون المعدل لدستور 22 مارس 1959، اقترحت فى 8 من مايو إلغاء مشروع نيابة الرئيس. وقد قبلت المجموعة البرلمانية ذلك الاقتراح فى18 من ذلك الشهر. وبعد مساومات غير موفقة بشأن فترة استحقاق المنتخبين الحاليين، صادقت الجمعية فى 20 مايو 1961 على مراجعة الدستور القاضى بكل بساطة بإقامة نظام رئاسي دون إعطاء "ضمانات" خاصة للأقلية. وصرح سيدى المختار انجاي أمام الملأ بأنه "يضع حدا نهائيا لتعاون لم يعد ممكنا". ولنعد الآن إلى الحديث عن مسار الوحدة بين أحزاب المعارضة وحزب التجمع الموريتاني. فمنذ الخامس من مايو، قام الأمين الدائم لهذا الحزب بتوضيح الاقتراح الذى تقدم به فى 21 مارس الماضى، بدعوة الاتحاد الوطني الوريتاني والنهضة إلى مؤتمر "الطاولة المستديرة" فى 20 من الشهر نفسه بمعدل 4 أعضاء عن كل حزب. وقد قبل الحزبان المعنيان هذا الاقتراح على الفور. وعقدت الطاولة المستديرة للأحزاب والاتجاهات اجتماعها الأول ما بين 20-22 وأعلنت فى أعقابه ضرورة تحقيق الوحدة السياسية فى موريتانيا. وقررت تلك الأحزاب توحيد عملها، وعينت مكتبا دائما للجنة يتألف من السادة: دمبلى تييكورا من حزب التجمع الموريتاني، عبد العزيز باه عن الاتحاد الوطني الموريتاني، وأحمد بابه ولد أحمد مسكه عن النهضة. وبموازاة مسار الوحدة السياسية هذا، تحققت الوحدة النقابية فى المؤتمر التأسيسي لاتحاد العمال الموريتانيين المنعقد فى نواكشوط ما بين 29 و31 مايو بوصفه المركزية النقابية الوحيدة المتولدة عن اتحاد المركزيات القائمة. وفى 30 يونيو، عقدت الطاولة

المستديرة اجتماعها الثاني، ورشحتنى لرئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بوصفى مرشح الوحدة الوطنية. وعقد حزب التجمع الموريتاني، بدوره، مؤتمرا مصغرًا فى نواكشوط يومي 17 و18 يوليو بمعدل مندوبين عن كل قسم. وقرر هذا المؤتمر "تأكيد ترشيح المختار ولد داداه، وعقد مؤتمر بنواكشوط فى 20 ديسمبر، والاستمرار فى وحدة العمل مع أحزاب المعارضة حتى المؤتمر القادم". أما الطاولة المستديرة، فقد انتظمت للمرة الثالثة يومي 20 و21 يوليو، وقررت فى هذا الاجتماع دعوة الاتحاد الاشتراكي الإسلامي الموريتاني للالتحاق بالتشكيلات السياسية الأخرى الأعضاء فى الطاولة المستديرة والاشتراك فى أعمالها المقبلة. كما قررت إرسال بعثات إلى داخل البلاد وإلى السينغال لتعميم وحدة الأحزاب السياسية وإعداد حملة الانتخابات الرئاسية. ومُثلت التشكيلات المشاركة فى الطاولة المستديرة فى كل بعثة من تلك البعثات التى ترأسها فى الداخل الزملاء: معروف ولد الشيخ عبد الله، بياكَي ولد عابدين، سيدى أحمد الحبيب وأحمد بابه مسكه. أما البعثة المرسلة إلى السينغال فقد ترأسها سليمان ولد الشيخ سيديه .واتخذ هذا الاجتماع قرارات أخرى تمثلت فى: إنشاء لجان محلية فى الداخل على غرار الطاولة المستديرة على المستوى الوطني، والإسراع بمسار الوحدة السياسية بغرض الوصول إلى تكوين حزب واحد. ولم تعقد الطاولة المستديرة اجتماعها الرابع إلا فى 26 أغسطس للسماح للقادة السياسيين – من مختلف الاتجاهات الحزبية – بالتفرغ لتعميم فكرة الوحدة السياسية ولحملة الانتخابات الرئاسية. وخلال الفترة نفسها، قامت حكومتنا بالتعاون مع الحكومة الفرنسية، بتكوين الوحدات الأولى من جيشنا الفتي الذى أنشئ بموجب قانون 25 نوفمبر 1960. فقد أعطت الحكومة الموريتانية، منذ 2 من فبراير 1961، موافقتها على اكتتاب وتدريب 600 رجل يشكلون الوحدات الأولى لجيشنا الوطني، يتولى الجيش الفرنسي تكوينهم وإحالتهم إلينا. وفى هذا الإطار، تم خلال الاجتماع الفرنسي -الموريتاني المنعقد فى 29 يوليو تحديد برنامج هذا التحويل. وتم الاتفاق فى هذا الاجتماع على تسليمنا الوحدة الأولى بالنعمة فى 25 سبتمبر. أما قيادة أركان القوات المسلحة الوطنية فقد تم إنشاؤها فى 2 من يناير 1962. وفى مايو 1964 وضعتُ حجر الأساس لأول مدرسة للدرك الوطني وأول مركز لتكوين الجيش الوطني. وفى مضمار الحديث عن إنشاء جيشنا الوطني، أشير إلى الدور الذى لعبه النقيب بسلاي Beslay ، رئيسي السابق وصديقي فى بيرأم القرين الذى سبق الحديث عنه. فقد عاد إلى موريتانيا، وأصبح فى 1957 مستشارا عسكريا للوالى فى عهد القانون الإطاري. وبعد تكوين الحكومة الأولى التى كنت نائب رئيسها، أصبح بسلاي أول رئيس لديواني العسكري. وعلى هذا الأساس، ساعدنا كثيرا على إنشاء النواة الأولى لجيشنا الوطني. كما قاد بحكم وظيفته هذه أولى وحدة فى هذا الجيش خلال مسيرة الاستقلال فى 28 نوفمبر 1960. وقد تم انتخابي فى 20 أغسطس بأغلبية كبيرة خاصة وأننى كنت مرشح الوحدة الوطنية الوحيد بإجماع مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية فى البلد. وحتى لا أخدع مواطنى وأتركهم ينساقون وراء الأوهام، أعلنت لهم عبر الإذاعة

فى 21 من الشهر نفسه "أننا سنعيش لحظات فرح كبير، كما سنعيش اختبارات عصيبة...". وتدارس مجلس الوزراء فى اليوم نفسه قضية المساعدة الفنية الفرنسية، وقرر العمل على إعادة مناخ الثقة فى العلاقات مع أعضاء هذه المساعدة الفنية الذين أخذ بعضهم يتساءل عن مستقبله فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وقررت الحكومة عدم إسناد مسؤوليات مباشرة إلى موظفى ووكلاء هذه المساعدة الفنية طبقا لسياستنا فى مرتنة الأطر واستجابة لرغبة الحكومة الفرنسية وبعض أعضاء المساعدة الفنية نفسها. وكان مديرو دواوين الوزارات ومدير ديوانى شخصيا كلهم فرنسيين، فأصبحوا مستشارين فنيين للوزارات نفسها. ومنذ ذلك الوقت، لم تعد للمساعدة الفنية مسؤوليات مباشرة، وإنما تضطلع فقط بدور مساعد للمسؤولين الموريتانيين الذين وضعت تحت تصرفهم.

وفى اليوم نفسه قدم إلي موريس كومبانيي Maurice Compagnet استقالته. وكان موريس كومبانيي وزيرا للمالية منذ تشكيل أول حكومة بموجب قانون الإطار الصادر فى 20 مايو 1957. وقد جاء هذا الرجل إلى موريتانيا فى الثلاثينيات بوصفه محاسبا فى الإدارة الاستعمارية، وتولى إدارة شركة لاكومب Lacombeالتى كانت الشركة الفرنسية الوحيدة المهمة فى موريتانيا المحتكرة للنقل البري فى البلاد. ولذا كان تعيينه وزيراً للمالية محل انتقاد الشبان الموريتانيين، وعززت الدعاية المغربية تلك الانتقادات محاولة إظهار هذا التعيين "كدليل قاطع على طابع عمالة ما يسمى بحكومة التراجمة وعدم جدية فرنسا فى تأكيداتها على رغبتها فى تصفية الاستعمار...". فما مسوغات اختياري لموريس كومبانيى وزيرًا، ووزيرًا للمالية بالذات، رغم هذا النوع من الانتقادات المتوقع أصلا؟ لقد اشتملت الحكومات الإفريقية الأولى المتولدة عن القانون الإطاري، بصفة عامة على أعضاء فرنسيين بحكم أن هؤلاء كانوا يمثلون وقتها قوى سياسية واقتصادية وفنية حقيقية. ويتأكد الأمر أكثر بالنسبة لنا نحن الموريتانيين الذين لم تكن لدينا أطر فنية، ولا رجال أعمال بالمعنى العصري للكلمة. فقد كان مواطنونا مجرد تجار مهمين نسبيا يشترون ويبيعون، بالأساس، المواد الضرورية الأساسية من أغذية وملابس يستهلكها الموريتانيون. ولذا كان علي بالضرورة استخدام أوربيين فى تشكيل حكومتي الأولى. وهكذا كان وزيري للتخطيط، فى الحكومة نفسها، إداريًا فرنسيًا تولى إدارة التخطيط فى إدارة الإقليم، هو السيد جان ساليت Jean Saletteالذى لم يثر تعيينه الكثير من التعليقات السلبية، خلافا لتعيين موريس كومبانيي. لم أكن شخصيا أعرف موريس كومبانيي الذى سبق أن التقيت به مرتين أو ثلاثا، إلا أننى سمعت عنه كثيرا. وكنت أعرف أنه شديد التعلق ببلادنا، وأنه عضو نشط ومناضل فى الاتحاد التقدمي الموريتاني، ومرتبط بعلاقات صداقة مع معظم الشخصيات التقليدية والسياسية فى البلد.

وفضلا عن ذلك، كان قد انتخب مستشارا إقليميا سنة 1957. وكان موريس كومبانيى منذ فترة طويلة صديقا لسيدى المختار وإيفون رازاك اللذين يعود لهما الفضل فى دخولى معترك السياسة من بابها الواسع، وقد أوصيانى به خيرًا، ونصحانى بأن أسند إليه وزارة المالية. فلم هذه الوزارة بالذات؟ لقد أوضحت فيما

سلف أن موريتانيا كانت وقتها تفتقر إلى موارد خاصة، ولا تعيش إلا من المنح الفرنسية، الفدرالية والوطنية. وفى حالـة كهذه، فإن فرنسيا – وفيًا لموريتانيا – أفضل فى محاورة السلطات المالية فى دكار وباريس من موريتاني أصيل من حيث الفعالية وانعدام أي نوع من مركبات النقص. وستثبت لي التجربة فيما بعد أن هذا الاختيار كان الأمثل، ذلك أن موريس كومبانيي قد برهن من خلال وظائفه الجديدة كوزير للمالية– بلا أموال ذاتية – على أنه مسير ممتاز. فقد كان أكثر موريتانية من بعض الموريتانيين، وسيّر بنزاهة وفعالية الموارد المالية الموريتانية المتواضعة جدًا. وخلافا لتلميحات البعض المغرضة، فإنه لم يؤثر دار لاكومب. ففاتورات هذه الدار لم يكن تسديدها أسرع ولا أكثر اطرادًا من غيرها من فاتورات الإدارة. وقد تعرفت عليه أكثر خلال السنوات الأربع التى أمضاها فى وزارة المالية، وقدرته حق التقدير. وكان على الرغم من حدة طبعه وانطوائه، وزيرًا وفيًا واعيا بمسؤولياته ومقتدرا على أدائها، وموريتانيا أكثر منه فرنسيا، ووزير مالية موريتاني أكثر منه مديرًا لدار لاكومب. وبما أنه أصبح صديقا حميما لى، فقد تأسفت كثيرا على ذهابه. وقد استقر بمسقط رأسه بالبيرينيPyrénées ، وعاد عدة مرات لزيارة موريتانيا التى اعتبرها وطنه الثاني. وعاد إليها آخر مرة حيث توفي بنواكشوط فى مارس 1971 إثر نوبة قلبية، وحزنت كثيرا لوفاته . واستأنفت الطاولة المستديرة اجتماعاتها الخاصة فى 26 أغسطس، بعد أن قامت بعمل جيد فى العمق وانضم إليها ممثلو الاتحاد الاشتراكي الإسلامي الموريتاني سالم ولد ببوط، وسيدى ولد العباس، والحسين ولد حيّمد. وفى أعقاب هذا الاجتماع الرابع، عُينت لجنة مكلفة بإعداد مشاريع أولية لقوانين الحزب ونظامه الداخلي. وتألفت تلك اللجنة من عبد العزيز باه، أحمد بابه ولد أحمد مسكه، ابّه ولد النّه، بياكى ولد عابدين، الحضرمي ولد خطري، الحسين ولد حيمّد، محمد ولد الشيخ، سيدى أحمد الحبيب وسيدى ولد العباس .وفى 29 سبتمبر شكلت حكومتى الأولى فى عهد الاستقلال التى احتفظت فيها مؤقتا بحقيبتي الخارجية والدفاع. أما أعضاء الحكومة الآخرون فهم: ممادو صنبا بولى با(المالية(، محمد المختار معروف(التخطيط)، الداه ولد سيدى هيبه (الاقتصاد الريفي والتعاون(، أحمد ولد محمد صالح (العمران)، ابّه ولد النّه (التعليم والشباب)، الدكتور ببكرألفا با(الصحة والشغل والشؤون الاجتماعية)، سيدى محمد الديين (الداخلية)، الحضرمي ولد خطري(العدل والتشريع)، الدي ولد ابراهيم(الإعلام والوظيفة العمومية)، بياكي ولد عابدين(النقل والبريد والمواصلات). وانعقد ما بين 2 و 4 من أكتوبر الاجتماع الخامس قبل الأخير للطاولة المستديرة. وحدد هذا الاجتماع 25 ديسمبر تاريخا لانعقاد مؤتمر الوحدة، وقررت أن تمثل الأحزاب بشكل متساو فى هذا المؤتمر بمعدل 80 مندوبًا عن كل واحد منها كحد أقصى واستدعاء شخصيات مستقلة. كما عينت محمد ولد الشيخ أمينًا دائما للطاولة المستديرة. وانتظم آخر اجتماع للطاولة المستديرة ما بين 29 نوفمبر وفاتح ديسمبر. وأقر هذا الاجتماع مشاريع القوانين والنظام الداخلي وأحيلت إلى الأحزاب لدراستها. وعيّن لجنة مكلفة بالإعداد المادى لمؤتمر الوحدة. وخصصت الحكومة الجديدة،

المشكلة فى 29 سبتمبر، اجتماعها الأول المنعقد فى 7 و 8 أكتوبر لتطبيق سياسة التقشف وتخفيض نفقات الدولة. * * * وفى مجال التشريع بالذات، نشطت الجمعية الوطنية بوجه خاص خلال سنة 1961. فقد أجازت عددا كبيرا جدا من النصوص القانونية يصعب حصرها فى هذا السياق. وتتعلق تلك النصوص بمختلف مرافق الدولة وتنظيم شتى قطاعات نشاطها الاقتصادي والمالي والثقافي والاجتماعي والسياسي والعسكري. وأخذا بعين الاعتبار لواقع مجتمعنا المسلم 100 %، ولتطلعاتنا فى مجال التشريع وسن القوانين التى تتلخص فى كلمتين اثنتين هما الأصالة والانفتاح؛ نظم وزير العدل والتشريع أول مؤتمر للعلماء الموريتانيين في الفترة ما بين 20 إلى 27 نوفمبر. وأصدر هذا المؤتمر فى نهاية أعماله جملة من التوصيات تطالب بما يلى: - ملحقات لتعديل بعض نصوص القوانين المعمول بها؛ - إنشاء لجنة لصياغة القوانين باللغة العربية؛ - توسيع صلاحيات المحاكم الشرعية؛ - ترسيم اللغة العربية؛ - فرض رقابة صارمة على الأخلاق والمحظورات الدينية. وإذا كانت الحكومة لم تتمكن من تطبيق هذه التوصيات حرفيا، فإنها غالبا ما استأنست بها فى عملها التشريعي والتنظيمي والثقافي والاجتماعي. واستعرض تقريري عن حالة الأمة المنصوص دستوريا بمناسبة الذكرى الأولى لعيد الاستقلال فى 28 نوفمبر 1961 العمل الجبار حقا الذى قيم به على الصعيدين الداخلي والخارجي اعتبارا لمعطيات الظرف. وقد تم استعراض تلك المنجزات بإسهاب فيما تقدم من صفحات ولن أعود إليها هنا . وسأكتفى فقط بما ظللت أردد طيلة سنواتي العشرين فى السلطة وهو أنه مهما كانت أهمية ما أنجز فى كل سنة، فإنه لا يمثل شيئا مقارنة مع ما يجب علينا القيام به. ومهما يكن من أمر، فإن ذروة منجزات سنة 1961، على الصعيد الداخلي، كانت بلا جدال مؤتمر الوحدة الملتئم ما بين25 و30 ديسمبر. وانعقد قبيل هذا المؤتمر مؤتمرٌ آخر هو مؤتمر حل حزب التجمع الموريتاني فى 21 ديسمبر. وقد عارضت هذا الحل حتى اللحظة الأخيرة مجموعة من قيادة الحزب. وقد جاء فى الخطاب الذى ألقيته بهذه المناسبة، والموصوف من قبل بعض الزملاء بالخطاب التأبيني ما نصه: "... كانت مبادرات حزب التجمع الموريتاني وراء الأحداث الهامة التى عرفتها السنوات الثلاث الماضية. غير أن هذا الأخير لم يصبح الحزب المُحْكم التنظيم والهيكلة الذى طمحنا إليه...". وفى افتتاحى لمؤتمر الوحدة الذى كان فى الوقت نفسه المؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الموريتاني، صرحت بأن "... حزب التجمع الموريتاني لم يلب الآمال التى علقت عليه إلا جزئيًا. وما فتئت أناضل ضد خلق هوة بين الموريتانيين الذين يحدوهم شعور وطني واحد، ويختلفون بشأن وسائل تحقيق طموحاتهم... فنحن بحاجة إلى حزب ديمقراطي جماهيري يجد فيه كل الموريتانيين مكانهم دونما اعتبار لأصولهم، وفئاتهم الاجتماعية أو أجيالهم. نحن بحاجة إلى حزب يكون شغله الشاغل هو محو كل الفوارق، والقضاء على الجهوية والقبلية لصهر الوحدة الوطنية .ويتعين عليه بناء موريتانيا جديدة تنسجم فيها التأثيرات المتناقضة للمحافظة والتقدم، والمعاصرة والتقليد...". وجرى المؤتمر فى جو متوتر جراء قضية ترسيم اللغة

العربية. فقد سعت الغالبية العظمى من البيضان الناطقين بالعربية إلى ترسيمها الفوري والتطبيق الآني لذلك الإجراء. أما الناطقون بالفرنسية، والزنوج منهم على وجه الخصوص، فلم يقبلوا بطرح هذه المسألة أصلا. ومن هنا بدأ الحديث عن ما اصطلح على تسميته "المشكل الثقافي". "فالمشكل الثقافي" فى موريتانيا المستقلة مرادف لتعميم تعليم اللغة العربية فى المؤسسات العمومية. وينبغى التذكير، استنادا إلى تاريخ البلاد، أنه حتى القرن الخامس عشر الميلادي لم يكن يوجد على أرض الجمهورية الإسلامية الموريتانية الحالية إلا زنوج وبربر يعيشون بانسجام منذ العصر الحجري القديم. وإذا كان اعتناق هؤلاء وأولئك للإسلام قد بدأ بصفة سطحية منذ القرن السابع الميلادي، فإنه لم يترسخ إلا ابتداء من القرن الحادى عشر فى ظل امبراطورية المرابطين. وعزز هذا الإسلامَ تعربُ المنطقة بعد وصول الهجرة العربية إلى هذه الربوع قادمة من المشرق عبر إفريقيا الشمالية. وتم تعرب القبائل البربرية تدريجيا .وفى الوقت نفسه دخلت اللغة العربية، بوصفها لغة الدين الإسلامي الأساسية، الجنوب الموريتاني الزنجي. وهكذا عرفت مختلف المناطق الموريتانية فى القرنين 18 و19 نهضة ثقافية عربية إسلامية جعلت منها منارة ثقافية لم يقتصر إشعاعها على جزء هام من إفريقيا الغربية، وإنما شمل كذلك المغرب والمشرق العربيين. فقد درّس بعض الأساتذة الموريتانيين الأجلاء بالجامع الأزهر بالقاهرة الذى يعتبر أعرق جامعة عربية إسلامية وأبرزها. وعُرف أولئك العلماء بالشناقطة نسبة لمدينة شنقيطي الآدرارية، وهي تسمية أطلقها إخوتنا المشارقة على بلادنا قبل استقلالها تحت اسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية. واشتهر علماء موريتانيون آخرون فى مكة والمدينة والأردن والسودان وتركيا وغيرها. وفى موريتانيا نفسها، وفى منطقة النهر بوجه خاص، عرفت تلك النهضة الثقافية أسطع تجسيد لها فى ميلاد الدولة التيوقراطية المامية فى فوته... . وتتالى على رأس هذه الدولة أربعة وخمسون ماميا (= إماما). وكان يشترط فى المامي أن يكون أعلم هيئة الناخبين المؤلفة أساسا من العلماء بالمعارف الإسلامية وباللغة العربية .ومعنى ذلك أن اللغة العربية كانت، قبل وجود اللغة الفرنسية، لغة التواصل المكتوبة الوحيدة لا فى بلادنا فحسب، وإنما كذلك فى شبه منطقتنا بل وبالنسبة للجزء الأكبر من قارتنا. وخاضت جمهورية فوتة التيوقراطية مقاومة عنيدة وبطولية ضد التغلغل الفرنسي .وكثيرا ما استنجد الأئمة الفوتيون بحلفائهم البيضان فى إمارتي الترارزة والبراكنة وغيرهما خلال حروبهم مع الغازي الفرنسي. وانتصر الفرنسيون فى الأخير وحطموا نهائيا إمامة فوتة. وعليه، فإن المراسلات كانت تتم إلى وقت قريب باللغة العربية فقط فى شمال موريتانيا وفى جنوبها، سواء كان ذلك بين الخواص أو بين الزعماء والمجموعات، أو بين الزعماء ورعاياهم، الخ... وكان يُسعى إلى معرفة اللغة العربية سعيا فى أعماق البلاد سواء على مستوى المزارعين المستقرين فى الجنوب أو على مستوى المنمين البداة فى باقى موريتانيا. فالعارفون باللغة العربية فى ضفة النهر وفى غيرها من مناطق البلاد كانت لهم منزلة اجتماعية متميزة -وما تزال - حتى ولو لم تكن لهم وظيفة محددة

من تعليم وكتابة وقضاء وإصلاح ذات بين وإمامة مسجد مدينة أو قرية وغيرها. وبوسع الشخص الواحد أن يقوم بمختلف هذه الوظائف. وما ذا نقول عن مكانة الزعماء الدينيين ونفوذهم الكبير المرهون بمعرفتهم اللغة العربية التى تمكنهم - وحدها – من معرفة القرآن والسنة وغيرها من النصوص الشرعية؟ أما فى موريتانيا الناطقة بالحسانية، فإن العارفين فيها كانوا يتلقون معارفهم فى المحاضر وما زالوا إلى اليوم وإن كان بأعداد أقل شيئا فشيئا. وتعتبر هذه الجامعات البدوية المتنقلة من خصوصيات بلادنا والمناطق المماثلة لها فى الصحراء الغربية وأزواد فى شمال جمهورية مالى الحالية، ولا نجد لها مثيلا فى بقية العالم. وكانت توجد فى ضفة النهر وما تزال- ولو بعدد أقل شيئا فشيئا – مدارس عربية تلائم المستقرين. كانت وما تزال تكون إطارات ناطقين بالعربية مثل أولئك الذين تحدثنا عنهم أعلاه. وبعد احتلال البلاد، انتهجت الإدارة الفرنسية إزاء تعليم اللغة العربية موقفين مختلفين فى جنوب البلاد وشمالها. ففى حين أخذت هذه الإدارة موقفا متسامحا بل ومشجعا إلى حد ما للغة العربية (إنشاء المدارس المزدوجة التى سبق الحديث عنها) فى الشمال، حاربتها فى الجنوب وأحلت محلها تدريجيا اللغة الفرنسية .غير أن ذلك اقتصر أساسا على المراكز القروية الكبرى وناهضته الأوساط الدينية وبعض سكان المدن. وعليه، فإنه إذا كان قد تم فتح مدارس ابتدائية مبكرا فى بعض مدن الضفة – كانت أولى تلك المدارس قد فتحت فى كيهيدي سنة 1905 – فإن معظم الأسر قد عارضتها من منطلق أنها لا تريد إرسال أبنائها إلى "مدرسة الكفار"، شأنها فى ذلك شأن المناطق الناطقة بالحسانية من أولى المدارس التى فتحت بها. وقد لجأت الإدارة الفرنسية، فى هذه الحال كذلك إلى استخدام القوة أحيانا لفرض تعليم لغتها. وعلى الرغم مما استخدمت الإدارة من وسائل، فإن سكان إحدى قرى كَوركَول قد استمروا فى رفضهم البات لإرسال أبنائهم إلى "مدارس الكفار" حتى استقلال البلاد. وبالمقابل، ظلت المدارس القرآنية قائمة فى معظم قرى وادى النهر – إن لم نقل فى كلها - كما فى الأحياء البدوية البيضانية، وما تزال موجودة إلى اليوم وإن قلّ روادها. وظلت المراسلات بالبولارية والصوننكية والولفية فى هذه المنطقة تكتب باللغة العربية. وعليه، فإن عداء الأطر الجنوبيين الناطقين بالفرنسية لتعليم اللغة العربية لا تشاطرهم إياه، البتة، الأغلبية الساحقة من السكان الذين ظلوا شديدى التعلق باللغة العربية بوصفها لغة القرآن. ولهذا السبب، فإننى على ثقة من أنه لو نظم استفتاء شعبي حول هذه المسألة فى وادى النهر، فإن الأغلبية الساحقة ستصوت لصالح هذا التعليم. ورأيي أن لهذا العداء سببين رئيسيين، أحدهما مصرح به وذو بعد ثقافي. فهؤلاء المواطنون المتفرنسون المنحدرون من الجنوب يؤكدون أنهم لا يريدون أن يتعربوا مخافة أن يدمجوا ثقافيا من قبل مواطنيهم الناطقين بالحسانية. ولم يكن هذا السبب المصرح به دومًا أهم الأسباب بالنسبة للقائلين به. أما السبب الرئيس فى نظري فهو ذو بعد اقتصادي واجتماعي، وإن لم يطرحه المعنيون من هذه الزاوية. فتأخر التمدرس باللغة الفرنسية فى موريتانيا الناطقة بالحسانية مقارنة بمنطقة النهر

خلال العهد الاستعماري، جعل الإدارة الفرنسية مجبرة على اكتتاب معظم موظفيها ووكلائها المحليين من الجنوب الموريتاني الذى لم يكن مع ذلك يوفر لها كل حاجياتها. ولذا كانت تكمل اكتتابها من السينغال والسودان (مالي) والداهومي وغيرها. وكانت النتيجة إبان الاستقلال أن معظم الوكلاء الموريتانيين فى الإدارة ينحدرون من جنوب البلاد، بينما ارتفعت نسبة تمدرس الناطقين بالحسانية بشكل ملحوظ بعد ذلك وأصبحوا ينافسون مواطنيهم من أهل الجنوب فى الإدارة التى تمثل وقتها أهم سوق للعمل فى البلاد. ومن هنا كانت مخاوف هؤلاء من أن يفقدوا فى النهاية مصدر رزقهم المتمثل فى مناصب الوظيفة العمومية. وبغض النظر عن مردود تلك الوظائف المالي، فقد كانت - وما تزال– تمنح أصحابها منزلة اجتماعية مرغوبا فيها، وتمثل قنطرة للعمل السياسي. وكان لهذه المخاوف ما يسوغها إلى حدٍّ ما خاصة وأن موريتانيا المستقلة كان عليها بالضرورة إعادة الاعتبار لتراثها الثقافي بإحياء موروثها الثقافي العربي الإسلامي الذى عانى كثيرًا من وطأة الاستعمار. كما عانى موروثها الثقافي الإفريقي الصرف الذى يتعين إحياؤه كذلك. وبما أن اللغة العربية التى هي أداة هذا الموروث الثقافي العربي الإسلامي، قد أهملت القوى الاستعمارية تدريسها تدريجيا فى المدارس حتى أصبح تعلمها اختياريا فى عهد القانون الإطاري بعد أن كان إجباريا إلى جانب الفرنسية. وكان على سلطات الاستقلال أن تستأنف تدريس اللغة العربية وتطوره وتعممه. وهذا ما تطلب اكتتاب العديد من معلمى اللغة العربية عن طريق المسابقة غالبا. بيد أن العارفين باللغة العربية كانوا أكثر فى المكونة الناطقة بالحسانية فى البلد. ولذا كان البيضان يستحوذون على النصيب الأوفر من الوظائف الجديدة. ونجد الوضعية ذاتها فى قطاع العدالة وإن بأعداد من الوظائف أقل كثيرا. ومن هنا كانت خشية الأطر الناطقين بالفرنسية المنحدرين من الجنوب من أن يكتسح البيضان الناطقون بالفرنسية أرضيتهم الخاصة ما داموا حاصلين على نفس المؤهلات الفنية التى يتمتعون بها وآخذين فى منافستهم بشكل جدي. ولذا قلت إن مخاوف مواطنينا من أطر الجنوب مفهومة إلا أنها مع ذلك غير مبررة فى نظرى. فبغض النظر عن التقدم الحاصل فى مجال التعريب، فإن تكوين الأطر الأكفاء الناطقين بالعربية كان يتطلب الكثير من الوقت. ثم إن هذا التكوين كان ينبغى القيام به بشكل مخطط وتدريجي. فقد كان على هذا التكوين الممتد على فترة طويلة نسبيا لا تلحق الضرر بأحد، أن يُمكِّن بشكل منهجي ومنصف من تعويض الأطر الناطقين فقط بالفرنسية، وهم كُثُر على مستوى البيضان كما هم لدى الزنوج الموريتانيين. أما تعريب الإدارة الموريتانية الشامل فقد كانت عوائقه الفنية صعبة التذليل، ولم يكن من العقلانية فى شئ القيام به نظرًا لازدواجية البلد العرقية ولموقع موريتانيا الجغرافي. فجيراننا المباشرون الذين تربطنا بهم علاقات كثيرة جدا يومية ومتعددة الأوجه، أي السينغال ومالي، ناطقون بالفرنسية. فالتواصل معهم ومع شبه المنطقة الإفريقية وجزء آخر من العالم، يجعل معرفة اللغة الفرنسية مسألة ضرورة وذات جدوى لا جدال فيهما. كما لا جدال فى أنها لغة المستعمر التى تساهم فى مسخ شخصيتنا الثقافية، إلا أنها مع ذلك تشكل ثراء ثقافيا بالنسبة لنا.

لذا فإنه يتعين بالضرورة على أي نظام يقود موريتانيا، مهما كانت طبيعته، أن يوائم بين التجذر فى الداخل الذى لا غنى عنه والانفتاح الضروري على العالم الخارجي الذى يلزمها التعاون معه. ومن هذا المنظور، فإن تعلم اللغة الفرنسية بوصفها لغة التواصل الكبري المتاحة لنا، لا غنى لنا عنه إلى جانب اللغة العربية. وبذا تكون بلادنا دوما بحاجة إلى خدمات كل مواطنيها الناطقين بالعربية والفرنسية والمزدوجين. وعلى الصعيد الثقافي، فإننا نحن الموريتانيين محظوظون جدا بحكم وقوع بلادنا فى تقاطع ثقافتين كبيرتين هما الثقافة العربية الإسلامية والزنجية الإفريقية، وسمحت لنا صروف الدهر بإضافة ثقافة ثالثة ما دام "الغاليون كانوا لنا يوما ما سلفا"! غير أن هذا الوضع الثقافي يجعل من الطبيعي بل ومن الحتمي تعرض هؤلاء وأولئك لمختلف أصناف التأثيرات، إلا أن مواطنينا من أطر الجنوب يتعرضون لتأثيرين سلبيين جدا تجاه الثقافة العربية الإسلامية وبالتالى تجاه تعليم اللغة العربية. فهناك أولا تأثير الجامعة الفرنسية التى تُكَوِّنُ، منذ الخمسينيات، إطارات عليا مدت البلد بعدد من قادته السياسيين والإداريين. وبالفعل، فإن الإطارات المكونة فى الجامعات الفرنسية ما تزال تشكل الغالبية العظمى من إطاراتنا رغم انتهاجنا سياسة واعية بتنويع مصادر تكوين إطاراتنا. ولذا ظلت اللغة الفرنسية لغة العمل الأولى على مستوى الحكومة والإدارة الموريتانيين. وعليه، فقد بقينا - بحكم الضرورة - نعاني من الهيمنة الثقافية الفرنسية، وبالتالى من جامعتها. فهذه الجامعة العريقة التى ما فتئت، منذ قرون خلت، تضطلع بدور ثقافي رئيس عبر العالم؛ قد ظل يجتاحها على الدوام تيار قوي شديد العداء للمسلمين والعرب. ولم ينس أصحاب هذا التيار فترة الحروب الصليبية، ويتنكرون تماما لكل ما ورثته الحضارة الغربية عن الحضارة العربية الإسلامية. إن وجود هؤلاء على مفترق طرق حداثة غير مسبوقة، يجعلهم يتمكنون من نقل أفكارهم المعادية وغير المصرح بها إلى أتباعهم دون أن يشعر هؤلاء بذلك. وهكذا يصنعون وفق رؤاهم خصومًا ألداء للحضارة العربية الإسلامية. كما يتعرض هؤلاء المواطنون لتأثير نظرية القومية الزنجية التى أعتبرها محل نقاش كبير رغم ما يربطنى بالرئيس سانغور من صداقة وتقدير قديمين مخلصين. ومهما يكن من أمر، فإننى أعتقد، انطلاقا من الأسباب المبسوطة أعلاه، أنه لا ينبغى لنا أن نشعر بأي نوع من مركب النقص تجاه اللغة الفرنسية على الرغم من كونها لغة هيمنة أجنبية. كما لا ينبغى أن نتَّصف بهذا الشعور بالنقص تجاه اللغة العربية. فكل منهما لغة حضارة عظيمة مما يجعل منها بالتالى لغة انفتاح. وكلاهما تسهل اندماجنا فى العالمين الإفريقي والعربي الإسلامي اللذين ننتمى إليهما معا .ويتألف هذا الأخير من مكونتيه المتكاملتين وهما العالم العربي المؤلف من 200.000.000 ناطق بالعربية، والأمة الإسلامية المكونة من مليار نسمة موزع عبر القارات الخمس.

--

الفصل العاشر (2 (

وينبغى فى هذا المضمار التذكير بحقيقة تاريخية مفادها أن اللغة العربية هي بكل المعايير جزء من الموروث الثقافي المشترك لكل الموريتانيين، سوداً كانوا أو بيضًا. فهي لغة ديننا الإسلامي الحنيف، كما كانت على مدى فترة طويلة لغة التواصل المكتوبة الأولى والوحيدة بين أسلافنا، وبينهم وبين العالم الخارجي طيلة قرون .

ومن جهة أخرى، تنبغى الإشارة إلى أن تجربة تعليم اللغة العربية فى المدارس الابتدائية ما قبل يوليو 1978، قد أثبتت أن لدى الأطفال السود القابلية نفسها التى يتمتع بها زملاؤهم الناطقون بالحسانية على تعلم اللغة العربية الفصحى .
وهكذا كان الأوائل فى الترتيب فى العديد من الفصول أطفالا ينحدرون من أسر من الجنوب غير ناطقين بالحسانية.

وبالطبع، فإن الأطفال "الناطقين بالحسانية" لديهم قابلية أكثر لنطق اللغة العربية بحكم محيطهم اللغوي الأسري، إلا أن هذه الميزة الصوتية الأكيدة لا تلعب دورا حاسما فى تعلم اللغة. فالأمر المهم فى نظر المختصين هو ذكاء الأطفال وجديتهم فى العمل بغض النظر عن أصلهم العرقي .

أما بخصوص لغاتنا الوطنية غير المكتوبة من بولارية وصوننكية وولفية فتشكل العنصر الآخر المكون لموروثنا الثقافي الوطني وتربطنا بمجموعات ثقافية مجاورة نعيش وإياها يوميا فى وئام وانسجام .وينبغى لنا أن نقوم بكتابتها أولاً بهدف تعليمها ثانيا. ولذا، يتعين علينا انتهاج أحدث الطرق فى هذا المضمار والاستفادة من تجارب الدول الشقيقة المجاورة (السينغال، مالي، وغينيا)، كسبًا للوقت والمال، تلك الدول التى حلت جزئيا المشكلات الفنية التى تطرحها كتابة وتعليم تلك اللغات مع مواصلة البحث فى إمكانية كتابتها فنيا بأحرف عربية بوصفها الحل الأمثل لأكثر من داع .

وعندما نتمكن، ولو جزئيا، من تحقيق بعض الأهداف السالف ذكرها، يكون بوسع بلادنا أن تظل كما كانت على الدوام أرض تواصل ثقافي، وبوتقة تنصهر فيها ثقافاتنا الأصلية ويثرى بعضها البعض الآخر. ولا شك أن هذا الوضع يطرح علينا مشاكل عويصة جدا، كثيرة ومتنوعة. غير أن المهمة نبيلة وتستحق أن نذلل كل الصعاب التى تعترض سبيل تحقيقها. وقد بدأها جيلنا بوصفه جيلا انتقاليا يضطلع بمهمات صعبة للغاية ومضنية. ويتعين على الأجيال الموريتانية القادمة مواصلتها وتحقيقها بشكل أفضل، علما بأنه لن يكون بوسع هذه الأجيال أبدا إنجازها على الوجه الأكمل، إذ الكمال لله وحده. ففى مجال البناء الوطني لا وجود فى الواقع لنظام جاهز .فالعملية لا تتوقف أبدا عند حدٍّ زمني معين، بل تندرج فى صيرورة تاريخية لا متناهية يضيف كل جيل فيها لبنته إلى صرح البناء الوطني الدائم التشييد .

ثم إنه لا ينبغى فى بداية القرن الواحد والعشرين، أن ننسى أن عالمنا يخضع لعملية تحول شامل .فالإنسانية تنزع شيئا فشيئا إلى تكوين مجموعات أكبر فأكبر، مجموعات عالمية. وفى العالم الجديد الذى يتم تشييده، تصبح الشعوب التى تحد من أفقها الثقافي والتكنولوجي معزولة وتحكم على نفسها بالزوال مع طول الزمن. فهل فى هذا العالم الجديد أكثر إغراء للعقل، وأجدى فى حياة الناس اليومية من الانفتاح على ثقافات أخرى، وبالتالى التمكن من التواصل مع شعوب أخرى بواسطة لغات مختلفة؟ وهنا ينبغى تدبر المثل العربي القائل" :من ازداد لسانًا فقد ازداد إنسانا ."

*

* *

ولنعد بعد هذا الاستطراد الطويل إلى أعمال المؤتمر الذى ساهم النقاش حول إحدى نقاط جدول أعماله فى توتر الجو. ويتعلق الأمر بالنقطة الخاصة بمستقبل المشيخة التقليدية. ولنضع هذه المسألة فى سياقها إبان مؤتمر الوحدة فى نهاية 1961 الذى تركها معلقة .

كانت موريتانيا قبل الاحتلال الفرنسي تقودها زعامة تقليدية قوية ومنظمة، شأنها فى ذلك شأن الدول الإفريقية الأخرى. وتختلف الزعامات فى المناطق "الناطقة بالحسانية" التى يسكنها البداة الرحل عن تلك القائدة فى وادى النهر. فالزعامة فى عالم البداة الرحل مؤلفة من إمارات تبسط نفوذها على مناطق واسعة نسبيا، وتشمل سيادتها العديد من السكان .ويوجد على رأس كل إمارة أمير يتبع له نظريا عدد من شيوخ القبائل والأفخاذ. ويوجد فى بعض نواحى تلك الإمارات أسر زاوية كبرى يتعدى نفوذها الروحي أحيانًا السلطة الزمنية لأمير المنطقة المحددة. وتتسم علاقات هذا الأخير مع سكان إمارته بقدر كبير من التعقيد والدقة يصعب على غير الموريتاني فهمها واستيعابها.

أما الزعامة فى منطقة الجنوب المستقرة، فتتألف من رؤساء كانتونات يتبع لهم نظريا مختلف رؤساء قرى الكانتونات. وتتسم علاقات التبعية والولاء هذه أيضا بالتعقيد والدقة .

وقد استندت الإدارة الاستعمارية دوما على هذا التنظيم القائم ذى التجربة الطويلة، و"خدم" معظم القيمين عليه "...فرنسا بصفة مشروعة"، وردت لهم الجميل بطرق شتى .

تلكم كانت وضعية المشيخة التقليدية التى تحدثت عنها فى معرض كلامي عن مؤتمر ألاك. وكنت أعتقد قبل وصولي السلطة أنه قد آن الأوان لأن تختفي المشيخة التقليدية بالرغم من الدور الذى لعبته على امتداد تاريخ البلاد، ورغم فوائدها العملية التى لا جدال فيها خلال بعض فترات تطور مجتمعنا، ورغم تعلق جزء هام من السكان بمؤسسة كان يتعين عليه مكافحتها. فلم هذا الموقف؟ إن مرد هذا الموقف هو أن الأسس التى تقوم عليها هذه المؤسسة والمتمثلة فى

الدفاع عن المصالح القبلية الخاصة لا تتلاءم مع وجود الدولة-الأمة المستقلة.
وبعبارة أخرى، فإن المسلكين القبلي والوطني على طرفي نقيض .
ومع ذلك، أعتقد أنه لا ينبغى استعجال الأمور وتوتير الأوضاع كما حصل فى بعض بلدان المنطقة، بل يجب على العكس من ذلك مساعدة تلك الزعامة على أن تتطور فى الاتجاه الصحيح بدمجها فى الحياة السياسية الجديدة. فلا يسعنا من المنظور الديمقراطي المحض إقصاء تلك الزعامة من هذه الحياة. زد على ذلك، أننا إذا ما استثنينا بعض التوجهات المغرضة فى آدرار التى سبقت منا إليها إيماءة، فإن المشيخة التقليدية لم تسع أبدا للصدام مع السلطة الجديدة التى لا يمكن – موضوعيا – لأفكارها العصرية أن تروق لها أو تبعث على اطمئنانها. فقد اقتصرت ردود فعلها الخارجية المعبرة عن استيائها على بعض الصدود عن التعامل مع الإدارة هنا وهناك. ولم نعرف لحسن الحظ الصدامات المسلحة التى عرفتها بعض دول المنطقة. فقد اهتمت المشيخة التقليدية لدينا بالسياسة منذ ظهورها فى بلادنا، أي منذ سنوات 1945-1946. وسبق أن تحدثت عن دورها الأساس فى إنشاء أول حركة سياسية محلية صرف عرفتها البلاد، وهي الاتحاد التقدمي الموريتاني الذى أنشأته هذه المشيخة وقادته بالتعاون مع الإدارة الاستعمارية التى سخرتها لإدارة الأمور .
وعندما اختفى الاتحاد التقدمي الموريتاني فى مؤتمر ألاك سنة 1958، احتفظت الزعامة التقليدية بنفوذ قوي داخل الحزب الجديد، حزب التجمع الموريتاني، الذى حافظت على الأغلبية فى جميع هيئاته، من القاعدة إلى القمة. وقد نالت تلك الأغلبية عن طريق الاقتراع الديمقراطي على مختلف المستويات. ولذا كان المرشحون المعضدون من قبل الشيوخ المحليين– إذا لم يكن هؤلاء هم المترشحون– ينتخبون تلقائيا إلا فى حالات نادرة جدا .
وعليه، فإن المشيخة التقليدية بحكم سلطتها شبه المقبولة طواعا - رغم خلافات القبائل المطردة – قد حاولت إبقاء نفوذها على السلطة الوطنية الجديدة بالطرق الديمقراطية مستخدمة أصوات رعاياها ودافعى ضرائبها .
وكان من الصعب عليها الخروج من تلك الدائرة المغلقة، إلا أنه يتحتم علينا مع ذلك اختراقها بما يلزم من حذر وحيطة.
ففى حين كان ممثلو المشيخة التقليدية وأنصارها يشكلون آنذاك الأغلبية المطلقة، كان يتعين علينا من المنظور الجدلي ألا نكتفي بطرح إشكالية مستقبل هذه المشيخة فحسب، بل كان علينا أيضا أن نعمل على القضاء عليها عن طريق الانقراض. وكان ذلك مصدر التوتر الكبير الثاني الذى عرفته أعمال مؤتمر الوحدة. وبلغ التوتر حدا جعل المؤتمر يؤجل البت فى تينك المسألتين اللتين أثارتا حفيظة المؤتمرين، وهما قضية اللغة العربية وقضية المشيخة التقليدية .ونص أحد قرارات المؤتمر على "أن تعلق المسألتان على أن يقترح المكتب السياسي الوطني حلاً لهما على المؤتمر القادم ."

وعلى الرغم مما عرف المؤتمر أحيانا من جو ساخن، فقد اتُّخذ عدد من القرارات

بشأن:
– "توحيد الأحزاب السياسية القائمة؛
-أولوية الحزب على مختلف دوائر الدولة؛
-إنشاء جيش شعبي؛
-المراجعة الفورية والتامة لجميع الاتفاقيات التى تربطنا بمنطقة الفرنك؛
-اعتراف الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية؛
-الحرية المطلقة فى اختيار المساعدات المالية الخارجية؛
-تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر القادم ب 15 مايو 1962؛
-انتخاب مكتب سياسي وطني مؤقت لإعداد ذلك المؤتمر."

ويتألف ذلك المكتب السياسي من: المختار ولد داداه أمينا عاما، أحمد بابه ولد أحمد مسكه، الحضرمي ولد خطري، محمد ولد الشيخ، ساغو عبد الله، يوسف كويتا، سيدى ولد العباس، سليمان ولد الشيخ سيديه، ممادو صنبا بولى با، بياگي ولد عابدين، هيبه ولد همدي، تورى ممادو الملقب راسين، أحمدو ولد الحاج الحبيب، حمود ولد أحمدو، سالم ولد ببوط، دودو با، محمذن ولد باباه، بونه ولد اعبيد الله، الدي ولد ابراهيم، محمد عبد الله ولد الحسن، وأحمد ولد محمد صالح. وقد أعلنت غداة ذلك المؤتمر فى 31 ديسمبر "... أن كل الإرادات الحسنة وكل اتجاهات الرأي قد اتحدت فى حركة تتوفر على قاعدة شعبية واسعة وتملك هياكل قوية ومنسجمة تمكنها من أن تصبح حزبا وطنيا كبيرًا قادرًا على صنع موريتانيا الغد."...

وفى فاتح يناير 1962 عقد المكتب السياسي الوطني الجديد أول اجتماع له، وتوزع أعضاؤه على اللجان الخمس التالية :
-التنظيم والدعاية والتوجيه برئاسة محمد ولد الشيخ،
-السياسة العامة والعلاقات الخارجية برئاسة بياگي ولد عابدين،
-الإدارة والإعلام والتوثيق برئاسة أحمد بابه ولد أحمد مسكه،
-المالية والشؤون الاقتصادية برئاسة ممادو صنبا بولى با،
-الشؤون الثقافية والاجتماعية والشباب برئاسة الدكتور توري ممادو الملقب راسين.

وعين المكتب السياسي الوطني لجنة خاصة مكلفة بإعداد النظام الداخلي للحزب. وتشكلت تلك اللجنة على النحو التالي: الدكتور تورى راسين، أحمد بابه ولد أحمد مسكه، بياگي ولد عابدين، وعبد الله ساغو .
وشكل المكتب السياسي الوطني فى 15 يناير لجنة " لدراسة بعض المشاكل الصعبة التى طرحت على المؤتمر...". ويتعلق الأمر بترسيم اللغة العربية وبالضمانات المطلوبة، بالمقابل، من قبل الأقلية. وتألف الأعضاء الأربعة لتلك

اللجنة من: يوسف كويتا، أحمد بابه ولد أحمد مسكه، الدكتور توري راسين، و محمد ولد الشيخ .

وعلى الصعيد الداخلي، كان من أهم ما ميز سنة 1962 إقامة هياكل المكتب السياسي وإعداد المؤتمر القادم للحزب. ولم تتم إقامة تلك الهياكل دون مصاعب. فالنزعات الحزبية لم تختف تلقائيا، كما لم تختف النزعات الجهوية والقبلية والمحسوبية! وأدهى ما فى الأمر هو استمرار النزعات الخصوصية إلى حدٍّ يعتقد معه المرء أن الاندماج الطوعي بين الأحزاب السياسية القديمة الذى أقر بالإجماع فى مؤتمر الوحدة لا يتقيد به أصحابه الذين استمروا فى ولائهم الحزبي لتشكيلاتهم القديمة المنقسمة بدورها على نفسها .

وبدل أن يستمر هؤلاء وأولئك فى الصراع عن بعد، كما كان الحال قبل الاندماج، أصبحوا يخوضون معاركهم وجها لوجه داخل المكتب السياسي الوطني! وأدى هذا الخلط إلى إحداث أزمة أكتوبر 1963 داخل المكتب السياسي التى لم يوضع لها حد إلا فى مؤتمر كيهيدي الاستثنائي المنعقد فى يناير 1964 .

وكانت أبرز تجليات ذلك الغموض هي الاستقالة المنظمة للوزيرين بياكَي ولد عابدين والدَّي ولد ابراهيم فى أكتوبر، ولرئيس الجمعية الوطنية حمود ولد أحمدُّو فى شهر نوفمبر. وكانت هذه الاستقالات تعبيرا عن نزعة جهوية.

وبالفعل، فإن اثنين من المستقيلين ينتمون إلى الحوض الشرقي، فى حين كان الثالث، وهو الدَّي، صهر حمود. وكان الثلاثة يعتقدون أن تمثيل الحوض الشرقي فى الحكومة والبرلمان والمكتب السياسي الوطني دون المستوى بالنظر إلى أنه أكثر مناطق البلاد سكانا. وكانوا، من جهة أخرى، يتضايقون كثيرًا من هيمنة أهل الناحية الغربية عموما، والترارزة خصوصا التى هي مسقط رأسي. ويبدو أن أهل الحوض كانت لديهم حسابات يريدون تصفيتها مع سكان هذه المنطقة المعروفة بالقبلة... فما السر فى ذلك؟ يعود سبب ذلك إلى أن منطقة الترارزة المجاورة للسينغال والمرتبطة معه منذ أمد بعيد بعلاقات ثقافية واقتصادية، قد احتلها الفرنسيون قبل غيرها من مناطق البلاد الناطقة بالحسانية. ولهذا السبب، ونتيجة لانفتاح بعض زعمائها الدينيين الذهني، آوت أول مدرسة عصرية فى البلاد البيضانية وهي مدرسة بوتلميت التى كان مقرها فى البداية المذرذرة.

وقد بينت فيما سلف أن تلك المدرسة قد كونت أوائل صغار وكلاء الإدارة الاستعمارية المزدوجين الذين حولتهم إلى مختلف المناطق الناطقة بالحسانية إلى جانب وكلاء منحدرين من الضفة. كما حولت إلى تلك المناطق رجال حرس سودانيين وبياضين قادمين من المناطق نفسها. وعندما أعيد الحوض فى 1944 إلى الوطن الأم (موريتانيا (بعد أن كان تابعا للسودان الفرنسي، أحضرت السلطات الفرنسية فى موريتانيا التى حلت محل السلطات السودانية، من غرب وجنوب موريتانيا معظم هيئة التأطير الإدارية والبوليسية(رجال الحرس .(

فعودة الحوض إلى موريتانيا قد تمت فى ظروف استثنائية إثر مواجهات 1940 الدينية العنيفة والدامية بين الحمويين وخصومهم، تلك المواجهات التى خلفت أكثر

من 300 قتيل. وكانت ردة فعل السلطات الفرنسية على تلك المجزرة قاسية. فقد كان قمعها قاسيا جدا إذ أعدم ثلاثة وثلاثون شخصا بينهم اثنان من أبناء الشيخ حماه الله، ونُفي هو نفسه إلى فرنسا حيث توفي فى يناير 1943 ببلدة مونلصون Montluçon.كما سجن العديد من الشخصيات الحموية أو نفوا إلى بعض المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا. وفى مثل هذا الظرف، مارست السلطات الفرنسية الجديدة فى موريتانيا سعيا منها إلى المزيد من معاقبة القبائل الحموية وتثبيط هممها، الكثير من العنف ضد تلك القبائل بمساعدة وكلائها الذين جاءوا معها من الجنوب والجنوب الغربي ولا سيما حرس الترارزة. واعتبر بعض أهل الحوض أنهم خضعوا لاستعمارين، استعمار الفرنسيين واستعمار الترارزة. وكانت تلك الذكريات السيئة ما تزال حية فى أذهان أهل الحوض فى بداية الستينيات .

ومن جهة أخرى، فإن تأخر هذه المنطقة فى مجال التمدرس مقارنة بالغرب والجنوب وجد التعبير عنه فى الفترة نفسها فى قلة أعداد أهل الشرق فى الإدارة الاستعمارية أولا، ثم فى دوائر الدولة الموريتانية الجديدة.

إن ذلكم هو مصدر شعور مواطنينا الحوضيين بالحرمان مما جعلهم طيلة فترة الاستقلال الداخلي والسنوات الأولى للاستقلال متحفظين، إن لم نقل معادين، للسلطة الجديدة التى يقودها أحد المنحدرين من الترارزة الذين يُشبَّهون، بصفة واعية أو لا واعية، بأولئك الوكلاء المنحدرين من الغرب الذين أهانوا بعض المجموعات فى السياق المبين أعلاه .

وكان هذا الشعور بالحرمان حادا بوجه خاص لدى سكان هذه المنطقة لاسيما وأن سكان ولايتي الحوضين - الشرقي والغربي - اللتين كانتا قبل الاستقلال ولاية واحدة، أكثر الولايات سكانا وأعظمها ثروة حيوانية .

ومن حسن الطالع أن هؤلاء المواطنين قد تخلوا عن ريبتهم الأصلية تجاه السلطة الوطنية القائمة مع مرور الزمن وتجربة هؤلاء وأولئك المعيشة فى موريتانيا المستقلة. وتخلصوا تدريجيا من الشعور بالنقص وتصرفوا بوصفهم موريتانيين كاملى المواطنة .

ورغم ما ذكر من مصاعب وما لم يذكر، فقد تمت إقامة الهياكل المحلية للحزب، أي اللجان القاعدية والأقسام، بصفة مرضية على معظم أجزاء البلاد بمعدل قسم ريفي فى كل مركز إداري، وقسم حضري فى كل مدينة تتوفر على بلدية مثل كيهيدى، بوغى، روصو، وأطار ثم فى نواكشوط التى لم تنشأ بلديتها إلا فى 10 يناير 1963 .

أما اللجان فكان يتعين إنشاء واحدة منها بكل حي فى المدن، وواحدة فى كل قرية أو مخيم كبير أو واحة نخل هامة، أو بئر متعهدة باستمرار. ويتوجب فى مختلف هذه الحالات توفر حد أدنى من المنتسبين يتعهدون تلك الأماكن بالسكن الدائم.

وينبغى القول إن اختيار نقطة ارتكاز لجنة ما كان من الصعب التحكم فيه لاسيما وأن كل وجيه له مستوى معين من الأهمية كان يريد أن تكون له "لجنته"، حتى ولو لم تكن كل المعايير القانونية أو التنظيمية متوفرة فيها... فحصول المرء على

"لجنته "أصبح رمز الوجاهة العصرية .

*

* *

--

الفصل العاشر (3 (

بيد أن الديمقراطية على مستوى حزبنا الذى أصبح فى الواقع حزبا وحيدا وإن لم يتصف بعد بتلك الصفة من الناحية القانونية، كان ينبغى كذلك أن تسود على مستوى دولتنا الفتية. وتجسيدا لهذا العزم على إشاعة الديمقراطية، تم تنظيم عدة انتخابات محلية فى 30 يونيو 1963. وبخصوص تلك الانتخابات، أعلنت فى تقريري عن حالة الأمة فى 28 نوفمبر 1963 أمام البرلمان "... أن سنة 1963 قد تميزت بحدث ذى مغزى كبير هو إقامة الهياكل البلدية المنبثقة عن القانون البلدي الحضري والقانون المتعلق بالبلديات الريفية. وقد سمحت انتخابات 30 يونيو 1963 بتعيين بلدية نواكشوط العاملة والبلديات النموذجية فى بورتيين وفورغورو ولعيون عن طريق الاقتراع المباشر ."...ولنوضع هذا الاصطلاح الجديد تماما. اعتبارا للتجربة غير الناجحة للبلديات العاملة الموروثة عن الاستعمار، ونظرا لقلة ما لدينا من الإطارات ذات الخبرة وبحثنا الدؤوب عن الفعالية رغم الظرف غير المؤاتي. فقد أردنا اختيار نظام أصيل مزدوج يتألف من مجلس بلدي أو ريفي منتخب، وعمدة معين. ويكون هذا الأخير رئيس المقاطعة ولديه دوما معرفة بالعربية أو الفرنسية ويمتلك التجربة. وينبغى الاعتراف بأن هذه التجربة لم تتكلل بالنجاح كما سأبين لاحقا. وهذه التجربة، مع محدودية عمرها، كرست مفهوم" البلدية النموذجية" للبلديات الحضرية، بينما كان النظام مماثلا فى البلديات الريفية. كما انتخب 427 مستشارا ريفيًا فى البلديات الريفية كان عليهم، فى الأسابيع الموالية، أن يصادقوا على أول ميزانية لهم. وهكذا تأكدت إرادتنا فى السماح لجميع المواطنين فى المدن والأرياف، أن يسيروا ديمقراطيا شؤونهم بواسطة المجالس المنتخبة ويتحملوا مسؤولية مباشرة فى تحقيق خطة التنمية. وكان هذا المجهود الديمقراطي جديرا بالتقدير لاسيما وأن النشاط التخريبي الموجه من قبل المغرب انطلاقا من الأراضى المالية وبتواطئ نشط منها قد تكثف. وقد سبق أن تحدثت عن حدة ذلك التخريب المتمثلة فى الاعتداء على نادى الضباط بالنعمة فى 29 مارس 1962. كما تحدثت عن محاكمة منفذي الاعتداء العسكريين والمتواطئين معهم من المدنيين وإعدامهم. وأذكر بهذا الخصوص أنه لم ينفذ خلال العشرين سنة التى أمضيتها فى الحكم سوى أربع حالات إعدام، ثلاث منها هي المعنية هنا، والرابعة تتعلق بمدني قتل فى مايو 1962 مواطنين بدويين رميا بالرصاص أثناء شجار قبلي على أولوية الارتواء من بئر. وفى كلتا الحالتين رفضت عن قناعة التماس العفو. فلم أتصرف بهذه الطريقة والله مطلع على أننى لست صاحب نزعة دموية؟ لقد اعتقدت عن قناعة

أن تلك الأحكام يجب أن تنفذ لأنها تتماشى مع نص الإسلام وروحه فى هذا المضمار ومع المفهوم العصري للمصلحة العامة للبلد القريب جدا من مفهوم الإسلام لها. ولن أعود إلى اعتداء النعمة الذى ينحصر هدف المخططين له والمدبرين فى القضاء النهائي على الدولة الموريتانية الفتية. أما الجريمة المرتكبة عند البئر فإنه يخشى عليها، إذا لم تقمع بصرامة، أن تدشن عودة حالة الفوضى والسيبة القديمة التى كان القوي يسحق فيها الضعيف بلا هوادة، ورجوع الحروب القبلية التى عاثت فسادًا فى البلاد قبل الاحتلال الفرنسي. وقد استشهدت فيما سلف بأقوال بعض الحربيين الحالمين بعودة ذلك العهد البغيض. ومهما يكن من أمر، فإن تلك الإعدامات الأربعة قد حققت هدف الردع المنشود منها. فالإرهاب الموجه من المغرب انطلاقا من الأراضى المالية قد انتهى بسحر ساحر. فلم تكن آخر تجلياته دامية لحسن حظى وحظ عضوي فريقي أحمد ولد محمد صالح، وزير الداخلية، ومحمد ولد الشيخ، الأمين العام لوزارة الدفاع .ففى 14 يونيو، جاء إلى نواكشوط شابان موريتانيان، أحدهما من مواليد النعمة يدعى شياخ، والآخر من المجرية يدعى الحيولي، كانا قد تدربا على الإرهاب فى الأراضى المالية وجاءا إلى نواكشوط بهدف اغتيالنا. هل كان بوسعهما تحقيق ذلك؟ وكل ما فى الأمر أنهما تخليا تلقائيا عن مشروعهما الإجرامي وإن كنت لم أعد أذكر كيف تم ذلك أيضا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هاجس الاغتيال لم يساورني قط ليقينى أن عمرى بيد الله ولن يقصر أو يطول بثانية واحدة عن ما رسم له فى الأزل. وفى سياق لم أعد أذكره، قدم التائبان نفسيهما لمحمد ولد الشيخ حاملين أسلحتهما (مسدسات أو رشاشات؟) المخفية تحت ملابسهما، وشرحا له أهداف مهمتهما. ولم يمس المعنييْن سوء. أما المشاجرات القبلية فإنها وإن لم تنته بالطريقة التى انتهى بها الإرهاب المغربي-إذ لا يمكن أن تنتهي إلا عندما يختفى من موريتانيا المنمون والمزارعون- لم تتسبب بعدها فى إزهاق نفس بشرية ولا فى مواجهات مسلحة عبر البلاد. * * * وواجه تحضير المؤتمر العادي الأول لحزب الشعب الموريتاني مصاعب جمة. فعلى الرغم من الجهود المضنية التى بذلتها اللجنة المعينة "لدراسة القضايا المعلقة من قبل مؤتمر الوحدة"، فإن المكتب السياسي الوطني لم يتمكن طيلة سنة 1962 من التوصل إلى حل يقدمه للمؤتمر. وكان مشكل ترسيم اللغة العربية حجر عثرة النقاشات إذ طرح المواطنون الأفارقة من جديد مسألة الضمانات ولا سيما استحداث منصب نائب لرئيس الجمهورية الذى تم الحديث عنه بإسهاب السنة الماضية. وحرصوا على الربط بين هذه المسألة وقضية ترسيم اللغة العربية. ولذا فقد خصص المكتب السياسي الوطني عدة جلسات لتدارس هذه القضايا. ودام أطول تلك الاجتماعات أسبوعا، أي من 27 يوليو إلى 2 أغسطس 1962. وناقش خلال هذا الاجتماع كل الحلول الممكنة التصور. وعجز فى النهاية عن الوصول إلى اتفاق، وقرر "إنشاء لجنة تتولى صياغة الضمانات التى يتعين منحها لكل عرق قومي ضد المسخ الثقافي، وهو ما يعنى - :ترسيم اللغة العربية وإدخالها فى الممارسات اليومية والثقافية للمواطنين الراغبين فى ذلك؛ - الدفاع عن الحوزة الترابية عن طريق الاستفتاء العام

وبأغلبية 6/5؛ - استحداث منصب نائب لرئيس الجمهورية يشترط أن لا يكون صاحبه من العنصر الذى ينتمى إليه رئيس الدولة، وأن ينتخب معه بنفس الشروط؛ - اتباع معايير شرعية للعدالة فى الاكتتاب بالوظيفة العمومية؛ - خلق هيئة متكافئة تسهر على احترام الضمانات". وبخصوص الوحدة الوطنية، أعلنت فى تقريري عن حالة الأمة بمناسبة الذكرى الثانية لعيد الاستقلال فى 28 نوفمبر 1962 "... أنه لا مجال للتنكر للمشاكل، بل بالعكس من ذلك فإننا ننوى مواجهتها ولدينا الإرادة لايجاد حلول لها تتماشى والمصلحة الوطنية ...فبلادنا التى صهرت وحدتها عبر المحن تنوى صيانة هذه الوحدة بوصفها أثمن تراثها ... فالتنوع مصدر ثراء ولا ينبغى أبدا أن يتحول إلى عامل تفرقة. فهي وحدة فى إطار التنوع، وحدة فى إطار المساواة التامة واحترام حقوق كل طرف دون أدنى تمييز. إن ذلكم ما تمليه علينا النظرة الحصيفة للواقع والتحليل الذى لا مواربة فيه للحقائق الرافض لأي نوع من الاعتبارات المغرضة. إننا نتقدم بصفة ممنهجة غير ناسين أن مزية أي نص تكمن، غالبا، فى الروح التى يطبق بها أكثر منها فى حرفيته... وأكرر القول لجميع المواطنين أن البلد ليس فقط عبارة عن عدد من المؤسسات والهياكل، فهو قبل كل شئ مجموعة من الرجال والنساء المتحدين فى السراء والضراء، واعين بانتمائهم لأمة روحية، ويسعون من أجل هدف ومستقبل مشترك...". وتم تعيين "لجنة الدراسة والصياغة" من قبل المكتب السياسي الوطني فى اجتماعه المنعقد يومي 13 و 14 ديسمبر 1962. وكان أعضاؤها هم: يوسف كويتا، محمد ولد الشيخ، تورى راسين، أحمد بابه ولد أحمد مسكه– الذين كانوا أعضاء فى اللجنة السابقة – الداه ولد سيدى هيبه، كان التجاني، كان ألمان أستاذ ناطق بالفرنسية، و محمد المامون ولد الشيخ سعد بوه معلم ناطق باللغة العربية وكلاهما عضو فى نقابة التعليم. وقرر اجتماع المكتب السياسي الوطني نفسه تأجيل تاريخ انعقاد المؤتمر مرة أخرى من 25 ديسمبر 1962 إلى 25 مارس 1963. وفى 17 يناير 1963، شكلت اللجنة المذكورة لجنة مصغرة من الفنيين فى مجال التعليم مكلفة باقتراح حلول "بالنظر إلى الظرف السياسي للعنصرين الذين لا يريد أي منهما أن يستوعبه الثاني، واعتبارا كذلك لواقع الازدواجية القائمة عمليا فى موريتانيا....". وتقدمت هذه اللجنة الفرعية فيما بين 22 و25 يناير باقتراحات بشأن التعليم الابتدائي نصت على: "-... رفض الأحادية اللغوية العربية غير القابلة للبقاء لنقص الإطارات... لا سيما فى المجال العلمي إذ ما تزال اللغة العربية لغة غير فنية؛ - رفض الأحادية اللغوية الفرنسية نظرا للصعوبات الاجتماعية والسياسية وما يتولد عنها من تشويه ثقافي؛ - تكوين المعلمين المزدوجين؛ - النظر فى إمكانية القيام بإصلاح التعليم الثانوي...". وخلال اجتماعه المطول المنعقد من 15 إلى 19 مارس 1963 أقر المكتب السياسي قواعد سير المؤتمر، وقرر فى الآن نفسه أن يتقدم لهذا المؤتمر بمقترحات. وهكذا لم ينتظم المؤتمر العادي الأول لحزب الشعب الموريتاني المقرر عقده أصلا فى مايو 1962 إلا فى 25 مارس 1963 بنواكشوط. فلم هذا التأخر؟ لأن المشاكل التى تركها المؤتمر التأسيسي للحزب عالقة قد تطلبت نقاشات طويلة

وشاقة على مختلف مستويات هيئات الحزب المكلفة بالبحث لها عن حلول مناسبة .وازداد الوضع المتوتر بسبب هذه المشاكل توترًا جراء العصيان البرلماني المحتشم .فالاستقالة المتتالية لرئيسي الجمعية الوطنية سيدى المختار انجاي وحمود ولد أحمدُّو كانت الدليل الساطع على أن النواب لا ينظرون بعين الرضى لوصاية الحزب. كما أنهم لا يتحملون وجود سلطة تنفيذية يمنحها الدستور صلاحيات واسعة ويخرجها من قبضة البرلمان .وبعبارة أخرى، فإن النواب يتكيفون بصعوبة مع النظام الرئاسي الذى اختارته البلاد .إن ذلك هو مصدر الحالة السياسية القلقة الملحوظة فى نواكشوط بوجه خاص، تلك الحالة التى لم تنقشع غيومها إلا سنة 1964 فى أعقاب مؤتمر كيهيدى الاستثنائي. ففى مثل هذا الوضع، انتَخبت الجمعية الوطنية، فى بداية يناير 1963، سليمان ولد الشيخ سيديه رئيسًا وهو من أنصار النظام البرلماني المقتنعين به على طريقة الجمهورية الرابعة .وقد فاز فى تلك الانتخابات على إرادة المكتب السياسي الوطني الذى اقترح الشيخ سعد بوه كان لخلافة حمود. وكان ذلك تجسيدا لمناهضة أغلبية النواب للحزب. وسنرى لاحقا أن هذا الوضع سيُعَقّد أكثر أعمال المؤتمر، بل إنه سيسمم أجواء ما بعد المؤتمر على مستوى المكتب السياسي المنبثق عنه. لقد افتتح المؤتمر، إذن، فى 25 مارس 1963 .وأعلنت فى تقريرى المذهبي "... أن الحزب قد تأسس فى عموم البلاد... وينبغي، بالتالي، الحدُّ من المناورات والطموحات الشخصية... ومن السابق لأوانه أن نسند للمكتب السياسي الوطني مسؤولية قيادة سياسة البلاد، تلك المسؤولية التى هي من اختصاص الحكومة .ويتعيّن علينا ابتداء من فاتح يوليو 1963، أن نتخلى عن الدعم المالي الذى تقدمه فرنسا لتوازن ميزانيتنا... وإن علينا أن نقوم بإصلاح عميق لعقلياتنا وعاداتنا ومسلكياتنا، وتقنين عدم إمكانية الجمع بين الوظائف الوزارية والبرلمانية. ويبقى أن ندرس القضايا المثارة خلال المؤتمر الأخير والمتعلقة تحديدًا بترسيم اللغة العربية، ومنح ضمانات ملموسة لكل مكونة أتنية ضد أي ذوبان لها فى المكونة الأخرى... وألا نقبل أبدا أن يصبح هذا التنوع عامل تفرقة...، ومصير المشيخة التقليدية". وسبقت الإشارة إلى أن أعمال المؤتمر جرت فى جو يسوده التوتر. وبالفعل، فإن المتطرفين من الجانبين قد عملوا كل ما فى وسعهم لزيادة التعصب وتعبئة الأنصار. واستغلت فى ذلك أساليب الاتصالات من كل نوع، ولا سيما من باب إلى باب وتوزيع كلا الطرفين المناشير التحريضية يوميا. وكان دعاة ترسيم اللغة العربية يريدونه فوريا وبلا قيود، ودعاة الضمانات يريدونها كاملة وسارية المفعول فى الحين. ورغم هذا المناخ الساخن، فإن الأعمال قد دارت فى جو تسوده الجدية والديمقراطية سواء على مستوى اللجان أو خلال الجلسة العامة. وتم التعبير عن مختلف الآراء مما حتم علينا تمديد فترة المؤتمر الأصلية بعدة أيام. فقد فضلنا السماح لكل من طلبوا الكلام أن يفرغوا ما فى جعبتهم من آراء. وكنا نتعلم جميعا، من قمة الحزب إلى قاعدته، ممارسة الديمقراطية والتحلى بالتسامح والانفتاح. فكان كل واحد يتمرن على التحمل والإصغاء إلى الرأي الآخر، إن لم نقل القبول به، ولو كان مناهضا

لرأيه. ولم يكن بوسع أي مُؤْتَمِرٍ أن يقول، كما جرت العادة فى مثل هذه الظروف، "... إننى لم يسمح لى بقول ما أريد قوله! إننا نستدعى دوما للاستماع إلى خطب أعضاء المكتب السياسي الوطني. فالمناضلون القاعديون لا رأي لهم..."، الخ.
ومن يقوم بالمقارنة بين المقترحات التى تقدمت بها فى تقريري المذهبي والقرارات النهائية للمؤتمر سيلاحظ بجلاء أن هذه الأخيرة تضمنت عناصر هامة لم ترد فى التقرير المذهبي. ونورد منها على سيبل المثال المطالبة بمراجعة الاتفاقيات مع ميفرما. كما أن بعض المقترحات الواردة فى التقرير المذهبي قد تم رفضها من قبل المؤتمر. ونضرب لها مثلا بالاقتراح المتعلق بالإجراءات التطبيقية لمبدأ سيادة الحزب على الدولة. ومعنى ذلك أن المؤتمر كان بالفعل مؤتمرًا ديمقراطيا، مؤتمرًا تم فيه اتخاذ القرارات بعد نقاشات طويلة معمقة وحرة تمامًا.
واختتم المؤتمر أعماله فى 2 إبريل، واتخذ قرارات بشأن: - سيطرة الحزب على الدولة. وكان يتعين على المكتب السياسي الوطني أن يحدد الإجراءات العملية بهذا الخصوص بناء على اقتراح من الأمين العام، - القضاء على المشيخة التقليدية عن طريق الانقراض، - مشاركة النساء فى المسؤوليات الوطنية طبقا لما تسمح به الشريعة الإسلامية فى هذا المضمار؛ - ضرورة دراسة الاتفاقيات المبرمة مع ميفرما وتقديم حصيلة تلك الدراسة إلى المكتب السياسي الوطني وتعيين موظف سام فى بورتيين مكلف بمتابعة المشاكل التى تطرحها ميفرما؛ - تبنى مبدأ التقشف بهدف تحقيق استقلالنا المالي. وفى هذا الصدد تم تقليص عدد الوزارات إلى ثمان، والقضاء الفوري على استقلال الجمعية الوطنية المالي. - عدم جواز الجمع بين الوظائف الوزارية والبرلمانية والديبلوماسية. أما بخصوص القضايا الساخنة المتعلقة بترسيم اللغة العربية وبالضمانات، فإن لجنة توجيه المؤتمر قد قررت تكليف المكتب السياسي الوطني الجديد بدراستها. وفى الأخير، انتخب المؤتمر مكتبا سياسيا وطنيا أغلبيته من النواب البرلمانيين. وأعضاء هذا المكتب السياسي هم: المختار ولد داداه، أمينًا عامًا للحزب، عبد العزيز با، أحمد بابه ولد أحمد مسكه، أحمد ولد محمد صالح، بونه ولد اعبيد الله، الشيخ محمد الأمين ولد سيدى، شيخنا ولد محمد الأغظف، الشريف ولد محمد محمود، الداه ولد سيدى هيبه، دودو با، هيبه ولد همّدي، احبيب ولد أحمد سالم، كان يحيى، محمد ولد الشيخ، المختار ولد أحمد عثمان، ساموري ولد بيه، سيداتي ولد مومنه، سيدى محمد ولد عبد الرحمن، سليمان ولد الشيخ سيديه، يحيى ولد عبدي، ويوسف كويتا. وغداة افتتاح المؤتمر فى الجو المبين أعلاه، طرأ حدث خارجي أسهم كثيرًا فى احتقان الوضع وتعكير الجو فى نواكشوط. ويتعلق الأمر بالعودة المفاجئة، فى 26مارس1963، للفارين إلى العدو من المغرب عبر باريس، وهم محمد فال ولد عمير، محمد المختار ولد اباه، الشيخ أحمدو ولد سيدي، ومحمد أحمد ولد التقي الذين كانوا على التوالي: وزير دولة فى الحكومة المغربية، مدير الإعلام فى الرباط، موظفا مغربيا ساميا ومديرًا لديوان ولد عمير. ونحن بطبيعة الحال على علم منذ أيام بأن المعنيين يوجدون فى باريس وأنهم ينوون العودة إلى وطنهم الأم. بيد أننا لم نكن واثقين من صحة الأنباء القائلة إنهم سيمرون بدكار، لأنه

يتعين على الحكومة السينغالية فى تلك الحال أن تقوم بإشعارنا. ومهما يكن من أمر، فإن هذا المجيئ المفاجئ وما صاحبه من شائعات وتعليقات غير متحكم فيها، بل وغريبة فى الغالب الأعم، وجدت فى تجمع كبير مثل تجمع المؤتمر وسطا مناسبا لرواجها، وشغلت بال المسؤولين وفاجأت المؤتمرين. وكان على الحكومة أن تتصرف بحزم وسرعة وبلا تردد. وما كاد المعنيون يهبطون من الطائرة فى نواكشوط حتى توجهت بهم طائرة خاصة إلى تيشيت حيث وضعوا رهن الإقامة الجبرية. ولم تكن هذه العملية تخلو من مخاطر إذ أن لولد عمير أنصارًا فى الموالين للمغرب وداخل قبيلته الحسانية أولاد أحمد بن دامان بالمذرذرة. ويتعين إعطاء توضيح تاريخي بهذا الخصوص. لقد انقسمت إمارة الترارزة، منذ نشأتها فى القرن 17، إلى جناحين متنافسين داخل الأسرة الأميرية الواحدة. ويتنافس هذان الجناحان على السروال الأبيض رمز السلطة الأميرية الذى لا يحق لغير الأمير ارتداؤه. وقبل الاحتلال الفرنسي للبلاد، لم يمت أمير - فيما أعلم– حتف أنفه طيلة النصف الثاني من القرن 19 . فمرشحا الجناحين المتنافسين على السلطة يقوم أحدهما دوريًا بتصفية الآخر جسديا! وقد اختفى اغتيال الأمراء منذ الاحتلال الفرنسي فى بداية القرن العشرين. غير أن التنافس بين الأجنحة نفسها ما زال قائما إلى الآن. فعندما يمسك جناح دفة السلطة، فإن الجناح الآخر وأنصاره من أولاد أحمد بن دامان وغيرهم يصبح أوتوماتيكيا فى المعارضة حتى فى ظل الصيغة التى فرضتها الإدارة الاستعمارية فى نهاية الأربعينيات، أو بداية الخمسينيات، فى أعقاب وفاة الأمير أحمد ولد الديد، والد ولد عمير. وقد اقتضت تلك الصيغة أن يتم تعيين هذا الأخير أميرًا وأن يعين مساعدًا له احبيب ولد أحمد سالم، ابن سلف أحمد ولد الديد. ورغم المظاهر، فإن التفاهم والثقة لم يسودا قط فعليا بين ابني العم المتنافسين. وبعد فرار ولد عمير إلى المغرب، عينت حكومتى احبيب أميرًا، وانتظم أنصار ولد عمير فى معارضة شبه معلنة. وكانوا ينتظرون بفارغ الصبر عودة زعيمهم. وكان بالإمكان أن يسبب اعتقال هذا الأخير ردود فعل عنيفة لا ضد السلطات الموريتانية بصفة مباشرة، وإنما ضد الأمير احبيب وشيعته. وستكون النتيجة واحدة لأن النظام العام سيتزعزع بصفة خطيرة.

ولحسن الحظ لم يحدث شئ من ذلك. فالحكومة بمزاوجتها بين الصرامة والمرونة، والحوار والتحذير، قد تمكنت من تفادى صدامات دموية قد لا تقتصر على أولاد أحمد بن دامان بل تتعداهم إلى قبائل حسانية تروزية حليفة للجناحين المتنافسين داخل الأسرة الأميرية. وكان مقام الفارين إلى العدو فى تيشيت قصيرًا، إذ قررت الحكومة فى 19 إبريل إطلاق سراحهم. وأعلنوا فور عودتهم إلى نواكشوط أنه لا توجد لديهم نوايا مبيتة وأنهم جاءوا للمساهمة فى البناء الوطني. واستقبلتهم على مائدة العشاء ذات مساء للتأكيد على أن الحكومة تحكم عليهم بأقوالهم، وأنها طوت صفحة ماضيهم. غير أنه لم يطل انتظارنا للتأكد من أنهم لم يكونوا صادقين فيما قالوا، وأنهم جاءوا مبعوثين من المغرب ليحاولوا من الداخل تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه من الخارج. وبالفعل، فقد اعتبروا أن الإجراءات الحكومية المتخذة لصالحهم تعبِّر عن الضعف أكثر مما تعبِّر عن الرحمة والرأفة

بهم، وشنوا حملة دعاية نشطة موالية للمغرب بشكل شبه علني. لذا قررت الحكومة، فى 13 أغسطس، وضعهم رهن الإقامة الجبرية فى مراكز مختلفة داخل البلاد فى انتظار أن يحاكموا من قبل محكمة أمن الدولة. وخلال التحقيق الطويل المهيئ للمحاكمة، مرض ولد عمير وأرسل إلى دكار لتلقى العلاج حيث توفي فى 8 من مايو 1965 إثر مرض عضال. وقد حوكم شركاوه فى الاتهام يومي 7 و 8 يوليو 1965 وصدر بحقهم حكم يتسم بالشفقة والرحمة. وتمّ دمج الثلاثة كلهم فى الوظيفة العمومية الموريتانية. وعقد المكتب السياسي الجديد المنبثق عن المؤتمر الأول للحزب اجتماعه الأول فى 4 من إبريل 1963 للنظر فى قرارات المؤتمر. واستمر الاجتماع حتى التاسع من الشهر. وقرر المكتب السياسي التطبيق الفوري للقرارات التى لا تستدعى دراسة. وتبنى انتهاج نظام تأديبي صارم فى هيئة سياسية منظمة مثل الحزب. وقرر المكتب السياسي إنشاء ست مفتشيات للحزب، وحدد تاريخ الانتخابات البلدية فى البلديات الريفية، والبلديات النموذجية وفى نواكشوط. وفيما يتعلق بالتفسير الممنوح لسيطرة الحزب على الدولة، ظهرت خلافات عميقة فى الرؤى بين الأعضاء البرلمانيين وغيرهم من أعضاء المكتب السياسي. فالأوائل يرون أن الأمر يتعلق بقرار مبدئي لا يتعيّن العمل على تطبيقه إلا بصفة بطيئة وتدريجية، ولا ينبغى أن يطال الجمعية الوطنية! أما رأي الطرف الثاني، فكان على النقيض من ذلك تماما. وكانت الهوة بين الاتجاهين واضحة جدا. وبعد نقاشات حامية الوطيس ولا نهاية لها، قرر المكتب السياسي، فى النهاية، "... تكليف الأمين العام بتقديم اقتراح إلى المكتب السياسي يتضمن إجراءات عملية للتطبيق ."... وكان ذلك نقطة انطلاق جدل بينى بوصفى أمينا عامًا للحزب وبين رئيس الجمعية الوطنية .ودام ذلك الجدل أشهرًا عديدة ولم ينته إلا بانتخاب أبّه ولد النّه فى رئاسة الجمعية خلفا لسليمان ولد الشيخ سيديه. وكتبت إلى رئيس الجمعية الوطنية بتاريخ 5 مايو 1963 أقترح عليه أن تأخذ الجمعية مبادرة اقتراح قانون يلغى استقلالها المالي. وصرحت فى خطابى لافتتاح الدورة البرلمانية فى 14 مايو "... أن الشعب الموريتاني قد أعرب عن إرادته من خلال حزبه، ومن خلال المؤتمر الذى يمثل هيئته العليا. وعلى الحكومة والبرلمان أن يطبقا بأمانة قراراته وأن يتخذا، دون تأخير، الإجراءات الكفيلة بترجمتها على أرض الواقع...". وفى 16 من الشهر نفسه، ردَّ علي رئيس البرلمان "... معربا عن اعتقاده أنه يتعين على المكتب السياسي الوطني أن يحدد متى وكيف وحسب أي أولوية سيتم تطبيق قرارات المؤتمر... وبالتالي فإن الإجراء التشريعي التقليدي لا يمكن تطبيقه". إن هذا الجواب جواب تسويفي يتجاهل كون المكتب السياسي الوطني سبق وأن تكفّل بالمسألة منذ 4 من إبريل وكلفنى وقتها بالمهمة التى كتبت بموجبها رسالتى الصادرة فى 5 من مايو. ويبدو من نص جواب رئيس الجمعية الوطنية وروحه أنه يريد الدخول فى "حوار بين الطرش". ومن هذا المنطلق كان جوابي الصادر فى 28 يونيو الذى قلت فيه "... إنه لا يوجد إلا خيار وحيد هو القبول بقرارات المؤتمر برمتها أو رفضها...". ورد علي مجددا، فى 5 من يوليو، قائلاً "... إنه لا يستطيع تحمل مسؤولية الزج

بمصير الجمعية الوطنية فى هذا الاتجاه وتحويلها إلى مجرد غرفة تصديق على القوانين ."وفى 8 من يوليو، قررت المجموعة البرلمانية إنشاء لجنة لرقابة تسيير المال العمومي، وتألفت تلك اللجنة من خمسة أعضاء بينهم نائبان. وفى 18 من الشهر نفسه، قرر المكتب السياسي الوطني فى أعقاب دراسة علاقات الحزب والدولة ما يلى: - يتعين على الحكومة أن تقدم للمكتب السياسي الوطني القضايا التى تتضمن خيارا عاما مثل توجيه السياسة الخارجية، والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، و إصلاح الهياكل الإدارية، والانتخابات. - على الحكومة أن تحيل إلى الأمناء الدائمين قرارات المجلس ومسوغاتها .ومن جهة أخرى، فإن المكتب السياسي قد أحال إلى الدراسة بالمناسبة نفسها: - مشاركة الجيش فى تنفيذ خطة التنمية، - مشاركة النساء فى الحياة السياسية. - قضية الحركات الموازية: الشباب، النساء، والنقابات. وعين المكتب السياسي الوطني، فى الاجتماع نفسه، لجنة "مكلفة بتقديم تقرير، فى غضون خمسة عشر يوما، حول الطريقة العملية لتجسيد قرار المؤتمر القاضى بإلغاء استقلال الجمعية الوطنية المالي على أرض الواقع دون تأخير. وأعضاء تلك اللجنة هم: محمد فال الملقب ببها، ابّه ولد النّه، محمد ولد الشيخ، كان ألمان وهيبه ولد همّدي. واجتمع المكتب السياسي من 1 إلى 4 أكتوبر 1963 لدراسة تقرير لجنته. وخلال هذا الاجتماع، انفجرت أزمة خطيرة داخل صفوفه. فقد رَفض الاقتراح المتعلق بالقضاء على الاستقلال المالي للجمعية الوطنية بأغلبية 11 صوتا مقابل 6 أصوات وامتناع 3 عن التصويت. وعليه، فإن الأغلبية المؤلفة من النواب تعارض تطبيق قرار صادر عن المؤتمر الذى انتخبها والذى هو الهيئة العليا فى الحزب، كما هو معروف لدى الجميع. ولم يكن بوسعى القبول بهذا الأمر فبالأحرى تأييده. وعندما هزمت بالأغلبية، كان أمامى خيار الاستقالة أو النضال داخل هيئة خذلتنى للتو وثارت على المؤتمر الذى تستمد منه كل سلطاتها. ولم أكن أود ولا أستطيع الاستقالة لأننى انتخبت لتوى بإجماع المؤتمرين تقريبًا، فى حين أننى لم أهزم إلا من قبل عدد محدود من النواب المناهضين للحزب. فإخلاء الساحة لهم يعنى الانهزام والتخلى عن ممارسة المسؤوليات التى حملتنى إياها أعلى سلطة فى حزبى، وهو ما يشكل خيانة لما منحنى من ثقة. كما يعنى ذلك ترك الحزب يسير فى طريق الانحراف الآني والتفكك فيما بعد. ويعنى ذلك أخيرًا، تسهيل مهمة أعداء الحزب فى المكتب السياسي الوطني الذين حاولوا عبثًا استبدالى بعد انسحابى من جلسة فاتح اكتوبر. وعليه، فقد قررت أن أحاول إنقاذ حزبنا الفتي بالنضال ضد المنحرفين عن اتجاهه المناهضين له، رغم تمتعهم بالأغلبية فى المكتب السياسي الوطني. فبعد انسحابى من جلسة فاتح أكتوبر، غاصت نقاشات المكتب السياسي الوطني فى الوحل وأصبحت تدور فى حلقة مفرغة. وفى 4 أكتوبر، شعر المكتب السياسي الوطني أخيرًا أنه عاجز عن العمل، فقرر "... أن يسند للأمين العام للحزب، الأستاذ المختار ولد داده، مهمة إحصاء شامل لكل الأمراض التى يعانى منها الحزب اليوم، والبحث عن السبل الكفيلة بتذليل التناقضات نهائيا وضمان إصلاح يتماشى والمبادئ الأساس المحددة من قبل المؤتمرين التاريخيين لحزب

الشعب الموريتاني المنعقدين فى ديسمبر 1961 ومارس 1963". وفى اليوم نفسه، وجهت تعميما إلى أقسام الحزب "يعطى حصيلة عن ما جرى على مستوى المكتب السياسي الوطني منذ انتخابه، ويعلق، حتى إشعار جديد، اجتماعات كل مكاتب الأقسام...". وفى تلك الأثناء، وجد العصيان البرلماني على مستوى الجمعية الوطنية التعبير عنه فى رفض الانصياع لقرار إلغاء استقلالها المالي حتى تم انتخاب رئيس جديد لها، كما أسلفت، هو ابّه ولد النّه، الذى انتخب عند افتتاح الدورة العادية فى 14 نوفمبر، بأغلبية 23 نائبا من أصل 27. ومنذ خطابه الأول تحدث الرئيس الجديد بنبرة تختلف عن نبرة سلفه. فقد أحال إلى مبادئ حزب الشعب الموريتاني، وقال: "... أطلب من الجميع دفن خصوماتهم الصغيرة كي يتسنى للبرلمان والحكومة التعاون تحت قيادة الأمين العام للحزب رئيس الدولة...". ومنذ ذلك الحين، خضع النواب الأعضاء فى المكتب السياسي الوطني لانضباط الحزب وقراراته. وجاء التعبير عن ذلك التحول الجذري فى مواقف النواب فى 11 يناير الموالى حين أقرت الجمعية الوطنية فى الجلسة الختامية لدورتها العادية تعديلا يخضع نفقات تسييرها لمصادقة المراقب المالي المسبقة. كما أن الاجتماع الذى عقده المكتب السياسي الوطني فى 30 ديسمبر قد جرى فى جو هادئ، بعد اجتماعه الأخير فى 4 أكتوبر. وكان قراره الرئيس هو استدعاء اجتماع للأطر بكيهيدي فى 28 يناير 1964. واتخذ المؤتمر قرارًا آخر يتعلق بالنواب لعب دورا أكيدا فى العصيان البرلماني الموصوف أعلاه. ويتعلق الأمر بالقرار الذى يحظر الجمع بين عضوية البرلمان والوظائف الوزارية والديبلوماسية. وبناء على هذا القرار، اختار خمسة نواب وزراء العودة إلى الجمعية الوطنية، وهم: ممادو صنبا بولى با، ابّه ولد النّه، شيخنا ولد محمد لغظف، الداه ولد سيدى هيبه، ومحمد المختار الملقب معروف. فقد استقالوا إذن من الحكومة وعادوا إلى البرلمان. ولم يبذلوا جهدًا لتحسين علاقات البرلمان والحكومة، بل عملوا على النقيض من ذلك...

--

هوامش على الفصل العاشر

-كانت هذه العبارة المأخوذة من خطابى فى **20** مايو **1957** كثيرة التردد على الشفاه وقتها، قد استخدمت شعارا لجريدتنا الأسبوعية موريتانيا نوفيل .

-تطلق تسمية فوته تورو على منطقة جغرافية سينغالية-موريتانيا تمتد على ضفتي نهر السينغال، ولا ينبغى الخلط بينها وبين فوتا جالّلون فى غينيا.

-كان محمد الحبيب، صاحب الحرب الشهيرة ضد الوالي الفرنسي فيديرب، أول أمير تروزي يقتل غدرا سنة **1860**.

--

الفصل الحادي عشر (1 (

الباب الثالث

هويتنا تحدٍ أساس

الفصل الحادى عشر

تـآلف القلـوب

يناير 1964 - فبراير 1966

لقد استهلت سنة 1964 بحدث هام بالنسبة لمستقبل بلادنا ألا وهو المؤتمر الطارئ لحزب الشعب الموريتاني المنعقد بكيهيدي بين 28 و31 يناير. فقد كان المكتب السياسي الوطني يعد لمجرد ملتقى وطني لأطر الحزب فى تلك المدينة، إلا أن عمق الأزمة وخطرها الذى سبق الحديث عنه بدأ يعصف بحزبنا الناشئ الذى لم يمض على مؤتمره العادي الأول سوى بضعة شهور، مما جعلنا نعتقد أن مجرد ملتقى للأطر ليس كافيا لمواجهة هذه الوضعية. ولذلك قرر المشاركون رفع مستوى هذا الملتقى وتحويله إلى مؤتمر طارئ مادام المؤتمر هو الهيئة العليا فى الحزب المخولة وحدها اتخاذ القرارات التى تمليها ظرفية مثل ظرفيتنا آنذاك.

وعند افتتاح المؤتمر قمت بتشخيص صريح للأمراض التى يعانى منها الحزب "... وهذه الأمراض التى يقع المناضلون ضحيتها بالدرجة الأولى هي عدم الحركية، وعدم الانضباط، وهاجس الانتخابية". وقدمت اقتراحا أذكر فيه بالعلاجات التى يبدو لى أنها وحدها القادرة على شفاء حزبنا من أمراض الطفولة الخطيرة التى يعانى منها. وشملت تلك العلاجات إحكام سلطة الحزب على منتخبيه وتجسيدها على جميع المستويات، واعتماد طريقة اللائحة الوطنية فى انتخاب النواب، وإقرار الاستقالة البيضاء، وجعل الفترة النيابية تطوعية، إضافة إلى

تنصيب وإعادة تنصيب أقسام الحزب، كل ذلك فى مسعى ضروري لعدم تهميش الهيئات التى تشكل معظم القوى الفاعلة فى الأمة مهما كانت الظروف، وأعنى بتلك القوى النقابات واتحادات الشباب والنساء .
وذكرت فى هذا الصدد بأنه "لا يهمنا أن نعرف ما مدى تطابق قراراتنا مع القواعد التى وضعها الغير، وإنما الذى يهمنا هو أن نضع القواعد التى تستجيب لمتطلبات وضعيتنا... وليس من ذوقى ولا من مذهبى أن أبدي ميلا إلى الديكتاتورية ... فمن الإجرام أن نغوص فى وحل الفتن والصراعات العقيمة ."...
وبعد نقاشات طويلة، تبنى المؤتمر عدة قرارات تتعلق بالمسائل التالية:
-فعلى مستوى برنامج الحزب، تقرر إنشاء مدرسة الأطر وتطوير التكوين المدني؛
-وفيما يتعلق بالتوجيه، ينبغى أن تشرك التنظيمات الموازية فى نشاطات الحزب بصورة حقيقية؛
-أما على المستوى المالي فإن البحث الدائب عن الاستقلال المالي ينبغى أن يستمر ويتضاعف، كما ينبغى تنويع الشركاء التجاريين فى الخارج؛
-وفيما يتصل بالجانب الاقتصادي، ينبغى إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي؛
-أما على مستوى السياسة الخارجية، فإننا نتبنى دعم الوحدة الإفريقية بإنشاء تكتلات شبه إقليمية وإقليمية .وفيما يتعلق بالصحراء الخاضعة للاستعمار الإسباني، نؤكد أنها جزء لا يتجزأ من موريتانيا. وبما أننا غير قادرين على تحريرها بالسلاح، فإن علينا أن نحررها من خلال التفاوض مع إسبانيا؛
-أما فيما يخص تصحيح وضع الحزب، فإن المؤتمر قد أقر كل المقترحات التى قدمتها، وقرر إضافة إليها أن يعطي لحزب الشعب الموريتاني دوره الرئيس باعتباره منعش البناء الوطني وأداته الأساس .

وقد انتخب المؤتمرون فى الختام مكتبا سياسيا وطنيا تميز بتقلص أعضائه مقارنة بالمكتب السابق إذ أصبحوا 13 بدل 21، وليس من بينهم من النواب سوى اثنين بدلا من 11 فى السابق. وتشكل هذا المكتب على النحو التالي: المختار ولد داداه، ابه ولد انه، بيران ممادو وان، أحمد ولد محمد صالح، محمد ولد الشيخ، محمد سالم ولد امخيطرات، سيدى محمد دياگانا، ممدو سى الملقب سي سك، ساموري ولد بيه، احبيب ولد أحمد سالم، هيبه ولد همدي، سيدى محمد ولد عبد الرحمن و يحيى ولد منكوس.

وقد شكل هذا المؤتمر منعطفا هاما فى تطور حزبنا بوجه خاص، وبلادنا بوجه عام. وتركت قراراته بصماتها القوية على ذلك التطور الذى عرف المكتب السياسي الوطني كيف يتكيف معه للقيام على أكمل وجه بدوره فى عملية البناء الوطني التى ظل يؤطرها ويقودها إلى غاية يوليو 1978، رغم النواقص الخطيرة والصعاب الكاثرة والعوائق الجمة .

وعقد المكتب السياسي الوطني الجديد اجتماعا فى 8 من فبراير 1964 عين خلاله ثلاث لجان تتكفل كل منها بقطاع محدد. وهذه اللجان هي اللجنة السياسية برئاسة محمد ولد الشيخ ومساعدة وان بيران، واللجنة الإدارية برئاسة أحمد ولد محمد صالح يساعده يحيى ولد منكوس، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية برئاسة ابه ولد انه ونائبه ممادو سى الملقب سى سك. كما قرر المكتب السياسي من ناحية أخرى إعداد برنامج للتكوين المدني والسياسي فى أقرب الآجال، وتنظيم دورة تكوينية لمنعشى الحزب. ولهذا الغرض تم تعيين سبعة وأربعين مناضلا سيوزعون على مختلف مناطق البلاد بعد تكوينهم لضمان تنصيب وإنعاش لجان الحزب فى جو يطبعه الوئام والانسجام. وأخيرا عين المكتب السياسي من بين أعضائه لجانا أسند إليها مهمة تحديد أماكن تنصيب اللجان الريفية انطلاقا من أكثر معايير الاختيار موضوعية فى مناطق البدو الرحل مثل الأبار، والسدود، والواحات، ومناطق الانتجاع التى تقيم بها الأحياء البدوية أطول فترة ممكنة خلال فصلي الخريف والصيف. أما فى مناطق الريفيين المستقرين، فقد كان الاختيار أسهل حيث تشكل القرى والضيعات الكبرى مرتكزه. وفى كلتا الحالتين لا بد من توفر حد أدنى من المناضلين الذين يعيشون باستمرار مع بعضهم البعض. كما قرر المكتب السياسي فى ذلك الاجتماع أن يقوم المناضلون ببناء دار للحزب فى نواكشوط .

وفى 17 فبراير من تلك السنة قمت بتدشين أول مركز للتكوين الإداري يقام فى البلاد. وكان يومها مركزا متواضعا، ثم أصبح فيما بعد المدرسة الوطنية للإدارة. وقد أعلنت بهذه المناسبة "... أنه سيكون من العبث أن نتوقع نجاح أي سياسة ما دامت التوجيهات الصادرة من القمة غير مستوعبة من القاعدة ولا مطبقة عليها ..."

وفى 20 فبراير، حدد المكتب السياسي الوطني برنامج ملتقى تكوين المنعشين وأقر الترتيبات العملية المتعلقة بالاستقالة البيضاء بالنسبة لمنتخبى الحزب. كما وافق على نظامه الداخلي .

وفى 20 مارس، افتتحت ملتقى تكوين المنعشين المذكور، وخاطبتهم قائلا: "... ستكونون رجال الانطلاقة الجديدة... وكل طلب انتساب يجب أن يتقدم به المعني نفسه... ومن الأفضل أن نترك دعاة التفرقة خارج الحزب من أن نجلبهم إليه فيخربون وحدته ويثيرون البلبلة داخل صفوفه... ولا تنسوا أبدا أننا حزب قيادته جماعية...". وإذا كنت ألححت فى مداخلتى على وجوب أن يتقدم المترشح للانتساب إلى الحزب بطلبه شخصيا، فقد كان ذلك بدافع محاربة عادة غير ديمقراطية شائعة فى ذلك الوقت تتمثل فى تولى شيخ القبيلة أو الكانتون أو البطن أو القرية أو المسؤول عن الأسرة" عملية انتساب" ذويه إلى الحزب دون علم منهم فى الغالب. فكيف يتم ذلك؟ إن الأمر فى غاية البساطة، إذ يقدم هؤلاء الشيوخ إلى المشرفين على الانتساب إلى الحزب قوائم طويلة نسبيا تبعا للأهمية العددية للتجمعات المعنية. ويتنافسون فى تسجيل أكبر عدد من المنتسبين من أجل التحكم فى انتخاب مكاتب اللجان أو الأقسام. ولهذا فإن لوائح المنتسبين إلى

الحزب لا دلالة لها من المنظور الديمقراطي الحقيقي. ومع ذلك يعتبر معظم المعنيين أن ذلك الانتساب ملزم لهم وإن كان شيوخهم قد افتاتوه عليهم أصلا.
ومن شأن دراسة اجتماعية لمجتمعنا فى بداية الستينيات أن تفسر لغير الموريتانيين هذا السلوك الذى يصدم "الديكارتيين"، وقد لا يحدث ردة الفعل نفسها لدى من يتبنون نهج" باسكال ."Pascal إنها حقيقة صحراوية...
والواقع أن هذه الممارسة تسعى فى الأساس إلى استمرار سلطة الشيوخ التقليديين التى قرر الحزب محاربتها والقضاء عليها ديمقراطيا بعيدا عن الصدام من خلال تكوين إيديولوجي مرن بطيء وحذر لكنه حازم. ولئن كانت هذه المهمة بحاجة إلى طول النفس، فإنها قد بدأت تؤتى أكلها قبل يوليو 1978 .وقبل أن أنهي حديثى عن مسألة الانتساب الشخصي والطوعي لمناضلى حزب الشعب، أعتقد من باب النزاهة أن التوصيات المتعلقة بهذا الشأن لم تكن تطبق حرفيا على مستوى لجان الأحياء البدوية.
وبخصوص المنعشين وتكوينهم، يتبادر إلى الذهن عدد من الأسئلة :فمن هم هؤلاء المنعشون؟ وما مهمتهم؟ وكيف تم تكوينهم للقيام بها؟ وما حصيلة هذه الهيئة؟ إن المنعشين هم مجموعة من المناضلين اختارهم المكتب السياسي الوطني على أساس معايير محددة سلفا. وكانت مهمة هؤلاء هي إنعاش بُنَى الحزب القاعدية (اللجان والأقسام) والتعريف بأهدافه وشرح نصوصه الرئيسة المتمثلة في نظمه الأساسية ونظامه الداخلي. وبكلمة واحدة، فإن هؤلاء المنعشين كانوا مكوِّنين يتعين عليهم التعريف بالحزب وتكوين مناضليه القاعديين سياسيا ومدنيا ليكونوا مواطنين صالحين. فقد كانوا رواد مدرسة الحزب، وهم فى الوقت نفسه أداة ربط بين القمة والقاعدة، وبين الأقسام والمكتب السياسي الوطني .
وقد تلقى المنعشون تكوينا سريعا على مدى شهرين متتاليين فى نواكشوط.
واشتمل هذا التكوين على ما يلى :
-دراسة معمقة ما أمكن للنظم الأساسية والنظام الداخلي ومختلف آليات سير الحزب؛
-عروض قدمها بعض الوزراء والموظفين السامين عن مختلف أجهزة الدولة وشتى قطاعات الحياة الوطنية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والسياسية والديبلوماسية. وينبغى الاعتراف بأن المستوى العام لهؤلاء المنعشين لم يكن دوما يمكنهم من الاستفادة من هذا التكوين، خاصة وأن المدرسين، وأنا من بينهم، لم يكونوا كلهم مربين متميزين! ولم يكن المستوى الفكري فى الواقع سوى مجرد عنصر من مجموعة عناصر الميزات التى ينبغى أن يتحلى بها المنعش نظريا.
فعليه أن يكون أولا وقبل كل شيء مناضلا راسخ القناعة متجردا ما أمكن من النزعات العنصرية والقبلية والجهوية والانعزالية وما شاكلها من النعوت. وبعبارة واحدة عليه أن يكون مناضلا مثاليا عز وجوده !
-وعندما يتم تكوين أولئك المنعشين السريع والمتواضع، يتم تحويل كل واحد منهم إلى قسم ريفي أو حضري. وكان من الصعب فى هذه الحالة أن نطبق المثل الإنجليزي القائل: الرجل المناسب فى المكان المناسب. فلمذا؟ لأنه كان علينا أن

نحرص على أن لا يحول أي منعش إلى أي فرع تربطه به رابطة أسرية، أو قبلية أو جهوية، أو أي حِلافة أو أي داعى عداء قديم أو جديد. وعلى الرغم مما اتخذ المكتب السياسي الوطني من حيطة، فلم يتفاد الوقوع فى بعض الانحرافات! إن بعض المنعشين، وقليل ما هم لحسن الحظ، لم يكونوا مخلصين فى تبنيهم لأفكار الحزب الجديدة رغم تأكيدهم عكس ذلك. فقد كان عليهم أن يشرحوا تلك الأفكار للجماهير حتى تقتنع بها بصفة إرادية ونزيهة. وانتهى الأمر ببعض المنعشين إلى تحريف مضمون مهمتهم وتحويلها إلى مساومات انتخابية! فعلى سبيل المثال أطلع المنعشان ممدو وأحمد عقب الملتقى على أن المكتب السياسي الوطني حولهما، وفق الشروط المذكورة أعلاه، إلى قسمين لا تربطهما بهما رابطة جغرافية ولا عرقية. وشاءت الأقدار أن يحول كل منهما إلى مسقط رأس الآخر، وبذلك أصبح كل منهما يطلب من نظيره أن يساعد فلانًا أو فلانًا على أن يصبح عضوا فى مكتب القسم أو يمنع زيدا أو عمرا من ذلك .ويمكننا أن نتصور حالة أخرى محتملة الوقوع هي أن يحول المنعش إبراهيم إلى قسم لا تربطه به أي رابطة حيث كانت. وما يكاد يصل إلى عين المكان حتى يبادر أحد مناضلي القسم بالكشف له عن صلة قرابة أو تحالف أو عداء قديمين بين أسلافه ومجموعة هذا الشخص أو ذاك. وانطلاقا من ذلك، يطلب منه مساعدة هذا فى دخول مكتب القسم أو منع ذلك منه. والحقيقة أن مواطنينا لاتنقصهم الموهبة الخيالية فى المجال الانتخابي مثل غيرهم من الشعوب التى تمارس "السياسة بالمعنى القدحي للكلمة". ولكننى أقول إن هذه الحالات المشار إليها أعلاه لم تكن القاعدة العامة بل هي الشذوذ الذى يثبت صحتها .أما بعض حالات الإخفاق الأخرى، فمردها الجهل بالحقائق الظاهرية أو الخفية فى القسم المعني، حيث تَغِيب عن المنعش بعض دقائق الأمور فيقع فى الخطأ. وأخفق بعض المنعشين الذين فهموا خطأ مبدأ سيادة الحزب على الحكومة واعتبروا أنفسهم رؤساء مباشرين على حكام المقاطعات. وبما أن بعض هؤلاء ما زال يحن إلى سلطات الحاكم فى العهد الاستعماري، فإنه من الصعب عليهم أن يقبلوا من ممثلى الحزب إصدار أوامر لرعاياهم .ولذا حدث سوء تفاهم بينهم وبين المنعشين أضر كثيرا بالمصلحة العامة. ومع ذلك فإن أغلب هؤلاء قد أدوا عملهم على الوجه المطلوب. وجملة القول إن دور المنعشين كان إيجابيا على مستوى الانتساب للحزب وتغلغله داخل البلاد. فقد هيأوا الأرضية لإقامة البنى الجديدة للتأطير الدائم والتنسيق والربط بين الأقسام والمكتب السياسي الوطني المتمثلة فى اتحاديات الحزب. غير أن هذا التنظيم الفدرالي الذى كان الحزب فى أمس الحاجة إليه كي يسير سيره الطبيعي ما أمكن، لم يكن ليتحقق إلا فى إطار إصلاح إقليمي اقتصادي وإداري لم ير النور عمليا قبل 1969 .

وتتمثل البنية الجديدة فى المكتب السياسي الاتحادي الذى ينتخبه المؤتمر الاتحادي المكون من ممثلي جميع أقسام الحزب فى الولاية. وللحيلولة دون تحكم النزعة الانتخابية وضمان اختيار أمثل للمسؤول الأول عن الحزب فى الولاية، أصبح لزاما أن يرشح الأمين السياسي الاتحادي من قبل المكتب السياسي الوطني. أما مكاتب الشباب والنساء الاتحادية فتنتخبها حركاتها فى مؤتمراتها الاتحادية.

وكان أول من انتخب من الأمناء السياسيين الاتحاديين بعد إنشاء هذه الاتحاديات هم :
-عبد الرحمن ولد الشين الاتحادية الأولى
-الحسن ولد صالح الاتحادية الثانية
-ممادو ساغو الاتحادية الثالثة
-الداه ولد سيدى هيبه الاتحادية الرابعة
-ممادو دمبا با الملقب بتى با الاتحادية الخامسة
-سليمان ولد الشيخ سيديا الاتحادية السادسة
-محمد محمود الملقب النجيب الاتحادية السابعة
-محمد ولد خيار اتحادية نواكشوط

ومن أجل الإسراع بترجمة قرارات مؤتمر كيهيدي إلى نصوص قانونية، عقدت الجمعية الوطنية دورة طارئة من 6 إلى 13 إبريل .1964 وفى الجلسة الافتتاحية حددت هدف هذه الدورة المتمثل فى إتاحة الفرصة للحزب كي يلعب الدور المنوط به كاملا فى بناء الوطن ويتحاشى تكرار أخطاء الماضى بالقضاء على أسبابها.
وقد وافقت الجمعية خلال تلك الدورة على النصوص التالية:
-مشروع قانون يقضى بانتخاب النواب على أساس لائحة وطنية واحدة؛
-مشروع قانون يقر مجانية الانتداب البرلماني؛
-مشروع قانون يقضى بتأجيل الانتخابات التشريعية وتأجيل الانتخابات البلدية فى بعض الأماكن؛
-مشروع قانون يقضى على منع الجمع بين الانتداب البرلماني والعمل فى الوظيفة العمومية؛
-مشروع قانون ينشئ مجلسا اقتصاديا واجتماعيا.
وكان للقانونين الأولين أهمية بالغة فى مجال التجديد بالنظر إلى ظروفنا آنذاك، إذ كان الهاجس الانتخابي طاغيا على ممارسات النواب خلال فترة انتدابهم وأثناء إعداد ترشحاتهم، خاصة أن أغلب التوترات والصدامات العنيفة أحيانا كان منشأها الدافع الانتخابي .

لقد كان التنافس محموما على المقاعد النيابية لما تدره من جاه ومال. وكانت الرغبة فيها أقوى من الرغبة فى الوزارة، لأن نوابنا كانوا إذ ذاك متأثرين بالروح البرلمانية الفرنسية وخصصوا لأنفسهم رواتب شهرية هامة جدا لا يقابلها أداء عمل فعلي ملزم. فالأشهر الأربعة التى تستغرقها الدورتان السنويتان لا يحضرها بعضهم البتة، وبعضهم لا يحضر إلا أياما معدودات. أما الوزراء، فإن وضعهم أكثر حرجا لعدم استقرار وظائفهم التى يستطيع رئيس الجمهورية أن يضع لها حدا فى أي وقت، ولما يثقل كاهلهم من مسؤوليات فعلية فى تسيير قطاعاتهم اليومي، فضلا عن تواضع وسائل عملهم. وبالمقابل، كان النواب يقضون أغلب أوقاتهم فى مقاطعاتهم الأصلية يمارسون الوساطة لدى السلطات الإدارية لصالح ناخبيهم،

ويغذون الصراعات الانقسامية فى مختلف هيآت الحزب المحلية. وعندما يأتون إلى نواكشوط، يعتصمون أمام مكاتب المسؤولين، بما فى ذلك مكتبى، للغايات والهواجس الانتخابية نفسها بغية الحصول على امتيازات لصالح ناخبيهم من مختلف المستويات. إنه نمط جديد من الجاه أسوأ من النمط القديم الذى حاربه الحزب على مستوى الشيوخ والوجهاء التقليديين. وعليه، فإن النواب كانوا فى حملة انتخابية مستمرة شأنهم فى ذلك شأن منافسيهم الأقل حظا لأنهم لا يتمتعون بمزايا الوظيفة النيابية المادية ولا المعنوية. ولذا كان الشغل الشاغل للنواب هو المحافظة على مقاعدهم، فى حين يسعى منافسوهم إلى انتزاع تلك المقاعد التى تشكل مصدرا للجاه والمال الوفير مقارنة بدخل البداة الرحل والفلاحين المملقين أو بمن لا دخل له منهم! وبكلمة واحدة، يمكن القول بشيء من التجاوز إن النواب بدأوا يحلون تدريجيا محل الإقطاعية التقليدية التى تجاوزها التاريخ وقض الحزب مضاجعها باحتشام لاعتبارات تكتيكية. إنها إقطاعية جديدة منبوذة تلبس لبوس الحداثة والديمقراطية! وتلك لعمرى عين المصيبة. وكان لزاما علينا أن نقطع الطريق أمام هذه الإقطاعية الجديدة غير المحببة لدى الشعب الموريتاني، وأن نقضي عليها فى المهد؛ وهو ما تم فى مؤتمر كيهيدي. ونشير هنا إلى أن عدد لوائح الترشحات النيابية لا يتجاوز لائحتين طبقا للتشريعات المعمول بها فى 1964 .

ورغم محدودية هذا العدد، فإن المناورات الانتخابية كانت تعقد إعداد تلك اللوائح لاسيما اللوائح الأولية. وما أدراك ما هي؟ لقد كان شغلنا الشاغل منذ نشأة الحزب هو ضرورة المواءمة بين إشراك القاعدة على نطاق واسع فى حياة الحزب والحاجة إلى مركزة القرار على مستوى القمة(المكتب السياسي). ومن هذا المنطلق، عهدنا إلى كل قسم من أقسام الحزب باقتراح ثلاثة أسماء عن كل مقعد فى الدائرة الانتخابية المعنية ليقوم المكتب السياسي بترشيح أحدهم. وباستطاعة المكتب السياسي، من الناحية النظرية، أن يعتمد مرشحا لا تتضمنه تلك اللوائح. غير أنه من الناحية العملية لم يقدم، فيما أذكر، على هذا التصرف ولو مرة واحدة. فقد كان المكتب السياسي على الدوام يرشح أحد المقترحين الثلاثة. ومن هنا يمكن أن نتصور بجلاء ما يمر به اختيار الأقسام لتلك اللوائح من مساومات ومناورات وتوازنات خلال جمعياتها العامة، وما يتخللها من نقاشات حامية الوطيس تصل أحيانا درجة المشادات الكلامية الحادة. والفرق الوحيد بين هذا النظام الجديد وسابقه، هو أن المكتب السياسي أصبح يعتمد فى ترشيحاته على اقتراحات الفروع – ثم الاتحاديات فيما بعد – لإعداد لائحة وطنية واحدة بدل لائحتين. أما أهمية هذا الإجراء مقارنة بما كان عليه الحال سابقا، فلا تتعلق بالمسألة الانتخابية وإنما بمسألة أخرى كانت تشغل بالنا هي تصميم القيادة الوطنية للبلد على القضاء على الانغلاق والنعرات العرقية والجهوية. فلو حافظنا على النظام القديم القاضى بترشيح لائحة على مستوى كل دائرة لأصبح الناخبون فيها غير مهتمين بما يجرى فى الدوائر المجاورة لهم أحرى ما يجرى فى البعيدة منهم. فلا

شيء يجسد بالنسبة للناخب فى بير أم القرنين وسيلبابي ونواذيبو وكيهيدي أو باسكنو، انتماءه إلى الكيان نفسه الذى ينتمى إليه ناخبون أو منتخبون فى مناطق آخرى من البلاد .
وبالمقابل، فإن الناخبين عندما يختارون جميع النواب ضمن لائحة واحدة تشمل أسماء مختلف جهات الوطن، ينتابهم شعور بانتمائهم إلى مجال أرحب من مجالهم الضيق، وإلى مجوعة بشرية أكثر عددا وتنوعا مما ألفوه. وهكذا تتسع آفاقهم أكثر فأكثر، فيتساءلون عن هذا المرشح أو ذاك من أي قبيلة أو عنصر هو؟ والإجابة عن مثل هذه الأسئلة تجسد للبدوي فى تيرس أو الحوض، وللمزارع فى كّيدي ماغه وكوركول وشمامه درجة ما من انتمائهم إلى الحيز الجغرافي نفسه وإلى المجموعة البشرية نفسها ذات الأعراق المتعددة. إنه منطق بسيط أو تبسيطي كما يمكن للمرء أن يصفه. فليكن كذلك؛ ولكن كل الوسائل التى لا تنافى الأخلاق والقانون مفيدة بالنسبة لنا نحن المسؤولين الموريتانيين آنذاك إذا كانت تفضى إلى إقناع الموريتانيين، ولو بصورة ناقصة، بانتمائهم فى الشدة والرخاء إلى وطن واحد هو موريتانيا. وهكذا فإن إقرار لائحة واحدة لانتخاب النواب كانت، كما أرادت القيادة الوطنية للحزب، أحد العناصر التى سمحت لمختلف مكونات الشعب الموريتاني بأن تعي على مدى عشرين سنة انتماءها المشترك لموريتانيا، مهما كانت درجة ذلك الوعي. وعشرون سنة ليست سوى لحظة عابرة بالمقارنة مع قرون قضتها شعوب أخرى قبل أن تحقق وحدتها الوطنية! أما بالنسبة للمكتب السياسي الوطني الذى يعهد إليه بإعداد اللائحة النهائية التى سيتم الاقتراع عليها، فإننى أؤكد أن أعضاءه سعوا دوما إلى الترفع عن مستوى العامة والتجرد، ولو مؤقتا، من أصولهم العرقية والقبلية والجهوية من أجل اختيار المرشحين الأكثر شعبية والمقبولين فى الوقت نفسه لدى القمة الممثلة فى المكتب السياسي الوطني الذى يتعين عليه أن يأخذ فى الحسبان الحالة العامة فى البلاد.
وإذا كنت قد تحدثت قبل حين عن أعضاء المكتب السياسي الوطني الذين يحاولون التجرد مؤقتا من انتماءاتهم الأصلية، فماذا أعنى بذلك؟ إنه يعني أن أعضاء المكتب السياسي الوطني آنذاك، وأنا أحدهم، كانوا ككل تشكيلاته المتعاقبة حتى 1978، يشاطرون النواب العقلية نفسها – ولا يمكن إلا أن يكونوا كذلك – بحكم انتمائهم إلى جيل واحد، وإلى المجتمع الموريتاني نفسه الذى نمثل كل ما يعيشه من تناقضات متفاقمة بسبب الصدام الحضاري بيننا وبين ما هو غربي.
وهنا أؤكد مرة أخرى أن أعضاء هذه الهيئة كانوا يتصرفون بوصفهم مسؤولين وطنيين. وفى هذا المقام أيضا أكرر ما أخالنى قلته من قبل وهو أننى كنت خلال الفترة التى قضيت فى قيادة الحزب والبلاد، أنتهز دائما فرصة اجتماعات المكتب السياسي الوطني، ولاسيما عند اتخاذ القرارات المهمة، لأذكر بمسؤولياتنا أمام الله وأمام شعبنا وأمام التاريخ. وأحاول شرح معنى المسؤولية الوطنية وترسيخ محتواها فى الأذهان، وهي صيغة مبسطة للتربية المدنية. وبما أننى أعتبر نفسى مربيا غير ناجح، فقد كنت أستعمل طريقة لا أظهر فيها بمظهر المرشد المضجر، وهي طريقة تربوية آتت أكلها: إنها التكرار. " فمن أجل عمل متقن، يجب إعادة

الكرة مائة مرة". وكنت أستعمل الطريقة نفسها مع وزراء حكوماتى المتتالية حتى يوليو 1978. فهل نجحت خلال عشرين سنة فى مساعدة رفاقى ممن توالوا على المكتب السياسي الوطني والحكومة على تحسين أدائهم وتأهيلهم لتحمل مسؤولياتهم على أكمل وجه؟ أرجو ذلك، ولكن لا يعلم حقيقة الأمر إلا الله، وربما يعطى التاريخ يوما ما رأيه .

وقد استقبلت الإجراءات المتعلقة بالفترة الانتخابية التطوعية بحفاوة لاسيما وأنها تتماشى تماما مع سياسة التقشف التى كنا ننتهجها. فقد ساهمت فى خفض ميزانية الجمعية الوطنية بصورة ملحوظة لصالح ميزانية الدولة التى كانت بحاجة ماسة إلى ذلك. وانجر عن قضية التطوع هذه تصويت الجمعية الوطنية على قانون يلغى عدم المواءمة بين العمل البرلماني والخدمة فى الوظيفة العمومية مما يسمح للنواب بمزاولة عملهم الأصلي وتقاضى أجورهم من إداراتهم فيما بين الدورتين، خاصة أن جلهم موظفون أو وكلاء دولة.

وفى هذه الوضعية الجديدة تم إقرار علاوة تسمى علاوة الدورة البرلمانية، ويخير النائب بينها وبين راتبه الأصلي إذا كان موظفا أو وكيل دولة. وبما أن راتب الوظيفة العمومية كان أقل دائما من العلاوة، فإن النواب كانوا يختارون تلك العلاوة. أما خارج فترات الدورتين، فإن الموظفين من النواب كانوا يمارسون – نظريا – وظائفهم الإدارية. ولم يكن مردود عمل هؤلاء خارقا للعادة نظرا إلى أن خروج النائب من جلده البرلماني ليتكيف مع وضعه الوظيفي الأصلي يعتبر أمرًا صعبا. وفى النهاية لاقت كل هذه الإجراءات ترحيبا لائقا من مواطنينا سواء المنتمون منهم للحزب أو غيرهم. وقد سدت هذه الإجراءات الطريق أمام الإقطاعية فى ثوبها الجديد التى تحدثنا عنها آنفا. وتجدر الإشارة إلى أن التطوع بالعمل البرلماني لا يشمل رئيس الجمعية الوطنية الذى ظل يتمتع بكل ميزاته السابقة باعتباره الشخصية الثانية فى الدولة .

وفى خضم إصلاحات مؤتمر كيهيدي، ترأست فى 11 من مايو 1964 أول لجنة تنسيق ريفية أنشئت تطبيقا لقرارات ذلك المؤتمر، وهي لجنة تنويش . وكان مكان تنصيب هذه اللجنة، حسب مقتضيات القانون الداخلي الجديد، هو مخيم البداة الرحل الذين يقيمون جل الوقت فى هذه النقطة أو على مقربة منها. ويتكون هذا المركز الرعوي من بئر تقليدية ومناطق انتجاع حولها، فى وقت لم تعرف فيه المنطقة بعد موجة الجفاف العاتية. وفى الخامس عشر من الشهر نفسه، أشرفت على تنصيب أول لجنة حضرية فى نواكشوط عرفت فيما بعد باللجنة الرابعة فى القصر. وهكذا بدأ تنصيب هيئات حزب الشعب الموريتاني فى عموم البلاد على غرار الإجراءات المتبعة فى تنصيب اللجنتين الريفية والحضرية السابقتين اللتين كانتا مثالا يحتذى فى عموم البلاد .

وقد اتخذ المكتب السياسي الوطني يوم 16 نوفمبر قرارا مستوحى من روح مؤتمر كيهيدي، ولكن أهميته ونتائجه تجاوزت كل قرارات ذلك المؤتمر، ألا وهو جعل حزب الشعب الموريتاني الحزب الوحيد فى البلاد.

وأعترف من باب إحقاق الحق فى هذا الصدد أننى ترددت كثيرا قبل اتخاذ هذا

القرار، فلم أكن من حيث المبدأ نصيرا للحزب الواحد بل كنت أفضل التعددية الحزبية بحكم تكويني القانوني الفرنسي. وهذا هو السبب فى تأخر إقامة هذا النظام عندنا رغم أن أغلب أعضاء المكتب السياسي الوطني كانوا يناصرونه منذ 1961 .غير أن التجربة الوطنية والجهوية قد أقنعتنى بصفة راسخة بضرورة انتهاجه شأنه فى ذلك شأن النظام الرئاسي. فلولاه لاستطاعت قوى التفرقة من عنصرية وقبلية وجهوية أن تعيق الوحدة الوطنية عن طريق التعددية الحزبية.
وبناء على هذا وافق النواب الحاضرون بالإجماع يوم 12 يناير 1965 على تغيير المادة 9 من الدستور لتقر أن حزب الشعب الموريتاني هو حزب الدولة الوحيد .
ومع هذا فقد كنت أعتقد فى قرارة نفسى أن الحزب الواحد الذى يعتبر حيويا وضروريا لبلادنا فى تلك المرحلة من تطورها، ينبغى أن يفسح المجال للتعددية الحزبية عندما يصل تدعيم الوحدة الوطنية إلى مستوى يسمح بذلك .وقد ظل هذا الهاجس يلاحقنى حتى انتهى بي الأمر إلى أن حدثت به صراحة أقدم رفاقى أحمد ولد محمد صالح يوم 8 من يوليو 1978. وقد اتفقنا على أن نناقش هذا الموضوع بصورة أعمق فيما بعد، لكن "وما تشاءون إلا أن يشاء الله ."
ومهما يكن فإن حزب الشعب الموريتاني قد لعب دورا حاسما فى عملية البناء الوطني. وعلى الرغم من عيوبه وعدم كفاءة الفرق التى تتالت على قيادته فى مختلف المستويات من 1961 إلى 1978، فإننى مقتنع بأن ما حقق من تقدم فى جميع ميادين الحياة الوطنية، وإن كان متواضعا، لم يكن ليتحقق فى غيابه.
وأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إنه لولا حزب الشعب الموريتاني لما استطاعت الجمهورية الإسلامية الموريتانية الصمود أمام الأخطار الخارجية والداخلية التى كانت تحاصرها فى سنوات الستينيات. ومن جهة أخرى فإن حزب الشعب الموريتاني، رغم كونه الحزب الواحد دستوريا، لم يكن طائفيا ولا استبداديا فى يوم من الأيام وإن تجلت بعض المظاهر الموحية بذلك. فقد كان الحوار داخله حوارا حرًا على الدوام كما سيتبين من هذه المذكرات. فالمناضلون يدافعون عن وجهة نظرهم بكل حرية فى مختلف مؤسساته، كما أشرت إلى ذلك من قبل، وليسوا ملزمين بالانضباط الحزبي إلا فى تطبيق القرارات المتخذة ديمقراطيا من أغلب الحاضرين. كما ظل الحزب يدعو إلى الحوار بل ويمارسه فى أغلب الأحيان مع معارضيه الذين كان جلهم من الأطر المثقفة الشابة المتأثرة بالضرورة بإديولوجية البلدان التى تكونت فيها، وهي إديولوجيات تم تصورها من لدن آخرين لبدان أخرى مما يجعل تطبيقها حرفيا على واقعنا الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي المغاير أمرا مستحيلا .
ونشير هنا إلى أن قرارات مؤتمر كيهيدي لم تكن محل إجماع كل النواب، فقد رفض رئيسان للبرلمان التوقيع على استقالتهما المسبقة وهما سيدى المختار انجاي وسليمان ولد الشيخ سيديه. ولذا قرر المكتب السياسي الوطني فى شهر مارس طردهما مؤقتا من الحزب. وقد ردا على هذا الإجراء فى بداية أغسطس بإنشاء حزب معارض يدعى الجبهة الوطنية الديمقراطية. وتم ذلك بمشاركة وزير

سابق هو بياكَي ولد عابدين. وعندئذ أصدر وزير الداخلية قرارا يقضي "بعدم شرعية هذا الحزب وبحله" بناء على "أن العبارات التى استخدمها الأعضاء المؤسسون فى ديباجة النظام الأساسي تكتسى لونا من القدح والسباب يضر بهيبة الدولة ويهدد الوحدة الوطنية ومجهود الحكومة فى البناء الوطني، وهو ما ينافى روح الدستور...". وفى اليوم نفسه أسس المعنيون حزبا آخر هو الحزب الديموقراطي الموريتاني، ولكن وزير الداخلية رفض منحه رخصة على اعتبار أنه مجرد إعادة بناء حزب منحل. وقدم هؤلاء فى الشهر الموالي طعنا لدى المحكمة العليا ضد القرار الوزاري القاضى بعدم شرعية الجبهة الوطنية الديمقراطية مطالبين بوقف تنفيذه. وفى الثلاثين من نوفمبر "رفضت المحكمة طلب النظر فى وقف تنفيذ المقرر الصادر بتاريخ 3 أغسطس 1964 القاضى بحظر الجبهة الوطنية الديمقراطية دون النيل من مبدأ الطعن". وفى النهاية، حسمت دستورية الحزب الواحد هذا" السجال الإجرائي."

*****
*** ***

--

الفصل الحادي عشر (2 (

لقد ترأست فى فاتح مايو 1964 التظاهرة الكبيرة التى نظمها اتحاد العمال الموريتانيين بمناسبة عيد الشغل لتجسيد الأهمية التى يوليها الحزب والحكومة لعالم الشغيلة. وفى السياق نفسه حضرت يوم 29 من ذلك الشهر جلسة افتتاح المؤتمر الثاني لمركزية الشغل الوطنية. وتحدثت على وجه الخصوص "عن وجود وعي متزايد بضرورة التضامن الفعال". وكنت أرى فى "التزايد المطرد لأعداد العمال وقوة اتحاداتهم المتنامية دليلا واضحا على النمو الاقتصادي". كما ذكَّرت "بسياسة حرية الاختيار التى ننتهجها والتى تولدت عنها سياسة الصرامة والتقشف. ولاحظت أن "بإمكان اتحاد العمال الموريتانيين أن يتابع نشاطه المستقل فى شراكة تامة مع حزب الشعب الموريتاني". وخلصت فى النهاية إلى أن "حزب الشعب هو أيضا حزب العمال."

*****
*** ***

لقد قمت خلال شهر يونيو بجولة اتصال استغرقت 16 يوما زرت خلالها كَيدى ماغه والعصابه والحوض الشرقي بعد أن ترأست فى نواكشوط حفل توزيع

الجوائز على تلاميذ الثانويتين الوحيدتين آنذاك فى البلاد وهما ثانوية البنين وثانوية البنات .

وقد آن الأوان للحديث عن هذه الجولات التى كنت أقوم بها بانتظام منذ سنة 1959 وحتى 1974 التى عمت فيها موجة الجفاف العاتى منطقة الساحل . ومكنتنى تلك الجولات من زيارة جميع مناطق البلاد كل سنتين، ولكن بأي وتيرة؟

إن تلك الزيارات كانت تتم عندما تسمح لى مشاغلى فى العاصمة والتزاماتى الخارجية بالقيام بها. وهكذا كنت أغادر نواكشوط وأزور ولاية أو اثنتين أو ثلاثا على الأكثر حسب الزمن المتاح. ويتشكل الوفد المرافق لى وفقا لطبيعة المشاكل المتوقعة فى هذه الدائرة أو تلك. وعليه، فإن الوزراء الذين تدخل تلك المشاكل ضمن اختصاصاتهم كانوا يرافقوننى مصحوبين ببعض معاونيهم. وهناك أعضاء ثابتون فى الوفد هم الأمين الدائم للحزب، ووزير الداخلية، وممثلو حركات الشباب والنقابات والنساء .

وكنت أغادر نواكشوط بالطائرة إلى عاصمة الولاية التى تبدأ منها الزيارة باستثناء السفر إلى روصو وولايتها(الولاية السادسة) الذى لا يتطلب ذلك. أما بقية الرحلة فتتم عن طريق السيارات العابرة للصحراء (لاندروفير أساسا) الموجودة فى عين المكان وما يأتيها من تعزيزات من نواكشوط. وكانت مراسيم الاستقبال والمقام متشابهة فى كل المراحل فى عواصم الولايات. أما مدة المقام فتختلف من مكان لآخر تبعا لكثرة المشاكل المطروحة وتعقيدها كالصراعات بين طوائف الحزب المحلية. وكان أول ما يُبدأ به فور وصول الموكب الرئاسي هو عقد مهرجان فى الساحة المخصصة للتجمهر فى المكان المزور. ويلقى مسؤول الحزب فى البلدة خطابا بالعربية أو الفرنسية يرحب فيه بالوفد ثم يقدم مطالب سكانها، ومطالب الولاية عموما ضمن لائحة طويلة نسبيا. ويأتى ردى على هذه المطالب عاما فى أغلب الأحيان اللهم إلا إذا اقتضى الأمر تأنيب أنصار النزاعات المنحرفة. وكانت إجاباتى عن المطالب المألوفة تكتسى صبغة مجملة مثل "... إن مطالبكم ستدرسها الوزارات المعنية بتمعن، وتحاول حسب إمكاناتها المحدودة جدا أن تلبي منها ما تستطيع" دون أن أقدم ردا سلبيا على بعض المطالب المستحيلة لأن المقام لا يسمح بذلك. وكنت أحذر كل الحذر من تقديم وعود ديماغوجية جازمة موضحا أننى لا أريد أن أعد بما لا أستطيع الوفاء به. وكم كنت سعيدا بأن أعلن فورا فى تلك التجمعات عن تلبية هذا المطلب أو ذاك مثل تحويل مركز إداري إلى مقاطعة أو إنشاء مركز إداري أو بناء مدرسة أو مستوصف أو سدٍّ أو حفر بئر أو إصلاحها، فمثل هذه الإعلانات تستقبل دائما بحفاوة. وسواء كانت طبيعة الإجابات سلبية أو إيجابية، فقد كنت أحاول تلطيف جو المهرجان بنوع من المزاح يجد صدى فى نفوس الناس خاصة أن مواطنينا يحبون كثيرا فن التلاعب بالألفاظ الجزلة .

وبعد انتهاء المهرجان، أترأس فى العادة اجتماعا يضم كبار مسؤولى الحزب والإدارة المحليين و الأعضاء البارزين فى الوفد الرئاسي حيث تثار المشاكل

الحقيقية. ثم أقوم في بحر ذلك اليوم بزيارة بعض المصالح الإدارية والفنية وأهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى البلدة. وفى نهاية ذلك اليوم، بل وفى وقت متأخر من الليل أحيانا، ينعقد اجتماع الأطر الموسع. ويحضر هذا الاجتماع على الدوام أطر لا ينتمون إلى الحزب، وكثيرا ما تتحول هذه الاجتماعات إلى مناسبة للإفصاح عن ما فى الضمائر بصفة فردية وجماعية. وكنت أحث الجميع على التعبير بحرية عن ما يدور فى خلد كل واحد منهم مما يجعل كثيرًا من الأطر داخل الحزب وخارجه يفرغ ما فى جعبته، ولا يسلم من ألسنة هؤلاء أحد بما فى ذلك رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب! وبعد صلاة المغرب من اليوم الأول تبدأ عادة أمسية الأفراح وما يتخللها من موسيقى وأغان ورقص ومناظرات شعرية. إنها أمسيات ممتعة ومسلية حتى وإن شفعت باجتماع الأطر المطول الذى قد يمتد حتى الساعة الثانية أو الثالثة صباحا !

وعند الانتهاء من زيارة عاصمة الولاية أزور المقاطعات التابعة لها، ويطبق البرنامج السابق بصورة مبسطة فى زيارة عواصم تلك المقاطعات. ومن هنا تبدأ الرحلة الحقيقية فى البوادي التى تمكن من الاتصال الفعلي بعمق البلاد موطن الأغلبية العظمى من مواطنينا البداة الرحل والمزارعين. وهكذا تتفقد القافلة الرئاسية أهم المراكز الاقتصادية فى المقاطعة مثل السدود والمزارع وواحات النخيل، وتتوقف عند التجمعات المهمة والقرى مما يسمح بالاتصال بشريحة من المواطنين قل ما تلتقى بقادتها، بمن فيهم المحليون، بسبب العزلة الجغرافية أساسًا. ولذا أصبح هؤلاء المواطنون يشعرون بالإهمال. ويجب الاحتراز من إثارة الغيرة والتنافس على استضافة الوفد الرئاسي، إذ أن كل حي وقرية يسعى إلى أن يتوقف عنده هذا الوفد، ولو لماما، بدافع النزعة الشوفينية والتفاخر. وبما أن الوفد لا يستطيع التوقف فى جميع الأماكن، وإن كنت أرغب فى ذلك بحق، فهناك حاجة ماسة إلى إيجاد معايير موضوعية تسوغ التوقف فى هذه القرية أو ذلك الحي دون غيرهما ولو كانت تلك المعايير لا تخلو أحيانا من تصنع. ويشكل هذا الاختيار عقبة كأداء، إلا أن بعض المسؤولين المحليين كان لديهم من سعة الخيال والدراية بالمنطقة ما يخرجنا من تلك الورطة! وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الأماكن المزورة قد تبعد عشرات الكيلومترات – إن لم أقل المئات – من عاصمة الولاية أو المقاطعة. ويتطلب الوصول إليها عبور قافلتنا مسالك وعرة غير ممهدة على الدوام تلحق الضرر بممتصات الصدمة وغيرها من أجزاء سيارات لاندروفير. وهكذا يصبح السفر فى مثل هذه الظروف التى تتسم بارتفاع شبه دائم فى درجات الحرارة وتلفح فيها الذاريات الوجوه وتعمى الأبصار، مدعاة لكثير من مظاهر التعب البدني. وفى نهاية هذا النوع من الجولات تتكون لدينا صورة عن المشاكل الأساسية التى تعانى منها تلك المناطق، ولكن معرفة المشاكل لا تعنى التمكن من حلها مع الأسف. غير أن هذه الجولات تظهر لأهل البادية مدى العناية التى توليها قيادتهم لظروف حياتهم الصعبة. ويصرحون بأن تلك الزيارات تمنحهم على الأقل راحة معنوية.

وقد مكنتنى هذه الجولات على مدى خمسة عشر سنة من زيارة مختلف مناطق البلاد مرتين على الأقل بما فى ذلك أكثرها عزلة. وأنا سعيد بأننى قد تمكنت خلال عشرين سنة قضيتها فى الحكم من لقاء أغلب مواطنينا بطريقة أو بأخرى بمن فيهم البداة الرحل والمزارعون وأهل الواحات ووادى النهر. ولم أقم بهذه الجولات من أجل السياحة ولكن للاطلاع على الأوضاع القاسية التى يئن تحت وطأتها مواطنونا يوميا. وتحدوني الرغبة الصادقة فى تحسين تلك الأوضاع قدر المستطاع مع افتقارى إلى الوسائل المادية والبشرية الضرورية لذلك. ولم يمنعنى الوعي العميق بهذه الحقيقة من التطلع إلى مستقبل أفضل لمواطنينا. وكل ما استطعت إنجازه، ولو قل بسبب نقص الوسائل وعامل الوقت، كان فى خدمة ذلك الهدف .

*
* *

لقد اتخذ المكتب السياسي الوطني فى اجتماعه بتاريخ 13 و 14 نوفمبر 1964 جملة من القرارات كان أهمها إقرار مبدأ الحزب الواحد الذى سبقت الإشارة إليه. أما القرارات الأخرى فتتعلق بالمسائل التالية:
-حذف الفقرة المتعلقة بموانع الترشح والجمع بين الوظائف بالنسبة للنواب من القانون الانتخابي، مما يجعل المكتب السياسي الوطني وحده الحكم؛
-إعداد دراسة تحديد طبيعة التزام الأطر تجاه الحزب؛
-تعيين لجنة تحرير لجريدة الشعب الوليد الجديد لاتحاد جريدتي Mauritanie Nouvelle (موريتانيا الجديدة) و le Militant (المناضل) الناطقتين على التوالى باسم إدارة الإعلام والحزب؛
-إعداد دراسة عن موقف الحزب من رابطة الشباب الموريتاني؛
-تعيين لجنة رباعية من أعضاء المكتب السياسي الوطني مكلفة بالاتصال بقيادة اتحاد العمال الموريتانيين لتوضيح العلاقة التى ينبغى أن تربط الحزب بهذا الاتحاد؛
-تأجيل تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى سنة 1966 بسبب الصعوبات المالية التى يعيشها البلد آنذاك.

وكان لابد أن يأتي ذلك اليوم من سنة 1965 الذى تثمر فيه النتائج المتعددة لاختيار ثابت هو استقلالنا الوطني حيث تضافرت الجهود فى ميادين مختلفة باختلاف قضايانا المالية وسياستنا الخارجية وواقع مؤسساتنا لتؤتى أكلها على ذلك الصعيد. وسأبين لاحقا ما ترتب عن خياراتنا الديبلوماسية مما لم يستوعبه المستعمر السابق وسفيره آنذاك جان فرانسوا دنيو Jean-François Deniau.
وكانت سنة 1965 قد استهلت بصعوبات مالية جمة إذ أننا تخلينا من جانب واحد

عن عون فرنسا لموازنة ميزانيتنا فى غياب مداخيل جديدة تعوض ذلك. فميفرما ما تزال فى طور الانطلاقة الأولى. ونتج عن ذلك عدم تمكننا من إعداد ميزانية متوازنة بمداخيلها ونفقاتها .واحتجنا إلى سد عجز يبلغ 1590 ميلون فرنك غرب إفريقي، وهو ما جعلنا نفكر أولا فى المصادقة على ميزانية بالمبلغ نفسه دون اعتماد. إلا أن هذا الإجراء يتعارض مع قرارات مؤتمر 1963. وهكذا صادقت الجمعية الوطنية يوم 16 يناير 1965 على ثلث هذا المبلغ بصورة مؤقتة وهو إجراء شرعي ولكنه محرج. واضطرت بهذه المناسبة إلى إقالة وزير المالية آنذاك الدكتور ببكر آلفا با على إثر قيامه بجس نبض السلطات الفرنسية من أجل سدِّ هذا العجز دون إذن منى ولا استشارة! ولا شك أنه تصرف على هذا النحو بحسن نية مثل ما يتصرف أي وزير مالية يبحث عن توازن ميزانيته. إنه تصرف يتجاهل – عن وعي أو بدون وعي – خيارات الحزب بهذا الخصوص، ويدعو للسخرية من حزبنا وحكومتنا اللذين قررا للتو التخلى عن هذا الدعم الفرنسي على رؤوس الأشهاد. وينسجم تصرف الوزير هذا مع ما يتمناه بعض المسؤولين الفرنسيين عن السياسة الإفريقية الذين يكررون بالدوام على مسامع محاوريهم الموريتانيين أنهم مجبرون على التقليص التدريجي لما يقدمونه من دعم لتوازن ميزانيتنا حتى يتم الاستغناء عنه. ولم يرض هؤلاء المسؤولون عن تخلينا عن هذا الدعم قبل الموعد الذى اختاروه لذلك، فضلا عن خوفهم من تسرب عدوى المبادرة الموريتانية المسؤولة إلى بلدان إفريقية أخرى ناطقة بالفرنسية، وهو ما لم يقع. ولذا لم يألوا جهدا فى أن يظهروا لنا بصورة ملموسة أننا لا نملك مقومات إرادتنا الرامية إلى تحقيق الاستقلال. وقد كانوا محقين. ولم يتحرجوا من إهانتنا دون أن يظهروا ذلك بشكل مكشوف، ولكننا لم نقع فى الفخ إذ تحاشينا طلب إعادة دعم الميزانية. وفى 24 فبراير قرر المكتب السياسي الوطني فى اجتماع طارئ تقديم ميزانية متوازنة فى مداخيلها ونفقاتها، ودعا الحكومة إلى تحقيق التوازن فى ميزانية سنة 1965 والسنوات المقبلة انطلاقا من موارد البلاد وحدها مع استبعاد كل عجز عام.

وكانت تلك مهمة صعبة للغاية ولكنها أنجزت. ففى 26 مارس، صادقت الجمعية الوطنية على ميزانية متوازنة بفضل عدد من الإجراءات العملية منها البحث عن مداخيل جديدة وتقليص نفقات التسيير. ومن بين ما أذكر من تلك الإجراءات تقليص اعتمادات التسيير بالنسبة للوزارات والمصالح العمومية وإحالة كل موظفى الدولة ووكلائها البالغين سن التقاعد إلى المعاش، إضافة إلى وضع ضريبة على بعض المواد ومن ضمنها الشاي .

وسأظل عاجزا، مهما قلت، عن التعبير عن مدى الصعوبات المالية التى عانينا منها فى السنوات الأولى من الاستقلال التى لم يكن لنا فيها خيار سوى اتباع سياسة تقشفية صارمة. فكيف يمكننا خلق مداخيل جديدة فى غياب مواد يمكن إخضاعها للضريبة؟ يمكن القول إنه لا وجود لشركات كبرى قبل ميفرما، وما يوجد من الشركات عموما قليل جدا. وفى الوقت نفسه لا تتوفر الأموال الضخمة، فبعض التجار القلائل الذين نصفهم بالأثرياء، وهو وصف نسبي، إنما يمارسون

تجارتهم بطريقة تقليدية ولا يتجاوبون بسرعة مع المصالح الضريبية بل إنهم على غرار دافعي الضرائب فى العالم لا يريدون أن يسددوا إلا النزر القليل. ولم يكن بالإمكان فرض الضرائب على الثروة الحيوانية التى تعتمد عليها الأغلبية الساحقة من السكان الموريتانيين فى حياتها نظرا لما تتعرض له من استغلال بطرق سيئة بسبب اتباع الطرق البائدة فى الرعي، والتقلبات المناخية التى تتجلى أسمى مظاهرها فى الجفاف المأساوي الذى يقضى على أعداد كبيرة من المواشى بصورة دورية. يضاف إلى هذا أن بلادنا مترامية الأطراف ولا وجود فيها إطلاقا للبنى التحتية الطرقية. كما أن تبعيتها للخارج تامة فى مجال الطاقة والمواد المصنعة والمواد الغذائية التى لا ننتج، وهو أمر يجعل الأسعار مرتفعة عندنا لا محالة. وبالمقابل فإن القدرة الشرائية لمواطنينا ضعيفة جدا إن وجدت أصلا. وعليه، فلا ينبغى أن لا نجنبهم شراء المواد الضرورية بأثمان باهظة فقط، بل يتعين علينا كذلك أن نعمل على مساعدتهم من خلال تخفيض تلك الأسعار. وأمام كل هذه الصعوبات وضخامة مهمة البناء الوطني فى بلاد يتطلب كل شئ فيها البدء مما يشبه العدم، كنت أتساءل، أحيانا، فى قرارة نفسى وبكل أسى عن مدى قابلية بلادى للبقاء! ولشد ما كنت أخفى هذا الشعور وأخشى أن يطلع عليه أي أحد أو أن يتوهمه. ومع ذلك كان إيماني الراسخ بالله وبمستقبل بلدى يعيد إلي الثقة والشجاعة فى مثل تلك اللحظات الصعبة ويدفعنى إلى مزيد من المثابرة ويمكننى من إيصال قناعتى وثقتي بمستقبل وطننا الموريتاني إلى كل مواطنينا. وهكذا استطعنا خلال عشرين سنة أن نحقق عملا مهمًا أيًا كان نوعه. ومع ذلك فإننى عندما أفكر فى ما لم ينجز مما كنت أحلم به لتتبوأ موريتانيا مكانتها فى مصاف الأمم الحديثة، ينتابنى شعور محبط بأننى لم أحقق أي شئ منذ الاستقلال. ولكننى عندما أقارن ما تم إنجازه بما كان موجودا سنة 1960، أي بما يشبه العدم، استنتج أن جهودنا خلال هذه الفترة القصيرة لم تذهب سدى. وعندها أشعر براحة الضمير وبراحة من أدى واجبه.

*

* *

وعندما اعتمد الحزب الواحد دستوريا، نظم المكتب السياسي الوطني ملتقى لأطر حزب الشعب الموريتاني فى 22 مارس 1965. وقد أوضحت عند الافتتاح أن الهدف من هذا الملتقى هو الخروج بحصيلة دقيقة عن وضعية الحزب، وهي حصيلة سيطبعها النقد الذاتي .ثم تابعت قائلا: "... رغم الحوادث المحلية الصغيرة التى لا منجى منها فى ظروف مشابهة، فإن عملية تنصيب الحزب تتم بصورة طبيعية. فقد تم تنصيب خمسة وثلاثين قسما من بين 39 كانت مبرمجة، ولكن شباب الحزب كان مهمشا وهو خطأ يجب تلافيه. فعلينا أن نمنح الشباب مكانة وأهمية خاصة نظرا إلى أن مستقبل الحزب والدولة عموما هو ما سيصنعه شبابنا، لاسيما أولئك الشباب المسلحين بالروح المدنية والثقافية الواعين

مسؤولياتهم والمستعدين للمشاركة الفعالة فى البناء الوطني. وبما أن حزب الشعب قد أصبح حزب الدولة الواحد، فإن ذلك يحمله المسؤولية ويعطيه قوة لا يستهان بها من أجل إلزام كل مناضل ومناضلة بنكران الذات التام والدائم. وقد آن الأوان أن يعي كل المناضلين والمناضلات والمسؤولين فى الحزب مسؤولياتهم التاريخية وأن يكونوا أهلا لذلك ."...

وقد رفع الملتقى عند نهاية أعماله يوم 27 مارس التوصيات التالية إلى المكتب السياسي الوطني: " ينبغى من الآن فصاعدا أن يتم اختيار أطر الحزب على أساس الالتزام السياسي والكفاءة أو الحضور الفعلي فى أماكن عملهم السياسي؛ وأن يتبنى الحزب عقيدة وإيديولوجية خاصة به، وأن يوجد حل عاجل ومناسب لقضية الالتزام السياسي لدى الموظفين، وأن تنشأ تنظيمات مختلفة داخل الحزب تجعله قادرا على الاستجابة لحاجات التأطير فى الأوساط الريفية والحضرية، وأن يحدد المغزى من مبدأ سيادة الحزب على الدولة؛ تلك السياسة التى وضع الحزب تصورها وأصبحت الدولة أهم أدوات تنفيذها ."

وفى 16 إبريل وضع المكتب السياسي الوطني اللائحة الموحدة لمرشحى الحزب للانتخابات النيابية المقررة فى 9 من مايو الموالي. وجاء ذلك الإجراء تطبيقا لقرارات مؤتمر كيهيدي التى ترجمت إلى قوانين عندما صادقت الجمعية الوطنية عليها .وبهذه المناسبة أمر المكتب السياسي بأنه "لا ينبغي لأي نائب أن يشترك فى إدارة الحملة الانتخابية التى عهد بها إلى ثلاث بعثات من الحزب."

وبطبيعة الحال، فإن الإجراءات المستخدمة فى إعداد اللائحة والأصول الاجتماعية لبعض أعضائها على وجه الخصوص، كانت موضع انتقاد شديد فى كثير من الأوساط المحافظة أي فى كل المناطق تقريبا. والسبب فى ذلك أن هذه الجمعية الجديدة، بخلاف سابقاتها المكونة فقط من أبناء "الأسر النبيلة"، كانت تضم ممثلين عن كل مكونات شعبنا ومن بينهم بطبيعة الحال ذوو الأصول المتواضعة. وهذا ما دعا المتحدثين باسم بعض المناطق إلى القول إن دوائرهم لم تكن ممثلة فى هذه الجمعية الوطنية الجديدة !

وقد تحدثت عند افتتاح الدورة الأولى التى عقدت تلك الجمعية فى 25 مايو عن ضرورة تصحيح السلوك المدني للموظفين الذين يتعين عليهم أن ينأوا بأنفسهم عن التدخل فى الشؤون المحلية لفروع الحزب ويبتعدوا عن النزعة الذاتية. ثم بينت أنه منذ أن أصبحت دستورية الحزب الواحد قائمة، فقد غدا البرلمان والحكومة هيأتين للدولة تستمدان قوتهما من الحزب. وفى هذه الجلسة انتخبت الجمعية بالإجماع مرشح المكتب السياسي الوطني ممادو صمبا بولي با رئيسا لها. وقد أحاط المكتب السياسي الجمعية الجديدة علما بأهمية "دورها كمؤسسة للدولة تساعد السلطة التنفيذية وتراقب عملها... وبأهمية تمكين النواب من إبداء آرائهم بكل صدق فى القضايا الوطنية التى تعرض عليهم أو تلك التى يطرحونها ."

وقرر المكتب السياسي الوطني بعد الدراسة أن يوجه نشاط الحزب إلى الإنعاش الريفي. وقد جاء ذلك فى إطار متابعته النشطة للإشراف على مختلف قطاعات

الحياة الوطنية ودفعها إلى الأمام. كما أنشأ لجنة وطنية للتربية المدنية يرأسها أمين اللجنة السياسية الدائم .وكلف الأمناء الدائمين فى هذه اللجان الثلاث بالإسراع بدراسة الأساس العام الذى يقوم عليه تنظيم الحزب. ووضع قيد الدراسة إنشاء لجان وطنية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية تمكن الأطر من الانخراط فى النشاط الحكومي والحزبي الملموس. كما قرر المواءمة بين التنظيم الإداري وبين التقطيع السياسي .

وفى 29 مايو، تبنى المكتب السياسي الوطني إنشاء حركة نسوية فى إطار الحزب، وبعد ذلك بفترة وجيزة أنشأ لجنة ترقية المرأة عن طريق العمل سعيا إلى تجسيد إرادته إعطاء المرأة مكانتها التى تستحق فى مجتمعنا. وقد عهد إلى مريم برئاسة تلك اللجنة .

وفى سياق نشاطات الحزب هذه، أقر المكتب السياسي الوطني مضاعفة ملتقيات الأطر وطنيا وجهويا. وهكذا نظم أول ملتقى لأطر شباب الحزب يوم 13 يوليو. وبهذه المناسبة قمت بنقد ذاتي للحزب بسبب تأخره المفرط فى تناول مشاكل الشباب بجد، ثم أكدت عزم الحزب وحكومته على البحث عن حل مشاكل التكوين والتأطير التى يعانى منها الشباب .

*

* *

وفى سنة 1965 بالذات كان ينتابنا قلق كبير كلما اقترب 18 أكتوبر تاريخ افتتاح المدارس الثانوية. فلماذا؟ لأن هذا الافتتاح يعنى دخول القانون الذى صادقت عليه الجمعية الوطنية بالإجماع يوم 12 من يناير من تلك السنة حيز التنفيذ. ويقضى ذلك القانون بإعادة تنظيم التعليم الثانوي وبوجوب تعلم اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى من الإعدادية. فقد نصت المادة العاشرة من ذلك القانون على أن "يتم تعليم اللغة الفرنسية وتعليم اللغة العربية بصورة إلزامية فى مؤسسات التعليم الثانوي". وكنا نعلم من مصادر عدة أن بعض الأطر الناطقين بالفرنسية من الزنوج، والمدرسين منهم على وجه الخصوص، قد انتهزوا فرصة العطلة الصيفية لتعبئة التلاميذ من بنى جلدتهم ضد تعليم اللغة العربية ولإعدادهم للقيام بالإضراب وتنظيم المظاهرات عند الافتتاح. وقد أشرت فيما سبق إلى أسباب هذا الموقف ولن أعود إليها الآن، ولكننى فى المقابل سأسرد الأحداث التى وقعت فى النصف الأول من سنة 1966 بصورة تفصيلية أحيانا لعل ذلك يسهل فهمها .

وهكذا بدأت سنة 1966 تحت شعار الاضطرابات المدرسية. ففى 4 يناير بدأ جميع التلاميذ الزنوج فى نواكشوط وروصو إضرابا ضد إلزام تعليم اللغة العربية فى التعليم الثانوي، فدعوت إلى اجتماع مشترك بين أعضاء المكتب السياسي الوطني والحكومة، وأقر المجتمعون أن يوجه وزير التهذيب آنذاك بكار ولد سيدى هيبه نداء عبر الإذاعة، وهو ما فعله فى اليوم الموالي. وقد طلب من الطلبة

العودة إلى فصولهم مهددا إياهم بالطرد إذا لم يعودوا للدراسة من الغد. ثم مددت فترة السماح إلى يوم 10 من يناير.

وفى يوم 6 من الشهر نفسه، وزع منشور مطول تحت عنوان "بيان التسعة عشر" أعلن فيه 19 موظفا ساميا كلهم من منطقة النهر أنهم "يساندون إضراب التلاميذ الزنوج من أجل سد الطريق أمام التعريب القسري ومن أجل فرض تعديل قوانين 30 يناير 1965 لأن الازدواجية ليست سوى خدعة لإقصاء المواطنين السود من كل شؤون الدولة ." ...

وفى اليوم نفسه امتد إضراب التلاميذ السود إلى كيهيدى، فاجتمعت الكتلة البرلمانية للحزب لتدارس الوضع .

وفى 8 من ذلك الشهر، أصدر 31 موظفا زنجيا بيانا فى نواكشوط "يساند إضراب التلاميذ وبيان ال 19"، ويدعو المسؤولين من كل المستويات إلى إيجاد حل فوري لهذه المشكلة التى طالما أجل حلها .

وفى يوم 10 يناير التحق التلاميذ السود فى إعدادية لعيون بحركة الإضراب، فى حين لوحظ أن بعض المضربين فى نواكشوط عادوا إلى الدراسة. وفى اليوم نفسه أصدر وزير التهذيب مذكرة توضح أن إلزام تعليم اللغة العربية لا يشمل التلاميذ الذين التحقوا بالدراسة قبل صدور القانون المذكور، وأن بعض الإجراءات ستصدر لاحقا بالنسبة للسنة الأولى .والحقيقة أن هذه التوضيحات كان ينبغى أن يتم نشرها وتعميمها خلال العطلة الصيفية أو قبل الافتتاح على كل حال .

ولا جدال فى أنه قد حصل تقصير خطير من قبل وزارة التهذيب بل ومن قبل الحكومة عموما بما فى ذلك رئيسها، كما لم يسلم الحزب من ذلك التقصير إذ عجز عن لعب دوره كأداة ربط وشرح وتعميم. وبكلمة واحدة فإن جهاز الدولة كله لم يقم بدوره المطلوب، وكان الكل مسؤولا عن ذلك الوضع الخطير الذى كان بالإمكان تلافيه لو قام كل إنسان بواجبه. لقد قصرنا جميعا فى أداء واجبنا عن غير قصد متناسين أن من يسوس بلدا عليه أن يتقن فن التوقع. ولا شك أن بداية تعريب التعليم لن تسلم من بعض المظاهرات والعداء نظرا لما اتسمت به تلك المشكلة من تسييس ولما لها من طابع عاطفي فضلا عن كون تلك المظاهرات موجهة، ولو جزئيا، من قبل جهات غير موريتانية فرنسية وسينغالية. وعلى كل حال فإنه لو اتخذت الحيطة لكان لهذه المظاهرات وقع أقل بكثير. ومهما يكن من أمر، فقد كان لزاما علي أن أتصرف أمام وضع اتسم بالغموض شيئا فشيئا. وكان علي أن أتدخل شخصيا وأن أتحمل مسؤولياتى لأوقف هذا المسار الذى يوشك أن ينال من أغلى ثروة حيوية نملكها ألا وهي الوحدة الوطنية. وهذا ما قمت به فى 10 يناير 1966 عندما وجهت خطابا إذاعيا إلى المواطنين هذا نصه :

"مواطني الأعزاء، عندما أعلنت فى منتصف ليل 28 نوفمبر 1960 استقلال موريتانيا، فإننى بذلك قد أنهيت تبعية رجال موريتانيا ونسائها للقوة الاستعمارية السابقة. وفور انتخابكم إياي بالإجماع رئيسا للجمهورية ثم أمينا عاما للحزب، قطعت على نفسى عهدا أمام الله وأمام العباد أن أبذل قصارى جهدى فى كل ما من شأنه أن يرفع من مستوى الأمة الموريتانية اقتصاديا واجتماعيا. ومن البديهي أن

مثل هذه المهمة لا يمكن القيام بها إلا فى إطار وحدة وطنية صلبة تعتمد على أسس قويمة تمكن كافة الشعب الموريتاني من تحمل أعباء الاستقلال ومواجهة أعداء الأمة فى الداخل والخارج بفعالية .
وقد أقسمت أمام الملأ وتعهدت أن أحمي هذه الوحدة وأوطدها. فعندما كانت وحدتنا مهددة بمطالب المغرب الذى حاول تنظيم أعمال تخريبية فى بلادنا فى مسعى لجعلها مقاطعة مغربية، فإننى لم أتردد فى القضاء على كل من سولت له نفسه فى الداخل أو الخارج أن يحبط جهودنا ويثبط إرادتنا فى بناء موريتانيا قوية ومستقلة. ولم تذهب تلك الجهود سدًى .
واليوم تعلن مجموعة من مواطني جنوب البلاد كل أفرادها موظفون، بل إن من بينهم موظفين سامين فى الدولة، عزمها على التخلى ببساطة عن هذه الوحدة من خلال القيام بعمل مناف لعقيدة الحزب، حزب الدولة، ومناف للقوانين التى تجسد هذه العقيدة. ولم يتردد هؤلاء المواطنون الذين أعمتهم المواقف العاطفية، فى نشر بيان يدعم إضراب تلاميذ المؤسسات الثانوية ويشجعهم على إعاقة تطبيق القانون رقم 65,026 الصادر بتاريخ 30 يناير 1965 القاضي بإلزام تدريس اللغة العربية فى مؤسسات التعليم الثانوي. وينبغى القول إن من وقعوا على هذا البيان قد استخدموا بطريقة جبانة مجموعة من الفتيان فى عملهم الضار، مستغلين سهولة تحريك عواطفهم واندفاعهم وراء تصرفات غير عقلانية. ولم يتردد هؤلاء فى تحقيق مراميهم باستخدام فتيان وفتيات موريتانيين كان من المفروض أن يكرسوا كل اهتمامهم لمتابعة دراستهم فى اطمئنان ليعدوا أنفسهم غدا لتحمل دورهم فى مسئوليات السلطة وقيادة مستقبل الأمة. وأخيرا فإن موقعى هذا البيان لم يفوضهم أي أحد لا فى أجهزة الدولة ولا فى هيئات الحزب. وقد اختاروا التهديد والابتزاز والتخويف بدلا من الحوار فى إطار الحزب والدولة. أما أنا فكنت على الدوام من أنصار الحوار كلما دعت المصلحة العامة إلى ذلك.
وأؤكد أن الطريق الذى اختاره موقعو البيان من تهديد وابتزاز واستغلال إجرامي للشباب المدرسي، قد حتم علي أن أعاقب أولئك الذين جاهروا بالعمل ضد الدستور وقوانين الدولة وسعوا إلى المساس بوحدة الأمة بوصفى حامي الدستور والوحدة الوطنية. وعليه، فقد قررت تعليق الموظفين التسعة عشر الموقعين على البيان اعتبارا من يوم الأربعاء الخامس من يناير ومتابعتهم قضائيا. وأنتهز هذه الفرصة لأحذر علنا كل فرد أو مجموعة مهما كانت من أن أي عمل يرمى إلى المساس بأسس الوحدة الوطنية سيعاقب مرتكبه دون رأفة. وغني عن القول إن جميع القضايا الوطنية يلزم أن تخضع لنقاش معمق فى الإطار الشرعي لمؤسسات الحزب والدولة من أجل إيجاد حلول ترضى الجميع."

وفى مساء ذلك اليوم قدم إلى رئيس الجمعية الوطنية وأعضاء الحكومة المنحدرون من منطقة النهر استقالاتهم، ولكننى رفضتها. ودعوت فى اليوم التالي إلى اجتماع موسع للمكتب السياسي الوطني ضم كتلة الحزب البرلمانية، أي النواب والوزراء .واقتصر جدول الأعمال على العقوبات التى ينبغى إنزالها

بالتسعة عشر.
وقد دارت نقاشات حامية الوطيس فى ذلك الاجتماع الصاخب الذى شهد مشادات كلامية بين فريقين أحدهما يعارض اتخاذ عقوبات غير رمزية ضد هؤلاء، ويتألف بالأساس من مسؤولين زنوج تؤازرهم قلة من البيضان، وفريق آخر يدعو إلى اتخاذ عقوبات رادعة، ويكاد يقتصر على البيضان. ولا أتذكر على وجه التحديد عدد كل فريق. وقد استمرت النقاشات الصاخبة جزءًا كبيرا من الليل. وعلى الرغم من حدة النقاشات، فإنها لم تؤد في أي لحظة إلى سباب رغم ما اعترى معظم المتدخلين من توتر عصبي. ولم يتخذ أي قرار نهائي فى ذلك الاجتماع، إلا أن جو التوتر قد خف فى نهاية الجلسة مقارنة ببدايتها، جراء ما اعترى الناس من نصب ونعاس .
وينبغى التنويه هنا بوطنية الفقيد يوسف كويتا وحكمته إذ استطاع بثبات أن يسمو بنفسه عن الانغماس فى ذلك الجو المشحون بالغليان الذى أوشكت النقاشات فيه أحيانا أن تصل حد المجابهة العرقية، إن لم نقل العنصرية. فقد ظل خلال تدخلاته المتكررة يذكر جميع المشاركين بانتمائهم الموريتاني ودلالة ذلك الانتماء .وقد ذكر "جميع المسؤولين الوطنيين أن الشعب الموريتاني، الذى لا ناقة له ولا جمل فى خصومات المثقفين التى بدأت تهزنا منذ بعض الوقت، يسمع ويرى وينتظر منا قرارات تعزز الوئام الوطني وتوطد وحدة الوطن الموريتاني. وعلينا أن لا نخيب أمله."

وفى 13 يناير صادق مجلس الوزراء على مرسوم يحدد إجراءات تطبيق قانون 30 يناير 1965. كما أقر تعليق التسعة عشر والشروع فى متابعتهم قضائيا. وفى 19 يناير أغلقت جميع المدارس الثانوية أبوابها إلى غاية 4 فبراير. وفى 31 يناير درس المكتب السياسي الوطني الوضع السياسي العام والإجراءات التى ينبغى اتخاذها لتعزيز مكانة الحزب. وعين لجنة وطنية عهد إليها بدراسة مختلف جوانب العلاقات بين المكونتين الاجتماعيتين فى البلد .وتوليت شخصيا رئاسة هذه اللجنة التى عقدت اجتماعها الأول فى 2 فبراير. وفى اليوم نفسه وزع "منشور البيضان" ردا على "بيان التسعة عشر". وحمل هذا المنشور غير الموقع عنوان "صوت التلاميذ الموريتانيين أو صوت الشعب". وقد أعلن المنشور أن "مرسوم 13 يناير 1966 يخرق قانون 30 يناير 1965"، وأدان "السياسة الرامية إلى إنشاء عرق أسود من العدم لجعل موريتانيا دولة زنجية". واعتبر أن " القطيعة التامة والنهائية بين العرقين هي المرهم الوحيد لضمان مستقبلنا ."
وقد حدث كل هذا الغليان الملحوظ بوجه خاص فى نواكشوط، فى وقت كنت أتهيأ فيه للقيام بزيارة رسمية إلى مالي مقررة منذ عدة أشهر. ويالها من مصادفة غير موفقة. فالتمسك بموعد الزيارة يقتضى الغياب عن البلد وترك الساحة شاغرة لمثيرى القلاقل، وهو أمر أقل ما يقال عنه إنه مجازفة. كما أن تأجيلها سيترك لا محالة آثارا نفسية على السلطات المالية التى أكدت رسميا تلك الزيارة وأعدت لها. وسيفسر ذلك التأجيل فى الداخل وفى الخارج بأنه دليل ساطع على خطورة الوضع

فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ولن تتردد حينها إذاعة المغرب فى ملء الدنيا صراخا لما عرف عنها من استعداد لبث الأخبار السيئة عن موريتانيا، إن لم تختلقها خدمة لأهدافها. وبعد نقاش مطول لمختلف جوانب الموضوع مع المقربين من أعوانى، ودراسة مختلف الاحتمالات مع أحمد ولد محمد صالح الذى سيتولى تسيير الشؤون الجارية فى حالة غيابى، قررت الإبقاء على موعد الزيارة المحدد سلفا أي من 3 إلى 9 فبراير 1966. ومن بين من رافقنى زوجى وممادو صمب بولى با، رئيس الجمعية الوطنية، والوزيران محمد ولد الشيخ وألمان كان.
واستقبلنا الرئيس موديبو كيتا وزوجه وأعضاء حكومته والشعب المالي بحفاوة، وزرنا مع مضيفنا عدة مناطق من مالي .
واستؤنفت الدراسة فى المؤسسات الثانوية بنواكشوط يوم 4 فبراير فى جو يسوده الهدوء، ولكن ما إن حل مساء 8 من ذلك الشهر حتى اندلعت مشاجرات بالثانوية الوطنية بين بعض التلاميذ من العنصرين خلفت جروحا خفيفة. وبما أن سلطات الأمن قد أخذت علما مسبقا بما سيحدث، فقد تدخلت فرقة من الحرس الوطني كانت على أهبة الاستعداد، ففصلت بين المتشاجرين واحتلت الثانوية وعزلتها عن المدينة. ووزع فى تلك الليلة منشور يدعو تلاميذ البيضان إلى الإضراب. وبما أن خلفى لا يريد أن يكدر صفو ما تبقى من زيارتى لباماكو، فلم يعلمنى بشئ. وفى صبيحة 9 من فبراير حدثت صدامات عنيفة فى عدة أحياء من العاصمة بين العنصرين كانت حصيلة ثقيلة مع الأسف إذ بلغت 6 قتلى و70 جريحا . وقد تم إشعارى بهذه الأحداث المؤلمة وأنا فى طريق العودة من باماكو إلى نواكشوط على متن طائرة د.س.4 التى تقل الوفد الموريتاني. وفى اتصال من برج المراقبة بنواكشوط، اقترح علي مدير ديواني المساعد أحمد بزيد ولد أحمد مسكه أن تهبط بنا الطائرة فى مكان آخر غير نواكشوط. ورفضت ذلك الاقتراح آمرا محدثى بإعداد مراسيم الاستقبال المألوفة بالمطار قدر المستطاع دون مشاركة جماهيرية. وبعد هذا الاتصال مباشرة، أطلعت ممادو صمبا بولى با ومحمد ولد الشيخ وألمان كان على هذا النبأ السيئ فى ركن منزو من الطائرة.

--

الفصل الحادي عشر (3 (

وقد هبطت طائرتنا فى مطار نواكشوط عند الساعة الثانية عشرة والنصف زوالا، وكان التوتر باديا فى المطار الذى حضر إليه كالعادة أهم المسؤولين الوطنيين والمحليين وفرقة من الجيش لتأدية تحية الشرف. ورغم تلك الأوضاع فإننى لم أغير أي شئ من مراسيم الاستقبال المألوفة ولم أشأ ذلك. وكان علي أكثر من أي وقت مضى أن أتحلى بالهدوء وأن تعلو وجهى البشاشة والابتسامة. كما كان علي

أن لا أبدى أي مظهر من مظاهر الغضب لطمأنة الحاضرين وطمأنة المواطنين فى الداخل بصورة خاصة نظرا إلى أنهم يتابعون عبر الإذاعة مباشرة النقل الحي لمراسيم حفل الاستقبال لدى عودتى إلى نواكشوط، لا سيما وأنهم عرضة لصنوف الشائعات المسممة التى تروج فى مثل هذه الظروف. وكان الفرنسيون يطلقون على تلك الشائعات فى العهد الاستعماري "وسيلة الاتصال اللاسلكي عند البيضاني". وفور انتهاء تلك المراسيم التى شملت تحية العلم، والاستماع إلى النشيد الوطني، واستعراض فرقة من الجيش، ومصافحة بعض الشخصيات؛ بادرني السفير الفرنسي جان فرانسوا دنيو بالقول على انفراد إن حكومته مستعدة لمدنا بعناصر من الجيش انطلاقا من قاعدة دكار لإعادة النظام بمجرد أن أطلب ذلك. وقد شكرته قائلا إننى سأشعره عند الضرورة، وعليه أن يلزم مكانه فى انتظار ذلك.

وكان علينا، ونحن نواجه أخطر أزمة داخلية تهدد أساس وجود دولتنا-الأمة الفتية الهشة، أن نجتاز بأي ثمن ذلك الامتحان العسير اعتمادا على وسائلنا الخاصة مهما كان تواضعها .فتلكم هي وسيلتنا الوحيدة لإقناع أنفسنا أولا وإقناع الآخرين بقدرتنا على مواجهة وحل مشاكل الأمن الداخلي على الأقل. فأمننا الخارجي سبق وأن تكفلت به فرنسا التى تحمينا من التهديدات المغربية. وإذا كنا مجبرين كذلك على اللجوء إليها لضمان أمننا الداخلي، فمعنى ذلك أننا لا نملك أي وسيلة للبقاء بوصفنا دولة مستقلة ذات سيادة .صحيح أن فرنسا قد تدخلت لاستتباب الأمن فى الكامرون، والسينغال، والغابون؛ وأن بريطانيا قد قامت بالشيء نفسه فى تانزانيا وكينيا وغيرهما. أما بالنسبة لنا فإننا لا نرغب فى اللجوء إلى فرنسا فى مضمار أمننا الداخلي. وسنحاول التصرف على هذا الأساس .

وعندما وصلت إلى مكتبى فى حدود الساعة الواحدة ظهرا، بادرت بتأكيد الإجراءات التى اتخذها نائبى أحمد ولد محمد صالح والمتمثلة فى تطويق المدينة بعناصر من الجيش وقوات الأمن وتسيير دوريات دائمة لحفظ النظام. واجتمعت بعد الظهيرة بأعضاء المكتب السياسي والحكومة ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الكتلة البرلمانية وقررنا ما يلى:

-الشروع فى عدد من الإجراءات الخاصة لضمان حفظ الأمن،
-إغلاق جميع المؤسسات الثانوية فى نواكشوط وإرسال التلاميذ إلى ذويهم،
-الإسراع بإيفاد بعثات للشرح إلى سائر التجمعات المهمة فى البلاد تضم كل واحدة منها مسؤولين ساميين أحدهما بيضاني والآخر سوداني،
-إرسال مدد من القوات بالطائرة إلى العيون وكيهيدي،
-حراسة السفارات الأجنبية فى نواكشوط،
-الإشراف على برامج إذاعة موريتانيا،
-حظر التجوال فى نواكشوط من الساعة السادسة والنصف مساء حتى السابعة صباحا.

وقد وقعت فى صبيحة يوم 10 من فبراير 1966 ثلاثة مراسيم متعلقة بالأمن. أولها يعين النقيب المصطفى ولد محمد السالك قائد أركان القوات المسلحة وكالة مسؤولا عن حفظ الأمن فى نواكشوط حتى إشعار جديد. ويساعده فى تلك المهمة الملازمان الأولان تيام واسويدات وآخرون. أما المرسوم الثاني فيحدد الإجراءات الكفيلة بحفظ النظام فى نواكشوط، فى حين يتعلق الثالث بإجراءات حفظ الأمن فى كيهيدي. وقد سيطرت قوات الأمن تماما على الوضع فى العاصمة رغم استمرار بعض الأعمال الثأرية الفردية، وعرفت بقية مناطق البلاد هدوء تاما. وفى يوم 11 تم توقيف 40 شخصا من العنصرين ممن يحرضون على الإخلال بالنظام. ومن بين هؤلاء مجموعة التسعة عشر الموقعة على بيان 6 يناير. وفى اليوم التالي، أعرب 19 طالبا بيضانيا فى باريس عن تعلقهم بمؤسسات الجمهورية التى لا انفصام لها، ومعارضتهم لكل أشكال الفدرالية، ولأي تمييز بين العنصرين . وفى يوم 13 فبراير أصدر اتحاد العمال الموريتانيين بيانا جاء فيه أنه "يؤكد دعمه الثابت للرئيس المختار ولد داداه رمز الوحدة، ويؤكد له وللحكومة دعمه المطلق فى إيجاد حل وطني يضمن التعايش فى انسجام بين العنصرين ."واعتبر البعض أن هذا الموقف قد شكل منعطفا فى مسار الأزمة. وفى اليوم نفسه حدثت صدامات خفيفة فى امبود ومقامه، وهي الصدامات الوحيدة التى سجلت بهذه المناسبة فى داخل البلاد.

وفى 15 فبراير أوضحت فى مهرجان حاشد فى حي القصر بالعاصمة "أن الحقد العنصري هو شعور لم تعرفه بلادنا قط فيما مضى، وأن جيشنا الفتي وشرطتنا الناشئة قد برهنا على إخلاص لا يتزعزع، وصرامة فائقة، وانضباط متميز، وأن موريتانيا واحدة لا تتجزأ". وأعلنت أمام الملأ أن "كل من يقوم من الآن فصاعدا بأي نشاط هدام عنصري أو مضاد للحزب ستتم معاقبته بقسوة مهما كان سمو مكانته، وأنه ما دام لا يوجد حزب معارض، فإن على الجميع التحلى بروح نضالية نشطة لأننا جميعا مسؤولون عن مستقبل وطننا."
وفى 19 فبراير، قدمت مجموعة العمل المؤلفة من موظفين سامين تقريرها عن أحداث 9 و10 فبراير، وهو التقرير الذى كانت الحكومة قد كلفتها بإعداده. وتتكون هذه المجموعة من محمد ولد داداه، وكونى عالي بري، وأحمد بزيد ولد أحمد مسكة، وأحمدو ولد اميشين. وأوصى هذا التقرير بما يلى:
- "فى المجال القضائي: تشكيل محاكم استثنائية لمقاضاة من سببوا التفرقة بما كتبوا، ومحاكم عادية لمقاضاة من قاموا بأعمال عنف.
-على الصعيد السياسي: ينبغى وضع تعريف دقيق لدور الحزب ومحتواه لتدعيمه من خلال العودة إلى الديمقراطية داخل صفوفه، وتحديد المعطيات الأساسية التى ينبنى عليها الحوار."...

*
* *

وفى 21 فبراير، استقبلت على غير عادتى الوزراء الخمسة الذين سيبعدون من التعديل الوزاري الجديد، وشرحت لكل واحد منهم أمام الآخرين الأسباب التى جعلتنى أعفيه من منصبه. فلم تصرفت على هذا النحو؟ لقد سعيت من وراء ذلك إلى تحقيق غايتين، أولاهما أن آخذ الناس على حين غفلة وأثبت لهم أننى قادر على اتخاذ القرارات التى تمليها الظروف وفقا لما أعتبره المصلحة العليا لوطنى رغم سلوكي الاعتيادي الذى يعتبره البعض ضعفا، ويعتبره البعض الآخر حلما. أما الغاية الثانية، فهي أننى أردت أن استبق التعاليق الغريبة أو المغرضة التى سيطلقها رجل الشارع حول الأسباب التى جعلتنى أتخلى عن هؤلاء المعاونين. فشرحى هذه الأسباب بحضرة الشهود سيحد على الأقل من هامش التأويلات الخاطئة التى لا منجى منها فى مثل هذه الظروف .

فقد تخليت عن ثلاثة وزراء لأسباب سياسية صرف وهم: أحمد ولد محمد صالح، وكان آلمان، ومحمد ولد الشيخ. أما بالنسبة ليحيى ولد منكوس وبنبه ولد اليزيد فإن الأسباب كانت فنية فى المقام الأول وسياسية بدرجة ثانية.

لقد كان محمد ولد الشيخ وأحمد ولد محمد صالح صديقين حسب ما يصرح لى به كل منهما، ولكنهما كانا طرفي نقيض من حيث السجايا ووجهات النظر والإيديولوجية. غير أن عاملا مشتركا أساسيا يربطهما جعلنى أقدرهما حق قدرهما وهو وطنيتهما، تلك الوطنية التى هي مصدر إرادتهما المشتركة الصادقة فى بناء الوطن الموريتاني كما أتصوره. ورغم اتفاقهما التام على هذا الهدف، فقد كانا مختلفين تماما فيما يتعلق بالسبل والوسائل الكفيلة ببلوغه. فقد كانا يمثلان تيارين متباينين أحدهما تيار الجيل الصاعد الذى تتبناه قلة قليلة، وثانيهما تيار الأغلبية الساحقة من الموريتانيين الذي يمكن أن نصفه بالتقليدي أو المحافظ. وإذا كان محمد ولد الشيخ تقدميا جدا إن لم نقل ثوريا يحمل أفكارا سابقة على زمانه يصعب فهمها فى سياقنا آنذاك وتستعصى على بنياتنا الذهنية القروسطية، فإن أحمد ولد محمد صالح على خلاف ذلك. فقد كان محافظا ولكنه لم يكن رجعيا كما كان يوصف على الدوام. إنه حذر يؤمن بحتمية وضرورة تطور مجتمعنا، ولكنه يفضل أن يتم ذلك التطور وتلك التحولات المترتبة عنه بطريقة بطيئة وأكيدة. ولم يكن" عدو السود الذى يريد أن تكون موريتانيا خالصة للبيضان فقط..." كما كان يصفه منافسوه السياسيون، إذ لو كان كذلك لما اتخذته يوما وزيرا ثم أمينا دائما للحزب. وبكلمة واحدة لم أكن لأجعله أحد أقرب أعوانى على مدى سبع عشرة سنة.

أما بالنسبة لى فقد كنت أفهم كلا الرجلين وأجد نفسى من خلال كل منهما: فقد كانا يجسدان اهتماماتى فيما يتعلق بالمسار التطوري الذى ينبغى أن يؤول إلى بناء موريتانيا كما أحلم بها فى قرارة نفسي .

ولكم كان تصادم فكريهما المتنافرين أمرا ثمينا بالنسبة لى، فهما جناحا طائر يحملان تياري الرأي السابقين ويمثلان الشعب الموريتاني بأسره. فقد كنت أكوِّن رأيا موضوعيا ما أمكن عن مسألة بعينها وأتخذ بشأنها قرارا متبصرا اعتمادا

على نقاشاتى مع أحد هذين الرجلين أو كليهما وأستوفى معلوماتى بأخذ آراء معاونين آخرين معنيين. وبكلمة واحدة فقد جسدا المثال الذى كنت أسوقه أحيانا لتهدئة تلهف الشباب وأحرك به ما أمكن جمود القدماء. إنه مثال حركة السيارة التى أشبه بها تطور بلادنا. فإذا زاد السائق السرعة كثيرا يخشى من وقوع حادث خطير إن لم يكن قاتلا، وإذا ضغط على المكبح كثيرا يوشك أن لا تتحرك السيارة من مكانها وهو أمر غير ممكن إذ أن الحياة حركة، ومن لا يتحرك يضمر ثم يندثر. ولذا كان خير الأمور أوسطها، وإن كانت الوسطية لا ترضى أحدًا فى بلادنا. فالشباب يعتبرون أننا "نراوح فى مكاننا" رغم أننا نسير بسرعة متوسطة، والقدماء يرون أننا نسير بسرعة جنونية قاتلة !...

وعودة إلى الحديث عن محمد ولد الشيخ وأحمد ولد محمد صالح، ينبغى التذكير بأنهما رغم ما كان بينهما من تباين موضوعي وخلافات حقيقية، كان لهما أشياعهما الذين شكلوا من حولهما حاشيتين متنافستين أججتا الخلاف بينهما دون أن يرغبا فى ذلك صراحة. ورغم الجهود العفوية لكل منهما وتوجيهاتى الصريحة، فلم يستطيعا أن يتحررا من قبضة أشياعهما إن لم نقل المتزلفين لهما الذين كان بعضهم يتصرف بطريقة ماكرة خفية للغاية. وفى هذا السياق لم يتمكنا من إقناع الرأي العام ببراءتهما مما حيك حول شخصيهما من شائعات خطيرة. فلم يعد الناس ينظرون إليهما باعتبارهما مسؤولين وطنيين عضوين فى أسمى هيئات الدولة(المكتب السياسي والحكومة)، ولا إلى أنشطتهما فى الدولة كمسؤولين حكوميين عاديين وإنما ينظر إليهما كفرسي رهان يريد كل منهما القضاء على الآخر. ومما يزيد من خطورة هذا التنافس أن البلاد كانت على شفى الكارثة وأن كلا المتنافسين يتقلد مسؤوليات سامية بالغة الأهمية. فقد كان محمد ولد الشيخ وزير الشؤون الخارجية والدفاع، وأحمد ولد محمد صالح وزير الداخلية والإعلام. ولم يعد أحمد ولد محمد صالح يمثل فى أذهان البعض سوى "وزير البيضان"، فى حين يمثل محمد ولد الشيخ فى نظر البعض الآخر "وزير السود". وبذلك لم تعد الدولة مرجعا لهؤلاء، وغابت عن أذهان المواطنين. وفى وضع كهذا، لا يسعنى إلا أن أستغني عن خدمات الرجلين. وقد أقدمت على ذلك القرار دون أن ينشرح له صدرى. فلم أتخلص قط من أحد معاوني دون أن يضيق صدرى بذلك. ومع ذلك فقد تخلصت من معاوني، إذ كان علينا أن نحمي أمتنا الناشئة الهشة من خطر الانقسامات .

ويبدو لى أن هذين النقيضين ومعهما ممدو صمب بولى با الذى سأتحدث عنه لاحقا، ممن ينبغى أن يبقوا فى القيادة معى أو بدونى. وأستطيع القول وأنا أتحدث عن الرجلين أن محمد ولد الشيخ قد أصبح مع تقدمه فى العمر وممارسته الطويلة للسلطة وما حظي به من تجربة، قد أصبح أكثر نضجا وواقعية وإن ظل على الدوام متمسكا بطبعه التقدمي، المتحمس والمعطاء.

وللأسباب نفسها، أصبح أحمد ولد محمد صالح أكثر انفتاحا على الحداثة واقتناعا بضرورة حث خطى التطور نحو تلك الحداثة مع احترام ديننا الحنيف وتقاليدنا المفيدة. لقد كان ذلك بالضبط هو واقعه الذهني إبان انقلاب يوليو 1978.

وعلى الرغم مما قلت بشأن محمد ولد الشيخ وأحمد ولد محمد صالح وما سأقوله عن ممادو صمب بولي، فإن هؤلاء المعاونين القدماء الثلاثة كانوا أبرز شخصيات المسؤولين السامين من الرعيل الأول، ذلك الرعيل الذى أسس موريتانيا المستقلة التى شكك الرئيس سينغور فى بقائها.

أما الوزير الثالث الذى تخليت عنه لأسباب سياسية فهو ألمان ممدو كان. وكان بحق متميزا من الناحية الفنية، وأكن له الكثير من العطف. ولكنه مع الأسف تبنى موقفا متحزبا حينما ساند فكرا وعملا أبناء جلدته بدل التحلى بسلوك المسؤول الوطني الذى يتعين عليه بالدوام أن يترفع عن مستوى الدهماء خاصة فى اللحظات الصعبة. وهكذا فقد ثقة بنى وطنه من البيضان ولم يستطع أو لم يشأ السمو إلى مستوى المسؤولية الوطنية كما كنت أتصورها خصوصا فى أوقات الأزمات الخطيرة. ولذا أعفيته من منصبه مبينا له دوافع ذلك القرار.
أما الوزيران الآخران اللذان تمت إقالتهما، فهما بنبه ولد اليزيد وزير المالية والتخطيط والوظيفة العمومية، ويحيى ولد منكوس وزير العمران والأشغال العمومية والنقل والبريد والمواصلات، وكانت أسباب إعفائهما فنية وسياسية معا. فهي فنية لأنهما لم يستطيعا تسيير وزارتيهما الضخمتين ولا التغلب على مشكلاتهما. وهي سياسية لأنهما كاناعلى الدوام يصنفان من شيعة محمد ولد الشيخ المتحمسة.
وقد شرحت لكل فرد من هؤلاء الرفاق الخمسة مسوغات إقالته من الحكومة، وأطلعتهم فى الحال على أن بالإمكان تعيينهم فى وظائف إدارية أو ديبلوماسية إذا كانوا يرغبون فى ذلك، وعليهم أن يعبروا عن ما يريدون بهذا الخصوص .
وقد طلب محمد ولد الشيخ وبنبه ولد اليزيد الالتحاق بالإدارة الإقليمية، فتم تعيين كل منهما واليا. أما كان آلمان فاختار العودة إلى التعليم، وحول إلى ثانوية نواكشوط أستاذا للتاريخ والجغرافيا. وأبدى يحيى ولد المنكوس رغبة فى العمل الديبلوماسي، فتم تعيينه سفيرا فى باريس. أما أحمد ولد محمد صالح فلم يبد رغبة فى شغل وظيفة بعينها ولكنه عبر عن استعداده لشغل أي وظيفة أسندها إليه، فعين مفتشا للشؤون الإدارية.
واستمر محمد ولد الشيخ، بحكم عضويته فى المكتب السياسي الوطني، فى حضور جلسات تلك الهيئة، لكنه التزم الصمت فيما حضر من جلسات خلافا لما ألفنا من إسهاماته الإيجابية فى المناقشات. ثم انقطع عن حضور تلك الاجتماعات، وقاطع المؤتمر العادي الثاني للحزب الذى عقد فى عيون العتروس رغم عضويته الاستحقاقية فيه. ولذا لم ينتخب فى أي وظيفة من وظائف الحزب الذى أقصى نفسه منه قبل انعقاد المؤتمر. ويعتبر محمد ولد الشيخ الوحيد من بين الوزراء الخمسة المعفيين من مناصبهم الذى انسحب بمحض إرادته واعتزل الحياة السياسية وانزوى تحت الخيمة فى مسقط رأسه. إنها خسارة بالنسبة للبلد، إذ أننى على يقين من أنه كان يستطيع أن يلعب دورا حاسما فى مستقبل هذه البلاد.

أما أحمد ولد محمد صالح فقد شارك فى المؤتمر وكأن شيئا لم يكن مما مكن الناشطين من أصدقائه من إعادة انتخابه عضوا فى المكتب السياسي الوطني. وهكذا استعاد مكانته بسرعة فى قمة الحزب.

وفى 21 فبراير كذلك، اجتمع المكتب السياسي الوطني، وكان من ضمن القرارات التى أصدرها تأريخ استقالة ممادو صنبا بولي با الموقعة على بياض بحيث لم يعد نائبا فى البرلمان فمن باب أولى أن يكون رئيس الجمعية الوطنية. وقد عين بعد ذلك مباشرة حاكم مقاطعة شنقيطي .

ورغم أن ممادو صنبا بولي با كان الشخصية الثانية فى الدولة وقت الأحداث، فإنه لم يتصرف بما يناسب مقامه. وقد كنت أقدره منذ أن تعرفت عليه بمناسبة التحاقه بثانى حكومة بعد صدور القانون الإطاري فى يناير 1958، لما يتحلى به من أخلاق وكفاءة وحسن تربية. وشيئا فشيئا تحولت علاقاتى به من مجرد معاون جيد، ثم زميل إلى رفيق ثم خليل يتصدر رسميا قائمة من ينوبون عنى. ونظرا لما له من مكانة اجتماعية فى منطقة فوته الموريتانية ومن شعبية فى كوركول، فقد رغبت فى أن أجعل منه الشخصية الأولى فى تلك المنطقة وأن اتخذ التدابير اللازمة لذلك. فقد كان سكان الجنوب منقسمين سياسيا، شأنهم فى ذلك شأن سكان الشمال. وما يقال عن هذا الانقسام غيض من فيض !

وإذا كانت تسمية القبيلة غير متداولة فى منطقة النهر، فإن الانقسامات على مستوى الأسر، والشيع، والقرى، والكانتونات كانت بالغة العمق أحيانا ومن الصعب إدراك كنهها. ولا بد من معرفة حقيقية بتاريخ الأسر والشيع والفئات للتمكن، ولو جزئيا، من إدراك مدى تجذر التنافس بين هؤلاء وأولئك. ورغم كل هذه الصعوبات، فقد كنت أعتقد أن بوسعى أن أجعل من ممادو صنبا بولى با الشخصية الثانية فى الدولة، وأن يتقبله الموريتانيون بكل أعراقهم دون أن يفرض عليهم، لأن المسؤول السياسي لا يمكن أن يفرض ولا ينبغى له ذلك. فقد كان بوسعه أن يصبح نائب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء تبعا للاختيار الذى سيتبناه حزب الشعب الموريتاني عندما تخبو جذوة نار الصراعات السياسية فى ضفة النهر، وحدة التوتر العرقي فى عموم البلاد وتتم مراجعة الدستور التى كنت أتطلع إليها. وبذا يكون من الناحية الدستورية مهيئا لخلافتى فى حالة العجز التام أو الاختفاء المفاجئ. وفى هذه الحال يصبح رئيس الدولة فيما تبقى من فترتي الرئاسية، ويكون فى موقع يمكنه من كسب أصوات مواطنيه ليصبح رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وينبغى أن نوضح ماهية التغييرات الدستورية التى أومأت إليها قبل قليل ما دام من يسوس عليه أن يتقن فن التوقع . فقد كان علي أن أهتم بمستقبل بلادى بغض النظر عن وجودي العابر، إذ أن كل شيء ما خلا الله باطل. ولذا كنت مقتنعا منذ وصولي إلى السلطة بأن ثنائية تركيبة الشعب الموريتاني، وحاجة سكان البلد المطلقة إلى الشعور بالمساواة فى الحقوق والواجبات والاتحاد والتضامن فى السراء والضراء بغض النظر عن لونهم وأصلهم الاجتماعي، تقتضى مراجعة

الدستور حين تستقر أوضاعنا الداخلية والخارجية للاعتراف صراحة بثنائية تركيبة شعبنا العرقية ما دامت معطاة لا مراء فيها .
وبناء عليه، ينبغى أن تكون قمة هرم السلطة ثنائية تتكون من رئيس جمهورية ونائبه أو رئيس جمهورية ووزير أول لا ينتميان إلى مكونة عرقية واحدة. وهذا الحل قدمته لجنة الحزب المكلفة بدراسة هذه القضية فى السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال(60،61،62) ، ولكن المكتب السياسي الوطني لم يقره. فلماذا؟ يعود السبب فى ذلك إلى أن معظم منتخبى منطقة النهر كانوا على يقين أن هذه الوظيفة لو استحدثت لكان ممادو صمبا بولى با أول من يتبوأها بدعم منى. وبما أن غالبيتهم ترفضه رفضا مطلقا، فقد اختاروا التنازل عن تلك الضمانة التى طالما ألحوا فى طلبها كما ذكرت فيما سبق. وقد كان هذا هو تصورى فيما يتعلق بحل "المسألة العرقية والثقافية فى موريتانيا" حلا دستوريا، وفيما يتعلق بقضية ممادو صمبا بولى با كذلك، وهو مشروع لم أتحدث عنه لكائن من كان .لكن "وما تشاءون إلا أن يشاء الله ."

وللأسف الشديد، فإن ممادو صمبا بولى با لم يتصرف تصرف الحكم والمسؤول الوطني الذى يتسامى، أو يحاول التسامي على الأقل، عن مسلكيات عامة الناس بمناسبة أحداث فبراير 1966 المؤلمة، بل إنه على العكس من ذلك اتخذ موقف المناصر المتحزب قلبا وقالبا لمكونة عرقية واحدة. ورغم ما يمكن أن يلتمس له من ظروف تخفيفية، فإن تصرفه قد خيب أملي وآلمنى كثيرا. ولذا لم أكن مضطرا للتخلص منه فقط، وإنما لمعاقبته سياسيا وإداريا كذلك. وفى هذا المضمار لا أعرف ما إذا كنت قد أشرت إلى مدى المعاناة النفسية التى أتحملها عند فراق أحد أعواني أيا كان، فبالأحرى إذا كان صديقا!

ولا أعرف كذلك ما إذا كنت قد تحدثت عن الجانب غير الإنساني فى مسؤولية رئيس الدولة الذى يتعين عليه فى الغالب، إن لم يكن على الدوام، كبت مشاعره والتجرد منها عندما تكون مصلحة الوطن العامة مهددة؟ ولذا فإن من يتقلد هذه الوظيفة يجد نفسه دائما فى وضع نفسي وعاطفي بالغ الصعوبة لا سيما وأن الآخرين لا يتفهمون مواقفه. وأدهى ما فى الأمر أن مواطنينا، كغيرهم من الشعوب، يضفون طابعا شخصيا على تصرفات قادتهم بدءًا برئيس الجمهورية. فالعقوبة التى ينزلها مسؤول بمواطن مذنب لا يمكن أن تجرد من صبغتها الشخصية فى نظرهم، بل يعتبرونها فعل زيد ضد عمر .وعلى الرغم من أن إحدى مسؤوليات رئيس الجمهورية هي الدفاع بأي ثمن عن المصلحة العامة ضد المصالح الشخصية، فإنه لا يمكن أن يسلم من هذا النوع من الأحكام. فالأمر فى نظرهم يتعلق بـ "دفاع المختار عن منصبه بكل غال ونفيس"، و "طرده أي وزير يرى فيه منافسا محتملا". و "لا يريد بروز شخصيات قد تحجب عنه الأضواء"، و "يقوم دوريا بخلق الفراغ من حوله حفاظا على منصبه"، و "يصفى حساباته..." وإلى ما هنالك من اتهامات. وفى جو كهذا ظل شعارى على الدوام:

الكلاب تنبح، والقافلة تسير!

وبخصوص توزيع المسؤوليات بين الأعراق فى موريتانيا، أشير عرضا إلى أننى قد حرصت طيلة بقائى فى السلطة على التناوب فى مختلف القطاعات الوزارية. وهكذا فإن جميع الوزارات التى توصف بأنها مهمة قد تعاقب عليها مسؤولون من مختلف الأعراق، شأنها فى ذلك شأن رئاسة الجمعية الوطنية. أما المنصب العمومي الوحيد الذى لم يعرف التناوب "العرقي" فهو رئاسة الدولة التى كنت أتصور أنها ستعرفه بدورها وفق الشروط المبينة أعلاه .

وكثيرا ما فكرت خلال سنة 1978 فى آفاق مراجعة دستورنا الصادر فى 20 مايو 1961 وما أدخل عليه من تعديلات لاحقة، تبعا لسرعة تطور عقليات مواطنينا. ويتعين على النص الجديد أن يقدم فى شكل مشروع للمصادقة عليه من قبل الشعب الموريتاني فى استفتاء عام. وتتناول الخطوط العريضة لتلك المراجعة إقامة نظام ثنائي الرأس فى قمة السلطة التنفيذية سبقت منا إليه إيماءة. كما تشمل التعددية الحزبية والنقابية. ولم يوضع من قيود على تلك التعددية سوى الاحترام المطلق للطابع الإسلامي للدولة الموريتانية، وصون الوحدة الوطنية التام، والاحترام المطلق للطابع الجمهوري للحكومة، والحظر التام لتبنى المرجعيات العنصرية والعرقية والقبلية والفئة الاجتماعية. وينبغى أن تكون كل هذه المفاهيم قد تم تحديدها بوضوح. ومن جهة أخرى تضمن الدولة عن طريق هذه التعديلات حرية المعتقد وحق ممارسة الشعائر الدينية لمن يعيش على أرضها شريطة التقيد بما تمليه الأخلاق والأمن العام من قواعد. وأخيرا، فإن هذه المراجعة ستمنح عناية خاصة واحتراما مطلقا لحقوق الإنسان .

أما بالنسبة للبرلمان، فإن الدستور الجديد كان سيحتفظ بنظام البرلمان ذى الغرفة الواحدة، ويبعث المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مرقده ويجعله أكثر لحمة تنظيمية من سابقه الذى آل إلى الزوال. وكان على أعضاء هذا المجلس أن يمثلوا مصالح البلاد الاقتصادية والاجتماعية بأكثر الطرق ديمقراطية .

لقد كنت أتصور الخطوط العريضة لإصلاح الدستور الذى حكم البلاد حتى يوليو 1978 على هذا النحو. ولكن الظروف لم تسمح لى بتحقيق ذلك التصور.

*

* *

لقد انصب معظم جهودنا فى الداخل خلال الفترة التى تلت أحداث فبراير 1966 على أمرين هما: البحث عن حلول للاضطرابات المدرسية من جهة، وتحضير مؤتمر العيون من جهة أخرى.

ففى الخامس من مارس، اجتمع المكتب السياسي الوطني من جديد ليستعرض الوضع فى البلاد عامة. وبهذه المناسبة، رشح الشيخ سعد بوه كان لرئاسة الجمعية الوطنية، وانتخب يوسف كويتا رئيسا للكتلة البرلمانية. كما قرر دمج

مصالح الإعلام الحزبية والحكومية .
وفى السابع من مارس، عقدت الجمعية الوطنية جلسة أخذت فيها علما باستقالة ممادو صمبا بولى با، وانتخبت الشيخ سعد بوه كان خلفا له .
وفى الثامن من الشهر نفسه، عقد المكتب السياسي الوطني جلسة طارئة أقر فيها شعارات الحزب التى ستمكن المنعشين ومسؤولى الأقسام وجميع المناضلين من الغوص دون لبس فى مثل حزب الشعب الموريتاني فى إطار الخيارات الثورية التى تبناها مؤتمر كيهيدى التاريخي.
وفى 27 من ذلك الشهر، وضعت حجر أساس دار الحزب. وذكرت بتلك المناسبة أن مؤتمر كيهيدى شكل منعطفا حاسما فى تاريخنا لا بما قدمه من علاجات لبعض تناقضاتنا، وإنما لما قدم من توجيهات حيوية بالنسبة لحزبنا...
وفى 28 من الشهر نفسه، عين المكتب السياسي الوطني اللجنة المكلفة بالإعداد المادي للمؤتمر المقرر عقده بعيون العتروس فيما بين 24 و26 يونيو 1966.
وقبل من ناحية أخرى إعادة دمج رئيسي الجمعية الوطنية السابقين فى الحزب وهما سيدى المختار ولد يحيى انجاي وسليمان ولد الشيخ سيديه اللذين كانا قد طردا منه فى إبريل 1964 بسبب رفضهما التوقيع على الاستقالة البيضاء.
وقد أقر هذا الاجتماع إرسال بعثات إعلام وشرح إلى مختلف مناطق البلاد. وصرح أحد حكماء كوركول، بشأن أحداث فبراير 1966، لإحدى تلك البعثات بقوله: "إن كل هذه القضايا هي من صنع المثقفين ولا نفهم منها شيئا نحن القدماء. فنحن فلاحى الضفة، تعايشنا دوما مع البيضان الذين قد نتشاجر وإياهم بسبب ما تحدثه مواشيهم من فساد فى حقولنا أو بسبب الخلاف على الأولوية فى استغلال نقطة ماء. لكننا نتمكن على الدوام من حل خلافاتنا بالتى هي أحسن. وعشنا أغلب الأحيان فى حسن جوار نتبادل المنتجات والمنافع. وفوق هذا وذاك، فنحن اخوة فى الإسلام."!

واستؤنفت الدراسة فى المؤسسات الثانوية يوم 4 إبريل دون حوادث .لكن ما إن حل السادس منه حتى عرفت ثانوية روصو صدامات بين تلاميذ من أعراق مختلفة، لتحذو حذوها نواكشوط ابتداء من يوم 10 من ذلك الشهر. وتم من جديد إغلاق هاتين المؤسستين وثانوية البنات فى نواكشوط .
وفى 5 إبريل، قرر الأعضاء الدائمون فى المكتب السياسي الوطني وضع حد لإجراء الطرد النهائي الذى كان يخضع له سيدى المختار انجاي وسليمان ولد الشيخ سيديه والسماح بعودتهما إلى حزب الشعب الموريتاني بعد الاطلاع على الطلبين الذين تقدم بهما المعنيان بهذا الخصوص. وأثناء جولة اتصال، صرحت فى روصو يوم 2 من مايو بما نصه: " سيعامل كل الموريتانيين، فى إطار حزبنا، بالعدالة نفسها، والعناية ذاتها، وينالون فرص الترقية نفسها طالما تصرفوا كمواطنين حقيقيين، ووطنيين مخلصين. غير أن العدالة والمساواة والديمقراطية لا تعنى التساهل مع أولئك الذين انحرفوا مؤقتا عن جادة الصواب لسبب أو لآخر... فنحن لا نريد لبلادنا أن تكون بها مناطق مزدهرة وأخرى فقيرة ."

أما فى مجال التشريع، فقد صادقت الجمعية الوطنية فى 10 يونيو على مشروع قانون يمنع كل دعاية ذات طابع عنصري أو عرقي. كما صادقت فى 13 يوليو الموالي على قانون آخر يمنع الدعاية ذات الطابع القبلي. وفى 23 مايو، عين أعضاء محكمة أمن الدولة التى "ستنظر فى الأحداث الأخيرة "...بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. وكان أحمد ولد ابا رئيس هذه المحكمة، وحمدى ولد مكناس مفوض الحكومة. وعلى ما أذكر، فإن هذه المحكمة لم تنعقد أبدا.

*
* *

وتطبيقا لقرارت مؤتمر العيون المتعلقة بالحركات الموازية التى عرفت فيما بعد بالحركات الوطنية، عين المكتب السياسي الوطني فى الربع الأخير من سنة 1966 أول مجلس أعلى للشباب وآخر للنساء.
وجاءت أول تشكيلة للمجلس الأعلى للشباب على النحو التالي: محمذن ولد باباه(رئيسا)، أحمدو ولد عبد القادر، عيشة كان، أحمد ولد الدي، عبدول با، ماسينا ممدو، محمد الحنشي، أحمدو ولد محمول إبراهيم، تيرنو فال، ولد محمد عبد الله الذى نسيت اسمه الكامل، وبكاري كولى بالى. وفى الوقت نفسه، أقر مجلس الوزراء المنعقد فى 26 أغسطس علاوة تجهيز لفائدة حملة الشهادات العليا. وكان الهدف من هذا الإجراء هو تشجيع أطرنا الشابة المتخرجين للتو من الجامعات الأجنبية، تجسيدا للعناية التى يوليها الحزب والحكومة لتكوينهم ولعودتهم إلى أرض الوطن من أجل تقلد المسؤوليات التى تخولهم إياها مؤهلاتهم الجامعية. وفى هذا السياق كنا سعداء وفخورين بأن بلدنا يتميز عن باقى بلدان المنطقة بكون أكبر عدد من طلابه يعودون إليه بعد إكمال دراستهم. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلى غاية 1978 سوى القلة ممن استقروا فى الخارج، ولا سيما فى فرنسا .

أما المجلس الأعلى للنساء، فقد شكل على النحو التالي: مريم داداه (رئيسة)، خداج بنت أمير، السيدة سك مام انجاك، فاطمة با، بولت ترياف، الناها بنت سيدى، تكوسل سى، فاطمة النقلي، حبيبه بنت سوكه، فيتى بنت احميه، وعيشة كان.
أما بالنسبة للعلاقة بين حزب الشعب الموريتاني واتحاد العمال الموريتانيين، فقد تطلب تحديدها عدة لقاءات بين قيادتيهما الوطنيتين من أجل الوصول إلى ابروتكول التفاهم التالي: يعترف اتحاد العمال الموريتانيين للحزب بالسيادة السياسية عليه، ويعترف له كذلك بحق الانفراد بالإشراف على تنظيم الشباب . وفى مقابل ذلك يعترف الحزب بأن اتحاد العمال الموريتانيين هو التنظيم النقابي الوحيد الذى يمثل جميع العمال الموريتانيين، كما يعترف بخصوصيته بين باقى

الحركات الموازية. وقد صادق مؤتمر اتحاد العمال الموريتانيين الثالث المنعقد بين 24 و26 دجمبر 1966 على هذا البروتكول الذى صادق عليه المكتب السياسي الوطني يوم 31 من الشهر نفسه .

وقد عين المكتب السياسي الوطني فى أكتوبر 1966 أعضاء جهاز آخر من أجهزة الحزب كان قد أقره مؤتمر العيون ألا وهو اللجنة الوطنية للتربية المدنية . وشكل أعضاء هذه اللجنة على النحو التالي: أحمد ولد محمد صالح، الشيخ سعد بوه كان، حمدى ولد مكناس، أعلى ولد علاف، محمد المختار ولد اباه، حمود ولد عبد الودود، صمبا گاندگا، أحمد كلي، بارو عبد الله، مريم داداه، فاطمة با، ومريم بنت سيدى المختار .

وفى سياق هذه الاستحداثات المؤسسية ومواءمة حزبنا الواحد مع الدستور، جاء قانون 12 يوليو 1966 معدلا للمادة 13 من الدستور ليصبح الترشيح للانتخابات الرئاسية عملا يتفرد به الحزب.

وفى نهاية حديثى عن السياسة الداخلية خلال سنة 1966، تلك السياسة التى قدمت عنها عرضا ضمن تقريري السنوي فى 28 نوفمبر، أذكر بأننى قد أعيد انتخابي يوم 7 أغسطس 1966، كما تم انتخاب 317 مرشحا قدمهم الحزب لتجديد المجالس الريفية والبلدية. وقد أديت اليمين الدستوري يوم 19 من الشهر نفسه أمام الجمعية الوطنية .

وعلى الصعيد الشخصي المحض منَّ الله علينا، بعد أشهر من ذلك التاريخ، بمولودنا الأول محمدٌ فى 14 نوفمبر 1966، وهو حدث أسري سعيد بالنسبة لى ولزوجى. أما طفلانا الآخران: فائزة وعز الدين فقد ولدا على التوالي فى 3 من ديسمبر 1968، و 6 أكتوبر 1971. ورغم انشغالات كل منا، فقد بذلنا ما فى وسعنا من أجل رعاية أطفالنا وتربيتهم وإحاطتهم بحبنا وحناننا. وقد انتقلوا من طور الطفولة السعيدة الوادعة إلى طور المؤازرة فى مواجهة النائبات والإسهام بالرأي الحصيف. وحرصنا على خلق ألفة بينهم وبين أقاربهم من الأطفال سواء فى نواكشوط أو فى المنفى، ومنحنا الجميع تربية تزاوج بين موروثنا الثقافي الوطني وبين ضرورات الحداثة .

*****

*** ***

لقد علقت فى سنة 1960 على "النتائج" التى حصلت عليها الديبلوماسية المغربية فى قمة شتوره أثناء وجودى بشرقي البلاد فى موقع تاريخي ذى دلالة خاصة فى وقت كنا نستعد فيه لنيل استقلالنا السياسي. وتوجهت إلى هذا الموقع المتميز نفسه عند بداية الأحداث السالفة الذكر التى نجم عنها فى النهاية تكريس وحدتنا السياسية والثقافية.

وفى يناير 1966 توجهت صحبة وزير التهذيب الوطني وسفير فرنسا إلى النوداش التى تبعد نحو40 كيلومترا من تامشكط. وقد شهد هذا الموقع منذ 1960 حفريات آركيولوجية دورية تحت إشراف علماء فرنسيين هم:جان دفيس

Jean Devisseمن جامعة باريس، وسرج ودنيز روبير Serge et Denise Robertمن جامعة داكار.

وتم الكشف فى هذا الموقع عن المدينة القديمة المطمورة آوداغست (أو تاكَداوست) التى كانت فى فترة من القرون الوسطى (من القرن 9 إلى 11) عاصمة ممالك صنهاجة (لمتونه ومسوفه واكَداله الخ...) ثم عاصمة زناتة. وهي مدينة تتخذ موقعا متميزا على طرق القوافل بين جنوب المغرب وامبراطورية غانه التى كانت عاصمتها كمبي صالح قريبة من تمبدغه. وكانت آوداغست، حسب الرحالة والجغرافيين العرب فى الأندلس كابن حوقل والبكري، مدينة عامرة تحط بها رحال القوافل ويتم بها تبادل بعض المواد المصنعة والغذائية القادمة من الشمال (إسبانيا والمغرب) وملح سباخ المنطقة مع المنتجات الإفريقية وفى مقدمتها الذهب. واحتلها المرابطون فى القرن الحادى عشر فى بداية ملحمتهم العظيمة التى مكنتهم من تأسيس امبراطورية مترامية الأطراف تمتد من إسبانيا إلى ضفاف نهر السينغال. وقد أكدت نتائج حفريات تلك المدينة العظيمة، التى شكلت ملتقى طرق بارز، بما لا يدع مجالا للشك دور همزة الوصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية الذى ما فتئت موريتانيا تلعبه منذ العصر الحجري الحديث والعصر الحجري القديم! ولذا منحتُ عناية فائقة لتلك الحملات الحفرية الدورية منذ انطلاقتها.

ولتجسيد العناية الحقيقية التى كنت أوليها لهذا القطاع من تراثنا الثقافي، وتشجيع فرق الباحثين وطلابهم، زرتهم عدة مرات فى هذا الموقع خلال شهري دجمبر ويناير الذين تنظم فيهما عادة تلك الحملة. وتلك هي الفترة الوحيدة من العطل الجامعية التى تسمح فيها الظروف المناخية بالقيام بالحفريات التى تستحيل فى فترات الحر السائدة فى معظم السنة. ويشرف المعهد الموريتاني للبحث العلمي منذ إنشائه على تلك الحفريات الآركيولوجية التى كان عليها أن تتواصل فى آوداغست وتمتد إلى عاصمة المرابطين الأولى: آزوكَي(قرب أطار) وإلى كمبي صالح التى سبق وأن تحدثت عنها. ولن أنسى بهذا الخصوص أعمال الأستاذ هيكَو Hugotالمخصصة لدراسة عدد كبير من المواقع النيوليتيكية شملت أكثر من مائة من قرى ظهر تيشيت المتميزة .
والواقع أن موجة الجفاف الماحق التى حلت بالبلاد منذ السبعينيات، قد حدت كثيرا من أعمال البحث الأثري قبل أن تجعله شبه مستحيل. وهذا ما كان عليه الحال حتى سنة 1978.

--

هوامش على الفصل الحادي عشر

-تلك القوانين التى تعيد تنظيم التعليم الأساسي وتنظم التعليم الثانوي.

-أفند هنا بصورة قاطعة الأرقام الخيالية التى قدمها جان فرانسوا دانيو فى الجزء الأول من مذكراته.

-العبارة للرئيس بيير مندس فرانس الذى كنت أقدره وأعجبت به كثيرا.

الفصل الثاني عشر (1 (

الفصل الثاني عشر

روح بناء المؤسسات

يونيو 1966 - يناير 1971

انعقد المؤتمر الثاني العادي لحزب الشعب الموريتاني في العيون، كما كان مقررا، أيام 26،25،24 من يونيو 1966. وقد أكدت في تقريري المذهبي أن "معطيات التاريخ والجغرافيا لبلدنا تشكل عوامل وحدة... وأن أمة موريتانية قابلة للبقاء تستدعي من كل المواطنين، سودا وبيضا، إرادة لا تتزعزع لأن يكونوا موريتانيين مع ما يستلزمه ذلك من حقوق وواجبات". ثم بينت "عبثية التجزئة والفيدرالية"، واقترحت إنشاء لجنة تدرس المشكل الثقافي من أجل الوصول إلى "ازدواجية تضع اللغة العربية تدريجيا على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية."

واقترحت كذلك عددا من الإصلاحات تتعلق بالبنى والطرق الجديدة في العمل. وهكذا أوصيت بتنظيم ملتقيات جهوية ووطنية في مواضيع متنوعة. كما اقترحت إلغاء الخلية باعتبارها بنية أساسية غير ملائمة لشعبنا القليل العدد الذي يقطن معظمه في البوادي والأرياف، وتعويضها بالفرع ليكون البنية الأساسية. هذا من جهة ومن جهة أخرى اقترحت إدخال الأعضاء الاستحقاقيين إلى المكتب السياسي الوطني. ولقد ذكرت بالأهمية الخاصة التي ينبغي أن تولى للحركات الموازية وطالبت بالقيام بتحديد العلاقة بين حزب الشعب الموريتاني واتحاد العمال الموريتانيين. وفي الأخير اقترحت إنشاء لجنة اقتصادية مكلفة بإحصاء جميع مشاكلنا الاقتصادية وبدراسة سبل بناء اقتصاد جهوي. وفي هذا المضمار أكدت على الأهمية المركزية لقطاعنا الريفي معترفا بأنه ظل على الدوام مهملا. وفي ختام الجزء المتعلق بالاقتصاد من التقرير المذهبي، ذكرت بأنه ينبغي ألا نبقى معتمدين في كل شيء على الآخرين بل يجب علينا أن ننخرط بعزم في العمل وأن نعتمد قبل كل شيء على أنفسنا .
وبعد دراسة متبصرة لمختلف الاقتراحات الواردة في التقرير المذهبي، قام المؤتمر بتبنيها كلها إما نصا وإما روحا. وقد أثراها المؤتمر وكملها مما جعل

توصياته وقراراته تمس جميع قطاعات الحياة الوطنية. ومن ضمن ذلك تبني خيار بناء حزب جماهيري، وتوحيد التراب الوطني عن طريق المفاوضات مع إسبانيا القوة الحاكمة، ودراسة إصلاح ضريبي ملائم، وحماية الأم والطفل وتطوير التكوين المدني. أما فيما يخص العلاقة بين اتحاد العمال والحزب، فينبغي أن تكون مشابهة لعلاقة الحزب بالحركات الموازية مع بعض الخصوصيات المتعلقة باتحاد العمال مثل ارتباطاته وعلاقاته مع النقابات الدولية والإفريقية.
وفي أعقاب أعمال هذا المؤتمر التي تمت في جو هادئ سليم، تم ترشيحي لفترة رئاسية ثانية كما تم انتخاب أعضاء المكتب السياسي الوطني التالية أسماؤهم :

المختار ولد داداه أمينا عاما
أحمد ولد محمد صالح
بيران ممادو وان
حمُّود ولد أحمـدُو
بكار ولد سيدي هيبه
هيبه ولد همدي
محمد با
محمد عبد الله ولد الحسن
كان يحيى
حمدي ولد مكناس
محمد ولد مولاي
الساموري ولد بـيّه
سيدي محمد ولد عبد الرحمن

أما الأعضاء الاستحقاقيون فهم: رئيس الجمعية الوطنية الشيخ سعد بوه كان؛ ورئيس الكتلة البرلمانية يوسف كويتا.
وقد عقد هذا المكتب السياسي اجتماعه الأول يوم 4 يوليو وتوزع إلي ثلاث لجان:
-اللجنة السياسية وأمينها الدائم: أحمد ولد محمد صالح، ونائبه محمدٌ با؛
-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: أمينها الدائم :بيران ممدو وان، ونائبه بكار ولد سيدي هيبه؛
-لجنة الإدارة والتسيير وأمينها الدائم: هيبه ولد همدي، ونائبه محمد ولد مولاي.
وعين المكتب السياسي الوطني أحمد ولد محمد صالح مسؤولا عن الأمانة الدائمة للحزب، كما استدعى اللجنتين الوطنيتين المنبثقتين عن المؤتمر يوم 18 يوليو الموالي .
وفي الثاني عشر، صادقت الجمعية الوطنية على قانون يعدل المادة 13 من الدستور يقضي بأن يكون الترشيح للرئاسة حكرا على الحزب .
وفي العاشر من ذلك الشهر، افتتحت أعمال اللجنتين المنبثقتين عن مؤتمر لعيون إحداهما صباحا والأخرى مساء .

وأعلنت فى افتتاح أعمال اللجنة الوطنية للشؤون الاقتصادية أنه "...يبدو أن تأثيرات تنميتنا الاقتصادية لا تعدو حتى الآن كونها مجرد إسقاط اقتصاد حديث فى أوج تطوره على اقتصاد كفاف تقليدي... ويتعين علينا أن نركز جهودنا، فى المقام الأول، على القطاع الذي يهم أكبر عدد من الموريتانيين ألا وهو القطاع الريفي بتكامل شقيه الزراعي والحيواني، القادر– إذا أراد الموريتانيون ذلك – أن يعيد هذا التوازن المختل حاليا .
ولا بد لنا، قبل الشروع في عملية تطوير قطاعات اقتصادنا التقليدي، أن نغير البنى الاقتصادية والإدارية الموروثة عن النظام الاستعماري... لهذا فإن مؤتمر العيون – بناء على الاقتراحات الواردة في التقرير المذهبي – اعتمد مبدأ اللامركزية الاقتصادية والإدارية، ودراسة هذا المبدإ هي إحدى مهمات لجنتكم هذه.. ويبدو أن هذه اللامركزية ضرورية رغم ما سيترتب عنها من مضاعفات على الميزانية. فاتساع رقعة البلاد، وتنوع الاقتصادات المحلية، يستدعي إعداد خطط جهوية محدودة في إطار الخطة العامة. وعلى هذه الخطط الجهوية أن تستند إلى بنى محلية جديدة نفتقر إليها كثيرا منذ الاستقلال. ومن البديهي أن هذه اللامركزية الاقتصادية والإدارية لا بد أن تقوم على معايير محددة، وأن تتجسد في دمج بعض الولايات حسب تكاملها الاقتصادي وتبعا لوسائل الاتصال الجهوية .
وبدورها ستخضع عواصم الولايات إلى عدة اعتبارات يتعلق بعضها بالموقع الجغرافي، وبعضها الآخر بعدم العزلة، وبطبيعة البنى التحتية الموجودة، وبأهمية اقتصاد المكان بالنسبة لعموم الاقتصاد الجهوي. ولذا يتعين على الحكومة أن تلعب دور المنسق بالنسبة للمناطق الإدارية الجديدة، كما يتعين عليها أن تلعبه بالنسبة للمناطق الاقتصادية الجديدة التي ستتطابق تماما مع المناطق السابقة ."...

وفى 22 يوليو، توزعت لجنة الشؤون الاقتصادية إلى أربع لجان فرعية للدراسة . وكان أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة باللامركزية هم: بيران ممادو وان، وبوياكي ولد عابدين، والمختار ولد هيبه، ويوسف كويتا، ومحمد با، وعبد الله ولد الشيخ، وإبراهيم كان. وعين بياكي ولد عابدين مقررا لها. وقد جاب ثلاثة من أعضائها هم عبد الله ولد الشيخ وإبراهيم كان والمختار ولد هيبه مختلف مناطق البلاد لتحديد التقطيع الإداري الذي ينبغي اقتراحه على المكتب السياسي والحكومة.
وقد مكنت النتائج التي استخلصتها هذه اللجنة الفرعية، مكملة بدراسة تجارب الدول المجاورة (السنغال ومالي وغينيا) في مجال اللامركزية الاقتصادية المؤتمر الثالث العادي المنعقد في يناير 1968 من اتخاذ قرار نهائي بتنظيم البلاد على أسس إقليمية. بيد أنه يتعين علينا، قبل وصف هذا التنظيم والتعليق عليه، أن نتحدث عن التنظيم الموروث عن الاستعمار وعن الجهود التي تم القيام بها منذ مايو 1957(إنشاء أول حكومة قامت على أساس القانون الإطاري) لتحسين هذا النظام وملاءمته مع ضرورات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع السماح بتأطير سياسي أفضل لجماهيرنا.
فلم تكن المشكلة في عام 1957 هي كون موريتانيا ليست لها عاصمة فوق

أراضيها فحسب، بل إن البنية الإدارية في هذا البلد كانت تعاني نقصا حادا. فقد كان هناك عشر دوائر فقط (الحوض والعصابه وكيدي ماغه وكوركول والبراكنه وتكانت وآدرار وبي دي لفريي وإينشيري والترارزه). وإذا كان هذا العدد من الدوائر كافيا، فإن عدد المقاطعات الذي لم يكن يتجاوز 22 مقاطعة، كان قليلا جدا وبعيدا من أن يمكن من القيام بإدارة ملائمة لبلاد مترامية الأطراف تزيد مساحتها على مليـون كم2. وبما أن هذه المقاطعات كانت في واقع الأمر مناطق إدارية تنقصها الوسائل البشرية والمادية، والدوائر مجرد بنيات للتنسيق، فإن الصلة بين الحاكم والمحكوم كانت ضعيفة. فالغالبية العظمى من السكان البدو الرحل والمزارعين، كانت متروكة وشأنها عمليا. وفي مثل هذه الحال يصبح من المستحيل العمل على خلق شعور وطني من لا شيء.

وهكذا تشكلت لدي قناعة منذ إنشاء أول حكومة في ظل القانون الإطاري في مايو 1957، أن أول عمل ينبغي القيام به بعد تحويل عاصمتنا إلى أرض الوطن هو دعم التأطير الإداري بغية تقريب الحاكم من المحكوم قدر الإمكان. وبعبارة أخرى، مضاعفة عدد الوحدات الإدارية القائمة أي المراكز، التي ستتحول إلى مقاطعات بعد الإصلاح الإقليمي، ثم إنشاء وحدات جديدة أصغر من سابقاتها وأكثر عددا وهي النقاط الإدارية التي ستغدوا فيما بعد مراكز إدارية؛ وهي وحدات خفيفة قليلة التكاليف وملائمة للظروف الجغرافية للبلد،لأنها قابلة لأن تتغير مواقعها عند الحاجة، بل يمكن أن تصبح متنقلة تقتصر على رئيس مركز وبضعة عناصر من الحرس الوطني وجهاز اتصال بالشبكة الإدارية – إن توفر– وبضعة جمال (إذا تعلق الأمر بشمال البلاد أو وسطها أو شمالها الشرقي)، أو بعض الخيول (بالنسبة للجنوب والجنوب الشرقي). ويعتبر تعميم إنشاء الوحدات الإدارية في المناطق ذات الكثافة السكانية المتوسطة شرطا لا غنى عنه لمحاولة تأطير شعبنا سياسيا، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية له، وتوجيهه نحو التنمية الحديثة، فضلا عن توفير الأمن للمواطنين.

وقد قوبل اختيار التقسيم الإداري أولا ثم السياسي ثانيا بمباركة من جميع مواطنينا في البوادي بدليل أنه غدا في الكثير من الحالات واحدا من مطالبهم المحلية. وأصبح السكان فى معظم التجمعات يطالبون بإقامة مركز إداري ثم مقاطعة في أماكن زراعتهم أو مناطق انتجاعهم بفعل تحول تلك المراكز إلى مقاطعات .

ولتحقيق هذا المطلب كان السكان يوقفون ولو مؤقتا صراعاتهم التقليدية، بل يقيمون تحالفا أحيانا من أجل إعطاء وزن أكبر لمطالبهم الجماعية. وكانوا ينتهزون على الدوام كافة المناسبات لتقديم مطالبهم فى هذا الشأن سواء تعلق الأمر بجولاتى السالف ذكرها، أو بجولات مسؤولين آخرين أو بمناسبة اجتماع الهيئات العليا للحزب مثل المجلس الوطني والمؤتمرات، أو خلال الملتقيات الوطنية والجهوية التى أرأسها أو يرأسها أحد أعضاء المكتب السياسي الوطني أو الحكومة.

ويتم إنشاء كل من المركز الإداري والمقاطعة بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء.

ويرافق إنشاء المركز عادة بناء مدرسة ومستوصف لصالح السكان المحليين في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، بل إن الحاجة إليهما كثيرا ما تكون أحد مبررات تقديم الطلب لإقامة المركز بداية. وأقول أحد المبررات فقط لأن إنشاء مركز إداري يحمل فى طياته "ميزة اعتبارية" تنم عن الأهمية التى تمنحها السلطة المركزية للتجمعات المعنية. وقد حل حاكم المقاطعة ذو الصلاحيات الواسعة محل رئيس المركز الذي لا يمتلك سوى صلاحيات محدودة. وما فتئت الحكومة رغم محدودية الوسائل تدعم هذا الكيان الناشئ وتمده بالضروري من الوسائل المادية والبشرية. فقد وضعت تحت تصرف حاكم المقاطعة الجديد عددا محدودا من عمال السكرتيريا، ووكيلا ماليا، ومجموعة إضافية من الحرس الوطني، وحلت سيارة لاندروفير محل الجمل. وفضلا عن المدرسة والمركز الصحي، تم إنشاء محكمة قضائية وعين قاض بها. وأرسلت بعض المصالح الفنية بعض وكلائها مثل مصلحة البريد والمواصلات، والبيطرة والزراعة والغابات، تبعا لطبيعة المنطقة الجغرافية .وكلما أنشئت وحدة إدارية جديدة أسست وحدة الحزب المناسبة لها: اللجنة في المركز الإداري، والفرع في المقاطعة، ثم الاتحادية في الولاية.

وسرعان ما لاحظنا من خلال مضاعفة عدد المراكز الإدارية في عموم البلد، بروز ظاهرة جديدة مهمة وهي أنه أينما أنشئت سلطة إدارية ثابتة نشأ حولها بصورة عفوية تجمع سكني مكون فى البداية من مجموعة خيام أو أخصاص أو أكواخ، تبعا لطبيعة المنطقة والمركز، ذات مظهر غريب تخرج من العدم إلى الوجود. ثم ما يلبث بعض هذه المساكن أن يتحول بيوتا من الطين، ثم تصير بعد ذلك منازل من الإسمنت. وهكذا ينشأ تجمع في صورة حي أولا ثم يصبح قرية ما تنفك تنمو حتى تصبح مدينة صغيرة لها حياتها الخاصة ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي المهم نسبيا. لقد كانت تلك، على أي حال، بداية استقرار تختلط فيه الدار بالخيمة أو الكوخ فى المنزل الواحد، بحيث لم يعد التجمع بادية، ولكنه مع ذلك لم يصبح بعد مدينة.

وعودة إلى الحديث عن مسألة التنظيم الإقليمي الذي أقره المؤتمر الثالث العادي للحزب، نذكر بأن ذلك التنظيم كان موضوع القانونين اللذين صدرا بتاريخ 30 يوليو 1968 المتعلقين بـ"التنظيم العام للإدارة الإقليمية" وبـ"تنظيم الولايات ومنطقة نواكشوط". وأصدر مجلس الوزراء المراسيم المطبقة لتلك القوانين فى 24 ديسمبر من السنة نفسها، أحدها يحدد دائرة اختصاص عواصم الولايات وحدودها الترابية، ويحدد الثاني صلاحيات الولاة ونوابهم، بينما يحدد القانون الثالث صلاحيات الحكام. وتستجيب هذه اللامركزية الاقتصادية والإدارية في بلاد مترامية الأطراف مثل بلادنا لعدة اهتمامات.

وقد عبرت عن ضرورة التحرر من البنى والمصطلحات الموروثة عن الاستعمار فقلت في مؤتمر العيون أنه: "...يجب أن نحل إدارة ملتزمة، إدارة تنمية وعدالة محل إدارة السيادة المنقطعة عن الجماهير وعن واقع البلاد". فينبغي أن يختفي

مصطلح" دائرة" الذي كان الاستعمار يستخدمه طيلة وجوده في موريتانيا ويحل محله مصطلح ولاية، كما يحل مصطلح الوالي محل القائد، المصطلح الذى ساد في الفترة الاستعمارية للدلالة على رئيس الدائرة. وتستبدل الأسماء القديمة للدوائر التي تحيل إلى أسماء قبائل (كالبراكنه والترارزه) أو الأسماء المرتبطة بأقاليم جغرافية وتحيل كذلك إلى مجموعات قبلية أو عرقية معينة (مثل آدرار وكوركول) بأسماء محايدة كالأرقام: الولاية الأولى والثانية والثالثة...إلخ. ولم تكن تلك الأسماء شاعرية حسب تعليق أحد المحافظين الذين يحنون إلى الماضي ولكنها حققت الهدف المتوخى منها وهو أن الاسم الجديد لم يعد يثير بصورة تلقائية لدى المواطن أي ذكريات قبلية أو عرقية، بل يحيل، ولو بصورة غير مباشرة، إلى فكرة الجهة، وهي أقرب إلى فكرة "الوطنية"، مما يجعلها أكثر وجاهة. وهذا أحد الأهداف الرئيسة لهذا الإصلاح.

وكان من مزايا هذه اللامركزية أن سمحت بجمع الوسائل المادية والبشرية للولاية تحت سلطة الوالي مما يزيد من فعاليتها ويرفع من مردوديتها. وهو ما يسمح بتنفيذ خطط تنموية على مستوى الأقاليم، وهي خطط طموحة تعتمد على ميزانيات إقليمية محكمة التسيير وعلى ما تقدمه الدولة من دعم، مع العلم أن بعض الولايات فقيرة ولا يمكنها تحقيق الاكتفاء دون الدعم الذي تقدمه الدولة والولايات الغنية في إطار التضامن معها. وكان هذا التضامن من نقاط قوة هذه اللامركزية. وتجسيدا لهذه الفكرة أعدت نصوص أنشئ بموجبها صندوق تضامن مع الولايات يُغذَّى بنسبة مئوية من الميزانية الإقليمية لا أتذكر مقدارها .وكانت هذه النسبة من المصاريف الإلزامية، أي أنها تسحب مع المصاريف ذات الأولوية من دخل الولاية. وهي نسبة ثابتة في كل الولايات، إلا أنها لا يدفعها في واقع الأمر إلا الولايات الغنية وهي الأقل، ويتم دفعها دون حماس كبير! بيد أن ولاة ومستشارى تلك الولايات كانوا يطالبون بإلغائها. وينبغى التذكير أخيرًا بأن هذه اللامركزية كان من شأنها أن تعوِّد المواطنين على تسيير شؤون الإقليم، فمستشارو الولاية مثلا هم الذين يصادقون على الميزانية الإقليمية وعليهم أن يراقبوا تنفيذ الوالي لمقتضياتها. لذا كانت تشكل درسا مهما في ممارسة الديمقراطية.

أما بالنسبة لتقطيع الولايات فإن المكتب السياسي الوطني والحكومة قد اعتمدا في البداية تجميع بعض الدوائر القديمة حسب تكاملها الاقتصادي وحسب وسائل الاتصال الإقليمية. وهكذا تم تجميع دائرتي العصابه وكيدي ماغه لتشكلا معا الولاية الثالثة، ودائرتي البراكنه وتكانت لتشكلا معا الولاية الخامسة، ودائرتي إينشيري والترارزه لتشكلا أيضا الولاية السادسة، ودوائر آدرار وبي دي لفريي وتيرس لتشكل الولاية السابعة. وبذا تم إنشاء سبع ولايات ومنطقة نواكشوط التي اعتبرت ولاية مستقلة.

وبما أن مشاكل الولايات لا تخص وزارة دون أخرى فقد أنشئت إدارة الوصاية الإقليمية في رئاسة الجمهورية خصيصا لربط الولايات بها.

وهكذا كان التوزيع الأول كالتالي:
الولاية الأولى) دائرة الحوض الشرقي سابقا) وعاصمتها النعمه؛
الولاية الثانية (دائرة الحوض الغربي سابقا) وعاصمتها العيون؛
الولاية الثالثة (دائرتا العصابه وكيدي ماغا سابقا ومعهما مقاطعة بومديد(وعاصمتها كيفه؛
الولاية الرابعة (دائرة كوركول سابقا ومقاطعة امبود) وعاصمتها كيهيدي؛
الولاية الخامسة (دائرتا البراكنه وتكانت سابقا) وعاصمتها ألاك؛
الولاية السادسة (دائرتا إينشيري والترارزه سابقا (وعاصمتها روصو؛
الولاية السابعة (دوائر آدرار وبي دي لفريي وتيرس سابقا (وعاصمتها أطار.

ومن الواضح أن هذا التقطيع فضل التقسيم العمودي على التقسيم الأفقي بالنسبة للولايات الثالثة والخامسة والسادسة، لماذا؟ لسبب بسيط هو أن هذا التقطيع أكثر ملاءمة لهمنا الأول وهو هاجس الوحدة الوطنية. فالتقطيع العمودي بالنسبة لتلك الولايات يشجع على التداخل والتفاعل بين مختلف مكونات شعبنا. ففي كل واحدة من هذه الولايات الثلاث بل وفي الولاية الرابعة أيضا يتحتم على كل المواطنين بيضا وسودا، منمين وفلاحين، أن يشتركوا عن طريق ممثليهم في إدارة مصالحهم الإقليمية المشتركة، وبالتالي فإن عليهم أن يتعارفوا ويتفاهموا أكثر ويطلع بعضهم على هموم بعض.
وهنا أود أن أعود إلى مسألة التعايش بين الموريتانيين بيضا وسودا، وإن كنت قد تحدثت عنها. غير أن أهمية الأمر تبرر العودة إليه.
إن الانفصال المكاني بين السكان هو نتاج للظروف الجغرافية التي تفرض نمط حياة في الضفة مختلف، مثلا، عن نمط الحياة في بقية البلاد. فعلى امتداد النهر يعيش الفلاحون المستقرون أو أشباه المستقرين، بينما يعيش في بقية البلاد البدو الرحل. ومع ذلك لم يكن هناك أبدا فصل حاسم بين المكونتين، فلا وجود لمنطقة خاصة بالسود فقط، ولا لأخرى خاصة بالبيض فقط، فليست هناك مدينة في الجنوب مثلا إلا وكثير من سكانها هم من أعماق سكان الوسط أو الشمال. وعلى امتداد سهل "شمامه"، حيث تتوفر الحقول التي تزرع عند انحسار مياه الفيضان، تتجاور حقول الموريتانيين بيضا وسودا ويقومون بالمزارعة والمؤاكرة فيما بينهم. ولا توجد مدينة مهمة في مناطق البيضان إلا وفيها سكان سود من منطقة الضفة .

ولأسباب عديدة كان علينا أن نعدل عن هذا التقسيم الأولي الذي وزع البلاد إلى سبع ولايات فقط.
وبعض هذه الأسباب سياسي حيث أن الدوائر التي لم تصبح عواصمها عواصم لولايات مثل "بي دي لفريي" وكيدي ماغا وإينشيري وتكانت وتيرس زمور لم يرض سكانها بهذا التقسيم، وإنما رضخوا التزاما للنظام، بل شكل لديهم عقدة لا تكاد تنطلي على أحد، وظلوا يظهرون في كل مناسبة عدم رضاهم عنه ولكن

بصورة مسالمة ولبقة .وقد لاحظنا أن عواصم الدوائر التي تحولت إلى مجرد عواصم مقاطعات بدأت تهجر شيئا فشيا بسبب تركز الأنشطة في عواصم الولايات التي أخذت تنتعش أكثر فأكثر. ولاحظنا أيضا أن التجربة أثبتت عجز السلطات الإدارية والسياسية عن أن تدير وتنعش بصورة مرضية ولايات شاسعة كالولاية السابعة التي تبلغ مساحتها خمسمائة ألف كيلومتر مربع حيث تطرح مشاكل ذات طبيعة متنوعة مثل المشاكل ذات الصبغة الريفية التقليدية في شنقيطي وأطار، بينما تطرح مشاكل من نوع جديد تماما كإدارة المناطق المنجمية في فديرك والزويرات ونواذيبو بالولاية السابعة، وأكجوجت في الولاية السادسة.
وأخيرا كان هناك سبب آخر يدعو إلى زيادة عدد الولايات ألا وهو تضاعف عدد المقاطعات و المراكز الإدارية الذي سعى إليه كل من الحزب والحكومة وللأسباب التي شرحناها آنفا .وهكذا أصبحت زيادة عدد الولايات وما ينجر عنها من زيادة لعدد اتحاديات الحزب ضرورية من أجل تنسيق نشاطات كل هذه الوحدات الإدارية وإنعاش مقابلاتها من الوحدات الحزبية .
ولكل هذه الأسباب التي لم تغب عنا بداية ولكننا أسأنا تقدير أهميتها، قررنا في الأخير إنشاء عدد من الولايات وبالتدريج مساو لعدد الدوائر التي كانت موجودة قبل الإصلاح الإقليمي. وهكذا كانت توجد سنة **1978** اثنتا عشرة ولاية علاوة على منطقة نواكشوط تشرف على نحو **40** مقاطعة ومثلها من المراكز الإدارية. وشكلت تيرس الغربية الولاية الثالثة عشرة. وبذا أصبحت للبلد بنية سياسية وإدارية إقليمية تمكنه من بدء انطلاقته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

*

* *

لقد كان للدولة في الولاية هيئتان اثنتان: الوالي ومساعده من جهة واللجنة الإقليمية من جهة أخرى .ولن أعد معها هنا اتحادية الحزب فقد سبق الحديث عنها. ويعتبر الوالي العنصر المركزي وهو بالتالي العنصر الأساس في هذا التجمع الجديد. وقد كانت النصوص تخوله سلطات واسعة ومتنوعة وذلك ما عبر عنه بعض المواطنين ممن لهم ولع خاص بفنون التشبيه قائلين: "إن الوالي هو صورة مصغرة للرئيس مثلما الولاية صورة مصغرة للجمهورية". ولا مجال لمقارنة سلطات الوالي بسلطات قائد الدائرة قديما. فقد نص قانون التنظيم الإقليمي في مادته الثانية على أن الوالي في ولايته هو ممثل السلطة التنفيذية وهو ممثل الولاية، ومسير ممتلكاتها. والوالي باعتباره رئيس الإدارة الجهوية يمارس الصلاحيات التي يخوله المرسوم رقم **345- 68** الصادر في **24** ديسمبر **1968**.
وتغطي هذه الصلاحيات مجالا واسعا يشمل تنفيذ القوانين والتشريعات وكافة القرارات والأوامر الحكومية، وإجراءات حفظ النظام، والمراقبة بشتى أنواعها، وتسيير الطواقم البشرية، وتنسيق أنشطة كافة المصالح الجهوية إدارية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية. ويستعين الوالي في مهامه بمساعدين أحدهما مكلف، طبقا

للمرسوم المذكور أعلاه، بالشؤون الإدارية في الولاية، في حين يختص الآخر بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويستطيع الوالي أن يمنح أيا منهما توكيلا بالتوقيع يرسم حدوده في إطار صلاحيات كل منهما .كما أن باستطاعة الوالي، باعتباره ممثل السلطة المركزية، القيام بسلسلة من الأعمال مثل تزويد السلطات العليا بالمعلومات، والقيام بالتحقيقات التي يطلبها رئيس الجمهورية أو الوزراء، ومهام نشر القوانين والمراسيم والتشريعات، وتنفيذ إجراءات أمنية عامة، إضافة إلى ممارسة أي وظيفة خاصة يخوله إياها القانون .

أما المؤسسة الثانية في الولاية فهي اللجنة الجهوية التى تعتبر الهيئة المداولة في الولاية. ويتألف أعضاؤها من المستشارين الجهويين الذين تم فى مرحلة انتقالية تعيينهم بمرسوم بناء على اقتراح من اتحاديات الحزب. وكان من المقرر– في فترة لاحقة – أن يكون اختيارهم عن طريق الاقتراع العام وهو ما لم يتسن قبل يوليو 1978. فلم ذلك؟ لسبب بسيط هو أننا تحت تأثير خيبة الأمل في تجربة البلديات الريفية التي تم انتخاب مجالسها أول مرة بالاقتراع المباشر، فضلنا تدريب مؤسسة المستشارين الجهويين الجديدة بتعيين أعضائها مدة فترة انتقالية قبل ترشيحهم للاقتراع العام .

وتتمتع اللجان الجهوية – طبقا للنصوص المنظمة لها – بسلطات فعلية ومهمة في إدارة الشؤون الجهوية. فهي تصادق على الميزانيات الجهوية، وتراقب تنفيذ الوالي لها باعتباره ممثل الولاية. وقد كنا نعقد أملا كبيرا على هذه المؤسسة في الجهد الديمقراطي خاصة إثر فشل تجربة البلديات الريفية وإلغائها بعد أربع سنوات فقط من إنشائها، وهو فشل يعود إلى عجز رؤساء المجالس البلدية(حكام المقاطعات) الذين حولوها إلى مجالس وجهاء كما كانت في عهد الاستعمار. كما سعى بعض الولاة الذين لم يتخلصوا بعد من العقلية الاستعمارية، إلى عرقلة إرادة الجهد الديمقراطي الحقيقية والأصيلة لدى الحزب .

وربما كان هذا الجهد الديمقراطي سيتاح له تقدم أكثر لو جاء في سياق غير الذي كنا فيه يومئذ. ومع ذلك فإنه قد ظهر في أغلب الولايات مستشارون جهويون بدأوا يفهمون الدور الذي يريد منهم الحزب أن يلعبوه لتجسيد إرادتنا فى دمقرطة مؤسساتنا دمقرطة تدريجية حقيقية.

وقد كان يسوس شؤون الولاية اليومية ثالوث يتألف من الوالي والأمين الاتحادي ورئيس اللجنة الجهوية. وعندما يتفاهم الثلاثة - خاصة الأولان - فإن الولاية تكون هادئة ويتمكن المسؤولون من القيام بمهامهم على الوجه الأمثل. أما في الحالة الأخرى فإن الولاية تكون مضطربة ولاشيء فيها على ما يرام. ومن أجل محاربة مخلفات هذا النظام الثنائي في حال اختلاف الوالي والأمين الاتحادي – خاصة في الفترة الصعبة التي تمر بها البلاد – قرر المؤتمر الطارئ في يناير 1978، القيام بإصلاح بعيد الغور تمثل فى إلغاء منصب الأمين الاتحادي مؤقتا وإسناده للوالي ليمارس هذا الأخير صلاحيات الأمين الاتحادي إضافة إلى صلاحياته السابقة، ويتغير أسمه ليصبح المندوب الجهوي، ويُعِينه في مهمة

إنعاش وتنسيق أنشطة الحزب مساعد منتدب لهذه المهمة خصوصا.

*
* *

ما الذي يتوقع من هذا الإصلاح الهام الذي يعلق عليه الحزب والحكومة آمالا جساما وهما مهووسان بدعم الوحدة الوطنية ودمقرطة المؤسسات التدريجية؟
لنقل في البداية أن إنجاح إصلاح بهذا المستوى يتطلب توفير بعض الشروط من بينها :
-وجود رجال أكفاء بكل المعايير، أي رجال قادرين على إنجاح هذا الإصلاح أولا، وقيادته بصورة فعالة وحركية ثانيا .
-امتلاك الوسائل المالية والفنية الكافية لسير هذا الإصلاح.
بيد أن مثل هذه الوسائل من الصعب توفيرها فى آن واحد في بلد فقير ومتخلف كبلدنا. فمشكلة النقص الخطير في الأطر المؤهلة مسألة حادة في بلادنا لأسباب سبق أن تحدثنا عنها عدة مرات. ومع ذلك فإن أغلب الولاة الذين عليهم مدار الإصلاح كانوا عند مستوى المهمة المنوطة بهم تقريبا، رغم العجز البين والنقص الظاهر أحيانا، وينطبق عليهم عموما ما كتبته عن الإداريين الوطنيين الأوائل الذين حلوا محل الإدارة الاستعمارية .
أما بالنسبة للوسائل المالية، فإن الحظ لم يساعد الولايات حيث أن مصدر دخل الميزانيات الجهوية الأساس هو ضريبة زكاة الحيوانات. وقد تزامنت بداية التنظيم الإداري – للأسف – مع بداية ذلك الجفاف المريع الذي اجتاح منطقة الساحل كلها بما فيها بلادنا وقضى على معظم القطعان فيها. وقد زاد من خطورة هذا الوضع ميل مواطنينا الشديد إلى المغالطة الضريبية بإعلان أقل ما يمكن، أي أقل من ربع القطيع أحيانا! وهذا يعتبر سلوكا يتنافى مع روح المواطنة وإن بدا مشتركا بين الشعوب بما فيها الشعوب المتطورة حسب ما سمعت في فرنسا مثلا عن هذا الموضوع .
وقد علق المكتب السياسي الوطني ضريبة زكاة الحيوان مدة خمس سنوات بسبب تفاقم ظاهرة الجفاف التي أفقرت معظم ملاك المواشي الموريتانيين .وكان ينبغي تمديد هذه الفترة إذا ما تواصل الجفاف. وفي مثل تلك الظروف، كان لابد للدولة من أن تدفع للولايات – لئلا تموت جوعا - مبلغا سنويا مساويا لتلك الضريبة.
ورغم هذه الظروف غير المواتية، فقد بدت المؤسسات المتولدة عن الإصلاح قابلة للاستمرار. فقد قاومت بالفعل مختلف المحن التي تعرضت لها في سنواتها العشر الأوائل، سنوات التكوين إذ كان عمرها عشر سنوات إبان انقلاب يوليو 1978. وفي هذا التاريخ كانت بالفعل قد أصبحت جزءا من السلوك العام ولم يعد أحد يدعو إلى إلغائها كما كانت الحال بالنسبة للبلديات الريفية والحضرية التجريبية .
ومن بين الفوائد التي وفرها وجود الولايات تقديم إطار مناسب للتواصل المستمر

بين القمة والقاعدة، وهو تواصل تجسد في المؤتمرات السنوية للمسؤولين السياسيين والإداريين الجهويين إضافة إلى الملتقيات الجهوية، وهي تظاهرات كنت حريصا على أن أترأسها بصورة فعلية .

وقد انعقد أول مؤتمر سنوي فيما بين 27 و31 يناير 1969، وحضره الأمناء الدائمون للمكتب السياسي الوطني والوزراء ومراقبو الدولة، ورئيسا الحركتين الوطنيتين للنساء والشباب، والأمين العام لاتحاد العمال الموريتانيين، وقادة الجيش وقوى الأمن وبعض مديري المصالح حسب الموضوعات التي يتضمنها جدول الأعمال.

أما بالنسبة للولايات فإنه كان هناك العدد نفسه من الممثلين وكل ولاية يمثلها ثلاثة: هم الوالي والأمين الاتحادي ورئيس اللجنة الجهوية. ورغم أن التمثيل الوطني هو الغالب فى هذا المؤتمر، فقد اخترنا وصفه بـ"الجهوي" لإبراز دور الولايات وتوفير الفرصة للحديث عنها باستفاضة. وباختصار كان ذلك من أجل تعريف شعبنا أكثر بالتنظيم الإقليمي عن طريق وسائل الإعلام، بل وتعريف المهتمين الأجانب ببلادنا بهذا الجانب من حياتنا الوطنية.

وكنا نناقش في هذا النوع من المؤتمرات عادة، كما هي الحال بالنسبة للملتقيات الجهوية التي سأتحدث عنها لاحقا، مختلف المشاكل الجهوية والوطنية بل والدولية أحيانا. وهكذا يتعرف المسؤولون في كل ولاية على المشاكل المطروحة على نظرائهم في الولايات الأخرى فيقارنون تجاربهم، ويقابلون طرائقهم، ويتبادلون الأفكار، أي أن بعضهم يثري بعضا .

وعند العودة إلى أماكن عملهم، يطلع المسؤولون الجهويون مواطنيهم عبر المهرجانات واجتماعات الأطر في الولاية أو المقاطعة، وأحيانا في المراكز الإدارية على أعمال المؤتمر الذي حضروه. وبهذه الطريقة ينشرون نتائج المؤتمر ويعممون الشعارات التي تصدرها القيادة الوطنية ويشرحونها ويعلقون عليها .

وهكذا ينعشون هيئات الحزب الجهوية ويشركون القاعدة في الحياة الجهوية والوطنية أيضا، وبالتالي يساهمون في تربية المناضلين في القواعد ويجعلونهم يعون مشاكل الوطن ويستشعرون المسؤولية. وبذا يصبح المناضل في سيلبابي مطلعا على ما يعانيه مواطنه في بير أم قرين، والمواطن في باسكنو واعيا مشاكل أخيه في نواذيبو وهلُمَّ جَرّا .

*

* *

--

الفصل الثاني عشر (2 (

أما بالنسبة للملتقيات الجهوية فإن المكتب السياسي الوطني أنشأها في أعقاب التنظيم الإقليمي مباشرة، وذلك في إطار انشغاله الدائم بالبحث عن طريقة أو وسيلة تسمح بإقامة جسر للتواصل الديمقراطي بين القمة والقاعدة؛ جسر يتيح للقمة فرصة الاتصال بالقاعدة لتطلعها على ما تقوم به باسمها، أي كافة نشاطاتها. وهذه الملتقيات هيئة أصيلة ومرنة غير دائمة، تعبر عنها بصدق اجتماعات الأطر التي تعقدها أثناء جولات الاتصال التي تحدثت عنها سابقا. وقد انعقد أول ملتقى من هذه الملتقيات فيما بين 11 و14 يونيو 1969 بالنعمة عاصمة الولاية الأولى، وانعقد آخرها بنفس الشكل فيما بين 9 و 13 مارس سنة 1970 بروصو عاصمة الولاية السادسة. وتنعقد هذه الملتقيات في عاصمة كل ولاية وتدوم عدة أيام ويشارك فيها الأطر السياسيون والإداريون دون أي تمييز، كأطر الحزب - وهم أعضاء المكاتب الاتحادية ومكاتب الأقسام - وأطر الحركات الوطنية. كما يشترك فيها من جانب الإدارة الجهوية الوالي ومساعداه والحكام ورؤساء المراكز الإدارية ورؤساء المصالح الجهوية، سواء كانوا أعضاء في الحزب أو غير أعضاء فيه، وممثلون عن الجيش، في المناطق التي توجد له فيها ثكنة. ويأتي معي من نواكشوط إلى هذه الملتقيات عادة الأمين الدائم للمكتب السياسي الوطني والوزراء الذين لدى مصالحهم تمثيل في الداخل كالداخلية والعدل والتربية والصحة والمالية والتجارة...الخ. كما يأتي معي رئيسا الحركتين الوطنيتين النسوية والشبابية والأمين العام لاتحاد العمال الموريتانيين. وينضاف إلى هذه اللائحة وزراء آخرون ومديرو بعض المصالح المركزية تبعا للمشكلات الخاصة بهذه الولاية أو تلك. وكان تنظيم هذه الملتقيات متشابها. فجدول الأعمال يعده الأمين الدائم بالتعاون مع المسؤولين الجهويين وبما يتلاءم مع طبيعة الولاية المعنية. ويناقش جدول الأعمال هذا نقطة بعد أخرى في جلسة علنية هي الوحيدة في الملتقى، إذ لا توجد لجان ولا اجتماع ضيق. ويتم هذا النقاش الطويل دائما في جو من حرية التعبير التامة، وهي حرية كنت أشجعها إلى أقصى حد. وذلك ما كنت أعنيه حين قلت: "إن الملتقى هو بالنسبة لنا حوار مباشر وصريح بين القاعدة والقمة... إنه ممارسة الديمقراطية الحقيقية من أجل إتاحة الفرصة لكل واحد ليعبر بحرية ويدلي بما لديه في كل القضايا الوطنية... ". ولقد بدا أن هذه الملتقيات جد مفيدة، فقد مكنت – كما كان مرجوًا منها – من إجراء حوار صاخب أحيانا بين القاعدة والقمة. كما مكنت القاعدة – وهذا هو الأهم – من أن تعي ما لها من أهمية وما يمكن أن تقوم به من دور في الرقابة – ولو بصورة محدودة - على أنشطة قادتها، وقدرتها كذلك على مساءلتهم! وقد حصل ذلك بالفعل، وتمت محاكمة حكامها، وأنا من بينهم، دون رأفة أو ظروف تخفيفية. وقد كان هناك فكاهة موفقة تقول إن هذه الملتقيات محكمة شعبية تصدر أحكامها على القيادة الوطنية دون رحمة. ففيها يحتل المنسيون ممن يقفون خارج النظام مقدمة خشبة المسرح، وينتهزونها فرصة يطلقون فيها العنان لأنفسهم ليثبتوا وجودهم، وفيها يتعلم الولاة لأول مرة دروسا في التواضع، كان معظمهم بحاجة إليها، وهو ما كنت أعجز عن تقديمه لهم – وأقولها بكل تواضع – رغم دعواتي المتكررة كتابيا

وشفهيا وفي مختلف المناسبات. وفي التقرير المذهبي الذي قدمته للمؤتمر الرابع عام 1975، وكذلك في مداخلتي أمام المؤتمر الطارئ في يناير 1978، كنت قد وصفت المناضلين والمسؤولين الذين أحلم بهم لحزبي ووطني بما يلي: "نحن بحاجة إلى مناضلين مقتنعين، ولسنا بحاجة إلى وجهاء يحرصون على حفظ مصالحهم الشخصية. نحن بحاجة إلى رجال مستعدين كل الاستعداد لخدمة الجماهير الفقيرة التي ما تزال تعاني الجهل وتتعرض لأنواع الإذلال .نحن بحاجة إلى رجال همهم أن يتعلموا من الشعب ويعلموه كيف ينظم عملا إيجابيا. نحن بحاجة إلى رجال متحررين من كل العقد والأحكام المسبقة، رجال حيويين يعرفون كيف يعيشون مع الجماهير، ويعرفون كيف يستقبلون مشاكل الجماهير، ويعرفون بالتالي كيف يخدمون الجماهير. ومرة أخرى لابد لمسؤولينا أن يعرفوا، أيا كان مركزهم، أن لا قيمة لهم بدون الشعب، وأن الحكم عليهم سوف يكون بحسب إخلاصهم له، وتواضعهم في خدمته ."وخلال النقاشات التي تدور في هذه الملتقيات، كانت توجه إلينا أحيانا الانتقادات اللاذعة من طرف الأطر الشابة المعارضة للنظام، ولكن أيضا من طرف مناضلين بسطاء في القواعد الشعبية، وبعض أعضاء الحزب المقتنعين به. وقد فاجأني – وكانت مفاجأة سارة – ما لدى هؤلاء من سلامة طبع وبراءة سذاجة ومن صدق، وتعلمت منهم الكثير من المشاعر العميقة والنبيلة، واطلعت من خلالهم على كثير من هموم البلد الحقيقية. وشكلت هذه الملتقيات – بالفعل– مدرسة حية أصبح كل المشاركين فيها، قمة وقاعدة، معلمين ومتعلمين – بالتناوب - في الوقت نفسه. وكانت كل المشاكل الجهوية والوطنية والدولية يتم نقاشها فيها، ويتم أحيانا بدقة بالغة. وكان علينا نحن أهل نواكشوط أن نقوم بدور التلميذ الذي يؤدي امتحانا أمام لجنة تسعى إلى تعجيزه. وكانت لجنة الامتحان – أي ممثلو القاعدة الشعبية – تفرح وتغضب بل وتنتقم، كما يقول البعض. تنتقم من سكان المدينة، أولئك الذين لا يتحملون لفح ريح السموم ("إريفي") وغبارها. ولا يبدى بعض هؤلاء المدنيين حين يوضع في قفص الاتهام أي انسجام مع الوضع بل يحاول، مبديا تبرمه إن لم نقل غضبه، أن يتجنب الرد على الأسئلة التي يراها سخيفة أو يشتم فيها رائحة تصفية الحسابات. وعندها تبدأ درجة حرارة القاعة في الصعود، وهو جو ساخن أصلا بطبيعة الحال، لاسيما في شهر يوليو مثلا في مدينة النعمة أو كيهيدي. وكنت على الدوام أتدخل في هذه الحالات لتلطيف الجو، فأطلب من المُمْتَحَن، وهو غالبا أحد كبار المسؤولين(عضو المكتب السياسي أو وزير)، أن يرد بصورة مناسبة على سؤال ممتحِنه أو ممتحِنِيه. وكانت تلك هي القاعدة في هذه التجربة الديمقراطية الأصيلة والثرية. وبما أنني كنت حريصا على إعطاء الكلام لكل من أراده - ومن يريدون الكلام كُثر، وفي بعض الأحيان مهذارون، وبما أنني كنت أيضا مصرا على أن يجيب الموظفون السامون على كل الأسئلة وكل المشاكل المثارة – فقد كانت معظم اجتماعاتنا وخاصة في الليل طويلة لانهاية لها، وكانت بالتالي مضنية. ففي اجتماع العيون قضينا الليل كله، وفي روصو لم ننته من الاجتماع إلا عند الخامسة صباحا. ولكن كان بحمد الله بعض المشاركين في الملتقى أقل مني ومن بقية

المسؤولين السامين تصنعا للصبر. فقد اكتشفت حين أدعو هؤلاء للكلام أو للاستماع إلى الجواب على استشكالاتهم، أنهم قد انصرفوا. ولولا ذلك لطال النقاش كثيرًا! وهكذا فإن هذه الملتقيات شكلت بالنسبة لي تجربة بناءة، وكذلك الأمر بالنسبة للقيادة الوطنية أجمعها. فبعد اكتمال هذه الملتقيات أصبحت لدينا صورة حقيقية عن وضع البلاد. كما أتاحت لنا– على سبيل الخصوص– دمج بعض الأطر الشابة في الحزب الذي تعرفوا عليه من الداخل وبمحض إرادتهم. فقد عبروا خلال مشاركتهم في هذه الملتقيات عما في نفوسهم وانتقدوا المسؤولين وأنشطتهم بلا رحمة بدءا بي شخصيا .وعندها تيقنوا أن الديمقراطية الداخلية في الحزب حقيقة لا مراء فيها. وهكذا استجاب النزهاء منهم، وهم الأغلبية، للنداء الذي وجهته إليهم حين قلت: "ادخلوا الحزب وغيروه من الداخل...". وقد مكنتني هذه الملتقيات أيضا من فهم الأسباب الكامنة وراء التذمر الذي يبديه المناضلون في القاعدة الشعبية حيال المسؤولين الحزبيين والإداريين المحليين. فقد كانوا يأخذون عليهم، إضافة إلى عدم إشراكهم في النشاطات، معاملتهم إياهم بالدونية إن لم نقل بالاحتقار. فقد اتضح لي من هذه الملتقيات أن بعض المسؤولين كانوا يتصرفون مع المناضلين في القاعدة كما لو كانوا شيوخا تقليديين لطبقة جديدة تجعل من رفاقهم في الحزب مجرد رعايا يتلقون أوامر يجب تنفيذها ولا ينبغي لهؤلاء الرعايا الوقوف معهم على قدم المساواة. وقد فضحت هذا السلوك بشكل خاص في خاتمة التقرير المذهبي الذي قدمته للمؤتمر الرابع سنة 1975، وهي نفس الخاتمة التي أعدتها في مداخلتي أمام المؤتمر الطارئ في يناير 1978. وما عنيته هنا هو كل المسؤولين دون تمييز سواء كانوا على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني. أما فيما يتعلق بحكام المقاطعات فإن بعضهم كان ما يزال يعيش عقلية القادة الاستعماريين التي أثيرت سابقا والتي يطبعها الاستعلاء على المحكومين. فلم يكونوا يتصرفون باعتبارهم مواطنين من هذا الشعب أوكلت إليهم الحكومة مهمة سلطوية هي التفاني جسما وروحا في خدمة مواطنيهم الذين يعانون حياة صعبة في ظل طبيعة قاسية يتحتم عليهم العيش فيها .فهؤلاء الحكام الذين حالفهم الحظ، وتعلموا في المدارس تعلما أتاح لهم نصيبا من السلطة العمومية، كانوا كثيرا ما ينسون جوهر مهمتهم وهو مساعدة مواطنيهم على حل مشكلاتهم اليومية وتوجيههم بالتعاون مع الحزب وعونهم على التكيف مع الحياة المعاصرة. وقد كانوا "حكاما" حقيقيين بالمعنى الاستعماري، نعم كانوا يحكمون! وكان لا بد من محاربة هذا النوع من العقليات المنبوذة. وقد شكلت هذه الملتقيات إطارا مناسبا لإعلان الحرب عليها عن طريق تربية المسؤولين تربية تطبيقية، ونزع هالة الأرستقراطية والاستبداد التي تعشش في أذهان بعضهم وترتبط بالسلطة لديهم كبارا وصغارا، سياسيين وإداريين. فقد كنا هنا جميعا، قمة وقاعدة، مجتمعين في القاعة نفسها أو في الساحة نفسها في مجالس خاصة بكبار المسؤولين بطبيعة الحال، وإن لم يكن ذلك إلا لضرورة مادية وتنظيمية. غير أننا كنا جميعا تحت سقف واحد، وكنت أنتبه إلى كل التفاصيل لأشجع تواضع المتواضعين وأخفف من عقد الآخرين. وكم كنت أشعر بسعادة حقيقية عندما يأخذ

الكلام أحد المناضلين البسطاء من القاعدة الشعبية. صحيح أن بعض الذين يتدخلون لأول مرة أمام الجمهور، كانت العبارات تخونهم ولكنهم مع ذلك يعبرون عن أشياء لها معناها. وأما غيرهم فقد لا يتورع من تصفية حسابات هنا أو هناك مع هذا الأمين العام أو هذا الحاكم أو ذلك الأمين الاتحادي أو ذاك الوالي أو الوزير. وقد كان لي في بعض الأحيان – أنا الآخر – نصيبي من تلك السهام الشفهية. فقد قال بعضهم " :لا نعرف سواك لأنك أنت وحدك الذي انتخبناك، والمسؤولون الآخرون من اختيارك، فأنت إذا المسؤول عن تصرفاتهم حسنة كانت أم سيئة". وهذا أمر صحيح في معظمه ولكن ما أخطرها من مسؤولية، أمام الله أولا، وأمام مواطني وأمام التاريخ ثانيا!. وأعترف بأن هذا النوع من التفكير كان يؤرقني دون أن أستطيع إظهار ذلك، لأن تحمل المسؤوليات الجسام – كما قلت من قبل – يلغي الإحساس البشري لمن يمارس السلطة ويجعله غير قادر على إظهار مشاعره الإنسانية كالآخرين، فلا يتألم ولا يفرح!... وكم هو ثقيل حمل قناع الحاكم بالنسبة لمن له ذرة واحدة من مشاعر البشر! وكم كان إحساسي بهذا الجانب من مسئوليتي كرئيس للدولة عبئا ثقيلا لاسيما وأنني لا أستطيع أن أبدل من عفوية الناس والأشياء من حولي. ومهما يكن من أمر فقد كنت أعتزم أن يتجدد مثل هذه الملتقيات كلما كان ذلك ممكنا، لكن "وما تشاءون إلا أن يشاء الله". غير أن تطور البلاد والمشاكل اللامتناهية التي تستحوذ علي اهتمامى في نواكشوط أو في الخارج، منعاني مع الأسف من أن أجدد تجربة العودة إلى المنابع، إلى تلك التجربة الموريتانية الأصيلة والمثيرة .وفى ختام حديثى عن الإصلاح الإقليمي، أؤكد أنه ساهم بلا شك في تجسيد الشعور الوطني ودعمه على ما كان عليه من هشاشة. وقد شكلت الولايات والاتحاديات حتى 1978 حلقة جوهرية فى بناء الدولة -الأمة الفتية. لقد كان الإصلاح الإقليمي المناسبة التي ألغينا فيها أسماء البلدات الثلاث التي كانت تحمل أسماء فرنسية: "بور آتيين " التي أصبحت نواذيبو؛ و"فورغورو" التي أصبحت فديرك؛ و"فورترينكي" التي أصبحت بير أم القرين. وهكذا عادت إلى هذه البلدات أسماؤها الموريتانية. وهذه لائحة بأسماء الولاة الأوائل ورؤساء اللجان الجهوية الأولى التي عينتها الحكومة في أعقاب إنشاء الولايات باقتراح من المكتب السياسي الوطني: فالولاة هم: ماموني ولد المختار امبارك الولاية الأولى سيدي محمد ولد عبد الرحمن الولاية الثانية التجاني كان الولاية الثالثة بمبه ولد يزيد الولاية الرابعة يحيى كان الولاية الخامسة الزين ولد المعلوم الولاية السادسة معروف ولد الشيخ عبد الله الولاية السابعة بكار ولد سيدي هيبه منطقة نواكشوط أما رؤساء اللجان الجهوية فهم: حمود ولد أحمدو الولاية الأولى شيخنا ولد محمد الأغظف الولاية الثانية المختار ولد أحمد ولد عثمان الولاية الثالثة يوسف كويتا الولاية الرابعة محمد احمد ولد حمود الولاية الخامسة سيدي المختار انجاي الولاية السادسة محمد ولد لمغيفري الولاية السابعة محمد ولد خيار منطقة نواكشوط .أما الرعيل الأول من الأمناء الاتحاديين المنتخبين فهو: عبد الرحمن ولد الشين الولاية الأولى الحسن ولد صالح الولاية الثانية ممدو ساغو الولاية الثالثة الداه ولد سيدي هيبه الولاية

الرابعة ممدو دمبا با الولاية الخامسة سليمان ولد الشيخ سيديا الولاية السادسة محمد محمود الملقب النجيب الولاية السابعة محمد ولد خيار منطقة نواكشوط * *
* لنعد الآن إلى اللجنة الوطنية للشؤون الثقافية التي أنشأها مؤتمر العيون في يونيو 1966 التى افتَتَحت أعمالها يوم 18 يوليو الموالي. وفي خطاب الافتتاح الذي أعلنت فيه عن ضرورة إعادة بناء الشخصية الموريتانية بصورة خالية من الشوفينية ومن كراهية الغير، قمت بتبيان مواضيع كان قد تم تفصيلها في العجالة التي تتعلق بالمسألة الثقافية المشار إليها أعلاه. وقد عينتْ هذه اللجنة في جلستها الأولى لجنة فرعية مكلفة بالتوثيق تتكون من: سك مام انجاك ومحمذن ولد باباه وبارو عالي ومحمد المختار ولد اباه وأحمد بن أعمر وبارو عبد الله وعبد الله ولد مولود ولد داداه. وكلفت هذه اللجنة الفرعية بدراسة الوضعية الحالية واستخلاص التصورات المستقبلية، وبجمع الوثائق عن الأنظمة المعمول بها في الدول التى تشبه أوضاعها أوضعنا... وفي 15 سبتمبر1966، قدمت اللجنة الفرعية تقريرها إلى اللجنة الوطنية للشؤون الثقافية، وقررت هذه الأخيرة إسناد مهمة القيام بدراسة معمقة لهذا التقرير إلى لجنة فرعية فنية جديدة مكونة من: با بوبكر فال ومحمذن ولد باباه واليمان كان وبا الحسن ومحمد المختار ولد اباه وسيدي محمد الملقب الديين وعبد الله بارو وسالم فال. وفي 18 فبراير 1967 قدم إلي وزير التهذيب الوطني اعْلي ولد علاًف التقرير النهائي للجنة الوطنية للشؤون الثقافية التي كان رئيسها. وأهم المقترحات التي ركز عليها هذا التقرير هي البحث الدائب عن الفاعلية والعدالة في التعليم، وعن بناء الشخصية بصورة خالية من الشوفينية وكل أنواع كراهية الغير، وأخيرا البحث الذي لا ينقطع عن دعم الوحدة الوطنية وتقويتها. ونصح التقرير بألا ينقطع الطفل عن وسطه، واقترح في النهاية اعتماد الازدواجية الفرنسية العربية. وقد صادق المكتب السياسي الوطني في اجتماعه أيام 16-18 مايو على هذا التقرير مع بعض التعديل، وقرر أن الإصلاح المقترح ينبغي أن يبدأ العمل به عند الافتتاح الموالي في أكتوبر 1967. وعيَّن لجنة للبرامج والكتب المدرسية، ووافق على إنشاء قطاع للثقافة لنشر كل النصوص الرسمية باللغتين العربية والفرنسية. وقد أوصى المكتب السياسي الوطني الحكومة بمتابعة مسألة ترسيم اللغة العربية بعناية وتطبيقها تطبيقا عمليا ينطلق من الحقائق الموضوعية. تلكم هي مقترحات ذلك التقرير التى استوحينا منها سياستنا التربوية والثقافية حتى يوليو .1978 وقد كانت هذه المقترحات بشكل خاص أساس الإصلاحين الجوهريين اللذين تما سنة 1967 و 1973 واللذين كانت غايتهما النهائية بناء الشخصية الثقافية الموريتانية .وكان على نظامنا التربوي هذا أن يمكننا من "وضع أسس جديدة لقيم وطنية مستوحاة من تراثنا التاريخي والديني والثقافي تمكننا مستقبلا من خلق انسجام بين مثل شعبنا الإسلامية والتقنيات المعاصرة المتطورة التي لا مجال للبقاء بدونها..."، وباختصار المصالحة بين الأصالة والانفتاح. وقد أوصى هذا الإصلاح في خطوطه العريضة بما يلى :أولا: "فيما يتعلق بالتعليم الأساسي: - إضافة سنة تمهيدية أولى باللغة العربية مما رفع مدة التعليم فى هذه المرحلة من ست سنوات إلى

سبع. ويراد من هذه السنة التحضيرية تقديم أسس النطق السليم باللغة العربية للطفل في سن مبكرة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقديم تربية دينية(إضافة إلى مبادئ القراءة والكتابة) ضرورية لمكافحة اجتثاث الجذور الاجتماعية الذي نخشاه دوما. - إنشاء مراكز تعنى بالدراسات الريفية يوجه إليها كافة التلاميذ الذين لم يوفقوا فى مسابقة الالتحاق بالتعليم الثانوي النظامي، ويخشى عليهم أن يصبحوا فى عداد العاطلين الفعليين. وينبغى أن يتلقى التلاميذ فى هذه المراكز تعليما يستند فى الأساس على الأنشطة الاقتصادية فى ولاياتهم وأن يتعودوا على العمل اليدوي والأنشطة التعاونية. ويمكن أن يسد ما فى تكوينهم من نقص فى المدارس الوطنية المهنية. أما فيما يتعلق بدرس تعلم اللغة الفرنسية القديم، فقد تم الإبقاء عليه، فى حين يقتصر تعليم اللغة العربية على الحفاظ على المعلومات المكتسبة فى الدروس الأساسية لتلك اللغة. وسيجد خيار الازدواجية تجسيده العملي، فى المستقبل المنظور، عبر تقنين وتوحيد الشهادات العربية الفرنسية. ثانيا: فيما يتعلق بالتعليم الثانوي الذى لا يعدو كونه نتيجة منطقية لإصلاح التعليم الأساسي، فإن إصلاحه الشامل لا يمكن أن يتم فورا. إلا أنه فى انتظار ذلك أدخلت بعض التعديلات على برامج المرحلة الإعدادية حيث زاد التوقيت المخصص للغة العربية، وتم تغيير برامج التاريخ والجغرافيا". وتجدر الإشار إلى أن جزء الإصلاح المتعلق بمراكز الدراسة الريفية، رغم أصالته وأهميته البالغة، لم يتمكن مع الأسف من تطبيقه لعدم توفر الوسائل البشرية والمادية والفنية. أما الإصلاح الثاني المعروف بإصلاح 1973 والمستوحى من التجربة التونسية، فليست لدي عنه أي وثيقة مكتوبة، وأعتقد أننى أتذكر خطوطه العريضة لاسيما فيما يتعلق بالتعليم الأساسي الذى قُلصت مدته من سبع سنوات إلى ست. وتم تعريب السنتين الأوليين تماما، بينما كانت مقررات السنتين المواليتين باللغة الفرنسية أساسا واقتصر تعليم اللغة العربية فيهما على الحفاظ على المعارف المكتسبة فى السنتين الأوليين. أما السنتان الأخيرتان من التعليم الأساسي فهما مزدوجتان تماما .وبذلك يفترض أن يكون التلاميذ مزدوجين عند دخول المرحلة الثانوية، وأن يدخلوا إليها الازدواجية الحقيقية ابتداء من السنة الأولى إعدادية. وقبل الشروع فى تطبيق هذا الإصلاح، تم افتتاح عدد من الفصول التجريبية فى بعض مداس العاصمة وفى داخل البلاد .
وأنهت الدفعة الأولى من مرتادى هذه الفصول التجريبية المزدوجة المرحلة الإبتدائية من تعليمها فى 1978، وكان عليها أن تلتحق بالسنة الأولى إعدادية مع بداية العام الدراسي 1978-1979. ولم أعد أذكر الإجراءات الانتقالية التى أقرها إصلاح 1973 فى المرحلة الثانوية التى قلصت مدتها هي الأخرى من 7 سنوات إلى 6 بمعدل 3 سنوات لمرحلتيه الأولى والثانية. وعلى الرغم مما اعترى هذه السياسة التعليمية والثقافية الجديدة من ضعف ونواقص لا محيد عنها بسبب نقص الكادر البشري المؤهل والوسائل المالية والفنية، فقد كانت تسير على النهج الصحيح فى يوليو 1978. فتعليم اللغة العربية قبلت به الغالبية العظمى من الموريتانيين، من مختلف الأعراق. واحتاج بضع عشرات الأطر السود المعادين تماما لتعليم اللغة العربية إلى إيجاد مسوغات لعدائهم، فاستندوا إلى حجة فنية

سليمة فى أساسها تتمثل فى تدنى نوعية التعليم العربي فى مدارسنا، وهي حجة يشاطرهم فيها أغلب آباء التلاميذ والمسؤولين وأنا منهم. إنها حجة وجيهة لها ما يبررها، ولا تعدو كونها واحدة من تجليات معوقاتنا التى لا تحصى بوصفنا بلدا متخلفا، وهي المعوقات التى ركزت هذه المذكرات على إبرازها. غير أن هذا العائق ينبغي أن يتقلص مع مرور الوقت أمام سياسة ملائمة لتكوين مدرسين مزدوجين كنا قد بدأناها بالفعل. وهو تكوين محلي بالدرجة الأولى. وكان ذلك هو الهدف من إنشاء مدرسة تكوين المعلمين المزدوجين بنواكشوط فى يناير 1967.
أما بالنسبة للتعليم العالي فإننا قد عدلنا عن نظام الجامعات الفرنسي الكلاسيكي عالي الكلفة وغير الملائم لحاجات بلدنا من الإطارات العليا، وتبنينا بدلا منه نظام معاهد الدراسات العليا التي تقدم تكوينا تطبيقيا يركز على النواحي التطبيقية أكثر مما يركز على الجانب النظري، ويكون خريجوه قادرين على ممارسة العمل بشكل مباشر وفي مختلف مجالات الحياة الوطنية. وهكذا كان على المعهد العالي للعلوم التربوية أن يكون امتدادا للمدرسة العليا لتكوين الأساتذة التي تم إنشاؤها فى سبتمبر 1970، وظلت حتى 1975 خاصة بتكوين أساتذة المرحلة الأولى من التعليم الثانوي ومدتها سنتان. وفي سنة 1976 بدأت نظامها في تكوين أساتذة المرحلة الثانية من التعليم الثانوي على مدى أربع سنوات. أما المعهد الجامعي للاقتصاد والتسيير فسيحل محل المدرسة الوطنية للإدارة التي أعدَّت لتكوين إداريين وقضاة وديبلوماسيين واقتصاديين. وكان من المفروض أن تكتمل دراسة إنشاء المعهد الجامعي للهندسة ما بين 1977-1978، وهي دراسة معقدة بسبب ما عَنَّ من صعوبة لتحديد التجهيزات الضرورية لإنشائه. وقد تعهدت الحكومة المغربية بتمويل إنجازه. وكانت دراسة المعهد الجامعي للزراعة مسجلة ضمن الخطة الثالثة (1976- 1980 .(أما المعهد العالي للدراسات الإسلامية الممول من لدن المملكة العربية السعودية فقد كان من المتوقع أن ينتهي بناؤه عام 1978. و بذا فإن بوادر الجامعة الموريتانية الحديثة كانت في وضع متقدم. * * *
وموازاة مع إصلاح التعليم العام، كان الحزب والحكومة يدركان أهمية تعليمنا التقليدي الذي تشكل بفضله موروثنا الثقافي العربي الإسلامي وتم الحفاظ عليه. ولذلك قررنا السعي إلى تحديث هذا التعليم ليستمر ويبقى" مشعلا ثقافيا ينير منطقة غرب إفريقيا كلها...". وهكذا طلب من العلماء المشرفين على هذه الجامعات البدوية (المحاضر) إدخال بعض المواد كالرياضيات والتاريخ والجغرافيا في برامج هذا التعليم. ومن هذا المنطلق، منحت إعانات سنوية لأهم محاضر البلد وكذلك لبعض المدارس القرآنية كمدرسة ابن عامر. ونظرا للأهمية التي نوليها لتعليمنا التقليدي واعتبارا لشح الموارد التى يمكن لميزانية الدولة أن تضعها في خدمته، فقد اقترحت الحكومة على البنك الدولي برنامجا تجريبيا لتحديث هذا القطاع، فوافق على تمويله. وفي يوليو 1978 كانت هذه التجربة قد بدأت وشملت نحو 20 محضرة في الولايات الرابعة والسادسة والثانية عشرة ومنطقة نواكشوط. * * * لقد أوضحت فيما سبق أن هذه السياسة التربوية والثقافية الجديدة كانت، إلى غاية يوليو 1978، تسير على الطريق الصحيح كما كانت

مقبولة لدى غالبية الموريتانيين على اختلاف أعراقهم. والحقيقة أن المشكلة الوحيدة التي كانت ما تزال تشغل بال أعضاء المكتب السياسي الوطني والحكومة يومئذ هي: بـأي أبجديـة -عربية أو لاتينية؟ – ينبغي أن تتم كتابة لغاتنا المحلية : البولارية، والسوننكية، والولفية بغية تدريسها؟ وقد اقترح حلان لهذا المشكل، أولهما تنادي به مجموعة من المسؤولين معظمهم من سكان ضفة النهر. ويعتقد هؤلاء اعتمادا على وجهة نظر فنية وعملية أنه من الأفضل أن نستعمل لكتابة هذه اللهجات الأبجدية اللاتينية مستفيدين من التجارب التي حصلت عليها في هذا الميدان دول الجوار كالسنغال ومالي وغينيا. وهو حل سيوفر الوقت والمال فى حال تبنيه، ويسمح للموريتانيين الناطقين بغير الحسانية بالتواصل مع المتكلمين بلغتهم من الجيران. وتقف ضد وجهة النظر هذه مجموعة أخرى من المسؤولين معظمهم من الناطقين بالحسانية يؤكدون أنه من الأفضل أن تكتب هذه اللهجات بالأبجدية العربية. ولدعم وجهة النظر هذه يقدمون أدلة ثقافية تاريخية وسياسية وعملية مفادها أن الموريتانيين غير الحسانيين كانوا منذ زمن بعيد وما زالوا يتواصلون فيما بينهم كتابيا مستخدمين الأبجدية العربية لكتابة لغتهم الأم. ولئن كانت هذه المراسلات مكتوبة بطريقة غير علمية، فإنها مع ذلك تدل على أن اللغة العربية قادرة على كتابة هذه اللغات المحلية. وعلى المختصين فى اللسانيات أن يحددوا من خلال هذه التطبيقات الطريقة العلمية المناسبة لهذه الكتابة. ويضيف أصحاب هذا الرأي مبررا سياسيا فيقولون إن كتابة هذه اللغات بغير الأبجدية العربية سيزيد التمايز الثقافي بين الأعراق، مما قد يلحق الأذى بالوحدة الوطنية. ويضيفون أخيرا أن كتابتها باللغة العربية ستسهل على غير الناطقين بالحسانية تعلم اللغة العربية .وأمام هاتين النظرتين المتناقضتين تماما، عين المكتب السياسي لجنة كان عليها أن تدرس بكل موضوعية هذا الإشكال الحساس جدا وتقدم له حلا يلتـقي بأحد الخيارين المتاحين. وكان على هذه اللجنة التي يترأسها وزير الثقافة والإعلام سيدي أحمد ولد الدي أن تعقد جلستها الأولى يوم 12 يوليو 1978 لتبنى خيار نهائي.

--

هوامش على الفصل الثاني عشر

لم يحو هذا الفصل هوامش توضيحية ، ربما لوضوح محتواه.

--

13

الفصل الثالث عشر (1 (

الفصل الثالث عشر

القوى الحية قوى المستقبل

ديسمبر 1966 - يوليو 1978

لقد بذل الحزب منذ نشأته جهودا دؤوبة من اجل دمج كافة القوى الحية في البلاد فى أحضانه حتى يتمكن من مواجهة تحديات البناء الوطني اللامحدودة بأعلى قدر من فرص النجاح. وينبغى التذكير بان دمج الحركة النقابية فى حزب الشعب الموريتاني شكل واحدة من أكثر الصعاب التى واجهته لأسباب بعضها موضوعي سبقت منا إليه إماءة .
وظلت العلاقات صعبة بين حزب الشعب واتحاد العمال الموريتانيين حتى سنة 1973 على الرغم من الاتفاق المبرم بين قيادتيهما الوطنيتين، ذلك الاتفاق الذي صادق عليه المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الموريتانيين في دورته المنعقدة ما بين 24 و26 ديسمبر 1966، والمكتب السياسي الوطني في 31 من الشهر نفسه. وكانت هذه الوضعية نتيجة تيارات متصارعة داخل المركزية النقابية ذاتها يتجابه فيها أصحاب التيارين المتعارضين الذين يمكن أن نطلق عليهما اصطلاحا "تيار المحافظين" و"تيار المجددين" في غياب تعابير أكثر دقة. لقد تزعم التيار المحافظ قدماء الحركة النقابية الموريتانية في فترة ما قبل الاستقلال الذين يؤيدون صراحة الاندماج. وفي المقابل كان تيار المجددين يعارض بشدة ذلك الاندماج فى الحزب. فالمجددون الذين يحركون المركزية النقابية كانوا أطرا من الشباب – جامعيين ومدرسين أساسا - ينتمون إلى المعارضة السرية المعروفة ب"الكادحين ." ومنذ اتفاق1966 ، تفاقمت هذه الصراعات الإيديولوجية بفعل خلافات عميقة بين المدرسين الناطقين بالعربية من جهة والناطقين بالفرنسية من جهة أخرى. فقد كانوا حتى ذلك الوقت منضوين، نظريا على الأقل، تحت لواء نقابة وطنية واحدة هي نقابة المعلمين الموريتانيين .وشكلت هذه النقابة رأس الحربة في الانقسام

النقابي وفي الاضطرابات المدرسية الوثيقي الصلة ببعضهما البعض. وظلت تلك الخلافات على أشدها حتى تسببت، فى يوليو 1967، فى إحداث شرخ داخل النقابة الوطنية للمعلمين الموريتانيين أدى إلى انسحاب مدرسي العربية منها.
وساد ارتباك كبير على مستوى اتحاد العمال الموريتانيين أدى في النهاية إلى تفكك المركزية بمناسبة انعقاد مؤتمرها الرابع في بداية فبراير 1969 .فقد غادر المعارضون، أي "المجددون"، اجتماعات المؤتمر المنعقدة في مقر الأمانة الدائمة للحزب، وعقدوا اجتماعا في برصة الشغل. وتأكيدا منهم على "العزم على ترجمة إرادتهم في التجديد النقابي إلى واقع ملموس"، عمدوا إلى انتخاب مكتب وأمين عام لجناحهم هو التراد ولد إبراهيم. ولقب هذا الجناح بـ "اتحاد العمال الموريتانيين المنشق" وهي تسمية ظل يحتفظ بها طيلة فترة الانقسام .
أما الجناح الثاني الذي سمى نفسه "اتحاد العمال الموريتانيين الأصلي" فقد واصل أعماله في دار الحزب. وقد" ألزم المكتب الوطني بأن يعزز ويطور يوما بعد يوم وبشكل أفضل تعاونا أكثر انسجاما مع حزب الشعب الموريتاني وحكومته...". وانتخب هو الآخر مكتبه وأمينه العام مالك فال، الأمين العام السابق للمركزية النقابية قبل انقسامها .
وقد اعترف الحزب والحكومة ب"اتحاد العمال الموريتانيين الأصلي" بوصفه المركزية النقابية الوطنية الوحيدة الممثلة للعمال المنخرطين في العمل النقابي بموريتانيا. وفى 4 من فبراير، كلف مجلس الوزراء أحمد ولد محمد صالح، المسؤول عن الأمانة الدائمة للحزب بالبحث عن حل للأزمة النقابية، وجاء فى قرار المجلس ما نصه: "نظرا إلى الطابع السياسي للانفصال الذي حدث خلال مؤتمر اتحاد العمال الموريتانيين، يعهد إلى الأمين السياسي والتنظيمي بمتابعة هذا المشكل والاتصال بالمسؤولين الإداريين والنقابيين المعنيين بغية إيجاد الحلول الكفيلة بوضع حد لتلك الوضعية."...
وفي 15 مايو 1969 قام المكتب السياسي الوطني الذى وسع للمرة الأولى ليشمل الأمناء الفدراليين بدراسة الوضعية النقابية. وذكّر الأمين السياسي والتنظيمي في مداخلته بأن "المجموعة المنشقة تتكون من فئتين: أولئك الذين لهم مآخذ شخصية على مالك فال ويسعون جاهدين للقضاء عليه، وأولئك المعارضون للنظام ويسعون من خلال الاستحواذ على قيادة النقابة أن يستخدموا اتحاد العمال الموريتانيين كوسيلة لبلوغ أهدافهم. فباستطاعة خصوم مالك فال أن يزيحوه إذا كانوا يمتلكون بالفعل الأغلبية، إنما يكفيهم أن يأتوا عبر الطريقة الديمقراطية ويطلبوا انعقاد مؤتمر استثنائي."...
وفي يوم27 قرر اتحاد العمال الموريتانيين المنشق :
..." -أن يعمل ما فى وسعه من أجل كسب أكبر قدر من عمال مختلف القطاعات إلى جانبه...
..." -دعوة المدرسين إلى تنظيم إضراب عام في شهر أكتوبر المقبل للحصول من المؤتمر الاستثنائي على إقالة المكتب الحالي..."، أي مكتب اتحاد العمال الموريتانيين الأصلي.

وفي 16 سبتمبر 1969 عين المكتب السياسي الوطني الموسع للأمناء الفدراليين، لجنة وطنية للتصالح النقابي تتألف من بعض أعضاء المكتب السياسي الوطني والحكومة، ومن عدد متساو من الجناحين النقابيين، ومن نقابيين معتدلين. وعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول فى 20 من من ذلك الشهر، فانتخبت احمد ولد محمد صالح رئيسا لها وأقرت بالإجماع جدول أعمالها المتضمن: دراسة أسباب الأزمة النقابية، وتطورها، والبحث عن حلول مناسبة لإنهائها بما يخدم مصلحة العمال و يعزز الوحدة الوطنية.
وخلال اجتماعها الثاني في فاتح أكتوبر، فحصت اللجنة أسباب الأزمة، فوجدت منها على وجه الخصوص: غياب التواصل بين النقابات المهنية والمركزية النقابية، وبين الإدارات ونقاباتها؛ وتسييس النقابة الموريتانية، وعدم تطبيق النظم الأساسية لاتحاد العمال الموريتانيين خلال المؤتمر الأخير.
وفي 19 أكتوبر عقدت الجلسة الثالثة للجنة الوطنية للمصالحة النقابية، وخلالها "أكدت الغالبية العظمى من الأعضاء رغبتها في أن تتكلل أعمال اللجنة بالنجاح، وبالتالي أدانت كل نشاط تقسيمي من شأنه أن يعوق مسعى التصالح المقام به، وخصوصا الأمر بالإضراب الذي أطلقته مجموعة من المعلمين في يوم الافتتاح الدراسي."

فقد دعت النقابة الوطنية للمدرسين الموريتانيين، حسب إعلان "اتحاد العمال الموريتانيين المنشق"، إلى إضراب المؤسسات الثانوية في اليوم الأول للافتتاح الموافق 19 أكتوبر، وهو إضراب غير شرعي لم يتم التجاوب معه إلا جزئيا، وإن كان قد نجح فى بلبلة جو الافتتاح؛ وذلك ما دفع الحكومة إلى اتخاذ عقوبات ضد قادة الإضراب من المدرسين تمثلت في تعليقات وتحويلات. وفي 28 أكتوبر، أقر المكتب السياسي الوطني الموسع لأعضاء الحكومة، تقرير اللجنة الوطنية للمصالحة النقابية القاضي بالقيام بحملة واسعة للشرح على امتداد التراب الوطني والتجديد القاعدي لجميع النقابات المهنية تحت وصاية اللجنة، وتتويج ذلك كله بعقد مؤتمر استثنائي لاتحاد العمال الموريتاني في شهر إبريل 1970. وبعد مفاوضات طويلة ومضنية بين وزارة التهذيب الوطني وبين النقابة الوطنية للمعلمين الموريتانيين، حصلت النقابة يوم 26 نوفمبر على ضمانات بشأن مطالبها الرئيسية وهو ما جعلها تلغي أمرها بالإضراب.
وفي يوم 17 ديسمبر 1969 حددت اللجنة الوطنية للتصالح النقابي قائمة النقابات المهنية، ونصت بوجه خاص على توحيد نقابتي المعلمين (النقابة الوطنية للمعلمين الموريتانيين ونقابة المعلمين العرب). وأبرزت الوسائل والسبل التي من شأنها أن تمكن من القيام بتنصيب أقسام مختلف النقابات المهنية، وإعداد بطاقات الانتساب التي ينبغي أن يوقعها وزير الشغل باسم اللجنة. وفي الأخير عينت ثلاث بعثات لإعادة التنصيب وحددت دورها؛ وكانت كل بعثة تضم ثلاثة أعضاء (نقابي معتدل رئيسا، وعضو من كلا الجناحين النقابيين). وكان على كل بعثة أن تباشر عمليات إعادة التنصيب في ثلاث ولايات، بما في ذلك منطقة نواكشوط.

وفي 23 يناير 1970 صوتت الجمعية الوطنية على قانون يغير مدونة الشغل وينص على أن العمال يستطيعون بشكل حر إنشاء نقابة مهنية واحدة لكل صنف من المهن، لكن هذه النقابة لا تمتلك أي وجود قانوني قبل الحكم على شرعية نظامها الأساسي.

وفي نهاية شهر مارس قرر المجلس الوطني لحزب الشعب الموريتاني المجتمع في تجكجة تنظيم مؤتمر استثنائي للحزب في يناير 1971، وأصدرت توصية إلى ذلك المؤتمر بـ"دمج اتحاد العمال الموريتانيين في الحزب، على أن تأخذ صيغة الدمج في الحسبان خصوصية النشاط النقابي وضرورة المحافظة على مصالح العمال."...

وفي نهاية يوليو درست اللجنة الوطنية للمصالحة النقابية تقارير إعادة التنصيب، وحددت الجدول الزمني للمؤتمرات النقابية في ما بين 8 أغسطس و20 نوفمبر الموالبين. ويتولى الإشراف على هذه المؤتمرات بشكل مشترك وزيرا الشغل والداخلية؛ وهما عضوان في لجنتين مصغرتين تضمان إلى جانبهما عضوا من كلا الجناحين النقابيين وعنصرا نقابيا معتدلا. فما كان من اتحاد العمال الموريتانيين المنشق إلا أن اعترض لدى رئيس اللجنة الوطنية للتصالح النقابي على تشكيلة اللجان الفرعية للإشراف على المؤتمرات النقابية. ولم يكن ذلك الاعتراض مجديا إذ أثبت الرئيس موضوعية قرارات اللجنة، وانطلقت المؤتمرات النقابية في الثامن من أغسطس، وكان مؤتمر الإذاعة والإعلام أولها .

وقد أحدث خطاب رئيس الجمعية الوطنية ووزير الشغل بهذه المناسبة اعتراضا حادا من جانب اتحاد العمال الموريتانيين المنشق، وهدد بالانسحاب من اللجنة الوطنية للتصالح النقابي إذا تجددت مثل تلك الخطابات التي يعتبرها مناوئة لجناحه.

وفي 6 سبتمبر افتتح المؤتمر النقابي الوطني للمعلمين، وتصارع الاتجاهان وبدا من غير الممكن الوصول إلى مصالحة بينهما. وهذا ما دفع وزير الشغل إلى تعليق أعمال المؤتمر إلى أجل غير مسمى. وإثر هذا القرار أبدى لي الكثير من المؤتمرين استياءهم منه وطالبوني بإلغائه؛ وهو ما لم أفعله لأن التوتر القائم بين الطرفين المتصارعين كان حادا جدا ويعوق أية محاولة لاستئناف الأشغال بشكل هادئ. وفي يوم 18 أبدى عدة أمناء عامين للأقسام النقابية في نواكشوط اجتمعوا في دورة استثنائية" انزعاجهم من المد المتنامي للفاشية في موريتانيا، وعبروا عن تضامنهم مع المدرسين في النضال العادل الذي يقومون به من أجل بناء نقابة قوية تخدم مصالح العمال الموريتانيين". وفي العاصمة أخذ توتر اجتماعي يتصاعد باستمرار، زادت من حدته الشائعات الغريبة والمغرضة التي ينقلها رجل الشارع. وهذا ما استدعى من رئيس اللجنة الوطنية للتصالح النقابي أن يقدم توضيحا بهذا الشأن في 29 سبتمبر. فقد ذكّر بأن الحزب، منذ إنشائه، ظل يسعى على الدوام إلى إقامة علاقات ممتازة مع النقابات، وتطرق إلى أعمال اللجنة الوطنية للتصالح النقابي، فذكر بالتعليمات التي أعطيت لبعثاتها المكلفة بإعادة

التنصيب، وبصيغ ابروتوكول اتفاق ديسمبر 1966 المبرم بين حزب الشعب الموريتاني وبين اتحاد العمال الموريتانيين. ثم ذكر في الأخير بأن الحزب هو وحده المؤهل بحكم الدستور لتحديد التوجه السياسي للأمة في جميع المجالات، "وليس من حق أي كان أن يأخذ مواقف سياسية غير مطابقة لخياراته. فعلى النقابيين الحقيقيين أن يعودوا إلى رشدهم، وسيكون محترفو السياسة المتطرفون المفتقرون إلى الأنصار معزولين وبدون تأثير حقيقي". وبما أن اتحاد العمال الموريتانيين المنشق شعر بأنه المستهدف – والأمر كذلك - فقد رفض هذا التوضيح.

في 26 أكتوبر 1970 جرى الافتتاح الدراسي فى ظروف طبيعية. بيد أن اتحاد العمال الموريتانيين المنشق – المنقسم على نفسه بشأن جدوى تنظيم إضراب للمعلمين مع افتتاح السنة الدراسية الجديدة - قرر الدعوة إلى إضراب عام غير محدد ابتداء من 7 ديسمبر إن لم تلب مطالبه. وفي31 قررت اللجنة الإدارية لاتحاد العمال الموريتانيين المنشق "أن تتصل من جديد بوزير الشغل لطلب استئناف المؤتمرات النقابية، وإرجاع المكتب الوطني للزرابي النساء المطرودات، وتحديد أجل لانعقاد مؤتمر اتحاد العمال الموريتانيين.

وتم فى 10 يناير 1971 اعتقال 15 نقابيا إثر مظاهرات غير مرخص لها نظمها اتحاد العمال الموريتانيين المنشق متجاهلا حظر التجمهر. وجرت إضرابات في أغلب مؤسسات البلاد الثانوية أدت إلى إغلاقها مؤقتا، وتخللت كامل شهر يناير 1971 إضرابات جزئية على مستوى عمال الوظيفة العمومية .فهل عدنا إلى أزمة 1966؟ ذلك ما ظنه بعض المراقبين. أما نحن فكان تحليلنا مغايرا :فبخلاف أزمة 1966 التي أدت إلى قرارات مؤتمر عيون العتروس وكانت منطلق وحدتنا، تعتبر الأزمة النقابية أزمة نمو ونضج.

وأصدر المكتب السياسي الوطني في اجتماعه المنعقد يوم 20 من الشهر نفسه، بيانا جاء فيه أنه على "... إثر دراسة الوضعية التي تلت الإضرابات المسجلة في بعض المؤسسات الثانوية والإضراب الذي قام به بعض موظفي ووكلاء الدولة... فإنه يدين أولئك الذين يسعون إلى الإبقاء على حالة من الاضطراب واستمرار مناخ غير صحي في هذه المؤسسات... أما بالنسبة لحفنة الوكلاء الحكوميين الطموحين والمستائين، الذين يستخدمون الواجهة النقابية لإنجاح مناوراتهم عن طريق إضرابات غير مشروعة، فإن المكتب السياسي الوطني قرر اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لوضع حد لأنشطتهم الضارة. ومهما يكن من أمر، فإنه يذكر بأن القانون سيطبق بكل صرامة في حق كل أولئك الذين تسول لهم أنفسهم العمل على زعزعة الأمن العام أو المس من المصالح العليا للأمة."

وفي 30 يناير تلقيت رسالة احتجاج وقعها 12 جامعيا - كان أغلبهم مديرين في مصالح مركزية - يعلنون فيها: "... أن بلادنا تعرف منذ سنوات تذمرا اجتماعيا عميقا تشهد به الاضطرابات العفوية المتكررة، والأزمات النقابية المتواترة .وتمثل الأزمة الراهنة تعبيرا جليا عن هذا التذمر، وبرهانا في ذات الوقت على عدم جدوائية سياسية القمع المتبعة حتى الآن من قبل السلطة ."...

وردا على هذه الرسالة أجبت في 17 فبراير بأن: "...أمتنا، بعد عشر سنوات من وجود دولة، لم يكتمل حتى الآن تحررها من التركة الاستعمارية وما قبل الاستعمارية، تعمل بجهود مضنية لتحقيق ذاتها...". وفي تكذيب قاطع لاستخدام التعذيب الذي يقال إن النقابيين الموقوفين قد تعرضوا له، أضفت أن: "العنف - بأية طريقة كان - ليس وسيلة من وسائل الحكومة... وأن المجموعة المدعوة ب"منتدى نواكشوط" – موقعو الرسالة - تمثل هي الأخرى هذه الروح الطبقية التي لم تعد تقوم على العرق أو الفئة الاجتماعية وإنما على الشهادة... وعندما يحصل هذا التحول الضروري للمثقف، فإنه يكتسب حس مسؤوليته الشخصية بشكل يناسب كفاءته."...

وتم في شهر مايو إطلاق سراح بعض النقابيين المحتجزين في الوقت الذي كان فيه الباقون يمثلون أمام المحاكمة. وفي بداية شهر يونيو، ظهرت بعض الخلافات على مستوى قيادة اتحاد العمال الموريتانيين المنشق إثر اجتماع له شارك فيه النقابيون الذين أخلي سبيلهم. وفي هذا السياق – ومن باب النكتة - زرت الثانوية الفنية في نواكشوط حيث تعرضت لبعض صيحات الاحتجاج. ورغم إشعاري المسبق بذلك الصياح الذي ينتظرني لم أشأ إلغاء زيارتي، بل كانت مناسبة تسليت بها وأعادتنى إلى عهد شبابي.

*

* *

وانعقد المؤتمر الاستثنائي لحزب الشعب الموريتاني ما بين 1 و7 يوليو 1971، بعد تأخر دام نصف سنة، وقرر إدماج اتحاد العمال الموريتانيين في الحزب. ونصت التوصية بهذا الخصوص على أن "... هذا الاندماج يجب أن يهيأ بشكل جيد حتى يعترف اتحاد العمال الموريتانيين ذاته بأهميته وضرورته...". وقد استمرت تهيئة هذا الاندماج قرابة سنتين. وإثر حملة طويلة لتجديد الانتساب طبعتها بعض الأحداث المفاجئة - وهذا ما لا مناص منه - أمكن في الأخير إرساء وحدة نقابية، وجرى اندماج النقابة في الحزب بشكل مناسب. ففي الفترة ما بين 14 فبراير و27 مارس 1973 عقدت النقابات الموريتانية السبع والعشرون، الواحدة تلو الأخرى، مؤتمراتها في نواكشوط ونواذيبو. وافتتح يوم 10 إبريل في نواكشوط المؤتمر الخامس لاتحاد العمال الموريتانيين، وهو "أول مؤتمر لاتحاد العمال الموريتانيين المدمج": مؤتمر الوحدة المستعادة. وقد انتخب الشيخ ماء العينين روبير أول أمين عام لهذا الاتحاد المدمج، وكان يومئذ أمينا عاما للأمانة الدائمة للحزب.

وكانت أسس هذا الاندماج محددة بشكل واضح:

-1يحدد الحزب سياسة الأمة، وعلى النقابة المدمجة أن تقدم إسهامها في هذا المضمار؛

-2تعتبر المطالب العمالية حرة داخل هذا الإطار، ولكن يتعين على الحزب أن

يدعمها إذا كانت ذات مرتكز حقيقي.
3-تبقى الحكومة الحكم والضامن للتطبيق الملموس للتشريعات المعمول بها.
ومن الآن فصاعدا يشارك العمال في حياة المؤسسات الوطنية والخصوصية. كما يشاركون في أنشطة هيئات اتخاذ القرار داخل الحزب الذي أصبح اتحاد العمال الموريتانيين أحد مكوناته الطليعية.

وقد أعلنت في ختام هذا المؤتمر أننا: "...بعيدون من التفكير في القضاء على حقوق العمال الذين يتمتعون بكافة حقوقهم بما فيها حق الإضراب. ولكن بعيدون كذلك عن النهج النقابي الذي يحيل إلى مفهوم "الطبقات" وما شاكله... فوجود الطبقات وما يترتب عنها من استغلال، يقتضى بالضرورة وجود رأس مال وطني. والواقع أنه غير موجود، أي أن الحقيقة مغايرة تماما لما يتصوره البعض، وعلينا أن ننظر إليها عيانا. هناك ضعف إنتاجيتنا، وهناك العدد المحدود لأطرنا الوطنيين مقابل الاستعمار الاقتصادي الجديد الذي لم يلق السلاح. ثم هناك الإمبريالية الإيديولوجية التي تسعى بكافة الوسائل إلى جعلنا نبتلع نظرياتها الجاهزة على أساس الصراع الطبقي والكلمات الكبيرة المشابهة. علينا أن نتحد وأن نعزز صفوفنا. علينا أن نعمل ونتعاون مع جميع من يريدون أن يساعدونا دون أحكام مسبقة... زملائي في اتحاد العمال الموريتانيين: إن مهمتكم الحقيقية بدأت اليوم. عليكم أن تعملوا من أجل تعزيز وحدة شعبنا كله. عليكم أن تكونوا مدافعين أشداء من أجل إعادة الاعتبار للعمل المنتج والمعوض."...

*
**

--

الفصل الثالث عشر (2 (

كان يتعين على حزب الشعب الموريتاني، بوصفه بوتقة الوحدة الوطنية وأداة أساسًا لتحقيقها، أن يدمج في صفوفه كافة القوى الحية في البلاد. فبعد عملية دمج حركات الشباب والنساء والنقابات التى تحدثت عنها، بقي أن نستعرض دمج الجيش وقوى الأمن فى الحزب. ولم تطرح هذه العملية مشكلة جوهرية في أي وقت من الأوقات، وإنما كان الأمر يتطلب فقط اختيار أنسب الطرق، اعتبارا للخصوصية التنظيمية الكلاسيكية للجيش. لقد كانت موريتانيا إبان حصولها على الاستقلال في نهاية 1960، الإقليم الوحيد مما كان يعرف بإفريقيا الغربية الفرنسية الذي لا يمتلك أية نواة جيش. وسبق أن ذكرت أن الموريتانيين لم يكونوا جميعا يخضعون لنظام الخدمة العسكرية وفق الشروط المطبقة على المنحدرين من المستعمرات الأخرى في إفريقيا الغربية الفرنسية .فالموريتانيون السود فى حوض

النهر هم وحدهم الذين كانوا يؤدون هذه الخدمة باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من "الرماة السينغاليين". أما البيضان فلم يكونوا يخضعون للخدمة العسكرية، بل إنهم، كما يقول الفرنسيون، "يعتبرون، مثل الطوارق، أسياد الصحراء. وهم من فرط ألفتهم للمساحات الواسعة، وتعلقهم بحريتهم، لا يستطيعون البقاء في ثكنات مقفولة، ولن يقبلوا العيش فيها. وفضلا عن ذلك، فإنهم لو أجبروا على الخدمة العسكرية مثل السود لكان عليهم أن يخضعوا لإمرة الأطر العسكرية الزنجية من ضباط وضباط صف، وهو ما لن يقبلوه. وعليه، يجب ألا يدفعوا إلى الاختلاط بالرماة السود...". وبما أن غالبية الموريتانيين بداة رحل، فقد أنشأ الفرنسيون وحدات خاصة من الجمالة عرفت من قبل في جنوب الجزائر، وشمال النيجر، وفي السودان الفرنسي(مالي) للقيام بدور الشرطة البدوية. ويتعلق الأمر بسرايا بدوية، تحدثت عنها من قبل. وتضم كل سرية منها المكونتين العرقيتين يقود كل منهما ضابط شاب برتبة ملازم في الغالب. ويتولى مبدئيا قيادة مجموع هذه السرايا البدوية نقيب. لقد كانت كل واحدة من هاتين المكونتين أحادية العرق. فإحداهما تتشكل من "الرماة السينغاليين"، أي من زنوج ينحدرون من مختلف المستعمرات بمن فيهم موريتانيو حوض النهر إن وجدوا. ولا أعرف ما إذا كان لوحدات هذه المكونة اسم خاص، أما المكونة الثانية فكانت تدعى "كوميات" وهي مشكلة من البيضان. وكانت هذه الوحدات بالنسبة للشرطة البدوية ملائمة بوجه خاص لظروف حياة جزء كبير من بلادنا. فهي أفضل، بما لا يقاس، من أية وحدة عسكرية أو شرطية من النمط لكلاسيكي، حتى تلك التي تتنقل بسيارات عابرة للصحراء. ولذا كانت الصيغة التي تبناها الفرنسيون عندنا فى مجال الشرطة البدوية صيغة ملائمة. غير أن بعض هؤلاء الفرنسيين لم يكن ليشمئز من تعزيز الفروق بين مكونتي الشعب الموريتاني، أو أن يظهروا أن الموريتانيين لا يشكلون شعبا واحدا، وأن جميع الموريتانيين لا يمكن أن ينهج معهم نفس السبيل، حتى فى الجانب العسكري...إلا أن التجربة أثبتت بسرعة، بعد الاستقلال ولحسن الحظ، أن أصحاب تلك الرؤى قد أخطأوا، أو أحبوا أن يخطئوا... فتلك التجربة أثبتت أن البيضان يمكن أن يكونوا جنودا مثل سائر الناس، وأن يطيعوا قادتهم السود، وأن يعيشوا في الثكنات، وأن يلبسوا الزي العسكري، وان يتآخوا مع أصدقائهم السود. ومهما تكن النتيجة، فإننا لم نكن وقت الاستقلال نمتلك أية نواة للجيش، وكان علينا أن ننشئها بالكامل من لا شيء. وفي هذا السياق تخطر ببالي ذكرى لها دلالتها. فقد كان علي قبيل إعلان الاستقلال أن أتخذ مرافقا عسكريا على غرار ما فعل جميع نظرائي في المنطقة. وهذا المرافق العسكري، الذي يتعين أن يكون وطنيا، يجسد أكثر من غيره الوظيفة الجديدة لرئيس الدولة. وحسب تشريع غير مكتوب يتعين على المرافق العسكري أن يكون ضابطا برتبة ملازم على الأقل. إلا أنه لا يوجد ضمن العناصر الموريتانية بالجيش الفرنسي أي ضابط، وإنما يوجد بعض ضباط الصف القلائل. وبإشراك مستشاري العسكري الفرنسي، الرائد فرانسوا بسلاي، انتهى بي المطاف إلى أن عثرت على رائد متقاعد في الجيش الفرنسي هو الرائد جالو ذو الأب الموريتاني والأم السودانية(المالية)، الذي أكمل

حياته المهنية بوصفه سودانيا. فكان أول مرافق عسكري لي . وخلال فترة الاستقلال الداخلي التي سبقت إعلان الاستقلال، طلبنا من الحكومة الفرنسية أن تساعدنا على إقامة جيش بأخف حجم وأقل كلفة ممكنة. فلم هذا التحديد؟ لأننا فقراء وكان علينا أن نبني من فراغ أسس دولتنا-الأمة الوليدة. فلم تكن لدينا الرغبة ولا المقدرة على تكريس ما لدينا من وسائل محدودة للنفقات العسكرية. كما لم يكن بوسعنا ولا نود كذلك إهمال رمز سيادة مثل الجيش وأحد وسائل ممارستها الأساس. إنه مأزق حقيقي كان علينا أن نبحث عن مخرج منه. لقد تصرفنا كما تصرفت جميع الدول الناشئة المنبثقة عن المجموعة الفرنسية الإفريقية. فبمساعدة فرنسا ودعمها أنشأنا جيشنا الفتي الذى عهد بتأطيره بصفة كاملة إلى الفرنسيين إذ لم يكن لدينا قيد التكوين سنة 1960 سوى تلميذين ضابطين هما امبارك ولد بون مختار، وفياه ولد المعيوف. وكان على الحكومة أن تنظم العديد من مسابقات الاكتتاب بغية تكوين الدفعات الأولى من الضباط الوطنيين الذين يتعيّن عليهم أن يحلوا تدريجيا محل الفرنسيين فى مجال التأطير. وكان النجاح فى هذه المسابقات دوما حليف شبان مدرسين يبعثون لمتابعة تكوين سريع في مدارس خاصة أعدتها فرنسا لتكوين الأطر العسكريين لصالح الدول المنبثقة من المجموعة الفرنسية الإفريقية. وخلال سنوات عديدة لاحظنا أن مواطنينا السود لم يكونوا يترشحون لتلك المسابقات إلا نادرا. وبعد إجراء تحقيق في الموضوع تبين أن هذا الامتناع لا يعود إلا إلى عدم اهتمام شبان الضفة بالمهنة العسكرية، خلافا لمواطنيهم الناطقين بالحسانية. ولتحاشي أن يكون جيشنا الفتي مؤطرا من قبل الأخيرين وحدهم، عمدت الحكومة إلى تشجيع بعض ضباط الصف السود من بين أولئك الذين أحيلوا إلينا من الجيش الفرنسي، أي ممن كان لديهم مستوى ثقافيا مقبول يخولهم أن يصبحوا ضباطا فعليين. وقد فسر بعض المراقبين الأجانب، الذين يجهلون الأسباب الحقيقية لهذه الوضعية، تفسيرا خاطئا ومغرضا. لقد أرادوا أن يروا فيها نتيجة سياسة تمييز اتجاه الموريتانيين السود، يظنون أن الحكومة أرادت إبعادهم تلقائيا عن القيادة العليا للجيش!! وكان من نتائج هذه الوضعية غير المقصودة والمؤسفة أن غالبية الضباط السامين حتى انقلاب يوليو 1978 كانوا من أصل بيضاني. وعودة إلى الحديث عن دمج الجيش في الحزب، أذكر بأن حزب الشعب الموريتاني قد اهتم، منذ مؤتمره التأسيسي في ديسمبر 1961، بجيشنا الوليد. فالتوصيات النهائية للمؤتمر تنص على إنشاء جيش شعبي. وقد قرر المؤتمر الأول الاعتيادي الذي عقد في مارس 1963 دمجه في الحزب. وفي يوليو من نفس السنة حدد المكتب السياسي الوطني صيغ ذلك الدمج القاضية بأن يشارك الجيش في تنفيذ الخطة الإنمائية. فبدل أن يكون" جيش ثكنات"، يتعين عليه أن يصبح عنصرا نشطا في تحقيق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة لصالح عالم الريف. غير أن الجيش يومئذ لا يزال في وضع جنيني. كان ينبغي إذن البدء بتطويره وتنظيمه، وبكلمة واحدة، بإنشائه؛ وهو ما كان يتطلب عدة سنوات. وأعاد المؤتمر الثالث المنعقد في يناير 1968، طرح هذه المسألة من جديد وطلب من المكتب السياسي الوطني والحكومة

الإسراع بعملية الدمج هذه. وفي ما بين 21 و25 فبراير 1969 ترأست أول ملتقى لأطر الجيش، ملتقى كان عليه أن يقدم الصيغ العملية للاندماج. وعند افتتاحي للاجتماع ذكرت بأن الجيش: »...هو أفضل مدرسة للمواطنة، ولا يمكن لاهتمامه أن ينحصر في الصبغة العسكرية، بل عليه أن يكون ذا طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي في بلد فقير نام مثل بلدنا يسعى إلى إنشاء دولة-أمة من شبه العدم. ففي سياقنا الخاص، لا ينبغى للجندي أن يُهمَّش أو يهمِّش نفسه كما هو الحال بالنسبة لنظيره في الديمقراطيات الغربية القديمة التي تجاوزت طور النمو؛ تلك الدول التي لا مناص لنا من أن نصاب بتأثيرها لأنها تُكوِّن أطرنا الوطنية، وتمنحنا في الوقت نفسه أطرا وفنيين ومعدات عسكرية مختلفة، أي أنها ترسخ فى أذهاننا حتمية نماذجها وطرائقها وبناها الملائمة جدا لها ولكنها في الحقيقة غير ملائمة لحقائقنا الذاتية... ففي سياقنا، على الجندي أن يكون مناضلا نموذجيا...«. لقد كان بعض الضباط يخشون أن يؤدي تسييس الجيش إلى التخلى عن روح الانضباط وغياب مفهوم التراتب العسكري؛ وبكلمة واحدة إلى إشاعة الفوضى في الثكنات لو طبقت ديمقراطية الحزب داخل الجيش كما هي. فبإقامة هياكل منتخبة، يخشى على الضابط أن يجد نفسه موضوعا تحت إمرة ضابط آخر أقل منه رتبة أو أقل أقدمية في الرتبة نفسها، بل من المحتمل أن يخضع لإمرة ضابط صف أو جندي بسيط، وهو ما يعني نفي التراتبية التي بدونها لا وجود لجيش ...!ولطمأنة أصحاب ذلك الرأي الذي لا يشاطرهم فيه جميع الضباط الحاضرين، أوضحت بأننا « لا يمكن أن نصل إلى هذا الحد «. وبعد مناقشات مطولة، مباشرة وصريحة، خلصنا إلى ضرورة إيجاد صيغ مناسبة تمكن من المواءمة بين اهتمامات تبدو متناقضة: فهناك من ناحية دمج الجيش في الحياة الوطنية وبالتالي التحامه بالشعب المنحدر منه حتى يصبح رجال الجيش وأطره مواطنين بكل ما فى الكلمة من معنى والحيلولة دون بقائه جسما غريبا على النسيج الاجتماعي الذي ينتمي إليه. وعلينا، من ناحية أخرى، أن نحقق ذلك الاندماج مع احترام خصوصيات الجيش ومميزاته، أي الحذر من كل ما يمكن أن يزعزع أسس بنيته التنظيمية أو يشجع الفوضى داخل صفوفه. إن الصيغ المناسبة فى هذا المضمار قائمة، إلا أنه يترتب علينا تمحيصها وصياغتها لإدخالها في النظم العسكرية المعمول بها. وقد أسند المكتب السياسي الوطني هذه المهمة التى لا تخفي علينا صعوبتها إلى قيادة أركان الجيش التي يتعين عليها أن تقدم إليه تقريرا مفصلا يتضمن مقترحات ملموسة بهذا الشأن. وفي انتظار ذلك، عيّن المكتب السياسي الوطني، فى شهر إبريل1969 ، بعثة من بين أعضائه يرأسها يوسف كويتا(رئيس الجمعية الوطنية يومئذ) تدعى بعثة التهيئة البسيكولوجية لدمج الجيش فى الحزب. وقامت هذه البعثة بزيارة جميع الثكنات واستقبلت فيها استقبالا جيدا، ولم تعترضها أي صعوبة. وتركت مهمة إعداد وتنظيم اللقاءات والمهرجانات التى عقدتها تلك اللجنة إلى قيادة الأركان الوطنية وقادة الوحدات. وقد فاجأت أعضاء البعثة درجة الوعي السياسي، إن لم نقل التسيس، لدى الجنود وطاقمهم المؤطر من ضباط وضباط صف. وكانت الاجتماعات داخل الثكنات حية

بنفس الدرجة التي كانت عليها اجتماعات المناضلين المدنيين داخل اللجان والأقسام. فقد طرحت على أعضاء البعثة في مختلف تلك الاجتماعات تساؤلات تمس جميع مجالات الحياة الوطنية بل والدولية. وكانت حصيلة تقرير البعثة أن الجيش على كافة المستويات مهيأ للاندماج داخل حزب الشعب الموريتاني.
وتوجهت إلى غينيا بعثة أخرى عينها المكتب السياسي الوطني، لكنها عسكرية هذه المرة، يرأسها وزير الدفاع الوطني وتضم العديد من الضباط من بينهم قائد الأركان الوطنية، حيث قضت قرابة أسبوعين، زارت خلالهما أغلب الثكنات العسكرية الغينية لدراسة تجربتها في هذا المجال. وعند العودة إلى نواكشوط، كان جميع أعضائها متأثرين بشكل إيجابي بما شاهدوه. ومن دراسة تقرير البعثتين، وتقرير قيادة الأركان الوطنية، تبين أن الاندماج في حد ذاته لا يطرح مشاكل هامة. لكن بلوغ الأهداف التي تجعل الحزب يقرر الاندماج الفعلي، يقتضى أن تؤدي هذه العملية إلى نتائج ملموسة من حيث إنجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية مهما كان تواضعها. غير أن الغالبية العظمى من عناصر جيشنا الفتي محدود العدد، كانت تستحوذ عليها المهام اليومية لحياة الثكنات. كما لم يكن هذا الجيش يتوفر على مجموعات متخصصة ولا على معدات ضخمة فى مجال الطرق أو المباني أو حفر الآبار. ورغم ذلك، كان بعض كبار المسؤولين في الحزب والحكومة والجيش يطالبون بأن يقوم الجيش بإنجاز شيء ما...؛ "فلا يمنعك من المعروف قلته "... وبالنظر إلى هذه العناصر، قرر المكتب السياسي الوطني والحكومة إنشاء وحدة أو وحدتين للهندسة، وتجهيزهما بالمعدات الثقيلة. وعند ما يصبح مثل هذا العنصر جاهزا للعمل، يتعين على وزيري الدفاع الوطني والتخطيط أن يحددا الإجراءات العملية لتدخل الجيش فى تنفيذ الخطط. وبالطبع، فإن بناء أهم وحدة ممكنة كهذه من لاشيء يتطلب وقتا طويلا، لا سيما ما يتطلبه من وقت تكوين فنيين عسكريين مؤهلين بعد دراسات طويلة وصعبة فى الخارج.
ويتضح مما تقدم أن الجيش لم يستطع التدخل لإنجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني. ومع ذلك فقد قام على مستوى الولايات بمساعدة الولاة والحكام على إنجاز بعض المشاريع الصغيرة ذات النفع المحلي رغم محدودية وسائله البشرية والمادية. وقد أثبت الجيش خلال موجة جفاف السبعينيات الماحق فعاليته على الرغم من المعوقات الذاتية الكثيرة الناجمة عن حداثة تجربتة .فقد أسهم بشكل حاسم في إنجاح خطة التدخل السريع التي أعدها حزب الشعب الموريتاني وحكومته للتصدى لآثار الجفاف العاتي. وبرأي الهيئات الدولية التي ساعدت منطقتنا المنكوبة، كانت خطتنا أفضل الخطط إعدادا وأحسنها تنفيذا في دول الساحل التي عانت كثيرًا من وطأة الجفاف. وقد استطعنا بفضل تلك الخطة، أن ننقذ موطنينا من الجوع وآثاره المدمرة في جميع الولايات وخاصة الولايات الأكثر نأيا من العاصمة، لاسيما وأن طريق الأمل لم تكن يومئذ قد شيدت. ويعود فضل نجاح تلك الخطة في المقام الأول إلى مسؤولها الوطني الدكتور عبد الله ولد اباه وزير الصحة إذ ذاك الذي كان مثالا فى الإخلاص اللامحدود، والقدرة الكبيرة على العمل، وروح التنظيم العالية. كما يعود إلى عناصر الجيش التي

وضعت تحت تصرفه لتتولى التنفيذ الحقيقي للخطة في كافة مراحلها، بدء بتسلم المواد الغذائية في الميناء، مرورا بتخزينها، ونقلها، وانتهاء بتوزيعها بالتعاون مع السلطات المحلية. وفي ما عدا بعض الصعوبات التي لا يمكن تحاشيها في مثل هذا النوع من العمليات الكبرى، كانت هذه العناصر العسكرية – رغم قلة تجربتها - قد أثبتت قدرة جيشنا الفتي على المشاركة في الأنشطة التنموية داخل البلاد إذا وفرت له الوسائل المناسبة. فلولا حرب إعادة التوحيد لكان جيشنا قد اندمج في الحزب وساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، نظرا لكون أول وحدة من وحداته الهندسية أصبحت جاهزة للعمل بكامل عدتها منذ 1974، لكن "وما تشاءون إلا أن يشاء الله". وسبقت الإشارة إلى أن الجيش من الناحية العملية قد تم دمجه سياسيا فى الحزب منذ نشأة هذا الأخير. فقد اعتبر الجيش، إبان المؤتمر التأسيسي، أحد الحركات الموازية التي أصبحت فيما بعد الحركات الوطنية للشباب والنساء والنقابات. وكان له تمثيله الرسمي في المجلس الوطني وفي المؤتمر. وقد شارك مناديبه في جميع المؤتمرات والمجالس الوطنية مشاركة كاملة؛ كما كان الحال في المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في يناير 1978، بعدة أشهر فقط قبل انقلاب يوليو من السنة نفسها. وأقل ما يقال إن عملية ادماج الجيش لم تكن ناجحة. ومع ذلك فإن الجيش لم يكن فى يوم من الأيام مهمشا بل كان حاضرا في جميع مجالات الحياة الوطنية. فالعديد من الضباط كانوا مدمجين في الإدارة الإقليمية ولاة وحكاما، وعمل آخرون في الحقل الدبلوماسي سفراء وملحقين عسكريين. كما كانوا حاضرين في الإدارة المركزية على رأس شركات وطنية على سبيل المثال. وثمة ضابطان ساميان عينا وزيرين. * * * لقد تحدثت فى أكثر من موضع عن ثلاثة مفاهيم أرغب الآن في تفصيل القول بشأنها. وهذه المفاهيم التى تتجاور مضامينها أحيانا هي: ثنائية الحزب والدولة، وفعالية التسيير في مختلف قطاعات الدولة، والأخلاقية في الوظائف الحكومية والسياسية. لقد طرح مشكل الثنائية منذ المؤتمر العادي الأول للحزب (مارس 1963 (وبشكل أقوى ابتداء من المؤتمر الاستثنائي بكيهيدي (يناير 1964). وقد قررا تفوق الحزب على هيئات الدولة. ومنذ ذلك الوقت برز اتجاهان متناقضان بشكل يزداد حدة شيئا فشيئا، نتيجة الوضعية التي أحدثها سوء فهم هذا التفوق الجديد غير المألوف بالنسبة للجميع. فأطر الحزب يفهمونه حرفيا، وغالبيتهم ترى فيه إخضاع المسؤول الإداري، تراتبيا، لمسؤول الحزب؛ حيث يخضع الحاكم للأمين العام للقسم، ورئيس المركز الإداري لأمين اللجنة. وقد ذكرت في معرض حديثي عن منعشي الحزب، سوء التفاهم الذي أحدثه مثل هذا التأويل. أما الأطر الإداريون فكانوا يتحفظون على تلك الأولوية إن لم يعارضوها جهارًا. وقد تفاقم الصراع وازداد التعبير عنه اطرادا مع عودة الأطر العليا الشابة من الجامعات الأجنبية عموما، والفرنسية منها على وجه الخصوص، إلى أرض الوطن وتقلدوا فى الغالب مسؤوليات إدارية عليا بعد عودتهم بوقت قصير. وكان ينبغي العمل بلا مهل على مكافحة هذه الروح والقضاء على هذه النزعة. فعلينا أن نسعى إلى إشراك هؤلاء الأطر الشباب، عبر وزرائهم، في اتخاذ القرارات المعنيين بتطبيقها ما داموا لا يرغبون يومها في

الانتساب إلى الحزب، ولكنهم يضطلعون بمسؤوليات إدارية هامة. وبكلمة واحدة، كان ينبغي العمل على عدم اتساع الهوة بين الإداريين والسياسيين، بين الحزب والحكومة. وهذا هو منطلق بحثنا الدؤوب عن هياكل تمكن من الحفاظ على التواصل والحوار. فقد كان علينا أن نحول دون تنامي روح الحذر بين مجموعتين من المسؤولين عليهما أن تعملا معا لتحقيق ذات الهدف المقدس ألا وهو البناء الوطني. إلا أن المواقف كانت جد متباعدة إن لم نقل متنافرة. فالشبان الإداريون يرون أن السياسيين هم "مجموعة من الإقطاعيين المتجاوزين الذين يتشبثون بامتيازاتهم، ويضحون بالمصلحة العامة في سبيل مصالحهم الشخصية، ولا يتصورون الدولة إلا على أنها ملكهم المخصوص، الخ". ولم يكن السياسيون بدورهم أكثر لطفا مع الإداريين الشباب. فقد بينت فيما سبق أن الرعيل الأول من السياسيين يعتبر أن هؤلاء الأطر الشباب "ليسوا سوى أطفال ضالين، فاسدين، فقدوا شخصياتهم بفعل ثقافة أجنبية لا تمت إلى ثقافتنا بأية صلة. إنهم تكنوقراطيون واهمون، يسعون إلى جعلنا "أوروبيين"، و"شيوعيين"، وبكلمة واحدة إلى جعلنا نفقد ذاتنا. ولكي لا نسمح لهم بالإضرار بنا، علينا ألا نسند إليهم أية مسؤولية حيث كانت". لقد دعانا مثل هذا السياق إلى العمل من أجل القضاء أسرع ما يمكن على هاذين التيارين الضارين بوحدة البلاد ومستقبلها. فعلينا أن نؤلف بين هؤلاء وأولئك، وأن نجعلهم يتحاورون ويناقشون معا ما يطرح من قضايا جهوية ووطنية. وعلى هذا الأساس سينتهي بهم الأمر إلى أن يقبل بعضهم بعضا، وأن يكتشف كل منهم الآخر، وأن يعرف كل منهما أن الآخر ليس بعبعا("كَُوكَُوهْ"). فهما يمثلان مكونتين أساسيتين من شعبنا وأمتنا التي لا يمكن أن تبنى إلا بتضافر جهود هؤلاء وأولئك... ولا شك أن هذين الاتجاهين سيظلان متباينين على الدوام، إذ من نافلة القول أن صراع الأجيال ظل سمة من سمات المجتمعات البشرية منذ أن وجد العالم. وكان الأمر بالنسبة لنا أكثر تعقيدا، وازداد تفاقما بفعل الصراع بين ثقافتنا والثقافة الغربية. ويتعين على المسؤولين في مثل هذه الحال، الحد من هذه الصراعات إن لم يستطيعوا القضاء عليها. وهذا ما سعت إليه قيادة حزب الشعب الموريتاني منذ ميلاده. وكنت قد تحدثت عن ندوات الأطر على المستوين الجهوي والوطني، والملتقيات الجهوية والوطنية. أما الآن فسأتناول ما قمنا به على مستوى المكتب السياسي الوطني والحكومة. ويتعلق الأمر بمسار طويل لمكافحة مضار هذه الثنائية توج بنظام الإدارة الوطنية الذي قرره المؤتمر الاستثنائي المنعقد في يناير 1978. لقد شعرت القيادة الوطنية، منذ ميلاد حزب الشعب الموريتاني، بضرورة تعبئة وتوحيد جهود المواطنين عموما والمسؤولين خصوصا، لمواجهة مهمة البناء الوطني الجسيمة والشاقة. وانطلاقا من هذه الفكرة المحورية، عقد المكتب السياسي الوطني والحكومة في أكتوبر 1966 اجتماعهما المشترك الأول، ونص بيان المكتب السياسي بهذا الخصوص على أن هذا الاجتماع جاء "... من أجل البحث عن أفضل السبل لتنسيق عمل المكتب السياسي الوطني والحكومة...". وكان ذلك بداية المسار الطويل الذي ينبغي له، فى نظرنا، الحد من تنامى الثنائية بين الحزب والدولة فى مرحلة أولى،

والحيلولة دونها في النهاية. وكان على هذا المسار البطيء أن يؤدي إلى ميلاد "روح عمل جماعي" حقيقية فى مختلف مستويات المسؤولية، تلك الروح التي ظللت أتحدث عنها في اجتماعات مختلف دوائر الحزب والدولة. فعلى كافة مسؤولي الحزب والدولة أن يتحلوا بالوعي الثاقب والدائم تجاه التكامل الحقيقي لعملهم الهادف إلى تحقيق الأهداف نفسها ممثلة فى البناء الوطني، وتحقيق وحدة الشعب الموريتاني ورخائه. تلكم كانت اللازمة التي ما فتئت أردد بلا كلل. وبدت تلك الأهداف غير قابلة للتحقيق عند المتشككين الذين لم أكن بالطبع أحدهم!
واستمرارا للبحث عن صيغ أصيلة ترمي إلى إزاحة الحواجز بين مسؤولي الحزب ومسؤولي الدولة، قرر المكتب السياسي الوطني في نوفمبر 1967 مشاركة مسؤول الأمانة الدائمة للحزب في اجتماعات مجلس الوزراء. وفي 1968 صدر قرار جديد للمكتب السياسي الوطني يقول إن الاجتماعات المشتركة بين المكتب السياسي الوطني والحكومة التي كانت حتى ذلك الوقت عرضية ستنظم مستقبلا بشكل دوري منتظم. فقد أوضح بيان المكتب السياسي الوطني "...أن ذلك هو أفضل سبيل لإرساء وتعزيز روح العمل الجماعي بوصفه الشرط الأول للنجاح...". وتجسيدا لرغبة المكتب السياسي الوطني الدائبة فى السير قدما علي هذا النهج، قرر في إبريل 1970 أن " يشارك أعضاء اللجنة الدائمة من الآن فصاعدا فى اجتماعات مجلس الوزراء بغية ضمان وحدة عمل أكبر بين المكتب السياسي الوطني والحكومة". وإيغالا فى الاتجاه نفسه الرامي إلى خلق تلاحم حقيقي على كافة المستويات بين جميع هيئات الحزب والدولة، قرر المؤتمر الاستثنائي الثالث المنعقد في أغسطس..." 1971 أن الوزراء والأمناء الفدراليين أصبحوا أعضاء استحقاقيين في المكتب السياسي الوطني...". وهكذا أصبح المكتب السياسي الوطني، وهو الهيئة القيادية الوحيدة في البلد، هيئة موسعة، تمثل حقيقة مجموع شعبنا. فقد كانت القاعدة ممثلة فيه عن طريق الأمناء الفدراليين، في حين يمثل الدولة أعضاء الحكومة. أما الحزب فيمثله الأعضاء المنتخبون ومن بينهم الأعضاء الدائمون. ولم تتوقف عند هذا الحد عملية مكافحة الثنائية، والسعي إلى توحيد العمل وإرساء روح العمل الجماعي. وجاء المؤتمر الرابع المنعقد في أغسطس 1975 ليعزز أكثر حلقات الوصل بين القيادات الوطنية للحزب والدولة، أي بين المكتب السياسي الوطني والحكومة. فكيف تم ذلك؟ لقد تم ذلك عن طريق اختيار مكتب سياسي وطني ضيق يتألف من ثمانية أعضاء كل منهم يصبح وزير دولة ينسق أنشطة وزارة دولة كبرى تضم ثلاثة قطاعات وزارية أو أربعة تنتمي إلى حقل النشاط نفسه أو إلى حقول متجاورة. وكانت وزارة الدولة للشؤون الخارجية الوزارة الوحيدة المؤلفة من قطاع وزاري واحد. أما العضو الثامن من المكتب السياسي الوطني فيشغل منصب رئيس الجمعية الوطنية. وكانت وزارات الدولة يومئذ هي: - وزارة الدولة للتوجيه الوطني، وتضم وزارات الثقافة، والشباب والرياضة، والإعلام والاتصالات، والوزارة المكلفة بالأمانة الإدارية للحزب (الأمانة الدائمة الوطنية)؛ - وزارة الدولة للسيادة الداخلية، وتضم وزارات العدل، والدفاع، والداخلية؛ - وزارة الدولة

للاقتصاد الوطني، وبها وزارات التخطيط، والمالية، والتجارة والنقل، والتصنيع والمعادن؛ - وزارة الدولة للترقية الريفية، وبها وزارة التنمية الريفية، ووزارة الموارد المائية، ووزارة البناء؛ - وزارة الدولة للمصادر البشرية، وتضم وزارات التهذيب الوطني، والتعليم الأساسي، والشؤون الإسلامية؛ - وزارة الدولة للترقية الاجتماعية، وتشمل وزارات الصحة، وحماية الأسرة والشؤون الاجتماعية، والوظيفة العمومية والشغل. أما أوائل من تقلدوا مسؤولية وزارات الدولة، والوزارات التابعة لها، فتم تعيينهم بتاريخ 22 أغسطس 1975 على النحو التالي: - التوجيه الوطني: صال عبد العزيز، أحمدو ولد الطلبة، سيد احمد ولد الدي، المصطفى ولد الشيخ محمدو، وبا مامادو الحسن. - السيادة الداخلية: أحمد ولد محمد صالح، المعلوم ولد ابرهام، الدكتور عبد الله ولد اباه، والشيخ سعد بوه كان. - الاقتصاد الوطني: سيدى ولد الشيخ عبد الله، با إبراهيما، مولاي امحمد، حسني ولد ديدي، وإسحاق ولد الراجل. - الترقية الريفية: سومارى جارامونا، عبد الله ولد داداه، محمد ولد أعمر، وأحمد ولد سيدى بابه. - الموارد البشرية والشؤون الإسلامية: عبد الله ولد بيه، جوب مامادو آمادو، محمذن ولد باباه، وحمدا ولد اتاه. - الترقية الاجتماعية: بارو عبد الله، الدكتور مولاي ولد عبد المومن، عيشة كان، وعبد الله ولد الشيخ. - الشؤون الخارجية: حمدي ولد مكناس. وكان على هذا الإصلاح العميق أن يحد من ثنائية الحزب – الدولة إن لم يقض عليها. كما كان عليه من جهة أخرى أن يزيد من حيوية الإدارة ويفسح المجال أمام تنسيق حقيقي، ويخلق فعالية أكبر على مستوى كل قطاع. وإذا كان الإصلاح قد خفف من مضار الثنائية على مستوى القمة فإنه بالمقابل لم يحسن التلاحم والكفاءة الحكومية والإدارية مما خيب آمالي في هذا المجال. وإثر ملاحظة إخفاق هذه التجربة، كان علينا أن نعود إلى مكتب سياسي وطني في صيغته الكلاسيكية، لكننا بحثنا عندئذ عن صيغة تجعل منه مكتبا يمثل حقيقة جميع فئات سكاننا، وكافة القوى الحية في الأمة. ذلك هو المكتب السياسي الوطني الذي انتخبه المؤتمر الاستثنائي المنعقد في يناير 1978، تبعا للمقترحات التي قدمتها إليه في مداخلتي التي كانت بمثابة تقرير مذهبي. وأستشهد هنا بمقتطفات من هذه المداخلة تبرر توسيع المكتب السياسي الوطني الجديد تتضمن ما يلى: "...يُقترح توسيع المكتب السياسي الوطني، بزيادة عدد الأعضاء المنتخبين الذين ينبغي أن ينتقلوا من 8 إلى 16، وبإدخال أعضاء استحقاقيين. وهؤلاء الأعضاء الاستحقاقيون هم: رئيس الجمعية الوطنية، الوزراء، رئيس المجلس الأعلى للشباب، رئيسة المجلس الأعلى للنساء، الأمين العام لاتحاد العمال الموريتانيين، ورئيس كونفدرالية أرباب العمل والحرفيين الموريتانيين. ويستدعي هذا الاقتراح عددا من الملاحظات. أولا، كان للتشكيلة القديمة منطقها الخاص ضمن البنية الهيكلية التي كان يجب أن تقام إثر المؤتمر العادي الرابع .إلا أن هذه الهيكلة بدت مفتقرة إلى الكفاءة، وهو ما جعلها تغير في شهر أغسطس 1977 لأسباب ذكرتها بمناسبة الدورة الأخيرة للمجلس الوطني. أما الملاحظة الثانية الأهم، فهي أن الممارسة العملية كشفت أن التعرف الأعمق على مشكلات سكاننا وتطلعاتهم التى

تمليها متطلبات الديمقراطية، يقتضى مشاركة أوسع، وبالتالي توسيع القيادة الوطنية للحزب. ثالثا، يرمي هذا التوسيع إلى دفع أعضاء الحكومة غير المنتخبين في المكتب السياسي الوطني إلى المزيد من تحمل المسؤولية، وإلى إعطاء قدر أكبر من الانسجام والفعالية للحكومة. رابعا، يسعى هذا التوسيع إلى إشراك قادة الحركات الوطنية للحزب بشكل كامل في اتخاذ القرارات الهامة لأمتنا لأنهم يتحملون مسؤوليات أساسية في العمل على تطبيق هذه القرارات بشكل سليم. خامسا، إن كونفدرالية أرباب العمل والحرفيين الموريتانيين لا تعتبر حركة وطنية، ولكنها منظمة تمثل قطاعا واسعا من أولئك الذين يسهمون في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وجميع المنتسبين إليها أعضاء في الحزب. إلا أنها قد اندمجت فى الحزب ببنيتها التنظيمية، فأصبحت بالتالي ممثلة فى المجلس الوطني...". إن هذا المكتب السياسي الوطني، المنبثق عن المؤتمر الاستثنائي المنعقد في يناير 1978، كان يمثل حقيقة جميع حساسيات الشعب الموريتاني* * * .

الفصل الثالث عشر (3 (

إن تشييد أي بناء يستلزم معدات مناسبة، وفريقا من العمال المهرة، وقائدا للفريق أفضل تأهيلا من أولئك العمال. وهذا من باب تحصيل الحاصل! لكنه تحصيل حاصل يعبر عن حقيقة واقعية. وعندما يتعلق الأمر ببناء دولة-أمة انطلاقا من لا شيء، تجد هذه الحقيقة البسيطة – بل حتى الساذجة - كامل دلالتها. ولذا فإن قائد الفريق، وهو فى هذه الحالة رئيس الدولة، سيكون شغله الشاغل الاستخدام الأمثل للوسائل البشرية والمادية التى تتوفر لديه فى البداية. وقد كان هذا ديدنى طيلة فترة قيادتى لبلدي. لقد كان هاجس الاستخدام الأمثل لتلك الوسائل المحدودة جدا حاضرا لدي باستمرار، إذ كنت أفكر على الدوام في الكفاءة والمردودية. وكانت رغبتي جامحة وعزيمتي ثابتة في الحصول، بما يمتلك البلد من وسائل محدودة، على أقصى ما يمكن من الإنجازات الملموسة في كافة قطاعات الحياة الوطنية. ولبلوغ ذلك كان علي أن أتبنى منهجا في العمل يمكنني من أن أنعش أنشطة السلطة التنفيذية بمعناها الواسع وأنسقها وأبحث لها عن أعلى مردودية. وهذا ما أجهدت نفسي للقيام به على مستوى الحكومة مع محاولة جر كافة أجهزة الدولة، من إدارة مركزية وجهوية ومحلية، في تلك الحركة .وأعتقد أننى قد تناولت هذه المسألة في حديثي عن النزعة الإقليمية. لقد كانت مهمتي من الصعوبة بمكان حيث أنني لو اكتفيت فقط بالحديث عن الوسائل البشرية وما لها من دور هام وحاسم في أي عمل من هذا النوع، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أننا كنا نفتقر بشدة إلى الإطارات المؤهلة. ومما يزيد الطين بلة أنني لم أكن شخصيا مؤهلا بما فيه الكفاية لإدارة جميع جوانب البناء الوطني والتحكم فيه كما ينبغي. ذلك أن تكويني العام بثغراته الكبيرة وتجربتي كرجل دولة لم تكن تؤهلني كثيرًا لأكون

رجل الأوركسترا النموذجي في سياقنا يومئذ. ومهما يكن، فقد توليت بفضل الله أولا ثم بإرادة الشعب الموريتاني ثانيا رئاسة دولة-أمة يتعين إنشاؤها، ثم تدعيم أسسها من أجل سعادة الشعب الموريتاني. إنها مسؤولية جسيمة قبلت تحملها، رغم كل شيء، أمام الله وأمام التاريخ وأمام الشعب الموريتاني. وإذا كنت لا أتوفر على الكفاءة الفنية والتجربة اللازمة للنهوض بمهامى على الوجه الأكمل، فقد كنت بالمقابل أتحلى بإيمان راسخ لا يتزعزع بمستقبل بلادي وشعبي اللذين كنت ولا أزال أكن لهما حبا جما. إنه إيمان وحب شكلا بالنسبة لي حوافز في العمل اليومي، وكانا خير مجن أتقى به فتور العزيمة في الأوقات الصعبة، وهو ما مكنني بعون الله، وبجهود الفريق الذى تعاقب على المسؤوليات القيادية فى البلد، ثم بفضل الشعب الموريتاني المعبأ داخل حزبه، من تشييد أركان الوطن الموريتاني أحب من أحب وكره من كره. وقد كان الإطار الأساس لتوجيهاتى العملية هو الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء الذى حاولت أن أجعل منه مدرسة للمواطنة. وكنت أتصرف بالطريقة نفسها على مستوى الحزب أثناء اجتماعات المكتب السياسي الوطني ومختلف دوائر حزب الشعب الموريتاني التي كنت أرأسها. وهكذا كنت أستغل فى الغالب فرصة اجتماع مجلس الوزراء لإعطاء توضيحات وتقديم شروح حول هذه المسألة الهامة أو تلك من جدول الأعمال أو من أحداث الساعة، أو لتقديم توصيات أو إعطاء نصائح تتعلق بواجبات المسؤولين السامين. فقد كنت على الدوام أستغل هذه الفرص لإثارة نقاشات تتسم بأكبر قدر ممكن من الانفتاح والصراحة. ولذا كنت استحث الوزراء بوجه خاص على التدخل لتعويدهم على النقاشات الديمقراطية والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات، وبكلمة واحدة جعلهم يتحملون المسؤولية. وهذا ما يفسر طول اجتماعات مجالس الوزراء فى الغالب. وفضلا عن ذلك، كنت كثيرا ما ألجأ إلى التعميمات الموجهة إلى الوزراء بشان القضايا ذات الصبغة العامة أو المبدئية، أو تلك المتعلقة بهذا الموضوع الخاص أو ذاك. وعلى هذا النحو كنت أزاوج بين التوجيهات الشفوية والكتابية. ولم تكن القرارات تخضع للتصويت الشكلي فى مجلس الوزراء، وإنما تتخذ على الدوام انطلاقا من أغلب الآراء المستخلصة من المناقشات، حتى وإن كان رأيى مغايرًا لها. وبالإضافة إلى اجتماعات مجلس الوزراء الأسبوعية، كنت أترأس غالبا اجتماعات وزارية تخصص لدراسة أحد الملفات الهامة. ويشترك في تلك الاجتماعات بصفة شبه دائمة موظفون سامون من القطاعات المعنية، بل كان يحضرها أحيانًا خصوصيون، من رجال أعمال، أو أصحاب ثقافة أصلية إسلامية عربية أو ثقافة عصرية. ولم تكن هذه الاجتماعات تمكنني من تعميق دراسة المشكل المطروح فحسب بل تسمح لي كذلك بالاتصال مباشرة بمسؤولين آخرين غير الوزراء وبمواطنين لا يزاولون مسؤوليات في الدولة وإن كانوا يشاركون بطريقة أو بأخرى في عملية البناء الوطني. وبذلك كنت أحصل على أصداء حول الاهتمامات الشعبية أكثر واقعية من تلك التي تصلني عبر القنوات الرسمية. وعندما لاحظت الفائدة الأكيدة لهذه الطريقة في العمل، أنشأت في إبريل 1971 ثلاثة مجالس وزارية قطاعية يجتمع كل منها مرة في الشهر تحت رئاستي. وفي

جميعها يشارك مسؤول الأمانة الدائمة للحزب. وتتشكل هذه المجالس على النحو التالي: - قطاع التكوين والشباب: الأمين الدائم للمكتب السياسي الوطني، وزير التعليم الأساسي، وزير التهذيب الوطني، وزير التعليم العالي والفني، وزير الشباب والرياضة، ووزير الإعلام. - القطاع الاقتصادي: الأمين الدائم للمكتب السياسي الوطني، وزراء المالية، والتخطيط، والتنمية الريفية، والصيد، والصناعة، والمعادن، والتجهيز، والتجارة، والصناعة التقليدية والسياحة. - القطاع الاجتماعي :الأمين الدائم للمكتب السياسي الوطني، ووزراء العدل، والصحة، والوظيفة العمومية، والشغل والشؤون الاجتماعية. * * * وسعيا منا إلى إيجاد هياكل حكومية أكثر حيوية وفعالية، اقترحت في شهر أغسطس 1975 خلال المؤتمر الرابع ذلك الإصلاح الهيكلي المهم الذي تم تناوله في الحديث عن مكافحة ثنائية الدولة الحزب. وفيما يتعلق بالبحث عن الفعالية، أعترف الآن بأن إصلاح 1975 قد أخفق. فلماذا؟ لأن الأشخاص الذين وقع اختيارى عليهم – وهم فى أغلبهم ذوو تجربة كبيرة – كان عليهم أن يسيروا بنية تنظيمية جديدة عليهم تماما، مما جعلهم لم يتمكنوا من إنجاح ذلك الإصلاح بشكل كامل و شامل .وأتحمل قسطي من هذه المسؤولية. فرغم ما أعطيت باستمرار من توضيحات وتوصيات شفهية وكتابية، فإن وزراء الدولة – الذين لقبهم رجل الشارع ب"الوزراء الكبار" – قد خلطوا على الدوام بين التنسيق والتحريك اللذين يمثلان مهمتهما الأساس، وبين التسيير اليومي للقطاعات التابعة لوزارات الدولة المسؤولين عنها. وبذلك تجاوزوا صلاحياتهم، وتعدوا على صلاحيات "الوزراء الصغار" التابعين لسلطتهم، وهو ما أدى إلى تنازع في الصلاحية، وصراع زاد من تعطيل إدارتنا الفتية التي كانت قليلة الحيوية. وبكلمة واحدة، فإن "الوزراء الكبار" الذين تكاثرت عليهم المشاغل، قد أصيبوا بالحيرة ولم يستطيعوا فرض وجودهم على "الوزراء الصغار" التابعين لهم. وينبغي من باب الإنصاف أن نذكر بأن هؤلاء الوزراء الكبار كانوا بحكم توليهم السلطتين السياسية والإدارية مصدر غيرة، وكانت تصرفاتهم وأعمالهم على الدوام موضوع مراقبة وانتقاد؛ وقل من معاونيهم من سعى إلى تسهيل مهمتهم. أما "الوزراء الصغار"، الذين كانوا في الواقع كتاب دولة ولكن احتفظت لهم بلقب الوزير لأسباب ابسيكولوجية، فكانوا غير مكترثين، معقدين، ومصابين بخيبة الأمل. فبعضهم لا يفهم لماذا أصبح نظراؤهم بالأمس، بمجرد اختيار مني، وزراء دولة يشرفون عليهم. فلم يكونوا يدركون الأسباب التي اخترت على أساسها وزراء الدولة الجدد، وهي أسباب فى حقيقتها معقدة ولكنها موضوعية. ومهما يكن من أمر، فإن كل ما بذلت من جهود لإزالة ما بهم من عقد وجعلهم فى وضع مريح ودفعهم إلى تحمل المسؤولية قد باء بالفشل. ولما شعرت بإخفاق الصيغة التنظيمية، قمت في أغسطس 1977 بإعادة هيكلة الحكومة، بالقضاء على تجميع الوزارات والحد من عددها. فقد حافظ الوزراء أعضاء المكتب السياسي الوطني على لقب "وزير دولة"، لكن لم يحتفظ أي منهم إلا بقطاع وزاري واحد. ولم أستطع القضاء على الرتبة بعد تغيير مضمونها لأنها ممنوحة أصلا من مؤتمر، وبالتالي لا يمكن تغييرها إلا بمؤتمر

آخر، وهو ما حصل في المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في يناير 1978 الذي قرر إلغاءها. أما "الوزراء الصغار" الذين بقوا في الحكومة فقد رجعوا وزراء بكامل صلاحياتهم، تابعين مباشرة لي كما كان الحال قبل 1975. ويتضح مما تقدم أن بحثنا الدؤوب عن الفعالية والتلاحم قد وجد التعبير عنه إما فى إصلاحات للهياكل الحكومية وإما فى تعديلات وزارية مطردة إلى حد ما. وهذا ما جعل البعض يقولون إننا مترددون – والأمر كذلك - وأن هياكلنا غير قارة، وأننا لا نعرف ماذا نريد، وإلى ما هنالك من نعوت! لقد كنا فى الواقع في حيرة من أمرنا بحكم حداثة عهد دولتنا وما يترتب على ذلك من نقص فى التجربة، إذ أننا كنا نبحث عن الصيغ الأكثر ملاءمة لوضعيتنا الخاصة. ولذا كنا نجرب مدى ملاءمة هذه البنية أو تلك، وهذا النهج أو ذاك، ونتخلى عن أي منهما ثبت عدم ملاءمته أو فعاليته ونبحث عما هو أفضل .فلم يكن لدينا الوقت لإطالة أمد تجربة هذه البنية أو تلك، وهذا النهج أو ذاك مادام قد تبين أنهما لا يلائمان وضعيتنا الخاصة. وفى السياق نفسه، وفي مجال آخر مغاير تماما هو مجال دمقرطة مؤسساتنا المحلية، كان علينا – كما أشرت إلى ذلك من قبل – أن نلغي البلديات الريفية والحضرية والنموذجية، بعد تجربة قصيرة. وحصل الشيء نفسه مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يعمر سوى 18 شهرا. وفي هذا الصدد تبين لي، بمرور الوقت، أن ما كنا نطمح إليه بالنسبة لدولتنا الفتية يفتقر إلى الواقعية. ذلك أننا كنا نريد أن نراها تسير وفق الضوابط التى تحكم عمل الدول القائمة منذ عدة قرون، رغم حداثة نشأتها(عدة سنوات فقط)!. فهل كان علينا أن نندم على عدم الواقعية هذا، وعلى ذلك الطموح الزائد؟ كلا. فلماذا؟ يبدو لى أن على رجل الدولة، ولاسيما إذا كان رئيسها، أن يحمل طموحات كبيرة لبلده. فبدون تلك الطموحات الكبيرة، وبدون التطلع لعظمة الوطن، لا يمكن إنجاز أي عمل جبار مشَرِّف ومستديم. وفي هذا السياق، يتعين على رئيس الدولة ومعاونيه أن يختاروا أولا أهدافهم لبناء مستقبل البلاد. وعليهم بعد ذلك أن يوظفوا كافة الوسائل البشرية والمادية المتاحة لهم لتحقيق تلك الأهداف. وكنت أتطلع، شخصيا، إلى قيام موريتانيا موحدة، متضامنة، متآخية، مزدهرة في الداخل، ومعتبرة فى الخارج بل ومحترمة. وعلى الرغم من المصاعب الجمة، فإننى لا أعتبر تحقيق هذا الحلم صعب المنال في نهاية المطاف. ذلك هو السبب الذي جعلني أتصرف على نحو ما تصرفت طيلة ما يقارب 20 سنة، دون أن أسمح للعوائق الجمة أن تفل من عزيمتي * * * .وفى سياق الحديث عن المسؤولين السامين، تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة من الرعيل الثاني من هؤلاء يستحقون وقفة خاصة، لأنهم أدوا على أكمل وجه ممكن المهام الحكومية التي أسندت إليهم، وهم حمدي ولد مكناس، وعبد الله ولد بيه، ومحمد عالي شريف. وقبل الحديث عن هؤلاء، أريد أن أشير بوجه خاص إلى مآثر عبد العزيز صال الذي ينتمي في ذات الوقت إلى جيلي المسؤولين السامين اللذين ميزت بينهما أعلاه. لقد كان عبد العزيز صال، وأحمد ولد محمد صالح، من أطول معاوني فترة، إذ بقيا إلى جانبى من 1961 إلى 1978 .وقد تولى عبد العزيز صال وظائف: مدير ديواني، ووزير الداخلية، والأمين الدائم للحزب، ورئيس

الجمعية الوطنية. وقد كرس بوعي كل طاقاته وتجربته الإدارية الغنية للنهوض بمختلف تلك المسؤوليات السامية، بفضل وطنيته الصادقة، وإخلاصه للشأن العام، وبعده عن أي روح انتخابية أو أي حكم عرقي مسبق. وبما أنه مقتنع بفعالية نظام الحزب-الدولة، كان أحد منعشيه الرئيسيين والمدافعين عنه. لقد كان عبد العزيز صال بما عرف عنه من مزاج حاد وصراحة ووفاء، أحد بناة الوطن الموريتاني النشيطين. أما حمدي ولد مكناس الذي كان في البدء مفوضا ساميا للشباب والرياضة والإعلام سنة 1966، ثم وزيرا لهذا القطاع، فقد أصبح وزيرا للشؤون الخارجية سنة 1968 وهو منصب احتفظ به حتى انقلاب يوليو 1978. وقد قام بعمل جيد في هذين القطاعين، غير أنه برز بوجه خاص طيلة السنوات العشر التى قضاها وزيرًا للشؤون الخارجية. فقد كان في بدايات عهده الوزاري ضالعا في الصراعات الصغيرة ذات الطابع القبلي في نواذيبو، وهي صراعات أفسدت قسم حزب الشعب الموريتاني فى تلك المدينة. لكنه تمكن تدريجيا من الانسلاخ من التأثير السلبي لقسمه الأصلي ليرتفع إلى مستوى مسؤولياته الوطنية. وقد تبدو عليه السذاجة التى يتصف بها أهل الساحل(أهل الشمال) فى نظر أهل القبلة الذين يعتقدون أنهم يفوقون ثقافيا سائر الموريتانيين، وياله من ادعاء! غير أن تلك "السذاجة "مظهرية أكثر مما هي حقيقة واقعية. إنها بمثابة "قناع" يلبسه عندما تتطلب المصلحة الوطنية ذلك، وهو ما أفاده أحيانا خلال ممارسته وظائفه وزيرا للشؤون الخارجية. فقد كان مرتاحا مع نظرائه الأفارقة والعرب والآسيويين وحتى الأوربيين والأمريكيين لما يتحلى به من لطف وخلو من الأحكام المسبقة من أي نوع كانت. وإذا كانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية قد نالت صيتا فى المحافل الدولية لا يتناسب البتة مع وزنها الخاص، فإن لحمدي فضلا كبيرا فى ذلك. ولاشك أنه كان ينفذ سياسة أرسمها شخصيا ويرسمها المكتب السياسي الوطني الذى كان حمدي أحد أعضائه. وإذا استثنينا بعض الأخطاء الصغيرة النادرة وغير المتعمدة التى لا مناص منها، فقد نفذ تلك السياسة على الوجه الأمثل. وكان وطنيا مخلصا ومتفتحا، كما كان مفاوضا جيدا معروفا على مستوى العالم الذى جاب – مثلى – جزءًا كبيرا منه خدمة لوطننا وللقضايا العادلة الكبرى التي كنا ندافع عنها. أما عبد الله ولد بيه فلم يكن من الطبقة السياسية التى تشكلت أثناء فترة الحكم الذاتي وخلال عهد الاستقلال من الوجهاء التقليديين وموظفي الإدارة الاستعمارية – الإدارة العامة على وجه الخصوص- المنحدرين من صفوف الاتحاد التقدمي الموريتاني، وبشكل أندر من "الوئام الموريتاني". وكما أوضحت من قبل، فإن هذه الطبقة السياسية كانت متحفظة إن لم نقل مناوئة للشباب الذى يكيل لها الصاع صاعين. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق فى تلك الفترة إلا بالشباب الذي ارتاد المدرسة الفرنسية. وقد أمرت، منذ تكوين حكومتي الأولى فى ظل القانون الإطاري بإفساح المجال في الميادين السياسية والإدارية للشباب من أصحاب الثقافة العربية الذين اكتشفت أحد ممثليهم الأكثر تألقا، ألا وهو عبد الله ولد بيه. فكيف اكتشفته؟ كان ذلك أثناء زيارة تفقد أجريتها في الحوض الشرقي – موطنه الأصلي – وزرت خلالها مدرسة تمبدغه الابتدائية التي كان بها مساعدا،

يدرس اللغة العربية. فقد أعجبت خلال تلك الزيارة، بمحتوى الخطاب الذي قدمه باللغة العربية، وهو خطاب يشهد في ذات الوقت بسعة معارفه وبتجذره في الثقافة الوطنية وبانفتاحه الذهني على الحداثة. وستشكل عبارات التجذر والانفتاح أحد محاور السياسة الثقافية لحزب الشعب الموريتاني فيما بعد. وبعد الاستماع إلى هذا الخطاب الذي بث بكامله عبر الإذاعة كانت قناعتي قد استقرت على أن عبد الله ولد بيه – الذي أصبح ذكاؤه وتوقده الذهني والثقافي من الشهرة العمومية بمكان - ينبغي أن يلعب دورا هاما في البناء الوطني، وخاصة في ميدان الثقافة. من هنا كانت تجربته الحكومية المتألقة من 1970 إلى 1978، حيث عين بدءا مفوضا ساميا للشؤون الدينية، ثم وزيرا للتعليم الأساسي والشؤون الدينية، فوزيرا للعدل، ثم وزير دولة للمصادر البشرية والشؤون الدينية، قبل أن يصبح وزير دولة للتوجيه الوطني. وكان إبان انقلاب يوليو 1978 وزيرا مكلفا بالأمانة الدائمة للحزب. وقد برهن عبد الله ولد بيه في جميع الوزارات التي تقلد أمرها على وطنيته وصبره وفعاليته وتصميمه، على الرغم من ضعف بنيته الصحية. وبفضله، أثبت المثقفون باللغة العربية أنهم قادرون على تحمل أعلى المسؤوليات الوطنية على قدم المساواة مع نظرائهم من الأطر الناطقين بالفرنسية الذين كانوا يعتبرون الناطقين بالعربية "أطرا ناقصين". أما محمد عالي شريف، الأمين العام لرئاسة الجمهورية في ما بين 1969 و1978، فقد كان حقيقة "الرجل المناسب في المكان المناسب". ذلك أنني وجدت فيه المعاون المباشر المثالي. فبذكائه وكفاءته وعمله وضبطه للأمور وسريته وتواضعه الشديد وبعده عن الروح القبلية والجهوية، تمكن من أداء وظيفته الجسيمة والحرجة على أكمل وجه. وعلى الرغم من أنه مكلف إلى جانبي بالإشراف على الأنشطة الأساسية للرئاسة، فلم يحاول أبدا أن يلعب دور رؤساء الوزراء، بل على العكس من ذلك، فقد اكتفى بمحض إرادته بالمجالات الإدارية والفنية. وربط أفضل العلاقات مع الوزراء والنواب والسفراء والولاة والموظفين السامين فى المصالح المركزية. وفي حدود علمي، كان المسؤول السامي الوحيد الذي لا يهتم بالظهور والرتب وأوسمة التشريف. فما البرهان على ذلك؟ فقد رغبت مرات عدة فى تعيينه وزيرا أو منحه على الأقل رتبة وزير أمين عام للرئاسة كما يوجد في دول إفريقية وعربية كثيرة. ولكنه في كل مرة كان يلح علي بالعدول عن ذلك قائلا: "إن ما يهمني هو أن أخدم بلدي بأفضل وجه ممكن". إنني أحتفظ بأحسن ذكريات عن تعاونه الفعال، الصادق، والأمين. دعوت المثقفين الموريتانيين إلى التحلى بموقف أكثر وطنية فى ردى، الصادر فى 7 من فبراير1963 ، على احتجاج الاتحاد الوطني لطلبة الجمهورية الإسلامية الموريتانية على إلزام من تمنحهم الدولة بالتعهد بالخدمة فى الإدارة العمومية عشر سنوات. وفيما يلى مقتطف من ذلك الرد: "... هل ما تطالبون به هو حرية الفرار من بلادكم؟ وهل إلزامية خدمة المرء لبلاده هي ما تسمونه عبودية؟ إن تفكيرا يقود إلى هذا النوع من الاستنتاج هو بكل بساطة تفكير خاطئ. وعلينا بالتالى أن ننزل إلى الأرض، إلى هذه الأرض الموريتانية التى يتعيَّن علينا فيها اليوم اللجوء إلى الأجانب، المرحب بهم بكل تأكيد، لعلاج

مريض فى النعمة، أو لبناء مدرسة فى أطار أو مستشفى فى نواكشوط، أو للتدريس فى ثانوية روصو. وإذا كنا نرفض رفضا باتا أي مظهر من مظاهر معاداة الأجانب، فإننا نعتبر مع ذلك أنه يتعين على الموريتانيين أن يتحملوا تلك المسؤوليات. فهل تعتقدون أن بوسعنا أن نرضي باستقلال شكلي يمنح الموريتانيين الوظائف الشرفية ويترك المسؤوليات الفعلية بيد الأجانب؟ أرجوكم، من فضلكم، أن تتوقفوا عن التذرع بالمثال الفرنسي. فهل هناك من حاجة لتذكيركم بأن موريتانيا ليست فرنسا؟ فلا مجال للمقارنة بين بلد غني، مزدهر يعيش حالة توسع اقتصادي وبين بلد معوز، متخلف يعانى فى شتى المجالات من نقص حاد فى الإطارات وفى الوسائل. وعليكم أن تتذكروا دائما أنكم أبناء بلد فقير، بلد ثُبعدكم عنه مؤقتا تلك الأوساط التى ترتادون، وتلك العادات التى تكتسبون، وما لديكم اليوم من انشغلات؛ إنه البلد الذى يتعين عليكم مع ذلك أن لا يغيب صوته عن آذانكم. إن الثقافة يمكن أن تكون فى الوقت ذاته مصدر ثراء وعامل مسخ حضاري. فهي عامل ثراء إذا ما اعتبرت بمثابة اكتساب معارف وتقنيات جديدة تسخر من أجل هدف نبيل، وهي مسخ حضاري إذا ما تم التعبير عنها بالتنكر للأصول والقيم الأساسية."...

--

هوامش على الفصل الثالث عشر

-أعطي في ما يلي قائمة بأسماء الضباط الذين توالوا على منصب مرافقي العسكري:

1.الرائد جالو
2.المصطفى ولد محمد السالك
3.ولد محمد سيديا
4.الملازم كمرا
5.الملازم هارونا
6.محمد خونه ولد هيدالـه
7.معاوية ولد سيدى أحمد الطايع
8.الشيخ سيدى أحمد ولد بابه مين
9.سالم ولد مـمٌو
10.مولاي هاشم ولد مولاي أحمد

الفصل الرابع عشر (1 (

الفصل الرابع عشر

ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه

(من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له فى الأخرة من نصيب)

يونيو 1957 – يوليو1978

لقد حاولت على الدوام، مدة بقائي فى السلطة، أن يتطابق تصرفى فيها مع تصوري الأخلاقي للمسؤولية. وهكذا فإن المسؤول فى نظري، وخاصة المسؤول السامي، مطالب ببذل قصارى جهده فى الابتعاد عن مواطن الشبه فى جميع المجالات الأخلاقية والمادية. ومن الضروري أن يتحلى بالصرامة تجاه نفسه ليكون قدوة حسنة للآخرين، وأن يفرض وجوده بالفضيلة لا بالاستبداد، وألا تكون رغبته احتكار السلطة والمال. وعليه فى الوقت نفسه ألا يكتفي بتحاشى الرشوة بل تلزمه محاربتها بكل عزم وفى أي شكل مادي أو أخلاقي كانت. ولا فرق فى نظري بين المحاباة والمحسوبية وبين الرشوة الصارخة والمكشوفة. فالكل مذموم ويستحق الإدانة. إن لين جانب المسؤول حيال الإخلال بواجبه ذنب لا يغفر. ولهذا السبب كنت دائما أعاقب بقسوة كلما أبلغت عن حالة من هذا النوع نظرا لأن إهمال العقاب يجعلنى متمالئا مع المتهم بالخربة .

وهكذا تصرفت فى كل مرة أقتنع فيها بأن مسؤولا ساميا – وزيرا كان أو سفيرا أو واليا أو مديرا أو رئيس مصلحة – أصبح غير نزيه. ولا تقف العقوبة عند تجريده من الوظيفة، بل كنت أطلب فى الوقت نفسه متابعته قضائيا. وخير شاهد على ذلك إلقاء القبض على وزراء وسفراء الخ. ولم يكن هذا النهج محل إجماع، حتى فى صفوف الطبقة الحاكمة، بل إن كثيرًا من الناس داخل البلد وخارجه اعتبره صارما جدًا .

وبالفعل، فقد نصحنى كثيرًا بعض أعوانى ومسؤولون سياسيون آخرون بالتسامح، وكانوا يبحثون عن ظروف مخففة لصالح المرتشين منبهين فى الوقت نفسه على ما ينجم عن اعتقال وزير من فضائح يمكن استغلالها، مثلا، من قبل المعارضين للنظام للنيل من نفوذه وصيته عندما تعرض مساوئ بعض المسؤولين السامين فى وضح النهار. وهذا خطر قائم حسب رأي هؤلاء. أما فى الخارج فقد تتضرر سمعة البلد من ذلك ...

ولم تتغير إجابتى لهؤلاء، إذ أعتبر أن إنزال العقوبة بمسؤول سام غير شريف لا يشكل فضيحة، بل إن الفضيحة الحقيقية تكمن فى تركه دون عقاب وقد ثبت عليه عدم النزاهة الأخلاقية أو المالية.

أما مفهوم المسؤولية فيتناسب عندى مع الرتبة التى يحتلها الشخص فى سلم

الدولة. فكلما ارتقى إلى مسؤولية سامية كلما كان خطؤه جسيما. وعليه فإن ممارسة مسؤولية، مهما كانت درجة سموها، لا توفر حصانة لصاحبها، بل إن حسنات الأبرار سيئات المقربين. فالذنب يعظم أو يصغر حسب الموقع فى المسؤولية. لمذا؟ لأن سلوك المسؤول السامي، طيبا كان أو سيئا، إنما هو أسوة للآخرين خاصة من يتبع منهم لسلطته، فى حين أن تصرف الموظف البسيط التابع أقل تأثيرا.

وعليه فإن العقوبة يجب أن تكون متناسبة مع درجة الخطأ من جهة، ومع أهمية الوظيفة التى يمارسها المخطئ فى سلم الدولة من جهة أخرى. ويتطلب الأمر فى المقام الأول، إرساء قواعد عدالة موضوعية حقا، تخدم الجميع، وهو طموح يصعب تحقيقه فى الواقع، ولكن ينبغى السعي إليه دائما. وفى السياق نفسه، قرر المكتب السياسي الوطني لحزب الشعب الموريتاني فى شهر فبراير من عام 1970 التعليق المؤقت لأي عضو يتعرض لمتابعة قضائية، على أن يعاد دمج المعني إذا أثبتت العدالة براءته. وبالمقابل فإن إدانته تقتضى، حسب الإجراءات، طرده نهائيا من المكتب السياسي الوطني.

إن الطرح السابق يلخص بإيجاز جهودنا الرامية إلى تهذيب أخلاقنا وسلوكنا السياسي والإداري قدر الإمكان. فقد نجحت تلك الجهود على الأقل فى الحد من آثار الرشوة والمحاباة وأمراض أخرى مشابهة، وإن لم تقض عليها بصورة نهائية. فلم يعتقد مسؤول قط، مهما كان منصبه، أنه فوق القانون. فالكل مقتنع بأنه سيعاقب سياسيا أو قضائيا أو هما معا حسب الحالات، وذلك عندما تثبت عدم نزاهته.

ويمكننا القول دون تباه بالنصر إن حالة البلد فى هذا المجال سنة 1978 لم تكن الأسوأ مقارنة بنظيراتها السائدة فى بعض بلدان منطقتنا. فخلال ثمانى عشرة سنة مثلا لم يثبت على المسؤولين السامين من عمليات الاختلاس سوى بعض حالات تمت متابعتها قضائيًا. وكان البحث عن المختلسين فى تلك الفترة على أشده من قبل مراقبى الدولة ومفتشى المالية. وأشير فى الأخير إلى أن هذه السياسة نجم عنها تعميم عدد هام من الرسائل وجهتها شخصيا إلى الوزراء ومراقبى الدولة والولاة .

ومن غير المستغرب أن تثير هذه السياسة استياء من تعرضوا للعقوبة جراء الأسباب التى تم عرضها، وأن تكون الحال كذلك بالنسبة لذويهم وحلفائهم، وهي السياسة التى سماها البعض "صرامة المختار السقيمة ."

وفى السياق نفسه، تمت معاقبة بعض الموظفين السامين من مديرى المصالح خاصة دون أن تسجل عليهم أخطاء فى التسيير ولكنهم زاولوا أنشطة مدرة للربح تتنافى مع قوانين الوظيفة العمومية ونظمها .فعلى سبيل المثال، كان البعض من هؤلاء مساهما فى شركات خاصة وهو أمر محظور فى تشريعات الوظيفة العمومية. وفى حالات أخرى يكون المدير صاحب مساهمة فى شركة خاصة تابعة لقطاعه الإداري، مما قد ينجر عنه إبرامه عقودا مع نفسه، فهو من جهة ممثل

للإدارة وممثل لشركته من جهة أخرى. فهل سيدافع المدير فى هذه الحالة عن الصالح العام أم عن مصلحة شركته؟ إن الإجابة واضحة من السياق .

لقد كان هؤلاء وأولئك مستائين من هذه "الصرامة السقيمة" . فلم يكن المختار فى نظرهم المسئول الأول فى الدولة المدافع عن الصالح العام الذى حاول أن تتحلى الإدارة فى بلده بالوعي والأخلاق، وإنما كان مجرد فرد بسيط يصفى حساباته مع خصم سياسي أو منافس يمكن أن ينازعه "رئاسته"، كما لو كانت الرئاسة ملكا لى. وبكلمة موجزة فإن كل واحد من هؤلاء المسؤولين القدماء المحبطين، كان يمنحنى مشاعر وحسابات تعبر عنه أكثر مما تعبر عنى، وإن كنت أعترف بأخطائي العديدة فى هذا الشأن.

ويعلم الله أننى لم أتصرف، عن وعي، لمجرد دوافع أنانية، وإنما أتصرف دائما وفق ما أعتقد أن فيه مصلحة بلدي. ولا آلو جهدا فى التجرد من كل المشاعر التى من شأنها أن تؤثر علي فى الاتجاه السيء، وإن كنت لا أدرى مدى نجاحى فى ذلك. وفى هذا السياق أقدم نموذجا من رسالة وجهتها إلى وزير العدل آنذاك :

"من رئيس الجمهورية إلى السيد وزير العدل،

"لقد علمت للتو بحالة موظف اعترف باختلاس الأموال العامة ولكنه سدد المبالغ المختلسة كاملة، مما جنبه المتابعة الجزائية، انطلاقا من مقتضيات القانون رقم 68.066 الصادر بتاريخ 4 من مارس 1968 المتعلق بعقوبة الاختلاس الذى يثبت على وكلاء الدولة.

وهكذا نجد أن المادة الثالثة من هذا القانون تبين أن مرتكب الجريمة تتم ملاحقته إذا لم يعد الأموال المختلسة قبل الموعد المنصوص عليه فى الإنذار. وفى حالة التسديد فلا وجه للمتابعة. وعليه يصبح المتهم بريئا ونية اقتراف الجنحة واضحة .

إننى أجد فى هذه الترتيبات إفراطا، إن لم أقل تفريطا وطعنا، فى القانون الأخلاقي. وهذا يعطى انطباعا بأن الدولة قد أبرمت نوعا من الاتفاق مع وكلائها يضمن لهم عفوها فى حالة تلبسهم بهذه الجريمة، شريطة أن يسددوا المبالغ المختلسة عندما يتم الإيعاز إليهم بذلك .

وحيث أن الأداء لا يعفى من تعويض الأضرار، فإن تسديد المبالغ المختلسة يجب أن لا يجمد الدعوى العمومية إذا اتبع ذلك المنطق. ويبقى الشيء الوحيد الذى يلزم وضعه فى الاعتبار هو الشروط المخففة بالنسبة لهذه الحالة .

وأجدنى مضطرًا لأن تطلعونى على وجهة نظركم حيال هذه المسألة حتى يعد بشأنها مشروع قانون يغير الترتيبات السابقة، ويعرض على الجمعية الوطنية فى دورتها الحالية."

ومن المعلوم ضرورة أن هذا النوع من المراسلات لم يكن الهدف منه تهدئة غضب وكلاء الدولة المعنيين .

*

* *

والسؤال المطروح: هل كنت محابيا؟ أو كنت مرتشيا؟ لقد كنت فى كل الأحوال أشجب تماما هذه الأعمال السيئة التى تصدر عن السلطة، وهي شائعة بالذات فى بلداننا الفتية فى العالم الثالث. وقد حاولت مكافحة تلك التصرفات، وأعترف بتواضع أننى لم أنجح كليا فيما أردت، ولكن القناعات الدينية والأخلاقية وطريقة تسيير الحكم كانت تملى علي محاربتها.

لقد لخصت فيما سبق مواصفات القائد الجيد كما أتصورها، ومفادها أن عليه أن يفرض وجوده عن طريق القدوة الحسنة والصرامة فى العمل الوطني وليس بالقهر. وهكذا فإن من واجبه أن يلزم نفسه بالتحلى بأعلى ما يمكن من سلوك مثالي، قبل محاولة بسط سلطاته على الآخرين .

وانطلاقا من هذا اليقين الذى أتبناه شخصيا، فقد حاولت على الدوام الابتعاد عن المحاباة، مع علمى التام بأن اتباع ذلك المنهج لم يكن بالأمر السهل. ومع ذلك فقد بذلت قصارى جهدى مدة بقائي فى الحكم لأظل يقظا باستمرار حتى أتفادى كل انحراف عن مسار قناعاتى التى حاولت ترجمتها إلى حيز الواقع. وكنت فى هذه الحال عرضة لمؤثرين متناقضين على الدوام ، يتمثل أحدهما فى أعضاء أسرتى وقبيلتى وأصدقائي السياسيين والشخصيين. أما الثانى فيمثله الموريتانيون الآخرون. وكان مفهوم السلطة السائد لدى أغلب الفئة الأولى مفهوما قبليا قديما يودون على أساسه احتكار الحكم بشكل شبه كامل. فى حين كان الفريق الثاني، وهو الأغلبية الساحقة من الموريتانيين، مرتابا نحوى. فلم يستوعبوا أن موريتانيًا أما وأبا يمتلك مقاليد السلطة، يستطيع أن يضع على قدم المساواة كل هؤلاء المواطنين، لاسيما أن المظاهر تناقض تأكيداتي. فقد كانت أغلبية الأطر السياسية والإدارية الناطقة بالحسانية، على سبيل المثال، تنتمى إلى منطقة "القبلة" – كما هي الحال بالنسبة لى – واستمر ذلك خلال الأعوام الخمسة الأولى من الاستقلال. وتضم تلك المنطقة آنذاك قسمين إداريين هما البراكنة والترارزة. ولكنها حقيقة سبق أن شرحت أسبابها الجغرافية والتاريخية المرتبطة بالجوار القريب للسينغال، ذلك الجوار الذى نسج صلات متعددة الجوانب والأشكال على مرِّ الأجيال بين السكان السينغاليين والموريتانيين، شملت النواحى البشرية والدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وقد عزز الاستعمار تلك الروابط عندما اعتبر موريتانيا شبه دائرة سينغالية عاصمتها سان لويس بالسينغال، واستمر ذلك خلال الفترة الاستعمارية وإلى غاية 1957. ولهذا عرفت منطقة "القبلة "المدرسة الحديثة مباشرة بعد الضفة الموريتانية من حوض النهر قبل أن تصل إلى أي منطقة أخرى من المناطق التى تتحدث الحسانية. وكان من نتائج هذا أن أصبح الناطقون بالحسانية من الوكلاء الأوائل للإدارة الفرنسية فى موريتانيا، من أهل القبلة خاصة .وقد شكل هؤلاء مع نظرائهم من منطقة النهر غالبية الفريق السياسي والإداري الأول الذى تولى السلطة بموريتانيا فى فترة الحكم الذاتي وفي ما بعد الاستقلال .

وهناك مظهر صارخ آخر من المحاباة، كما يقول البعض، يتمثل فى تعيين أقرب الأقارب فى مناصب عليا، ومن بينهم إخوتى الثلاثة الذين أصبحوا وزراء وسفراء ومسؤولين سامين. ولكن ذلك أيضا له مسوغاته الموضوعية. وهكذا، فقد أدت الأسباب التى تم عرضها فيما سبق، إلى أن يكون هؤلاء الأقارب، وبخاصة إخوتى الثلاثة، أطرًا جامعيين، وكان البلد فى أمس الحاجة إليهم .

وفى هذا السياق، كنت أغتنم جميع الفرص لأبلغ المقربين منى الخطاب التالي: "لن أكون فى حياتى العمومية لكم وحدكم بل إننى لكل الموريتانيين كذلك. وعلى هذا لا تتوقعوا مطلقا حصولكم على امتيازات باعتبار أنكم أقاربي، كما أنكم لن تعينوا أبدًا انطلاقا من ذلك المعيار. ولذا فإننى أنظر إليكم بالنسبة للمصالح العمومية مثلما أنظر إلى بقية المواطنين الآخرين لا كأصحاب حظوة. فلكم الحقوق التى يتمتع بها أي مواطن وعليكم الواجبات نفسها التى تلزمه. وتأكدوا أن أيا منكم يستحق ترقية موضوعية مهما كانت فى مجال الحياة العمومية، سينالها مثله مثل أي مواطن آخر لديه المؤهلات نفسها. كما أنه عندما يستحق العقوبة سيعاقب كذلك. فقرابتكم منى لا تخولكم أي حق إضافي، إذا لم يكن من شأنها أن تسبب غبن المواطنين الآخرين لكم .."

ولم يكن هذا الخطاب ناجحا فى إقناع كل الناس. وهكذا فإن بعض أقاربى كانوا يعتقدون، بل يقولون أحيانا، إن خشيتى من الظهور بمظهر المحابى، دفعتنى إلى أن أكون غير عادل تجاههم فى بعض الأحيان. وهو أمر عار من الصحة. إن هؤلاء الأقارب لم يصفونى علنا بالديماغوجي، ولكنهم قد يرون أنى كذلك...

وقد استعرضت فيما سبق شعور أغلب الموريتانيين تجاه هذه المسألة، خاصة فى بداية حياتى السياسية، فقد كانوا مرتابين من ابتعادى عن القبلية ومن حزمى فى تطبيق الإنصاف بين جميع مواطنينا بغض النظر عن أصولهم القبلية والجهوية والعرقية. وأعترف فى هذا المجال أننى أستجيب أحيانا لمقتضيات الحقائق الاجتماعية الملموسة عندما تتطلب ضرورات التوازن السياسي بعض الموازنات القبلية أو العرقية أو الجهوية. وكنت أطبق أحيانا تلك المعايير، كأي رئيس دولة، حتى وإن كان من بلد متقدم .

وقد مكنت فترة حكمى الطويلة والاستقرار الذى رافقها، من تحقيق تقدم لصالح الروح الوطنية على حساب الروح القبلية والعرقية. وأيقنت تلك الأغلبية فى سنة 1978 أننى لم أكن محابيا كما كانت تظن. وفى الوقت نفسه، سلمت أغلبية المقربين منى بأن كون أحدهم قريبا لرئيس الجمهورية لا يخوله أي حق خاص . ولحسن الحظ، فإننى لم أكن أضرب فى حديد بارد بالنسبة لهذه المسألة التى حاولت ترسيخ قناعاتى بشأنها على مدى عشرين سنة متتالية .

*

* *

ومن حسن الحظ أن نقص المال الذى رافقنى على الدوام، لم يدفعنى إلى كارثة الرشوة التى لا يسلم منها فى أنظمة العالم الثالث إلا من رحم ربك .
وسأوضح فى العرض التالي أننى لم أكن ممن يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا .فلم ادَّع يوما الكمال، ولكنى فى الوقت نفسه لا أود أن يكون مجال حرج فى حياتى الخاصة والعامة على مدى عشرين سنة، من المسكوت عنه، خاصة أنه كان يؤرقنى غالبا ويطرح علي أحيانا أزمة ضمير. إنه المجال الذى يمكن أن يوضع تحت عنوان: "أنا والمال ."
لاشك أننى بحاجة إلى المال كأغلب الناس، إن لم أقل كلهم، وذلك لتأمين عيشى وكل الأعمال الطيبة التى تسمح بأدائى لواجبى. ولكننى أتحدث بطبيعة الحال عن المال المكتسب بالطرق الشرعية. فمن الصعب إذن الحصول على المال من الوظائف المماثلة لتلك التى تقلدتها رغم المحاولات المتكررة فى دولنا الفتية.
وهكذا فإن على الرئيس والقائد العظيم على وجه الخصوص أن يوزع المال وغيره من الامتيازات على ذويه وعلى كل من يطلب ذلك أو يتوقعه. وبالتالى فإن التوزيع سيشمل كل الناس فى نهاية الأمر .
فالتصور الشعبي لرئيس الدولة هو، بكل سذاجة وحسن نية، ذلك الشخص الذى يملك جميع أموال دولته ويتصرف فيها حسب هواه ويستطيع، بالتالى، أن يوزعها على كافة من ينتظرون منه الهبات. وإذا لم يفعل ذلك فلمجرد حاجة فى نفسه. وسيوصف حينئذ بالبخل، وهي وصمة لا تغفر لرئيس. كما أنه من الصعب على الجماهير أن تتقبل كون الرئيس فقيرًا، فالمظهر له أهمية حاسمة فى بلداننا، وبالتالى فإن عليه أن يكون غنيا وسخيا. فبإمكانه أن يصنع من النقود ما يشاء، وبذلك فإن الفقر لا ينزل بساحته. ومن الضروري أن تصفه العامة بالسخاء ويشتهر به، فهيبته تنبع من هذه الخصلة .
ويصبح من الصعوبة بمكان أن يظل القادة عموما، ومن على رأسهم على وجه الخصوص، مستقيمين نزهاء فى سياق مثل هذا أو أن يقاوموا محاولات الحصول على المال والثراء بكل الوسائل عن طريق اللجوء إلى وسيلتي اختلاس الأموال العمومية والرشوة أو إحداهما. وقد نجوت من هذه المصائب السائدة فى العالم الثالث، بل والتى لم تسلم منها البلدان الصناعية، وذلك بفضل الله ثم بفضل قناعاتى الدينية والأخلاقية وإحساسى بالشرف والتحلى بقوة الإرادة .
وهكذا عشت عيشة متواضعة طيلة فترتي فى السلطة معتمدا على مرتبى ثم الاعتمادات التى تضعها ميزانية الدولة تحت تصرفى، وهي اعتمادات استقبالات رئيس الدولة. وإحقاقا للحق، أعترف فى هذا الصدد بالدور الحاسم لمن كنت أدعوها فى التخاطب الأسري "وزيرتى الشخصية للشؤون المالية" مريم، التى لولاها لما استطعت بكل صدق أن أتغلب على صعوباتنا المالية الخاصة بما لدينا من موارد محدودة. فقد كانت تسير أموالنا العائلية الزهيدة على الوجه الأكمل. وبفضلها استطعنا دائما أن نؤدي واجبنا تجاه أسرتيَّ من جهة الأب والأم مع مستلزماتنا الشخصية مقارنة بمبلغ مرتبى .
فلم تكن ممن يفرضن مقتضيات خاصة بل إنها تكتفى بدخلنا الشرعي، وهو أمر

مغاير لما يقال عن بعض نظيراتها زوجات رؤساء الدول الإفريقية. إنه سلوك متفرد من سيدة شابة حرم لرئيس دولة من العالم الثالث. فبالإضافة إلى أنها كانت أكثر منى صرامة على المستوى المعنوي، فإن حسها نحو الواجب والشرف حماها من المحاولات التى استسلم لها بعض زميلاتها ممن يتعاطين تجارة النفوذ والمال حسب ما تقول الشائعات العمومية. فقد كانت بحق أسمى من كل ذلك، وظلت اهتماماتها، التى خالطت اهتماماتى، خارجة عن هذا النطاق .وقد تحدثت عن هذا الجانب فى معرض عملها السياسي والاجتماعي .

ولكن ماذا عن مرتبى؟ لقد رفضت باستمرار أن يخصص لى مرتب باهظ، نظرا لفقر البلد وحاجاته الجسيمة على الرغم من الاقتراحات الواردة من حكوماتى المتعاقبة الرامية إلى منحى مرتبا لائقا مهما. وأعطيت أوامرى على الدوام بأن يظهر ذلك المرتب فى الميزانية كما هو، وأن أتقاضاه وفق الإجراء المحاسبي المطبق على جميع أجراء الدولة، حتى يستطيع كل مواطن مهتم أن يعرف مبلغ راتب رئيس دولته .

وفى السياق نفسه، كنت أعتبر نفسى دائما كأي أجير عادي يخضع للالتزامات نفسها التى يخضع لها الآخرون. وبصورة خاصة كنت أسدد ضرائبى بانتظام، وهو أمر لا يستحق الشكر إذ لا شكر على واجب، كما يقول المثل .وحدث فى مرتيْن أو ثلاث أن طلبت مريم من وزير المالية أن يشعرنا بالمطالبة بتسديد ضرائبنا عندما نسيت مصالحه القيام بذلك أو تناسته. إنه أمر غريب ولكنه وقع بالفعل !وقد حرصت دوما على أن أخضع لكل التخفيضات التى أملتها إجراءات التقشف المتتالية التى أقرها حزب الشعب الموريتاني .

وأذكر دائما فى معرض حديثىعن ماليتنا العائلية المتواضعة، أن كل أنشطة زوجى إنما تدخل فى إطار حزبنا بصفة تطوعية. ولم يكن ميلاد أطفالنا الثلاثة ليخفف وضعنا المالي. وشكلت العطل الصيفية فى أوروبا، وخاصة فى فرنسا، وسيلة ترفنا السنوي الوحيدة. وفضلا عن ذلك، فقد نصحنا الأطباء بإلحاح بتلك العطل مخافة الإرهاق. ولكن كيف تمكنا من تسديد تكاليف عطلنا رغم شح مواردنا المالية؟ لقد كنا نستلف فى البداية من أحد معاوني الفرنسيين موريس لاري Maurice Larueوآبيل كامبورسى Abel Campourcy ويتم تسديد السلفة مقسطة على عدة شهور. ثم غيرنا تلك الصيغة واستعضنا عنها بتقديم مرتبى لشهرين أو ثلاثة من قبل البنك على أن يتم تسديد ذلك المبلغ وفق أقساط. وكنا نعتزم تطبيق هذه الصيغة فى صائفة 1978 ولو تم ذلك لكانت مريم والأطفال فى فرنسا مع نهاية يونيو أو فى بداية يوليو، ولكن من لطف الله أننى لم أتحمل مديونية جديدة فى الوقت الذى تم فيه الانقلاب علي .

وهناك مصدر آخر ساعدنا على حل مشكلاتنا المالية الدائمة فى ثلاث مرات أو أربع ألا وهو بيع هدايا الحلي التقليدي التى تتلقاها مريم أثناء زياراتنا الإفريقية المتكررة. فقد وفر لنا ذلك المصدر قليلا من السيولة النقدية فى ثلاث مرات أو أربع .

إن هذه التفاصيل لا يرى البعض ضرورة لذكرها! ولكننى لا أشاطرهم الرأي، فهي

تشكل جزءًا من تجربتى الشخصية التى أصف هنا. وعليه فإن ذكرها لا ضير فيه على ما أعتقد. وأعترف كذلك أن بإمكانى آنذاك أن أتفادى هذا النوع من الهموم المقلقة لو خصصت لنفسى راتبا مرتفعا، وهو أمر فى غاية الشرعية، ولكننى أوضحت فيما سبق لماذا عدلت عن هذا الحل. فقد حاولت على الدوام، وأنا أقود بلدا فقيرا، أن أتحاشى وجود أثرياء فى قمة الدولة إلى جانب أغلبية عريضة من مواطنى يلامس مستوى حياتها حدَّ البؤس .

*

* *

--

الفصل الرابع عشر (2 (

لقد تحدثت أعلاه عن كارثتين يتعرض لهما العالم الثالث هما اختلاس الأموال العمومية والرشوة. وكان فى الإمكان أن يصيبنى عدوى واحدة منهما ولكن وقاني الله شر ذلك. فلو كنت أرغب فى اختلاس الأموال العمومية لاقترفت ما أشاء من الاعتمادات الخاصة أو الاعتمادات السرية الموضوعة تحت تصرفى، وهي اعتمادات تستخدمها كل حكومات العالم وسيلة للعمل السري الذى هو فى حقيقة أمره طريقة لشراء ضمائر البعض أو التأثير عليهم لفائدة المصلحة العامة نظريا. وفى الفترة التى توليت فيها قيادة البلد، كانت تلك الاعتمادات متواضعة ومسجلة كما هي فى ميزانية الدولة خلافا للقاعدة المطبقة دوليا فى هذا الشأن. ومهما يكن فإن تلك الاعتمادات تفتح بابا واسعا للاختلاس! فطريقة تسييرها لا تخضع لأي إجراء محاسبي. وزيادة على ذلك فإن الآمر بالصرف لا يقدم أي تقرير عن الأوجه التى أنفقت فيها، وهو يتصرف فى الوقت نفسه فى نقود جاهزة حسب ما يحلو له. ولذا كان تصور الشعب أن كل من يسير هذه الاعتمادات سيختلسها! وهو أمر مرتبط بضمير كل مسير... أما بالنسبة لاستخدام تلك الاعتمادات، فقد وظفتها فى مجالاتها المألوفة جدًا وإن كنت أعترف أننى وجهتها أحيانًا لصالح الفقراء الذين لم تكن موجهة إليهم فى الأصل. وفى الوقت نفسه لم أشأ مطلقا أن أتولى التسيير المادي المباشر لهذه الاعتمادات بل كان مدير ديواني يتولى ذلك ويتكفل بالمحاسبة من خلال دفتر يسجل فيه المبالغ التى آمر بتوزيعها وأسماء المستفيدين منها. ويحتفظ بتلك الأموال والدفتر فى خزنة داخل مكتبه، وبحوزته وحده مفتاحها. ولم أراقب عمليا ذلك التسيير، فأنا واثق بمن توالوا على إدارة ديواني وأصدقهم بغير دليل. أما بالنسبة للرشوة فلم أتعرض لمحاولة الإيقاع فى شركها سوى مرتين عكسًا لما يمكن أن يتوقع .وترجع إحدى هذه المحاولات أساسًا إلى تقاليدنا فى هذا الشأن وليس إلى نظام الرشوة المعاصر. ولكن السؤال المطروح هو كيف نجوت من هؤلاء الراشين؟ إن السبب على ما يبدو أن هؤلاء كانوا يقومون فى البداية بتحريات دقيقة عن مدى قابليتى للتأثر بسخائهم المحتمل... بدل أن يظهروا لى إكرامهم مباشرة. فعندما يدركون أنى لست مهما بالنسبة لهم، فإنهم يلجأون إلى بعض أعضاء حكومتى الذين يقبلون التعامل معهم،

وقليل ما هم لحسن الحظ. فخلال ثمانية عشر حولا لا أتذكر سوى ثلاث حالات رشوة محققة. وقد ترتبت عنها عقوبات سياسية وقضائية للوزراء المعنيين. فإذا كانت هناك حالات أخرى، فإنها أفلتت من يقظة مراقبى الدولة ومفتشى المالية.
وكانت أولى المحاولتين اللتين تحدثت عنهما قد وقعت فى سان لويس بالسينغال خلال شهر يونيو 1957 بعد فترة وجيزة من تشكيل أول حكومة فى ظل القانون الإطاري. أما صاحبها فهو محمد عبد الله ولد أده المعروف باسم "مرابط بومديد".
وكانت هذه الشخصية الثرية قد اشتهرت بسخائها تجاه كافة وكلاء الإدارة من أفارقة وفرنسيين. وكان ذلك الكرم متعدد الأشكال يقدم فى ثوب لبق تختفى فيه كل جوانب الرشوة ويصبح عنصرًا من عناصر الضيافة الآسطورية لهذا "المرابط". فقد استقبلت محمد عبد الله ولد آده بمكتبى فى ذلك اليوم بناء على طلب منه حيث جاء - مثل كثير من وجهاء البلد – لتهنئتى رسميا بمناسبة تعيينى على نيابة رئاسة الحكومة الموريتانية. وقام المعني بعد التحية المألوفة وتبادل الأخبار بإخراج رزم كثيرة من الأوراق النقدية من جيوب جبته الخاصة التى يتفرد هو وتلامذته بلبسها، ثم قدمها إلي بكلتا يديه قائلا: إنكم ستنفقون الكثير من أجل تهيئة وضعكم الجديد، وهذه مجرد مساعدة. وقد لبثت لحظة قصيرة لا أدرى كيف أجيب، وكنت محرجا جدًا. فرفضى الهدية فى تقاليدنا هو إهانة لا أرغب أن يتعرض لها زائرى لاسيما أن منزلته الاجتماعية وعمره يفرضان علي احترامه. ولكن قبول هبته سيخلق سابقة خطيرة ضمن سياقنا الجديد الرامى إلى تشييد دولة-أمة تختلف ضوابطها ومرجعياتها تماما عن نظيراتها فى مجتمعنا التقليدي، ويختلف سياقها بالتالي عن السياق القديم. وقد انتابنى ارتباك حقيقي ولكننى شكرته على سخائه الأسطوري، وشرحت له أن وظيفتى الجديدة، التى لم يتقلدها أحد قبلى فى تاريخنا، تمنعنى من قبول المال حتى ولو كان الواهب أبى الذى أعتبركم فى منزلته. وفاجأه ذلك وتكدر صفوه وألح كثيرًا ليثنينى عن رأيى مستخدما فى ذلك كل الحجج بما فيها الحديث الذى يقول ما معناه: "إن الهدية من غير سؤال لا ترد". وبعد حوار لا أول له ولا آخر، نجحت فى إقناعه باصطحاب نقوده ووعدته أن يظل الأمر سرًا بيننا حتى لا يذاع رفض عرضه بين الناس حفاظا على هيبته الشخصية ونزولا عند رغبته .وقد أنجزت وعدى. فما مقدار ذلك المبلغ؟ إنه بكل تأكيد مئات الآلاف من الفرنكات الغرب إفريقية، فهل يصل حد المليون؟ أم أكثر؟ لا أعلم، فمخاطبى لم يقل شيئا بهذا الشأن! أما المحاولة الثانية فحدثت فى طوكيو خلال شهر إبريل 1972، وكنت إذ ذاك على رأس وفد من منظمة الوحدة الإفريقية بوصفى رئيسًا دوريا لها. وكان الهدف من الزيارة مطالبة الحكومة اليابانية بالحد من علاقاتها الاقتصادية مع جنوب إفريقيا أو قطعها إن أمكن. وأثناء إقامتى فى العاصمة طلب ممثل شركة يابانية تعمل فى موريتانيا مقابلتى، فكان له ما أراد، ولا أتذكر بصحبة من؟ ولكنه حدثنى عن شركته قليلا، وبعد هنيهة أخرج من محفظته رزمة ربطت بشكل محكم، فى حجم آلة تصوير كبيرة أو جهاز إذاعي صغير، ثم قدمها إلى وفق الأسلوب الرسمي ولم ينبس ببنت شفة. وقد رفضت هذا العرض وشكرت زائرى من باب اللباقة. وعندئذ أعاد

الرزمة مكانها ولم يصدر منه أي تعليق .وتلا ذلك صمت محرج، ثم استأذن منى بكل أدب قبل أن ينسحب. ولم أشأ الاطلاع على محتوى تلك الرزمة الغامضة الذى بقي سرًا أجهله إلى الأبد. وكان بإمكانى لو رغبت أن أصبح ملياردير ًا !! دون اللجوء إلى اقتطاع مرتب باهظ أو اختلاس الأموال العمومية أو الرشوة. فكيف ذلك؟ يكفى لتحقيق هذا الهدف أن احتفظ لنفسى، بكل بساطة، بالهبات التى قدمت لى شخصيا من قبل بعض نظرائي رؤساء الدول، وهو ما لم أفعله قط. فلماذا تصرفت على هذا النحو؟ إن السبب فى هذا يعود من جهة إلى كون غشاوة الثراء المادي لا تعلو ناظري، وهو ما فسره بعض الزملاء بعدم الوعي! فهل كانوا على حق؟ لا يعلم ذلك إلا الله وحده. أما الناحية الأخرى فتعود إلى أننى أعتبر تلك الهبات مرتبطة بوظيفتى لا بشخصى، وبالتالى ليست ملكا لى رغم التحديد الواضح من المانحين. إنه منطق ملتو ومغالاة فى التدقيق كما يقول البعض. ومع أن الأمر قد يكون كذلك، فإننى لم أقبل إطلاقا أن استخلص لنفسى تلك الهبات الهامة نظرا للسببين السابقين. وسأستعرض هنا أولئك المانحين حسب التسلسل الزمني لتقديم هباتهم السخية. لقد أعلن لي الملك فيصل، ونحن فى السيارة التى أقلته إلى مطار نواكشوط للمغادرة، فى أعقاب زيارته الرسمية لبلادنا فى نوفمبر 1972 ما يلى:

"سأبعث إليكم فى القريب عونا شخصيا مثل ما فعلت مع بعض الإخوة رؤساء الدول فى البلدان غير الغنية". ولم تمض سوى بضعة أيام حتى قدم لى سفيره فى بلادنا صكا بمبلغ مليون دولار حرر باسمى. وسلمت ذلك الصك إلى المسؤول الوطني عن الخطة العاجلة لمكافحة الجفاف بعد أن تحدثت عنه فى مجلس الوزراء. كما طلبت أن يسجل ذلك الصك رسميا تحت عنوان "هبة شخصية من الملك فيصل لصالح الخطة العاجلة". وفى شهر مارس من سنة 1973، أعلن لى الرئيس موبوتو خلال زيارته الرسمية لبلادنا عن عون شخصي بمبلغ 500.000.000 فرنك غرب إفريقي حولها بعد ذلك بوقت يسير .وحَوَّلتُ هذه الهبة الهامة إلى الميزانية وخصص جزء منها لبناء المدرسة العليا لتكوين الأساتذة التى حضر الرئيس موبوتو تدشينها بدعوة منى. وقدم لي الرئيس بونغو بدوره فى مناسبات عدة صكوكا ومبالغ نقدية بقيمة 400.000.000 فرنك غرب إفريقي حولت إلى ميزانية الدولة، واستغل جزء منها فى تمويل بناء معهد التهذيب والدراسات السياسية(مدرسة الحزب) الذى اكتمل تشييده مع بداية 1978. وكان من المفروض أن يحضر الرئيس بونغو حفل تدشينه لولا الانقلاب. وتضاف إلى هذا طائرة كارافيل التى أهدانى إياها. وفى شهر ديسمبر 1977، قمت بزيارة خاطفة للعميد هوفوتبونيى فى يامسوكرو للسلام عليه وبحث المشكلات الراهنة، وهي عادة أتبعها معه من وقت لآخر تتيح فرصة لتبادل الآراء البناءة والثرية. ولدى مغادرتي قال لى: "إنكم فى وضع حرج بسبب حرب الصحراء، وسأرسل إليكم فى القريب بمساعدة مالية ضئيلة". وبعد فترة وجيزة وصل رئيس الجمعية الوطنية الإفوارية فيليب ياسى Philippe Yacé على متن طائرة خاصة وهو يحمل حقيبتين كبيرتين ملأتا نقودا من فرنكات غرب إفريقية وفرنكات فرنسية بلغت قيمتها مليارى فرنك غرب إفريقي أي ما يعادل

عشرة ملايين دولار! وقد سلمت الحقيبتين إلى وزير المالية دون أن أفتحهما، وأعطيت الأمر بوضع محتوياتهما فى الميزانية. وفى بداية 1978 أرسل إلي الرئيس أهيدجو مبعوثا خاصا يحمل مبلغ 25.000.000 فرنك غرب إفريقي نقدا. وقد قام مدير ديواني بإدراج ذلك المبلغ فى الاعتمادات الخاصة بأمر منى. فليجد كل إخوتى وأصدقائي الكرماء الذين ذكرتهم فى هذا الصدد خالص الشكر على هذا التضامن النموذجي والسخي. وقد شرحت لهؤلاء وأولئك أننى أفضل اعتبار هذا العون الضخم مساعدة من شعوبهم للشعب الموريتاني بدل أن استخلصه لنفسي .

*****
*** ***

وبعد أن أمضيت فى السلطة إحدى وعشرين سنة وشهرين، كانت ثروتى يوم 10 يوليو 1978 تتكون مما يلى :

أ- فيلا فى نواكشوط مسجلة عقاريا باسم مريم. وقد تم بناء هذا المنزل بقرض منحه البنك الموريتاني للتنمية. وعندما اكتمل بناء هذه الفيلا وضعتها مريم تحت تصرف الحكومة لتصبح "دار الضيافة" الرئيسة. وكنا نستقبل فيها رؤساء الدول العابرين أو الذين يقومون بزيارة رسمية، وذلك قبل توسعة قصر الضيافة الرسمي لرئيس الجمهورية. وفيما بين 1967 و 1973، وضعت مريم هذه الفيلا تحت تصرف الدولة مجانا. وعندما تزايدت مصاعبنا المالية الخاصة، أجرتها من جديد للدولة بعوض فى الفترة ما بين 1973 و 1975. ولكنها عادت إلى صيغة الإيجار المجاني ابتداء من سنة 1975 وإلى غاية 1978. فقد قرر المكتب السياسي الوطني فى 1975 أن يسكن كل مسؤول يملك دارا فى نواكشوط داره ويخلى المسكن الإداري الذى كان بحوزته سواء كان ملكا للدولة أو مؤجرًا من قبلها، وغالبا ما يكون الإيجار باهظا. وإذا كان للمسؤول حق السكن قانونيا، فإن الدولة تدفع له تعويضا يقل كثيرًا عن أسعار السوق. وكانت الأسباب المبررة لاتخاذ القرار متعددة، إذ أنها تؤكد سياسة التقشف التى تبناها الحزب منذ الاستقلال وتعززها، وتخفف بصورة ملموسة التكاليف المالية عن الدولة، زيادة على كونها تجبر المسؤولين السامين على تقديم تضحيات لصالح المجموعة، وتحد بذلك من فرص ثرائهم أثناء مزاولتهم مسؤوليات سامية عمومية. وقد التزمت شخصيا بتطبيق هذا القرار، ولكن وظائفى تمنعنى من السكنى خارج قصر رئيس الجمهورية، ولذا تخليت عن عملية الإيجار، وأصبحت الدولة تستخدم الفيلا مجانا فى إيواء الوفود الرئاسية إلى حين الانقلاب فى 10 يوليو 1978 .

ب- مبلغ قدره 339171,41 أوقية فى حسابي المصرفي بنواكشوط، وهو الحساب الوحيد لدي .

*****

*** ***

لقد كنت سعيدًا وفخورا عندما تنحيت عن السلطة وأنا أقرب إلى الفقر منى يوم تقلدى لها كما أوصى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مع ما للفقر من مصاعب .

إن الظروف التى نجتازها هي ظروف يطبعها كما نعلم العديد من التحديات، ويتعين علينا بموازاة إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي الجارية أن نعكف بكل جدية على مشكلة الوازع الأخلاقي لدى المسؤولين أو ما يمكن التعبير عنه بنوعية العلاقة بين المسؤول من أي مستوى كان وبين الدولة. فقوة الدولة تكمن فى احترام قوانينها، ومن المفروض أن يكون وكلاء الدولة أول وأفضل من يحترم تلك القوانين. ورغم تعليماتى المتكررة شفهيا وكتابيا، ما أزال ألاحظ أن سلوك بعض المسؤولين لم يتحسن على الإطلاق بل إنه أصبح أكثر فأكثر مدعاة للانتقاد، بغض النظر عن الظرفية الخاصة التى نجتازها. وتسعى العقوبات المتخذة لتوها ضد بعض المسؤولين إلى تحقيق هدفين: أولهما العمل على أن يتحمل الجميع مختلف التضحيات المطلوبة من شعبنا بطريقة عادلة ومنصفة. وعليه، فإن السلم الاجتماعي المبني على العدالة الاجتماعية لن يجد ضمانة أفضل من هذه. وثانيهما المحافظة على ما تتحلى به بلادنا من كرامة ومصداقية فى الخارج. وبالفعل، فإن الثقة الكبيرة التى تتمتع بها بلادنا لايكمن أن تدنسها عيوب لا تغتفر. فتقنين علاقات المواطنين بالدولة، ولا سيما من يمتلك منهم قسطا من السلطة، ليس وليد اليوم بالنسبة لنا نحن المسلمين. فقد وردت آيات عديدة فى القرآن الكريم بشأن الالتزامات الأساسية للمواطن تجاه مؤسسات الدولة. والدولة الموريتانية المبنية على مبادئ الإسلام، سنت دستورا وقوانين تترجم بصدق المبادئ الأخلاقية التى يتضمنها ديننا الحنيف. وبالنظر إلى هذه الأهداف، وعلى ضوء تلك المبادئ، فماذا نلاحظ؟

-1أن بعض المسؤولين تختلط عليهم ممتلكات الدولة، أي ممتلكات المجموعة الوطنية، مع ممتلكاتهم الخاصة. وبوسع المرء فى هذا الصدد أن يختلس الممتلكات العمومية بطرق متعددة، سواء بتملك الأموال العمومية أو باستخدام ممتلكات الدولة لأغراض شخصية .

-2أن العديد من المسؤولين لا يعتبرون واجب تسديد الضرائب واجبا أساسيا. وهكذا لوحظ أن بعضهم لديه متأخرات غير مسددة منذ 1974 .

-3أن العديد من المسؤولين يقبلون وظائف وأجور الدولة ويكرسون جزءًا من وقتهم لتسيير أعمالهم الخاصة، لا سيما إذا كانوا مساهمين فى شركات خصوصية، رافضين الامتثال للقانون الذى يلزمهم بالاختيار بين القطاع العام

والقطاع الخاص .
-4هناك أخيرا أولئك الذين لا يترددون، رغم تخلف شعبنا وما نجتاز من ظروف صعبة، فى تحقيق الثراء بلا حياء، فيشيدون الفلاهات الفخمة ويكدسون الثروات بما لا يتناسب إطلاقا مع ما تمنحهم الدولة من رواتب. تلكم بعض المسلكيات التى قررت عدم التسامح مع أصحابها. فبها تناط العدالة فى الداخل والمصداقية فى الخارج. فعلى الجميع أن يعرف أن خرق النصوص والمضاربات والتهريب واستغلال النفوذ، ستحارب ويعاقب عليها وفقا للقوانين المعمول بها .
ولن أفعل فى هذا الصدد أكثر من تطبيق مبدإ أساسي من مبادئ المؤتمر الرابع لحزبنا يتمثل فى إعادة الاعتبار لمبدأ المكافأة والعقوبة الذى يشكل دعامة رئيسية من دعائم دمقراطيتنا. وفضلا عن ما تقدم، هناك ملاحظتان لا بد من إبدائهما :
-1هناك موظفون جيدون بل هناك رجال ونساء على خلق عظيم يتحلون بنكران الذات، ويخدمون شعبهم ويحترمون قوانين الدولة ولا يريدون جزاء أكثر من الشعور بالارتياح لتأدية واجبهم. ومن الآن فصاعدا سيجزى الذين آساءوا بما عملوا ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى .
-2إننى أقول لأولئك الذين ينادون ب"اتخاذ الإجراءات الاقتصادية والمالية بوصفها السبيل الوحيد الكفيل برفع التحديات التى تواجهنا"، أنه" لا جدوى من أي إصلاح اقتصادي ومالي ما لم يسبق بالإصلاح الأخلاقي الذى أشرت إليه آنفا". إن الإصلاح كل لا يتجزأ وعلينا جميعا، كل حسب طريقته ومن موقعه، أن نرفع التحديات التى تمثل بالنسبة لنا امتحانا يجب تجاوزه بنجاح. إنها تحديات الطبيعة، والأزمة الاقتصادية العالمية، والعدوان الجزائري، وبعبارة واحدة تحدى وجودنا كدولة مستقلة تنعم بالعدالة والكرامة والرفاهية. ونرجو من الله العلي القدير أن يهدينا سواء السبيل .

مقتطف من خطاب أذيع يوم 8 يونيو1978

هوامش على الفصل الرابع عشر

-الأوقية هي إسم العملة الوطنية الموريتانية، وتساوى وقتها 5 فرنكات غرب إفريقية.

الفصل الخامس عشر (1 (

البــاب الرابــع

موريتانيا همزة وصل:
مكانة طبيعية ودور ثقافي

الفصل الخامس عشر

نحن والوحدة الإفريقية

مايو 1963 – يوليو 1978

لقد تحدثت فى أغلب فصول هذا الكتاب عن العلاقات الموريتانية السينغالية، فما هو السبب؟ يعود الأمر إلى أن السينغال، مقارنة بكل دول الجوار، ربطتها بموريتانيا أكثر العلاقات تعددًا وتنوعا على مر التاريخ؛ وشملت كافة قطاعات الحياة فى البلدين. فلم يكن اشتراك الحدود والأخوة وصفين كافيين، بل إننى والرئيس سينغور كنا نطلق على هاتين الجارتين إسم "التوأمين" مدة بقائنا فى الحكم. ونتيجة تشابك تلك العلاقات إلى أقصى حدٍ، فإنه لا مناص من تقبلها، فهي جيدة أحيانا وسيئة طورًا آخر، ولكنها فى الغالب طبيعية.

وقد أشرت فيما سبق إلى أهم التوترات التى عرفتها العلاقات الموريتانية السينغالية، وأوجزها هنا فى أربعة أساسية كان أولها أثناء قيام الاتحاد الفدرالي المالي الذى لم يعمر. وتلاه التوتر الثاني بعد انسحابنا من المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية .(OCAM)ثم جاء التوتر الثالث إثر المصادمات الدامية المؤسفة التى حدثت فى شهر فبراير 1966 وكانت ذات صبغة عنصرية. أما التوتر الأخير فكان نتيجة لمشكل الحدود بين البلدين ابتداء من 1975. ورغم كل فترات التوتر السابقة، فقد كنا جميعا واعين أن المسألة مجرد خصام داخل الأسرة يلزم تسويته دون المساس بالروابط الأصلية لأعضاء تلك الأسرة. وهكذا تمكنا إثر كل توتر من إعادة الصلات إلى سابق عهدها حفاظا على المصلحة العليا لشعبينا .
ويعود آخر توتر بين موريتانيا والسينغال فى ما قبل 1978، إلى سنتي 1974-

1975. وقد نجم عن طعن الرئيس سينغور فى حدودنا الجنوبية فى رسالة بعث بها إلي تتخذ من مرسوم 1933 الفرنسي مرجعية لها، ويعترض فيها على سيادة الجمهورية الإسلامية الموريتانية على جزيرة "تود Todd" النهرية، فى الوقت الذى لا يوجد مطعن فى تبعية تلك الجزيرة لموريتانيا. فهي من حيث الموقع بالنسبة للسرير الأم للنهر تتموضع على الضفة اليمنى بين روصو وبودور، وهي الضفة الموريتانية.

وأذكر فى هذا الصدد بأن مرسوم 1933 الذى يحيل إليه الرئيس سينغور لم ير تطبيقه النور إطلاقا منذ صدوره. فالسلطات الاستعمارية التى وضعته حبرًا على ورق تجاهلته نهائيا على مدى سبع وعشرين سنة، كما لو كان هذا النص لم يوجد أصلاً. فقد استمرت تلك السلطات كما كانت فى إدارتها لموريتانيا ضمن حدودها المثبتة فى المرسوم الصادر سنة 1905 إلى غاية 28 نوفمبر 1960. وهذا ما شرحته للرئيس سينغور فى الرسالة التى وجهت إليه بتاريخ 23 إبريل 1975 والتى يجد القارئ مقتطفات منها فى نهاية هذا الفصل.

وبعد الاستقلال ظل الرئيس سينغور ينبش من حين لآخر عن مرسوم 1933 كلما سنحت فرصة لتوظيفه فى المناقشات الموريتانية السينغالية .

ولم تعد مسألة الحدود الموروثة عن الاستعمار تطرح للمناقشة بعد أن تدعمت بنية منظمة استثمار نهر السينغال وتم توقيع بلدانها الثلاثة على اتفاقية إضفاء الصبغة الدولية على هذا النهر لمدة تسع وتسعين سنة، علما بأن ترسيم تلك الحدود يلزم أن لا يعتريه أي تغيير وفق القرار الحكيم لمنظمة الوحدة الإفريقية.

*

* *

أما بالنسبة للعلاقات الموريتانية المالية فقد اشرت فيما سبق إلى جزء منها يتعلق بالفترة التى كان فيها الرئيس موديبو كيتا يتولى مقاليد السلطة. وقد ظلت تلك العلاقات سيئة، بل سيئة جدا فى بعض الأحيان، إلى غاية انعقاد مؤتمر "خاي Kayes "فى فبراير 1963 .وابتداء من ذلك التاريخ، عرفت تحسنا مطردا، وأصبحت علاقات جيدة عند الإطاحة بالرئيس موديبو كيتا وإيداعه السجن إثر انقلاب عسكري قاده الملازم الأول موسى تراورى فى نوفمبر 1968. وكما ذكرت سلفا، فقد تعددت الاتصالات والمشاورات على جميع المستويات بين الدولتين فيما بين 1963 و 1968. وتجلى ذلك فى الزيارات الرسمية واللقاءات غير الرسمية بين الحكومتين والأحزاب والسلطات الحدودية .

وتطورت تلك العلاقات إلى حد أن الرئيس موديبو كيتا طلب منى أن أقوم بوساطة بينه وبين نظيره موريس ياميغو رئيس فلتا العليا(بوركينا فاسو) الذى قام بزيارة رسمية لبلادنا من 11 إلى 17 مارس 1964 رافقته خلالها بالطائرة إلى عدة مناطق من الوطن. وقد مكنتنى زيارتى لفولتا العليا فيما بين 4 إلى 12 من ديسمبر من تلك السنة من القيام بأول وساطة بين رئيسين صديقين وأخوين هما

موديبو كيتا وموريس ياميغو. كما كنت والوفد المرافق لى موضع حفاوة بالغة فى المناطق التى حللنا بها طيلة مقامنا فى ذلك البلد. وكانت العلاقات بين الدولتين الجارتين متوترة لأسباب عدة، ولذا طلب منى موديبو كيتا أثناء توقفى فى باماكو وأنا فى طريقى إلى واغا "أن أحاول تلطيف حدة كلام موريس". فالنقاشات داخل التجمع الديمقراطي الإفريقي والموت السريع للاتحاد الفدرالي المالي، لم تَمَّح من الذاكرة آنذاك شأنها فى ذلك شأن النزاع الحدودي. ومهما يكن فقد تلقى الرئيس ياميغو وساطتى بالقبول وتعهد بالبحث عن تسوية خلافاته مع الرئيس موديبو كيتا. وأطلعت الرئيس المالي على فحوى ما دار بينى وبين نظيرنا فى واغا. غير أنى لا أتذكر التطور الذى عرفته العلاقات المالية الفولتائية بعد ذلك. وأشير هنا إلى وجود جالية موريتانية هامة آنذاك تعيش فى فولتا العليا، وتمارس تجارة المواشى خاصة. وقد تأثرت بمستوى الثقة التى منحنى إياها الرئيس موديبو كيتا عندما كاشفنى بمشكلاته مع جاره الجنوبي .

وكان لقاء النعمة الذى تم فى يونيو 1965 برهانا ساطعا على إخلاص نظيري المالي، ذلك اللقاء الذى سأعود إليه لاحقا فى معرض علاقاتنا مع فرنسا والسينغال .وفى السياق نفسه، أعلن لى الرئيس موديبو كيتا مرارا عرفانه بالجميل، إذ كنت، كما يقول، أحد الزملاء النادرين فى الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذين آزروا مساعيه لدى الجنرال ديغول، وهي المساعى المتصلة بالعلاقات الجديدة التى ترغب دولة مالى فى إقامتها مع الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، أي مع منطقة الفرنك.

وحسب معلوماته التى قدم لى، فإن أغلب نظرائنا الأفارقة يعارضون هذه المساعى ويطلبون من فرنسا رفضها "حتى لا تتحمل تبعات الحماقات الشيوعية المالية بإعطاء مكافأة لأولئك الذين يشتموننا بسبب تمسكنا بالبقاء فى منطقة الفرنك...". إن هؤلاء حسب رأي الرئيس موديبو كيتا إنما يرغبون فى إهانته شخصيا وإذلال بلده فى الوقت نفسه، وهو ما حز فى نفسه كثيرًا. وفى إطار اعترافه بالجميل نحوي، يذكر "المساعى الحميدة التى قمت بها بصورة سرية بينه وبين الرئيس شيخو تورى. فمنذ 1965 طفق كل من الرجلين يفضى إلي بشكاويه من الآخر تحت طابع السرية، وكانت بعض تلك التظلمات خطيرة. وقد فاجأنى هذا الأمر كثيرًا، إذ لم أكن أعتقد أن الضجة التى أثيرت حول الخلاف القائم بين رفيقي النضال فى التجمع الديمقراطي الإفريقي والمعاونين الأقربين للرئيس هوفوت بونيى، كانت على هذا النحو، بل إنها مبالغ بشأنها من قبل خصومهما داخل التجمع الديمقراطي الإفريقي الذى تفكك عمليا آنذاك ومن قبل التشكيلات السياسية المنافسة فى دول الاتحاد الإفريقي الملغاشي على وجه الخصوص. ولكن ذلك الخلاف مع الأسف كان حقيقيا وعميقا .ولا أدعى أننى نجحت تماما فى وساطتى، إلا أننى بكل موضوعية ساعدت، على ما أظن، فى تحقيق التقارب المطلوب بين الرفيقين الصديقين.

وقد تغير سلوك القادة الماليين تماما فى عهد الملازم الأول موسى تراورى

وحكومته العسكرية، وبرهن هو ورفاقه منذ الوهلة الأولى لتسلمهم السلطة على ذلك من نواح عدة عبروا عنها بالاحترام والإعجاب المعلن بدل الغرور والغطرسة وعقدة التفوق التى كان يواجهنا بها فى الغالب بعض المسؤولين السامين فى باماكو أو على مستوى السلطات الحدودية على وجه الخصوص .

أما أنا فإن رد فعلي الخاص الأول كان معارضا، فلماذا؟ يعود الأمر إلى سببين أساسيين من بين أسباب أخرى. أولهما أننى أعارض الانقلابات العسكرية من حيث المبدأ، وثانيهما ما أكنه من تقدير وصداقة كبيرين للرئيس موديبو كيتا الذى أصبح صديقى وكان وطنيا إفريقيا عظيما رغم كل ما قيل عنه ونسب إليه. ولكننى وبكل موضوعية لا أمتلك أي وسيلة لإغاثة صديقى والذود عن قناعاتى بخصوص اغتصاب السلطة. وحتى لو توفرت لى إمكانات التدخل جدلا، فإن احترام مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول سيمنعنى من ذلك وهو المبدأ الذى أقرته منظمة الوحدة الإفريقية وكنت من أنصاره المتحمسين .أما الإجراء الوحيد الذى كان بمقدورى القيام به نظريا، فهو رفض التعاون مع النظام الجديد، ولكن إجراء مثل هذا سيكون ضارًا بمصالح مواطني بشكل خاص وعليه سيتضرر بلدى من جراء ذلك. وهكذا توصل المكتب السياسي الوطني بعد مناقشة الموضوع إلى أن المصلحة العامة للبلد تتطلب منا التعاون مع هذا النظام كما هو الشأن بالنسبة لتعاوننا مع النظام الجزائري الذى وصل إلى السلطة إثر انقلاب عسكري هو الآخر. وجاء رأي المكتب السياسي على هذا النحو بعد تفكير ناضج وبعد الاستماع إلى عرض من البعثة الحكومية الموريتانية برئاسة وزير الداخلية التى كانت بباماكو فى إطار مهمة اتصالات دورية بين الحكومتين يوم 19 نوفمبر 1968 الذى حدث فيه الانقلاب. وهكذا يمر رؤساء الدول وتبقى الدول. كما أن الدول لا صديق لها وإنما لها مصالح.

وفى هذا الصدد نلاحظ من تتبع تاريخ دول العالم أن أي رئيس دولة مهما كانت تنشئته الأخلاقية والثقافية قد يضطر من حين لآخر إلى التجرد من بعض عواطفه وقناعاته بل ومبادئه فى سبيل الحفاظ على المصالح العليا لبلده. إن وظيفة رئيس الدولة شاقة ومثيرة وغير إنسانية فى آن واحد !وعلى إثر اجتماع المكتب السياسي الوطني والحكومة، أعطيت موافقتى على استقبال بعثة المساعى الحميدة التى اقترح النظام الجديد فى باماكو إرسالها إلى نواكشوط. وحدد لزيارتها يوم 14 ديسمبر 1968. أما بالنسبة لمنظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال فقد عقدت قمة طارئة فى كناكري يوم 25 نوفمبر ضمت إلى جانبى الرئيسين شيخو تورى وسينغور من أجل تدارس الوضع الجديد فى مالي. وكان شيخو حانقا، واقترح أكثر الإجراءات تطرفا وهو بكل بساطة الطرد الفوري للشريك المالي، وقال: "إذا لم يتخلص الشعب المالي المناضل من الغاصبين العسكريين فورا، فأننى أعارض بشدة أولئك الانقلابيين ولن أحتمل وجودهم شركاء فى منظمتنا. فالشعب الثوري فى غينيا لن يتعاون إطلاقا مع نظام غير منتخب من قبل شعبه، وهذا ما أكرره باستمرار على زمرة العسكريين الذين قلبوا نظام كوامى انكروما فى غانا. ولن أقبل الجلوس حول طاولة مع غاصب مجرم فى نظري لا يجوز

تشريع غدره وخيانته". وقد أكد على هذا الموقف بقوة .
وبعد نقاشات مطولة وحادة أحيانا، توصلت والرئيس سينغور إلى إقناع مضيفنا بأننا لا نستطيع اتخاذ أي قرار مقبول فى الوقت الراهن. وعلينا أن ننتظر معلومات أوفر عن تطور الحالة الجديدة فى مالي وعن التوجهات الحقيقية لفريق القادة الجدد الذين أحاطونا علما بتعلقهم بمنظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال وأعلنوا ذلك رسميا. فعلينا أن نتخذ القرارات الأكثر ملاءمة أثناء القمة القادمة.
ومع ذلك فقد استمرت إذاعة كوناكري فى حملتها المسعورة ضد العسكريين الماليين الذين أهانهم الرئيس شيخو فى أحاديثه المتكررة عبر تلك الإذاعة .
وفى 14 ديسمبر 1968 استقبلت، كما كان مقررا، بعثة المساعى الحميدة المالية بقيادة آمادو آو الذى كان حتى الانقلاب من أقرب المقربين للرئيس موديبو فضلا عن كونه عضوا فى حكومته. وكانت هذه البعثة من بين البعثات الأولى التى أوفدتها اللجنة العسكرية للتحرير الوطني إلى البلدان المجاورة لمالى لتشرح حسن نوايا السلطات المالية الجديدة واستعدادها التام وإرادتها الصادقة للتعاون مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مؤكدة فى الوقت نفسه رغبتها فى الاستمرار فى عضوية منظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال. وأطلعتنى البعثة أخيرًا على رغبة الملازم الأول موسى تراورى فى لقائي فى أي مكان أختاره من موريتانيا حالما تسمح لى ظروفى بذلك. وقد أكد لى هذا الطلب لاحقا جان مارى كونى Jean Marie Konéوزير الشؤون الخارجية فى النظام الجديد وأحد رفاق موديبو كيتا المقربين. وكان فيما مضى نائب الرئيس فى المنطقة السودانية إبان فترة القانون الإطاري .
وبفضل تلك الوظيفة تعارفنا وأصبحنا بحق زميلين، وكان يلقبنى بصورة ودية آنذاك "المرابطي"، وألقبه "المالي" قبل إطلاق تلك التسمية رسميا على بلده .
وهكذا لقيت الملازم الأول موسى تراوري لأول مرة فى مدينة النعمة يوم 12 من يونيو 1969. وبعد استعراض حاول من خلاله تبرير الانقلاب وتحميل سلفه أقصى ما يمكن من تبعات واتهامه بكل أخطاء العالم، أكد لى تصميم اللجنة العسكرية للتحرير الوطني على متابعة أفضل سبل التعاون الممكنة مع موريتانيا وتنمية ذلك التعاون. وطلب منى فى هذا اللقاء أن اعتبره مجرد أخ أصغر يرغب فى الاستفادة من التجربة الطويلة لأخيه الأكبر ومن حكمته بدل أن أنظر إليه زميلا شابا فقط. وأطلعنى من جهة أخرى على التوتر الشديد المتعاظم بين مالى وغينيا، مؤكدًا مسؤولية هذه الأخيرة بهذا الشأن، وقال: "إن شتائم شيخو لنا مستمرة على مدار الساعة عبر أمواج إذاعته وبكل اللغات. فهو يخاف سريان العدوى ليلا يصيبه ما أصاب موديبو، علما بأن نظامه المرتشى الدموي أكثر سوءًا من نظيره المالي الذى أطيح به. ولذا فإنه يخشى أن يخلص الجيش الغيني بلده من طاغيته.
وبما أنكم تتمتعون بثقتنا بوصفكم أخانا الأكبر، وأنتم فى الوقت نفسه شريكنا جميعا فى منظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال؛ فإنكم تتبوأون مكانة أنسب من أي أحد سواكم لإسماع صديقكم شيخو صوت العقل. وإذا لم يتم ذلك، فإن خطر المجابهة الدموية بين جيشنا وجيشه يصبح قائما. وفى هذا الصدد ينبغى ألا يفهم

منكم أننى صاحب المبادرة لأن ذلك يجعله يعتقد أنى أخاف منه، وليس الأمر كذلك إطلاقا. ولكننى أطمح إلى أن أكون أكثر وعيا ومسؤولية منه، رغم الفارق الكبير الذى يفصل بيننا على مستوى العمر والتجربة ."...

وقد نصحت ضيفى بالاعتدال والصبر وتعهدت له بالتدخل بصورة شخصية لدى شيخو "الذى سأنصحه بمثل ما نصحتكم به، وسأطلعه فقط على حسن نيتكم تجاه الشعب الغيني ورغبتكم الصادقة فى إقامة أفضل علاقات ممكنة معه على المستوى الثنائي وفى إطار منظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال."

وزرت كناكرى فى نهاية شهر يوليو فوجدت أن شيخو ما زال حانقا على" النظام الانقلابي فى باماكو الذى بلغت غطرسته الزائدة حد مهاجمة الشعب الثوري الغيني عبر إذاعته. ويتحمل سينغور معكم مسؤولية جسيمة فى هذا الوضع. فقد كان عليكما ألا تقبلا أي اتصال مع الخائنين. فلقاؤكما مع موسى خاصة ومع مبعوثيه أضفى شرعية على خيانته التاريخية للشعب المالي المناضل. فقد اقترفتما بعملكما هذا خطأ فادحا تجاه شعبيكما والشعوب الإفريقية من بعدهما...". وكما كان الحال فى المرة الأولى، فقد تطلب مني الأمر كثيرا من الصبر لأعيد مضيفى إلى صوابه وأجعله يتخلى عن كل المبادرات الفجائية غير الملائمة. وفى الأخير، قبل الانتظار حتى أقدم له أنا وسينغور مقترحات لإنقاذ منظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال وتحسين العلاقات بين الدول المكونة لها. وقبل فضلا عن ذلك مبدأ اللقاء بين وفد غيني ومالي، وعقد قمة رباعية لمنظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال فى كناكري مع بداية 1970. وقد عقدت تلك القمة فى النهاية فى 2 من فبراير، وكان ذلك بداية لتراجع التوتر وتمهيدا للتقارب بين البلدين الشقيقين.

ومن بين المسائل التى لم تحسم فى إطار العلاقات الموريتانية المالية إلى غاية الإطاحة بالرئيس موديبو كيتا ترسيم الحدود المشتركة التى تم تحديدها من حيث المبدأ فى معاهدة خاي سنة 1963. ولكن رسمها ميدانيا لم ينفذ رغم أن تلك الحدود لا نزاع فيها باستثناء منطقة "أوادو "Ouadou التى لم يتوصل الخبراء إلى اتفاق بشأنها. وقاد ذلك موسى تراوري إلى الاجتماع معى فى خاي يومي 20 و 21 يوليو .1970 وقررنا فى ختام مؤتمرنا إنشاء لجنة فنية مشتركة لتطبيق معاهدة خاي ميدانيا .وقررنا كذلك إشعار الحكومة الفرنسية معا للحصول على التوضيحات الضرورية فى الجانب الخرائطي، نظرا لأن الخرائط الفرنسية المتوفرة لدينا عن المنطقة لم تكن واضحة بما فيه الكفاية، والبعض منها تشوبه الأخطاء. وتم الاتفاق فى الأخير على تحديد لقاءات دورية بين السلطات الحدودية التى يعهد إليها بالبحث الدائم المشترك عن الحلول المثلى للمشكلات الحدودية بروح تطبعها الأخوة وحسن الجوار .

ومن الجدير بالملاحظة أن انقلاب يوليو 1978 تم قبل أن ترسم تلك الحدود المشتركة. ورغم ذلك لم يعد التوتر إلى سابق عهده فى بداية الستينيات، بفضل الإرادة الصادقة المشتركة. فقد اقتصر الأمر على بعض المشاجرات التى تحدث من حين لآخر فى المناطق الحدودية بين الرعاة الموريتانيين والمزارعين الماليين أو

بين الرعاة من البلدين عند ورود المناهل .
ويمكن القول إذن إن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية ومالى قد استمرت بشكل ملائم إجمالا إلى غاية يوليو 1978، بل إنها كانت أقرب إلى الجودة.

*

* *

أما بالنسبة لنشاطات الجمهورية الإسلامية الموريتانية الديبلوماسية خلال سنة 1964، فقد أشرت إلى مشاركتنا فى القمة الثانية لمنظمة الوحدة الإفريقية التى عقدت بالقاهرة، ومشاركتنا فى القمة الثانية لدول عدم الانحياز التى التأمت بالعاصمة المصرية كذلك .

ونشير هنا إلى أن التطور الذى عرفه الاتحاد الإفريقي الملغاشي ليصبح الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي، شغلنا خلال سنتي 1964-1965. ومن هنا لن نتعرض لعلاقاتنا الثنائية مع مختلف البلدان الإفريقية العربية ولا العلاقات الأخرى التى سيتم الحديث عنها في موضع آخر .

لقد ناقشت قمة الاتحاد الإفريقي الملغاشي الملتئمة فى كوتونو خلال شهر يوليو 1963 مطولا مشكلة الثنائية بين الاتحاد وبين منظمة الوحدة الإفريقية التى لم يمض على تأسيسها آنذاك أزيد من شهرين. وكان من ضمن قراراتنا أن هياكل الاتحاد الإفريقي الملغاشي مدعوة بالضرورة إلى أن تتطور نحو الانسجام مع هياكل منظمة الوحدة الإفريقية أو تندمج معها بشكل تدريجي. وقد عقد الاتحاد الإفريقي الملغاشي اجتماعا بدكار فى بداية شهر مارس1964 ، تغيب عنه عدد من رؤساء الدول من بينهم الرئيس فليكس هوفوت بونيى. ولكننا مع ذلك قررنا تحويل الاتحاد الإفريقي الملغاشي إلى اتحاد إفريقي ملغاشي للتعاون الاقتصادي، وانتخبت أول رئيس له. وكان من المقرر أن تعقد القمة اللاحقة فى تناناريف Tananarive .

وبعد مضي وقت قصير على قمة دكار، أبلغنى عدد من رؤساء الدول بمن فيهم أولئك الذين حضروها، بتحفظهم على نزع الصفة السياسية عن الاتحاد الإفريقي الملغاشي. فإنشاء منظمة ذات صبغة اقتصادية محض يعتبر فى نظرهم سابقا لأوانه. وبلداننا الفقيرة المتخلفة لا تستطيع أن تتعاون بشكل مثمر. "فتكاتف فقرنا لن يطور تنميتنا..." كما قال أحدنا، فى حين أجاب آخرون "بأن تعاوننا الذى برهن على نجاعته فى المجال السياسي والديبلوماسية من خلال قبول الجمهورية الإسلامية الموريتانية فى الأمم المتحدة، يظل أمرًا مرغوبًا فيه. فقد حققت مجموعتنا فى منظمة الأمم المتحدة تأثيرًا حقيقيا فى وقت قصير."...

ووجدت نفسى فى وضع محير، ففى الوقت الذى كنت فيه رئيسا للاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي، لم أعد أعرف أي منظمة أترأس! وهكذا فإن الاتحاد الإفريقي الملغاشي لم يعد قائما من وجهة نظر البعض، وكنت من بينهم، فى حين اعتبر زملاء آخرون أن الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي لم يوجد.

فوجدنا أنفسنا فى طريق مسدود. ولأجل الخروج من المأزق كان من الضروري عقد القمة المقررة فى تناناريف التى يلزم، لو التأمت، أن تتبنى واحدا من القرارات الثلاثة الممكنة وهي:

-إقرار الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي، ويتطلب ذلك أن تنخرط فيه الدول المتحفظة عليه، إن لم نقل المعارضة له،

-الرجوع إلى الاتحاد الإفريقي الملغاشي، وهو رأي الأغلبية، ولكنه يعتبر مجازفة قد تؤدى إلى انسحاب الكمرون والجمهورية الإسلامية الموريتانية منه،

-إنشاء منظمة جديدة تكون حلا وسطا بين المنظمتين السابقتين وتحظى بالإجماع.

وكان من اللازم إقناع الرئيس هوفوت بونيى لفك العقدة، وهو ما حاولت القيام به. فقد كنت فى آبدجان مع بداية شهر أغسطس للمشاركة فى التظاهرات المخلدة للذكرى الرابعة لاستقلال ساحل العاج بدعوة من العميد. وانتهزت تلك الفرصة لأبحث مع مضيفى المرموق مستقبل الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي. وقد اقترح علي "أن أزوره فى القرية عند نهاية اكتوبر لنتمكن من مناقشة هذه القضية بهدوء ."

وكنت فى الموعد يوم 30 أكتوبر فى ياموسوكرو Yamoussoukroالتى بقيت بها إلى غاية 4 من نوفمبر مع العميد كما أدعوه أو "العجوز" كما يسميه البعض. وسمحت لى تلك الإقامة التى لا تنسى، بمعرفة أعمق بهذا الرجل النادر بكل ما للكلمة من معنى .

لقد تعرفت على العميد، كما كنت أدعوه دائما منذ لقائنا الأول فى باريس سنة 1957، بعد وقت وجيز من انتخابى لنيابة رئيس مجلس الحكومة المنبثق عن القانون الإطاري، وكان إذ ذاك عضواً فى الحكومة الفرنسية. وتم اللقاء فى منزله بباريس حيث استقبلنى ببساطة وحفاوة وعانقنى قائلا "أخى العزيز الشاب". وتولد عن هذا اللقاء ود عطوف متبادل ألهمنى احتراما عفويا عميقا لهذا الرجل ظل معى إلى الأبد .

وكنت ألقى الرئيس فليكس هوفوت بونيى بانتظام من 1957، إما فى اجتماعات المجلس التنفيذي للمجموعة، أو فى اجتماعات الاتحاد الإفريقي الملغاشي أو أثناء زياراتى المتعددة لساحل العاج بدعوة كريمة منه على الدوام .

فقد حضرت تدشين جسر هوفوت بونيى بآبدجان سنة 1958، كما شاركت فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية المنعقد فى أكتوبر 1960. وحضرت التظاهرات المخلدة لذكرى استقلال ساحل العاج. وقد شرفنا العميد بحضوره فى نواكشوط حفل إعلان استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

غير أننى لم أتحدث إطلاقا مع الرئيس العاجي بصورة مطولة وجها لوجه قبل أكتوبر 1964 عند ما كنا فى ياموسكرو. وأعترف أننى كنت أحمل آراء مسبقة ضد أفكاره الخاصة بإفريقيا والعالم الثالث، فهي مغايرة لما لدي من أفكار أو على الأقل مخالفة لها فى أسلوب التعبير. وقد كنت أقرب فى هذا المجال إلى كوامى

نكروما وجمال عبد الناصر وأحمد شيخو توري منى إلى هوفوت بنيى ومن حذا حذوه، رغم ما أكن له من احترام وود. وقد بقينا طيلة خمسة أيام لا نتفرق إلا نادرا نظرًا لأننى أقمت معه فى منزله العائلي. وكنا فى غالب الأحيان على انفراد. وقضينا أوقاتا طويلة فى النزهة مشيا على الأقدام وفى السيارة، وزرنا مزارع وحقولا تقع فى ميدان حيازته الواسع حيث كان بحق فى بيئته، ينعم براحة البال والاستعداد الكامل. فقد شرح لى كل شيء عن حياة المزارعين.

وهكذا حظيت بالاستماع إلى تلك النجوى الطويلة التى يملك ناصيتها ولا يمل سامعها. إنها درس عن أشياء لا تقدر بثمن ولا غنى عنها للإفريقي الذى يرغب فى التضلع من الحكمة والأصالة الإفريقية الخالصة. وكانت تلك الدروس عن تاريخ ساحل العاج القديم والحديث وتاريخ إفريقيا الغربية وكل إفريقيا قبل الاستعمار وأثناءه .إنها إعادة تاريخية للأحداث والإساءات الاستعمارية، وما قام به المستعمر من اضطهاد الشعوب الإفريقية واستغلالها، وخير مثال على ذلك حالة الشعب العاجي. ويأتى فى الأخير سرد مراحل النضال متعدد الأشكال ضد الاستعمار. ومن أمثلته ما قام به هوفوت بونيى داخل صفوف رابطة الزراع فى ساحل العاج، وهي أول منظمة وطنية عاجية مناهضة للاستعمار .

لقد كانت ذاكرة الرئيس خارقة! فهو يتذكر يومئذ المرضى الأوائل الذين عالجهم فى منزله سنة 1925 وهو إذ ذاك طبيب إفريقي شاب فى بلدة آبدجان الصغيرة! كما كان يتذكر بكل تفصيل خطواته الأولى وهو شاب نائب يهبط فى باريس غداة التحرير حيث ترعرع فى وسط التيارات السياسية المختلفة التى تقاسمت الجمعية الفرنسية .

كان العميد خلال هذه الأيام المشهودة يتحدث إلي بكل صراحة وصداقة وثقة ومحبة. لقد تعلمت منه الكثير عن نفسه وعن منطقتنا وعن العالم. واكتشفت فيه الوطني والقومي الإفريقي الأصيل الذى يتحلى بروح عالية من الكرامة والشرف الإفريقي. وظهر أمامى فى صورة مغايرة لما كنت أعتقده عن حسن نية. فقد كنت أراه محبا لفرنسا طيعا لها تصرفه كما تشاء! وكان ذلك خطأ جسيمًا خامرني وشاركنى فيه كثير ممن لم يحظوا بمعرفة العميد عن قرب كما حظيت بها، ولم يتعرفوا على وجهه الحقيقي .

وقد تعززت أواصر المودة المشتركة بيننا كثيرا عند نهاية فترة إقامتى فى ياموسكرو. أما بالنسبة للمهمة التى جاءت الزيارة فى سياقها، فقد أعطانى الرئيس هوفوت بونيى موافقته على المشاركة فى قمة الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي، واقترح أن تعقد فى نواكشوط بدل تناناريف التى كانت مقررة فى الأصل. وقد عرضت الاقتراح على رؤساء الدول الأعضاء فقبلوه بالإجماع .

*
* *

--

الفصل الخامس عشر (2 (

وفى تلك الأثناء كانت الحكومة الفرنسية وكافة حكومات الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي تقريبا تبحث عن استعادة ما كان يعرف بالكونغو البلجيكية وانتسابها إلى منظمتنا، وهي يومئذ تحت قيادة موسى تشومبي. وقد تحفظت الكامرون على هذا الانضمام وعارضته الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وحاولت الأغلبية المؤيدة لموسى تشومبي استغلال القمة لإجباري والرئيس آهيدجو على قبول رأيها .

وكان الرئيس سينغور مندفعا فى هذه العملية بشكل خاص. فقد كتب إلي فى فاتح شهر فبراير ليؤكد لى "أنه أصيب بالإحباط حيال موقف موريتانيا فى الأمم المتحدة بشأن الكونغو... وإذا كنا نريد تعزيز التعاون الموريتاني السينغالي، فمن الضروري أن تكون سياساتنا الخارجية قائمة على مبادئ موحدة."...

وفى 22 من الشهر نفسه، وجهت إليه الإجابة التالية: "... إن السياسات الوطنية لكل منا لا تعنى بالضرورة تبعية روابط دولة أي منا للآخر. ففى مجال السياسة الخارجية تحديدًا، لا يمكن إلزام السينغال وموريتانيا باتباع منهج موحد."...

إنه مظهر آخر من مظاهر الأبوة السينغالية التى لا يسعنا قبولها ورفضناها على الدوام بطرق شبه ديبلوماسية. وتغلبنا دوما على التوترات العديدة بين البلدين مراعاة لمصلحة شعبينا اللذين تتضافر أواصر الصلات الدقيقة بينهما .

وقبيل انعقاد قمة نواكشوط التى جرت أعمالها من 10 إلى 12 فبراير 1965 وحضرها كل رؤساء دول المنظمة، أطلعنى وزير الداخلية على أن مبعوثين خاصين من قبل تشومبي قد وصلا إلى المطار بصفتهما مراقبين عن حكومتهما فى قمة الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي. وقد أمرت بتسفيرهما على متن الطائرة التى أقلتهما إلى نواكشوط ليتجها إلى مكان آخر .

وفى الغد أطلعت نظرائى خلال الجلسة المغلقة على الحادث الذى تلقاه بعضهم بعدم الارتياح وبالانتقاد. وكانت تعليقات هؤلاء "أننا لسنا فى القاهرة، وأن الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي يختلف عن منظمة الوحدة الإفريقية". وفى ذلك تلميح إلى ما حدث فى القاهرة فى شهر يوليو 1964 عندما جاء موسى تشومبي "ليقتحم أبواب منظمة الوحدة الإفريقية ."وهو أمر رفضه الرئيس ناصر بوصفه مضيفا للقمة ورئيسا دوريا لمنظمة الوحدة الإفريقية .فقد خضع موسى تشومبي "للرقابة" فى إقامة مريحة بضاحية القاهرة إلى وقت رحيله .

وقد دارت الاجتماعات بشكل جيد فى نهاية الأمر، وفتحت السبيل لميلاد المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية. وكان ذلك بالتراضى بين أنصار الاتحاد الإفريقي الملغاشي، وهم الأغلبية الساحقة، وبين أنصار الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي الذين لا يتجاوز عددهم الاثنين، وهما الرئيس آهيدجو وأنا. أما "ياميغو "فقد تخلى عنا والتحق بالأغلبية.

وأذكر من باب الطرفة أن الوقت الذى استغرقه اختيار الشعار المتضمن حرف الميم "M" رمز الملغاشي، الذى أصر عليه الرئيس فلبير تسيرانانا Philbert

Tsirananaكان أطول من الوقت الذى خصص لمناقشة المشكلات الجوهرية.
وكانت هذه الحالة مشابهة لما حدث فى آديس آبابا، عندما كادت صعوبة الاتفاق على شعار، تعصف بالمؤتمر التأسيسي لمنظمة الحدة الإفريقية !

وقد طرح كثير من الزملاء، قبل اختتام أعمالنا، مشكلة ترشح " الكونغو-ليوبولد فيل "Congo-Léopold Ville واتفقنا على أن أتولى الدعوة إلى قمة طارئة، أحدد تاريخها ومكانها بوصفى رئيسًا دوريًا، وأن تخصص تلك القمة لمناقشة هذه القضية.

وبعد فترة وجيزة، تلقيت برقيات ورسائل من عديد الزملاء تحثنى على الإسراع فى عقد تلك القمة .وقد شرعت فى اتصالاتى من أجل تحديد تاريخها ومكانها، رغم تحفظاتى الشخصية تجاه موسى تشومبي الذى يمثل حضوره فى نظرى مجازفة بالنسبة لمصداقية المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية، وإن كان يعتبر إفريقيا.

واقترحت على نظرائي، بعد هذه المشاورات، أن تعقد القمة فى آبيدجان يوم 17 يونيو وأبلغتهم ذلك يوم 8 من مايو. وفى اليوم الموالي لاقتراحي، أبلغنى الرئيس هفوت بونيى أن "عددا هاما من رؤساء الدول الأعضاء فى المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية أعطوا موافقتهم للتو على عقد المؤتمر فى 25 من مايو بأبيدجان". وفى 14 أضاف الرئيس السينغالي "أن لا شيء يمنعنا من الاجتماع يوم 25 مايو من أجل قبول دولة ناطقة بالفرنسية داخل صفوفنا لمناقشة ميثاق المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية تحديدا". وقد استنتجت من فحوى هذين الخطابين أن زملائي قاموا بمشاورات موازية لمشاوراتى دون علمى. وأقل ما يقال عن هذا التصرف أنه عار من اللباقة. وقد بعثت ببرقية تعميم إلى نظرائي أطلعتهم من خلالها على أن الرئيس آهيدجو لا يستطيع مغادرة الكامرون قبل 15 من يونيو، وعليه فإننى أتمسك باقتراحي القاضى بأن يكون الاجتماع يوم 17 يونيو. ولم أتطرق معهم إلى مدى تأثري. ثم أضفت أننا "ما دمنا لا نتفق على رأي موحد تجاه النقطة الرئيسة من جدول أعمال اجتماعنا الطارئ، فمن الضرري أن يحضر جميع رؤساء الدول فى المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية من أجل الوصول إلى حل يمكن من الحفاظ على تماسك منظمتنا". وقد تم تجاهل الحجج التى قدمتها، وعقدت القمة الطارئة يوم 26 مايو فى غيابي وغياب ثلاثة رؤساء آخرين من بينهم رئيس الكامرون. وقبلت جمهورية الكونغو الديمقراطية فى هذه القمة التى حضرها موسى تشومبي! وفى 29 مايو استقبلت آندرى غيابير André Guillabertالمبعوث الخاص للرئيس سينغور. وقد كلف باسم رؤساء الدول المجتمعين فى آبدجان بإطلاعى على نتائج مؤتمرهم. وأطلعته فى النهاية على قرار انسحاب الجمهورية الإسلامية الموريتانية من المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية، نظرا إلى أن كرامتنا الوطنية أهينت وأن المرونة الدبلوماسية لها حدود.

وأكدت فى رسالة شخصية وجهتها فى 23 يونيو، إلى كل رئيس دولة معني انسحاب الجمهورية الإسلامية الموريتانية من المنظمة المشتركة الإفريقية

الملغاشية. وفى الوقت نفسه أطلعت نظرائي على إرادة بلدي فى الحفاظ على أفضل روابط الصداقة والتضامن مع كل دولة عضو فى المنظمة. وعبرت لهم عن رغبتنا فى البقاء عضوًا فى أجهزتها الفنية خاصة منها الخطوط الجوية الإفريقية .

وأغضب قرارنا بشكل خاص الفرنسيين والرئيس سينغور الذى تحدث عن الموضوع فى لقائه مع الرئيس موديبو كيتا فى "خاي" بمناسبة توأمة تلك المدينة مع مدينة سان لويس السينغالية، وهي خطوة يتوقع أن تساهم فى توطيد المصالحة بين البلدين. وحسب ما ذكره الرئيس المالي فإن ضيفه صرح له بما يلي:

"يريد المختار أن يلعب على وتر القومية العربية، وأن يسرب عروبة ناصر إلى منطقتنا، وينسى أن عضوية موريتانيا فى الأمم المتحدة وعدم إلحاقها بالمغرب إنما يعود الفضل فيه لفرنسا والاتحاد الإفريقي الملغاشي. إنه جَحُودٌ. لقد نسي المختار على وجه الخصوص هشاشة موريتانيا، حيث أن الزنوج فى الجنوب، وهم سينغاليون، لا يريدون البقاء تحت سيطرة البيضان العنصريين. وإذا كان المختار يود تعريب الزنوج الموريتانيين، فإنهم لن يقبلوا ذلك، وسيتحركون ليذكروه أنهم يرفضون القطيعة مع إفريقيا السوداء، وسيزعجونه .وقد يفقد منصبه نتيجة ذلك: فهناك بيضان آخرون غير ناصريين ولا دعاة وحدة عربية، أكثر إنصافا منه، يمكن أن يحل أحدهم محله فى تولى رئاسة موريتانيا ."...

واقترح علي موديبو لدى عودته إلى باماكو لقاء عاجلا فى موريتانيا أو فى مالى حسب اختيارى .واقترحت أن يتم لقاؤنا فى النعمة، واتفقنا على أن يكون يوم 19 يونيو. وقد أوضح لى موديبو أنه طلب هذا الاتصال لمجرد تنبيهى وتحذيري مما يحيكه الفرنسيون والرئيس سينغور ضدى، ولإطلاعي على أقاويل الرئيس سينغور السابقة التى علق عليها وكملها بقوله:

"لقد أوهم سينغور العالم، والفرنسيين على وجه الخصوص، أن موريتانيا تتبع السينغال مثلما يتبع الظل صاحبه، فهي تابعة لها فى كل القطاعات، وعليه لا يمكن أن تسير ضد الإرادة السينغالية. فهو يدرك أن عهد الهيمنة السينغالية على منطقتنا قد ولى إلى غير رجعة كما ولت إفريقيا الغربية الفرنسية والاستعمار الفرنسي. ولكن عزاءه أن يقول إن موريتانيا على الأقل ستظل مخلصة له بدون شرط، وتتبع السينغال فى عزلته فى إفريقيا. وها أنت استطعت أن تبرهن على العكس! إننى أعرف سينغور حق المعرفة، وأعرف شعوره تجاه موريتانيا التى كنت وإياه قد تحدثنا عنها كثيرا عندما كنا معا فى الاتحاد الفدرالي المالي وأردنا إرغامكم أنتم الموريتانيين على الانضمام إلى فدراليتنا. ولن يغفر لك سينغور انسحابك من المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية الذى يعتبره إهانة شخصية له. ولا يقل حنق الفرنسيين عنه، فكل هؤلاء يسعون للتخلص منك، فخذ حذرك ."...

*

* *

وقد تابعنا مسيرة تنمية علاقاتنا وتعزيزها فى سنة 1966 مع عديد البلدان داخل القارة الإفريقية وخارجها بالرغم من أزمة المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية. وهكذا استقبلنا عددا كبيرا من المسؤولين والبعثات الخارجية عالية المستوى، وفى المقابل تم إيفاد مبعوثين موريتانيين من المستوى نفسه إلى الخارج. وقام الرئيس سينغور وعقيلته فى مطلع يناير1966 بزيارة خاصة لبلدنا شملت نواكشوط ونواذيبو وأطار، وكنت ومريم فى رفقتهما.

وفى هذا الشأن لا أتذكر ما إذا كنت قد أشرت فيما سبق إلى قرار اتخذه الرئيس سينغور فى نهاية 1960 يقضى بلقائنا باستمرار إما فى دكار أو فى نواكشوط عدة مرات فى السنة وذلك من أجل مناقشة علاقاتنا الثنائية المتعددة الأوجه بعيدا عن الشكليات. وكنا نطمح إلى تقوية الطابع المتميز لها على الرغم من فترات عدم التفاهم التى لا يمكن تفاديها، ولكنها ظرفية. ويرتبط ذلك بتعدد أوجه تلك العلاقات وتشابكها. وتمكنا فى لقاءاتنا من الجمع بين الممتع والمفيد. فقد جمعت فترات الاستجمام أحيانا بين النزهة السياحية وبين المحادثات الديبلوماسية. فخلال هذه الزيارة على سبيل المثال، قررنا دفع تعاوننا الاقتصادي إلى ما فيه المصلحة المشتركة لبلدينا. وفى هذا السياق قبل ضيفى مبدأ زيادة حصة الجمهورية الإسلامية الموريتانية من المداخيل الجمركية المشتركة على أساس 10% بدل 7%فى السابق. وكنا نقوم فى كل مرة نلتقى فيها باستعراض الحالة القائمة على مستوى اللجنة المشتركة للبلدان المتاخمة لنهر السينغال وعلى مستوى قارتنا جمعاء.

وقد توجهت إلى آبدجان بعد بضعة أشهر، وعلى وجه التحديد فى بداية شهر أغسطس 1966، لحضور الاحتفالات المخلدة لاستقلال ساحل العاج. وتوقفت فى كناكري إذ كان من اللازم أن أناقش مع الرئيس شيخو تورى مسيرة اللجنة المشتركة السابقة. وكانت فرصة سانحة لمضيفى ليطلب منى السعي إلى التصالح بينه وبين الرئيس هوفوت بوينى. وقد أطلعت العميد خلال محادثاتنا فى أبدجان على مدى استعداد شيخو ورغبته القوية فى التصالح مع إخيه الأكبر ورفيقه فى النضال. ووافق العميد من حيث المبدأ على هذا العرض، ولكنه كشف لى عن حذره بل وتحفظه بهذا الشأن، وإن كان ما يزال محتفظا بمودة حقيقية لملازمه الأول السابق، وقال: "... إننى أعرف جيدا شيخو، فهو يغير رأيه دائما...". وكررت تلك الوساطة فى ديسمبر 1967 بناء على طلب شيخو، إلا أنها لم تنجح نظرا إلى أن العميد لم يقتنع بقدرة شيخو على تغيير أساليبه، فأحاديثه اللاذعة وسلوكه لا تبعث على الاطمئنان.

وقد لقيت الرئيس موديبو كيتا فى "نيورو" بمالي خلال شهر أكتوبر 1966، وكنا مسرورين بما لاحظناه من زوال النزاعات بين بلدينا. وفى المقابل ساورنا القلق بالنسبة لتطور اللجنة المشتركة. وبالفعل كان الخلاف المستمر والمتنامي بين غينيا والسينغال عرقلة واضحة أمام سير عمل منظمتنا الفتية. ولهذا اتفقنا على

تضافر الجهود لإيقاف تدهور العلاقات بين زميلينا، والإعداد الجدي لقمة "لابي "Labéالتى ينبغى أن تعطي انطلاقة جديدة لمنظمتنا .
وعلى مستوى منطقتنا الإفريقية الغربية دائما، أذكر بأننى تلقيت فى بداية إبريل بعثة مساع حميدة من قبل اللجنة الوطنية لتحرير غانا التى أطاحت بالزعيم الإفريقي العظيم الرئيس كوامي نكروما. وكان ذلك الانقلاب حدثا خطيرا هز هذه المنطقة. وتسعى تلك البعثة إلى أن تشرح لى ولجميع زملائي فى المنطقة الأسباب التى أرغمت الجيش الغاني على الاستيلاء على السلطة لإنقاذ البلد. وبعبارة واحدة كان هؤلاء الغاصبون يبحثون عن تبرير غدرهم .ومع ذلك فإنهم لم يقنعونى. ولم يكن لدي ما أعمل أكثر من الاستماع إلى تصريحاتهم وإعطائهم نصائح شكلية نزولا عند رغبتهم. وكنت أدرك تماما أننى أضرب فى حديد بارد...

*****
*** ***

وقد كررت عدة مرات وأكدت على الأهمية الجوهرية التى تمنحها بلادى لتحقيق الوحدة الإفريقية وعلى الدور الذى تلعبه فى البحث عن تلك الوحدة التى ترتبط بها وحدتها بشكل قوي. فقد كان هدفى الثابت منذ 1957 وحتى 1978 أن تصبح "موريتانيا موحدة ضمن إفريقيا موحدة". فموريتانيا التى تمثل صورة مصغرة لإفريقيا السوداء والبيضاء وحلقة ربط بينهما، لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل الذى منحته لها الجغرافيا والتاريخ والثقافة إلا إذا كانت موحدة داخل إفريقيا موحدة كذلك.
ومن هذا المنطلق كانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية عضوا مؤسسا ونشيطا فى كل التجمعات الوحدوية التى أنشئت منذ 1960على مستوى شبه المنطقة والمنطقة وعلى المستوى القاري، مثل :
-اللجنة المشتركة للبلدان المجاورة لنهر السينغال التى أصبحت فيما بعد منظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال ثم تحولت إلى منظمة استثمار نهر السينغال.
-المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية،
-التجمع الإقليمي لإفريقيا الغربية الذى تحول فيما بعد إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا التى تمتاز بتجاوز الحدود اللغوية التى فرضها الاستعمار،
-الاتحاد الإفريقي الملغاشي الذى أصبح فى مرحلة لاحقة الاتحاد الإفريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي، وتحول بعد ذلك إلى "المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية ."
وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، فإن الجزء الإفريقي الواقع شمال الصحراء وجدت به نواة وحيدة لمنظمة إقليمية فى سنوات السبعينيات وهي مؤتمر وزراء الاقتصاد فى البلدان المغاربية. وقد التحقت موريتانيا بهذه الهيئة بعد تسوية خلافاتها مع المغرب، فأصبحت فى البداية عضوا مراقبا ثم تمتعت بكامل العضوية .

أما منظمة البلدان المتاخمة للصحراء التى سأتحدث عنها لاحقا، فهي منظمة إقليمية لم تر النور إطلاقا بشكل رسمي وإن كانت قد عاشت مخاضا طويلا وعقد من أجلها عديد اللقاءات على كافة المستويات .
ونشير فى الأخير إلى أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية عضو مؤسس فى منظمة الوحدة الإفريقية، وقد شرحت باستفاضة الظروف التى أحاطت بذلك .
وقد سعت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على الدوام إلى أن تلعب دورًا داخل كل هذه المنظمات رغم ضعف وسائلها. وسنورد بعض الأمثلة لإيضاح جهودها فى هذا الميدان .

فقد قررت مالى والسينغال والجمهورية الإسلامية الموريتانية فى سنة 1972 أن تحل منظمة استثمار نهر السينغال محل منظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال، بعد انسحاب غينيا من هذه المنظمة. وبما أن التمويلات المتوقعة أصلا والتى تم الحصول على جزء منها لم تعد كافية بسبب مشكلات التضخم التى شهدها العالم، فإن انطلاق عمليات المناقصة لإنجاز المنشأتين الأساسيتين للإصلاح، وهما سدا دياما ومانانتالي، قد تأخر. ولذلك لم تستطع مشاريع المنظمة أن تنطلق. وقد اقترحت على زميلي سينغور وتراورى أن نتجه جميعا إلى العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر طلبا لمساعدة خاصة جديدة تكمل التمويل الضروري. فبعض هذه البلدان، إن لم يكن كلها، ساهم فى التمويل الذى حصلنا عليه سابقا. وقد قبل زميلاي هذا الاقتراح الذى سيسمح، إذا تحقق المرجو منه، بالبدء فى انطلاق الأشغال لتنفيذ مشاريع الاستصلاح .وقمنا بجولتنا فى سنة 1977 واستقبلنا بحفاوة فى العواصم الأربع حيث هيأت الديبلوماسية الموريتانية الأرضية وحصلنا على تعهدات مهمة جديدة سهلت كثيرًا انطلاق عمليات المناقصات بالنسبة للمنظمة. وكان ذلك تجسيدًا جديدًا للتضامن والتعاون العربي الإفريقي .

وعلى مستوى آخر، عقد مؤتمر القمة الخاصة باللجنة المشتركة للبلدان المتاخمة لنهر السينغال فى باماكو يومي 6 و 7 من نوفمبر 1967، وقرر رؤساء الدول على إثر ذلك الاجتماع "...تجديد مهمة الرئيس المختار ولد داداه للقيام بالخطوات الضرورية لإنشاء تجمع إقليمي، واقتراح عقد قمة فى مونروفيا خلال شهر إبريل 1968 ."...وكنت متأثرا بثقة زملائي وفخورا بها فى الوقت نفسه لأن الجمهورية الإسلامية الموريتانية هي البلد العضو الوحيد فى منظمتنا الذى ليست لديه أي مشكلة مع أي من بلدان المنطقة. ومن هذا المنطلق كنت الوحيد الذى يستطيع زيارة كل عواصم غرب إفريقيا دون أدنى صعوبة سعيًا إلى توطيد الوحدة الإقليمية باعتبارها شرطا مسبقا أساسيا للوحدة القارية. وهكذا زرت العواصم العشر المعنية فى الفترة من 4 إلى 14 ديسمبر 1967. فقد زرت باترس Bathurstوفريتاون Freetown ثم مونروفيا التى قبل الرئيس تمبان Tumbanبكل سرور عقد القمة المقترحة فيها. كما زرت آبدجان ووافق

الرئيس هوفوت بونيى على تلك القمة رغم تحفظه الأكيد. أما فى العاصمة "آكرا" فقد وضعت الحكومة العسكرية شرطا لمشاركتها فى القمة، هو تسوية نزاعها مع غينيا. وشملت الزيارة كذلك "كوتونو "ثم "ليغوس" التى كانت آنذاك فى أوج حرب "بيافرا". كما شملت العاصمة "نيامى" حيث ربط الرئيس ديوري Diori موافقته النهائية بنتائج مشاوراته مع شركائه فى التحالف فى كل من "واكَادوكَو" و "لومى ."

وقد عقدت أولى قمة لرؤساء الدول الناطقة بالإنجليزية والفرنسية فى غرب إفريقيا بمنروفيا خلال يومي 23 و 24 إبريل 1968، وتغيبت عنها ساحل العاج والنيجر. وتمخض عنها إنشاء المجموعة الإقليمية لإفريقيا الغربية التى تحولت لاحقا إلى المجموعة الجمركية لدول إفريقيا الغربية التى تم إنشاؤها فى ليغوس يوم 25 مايو 1975، وتضم خمس عشرة دولة تم ذكر أربع عشرة منها، أما الخامسة عشرة فهي غينيا بيساو التى نالت استقلالها فى سنة 1973.

وقد انتخبت رئيسا دوريا لمنظمة الوحدة الإفريقية فيما بين يونيو 1971 ويونيو 1972 من قبل القمة التاسعة لرؤساء الدول الإفرقية المنعقة بكينشاسا ، ولم أتغيب عن أي قمة لها خلال الفترة من 1963 إلى 1977. وقد حاولت أثناء رئاستى لتلك المنظمة أن أقوم بمهمتى على أكمل وجه ممكن سواء داخل القارة أو خارجها، وهي المهمة التى أسندت إلي بإجماع من نظرائي. وفى هذا السياق قمت بإنعاش لجنتين مهمتين إحداهما اللجنة العشرية الخاصة بالشرق الأوسط ، والثانية لجنة المصالحة السينغالية الغينية. وأسمعت صوت إفريقيا وامتعاضها عبر العالم فى فترة كان جزؤها الجنوبي بكامله لا يزال يرزح تحت نير الاستعمار البرتغالي ونظام التمييز العنصري غير الإنساني فى إفريقيا الجنوبية و ناميبيا وروديسيا الجنوبية. وفى سبيل إكمال هذه المهمة الأخيرة قمت بأطول جولة لم يسبق لأي رئيس دوري لمنظمتنا القيام بها. وقد رافقنى وزراء الشؤون الخارجية فى الجزائر والكامرون وكينيا ومالي وموريتانيا وزامبيا إضافة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ومساعده والأمين العام للرئاسة فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وهكذا زرت ثلاث عشرة دولة موزعة بين آمريكا وأوروبا وآسيا، وذلك عبر مراحل ثلاث. وهذه البلدان هي الولايات المتحدة الآمريكية وكندا وإيسلندة والسويد والنرويج وفلندة والدانمارك وهولندا وبلجيكا واليونان وسويسرا وتركيا واليابان.

--

الفصل الخامس عشر (3 (

وكانت منهجية عملى موحدة بالنسبة للعواصم التى زرتها فى تلك الجولة. فقد كنت ألتقى برؤساء الدول والمسؤولين السياسيين البارزين وأشرح لهم هدف مهمتى وأكيف فى كل مرة خطابى مع من أخاطبهم تبعًا للوزن الخاص للبلد

وتعهداته الدولية وإمكاناته فى التأثير إيجابيا على البرتغال وإفريقيا الجنوبية وروديسيا .وبما أن الغالبية العظمى من البلدان المزورة أعضاء فى حلف "الناتو"، فقد اعترضت على العون المباشر أو غير المباشر الذى تقدمه تلك الدول للبرتغال نظرا لأنها تستخدم وسائل الناتو لسحق كفاح التحرر الوطني فى مستعمراتها فى كل من آنغولا والموزمبيق وغينيا بيساو. وكنت أطلب منهم باسم إفريقيا الضحية إلغاء تلك المساعدة أو تقليلها إلى أقصى حد ممكن. كما طالبتهم بتقديم النصح للبرتغال كي تتخلى عن استعمارها لأجزاء من القارة، ولإفريقيا الجنوبية وروديسيا من أجل إنهاء التمييز العنصري. ولم أنس مطالبة هؤلاء وأولئك بالحد من علاقاتهم الاقتصادية مع إفريقيا الجنوبية والبرتغال .وإذا كنت مثل من يضرب فى حديد بارد، فإن من خاطبتهم سمعوا على الأقل صوت الجرس الإفريقي، ومن المرجح أن يكون ذلك للمرة الأولى. وقد وعد جميعهم بالعمل فى اتجاه ما طلبت منهم وإن كان ذلك مجرد لباقة دبلوماسية على الأرجح. وفضلا عن المقابلات مع القادة السياسيين، كنت أعقد مؤتمرا صحفيا فى كل واحدة من هذه الدول أشرح فيه من جديد المشكلات نفسها التى أثير مع المسؤولين الحكوميين، وأرد فيه على أسئلة الصحفيين سعيا إلى إطلاع الرأي العام فى تلك البلدان على المشكلات الإفريقية وتعبئته من أجلها. وكنت قبل البدء فى هذه الجولة قد قدمت فى 24 سبتمبر 1971 ملفا كاملا عن تصفية الاستعمار فى إفريقيا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة فى نيويورك. كما دافعت بعد ذلك بثلاثة أيام عن ملف ناميبيا بصورة خاصة أمام مجلس الأمن. وعقدت مؤتمرا صحفيا بمقر الأمم المتحدة. وأجريت خلال مقامى هذا بنيويورك اتصالات مع عديد الوفود من كل القارات فى محاولة لتوعيتهم أكثر بمشكلات تصفية الاستعمار وفق الصيغة التى عرضتها فى خطابي وفى مؤتمري الصحفي. وفيما يتعلق بالمشكلة الرئيسية لقارتنا المتمثلة فى تصفية الاستعمار، يمكن القول إن أهم نجاح ملموس عرفته فترة رئاستى لمنظمة الوحدة الإفريقية هو الاجتماع الخاص بمجلس الأمن الذى عقد فى آديس آبابا فيما بين 26 و 29 يناير 1972. فقد كانت المرة الأولى فى التاريخ التى تجتمع فيها الهيئة التنفيذية للمنظمة العالمية داخل إفريقيا. فقد طلبت بعيد انتخابي رئيسا دوريا لمنظمة الوحدة الإفريقية أن تعقد تلك الدورة وحرصت على إبلاغ الأمين العام للمنظمة العالمية يوتانت U Thant ثم خلفه كورت فالدهايم Kurt Waldheim وأعضاء المجلس وخاصة الدائمين منهم. وقد تلقى الأمينان العامان على التوالي هذا الاقتراح بالقبول ولكن بعض الأعضاء الدائمين تحفظ إذا لم نقل عارض. ومع ذلك فقد انتهى المطاف إلى قبول الجميع. ولم يكن هذا ليتحقق لولا الدعم الفاعل والنشط الذى قدمه الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ديالو تلّي Diallo Telliالعارف حق المعرفة بكل خفايا منظمة الأمم المتحدة. وقد أعلنت لدى افتتاحى هذه الدورة بمقر منظمة الوحدة الإفريقية (قاعة إفريقيا (Hall Africa وبحضور جلالة الإمبراطور هيلاسي لاسي الأول ما يلى: "... لقد أصبحت آديس آبابا نتيجة لهذا الحدث اليوم، هدفا لكل الذين بدأوا عبر العالم يشكون فى قدرة المجموعة الدولية والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن

على وجه الخصوص وجديتهم فى ترجمة المبادئ النبيلة التى أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة إلى واقع... إن أهمية لقائنا هذا تنبع من كون مجلس الأمن اختار أن يتنقل إلى آديس آبابا بحثا عن السبل العملية لتطبيق عديد القرارات والتوصيات المتعلقة بتصفية الاستعمار والتمييز العنصري التى بقيت ماثلة على الدرب الطويل لمنظمة الأمم المتحدة. كيف لا وقد بلغت القرارات التى صادق عليها مجلس الأمن والجمعية العامة منذ 1960 ما مجموعه 128 قرارا حول تصفية الاستعمار والتمييز العنصري تتعلق جميعها بالشعوب الإفريقية تقريبًا؟ وكيف يكون الأمر غير ذلك وقد فوضت مختلف اللجان والمجالس المكلفة بالسهر على تطبيق هذه القرارات تفويضًا خاصا من أجل مساعدة الأفارقة فى نضالهم العادل ضد مختلف مناصرى الهيمنة الأجنبية والتمييز العنصري؟... ... ولا تزال إفريقيا المنطقة الوحيدة فى العالم التى يرزح أكثر من عشر سكانها تحت نير الاستعمار والتمييز العنصري... ألسنا هنا أقرب إلى الحقائق المرتبطة بالاستعمار والتمييز العنصري أكثر مما عليه الحال فى نيويورك مما يؤهلنا لتأسيس بارقة أمل فى انطلاق مسار يتعهد فيه الجميع أكثر من أي وقت مضى بالعمل المشترك الفاعل والحاسم من أجل منح من بقي من الأفارقة خاضعا للاستعمار حقوقه الأساسية فى الاستقلال والحرية والمساواة مع الآخرين، بدل صراع المصالح بين الأقوياء؟... ... إن مفاهيم الحرية والمساواة وغيرها التى يتحدث عنها فى فضاءات أخرى لا تعكس دائما الحقائق اليومية الملموسة كما هي الحال بالنسبة للمحن التى تعيشها إفريقيا مثل المعاناة والإذلال والعنف والنكبات، وهي حقائق تطبع قلب الإنسان وقالبه كل يوم فى آنغولا والموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وزمبابوي وناميبيا وإفريقيا الجنوبية على سبيل المثال... إن هذه الأعمال التى يشكو منها الأفارقة بشدة ويكتوون بنارها تمثل اليوم مسؤوليات فردية للدول التى ساهمت بفعالية أو بدونها فى دعم القوة السلبية للبرتغال والأقلية البيضاء فى ردوسيا أو لحكومة إفريقيا الجنوبية ضد مصالح شعوب قارتنا... ... وتقترح منظمة الوحدة الإفريقية صراحة أن يعهد بإدارة ناميبيا إلى مجلس يضم أعضاء من مجلس الأمن ومن بينهم الأعضاء الخمسة الدائمون بالدرجة الأولى .وعليه أن يتخذ كل الإجراءات لضمان سير تلك الإدارة بشكل فعلي... ... إن هذا القرار الذى سيسجل نقطة من أبرز النقاط فى التاريخ الطويل لتصفية الاستعمار سنجد فيه نحن الأفارقة الآخرين وزنا متميزا إذ سيشكل أملا جديدا لا يقتصر على الشعب الناميبي بل يتجازه إلى أولئك الذين يعيشون تلك الظروف فى إفريقيا الجنوبية وروديسيا وفى المستعمرات البرتغالية ويناضلون بضراوة لإثبات كرامتهم واسترجاع حريتهم... ... وأتمنى لكم يا سيادة الرئيس وللسادة أعضاء مجلس الأمن باسم منظمة الوحدة الإفريقية وباسم شعوبها وحكوماتها كامل النجاح فى مداولاتكم حتى تجد دورة آديس آبابا هذا اليوم مكانتها اللائقة فى قلوب من يعانون وتسجل غدًا فى التاريخ ضمن الأحداث العظمى التى ساعدت فى تحسين ظروف البشرية...". والواقع أن هذه الدورة لم تتوج بنتائج ملموسة، ومع ذلك فإن مجرد عقدها فى مقر منظمة الوحدة الإفريقية هو برهان على الوعي الجديد

لدى منظمة الأمم المتحدة بمشكلات تصفية الاستعمار فى إفريقيا وبداية الاهتمام الممنوح لها. وفضلا عن موضوع تصفية الاستعمار من قارتنا، شُغلت كذلك بأزمة الشرق الأوسط بوصفي رئيسًا دوريا لمنظمة الوحدة الإفريقية التى تعتبر معنية بهذا الشأن نظرًا لاحتلال إسرائيل جزءا من الأراضى المصرية، إضافة إلى كون التضامن العربي يتطلب ذلك، وهو أمر لم تتوان الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن دعمه بكل جهودها. وقد عهد إلي نظرائي بتعيين لجنة من عشرة أعضاء مكلفة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بمساعدة منظمة الأمم المتحدة لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط الخطيرة. وكانت الدول الأعضاء فى هذه اللجنة هي الكامرون والكونغو كينشاسا وساحل العاج واتيوبيا وكينيا وليبريا والجمهورية الإسلامية الموريتانية ونيجريا والسينغال وتانزانيا. والحق أقول، إن التوازن فى تشكيل تلك اللجنة لم يكن أمرًا سهلاً. فإذا كان الجميع متفقا على البحث عن حل الأزمة فإن الطرق والوسائل التى تتخذ لذلك تختلف تماما حسب وجهات نظر "المقربين من إسرائيل" و "المقربين من مصر" حيث يصبح تشكيل تلك اللجنة بصورة جيدة ضرورة قصوى خاصة أن من بين أعضائها زملاء أتوجَّس أنهم مترددون فى قبول تلك العضوية مثل الإمبراطور هيلاسي لاسي والرئيس موبوتو.

وعلى كل فقد قبل الجميع الانضمام إلى اللجنة، وعقدت اجتماعها الأول فى كينشاسا يوم 23 أغسطس سنة 1971 . وتم انتخاب الرئيس سينغور لرئاسة هذه اللجنة وحددنا منهج عملها. أما اللقاء الثاني فتم فى دكار فيما بين 20 و 23 نوفمبر. وقد عهدنا إلى أربعة رؤساء من أعضاء هذه اللجنة وهم سينغور وآهيدجو وكَوون وموبوتو بمهمة التوجه إلى القاهرة وتل آبيب للقاء الرئيس المصري أنور السادات ورئيسة الوزراء الإسرائيلية كَولدا مايير لإطلاعهما على وجهة نظر منظمة الوحدة الإفريقية بشأن البحث عن السلام فى المنطقة. وقد أكمل مبعوثو السلام الأفارقة مهمتهم فى مطلع مايو 1972. وحسب العرض الذى قدم هؤلاء فإن الرئيس المصري أبدى استعدادا للبحث عن حل سلمي مع إسرائيل. وعلى العكس من ذلك لم تتبن رئيسة الوزراء الإسرائيلية أي اقتراح من مقترحات السلام التى تقدم بها "الحكماء الأفريقيون". وكنت أشرت فيما سبق إلى اجتماع لجنة المصالحة بين السينغال وغينيا فى منروفيا يوم 29 مايو 1972، ولن أعود إليه هنا. وقد كانت المهمات التى أنجزت فى فترة رئاستى لمنظمة الوحدة الإفريقية مدعاة إلى إطرائي من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الإفريقية، الذى ذكّر فى جلسة عامة للقمة الاستثنائية للمنظمة القارية التى عقدت فى سرت بليبيا خلال شهر سبتمبر 1999 أنه كان "تحت إمرتى" إبان المهمة التى زرنا فيها أكثر من ثلاث عشرة دولة من أهم بلدان العالم بغية لفت انتباه الدول الأعضاء فى حلف الأطلسي إلى استخدام البرتغال أسلحة تملكها تلك المنظمة ويفترض أنها دفاعية... وطلبنا فى الوقت نفسه من الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة، وخاصة اليابان، أن تقطع علاقاتها مع إفريقيا الجنوبية. وأكد فى هذا السياق أننى كنت إفريقيا فاعلا واستطعت أن أطلع العالم بأجمعه على

مشكلات إفريقيا. وهو، كما يقول، إفريقي فخور بتلك الخصال التى أتحلى بها. إنه خطاب هزَّ مشاعرى وغمرنى بالسعادة، وأوجهه من أعماق قلبى إلى بلدى... وقد استدعي إلى هذه القمة ثلاثة رؤساء من الأعضاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية الباقين على قيد الحياة، وهم أحمد بن بله، وكانث كاوندا، وأنا .

*

* *

لقد كانت علاقاتنا جيدة مع كل دول إفريقيا الغربية سواء الناطقة بالفرنسية أو الإنجليزية. أما الدول الأعضاء فى منظمة البلدان المتاخمة لنهر السينغال فمن باب أولى. وتعتبر علاقاتنا مع ساحل العاج ورئيسها هوفوت بونيى ممتازة. وعموما ظلت علاقاتنا جيدة مع مجموع دول إفريقيا السوداء وبخاصة الكامرون التى كان رئيسها أحمد آهيدجو من خيرة أصدقائي طيلة الفترة التى أمضيتها فى السلطة. فقد كان أول رئيس دولة يزور بلادنا مما أعطى تلك الزيارة بعدا رمزيا فى نفوسنا. ولكننى قبل أن أختتم هذا العرض الذى خصص أساسا لإفريقيا جنوب الصحراء وأشرع – فيما بعد - فى استعراض علاقاتنا مع إخوتنا العرب فى شمال قارتنا، أود أن أنبه إلى ما كان بالإمكان عمله من أجل تجسيد الفرصة التى ضاعت من أيدى الدول المتاخمة للصحراء والتى يربطها العامل الجغرافي وقرون عديدة من التاريخ. لقد أطلقت الجمهورية الإسلامية الموريتانية بعيد استقلال الجزائر فكرة إنشاء منظمة إقليمية جديدة تضم الدول المتاخمة للصحراء عوضا عن المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التى أنشأتها فرنسا ورفضنا الانضمام إليها تضامنا مع الشعب الجزائري الشقيق المناضل من أجل التحرير الوطني. وقد صغت تلك الفكرة فى تصريح لوكالة اتحاد الصحافة الدولية U.P.I يوم 7 من أكتوبر 1962 تضمن ما يلى: "... يحق لنا الآن وقد أصبحت الجزائر مستقلة أن نتصور تعاونا وثيقا ستحدد أشكاله بين الدول المتاخمة للصحراء...". واستمرت إرادتنا فى العمل من أجل كل ما من شأنه أن يسهل التعاون وينمى التضامن بين شطري إفريقيا ويخدم بالتالى التعاون والتضامن بين إفريقيا السوداء والوطن العربي. وفى الوقت الذى تلقى فيه القادة الماليون والنيجريون الفكرة الموريتانية بالقبول، تحفظ عليها الجزائريون جدا وعارضوها مبدئيًا، رغم أننا لم نجر آنذاك اتصالات مستمرة وشخصية معهم. ولكن الجزائريين لا يريدون الانتماء إلى منظمة تذكرهم بالمنظمة المشتركة للبلدان المتاخمة للصحراء التى أنشأتها فرنسا أثناء حرب التحرير الوطنية الجزائرية .ومع مرور الوقت استطاع الماليون والنيجريون والموريتانيون إقناع الجزائريين بأن المنظمة الجديدة التى سيتم تأسيسها لا علاقة لها بتلك السابقة، ويمكن أن تصبح بالغة الأهمية وتشكل الحلقة المفقودة التى تحول الصحراء من حاجز يصعب اختراقه إلى جسر يربط شمال وجنوب هذا النطاق بفضل الوسائل الحديثة للمواصلات. وعلاوة على ذلك فإن هذا المجال يعيش به مواطنون من مختلف البلدان المجاورة له بمن فيهم الرحل والمستقرون فى الواحات. إن هؤلاء المواطنين يواجهون مشكلات صعبة تفرضها

ظروف حياة جد قاسية، وتتطلب من حكوماتهم الحل. ومن هنا تأتى الأهمية العملية للتشاور فى السياسات الصحراوية بين كل الأطراف ومقارنة التجارب المختلفة فى هذا الميدان. ومن شأن هذا أن يساعد على دعم التعاون الإقليمي الذى يعزز الوحدة الإفريقية ويشجع التضامن الإفريقي العربي. وقد عقد أول لقاء للخبراء من البلدان الأربعة المتاخمة للصحراء فى تيمبكتو بمالي من 23 إلى 28 مارس 1966. أما اللقاء الثاني على مستوى الخبراء، فقد عقد فى السنة الموالية فى افديرك بموريتانيا يوم 25 يناير. وكان أول لقاء يعقد على مستوى الوزراء قد التأم فى أكَادز Agadese بالنيجر يومي 13 و 14 من فبراير سنة 1968. وعلى إثر هذا الاجتماع اتفق المشاركون أن يتم اللقاء الوزاري الثاني خلال شهر مارس من سنة 1969 فى ورغلة Ouargla بالجزائر. ولكن ذلك الاجتماع لم يتم لأسباب نسيتها. ولم تجتمع تلك المنظمة بعد ذلك قبل حلول شهر إبريل سنة 1973 حيث تم اللقاء فى الغوليا Al Goléa بالجزائر. وقد حضر هذه القمة أربعة رؤساء هم هواري بومدين، وديورى هاماني، وموسى تراورى وأنا. وبهذه المناسبة دشنا فى بلدة عين الصفراء المقطع الأول من طريق الوحدة الإفريقية الذى أكمل الجيش الجزائري بناءه للتو. وكان من المتوقع أن يربط أحد فروعها جمهورية مالي بالجزائر، فى حين يربط الفرع الآخر الجزائر بالنيجر. وقد ناقشنا بشكل مطول فى هذا اللقاء توسيع المنظمة حتى تشمل الدول الأربع المحاذية للصحراء وهي ليبيا وتشاد وتونس والمغرب. وكنت وزميلاي ديوري وتراورى مناصرين لهذا الرأي، بينما عارضه بومدين لأسباب مختلفة ومتنوعة... ومع ذلك فقد اتفقنا على مناقشة الموضوع من جديد أثناء قمتنا القادمة التى ترك تحديد موعدها ومكانها للوزراء المعنيين. ولم يعقد أي اجتماع على أي مستوى كان لتلك المنظمة بعد ذلك. وهكذا سدّد التوتر الذى رافق خروج الاستعمار مما كان يعرف بالصحراء الإسبانية ضربة قاصمة إلى هذه المنظمة نظرا لما رافقه من تدهور متصاعد فى العلاقات الموريتانية الجزائرية. ومعلوم أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية كانت العضو الفاعل فى المنظمة. فقد تدخلت باستمرار لدى شركائها الآخرين لتشرح لهم فائدة هذه المنظمة الإقليمية الأصيلة وأهميتها .

بينت فى رسالتى الجوابية على رسالة الرئيس سينغور بشأن الحدود بين البلدين أن مرسوم 1933 لا يلغى البتة مرسوم 1905 الذى ينص على أن الحدود السينغالية-الموريتانية تمر وسط سرير نهر السينغال، فضلا عن كون مرسوم 1933 لم ير أبدا طريقه للتطبيق. ولم تقتصر تلك الرسالة الصادرة فى 23 إبريل 1975 على مسألة الحدود فى حد ذاتها بل تعدتها إلى الحديث عن الروابط بين شعوب المنطقة. وأكتفى هنا من تلك الرسالة بالمقتطفات التالية :

..."السيد الرئيس وأخى العزيز، لقد تناولتم كذلك فى رسالتكم بعض القضايا التى وصفتموها بأنها سياسية، مستندين بالذات إلى ما أسميتموه "تقطيع أوصال " السينغال وإلى بعض الجوانب التاريخية ذات الصلة بالعرق والثقافة. ولا أعتقد أن

بوسعى أن أذكِّر رجل ثقافة لامع مثلكم بمدى خطورة الإحالة إلى العرق، ولا أن أنبه رجل سياسة بارز مثلكم على ما ينطوى عليه هذا النوع من الطرح من مخاطر لا حصر لها .وإذا كنت قد تحدثت فى بداية هذه الرسالة عن الإمارات والمشيخات البيضانية، فقد تناولتها بوصفها كيانات سياسية قائمة بذاتها ومعترف بوجودها، ولم يخطر ببالى مطلقا الانطلاق من تلك الحقيقة للتأكيد على أن نهر السينغال ملك لعرق دون آخر. وبوسعكم أن تدركوا بسهولة أننا مصرون بصفة مبدئية على أن نبتعد تماما عن الخوض فى قضايا مثل معرفة ما إذا كان الفلان والسرغلاويون والولوف سينغاليين أكثر منهم موريتانيين، أو ماليون أكثر منهم غامبيين. وبغض النظر عن الناحية المبدئية، فإننا نرفض أن نطرح على أنفسنا هذا التساؤل؛ ونعرف، كما تعرفون، أن التاريخ البشري حافل بهجرات لا متناهية، وامتزاج بشري أبدي. ويبقى الأساس بالنسبة لنا، وهذا أهم ما فى الأمر، أن بلادنا كانت وستظل أرض تلاقى حضارات مختلفة، والموطن الأمثل لميلاد ذلك التكامل السخي الذى يشكل أساس مُثُل الأخذ والعطاء التى يمنحها رجل ثقافة مثلكم أهمية بالغة. فموريتانيا بوصفها تعبيرا مصغرا عن إفريقيا، تعتبر أنها محظوظة جدا بمساهمتها فى آن واحد فى القيم الثقافية الزنجية-الإفريقية الكبرى، وفى الحضارة العربية الإسلامية الزاهية التى هي فى الوقت نفسه حضارة إفريقية ضاربة الجذور. وتعرفون أكثر منى أن شعبنا – وبالتالى ثقافته – يشكل رمزًا حيًا لهاتين المجموعتين الثقافيتين ولا يمكنه إلا أن يشعر بالاعتزاز نفسه عند ذكر امبراطورية غانه ودولة المرابطين التى تفتخر بلادنا بأنها كانت مهدا لهما وأنهما عرفتا تألقا كبيرًا. وبما أنكم أثرتم قضية داخلية خاصة ببلدنا، اسمحوا لى أن أقول إننا بعيدون كل البعد من الاقتناع بأن الفلان، والتكارير، والسرغلاويين، أو الولف يرتبطون فيما بينهم بأواصر أقوى مما يربطهم بإخوانهم البيضان الذين عاشوا وإياهم على الأديم نفسه على مرِّ العصور فى تلاقح ثقافي خصب شكل الدين لحمته وسداه. وتعرفون الدور الذى لعبته اللغة العربية، لغة القرآن، بوصفها عامل توحيد أساس لا فى بلادنا فحسب، وإنما كذلك فى عموم المنطقة الساحلية-السودانية، ولعبت وما تزال تلعب إلى حد كبير دور لغة التخاطب فى هذا الجزء من قارتنا. وأحرص بوجه خاص على أن أؤكد لكم أن هذا النوع من التمايز لا قيمة له بالنسبة لنا فى موريتانيا اليوم، ذلك أن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية تماما، ولديهم الأهداف المستقبلية والواجبات نفسها فى بناء وطن موحد يسمح برقي الجميع أو لا يكون."...

--

هوامش على الفصل الخامس عشر

-عندما تفكك اتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية وما انجر عن ذلك من تعطيل المصالح المشتركة، شعرنا بضروة إنشاء منظمات جديدة تحل محله فى المجالات المختلفة، خاصة فى ميدان المياه التى ترتبط فيها تلك الدول بمصالح مشتركة واضحة .فنهر السينغال ينبع من غينيا ويرويها كما يروى دول مالى والسينغال

وموريتانيا.

-انعقدت تلك القمة فى الفترة من 21 إلى 23 يونيو. وفيها رفض الاقتراح الإفواري المتعلق بالحوار مع بريتوريا بأغلبية 28 صوتا مقابل 6 أصوات(الغابون، ساحل العاج، ليزوتو، مدغشقر، الملاوي، موريس) وامتناع 5 دول عن التصويت(فلتا العليا، داهومى، النيجر، التوغو، وسوازلاند.(

-تتألف لجنة الحكماء هذه من الرئيس الدوري الجديد لمنظمة الوحدة الإفريقية ورؤساء الكامرون وكينيا وزائير وساحل العاج وتانزانيا والسينغال وليبيريا ونيجريا واتيوبيا. وقد كلف هؤلاء بمساعدة الأمم المتحدة فى إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط.

الفصل السادس عشر (1 (

الفصل السادس عشر

نحـن والمغـرب

سبتمبر 1969 - يوليو 1978

كثر الحديث، فيما تقدم من فصول، عن المغرب وما كانت تطرحه دعاويه من مصاعب بالنسبة لنا. وفى ما يتعلق بهذه الدعاوى، يمكن القول إن المغرب قد توقف عن تنظيم التخريب فى موريتانيا منذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية . وبالفعل، فإن الاعتراف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية كدولة إفريقية كاملة السيادة، ولقائي بالرئيس عبد الناصر الذى كان آخر عضو من مجموعة الدار البيضاء لم يتخل عن المغرب، قد زادت من قناعة الملك الحسن الثاني بضرورة تخلص بلاده من "القضية الموريتانية" بطريق غير طريق العنف .
غير أنه يلزمه لقطع خطوات حاسمة على هذا الطريق "صيانة ماء وجهه"، أي الحصول منا على تنازلات لم يكن بوسعنا أن نقدمها له .
وكان على المغرب الذى ازدادت عزلته الديبلوماسية شيئا فشيئا أن يبحث عن مخرج لم يتوفر له إلا فى سبتمبر 1969 بفضل انعقاد القمة الإسلامية الأولى بالرباط. وقبل ذلك ظلت الصلة قائمة بفضل رؤساء دول شقيقة وصديقة وخاصة الرؤساء ليوبولد سيدار سنغور Léopold Sédar Senghor والحبيب بورقيبة، وكذلك كوامنكروماKwame N’Krumah، وأحمد شيخو تورى، وموديبو كيتاModibo Keïta ، وفيلكس هوفوت بونيى Félix Houphouët-Boigny.كما سار فى النهج ذاته خواص تربطهم صداقة بكلا البلدين من أمثال جان روس .Jean Rous
وفى أكتوبر من عام 1967، التقيت لأول مرة بصورة مباشرة بوزير مغربي فى برلين خلال زيارة عمل قمت بها لجمهورية آلمانيا الاتحادية. ويتعلق الأمر بالسيد مولاي أحمد العلوي ابن عم الملك وأحد معاونيه المقربين. وقد علم هذا الأخير بزيارتى لآلمانيا، فاتصل السيد مولاي أحمد بسفيرنا فى بون د. تورى راسين وأعرب له عن رغبته فى مقابلتى "للحديث معى عن العلاقات الموريتانية-المغربية". واستقبلته بالفندق الذى أقيم فيه بحضرة تورى راسين. وأجرينا لقاء وديا مطولا ونقاشًا حيًا أحيانا. واستحضر خلاصة هذا اللقاء من الذاكرة. فقد كرر علي السيد مولاي أحمد الموقف المغربي الذى سبق وأن أبلغنى إياه الرؤساء انكروما، وديغول، وسنغور، وبرقيبة، والسفيران الزهيري، وازعنتر. وكان جوابي المعروف والثابت هو الرفض .
ويبدو لى أن السيد مولاي أحمد، المبعوث من قبل ملكه، كان من دعاة التقارب

بين البلدين المخلصين فى دعوتهم. وإذا كان قد ظل محافظًا على أدبه، فإنه لم يخف خيبة أمله من موقفى الذى لم يجد بدًا من وصفه ب"المتصلب ."

وكانت سنة 1969 سنة تطبيع العلاقات الموريتانية-المغربية .فخلال القمة السابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بأديس أبابا فى بداية سبتمبر، استقبلت السيد الطيب بنهيمة وزير الخارجية المغربي بناء على طلب منه، وخاطبنى قائلا: "...جئت مبعوثا من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني لأؤكد لكم عزمه على استدعائكم لحضور القمة الإسلامية بالرباط. ويتمنى جلالته من صميم قلبه أن تقبلوا الحضور مما سيسمح لكما بإنهاء الخلاف العارض القائم بين بلدينا الشقيقين ."...وكان جوابى أننى إذا تلقيت من الملك دعوة مماثلة لتلك التى سيوجه إلى رؤساء الدول المدعوة لحضور المؤتمر، فسأرد عليها بالإيجاب وبكل سرور .

وفى 10 سبتمبر بعث الملك الحسن الثاني " إلى فخامة الرئيس السيد المختار ولد داداه رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية" برقية يبدو أنها عبارة عن تعميم موجه إلى كل الدول المدعوة .

وكان العديد من الزملاء فى المكتب السياسي الوطني وفى الحكومة لا يوافقون على قبولى هذه الدعوة لسببين اثنين :

ا- إن ملك المغرب لم يعترف صراحة باستقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ب- إن نجاح مشاركتى مسألة فيها نظر .

ولم تخني الحجج كي أبين لهم أن تحفظاتهم ومخاوفهم غير مؤسسة. وأبرقت فى 15 من الشهر نفسه إلى الملك لأبلغه قبولي الدعوة.

وفى 22 سبتمبر هبطت بمطار الرباط. وحين رأيت الملك الحسن الثاني محاطا بلجنة الاستقبال عند سلم طائرة اليوشين18 Illiouchineالتى تقل وفدنا، وعَلَمُنا يرفرف إلى جانب العلم المغربي وسط حوالي الأربعين من أعلام مختلف الدول الإسلامية، ثم استمعت إلى نشيدنا الوطني يردده الجوق المغربي خلال استعراضى مع الملك وحدة من القوات المسلحة الملكية؛ خامرنى شعور بالارتياح والعزة قلما شعرت به.

وعند ملامسة الأرض المغربية، تصافحت مع مضيفى دون حرارة كبيرة من الملك، وبلا تردد أو شعور بمركب نقص من جانبى. والواقع أن مضيفى كان فى حرج من أمره أكثر منى. فالأمر بالنسبة لى تتويج لنضال طويل– وليس الفخر والتباهى من شيمتى - ولاثنتي عشرة سنة من المقاومة، لا ضد إمبريالية تقليدية وإنما ضد إمبريالية بلد مجاور وشقيق أقوى بما لا يقارن من بلدى. بلد شقيق بذل كل ما فى وسعه لاستلحاق وطنى، وتمكن على مدى عشر سنوات من إبقاء الاعتراف الدولي باستقلاله ناقصا بفعل رفض بعض الدول الداعمة له الاعتراف بهذا الاستقلال .

وعليه، فإن الموريتانيين كانوا الكاسبين ديبلوماسيا. لكن لا مجال للتباهى! بل

على العكس من ذلك، إذ يتعين علينا الآن أن نساعد إخواننا المغاربة على استيعاب هزيمتهم. فعلينا أن نبذل كل ما فى وسعنا لمساعدتهم على طي صفحة شاقة بالنسبة لنا ومرة بالنسبة لهم. وعلينا من الآن فصاعدا خلق شراكة وفية، والعمل معا على إقامة علاقات أخوية ومثمرة بالنسبة لشعبينا الشقيقين.
وعندما وطئت قدماي الأرض المغربية التى استُقْبِلْتُ على أديمها استقبال رؤساء الدول بصفة كاملة غير منقوصة، قلت فى نفسى إن كل المحن التى عانيناها لفرض استقلالنا، فى ظل الشرف والكرامة، لم تذهب سُدًى .
وكان اختيار السيد عبد اللطيف بوطالب لمرافقتى اختيارا موفقًا. فقد كان مقربا من الملك وأحد مربيه، وكان يشغل وقتها منصب رئيس مجلس النواب، وهو من الناحية البروتوكولية الشخصية الثانية أو الثالثة فى المملكة .

وبعد وصولى بقليل إلى الفيلا التى سأقيم فيها، همس إلي السيد بوطالب بأن لديه رسالة مستعجلة يريد إبلاغى إياها على انفراد. وانسحبنا على الفور إلى المكتب المجاور. وقال دون ترجمة: "... إن صاحب الجلالة يعتقد أن لديكم شيئا مهما ومستعجلا تريدون إبلاغه إياه. وبما أنه مشغول فى المطار باستقبال رؤساء الدول، فإنه يحيطكم علما أن باستطاعتكم إبلاغى كل ما تريدون إبلاغه...". ودون أن أظهر استغرابى لكلامه الذى أقل ما يقال عنه إنه غير متوقع، أجبته أن ليس لدي ما أريد التعبير عنه للملك سوى فرحتى بوجودى فى المغرب، والتعرف عليه، وشكره على حسن الاستقبال. وبقى محدثى حائرًا وإن لم يرد على كلامى. ولوضع حد لذلك الصمت الثقيل، سألت محدثى عن ما يلمح إليه الملك حين كلفه بالرسالة التى أبلغنى للتو؟
فأجاب بأن الملك الراغب حقا فى تطبيع العلاقات بين بلدينا الشقيقين، كان يعتقد أن لدي اقتراحات أريد أن أتقدم بها إليه؛ وأردف قائلا: "... ثم إن تشكلة ومستوى وفدكم الذى يضم أعضاء من الحكومة ومن البرلمان والحزب يمثلون مختلف المكونات العرقية للشعب الموريتاني، كل ذلك أوحى لجلالته بأن لديكم صيغا تريدون اقتراحها بشأن الروابط المستقبلية، والخاصة إن أمكن، التى ينبغى أن تقوم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمغرب ."...
ورددت عليه بأنه لا يوجد لدي شئ خاص أريد إبلاغه لصاحب الجلالة، وأرجو بذلك ألا أكون قد خيبت ظنه. وذكّرته بأن الموقف الموريتاني المعروف جيدا لدى جلالته، ليس موقفا تكتيكيا أو ظرفيا، إنه موقف مبدئي ثابت .
أما بخصوص مستوى وتشكلة الوفد الموريتاني، فهي نفسها فى كل مرة. فتقليد الديمقراطية الموريتانية الفتية فى هذا النوع من المناسبات يكمن فى إشراك المسؤولين الوطنيين الأكثر تمثيلا فى مختلف مجالات الحياة الوطنية، الداخلية منها والخارجية .

وفى بداية المؤتمر، عرض علي الرئيس بومدين أن ينظم فى الفيلا التى يقيم فيها لقاء بينى وبين الملك، فقبلت بالطبع هذا العرض .

وفى الوقت المتفق عليه – نسيت تاريخه بالتحديد – وصلت إلى إقامة السيد بومدين ووجدت الملك الحسن الثاني أمامي. فتعانقنا وتبادلنا عبارات المجاملة، ثم تدخل بومدين باختصار معربا عن غبطته كعربي وكمغاربي بهذه اللحظات التاريخية التى سيكون لها دونما شك أثر على مستقبل المغرب العربي الكبير الذى تتطلع شعوبنا من صميم قلوبها إلى بنائه. وأعرب عن استعداد الجزائر التام لمشاركة بلدينا فى بناء هذا المغرب العربي الكبير. وأخذت الكلام للتنبيه إلى أنه لا ينبغى أن ننسى البلد الرابع، وهو تونس، التى لعبت باستمرار دورًا مهما فى المنطقة المغاربية. وعبر محاوراي عن موافقتهما التامة على هذه الملاحظة. ثم أخذ الملك الكلام، وكان على ما يبدو متأثرا وصادقا فيما يقول .فشكر الرئيس بومدين على مبادرته الأخوية الموفقة، ثم أعرب عن ارتياحه العميق للتعرف علي ولو بعد حين. وأثنى علي وقال بنبرة مزاح ودي إننى كنت خصما عنيدا...

ثم بدأ "الاعتراف بخطاياه" - والتعبير له– وقال: "... لم أكن فى يوم من الأيام أوافق على مطالبة المغرب بموريتانيا، وأعربت دوما عن ذلك الموقف كلما سنحت لي الفرصة، وبالذات فى جريدة لموند .Le Monde وأعربت لكم عن ذلك عن طريق أكثر من وسيط . غير أنى لم أكن سوى ولي عهد ورئيس حكومة المغفور له والدى الذى كان له رأي مغاير لرأيى. وتشكل هذه المسألة بالذات واحدة من القضايا القليلة التى تختلف وجهات نظرنا بشأنها. وقد عبرت له عن ذلك رغم ما يتوجب علي من طاعته واحترامه بوصفى ابنه وولي عهده ومعاونه المقرب.
وأتذكر فى هذا الصدد أننى حملت والدى رحمه الله عناء سهر ليلة كاملة سنة 1960حين كلفنى بالذهاب إلى الأمم المتحدة للتعبير عن معارضة المغرب لدخول بلدكم حظيرة هذه الهيئة الدولية. كانت هذه المرة الأولى والأخيرة التى أناقش فيها أمرًا من أبى قبل أن أنفذه. وقد وضع حدًا للنقاش قائلا: " آمرك بالذهاب إلى نيويورك لمساندة موقف حكومتنا". وقد استجبت بالطبع لأمره دون أن أقتنع به. ولذا كنت، فيما أعتقد، خطيبا غير مقنع أمام الأمم المتحدة لأننى كنت أدافع عن موقف لا أقتنع به، وهو أمر مخالف لطبيعتى .
ثم غاب والدى فجأة وكنت ولي عهده فى كل شئ، ولم يكن بوسعى بين عشية وضحاها أن أغير موقفه وإلا لأُول ذلك على أنه تنكر له ولسياساته، فالملك يختلف عن رئيس الجمهورية. فالملك، ولا سيما إذا كان ولي عهد يخلف لتوه والده، يجد نفسه ملزما أدبيا باتباع النهج المرسوم من قبل سلفه، ومجبرًا بالضرورة على احترام جملة من التقاليد والممارسات. وبكلمة واحدة، فإنه ليس حرًا فى تصرفاته، على الأقل خلال سنوات حكمه الأولى. ومنذ اعتلائى العرش، ما فتئت أبحث عن طرق ووسائل للانتهاء من قضية موريتانيا هذه". وأردف قائلا وهو يبتسم: "وينبغى القول إنكم لم تسهلوا مهمتى!... وقد أضعنا فى الواقع وقتًا ثمينًا، إلا أن التاريخ لا يعاد صنعه .غير أن المهم أن ننظر بجد نحو المستقبل، وأن نبني مستقبلا واعدًا لشعبينا ولشعوب منطقتنا المغاربية، وشعوب قارتنا الإفريقية. فلننس الماضى إذن، ولنثق بالمستقبل ...فمتى تنوون مغادرة الرباط؟".

وأجبت قائلا: "مباشرة بعد انتهاء المؤتمر". واستأنف الملك الكلام قائلا: "أقترح عليكم البقاء يومين أو ثلاثة أيام إضافية، فذلك من شأنه أن يمكننا من أن نناقش براحة بال مستقبل علاقاتنا المنظور، وهو المسار الذى يجب أن يفضي إلى إقامة علاقات ديبلوماسية مثلا. وإذا كنتم ترغبون فى القيام بجولة سياحية، فستكتشفون أن المغرب بلد جميل جدًا ."

وقد أعطيت موافقتى على الاقتراح الملكي وأجبت بإيجاز على العرض الذى قدمه الملك لتوه. فشكرته أولا على دعوتى لهذا اللقاء التاريخي البالغ الأهمية بالنسبة لأمتنا الإسلامية التى تعقد أول اجتماع لها من هذا النوع .

ثم أعربت له عن استعدادي التام لتطبيع علاقاتنا الثنائية فى أسرع وقت ممكن وفى شتى المجالات. ثم شكرته على استقباله الحار وعلى الضيافة الكريمة التى حظي بها الوفد الموريتاني منذ وصلنا الرباط .

وأخيرًا شكرت الرئيس بومدين وهنأته على الجهود التى يبذل منذ بعض الوقت للمساعدة على التصالح بين المغرب وموريتانيا وعلى مبادرته بعقد هذا الاجتماع فى مقر إقامته بينى وبين جلالة الملك.

وتقابلت خلال المؤتمر مع عدد من رؤساء الدول منهم على وجه الخصوص الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والملك فيصل ملك العربية السعودية، وأمير الكويت صباح السالم الصباح، وشاه إيران، والرئيس الباكستاني يحيى خان وعدة شخصيات أخرى .

وكان تمثيل إفريقيا السوداء على مستوى الرؤساء ضئيلا. فالسينغال، وغينيا، ومالى مثلها وزراء خارجيتها، ولم يحضر الرئيس ناصر بل مثله نائبه أنور السادات. وأعربت كل الوفود التى حضرت المؤتمر عن ارتياحها لتسوية النزاع الموريتاني المغربي، سواء الوفود المشرقية أو الآسيوية أو الإفريقية، ولاسيما الملك فيصل والرئيس بورقيبة. فقد أكد لي الأول أنه تنازل عن استقبال هذا المؤتمر الإسلامي الأول الذى أعد له على مدى سنوات عِدَدٍ استجابة لطلب من الملك الحسن الثاني الباحث عن فرصة مواتية للاعتراف باستقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية دون أن يفقد الكثير من ماء وجهه. وكانت سعادة الملك فيصل بالذات كبيرة بالتصالح المغربي الموريتاني الذى عمل كثيرًا فى السر من أجل تحقيقه .

أما الرئيس بورقيبة فقد كانت فرحته مضاعفة. فهو، من ناحية، عميد رؤساء الدول المغاربية وقد سبق له أن عمل الكثير لمساعدة الجمهورية الإسلامية الموريتانية على فرض وجودها على الساحة الدولية. ومن ناحية أخرى، فإن التصالح الموريتاني المغربي يعطى دليلا على صحة خياراته، إذ كان رئيس الدولة العربية الوحيد الذى اعترف فى 1960 باستقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية مما تسبب فى قطع العلاقات الديبلوماسية التونسية المغربية بمبادرة من المغرب.

وإذا كان التقارب الموريتاني المغربي قد لطف أجواء القمة، فإن مسألتين خاصتين قد سممتا جوها وخلقتا حالة شديدة من التوتر. وتتعلق هاتان المسألتان بالعلاقات المصرية الإيرانية وبترشح الهند لعضوية المؤتمر الإسلامي .
فبخصوص النقطة الأولى، عاق نقاش حامي الوطيس بين نائب الرئيس السادات والشاه أعمال المؤتمر لعدة ساعات. فقد حمل ممثل مصر بشدة على إيران بسبب علاقاتها مع إسرائيل والخلافات الإيديولوجية بين النظامين المصري والإيراني. ودافع الشاه عن نفسه بتوجيه انتقادات لاذعة للرئيس عبد الناصر" على نزعة الهيمنة لديه وتدخله فى الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ."

أما بالنسبة للهند، فقد عللت ترشحها لعضوية المؤتمر بكونها البلد الإسلامي الثالث بعد اندنوسيا والباكستان من حيث عدد المسلمين الذى يربو على 50 مليون نسمة. وسُمح فى مرحلة أولى للوفد الهندي بحضور المؤتمر مما أثار ردَّ فعل قوي من قبل الرئيس الباكستاني الذى هدد بالانسحاب من المؤتمر إذا لم يغادره الوفد الهندي. وقد جاءت الأحداث لتصدق رأيه، إذ حملت وكالات الأنباء، فى الآونة نفسها، إلى علم الوفود أن الهند قد قتلت العديد من المسلمين. وعليه، فقد طلبت رئاسة المؤتمر بصفة سرية وديبلوماسية من الوفد الهندي الانسحاب من المؤتمر. وبعد لحظة تردد، انتهى به المطاف إلى الانسحاب .
وتم إلقاء العديد من الخطب غير الملفتة بالمرة للانتباه كما يحصل غالبًا فى هذا النوع من الاجتماعات الدولية .
وحاولت شخصيا أن أتفادى "طول الخطاب" لأننى أكره إلقاء الخطب إذا لم تجبرني الظروف عليها. وقد ألقيت خلال ذلك المؤتمر كلمة موجزة جدًا للتعريف ببلادى التى هي بحكم تركيبتها السكانية همزة وصل بين إفريقيا الشمالية العربية وإفريقيا السوداء، وتعبير مركز عن هاتين الإفريقيتين، وشعبها شعب مسلم فى عمومه. وذكّرت بأن حماية الأماكن المقدسة فى القدس لا يمكن النظر فيها خارج إطارها الطبيعي المتمثل فى المأساة الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي فى يونيو/ حزيران 1967. وذكّرت أخيرًا أنه لو طبقت رسالة الإسلام التقدمية بصرامة لما تأخرت أمتنا إلى هذا الحدِّ مقارنة بالعالم المتطور .

وتم باقتراح منى سبقه العديد من الاتصالات شبه الرسمية انتخاب كريم كي، وزير الخارجية السينغالي، أول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي .
وبعد انتهاء المؤتمر، أقام الملك الحسن الثاني حفل عشاء ودي على شرفي. وكان إلى جانبه فى هذا الحفل رئيس وزرائه ووزيرا خارجيته وداخليته. وحضره إلى جانبى يوسف كويتا، رئيس الجمعية الوطنية، وأحمد ولد محمد صالح، الأمين الدائم للمكتب السياسي الوطني، وحمدي ولد مكناس، وزير الخارجية، وبارو عبد الله، وزير الوظيفة العمومية والشغل. وكان الجو هادئًا جدا بفضل استقبال الملك الودي لنا الذى كان يخص كل أحد بكلمة لطيفة. وقد عاملنا معاملة ملوكية وبذل ما فى وسعه لإسعادنا، ونجح فى مسعاه. وقام فى بداية الحفل بالتذكير بإيجاز بما

قال لى من كلام قبل ذلك بيومين أو ثلاثة بحضرة الرئيس بومدين. وجرت المباحثات على مرحلتين: أولاهما على طاولة العشاء بحضرة وفدينا، والثانية على انفراد .
وكان المسار المحدد سلفا والمفضى إلى إقامة علاقات ديبلوماسية على النحو التالي: إرسال وفد موريتاني رفيع المستوى إلى المغرب فى أكتوبر، تليه زيارة وفد مغربي من المستوى نفسه إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية قبل نهاية العام. ويتم فى النهاية تبادل السفراء فى بداية 1970 .
وهكذا توجهت بعثة مساع حميدة إلى المغرب فى 31 أكتوبر 1969 برآسة أحمد ولد محمد صالح وعضوية حمدى ولد مكناس وعبد الله بارو. وفى 13 يناير 1970وصلت إلى نواكشوط بعثة مغربية برئاسة الجنرال أوفقير وزير الداخلية . وفى 27 فبراير، قدم إلي أول سفير مغربي بالجمهورية الإسلامية الموريتانية أوراق اعتماده. ويتعلق الأمر بالسيد قاسم الزهيري، سفير المغرب السابق فى دكار الذى كان لى معه الحديث المطول المتقدم ذكره سنة 1961 فى كَورى بحضرة رئيس المجلس السينغالي ممادو ديا وجان روس Jean ROUS مستشار الرئيس سينغور. وقدم أحمد ولد جدُّو، بدوره، أوراق اعتماده للملك الحسن الثاني فى 20 يوليو الموالي بوصفه أول سفير لنا بالمغرب.
وقبل تبادل السفراء، اجتمعت لجنة مشتركة موريتانية مغربية، فى 24 يناير 1970، ووضعت مشروع اتفاقية تجارية وعملت على فتح خط نقل بحري بين البلدين. وتتالت اجتماعات من هذا النوع للتحضير للقاء الدار البيضاء بينى وبين الملك الحسن الثاني الذى انعقد فى 8 من يونيو 1970. وبهذه المناسبة، جرت عدة لقاءات على انفراد سمحت لأول مرة بنقاش معمق لعدد من القضايا الثنائية والجهوية والإفريقية والعربية. فقد تحدثنا بوجه خاص عن السبل والوسائل الكفيلة بتطوير تعاوننا فى الميادين الاقتصادية والثقافية والديبلوماسية. واعترف مضيفى بارتياح كبير بالدور الذى لعبته موريتانيا على الدوام كهمزة وصل جغرافية واقتصادية وثقافية بين شطري إفريقيا عموما، وبين المغرب وإفريقيا الغربية على وجه الخصوص، مضيفا أن "ذلكم الدور تضطلع به الجمهورية الإسلامية الموريتانية اليوم بديناميكية وفعالية ورزانة". ثم أعرب لى عن قناعته بإن موريتانيا عندما تحقق وحدتها الوطنية بصلابة، ستكون مستقبلا ضرورية بالنسبة للتوازن الجهوي والتعاون والتفاهم العربي الإفريقي، "بل إن المغرب الذى يتعين عليه الحفاظ على نفوذه السحيق فى إفريقيا الغربية وتطويره، بحاجة إلى موريتانيا مستقرة صديقة وحليفة. وقد قال لي الرئيس سينغور أكثر من مرة أنه لو كانت موريتانيا غير موجودة لتعين علينا خلقها كدولة حاجز بين المغرب وإفريقيا الغربية...". واختتم الملك حديثه قائلا: "إن الرئيس بومدين عبر لى عن وجهة النظر نفسها."

وهكذا بذل الملك ما فى وسعه خلال لقاء الدار البيضاء لإقناعي برغبته الصادقة والعميقة فى إقامة أوثق ما يكون من علاقات بين بلدين مستقلين، وأكثرها تنوعا

وعمقا مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية وقادتها. وقد اقتنعت فى النهاية بصدق نيته.

وفى حديثه عن مشكل الصحراء المسماة إسبانية، قال الملك فى مستهل حديثه إنه كان يعتقد أن مطالبتنا بهذه الأراضى لم تكن بالنسبة لنا سوى وسيلة ضغط على المغرب لحمله على الاعتراف باستقلالنا... وأضاف قائلاً: "والآن وقد تحقق هذا الاعتراف بشروطكم، أعتقد أنكم لن تتخلوا عن مطالبكم فحسب، بل إنكم كذلك ستساعدوننا فى طرد المستعمرين الإسبان من أرضنا."...

فأجبته أن الأمر على خلاف ذلك. فنحن ما فتئنا نؤكد منذ حصولنا على استقلالنا الداخلي، ثم استقلالنا الوطني، أن الصحراء جزء لا يتجزأ من ترابنا الوطني يتعين علينا استرجاعه وتوحيده مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وذكرت بهذا الخصوص، أن المستعمرين الفرنسيين والإسبان قد قسموا بلادنا إلى مستعمرتين هي موريتانيا الفرنسية التى نالت استقلالها، وموريتانيا الإسبانية التى يتعيّن تحريرها وتوحيدها مع الشطر الثاني .

ويبدو أن جوابى قد أثار حفيظته إلا أنه سيطر بسرعة على عواطفه واكتفى بالقول: "... إذا شئتم لا نتحدث الآن إلا عن تحرير هذه الأراضى، على أن نتطرق فيما بعد إلى مصيرها...". وأجبته بأننى "أوافق تماما على ذلك الاقتراح."

وقررنا أن نقوم فى نهاية هذا اللقاء بتوقيع معاهدة مماثلة لتلك التى وقع مضيفى قبل قليل مع الرئيس الجزائري فى تلمسان. وعلق على ذلك بقوله: "... إن ذلك هو أسطع برهان على أننا نعامل الجمهورية الإسلامية الموريتانية على قدم المساواة نفسه مع الجزائر ."

وهكذا وقعت رسميا مع الملك، فى 8 من يونيو 1970 بالدار البيضاء، معاهدة تضامن وتعاون وحسن جوار بين المغرب وموريتانيا. ونص بياننا الختامي على أن "رئيسي الدولتين قد تدارسا الوضع فى الصحراء الواقعة تحت الاحتلال الإسباني وقررا التعاون الوثيق للتعجيل بزوال الاستعمار وتحرير هذه الأراضي طبقا لقرارات الأمم المتحدة الواضحة بهذا الشأن."...

وبعد التوقيع على تلك المعاهدة وهذا البيان الختامي، ناجاني الملك قائلا: "علينا أن نحذر من الجزائريين وأن لا نشركهم فى قضية الصحراء هذه. فهم الآن يقولون إنه لا دعاوى لديهم فيها وأنهم معنيون فقط بتصفية الاستعمار منها لا سيما وأنها مجاورة للجزائر بل ومتاخمة لها. إننى أعرفهم أكثر منكم. فهم قادرون على تناسى التزاماتهم ومطالعتنا بمطالب لا يعلم إلا الله الوجه الذى ستتخذه ."...

وفى الدار البيضاء، اقترحت على الملك عقد اجتماع على مستوى القمة فى نواذيبو لتوطيد نتائج لقاءاتنا من جهة، ودراسة قضية الصحراء بصفة معمقة من جهة أخرى، وقبل اقتراحى... وقررنا إطلاع السيد بومدين على مشروعنا لاسيما وأنه كان من المقرر أن يقوم بزيارة رسمية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية ابتداء من 15 سبتمبر، وإذا ما وافق على مبدأ القمة، فسنقترح عليه أن نلتقي فى

14 سبتمبر. وهكذا أرسلنا إليه وزيري داخليتنا فى مهمة مزدوجة تسعى من جهة إلى تقديم تقرير مشترك له عن مباحثات الدار البيضاء، وتقترح عليه، من ناحية أخرى، عقد لقاء قمة فى نواذيبو، قبله دون تحفظ. وعندها اقترحت على زميلي دعوة عميدنا وصديق الجمهورية الإسلامية الموريتانية الكبير، الرئيس بورقيبة. وتحفظ كلاهما من هذا الاقتراح متعللين بمرض الرئيس بورقيبة وبكون اجتماع نواذيبو سيقتصر الحديث فيه على الصحراء التى لا تهم– وبدرجات مختلفة– إلا بلداننا الثلاثة التى ترتبط كل منها بحدود مشتركة معها، بخلاف تونس. وقد اتفقنا على أن نرسل إليه فور انتهاء اللقاء بعثة ثلاثية تقدم له تقريرًا عن أعمالنا وما توصلنا إليه من نتائج .

وكانت تلك القمة المغاربية الأولى مهمة بالنسبة لنا نحن الموريتانيين على أكثر من صعيد. فهي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك اعتراف المغرب باستقلالنا من جهة، وتكرس انتماءنا إلى المغرب العربي الآخذ فى التشكل من جهة ثانية.

--

الفصل السادس عشر (2)

وهكذا انعقدت القمة الثلاثية بنواذيبو، فى 14 سبتمبر 1970، التى ضمت الملك الحسن الثاني، والرئيس بومدين، وأنا شخصيًا. ولم تدم إلا يومًا واحدا إلا أنه يوم حافل بالعمل امتد إلى وقت متأخر من الليل. وكان استقبال أهل نواذيبو حارا عوض إلى حد كبير تواضع البنى التحتية. وكان الجو مريحا بوجه خاص طيلة ذلك اليوم .

وعلى مستوى رؤساء الدول، تمثلت الأعمال فى نقاشات طويلة وحرة جرت إما فى منزل الوالي الذى تحول ذلك اليوم إلى محل إقامة ملكية سواء قبل حفل الغداء أو بعده، أو أثناء هذا الغداء الذى جرى فى فندق ميفرما MIFERMA المطل على شاطئ كانصادوCansado ، أو داخل سيارة المرسدس الصغيرة التى قررنا أن نقوم معا بالرحلة فيها ذهابًا وإيابًا بين نواذيبو وكانصادو. وكانت الغاية من هذا التنقل فى سيارة واحدة، بدل أن ينفرد كل منا بسيارة، إظهار الطابع الأخوي للقائنا بدل الطابع البروتوكولي. وكان السيد بومدين يجلس إلى جانب السائق، وأجلس أنا والملك فى الخلف .

وكان بوسع ضيفي أن يشاهدا بسهولة، فى الذهاب والإياب، الحدود مع الصحراء المسماة إسبانية، تلك الحدود الواقعة على بعد أمتار من خط السكة الحديدية الموازية لطريق نواذيبو كانصادو التى نسلك. كما كانا يريان بالعين المجردة "لكويره" الواقعة على بعد كيلمترات معدودة من الطريق نفسها .

وقد تناولت محادثاتنا مواضيع عديدة، إلا أن التركيز كان، كما هو مقرر أصلاً، على الصحراء. وتمَّ النظر فى عدة أشكال من العمل بهدف التعجيل برحيل الإسبان.

وفى هذا المضمار، تم الاتفاق على أن موريتانيا هي أكثر البلدان الثلاثة ملاءمة لأن تكون نقطة انطلاق أي عمل يقام به ضد الإسبان. لكن ما هو هذا العمل الذى يتعين عليه أن يساعد الصحراويين على بناء حركة تحرر قوية، من جهة، وأن يلفت انتباه الرأي العام الدولي عموما والأمم المتحدة خصوصا من جهة ثانية؟ وبعد مناقشة مختلف أوجه العمل العسكري، استبعدناه لصالح العمل السياسي والديبلوماسي. وبصفة ملموسة، اتخذنا قرارًا بإنشاء محطة إذاعية خاصة تبث حصرا باتجاه الصحراء برامج معدة خصيصا للصحراويين. وكان على هذه المحطة أن تتخذ من نواكشوط مقرًا لها وليس نواذيبو بحكم قربها من "لكويره" مما يجعل من الممكن القيام بأعمال تخريبية ضد تلك المحطة .وكان على الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن توفر مبانى مؤقتة وفرقة منتقاة من المنعشين والصحفيين وغيرهم "للتحدث للصحراويين باللغة التى يفهمون أكثر من غيرها ."وبذا يعترف شريكانا ضمنيا أن الصحراويين موريتانيون، وأن الموريتانيين صحراويون !

وكان على الجزائر والمغرب، وفق شروط تحدد فيما بعد، أن توفرا التمويلات اللازمة لبناء - أو اقتناء – مبان نهائية للمحطة، وتجهيزها الفني، وتسييرها. وقد ذكرت نظيري أكثر من مرة بالمشروع ولم يصرح لى أي منهما بالتخلى عنه، إلا أن أيا منهما لم يشأ أخذ المبادرة لتحقيق انطلاقته. وعندما لاحظت ذلك، أحجمت عن أن أكلمهما فى الموضوع .وعليه فقد ولد هذا المشروع ميتا، ولسائل أن يسأل عن السبب؟ إن السبب فى ذلك يعود إلى أن الثقة فى الواقع معدومة بين رئيسي الدولتين رغم اتفاقيات تلمسان .

فقد تناولنا بالطبع، خلال محادثاتنا، مستقبل الصحراء بعد تحريرها. وبما أننى لم أتفق بعد مع الملك حول هذه المسألة، فقد قررنا إرجاء النقاش بشأنها إلى لقاء آخر .

وكان هذا اللقاء مناسبة للرئيس بومدين للتأكيد على ما سبق أن قال لكل منا على انفراد، وهو "أن الجزائر لا مطالب لها فى الصحراء المسماة إسبانية، إلا أنها لا يمكن ألا تهتم بتحريرها نظرا إلى أن الأمر يتعلق بأراض مجاورة، بل ومتاخمة لأراضيها. وكل ما تتمناه الجزائر أن يتوصل البلدان الشقيقان - المغرب والجمهورية الإسلامية الموريتانية - إلى اتفاق من شأنه الإسراع بإزالة الاستعمار عن هذه الأرض .ومن أجل تلك الغاية، فإن الجزائر تضع نفسها تحت تصرفهما لمساعدتهما على التوصل إلى حل يقبل به الجميع."...

ويلخص البيان الختامي جيدا أعمال مؤتمر نواذيبو، أو على الأصح ما كان بالإمكان الإعلان عنه وقتها. فقد جاء فى ذلك البيان ما نصه: "... وبعد دراسة معمقة للوضع القائم فى الصحراء الواقعة تحت الاحتلال الإسباني، قرر رؤساء الدول تكثيف التعاون فيما بينهم للتعجيل بإزالة الاستعمار من تلك المنطقة وفقا لقرارات الأمم المتحدة الواضحة بهذا الشأن...". كما قرروا إنشاء لجنة تنسيق ثلاثية مكلفة باستمرار بمتابعة مسار تصفية الاستعمار من الصحراء الخاضعة

للاحتلال الإسباني وتطوير التعاون مع منظمة الدول المجاورة للصحراء والمغرب العربي. وتمت المصادقة على هذه النقطة الأخيرة بطلب صريح وملح من الجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما اتفق رؤساء الدول فى الأخير على تكثيف الاتصالات على مختلف المستويات وعلى اللقاء مجددًا .

وعقدت فيما بعد لجنة التنسيق المؤلفة من وزراء الخارجية الثلاثة دوريا اجتماعات فى كل من العواصم الثلاث أو بمناسبة الاجتماعات الدولية مثل اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية أو منظمة الأمم المتحدة.
ومنذ الاجتماعات الأولى، شل التنافس الجزائري المغربي الصامت أولا ثم المعلن ثانيا، أعمال اللجنة، وأفقدها أية فعالية. وتحولت اللقاءات إلى مشادات كلامية أصبحت شيئا فشيئًا صاخبة وعنيفة. وأصبح الوفد الموريتاني الساعى فى مثل هذا الجو إلى الحفاظ على حياده ولعب دور الحكم، شيئا فشيئا عاجزا عن تهدئة جو الاجتماعات وعن تقريب وجهات النظر المتباينة جدا .
وكانت الدورة الأخيرة للجنة، المنعقدة بنواكشوط فى 1974، عاصفة للغاية ...

*
* *

وبعد قمة نواذيبو، كثر تبادل الوفود المغربية الموريتانية على مختلف المستويات من وزراء وبرلمانيين وفنيين ورجال أعمال وغيرهم .وتمَّ التفاوض بشأن عدد من الاتفاقيات تتناول مجالات شتى، وجرى التوقيع على بعضها .وبدأ التعاون الثنائي بشكل حثيث .
ولم ألتق شخصيا بالملك إلا فى سبتمبر 1971 بمناسبة العطلة الصيفية التى قضيت وأسرتى لأول مرة فى المغرب بدعوة من الملك يعود تاريخها إلى يونيو 1970 بالدار البيضاء وتم تجديدها أكثر من مرة بعد ذلك، ولا سيما بعد الصخيرات إذ بعث إلي أوفقير ليوافينى بتقرير عن ما جرى من جهة، وليؤكد لى من جهة أخرى دعوته ويطلب منى أن أحدد له تاريخها أو على الأقل فترتها. وقد اقترحت النصف الثاني من أغسطس. وفى التاريخ المحدد، استبقتنى مريم والأطفال إلى المغرب، وأسكنهم الملك إحدى إقاماته الشخصية فى إموزر بكندار قرب إيفران.
أما أنا، فقد كان علي أن أمرّ بطرابلس قبل الالتحاق بأسرتى، وهو ما يطرح وقتها إشكالا؛ إذ كانت العلاقات بين الملك الحسن الثاني والرئيس القذافي سيئة للغاية. فقد أيّد هذا الأخير رسميًا محاولة الصخيرات . ومن المنظور الديبلوماسي، لم يكن سهلا "الإبحار" مباشرة بين العاصمتين الليبية والمغربية. إلا أنه كان يتعين علي القيام بذلك لسببين اثنين :أولهما أن الرئيس القذافي قد استدعانى، منذ أشهر، لحضور احتفالات الذكرى الثانية لوصوله إلى السلطة وقبلت بصفة قطعية دعوته. أما السبب الثانى، فهو أننى كنت على موعد مع اثنين من نظرائي فى طرابلس

هما الرئيسان آهيدجو Ahidjoوديورى .Diori فالأول قد استدعي إليها بتدخل شخصي منى لدى القذافي بهدف تعريفه عليه فى إطار اهتماماتى الدائمة بانتهاز كل الفرص لخلق التقارب بين الرؤساء الأفارقة عموما، وبين السود والعرب منهم على وجه الخصوص. أما بالنسبة للرئيس ديوري، فقد طلب منى أن انتهز فرصة هذه الاحتفالات لألعب دور القاضى بينه وبين القذافي الذى يتهمه بعدم احترام الحدود النيجرية والتدخل فى الشؤون الداخلية للنيجر.

وكان علي فى نهاية الاحتفالات أن ألتحق بأسرتى فى المغرب. بيد أنه لم يكن من السهل، فى السياق المبين أعلاه، أن أقول للعقيد القذافي إننى أغادره للقاء الملك الحسن الثاني، كما كنت محرجا أن ننزل لدى هذا الأخير ونقول له ما يعرفه سلفا وهو أننا قادمون من طرابلس. ومع ذلك أجبرتنى مقتضيات رزنامتى على القيام بذلك. ولم يبد أي من زميلي، فى النهاية، أي استغراب سواء فى طرابلس أو الرباط التى استقبلنى الملك فى الزي العسكري بمطارها. ولحسن الحظ أننى جئت حينها على متن طائرة الرئيس واهيدجو، ولم آت فى طائرة ليبية!

وقد التقيت بمضيفى عدة مرات، فى فاس وفى الرباط، أثناء إقامتى مع أسرتى التى اتخذ الملك كل التدابير لجعلها ممتعة للغاية. وتحدثنا كثيرًا عن علاقاتنا الثنائية، وعن تحرير الصحراء، وقضايا إفريقيا والعالم العربي - ولم نكن بعد قد انضممنا إلى الجامعة العربية– وعن التعاون الإفريقي العربي؛ وكنت وقتها الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الإفريقية، وهي الوظيفة التى سأسلمه إياها فى مؤتمر قمة الرباط المنعقد في شهر يونيو 1972 .

وقمنا باقتراح منى بإرسال سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالرباط وسفير المغرب فى الجزائر إلى الرئيس بومدين ليقدما له تقريرا عن مباحثاتنا .

وعدت إلى الرباط مرتين أو ثلاث مرات بطلب من الملك لمساعدته فى إعداد قمة يونيو 1972، أحيانا بصحبة معاونيَّ حمدى ولد مكناس ومحمد عالى شريف فقط، وأحيانا أخرى مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية دياللو تلي Diallo Telliوبعض معاونيه .

وخلال مقامي الأخير بالرباط قبيل انعقاد مؤتمر القمة، اقترحت على الملك انتهاز فرصة انعقاد القمة الإفريقية فى بلاده وتحت رئاسته لحل النزاع الحدودي الجزائري المغربي بصفة نهائية. "... فبما أنكم انتهزتم فرصة مؤتمر القمة الإسلامي الأول لحل الخلاف المغربي الموريتاني برضى وارتياح العالم الإسلامي بأسره، فإن عليكم أن تنتهزوا فرصة قمة منظمة الوحدة الإفريقية لتنقية علاقاتكم مع الجزائر. ومن شأن تصرف كهذا أن ينال رضى كبيرا من إفريقيا كلها التى يشغل بال قادتها توتر العلاقات المغربية الجزائرية الذى ترجع بداياته لحرب أكتوبر 1963. إن تصرفا كهذا يجعلكم تبدأون رئاستكم فى جو صاف ولا تخشون من أن تجدوا أنفسكم، خلال رئاستكم، فى وضع جد محرج يجعل منكم حكمًا وخصمًا فى آن واحد. وبطبيعة الحال فإن معارضتكم، ولا سيما علال الفاسى، لن يترك الفرصة تمر دون أن يصرخ بأعلى صوت ويتهمكم بالتفريط فى الأرض

المغربية كما فعل فى حالة موريتانيا. وفى هذه الحالة كذلك، فإن دعم جميع رؤساء دول وشعوب القارة ومساندتها تشكل بالنسبة لجلالتكم قوة توازن لا يستهان بها .وأعتقد أن الهالة التى سيعطيكم هذا الإجراء على الصعيدين الإفريقي والدولي ستعوض مساوئ استياء معارضتكم ."...
وأجابنى بأدب، والارتباك باد عليه، قائلا: " سأتدبر مليًا نصائحكم الحكيمة من الآن وحتى يونيو القادم."...

وبعيد انتهاء مراسيم الاستقبال يوم مجيئي لحضور القمة، قال لى على انفراد "... لقد وعدتكم بأن أفكر مليًا فى كل ما قلتم لى بشأن النزاع الجزائري المغربي، ووفيت بالوعد. ومهما يكن من أمر، فسأتبع نصائحكم، ذلك أن... ". وأطراني كثيرًا ووصفنى ب "الحكمة، والتجربة، والمعرفة الدقيقة برجال إفريقيا وقضاياها... ". وبالمقابل، هنأته بحرارة وأضفت قائلا: "... أما فيما يتعلق بقضية الصحراء، فآمل أن تتاح لنا الفرصة هذه الأيام للحديث عنها ."...وأجابنى بصوت حائر قائلا: "أوافق يا سيادة الرئيس ."

وفى بداية المؤتمر، تقابل الملك الحسن الثاني والرئيس بومدين مرتين أو ثلاث مرات على انفراد أولا ثم بحضور وزيري خارجيتهما. وكان كل منهما يطلعنى من جانبه على ما دار بينهما من محادثات. وفى أحد الأيام أخبرانى معا، على هامش أعمال المؤتمر، أنهما توصلا إلى اتفاق سيتم توقيعه قبل اختتام المؤتمر. وكان الأمر كذلك. وعبرت لهما عن غبطتى وسروري وتهانئي الأخوية الحارة. والتفت صوب الملك وأردفت قائلا: "... إنكم يا جلالة الملك بهذا الاتفاق الذى ستوقعون مع السيد بومدين، تضيفون لبنة أساسية فى بناء صرح المغرب العربي الكبير، إلا أنه يتعيّن علينا أن نسوي خلافنا بشأن الصحراء كي يتوطد هذا البناء...". وبعد صمت قصير، أجابنى الملك، مجددًا، أنه كان يعتقد جديًا أن موريتانيا بعد أن اعترفت بها المغرب، ستتنازل عن مطالبها فى الصحراء. ثم أثار مشاكل المغرب الداخلية، ومنها مشكل المعارضة الاستقلالية، وقال: "إننى باعترافى بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبتنازلى عن منطقة تيندوف لصالح الجزائر، قد قدمت أقصى ما يمكن من تنازلات لا لأتمتع بعلاقات طبيعية فحسب بل وامتيازية مع جارتي المغربيتين وتشجيع التعاون النموذجي فى المستقبل بين بلداننا الثلاثة، وهو التعاون الذى سيمكننا من التعجيل ببناء مغربنا. وعليكم إذن أن تساعدونى يا سيادة الرئيس."...
وقد كررت لازمتى الاعتيادية مذكرًا، من جديد، بموقفنا الثابت من القضية. وسعيًا من الرئيس بومدين إلى وضع حد لحوار ظل بالفعل مهذبًا وإن كان يخشى عليه أن يحتد قليلاً، اقترح علينا أن نؤجل نقاشنا إلى ما بعد لأن الملك ليس لديه الكثير من الوقت، فهو رئيس المؤتمر ومضيفه. وقال: "... أعرف بأنكما لا تجدان حرجا من وجودى معكما، لكن ربما تتوصلان إلى الحل الأمثل إذا التقيتما مجددًا وجهًا لوجه ."...وقد قبلنا هذا الاقتراح .

والتقينا بعد غد وجها لوجه، وكرر لي الملك نفس الكلام الذى قاله أول أمس.
وأجبته فى الحين أن الموقف الذى أدافع عنه ليس موقفا ظرفيًا، وأننى بالتالى لا أمزح. وأردفت قائلا: "... إن اتفاقيتكم مع الجزائر شيء ممتاز جدا. غير أننا ما لم نتوصل إلى حل مشترك بشأن الصحراء، فإن إسبانيا ستظل تستفيد من خلافاتنا للإبقاء على وجودها، ولن يتضح الوضع فى شبه المنطقة ."
ولم يلجّ محدثى أكثر فى حماية كلامه، واقترح علي أن نتحدث فى الموضوع من جديد غدًا، فوافقت .
وقبيل اختتام المؤتمر فى اليوم الموالى، أخذنى الملك على انفراد وقال لى: "... لقد فكرت كثيرًا البارحة فى مختلف ما جرى بيننا من محادثات بشأن الصحراء .
وأنا واقعي ولدي اقتراح أريد أن أتقدم به إليكم. فالصحراء الخاضعة للاحتلال الإسباني مؤلفة فى الواقع من منطقتين متميزتين إحداهما المنطقة الشمالية التى تسكنها قبائل مغربية، والمنطقة الجنوبية المأهولة من قبل قبائل موريتانية.
وانطلاقا من هذا الواقع الجغرافي والبشري، أقترح عليكم بصفة عملية تبادلا سريا للغاية لرسائل نعبر فيها عن اتفاقنا بشأن هذه الحقيقة. ثم لنتفق عندما يحين وقت ذلك، على اجتماع لجنة من الفنيين تتمثل مهمتها فى تحديد الخط الفاصل بين تينك المنطقتين بأقصى ما يمكن من الدقة ."...
وأعطيت موافقتى فورًا على مجمل الاقتراح. بيد أننى أوضحت أننا بحكم تنظيمنا السياسي، لا أستطيع أن أحتفظ بسر كهذا عن أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي الوطني، معربًا عن ثقتى بقدرة هؤلاء المسؤولين على حفظ سر دولة جد مهم مثل الذى نتحدث عنه .
ومن جانبه، قال لى الملك إنه لن يطلع أحدا على هذا الأمر سوى الجنرال أوفقير "مؤتمن سرى الذى لا أحتفظ بسر عنه ."...
أما فيما يتعلق بالرسائل نفسها، فقد ارتأينا بادئ الأمر أن تكون مخطوطة، ثم عدل محدثى عن ذلك الرأي واقترح علي أن نطبعها وأن يتولى مهمة الطباعة ضابط صف "أصم كالصخرة"، وأن يكون مضمون تينك الرسالتين متطابقًا لا يميز أيا منهما عن الأخرى سوى اسم وصفة المرسل إليه، فكل منا يخاطب الآخر. وكلتا الرسالتين يجب أن تطبع فى نسخة واحدة. أما تبادلهما فيجب أن يتم يدًا بيد .
وقبل انتهاء محادثاتنا، اقترحت على محدثى أن نخبر الرئيس بورقيبة بما اتفقنا عليه، وأن نبلغ محتواه للرئيس بومدين الذى سبق وأن شارك فى بداية محادثاتنا .
ولم يكن الملك يرى هذا الرأي إذ قال "إن بورقيبة مريض، لكن يمكن إن شئتم أن أدعوه إلى عشاء مغاربي رباعي، يكون فيه إلى جانبنا نحن الاثنين والسيد بومدين". وقد أقيم حفل العشاء هذا.
وفى الوقت المحدد، استقبلني أنا والسيد بومدين الملك فى مكتبه، وقدم لنا الرسالتين اللتين قرأناهما قبل أن أوقعهما مع الملك ونتبادلهما على الفور .
وأعرب السيد بومدين مجددًا عن فرحته وهنأنا بحرارة. ثم طلب لأرشيفه الخاص السري صورة من هاتين الرسالتين. وقبلنا هذا الطلب، وكان على الملك أن يزوده

بهما. لكننى أجهل ما إذا كان قد فعل أم لا، ولم أسأل أيا من الرجلين عن المسألة فيما بعد .

وكنا نحن الثلاثة سعداء جدًا لأننا نعتقد أننا قمنا بحل نزاعاتنا الترابية، وبذلك نكون قد رسمنا آفاق تعاوننا الثنائي ووضعنا أسس بناء المغرب العربي. تلكم كانت على أية حال قناعتى الراسخة شخصيًا. وفى غمرة نشوة تلك اللحظة، قدم لنا الملك - وخريطة الصحراء مبسوطة أمامه – عرضا رائعا وحماسيا عن رؤيته لآفاق التعاون الجهوي بين البلدان الثلاثة، وقال: "... إن الصحراء ينبغى أن تمكننا من أن نعطي لإفريقيا والعالم العربي، بل والعالم بأسره كذلك، مثالا حيا وملموسا على تعاون جهوي ناجح، واستغلال مشترك لثروات المنطقة لصالح سكانها أولا ثم لصالح البلدان المستغلة ثانيا .ولنثبت للعالم أن الآفاق التى يفتحها التعاون الاقتصادي لصالح الجميع تقودنا إلى تجاوز السيادات السياسية المعترف بها لكل منا. وبالنسبة للعلاقات مع الجزائر لم يعد هناك ما يعوق انطلاق مشروع استغلال منجم حديد قارت اجبيلات الكبير. وسيتم تصدير المعدن من أي ميناء مغربي كان تثبت الدراسات الاقتصادية والفنية صلاحيته لذلك. كما أن مشروع مدَّ أنابيب الغاز من وهران إلى مضيق جبل طارق عبر شمال المغرب سيسمح للجزائر بتموين جزء من إسبانيا وفرنسا. وسيجعل هذان المشروعان الاقتصاديان الضخمان، ومشاريع أخرى أكثر تواضعا، من التعاون الجزائري المغربي تعاونا نموذجيا."

وكان السيد بومدين مرتاحا هو الآخر، وإن كان أقل حماسًا من الملك بحكم مزاجه. فقد أعطى موافقته دون تحفظ على رؤية الملك سواء فيما يتعلق بالتعاون الثنائي بشأن الصحراء أو بشأن التعاون المغربي الجزائري .

أما بالنسبة لى، فيمكن تصور مشاعرى ومدى تفكيرى فى بلادى .

ولسوء الحظ، فإن تلك النشوة لم تعمر طويلا. فلم يصدِّق الملك على اتفاقيات الرباط فى الآجال المحددة أصلاً على الرغم من تعهداته بهذا الخصوص .والواقع أنه قد جرت بعد قمة الرباط بفترة وجيزة المحاولة الفاشلة ضد طائرة الملك وما تلاها من أحداث مثل "قضية" اوفقير وغيره من المتآمرين. ولا خلاف فى أن الملك كان يواجه وضعية داخلية سيئة يتعين عليه معالجتها، وهو ما يفسر تأخر المصادقة على الاتفاقية التى طالما انتظرها بومدين، إن لم يكن يبرره. وابتداء من نهاية 1972، بدأ هذا الأخير يشك فى صدق نية الملك التى لم يثق بها أبدًا ثقة كبيرة. وكنت أنجح فى البداية فى الحدِّ من نفاد صبره، ولو على مضض.

أما الملك الذى كنت أنبهه من حين لآخر مباشرة أو عن طريق المراسلة، فكان يجيبنى بأن الوضع الداخلي فى المملكة يستحوذ على اهتمامه إلا أنه سيصدق على تلك الاتفاقيات فى أقرب فرصة ممكنة.

وعندما لاحظت سير تدهور العلاقات بين نظيري، اللذين يسر كل منهما إلي بآرائه، اقترحت عليهما عقد مؤتمر ثلاثي. وكنت آمل من عقد هذه القمة إعادة

الثقة بين هذين الشريكين. وقبل الملك اقتراحي على الفور وطالب باستقبال هذه القمة فى أكَادير. وعلى الخلاف من ذلك، رفض بومدين القمة إلا إذا صدَّقت المغرب على اتفاقيات الرباط، وقال: "ليس لدي ما أقوله لملك المغرب ما لم يصدِّق على الاتفاقيات التى وقع معى أمام إفريقيا كلها مجتمعة ...إننى انتظر منه الأفعال لا الأقوال ."...

وتم فى النهاية عقد المؤتمر فى أكَادير كما كان متوقعا، لكن دون نتيجة إيجابية. وانتهز الملك الفرصة ليخبرنا بأنه تخلى عن التشاور الثلاثي بشأن الصحراء المتفق عليه فى نواذيبو. وأوضح لى أن مبتغاه هو إقصاء الجزائر منها. وقبل بإلحاح منى، أثناء لقاءاتنا الثنائية، التراجع عن موقفه هذا ومواصلة التشاور على مستوى وزراء الخارجية. غير أن لقاءنا فى أكَادير كان فى حقيقة الأمر آخر لقاء ثلاثي .

وبدا الملك، منذ بداية 1973، يصرح لى أنه يتهم السيد بومدين بتدبير عمل ما ضد المغرب بالتعاون مع إسبانيا.وسعيت جاهدا، وعن حسن نية، إلى تهدئة مخاوفه .

وكان السيد بومدين، بدوره، يزداد قناعة بأن الملك لن يصدِّق على الاتفاقيات وأنه يسعى فقط إلى كسب الوقت. وعملت شخصيا على تهدئته، وإن أصبحت أجد أكثر فأكثر صعوبة فى لعب دور الحكم. وقد يقال إن الرئيس أبا مدين يشعر بالخطر، وكان على حذر. وبالفعل، فقد صرّح لي الملك فى الفترة ذاتها قائلا: "... إننى أفضل على أية حال أن يتم التصديق على اتفاقيات الرباط من قبل مجلس النواب المقبل الذى سيتم انتخابه مستقبلاً...". وقد احجمت عن إشعار الرئيس بومدين بهذا الخبر بطبيعة الحال .

وبغض النظر عن هذه المواقف الآخذة فى التباين يوما بعد يوم، واصلت التوسط بين الطرفين إلى غاية نوفمبر 1975، أي تاريخ لقائي الثاني مع السيد بومدين فى بشار الذى سيتناول فى مكان آخر من هذه المذكرات.

وخلال تلك الفترة، ظل كل من الرئيسين يحدثنى عن مآخذه على الآخر. وأصبحت أشعر شيئا فشيئا بتنامى العداوة بينهما وتغذية كل منهما لها. ولا يتعلق الأمر باختلاف أمزجتهما وأنظمتهما السياسية فحسب، بل كذلك بصراعهما الصامت على الزعامة فى شبه المنطقة. وبعبارة أخرى، فإن الأمر يتعلق بأزمة ثقة عميقة لا محيد عنها فيما يبدو. ومن المفارقة الغريبة أن كلا من الرجلين يقدر الآخر .

لقد قال لي السيد بومدين ذات يوم: "... ليست لدي مآخذ ضد الحسن الثاني، فهو يبقى رغم كل شئ رجل الدولة المغربي الحقيقي الوحيد. فقد حاولنا بعد استقلال الجزائر إقامة علاقات نضالية مع زعماء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بغية تشكيل جبهة مغاربية للنضال الثوري. وقد خيبوا آمالنا كثيرًا. فهم جميعا بورجوازيون وإقطاعيون، ولا يوجد منهم أحد لديه سعة أفق الحسن الثاني. ويبقى فى الوقت الحاضر أفضل من يحاور الجزائر. فالجزائر التى لا تسعى إلى تصدير ثورتها مستعدة، بحكم الواقعية، أن تتعاون مع أي نظام آخر مجاور، ولو كان

إقطاعيا، شريطة أن يحترمها ولا يلحق الضرر بوحدتها الترابية ."...
ويعترف الملك، من جانبه، لمنافسه بخصال من خصال الزعماء: "... فهو يتحلى بوطنية زائدة، ولكنها حقيقية، ووعي-زائد كذلك-بدوره كزعيم، وإرادة صلبة فى أن يجعل من الجزائر بلدا رائدا فى العالم الثالث. وهنا تكمن مطامحه الخطيرة جدًا إلى الهيمنة على جيرانه. بيد أنه الآن الشريك الجزائري الذى أود التحاور معه. وعلى الرغم من كبريائه المتعالى، فباستطاعته أن يكون محاورًا يعتد به."...
ورغم هذه الاعترافات التى كان يدلى لى كل منهما بها، فإن رئيسي الدولتين كانا عاجزين عن التغلب على مخاوفهما المتبادلة الشديدة الرسوخ. وأعتقد شخصيا، وقد أخطئ، أن تلك الريبة كانت السبب الأساس لحرب الصحراء التى جاءت بالدرجة الأولى تعبيرًا عن التنافس المتعدد الأوجه بين الرجلين، وبالتالى بين بلديهما .
وبهذا الخصوص، فإن قناعتى الراسخة هي أنه لو قام الملك بالتصديق على اتفاقيات الرباط بشأن الحدود الجزائرية المغربية لما استمالت الجزائر جبهة تحرير الصحراء المولودة بالزويرات فى موريتانيا لتكون نواة للبوليزاريو.
وبعبارة أخرى، فإن حرب الصحراء ما كان لها أن تكون لو أن ملك المغرب صدّق على اتفاقيات الرباط .

*

* *

--

الفصل السادس عشر (3 (

وأعود الآن للحديث عن العلاقات الثنائية المغربية الموريتانية وعلاقاتى شخصيًا مع الملك الحسن الثاني. من المفترض نظريا أن لا تكون هناك خلافات بشأن مستقبل الصحراء الإسبانية بعد اتفاقياتنا السرية فى يونيو 1972. وهكذا قمت أنا والملك، وباقتراح منه، باستقبال سفيرينا فى مادريد وأعطيناهما تعليمات بالعمل معا فى مادريد وأن يكونا يقظين أكثر من ذى قبل تجاه المناورات الإسبانية، وأن ينسقا بصفة وثيقة نشاطاتهما المتعلقة بقضية الصحراء. ولم أعد أذكر ما إذا كانت هذه التعليمات قد أعطيت فى أعقاب قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة فى يونيو 1972 أو فى أعقاب قمة الجامعة العربية المنعقدة فى أكتوبر 1974؛ فكلاهما انعقدت بالرباط .وتلقى ممثلانا فى الأمم المتحدة التعليمات نفسها. ورغم هذا كله، فإن شركاءنا المغاربة قد تناسوا أحيانا اتفاقياتنا. فالملك فى تصريحاته ومقابلاته، وممثلو المغرب فى الهيئات الدولية قد واصلوا الحديث عن الصحراء كما لو كنا غير موجودين .وفى كل مرة أتقدم بملاحظة إلى الملك بهذا الخصوص، يجد مبررًا غير مقنع مع التأكيد على أنه يبقى على أية حال وفيًا لاتفاقياتنا فى 1972. وإذا كنت قد حاولت أن أبقى ديبلوماسيا ما أمكن، فقد أوضحت له أن سلوكهم يثير حفيظتنا. وفى يونيو ويوليو 1974، شن المغرب بمفرده حملة واسعة النطاق عبر العالم للحديث عن الصحراء كما لو كانوا وحدهم الذين

يطالبون بهذه الأرض، فى الوقت الذى أنهى فيه وزيرانا للخارجية زيارة لمعظم العواصم الإفريقية، وجاب وفد ديبلوماسي مشترك من السفراء آمريكا اللاتنية .
وقام المغرب بصفة خاصة بمضاعفة ضغوطه على إسبانيا موظفا لصالحه شخصيات دولية من أمثال الديبلوماسي المصري الكبير التهامي الأمين العام للمؤتمر الإسلامي وقتها .وأمام سلوك أقل ما يقال عنه إنه غريب، قررت الحصول على توضيحات وافية من شريكي، وجرت تلك التوضيحات فى أغسطس 1974. فقد وصلت إلى الرباط قادما من تونس والجزائر رفقة وزير الخارجية حمدي ولد مكناس وسفيرنا وقتها بالمغرب سيدنا ولد الشيخ الطالب بويه. واستقبلنى الملك بحرارة كعادته وكأن شيئا لم يكن. وإذا كنا قد ناقشنا حتى الآن قضية الصحراء على انفراد، فقد قررنا هذه المرة أن نشرك معاونينا. ولم أعد أذكر ممن صدر الاقتراح. فقد كان الملك محاطا برئيس وزرائه السيد أحمد عصمان ووزيره للدولة السيد باحنيني، ووزيره للشؤون الخارجية السيد مولاي أحمد العراقي، وسفيره بالجمهورية الإسلامية الموريتانية. وكان يوجد إلى جانبي حمدى ولد مكناس وسيدنا ولد الشيخ الطالب بويه. وإذا كان النقاش قد بقي وديا، فقد احتدَّ أحيانًا لاسيما حين تقدم لى مضيفي باقتراح غير متوقع. فقد طلب منى أن أتركه وحده يتفاوض مع الحكومة الإسبانية حول مستقبل الصحراء، مبيِّنا أنه عندما تتم تسوية القضية بين المغرب وإسبانيا فسيطبق بأمانة اتفاقيتنا السرية الموقعة فى 1972، "وأعطيكم على ذلك عهد شرف، وإلا فإن إسبانيا ستواصل اللعب على ثنائية محدثيها وتصرح لكل واحد منهم بمنطق يختلف عن الآخر". وأردف قائلا : "إن المغرب لديه وسائل ضغوط كثيرة على إسبانيا بخلاف موريتانيا". وكان ردي أننى لا أستطيع القبول بهذا الاقتراح. فالجمهورية الإسلامية الموريتانية لا يمكنها التخلى عن موقف سيادة ولو لصالح المغرب الذى هو بلد شقيق وجار وحليف. ثم قال إن الوقت يمر بسرعة لاسيما وأن العجوز افرانكو مريض جدًا ويخشى أن يموت قريبا، وإن غيابه يمكن أن يحدث فوضى فى إسبانيا مما يجعل تصفية الاستعمار من الصحراء أصعب كثيرًا. ومهما يكن من أمر، فإنه من الأسهل إيجاد حل مع حكومة الجنرال فرانكو المتداعية، على الرغم من تصلب هذا الأخير، منها مع أية حكومة إسبانية مقبلة. ومن ناحية أخرى، يقول الملك "إن لدي على الحدود مع الصحراء عشرات الآلاف من الجنود أصابعهم على الزناد. فالوضع إذن جد متوتر ويمكن من حين لآخر أن تتولد عنه حرب مفتوحة بين الجيشين المغربي والإسباني. وبذا يتضح لكم أننى بحاجة إلى أن أكون طليق اليدين لاسيما وأن السبعة عشر مليون مغربي المعبئين كرجل واحد، مستعدون لحمل السلاح لتحرير هذا الجزء المستعمر من وطنهم بالقوة...". إنه تهديد شبه مكشوف! وقد رددت عليه، كاظما غيظى بصعوبة، أن موريتانيا فيما يتعلق بها بلد صغير لا جيش له، ولا يتعدى عدد سكانه المليون ونصف المليون أو المليونين، مستعدون للموت للدفاع عن شرفهم وكرامتهم التى تشكل رأس مالهم الوحيد. وردًا على هذا الكلام أعطاني الملك شروحًا مطمئنة على الدلالة الحقيقية لاقتراحه. وعمل الملك بمرونة وأدب على تلطيف الجو. وشعورا منى بما يعانيه مضيفي من حرج

وبالتغير الملحوظ فى موقفه، عملت بدوري على تلطيف الجو. ودون العودة للحديث عن اقتراحه الأول، اقترح علي تكليف وزيرينا للخارجية بالاجتماع بعد حفل العشاء ليعدا لنا مشروع بيان مشترك نوقعه صبيحة الغد قبل عودتى . وكان على هذا البيان أن يستعرض قضية الصحراء وأن يرسم خطة عمل منسقة فى المستقبل للتعجيل ما أمكن بإزالة الاستعمار عن هذا الإقليم. ولم يتمكن الوزيران اللذان أمضيا ليلة من العمل من الاتفاق على مضمون هذا النص. وكان علينا أن نستأنف النقاشات على مستوانا وجهًا لوجه فى قاعة الشرف بمطار الرباط. وبعد أكثر من ساعة من النقاشات المضنية، اتفقنا على نص قصير، لكنه مرضي بالنسبة لى، تولى الملك بنفسه تحريره. ويتحدث هذا البيان المشترك صراحة- ولأول مرة – عن حقوقنا فى الصحراء، وأعنى حقوق موريتانيا. وأخيرًا، اعترفت المغرب علنا بما لم تقبل به حتى الآن إلا فى خفايا المكاتب والصالونات. وهكذا تم اجتياز خطوة حاسمة بالنسبة لنا، ستشفع بخطوات أخرى تجسد تحولا جذريا فى الموقف المغربي. ففى سبتمبر 1974 وأنا فى نانكين بالصين، اتصل بي حمدى هاتفيًا من نيويورك حيث يحضر الدورة السنوية للجمعية العامة، وأخبرنى أن نظيره المغربي تطبيقًا لتعليمات ملكه، قد اقترح عليه أن يعترف كل من الوفدين علنا بحقوق بلديهما على الصحراء وأن يطلبا معا من الأمم المتحدة أن ترفع القضية إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاي. وقد أعطيت موافقتى على هذا الإجراء الذى يقدم الدليل على أنه لم يعد هناك لبس فى الموقف المغربي. وفى هذا السياق، انعقد فى أكتوبر اجتماع قمة الجامعة العربية بالرباط، وأعلن السيد بومدين خلال هذا الاجتماع أن الجزائر ليست لها أية دعاوى فى الصحراء الخاضعة للاستعمار الاسباني. وكشف النقاب عن أنه كان الشاهد الوحيد على الاتفاق السري المغربي-الموريتاني فى يونيو 1972، وهو الاتفاق الذى باركه وما زال يباركه. ثم أضاف يقول: "... إن مشكلتى تكمن فى أننى لا أريد أن أساند أحد البلدين الشقيقين الجارين المتنازعين على الأرض نفسها. أما الآن وقد اتفقا، فإننى أشعر بالارتياح ومستعد أن أضع تحت تصرفهما كل الإمكانات المادية والمعنوية للجزائر لمساعدتهما على طرد المستعمرين من هذه الأرض" . وهكذا اتفق زعماء الدول الأعضاء فى الجامعة العربية على استخدام نفوذهم - جماعيا وفرادى - لدى إسبانيا بوصفها أمة صديقة للعالم العربي. وكانوا يسعون إلى عدم إحراج إسبانيا، إلا أنهم يلزمونها بإخلاء هذا الجزء من الأرض العربية الذى تحتله بغير حق شرعي. وفى أعقاب هذا الاجماع، اتفقت مع الملك أنه قد آن الأوان للنقاش من أجل رسم حدود منطقتي النفوذ المعنيتين فى اتفاقية الرباط. وعليه، فقد طلب مني الملك البقاء فى الرباط بعد انتهاء القمة للشروع فى مفاوضاتنا؛ فقبلت. وتمهيدًا للدخول فى المفاوضات، كلفنا لجنة مشتركة بدراسة القضية والتقدم لنا باقتراحات بشأن تحديد منطقتي النفوذ المذكورتين. غير أن أعضاء تلك اللجنة لم يتوصلوا إلى تفاهم حول أي مشروع. وقد قررنا حينئذ أن نتكفَّل مباشرة بالملف. ولم نتوصل إلى أي اتفاق بعد جلستي عمل. فلم يقبل محاورى التنازل للجمهورية الإسلامية الموريتانية إلا عن لكويرة وشريط ضيق محاذٍ لخليج

نواذيبو، وهو ما سيجعل الحدود تمر بخط العرض 22°. ومن جانبى، كنت أطالب بكامل منطقة وادى الذهب تاركا للمغرب منطقة الساقية الحمراء. وكانت المفاوضات صعبة، إلا أن مرونة مضيفي الذهنية وحرصه على إنقاذ تفاهمنا الذى كان ما يزال هشًا، جعلته فى غالب الأحيان يقترب من وجهة نظري فى النهاية. وأعتقد أننى أشرت فيما تقدم إلى أنه ما فتئ يراعى شعورى ويعاملنى بلطف منذ لقائنا فى 1969. ويعود إليه الفضل فى إبقاء جو مناقشاتنا بعيدًا عن التوتر، ولنعط لقيصر ما لقيصر. وحين عجزنا عن الاتفاق، اقترح علي إرجاء مفاوضاتنا إلى شهر دجمبر بفاس. وقد قبلت اقتراحه. وقال لى: "سأستغل هذا الظرف الزمني الضيق لأتفقد - مثل ديغول فى الجزائر- جيش حدودي الجنوبية، وللنقاش بالذات مع ضباط قيادة هذا الجيش الذين سأحضرهم إلى الرباط فى مجموعات صغيرة. فعلي أن أهيئهم للتنازل للجمهورية الإسلامية الموريتانية عن جزء من أرض يعتبرونها– بحق – أرضهم وقاتلوا من أجل تحريرها وما زالوا مستعدين لمواصلة القتال "...وكنت طيلة تلك النقاشات مرنًا فى طريقة النقاش، صارمًا فيما يتعلق بالجوهر. ولذا كان الملك يداعبنى واصفا إياي "بالمفاوض العنيد". وفى ديسمبر 1974، التقينا مجددًا بفاس كما كان مقررًا. وانتهج الملك فى بداية المفاوضات – كما هي عادته – موقفا زاوج فيه بين التنازل والصرامة المتمثلة فى التهديد اللبق والمرونة الكبيرة لتجريدى من السلاح بعبارات معسولة دومًا بل لا تخلو أحيانًا من إطراء مذكرًا إياي بلباقة أنه هو الذى يقدم التنازلات باستمرار وأننى لم أقدم أي تنازل. وللوقوف فى وجه المناورات المقوم بها بذكاء، عملت على التخلص منها بأجوبة ظرفية أو بالصمت المعبر بل والمحرج أحيانا. ولم تفض جلستا عمل وجهًا لوجه إلى أية نتيجة. وفى نهاية الجلسة الثانية، اضطررت لأن أغضب بصفة "مهذبة" وأن أذكره، مجددًا، أن مواقفى فى هذه القضية مواقف مبدئية غير قابلة لتغيرات كبيرة. وقد ردّ على ذلك قائلا: "... إن الإشكال الوحيد بالنسبة لى هو مآل الداخلة. فالداخلة هي الميناء الطبيعي الوحيد فى هذا الإقليم، ولا بديل عنه من المنظور الاستراتيجي. ولا بد لنظام دفاع المملكة العام من عودة الداخلة للمغرب. ولهذا السبب أعتبر أن الداخلة أكثر أهمية من باقى الصحراء كلها .فهناك بالطبع الكثير من الفسفات فى إقليم الساقية الحمراء. غير أن هذا الفسفات يجب أن يكون بالإمكان الدفاع عنه وربما تصديره يوما ما عن طريق الداخلة لأن النظام الذى شيده الإسبان فى العيون غير قابل للبقاء، فهو عبارة عن مرفإ. ولذا أقترح عليكم خط حدود عموديًا وليس أفقيًا يمنحكم أرضا أوسع، أي الجزء الأكبر من وادى الذهب...". لقد قلت بصراحة إننى لست موافقا: "... فينبغى أن نعرف ما إذا كنا نريد أن نطبق بأمانة اتفاقية 1972 أم لا. فإذا كان الجواب بالإيجاب، فإن الاقتراحات التى تقدمت بها جلالتكم غير مقبولة إطلاقا. وإذا كان الأمر بخلاف ذلك، فلنقل صراحة أننا نطعن فى تلك الاتفاقيات. وإذا كنا نتمسك بتلك الاتفاقيات، أجدد اقتراحى بترك إقليم وادى الذهب لموريتانيا الذى تتطابق حدوده مع خط العرض 26. وأضيف بأن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لن تقبل بحال من الأحوال أي حل يترك الداخلة، عاصمة إقليم وادى

الذهب، خارج أرض موريتانيا. وإذا كان الأمر بخلاف ذلك، فلنوقع محضرًا بعجزنا هذه المرة عن الوصول إلى حل وسنواصل مفاوضاتنا آملين أن يلهمنا الله سواء السبيل...". وكان على مضيفى أن يستقبل زائرًا، فعلقنا مناقشاتنا على أن نستأنفها فيما بعد. وعند استئناف النقاشات، صرح لي الملك بادئ ذى بدء، وقد ظهر عليه الارتياح والبشاشة، قائلا " :أتنازل استجابة لمطالبكم كما يحدث دائما. فأنا موافق لأن تعود الداخلة إلى موريتانيا. غير أن الحدود التى تقترحون غير مقبولة بالنسبة للمغرب الذى تنازل عن النقطة الرئيسة المتعلقة بالداخلة. فوادى الذهب أكبر مرتين من إقليم الساقية الحمراء". وناقشنا مطولا، والخريطة بين يدينا، قبل أن نتفق على الحدود بين شطري الصحراء المتطابقة مع خط العرض 24 المار مباشرة إلى الشمال من الداخلة. وهكذا "صعد "محاورى درجتين (من خط العرض 22 إلى الخط 24) و "نزلت" درجتين كذلك (من خط العرض 26 إلى الخط 24). وعندها استدعينا معاونينا لنعلن لهم اتفاقنا، وهو الاتفاق الذى سيتم وضع اللمسات الأخيرة عليه بتوقيعنا على خريطتي أركان عسكرية رسمت عليها الحدود وكتب عليها باللغة العربية: " من هنا ستمر بحول الله الحدود التى ستفصل بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية". وفى الغد، طلب منى مضيفى مقابلة على انفراد قبل توقيع الخريطتين، واقترح علي تعديلا طفيفًا فى خط الحدود المتفق عليه بالأمس مبتغاه أن تترك للمغرب بلدة بئر انزران وهضبة ميجك الجبلية الواقعة أصلا فى الجزء العائد للجمهورية الإسلامية الموريتانية. وعلل طرحه برغبته فى إعطاء مكافأة صغيرة لجيشه شديد التعلق بالداخلة، لا سيما وأن منطقة بئر انزران وميجك ذات أهمية استراتيجية مؤكدة بوصفها معبرًا هامًا بين جزأي الصحراء. وأضاف يقول مبتسمًا: "ثم إن استجابتكم لطلبى تسمح لي أن أؤكد، بدوري، لرعاياي أن بوسعى أن أحصل على تنازلات من شريكي الصعب...". وقد قبلت الاستجابة لطلب مضيفي تفاديا لمزيد من شدِّ الحبال لاسيما وأن الجمهورية الإسلامية الموريتانية قد حصلت موضوعيا على أقصى ما كانت تؤمل بالنظر إلى وزنها الخاص مقارنة بوزن المغرب. فالمغرب قد استثمر فى قضية الصحراء منذ سنوات عِدَدٍ وهو، بمختلف المعايير، فى موقف قوة بالنسبة لموريتانيا. وهذه حقيقة يجب الاعتراف بها دون أدنى شعور بأي مركب نقص. كما يجب الاعتراف بأن الملك قد أظهر، منذ أغسطس 1974، قدرًا كبيرًا من التفهم واللباقة الأكيدة تجاهى وتجاه بلادي، ونحن الشريك الأضعف. وبهذا الخصوص، لا أريد أن أجحد فضله، لكننى أعرف أنه لم يفعل ما فعل حبا فى ذواتنا أو إحساسًا منه وإنما لحاجته ديبلوماسيا إلى التحالف مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وبالفعل، فإن موريتانيا تتمتع بسلطة معنوية وتأثير على الساحة الإفريقية بل والدولية لا تتناسب إطلاقا مع وزنها الخاص. ولذا فإن المغرب بحاجة ماسة إلى محالفة موريتانيا فى مواجهة الجزائر وإسبانيا وإفريقيا السوداء لاسيما وأن مطالبة المغرب بموريتانيا قد آلت إلى إفقاده تعاطف الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية بما فيها دول مجموعة الدار البيضاء. وفى ديسمبر 1974، وقعت مع الملك الحسن الثاني اتفاقية تقسيم الصحراء، وهو

الاتفاق الذى ارتأينا أن يظل سريًا حتى نهاية مسار تصفية الاستعمار من تلك الأراضي. * * * وستتطور العلاقات الموريتانية المغربية منذ ذلك الحين، وتتنوع فى جو نقي صاف. واتفقت مع الملك على تكثيف اللقاء ما أمكن للإشراف بأنفسنا على تطور قضية الصحراء وعلى التطور المطرد لتعاوننا الوليد والمتعدد الأوجه. وكان من المفروض منطقيا أن تجري لقاءاتنا الدورية بالتناوب فى كل من البلدين. غير أن شريكي قد ذكرنى فى هذا الخصوص بالوضع الداخلي الصعب فى المغرب الذى يفرض عليه حينها عدم مغادرته. "وأود أن تجري لقاءاتنا خلال هذه الفترة فى المغرب. وعندما تعود الأمور إلى مجاريها، سيتم تناوب أماكن انعقادها .إنه تنازل أطلب منكم تقديمه...". واقتناعا منى بحجج مضيفى، قبلت اقتراحه. وهكذا جرت كل لقاءاتنا الثنائية بالمغرب، وتم إلغاء مشروعي زيارة للملك إلى موريتانيا فى آخر لحظة بسبب الوضع الداخلي بالمملكة. وفضلا عن اللقاءات على مستوى القمة، كثيرًا ما تبادلنا مبعوثين مؤتمنين. فمن جانبى، أَعْمَلَ حمدي ولد مكناس ومحمد عالي شريف الرحلة كثيرا من نواكشوط إلى الرباط. وفى خريف 1975 بمراكش، التقيت ثلاث مرات بالملك لاستعراض سير القضية المعروضة أمام محكمة العدل الدولية ومفاوضات مادريد الثلاثية بين موريتانيا والمغرب وإسبانيا. وأوشكت هذه المفاوضات أكثر من مرة أن تفشل بفعل المماطلات الإسبانية، وتطاول مرض افرانكو وخاصة احتضاره اللامتناهى .وخلال أحد تلك اللقاءات فى أكتوبر من عام 1975 بمراكش، أخبرني الملك بمشروعه السري بتنظيم المسيرة الخضراء وشرح لي الأسباب التى جعلته ينظمها والنتائج السياسية والديبلوماسية المتوخاة منها. وبالمناسبة نفسها، اقترح علي أن أنظم بالتزامن معها" مسيرة خضراء موريتانية" تدخل إلى الصحراء من الجنوب أو المشاركة الرمزية على الأقل فى المسيرة المغربية التى ستشارك فيها بعض الدول الإفريقية والعربية الراغبة فى البرهنة على تضامنها مع المغرب. ورغبت عن عرض مضيفي لأسباب تتعلق بالمضمون والشكل شرحتها له. وخلال الحرب التى شنتها الجزائر ضدنا بواسطة مرتزقة البوليزاريو، أصبحت لقاءاتنا، المنعقدة بالمغرب على الدوام، أكثر اطرادًا. وجرت آخر لقاءاتنا فى مايو 1978 بوقت يسير قبل الانقلاب العسكري الذى أطاح بي فى 10 يوليو الموالي. والحق أن سلوك الملك تجاهنا خلال تلك الفترة الحرجة بالنسبة لبلدينا لا مأخذ عليه. فنحن بالطبع حليفان، لكن أحد الحليفين ضعيف ومهدد فى كيانه لأن العدو يركز هجماته ضده للقضاء عليه بوصفه الحلقة الضعيفة فى التحالف. فالحليف الضعيف، كي يقاوم، بحاجة إذن إلى الاستنجاد باستمرار بالحليف الآخر القوي طلبًا لمساعدته بالوسائل البشرية والمادية. وخلال تلك الفترة العصيبة بالنسبة لنا، برهن الملك باستمرار على لباقته وحصافته البسكولوجية. فكان يتفهم جيدا حرجى من أن أكون على الدوام فى موقف المحتاج من الناحية العسكرية. ولذا سعى بما لديه من مواهب إلى جعلي فى وضع مريح. فقد كان يردد على مسامعى فى كل مرة قوله: "... إننى بمساعدة موريتانيا على الدفاع عن نفسها إنما أقوم بالدفاع عن المغرب من بُعد. فبمساعدتكم فى الدفاع عن الزويرات أو نواذيبو، أدافع عن أكَادير ومراكش بل

وحتى الرباط...". ويردد هذه اللازمة لا فى لقاءاتنا الثنائية الانفرادية فحسب، بل كذلك بحضور معاونينا المدنيين والعسكريين .بيد أننا إذا كنا أضعف عسكريا من حلفائنا، فإن الأمر على خلاف ذلك على الصعيد الديبلوماسي. لقد كانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية أقدر بكثير على الدفاع عن الملف الصحراوي أمام الهيئات الدولية والحكومات الإفريقية من المغرب بفضل الثقة التى تحظى بها بلادنا فى الخارج، ولاسيما فى إفريقيا، تلك الثقة التى تتجاوز كثيرًا وزنها الخاص، وبفضل علاقات الصداقة الوثيقة التى تربطنى شخصيا بعدد كبير من نظرائي الأفارقة. فقد رفضت القمة الإفريقية المنعقدة سنة 1976 بجزيرة موريس، مثلا، مشروع قرار اقترحه مجلس الوزراء يدين سياسة المغرب وموريتانيا الصحراوية، بفضل الوفد الموريتاني المدعوم بقوة من قبل وفود صديقة، فى حين كان الوفد المغربي غائبًا. وقد لعب الرئيس سينغور دورًا حاسمًا فى نقاش هذه المسألة. وكان الحسن الثاني يعترف بهذا الدور الديبلوماسي الموريتاني ويجله دون شعور بمركب النقص. وجعل منه لازمة كثيرًا ما رددها مثل الأولى بهدف جعلى فى وضع مريح. وكثيرًا ما ذكّر بأن الحرب التى تفرض علينا الجزائر تتضمن شقين متكاملين لكل منهما أهميته هما الشق العسكري والشق الديبلوماسي. وكان الملك يقول إنه "إذا كان المغرب لديه أكثر من الوسائل البشرية والمادية، فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لديها ديبلوماسية ديناميكية وفعالة بوجه خاص... فكلا الحليفين يضطلع جيدا بنصيبه من العبء الجماعي...". وهناك قضيتان متفاوتتا الأهمية لم يحصل بيننا الاتفاق بشأنهما فى تلك الفترة. ويتعلق الأمر أولا ببند خاص من اتفاقية الدفاع الموقعة بين البلدين بنواكشوط فى 3 مايو1977. وهو البند القائل إنه إذا كانت السلطة الشرعية فى هذا الطرف أو ذاك عاجزة عن التصرف بشكل طبيعي لطلب تدخل الطرف الآخر، فإن هذه الأخيرة تتدخل تلقائيًا. وقد رأيت فى هذا البند تخليا عن السيادة، فرفضته خلافًا لرأي كل معاوني. وفى محاولة من الملك لإقناعي برأيه، ذكر تجربته الخاصة فى الصخيرات حيث بقي لساعات عدة عاجزا عن إعطاء أية أوامر، وقال: " لو كان لى حليف أرتبط معه بالبند الذى أقترح عليكم، لقام تلقائيًا بإسعافى وإطلاق سراحي...". ووفاء للمبادئ وغيرة منى على استقلال وكرامة بلادي، تمسكت بموقفي الرافض ولم تتضمن تلك الاتفاقية ذلك البند. ومن جهة أخرى، كان أمني الشخصي مصدر قلق بالنسبة للملك الذى كثيرًا ما صرح لى على انفراد أو بحضرة معاونينا قائلا: "... السيد الرئيس، إنكم رئيس الدولة الأقل حراسة فى العالم، وذلك وضع غير طبيعي. فليس لكم الحق فى إهمال أمنكم". وبكثير من الحيطة الخطابية، اقترح علي أن يتولى حراستى المقربة، فقال: "أساعد العديد من رؤساء الدول الإفريقية والعربية فى حفظ أمنهم الشخصي بناء على طلبهم. وأرى من غير الطبيعي أن لا تطلبوا منى شيئا لضمان أمنكم الشخصي وأنتم أخ وجار وحليف". وكنت أشكره فى كل مرة موضحا له أننى لا أريد أن يتولى أجانب تأمينى ولو كانوا إخوة وأصدقاء. وانتهى بي الأمر ذات يوم إلى أن شرحت له مفهومي بهذا الخصوص الذى يرى أن أي رئيس دولة لا يستطيع البقاء فى السلطة إلا بحراب حراسه لا يحق له أن يبقى

على رأس بلاده. وآمل ألا يكون قد شعر بأنه المعني وألا أكون قد أزعجته عن غير قصد. ومهما يكن من أمر، فقد ترك لدي انطباعا بأنه قد فهم المغزى الحقيقي لكلامي. ولا شك أن هناك حدًا أدنى من إجراءات الحماية يجب اتخاذه. فديننا الإسلامي الحنيف يوصينا بذلك، والممارسات المعمول بها فى العالم تؤكد ذلك. وأنا شخصيا لى نظامي للحراسة، إلا أننى لم أخش فى يوم من الأيام من الاعتداء على حياتى، بل ولا من الانقلاب العسكري. كما أننى لم أثق فى يوم من الأيام بأنه يستحيل خرق نظام حماية رؤساء الدول. فاغتيال كندي ومحاولة الصخيرات يجسدان للأسف نقاط ضعف هذا النظام. ولحل إشكال أمني الخاص، اقترح علي الملك أن تقوم بلاده بتكوين بضع عشرات من الشرطيين المتخصصين فى الحراسة المقربة للشخصيات لحساب الحكومة الموريتانية. وقد وافقت على المبدأ إلا أن المشروع لم يتحقق. فمصالح التكوين المغربية تشترط أن يتم انتقاء المترشحين الذين سيكلفون بتكوينهم بطريقة خاصة. ويتعين بوجه خاص مراعاة ولائهم المطلق للنظام القائم المنبنى على أسس صلبة متحكم فيها مثل الانتماء الأسري والقبلي والجهوي وغيرها. وأوضحت لمحدثى أن معايير اكتتاب كهذه لا يمكن تطبيقها بالجمهورية الإسلامية الموريتانية لأن سياسة البناء الوطني المتبعة من قبل حزب الشعب الموريتاني تقتضى بوجه خاص النضال ضد كل الخصوصيات الطائفية والقبلية والعنصرية والجهوية. فلا مجال فى هذه السياسة للقبول بأي انتماء إلا للوطن الموريتاني. فحكومتنا لا يمكنها بالتالي أن ترسل للتكوين إلا وكلاء مكتتبين عن طريق مسابقة لا تمييز فيها. وانتهى الأمر بالحكومة الموريتانية، فيما بعد، إلى إرسال مجموعة من الشرطة فى تكوين سريع إلى المغرب. ولا أتذكر ما إذا كانت تلك المجموعة ما تزال بالمغرب فى يوليو1978 أم لا. وفيما يتعلق بالأمن الخارجي، أذكر بالمقابل أن الملك قد اقترح علي ذات يوم بالرباط أن ينظم لقاء بينى وبين مارانش **Marenches** مدير مصالح مكافحة التجسس الفرنسية. وقد قبلت الاقتراح، وأعرب لي هذا الأخير عن استعداده للتعاون معى بشرط واحد يطلبه من جميع رؤساء الدول الصديقة التى يرتبط مها بعلاقات عمل. ويتمثل ذلك الشرط فى أن يجري التعاون خارج القنوات الإدارية التقليدية. وبعبارة أخرى، فإنه ومعاونيه المقربين يجب أن يكونوا على علاقات مباشرة معي شخصيًا بدون أية واسطة أخرى سوى واحد أو اثنين من معاوني المباشرين، "مثل ما أفعل مع جلالته" يضيف المدير. وقد شكرته على عرض خدماته - المقترح دون ما شك من الملك - وأجبته أننى، من حيث المبدأ، لا أعمل من وراء ظهر مصالحى الخاصة التى أمنحها كامل ثقتى رغم حداثة سنها وضآلة وسائلها البشرية والمادية. وعليه، فلم يجر تعاون بين إدارة مكافحة التجسس والجمهورية الإسلامية الموريتانية. وفى مجال مغاير آخر، يتعلق بالاتصالات المباشرة بين المغرب والجزائر، أتذكر أننى فى يوم من أيام نهاية 1977 أو بداية 1978 اتصل بي الملك هاتفيا - وكنا مرتبطين بخط مباشر- واقترح علي أن نلتقى ليعرض علي قضية مستعجلة. وبعد ذلك بأيام، توجهت إلى المغرب. وقدم لى مضيفى عرضا عن أطوار الاتصالات الجزائرية المغربية التى

أخبرني في وقت سابق عن الإعداد لها. وقد جرت تلك الاتصالات فى لندن وجنيف وفى مدينة ثالثة لا أتذكرها. وكان المبعوثان المغربيان خلال تلك الاتصالات رضا كَديره والعقيد أحمد الدليمي. أما المبعوثون الجزائريون فلم احتفظ من أسمائهم إلا باسم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي الوزير المستشار بالرئاسة الذى جاء إلى المغرب واستقبل من طرف الملك. وللحفاظ على الطابع السري للزيارة، فقد بعث إليه الملك طائرة مغربية خاصة لنقله من جنيف. كما توجه اكديره إلى الجزائر واستقبل من قبل الرئيس بومدين. وكانت الغاية من مختلف هذه اللقاءات هي تهيئة لقاء بين رئيسي الدولتين الجزائرية والمغربية. وقال لي الملك إنه اقترح مشاركتى فى هذا اللقاء المزمع، وأن بومدين رفضها واقترح بديلا يقضى أولا بعقد قمة ثنائية، ثم عقد قمة ثلاثية فى مرحلة ثانية .وقال لي الملك إنه لم يشأ الرد على هذا الاقتراح قبل عرضه علي تأدبا منه معي. وقد أعطيته بطبيعة الحال موافقتى. وحين التقيت الملك آخر مرة فى مايو 1978 بفاس، قبل انقلاب 10 يوليو، قدم لى تقريرًا عن آخر تطورات المسألة المتمثل فى كون مبدإ عقد قمة بين الحسن الثاني و بومدين قد تم الاتفاق عليه. ولم يبق إلا أن يحدد المكان والتاريخ أو تحدد الفترة على الأقل. وكانت هناك ثلاث دول مرشحة لاستضافة هذه القمة هي سويسرا وبلجيكا والنمسا. وفى النهاية لم يتحقق اللقاء المزمع. فما الاستنتاج الذى يمكن للمرء أن يخرج به من علاقاتى الشخصية مع ملك المغرب ومن العلاقات الموريتانية المغربية إبان انقلاب يوليو 1978؟ لم يكن من محيد أن تتسم علاقاتي مع الملك الحسن الثاني بالريبة التى يحاول كل منا أن يلبسها لبوسا ديبلوماسيا بالنظر إلى طبيعة العلاقات المغربية الموريتانية من 1957 إلى 1969. ثم استطعنا مع الزمن، ومع تطور قضية الصحراء بالذات، أن يتعرف كل منا على الآخر وأصبح هناك تقدير متبادل رغم خلافاتنا الكثيرة والعميقة. ويعود الفضل فى هذا التطور الإيجابي فى علاقاتنا الشخصية والدولية بالأساس لشريكي الملك. فقد سادت الثقة بيننا بفضل جهوده وتنازلاته ولا سيما بعد اندلاع حرب الصحراء. وبفضل تلك الثقة المتبادلة شيئا فشيئا، استطعنا إقامة تعاون ثنائي يخدم بلدينا، ذلك التعاون الذى شمل مختلف المجالات المهمة الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية بطبيعة الحال. وهنا ينبغى القول إن الحسن الثاني رجل دولة كبير. وهذا رأي يجمع عليه معظم المراقبين الذين خبروه، إن لم يكن كلهم. وكان له ككل إنسان محامده ونقائصه. فهو بحكم تمتعه بذكاء فائق وذهن متقد، يلجأ أحيانا إلى أن يتبنى فى آن واحد مواقف تكاد تكون متناقضة. بيد أنه بحكم مرونته الكبيرة، يتمكن بمهارة وسرعة من تصحيح أخطائه. إنه وطني كبير لا يتحرج من اتخاذ هذا الموقف أو ذاك إذا كانت مصالح بلاده تملى عليه اتخاذه. وأي رئيس دولة مسؤول سيسلك سلوكا مغايرًا؟ ورغم خلافاتنا حول بعض القضايا، فقد كان سلوكه تجاهي لائقا تمامًا، وهو سلوك يتسم بالاعتبار والتقدير بل والاحترام لا سيما بعد بدء الحرب. فلم يحاول قط أن يستغل موقف قوته أو أن يظهر بمظهر متغطرس من شأنه أن يهيننا خلال هذه المرحلة التى واجهناها معا. وبكلمة واحدة كان حليفا وفيًا يحترم التزاماته، كما يحترم شريكه

الأضعف منه. إنه سلوك حري بالثناء والتقدير. تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته .وقد حضرت إلى جانب زوجى وأبنائنا حفل تشييع جثمانه الحزين، وعبرنا لابنه الملك محمد السادس عن عميق حزننا.

--

هوامش على الفصل السادس عشر

-حين التقيت فى 1958 بالأستاذ عبد الرحمن بوعبيد لم نكن وقتها قد نلنا سوى استقلالنا الداخلي.

-جاء فى عددها الصادر يوم 9 يونيو 1960 بهذا الخصوص ما نصه: "ليس من مصلحتنا فى شئ أن يتولى قواد Caïds مغاربة إدارة موورريتانيا... فما نتمناه هو نوع من الاتحاد الشخصي، هو رابطة بين دولة ودولة." ...

-لقد تلقينا فى 13 مارس 1961 من ممثليتنا الدائمة فى الأمم المتحدة "أن بورقيبه قد تباحث مطولا مع الحسن الثاني بشأن موريتانيا، وأن هذا الأخير تفهم القضية بشكل جيد وينوى تغيير موقفه كليا". وأبلغتنا سفارتنا فى موسكو يوم 12 يونيو 1968 أن "الحسن الثاني ترأس اجتماعا لمجلس الوزراء كرس للملف الموريتاني، وأنه اعترف بالفشل التام لسياسة مطالبة المغرب بموريتانيا."

-يتعلق الأمر بمحاولات القوات المسلحة المغربية اغتيال العاهل المغربي فى يوليو 1971.

-أوردت جريدة لموند Le Monde الفرنسية نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية تصريح الرئيس بومدين خلال القمة العربية المنعقدة بالرباط يومي 26 و 27 أكتوبر 1974، وجاء فيه قوله: "أؤكد أن الجزائر لا مطالب لها فى الصحراء، وينحصر اهتمامها الوحيد فى التفاهم بين المغرب وموريتانيا. وقد تفاهمنا على الجزء الذى سيعود لكل منهما من الصحراء. وكنت حاضرًا إبان هذا الاتفاق، وأوافق عليه من صميم قلبى دون أية نوايا مبيتة...". وردًا على سؤال عن نوايا ليبيا والرئيس القذافي من تحرير الصحراء، أجاب الرئيس بومدين قائلا: "لقد قلت له إنه لا إذن له فى عبور الجزائر."

الفصل السابع عشر (1 (

الفصل السابع عشر

نحن والجـــزائر

يونيو 1965 – يوليو 1978

تناولت أكثر من مرة فيما تقدم أولى اتصالاتنا بالجزائر. فقد دعمنا الجزائر المناضلة بما لدينا من وسائل دبلوماسية متواضعة إلى أن تحررت، ثم تبادلنا معها وفودًا رفيعة المستوى فى عهد بن بله وحكومته، وخاصة منذ أكتوبر 1963 بعد "حرب الرمال" بينها وبين المغرب .

وسأتناول الآن علاقاتنا بالجزائر فى عهد السيد بو مدين الذي وصل إلى الحكم في يونيو 1965 على إثر انقلاب أطاح فيه بالسيد أحمد بن بله. وقد أقمنا تعاونا وثيقا مع الرئيس بومدين ونظامه زهاء 8 سنوات.

فبعد وصول بومدين إلى السلطة بفترة وجيزة تبادلنا خلالها بشكل اعتيادي بعض الرسائل، لقيته لأول مرة بأكرا في أكتوبر1965 بمناسبة القمة الثالثة لمنظمة الوحدة الإفريقية. وكان يقاطعه آنذاك الثوريون من أصدقاء بن بله أمثال الرئيس عبد الناصر ونكروما، وموديبو كيتا وشيخو توري. كان شديد الخجل صموتا يبدو عليه الإحراج الشديد. غير أن ذلك لم يمنع من حصول الود بيننا بمجرد أن التقينا، واتفقنا على أن نلتقي كلما سنحت الفرصة. وقال لى: "... أدعوكم بدءًا إلى القيام بزيارة رسمية إلي الجزائر عندما يسمح برنامج عملكم بذلك ."...

غير أنني لم أتمكن من القيام بهذه الزيارة إلا في شهر مارس 1967. وظلت علاقاتنا حتى ذلك التاريخ محدودة. غير أنها سرعان ما تطورت بعد تلك الزيارة مباشرة سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى الحكومتين، أو بين جبهة التحرير الوطني وحزب الشعب الموريتاني والحركات التابعة لهما. وقد اكتشفنا بسرعة كثيرا من نقاط الاتفاق والرغبة فى العمل والنضال جنبا إلى جنب .

فعلي مستوى المغرب العربي لدينا هدف مشترك هو محاربة التوسع المغربي، أما خارجه فإننا ندعم كلانا القضايا نفسها مثل حركات التحرر في إفريقيا وفلسطين وفيتنام. وفيما يتعلق بمصالح بلدينا الوطنية، كنا نتبادل الدعم في المجال الديبلوماسي. ففي العالم العربي دعمت الجزائر قضيتنا بقوة إلى جانب تونس والجمهورية العربية المتحدة، فى الوقت الذى كانت المغرب تحاول سد الباب أمامنا. وبالمقابل، كانت الجزائر المدعومة فى إفريقيا السوداء من قبل غانا وغينيا ومالي فقط بحاجة إلينا نظرا لحسن علاقاتنا مع الجميع.

وعلى المستوى القاري كنا عضوين نشطين في منظمة الوحدة الإفريقية التى

يدعمها بلدانا. أما بالنسبة للعالم الثالث، فقد ناضلنا فى حركة عدم الانحياز، وكنا عضوين نشطين فيها. وفى مجال السياسة الخارجية لبلدينا، لم يكن بيننا أي خلاف أو تباين فى وجهات النظر. وهكذا كانت وفودنا تتعاون كثيرا على مستوى المنظمات الدولية كمنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز وهيئة الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الداخلي كان لبلدينا النظام السياسي نفسه، وهو نظام الحزب الواحد. وإذا كان نهجنا الاقتصادي الرسمي متباينا، فقد كنا نحن الموريتانيين قريبين من الجزائريين، إذ أننا من أنصار الاشتراكية وإن لم يكن بوسعنا إعلان ذلك رسميا .
وباختصار، فإن كل شيء يقربنا من الجزائريين. ويمكن القول دون مبالغة إن التعاون الجزائري الموريتاني قد تطور بنشوة وحماس حتى سنة 1975، ولا سيما فى مجال السياسة الخارجية .
وخلال هذه الفترة زرت الجزائر لأسباب صحية ثلاث مرات أو أربعا، وفي كل مرة كان الرئيس بو مدين يستقبلني استقبالا رسميا. وبما أنه لا ضرورة لإعلان سبب زيارتي، فقد كنت أتظاهر بأنني إنما آتي بصورة دورية للقاء الرئيس الجزائري. وهذا ما جعل بعض سيئي النية يقولون "إن موريتانيا هي الولاية الجزائرية رقم كذا ".
وبمناسبة هذه الزيارات والعطل العائلية التي دعاني بومدين لقضائها في الجزائر عدة مرات، كنا فى كل مرة نصدر بيانا مشتركا بطلب من مضيفي، إذ كانوا مصابين" بهوس البيانات"! وكانت هذه "البيانات المشتركة" تتيح لنا أحيانا فرصة إعلان موقفنا من هذه القضية أو تلك من قضايا الساعة.

وقبل تجاوز هذه النقطة، أعود لأعطى بعض التوضيح عن المسألة الصحية التي ذكرت آنفا. ففي أول عطلة أقضيها بالجزائر مع مريم والأطفال عام 1970، كنت قد اتصلت بطبيب جزائري أخصائي في الربو، فنصحني هذا الأستاذ بأن أقوم بكشف عام وهو ما لم أقم به حتى ذلك الوقت. وأثناء الفحوص اكتشف أستاذ آخر أن لدي إصابة بالآميبيا وأنها لم تعالج قط لأنني لم أكن على علم بها .وهكذا بقيت أتردد على هذين الأخصائيين لأتعالج من هذين المرضين طيلة ثلاث سنوات متتالية. وأنتهز الفرصة هنا لأقدم تحية مستحقة لإخلاص وكفاءة ذينك الطبيبين، فقد استطاعا، بعون من الله، شفائي من تينك العلتين، فلهما مني كل الشكر والعرفان بالجميل.

أما بالنسبة للعلاقات الشخصية بيني وبين بومدين، التي ترتبط بها العلاقات بين بلدينا، فقد بقيت تماما علاقات صداقة وثقة حتى 1975. وكان كل منا يرتاح تماما للآخر ويركن إليه. وكنا نتحدث في جميع القضايا الوطنية والدولية ونتفق دائما على ما هو جوهري. وتبين الطرفة التالية مدى الثقة المتبادلة بيننا. فأثناء عطلتي

الأولى في الجزائر في صائفة 1970، جاءني يوما عبد العزيز بوتفليقه وزير الشؤون الخارجية الجزائري يومئذ وقال لي ما نصه: "... السيد الرئيس إنكم بالنسبة للسيد بومدين الصديق الوحيد الذي يناقش معه كل المواضيع لأن ثقته بكم كبيرة. ولذلك فإنه يأخذ فى الحسبان آراءكم ونصائحكم. وعليه أسمح لنفسي بأن أطلب منكم أن تنصحوه بمزيد من العناية بالسياسة الخارجية، والإفريقية منها على وجه الخصوص، وأن تنصحوه بالسفر إلى الخارج للتعرف على تجارب أخرى تختلف عن تجربتنا التي كرس نفسه لها كليا منذ أن أصبح قائدا للبلد. ولا تنسوا أن الرئيس ليس على علم بهذا المسعى. ولكن معرفتي بروابط الثقة والصداقة الشخصية القوية التي تربط بينكما، تجعلنى لا أخونه حين أقوم بهذا المسعى". وقمت بالمسعى كما لو كان بمبادرة مني، ووعدني السيد بومدين بأخذها في الاعتبار، وشكرني على اتخاذها. وبرهنت الأحداث فيما بعد على أنه أخذها بعين الاعتبار.

ولم يقتصر التعاون الثنائي الموريتاني الجزائري بين عامي 1967 و1975 على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، بل إن الجزائر أعانتنا كثيرا. ففي الميدان الثقافي بالذات، كونت خلال هذه الفترة الكثير من الأطر العليا والمتوسطة، المدنية منها والعسكرية. وهذا ما يفسر أن أكبر جالية طلابية عندنا في الخارج كانت في الجزائر عندما قطعت العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا بمبادرة منا سنة 1976. وقد كانوا كلهم تقريبا ممنوحين من طرف الحكومة الجزائرية. وعلى الرغم من أن الجزائر كانت تعاني نقصا في الأساتذة والأطباء، فإن ذلك لم يمنعها من إيثارنا ببعضهم، فضلا عن البعثات الفنية وبعثات المساعدة الدائمة. وما كان لإنشاء العملة الوطنية والبنك المركزي، فى 1973، أن يتحققا في الظروف الجيدة التي تما فيها لولا العون النفيس الذي قدمته لنا السلطات المصرفية الجزائرية حيث طبقت حرفيا أوامر رئيس الجمهورية التي أعطت الأولوية المطلقة لكل العمليات المعقدة التي سبقت مولد الأوقية.

وأذكر هنا أنه لما اتخذ المكتب السياسي الوطني قرار سك عملة وطنية، اختارت الحكومة خمسة أطر عليا في ميدان الاقتصاد وأرسلتهم سرا إلى الجزائر في تكوين سريع. وهؤلاء الخمسة الذين سيتولون مسؤولية سياستنا النقدية الجديدة هم: أحمد ولد داداه، قائد الفريق، وجنك بوبو فاربا، والمصطفى ولد الشيخ محمدو، وأحمد ولد الزين وسيد أحمد ولد بنيجاره. وقد كان على هؤلاء الشباب أن يعدوا العدة لمهنتهم المعقدة الجديدة فى سرية تامة. فلو علمت السلطات المالية الفرنسية المعنية، ولاسيما البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية، بذلك المشروع بصفة محددة لوضعت أكبر العراقيل أمام عملتنا الوطنية قبل إصدارها .

وفي هذا الميدان أثبتت السلطات الجزائرية كثيرا من التضامن والاستعداد والنجاعة. وقد تفانى الخبراء الجزائريون في إنجاح هذه العملية ابتداء بإعداد الأطر وانتهاء بطبع العملة، وهو نجاح تم بالفعل بفضل كفاءة روادنا الخمسة ووطنيتهم. وقد حققت "عملية الأوقية"، التي كانت مغامرة في البداية، نجاحا

مدويا ورائدا في هذا المضمار بفضل الجهود الكبيرة والقيم الوطنية العالية التي تحلى بها أعضاء الفريق الموريتاني الجزائري الذى تولى الإشراف عليها.

وفي الميدان الاقتصادي والمالي لم يكن العون الجزائري على قلته عديم الجدوى. وبغض النظر عن بعض القروض ذات الصبغة الكلاسيكية، فإنني أتذكر على وجه الخصوص هبة بمبلغ 250 مليون فرنك غرب إفريقي قدمتها الجزائر لموريتانيا فى السياق التالي: فقد حدثت السيد بومدين ذات يوم عن المشاريع الكبرى لبنيتنا التحتية وركزت على الأهمية التي يوليها حزب الشعب الموريتاني وحكومته لمشروع إنشاء ميناء في المياه العميقة بنواكشوط باعتباره أمرا حيويا بالنسبة لبلادنا، فرد علي السيد بومدين قائلا: "...إن الجزائر مستعدة لأن تساعد الجمهورية الإسلامية الموريتانية في إنجاز هذا المشروع الذي تولونه أهمية كبيرة. فستمول دراسته أولا، وتساهم مساهمة مهمة في تغطية تكاليف بناء وتجهيز هذا الميناء عندما تكون نتائج الدراسة إيجابية. فهل لديكم تصور عن كلفة هذه الدراسة؟...". فقلت له إنها "فى حدود 250 مليون فرنك غرب إفريقي...". فرد قائلا" :يستطيع وزير ماليتكم أن يتصل بوزيرنا للشؤون المالية ليحددا إجراءات تحويل ذلك المبلغ إلى موريتانيا...". وبناء على طلب منا، قررت الصين بعد ذلك أن تأخذ على عاتقها تكاليف العملية بمجملها بما فيها الدراسة والتنفيذ. وعندما أخبرت السيد بومدين بذلك رد علي بأنني أستطيع التصرف في ذلك المبلغ كما أريد. فقلت إنني "...مصر على أن يبقى أثر ملموس لتلك الهبة المهمة والأخوية على الأرض الموريتانية شاهدًا على التضامن بين الشعبين الجزائري والموريتاني...". وقد كان مستشفى ألاك الجهوي أهم الإنجازات الممولة من تلك الهبة إضافة إلى مشاريع أخرى أكثر تواضعا .
وفي المجال العسكري قدمت لنا الجزائر بعض السلاح .

وفي إطار علاقاتى الشخصية بالسيد بومدين يدخل توقفي فى الجزائر مدة 48 ساعة فى طريق العودة من تونس إلى الرباط في أغسطس 1974، بدعوة من صديقي "من أجل أن نستعرض الأمور الاعتيادية... " كما قال. وخلال حديثنا، عاتبته عتابا وديا بسبب انسحابه من المشاورات الثلاثية حول الصحراء دون إشعارى بذلك. فرد علي بأنه كان ممتعضا من إلحاح الملك المغربي الشديد لدفعه إلى ذلك المخرج مما جعله ينسحب دون أن يفكر في إعلامي... وهو ما اعتذر عنه. وبهذه المناسبة كذلك عرض علي السيد بومدين للمرة الأولى إقامة فيدرالية جزائرية موريتانية منوها بمزاياها بالنسبة لموريتانيا. وعلى الفور رفضت الاقتراح مبررا رفضي ببعض الاعتبارات الخاصة بموريتانيا وبأسباب ذات شأن عام .
فالاعتبارات الخاصة بموريتانيا بديهة لأنها بلد ثنائي العرق له خصوصيته. وقد قررت قيادته الوطنية المشغولة بتوطيد الوحدة الوطنية الهشة منذ فترة الاستقلال الداخلي، ألا تذوب في أي وحدة مؤسسية سواء كانت في الشمال أو في الجنوب.

ولهذا السبب امتنعت موريتانيا من الانتساب إلى اتحادية مالي التى لم تعمر طويلا، رغم كل أنواع الضغوط التي تعرضت لها من السنغال ومالي حتى أن هذه الضغوط كادت تقضي على وحدتنا الوطنية الناشئة .

وبالمقابل، قررت هذه القيادة الوطنية أن تشجع كل التكتلات شبه الإقليمية والإقليمية والقارية، بل قررت زيادة على ذلك أن تشارك بنشاط في كل التكتلات التي تنشأ في هذا السياق. ولذا فإن موريتانيا تتشرف بكونها عضوا مؤسسا في منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة استثمار نهر السنغال، وفى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول غرب إفريقيا. وهي فخورة بسعيها الدائب لإنشاء تجمع الدول المتاخمة للصحراء. أما من الناحية المغاربية فإن موريتانيا قد سارعت بالانتساب إلى اللجنة المغاربية فور سماح الظروف لها بذلك. وانضمت أخيرا إلى الجامعة العربية فى مؤتمر الجزائر 1973. وقد حقق هذا الانتساب لموريتانيا توازنها حيث كانت عضوا في كل المنظمات الإفريقية، فى حين كانت غائبة عن المنظمة العربية لأسباب خارجة عن إرادتها. وهي أسباب سبق أن تعرضنا لها أكثر من مرة.

وفيما يتعلق بانتماء موريتانيا إلى الجامعة العربية نذكر هنا عرضا، وللأمانة التاريخية، أن السيد بومدين قد قام بالكثير من الجهود ليتم هذا الانتساب في أكثر الظروف علنية، إذ كانت الطريقة المتبعة بالنسبة للدول التى سبقتنا أن يتم إعلان قبولها فى مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية. أما بالنسبة لنا، فإن السيد بومدين باعتباره رئيس المؤتمر المضيف – وبناء على طلب منى – جعل قمة الرؤساء تتبنى قبول عضويتنا مباشرة. ولا نزال حتى الآن، على ما أعتقد، الدولة الوحيدة التي قُبلت عضويتها بهذه الطريقة الاستثنائية.

وعليه، فالجمهورية الإسلامية الموريتانية لا يمكنها أن تبرم اتحادا مع الجزائر لأسباب تخصها. وفضلا عن ذلك فإن الظروف العامة غير مواتية لقيام ذلك الاتحاد. فلم تصمد حتى الآن، ولو لأمد قصير، أي تجربة وحدوية لا فى إفريقيا(اتحادية مالي) ولا فى الوطن العربي(الجمهورية العربية المتحدة). وإذا قمنا بمحاولة جديدة فإنه يخشى أن يكون مصيرها الفشل كسابقاتها. وقد يقوض فشلها المحتوم العلاقات الممتازة الجزائرية الموريتانية إلى الأبد. وبدلا من الحفاظ على علاقات تعاون متبادل مثمر قائمة على رضى الطرفين دون خلفيات ونوايا مسبقة، فإن تلك العلاقات قد تتدهور بتغير الروابط السياسية. والحقيقة أن الاختلاف الكبير في الوزن الخاص بكلا البلدين فى المجالات الديمغرافية والاقتصادية والعسكرية، الخ... لابد أن يؤدي إلى تغيير سلوك أحدهما تجاه الآخر. ولن تستطيع موريتانيا في تلك الحال، وهي البلد الأضعف، أن تنجو من عقدة النقص. أما الجزائر فلن تنجو هي الأخرى من عقدة التفوق، مهما كانت إرادة قادتها .

ولهذه الأسباب مجتمعة، فإن مثل هذه الفدرالية غير قابلة للاستمرار، ولا ينبغي بالتالى أن نفكر في إقامتها أصلا. وبالمقابل فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لديها رغبة أكيدة في تطوير تعاونها مع الجزائر ودفعه فى كل الميادين حتى يصبح

تعاونا ثنائيا نموذجيا. وقد قبل محدثي بالنتائج التي استخلصتها لقناعته بالحجج التي سقت فيما يتعلق بمسألة الفدرالية، ولكنه مع ذلك أبدى بعض خيبة الأمل .

وخلال هذه الزيارة نفسها أطلعت الرئيس بومدين على قرارنا بتأميم شركة ميفرما تحت غطاء من السرية التامة، وطلبت منه المساعدة عند الاقتضاء، وهي مساعدة يمكن ان تكون مهمة ومتعددة الوجوه .وخدمة للحقيقة والتاريخ، أود قبل أن أتجاوز هذه النقطة أن أفند شائعة راجت بعيد التأميم، روجتها بعض الأوساط الفرنسية وبالتحديد مساهمو الشركة وشركاؤهم وأنصارهم أي أصحاب المال والصناعة من فرنسيين وأوروبيين. ومفاد هذه الشائعة أن قرار تأميم ميفرما جاء بإملاء من الرئيس بومدين أو بنصيحة منه على الأقل. وهذا كذب محض، بل إن الأمر على عكس ذلك. فعندما أطلعت الرئيس بومدين على قرارنا وطلبت منه المساعدة نصحني بالتروي والحذر مع طمأنته إياي بأن كل مقدرات الجزائر رهن إشارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وأضاف قائلا: "...إحذر الفرنسيين، فإن باستطاعتهم اللجوء إلى أسوأ الاحتمالات عندما تهدد مصالحهم، وهم قادرون على خنق موريتانيا اقتصاديا وعلى أن يخلقوا لها كافة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية كذلك. وأنت تعرف أكثر مني أن موريتانيا ما تزال هشة، وتتبع لفرنسا في كثير من الميادين وتشكل جزءًا من منطقة نفوذها الخاصة. ولن تتردد فرنسا فى الإطاحة بك إذا حاولت النيل من مصالحها المختلفة، لا في موريتانيا فحسب بل وفي غرب إفريقيا كذلك، حيث تخشى انتشار عدوى تجربة الانعتاق الموريتانية إذا كتب لها النجاح. وباستطاعة الفرنسيين أن يغلقوا في وجوهكم سوق الحديد العالمية لإجهاض قراركم العادل والثوري. إننى أعى ما أقول لأن الجزائر التي يتوفر لديها من وسائل المقاومة ما لا يتوفر لموريتانيا، عندما أممت قطاعا استراتيجيا هو قطاع النفط لم تزل فرنسا تخلق لها الكثير من العراقيل. فنحن نجد عملاءها في كل مكان وهي تلقي تحت أقدامنا أينما سرنا قشور الموز."...

وقد شكرت محدثي على نصحى بالتزام الحذر، وأخبرته أن اللجنة الدائمة للمكتب السياسي الوطني قد عينت بالماضي وبصورة سرية لجنة ضيقة سيعد أعضاؤها – وهم وحدهم المطلعون على هذا المشروع - قرار التأميم في "اليوم الموعود".

وقد ناقشوا مطولا هذه المسألة ودرسوا مختلف الجوانب التي تحدث عنها آنفا السيد بومدين. وعليه، فقد قررنا تأميم "ميفرما" يوم 28 نوفمبر الموالي رغم كل الأخطار التي عددنا بعضها .وعندها سألني محاوري عن كيفية رد فرنسا على هذا التأميم حسب وجهة نظري.

فأجبته أننا توقعنا أثناء تحليلنا للموقف ردود فعلها على المديين القصير والمتوسط. فعند إعلان قرار التأميم قد تسحب فرنسا جميع رعاياها العاملين في الشركة الذين يشكلون الغالبية العظمى من الأطر العليا وأغلب الفنيين ذوي الكفاءة والخبرة، مما ينجم عنه توقف كامل ومباشر لكافة نشاطات الشركة وما يصاحب ذلك من نتائج مالية واقتصادية واجتماعية تمثل كارثة بالنسبة لنا. ولكننا نعتقد أن

الحكومة الفرنسية قد تتردد في اتخاذ مثل هذا القرار المتطرف لعدة أسباب: منها أن مشكلة البطالة التي بدأت تعم فرنسا يصبح معها جلب مئات العمال من مختلف التخصصات والمستويات إلى سوق العمل الفرنسي قرارا صعبا على حكومة باريس مهما كانت رغبتها وإرادتها فى "معاقبة "الموريتانيين على غرورهم، هذا إن لم نقل تجاسرهم، خاصة وأن جزءا كبيرا من هؤلاء العمال الفرنسيين الذين لا يرغبون فى التخلى عن وظائفهم، سيفضلون الحفاظ على وضعهم بما فيه من امتيازات، مهما كان رب العمل، على الانصياع لقرار حكومتهم بالعودة.

غير أن المسؤولين الفرنسيين يمكن أن يردوا بصورة أكثر هدوءا خوفا من إحداث فراغ في موريتانيا ستبادر لسده دول عربية أو غير عربية، مثل روسيا ورومانيا مثلا، سيما وأن الطبيعة لا تتحمل الفراغ. فالحكومة الفرنسية رغبة منها فى الحفاظ على استراتيجيتها الجهوية فى منطقة نفوذها هذه، يمكن أن تواصل التعامل مع النظام الحالي في موريتانيا وإن كانت ربما ترغب في أن يحل محله نظام أكثر طواعية إن لم نقل رضوخا.

ومع ذلك فإن هذا التصور ينبغي ألا يمنعنا من أن نتوقع رد فعل آخر من قبل فرنسا وإن كان ذلك الرد بعيد الاحتمال. فقد يبدو لمن يحنُّون إلى العهد الاستعماري من المسؤولين السامين الفرنسيين أن مصالح فرنسا في المنطقة أمست مهددة بهذه السابقة الموريتانية. ولذلك قد تلجأ فرنسا إلى تدخل عسكري محدود يتم بموجبه احتلال نواذيبو والزويرات..

وفى نهاية عرضى الذي علق محاورى على بعض جوانبه، سألنى عن نوعية العون الذى تنتظره الجمهورية الإسلامية الموريتانية من الجزائر؟ فأجبت أن هذا العون يتوقف على ردود الفعل الفرنسية. فإذا كان هذا الرد مثلا مطابقا لتحليلاتنا السابقة، فبودنا أن يستعد الفنيون الجزائريون المؤهلون ليحلوا محل الفرنسيين كليا أو جزئيا. وسلمته عند ذلك لائحتين إحداهما بالوظائف الحيوية في الشركة التي لابد من تعويضها مباشرة، والأخرى بالوظائف التي يجب إيجاد بديل عن أصحابها ولكن بصورة أقل إلحاحا وإن كانت مستعجلة مع ذلك.

وأكد لي فى الحال أنه سيتخذ التدابير اللازمة بمنتهى السرية. فكيف سيتم ذلك؟ ستقوم الشركات الجزائرية المماثلة لميفرما، بواسطة شبكاتها عبر العالم، بالعثور على ما نحتاجه من عمال. وفور تقديم طلبنا سترسل لنا الحكومة الجزائرية ما يناسب احتياجنا من الأطر الجزائرية، وتقوم هي فى الوقت ذاته باكتتاب العدد نفسه لتغطية حاجياتها الوطنية من الأطر الذين سبق أن تم التعرف عليهم فى السوق الدولية .

وهكذا تمت طمأنتنا فيما يتعلق بالفنيين والأطر، واتفقنا على أنه إذا لم يذهب الفرنسيون فلن تكون لنا في موريتانيا حاجة للجزائريين، وبالتالي فإننا وإياهم نتصرف وكأن شيئا لم يكن. أما من الناحية العسكرية، فقد قررنا أنه سيتم بمناسبة 28 نوفمبر 1974 وضع وحدات جزائرية في حالة استنفار دون أن تعلن أسباب ذلك. وتكون هذه الفرق مستعدة للدخول إلى موريتانيا عند أول إشارة منا.

وسيكون السيد بومدين نفسه في تيندوف يوم 28 نوفمبر بانتظار الإشارة المحتملة للقيام بأية عملية ضرورية. وإذا لم يحدث شيء عندنا فلن أكون بحاجة إلى الاتصال به، وعليه هو بالتالي أن ينهي تلك الإجراءات. وفي النهاية لم يصدر أي رد فعل عن فرنسا، وعليه لم تكن هناك حاجة إلى تدخل الجزائر. وقد علمت فيما بعد أن بومدين قد أصيب بخيبة أمل لأنه كان يود لو تدخل في بلادنا .
ومهما تكن دوافعه ونواياه، ولا بد أن تكون له دوافع ونوايا، فقد أظهر كثيرا من الاستعداد والرغبة في مساعدتنا في مرحلة حاسمة من نضالنا من أجل التحرر الوطني، بروح نضالية وبتجرد ملحوظ، مما ترك أثرًا عميقا في نفسي. وأعتبر منذ تلك اللحظة أن له وللجزائر دينا كبيرًا علي وعلى بلادي. وعلى الرغم مما أصابنا من أذاه الشديد بعد لقاء بشار في 10 نوفمبر1975، فإنني أغفر له ما اقترف بحقنا لاسيما وقد مات تغمده الله برحمته الواسعة.

*
* *

--

الفصل السابع عشر (2 (

ولنعد مرة أخرى إلى علاقتي معه. فقد أبلغني السفير الجزائري بنواكشوط في مارس 1975 دعوة من رئيسه للقائه في الجزائر "... من أجل استعراض الوضع في شبه منطقتنا...". فوافقت على الدعوة. وبعد أيام ذهبت إلى الجزائر حيث استقبلني مضيفي – كما هي العادة دائما - استقبالا جيدا.
وقد كان هناك جديد هذه المرة بالنسبة للقاءاتنا السابقة هو حضور وزيري الخارجية حمدي ولد مكناس وعبد العزيز بوتفليقه أهم ما دار بيننا من حوار. وفي بداية هذا الحوار عتب علي محدثي بأسلوب الممازح وبصورة "ودية وأخوية"، بشأن الاستمرار في التشاور مع المغرب في قضية الصحراء في غياب الجزائر.
ورددت عليه بأنني لم أفهم قصده، منبها إلى أنني سبق أن أخذت عليه بحق المأخذ نفسه في شهر أغسطس الماضي، وذكرته بما أجابني به إذ ذاك، ثم أضفت "...لو كان القرار الجزائري المتخذ من جانب واحد بالانسحاب من المحادثات الثلاثية بشأن الصحراء المقررة في عام 1970 بنواذيبو قد تم اتخاذه على مستوى أخفض لكنت لجأت إليكم، أما وأنك كنت أنت من اتخذ هذا القرار بمحض اختيارك فإنه لم يبق لي إلا أن أضعه في الاعتبار. أما بشأن التخلي عن التشاور مع المغرب فهو أمر مرفوض تماما لأن أسبابه ما تزال قائمة وهي اتفاق مصالحنا في هذه المسألة مع المصالح المغربية ."
ومع اعترافه بصدق ما ذهبت إليه في واقع الأمر، فقد صرح لي قائلا" :أعترف لك أنني لم أكن أظن أن موريتانيا ستمضي في مفاوضاتها مع المغرب في غياب الجزائر. والآن وقد حصل ذلك، فإنني أرجو لكم حظا سعيدا. ولكن احذروا المغاربة

فهم قادرون تماما على "خداعكم" لأنكم أصبحتم من الآن تفاوضونهم وجها لوجه، وهو أمر طالما سعوا إليه. فحضور الجزائر في المفاوضات الثلاثية حول الصحراء قد ظل يغيظهم باستمرار ويحول بينهم وبين فرض وجهة نظرهم على موريتانيا."
وهنا طمأنته قائلا" :إن موريتانيا رغم ضعفها قادرة على حماية نفسها وتعرف عادة كيف تدافع عن مصالحها..."

وفي بداية شهر يونيو الموالي علمت أن التوتر بلغ ذروته فجأة بين البلدين، فأوفدت حمدي ولد مكناس إلى قائدي البلدين أدعوهما إلى ضبط النفس. وأكد لى عند عودته أن التوتر كان على أشده، وأن الرئيس بومدين كان شديد الحنق على المغرب، فى حين كان الملك أقل غضبا إلا أنه يخشى من تدهور الوضع. وقد أبلغه كل واحد منهما رغبته في اللقاء بي في أسرع وقت ممكن. وألح علي حمدي فى الإسراع بالتدخل نظرًا لما يكتنف تفاقم الأزمة من مخاطر. فكلفت السفير الجزائري بإبلاغ رئيسه بقدومي مبديا رغبتي في أن يكون اللقاء خارج مدينة الجزائر. وفي اليوم نفسه اقترح علي نظيري الجزائري مدينة بشار فقبلت الاقتراح وتوجهت إليها حيث استقبلني في المطار.
والحقيقة أن السيد بومدين كان شديد التوتر. فبدأ يحدثني دون مقدمات عن الملك وبعض المسؤولين المغاربة بألفاظ غير دبلوماسية، قائلا: "... لقد بلغ السيل الزبى من طرائق الحسن الثاني الذي... والذي.... فأنا شخصيا قد غدوت ضحية لحملة شديدة القسوة من طرف الصحافة المغربية، وقد نشرت هذه الأخيرة صورة كاريكاتورية سيئة عني تبرزني بالزي العسكري وتظهرني كتوسعي وإمبريالي... الخ. وأنا لن أتحمل طويلا شتائم هذه الحملة التي ينظمها بكل عناية الحسن الثاني وأعوانه المقربون. فأنا مازلت حتى الآن أمنع الصحافة الجزائرية والإذاعة والتلفزة من الرد بالمثل. غير أنني لن أستمر فى إلجامها عن الرد على وسائل الإعلام المغربية إن لم تتوقف مباشرة حملتها المغرضة ضد الشعب الجزائري وضدي شخصيا."
وفي هذا اللقاء حدثني لأول مرة عن جبهة التحرير الصحراوية بصورة علنية. وقبل ذلك كان يومئ إليها في صورة مزاح قائلا ..." :بنو عمك الذين كوَّنوا "جبهة للتحرير" في موريتانيا، قد أصبحوا يقيمون في الجزائر منذ فترة، ونحن نقدم لهم كثيرا من العون وهم يستعدون لكل الاحتمالات... الخ". أما في هذه المرة فقد أعلن لي أن "الوضع متفجر عند الحدود الجزائرية الصحراوية المغربية. والقوات الجزائرية فى حالة استنفار على طول الحدود مع المغرب والصحراء المسماة بالإسبانية. وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب مستعدة بدورها للرد إذ أن الحسن الثاني قد حشد قواته على طول الحدود نفسها وهو يخطط لمهاجمة الجزائر واجتياح الصحراء بالتعاون مع أصدقائه في الحكومة الإسبانية وبمباركة من الأمريكيين والفرنسيين. لهذا فإن الجيش الجزائري على أهبة الاستعداد، فنحن لن نترك الحسن الثاني المدعوم من الإمبريالية الغربية يعيد

ضربة أكتوبر 1963، حين انتهز إذ ذاك الضعف المؤقت للجزائر الخارجة لتوها من سبع سنوات من الحرب الضروس مع جيش الاحتلال الفرنسي، فطعنها في الظهر. والشعب الجزائري لا يمكن أن ينسى ذلك العدوان. كما لن ينسى أن الحسن الثاني هو الذي فرض على أبيه – ذلك الرجل المحترم – أن يمارس ضغوطا على الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية لتقبل التنازل عن جزء من أراضيها، جزء كان دائما يريد ضمه إلى المغرب من أجل تجسيد حلمه التوسعي بإنشاء "المغرب الكبير" الذي ما يزال يسعى إليه بالتدريج. وتعرف أكثر من غيرك أن اجتياح موريتانيا وضمها إلى المغرب يشكل إحدى مراحل هذا الحلم. وبما أن الفرنسيين قد منعوه من اجتياح موريتانيا من الشمال، فقد طلب من أول حكومة للجزائر المستقلة أن تترك جيوشه تعبر من تيندوف لاجتياح موريتانيا. وقد كان بن بله مستعدا للموافقة، غير أنني بوصفي نائبا للرئيس ووزيرا للدفاع رفضت بصورة قاطعة هذا المشروع الذي لن يكون مدمرا لموريتانيا وحدها ولكن للجزائر أيضا. وكان "المغرب الكبير" سيتحقق منه جزء كبير آنذاك على حساب الجزائر بصورة خاصة. وكانت الجزائر مهددة باستمرار من قبل كل من "المغرب الكبير "وحلفائه قادة الإمبريالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة وفرنسا. غير أن بن بله لم يكن يضع كل هذه الأخطار في الحسبان مما جعلني أعارض هذه القضية بالذات معارضة قاطعة مثل ما عارضت قضايا أخرى. وقد كان هذا أحد أسباب الخلاف بيننا الذي آل إلى إقصائه من قيادة الدولة الجزائرية."...

وقد رددت على مضيفي بأنه إذا كان لا يرضى عن عدم مصادقة المغرب على اتفاقيات الرباط 1972، فإن ملك المغرب بدوره لا يرضى عن كونه يؤوي وينظم حركة مسلحة معادية للمغرب ولمشاريع إعادة توحيد وطنه في الصحراء المسماة بالإسبانية .

فأجابني قائلا: "...أعرف تلك الأغنية التي يرددها الحسن الثاني على مسامع من يصغى إليه. إنه يريد إبرام صفقة معي تقضى بأن أتخلى عن البوليساريو مقابل تصديقه على اتفاق ترسيم الحدود! غير أننى لن أبرم معه أي صفقة لسببين اثنين: أولهما أن لاشيء يضمن لي أنه سيحترم هذا التعهد ما دام لم يحترم تعهده السابق. وثانيهما أن إيواء البوليساريو ومساعدتها على تحرير وطنها نابع من مبدإ ثابت في السياسة الجزائرية هو مبدأ دعم كافة حركات التحرر التي تناضل من أجل استقلال بلدانها. فالجزائر تستضيف حركات إفريقية وآسيوية جاءت من مناطق بعيدة لا ترتبط معها بأي روابط عرقية ولا دينية ولا ثقافية، فكيف نعاتبها على أن تحتضن حركة عربية إفريقية مسلمة بلدها ليس جارا للجزائر فحسب، بل تربطهما حدود مشتركة؟ ...

ورغم تأكيدات السيد بومدين الآنفة، فإننى كنت وما زلت مقتنعا بأنه لو صادق ملك المغرب على اتفاق الرباط فى 1973 أو 1974 ما كان الرئيس الجزائري ليشجع إنشاء حركة البوليساريو كإجراء انتقامي من المغرب، وما كانت حرب الصحراء لتقع بل لكانت اتفاقية التقسيم الحل النهائي لهذا المعضل. لكن "وما تشاءون إلا أن يشاء الله."

هذه الصفحات السابقة تلخيص للقاءين داما أكثر من ست أو سبع ساعات خلال الأربع والعشرين ساعة التي قضيت والرئيس بومدين في بشار .
وفي أعقاب اللقاء الثاني أخبرت مضيفي بأنني أنوي المرور بالرباط، وسألته عما إذا كان لديه رسالة إلى ملك المغرب، رغم ما يشوب علاقاتهما من توتر .
فرد علي وقد عاوده مزاجه المرح: "...أعرف أنك تحمل في جيبك دائما غراء لرأب كل صدع وإصلاح ذات البين! ولكنك تعرف أن خلافي مع الحسن الثاني لا يمكن أن يجبره أي غراء عادي. فأنا إذن لا أحملك أي رسالة إليه، فليس لدي ما أقول له. غير أنه ينبغي أن يعلم أنه إذا ظل يتحداني فسوف أرفع التحدي."...
وبعد أن دعوت إلى التهدئة، أطلعت مضيفى، قبل أن نفترق، على أنني أنوي التدخل بصورة شخصية لدى الملك من أجل أن يساهم في تخفيض التوتر الذي بلغ ذروته. ثم أضفت قائلا: "لو حصلت على أي عنصر جديد، فسأمر غدا أو بعد غد بالجزائر، لو سمحتم، قبل أن أعود إلى نواكشوط."
وقد رد قائلا: "أنت تعرف أن الجزائر ترحب بك على الدوام، ولكنني أطلب منك فقط إذا نويت المرور بالجزائر أن تعلمني عن طريق سفيرنا في الرباط كي يتسنى لي أن أستقبلك في المطار."
وقد وجدت الملك بالرباط تعلوه السكينة هادئ البال، وبادرنى بالقول: "كيف حال السيد بومدين؟". ولخصت له بلغة دبلوماسية ما دار في لقاءات بشار دون أن أدخل فيما دار بيننا من جدل. وأخبرته أن الرئيس بومدين كان شديد الامتعاض من حملة الصحافة المغربية ضده خاصة الصورة الكاريكاتورية التي نشرتها جريدة "الرأي" وما رافقها من تعليقات وأنه غير راض البتة عن عدم تصديقه على معاهدات يونيو 1972 .
وقد أوضح الملك "أنه فيما يتعلق بالحملة الصحفية فهي حملة تشنها صحافة المعارضة ولا سلطة لي عليها. ثم إن الشعب المغربي عموما، والنخبة السياسية منه خصوصا، غاضبة جدا من عدم عرفان الجزائريين بالجميل وبومدين منهم بالذات. فلا أحد فى المغرب ينسى التضحيات التي قدمت لدعم المحاربين الجزائريين ومساعدتهم ولا العدد الكبير الذى مات من المغاربة على طول الحدود المشتركة بين البلدين من أجل القضية الجزائرية. فقد كان المقاومون الجزائريون، وخاصة الأطر منهم، يستقبلون استقبال الأخوة في الأسر المغربية التي تفتح لهم ذراعيها، وبومدين الذي بدأ مسيرته النضالية السرية في غرب الجزائر قد استفاد كثيرا من الضيافة المغربية. وعندما يتذكر المغاربة كل ذلك ويعلمون أن بومدين نفسه بدأ ينظم ما يسميه حركة مسلحة صحراوية لا لمنع استعادة الأراضي المغربية التي كانت قد اغتصبتها إسبانيا فحسب، بل ليحارب بها أيضا المغرب بدعم من الجيش الجزائري، فإن هؤلاء المغاربة عندما يعلمون كل ذلك سيخرجهم الغضب عن رشدهم."
وتابع الملك يقول :لقد أخبرتكم منذ أكثر من سنة أن بومدين لم يكن في يوم من الأيام وفيا معى. وهو يريد بهيمنته أن يمنع المغرب من استعادة أقاليمه الصحراوية التي كانت تحت الاحتلال الإسباني. ونظرا لمعاداته المغرب، فإنه

يفضل الإبقاء على الاستعمار الإسباني في الصحراء بدلا من تحقيق المغرب لوحدته الترابية، وهو أمر مغاير لتصريحاته المناهضة للاستعمار. غير أنه لا يستطيع الفكاك من عدائه المتأصل لبلادي .

إنكم لم تصدقوا ما قلت لكم منذ أكثر من سنتين حين أخبرتكم أن بومدين يعمل على إنشاء حركة سيسميها" حركة تحرير الصحراء" بتمالؤ مع ليبيا واعتمـادا على وسائلها المالية للحيلولة دون تنفيذ اتفاقنا الثنائي. فأنتم أيضا مستهدفون بقدر ما أنا مستهدف رغم ما يظهر لكم غالبا من مودة فى تصريحاته .

وإذا سمحتم فسأنظم لقاء بينكم وبين قادة كل التنظيمات السياسية في المملكة، فإنهم سيخبرونكم جميعا بأن موقف بومدين وعداءه المتأصل للمغرب قد فاجأهم وأغضبهم وترك أثرا سيئا فى نفوسهم". فأجبته أنني أصدق كل ما يقوله وأن مثل هذا الاجتماع لا ضرورة له. وفي أعقاب هذا اللقاء الطويل سألني عما إذا كنت سأمر ببومدين في طريق عودتي إلى نواكشوط فأخبرته أنني مستعد للمرور به إذا كان سيحملنى برسالة إليه. وبعد صمت وجيز، استأنف محاوري الحديث قائلا:

"...بما أنكم" سيد المساعى الحميدة" الوحيد بيننا الذى يسمح لكل منا بمخاطبة الآخر، فإننى أطلب منكم أن تمروا بالسيد بومدين لتقول له أولا إن المصلحة العليا لشعبينا تجعلنى دوما بحاجة إلى مخاطبته حتى وإن لم يكن الأمر بالنسبة له كذلك. كما أود أن تنقلوا إليه الملاحظات التالية :

أولا: أعتقد أنه لا يرغب فى الحفاظ على الاتصالات الأخوية التي أقمنا فيما بيننا خلال السنوات الأخيرة. وتجسيدا لهذا الظن أذكره بأنني بعثت إليه خلال الأشهر الأخيرة عدة مبعوثين سامين أعضاء في ديواني ووزراء... الخ، ولكنه لم يبعث إلي في تلك الفترة أي مبعوث كما لو كان يريد قطع الصلات بيننا، فى حين أن الوضع الراهن لعلاقاتنا يجعل الإبقاء على هذا النوع من الاتصال وسيلة نادرة بل ووحيدة لمحاولة تفادى ما لا تحمد عقباه .

وفي السياق نفسه، كنت أوعزت إليه عدة مرات بأن يرسل إلي بوتفليقه الذي أعرفه حق المعرفة ويعتبر أقرب معاونيه فى المجال الذى يشغل بالنا الآن. وعند ذلك أستطيع أن أناقش معه كل علاقاتنا ما دام لا يرغب فى اللقاء بيننا، ويرى أنه لن يفضي إلى نتيجة. وأكاد أستخلص من رفض جاري للحوار أنه لا يمانع في التصعيد. وإذا كان الأمر كذلك فإنني سأتركه وحده يتحمل المسؤولية كاملة عن كل ما يمكن أن يتعرض له بلدانا من أخطار.

ثانيا: لن أخفي عنه ما دمنا جيرانا وإخوة، أحببنا أم كرهنا، ما أشعر به من خيبة أمل ومرارة. فلم هذه المرارة وخيبة الأمل؟ لأنه يعتبر المغرب وعلاقتها بالصحراء مساوية لحرب أمريكا ضد فيتنام وما تقوم به البرتغال وجنوب إفريقيا فى إفريقيا الجنوبية، دون وضع اعتبار للعلاقات الدينية والثقافية والتاريخية والجغرافية التي تجمع بين الشعبين الجزائري والمغربي في تقييم علاقتنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا. هذا الأمر يؤلمني إيلاما لا حد له. وفي مثل موقفه هذا وعدم عرفانه بالجميل، فإن إحساسي كمغربي، ومغاربي، وعربي وإسلامي وإفريقي قد أُصِيبَ بجرح عميق! كيف تَأَتّى لبومدين أن يقارن بين المغرب وجنوب إفريقيا

العنصرية؟ والبرتغال المستعمرة؟ وكيف يتسنى له أن يقارن بين حركات تحرر تحارب بشرف وصدق ضد الإمبريالية والاستعمار ونظام لابارتايد بما يدعوه حركة تحرر أنشأها بنفسه لمحاربة المغرب ومنعه من تحقيق وحدة أراضيه؟ كلا! إنه أمر تسطك منه المسامع، وأرجو أن تبلغوه بما أشعر به من مرارة. وإذا لم يكن راغبا في أن يبعث إلي رسالة، ولو معكم، فأنا أبعث إليه رسالتي هذه...".
وبدا الملك متأثرا بالفعل.

وفي حفل العشاء لم نتكلم عن الجزائر لأننا لم نكن وحدنا. وفي الغد رافقني إلى المطار وقال لي ونحن في السيارة: "... لقد أمرت بمصادرة عدد هذا الصباح من جريدة "الرأي" الذي تضمن بالفعل هجوما عنيفا على الجزائر ورئيسها كي يكون مروركم بالجزائر مثمرا ولإعطاء دليل على حسن نيتي. وأتوقع ردود فعل عنيفة لا من حزب الاستقلال وحده وإنما من كل المعارضة المجمعة على امتعاضها من الجزائر ورئيسها. ولكنني سأواجه ذلك شريطة أن يبدي بومدين بعض حسن النية هو الآخر "...

وعندما وصلت إلى الجزائر وجدت بومدين أكثر هدوءا مما كان عليه بالأمس في بشار؛ ورد على رسالة الملك التي حملت إليه، والتأثر باد عليه، قائلا: "... صحيح أنه بعث في الأشهر الأخيرة عدة مبعوثين سامين، وكنت كل مرة أرد على رسالته مع مبعوثه الخاص نفسه. وأعترف أنني لم أفكر – تصحيحا لهذا الخطإ – في أنه كان علي أن أبعث إليه مبعوثا على الأقل على مستوى مبعوثيه. فأنا أعترف له إذا بأنه كان على صواب هذه المرة...
أما بالنسبة لعبد العزيز فإنه كان مشغولا خلال الأشهر الأخيرة في المشرق، كان مشغولا من جهة بالصلح بين إيران والعراق الذي كان يتقدم بصعوبة، ومن جهة ثانية كان مهتما باتصالاتنا بدول الخليج، وخصوصا العربية السعودية، من أجل الحصول على قروض هامة تحتاجها الصناعة في بلادنا. وتوشك المهمتان اليوم على نهايتهما. فسأرسل إذا عبد العزيز إلى المغرب في بحر الشهر الموالي" ...
وفور وصولي إلى نواكشوط، أرسلت حمدي إلى الرباط ليبلغ الحسن الثاني جواب بومدين. وقد بعث هذا الجواب والجو الذي دار فيه لقائي الأخير مع الرئيس الجزائري أملا لدي بأن الأمور يمكن أن تتحسن وتسير في الاتجاه الصحيح، فيستأنف الحوار المغربي الجزائري بصورة قابلة للاستمرار. وللأسف الشديد، فإن تطور الأحداث سيؤكد لى أنني، بسذاجة، قد خلت أحلامي حقائق...!

ومهما يكن من أمر فإن بومدين قد أنجز ما وعد. فزار بوتفليقه المغرب في شهر يوليو وكان له مع الملك ..." نقاشات طويلة وصعبة ولكنها صريحة ومفيدة" حسب تعبير الملك نفسه. وقد أصدرا بيانا مشتركا كانت كل كلمة فيه قد تم نقاشها على حدة عدة مرات أثناء صياغته حتى أن بوتفليقه كان يتصل هاتفيا برئيسه. وهكذا كان البيان بالفعل بيانا مشتركا. وعندما عاد بو تفليقه إلى الجزائر حاملا معه نص البيان الذي ينبغي أن ينشر في العاصمتين في آن واحد، اتصل شخصيا

بالملك الحسن الثاني يطلب إبدال كلمة بأخرى لا أستحضرها، غير أن تغييرها كان بإيعاز من الرئيس بومدين شخصيا. وقد وافق الملك على هذا التغيير الأخير .
ويعترف فحوى ذلك البيان بما تضمنته اتفاقية مدريد الموقعة بعد ذلك بخمسة شهور. فقد أعربت الجزائر عن تخليها صراحة عن كل " أطماع فى الصحراء الغربية"، وتتمنى كما تتمنى المغرب " تعزيز أسس الأمن والتعاون الذى لا شك أنه سيكون مفيدًا لهذه المنطقة الحيوية من المغرب العربي"، وأن "ينتهى فى أسرع وقت ممكن الاحتلال الإسباني". وفى الأخير فإن الجزائر تهنئ نفسها على "التفاهم المتبادل بين البلدين الشقيقين المغرب وموريتانيا بشأن المنطقة."
وقد بعث الرئيس الجزائري برقية تهنئة ودية للغاية إلى ملك المغرب بمناسبة عيد الشباب المغربي. لذلك ظن كثير من المراقبين أن هذا يعني بداية ذوبان الجليد بين البلدين وإيذانا بالشروع فى الحوار. وللأسف فإن أفق عودة العلاقات الجزائرية المغربية إلى طبيعتها قد بدا هذه المرة أيضا مجرد وهم!

*
* *

وإذا عدنا إلى العلاقات الثنائية فإن ثلاثة تصرفات وقعت في صيف 1975، قد أفهمتنا أن الموقف الجزائري من بلادنا قد تغير بصفة جذرية ... أولها وقع أثناء اجتماع وزراء الخارجية بالعاصمة الأوغندية كمبالا لإعداد قمة منظمة الوحدة الإفريقية، حيث فاجأ رئيس الوفد الجزائري جميع الحاضرين بهجوم علني عنيف على الجمهورية الإسلامية الموريتانية يرميها فيه بأنها تنكرت لموقفها من الصحراء الخاضعة للاستعمار الإسباني. وأغرب ما فى الأمر أنه لم يذكر حتى إسم المغرب مع أن المألوف في هذا النوع من المواقف أن تكون المملكة المغربية هي الهدف الذى توجه إليه الجزائر سهامها. وبطبيعة الحال فإن ممثلنا قد رفع التحدي ورد بهجوم هو الآخر .
وخلال مؤتمر القمة المنعقد ما بين 8 و 10 أغسطس 1975 سلك بومدين تجاهي سلوكا منافيا تماما لعادته معي في هذا النوع من المناسبات. فلم يحجم عن طلب مقابلتى كما كان يفعل فى مثل هذا النوع من الاجتماعات فحسب، بل تفادى كذلك لقائي في الأروقة وفي المشاورات الجانبية غير الرسمية التى تتم بين مجموعات صغيرة من الرؤساء حسب الصداقة واتحاد المواقف. وعندما رأيت ذلك لم أسع للقائه إلا عندما بلغني أنه سيغادر كمبالا قبل نهاية المؤتمر. عندها كلفت مدير التشريفات بالاتصال بنظيره الجزائري ليخبره برغبتي في لقاء رئيسه قبل أن يغادر. فرد عليه أنه سيتصل به ويعطيه جوابه عبر الهاتف، وهو ما لم يفعل. واستخلصت من ذلك أن السيد بومدين برفضه لقائي يريد أن يظهر استياءه دون أن يصرح لى بذلك كما يفعل الأصدقاء. لماذا؟ سأعرف ذلك لاحقا ...
وأخيرا عندما انعقد المؤتمر الرابع لحزب الشعب الموريتاني في أغسطس لم يغب عن هذه المناسبة من الأحزاب المدعوة غير وفد جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

رغم أن الوفود جاءت من ثلاث قارات هي إفريقيا وآسيا وأوروبا. وحتى آخر لحظة، كان السفير الجزائري يقول إنه يتوقع من حين لآخر إعلان وصول ذلك الوفد. ونظرا لما أصابه من حرج، كان يلقي باللائمة على سوء سير التنظيم الداخلي لجبهة التحرير وبطء إحالة الملفات ما بين الأمانة الدائمة للجبهة التي أحال إليها دعوتنا وديوان الرئيس بومدين.. الخ. وقد أخبرني سفيرنا السابق في الجزائر الشيخ سعد بوه كان بعد عودته إلى الوطن، أن الرئيس بومدين أبلغه، أثناء توديعه إياه بمناسبة انتهاء مهمته، أنه لم يبعث وفدا من جبهة التحرير إلى مؤتمر حزبنا ليلا يشيع في وضح النهار خلافاتنا حول قضية الصحراء: " لأن المتحدث باسم وفد جبهة التحرير – كما قال – في خطابه التقليدي الموجه إلى المؤتمر لا يمكن أن يسكت على هذه الخلافات... أما وإني لا أريد إظهارها، فقد فضلت الغياب...". وقد كرر أمامي هذا التبرير في شهر نوفمبر الموالي في بشار .

وفي بداية نوفمبر أطلعني السفير الجزائري في نواكشوط على رغبة رئيسه في أن يبعث إلى السيد أحمد دراي مدير الأمن الجزائري "حاملا رسالة خاصة مهمة ومستعجلة". وقد استقبلت هذا المبعوث يوم 8 نوفمبر فصرح لى بما يلى: "...لقد لاحظ أخوكم وصديقكم الرئيس بومدين أن العلاقات الجزائرية الموريتانية تمر منذ شهور بمرحلة لا يرضى عنها. وبما أنه يرغب أساسا في أن تبقى هذه العلاقات جيدة بل ومثالية، فإنه يقترح لقاء مستعجلا بينكما لنقاش هذا الأمر. وهو يترك لكم اختيار الزمان والمكان...". وقد اقترحت أن يكون لقاؤنا يوم 10 نوفمبر، وتركت لنظيري اختيار المكان في الجزائر مفضلا أن لا يكون فى العاصمة .

وقد وصلت مطار بشار يوم 10 نوفمبر 1975 على متن الطائرة التي كان مضيفي قد بعثها إلي، فوجدته بانتظاري في المطار. ولم يكن معي من المسؤولين السامين غير محمد عالي شريف، إذ كان حمدي بالعاصمة الإسبانية يشارك في المفاوضات الثلاثية التي آلت إلى توقيع اتفاق مدريد يوم 14 نوفمبر .

وقد دامت نقاشاتنا التي كانت كلها انفرادية عدة ساعات وجرت علي فترتين، وسألخصها هنا .

فقد بادرنى محاورى بالحديث، والتوتر باد عليه، قائلا ..." :لم تعد علاقاتنا الثنائية نموذجية منذ عدة شهور بسبب أعمال الهدم التي يمارسها الحسن الثاني الساعى بكل الوسائل إلى إفسادها". وتلا ذلك عرض مطول عن نزعة "المغرب التوسعية في المنطقة"

ثم تابع كلامه، وقال لى: " يبدو أن موريتانيا ستوقع اتفاقا في مدريد يتم بمقتضاه تقسيم الصحراء بينكم وبين المغرب، ومعنى ذلك أن موريتانيا قد غيرت موقفها تماما. فبعد أن ناضلت من أجل حق تقرير مصير الشعب الصحراوي ترضى الآن باقتسامه مع المغرب كما يقتسم قطيع من الغنم أو الإبل. إن الجزائر لن تقبل بذلك أبدا". فقاطعته لأذكره بأن الاتفاق الذي يناقش في مدريد ليس سوى تجسيد وترسيم للاتفاق الذي سبق أن باركه وتبناه مرتين في الرباط، أولاهما في يونيو 1972، وأخراهما في أكتوبر 1974 أمام جميع رؤساء الدول الأعضاء في

الجامعة العربية.
"أما بخصوص مبدأ تقرير المصير، فقد أوضحت أننا ساندنا على الدوام هذا المبدأ، غير أن تطبيقه لا ينبغي أن يشمل غير الصحراويين الأصليين، ونحن نعلم الآن مدى صعوبة إجراء استفتاء لا يشارك فيه غير سكان الإقليم الأصليين. ومن جهة أخرى، فإن السكان الأصليين لهذا الإقليم قد أعلنوا أكثر من مرة التزامهم بالنضال من أجل الاندماج في المغرب (بالنسبة لسكان الشمال) وفي الجمهورية الإسلامية الموريتانية) بالنسبة لسكان المنطقة الجنوبية من هذا الإقليم). وقد أنشأت قبل حين الغالبية العظمى من هؤلاء الأخيرين "جبهة تحرير الصحراء وضمها إلى موريتانيا"، وتمثل قيادتها كل المجموعات الصحراوية المعنية. ثم إن الاتفاق الثلاثي الذي يتم التفاوض بشأنه في مدريد ينبغى أن يتضمن شكلا مناسبا من أشكال استشارة السكان وأخذ رأيهم فى نهاية الأمر ."

واستأنف مضيفى الكلام، وقال: "أطلب منك أن تسحب بلادك من مفاوضات مدريد وألا توقع بالتالي تلك الاتفاقية التي يجري إعدادها، وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة بالنسبة لبلادك وبالنسبة لك شخصيا. وفضلا عن ذلك، فإنك إذا خيرت بين المغرب الإقطاعي التوسعي وبين الجزائر الثورية، فإنك لا تستطيع أن تختار الأول". فقاطعته من جديد لأقول له إن هذه العبارات التهديدية في غير محلها وأنها لا تحرك منى ساكنا .فاعتذر وأكد لي أنه لا يريد تهديدي، وإنما كلمنى بصراحة ليلفت نظري إلى خطورة الوضع.

ثم تابعت قائلا: "أما فيما يتعلق بالاختيار بين البلدين المذكورين، فإن الأمر غير مطروح بالنسبة للجمهورية الإسلامية الموريتانية بالمفهوم الذي تقصده. فما يحدد علاقة موريتانيا بالدول الأخرى هو بالدرجة الأولى مصالحها الوطنية ومبادئها الخاصة بها. وإن مصالحنا فى هذه المسألة تلتقي بالمصالح المغربية وليس بالمصالح الجزائرية. ولذلك فنحن ننسق عملنا الدبلوماسي مع العمل الدبلوماسي المغربي، ولكننا مع ذلك لا نختار المغرب ضد الجزائر، بل إن البلدين يبقيان بالنسبة لنا بلدين جارين أخوين وصديقين نرغب فى آن واحد في الحفاظ على أفضل العلاقات معهما."

وقد بادر بالقول: " إحذر يا مختار! فموريتانيا بلد هش لديه مشاكل داخلية خطيرة، وحدود تمتد آلاف الكيلومترات لا يمكنها أن تحميها بنفسها في حالة حدوث نزاع مسلح. ومصلحتها إذن في أن تبقى حيادية وتتابع لعب دورها الديبلوماسي البالغ الأهمية بين الجنوب والشمال، ذلك الدور الذى لا يتناسب بالمرة مع وزنها الخاص. وإذا كانت ما تزال تخشى بحق من النزعة التوسعية المغربية، فبوسعها أن تعول على الجزائر لمساعدتها في الدفاع عن نفسها . ومهما يكن من أمر، فإنه لا ينبغي لها أن تسمح للمغرب بجرها إلى مغامرة قد تكون ضحيتها الأولى ما دامت الحلقة الأضعف في المنطقة .

وعلى أي حال، فإن الجزائر لن تقبل أبدا تحقق ذلك المخطط الميكيافيلي الذي يعد له الحسن الثاني بشبه تواطئ مع إسبانيا الاستعمارية الفاشية. ولن تقبل الجزائر إطلاقا أن توضع أمام الأمر الواقع في الصحراء، ولن تفرط أبدا في مصير الشعب

الصحراوي الذي يكافح من أجل استقلاله. وإذا اقتضى الحال، فستضع تحت تصرفه كل وسائلها المادية والبشرية، وإذا لم يكن ذلك كافيا فإنها ستلجأ إلى التضامن الثوري العالمي من أجل جمع 50 أو 60 بل و 100 ألف مقاتل من أجل الحرية لمنع المغرب من سحق الشعب الصحراوي دون رحمة واستعمار وطنه."

وأجبته بما أجبت به ملك المغرب ذات يوم حين قلت: "إن موريتانيا واعية بضعفها المادي، غير أن هذا الضعف لا يسبب لها أي عقدة نفسية ولا يثبط من عزمها فى الدفاع عن شرفها وكرامتها ومصالحها حتى آخر موريتاني. ومعنى ذلك أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية ستوقع على اتفاقية مدريد."
واستعاد محاورى السيطرة على نفسه، وأكد لي مجددا أنه لا يريد تخويفي ولكنه يتكلم فقط بصراحة ليبين لي ما فيه مصلحتي الخاصة ومصلحة مستقبل العلاقات الجزائرية الموريتانية .
وفي الغد رافقني إلى المطار وهو أكثر هدوءا، وما آل إليه الأمر بعد ذلك معروف ...

*
* *

كيف أسمح لنفسى بالوقوع فى فخ المرحوم بومدين مع أن الرهان كان كبيرا؟ لقد طرح علي هذا السؤال أكثر من مرة مع مرور الوقت. وللأمانة التاريخية أقول إن ثقتى بعلاقاتى مع السيد بومدين وبصدق مشاعره تجاه القضايا التى نعالجها كانت كبيرة. وكان ذلك مصدر خطئى فى تقييمى لاحقا لموقف الرئيس الجزائري. وكنت أعرف أن بوسعه كأي إنسان أن يغير موقفه تبعا للظروف والمصالح الآنية، لكننى كنت أجله عن انتهاج ذلك المسلك. وكنت أعرف بالطبع الخلاف المتأصل بين الجزائر والمغرب الذى يجد جذوره فى التاريخ والجغرافيا ويشكل الصراع على زعامة المغرب العربي مصدره الأساس.
فهل فرضت تلك الصداقة على مواطنى وعلى معاوني بوجه خاص؟ لا أعتقد ذلك حتى الآن.
فلم ألق قط أي معارضة علنية من أعواني. فهم إما محايدون، وإما موافقون على السياسة مع الجزائر. وفضلا عن ذلك كان السفير والوزير والوالي والمسؤول السامي المعني، مهما كان مستوى مسؤوليته، يطلع على ما يجرى بل ويستشار.
ثم إننى لم أتلق من سفيرنا بالجزائر أي عنصر يدعونى إلى أخذ الحيطة.

--

هوامش على الفصل السابع عشر

-يعنى عبد العزيز بوتفليقه وزير الخاجية آنذاك .

-نشرته جريدة لموند الفرنسية فى عددها الصادر فى 6 و 7 يوليو 1975.

--
18
الفصل الثامن عشر (1 (

الفصل الثامن عشر

نحن وإخواننا العرب الآخرون

مارس 1957 - يوليو 1978

إن انتماءنا إلى الأمة العربية ليس وليد استقلالنا ولا وليد اعتراف الدول الشقيقة بنا. كما أن وضعنا فى إفريقيا الغربية ليس وليد الاستعمار الفرنسي، بل إن هذا الاستعمار والدعاوى المغربية قد أخلا بتوازن علاقاتنا الخارجية منذ البداية. ولم يستهونى فى يوم من الأيام الخطاب العروبي لا فى الماضى ولا فى الحاضر. ومع ذلك فقد ناضلت طيلة الإحدى والعشرين سنة التى أمضيتها على رأس الجمهورية الإسلامية الموريتانية من أجل أن تنال بلادنا مكانتها كاملة فى الأمة العربية وتضطلع بدورها التام فيها وفى مصيرها. وكانت تونس أول من فهم ذلك. لقد أشرت أكثر من مرة إلى بداية العلاقات الموريتانية التونسية وإلى أول لقاءاتي بالمسؤولين التونسيين مثل السفير السيد بورقيبه الإبن ووزير الشؤون الخارجية الدكتور الصادق المقدم. كما أشرت إلى لقاءاتي الأولى بالرئيس بورقيبه وإلى أول تبادل لزيارات الوفود بين البلدين. وسألخص هذه الاتصالات وأكملها بما تلاها حتى 1978. فمن المعروف أن تونس بورقيبه قدمت لنا منذ إعلان استقلالنا عونا لا ينسى ولا يقدر بثمن فى المجالين الديبلوماسي والثقافي. ففى المجال الأول، لم تكتف، إلى جانب فرنسا، برعاية مسألة دخولنا الأمم المتحدة بل إنها دافعت عنها بقوة، كما دعمتنا فى كل المحافل الدولية وناصرتنا خصوصا فى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة التى تم قبولنا أعضاء فيها قبل قبولنا فى المنظمة نفسها. وفضلا عن ذلك فقد قامت تونس بالدفاع عن موريتانيا والتعريف بها لدى معظم الحكومات العربية التى لم تكن تعرف عنها إلا ما يصدر عن المغرب من دعاية مغرضة تصورها على أنها "... ولايتها الجنوبية التى فصلها الاستعمار الفرنسي عن وطنها الأم بالقوة ...". وبسبب هذا الموقف الذى يستحق التنويه، قامت المغرب بقطع علاقاتها الديبلوماسية مع تونس . لذا وجدت هذه الأخيرة نفسها معزولة مؤقتا ومهمشة من قبل أغلب الدول العربية المتضامنة مع المغرب. ولم

يغير ذلك الأمر من تشبث تونس بالمبادئ السامية التى ضحت من أجلها ببعض مصالحها السياسية والديبلوماسية آنذاك. وقد كان الوفاء لتلك المبادئ الحافز الوحيد لموقف الرئيس بورقيبه من تلك القضية. فلم تكن لدى "المجاهد الأكبر" أي مصلحة مادية أو سياسية فى الدفاع عن قضية الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ذلك البلد الصغير النائي الفقير الذى لم يزره من قبل أبدا. وبالمقابل كان بإمكانه دعم شريكه المغربي الوحيد الحاصل على الاستقلال آنذاك انطلاقا من التضامن المغاربي وانتهازا للفرصة الآنية حتى وإن اقتضى ذلك دعم المغرب فى مواقفه غير العادلة، لاسيما وأن الأحزاب المغاربية الكبرى الثلاثة: الدستور الجديد، وجبهة التحرير الوطني، والاستقلال، قد أعلنت فى مؤتمر طنجه المنعقد فى 27 إبريل 1958 الأفكار الأساسية الكبرى لبناء صرح المغرب العربي الكبير. وكانت تلك الأفكار التى لم توضع بعد على المحك ولم تصطدم بالواقع المحلي للبلدان المغاربية، تحرك الرأي العام فى تلك الدول وتحث قادتها على التعاون والتلاحم فيما بينهم. ورغم هذه الظرفية، اختار الرئيس بورقيبة الوفاء لمثله فى العدالة والديمقراطية فى وقت أعلن له فيه المغرب رسميا "عن استعداده لدعم تونس فى المطالبة بصقلية ...". ومع ذلك فقد رفض الرئيس بورقيبه بصورة قاطعة دعم المملكة المغربية فى مطالبها التوسعية غير العادلة تجاه موريتانيا. وفضلا عن الدعم الديبلوماسي غير المشروط والفعال جدا، قدمت تونس بورقيبه للشعب الموريتاني عونا ثقافيا مهما كان فى أمس الحاجة إليه. فقد استقبلت تونس غداة استقلالنا أول دفعة من القضاة العصريين لتكوينهم. وإذا كانت لهؤلاء القضاة معرفة كافية بالفقه تلقوها بمدارسنا التقليدية (المحاضر)، فإنهم لم يلجوا قط مدرسة ولا محكمة عصرية. ولذا أعدت لهم الحكومة التونسية برنامجا نظريا وتطبيقيا خاصا. وكان لها الفضل كذلك فى تكوين أول دفعة من المعلمين المزدوجين باللغتين العربية والفرنسية. وأمدتنا تونس فى الوقت نفسه بقضاة ومدرسين تونسيين تولوا التكوين المحلي فى هذين المجالين. وفى ميدان ترقية المرأة عن طريق العمل، وهو ميدان مهم وحساس كنا متأخرين فيه غاية مثل غيره من الميادين، كان العون التونسي حاسما. فقد "دشن المجاهد" الأكبر خلال زيارته الرسمية الأولى لبلادنا فى نوفمبر 1965 أول مركز لصناعة الزرابي بنواكشوط، أصبح فيما بعد المكتب الموريتاني للزرابي المشهور بجمال زرابيه وجودتها. وقد أنشأت مريم هذا المركز بعون ومساعدة كاملين من تونس التى قدمت الدفعة الأولى من المكونين والمكونات، وأولى آلات تشغيل الورشات، والكميات الأولى من الصوف التى تم استخدامها فى هذا المركز. وعلى الصعيد البسيكولوجي كان نموذج المرأة التونسية العاملة المسلمة العربية الإفريقية مثالا احتذته المرأة الموريتانية. وقد ساهم هذا النموذج بدون شك فى الإسراع بتطور هذه الأخيرة. وعلى جانب هذا التكوين الخاص، قامت تونس بتكوين عدد كبير من الطلاب والمتدربين الموريتانيين فى مختلف التخصصات بكلياتها ومدارسها فيما بين 1960-1978. كما أهلت عددا من أطرنا فى قطاعاتها الفنية المتخصصة مثل قطاع الطيران المدني الذى كونت لنا فيه فنيين وطيارين أكفاء. وهكذا قدمت

تونس لموريتانيا المعاصرة عونا ودعما لا غنى عنهما فى مجال حيوي مثل المصادر البشرية. وقد جرى أول لقاء بينى وبين الرئيس بورقيبه بآديس آبابا فى مايو 1963 بمناسبة ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية. ثم لقيته فى السنة الموالية مرتين بالقاهرة، إحداهما فى يوليو 1964 أثناء القمة الثانية لمنظمة الوحدة الإفريقية، والأخرى فى أكتوبر من السنة نفسها خلال القمة الثانية لدول عدم الانحياز. والتقينا بين هذين التاريخين يوم التاسع أغسطس 1964 فى برن Berneبمبادرة من السيد الطاهر بلخوجه سفير تونس بالجمهورية الإسلامية الموريتانية. ولا أزال أتذكر مدى التأثر العميق الذى انتاب مريم وهي تصافح للمرة الأولى ذلك الوطني الكبير ورجل الدولة العظيم الذى حدثتها عنه منذ 1954 حينما كنا طلابا وهو سجين سياسي. وقد حدثنى "المجاهد الأكبر" عن مدى اهتمامه بالعلاقات الموريتانية المغربية وعن أمله فى أن تأخذ مجراها الطبيعي بعد الاتصال المباشر الذى قبل مبدأه الحسن الثاني وقبلته كذلك خلال وجودنا بالقاهرة فى شهر يوليو 1964. واتفقت مع بورقيبه على أنه سيسعى جاهدا إلى تجسيد ذلك المشروع أثناء قمة عدم الانحياز المزمع عقدها فى أكتوبر الموالي بالقاهرة. غير أن الحسن الثاني لم يحضر ذلك المؤتمر. بيد أن الرئيس بورقيبه والملك الحسن الثاني قد قررا، إثر تبادل مبعوثين، أن ينظم "المجاهد الأكبر" "قمة المصالحة الموريتانية المغربية "بمناسبة عيد جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت. وإلى جانب بورقيبه، كان شاهدا الشرف فى هذه المناسبة هما الرئيسان موديبو كيتا وليوبولد سيدار سينغور اللذان أبديا سرورهما بالقدوم إلى بنزرت والمشاركة فى هذا الحدث. وقد أعدت تفاصيل الاتفاق ووافق عليها الطرفان. واتجهت أنا وموديبو كيتا من القاهرة مباشرة إلى بنزرت حيث سيلحق بنا سينغور. غير أن الملك تراجع فى اللحظة الأخيرة عن الحضور مما أثار غضبا وخيبة أمل كبيرين لدى الرئيس بورقيبه والشعب التونسي. وبعد أن حضرت عيد الجلاء ووقائع مؤتمر الحزب الدستوري الجديد، حظيت بمرافقة الرئيس بورقيبه فى زيارة رسمية قادتنا إلى بعض المناطق التونسية شملت تونس العاصمة والقيروان وسوسة والمنستير فضلا عن عدة بلدات مررنا بها. وقد عرفت من خلال الاستقبالات الجماهيرية الحاشدة مدى تعلق الشعب التونسي بقائده العظيم . وتمت فى الفترة ما بين 15 و18 نوفمبر 1965 أولى زيارة رسمية يقوم بها الرئيس بورقيبه للجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما قام بزيارتها مرة أخرى فى الفترة ما بين 19 و 21 ديسمبر 1973. وعبر الشعب الموريتاني فى هاتين المناسبتين عن مدى اعترافه بالجميل وتقديره الفائق للرئيس بورقيبه من خلال حفاوة الاستقبالات وحرارتها. أما أنا فقد قمت، بدوري، بعدة زيارات لتونس وكنت فى كل مرة موضع استقبال حار من قبل الشعب التونسي الشقيق وقائده العظيم. وللأسف الشديد، صادفت الزيارة الرسمية التى قمت بها لتونس فى نهاية مارس 1967 صحبة مريم ووفد هام، إصابة الرئيس بورقيبه بأزمة قلبية حادة. ورغم خطورة حالته وأوامر الأطباء التى تمنع الزيارة، أصر أن يستقبلنى أنا ومريم وهو على سرير المرض وأن يرحب بنا فى تونس. وقد خرجنا من غرفته بحزن

وصدمة بالغين. وتعود زيارتى الأخيرة لتونس قبل الانقلاب، إلى مايو 1978. فقد جئت لأعوده وهو يتماثل للشفاء من مرض جديد ألمَّ به. ويبدو أن كون تونس هي أبعد دول شمال إفريقيا جغرافيا عن موريتانيا قد ساهم فى غياب أطماع لها فى هذا البلد. وجاء موقفها البناء تجاه موريتانيا استجابة لقناعاتها المبدئية ولم تمله غايات أخرى. وهو أمر نادر الوقوع فى سلوك الدول مما جعلنى أنوه به. أضف إلى ذلك ما يتحلى به بورقيبه من لطافة شخصية وكياسة. فقد اكتفى باستقبال الرسائل المغربية دون أن يسعى إلى التأثير علي. أما بالنسبة لقضية الصحراء، فلم يتورط بخصوصها واعتبرها منذ الوهلة الأولى شأنا جزائريا مغربيا. ولذا اكتفى بلعب دور الوسيط بين البدين، إلا أنه لم يوفق فى مساعيه وكان كل طرف يتهمه بمؤازرة الطرف الآخر. * * * لم تكن لنا صلات بليبيا الملكية لأنها كانت تدعم المغرب ضدنا وإن كان دعمها له فى غاية السرية، وتتصرف تجاهنا تصرفا لائقا عند الاقتضاء. فعندما كنت والوفد المرافق لى عائدين من القاهرة إلى تونس فى أكتوبر 1964، اضطررنا إلى التوقف مدة 24 ساعة فى طرابلس. وقد استقبلنا أحد الوزراء ومدير المراسم الملكية بالمطار وأحلُّونا أفخم الفنادق فى طرابلس. ونظموا لنا زيارة للعاصمة ومتحفها الوطني. وأقاموا على شرفنا حفل عشاء فاخر وتحملوا كافة تكاليف إقامتنا بين ظهرانيهم. وإذا كانت حكومة الملك إدريس لا تعترف رسميا ببلدى، فقد استقبلتنى استقبال رئيس دولة فى زيارة خاصة. أما الجمهورية الليبية التى أعلنها معمر القذافي سنة 1969، فقد تعددت روابطنا معها وتنوعت بشكل ملحوظ وخاصة فى السنوات الأولى من قيام ذلك النظام الجديد. وفى 4 من سبتمبر، اعترفت الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالجمهورية العربية الليبية التى اعترفت بدورها بموريتانيا يوم 5 من الشهر نفسه. وبعد ذلك بقليل، بعث إلي القذافي وفدا ليعبر لي عن رغبته فى إقامة علاقات متميزة بين بلدينا ولإبلاغي رغبته الملحة فى أن يلقانى فى أسرع وقت ممكن. ومن ثم فهو يدعونى إلى القيام بزيارة رسمية للجمهورية العربية الليبية ضمن أوائل الرؤساء الأشقاء. وبوده أن يكون البادئ بالزيارة إذ هو أصغر منى، غير أنه تسلم السلطة للتو ولم يدعم بعد أركانها مما يجعله غير قادر على مغادرة بلاده. وقد رددت عليه بأن الجمهورية الإسلامية الموريتانية مستعدة تماما لتطوير التعاون الأخوي مع الجمهورية العربية الليبية إلى أبعد الحدود .أما زيارتي الرسمية لليبيا فسأقوم بها فور ما يسمح لى جدولي الزمني بذلك. وتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بيننا فى 9 يناير 1970. وقد توجهت إلى الجمهورية العربية الليبية فى 11 مايو 1970 واستقبلنى القذافي بحرارة أخوية بالغة. وقد أحاطنى بعناية كبيرة خلال الزيارة كلها وتصرف معى باحترام تصرف الأخ الأصغر مع شقيقه الأكبر. وردد على مسامعى مرارًا أنه يريد أن يستفيد مما سماه "تجربتى وحكمتى". وقد حدثنى كثيرًا، بطبيعة الحال، عن الرئيس جمال عبد الناصر الذى يتجاوز إعجابه به الحد ويسعى إلى أن يجعله قدوة ومرشدًا فى جميع المجالات. وقد شرح لى مطولا أفكاره الثرية حول الأمة العربية ومستقبلها ولاسيما وحدتها وتحرير فلسطين. ورغم مثاليته وقلة تجربته، فقد كان صافي

السريرة يتلمس طريقه. أما بالنسبة لإفريقيا السوداء، فإن أفكاره أقرب إلى التشويش، وهو يعترف صراحة بجهله بهذا الجزء من قارتنا. ولذا قال لي: "أعول عليكم فى تزويدى بـأفضل النصائح ...". وكان يسعى بالأساس إلى إقامة روابط حسنة مع جيرانه مثل تشاد والنيجر ومع الدول ذات الأغلبية المسلمة وبالذات مع الشعوب المسلمة فى تلك الدول. وقد حذرته بشدة من هذا التصور الأخير وبينت له أنه لا يمكنه باعتباره رئيس دولة أن يقيم علاقات إلا مع رؤساء الدول وحكوماتها ولا ينبغى له السعي إلى غير ذلك. وقد حذرته بشدة من الأخطار الكبيرة والمشاكل الديبلوماسية التى يمكن أن يتعرض لها إذا ما أراد أن يبني علاقات مع الشعوب الإسلامية دون علم من حكوماتها. وقد وعدنى باتباع نصيحتى وهو ما فعل فى بداية أمره على الأقل. وقد عملت فى مناسبات عدة على تنظيم لقاءات بينه وبين بعض الرؤساء الأفارقة الناطقين بالفرنسية أمثال فرانسوا تومبلباي بمناسبة تشييع جنازة الرئيس عبد الناصر بالقاهرة، وهمانى ديوري، وأحمد آهيدجو الذى دعوته إلى طرابلس عام 1971 بمناسبة الذكرى الثانية لوصول القذافي إلى السلطة، وليوبولد سيدار سينغور، وموبوتو سيسكو، وعمر بونغو، وصانغولى لاميزانا، وموسى تراوري، وماريان انكوابي وغيرهم... فى قمة عدم الانحياز بالجزائر عام 1973. وقد اقترحت على القذافي، من باب الطرفة، أن يرافق موبوتو بالطائرة من الجزائر إلى طرابلس لتتكسر الحواجز بينهما ولكي يثبت للجميع أنه ليس ذلك الثري الجديد الذى يحتقر الأقل منه ثراء. وقد ارتاح موبوتو لهذه الفكرة كثيرًا خاصة أن الطائرة يقودها أول إفريقي يتولى قيادة طائرة من طرازDC8 ، وهو زائيري. لقد كانت علاقات العقيد القذافي بتشاد والنيجر علاقات يجور بها الملاح طورا ويهتدى، إذ راوحت بين التوتر والانسجام. وقد تابعتها عن كثب حتى الإطاحة بفرانسوا تومبلباي واغتياله، والإطاحة بديوري وسجنه. فكلا الرجلين كان يدعونى دوما إلى "تهدئة تطرف ابن عمي" حسب تعبير الرئيس ديوري هماني. لهذا كنت مضطرا إلى أن أزور طرابلس عدة مرات لا من أجل العلاقات الموريتانية الليبية كما قد يُتوهم، وإنما لأنصح القذافي بالتهدئة والحذر فى علاقاته مع جيرانه الجنوبيين المباشرين. وكان على الدوام يأخذ هذه النصائح بعين الاعتبار حتى 1974-1975. وابتداء من هذا التاريخ لم يعد يأخذها فى الحسبان كثيرا. وعندما لاحظت ذلك قلت له ذات يوم إننى لن أكون المبادر بإسداء هذه النصائح إليه مستقبلا، "أما أنتم فبوسعكم أن تطلبوها منى متى شئتم وسأقدمها لكم شريطة أن تحترموا التعهدات التى تأخذون فى إطار ما أقوم به من مبادرات، وهي الالتزامات التى سأطلع عليها نظراءنا رؤساء الدول الإفريقية المعنية". وقد تصرفت على هذا النحو لأن القذافي وضعنى أحيانا، عن غير قصد منه بالطبع، فى مواقف محرجة .فكثيرا ما كنت أتدخل لدى الرئيس القذافي، بطلب من أحد الزملاء، فيأخذ هذا الالتزام الديبلوماسي أو المالي أو ذاك فأحيط به رئيس الدولة المعني علما. ويتصل هذا الأخير بطرابلس بحثا عن محاور فلا يجد مجيبا. وكادت بعض القضايا تنتهي نهاية سيئة. ولا يخفى ما يتولد عن ذلك من إزعاج بالنسبة للجميع. وقد وجد كل من رؤساء النيجر، وتشاد، وزائير،

والغابون، والكونغو، وغيرهم، أنفسهم فى مثل هذا الوضع المحرج بالنسبة لرئيس دولة. ولاشك أن أوضاعا كهذه لا تعبر عن إرادة مسبقة لدى الرئيس القذافي، وإنما هي ثمرة طبيعية للأوضاع فى الجمهورية العربية الليبية. فما معنى ذلك؟ لا يخفى على أحد أن ليبيا كانت حتى الخمسينيات بلدا متخلفا على المستوى التكنولوجي وفقيرا، لديه اقتصاد كفاف زراعي رعوي. وفجأة أصبحت دولة غنية وأغرقها تدفق عائدات النفط بالدولار بين عشية وضحاها. وبما أن النظام الملكي المتداعى لم تكن لديه طموحات لا فى الداخل ولا فى الخارج، فإن الحديث عن ليبيا لم يكثر فى سنوات ازدهارها الأولى. فبقيت تحكمها إدارة تقليدية فى طور جنيني تفتقر إلى إطارات وبنى الدولة الحديثة. ومع قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 وميلاد الجمهورية العربية الليبية، ستنقلب الأمور رأسا على عقب إذ كانت لدى القذافي ورفقائه طموحات كبيرة وكثيرة جدا. فقد كانوا يسعون إلى استثمار ثروتهم النفطية لفائدة الشعب الليبي داخليا، والبحث عن الجاه عبر سياسة خارجية موجهة إلى العالم العربي وإفريقيا والعالم الثالث بوجه عام. لقد كان لدى هؤلاء، إذن، الكثير من الأفكار البناءة وغير الواقعية أحيانا، كما كانت لديهم وسائل مالية ضخمة وطموحات كثيرة ترمي إلى أن تجعل من الجمهورية العربية الليبية دولة حديثة كبيرة تطمح للتأثير فى مصائر العالم ولاسيما العالم الثالث الذى تريد أن تصبح فى زمرة الدول التى تقوده. غير أن المشكلة الأساس بالنسبة للجمهورية العربية الليبية تكمن فى كونها لا تملك من البنى ولا الأطر العصرية ما يتناسب وطموحاتها الخارجية رغم ما لديها من وسائل مالية كبيرة. وغني عن القول، أن مثل هذه البنى وتكوين أولئك الأطر ومنحهم التجربة الضرورية مسألة لا تكفيها عدة سنوات بل تحتاج إلى عدة عقود. وسبق أن أوضحت أنه من باب تحصيل الحاصل أن عامل الزمن لا يمكن تجاهله بالنسبة لتطور الشعوب والدول-الأمم. ومن ثم، فإننا نلتمس كل العذر للرئيس القذافي فيما يتعلق بالمواقف الحرجة المشار إليها أعلاه. فقد كانت نواياه طيبة وخالصة، لكنه يفتقر إلى الوسائل الفنية والبنيوية لتحقيقها. وكان عليه أن يتمثل بقول كيوم دورانج Guillaume d’Orange: "ليس الأمل من مستلزمات الشروع فى العمل، ولا النجاح شرطا من شروط الاستمرار فيه". إنها فكرة صالحة لبناة دولنا الفتية فى العالم الثالث، وأعرف ذلك من خلال التجربة...! ولنعد للحديث عن العلاقات الثنائية الموريتانية الليبية بوجه خاص لنؤكد أنها كانت على الدوام علاقات طبيعية جيدة أو جيدة جدا فى السنوات الأولى من حكم القذافي. أما بالنسبة لي شخصيا، فقد ظل الرئيس القذافي يعاملني بتقدير واحترام؛ وهذا من باب لزوم ما لا يلزم. فمن المعروف أن العلاقات بين رؤساء الدول تطبعها الندية مهما كانت أصولهم الاجتماعية وأهمية بلدانهم. وقد كان سلوك القذافي فى هذا المنحى متميزا خاصة وأننا كنا نحن الموريتانيين طلاب عون مالي فى الغالب، وإن كنا نمد يد المساعدة على الصعيد الديبلوماسي. فكثيرا ما ساعدتنا الجمهورية العربية الليبية ماديا لاسيما عند إنشاء عملتنا الوطنية واتخاذ إجراءات وطنية أخرى اقتصادية وسياسية حدت من الامتيازات الفرنسية بالجمهورية الإسلامية

الموريتانية ابتداء من 1973. وقد أثارت تلك الإجراءات حفيظة فرنسا التى حاولت خنقنا عقابا لنا على تلك الإجراءات وتحذيرا للدول الإفريقية بمنطقة الفرنك من أن تحذو حذونا، وهو ما لم يقع . وطيلة هذه الفترة لم تبخل علينا ليبيا بدعمها الديبلوماسي ولا بعونها المالي الذى كان حيويا بالنسبة لنا بوجه خاص. فقد منحتنا قرضا معتبرًا وودائع مهمة لدى البنك المركزي الوليد، دعما للأوقية، وأنشأت فى الوقت نفسه مصرفا فى نواكشوط .وقد ساهمت هذه الإجراءات فى ردع الأوساط الاقتصادية الفرنسية عندما رأت أن موريتانيا غير معزولة، فعدلت عن تنفيذ مشروع مقاطعتها الاقتصادية لبلادنا الرامي إلى إرغامنا على العودة إلى منطقة الفرنك. بيد أن فرنسا قد سعت إلى إزعاجنا حين رفضت منحنا حساب اعتماد لديها . وقد قامت ليبيا بحل هذا المشكل، ففتحت حساب إيداع فى بنكنا المركزي أودعته المبلغ نفسه الذى كنا قد طلبنا من فرنسا اعتماده. وعلى المستوى السياسي، تطورت علاقاتنا الثنائية بسرعة. فبعيد إقامة العلاقات الديبلوماسية، تتالت البعثات الليبية إلى موريتانيا إسهاما فى توطيد الروابط الأخوية العميقة بين شعبينا وتطويرها. وقد قامت بعض هذه الوفود بصفة خاصة بدراسة عمل حزب الشعب الموريتاني وسيره وطرق تأطيره الجماهير لا لاستنساخ ذلك النموذج وإنما ليستلهموا منه فى بحثهم عن أفضل سبل التنظيم السياسي وأكثرها ملاءمة للحقائق الليبية. وقد قمنا بدورنا بإرسال عدة بعثات إلى ليبيا لنرى عن كثب تجربتها الناشئة فى مجال التنظيم الجماهيري ونتعرف عليها أكثر. وحرصا على دعم التعاون وتنسيقه بين الدولتين، قمنا مبكرًا بإنشاء لجنة وزارية مشتركة تجتمع بالتناوب فى طرابلس ونواكشوط. ولم أكن، فى بداية علاقاتنا، أتحدث مع الرئيس القذافي بشأن موضوع الصحراء تحديدًا. وعندما نتحدث عنها عرضا بهذه المناسبة أو تلك، أذكره بموقفنا الثابت من هذه القضية المتمثل فى كون "الصحراء جزءا لا يتجزأ من موريتانيا اقتطعته منها القوتان الاستعماريتان الفرنسية والإسبانية اللتان تقاسمتا بلدنا. ويجب أن يصفى الاستعمار من هذا الجزء من أرضنا الوطنية أولا، ويعاد توحيده مع الوطن الموريتاني الأم ثانيا. وبما أننا عاجزون عن تحريره بالقوة بسبب ضعفنا الذاتي أمام المحتل، فقد حاولنا تحريره بالوسائل الديبلوماسية والتفاوض مع إسبانيا، وهي مفاوضات قمنا بها بطريقتنا الخاصة اعتبارا لما لدينا من وسائل ضغط محدودة". وكان محدثى فى البداية متفقا معى تماما فى الشطر الأول من رأيى. أما الشطر الثاني فيتفهمه، لكنه يقول لى إنه يرى أن عملية التحرير يمكن التعجيل بها وأنه مستعد لمساعدتنا فى ذلك دون إعطاء مزيد من التوضيحات. وغالبا ما يضيف قائلا: "إحذر من الجزائر أكثر من حذرك من المغرب، فكلاهما له أطماع توسعية، وكلاهما يشكل خطرا على بلدينا...". وقد اختار فرصة الزيارة الرسمية التى قام بها للجمهورية الإسلامية الموريتانية من 15 إلى 19 فبراير1972 ، ليتقدم باقتراحين لم أقبل بهما: أولهما أن تنضم موريتانيا إلى "اتحاد الجمهوريات العربية"، وهو المؤلف آنذاك من الجمهورية العربية الليبية ومصر وسوريا .وكان من المفترض أن تنضم السودان إليه. وعلى الرغم من غرابة هذا الاقتراح، فقد

تقدم به القذافي بكل جدية ولم تعزنى الحجج لرفضه بصورة مهذبة. أما الثاني فهو أن تقبل موريتانيا بإقامة قواعد عسكرية ليبية فى شمالها من أجل محاربة الإسبان فى الصحراء" .وتستطيع موريتانيا كما تشاء أن تساهم فى هذه العملية أو تترك ليبيا وحدها" كما قال. وردا عليه شرحت له، مرة أخرى، موقفنا من قضية الصحراء وأخبرته أننا على صلة مستمرة ببعض شيوخ ووجهاء القبائل الصحراوية وببعض الشباب الصاعد الذين بدأوا يزوروننا باطراد للاتصال ببعض المسؤولين السامين المكلفين من قبل المكتب السياسي الوطني والحكومة باستقبالهم والنقاش معهم ونصحهم وتوجيههم ومساعدتهم ماديا. وذكرته أخيرًا أن قادة المغرب والجزائر وموريتانيا قرروا منذ قمة نواذيبو فى سبتمبر 1970 انتهاج سياسة تشاور بهذا الخصوص، وأن هذه البلدان الثلاثة شكلت مع إسبانيا لجنة مكونة من وزراء الخارجية تجتمع دوريا وتتابع عن كثب تطورات هذه القضية. ثم أضفت قائلا: "إن موريتانيا، احتراما منها لتعهداتها واهتماما منها بسياسة التشاور فى شبه المنطقة، لا تستطيع تحرير الصحراء فى أي إطار آخر ولا تريده". وقد أسهب مضيفى مجددا فى الحديث معرِّضا بالجزائر والمغرب، ولكننى بقيت متمسكا بموقفى. ومع ذلك فقد أعاد علي السؤال نفسه عدة مرات قبل اتفاقية مدريد فى نوفمبر1975 وما بعدها. وأتذكر، من باب النكتة، أن بعض الشبان المعارضين اتصلوا ببعض أعضاء الوفد الليبي أثناء زيارة الرئيس القذافي للجمهورية الإسلامية الموريتانية، ليحدثوهم عن انتقاداتهم اللاذعة لنظامى. فقال لي القذافي: "سأقدم لكم أسماء هؤلاء الشباب المعارضين ولائحة بأهم انتقاداتهم لنظامكم لأثبت لكم صدق نواياي تجاهكم". وقد عرفت العلاقات الجزائرية الليبية توترًا شديدا عام 1974، أعطاني كل من بومدين والقذافي روايته عنه. وكاد الأمر أن يصل حدِّ القطيعة الدبلوماسية، بل كاد البلدان أن يدخلا فى مواجهة مسلحة .فقد كان هناك تنافر شديد بين مزاج الرجلين، إذ كان بومدين يحتقر الغير ويعانى من عقدة الاستعلاء، بينما كان القذافي حساسا ويشعر بمركب نقص. وكان من الصعب "القيام بدور الوسيط" بين رئيسي الدولتين الذين لم يكونا راغبين، مع ذلك، فى الكشف عن حقيقة سوء تفاهمهما. ولا داعي لاستطراد العبارات التى كان كل منهما يصف لى بها الآخر، فظن خيرًا ولا تسأل عن الخبر. مررت على طرابلس فى 1974، ووجدت القذافي شديد الحنق على نظيره الجزائري. وما كادت مراسم الاستقبال تنتهي حتى بدأ يصب "لعناته" على بومدين حتى قبل أن نصل إلى قاعة الشرف. فما سر ذلك الحنق؟ يعود الأمر إلى أن إسرائيل قد هددت ليبيا، فى أعقاب حرب أكتوبر، بسبب تدخل طائرات الميراج الليبية فى الحرب إلى جانب مصر. وشعورا من القذافي بعدم قدرته على التصدى بمفرده لهجوم إسرائيلي محتمل، طلب مساعدة بومدين. فقام هذا الأخير على الفور بإرسال سربين من طائرات الميغ للمرابطة فى ليبيا. وذات يوم كان بومدين حنقا على القذافي جراء كلام نسب إلى هذا الأخير، فأمر طياريه بالعودة إلى الجزائر دون إشعار نظيره الليبي. وقد ترك ذلك التصرف فى شكله ومضمونه جرحا غائرا فى نفس القذافي وأحس أنه قد طعن بشدة فى شرفه جراء هذا التصرف الوقح تجاهه

كرئيس دولة. ولو كان بمقدوره القيام بأي عمل لغسل هذا العار لفعله، لكن لم يكن بوسعه التصرف ضد الجزائر. وكان من الصعب علي أن أسمع أيا من الرجلين صوت العقل، ولاسيما الرئيس بومدين العنيد الواثق من قوته والغاضب من أقوال القذافي وأفعاله. ومع ذلك فقد انتهى بهما الأمر إلى أن ثابا إلى الهدوء. وفى سنة 1975 حدث توتر جديد فى العلاقات الجزائرية الليبية بسبب الصحراء. فقد بلغت رغبة ليبيا فى التدخل فى الصحراء بأي وسيلة كانت حدًا جعلها تدخل السلاح والذخيرة والوسائل اللوجستية بواسطة قوافل من السيارات والجمال عبر أقصى جنوب الصحراء الجزائرية دون إشعار حكومة الجزائر. غير أن القوات الجزائرية انتبهت بسرعة إلى الخدعة الليبية، فأوقفت القوافل وصادرت وسائل النقل وحمولتها وسجنت مسيريها. وأصدرت الحكومة الجزائرية احتجاجا شديدا وإنذارا شديد اللهجة إلى الليبيين. ووصل الأمر ببومدين إلى حد التهديد بالانتقام إن عاودت ليبيا فعلتها. وهكذا بدأت فترة جديدة من التوتر لا أعرف مسارها ولا مآلها، إذ أن تدهور العلاقات الموريتانية الجزائرية منذ منتصف 1975 عاقنى عن لعب دور الوسيط بين الرئيسين مثل ما فعلت فى الأزمة السالفة .ومن ثم فلست أعرف كيف تطورت تلك الأزمة التى لم أشأ بدافع الحذر أن أثيرها مع الرئيس القذافي. ومهما يكن من أمر، فقد حصل تقارب رسمي جديد بين البلدين ابتداء من سنة 1976 إثر قمة عقدت بين الرئيسين فى الجنوب الجزائري.

وسأعود مجددا إلى تدخلات الرئيس القذافي لدي فيما يتعلق بالصحراء، وسلوكه أثناء حرب إعادة توحيد الوطن بوجه أعم. وأثناء قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بكامبالا فى يوليو 1975، طرح علي القذافي السؤال التالي: "كيف ستستقبلون مجموعة من أطر البوليزايو الذين ضاقوا ذرعا بوطأة الوصاية الجزائرية ويرغبون فى الالتحاق بإخوانهم الموريتانيين والاندماج فى الشعب المويتاني فى إطار الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وينبغى التنبيه إلى أن هؤلاء الأطر لم يتخذوا بعد قرارهم، وإنما أخذت على نفسى مبادرة طرح المسألة عليكم لتسهيل ذلك القرار دون تفويض من المعنيين. وباختصار، ما هي المكانة التى ستمنح لهم فى موريتانيا إذا عادوا إليها بصفة نهائية؟". وقد أجبت قائلا: "إذا ما عاد هؤلاء الأطر إلى موريتانيا دون نوايا مبيتة بهدف الاندماج فى وطنهم بعد فترة من التيه، فسيستقبلون استقبال الإخوة. ولن يقف الأمر عند العفو عن جرائمهم السابقة وجنحهم، بل ستوفر لهم كل الفرص فى إطار ما تسمح به وسائلنا المتواضعة للمشاركة التامة فى البناء الوطني إلى جانب غيرهم من الموريتانيين. وسيوظف من لديه منهم تخصص حسب تخصصه مدنيا كان أم عسكريا. أما الباقون فسيستقبلهم ذووهم ويتقاسمون معهم ما بأيديهم ."وقد أكد رضاه عن هذه الإجابة وأنه سينقلها إلى المعنيين ويحيطنى علما بردهم عليها . ولكنه لم يحدثنى بعدها عن تلك المسألة. وعندما أثرت معه هذا الموضوع بعد ذلك بشهور، أجابنى بأن هؤلاء قد عدلوا عن مشروعهم.

--
الفصل الثامن عشر (2 (

وما كادت المفاوضات الثلاثية الموريتانية المغربية الإسبانية تبدأ بمادريد، فى نوفمبر 1975، حتى تدخل القذافي لينصحني بما نصحني به بومدين، من عدم الاشتراك فى تلك المفاوضات. وبهذه المناسبة صرح لى بقوله: "...عليكم ألا تشتركوا فى هذه القضية، واتركوا الجزائريين والمغاربة يسوون مشاكلهم فيما بينهم...". وبعد ذلك بشهر، أرسلت الوزير عبد الله ولد بيه إلى طرابلس لطلب مساعدة عسكرية عاجلة من العقيد القذافي فى أعقاب الهجمات الأولى على عين بنتيلي و بئر أم القرين. وكان ذلك أول طلب مساعدة نتقدم به إلى دولة أجنبية بما فى ذلك حليفنا المغرب. وقد أحال القذافي مبعوثى إلى قائد أركانه ليحدد معه حاجاتنا المستعجلة. ووقع المسؤولان الساميان الموريتاني والليبي على محضر يحدد كميات تلك الأسلحة ونوعياتها وإجراءات تسليمها وتاريخه. غير أن ذلك العون لم يقدم أبدا. وينبغى القول أنه منذ بداية حرب إعادة التوحيد الوطني، فإن عون ليبيا المالي لبلادنا قد توقف عمليا باستثناء الدعم الموجه للبنك المركزي. وقد قال لى القذافي بعد ذلك أثناء زيارتى الأخيرة إلى ليبيا فى إبريل 1978 إن "الجمهورية العربية الليبية لا تساعد أبدا الإخوة العرب على الاقتتال فيما بينهم...". وفى هذا السياق، ردد على مسامعى أكثر من مرة أن "نزاع الصحراء يؤرقنى ويقض مضجعى. فهو من أقسى الصراعات التى عرفت. ولو اقتصر الأمر على الحرب بين المغاربة والصحراويين لما شكل ذلك معضلة بالنسبة لى، وكان اختيارى بالطبع بديهيا. أما وقد اشترك الموريتانيون فى النزاع، فقد زاد الأمر إشكالا، إذ أكن لهم ما أكن لأشقائهم الصحراويين من محبة وتعلق. فكلهم إخوتى وبالتالى إخوة الشعب الليبي. فأسلافى قد قدموا من الساقية الحمراء ... كما أن أسلاف بشير هوادى عضو مجلس ثورتنا ينحدرون من وادان. وتعود أصول كثير من القادة الليبيين الآخرين إلى أجداد قدموا من موريتانيا الحالية. فنحن وأنتم ذرية بعضها من بعض، ونحن آخر من يمثل بحق الأصالة العربية البدوية فى المغرب العربي. أما الشعوب العربية الأخرى فى المنطقة فقد اختلطت كثيرا بالأعاجم، بل إن بعضها ذاب فى الأوربيين. فلم يعودوا عربا أقحاحا .ومن المؤسف حقا أن يقتل بعضنا بعضا...". وفى بداية 1976، أعاد القذافي الكرة مجددًا، بعد تمركز جيشنا وإدارتنا فى تيرس الغربية، ليطلب منى بإلحاح شديد أن أخلي مدينة الداخلة كي يتسنى لجبهة البوليزاريو أن تعلن منها "جمهوريتها" وتقيم فيها، ولو مؤقتا، جزءًا من "حكومتها". وأردف قائلا: "... فإذا وافقتم على هذا الاقتراح، فإنكم مخيرون بين صيغتين قبلت بهما البوليزاريو: أولهما أن تتحد الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وفق الشروط التى تختارها موريتانيا بملء إرادتها. وثانيهما أن تخلي

بوليزاريو مدينة الداخله وتعيدها إلى موريتانيا بعد فترة وجيزة تسمح لها بإعلان استقلالها واعتراف المجموعة الدولية بها انطلاقا من "أراضيها الوطنية". وتلتزم الجمهورية العربية الليبية باحترام البوليزاريو المطلق لأي من التعهدين يتم تبنيه. وفى هذا الإطار ستمنح العون المالي الذى قد تحتاج إليه الجمهورية الإسلامية الموريتانية، سواء اتحدت مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أو بقيت بمفردها". وفى هذا السياق، فإن القذافي لم يتفوه بعبارة "شراء" تيرس الغربية لصالح البوليزاريو، ولكن ذلك هو فحوى كلامه. وقد رفضت بالطبع كلتا الصيغتين. وباختصار فقد ظلت العلاقات بينى وبين العقيد القذافي جيدة على العموم، منذ أن تولى السلطة وحتى الانقلاب العسكري الذى أطاح بى. فقد ظل على الدوام يعاملنى بتقدير واحترام ويعبر لى عنهما بشكل أو بآخر حتى فيما بعد 1973-1974عندما بدأ يشعر بالاطمئنان والثقة بالنفس بفضل الطفرة النفطية المفاجئة التى جعلت بلاده تتحول بين عشية وضحاها إلى بلاد غنية، وجعلته مركز اهتمام المتوددين ومحط رحالهم. ورغم كل هذا، ظل يعاملنى معاملة الأخ الأصغر لشقيقه الأكبر، كما ظل يحترم آرائى ونصائحى حول هذه القضية أو تلك كما كان الحال بالنسبة للحرب الإعلامية بين تونس وليبيا. ففى بداية هذه "الحرب" التى أغضبت كثيرا الرئيسين بورقيبه والقذافي وأثارتهما، أعلن الأخير عزمه على متابعتها حتى النهاية. ولكن عندما تدخلت وتنقلت بين تونس وطرابلس ، انتهى الأمر به إلى قبول وساطتى معلنا على الملأ أنه ما كان ليثنى عزمه لولا تدخلى. وهكذا توقفت تلك الحرب دون غالب ولا مغلوب بحمد الله. وكان الأمر كذلك عندما بلغ التوتر ذروته بين تشاد وليبيا، فتدخلت لديه بطلب سري من الرئيس تومبلباي، فقبل وساطتى رغم ما تعرض له من ضغوط المعارضة التشادية فى ليبيا. * * * سبق أن تحدثت عن علاقات الجمهورية الإسلامية الموريتانية مع مصر عبد الناصر، وسينصب اهتمامنا هنا على مصر السادات. لقد لقيت السادات أول مرة عند ما كان رئيسا لمجلس الأمة، ثم عندما أصبح نائبا لرئيس الجمهورية. وبما أن صلاتى كانت بالأساس مع الرئيس عبد الناصر، فإننى لم أتعرف عليه كثيرا خلال تلك الفترة .وعندما خلف الرئيس ناصر، أبلغنى رغبته فى أن يحتفظ للعلاقات المصرية الموريتانية بطابعها المتميز. فأجبت بأننى أشاطره الرغبة نفسها والإرادة نفسها. وقال لى: "إننى أريد، فضلا عن الروابط بين الدولتين، أن أحتفظ معكم بالعلاقات الشخصية نفسها التى كانت تربطكم بسلفي العظيم المأسوف عليه...". وهكذا ظللنا نتبادل الوفود والمبعوثين الخاصين، ونلتقى بمناسبة الاجتماعات الدورية لمنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية ابتداء من 1973، ودول عدم الانحياز، فضلا عما قمت به من توقفات عديدة بالقاهرة، كنا نقوم أثناءها بتقييم الأوضاع. وكان فى كل مرة يهنئنى على عملى من أجل التقارب بين الأمة العربية وإفريقيا السوداء، وعلى شرحى القضية المصرية لنظرائي فى إفريقيا جنوب الصحراء، وبالذات حرب مصر مع إسرائيل المستمرة فى احتلالها لجزء كبير من الأراضى المصرية. واستمرت مصر فى عهد السادات تقدم عونها الثقافي والفني، وتجسد ذلك فى

تكوين كثير من الأطر الموريتانيين فى الجامعات المصرية بمنح من الحكومة المصرية، وإرسال أساتذة وأطباء إلى موريتانيا. وفى بداية حرب إعادة التوحيد، اقترح علي الرئيس السادات بالقاهرة فى 1976 إرسال فرق من الجيش المصري إلى موريتانيا ..." لمساعدتكم فى مقاومة العدوان الجزائري..." حسب قوله.
وقد فاجأنى هذا الاقتراح الذى لم أكن أتوقعه إطلاقا! وبدأت أتساءل عن دوافع اقتراح محدثى، خاصة أن طبيعة علاقاتنا مع مصر، وإن اتسمت بالجودة، لا تبرر مثل هذا التدخل إلى جانبنا. كما لا تبرره الصداقة التى تربطه بالحسن الثاني ولا عداؤه للرئيس بومدين الذى لا يرضى عن دعمه لعدوه اللدود العقيد القذافي.
ومهما كانت دوافع السادات، فقد قال لى عند تقديمه هذا الاقتراح إنه إنما يفعل ذلك " تضامنا مع الشعب الموريتاني المعتدى عليه من قبل من هو أقوى منه".
فهل كان جادا فى اقتراحه أم كان ذلك مجرد مجاملة لا شيء يحمله على قولها؟ لا يعلم ذلك إلا الله وحده. وقد شكرت محاورى، ولم أقبل هذا العون لأسباب عدة، وبررت رفضى بكون مصر المشغولة بالحرب مع إسرائيل ما قبل كامب ديفيد لا ينبغى أن تبدد قواتها وجهودها بل ينبغى أن تظل مركزة على الجبهة مع إسرائيل.
وقد رد بقوله: "... بما أنكم لا ترغبون فى وحدات من الجيش، دعونى أقدم لكم على الأقل عونا متواضعا فى مجال التسلح إذ أننى مصر على تجسيد تضامن الشعب المصري الأخوي معكم ."وقد وافقت على اقتراحه معربا عن خالص شكري شخصيا وشكر الشعب الموريتاني بأسره. وقد وفى بالتزامه وأرسلت قواته إلى قواتنا كمية من الأسلحة. وبعث إلي خلال الحرب نائبه الجنرال حسنى مبارك مرتين ليعبر لي، فى كل مرة، عن دعمه الدائم وتضامنه وللاطلاع على تطور الأوضاع فى المنطقة. وإدراكا من الرئيس السادات للأهمية الدائمة التى أمنحها للصراع العربي الإسرائيلي، كشف لى، تحت غطاء السرية التامة فى مايو1973، عن مشروعه بمهاجمة إسرائيل، أي بشهور قبل موعد الهجوم. وأكد لى ذلك المشروع أثناء مؤتمر عدم الانحياز المنعقد بالجزائر فى سبتمبر 1973 .
وبالطبع، فقد احتفظت بهذا السر لنفسى ولم أبح به قبل الآن. واعتبرت البوح لى بذلك السر المتعلق بالإعداد للثأر العربي من إسرائيل، والاقتراح بمساعدتنا فى حرب إعادة التوحيد، تعبيرا نادرا عن التضامن الأخوي. * * * أوضح فيما سلف أن مطالبة المغرب ببلادنا قد حالت، غداة استقلالنا، دون إقامة أي علاقات مع دول المشرق العربي ما عدا العربية السعودية. فقد أجرى بعض المسؤولين السامين الموريتانيين أثناء مواسم الحج اتصالات مع السلطات السعودية منذ فترة القانون الإطاري والاستقلال الداخلي. واستمرت تلك الصلات بعد الاستقلال بالصيغة نفسها حتى اعتراف الرياض الرسمي بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.
وقد أشرت فيما سبق إلى أول لقاء جمعنى بالملك فيصل فى القاهرة سنة 1964 بمناسبة انعقاد القمة الثانية لدول عدم الانحياز. وكانت علاقاتنا مع المغرب من ضمن ما أثرنا من قضايا فى ذلك اللقاء إذ كانت تشغل باله حقًا. وقد وعدنى بأنه سيفعل كل ما فى وسعه من أجل أن يحمل المغرب على الاعتراف باستقلالنا ويقيم معنا علاقات طبيعية. وأنجز حر ما وعد. فقد سحب ترشح بلاده لتنظيم أول مؤتمر

قمة إسلامي مفسحا المجال أمام المغرب لاستضافته مهيئا الفرصة للحسن الثاني للاعتراف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية وإقامة علاقات طبيعة معها. وفى سبتمبر 1969 لقيت من جديد الملك فيصل بالرباط وكان مسرورا جدا بانفراج الأزمة المغربية الموريتانية. وقد دعانى إلى القيام بزيارة رسمية لبلاده عندما ما يسمح برنامج عملى بذلك. وتمت تلك الزيارة فى أكتوبر 1971 وسررت بها كثيرًا على المستويين الشخصي والعمومي. فعلى المستوى الشخصي، حققت حلمي كمسلم فى زيارة الديار المقدسة حيث أديت مناسك العمرة وزرت الروضة الشريفة. وطالما انتظرت هذه اللحظات بفارغ الصبر وحلمت بها منذ طفولتى ومراهقتى. إنها لحظات مفعمة بالمشاعر الدينية الجياشة بالنسبة لمن نشأ فى وسط ديني خالص. فقد كانت تساورنى، منذ صباي، رغبة دائمة فى زيارة الأماكن المقدسة وأداء الحج والعمرة. غير أن المشيئة الإلهية لم تتح لى فرصة تحقيق حلمى فى الفترة التى كنت فيها فردا من عامة المسلمين لا تلزم أفعاله وأقواله غيره. ومع تراكم مسؤولياتى فى الدولة، أصبحت حريتى الفردية مقيدة. فقد كان علي أن أضع فى الحسبان اعتبارات أخرى بوصفى رئيس حكومة أولا ثم رئيس دولة ثانيا أتصرف باسم شعب بكامله. إنه شعب أجسد قيمه الأخلاقية من شرف وكرامة واعتزاز بالوطن. فلو سافرت فى تلك الظروف إلى الديار المقدسة قبل الاعتراف الديبلوماسي ببلادي، فإن السلطات السعودية لن تمنعنى بالطبع من أداء مناسكي كمسلم لكن لن يكون بوسعها من الناحية الديبلوماسية أن تستقبلنى استقبال رؤساء الدول التى تعترف بها. لذلك لم أكن لأسمح لنفسى، ولا يسعنى أن أسمح لها، بأن أستقبل استقبال الأشخاص العاديين لأن ذلك سيعتبر إهانة ديبلوماسية لن يتركها الحجاج المغاربة تمر بسلام. "فما سيقال" له أهميته، أحيانا، بالنسبة للدول كما هو الشأن بالنسبة للأفراد! وأمام هذا الوضع، قررت بوعي تام أن أنتظر حتى أتنحى عن السلطة وأصبح مواطنا عاديا فأؤدي فريضة الحج على الفور، أو أن تعترف الحكومة السعودية ببلدى وأنا فى السلطة فأقوم بأداء مناسكي، وذلك ما تحقق بحمد الله فى ظروف مثلى للكرامة الوطنية فى الفترة ما بين 17 و 21 أكتوبر1971 حيث أديت مناسك العمرة وزيارة المسجد النبوي. كما أديت فريضة الحج سنة 1976 فى ظروف مماثلة. وأرجو من الله أن يعفو عن ما اقترفت من تأخير فى تأدية تلك المناسك. وحسب شهادات بعض مواطنينا القاطنين بالديار المقدسة منذ وقت طويل، فقد استقبلنى الملك فيصل خلال تلك الزيارة استقبالا أخويا حارا ومتميزًا مقارنة باستقبالاته لرؤساء آخرين من دول عربية وإسلامية. وفى هذا السياق أكد سفيرنا أنها المرة الأولى، حسب علمه، التى تزين فيها فجاج مكة بأعلام بلد أجنبي. فهل كان الأمر على ما وصف؟ ومهما يكن، فقد غمرتنى السعادة وأنا أرى علم بلادى يرفرف فى سماء مكة المكرمة. وخلال هذه الزيارة ناقشت مطولا مع مضيفى - غير المهذار مثلى – "كل قضايا الساعة" حسب التعبير المتداول. وقد أعجبت كثيرًا ببساطته الطبيعية وبحماسه الديني الأصيل وبرؤيته للإسلام والدور الذى يتعين على ديننا الحنيف أن يلعبه لا فى العالم الإسلامي فحسب بل فى العالم كله خصوصا أن بإمكانه أن

يسهم فى إدخال البعد الأخلاقي إلى العلاقات الدولية. وقد وجدت مضيفى على اطلاع واسع بكل تعقيدات الحياة الدولية. ورغم عدائه المتأصل للشيوعية، فقد كان متفتح الذهن إلى درجة فاجأتنى وأثارت إعجابى كثيرًا إذ لم أكن أتوقع أن أجده على هذا النحو، بل كنت أظنه شديد المحافظة إن لم أقل متعصبًا ولكنه كان بعيدا من ذلك. فحتى الشيوعية التى يمقتها، كان له اطلاع لا بأس به على حقيقتها. فهو يعرف بعض أعمال ماركس ولينين! وكان عدوا الإسلام اللدودان اللذان يجب القضاء عليهما، فى نظره، هما الشيوعية والصهيونية "الحليفان رغم تعارضهما الظاهري..." حسب تعبيره. وكان هناك اتفاق كبير فى وجهات نظرنا حول كثير من القضايا المتناولة. ومع ذلك فقد شكلت علاقاتنا "بالصين الشيوعية" نقطة سوداء تثير قلقه بالنسبة لموريتانيا. وقد عبر لى عن ذلك بكل صراحة وأخوة. فهو يرى أن أي بلد مسلم يقيم علاقات امتياز مع بلد شيوعي يخشى عليه من خطر جسيم ألا وهو "العدوى الشيوعية". ويعتبر أن "الشيوعية سم ناقع يتسرب من ألف طريق وطريق بصورة ملتوية وغير متوقعة، ويتغلغل بمكر ليفسد ما يحتك به من أبدان وبلدان". وقد حاولت أن أطمئنه شارحا سياستنا الخارجية المتمثلة فى "أننا فى الوقت الذى نحاول أن ننوع تعاوننا الدولي إلى أقصى حدٍّ، نبقى دوما يقظين بل وحذرين. ونجتهد فى اختيار مجال تعاوننا بعيدا عن أي خلط إيديولوجي. إن ذلكم هو المعنى الذى نعطيه لعدم انحيازنا الذى يسمح لنا بالتعاون مع الدول الغربية ودول المعسكر الاشتراكي فى آن واحد. ورغم ضعفنا وحاجتنا إلى مساعدة الآخرين، فقد رفضنا على الدوام أي تدخل فى شؤوننا الداخلية، سواء تعلق الأمر بفرنسا أو أي بلد آخر غربيا كان أو شرقيا. وفيما يتعلق بالصين فإن علاقاتنا الثنائية معها لا يتجاوز عمرها ثلاث سنوات. وعلى الرغم من قصر تجربتنا، فإن سلوك الصين لا يضاهيه أي سلوك آخر فى كلا المعسكرين! ولم تقم الصين أبدا، حتى الآن، بأي نوع من الدعاية ولم تحاول أي نوع من التبشير فى بلادنا. ويتحلى ديبلوماسيوها وخبراؤها بسلوك نموذجي رصين .ويعتبر قادتها من أمثال ماوتسى تونغ وشوان لاي مثالا للتواضع عز أن نجد له نظيرا فى العالم. وهم يقدمون لنا أهم عون نتلقاه من الخارج، ويخيل إلينا من أقوالهم وأفعالهم أثناء مناقشاتنا معهم، مهما كان مستواها، أنهم مدينون لنا بالكثير وليس العكس! وبما أننى لا أومن بأن العلاقات بين الدول يحكمها حب الإحسان، فإننى أعتقد أن العون الصيني لا يخلو من غاية. ومهما كانت نوايا القادة الصينيين، فإن عونهم حتى الآن غير مشروط. فهو غير محرج خلافا لما عليه الحال بالنسبة للمساعدات الغربية والاشتراكية .فطريقة الصينيين فى البذل نموذج منفرد فى مجال التعاون الدولي حسب تجربتنا معهم على الأقل ... ". وفى نهاية عرضي المطول حتى لا أقول عريضة دفاعي، قال لى الملك فيصل وعدم الاقتناع باد عليه: " إننى واثق بإيمانك بالله وبوطنيتك، ولكن عليك بتوخى الحذر . فالشيوعيون والصهاينة شياطين. وأرجو من الله أن يعينك على جني الفائدة لبلدك من التعاون مع الصينيين دون أن يلحق ذلك الضرر بالجمهورية الإسلامية الموريتانية وبالأمة الإسلامية". وكان الملك فيصل يردد على مسامعى هذا الكلام

كل مرة نلتقى فيها خاصة أثناء زيارته الرسمية لبلادنا ما بين 23 و 26 نوفمبر 1972، وفى القمة العربية المنعقدة بالجزائر فى 1973 التى قبلت فيها عضوية موريتانيا فى الجامعة العربية، وخلال زيارتى الرسمية الثانية للمملكة العربية السعودية فى إبريل 1974 التى لم أره بعدها مع الأسف. فقد انتقل إلى الرفيق الأعلى، تغمده الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جناته. ومنذ زيارتى الأولى للمملكة العربية السعودية فى أكتوبر 1971، ألححت كثيرا على مضيفى بشأن أهمية العلاقات الإفريقية العربية وعلى الدور القيادي الذى يمكن ويجب على السعودية أن تلعبه فى مجالين أساسيين من هذا التعاون هما المجال الثقافي والديني من جهة، والمجال المالي من جهة أخرى. فقد كان مقتنعا بأهمية إفريقيا السوداء على وجه العموم، وبأهميتها بوجه خاص فيما يتعلق بالقضيتين اللتين تشغلان باله إلى أقصى حدٍّ وهما الإسلام وتفهم العالم للقضية الفلسطينية. غير أنه كان مترددًا بين عدة أساليب لانتهاج السياسة الملائمة فى هذا المضمار. وطلب منى الرأي والنصيحة بصورة أخوية فى هذا الشأن. واتخذ على الفور قرارين هامين أولهما القيام مجددا بزيارة لغرب إفريقيا، وثانيهما تعزيز العون للدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. ومرة أخرى أنجز ما وعد . وقد تلقيت بكثير من الأسى وبالغ الحزن نبأ اغتياله فى مارس1975. وكنت حينها فى نواذيبو، فتوجهت منها فى الحال إلى الرياض لحضور تشييع جنازته، لكننى وصلت بعد انتهاء مراسيم الدفن التى تمت بسرعة وببساطة .وقد تمكنت على أي حال من تقديم التعازي باسمى شخصيا وباسم بلدى إلى خلفه الملك خالد. وظلت العلاقات مع الملك خالد وولي عهده فهد جيدة سواء على الصعيد الشخصي أو على مستوى الدولتين. فقد استقبلونى على الدوام بحفاوة كلما حللت ببلاهم ولاسيما فى 26نوفمبر1976 أثناء تأديتى مناسك الحج . وكنت قد جئت قبل ذلك بدعوة منهم فى زيارة رسمية جديدة فى الفترة ما بين 15 و 21 يونيو 1976 رفقة عبد الله ولد بيه وحمدى ولد مكناس. ومن جهة أخرى أسهمت المملكة العربية السعودية، على إثر زيارتى لها سنة 1971، فى تمويل العديد من مشاريعنا التنموية ولا سيما منها طريق الأمل الرابطة بين نواكشوط والنعمة. وزيادة على ذلك، فقد ساعدتنا كثيرًا فى تمويل حرب إعادة توحيد الوطن. فبفضلها لم تتحمل ميزانية الدولة أية أعباء لشراء السلاح والمعدات العسكرية طيلة فترة تلك الحرب. وفى صائفة 1976، زار ولي العهد السعودي الأمير فهد نواكشوط زيارة خاطفة عبر لنا فيها عن تضامن بلاده معنا، وأحاطنا علما بأن بلاده تنوى القيام بوساطة بين أطراف النزاع الصحراوي "... شريطة أن تتفق البلدان الشقيقة الثلاثة على مبدأ تلك الوساطة". وقد أعطينا موافقتنا فورًا على هذا الاقتراح، غير أن تلك الوساطة لم تؤت أكلها. كيف لبلد صغير مثل بلدنا ناء عن الديار المقدسة أن يحظى بهذا التضامن الوثيق من رعاة الحرمين الشريفين. فلعل مرد ذلك أن علماءنا يحظون منذ قرون بتقدير كبير فى عموم العالم العربي ولاسيما فى المملكة العربية السعودية. وكان الملك فيصل نفسه شديد الاهتمام بما يمت للدين بصلة، وأخبرنى بذلك شفهيا وكتابيا .وقد استرعى انتباهه إطلاقنا اسم الجمهورية الإسلامية

الموريتانية على بلاد شنقيط منذ فترة الاستقلال الداخلي. ثم إنه كان يقدر ما نتحلى به من أصالة. * * * وكانت علاقاتنا مع دول المشرق العربي الأخرى طبيعية إذا لم نقل إنها جيدة. وكان أول بلد عربي غير إفريقي يتخلى عن المغرب لصالحنا هو الجمهورية العربية السورية التى اعترفت بالجمهورية الإسلامية الموريتانية كدولة مستقلة ذات سيادة. واتفقنا معا فى 11 يونيو 1966 على إقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين وتبادل السفراء. ولم تتفق معنا العراق على إقامة علاقات ديبلوماسية إلا ابتداء من فاتح سبتمبر 1969، وأقدمت لبنان على الشيء نفسه فى 10 يونيو 1971. وزرت معظم تلك البلدان الشقيقة فيما بين إبريل ومايو 1974. وقد قادتنى تلك الزيارات الرسمية إلى الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر ، والعراق، وسوريا. كما استقبلت بالأردن فى إبريل 1978 .وفى ذلك التاريخ بقيت أربعة بلدان عربية فى المنطقة لم أتعرف عليها وإن كنت قد تلقيت دعوات لزيارتها، هي اليمنان، وعُمان، ولبنان. ومن جهة أخرى، فإن اثنين من قادة تلك المنطقة قد قاما بزيارة رسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 1974 هما صباح السالم الصباح أمير الكويت ، والشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة اللذان ربطتنى وإياهما عرى الصداقة. وقد ساهمت قطر إلى جانب هذين البلدين فى تمويل بعض مشاريعنا التنموية وخاصة طريق الأمل . وزيادة على ذلك، ساهمت الكويت والإمارات العربية المتحدة فى دعمنا ماليا أثناء حرب التوحيد الوطني. كما زودنا الأردن ببعض الأسلحة. وزار العديد من وزرائنا المنطقة بانتظام، ولا سيما حمدى ولد مكناس وأحمد ولد محمد صالح. وكانت الكويت فى طليعة من قدموا قروضا لبنكنا المركزي منذ إنشائه وأول من ساهم فى الدفعات التعويضية المتفق عليها مع المساهمين فى شركة ميفرما بعد تأميمها. وزارنا وزير ماليتها مرتين . ولا يمكننا مكافأة كرم الكويت إلا بالاعتراف لها بالجميل. وأوفدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بدورها، مجموعة من القضاة إلى الإمارات العربية المتحدة بطلب منها. فقد صرح لى الشيخ زايد وهو يقدم طلبه بهذا الشأن قائلا: "إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تعبيرا منها عن ثقتها بحكومة موريتانيا، تفضل أن تتوجه إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية للحصول على هذه المساعدة الفنية البالغة الأهمية بالنسبة لها بدل أن تتجه إلى بلدان عربية شقيقة أخرى...". وأردف الأمير قائلا: " وفضلا عن ذلك سنطلب منكم وكلاء شرطة وبعض اليد العاملة المتخصصة وغير المتخصصة...". والتحق القضاة المعنيون بدولة الإمارات العربية المتحدة فى 1977. ويعود الفضل لهذه البلدان كذلك فى تمكيننا من استصلاح نهر السينغال، وكان يلزمنا لهذا الغرض ما بين 500 إلى 800 مليون دولار. فقد قاطعت فرنسا والبنك الدولي منظمة استثمار نهر السينغال، وحددت المجموعة الأوربية سقف مساعدتها ب 200 مليون، فتوجهت فى 11 ديسمبر 1977 إلى الخليج صحبة الرئيسين سينغور وموسى تراورى للحصول على تمويلات بديلة. وقد وجدناها فى الدوحة عاصمة قطر حيث استقبلنا الأمير خليفه بن حمد آل ثاني من 11 إلى 13 ديسمبر1977 ، ثم فى الكويت التى

أقمنا بها من 13 إلى 15. وكان لدى أشقائنا العرب، عشية الانقلاب، الاستعداد نفسه لتمويل مرحلة أخرى من مراحل تنميتنا الصناعية هي استغلال مناجم الكَلابه، حيث كانوا جاهزين لتقديم مليار دولار فى الحال، وهو ضعف المبلغ الذى كنا نبحث عنه، فى حين كانت الكويت، شريكنا فى صناعة الحديد، تنوى تمويل طريقة جديدة لاستخراج المعدن. * * * ظلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، منذ حصولها على الاستقلال، تقف قولا وعملا إلى جانب الشعب الفلسطيني المشرد من وطنه الذى تحتله إسرائيل. وظل موقف الدعم الكامل هذا ثابتا حتى يوليو 1978. وقد كنا نتحين كل الفرص، سواء فى داخل البلاد أو خارجها، للدفاع عن القضية الفلسطينية مثل ذكرى الاستقلال، ومؤتمرات واجتماعات حزب الشعب الموريتاني، وزيارات رؤساء الدول لبلادنا، وزياراتى للخارج، ومؤتمرات قمة منظمة الوحدة الإفريقية، والجمعيات العامة للأمم المتحدة... ، الخ. ورفضنا رفضا باتًا أي اتصال مع إسرائيل الحاضرة بقوة فى إفريقيا جنوب الصحراء خلال الستينيات وبداية السبعينيات. وعملت إسرائيل منذ 1961 على الاتصال بى بصفة غير مباشرة. وسبق أن استعرضت محادثاتى بهذا الخصوص مع زميلي الفرنسي فى مكتب محاماة الأستاذ دانوه Danon فى داكار. وفى أول خطاب لى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 16 نوفمبر 1961 بنيويورك صرحت بأنه "... سيكون من العبث ألا نتكلم عن الوضعية المأساوية التى يعيشها اللاجئون الفلسطينيون. ومن المؤسف جدا أن يتم باسم التمييز الديني طرد أكثر من مليون من البشر من وطنهم ويفرض عليهم أن يعيشوا حياة البؤس والشقاء. وتوافق بلادى على أي إجراء تتخذه هذه المنظمة من شانه أن يعيد الحقوق المغتصبة وضمان عودة أولئك الذين أجبروا على العيش خارج وطنهم إلى ديارهم". وخلال القمة الخامسة لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بكنشاسا فى سبتمبر 1967، كان وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية هو الذى طرح على القمة قضية الشرق الأوسط. وقبلت منظمتنا القارية لأول مرة أن هذه القضية تعنيها، وتبنت موقفا مساندا للعرب وبالتالى للفلسطينيين رغم المعارضة الشديدة من بعض الدول الصديقة لإسرائيل. وأسمعت المقاومة الفلسطينية صوتها مباشرة لأول مرة فى قمة لدول عدم الانحياز بفضل الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وكان ذلك فى قمة لوزاكا المنعقدة فى سبتمبر 1970 التى انتخبت نائب رئيسها وكان بعض أعضائها يعارضون بشدة الاستماع إلى الناطق باسم فلسطين. ولم أعد أذكر إلى أي النصوص الإجرائية للنظام الداخلي للمؤتمر قد استندت، خلال ترأسى للجلسة الختامية للمؤتمر، لاحتواء معارضة تلك الدول وإعطاء الكلام لممثل المقاومة الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، فقد لعبت الجمهورية الإسلامية الموريتانية فى 1973دورا متواضعا بلا شك، ولكن لا يستهان به، فى المسار الذى أدى إلى قطع الغالبية العظمى من الدول الإفريقية لعلاقاتها مع إسرائيل. وفى السياق نفسه، عملت بلا كلل طيلة عشرين سنة على شرح القضية الفلسطينية لنظرائي الأفارقة، والناطقين منهم بالفرنسية على وجه الخصوص. وهي مهمة لم تكن سهلة بالمرة. فبعض هؤلاء كانوا بالفعل ضحية الدعاية الإسرائيلية ووسائل

الإعلام الفرنسية. بيد أنهم جميعا قد تفهموا، مع طول الوقت، القضية الفلسطينية وقبلوا معطياتها الأساس المتمثلة فى الظلم السافر المثير للغضب الذى يعانى منه الفلسطينيون الرازحون منذ سنوات كثيرة تحت الاحتلال الإسرائيلي الذى لا يرحم. وفتحت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ 1968، ممثلية لها فى نواكشوط منحناها امتيازات بعثة ديبلوماسية، وكنا نقدم لها، رغم تواضع وسائلنا، ما وسعنا من عون فى شتى المجالات ولا سيما فى المجال الإعلامي. وهكذا كان لديها برنامج أسبوعي فى الإذاعة الوطنية كما فتحت أعمدة جريدتنا اليومية "الشعب" أمامها فى طبعتيها العربية والفرنسية. وقد قدمت رئيس هذه البعثة إلى العديد من نظرائي ولاسيما الرؤساء سينغور، وهوفوت بونيى، وواهيدجو الذين استقبلوه شخصيا. وقد وقعنا مع هذه البعثة الديبوماسية فى 30 يونيو 1975 اتفاقية تعاون اجتماعي وثقافي واقتصادي مماثلة لتلك التى نوقع مع كبار شركائنا الآخرين. وكان عمل الجمهورية الإسلامية الموريتانية لصالح الشعب الفلسطيني وراء لقب "محامى فلسطين" الذى أطلقه علي السيد ياسر عرفات الذى لقيته فى أكثر من مناسبة ولا سيما خلال سفرى الأول إلى الديار المقدسة حيث وصل قبلى بساعات، ثم جاء فى زيارة رسمية إلى نواكشوط . وقد استقبلناه بالمراسم نفسها المخصصة لاستقبال رؤساء الدول الأجنبية. وحملنى احتجاز الرئيس عرفات الأخير على التوجه فى 3 إبريل 2002 إلى السفارة الفلسطينية للتعبير عن تضامننا. وتلقيت منه بعد ذلك رسالة شكر حملها إلي وزير فى السلطة الفلسطينية، وجاء فى تلك الرسالة ما نصه" :نشكركم على مواقفكم الأخوية الثابتة التىتقفونها على الدوام إلى جانب شعبنا الفلسطيني فى نضاله العادل والمشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم لأرضه ومقدساته، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مثمنين فى الوقت ذاته تضامنكم ودعمكم لصمود شعبنا، والذى تجسد بزيارتكم وعقيلتكم الفاضلة لسفارة دولة فلسطين فى نواكشوط، حيث تؤكد تلك المواقف على صدق تضامنكم القوي الأصيل، والتزامكم المبدئي الثابت بالدفاع عن قضايا أمتنا العربية العادلة، وفى مقدمتها قضية شعبنا الفلسطيني...". وما يزال الشعب الفلسطيني يواصل نضاله من أجل البقاء. وأحيي، هنا، من جديد شجاعة هذا الشعب ومقاومته البطولية للإبادة المنظمة من قبل إسرائيل منذ نصف قرن. ولن تذهب تضحيات رجال فلسطين ونسائها سدى، وسيحل السلام إن شاء الله فى ربوع تلك المنطقة محل العنف والبغضاء، ويتعايش الفلسطينيون والإسرائيليون فى دولتين ذاتي سيادة، وتعم السعادة هذين الشعبين وكافة شعوب المشرق العربي.

--

هوامش على الفصل الثامن عشر

-لم تسترجع تلك العلاقات إلا فى 4 من فبراير 1961 بوقت يسير قبل وفاة الملك محمد الخامس.

-تمت هذه الزيارة ما بين 11 و 17 أكتوبر.1964

-لقد حذت الجمهورية الملغاشية حذونا فيما يتعلق باتفاقيات التعاون دون التعرض للجانب النقدي. وعلى هذا الصعيد الأخير، فهم الفرنسيون إشارة الإنذار، فأسندوا الإدارة العامة للمصرفين المركزيين لدول إفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية إلى أفارقة، وحولوا مقريهما إلى إفريقيا .

-لكل من المغرب وتونس حساب من هذا النوع فى الخزينة الفرنسية، وهو أرفع سقفا من حساب العمليات الذى يتوفر عليه الشركاء الأفارقة الأعضاء فى البنك المركزي لإفريقيا الغربية الذى كنا أعضاء فيه حتى 1973، أو البنك المركزي لدول إفريقيا الاستوائية. وقد طلبنا اعتمادا قدره خمسة مليارات فرنك غرب إفريقي .

-تم ذلك فى يومي 26 و 27 إبريل.1976

-كان ذلك فى 30 يناير 1976 و 13 نوفمبر 1977.

-أخذ هجوم القوات المصرية الخاطف فى أكتوبر 1973 الإسرائيليين على حين غفلة تامة ولم يستطيعوا استعادة توازنهم إلا بالتدخل المكثف من الولايات المتحدة الآمريكية .

-جاء حينها وكيل وزارة الأشغال العامة السعودية إلى نواكشوط للإشراف على انطلاقة بناء الجامع الكبير .

-عقد أول مؤتمر إفريقي-عربي فى دكار من 19 إلى 22 إبريل1976 ، وتمت خلاله المصادقة على مشروع بيان مشترك وبرنامج عمل وتعاون يوسع مجال تدخل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشئ سنة 1968 فى محاولة للحد من آثار احتلال الأراضى الفلسطينية .

-كان الملك فهد وقتها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء والأمير عبد الله بن عبد العزيز النائب الثاني للرئيس ورئيس الحرس الوطني. وسمح لى اجتماعنا بقصر المعذر بلقاء مختلف أعضاء الأسرة المالكة بعد رحيل المرحوم الملك فيصل .

-اعترفنا بها فى 7 من سبتمبر 1971 بعد ثلاثة أيام من إعلان استقلالها.

-جرت تلك الزيارة ما بين 18 و 21 سبتمبر 1973، ومنذ تلك السنة قدمت الحكومة الكويتية قروضا لبنكنا المركزي؛ وقام وزير المالية والبترول الكويتي آنذاك عبد الرحمن العتيقي بزيارة إلى نواكشوط لتقدير حاجياتنا، وكان ذلك فى 7 يونيو 1974 قبل اندلاع الحرب. وقد علمنا بوفاة الأمير أثناء اجتماع المجلس الوطني للحزب فى يناير 1976، فقرأنا الفاتحة ترحما على روحه قبل بدء أعمالنا .

-تم التوقيع فى 5 من مارس 1975 مع الشركة البرازيلية مندس Mendes على بناء مقطع نواكشوط كيفه البالغ طوله 603 كيلومتر بكلفة قدرها 4,6 مليار أوقية (= 460 مليون فرنك فرنسي) تعهدت بها السعودية والكويت والإمارات العربية حين افتقدنا دعم فرنسا والدول الأوربية .

-جرت الزيارة الثانية ما بين 25 و 29 إبريل 1976، وقدم لنا خلالها دعما فى مجال السيولة النقدية، وجزءا من تمويل المقطع الأخير من طريق الأمل. ووقع معنا قبيل ذلك بالكويت اتفاقية توسيع ميناء نواذيبو فى 4 فبراير.1976

-كان ذلك فى 29 و 30 أكتوبر 1976.

-هذه الرسالة حملها إلي وزير المالية فى منظمة التحرير الفلسطينية يوم 7 يونيو 2002، موقعة من قبل الرئيس عرفات نفسه فى 16 مايو.

الفصل التاسع عشر

نحن ومستعمرونا السابقون

مايو 1957 – يوليو 1978

إن بلادنا بوصفها همزة وصل طبيعية وثقافية بين إفريقيا السوداء والمغرب، قد قُسمت فى بداية القرن العشرين بين مستعمرين أوربيين هما فرنسا وإسبانيا. وسبب وجودهما واحد بالنسبة لنا، فهم أجانب احتلوا بلادنا بدون أدنى حق شرعي. وقد حدد انشغالنا بتصفية الاستعمار من الصحراء الخاضعة للسيطرة الاسبانية بداية علاقاتنا مع إسبانيا، سعيا إلى إعادة توحيد ذلك الجزء مع باقى الوطن. ومن هذا المنطلق امتزج تطور تلك العلاقات بمسار عملنا السياسي والديبلوماسي الرامي إلى إعادة التوحيد الوطني. فبعد مضي بضعة أسابيع على تكوين حكومتى الأولى فى ظل القانون الإطاري، أعلنت للرأي العام الوطني والإفريقي والعربي والدولي موقفنا من الصحراء المعروفة باسم الصحراء الإسبانية. وكان ذلك فى فاتح شهر يوليو سنة 1957 بمدينة أطار حيث أكدت أننا نعتبر هذا الإقليم جزءا لا يتجزأ من بلدنا. وكانت الوضعية حينها عامة فى المنطقة، تختلف تماما عن وضعية الستينيات التى لم يبق فيها خاضعا للاستعمار فى شمال غرب إفريقيا سوى المستعمرة الإسبانية وحدها .وترتيب الدفاع الفرنسي فى المغرب لم يغيره استقلال هذا البلد إلا قليلا. والقانون المنشئ للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية الفرنسية آنذاك، لا يعنينا مبدئيا، إلا أن الفرنسيين لا يخفون رغبتهم فى قبولنا الانضمام إليها إلى جانب طوارق وبيضان أزواد. وقد أخذت الكلام أمام أمير آدرار الذى سبق لجده أحمد ولد امحمد أن وقع اتفاقية الحماية مع الإسبان فى 1884 بشأن الصحراء، فعرفت تراب البيضان بأنها تلك الأرض التى تشمل السكان البيضان فى الصحراء المسماة إسبانية وفى التخوم المغربية، وتحدثت عن "ما يجمعنا مع هؤلاء من روابط لا تحصى. فأسماؤنا واحدة ولغتنا واحدة ونشترك فى الحفاظ على انماط الحياة التقليدية نفسها. ولنا نفس المرجعيات الدينية، وترتاد قطعاننا المراعى والآبار نفسها. وبكلمة واحدة، فإننا جميعا ننتمى إلى حضارة صحراوية واحدة نفخر بها". ودعوت بالتالى "إخوتنا فى الصحراء الإسبانية أن يفكروا معنا من الآن فى ترسيخ دعائم موريتانيا الكبرى اقتصاديا وروحيا". كما دعوت "إخواننا فى تيرس، وأدرار سطف، وزمور، والخط ". وحدثت الموريتانيين الخاضعين للاحتلال الإسباني عن "تلك الحدود المصطنعة التى نأمل أن تزول من قلوبنا قبل أن تمحى من الخرائط". وهكذا وضعت المسألة فى إطارها الحقيقي المتمثل فى

وحدتنا الوطنية التى لم تعالجها السلطات الاستعمارية إلا على الصعيد العسكري دون أن تتمكن من تسوية قضية الحدود . وتعهدت فرنسا، فيما يعنيها، بتحرير الجزء الموريتاني الذى احتلته عند نهاية المسار الذى مهد له القانون الإطاري الصادر فى 23 يونيو 1956. أما إسبانيا" الفرانكوية" فقد مهدت مسارًا معاكسا عندما اعتبرت الجزء الموريتاني التابع لها مقاطعة إسبانية. وعليه فإن إعادة توحيد وطننا مشروطة برحيل الاستعمار الفرنسي والإسباني عن هذين الشطرين المحتلين .فما العمل إذن لتحرير الصحراء الخاضعة للنفوذ الإسباني؟ لقد كانت العقبة الكأداء التى اعترضتها أن البلدان التى خضعت للاستعمار تحررت بإحدى طريقتين: - إما بالنضال المسلح الذى ينطلق من الداخل ويدخل من الخارج، مثل ما حدث فى افيتنام والجزائر والمستعمرات البرتغالية فى إفريقيا. - وإما بمسار تفاوضي بين المستعمر ومستعمراته مثلما حصل فى المسار الفرنسي الذى مهد له قانون دفير الإطاري وأكمله الجنرال ديغول. ولم يكن النضال المسلح ضد إسبانيا ممكنا بالنسبة لنا، نظرا لعجزنا التام فى مجال الوسائل الضرورية للنضال داخل الإقليم الصحراوي. أما على المستوى الخارجي فإن ضعف الجمهورية الإسلامية الموريتانية، التى كانت تواجه المطالب المغربية، قد حال دون ذلك. وعلى هذا الأساس لم يكن أمامنا من اختيار تجاه إسبانيا سوى الطريق الديبلوماسي. وقد قمنا بالموازاة مع ذلك النهج باتصالات مستمرة مع أهم شيوخ المجموعات فى الصحراء الخاضعة للسيطرة الإسبانية. فقبل حصولنا على الاستقلال كنا على اتصال بإخوتنا فى وادى الذهب والساقية الحمراء من جهة، وبإسبانيا من جهة أخرى. وبدأت الاتصالات مع وجهاء هذا الإقليم بعد خطابي فى أطار. وهكذا شارك وفد من سكان الإقليم برئاسة خطري ولد سعيد ولد الجماني فى مؤتمر ألاك الذى عقد فى مايو 1958. أما الوسطاء فى تأمين اتصالاتنا بإخوتنا فى الشمال فمن بينهم السلطات الإدارية فى دائرة تيرس زمور التى أصبحت الولاية الحادية عشرة، وفى خليج لفريي الذى أصبح فيما بعد الولاية الثامنة، إضافة إلى وجهاء بعض القبائل التى يتبع بطن أو بطون منها لما كان يعرف بالصحراء الإسبانية. ومن ضمن هؤلاء الوجهاء :بوننه ولد الشيخ الطالب اخيار (من أهل الشيخ ماء العينين فى أطار)، وأيدَّه ولد الخليل، وافالي ولد بوزيد، واديه ولد الداف (رقيبات الساحل)، والمرخي ولد بورهي(رقيبات الشرق المعروفين كذلك باسم لكَواسم فى تيندوف)، ولمغيفري ولد اسويلم وابنه محمد (من أولاد دليم). وظل إخوتنا فى وادى الذهب والساقية الحمراء، على مدى خمس عشرة سنة متتالية، يقدمون لنا إجابة موحدة، سواء تعلق الأمر بالرقيبات أو أولاد دليم أو أهل الشيخ ماء العينين أو أولاد تيدرارين أو غيرهم. وتتلخص هذه الإجابة فيما يلى: "... نحن بيضان مثلكم، ولا يمكن أن نتصور مستقبلنا إلا معكم. ولكننا فى الوقت الراهن نخضع لإدارة الكفار الذين لا يعترضون إطلاقا على ممارستنا لديننا ولا على تقاليدنا العريقة، وكرمهم معنا فى اطراد، فهم يوزعون علينا بسخاء المواد الغذائية، والنقود والأسلحة وسيارات لاندروفير. ونحن على يقين من أنهم سيرحلون يوما ما لا محالة. وفى انتظار ذلك، اتركونا معهم ما داموا يتحلون بالسلوك السابق

معنا، ولا داعي لإثارتهم، بل من المطلوب أن تقيموا معهم أفضل علاقات ممكنة.
كما لا داعي أن تطلبوا منا أن نعلن رسميا تعلقنا بوطننا الأم موريتانيا فذلك تحصيل حاصل. وفى المقابل لا تطلبوا منا انتقاد إسبانيا أحرى إدانتها. فلن نتحدث إذا عن الاستعمار أو الإمبريالية ليلا نثير من يحسنون إلينا مؤقتا. ولكن ثقوا بنا، فسنعود إلى الوطن الأم عندما يرحلون عن إقليمنا، إذ أننا لا نرغب فى التعايش مع الشلح (المغاربة (الذين لا يجمعنا وإياهم أي قاسم مشترك... ". أما بالنسبة لعلاقاتنا مع إسبانيا التى يعتبر تأثيرها حاسما فى توجيه الاختيار المستقبلي لمواطنينا فى الصحراء الخاضعة لسيطرتها، فقد دشنا تلك العلاقات قبل أن نستقل.
فمنذ الوهلة الأولى أظهر هذا المستعمر تحفظًا وحذرا تجاه السلطة الوطنية الجديدة فى موريتانيا. فهو يخشى أن تمارس هذه السلطة الوطنية بعض الجذب على السكان الأشقاء فى مستعمرته الصحراوية. وقد طبقنا حيال الإسبان سياسة حكيمة تتجلى فى البحث عن الحوار معهم دون تعقد، ولذلك كانت محاولاتنا تنصب على ملاينتهم. واستمر ذلك الحوار دون انقطاع يذكر، من استقلالنا الداخلي إلى اتفاقيات مادريد، بل إنه تواصل حتى انقلاب يوليو 1978 .وينبغى أن أشير هنا، من باب الأمانة التاريخية، إلى أننا لم نتحدث فى البداية مع الإسبان بشكل صريح عن مطالبنا الإقليمية، وإنما عن علاقات حسن الجوار مركزين مع ذلك على صلات القرابة بيننا وبين السكان الذين يخضعون لسيطرتهم، فالقبائل على جانبي الحدود الوهمية التى تفصل بين شطري وطننا هي نفسها. وإذا كانوا يقبلون هذا الطرح بطيب خاطر، فإنهم يرفضون استخلاص النتيجة المنطقية الوحيدة منه، وهي ضرورة إعادة توحيد الوطن الموريتاني. وخلال سفري الثاني إلى باريس فى يوليو 1958 قابلت السفير الإسباني بناء على طلب منى حيث أطلعته على رغبة موريتانيا التى تتمتع باستقلالها الداخلي آنذاك وتتجه صوب الاستقلال التام، فى إقامة أفضل علاقات ممكنة مع بلده .وأكد لى فى إجابته أن حكومته تشاطرنا هذه الرغبة وسوف يطلعها على محادثاتنا. وقد استقبلت الوالي العام للصحراء خلال شهر إبريل 1960 فى نواكشوط، وهو جنرال قدم إلينا بدعوة من المفوض السامي لفرنسا فى موريتانيا، بعد الحصول على موافقتى بدءا. وكانت المواضيع التى تناولتها محادثاتنا هي نفسها التى أثرت مع السفير فى باريس. ومن المعلوم أن إسبانيا اعترفت باستقلالنا عند إعلانه، حيث بعث الجنرال فرانكو برقية تهنئة.
ومثلت حكومة مادريد فى احتفالات الثامن والعشرين نوفمبر 1960 بوفد هام.
وقدم لى أول سفير إسباني لدى بلادنا أوراق اعتماده فى شهر إبريل 1961.
وكان فى البداية مقيما فى دكار ثم انتقل إلى نواكشوط سنة 1962، وذلك قبل افتتاح سفارتنا فى مادريد بقليل. وعندما جئت ومريم إلى لاس بالماس فى مطلع 1963 لقضاء مقام خاص من بضعة أيام، استقبلنا رسميا فى المطار من لدن الوالي وحرمه. وقد وضع تحت تصرفنا سيارة وسائقا وحرس مرافقة وحماية.
ورافقنا وحرمه إلى الفندق الذى نزلنا به قرب لاس بالماس .واستقبلونا فى حفل عشاء بمقر إقامتهم حيث نظموا أمسية فلوكلورية عظيمة ورائعة. ولم يفارقنا المكلفون بحمايتنا لحظة طيلة مقامنا، حيث تولوا إرشادنا فى جميع تنقلاتنا

السياحية والثقافية وسهلوا لنا الدخول المجاني إلى المتاحف ووفروا لنا المرشدين فى كل الأماكن التى تتطلب ذلك. وبعبارة مختصرة، فقد حول الوالي العام زيارتنا ذات الطابع الخاص المحض إلى زيارة رسمية رغم تحفظى. وكان ذلك بكل تأكيد بأوامر من حكومته. وإكمالا للضيافة، رفض صاحب الفندق تعويض إقامتنا بنزله عندما طلبنا الفاتورة لتسديدها، وقال إن "السيد الوالي قد دفع...". وقد قررت أن لا أعود إلى جزر الكناري ولا إلى إسبانيا فى زيارة خاصة، كما حدث فى تلك المرة، تفاديًا للاستفادة من ضيافة محرجة أخرى ومثيرة للشبهة، تمنعنى المجاملة الديبلوماسية من رفضها مطلقا .وأثناء هذا المقام الكناري، زارني الجنرال وزير الدفاع زيارة مفاجئة، وقد جاء كما قال يحمل إلي تحيات "كوديلو ."Caudillo لكن زيارته تلك حيرتنى... فهل كان الوزير حقا فى زيارة تفقد للأرخبيل؟ أم أنه جاء خصيصا للقائي لسبب أجهله؟ ومن المعلوم أننى لا أستطيع أن أطرح السؤال بلباقة على الوزير ولا على الوالي ولا على السفير! ولكن من البديهي أن الوزير ليس ملزما بزيارتى بتلك الأبهة، إذا كان فى زيارة تفقد فقط. فقد جاء فى موكب طويل من السيارات المدنية والعسكرية ومعه عدد من الجنرالات والعقداء والرواد... فهل كان ذلك تشريفا لى أم للتأثير علي؟ لا يعلم ذلك إلا الله... وابتداء من سنة 1963 قررنا تغيير لهجتنا مع مادريد. فمنذ ذلك الحين بدأنا نطرح علنا موقفنا مما يعرف بالصحراء الإسبانية. وتحقيقًا لذلك، كنا نستغل جميع المناسبات للتعبير عن وجهة نظرنا، وشمل ذلك الخطابات السنوية عن حالة الأمة والتقارير المذهبية فى مؤتمرات حزب الشعب الموريتاني والتدخلات أمام هيئات الحزب الأخرى والخطابات أمام الهيئات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وغيرها، والخطابات أمام رؤساء الدول خلال زياراتهم للجمهورية الإسلامية الموريتانية وأثناء زياراتى لهم .وبهذا نخضع إسبانيا لإزعاج شفهي حقيقي، وهو السلاح الوحيد الذى نمتلكه ونحاول عن طريقه إقناعها بإرادتنا فى استعادة شطر وطننا الذى تحتله. وكان التحول جليا فى1966 ، إذ قام وزير الشؤون الخارجية الاسباني فيرنادو ماريو كاستيلا Fernando Mario Castiellaبزيارة رسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية من 7 إلى 9 مارس. وصرح لى بأن الجنرال فرانكو Franco بعثه إلي ليؤكد لى إرادة إسبانيا فى إقامة أفضل العلاقات مع موريتانيا، سواء على الصعيد الديبلوماسي أو الاقتصادي. وبخصوص الصحراء الإسبانية فإنه يرى أنه "لن يجد فيها جديد دون استشارة موريتانيا مسبقا...". كما طرح الوزير قضية الجالية الكنارية فى نواذيبو – بورتيين وقتها – والصيادين الكناريين فى مياهنا الإقليمية. واعتبرت أنه من الضروري أن نأخذ علما بهذه الاستعدادات، وأن تتعدى الإطار السري للمحادثات الثنائية، والشروع فى مسار جديد. وكنت من بين الرؤساء القلائل الذين حضروا المؤتمر الرابع لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بآديس آبابا ما بين 5 و9 نوفمبر 1966 الذى مثلت فيه معظم الدول على المستوى الوزاري . وقد دارت النقاشات حول المستعمرات البرتغالية، وردوسيا والميز العنصري فى جنوب إفريقيا، وحصلت على التصويت على قرار يطالب بتحرير الأراضى التى تحتلها

إسبانيا فى الصحراء وغينيا الإسبانية. وفى 20 ديسمبر الموالي صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الاتجاه نفسه، وعارضت إسبانيا ذلك القرار وامتنعت فرنسا عن التصويت. ودعا القرار" القوى التى تدير الإقليم إلى تحديد الإجراءات العملية لتنظيم استفتاء فى أقرب الآجال تمشيا مع تطلعات السكان المحليين وبالتشاور مع الحكومتين المغربية والموريتانية وأي طرف آخر مهتم". وعليه، فقد اعتُمد قانونيا طلب الجمهورية الإسلامية الموريتانية بإشراكها فى مستقبل الصحراء قبل تطبيع علاقاتها مع المغرب .إن هذا التطور فى موقفنا كدر صفو الإسبان قطعًا نظرًا لأنه حازم وثابت فى مضمونه، وإن كان معتدلا فى شكله. وقد أطلعونا على ذلك بالطرق المناسبة سواء عبر سفيرهم فى نواكشوط أو سفيرنا فى مادريد، أو سواء عبر المبعوثين الخاصين. وكانوا أحيانا شديدي الحساسية والتأثر. وهكذا نجد أنهم احتجوا لدينا ولدى فرنسا عندما أنشأنا فى 21 سبتمبر 1961 دائرة الشمال التى أطلقنا عليها إسم دائرة تيرس زمور! وانطلاقا من واقع حجتهم، أعدنا إلى ذاكرتهم مرة أخرى الآسس التى تنبنى عليها مطالبنا حيث أن تيرس وزمور المحتلتين من قبل إسبانيا إنما هما مجرد جزء من تيرس و زمور الموريتانيتين .وفى الوقت نفسه فإن السكان التابعين للإدارة الإسبانية فى هذا الجزء ليسوا سوى جزء من السكان الموريتانيين فى هذا القطر. وفى بداية السبعينيات هددتنا السلطات الاستعمارية الإسبانية بالانتقام عندما سمحنا بإنشاء "جبهة تحرير الصحراء "وشجعناها. فقد غاظهم دعمنا لهذه الحركة الناشئة التى كانت آنذاك صحراوية أصيلة .وهكذا قام طيرانهم العسكري بطلعات ترهيب فوق بئر أم القرين وعين بنتيلي. وقد قدمنا على أثر ذلك احتجاجا قويا إلى مادريد، وهددنا بعرض الأمر على منظمة الأمم المتحدة .وعلى الرغم من هذه التوترات التى تحدث بيننا من حين لآخر، فقد تم تبادل منتظم لعدد كبير من الوفود بين بلدينا سواء على المستوى الفني أو على مستويات أخرى. وفى هذا السياق زار وزراء خارجية إسبان الجمهورية الإسلامية الموريتانية من بينهم كاستيالا Castiaellaو لوبيز برافو Lopez Bravo وغيرهما. كما قام كل من وزيرينا للشؤون الخارجية وان بيران وحمدى ولد مكناس بزيارة مدريد. وقد تكررت زيارة حمدى لإسبانيا، كما تكررت زيارة نظيره لوبيز برافو للجمهورية الإسلامية الموريتانية. والتقى هؤلاء وأولئك فى لاس بالاس ونواذيبو وبوردو وباريس إضافة إلى لقائهم السنوي فى نيويورك .وفى هذا الصدد تم الاتفاق بين حمدي وكاستيلا فى 20 أغسطس 1968 بمدينة بوردو على إقامة تعاون ثقافي بين البلدين لفائدة السكان الصحراويين. وبناء على طلب من إسبانيا، ستسهم موريتانيا بمدرسين للعربية وقضاة وبرامج إذاعية ثقافية. ولكن الحكومة الإسبانية لم تطلب فى نهاية الأمر سوى البرامج الإذاعية الثقافية، وأعطيناها ما طلبت. ومن هنا توجه عدد من القضاة والمدرسين ذوى الثقافة العربية إلى الصحراء بصفة شخصية مستخدمين الطرق التقليدية الأسرية والقبلية. وتم اعتمادهم مباشرة من قبل السلطات المحلية، وذلك ما جعل مادريد تتخلى عن طلبهم رسميا من نواكشوط. إن على هذه السياسة الثقافية، حسب ما نرى، أن

تجدد وتحدث العلاقات بين شطري الوطن الموريتاني وتسهل دمج ما يعرف بالصحراء الإسبانية مع موريتانيا عندما يحين الوقت لذلك. وكنا أحيانا نشرح هذا الرأي لشركائنا من باب النزاهة الفكرية، ونؤكد لهم مقابل ذلك أننا على استعداد لمنحهم معاملة متميزة فى الصحراء شبيهة بتلك التى يستفيد منها الفرنسيون فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية، إذا قاموا بدعمنا من أجل توحيد وطننا. وخلال بعض اللقاءات المشتركة، قدم لنا شركاؤنا مقترحين مرفوضين بالنسبة لنا نظرا لتناقضهما الصارخ مع موقفنا من الصحراء. فماذا كانوا يطلبون؟ إن الحل فى نظرهم هو الشروع من جديد فى ترسيم الحدود التى بدأت مع فرنسا قبل الاستقلال أو فتح قنصلية أو قنصليتين فى الصحراء وهو ما يعنى اعتبار وادى الذهب والساقية الحمراء مثل أي مقاطعة إسبانية لا تربطنا بها أية رابطة. وقد رفضنا هذين المقترحين بشكل صارم مذكرين هؤلاء بأننا نميز بوضوح بين حقنا فى استعادة جزء من وطننا وبين الواقع المتمثل فى احتلالهم ذلك الجزء. وقدمنا احتجاجا فى 14 إبريل 1970 على استعراض للقوة قيم به على حدودنا. وخلال تدشينى لمنشآت شركة الصناعات الموريتانية للصيد(إيمابيك) صحبة الوزير الاسباني للخارجية لوبيز برافو فى 12 يونيو الموالى، عبرت عن تلك الخلافات، وأعلنت عنها فور عودتى إلى نواكشوط. وفى 17 يونيو تم قمع مظاهرات فى العيون بصفة دموية. ولذا آن الأوان لقيام تشاورنا الثلاثي الذى يضم إلى جانبنا المغرب والجزائر. وبالإضافة إلى التعاون الثقافي الذى تمت الإشارة إليه، أقامت الجمهورية الإسلامية الموريتانية مع إسبانيا تعاونا اقتصاديا تجلت أهميته أساسا فى مجال الصيد. فمن المعلوم أن مدينة نواذيبو تؤوى جالية كبيرة من الصيادين الكناريين يعود وجودها إلى الفترة الاستعمارية، وقد قبلنا مواصلة نشاطها بعد استقلال بلدنا. ومنذ سنوات الستينيات طلبنا بإلحاح من حكومة مادريد أن تساهم بشكل ملحوظ فى التنمية الصناعية فى عاصمتنا الاقتصادية. وأدى ذلك إلى إنجاز أهم مجمع صناعي عرف باسم "الصناعات الموريتانية للصيد". وتم تدشين هذا المجمع الكبير فى 12 يونيو 1970، وشكل نواة عصرية مهمة لصناعات الأسماك التحويلية سمحت بخلق مئات من فرص العمل الجديدة. وكان من المتوقع، علاوة على ذلك، أن يساهم فى تكوين الأشخاص فى مختلف الأنشطة المرتبطة بالصيد. كما سمح إنشاء هذا المجمع بتنمية العلاقات التجارية والسياحية بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وبين جزر الكناري. وتم فى هذا الإطار إقامة رحلات جوية منتظمة تؤمنها الخطوط الجوية الموريتانية وإيبيريا وفق اتفاقات بين الحكومتين. وفى سياق علاقاتنا الديبلوماسية والسياسية مع إسبانيا نذكر أن مسارنا معهم قد أدى فى النهاية إلى تبنيهم لأطروحتنا، رغم ما تحلوا به من مراوغة وخطاب مزدوج مع المغاربة ومعنا، مستغلين خلافاتنا آنذاك لصالحهم. وهكذا لمسنا هذه النغمة فى تصريح الجنرال فرانكو فى 20 إبريل 1971 أثناء لقائه فى مادريد مع وزير خارجيتنا حمدي عندما قال: "... إن الصحراويين بيضان مثلكم لا مراء فى ذلك... وإذا جاء ذلك اليوم الذى سينفصلون فيه عنا، ولو كان ذلك غير متوقع إطلاقا، فإنهم لن يجدوا ملاذًا سواكم

أيها الموريتانيون... فليس بينهم قاسم مشترك مع المغاربة الذين هم فى نظرهم غرباء تماما". وقد تحسنت العلاقات الموريتانية الإسبانية بشكل ملحوظ بعد اتفاقية مادريد الثلاثية المبرمة يوم 14 من نوفمبر 1975، على الرغم من سلوك إسبانيا الغامض أحيانًا مثل الانسحاب المتسرع من الإقليم والطريقة الفوضوية التى تم بها والعلاقات المبهمة مع الجزائر.

--

الفصل التاسع عشر (2 (

وهكذا ظلت حكومة مادريد طيلة حرب إعادة التوحيد الوطني تبيع لنا العتاد وتزودنا بمساعدين فنيين لصيانة ذلك العتاد. وقد تعددت الاتصالات السياسية وتنوعت حيث زار وفدان إسبانيان الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وكان الوفد الأول برلمانيا، أما الثاني فقد اقتصر على أعضاء من حزب المعارضة، وهو الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني. وتمت دعوة الوفد الأول من قبل الجمعية الوطنية، أما الوفد الثاني فوجهت إليه الدعوة من لدن حزب الشعب الموريتاني.
وفى هذا السياق نذكِّر بقبول الأمين العام للحزب الاشتراكي العمالي الإسباني فيليب كونزاليس Felipe Gonzales دعوة وجهتها إليه بوصفى أمينا عاما لحزب الشعب الموريتاني من أجل زيارة نواكشوط، وكان من المقرر أن يتم ذلك فى النصف الثاني من شهر يوليو 1978. واتخذت كافة الإجراءات العملية المتعلقة بمقامه وبالبرنامج الذى وضع لهذه الزيارة واعتمد من قبل المعني، إضافة إلى تحديد الموعد الدقيق لوصوله إلينا .
وقبيل الانقلاب بقليل، استقبلت وزير الشؤون الخارجية الإسبانية السيد "أوريكَا آكير "Oreja Aguirre فى نواكشوط الذى أكد لى إرادة حكومته فى تنمية التعاون فى جميع المجالات مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما طلب منى أثناء ذلك اللقاء الرأي والنصيحة فى الموقف الذى ينبغى أن تتبناه حكومته فى مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم الذى ستناقش فيه قضية جزر الكناري بناء على طلب تقدمت به الحركة الانفصالية الكنارية ودعم من بعض الدول الأعضاء ومن بينهم الجزائر .
وأشير فى الأخير إلى أننى تسلمت دعوة مكتوبة وموقعة من الملك خوان كارلوس Juan Carlosيطلب منى فيها القيام بزيارة رسمية إلى إسبانيا خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر 1978. وتسلمت تلك الدعوة قبل الانقلاب ببضعة أيام. وكان من المقرر أن يقترح علي تواريخ محددة بعد أن يقع اختياري على الشهر، ولكننى لم أجد الوقت الكافي للرد عليه قبل العاشر من يوليو....
ومن هنا يمكنني القول إن العلاقات الموريتانية الإسبانية كانت جيدة إبان الفترة التى أنتجت الانقلاب والإطاحة بي .

ولا مانع من التفكير بمفعول رجعي أن هذا السفر الرسمي إلى إسبانيا، وإلى الأندلس بالذات، الذى أحلم به منذ مراهقتى، كان من شأنه لو تمَّ أن يحيى ذكريات وتنوع روابط التاريخ والحضارة والشموخ التى جمعت بلدينا إبان الفتح المرابطي وبعده. وكان أستاذي القديم لفى-بروفنسالLevy-Provençal، الذى تابعت بعض دروسه فى مدرسة اللغات الشرقية بباريس، سيرافقنا فى هذا السفر.

*

* *

وغني عن القول إن الاستعمار الإسباني لم يكن الاستعمار الوحيد الذى عانينا منه. فقد تحدثت عن علاقاتنا مع فرنسا الديغولية، كما تحدثت عن علاقاتي الشخصية مع الجنرال ديغول. ولذا سأستعرض فى هذا المقام تلك العلاقات فى فترة الرئيسين اللاحقين للجنرال وهما السيدان جورج بومبيدو و جسكار دى ستان .

لقد لقيت السيد بومبيدو فى مناسبة أو مناسبتين عندما كان مدير ديوان الجنرال ديغول، ولكننى عرفته بشكل خاص فى مايو 1962 عندما عين رئيس وزراء وكنت آنذاك فى زيارة رسمية لفرنسا حيث لقيته عدة مرات خلال تلك الزيارة، أحيانا مع الجنرال وأحيانا أخرى بصورة منفردة فى قصر الشانزليزى Chateau de Champsأو فى ماتنيوه . Matignonوقد لقيته بعد ذلك أثناء مروري بباريس خلال الفترة التى بقي فيها رئيس وزراء.

وقد بعث إلي برقية رد على تهنئتى إياه بمناسبة انتخابه رئيسًا للجمهورية الفرنسية، مؤكدا ما يلى: "... سيشكل التعاون والصداقة السمة الأساسية فى العلاقات الفرنسية الموريتانية مثل ما كان عليه الحال فيما سبق، فلتكونوا واثقين بذلك."...

وكان لقاؤنا الأول فى الأليزى يوم الفاتح من سبتمبر 1969 فى جو شبه متوتر. فقد وصلت إلى فرنسا فى عطلة بدأتها يوم الثامن من أغسطس، وسمعت عبر الإذاعة نبأ تخفيض قيمة الفرنك، وهو نبأ أغضبني نظرا إلى أن بلدى إذذاك عضو فى منطقة الفرنك، ومن المفروض من باب اللياقة أن يتم إطلاعى على الموضوع قبل إعلانه ولو بصورة سرية. وقد أبديت له في مستهل لقائنا عدم ارتياحى للطريقة التى تلقيت بها هذا النبأ عبر الإذاعة، إذ لا فرق فيها بينى وبين بقية الناس. ويبدو أن مستمعى الذى ظهر عليه الارتباك لم يتوقع منى رد فعل مشابه لما حصل .وكان مسوغه فى تبرير هذا التصرف، حسب ما قال، هو ضرورة السرية المطلقة التى ينبغى أن تحاط بها العملية تفاديا للمساومات وهروب رؤوس الأموال. ولكننى لم أُخْفِ عنه مدى مفاجأتى بإجابته، وهي مفاجأة يشاركنى فيها كل زملائى الأفارقة فى منطقة الفرنك .فنحن فى نظره لا نستطيع كتمان السر رغم أننا رؤساء دول، وإن كانت بلداننا فقيرة بكل تأكيد! ثم أوضح مضيفى تعليله قائلا: "إن تحفظى لا يتعلق إطلاقا بزملائى رؤساء الدول، وإنما بالوسطاء سواء كانوا فرنسيين أم إفريقيين، وهم من سيقومون بمساعدتى فى إبلاغ نظرائي الأفارقة لو كنت قد أشعرت مسبقا..."، وقد صرفت الحديث عن الموضوع لئلا أزيد مضايقة

مضيفى الذى بدت عليه ملامح الانزعاج شيئًا فشيئًا وإن كنت لم أقتنع بما قال. ومن شأن هذا النموذج أن يثبت أن الفرنسيين لن يخلصوا عقلياتهم من الاستعمار تجاه قضايا الأمس. فقد حلت الأبوة محل الاستعمار السابق. والدول الجديدة التى ظهرت بعد الإمبراطورية الاستعمارية لا تشكل فى نظرهم دولا راشدة. ويبدو من المنطقي أن فقرنا المتأصل الذى يجعلنا مضطرين إلى مدِّ اليد دائما إلى "وطننا الأم" السابق لا يسهل تغيير عقليات أسيادنا القدامى!
وقد لقيت الرئيس بومبيدو من جديد فى شهر أكتوبر 1970 فى طريق عودتى من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تباحثت أولا مع رئيس الوزراء جاك شابان دلماس فى السابع والعشرين من ذلك الشهر قبل أن أتناول فى اليوم الموالى طعام الغداء مع الرئيس الفرنسي فى الأليزى وأجرى معه محادثات وجها لوجه.
وأصبحت العلاقات الموريتانية الفرنسية تسير بشكل طبيعي بعد لقائنا الأول فى سنة 1969. وفى هذا الصدد زارت عدة بعثات ومسؤولين فرنسيين بلادنا. ومن بين هؤلاء السيد "جاك فوكار . "Jacque Foccart ولا أرى ضرورة للتعريف بهذه الشخصية المعروفة.
وعليه، فقد استقبلني رئيس الجمهورية الفرنسية بكثير من الحفاوة أثناء لقائنا فى 28 أكتوبر 1970، وكشف لى عن مشروع زيارته لإفريقيا جنوب الصحراء المقرر أن تتم فى شهر فبراير 1971. وقال لى فى هذا الشأن ما يلى: "... إننى أخص بهذه الزيارة الأولى نحو إفريقيا خمسة بلدان هي الأهم فى نظري ومن ضمنها بلدكم. وقد قررت أن أبدأ هذه الرحلة الإفريقية ببلدكم حتى وإن كان اختيارى هذا لا يروق لبعض زملائنا وأصدقائنا الذين يرون أن بالإمكان اختيار خط سير آخر. وكان الدافع إلى هذا القرار هو إبراز الأهمية التى تمنحها فرنسا لموريتانيا، والتقدير الذى تحظون به شخصيًا لدي...". وقد شكرته على الشرف الذى خص به بلدى وعلى العناية التى يوليها له.

وسبَّب تحضير هذه الزيارة على مستوى نواكشوط حدثين بروتوكوليين ولكننا لم نرغب فى منحهما أية دعاية مما جعلهما يمران دون أن تلاحظهما الصحافة أو يطلع عليهما الجمهور سواء فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية أو فى فرنسا. فقد طلب السفير الفرنسي السيد ديفور Dufourمقابلتى فى إطار وضع اللمسات الأخيرة على برنامج الزيارة. واستقبلت السفير الذى صرح لى بأن "الأليزيه تقترح، كما قال، تبادلا للكلمات فى المطار بين رئيسي الدولتين طبقا للبروتوكول الفرنسي. ومن شأن تلك الصيغة أن تزود وسائل الإعلام الوطنية والدولية التى تغطى هذه الزيارة، بما يسد تطلعها لدى مقدم رئيس الجمهورية الفرنسية إلى نواكشوط. ولكن تلك الكلمات تكون مختصرة وظرفية عموما، ولا تعد تكرارا مع الخطب التى ستلقى بمناسبة حفل العشاء الرسمي.
ومن جهة أخرى، فإن الأليزى تقترح إطلاعكم على نص الخطاب الذى سيلقيه الرئيس بومبيدو ردًا على خطابكم أثناء حفل العشاء الرسمي. وقد عرضت هذه الصيغة على زملائكم المعنيين بهذه الزيارة وتم قبولها من لدن بعضهم، ومن شأن

هذا الإجراء أن يسمح بتناسق أفضل بين الخطابين المزمع تبادلهما. وانطلاقا من ذلك لن تجد وسائل الإعلام الفرنسية والدولية، التى تبحث دائما عن نقاط الخلاف ما تقوله."...

وكان ردى سالبا على الاقتراحين، ولكننى عللت رفضي.

فقد ذكّرت السفير بخصوص الاقتراح الأول أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية ليست فرنسا، وما دامت مستقلة ذات سيادة، فإن لها ابروتوكولاتها الرسمية كذلك. ومهما تكن تلك البروتوكولات ناشئة، فإنها تظل على أية حال ابروتوكولات تطبق على الجميع بغض النظر عن درجة الصداقة التى تربط الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالدولة التى تستضيف رئيسها. وأعدت إلى ذاكرته كذلك أن البروتوكولات الدولية تقتضى أن تطبق الدولة المضيفة بروتوكولاتها وليس العكس. وإذا لم يكن الأمر كذلك فكيف يصبح الحال بالنسبة للدول التى تستقبل عددًا كبيرًا من الزيارات الرسمية أثناء انعقاد القمم. ولكم أن تتصوروا أن فرنسا تستقبل ملكة انجلترا وفق البروتوكول البريطاني أو رئيس دولة الصين حسب ابروتوكول جمهورية الصين الشعبية الخ... ولذا لن يتم تبادل الكلمات عند وصول الرئيس بومبيدو إلى مطار نواكشوط.

أما بخصوص الاقتراح الفرنسي الثاني، فلا حاجة لى إلى الاطلاع مسبقا على ما سيقوله ضيفى. ولكننى فى المقابل، سأطلعه على نص خطابي حسب ما تمليه الأعراف البروتوكولية الدولية فى هذا المجال. وهكذا يصبح من الأولى بالنسبة له من الناحية النظرية أن يستلهم من خطابي إن شاء ليرد على مختلف النقط التى سأثير. ويعلل هذا بأن رئيس الدولة المضيف سيكون بالطبع المتحدث الأول، إضافة إلى أنه من العادي والطبيعي أن يظهر تباين فى وجهات النظر بين أي رئيسي دولة مهما كانت صداقتهما، سواء على مستوى المقاربة التى يتبعان لمواجهة المشاكل أو على مستوى انشغالاتهما أو سلوك حكومتيهما أو شعبيهما. ويتعلق الأمر فى هذا المقام بدولتين صديقتين تربطهما علاقات متميزة، ولكن إحداهما دولة متقدمة لها مقتضياتها السياسية الداخلية والخارجية، والأخرى دولة صغيرة متخلفة من العالم الثالث لها مقتضياتها كذلك. فأنا أدرك أن ضيفى لديه مواقف قد تكون مغايرة لمواقفنا بل ومناقضة لها فيما يتصل بالبرتغال وإسرائيل والولايات المتحدة وإسبانيا وافيتنام وكوريا الشمالية الخ... وبالمقابل، فإن ضيفى يدرك أننى لا أشاطره وجهة نظره حول بعض القضايا مثل الثقافة العربية الإسلامية والفرانكفونية. ومن المعلوم أن واجبات الضيافة واللياقة تتطلب منا أن يتم استعراضنا لنقاط خلافنا بأقصى ما يكون من المجاملة الشكلية، ولكن ذلك لا يعنى، بالنسبة لى على الأقل، أن نتجنب ذكر خلافاتنا وتباين وجهات نظرنا حول المشكلات الراهنة حسب الصيغة المتعارف عليها. ونظرا لكل هذه الاعتبارات فإننى لا أحتاج إلى الاطلاع على خطاب الرئيس بومبيدو الذى أشكره على اهتمامه بإطلاعى عليه بصورة ودية "...

وقبل وصول الرئيس الفرنسي ببضعة أيام، جاء السفير ديفور ليقول لى: "لقد

اقتنعت الأليزي بحججكم بشأن تبادل الكلمات فى المطار وبذلك تبنت رأيكم، ولكنها تريد فقط أن تُسلم الصحافة فى المطار نص الخطاب الذى كان الرئيس بومبيدو يود إلقاءه عند وصوله إذا كنتم لا ترون مانعا من ذلك. أما بالنسبة للخطاب الذى سيلقى فى مساء الثالث من فبراير، فإن الأليزي تلح على تسليمكم نسخة منه". ثم مدّ يده إلي بظرف مازجا بين الإشارة والكلام والقلق باد عليه، ولكننى رفضت تسلم الظرف، ولذا أعاده إلى ملفه دون أن ينبس ببنت شفة. وبالمقابل، أعطيت موافقتى على أن يوزع التصريح الذى يود الرئيس الفرنسي الإدلاء به لدى وصوله، على الصحافة فى المطار. وأقل ما يقال عن خطاباتنا فى الثالث من فبراير إنها كانت متباينة جدًا. فأغلب المشكلات التى أثرت لم يتناولها ضيفى أصلا. وهذا ما جعل بعض الصحفيين الفرنسيين المرافقين للرئيس يقولون لى "... إن السيد بومبيدو لم يرد على خطابكم. فهل اطلع عليه مبدئيا حسب ما هو مألوف فى هذا الشأن؟...". وقد أجبت بالتأكيد، وكنت أعرف هؤلاء الصحفيين.
وعندما رجع الرئيس بومبيدو إلى باريس، كتب فيليب ديكريان Philippe Decreane، الذى رافقه، حصيلة عن هذه الزيارة الإفريقية الأولى التى قام بها رئيس الدولة الفرنسية. وقد وردت تلك الحصيلة فى لموند Le Monde متضمنة ما يلى: " إن الخطاب السياسي الوحيد فى هذه الزيارة هو الخطاب الذى ألقاه رئيس دولة موريتانيا ."...
ومن باب الطرفة أن هذه الزيارة طرحت مشكلة فنية كان بالإمكان حلها بما يرضى الجميع. ويتعلق الأمر بمكان هبوط الطائرة الرئاسية(طراز (DC 8 نظرا لأن مطار نواكشوط آنذاك لا يستقبل سوى الطائرات ذات المحركين. كما أن أعمال التوسعة التى تجعل منه مطارًا يستقبل ذات المحركات الأربع، قد تستغرق بضعة أعوام قادمة. وكان التقليد المتبع أن تحط الطائرات الكبيرة التى تقل رؤساء الدول فى مطار نواذيبو وأكون فى استقبالهم هناك. ثم نستقل طائرة أخرى ذات محركين أو من طراز DC4 إلى نواكشوط .

وكان الرئيس بومبيدو يفضل أن تحط طائرته مباشرة فى نواكشوط، وهو أمر يناسبنى كثيرًا. وقد قدم لهذا الغرض إلى نواكشوط أخصائيون فرنسيون فى الطيران من بينهم مدنيون وعسكريون لاختيار المهبط. وبعد الدراسة حطت طائرة DC8فارغة فى المطار. وبالاعتماد على ذلك تم القيام بحسابات معقدة تتعلق بدرجة تحمل المهبط ووزن الطائرة وحمولتها بما فيها من محروقات وركاب وأمتعة، واستُنتج من ذلك أن DC8 الرئاسية يمكن أن تهبط دون عائق فى مطار نواكشوط لتدشن بذلك استقبال عاصمتنا للطائرات ذات المحركات الأربع قبل الأوان .
وقد خصصت نواكشوط وضواحيها استقبالا رائعا لضيفنا غمر المصورين المرافقين للوفد الرئاسي بمشاهد لن يروها فى مناطق جغرافية أخرى: إنها صفوف الجمالة التى تراصت على جنبات جزء كبير من شارع عبد الناصر الرابط بين المطار والعاصمة.

وقد أضيفت إلى ما تقدم مسألة "البيضة" الشهيرة التى رماها شاب تلميذ يعارض زيارة الرئيس بومبيدو. وكان الرئيس واقفا إلى جانبى فى السيارة المكشوفة، ولم يشعر هو ولا أنا ولا المرافقون الجالسون إلى جانب السائق بمرور "القذيفة" التى تحطمت على بذلة الرئيس مما يلى الكتف. ولم نتبين آثار البيضة إلا بعد وصولنا إلى مقر إقامة ضيوفنا. وتمت ملاحظة البقعة التى خلفها تكسر البيضة على البذلة، بشئ من الدعابة من قبل الرئيس بومبيدو وحرمه. ولم تعط الصحافة المتعطشة إلى كل ما هو مثير هذا الحدث سوى دلالته الحقيقية، إذ اعتبرته مجرد تصرف من مجموعة من الشباب المعارضين ترغب فى الظهور، اختبأت فى الصفوف المتراصة للجماهير المشاركة فى الاستقبال .

وقد أجريت مع الرئيس الفرنسي، مدة إقامته فى نواكشوط، عدة لقاءات مطولة على انفراد بالإضافة إلى الاجتماع الموسع الذى حضره الوفدان. أما على المستوى الثنائي، فقد تعهد ضيفى بمساعدتنا ماليا وديبلوماسيا لإنجاز مشروعين يستحوذان على اهتمامنا بشكل خاص، هما طريق الأمل الرابط بين نواكشوط والنعمة، ووحدة لصناعة الصلب فى نواذيبو تصل طاقتها الإنتاجية إلى مليون طن. ويعتبر هذا الدعم خارجا عن إطار المساعدة المعتادة التى تقدمها فرنسا لبلادنا. غير أن هذا التعهد لم يدخل حيز الواقع فى حياة السيد بومبيدو ولا فى عهد خلفه .

أما على الصعيد الدولي، فقد تعرضنا لكل الموضوعات التى أثرتها فى خطابي خاصة ما يتصل بانتقادي الصريح للسياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والبرتغال. وفيما يتعلق بالنزاع البترولي بين الجزائر وفرنسا، كان ضيفى غضبان على الرئيس بومدين بوجه خاص. وقد دافعت عن القضية الجزائرية ونصحت بالاعتدال والمرونة. ونبهت فى هذا الشأن إلى الأضرار التى تتعرض لها فرنسا فى حالة القطيعة مع الجزائر، معترفا فى الوقت نفسه بما سيلحق الجزائر من خسائر جراء القطيعة مع باريس. وبعد مناقشات مطولة، وعدنى مخاطبى بتليين موقفه، مع مطالبته بأن تتبع الجزائر ذلك النهج. وفى هذا السياق أطلعت السيد بومبيدو على نيتى إبلاغ محتوى محادثاتنا إلى الرئيس بومدين، فقبل تلك المبادرة. وفور مغادرة الرئيس الفرنسي لبلادنا، بعثت حمدي إلى الجزائر ليطلع رئيسها على محتوى محادثاتنا. وكان الرئيس الجزائري قد قال لى فى وقت سابق عندما علم أن الرئيس الفرنسي سيزور نواكشوط: "عليك مهمة استخدام "لاصقك" الشهير لتوضح لضيفك الموقف الجزائري وشرعيته...". وقد أورد الرئيس بومدين هذا على شكل مزاح ملوحا إلى ما يمكن التعبير عنه بإرادتى فى تقريب وجهات النظر.

وقد طلبت من مضيفي كذلك أن يرفع الإجراء المتعلق بحظر الإقامة بفرنساعلى صديقي آملكار كابرالAmilcar Cabral ، روح مقاومة الاستعمار البرتغالي فى غينيا بيساو . فقد سبق أن تلقيت طلبا من آملكار بطرح هذه القضية على رئيس الدولة الفرنسية عندما علم أنه سيزور نواكشوط. وتعهد لى السيد بومبيدو باتخاذ ما يلزم عند عودته إلى باريس، وكلف السيد فوكار بحضرتى بتسجيل

الموضوع ليذكره به لدى عودتهم إلى باريس. ولكن صديقى آملكار أكد لى بعد مضي بضعة أشهر من ذلك التاريخ أن أي شئ لم يتم. فهل حصل ما يرضيه قبل رحيله المأساوي؟ لا أدري .

ويمكن القول إن هذه الزيارة سمحت باستعراض محدد للعلاقات الموريتانية الفرنسية، مع أنى لم أتوقع منها المعجزات أصلا. فقد عرفت تلك العلاقات توترًا شبه مستمر منذ 1972 ناجما عن القرارات الثورية التى اتخذتها الجمهورية الإسلامية الموريتانية فيما بين 1972 و 1974 استكمالا لاستقلالها وسيادتها.

*

* *

فعندما قرر المكتب السياسي الوطني مراجعة كل الاتفاقيات والمعاهدات الفرنسية الموريتانية الموقعة سنة 1961، فضلت، من باب اللباقة، أن أطلع رئيس الدولة الفرنسية على قرارنا قبل أن يعلن للجمهور يوم 27 يونيو 1972 عن طريق نشر بيان المكتب السياسي الوطني. ولتحقيق هذا الهدف، بعثت حمدي إلى باريس حيث تردد السيد بومبيدو قبل أن يستقبله. فقد اقترح عليه أن يسلم الرسالة إلى "جاك فوكار"، ولكن حمدي اتصل بى هاتفيا يطلب التوجيهات، فأجبته أن لا يسلم الرسالة إلا لمن وجهت إليه .وإذا كان المعني لا يرغب فى لقائه، فإن عليه أن يعود إلى نواكشوط دون تسليم ذلك الخطاب. وعندما رفض حمدي تلك الصيغة، اقترح عليه السيد بومبيدو تسليم الرسالة إلى ميشل جوبير Michel Jobert وزير الشؤون الخارجية. لكنه رفض من جديد معلنا أنه ينوى العودة إلى نواكشوط ومعه الرسالة. وفى الأخير استقبل الرئيس بومبيدو مبعوثى، لكنه كان مستاء منى! وقد قدم فى هذا السياق سببا يتلخص فى كونه يعتقد أن من واجبنا أن نطلع الحكومة الفرنسية مسبقا قبل أن نفكر فى مراجعة الاتفاقيات الثنائية. وبعبارة أخرى، ان علينا أن نطلبه الإذن لممارسة حق السيادة الذى يخول لكل دولة أن تقوم بأي مبادرة من هذا القبيل، كما كان الشأن بالنسبة لنا.

ففى الوقت الذى طلبت فيه الحكومة الموريتانية فتح المفاوضات فورا، ظلت فرنسا تراوغ بإعطاء إجابات تسويفية .فلم تقبل، بشكل خاص، أن تحدد معنا موعدًا دقيقا لبدء المفاوضات. ومن أجل هذا أعلنت فى تقريري عن حالة الأمة أمام الجمعية الوطنية يوم 28 نوفمبر 1972 عن إلغاء كل الاتفاقات والمعاهدات الموريتانية الفرنسية الموقعة سنة 1961 اعتبارًا من 31 ديسمبر الموالي. وقد حملنى على ذلك ما لمسته من سلوك غير لائق تجاهنا. وقد "أيقظ" ذلك الإعلان الحكومة الفرنسية ، وقبل شركاؤنا فى نهاية الأمر فتح باب المفاوضات تفاديا للفراغ القانوني الذى سيحدثه قرارنا. غير أنهم برهنوا، منذ بدء المفاوضات، على التحلى بمزاج سيئ للغاية، إن لم نقل إنهم برهنوا على حنقهم. ولذا حاولوا بصورة واضحة إطالة آمادها، حيث رفضوا جميع مقترحاتنا تقريبا. ففى المجال المالي على وجه الخصوص، ظهر فالري جسكار ديستين، وهو يومئذ وزير المالية والاقتصاد، بمستوى خاص من التصلب رافضا منحنا أقل التسهيلات فى

هذا الشأن، قائلا إنه "لا يريد خلق سابقة خطيرة على منطقة الفرنك ."...
وفى النهاية، تم توقيع الاتفاقيات الجديدة للتعاون بين فرنسا وموريتانيا من قبل حمدى ولد مكناس و"بيير بيلكوك "Pierre Billecocq كاتب الدولة الفرنسية للتعاون الذى قدم خصيصا من باريس لهذا الغرض. وتمت عملية التوقيع فى نواكشوط يوم 15 من فبراير 1973.
وكان محتوى الاتفاقات الجديدة مطابقا فى جميع جوانبه لما نريد. وتميزت كذلك بأنها اتفاقات كلاسيكية مألوفة يطبعها التعاقد الفعلي عكسا لما كان عليه الحال فى نظيراتها الموقعة فى سنة 1961 التى اتسمت فى جوهرها بصبغة الاستعمار الجديد كما يعلم الجميع. فقد كانت تحد بشكل ملحوظ من استقلالنا وسيادتنا. وكنا ندرك ماهيتها عندما وقعنا عليها آنذاك، ولكن مكره أخاك لا بطل، كما قيل. فالتنازع قائم بين رغبتنا الجامحة نحو الاستقلال فى أقرب فرصة، وبين وعينا لعجزنا بمفردنا عن النهوض بتلك الأعباء بفاعلية نتيجة ضعف الوسائل البشرية والمادية. وفى هذا السياق كانت اتفاقات 1961 بالنسبة لنا أقل شرًا فى مسار الخروج عن حلبة الاستعمار، إذ سمحت لنا بالانتقال من مرحلة الاستقلال الداخلي لولوج عهد الاستقلال الممنوح المنسجم مع تلك الاتفاقات، إلا أنه استقلال على أية حال. وكم تمنينا أن يقودنا ذلك يوما ما إلى استقلال حقيقي أو استقلال ثان نتطلع إليه بشغف، وهو إذ ذاك مجرد افتراض.

وقد أصبح ذلك الاستقلال حقيقة منذ 1973 رغم أنه ما يزال محدودا بكل تأكيد، ولكنه تحول إلى حقيقة مع ذلك، نظرا لآن الشعب الموريتاني الذى كانت غالبيته معبأة فى إطار حزب الشعب الموريتاني، قد أنجز عملا عظيما فى البناء الوطني خلال عقد من السنين، لدرجة أنه ألزم فرنسا بمراجعة اتفاقات 1961 الجائرة، وإبدالها باتفاقات أكثر توازنًا.
لقد وقعت الاتفاقات الجديدة إذًا، ولكننا لم نوقع معاهدة تعاون بالمعنى الحقيقي للكلمة. فقد أفرغنا معاهدات 1961 من محتواها غير المألوف فى القانون العام، برفضنا منح السفير الفرنسي تلقائيا حق عمادة السلك الديبلوماسي. فقد تم الاكتفاء بتبادل الرسائل بين وزيري الشؤون الخارجية لتحل محل تلك المعاهدة. وعلى الفور أشعرنا باريس بتوقف عمادة سفيرها للسلك الديبلوماسي فى نواكشوط، بعد تبادل تلك الرسائل مباشرة. وقد طلبت منا الحكومة الفرنسية إرجاء تطبيق ذلك القرار إلى ما بعد رحيل سفيرها نهائيا الذى لم يبق على نهاية إقامته العادية فى موريتانيا سوى بضعة شهور. ورفضنا الاقتراح موضحين أننا لا نعارض شخص آندرياه ديفور Dufour Endrienإطلاقا، ولكن القضية بالنسبة لنا قضية مبدئية، فهناك وضع قديم توقف ليحل محله وضع جديد ينبغى أن يترجم إلى واقع بصورة واضحة وفورية. وقد استاء شركاؤنا مرة أخرى من هذا الإجراء ولكنهم لم يجدوا بدا من التسليم، وزاد ذلك حدة التوتر فى علاقاتنا التى كانت متوترة منذ عدة شهور. واستمرت على هذا النحو حتى وفاة الرئيس بومبيدو .

ونُنوه فى هذا المقام بالسلوك الخاص المستقيم الذى تحلى به السفير ديفور أثناء كل هذه الفترة الحرجة. فقد ظل يبحث على الدوام عن تخفيف آثار الأزمة واحتفظ بالعلاقات السابقة نفسها التى ربطته بكل محاوريه الموريتانيين. وقد برهنت على تقديرى له عندما دعوته وحرمه لحضور الاحتفالات المخلدة للذكرى الخامسة عشرة لاستقلالنا، وهو إذ ذاك قنصل عام لفرنسا فى الدار البيضاء. وتأثر بتلك الدعوة كثيرًا، علاوة على أنها كانت أفضل وسيلة لإيضاح مدى نجاحه فى مهمته بموريتانيا ، كما قال .

واستمر التعاون الفرنسي الموريتاني بعد توقيع الاتفاقات الجديدة ، إلا أن تلك العلاقات ظلت فاترة حتى سنة 1975. وأذكر فى هذا المقام أننى لم أحضر شخصيا جنازة الرئيس بومبيدو، فقد مثل موريتانيا فى ذلك المأتم رئيس الجمعية الوطنية آنذاك الداه ولد سيدى هيبة. ولم تفلح زيارتان قام بهما جان فرانسوا دنيو فى إعادة العلاقات إلى سابق عهدها من الدفء، إحداهما بوصفه مفوضا أوربيا مكلفا بالتعاون مع ما وراء البحار ، والأخرى من 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 1973 بصفته كاتب الدولة للتعاون.

--

الفصل التاسع عشر (3 (

ولم تعرف العلاقات الموريتانية الفرنسية تغيرًا فى بداية حكم الرئيس فالري جسكار ديستيه، ولكنها تطورت نحو الوضع الطبيعي بفضل جهود السيد "بيير آبليه Pierre Abelin وزير التعاون الفرنسي الجديد. فقد قام هذا الوزير بحملة شرح تجاهنا من خلال البحث عن الاتصال بالمسؤولين الموريتانيين الذين يمرون بباريس، وأكد لمن لقيهم أن الحكام الفرنسيين، بدءًا برئيس الجمهورية الجديد ورئيس وزرائه الشاب جاك شيراك بالذات، يتمنون إعادة العلاقات الفرنسية الموريتانية إلى وضعها الطبيعي وتطويرها. كما أطلعهم على رغبته فى زيارة نواكشوط حالما أكون مستعدا لاستقباله.

وقد تجاوبنا مع هذه الحملة بشكل إيجابي، وزار السيد آبليه نواكشوط فى 12 من يناير 1975 لينقل إلي رسالة شفهية من السيد جسكار دى ستان، قال فى تمهيده لها إن "... جسكار دى ستان لم يعد وزيرًا للمالية... وقد كلفنى الرئيس إبلاغكم رغبته الصادقة فى طي صفحة الماضي لتناسى الذكريات السيئة الناجمة عن فترة مراجعة اتفاقيات التعاون. كما كلفنى ببذل كل ما فى وسعى لإعادة علاقاتنا الثنائية إلى الوضع الطبيعي وإعطائها الطابع المتميز الذى كان من المفروض أن تحظى به باستمرار. ومن جهة أخرى، فإن رئيس الجمهورية يرغب فى لقائكم فى أقرب فرصة ممكنة. وتحقيقا لتلك الغاية، يود دعوتكم إلى باريس، ولكنه يفضل قبل توجيهها رسميا أن يطمئن إلى أنكم ستقبلونها ."...وقد أعطيت موافقتى المبدئية. إلا أن تلك الزيارة التى حدد موعدها بالفترة ما بين 2 و 5 من ديسمبر 1975، كانت قاب قوسين أو أدنى من أن تلغى بسبب لبس بروتوكولي. فلم يتم التطرق إلا

إلى زيارة رسمية أثناء مناقشة برنامج الزيارة بين حمدي وآبليه ومعاونيهما، وهو أمر يعنى بالنسبة لنا نحن الموريتانيين زيارة دولة. وقد تفاجأنا كذلك عندما استلمنا مشروع البرنامج الذى اقترحه الطرف الفرنسي والذى اتضح من خلاله أنه سيتم استقبالى فى باريس من لدن وزير وليس من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية. وقد طلبت من السفارة الفرنسية بعض التوضيحات مخافة أن تكون قد حصلت مناورة فى آخر لحظة بهدف النيل من كرامة بلدى، فى الوقت الذى كنت أنوى إلغاء تلك الزيارة. وبعد" ثرثرة" مطولة بين وزيرنا للشؤون الخارجية وسفير فرنسا بالتشاور مع باريس، أقنعَنا محاورونا الفرنسيون، والوثائق الديبلوماسية تدعمهم، أن زيارة دولة تختلف عن الزيارة الرسمية، وهم أدرى بلغتهم منا على أية حال! وجاء تعليق أحد الخبراء الباريسيين فى الشؤون الخارجية ليوضح ما يلى: "إن الزيارة الرسمية، وإن كانت أدنى فى السلم البروتوكولي من زيارة الدولة، إلا أنها أكثر منها مرونة ومردودًا بسبب كونها أقل زحمة بالتظاهرات البروتوكولية التى لا تترك فسحة من الوقت كافية للاتصالات المباشرة والمناقشات المفيدة ."...

وأكد مسؤول فرنسي لا أتذكره أهمية هذه الزيارة قائلا" :ولإظهار الأهمية التى يمنحها الرئيس جسكار ديستان لزيارتكم، فسيستقبلكم وزيره الأول، وهي التفاتة ودية لم يسبق أن حظي بها رئيس دولة إفريقية..."، وفى السياق نفسه، وضع الرئيس جسكار دى ستان تحت تصرفى طائرته الشخصية (الكارافيل) لتقلنى من نواكشوط إلى باريس. واستقبلت لدى وصولى إلى العاصمة الفرنسية من قبل الوزير الأول جاك شيراك الذى لم أكن أعرفه فيما سبق. وقد رافقتنى مريم فى هذه الزيارة مع وفد من الحزب والحكومة. وخلال فترة مقامنا أجريت اتصالات مع الوزير الأول غلب عليها الطابع البروتوكولي أساسا. وكان ذلك فى ماتنيوه وفى مقر وزارة الخارجية حيث أقام حفل عشاء على شرف الوفد الموريتاني تم أثناءه تبادل الخطب. وخلال تلك اللقاءات بدا لى عفويا بشوشا وديا، وبعبارة واحدة فقد كان خلوقا .

لقد تمّ الاستقبال والمقام بباريس فى أفضل الظروف، ولم يدخر مضيفونا أي جهد لجعل هذا اللقاء مريحا، فأنا لم أقم بباريس منذ نوفمبر 1970، ولم أعد إليها إلا لحضور تشييع جثمان الجنرال ديغول . وهكذا شعرت براحة بال داخل الأليزى وماتنيوه ومقر وزارة الخارجية، ولم أعد أحس بعقدتى المكبوتة تجاه من سبق أن خضعت لاستعمارهم! وفى الواقع فقد تغير كثير من الأشياء خلال تلك السنوات الخمس، ولم يقتصر الأمر على من تحدثنا معهم من الفرنسيين ولكنه مس طبيعة الروابط الفرنسية الموريتانية على وجه الخصوص. فقد تحولت علاقاتنا من مجرد مظهر لاستقلال ممنوح لتصبح على نطاق كبير علاقات بين دولتين ذاتي سيادة وإن كانت إحداهما قوية والأخرى ضعيفة متخلفة. وخلال الفترة ما بين 1970 و 1975 ألغينا اتفاقيات الاستعمار الجديد المبرمة سنة 1961 وأبدلناها باتفاقيات جديدة فى ظل مفاوضات حرة .وفى هذا السياق أنشأنا عملتنا الوطنية الخاصة وخرجنا عن منطقة عملة قسرية وأممنا شركة ميفرما رمز الاستغلال

الاستعماري، وأصبحنا عضوا فى جامعة الدول العربية، وعضوا مؤسسا فى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الجمركي لدول غرب إفريقيا .وبكلمة واحدة أصبح بلدنا دولة-أمة، عربية وإفريقية راشدة، حسب ما يمكن لبلد متخلف من العالم الثالث تحقيقه .

أما فى الجانب الفرنسي فقد أعرب لى رئيس الجمهورية والوزير الأول ومن لقيت من وزرائهم بكل وضوح عن إرادتهم تغيير علاقاتهم معنا. وأكدت لى ذلك جملة من الجزئيات لا تدع مجالا للشك. وخلال هذه الزيارة الرسمية، أجريت مقابلتين مطولتين على انفراد مع مضيفي، وحضر السيد رنى جورنياك Journiac Renéمستشار رئيس الجمهورية للشؤون الإفريقية جزءًا من إحدى المقابلتين. وبالإضافة إلى ذلك تحدثنا مرات أخرى بصورة منفردة ولكن وقتها كان أقصر . وبدا رئيس الجمهورية الفرنسية مرتاحا ولبقا رغم طبعه المتحفظ بل والمتعالي. وقد صرح لى فى إحدى هذه اللقاءات بما معناه "...أود أن أتعلم وأفهم من بعض زملائي الأفارقة الذين يملكون تجربة طويلة أكثر منى واسسوا دولا-أممًا مثلكم. فموريتانيا على سبيل المثال بوأتكم للعب دور مهم فى العلاقات بين إفريقيا السوداء والعالم العربي، بحكم موقعها الجغرافي وتقاليدها الثقافية.... ففى هذين العالمين لا عدو لكم كما يبدو... ". وقد أجبت قائلا: " هناك شذوذ واحد مع الأسف". فبادر بالملاحظة "... إنكم تشيرون بكل تأكيد إلى الجزائر...". وكان الرئيس جسكار ديستيه يحمل بقسوة على الجزائر، وزاد توقيفها "لأسباب ما تزال غامضة" لمهندسيْن فرنسيين آنذاك من حدة اللهجة. وطلب منى فى هذا السياق توضيحات حول لقائي مع الرئيس بومدين فى بشار(اللقاء الثاني الذى جرى قبل تلك الزياة بشهر). وحدثنى كذلك عن حوار الشمال والجنوب وعن فكرته المتعلقة بالحوار الثلاثي بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط طالبا منى وجهة نظري فى هذه القضايا. كما أثرنا أيضا مشكلة فلسطين وإفريقيا الجنوبية بمبادرة منى. وبهذه المناسبة، دافعت عن القضايا الفلسطينية والجنوب إفريقية والزامبابوية والناميبية دون أن يتوج ذلك بنتائج ملموسة. وقد أطلعت مضيفى فى لقائنا الأخير منفردين على مخاوفى من التصرفات المستقبلية للرئيس بومدين ضد موريتانيا دون أن أطلب العون العسكري من فرنسا بصورة صريحة وكانت إجابة مضيفى واضحة جلية: "... فعندما تتعرض موريتانيا للعدوان من قبل الجزائر أو أي دولة أخرى، فإن فرنسا ستساعدها فى الدفاع عن نفسها...". ومن ظرافته أنه لم يذكرنى أن ما قمنا به فى مجال مراجعة الاتفاقيات لم يبق معه اتفاق دفاع مع فرنسا. وقد أوضحت له أن المساعدة المحتملة التى سنطلب ستتعلق فى المقام الأول بالعتاد. فأعطى موافقته، ولكننا لم نسترسل فى النقاش .

وبعد وقت قصير من ذلك التاريخ هاجم مرتزقة جزائريون شمال بلادنا، فذكرت الرئيس الفرنسي بوعده، وعندها أطلعنى على أن حكومته تتعهد بمساعتنا فى تسليح وتجهيز ألف رجل. وتم ذلك فى النهاية بصورة غير كاملة، ولكن البادرة جاءت فى الوقت المناسب.

وظلت فرنسا، فيما بعد، تبيع لنا كل العتاد والتجهيزات العسكرية التى نستطيع تسديد ثمنها. وكما قلت سابقا فقد تمكنا من تسديد كل المستحقات فى هذا المجال بفضل العون السعودي على وجه الخصوص، وغالبا ما كان الدفع نقدا .

وعلى إثر الهجوم الذى تعرضت له مدينة الزويرات فى فاتح مايو1977 وأخذ فيه المهاجمون فرنسيين رهائن، أطلعنى سفير فرنسا فى نواكشوط السيد "ريموفيل Removille"على أن حكومته مستعدة لمنحنا مساعدة غير مشروطة على مستوى المساعدين الفنيين العسكريين، وعلى مستوى طيرانها. وقد جاء ذلك الاقتراح فى وقته نظرًا لأنى كنت أشعر بالحاجة الماسة المتزايدة لتلك المساعدة التى ترددت فى طلبها حتى تلك اللحظة، رغم الضغوط القوية من المكتب السياسي الوطني والحكومة. ولذا كان ردي على الاقتراح الفرنسي بالإيجاب. ولو أن الأمر لم يتم بطيب خاطري على أية حال، فقد أعطيت موافقتى وقلبي ينفطر. فالتدخل العسكري الفرنسي فى بلادنا، يشكل بجلاء عودة إلى الوراء بل إنه تنكر للقرارات الثورية والتحررية التى اتخذت فى سنوات 1972 و 1973 و 1974. ولكن بعد تفكير ملي وتقدير عال للمسؤوليات وتحكيم للضمير، تبين لى من خلال قناعتى أن لا خيار أمامي سوى حلين: فإما أن أقبل العون الفرنسي للدفاع عن إعادة توحيد وطننا، بل وعن وجودنا، مع ما ينجم عن ذلك من مخاطر وما ينطوى عليه من إذلال؛ وإما أن أستسلم أمام مرتزقة الجزائر. وفى هذا الوضع الجهنمي، اخترت الحل الأول نظرا إلى أن المصلحة العليا لبلدي تستلزم، فيما بدا لى، اتخاذ هذا القرار الصعب. إنه جحيم. ويعلمنا تاريخ البشرية أن الدول ترغم دائما على تغيير تحالفاتها وعلى التنكر، ولو مؤقتا، خلال نضالها من أجل تأمين وجودها الذاتي. كما يعلمنا التاريخ أيضا أن الدول التى تناضل لإنقاذ وجودها المهدد وديمومته، تستخدم بادئ ذى بدء وسائلها الذاتية ثم تلجأ إلى نظام التحالفات عندما تصبح وسائلها غير كافية. ومن المعلوم أن ذلك النظام "قديم قدم العالم". فبلد ضعيف أو أضعفته الظروف، سيتحالف مع بلد آخر أو عدة بلدان أقوى منه كي تساعده على الدفاع عن نفسه وعلى البقاء. وقد كانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مع الأسف، فى حالة مشابهة .

وكان الفرنسيون فى البداية يفكرون فى إقامة قاعدة لطائراتهم (الجاكوار) فى نواكشوط أو نواذيبو .ولكن بعد الدراسة، توصل الطرفان إلى أن من الأفضل أن تكون القاعدة فى دكار كما كان عليه الحال فى السابق، نظرًا لأن السينغال تقبل أن يتدخل الطيران انطلاقا من القاعدة الفرنسية فى واكام .Ouakam إلا أن تأمين الربط والتنسيق الدائم مع قيادة الأركان الوطنية اقتضت إقامة فريق من قيادة أركان السلاح الجوي الفرنسي فى نواكشوط ابتداء من سنة 1977 .

ونظرا إلى غياب اتفاقيات دفاع مشترك بين البلدين، فقد اعتمدنا على تبادل الرسائل بين رئيسي الدولتين وبين وزيري الشؤون الخارجية لتصبح أساسًا قانونيا للتدخل الفرنسي. كما تم الاتفاق كذلك على أن وزيري الشؤون الخارجية يمكن أن يطلعا البرلمان فى بلديهما عند الضرورة على تلك الرسائل .

أما بالنسبة للإجراءات العملية للتدخل، فكانت المفاوضات حولها صعبة. فقد اقترح شركاؤنا أن تترك لهم المبادرة كاملة للتدخل، على أن يطلعونا لاحقا على ذلك بصورة أوتوماتيكية، وهي الطريقة فى نظرهم لضمان السرية والفاعلية الضروريين لسرعة التحرك وحريته. ولكننا رفضنا هذا الاقتراح موضحين أنه يمثل تخليا عن السيادة، وهو أمر لا يمكن قبوله على أية حال. ثم اقترحوا علينا إعطاءهم طلبات مكتوبة وموقعة للتدخل، ولكنها لا تحمل تاريخا على أن يضعوا عليها التاريخ عند الاستخدام، إلا أن هذا الحل شبيه بسابقه، ولذا رفضناه أيضا . وقد توصلنا فى النهاية إلى اتفاق مشترك على أساس أن تكون تدخلات الطيران مستجيبة لما يطلبه الطرف الموريتاني حالة حالة. وتوضع التواريخ والأرقام على الطلبات وأوقعها شخصيا. ويسلم الطلب إلى سفير فرنسا من قبل الأمين العام للرئاسة عند الاقتضاء. وكنت أترك بعض الشكليات المرقمة والموقعة لدى من ينوب عنى أثناء غيابي، ولكنها لا تحمل تواريخ، وبالتالى فإنه كلما دعت الحاجة إلى تدخل يكتب التاريخ على الشكلية وتسلم إلى سفير فرنسا. وفى النهاية، لم يتدخل الطيران العسكري الفرنسي إلا مرتين ، فى حين كانت طائراتهم التى تراقب المجال تمد قيادة أركاننا بمعلومات شبه منتظمة عن تحركات عصابات الأعداء المسلحة التى تجوب شمال البلاد .

وخلال سنتي 1976 و 1977 لم أقابل رئيس الدولة الفرنسية، وإن كنت أجريت معه اتصالين هاتفيين أو ثلاثة. وفى المقابل زارنى وزيراه اللذان تعاقبا على وزارة التعاون وهما: جان دليبكوسكى Jean De Lipkowski وروبير كَالى Robert Galley، ومستشاره رنى جورنياك .René Journiacوأرسلت إليه بدورى ثلاثة مبعوثين هم: حمدى ولد مكناس، ومحمد عالي شريف، وسيدى ولد الشيخ عبد الله. وأثناء الزيارة التى قام بها السيد دليبوسكى لنواكشوط، أطلعنى على أن الرئيس جسكار دستيه يرغب فى دعوتى إلى المشاركة فى المؤتمر الفرنسي الإفريقي الذى سيعقد فى دكار "... إلا أنه لا يوجد الجزم بذلك قبل الحصول على موافقتكم المسبقة...". وكانت إجابتى سالبة.
ثم أوفد إلي الوزير بعد عودته إلى باريس ببضعة أيام عضوا من ديوانه ليسلمنى رسالة بالغة السرية .وحسب السفير الفرنسي ريموفيل فإن محتوى هذه الرسالة لا ينبغي له أن يَطّلِع عليه، مع العلم أنه هو الذى أشعرنى بالرسالة، ثم قدم إلي حاملها فى مكتبى وتركنا منفردين ...وقد استهل المبعوث حديثه قائلا: "لقد كلفني الوزير دليبوسكي بإطلاع فخامتكم على أن الجزائر تخطط لاغتيالكم فى وقت قريب، وأكدت مصالح الاستخبارات التونسية الخاصة المعلومات التى تم تلقيها بهذا الشأن من مصدر شبه مؤكد. ويستسمح الوزير فى أن يطلب منكم اتخاذ الحيطة، كما يقترح عليكم، إن رغبتم فى ذلك، تقديم العون إليكم لضمان أمنكم حسب إجراءات ستحدد لاحقا، عند الاقتضاء."...
وقد طلبت من المبعوث الخاص نقل شكرى الخالص إلى وزيره الذى برهن على تضامنه وصداقته من خلال مسعاه هذا. كما أشكره أيضا على عرض خدمته،

ولكننى لا أحتاج إليها. ولم أطلع على هذا السر سوى ثلاثة هم :أحمد ولد محمد صالح، وحمدى ولد مكناس ومحمد عالى شريف، وطلبت من هؤلاء أن يحتفظوا لأنفسهم بالخبر فى أقصى ما يكون من السرية. وفى نهاية الأمر لم تتم تصفيتى جسديا على الأقل من قبل الجزائر. ...

وخلال شهر فبراير 1978، توقفت فى باريس بدعوة من الرئيس الفرنسي الذى استقبلنى بحرارة فى الأليزي، وأكد لى فى لقاءين أحدهما على مائدة غداء انفرادية، استمرار الدعم الفرنسي لكفاحنا من أجل الدفاع عن إعادة توحيدنا. وكنت إذ ذاك عائدا من ابروكسل على إثر دعوة من المجموعة الاقتصادية الأوربية، حيث حظيت بلقاء الملك بوديه وحكومة بلجيكا.
وأثناء مقامى فى العاصمة الفرنسية، أعرب لى مضيفى عن رغبته فى دعوتى إلى المؤتمر الفرنسي الإفريقي الذى ينوى عقده فى باريس فى شهر مايو "...إذا كنت أحبذ حضوره...". وكان سعيدا على ما يبدو عندما رددت بالإيجاب. أما أنا فلم يكن المقام بالنسبة لى مقام حبور نظرًا لأنى شعرت بقبول ما كنت أرفض سابقا، وهو رفض قديم قدم المؤتمر نفسه. ولكن قبولى فرضه علي منطق حالتنا التى أدت بنا إلى اللجوء إلى المساعدة العسكرية الفرنسية. وبشكل ملموس كانت الضغوط وراء هذا القبول، إذ أصبح الجميع يطالبنى بذلك، سواء على مستوى القيادة السياسية للبلد مثل المكتب السياسي والحكومة والبرلمان، وسواء على مستوى زملائي رؤساء الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية. "وما دامت الأمور كما هي"، فقد اقتنعت بأن الاستمرار فى مقاطعة هذا النوع من المؤتمرات الفرنسية الإفريقية ضرب من السخرية بالنسبة لمن هو فى حالنا آنذاك، وإن كانت فى حقيقتها إحدى تجليات الاستعمار الجديد.
وعليه فقد وصلت إلى باريس فى21 مايو 1978 للمشاركة فى المؤتمر المذكور، وشعرت كثيرًا بعدم الارتياح، غير أننى أوضحت قبل قليل لماذا ارتأيت أن أشارك فيه .وخلال المؤتمر جدد لي الرئيس جسكار دي ستان تمسك فرنسا بمواصلة دعم موريتانيا فى حربها لاستعادة توحيد أراضيها .
وقد غذى هذا التقارب الشائعات بشأن عودتنا إلى منطقة الفرنك. وبدأت تلك الشائعات غداة زيارة بيير آبليه Pierre Abelinلبلادنا . وقد فندتها بشدة فى كل مرة على مدارج مدخل الأليزى بعد غداء أو محادثات مع الرئيس جسكار دى سان، سواء فى 4 من ديسمبر 1975 أو فى 9 من فبراير 1978 قائلا إن الأسباب التى حملتنا على إصدار عملة وطنية ما تزال قائمة، وأن الأوقية بخير رغم الحرب .وكانت هناك محاولة أخرى أشد مكرا إبان الإنقلاب. فتمويل استغلال مناجم الكَلاّبه شرطه الأوربيون بفتح حساب ائتمان "trustee" compte يحرم بنكنا المركزي من أساس ودائع سنيم المالية، فى حين أن 80 % من احتياطاتنا كانت مؤلفة من مبيعات حديدنا من العملة الصعبة. وكان وزير المالية على موعد مع البنوك العربية الشقيقة فى 17 يوليو 1978 لتحديد البديل الفني عن ذلك الحساب الذى تم إقرار مبدئه، بديلا يضمن استمرار عملتنا واستقلالها .

وبالنظر إلى الأحداث اللاحقة فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية، فقد تساءل كثير من الناس عن ما إذا كانت فرنسا قد شاركت بصورة أو بأخرى فى انقلاب العاشر من يوليو 1978 الذى أطاح بي؟ إن إجابتى فى هذا الشأن لن تكون على إطلاقها. فأنا لا أعتقد أنها كانت طرفا فاعلا فى إعداد الانقلاب وتنفيذه .وفى المقابل لا يمكننى الاقتناع بأن الإعداد له وتنفيذه قد تما دون علمها. فإذا وضعنا فى الاعتبار حضور خبرائها العسكريين فى قيادة الأركان الوطنية وبعض القواعد فى شمال البلاد، والحضور شبه الدائم لطيرانها المكلف بالمراقبة فى سماء المنطقة الحساسة، لكان من الصعوبة بمكان أن نتصور أن مستشاريها وطياريها لم يروا شيئا ولم يسمعوه... واستنتجت أنها "كانت ضالعة عن طريق الإهمال"، إذ لم تحدثنى عن شيء بهذا الخصوص. لقد كانت تعلم ولكنها تركت الأمور تسير دون أن تحذرنى و"دون أن تدق ناقوس الخطر". وأعترف أننى عندما كنت فى ألاك يومي 1 و 2 من يونيو 1978 لتدشين أول مقطع من طريق الأمل، التحق بي السيد جورنياك، الذى لم يجدنى فى نواكشوط، ومن بين ما سألنى عنه: هل مازلت أثق فى جيشنا. وهو سؤال أقل ما يقال عنه إنه غير متوقع، ولكننى أجبت عنه بتأكيد وجود تلك الثقة دون أن أسأل عن أي توضيح نظرا لأننى لا أود مناقشة مشكلاتنا الداخلية مع أي أجنبي مهما كان حليفا أو صديقًا.

ويُطرح سؤال آخر بصدد هذا الانقلاب وهو: ما هي المصلحة الفورية أو البعيدة التى ستجنيها فرنسا من الإطاحة بنظامنا؟ والإجابة التى تبدو لى مستساغة أكثر هي أن إقصائي سيتيح لفرنسا فرصة سانحة للتخلى عن النزاع الصحراوي. كما تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الرئيس جسكار دى ستان لم يكن فى وضع مريح بسبب المساندة التى منحنا فى تلك الفترة .وفى فرنسا نفسها كان عرضة للمضايقة من قبل معارضته . أما على المستوى الخارجي فإن تدخل فرنسا لا يحظى بإجماع عالمي، وإن كان رؤساء الدول الناطقة بالفرنسية يوافقون عليه. وهذا ما يفسر انزعاج الحكومة الفرنسية، التى لا تستطيع إنهاء العملية بصورة فجائية، نظرا لكون المصالح الفرنسية الاستراتيجية وغيرها كانت مهددة فى هذا الجزء من إفريقيا. فقد طمأن هذا التدخل كثيرا من أصدقاء فرنسا رؤساء الدول الإفريقية الذين انتابهم القلق مما رأوا من عدم الاستقرار داخل قارتنا. وهكذا أثبتت فرنسا بصورة غير مباشرة، عبر تدخلها فى موريتانيا، أنها عازمة على مساعدة هؤلاء إذا اعتدي على بلدانهم مثل ما حدث فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وفى هذا السياق، فإن تراجع فرنسا فى موريتانيا يعنى بالنسبة لها تثبيط أصدقائها الأفارقة وفقدهم الثقة فى المظلة الفرنسية من جديد. وفى الوقت نفسه، فإن من الصعوبة بمكان بالنسبة للرئيس الفرنسي الاستمرار فى ذلك التدخل نظرا للأسباب المشار إليها أعلاه. ومن هنا يصبح تغيير النظام فى نواكشوط، من وجهة نظره، هو الحل الذى يمكن من الانسحاب الهادئ من النزاع الصحراوي، على أن لا يحرض بصورة نشطة على ذلك التغيير، ولكن يترك

الأمور تسير، لا سيما وأنه استطاع بيسر معرفة نوايا الانهزاميين فى قيادة أركاننا الوطنية.
وإذا تم إقصائى واستسلم الجيش الموريتاني، فلن تكون هناك حرب لإعادة توحيد موريتانيا. وبذلك تستطيع فرنسا بحكم الواقع أن تنهي تدخلها .

غير أن فرنسا لا تنحصر فى رئيسها مهما كان.
وقد تكونت لدي فى شبابى معلومات عن مختلف فيئات المجتمع الفرنسي، من الموظفين الاستعماريين الذين تعرفت عليهم فى أقصى شمال بلادنا، إلى الأساتذة الذين تكونت على أيديهم فى نيس ثم فى جامعة باريس. وتعرفت على الشباب والفلاحين، وقرأت يوميا جرائد هذا البلد واستمعت إلى إذاعاته. فأصبح لفرنسا إذن، بمعنى من المعانى، حضور فى نفسى يتجاوز كثيرا علاقاتنا السياسية .
ولم نختر مستعمرنا، ولم يكن بوسعنا أن نختاره، لكن ما هو أساسي أن هذا الشر الأصلي تولد عنه بعض الخير. فقد كانت الثقافة الفرنسية أداة انفتاح متميز على العالم المعاصر، إذا جاز هذا التعبير.

--
هوامش على الفصل التاسع عشر

-تزايدت الحوادث المنسوبة لعناصر "خارجة عن السيطرة" من جيش التحرير الوطني المغربي بين شوم وأطار فى بداية يناير 1957، أي فور إعلان القانون المنشئ للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية الذى تحدثت عنه أعلاه. وكان يتعين تفريق كتيبة مشاة متجهة إلى أطار. وفى 14 فبراير قتل ثلاثة ضباط و سبعة عشر جنديا عند عكَي إلى الشمال من فور ترينكى. وانعقد فى تيندوف على التخوم الجزائرية المغربية مؤتمر عسكري فرنسي على أعلى المستويات القيادية فى المغرب، وإفريقيا الغربية الفرنسية، والجزائر قرر استخدام حق الملاحقة فى وادى الذهب والساقية الحمراء دون اعتبار للحدود، وهو ما قبلت به إسبانيا فى 25 من ذلك الشهر خلال اجتماع عقد بنواذيبو، بينما طالبت المغرب باجتماع لجنة مشتركة للحدود. وقبيل الانتخابات الإقليمية التى ستقود إلى تشكيل حكومتنا الأولى، كان الوضع على درجة من الخطورة جعلت الجنرال ديغول، الذى لم يستعد بعد السلطة، يقيم يومي 13 و 14 مارس فى أطار وفورغورو، ونظمت عملية جديدة سميت ("الإعصار") فيما بين 10 و 20 فبراير 1958 فى أعقاب مناوشات جرت بالقرب من كولوم بشار وحومت الحام .

-كان ذلك فى الفترة ما بين 28 يناير و 4 من فبراير 1963.

-أدى التوتر الشديد القائم وقتها بين غينيا والنظام العسكري الجديد فى غانا إلى إثقال جو المؤتمر لاسيما وأن الوفد الغيني إلى هذا الاجتماع قد احتجز أثناء توقفه فى مطار آكرا الدولي حيث سجنته السلطات العسكرية الجديدة!

-تم ذلك بموجب القرار رقم 2229 المستأنف والمؤكد بالقرار رقم 2354 الصادر فى 19 ديسمبر 1967، وفى 19 ديسمبر 1968، والقرارين 2591 بتاريخ 26 ديسمبر 1969، و 2711 الصادر فى 14 ديسمبر 1970.

-قام بتلك الزيارة الرسمية إلى مادريد من 19 إلى 21 إبريل، وعاد إليها ما بين 9 و 11 من سبتمبر 1973 ردا على الزيارة التى قام بها لنواكشوط يومي 3 و 4 إبريل نظيره الإسباني لبيز برافو .Lopez Bravo

-زار نواكشوط فى 9 و 10 من نوفمبر 1970 للإعداد لزيارة بومبيدو، وتم الإعلان عن وفاة الجنرال ديغول فجأة. وكان فوكار قد شغل فى عهد هذا الأخير وظيفة الوسيط نفسها. فقد حمل إلي فى بداية إبريل 1966، فى أعقاب الأحداث الأليمة التى تحدثت عنها أعلاه، رسالة شفهية تؤكد لى دعم ومساندة فرنسا الدائمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية. وزارنا آخر مرة من 31 يناير إلى 2 فبراير 1974 للتعرف على مضاعفات الجفاف .

-استقبلنا آميلكار كابرال للمرة الأولى على رأس وفد من الحزب الإفريقي

لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر من 4 إلى 9 من يوليو 1968، كما أقام مجددا فى بلادنا من 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 1969، ثم من 7 إلى 9 يوليو 1970.

-لقد جاء موظف سام فى الخارجية الفرنسية هو جان هيرلي Jean Herly إلى نواكشوط لأجراء مباحثات "استكشافية" من 19 إلى 22 ديسمبر.1972

-جرت فى البداية محادثات تمهيدية من 8 إلى 12 من يناير لم يشارك فيها إلى جانب رئيس وفدنا أحمد ولد داداه إلا موظف سام فى الخارجية الفرنسية، ثم تم افتتاح المفاوضات الرسمية ابتداء من 15 يناير 1973 بمشاركة كاتب الدولة الفرنسي للتعاون .

-لقد قلدته وسام ضابط سام فى نظام استحقاقنا الوطني عند ما جاء لتوديعى فى 8 مارس 1973.

-استؤنفت تلك العلاقات بصفة جادة، وجسدت فى 17 يناير 1974 بتوقيع اتفاقية تمويل بمبلغ 109 مليون أوقية ونشرت تلك الاتفاقيات فى الوقت نفسه فى نواكشوط وباريس يوم 18 مايو الموالي .

-من 25 إلى 27 مارس.1971

-فى 12 و 13 من نوفمبر 1970.

-حددت رسالتى الموجهة فى 6 مايو 1977 إلى وزير التعاون الفرنسي روبير كَالى ،طلباتنا من المدربين والسلاح، لكنها تستبعد مساعدة عسكرية من المقاتلين أو أي ممارسة لحق الملاحقة نحو تيندوف .

-جرى تدخله الأخير ما بين 3 و 8 مايو 1978 على بعد حوالي مائة كيلومتر من الزويرات كدعم جوي لمعركة على الأرض قتل فيها 46 "صحراويا ."

-زار نواكشوط فى 24 يناير 1976، وتمكن فى النهاية من عقد اجتماع اللجنة المشتركة الكبرى الفرنسية الموريتانية المنصوص فى اتفاقيات 1973 إلا أنه لم تجتمع منذ ذلك التاريخ. وقد عقدت دورتها الأولى بباريس فى يومي 15 و 16 إبريل الموالي.

-من 6 – 10 مايو.1977

-راج مثل تلك الشائعات حتى قيل فى 26 نوفمبر 1977 بنواكشوط أن "حدثا " وشيكا سيقع بمناسبة خطابى التقليدي عن حالة الأمة.

-لقد علقت إذاعة فرنسا الدولية صبيحة أمس على نتائج الزيارة التى قام بها لبلادنا وزير التعاون الفرنسي بيير آبليه فذكرت أن موريتانيا يمكن أن تعود إلى منطقة الفرنك. ومع أن موريتانيا ستظل متمسكة بتطوير علاقات التعاون مع جميع دول العالم بما فيها فرنسا، فإنها لن تتخلى عن استقلالها الاقتصادي الذى حصلت عليه بعد 15 سنةمن النضال شكلت فيه عملتنا الوطنية (الأوقية) دعامة لا غنى عنها. ففى الوقت الذى نستعد فيه لإحياء الذكرى الخامسة عشرة لاستقلالنا الوطني بما تستحق من أجلال خاص ونفتخر باستعادة استقلانا الاقتصادى والنقدي كاملا، فمن غير المقبول أن يفكر بلدنا فى الرجوع إلى منطقة الفرنك التى انسحب منها لأسباب لا تزال قائمة(الوكالة الموريتانية للصحافة فى 11 نوفمبر 1975.(

-شكل الصندوق المركزي الفرنسي للتعاون الاقتصادي، والبنك الدولي، والبنك الأوربي للاستثمارات تكتلا ماليا ساهم بما مجموعه 360 مليون دولار بالإضافة إلى مساهمات محدودة من بنوك عربية متعددة.

-بلغ إحراجه ذروته حين شفع أخذ الرهائن الفرنسيين فى فاتح مايو 1977 بالزويرات باختطاف ثان ثم ثالث لرهائن أخرين فى أكتوبر من تلك السنة. وأجرى موظف سام فى الخارجية الفرنسية مباحثات غير مجدية مع "البوليزاريو"، واستقبل الرئيس التوغولي أيادما زعيم البوليزاريو فى 3 ديسمبر، وفى ال 15 منه تباحث الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالد هايم مع ممثليها، و 22 منه طلب الرئيس جسكار دى ستان تدخل هذا الأخير. وفى اليوم التالي أطلق سراح الرهائن... دون أن أعرف مقابل ماذا أو بأي ثمن.

-تباهى فرانسوا ميتراه، فى 13 مايو 1976، باستقبال قادة البوليزاريو.

الباب الخامس

وطنيون معسرون : توازن صعب

الفصل العشرون

قراراتنا الثورية

يناير 1972 – يناير 1978

الفصل العشرون (1 (

لقد بدأت، منذ حصولنا على الاستقلال الداخلي، أعى بشكل أفضل مدى محدودية هذا الاستقلال على الصعيدين الاقتصادي والمالي خاصة .وكان كثير من نظرائى، إذا لم أقل كلهم، مبهورين بالجانب السياسي لهذا الاستقلال، وكنت كذلك فى البداية نظرا لما صاحبه من وجود علم وحكومة ووزراء ورئيس. ولكن عندما بدأت أتحمل مسؤولياتى فكرت فى بعض المشكلات دون أن أبوح بذلك لآخرين. لقد كانت موريتانيا آنذاك إقليما من أقاليم ما وراء البحار تتمتع باستقلالها الذاتي. وكثيرا ما تساءلت عن التطور المحتمل للتحديات التى تواجهنا ونتائج تلك التطورات على مستقبل موريتانيا. ولم يكن كل المواطنين يوافقون على الاستقلال، بيد أننى أعتقد أن إقليما يتمتع بالاستقلال الذاتى ويفتقر إلى الكفاءات فى بعض المجالات يعتبر فى حقيقة الأمر مستعمرة. ومن هنا فكرت كثيرا فى القضية الاقتصادية، فشغلت بالى آفاق التصنيع والاقتصاد العصري وخاصة استغلال ثرواتنا المعدنية والبحرية. فبدون استقلال مالي واقتصادي يكون استقلالنا خدعة. لقد نظرت على الدوام إلى أبعد من حدود بلادنا المباشرة، وكانت التأميمات ونضالات التحرر الاقتصادي تشغل بالى. غير أننى كنت معزولا تماما. فالأشخاص القلائل من بين أصدقائى الذين بوسعى أن أبوح لهم بما يدور فى خلدى يصفونني بالجنون وينصحوننى بالحذر. وأتذكر أن أحد المواطنين قد زجرنى أثناء مؤتمر ألاك 1958 قائلا: " إن رغبتنا فى الحصول على الاستقلال عمل جنوني فى الوقت الذى لا نستطيع فيه تصنيع إبرة خياطة صغيرة ولا علبة ثقاب، وعلينا أن ننسى كلمة الاستقلال". فقد كان ذلك هو الرأي السائد على مستوى الأغلبية الساحقة من المؤتمرين .ورغم ذلك فقد تصورت منذ وقت مبكر استغلال مناجم الحديد والنحاس فى موريتانيا واشتراك الموريتانيين فى تسيير ذلك الاستغلال قبل

أن يتولوا بأنفسهم إدارتها. وكنت أعلم علم اليقين أن هدفى هو الوصول إلى ما هو ممكن من استقلال حقيقي، ولكننى لم أجد على الإطلاق أناسا يتقبلون الإصلاحات الليبرالية، إذ كان وضعنا يعكر صفو هؤلاء كثيرا. وينبغى الاعتراف بأننا نفتقر إلى كل شيء، ومع ذلك فقد تصرفت خلال فترة الاستقلال الداخلي كما لو كان موقفنا غير تابع لفرنسا. وهكذا كان كثير من المواطنين لا يعبأ إطلاقا بالمستقبل، فبقي النظام كما هو يسير دون أن يطعن فيه. وسأوضح الآن الديالكتيك الذى تحكم فى السنوات الأولى من استقلالنا. فما جرى فى موريتانيا من 1957 إلى 1978 يعتبر – بكل موضوعية – ثورة. فقد أوضحت أنه لم يكن من السهل الانعتاق من الوصاية الاستعمارية، ولو من الناحية المظهرية، لأن الظروف كانت خطيرة، وكان كثير منا تحدوه الرغبة إما فى السير ببطء أو فى السير بسرعة. ولعل التقشف المالي الذى حرصت باستمرار على أن يكون فعليا حتى آخر أيامى فى السلطة، هو أول تلك القرارات التى غيرت العقليات. وقد أقر المؤتمر العادي الأول للحزب الذى عقد بنواكشوط من 25 مارس إلى 2 إبريل 1963 سياسة التقشف تلك، وتم قبولها عموما بروح وطنية فى نهاية المطاف. ولكن تطبيقها لم يتم دون العض بالنواجذ. وهذا أمر طبيعي فى بلد فقير جدا يعتبر كثير من مواطنيه بسذاجة يشوبها غموض فى الرؤية أن الاستقلال يعنى الوفرة أو على الأقل الرخاء المادي وتراجع الفقر المزمن، أو هو بكل بساطة وبقدرة قادر هذا وذاك! وقد قدمت أمام البرلمان يوم 14 مايو 1963 هذا القرار المهم والصعب الصادر عن المؤتمر وأعلنت لهم أنه "قد آن الأوان لننال استقلالنا المالي، الذي لن يتم فى غيابه استقلالنا الحقيقي، ولن يتم ذلك إلا بالتخلى عن اتفاقية دعم توازن ميزانيتنا .إلا أن المشكلة ذات أبعاد أكبر تتجاوز إطار الميزانية نفسها. فالأمر يتعلق بالوعي بوضعنا وبما نمتلك من وسائل، وبالتكيف مع هذا الوضع، والعيش انطلاقا من تلك الوسائل مع الاقتناع التام بأن التقدم فى المستقبل رهين بما سنبذله من جهود ذاتية. فلا ينبغى للقادة أو البرلمانيين ولا الموظفين أن ينسوا فى أي لحظة أنهم ينتمون إلى شعب فقير من واجبهم العمل على تحسين ظروف حياته، ولا ينبغى لكائن من كان أن يفكر فى استغلاله. فسيتم تخفيض الرواتب السياسية تخفيضا ملحوظا، إذ ستقترح عليكم الحكومة تطبيق تخفيض يصل إلى نسبة 20 % من رواتب الوزراء والنواب والسفراء. كما ستقترح رفع تلك النسبة إلى 25 % من راتبي رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية. وتقرر إلغاء تزويد المسؤولين بسيارات الوظيفة، وسيخضع استخدام سيارات المصالح والجولات لتقنين ورقابة صارمين. وستتوج هذه الإجراءات الضرورية بإنشاء محكمة تأديب لمراقبة تسيير ميزانية الدولة(...). وقد جرت العادة أن يتم حساب النفقات المتوقعة ومقارنتها بمجمل المداخيل المقدرة التى تقل عنها كثيرا، ليتم على ذلك الأساس طلب العون الخارجي لتحقيق التوازن. وكانت الميزانية الاتحادية تمنح ذلك العون إبان العهد الاستعماري، ثم أصبح يطلب من فرنسا فى فترتي الاستقلال الداخلي والتام. فكيف لا ندرك أن مثل هذا الوضع مناف للاستقلال الحقيقي ومناقض لإرادتنا فى بناء دولة حرة جديرة بتلك الحرية .

وأرجو أن يفهم قصدى جيدا. فالأمر لا يعنى إطلاقا رفضنا كل عون خارجي وانطواءنا على أنفسنا فى عزلة تامة ضارة ولا معنى لها، وإنما يتعلق بالتخلى عن شكل خاص من العون يتمثل فى دعم توازن ميزانيتنا بوصفه حلا سهلا ومظهرا من مظاهر التبعية يجب القضاء عليه(...). إن من لا يحصل عل قوته اليومي بعرق جبينه وإنما باستجداء الآخرين، يعتبر طفيليا ومتسولا وهو بالتالي إنسان غير حر. أما من يقترض ليغرس واحة نخيل أو يشيد منزلا، فإنه يحصل على موارد إضافية لغايات منتجة أو لعمل مفيد. ذلكم هو الفرق بين مفهوم العون من أجل توازن الميزانية وبين مفهوم العون لدعم التجهيز المخصص لاستثمارات واعدة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية(...). إن موريتانيا التى حظيت بالاستقلال دون أن تتعرض لمحن قاسية خاضتها شعوب أخرى مثل الشعبين الجزائري والغيني، قد آن الأوان بالنسبة لها أن تتبنى الخيار الحاسم القاضى باعتماد ميزانية الدولة على مواردها الخاصة اعتبارا من فاتح يوليو 1963 وتتخلى كليا عن أي دعم خارجي لتوازن الميزانية. وبعبارة أخرى، فإنه يتعين علينا من الآن فصاعدا أن نكيف نسق حياتنا مع مواردنا الحقيقية بما يتطلبه ذلك من تضحيات ضرورية". لقد تلقت هذا الخطابَ آذانُ صاغية، وكان للنقابات على وجه الخصوص موقف يستحق الثناء حيث لم تكتف بقبول التضحيات المطلوبة فحسب، بل دافعت عنها بقوة وبروح نضالية أمام منتسبيها وأمام كافة المواطنين رغم أن النقابات لم تندمج يومئذ فى حزب الشعب الموريتاني وإن كان أفرادها أعضاء فيه. وقد لعب قادة اتحاد العمال الموريتانيين دورا حاسما فى هذا الصدد.

وهؤلاء القادة هم: مالك فال، ألمان كان، بران ممادو وان، وإبراهيم ولد الدرويش. وسعيا إلى تطبيق سياسة التقشف هذه، قام مجلس الوزراء المنعقد فى 6 من إبريل 1963 بتشكيل لجنة لدراسة تقليص النفقات العمومية والبحث عن موارد جديدة أطلق عليها البعض إسم لجنة "الفأس". وقد وضعت مفتشيات المالية والشؤون الإدارية تحت السلطة المباشرة لرئيس الدولة سعيا إلى تعزيز سلطة هيئات الرقابة الممثلة فى تلك المفتشيات التى يتعين عليها، بهذه المناسبة، السهر بدقة على تطبيق سياسة التقشف .وعزز دور هذه الهيئات بالمهمة الدائمة التى عهد بها إلى محكمة التأديب السالف ذكرها. وفى هذا السياق كرس مجلس الوزراء أغلب مناقشات جلسته المنعقدة فى 30 إبريل لدراسة وسائل مكافحة سوء استخدام الموظفين ومشاكلات التخلف التنموي. وقد تم اتخاذ عدد من القرارات فى هذا المجال نذكر منها على وجه الخصوص إنشاء ورشات تنمية وترقية فى يوليو. وبخصوص هذه الورشات، صرحت أمام الجمعية الوطنية يوم 28 نوفمبر 1963 "أن الغاية من إنشاء ورشات التنمية والترقية هو القضاء على البطالة. وهذه الورشات المستوحاة من التجربة التونسية التى درستها لجنة موريتانية، ستوفر فرص شغل للعمال العاطلين عن العمل، وتساهم فى التكوين المهني للعاطلين الريفيين، وتمكن من مكافحة التخلف بتحقيق أعمال ذات نفع محلي. ولن يدخر أي جهد لتسهيل انطلاق هذه العملية وضمان نجاحها". والواقع أن تطبيق تلك القرارات التى تحررنا حقيقة من هيمنة القوة الاستعمارية وما انجر

عنها من معارضة داخل المكتب السياسي الوطني، كانت السبب فيما أقره المؤتمر التاريخي للحزب المنعقد بكيهيدي فى يناير 1964 من إجراءات ثورية أعمق فى الجانب السياسي منها فى الجانب المالي. ونجمت عن ذلك القرارات الثورية التى اتخذت فى سنوات 1972، 1973، و1974 والميثاق الثوري للحزب الذى أقره المؤتمر الرابع المنعقد فى أغسطس 1975. وكنت قد ذكَّرت أكثر من مرة بالظروف البالغة الصعوبة التى حصلنا فيها على استقلالنا فى 28 نوفمبر 1960. وهو استقلال ممنوح لأنه لا خيار لنا إلا بين هذا الاستقلال أو إبقاء بلادنا فى وضع الإقليم ذى الحكم الذاتي. وقد اخترنا الاستقلال الممنوح لأنه رغم نواقصه الجمة قابل على أية حال للتحسين ويشكل، على علاته، تقدما على طريق الاستقلال الحقيقي الذى يتعيّن كسبه. فإذا كنا قد كرسنا العقد الأول لبناء الوحدة الوطنية وتوطيدها الذى شكل أولوية الأولويات بالنسبة لنا بفضل جهود حزب الشعب الموريتاني، فإن النصف الأول من السبعينيات قد كرسناه لانعتاقنا قدر الإمكان من الهيمنة الفرنسية التى لم تقتصر على الجانب السياسي والمالي بل تعدته إلى الجوانب القانونية والنقدية والاقتصادية فى أوسع معانيها .وكانت سنوات 1972، 1973، و1974 سنوات حاسمة فى مسيرتنا الصعبة فى البحث عن استقلال حقيقي. فهذه السنوات هي التى تم فيها اتخاذ القرار الشهير بمراجعة الاتفاقيات الموقعة فى 1961 بين الفرنسيين والموريتانيين، والخروج من منطقة الفرنك، وإنشاء العملة الوطنية الأوقية، وتأميم ميفرما... * * * فقد قرر المكتب السياسي الوطني من جانب واحد فى 28 يونيو 1972 مراجعة اتفاقيات 1961 المجحفة التى اضطررنا لتوقيعها للأسباب المبينة أعلاه. وسبق أن أشرت الى ردة فعل الرئيس الفرنسي حينها على ذلك القرار فى سياق الحديث عن علاقاتنا مع فرنسا. ومهما يكن من أمر، فإن هذا القرار قد سمح لنا بالخروج من منطقة الفرنك واستعادة حقنا فى إصدار عملة بوصفه أحد رموز السيادة الأساس. فكيف وصلت إلى تلك القناعة؟ كان نبأ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، الذى أخذت به علما عبر الإذاعة عند وصولي إلى فرنسا يوم 8 من أغسطس 1969، برهانا على أننا غير مستقلين حقيقة، وأن ما لدينا لا نملكه فى الواقع. وكنا نحن الموريتانيين فى منطقة الفرنك البلد الوحيد الذى يتوفر على ميزان مدفوعات خارجية متوازن. ومع ذلك كنا نعامل مثل ما يعامل الآخرون، وثرواتنا الخاصة لم يحسب لها حسابها. وقد اقترن قرارنا بالخروج من منطقة الفرنك بقرار مراجعة الاتفاقيات. وإذا كان استقلالنا قد تم من الناحية القانونية عن طريق تحويل الصلاحيات، فإن صك عملة وطنية لم يوضع فى الحسبان أصلا. وقد ربطت باستمرار بين الاستقلال والعملة، إذ كيف يكون المرء سيد التصرف فى أمواله فى نظام لا سلطان له عليه؟ ومن المعلوم أن تجسيد قرار على هذه الدرجة من الأهمية وصعوبة التطبيق يطرح عددا من المشكلات الفنية والعملية فضلا عن جوانبه الاقتصادية والمالية. وسبق أن أشرت فى معرض حديثى عن العلاقات الموريتانية الجزائرية إلى الدور الحاسم الذى لعبته الجزائر بدعمها غير المشروط لإنجاح هذه العملية التى كان من المستحيل تحقيقها لولا ذلك الدعم. فقد كان

بإمكاننا اللجوء إلى بلدان شقيقة أخرى مثل المغرب وتونس، إلا أن الجزائر كانت على أتم الاستعداد وأملك البرهان على ذلك. ولم أشأ أن أحرج تونس التى آزرتنا دون تحفظ منذ الاستقلال، إلا أن طبيعة الدعم المطلوب هذه المرة تختلف عن ما ألفته فى علاقاتها معنا. كما أننى لا أريد إحراج الرئيس بورقيبه بما قد لا يستطيع تلبيته من مطالب. أما الجزائر فقد كانت مؤهلة تماما من الناحية الفنية ومستعدة لخوض الحرب إلى جانبنا إذا تطلب الأمر ذلك. وعندما اتخذت القيادة الوطنية قرارًا بإنشاء الأوقية وبالتالي إنشاء البنك المركزي، اخترنا خمسة أطر عليا شابة ذوى تكوين اقتصادي ومالي هم: أحمد ولد داداه، ديينغ بوبو فاربا، المصطفى ولد الشيخ محمدُّو، سيدى أحمد ولد ابنيجاره، وأحمد ولد الزين. وشرحنا لهم مهمتهم البالغة الصعوبة والحساسية لاسيما وأنها يجب أن تجري فى سرية تامة. وسبق أن أوضحت دواعى تلك السرية. وتم تعيين أحمد ولد داداه على رأس هذا الفريق إذ هو أسن أعضائه وأكثرهم تجربة. فقد كان مديرًا عامًا سابقًا لشركة الإيراد والتصدير(سونمكس)، وأمينا عاما سابقا لمنظمة الدول المجاورة لنهر السينغال. وتوجه الفريق إلى الجزائر تحت غطاء شكلي وباشر على الفور مهامه. وعند انقضاء فترة التكوين المطلوبة، باشر الفريق بالتعاون مع نظرائه الجزائريين عملية طباعة المخزون الضروري من العملة وسحبه. وعاد إلى نواكشوط بعد إنجاز مهمته على الوجه الأمثل لإعداد عملية وضع الأوقية فى التداول ابتداء من 29 يونيو 1973. أما البنك المركزي الموريتاني فقد تم تدشينه فى 17 سبتمبر من العام نفسه. ولم نفكر فى إشراك دول الجوار الشقيقة الأخرى فى هذا المسار. وأعرف أن السينغال مستاءة. وأصبحنا حينها مسلحين بشكل مناسب للتصدى "لقلعة ميفرما" الحصينة ظاهريا. فلا استقلال بلا عملة، ولا يمكن القول إن موريتانيا تحظى بنوع من الاستقلال مع وجود ميفرما بشكلها الذى هي عليه آنذاك. فهي لا تتبع لكائن من كان سواء تعلق الأمر بفرنسا أو بموريتانيا، وتتصرف خارج نطاق أي مرجعية وطنية. وقد أثار تأميمها بالفعل حركة شعبية أقوى مما أثارته مراجعة الاتفاقيات مع المستعمر السابق، ومما أثاره خروجنا من منطقة الفرنك. فالموريتانيون يعلمون حقيقة ما كانت تمثله ميفرما .فميفرما، من حيث هي دولة داخل الدولة، لم تكن مجرد رمز حي بل هي مثال ملموس لشركة رأسمالية غربية تستغل بروح إمبريالية ثروات دولة من دول العالم الثالث. ومن ثمة كان علينا أن نؤمم ميفرما لإكمال استقلالنا، ولو جزئيا، وإعطاء أصلب قاعدة اقتصادية ممكنة لعملتنا الوليدة، واستعادة الشعب الموريتاني ثروة من أهم ثرواته المسلوبة .وشكل هذا التأميم المرحلة الأخيرة لخطتنا السرية ونضالنا من أجل التحرر الاقتصادي وبالتالى السياسي. أما الخطوتان الأوليان فهما خروجنا من منطقة الفرنك وإنشاء عملتنا الوطنية. وفى حين كان بدء ميفرما أعمالها فى أوائل الستينيات لا غنى عنه لتجسيد استقلالنا الهش الممنوح والمطعون فيه، أصبح تأميمها أمرًا ضروريًا فى 1974 لتكريس استقلالنا الحقيقي. وعليه، فقد أصبح هذا التأميم لا غنى عنه رغم تواضع وسائلنا فى شتى المجالات، ورغم المخاطر الجسيمة المتعددة الأوجه التى تنطوى عليها عملية التأميم. ولحسن الحظ أن

السيد بومدين وبلده قد شدا أزرنا، ولا أزال أعترف لهما بالجميل. وقد اتخذت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي الوطني قرار تأميم شركة ميفرما بناء على اقتراح منى فى شهر أغسطس 1974. وفكرة التأميم فكرة قديمة، إذ طالب بها بعض الأقسام أثناء المؤتمر الأول لحزب الشعب الموريتاني فى الوقت الذى انطلق فيه أول قطار يحمل الخامات المعدنية من ازويرات وكدية الجل إلى انواذيبو. ولكن تلك الفكرة لم تتجسد إلا فى بداية 1974، ولم أتخذ بشأنها قراري الحاسم إلا فى شهر إبريل أو مايو من تلك السنة . ولكسب رهان تطبيق قرار التأميم هذا بصفة جادة، سريعة وسرية؛ عينت اللجنة الدائمة ثلاثة أطر عليا شابة يتقلدون مسؤوليات سامية هم: سيدى ولد الشيخ عبد الله، عضو المكتب السياسي الوطني ووزير التخطيط والتنمية الصناعية، إسماعيل ولد أعمر، المدير العام للشركة الوطنية للصناعة والمناجم التى حلت محل ميفرما، وأحمد ولد داداه محافظ البنك المركزي. واستقبلت المعنيين، مثل ما استقبلت الفريق النقدي فى السنة الفارطة، لأخبرهم بقرار اللجنة التنفيذية، وألفت انتباههم إلى أهمية وجسامة العمل المسند لهم، وضرورة السرية التامة فيه والسرعة فى إنجازه لأن التأميم سيتم إعلانه فى 28 نوفمبر 1974. وكما كان الحال مع الفريق النقدي، اضطلع "رواد التأميم الثلاثة" تمامًا بالمهمة الشاقة الموكلة إليهم فى وقت قياسي .وخلال فترة الإعداد، بقيت فى أغلب الأحيان على اتصال بهم، والتقيت بهم أحيانًا مجتمعين وأحيانا أخرى فرادى فى نواكشوط وفى نواذيبو. فهم بحكم طبيعة القضايا التى يطرحها التأميم وتنوعها، كثيرًا ما كانوا بحاجة إلى مقابلتى للحصول على توضيح أو تعليمات يحتاجون إليها. ومع اقتراب "الموعد المحدد" أرسلنا تعزيزات من الجيش وقوات الأمن إلى الزويرات ونواذيبو تحسبا لأية اضطرابات محتملة تنجم عن إعلان التأميم .وبهذه المناسبة، وجدنا حرجا كبيرًا فى تبرير تلك الإجراءات فى نظر الرأي العام .فهذه الإجراءات الأمنية الضرورية فى ظرف كهذا، لا يمكن أن تمر دون أن تثير إليها الانتباه. بيد أن السر يجب الاحتفاظ به تماما. فكيف يمكن التصرف بطريقة لا ترعب هؤلاء وأولئك أو لا تثير انتباههم سواء تعلق الأمر بالسكان المدنيين والعمال الأفارقة والأجانب الذين سيلاحظون لا محالة حضور هذه القوات غير الطبيعي؟ ولم أتذكر المسوغات التى قدمت للمسؤولين العسكريين لتلك الوحدات الأمنية والسلطات المحلية الإدارية والسياسية. واستقبل إعلان تأميم ميفرما فى 28 نوفمبر 1974 بصيحات الفرح والتظاهرات الشعبية العفوية فى عموم البلاد بصفة غير مسبوقة سواء فى حماسه النضالي والوطني أو فى زخمه. ولم تحدث أية اضطرابات فى نواكشوط والزويرات ونواذيبو أو فى غيرها من البلاد. ولم تقم أية مظاهرة معادية للعاملين الأجانب الذين استقبلوا فى مجملهم هذا الحدث العظيم بهدوء. وفيما يتعلق بالتأميم، أشير إلى أنه قد وقع اتفاق تعويض فى 28 يناير 1976 بعد مفاوضات طويلة بين الحكومة الموريتانية ونقابة أصحاب الأسهم فى ميفرما القديمة تعهدت بموجبه موريتانيا أن تعوض 90 مليون دولار تسدد منها 40 مليون خلال الشهرين المواليين لتوقيع الاتفاق، أما ال 50 مليون الباقية فتسدد على مدى خمس سنوات بواقع 10 ملايين للسنة.

وبالمقابل يتعهد ملاك الأسهم السابقون بأن يشتروا منا سنويا 3.5 مليون طن من الحديد على الأقل على مدى ثلاث سنوات متتالية. وبخصوص أسرار الدولة، فقد اشتكيت كثيرا من عدم قدرة أعضاء فريقي فى القيادة الوطنية (المكتب السياسي الوطني والحكومة) على الاحتفاظ بها. ولذا كنت قلقا من أن تتسبب تسربات محتملة فى إفشال مشروعي إنشاء العملة الوطنية وتأميم ميفرما، ولو جزئيا. ولحسن الحظ، فإنه لم يحصل شئ من ذلك. وبالفعل، فإن أيا من أولئك الذين كانوا على علم بمشاريعنا لم يبح بسره سواء فيما يتعلق بالقضية الأولى أو الثانية .وقد تبين أنهم جميعا كانوا على مستوى مسئولياتهم التاريخية، فعرفوا جميعا كيف يصونون السر رغم مغريات وضغوط محيطهم الخاص الباحث دوما عن الجديد (اشطار؟). وبهذا الخصوص، لا أعرف ما إذا كنت قد تحدثت عن هذه السمة فى طبيعة الإنسان الموريتاني، تلك السمة التى قد لا تكون خاصة بالموريتانيين وحدهم، والمتمثلة فى الأهمية التى يمنحها الجمهور للمسؤولين السياسيين والإداريين الذين يتظاهرون بأنهم "مطلعون جدًا "على خفايا الأمور، وأن بوسعهم مثلا أن يعطوا أخبارًا غير منشورة، وأن يضيفوا جديدًا إلى معلومات سائليهم. ويتم استفسارهم دومًا عن الجديد فى أعقاب اجتماعات المكتب السياسي الوطني و الحكومة أو المقابلات مع رئيس الجمهورية. وبالمقابل، فإن المسؤول السامي الذى لا يبوح بمعلومات "سرية" لمحيطه لا يعتبر فى نظر الرأي العام مسؤولا حقيقيًا. فهو يخيب ظن أنصاره وقد يفقدهم. ومن هنا فإن المسؤولين الذين يتمكنون من حفظ السر رغم كل الضغوط التى يتعرضون لها يستحقون ثناء كبيرًا. وفيما يتعلق بتأميم ميفرما، ينبغى للأمانة التاريخية أن أوضح أن أعضاء اللجنة الدائمة، وشبان التأميم الفنيين، والأمين العام للرئاسة محمد عالى شريف هم وحدهم الذين كانوا على علم بالمشروع. وفى صبيحة 28 نوفمبر فقط، وبأقل من ساعة قبل توجهى إلى الجمعية الوطنية لقراءة تقريري السنوي عن حالة الأمة، ترأست فى مقر إقامتى اجتماعا مشتركًا للمكتب السياسي الوطني والحكومة لأخبر مجموع أعضاء القيادة الوطنية بمشروع التأميم. وهكذا كانوا أول من يعلم بهذا النبأ العظيم قبل أن يتم الإعلان عنه رسميًا أمام البرلمان وعلى أمواج الإذاعة لسائر الأمة وللعالم أجمع. ومهما يكن من أمر، فإن هذين المثالين قد شجعاني وأشعراني كثيرًا بالارتياح. فقد أكدا لى قابلية مواطنينا للتحسن ومقدرتهم على التحلى بسمات المسؤولين الحقيقيين إذا كانت المصلحة الوطنية تفرض ذلك، حتى لو كان على حساب رصيد شعبيتهم الخاصة. وقد شكل مجموع القرارات الثورية المتخذة فى1972 ، 1973، و1974 نوعا من قطيعة الحبل السري السياسي والاقتصادي مع القوة الاستعمارية القديمة. وللأسف الشديد، فإن أمد تلك القطيعة لم يدم طويلا بفعل الحرب غير المعلنة التى سوف يخوضها بومدين نفسه – الذى ساندنا كثيرًا فى الماضى- بواسطة البوليزاريو. بيد أن تلك القطيعة قد مكنتنا، ظرفيًا على الأقل، من "التخلص من عقدة النقص" لفترة وجيزة. * * * وفى أعقاب الإجراءات الثورية لسنوات 1972، 1973 و 1974، عقد المؤتمر الرابع المسمى "مؤتمر توضيح الخط الإيديولوجي لحزب الشعب الموريتاني "ما بين 15

إلى 22 أغسطس 1975، ومثل مرحلة رئيسة فى تطور بلادنا. فقد أقر ميثاق حزب الشعب الموريتاني، إلى جانب التغييرات السالف ذكرها التى أدخلها على بنية الحزب والحكومة (إنشاء مكتب سياسي وطني مصغر يكون أعضاؤه وزراء دولة). ويسعى هذا الميثاق إلى "... إزالة أي لبس، والقضاء على أية تناقضات فيما يتعلق بالتوجهات الإيديولوجية ."وقد حدد الميثاق ثلاثة توجهات هي: 1- تجذير الاستقلال الوطني الذى يؤكد ويعمق الخيارات السابقة: الإسراع بمسيرة التحرر الثقافي والدفاع المستمر عن الثقافة الوطنية والأخلاق والمثل الإسلامية، واستكمال السيادة الاقتصادية بهدف الحدِّ من التبعية للخارج فى شتى المجالات، والدفاع الدائم عن الوحدة الوطنية والحوزة الترابية. 2- الاختيار الواعي الذى لا رجعة فيه لنمط من الديمقراطية يتلاءم وحقائقنا السوسيوثقافية. وسأعود فيما بعد إلى هذا الخيار. 3- النضال الدؤوب من أجل عدالة أكبر فى العلاقات بين الدول الغنية ودول العالم الثالث. وتسعى الجمهورية الإسلامية الموريتانية باستمرار، بوصفها بلدا مناهضا للاستعمار والإمبريالية، من أجل التضامن العربي-الإفريقي وتضامن دول العالم الثالث. وقد ساندت مختلف الشعوب المناضلة من أجل حريتها وكرامتها، ولا سيما فى فلسطين وجنوب إفريقيا. وأعود إلى التوجه الثانى الوارد فى ميثاق الحزب. فقد نص هذا الميثاق على أن "...الديمقراطية الموريتانية ديمقراطية إسلامية، وطنية، مركزية واشتراكية...". ففى 1975، كانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية البلد الوحيد فى العالم الذى ربط بين اسمه وعقيدته. "فهي تستمد منابعها من الإسلام الصحيح المنقى من كل الشوائب السلبية التى ألصقها به أولئك الذين أفرغوه من روحانيته الحقيقية ووظفوا الدين لاستغلال الجماهير". وتقوم هذه العقيدة على مساواة البشر الذين لا يتميزون عن بعضهم البعض إلا بالفضيلة والعمل الصالح. وتتنافى مع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ومع أي نوع من أنواع الظلم مما يستلزم عدالة تتماشى ومبادئ الإسلام. ومن هذا المنطلق كذلك، فإنها تتطلب سلطة نابعة من الشعب. إن الديمقراطية الموريتانية وطنية تقوم على مبدأين أساسين هما الأصالة والعدالة. فالأولى تستلهم من القيم الأصيلة للشعب الموريتاني، وتأخذ فى الحسبان التجارب الإيجابية للشعوب الأخرى إذا كان بالإمكان تكييفها ومن شأنها إثراء تجربتنا. أما العدالة فتسعى إلى منح كل المواطنين المنحدرين، من مختلف مكونات الشعب الموريتاني المتكاملة، فرصا وحقوقا متساوية والرفع من قيمة المجموعة الثقافية الوطنية بأسرها. وهذه الديمقراطية الوطنية، تدين بقوة كل أشكال المحسوبية، والقبلية والجهوية والعنصرية. وتسعى بجد إلى القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية وأن تصحح اختلال التوازن بين سكان المدن والأرياف، لاسيما وأن هؤلاء يشكلون الغالبية العظمى من الشعب الموريتاني. والديمقراطية الموريتانية مركزية تدمج كل القوى الحية فى الأمة من أجل مشاركة فعلية أكبر وأكثر فاعلية فى تسيير الشؤون العمومية. "فحزب الشعب الموريتاني، بوصفه حزبا واحدا، هو الهيئة العليا فى الدولة. ولذا لا يمكن لأي قطاع منظم أن يبقى مهمشا على نشاطه ."وهكذا قام حزب الشعب الموريتاني بدمج الحركة الوطنية للنساء،

والحركة الوطنية للشباب، واتحاد العمال الموريتانيين، والقوات المسلحة وقوات الأمن. ولبلوغ أهدافه، سعى جاهدًا إلى إقناع الموطنين بالانخراط فيه عن وعي. وينص الميثاق على أن "سياسة الانفتاح، فى هذا المضمار، هي بدء عمل دائم ... والديمقراطية المركزية تتطلب سموًا أخلاقيا للمسؤول بكل الوسائل الكفيلة برفع مستوى وعيه المدني... وهي تعترف بالحرية الفردية وتحميها من أشكال الظلم فى الوقت الذى تجعل لهذه الحرية الفردية حدودًا تقتضيها متطلبات الوحدة الوطنية، وإعادة الاعتبار الثقافي، والتنمية". ويعلن الميثاق أن الديمقراطية الموريتانية اشتراكية. واشتراكية الديمقراطية الموريتانية لحزب الشعب، هي اشتراكية الإسلام الصحيح "وتسعى إلى التجذر حصرًا فى الحقائق الاقتصادية والسوسيوثقافية للشعب الموريتاني، وإقامة وتثبيت توزيع عادل لمكاسب الاستقلال الوطنية". وهذه الاشتراكية التى تعترف بالملكية الخاصة، تقوم على خمسة مبادئ : 1- تكفل الدولة بالقطاعات الحيوية بالنسبة للحياة الوطنية لتضمن استفادة أكبر عدد منها. وهذه القطاعات هي قطاع الثقافة التى ينبغى أن تصبح ثقافة شعبية، والتهذيب المدرسي حيث سيتم استبعاد التعليم الخاص العصري نهائيا، والصحة التى لن يسمح فيها كذلك للطبيب والصيدلاني بالممارسة الليبرالية لمهنتهما، والمصالح العمومية، والمصادر الطبيعية. فمن الجلي، مثلا، أن ممارسة تعليم حر إلى جانب التعليم النظامي فى بلد نام سيعمق بشكل ملحوظ اختلال توازن الفرص بين أطفال هذا البلد. وبالفعل، فإن هذا النظام لا يمكن أن يستفيد منه إلا الأطفال المنحدرون من الأسر الميسورة التى بوسعها تسديد تكاليف دراسة أبنائها. وسيحصل هؤلاء بالتالي على تعليم أفضل نوعيا من التعليم المقدم فى مدارس التعليم العمومي، لأنه مقدم فى ظروف أفضل. أما الأطفال الفقراء الذين يشكلون الأغلبية الساحقة، فلا يمكنهم الانتساب إلا إلى التعليم العمومي إذا وجدوا فيه مكانا، وهو ما لا يتوفر على الدوام مع الأسف .وهكذا فإن تفاوت الفرص وسوء المصير واضحان بشكل صارخ. فمن ناحية، هناك أطفال بوسعهم أن يتكونوا وأن يصبحوا عناصر منتجة، ويستحوذوا على الوظائف المتوفرة فى القطاعين العام والخاص. ومن ناحية ثانية، هناك الغالبية العظمى تتخبط فى ظلمات الجهل وما ينجر عنه من التخلف الذهني والمادي، وبكلمة واحدة تتخبط فى البؤس الشديد. وإذا لم يذهب التلاميذ إلا إلى المدرسة العمومية نفسها، فهناك من الناحية النظرية تكافؤ فى الفرص بين أطفال الفئتين الاجتماعيتين فى البداية على الأقل. فالأطفال الموهوبون يوجدون دائما فى الفئتين الفقيرة والغنية. ويوجد هنا كذلك تفاوت أصلي كبير فى الفرص. وبالفعل، فإن طفلين يتمتعان بمستوى الذكاء نفسه، ستختلف كثيرأ الظروف المادية، والنفسية، والبيداغوجية المحيطة بهما بالنسبة لابن عامل بسيط وابن طبيب مثلا. لا! إن هناك قطاعات أساسية فى الحياة الوطنية ثقافية واجتماعية واقتصادية يجب ألا تخوصص فى بلد متخلف مثل بلدنا. فيجب ألا يكون هناك أناس لديهم كل شئ، من علم وسلطة ومال، وأخرون لا يملكون إلا الفتات! وإذا كنا لا ندعى أننا سنساوى بين الناس فى كل شئ، فينبغى أن ينال كل مواطن قسطا. ففى كل تنظيم بشري، لا محيد للأسف عن

بعض اللامساواة، ويجب مع ذلك النضال ضد تفشى لا مساواة كبيرة بين صفوف الموريتانيين. إن ذلكم هو ما يطمح إليه ميثاق حزب الشعب الموريتاني. وقد يقول البعض بابتسامة ساخرة إن ذلك أضغاث أحلام!... 2- وجود قطاع مزدوج تقوم الدولة فيه بتأسيس شركات ذات اقتصاد مختلط فى القطاعين المنجمي والصناعي بوجه خاص مع خصوصيين وطنيين أو مع مصالح أجنبية عمومية أو خصوصية. 3- وجود قطاع خاص له ما يسوغه شريطة أن يسمح بخلق ادخار وطني ينبغى أن يستثمر بالدرجة الأولى فى القطاعات المنجمية، وأن "يتخلى هذا القطاع الخاص عن فردانية متجاوزة ليحل محلها شكل أكثر عصرية وتنظيما من التنظيمات المشتركة المتوفرة على أبسط قاعدة مالية وفنية ويتوفر العاملون فيها على مواصفات عادية. وإذا كان بتلك الشركات خلل، فإن الدولة ملزمة بأن تحل محلها". 4- القضاء الجذري على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، إذ ينبغى وضع حد للاستغلال الثقافي والروحي، وعدم التساوى فى العمل وفق ما تمليه تعاليم إسلامنا الصحيح. وعليه "يجب إلغاء أي عمل غير معوض وغير متعاقد عليه، أو غير مضمون، سواء تعلق الأمر بالعمل المنزلي، والمزارعة، أو رعي المواشى". ومن الواضح أن ما يعنيه الميثاق هنا هو مشكلة الرق التى اعتدنا، حياءً، ألا نسميها باسمها. فالرق ما يزال موجودًا لدينا بوصفه مخلفا من مخلفات الماضى على الرغم من منافاته للإسلام الحقيقي ولمنطق التاريخ. إنه مشكل جد معقد يمارس فى مجتمعنا منذ قرون عديدة كما يمارس فى العديد من المجتمعات العربية الإفريقية وغيرها. وهو جزء لا يتجزأ من التقاليد السلبية لمختلف مكونات شعبنا سواء فى قسمه البدوي أو قسمه الحضري. وعليه، فليس من الممكن أن يختفي بين عشية وضحاها لأن عنصر الزمن لا يمكن تجاهله. فحتى بعض ضحايا هذا النظام لا يطعنون فيه، فبالأحرى أولئك الذين يمارسونه. ولم تمنعنا هذه الملاحظة، فور حصول بلادنا على استقلالها، من العمل على القضاء على ظاهرة الرق. وتلك مهمة صعبة للغاية فى بلد محافظ جدًا مثل بلدنا وواسع الأرجاء، وسكانه مشتتون عبر المجال تعيش غالبيتهم العظمى بداوة ظاعنة .فدستور 20 مايو 1961 الذى يعد أول دستور عرفته البلاد بعد استقلالها، قد قضى قانونيا على الرق بإعلانه فى الفقرة الثانية من مادته الأولى أن "الجمهورية تضمن لكل مواطنيها المساواة أمام القانون دون تمييز فى العرق أو الدين أو المنزلة الاجتماعية."

--

الفصل العشرون (2 (

ولأسباب ظرفية تتمثل فى ترشحنا لعضوية الأمم المتحدة والتهديدات الداخلية والخارجية لوحدتنا الوطنية الوليدة ولحوزتنا الترابية، فإن القضاء على الرق لم

يصرح به بما فيه الكفاية. بيد أن المسألة من الناحية المبدئية كانت واضحة بالنسبة لنا. فقد خاض الحزب والحكومة منذ البداية سياسة مناهضة للرق، محتشمة بالفعل، لكنها صادقة ومطابقة للإسلام الحقيقي ولدستور 1961. وتفاديًا لاضطرابات خطيرة قد يحدثها هجوم عنيف على هذا المشكل، لا نملك وسائله القانونية ولا الردعية؛ فقد راوحنا بين الإقناع والصرامة تبعا للحالات. وفى هذا المضمار، أعطيت تعليمات للمسؤولين السياسيين والإداريين. وحثت السلطات الإدارية والبوليسية (الدرك والشرطة (على الصرامة فى القضايا الملموسة التى تحاط بها علمًا. ويتعين دوما حسم تلك الحالات لصالح "الأرقاء" الذين ينبغى تذكيرهم- وتذكير "أسيادهم" – أنهم أحرار تمامًا. ومن المنظور نفسه، انتزع وزير العدل من القضاة الشرعيين كل القضايا المتعلقة "باليد العاملة الرقيقة" وأحالها إلى محاكم القانون الوضعي العصرية وأصبحت حصرًا من اختصاصها، بموجب التعميم رقم8 الصادر فى 5 ديسمبر 1969. وقد تم توقيع هذا التعميم، الذى حرصت شخصيا على انتقاء ألفاظه بعناية، من قبل اثنين من وزراء العدل وحافظى الخواتم . وحرصت بهذا الخصوص على أن يكون التكرار وسيلة ترسيخ المبدإ فى الأذهان، وأن يحمل الوزير المسؤولية مباشرة للقضاة. وقد دفعنى حجم الانتقادات غير المؤسسة غالبا وأهمية المسألة إلى أن استشهد فيما يلى بالنص الكامل لهذا التعميم . الموضوع :اليد العاملة المسترقة لُفت انتباهى إلى بعض النزاعات المتولدة عن استخدام اليد العاملة المسترقة. وأرى من واجبى أن أذكر بهذه المناسبة أن حدث الاستقلال فى كل الدول الحديثة قد كرس إلغاء الرق بشكل تام وكل الممارسات المشابهة. وباستطاعتنا أن نعترض بسهولة على الأفكار الرجعية الواهية بالقول إن مبدأ الرق قد أقره القرآن لتسهيل خضوع الكفار حتى يعتنقوا الدين الإسلامي. وبما أن هذا "السلاح" يعتبر وسيلة لا غاية، فإن الرق فى مجتمع إسلامي مائة بالمائة لم يعد له ما يبرره، وممارسته متناقضة مع النظام الاجتماعي الجديد كما حدده الدستور وقوانين الجمهورية التى تم تبنيها فى إطار ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية. فدستور العشرين مايو 1961 الذى يحيل فى ديباجته إلى الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الصادر فى 1789 وإلى الإعلان العالمي فى 10 ديسمبر 1948، يؤكد فى الفقرة الثانية من مادته الأولى على أن "الجمهورية الإسلامية الموريتانية تضمن المساواة أمام القانون لكل المواطنين دون تمييز فى العرق أو الدين أو فى المنزلة الإجتماعية". ويأتى هذا النص الدستوري ليلغى بصفة واضحة لا لبس فيها أي تمييز عرقى، أو ديني أو اجتماعي، ولا يفرض نفسه على مستوى تطبيق القوانين العصرية فحسب وإنما كذلك فى مجال تطبيق الشريعة الإسلامية، والعرف المحلي بوصفها كلها جزء لا يتجزأ من القانون الموريتاني. وفى المجال الاجتماعي ذاته، فإن القانون الصادر فى 1963 المنشئ لقانون الشغل فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية يحظر حظرا باتا العمل الإجباري أو القسري، ويعطى لهذا النوع من الممارسة المؤسفة التعريف نفسه الموجود فى المعاهدات الدولية الصادرة فى 1926 و 1956 التى استشهد هنا بمقتطف منها يعرف هذا النوع من العمل بأنه " كل عمل أو خدمة

يلزم بها شخص يخضع لأي نوع من أنواع الإكراه، ولا يقدم على القيام بذلك العمل بمحض إرادته". نهاية الاستشهاد. وفى السياق نفسه، فإن القانون الجنائي المعمول به حاليا فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية يعاقب على أي نيل من حرية الآخرين أو ممارسة كل عنف و تهديد تجاههم، ويصنفها جنحا أو جرائم تبعا للحالات. وبوجه عام فإن هذا القانون يعاقب أي نوع من الاتفاقات من شأنه النيل من حرية الأشخاص. وقد علمت أن بعض الأشخاص يصورون مسألة "الرقيق" غالبا للسلطات من جوانب مختلفة ومصطنعة. وتعتبر الحالات التالية الأكثر شيوعا فى هذا الصدد: - فقد يتعلق الأمر أحيانا باستيلاء" سيد" على ممتلكات "عبده" تحت ذريعة واهية هي أن "العبد" وماله ملك لـ"سيده"؛ - وأحيانا يحاول "السيد" منع زواج "عبده" إذا لم تؤخذ موافقته سلفا؛ - ويتعلق الأمر أحيانا أخرى بمحاولات يائسة من "سيد" لاستعادة السيطرة على من يزعم أنهم "عبيده الهاربين" مدعيا أنه يطالبهم "بديون" إذا لم يتهمهم بالاحتيال والسرقة أمام القضاء الردعي؛ - وأخيرا قد يتعلق الأمر باتفاقيات موقعة بالفعل بشأن منح شخص أوعدة أشخاص الملكية التامة أو الجزئية لما يسمى "عبدا" أو "أمة" أو أطفالهما. إن كل هذه الممارسات ممارسات بائدة تضر بسمعة بلدنا ولا تنسجم مع قوانيننا الوطنية ولا مع القانون الدولي. وعليه أطلب منكم أن تتفضلوا بوضع حد لتلك الممارسات وأن تمتنعوا من الآن فصاعدا عن كل ما من شأنه أن يسمح بعودتها بصورة مباشرة أو مقنعة. وإنصافًا للحقيقة، ينبغى الاعتراف أن هذه السياسة وتلك التعليمات لم تطبق على الدوام حرفيا لاسيما فى المناطق النائية من البلاد التى لا توجد بها سلطات الدولة، وحيثما وجدت تلك السلطات فإنها تتأثر أحيانًا بالوسط المحافظ، إن لم أقل الرجعي. أما على مستوى القيادة الوطنية، فليس هناك جدال فى الهدف المنشود المتمثل فى القضاء على هذا الجرح الناكئ فى مجتمعنا. وكان ذلك أحد موضوعات المؤتمر الأول للمسؤولين الجهويين الإداريين والسياسيين المنعقد تحت رئاستى من 27 إلى 31 يناير 1969. وقد رسم الحزب والحكومة سياسة واضحة المضمون لضمان انعتاق ودمج تلك المكونة من مكونات شعبنا، وإن لم يتم التعبير عن تلك السياسة بوضوح. وتَصوُّر تلك السياسة نابعٌ من قناعاتنا أن التحرير والدمج الفعلي لمواطنينا من الأصول "الرقيقة" يجب أن تتم بوجه خاص من خلال قطاعات التعليم بتشجيع تمدرس الأطفال، والشغل بتشجيع اكتتاب العمال اليدويين والذهنيين، وفى القطاع العسكري بتسهيل قيام الجيش وقوات الأمن باكتتاب المواطنين من تلك الفئة. وإذا كانت تلك السياسة لم تمكنا حتى 1978 من تحقيق معجزات، فقد أعطت نتائج إيجابية ولا سيما فى مجال تغيير العقليات. فلم يعد بوسع أي إنسان أن "يطالب بماله" إذا تعلق الأمر "بالأرقاء" الذين أخذوا شيئا فشيئا فى الانعتاق بأعداد كبيرة كلما أصبحوا أكثر استقلالا اقتصاديا، سواء بوصفهم عاملين أجراء أو مواطنين ووكلاء للدولة، أو جنودًا، الخ... ولن يختفي هذا الداء الاجتماعي من مجتمعنا إلا إذا أصرت السلطات العمومية، بإرادة لا تتزعزع، على القضاء عليه بكل الوسائل الممكنة وباستقلال المعنيين اقتصاديا. وانطلاقا من المبدأ نفسه، فإن الميثاق يعتزم

كذلك القضاء على الوضعية المتخلفة للمرأة وترقيتها عن طريق التكوين والتثقيف والتشغيل -5 .تطبيق شامل لمبدأ المكافأة والعقوبة. "ويستدعى تطبيق هذا المبدإ مستوى عاليا من المسؤولية والشجاعة لا غنى لكل المسؤولين عنه". وبكلمة واحدة، فإن حزب الشعب الموريتاني بتبنيه لهذا الميثاق، يسعى من جهة إلى "أن يولد ويتطور مجتمع موريتاني مزدهر، عادل ووفي لمعتقداته". كما يسعى "للمساهمة فى خلق نظام عالمي جديد تكون الشعوب فيه، فى النهاية، هي المستفيد الوحيد من تقدم العلم والتكنولوجيا مع التحرر من الإفراط فى مادية سبق أن برهنت على نواقصها". وسبق أن أشرت إلى أن الميثاق قد حدد مواصفات الرجال الذين سيتولون تلك المهام بوصفهم "مناضلين مقتنعين ، ورجالا مستعدين تماما لخدمة القاعدة يعرفون كيف يعيشون مع الجماهير، وينفتحون على مشاكلها خدمة لها، ويعرفون مهما كان مستواهم من المسؤولية أنهم لا قيمة لهم بدون الشعب، وأنه سيحكم عليهم انطلاقا من إخلاصهم لهذا الشعب وتفانيهم فى القيام بعملهم * * * ..."ولم يكن بوسعنا أن نتوقع تزامن تطبيق هذا الميثاق الذى عهد به المؤتمر الرابع للحزب إلى المجلس الوطني مع اندلاع الحرب التى فرضت علينا إلى حدٍّ أن الدورة الأولى للمجلس المنعقدة فى 28 يناير 1976 كرست لدراسة مسار إعادة التوحيد. وقد افتتحت دورته الثانية فى 11 من يونيو 1976 مستعرضًا حالتنا الراهنة وموضحا ما يلى " :أرجوكم أن لا تنسوا أن مهمة التوجيه والرقابة العامة التى أسند إليكم الشعب بملء إرادته خلال المؤتمرات هي أن تعملوا بإخلاص وصرامة واستمرارية على تحقيق ما يلى - :الدفاع باستمرار عن وجودنا كأمة حرة ذات سيادة تعيش فى إطار دولة والتصدى للأعداء من كل وجهة؛ - تعزيز استقلال بلدنا فى شتى المجالات؛ - بناء مجتمع موريتاني ديمقراطي حقا، وضارب الجذور فى قيمه الإيجابية الأصيلة، ويطمح جميع أفراده إلى تحقيق الرقي والسلام؛ - النضال دون كلل من أجل تحقيق السلام والعدالة فى العالم وتعزيز الصداقة بين الأمم. ومن هذا المنطلق العام، فإن على المناضلين والمناضلات، مهما كان موقعهم، بذل ما في وسعهم للمساهمة فى التجسيد التام لهذه التوجيهات الرامية إلى تحقيق أهداف العمل التى ينبغى الإحساس بها وتطبيقها فى حياتنا اليومية .ومن المعلوم أن هذا العمل، شأنه فى ذلك شأن أي عمل سياسي إيجابي، لن يتحقق إلا فى إطار عمل حزبي منظم قائم على التفكير الواعي الذى لا مجال فيه للصدف، والنابع من إيمان رجال هذا البلد ونسائه وإرادتهم المشتركة فى رفع مستوى وعيهم وحياتهم. وهذا العمل سيكون أكثر جدية وفعالية إذا ما قيم به فى إطار منظم، ديناميكي وفعال هو هيئات الحزب بتنظيمها التراتبي. وأؤكد على مفهوم تراتبية هيئات الحزب، إلا أن هذه التراتبية لا تعني ولا يمكن أن تعني، فى أي ظرف كان، عددا من الأجهزة المستقلة عن بعضها البعض لأن ذلك يجعل منها عائقا منافيا لمفهوم الديمقراطية في دلالتها الإسلامية والتقدمية الأصيلة التي نسترشد بها في جميع اختياراتنا. ومن المؤكد أن التطبيق العملي لهذه الديمقراطية التى تتطلب تراتبية تنظيمية يعتبر أمرا معقدا قد يعاني من تناقضات جوهرية: * إن الديمقراطية تستلزم أن يكون الشعب مصدر

السلطة، وبالتالي تكون سلطة الحاكمين نابعة من المحكومين؛ * ومن جهة أخرى فإن التراتبية تلزم الهيئات الدنيا باحترام قرارات الهيئات العليا. وإذا لم نتخذ الحيطة، فإننا كلما ارتقينا فى السلم الحزبي كلما ابتعدنا عن القاعدة الشعبية أي عن جماهير الشعب .ويتعلق الأمر بالتوفيق بين سلطة شعبية وبين بنية تراتبية لحزب سياسي وحيد، وهذا هو مبرر وجود المجلس الوطني الذى هو هيئة واسعة التمثيل تمتلك صلاحيات كبيرة. إن تلك المواءمة غير مستحيلة ولكنها تتطلب احترام مبادئ أساسية ليلا تتحول إلى ديمقراطية شكلية بعيدة كل البعد عن الواقع، ولا تبقى سوى التراتبية العمياء التى تعتبر نقيضا لسلطة الشعب. فماذا نستخلص من هذا التحليل بتطبيقه على حياة حزبنا، ومكتبه السياسي بالدرجة الأولى، ومجلسه الوطني؟ °1- إن المكتب السياسي الوطني هو السلطة العليا المشرفة على مختلف الهيئات التنظيمية فى الحزب بما فى ذلك اللجان والأقسام الفرعية والاتحاديات. وعليه فهو مكلف بالسهر على أن تحترم القاعدة توجيهات الحزب الإيديولوجية؛ °2- إن المكتب السياسي الوطني هو هيئة المجلس الوطني التنفيذية النابعة منه والملزمة بإطلاعه على حصيلة أعمالها. وهنا ينبغى التنبيه إلى أن تقديم الحصلية لا يعنى البتة مجرد تمرير أو مصادقة شكلية، ولكنه بالأحرى يستدعى الرقابة أي النقد الموضوعي. وهذا يتطلب من أعضاء المكتب السياسي الوطني التحلى باستمرار بفضيلة التواضع الضرورية. فثمانية أعضاء لا يستطيعون بمفردهم أن يمتلكوا كل الحقيقة، إذ الله وحده عالم الغيب والشهادة. إنهم معرضون للخطأ والنقص فى تطبيق السياسات القطاعية. ولذا يتعين على المجلس الوطني سد ذلك النقص. وفى هذا المضمار، يتعين على المجلس الوطني أن يمارس كامل صلاحياته وأن يذكر المكتب السياسي على الدوام، بوصفه هيئته التنفيذية، بميثاقه الأخلاقي الذى يعتمد على: °1- ضرورة المحافظة على الانفتاح لتقريب وجهات النظر داخل الحزب من خلال الاتصالات والإقناع .ويعتبر هذا الانفتاح لحمة ثابتة للوحدة وضمانا ضروريا للوقوف فى وجه الانقسامات داخل صفوف الشعب، كما أنه ضرورة ملحة لتطبيق التوجهات الديمقراطية التى لا يمكن أن تتجاهل ولا أن تهمل أية أقلية مهما كانت ضئيلة بل إنها تحرص كل الحرص على توطيد الوحدة والوئام الوطنيين. °2- وجوب القبول برقابة المجلس الوطني الفعلية على أعمال المكتب السياسي، بحكم كون الأول يمثل القاعدة الشعبية. ولن نمل التأكيد على أن ديمقراطية مؤسساتنا الحقيقية تكمن فى هذا التوجه العام نظرا إلى أن حزبنا تسوده الديمقراطية أكثر مما تطغى عليه نزعة الحزب الواحد الممركز. وغني عن القول إن حزبا واحدا ممركزا وغير ديممقراطي سيصبح ديكتاتورية مبتذلة. وهذا ما يدعو أعضاء المجلس الوطني، سواء كانوا منتخبين أو أعضاء استحقاقيين، أن يتخلصوا من كل العقد للحكم بموضوعية على عمل المكتب السياسي الوطني وأن يساهموا بفعالية فى إثراء هذا العمل من أجل نجاح سياسة الانعتاق والتقدم والسلام التى تعتبر واسطة العقد فى خيارات حزبنا . وباختصار، فإن على أعضاء المجلس أن يعوا مدى اتساع صلاحياتهم الوطنية التى تفرض عليهم التحلى بأعلى قدر من روح النقد الموضوعي والنقد الذاتي

السليم بوصفهما أمضى سلاحين فى تقوية الإلتزام خدمة لمثلنا السامية ولحماية الحزب من أعدائه باستمرار .ومن هذا المنطلق، يتعين إعادة النظر بوجه خاص فى النظام الداخلي للحزب والنظام الخاص بالمجلس الوطني المعروضين على دورتنا هذه. وبهذه الروح ينبغى الشروع فى حملة تجديد الانتساب فى أسرع وقت ممكن بعد انتهاء أعمال هذه الدورة واجتماعات الأطر الجهوية التى ستليها. أيها الزملاء، إن هذه هي مبادئ وطرق العمل؛ وأنهي حديثى بالقول إن تقارير عن القطاعات الأخرى ستعرض عليكم إن شاء الله خلال الدورة العادية المقبلة، وبذا تكون لديكم رؤية شاملة عن الوطن فى مختلف القطاعات خلال السنة * * * .لقد حالت ظروف الحرب بيننا وبين عقد اجتماع المجلس الوطني طيلة سنة 1977. وبناء عليه، فقد قرر المكتب السياسي الوطني الدعوة لعقد مؤتمر استثنائي فى نواكشوط يوم 25 يناير 1978، وكان آخر مؤتمر يعقده حزب الشعب الموريتاني. وعقد بعده مباشرة آخر مجلس وطني لتطبيق قرارات المؤتمر وانتخاب المكتب السياسي الجديد... ولم يتوقع أحد أن تكون هذه آخر مرة أخاطب فيها زملائى والمواطنين والمناضلين. وقد سمح هذا المؤتمر باستعراض حالة البلد وإدخال إصلاحات هامة على بنى الحزب. ولن أذكر هنا إلا تلك المتعلقة منها بالمكتب السياسي الوطني التى جاءت مطابقة للاقتراحات الواردة فى تقريري المذهبي الذى تبناه المؤتمر كما هو. وأذكّر بالفقرات المتعلقة بتلك الاقتراحات. فعلى مستوى المكتب السياسي الوطني: " تم اقتراح توسيع المكتب السياسي الوطني بزيادة عدد أعضائه المنتخبين من (8) إلى (16) وإدخال أعضاء استحقاقيين . ويتألف الأعضاء الاستحقاقيون من: - رئيس الجمعية الوطنية - الوزراء - رئيس المجلس الأعلى للشباب - رئيسة المجلس الأعلى للنساء - الأمين العام لاتحاد العمال الموريتانيين - رئيس اتحادية أرباب العمل ويستدعى هذا الاقتراح جملة ملاحظات :أولها، أن التركيبة القديمة لها منطقها فى البنية القطاعية التى تقرر إنشاؤها فى أعقاب المؤتمر الرابع العادي. بيد أن تلك البنية قد برهنت على عدم فعاليتها وتم تغييرها فى شهر أغسطس 1977 للأسباب التى بينت بمناسبة دورة المجلس الوطني. ثانيها، أن التجربة أثبتت أن المعرفة الأعمق بمشاكل سكاننا وتطلعاتهم التى تفرضها متطلبات الديمقراطية، تستدعى مشاركة أكبر، وبالتالى توسيع القيادة الوطنية للحزب. ثالثها، أن توسيع القيادة يرمى إلى جعل أعضاء الحكومة غير المنتخبين فى المكتب السياسي الوطني يتحملون مزيدا من المسؤولية، وإعطاء مزيد من الانسجام والفعالية للحكومة .رابعها، أن التوسيع يهدف إلى إشراك كامل لقيادة الحركات الوطنية للحزب فى اتخاذ القرارات الهامة لأنهم أصحاب المسؤولية عن العمل على التطبيق الصحيح لتلك القرارات . خامسها، أن اتحادية أرباب العمل والحرفيين الموريتانيين، وإن لم تكن حركة وطنية، فإنها منظمة تمثل شريحة واسعة من أولئك الذين يساهمون فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وجميع أعضائها منتسبون فرديًا للحزب. ثم إنها انتسبت كمنظمة للحزب وأصبحت ممثلة على ذلك الأساس فى المجلس الوطني. وسيعقد المكتب السياسي الوطني الموسع دورة عادية كل شهر". فما المصير

الذى آلت إليه هذه الحركات الوطنية واتحادية أرباب العمل والحرفيين الموريتانيين الذين أصبح قادتهم أعضاء استحقاقيين فى المكتب السياسي الوطني؟ لقد ظلَّ الشباب على مدى عدة سنوات يعادون الحزب والحكومة، ولا سيما الأطر الشابة الجامعية والطلاب وكبار التلاميذ. وقد اقتربوا منهما بعد الإجراءات الثورية المتحدث عنها أعلاه. وانتهى المطاف بغالبيتهم العظمى إلى الانضمام لحزب الشعب الموريتاني بمناسبة المؤتمر المنعقد فى صائفة 1975. وللتعبير عن انخراطه فى الحزب، نظم الشباب فى نواكشوط يوم 15 أغسطس مسيرة ضخمة مساندة للأمين العام للحزب، وهي المسيرة التى أصبحت لها شهرتها بفعل ضخامتها والحماس النضالي للمشاركين فيها. وكنت حينئذ احضر اجتماع المكتب السياسي الوطني؛ وخرجت منه لآستقبل وفد المسيرة فى منزلى. ويمكن للمرء أن يتصور ما يخامرنى من إحساس فى تلك اللحظة .وأكد الشباب انضواءهم تحت لواء حزب الشعب الموريتاني خلال مؤتمرهم الأول المنعقد فى أغسطس 1977. وخلال الفترة التى كان الشباب فيها يعبرون عن عداوتهم لحزب الشعب، قام بعض هؤلاء الشباب، بالتعاون مع عناصر من النقابات بل وحتى من اتحاد أرباب العمل والحرفيين الموريتانيين، بإنشاء حزب معارضة سري لكنه مقبول من النظام، هو حزب الكادحين الذى سبق الحديث عنه. وبعد أن قادت هذه الحركة معارضة نشطة ضد الحزب، سلكت مسلك التطور نفسه الذى سلكه الشباب، أي أنها بدأت مسار انضمامها للنظام فى أعقاب الإجراءات الثورية المذكورة أعلاه، وسهل النظام عملية الانضمام تلك. فقد دخلت مريم، بإشراف المكتب السياسي، فى حوار طويل صبور وصعب مع هؤلاء الشباب المعارضين، كما سبق وأن فعلت مع بعض أطرنا العائدين من الخارج. وعليه، فقد انتهى الأمر بالغالبية العظمى من تلك الحركة إلى الانخراط فى حزب الشعب الموريتاني باستثناء أقلية لم تجار الحركة. وبالنسبة للحركة الوطنية للنساء، فإنها لم تطرح فى يوم من الأيام مشاكل كبرى للحزب منذ أن اندمجت فيه أثناء مؤتمر كيهيدى الاستثنائي المنعقد فى يناير 1964. وبما أن تحرير المرأة الموريتانية يحتل المكانة اللائقة فى إيديولوجية وبرنامج حزب الشعب الموريتاني، فإن الحركة الوطنية للنساء ظلت على الدوام منضوية تحت لواء حزب الشعب الموريتاني وناضلت بحماس كبير فى صفوفه. أما اتحاد العمال الموريتانيين فقد تحدثت عنه طويلا فيما سلف، ولم يكن بدعا من الشباب إذ نظم بدوره فى 22 أغسطس 1975 مسيرة جماهيرية لمساندة الأمين العام للحزب "والاختيارات الإيديولوجية الثورية التى حددها المؤتمر الرابع لحزب الشعب الموريتاني" الذى انهى أعماله للتو. وبالنسبة لاتحادية أرباب العمل والحرفيين الموريتانيين، فقد أشرت إلى أن كل المنتسبين لها منخرطون فى حزب الشعب الموريتاني. إلا أن بعض هؤلاء كانوا معادين لخيارات هذا الحزب الاشتراكية فى الميدان الاقتصادي. ومع ذلك فإن ثراء العديد من رجال أعمالنا بصورة سريعة قد جاء بفضل تلك الخيارات، وإنشاء الأوقية، ومختلف الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة التى سمحت للوطنيين بإحكام قبضتهم على مقاليد الاقتصاد الوطني. وبما أن رجال الأعمال هؤلاء كانوا

على صلات تجارية بمنطقة الفرنك، فإن المدافعين عن تلك المنطقة لم يدخروا أي جهد لبث السموم فى نفوس هؤلاء لتعبئتهم ضد تلك الإجراءات التى وصفتها أوساط منطقة الفرنك "بالجنونية والخطيرة ..."وقد وقع بعض رجال الأعمال فى الفخ وجاروهم دون روية أو أدنى روح نقدية. غير أن إدراج إسم رئيس الاتحادية فى قائمة المكتب السياسي الوطني الجديد قد أقنع غالبية أعضائها أن القيادة الوطنية ليست عدوا لها على الإطلاق. وبكلمة واحدة، كانت توجد حتى 1978 معارضة لدودة فى صفوف الشباب والنقابات تتمثل فى الكادحين. غير أن هؤلاء المعارضين كانوا بالفعل أقلية داخل هاتين الحركتين المذكورتين. وعليه يمكن القول بأمانة، إن مؤتمر 25 يناير 1978 الاستثنائي قد أكمل انخراط الشعب الموريتاني – بكل مكوناته وقواه الحية المختلفة – فى الحزب والمشاركة الفعلية لكل تلك المكونات والقوى الحية فى القيادة على أعلى مستويات شؤون البلاد.
وهذه الخاتمة سعيدة جدا وملفتة للانتباه لاسيما وأنها جرت فى ظرف يتسم بالصعوبة بالنسبة لوطننا الذى يجابه وقتها تراكم مخلفات الجفاف العصيبة، والأزمة الاقتصادية والتضخم العالمي، وعواقب حرب التوحيد الوطني. وتجسيدا لهذا الإقبال على الحزب، أذكر، على غرار ما فعلته بعض وسائل الإعلام الدولية، بأنه "... لم يكن يوجد بالجمهورية، الإسلامية الموريتانية فى 10 يوليو 1978، أي سجين سياسي رغم الحرب الدائرة رحاها منذ عامين ونصف"... وحتى لا أقول غير الحق، أشير إلى أن تاجرا من تجار الزويرات كان يوجد رهن الإقامة الجبرية فى امبود، وكان على وشك أن يطلق سراحه... * * * لقد استفسرنى أمام الملأ بعض شبابنا عن مسألة الحريات الفردية والعامة فى وقت استعدنا فيه للتو آخر مقومات سيادتنا بتأميم ميفرما. وكنت أعرف هؤلاء الشباب الذين سبق وأن لقيتهم فى مركز الإعلام والتكوين التابع للحزب أو خارجه، ولا أعرف ما إذا كانوا منتسبين للحزب أم لا، وأجبتهم مناديا كل واحد منهم باسمه. وفضلا عن رغبة بعض هؤلاء الشباب المعارضين فى الخروج من طور السرية النسبية، فإن الأمر فى حقيقته يتعلق بمسايرة منهجنا التنموي حتى نهايته المتمثلة فى الديمقراطية.
هناك حقيقة أشرت إليها قبل حين فى معرض حديثى عن الإنقلاب تصدق على مجمل الفترة الممتدة من 1957 إلى 1978 وهي أنه لم يتم الاحتماء بالأدغال فبالأحرى اللجوء إلى العيش فى المنفى، بل إن أولئك الذين يختفون أو يلاحقون لم يتجاوز عددهم أبدا أصابع اليد الواحدة؛ شأنهم فى ذلك شأن من خضعوا للإقامة الجبرية أو سجنوا قبل أن تصدر بحقهم أحكام تناسبت فى الغالب مع فترة الحجز الاحتياطي التى أمضوها. وكان عمل القضاء حرا تماما، ولا يحكم القاضى إلا بمحض إرادته. ولم يُلجأ قط طيلة الفترة التى أمضيت فى رئاسة موريتانيا إلى أي أسلوب من الأساليب التى تتبع فى أماكن أخرى. فلو حاولنا خلال السنوات العشر الأولى من وجود حزبنا معرفة كم من الموظفين ووكلاء الدولة ينتسبون له، لما حصلنا بكل تأكيد على الأغلبية. ففى بلدان أخرى، كان المعارض وقتها ميت الأحياء. وكلما أخذت علما بمتابعة أحد بسبب إهانة رئيس الدولة، أقف فى وجه تلك المتابعة مع أنى نعت بمختلف النعوت القدحية مثل وصفى بأنى "عميل

لفرنسا" أو "مأجور" من قبل ميفرما. ولا شك أن لدينا قوانين ونظما فى هذا المضمار، لكننى فضلت على الدوام الاستقبال داخل الحزب، والشرح المقنع، والحوار والتفكير والتعبئة التى تسهم فيها كل قوانا الحية، فردا فردا، وحركة حركة. وفى هذا الإطار تدخل الملتقيات الجهوية السالفة الذكر التى انعقدت فى أعقاب مؤتمر 1971، وأخذت الانتقادات مجراها. ولا وجود للإجماع، وإذا اعتقدنا أننا نحظى به أو بوسعنا أن نحصل عليه، فإننا نتناقض مع أنفسنا ومع واقعنا كمسلمين. فحتى الدعوة المحمدية لم تسلم من المعارضة والعناد. ولا شك أن من واجبنا منع انتشار الفوضى فى بلادنا، لكننا قمعنا أولئك الذين يخرقون القوانين دون تمييز. فلم يكن أعضاء الحزب، ولا قيادته الوطنية، ولا قياداته الجهوية، ولا الوزراء، ولا أنا شخصيا، ولا كائن من كان فوق القانون. وإذا كان الظلم يعرف بأنه عمل لا أساس له شرعا أو قانونا، فإننى أزعم أننا تصرفنا دوما فى إطار قوانيننا وتشريعاتنا. وكان معظمها نابعا من قناعتى المستخلصة من الاستماع إلى الآراء فى هيئات الحزب وخارجها، وعلى مستوى الشباب والشيب معا. فكثير من الآراء استقيها من الآخرين، ويتكون رأيى من خلال المعلومات المستقاة من هؤلاء وأولئك. وكان بوسع اجتماعات المكتب السياسي الوطني ومجلس الوزراء أن تدوم يوما أو عدة أيام، ولا أعرف أيها أكثر استنهاضا لهمتى وأثرى لتفكيرى. فلكل منها مجاله، وجداول أعماله المختلفة وأن كانت تتقاطع فى بعض الأحيان .وكان التقرير المذهبي للأمين العام للحزب يقدم للمكتب السياسي الوطني ويناقش ويصادق عليه مع إضافات حسب الحالات، ويعرض على القاعدة منطقة منطقة من قبل عضو أو أكثر من أعضاء المكتب السياسي الوطني، ثم يقدم إلى ممثلى الشعب صاحب السيادة المجتمعين فى مؤتمر عام لتدارسه وتشريحه فى لجان متخصصة أو لجنة صياغة. كما كانت تقدم فى الوقت نفسه غالبا تقارير قطاعية إلى المكتب السياسي الوطني السابق من قبل الأمناء المعنيين قطاعا قطاعا، ثم تُقترح قرارت وتناقش بدورها ويصادق عليها فى لجان ثم فى جلسة عامة. وخلال الأيام والأشهر الموالية يتم شرح كل ذلك على مستوى القاعدة من قبل المسؤولين الوطنيين الذين انتخبوا فى أخر مؤتمر أو أولئك الذين انتخبهم المجلس الوطني منذ فترة. وخلال كل واحد من تلك اللقاءات والاجتماعات كان كل أحد يتحدث بحرية وبصفة مطولة أحيانا. وكثيرا ما عوتبت على عدم ضبط الكثير من الكلام والنقاشات وإخضاعها للنظام. وكان المسؤولون، وأنا فى مقدمتهم، يُدَوِّنُونَ تلك الملاحظات والانتقادات. ولم تكن لدينا أجوبة على كل ما يطرح، إلا أننى كنت أرى أنه مهما كان المسار طويلا، فإن القرارات يجب أن يوافق عليها أكبر عدد من الهيئة المعنية، سواء على مستوى الحزب أو الحكومة، بل وعلى مستوى البلد كله. وكثيرا ما كنت أعلن تلك الموضوعات وأطرحها للنقاش الوطني خلال جولات اتصالاتى أو فى المهرجانات الشعبية كما كان الحال فى مهرجان القصر المنعقد يوم 15 فبراير 1966 إثر الأحداث الأليمة فى تلك السنة أو فى 29 نوفمبر 1974 غداة تأميم ميفرما. ولم أترك فرصة تمر دون تذكير المناضلين " بأنه حتى إذا لم يكن هناك حزب معارض، فإن روحهم النضالية يجب أن تكون

عالية. فنحن جميعا مسؤولون". ولكن من أين استقينا ديمقراطيتنا؟ إنها مستقاة بكل تأكيد من مصادر متنوعة بتنوع جذور ثقافتنا الموريتانية. فهناك قبل كل شئ ديننا الحنيف الذى لا غبار على ديمقراطيته رغم ما قيل عنه ويقال. فقد كان ديننا دين تحرر وضع أسس ديمقراطية حقيقية. لكنه كثيرا ما تعرض مع الأسف للتشويه، وقد نددت أمام مؤتمر الحزب فى 1968 بأولئك الذين يحرفون ديننا أو يتخذوه وسيلة للاستغلال. ونددت على الدوام بأولئك الذين يتكلمون باسم الدين ويجهلونه، ويُقوِّلونه ما لم يقل، ويصمتون عن ما قال جهلا به أو تجاهلا. إن شعبنا شعب مسلم مائة بالمائة، شئنا ذلك أم لم نشأه، وليس من الصدفة فى شئ أننا أطلقنا على جمهوريتنا إسم الجمهورية الإسلامية .وقد اعْتُبرت هذه التسمية وقتها رجعية نوعا ما ، لكنها تعبر عن الحقيقة. فلا شئ مما قيم به فى بلادنا وما سيقام به يستطيع أن يتجاهل الإسلام. وعندما تحدثت فى يناير 1968 عن العودة إلى الأصول وعن إعادة بناء الإنسان الموريتاني، فلم يكن الأمر مجرد شعار ولا ذرا للرماد فى العيون. فهذا ما كنت أعتقد بصدق، ولا أزال أعتقد أن شعبنا يمتلك ما فيه الكفاية من الطاقة والديناميكية لتحقيق إنجازات كبرى إن لم يحقق المعجزات. غير أن ذلك يتطلب منه تحقيق ذاته، لكننى كنت وما زلت أعتقد بصدق أن من ليس مسلما حقيقيا فى موريتانيا لا يمكنه تحقيق إنجازات عميقة. وفى مجال الحقيقة المطلقة فإن الله وحده العليم الخبير، ولا أحد يستطيع أن يدعي امتلاكها، سواء تعلق الأمر بى أو بغيرى. وكنت وما زلت على يقين من أن بوسعنا أن نجد أسس ديمقراطية حقيقية فى ديننا الإسلامي، ديمقراطية تنسجم مع حقائقنا وواقع شعبنا. والفكر البشري عبارة عن محصلة للتجارب الحضارية المتعاقبة. فالفكر الإغريقي وصل إلينا فى المشرق الإسلامي عبر البحر الأبيض المتوسط، وبفضل الفكر الإسلامي تعرف الفكر الإغريقي-اللاتيني على الفرابى وابن سيناء الذين لا يستهان بما كان لهما من دور فى النهضة الأوربية. إن ديمقراطيتنا ستستلهم من الإسلام الأصيل ومن كل الموروث الثقافي والديمقراطي الذى عرفه العالم، لكنها لن تكون نسخة طبق الأصل من أي مفهوم ديمقراطي جاهز. فلا أومن إلا بكمال القرآن والحديث، وحقيقة ما سواهما نسبية. وأعتقد بالطبع فى جدوى مؤسسات وعادات الديمقراطيات الأوربية القديمة، وقد احتفظنا بمبدأ الانتخاب على مستوى كل هيئات الدولة. وكنا نعطى لتلك الانتخابات ما يمنح لها عادة من دلالة، أي أن غايتها هي تعيين ممثلين عن الشعب للدفاع عن مصالحه. فقد كان المحيط الدولي والجهوي منظما على هذه الطريقة بحيث كان علينا أن نحاكي الآخرين. ولا مجال بالطبع للمقارنة بين الغرب والعالم الثالث لأن الظروف التى تجرى فيها الانتخابات فى فرنسا أو فى أوروبا عموما غير متوفرة بالمرة فى بلداننا. فقد كنا فى البداية نتلمس طريقنا ولا نعرف أي دلالة نعطيها لهذا التمثيل أو ذاك، أو إلى هذه الهيئة أو ذلك التنظيم .ثم انتهى بنا الأمر إلى الثقة فيما نقوم به وخاصة فى العمل الذى تقوم به هذه الهيئات وتلك المؤسسات.

ومنذ إنشاء الحزب، رغبت شخصيا فى أن تمثل فيه كافة فئات المجتمع. وقد ضمنا وجود أدنى حد من التمثيل بإقرارنا مبدأ وجود أعضاء استحقاقيين ينتخبون

عادة من قبل الهيئات التى يمثلونها. وقد حاولنا التجربة نفسها على مستوى الولايات لأن الأمناء الاتحاديين كانوا فى البداية أعضاء استحقاقيين فى المكتب السياسي. كما عشنا ثنائية الحزب/الدولة التى حاولنا التخفيف من آثارها فى محاولة لإشراك الجميع فى المكتب السياسي أو المكتب الاتحادي فى كل ولاية من الولايات. وكان همي الدائم أن يكون الحزب حزب الجميع، حتى ولو كان ذلك غير ممكن أو لم يتحقق .وعندما يتم ذلك الاندماج، فإن الحوار الدائم يمكن أن يقود إلى التعددية الحزبية .ويبدو لى أنها تجربة كانت تسير فى طريق النجاح، فى حين يعتقد آخرون أنها فشل ذريع .وقد أشرت أكثر من مرة فى هذا الكتاب إلى أن التناقضات قد ظهرت أحيانا فى وضح النهار. غير أن المناهضين لمشروعنا الرامى إلى بناء الدولة/الأمة الموريتانية وإلى ما تخلله من اقتراحات وإصلاحات كانوا فى نهاية المطاف قلة؛ وهذا أهم ما فى الأمر .وكنت أحترم تلك المقاومة والاعتراضات سواء فى بداية تجربتنا أو بعد نضوجها، وكنت أقدر حجج إخوتنا الشباب. وقد عاتبنى البعض واتهمنى بالتعاطف الشديد مع هؤلاء. بيد أن التحاقى المتأخر بالدراسة قد منحنى حظوة الاحتكاك بمختلف التيارات الرائجة وقتها فى فرنسا وفى الغرب عموما من وجودية وإلحادية فى فترة بلغت فيها سن النضج. وربما كان مرد صمودى أمام تلك التيارات هو تقدمى فى السن. ولا شك أن بوسع من زاولوا منا دراستهم فى سن مبكرة اليوم، أو قبل ثلاثين سنة من الآن، واحتكوا بتلك الأفكار الفلسفية الأجنبية أن يشكوا فى الكثير من الأشياء وأن يعانوا بعض الاضطراب. وأفهم كل هذا، إلا أن ديمقراطيتنا لن تستنسخ بصفة عمياء أي ديمقراطية، إذ يتعين عليها أولا وقبل كل شئ أن تأخذ فى الحسبان حقائقنا الدينية. فموروثنا الثقافي موروث واحد ولكنه متعدد الأوجه، فهناك الثقافة الإفريقية والثقافة العربية الإسلامية، ويتعين علينا أن نستلهم من الجميع لتحقيق ديمقراطيتنا. وقد أوضحت كيف حاولنا ذلك من خلال تجربة حزب الشعب الموريتاني. وستظل حقائقنا وموروثنا وقيمنا ثابتة. والمهم هو وجود إرادة ديمقراطية مجسدة على أرض الواقع، أما الديمقراطية الميثالية فأنا أعلم علم اليقين بأننى لن أعرفها مع الأسف، ولن يعرفها أبنائى ولا أحفادى، بل ولا حتى أصغر مواطنينا فى الأمس والغد الذين أكتب لهم اليوم. ونعتقد أن المسار الذى بدأه حزب الشعب الموريتاني مسار لا رجعة فيه وسيجعل من جميع سكان بلادنا مواطنين سواسية فى الحقوق والواجبات.

إن ديمقراطيتنا تتمثل فى القضاء على كل الفوارق التى يعانى منها شعبنا. ولا يمكن لهذا الشعب أن يتغير بمعجزة. فأولئك الذين غيروا مجتمعاتهم عن طريق الثورة، دفعوا ثمنا غاليا من الآلام، والنحيب والدموع. والديمقراطية المثالية لا وجود لها. وأعتقد أن الديمقراطية الموريتانية التى نحتاجها هي تلك المستوحاة من قيمنا الدينية والثقافية وتقتبس من كل الحضارات ما يمكنها اقتباسه مما لا يتعارض مع قيمنا الأصيلة.

--
هوامش على الفصل العشرين

-مؤتمر صحفي عقد فى 6 من ديسمبر 1974.

-هما محمد الأمين ولد حامنى الذى أصبح فيما بعد رئيسا للمحكمة العليا، والمعلوم ولد ابرهام.

-وزع هذا التعميم على الحكام ورؤساء المراكز الإدارية عن طريق الولاة. كما وزع على رئيس محكمة نواكشوط، والمدعى العام وقضاة الأقسام، ورؤساء محاكم المقاطعات، وجميع مراكز الدرك فى البلاد.

-المؤتمر الصحفي المنعقد فى 6 من ديسمبر 1974 بمناسبة تأميم ميفرما.

--
21

الفصل الحادي و العشرون (1 (

الفصل الواحد والعشرون

الاقتصاد فى خدمة الإنسان

مايو 1957 - يوليو 1978

لست اقتصاديا من حيث التكوين ولم أعتبر أبدا الاقتصاد مجالا منفردا تابعا لسلطة أو هيئة مستقلة عن السلطة السياسية الوطنية. وقد كنت محاطا بأطر أجانب فى البداية، ثم بأطر وطنيين .وأسندت مهمة إعداد ميزانية الدولة وتسييرها لوزير خاص بها كما هو الشأن فى كل الحكومات. وتولى رقابة أموالنا العمومية والتفاوض بشأن العون الخارجي مع كبار الممولين أوالمانحين مسؤولون معينون لهذا الغرض. غير أن التصور العام والمشروع والقرار عبارة عن قرارات سياسية وبالتالى فهي من عمل الحزب.

وقد أعلنت فى خطابى إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة لعيد الاستقلال فى 28 نوفمبر 1966 "... أن حزب الشعب الموريتاني هو أداة تقدمنا الحقيقي الوحيدة... وأن جماهيرنا أصبحت وسيلة وغاية جهود تنميتنا... والتنمية هي أولا كفاح دائب وانتصار على الذات، إنها جهد متواصل من الهدم وإعادة البناء لأن أقل ما يسعى إليه هو تغيير العقليات... وينبغى أن نستلهم من القرآن وقيم الإسلام القواعد... التى ينبغى أن تشكل أسس التخطيط الاقتصادي...". وفى حديثى عن حصيلة نشاطنا الوطني خلال الخمس عشرة سنة الأولى من استقلالنا الوطني فى 28 نوفمبر 1975، لخصت تلك الحصيلة على النحو التالي: "لقد انطلقنا مما يشبه العدم، فلم نكن نتوفر على عاصمة، ولا على إطارات متوسطة أوعليا تقريبا، ونفتقر إلى بنى تحتية جديرة بهذا الإسم سواء فيما يتعلق بالنقل أو

المواصلات، ولا نتوفر إلا على غطاء صحي وتعليمي محدود للغاية، وإدارة جنينية بكل المعايير، والكل يرتكز على اقتصاد كفاف زراعي رعوي. وقد استطاعت بلادنا بجهد ذاتي مكثف وبمساعدة أصدقاء يتزايد عددهم باستمرار أن تصمد وتحقق إنجازات هامة بكل تأكيد، مهما كان نطاقها محدودا، تشكل أساسا لنهوض اقتصادي واجتماعي وثقافي شامل وسريع .

ولم يشمل هذا العمل بكل تأكيد مختلف الميادين، كما لا يدعى أنه أعطى القضايا الأساسية المطروحة كل ما كانت تستحق من أولوية. غير أنه يتسم مع ذلك بخاصية أساسية وهي أنه يسعى، بكل أبعاده، إلى أن يكون ثمرة الجهد الدؤوب للشعب الموريتاني الذى استطاع بفضل حزبه الوحيد، حزب الشعب الموريتاني، أن يكرس جهوده، منذ إنشائه غداة الاستقلال، لبناء مجتمع أكثر إباء، وتآخيا وازدهارا حددت معالمه تباعا فى المؤتمر التأسيسي لحزبنا سنة 1961، ومؤتمرات نواكشوط فى 1963، وكيهيدي فى 1964، وعيون العتروس فى 1966، ونواكشوط فى 1968، 1971، و1975.

إن حزب الشعب هو بالفعل حزبنا الذى يجسد حقًا تطلعات شعبنا إلى حياة أفضل وأكثر سعادة، وما فتئ يوسع قاعدته بفضل الانتساب الواعى والجماهيري لمواطنى ومواطنات هذا البلد، وخاصة النساء فى حركتهم الوطنية، وكذلك العمال من خلال مركزيتهم النقابية الوحيدة بعد اندماجهم التام فى الحزب، والشباب فى مجمله وما يتحلى به من إيمان وتصميم.

ذلكم هو الإطار الأمثل الذى مكَّن على الدوام من خوض نضال لا ينفصم من أجل الوحدة والاستقلال الوطنيين الذى يشكل الاستغناء عن دعم توازن الميزانية فى 1963، واستعادة ثقافتنا الوطنية مكانتها الشرعية فى 1966، وتحقيق استقلالنا التام والكامل ولا سيما فى مجال الدفاع الوطني وعلى الصعيد النقدي فيما بين 1972-1973، واستعادة سيادتنا التامة على ثرواتنا المعدنية ما بين 1974-1975 بتأميم ميفرما ووضع اليد على صوميما ."

فكيف يقاس التقدم الاقتصادي؟ إن الأرقام الدالة على تقدمنا ينبغى أن تؤخذ على حقيقتها أي بوصفها مؤشرات ذات دلالة تقريبية، ولو كانت مستخرجة من نشرات رسمية، باستثناء الأرقام المتعلقة بالميزانية والتعداد المدرسي؛ ولا أزال أعتقد أنها لا تشكل المؤشر الوحيد على الصحة الاجتماعية والوطنية. وعليه، أفضل أن أستعرض الطريقة التى تمكنا بها من السيطرة على مواردنا والتحكم فى مستقبلنا، وهو ما حققناه بفضل جهودنا والسيطرة على مقدراتنا. غير أن تلك الأرقام، وإن كانت تقريبية، تعطى فكرة عن التحول الحاصل لدينا تبعا لتحررنا من الاستعمار وحتى عشية اندلاع حرب إعادة توحيد وطننا.

ويبدو من معطيات البنك الدولي، التى تتقاطع مع تقديراتنا الخاصة، أن ناتجنا الداخلي الإجمالي قد تزايد على النحو التالي(بمليارات الأوقية:(

وفى الفترة نفسها كانت تقديرات عدد سكان البلاد كما يلى:
الســــنة 1959 1964 1968 1973
الناتج الداخلي الخام 3.34 6.72 13.04912
نسبة القطاع الريفي 65% 39% 36% 41%

السنة 1959 1965 19751970
عدد السكان 925.444 1.030.000 1.126.096 1.231.160
نسبة البدو الرحل 78% 27 % 72 % 78 %
نسبة الريفيين المستقرين 16 % 15 % 14 % 42%
نسبة سكان الحضر 6 % 7 % 14 % 31%

وهكذا تمكنا من دمج الجزء الأكبر من مواردنا فى الاقتصاد العصري والمبادلات النقدية، دون أن يتقهقر اقتصادنا الريفي التقليدي تقهقرا كبيرا. ففى الوقت الذى أحدث الجفاف توطنا وتحضرا لدى البداة الظاعنين، فإن جهود الحزب وحكومته سمحت باستمرار نمو نسبي للناتج الزراعي. وقدر آخر تعداد أجري فيما بين 1976-1977 عدد سكان البلاد ب 1.338.830 نسمة. ومن ضمن هذا العدد 894.810 من المستقرين، 444.020 من الرحل. أما معدل الزيادة الطبيعية فكان نحو 2,5 %، وهو معدل مرتفع إذا قورن ببلدان الشمال المصنعة، ويشكل مصدر قوة بالنسبة لنا.

ورغم ما للحرب من تأثير، فإنها لم تكبح نمو اقتصادنا بشكل ملحوظ. فقد تطورت القيم المطلقة للناتج الداخلي الإجمالي حسب الأسعار الثابتة مما يعادل 3,28 مليار أوقية سنة 1959 إلى 12,92 مليار أوقية سنة 1973، ليصل إلى 16,40 مليار أوقية سنة 1977. وهذا ما يعنى أن الناتج الداخلي الإجمالي للفرد حسب الأسعار الثابتة بلغ 12.239 أوقية سنة 1977، فى حين أنه كان 10.767 أوقية سنة 1973، ولم يكن يتجاوز 3.280 أوقية سنة 1959 وهو ما يعنى إحصائيا أن كل موريتاني كان دخله قبيل الاستقلال مساويا لهذا المبلغ .

*****
*** ***

وعلى الصعيد الاقتصادي ينبغى أن نعرف من أين انطلقنا؟ وإلى أين نتجه؟ لقد كان اقتصادنا فى جوهره اقتصادا رعويا، ومعطياته الأساس تكاد تكون مجهولة. فقد كان 58 % من سكان موريتانيا يعيشون على الرعي والزراعة وجني الثمار والصيد التقليدي حتى جفاف الستينيات الماحق. وكان الاقتصاد الرعوي يسهم بنسبة 40 % فى تكوين الناتج الداخلي الخام. وناهز إنتاج الحبوب 95.000 طن فى سنوات المطر العادي، بينما بلغ إنتاج المزروعات الأخرى

6.000 طن من الفاصوليا، و 2.000 طن من أنواع البطيخ، و 10.000 طن من التمور، و 2.000 طن من الفستق، و 2.000 طن من الخضروات. وكان الانتاج السنوي من الألبان يقدر ب 440.000 طن، وإنتاج اللحوم ب 65.000 طن، وإنتاج الجلود ب 1.900.000 جلد.

وكانت المواشى فى بداية الستينيات تتألف من حوالي 2,5 مليون من الأبقار، و 6,7 مليون من الضأن والمعز، و 720.000 من الإبل، و 280.000 من البغال والحمير. وقدر إنتاج الصيد التقليدي فى نهر السينغال وروافده وعلى الساحل الأطلسي ب 31.000 طن سنويا. أما منتجات الغابة التى تقتصر لدينا بالأساس على الصمغ العربي(العلك) والفحم النباتي، فقد قدر إنتاجها السنوي ب 5.000 طن من الصمغ فى السنوات العادية و 75.000 طن من الفحم .

وفى بداية الخمسينيات قدرت الإدارة الاستعمارية إنتاجنا الحيواني ب 21.800 رأس من الأبقار يتم استهلاكها محليا، و 27.000 تصدر إلى بلدان أخرى فى إفريقيا الغربية، و 12.700 رأس من الإبل تستهلك محليا و 8.000 يتم تصديرها، و700.000 من الضأن والمعز تستهلك محليا و 400.000 تصدر. كما اعتبرت تلك التقديرات أننا ننتج 75.000 من الدواجن، و 4.500.000 بيضة، و 547.000 هكتوليتر من الحليب و 5.000 هكتوليتر من الدهن.

واهتمت الإدارة الاستعمارية بوجه خاص بتباين الأسعار من سوق إلى أخرى، فلاحظت أن متوسط سعر البقرة فى النعمة هو 5.500 فرنك غرب إفريقي، و 9.000فى كيهيدي، والذرة 14 فرنك للكيلوغرام فى بوغى و 12 ف فى سيلبابي. واعترفت بجهلها بالعدد الحقيقي للمواشى لأن الإحصاءات التى قامت بها كانت لغاية ضريبية، إلا أنها لاحظت أن هناك طرقا لتسيير القطعان والقيام عليها تختلف كثيرا من منطقة إلى أخرى. وكانت إحصاءاتها فيما يتعلق بالمحاصيل الزاعية على النحو التالي: 100.000 طن من الذرة، 6.000 طن من الفاصوليا، 370 طن من القمح والشعير، 1.400 طن من الفستق، 5.600 طن من الذرة الصفراء، 2.200 طن من البطاطا الحلوة، 500 طن من الأرز، و 10.000 طن من التمور. وكانت تقديرات قيمة الإنتاج الزراعي والحيواني فى المستوى نفسه تقريبا، إذ بلغت قيمة الإنتاج الرعوي 1.918.600.000 ف.غ.إ. سنة 1952 مقابل 1.988.800.000 ف.غ.إ. للإنتاج الزراعي. وكان صيادونا ينتجون 8.500 طن من الأسماك الطازجة سنويا، و4.900 طن من الأسماك المجففة. أما بقية الدخل فتأتى مساهمة من قطاع الصناعة التقليدية، وما توزعه الإداة الاستعمارية من رواتب، والأتاوات التى تسددها شركات التنقيب المنجمي التى بلغت 39.000.000 ف.غ.إ. أي ما يزيد عن عائدات استغلال مناجم ملحنا التقليدي عشرين مرة. وعلى الرغم من أن هذه الإحصاءات تستدعى مزيدا من التحفظ على ما أبديناه بشأن معطيات السبعينيات، فإن ما يمكن أن يسمى تجاوزا دخلنا الوطني قدر ب 6.357.000.000 ف.غ.إ. أما عدد سكان بلادنا فقد بلغ نحو 560.000 نسمة، وهو ما يعنى أن متوسط دخل الفرد الموريتاني آنذاك يصل إلى 11.352 ف.غ.إ. وقد تمت مقارنة هذه الأرقام بنظيراتها فى بعض

البلدان التى عرفت لاحقا بالبلدان المتخلفة أو السائرة فى طريق النمو. وانطلاقا من تلك المقارنة، صنفنا المستعمر دون مستوى الكونغو البلجيكية، وفوق مستوى إتيوبيا واليمن والباكستان بالضعف. ولا مجال لمقارنتنا ببعض بلدان إفريقيا الغربية التى كنا أقل بلدانها حظا من العناية. وكان هناك وعي بما نتسم به من فقر مدقع يحرمنا من ولوج معترك الاقتصاد العصري. فالخطة الرباعية الثانية التى رسمها المستعمر وبدأ العمل بها فى 1954، سعت إلى رفع إنتاج التمور إلى 40.000 طن بحلول سنة 1960، وزيادة إنتاج الذرة حتى يصل إلى 20.000 طن .وكانت تعتزم حفر حوالي 400 بئر فى مناطق الانتجاع وعلى امتداد مسالك تصدير المواشى .أما البنى التحتية فقد كانت فى مهدها حيث اقتصرت على مرفأ للصيادين وتبليط مدرج المطار فى نواذيبو، وتشييد محطات لاسلكية فى كل من أكجوجت، وافديرك، وتانيت، ويأتى إنشاء قسم للأمومة والطفولة فى أطار وجناح للحجز الصحي يتسع لعشرين سريرا لإكمال البنى الصحية، ومنشآت صحية أخرى أقل شأنا فى كيهيدى والنعمة اللتين كانتا تفتقران إلى كل شيء بهذا الخصوص .

وقد اعترفت تلك الإدارة الاستعمارية على لسان آخر ولاتها إبان إعلان الاستقلال الداخلي فى 1957-1958 أنه "... على الرغم من جهود الإدارة الدؤوبة، وبعد نظر المنتخبين واتزانهم، والعون الذى قدم إلينا فيما مضى، فإن التنظيم الحالي يعانى من عوائق آسرة لم يمكن التغلب عليها تماما حتى الآن .فعاصمة الإقليم تقع خارج موريتانيا، والمركزية طاغية على المصالح، والإدارة المركزية شبه معدومة، وبنية إدارية مستنسخة على غير هدى من أقاليم مغايرة تماما لموريتانيا، واعتمادات تسيير ولوازم ضئيلة إلى أقصى حد، ووسائل مالية وتجهيزات شبه معدومة. ذلكم هو واقعنا وحظنا حتى شهر ديسمبر 1956". ولا سبيل للخروج من هذا المأزق الذى اعترف به المستعمر نفسه صراحة سوى امتلاكنا زمام أمورنا .

وهناك ثلاثة إجراءات فرضت نفسها وسمحت لنا برسم آفاق مستقبلنا وتحقيق استقلالنا الوطني هي تحويل عاصمة مستعمرة موريتانيا من السينغال إلى أرض الوطن لتصبح نواكشوط عاصمة البلاد .ويتمثل الإجراء الثاني فى توقيعنا إلى جانب فرنسا على ضمان القرض الممنوح من البنك الدولي لشركة ذات رأس مال عالمي من أجل استغلال مناجم حديدنا. أما الإجراء الثالث فهو قرارنا بالتخلي عن الدعم الفرنسي لتوازن ميزانية تسييرنا ابتداء من 1963. غير أن هذه الإجراءات الثلاثة لم تكن كافية لضمان رقينا واستقلالنا .

وكانت 1964 أول سنة ظهر فيها تأثير انطلاقة أعمال شركة معادن حديد موريتانيا(ميفرما) على عائداتنا الضريبية وعلى اقتصادنا مع تخلينا عن عون فرنسا المباشر لميزانيتنا، وهو ما مثل حقا تحولا بالنسبة لعقد الخمسينيات. "لقد تغيرت موريتانيا أكثر مما تغيرت طرق إعداد الحسابات، وكانت مستجدات الوقائع

الاقتصادية تجعل محاولة المقارنة بين سنتي 1959 و 1964 لا معنى لها" . فما حقيقة الأمر؟ إن الخبراء الذين وضعهم المستعمر تحت تصرفنا قد اعترفوا بتلك الحقيقة سواء فيما يتعلق بهيمنة فرنسا المالية على مواردنا، أو باستحواذ ميفرما على نصيب الأسد مما اصطلح على تسميته اقتصادنا العصري .لقد شكلت ميفرما بما لها من حضور فى موريتانيا وفى فرنسا عائقا أمام وضع الحدود الاقتصادية بين هذين البلدين. (...) ويوجد نوعان من السكان فى البلد أحدهما يمثله العمال المهاجرون الذين لديهم ميل طبيعي قوي إلى الادخار، إلا أن التحول الذى أحدثه انطلاق أعمال ميفرما لم ينتشر فيما يبدو على نطاق واسع فى البلاد، ولم تواكب البنى التجارية ولا عادات الشراء حتى الآن نمو الدخل(...) فالتداخل بين أنماط مختلفة من الاقتصاد ومن السكان يجعل الاقتصاد الموريتاني غير متجانس وليست له دلالات كبرى .فمن المؤكد أن عملية استغلال مناجم الحديد لها من حيث الأرقام الإجمالية صدى محققا، إلا أنه ليس من البديهي أن يكون ما تعطيه من دفع قد وصل إلى مختلف مكونة هذا الاقتصاد(...) وبالرجوع إلى الحساب المدعم لكل الإدارات، نلاحظ أن عملها الجارى يتغذى على نوعين رئيسيين من المصادر هما العائدات الضريبية بنسبة 41,5 % والعون الخارجي بنسبة 46,5 %. وعليه، فإن هذا المصدر الأخير لا يزال مهما على الرغم من اختفاء أي نوع من الدعم لميزانية التسيير من قبل الجمهورية الفرنسية. وتمثل الاستثمارات 20,8 %من الميزانية الإجمالية الصافية، بينما يؤمن الفائض الجاري ربع التمويل والباقى من نصيب الإعانات والتحويلات الخارجية. وبصورة عامة، مثلت الإعانات الخارجية 56% من الموارد الصافية فى هذه الميزانيات، وكان نصيب فرنسا من إجمالي تلك المساعدات يبلغ . 88%

وبالمقابل، فإن الخبراء الاستعماريين نبهوا على التقدير المخل باستمرار لمقدراتنا الزراعية والرعوية ضمن الحسابات والسياسة الاقتصادية. إن اعتراف هؤلاء المختصين فى الاقتصاد العصري بعجزهم عن فهم طبيعة اقتصادنا التقليدي وقياس دوره فى إعالة الغالبية العظمى من سكاننا آنذاك، يظهر حقيقتين هامتين كذلك. تتمثل أولى الحقيقتين فى أننا ما دمنا لا نملك عملة خاصة بنا، فإننا لا نستطيع أن نتعرف على واقعنا الاقتصادي. فلا يمكن قياس التوازنات والعجز، ولا سيما من خلال التبادلات عبر الحدود، إلا من المنظور الاقتصادي. أما الحقيقة الثانية، فهي أن اقتصادنا التقليدي يصعب فهمه على العقليات المعاصرة. وبوسع القوى الفاعلة فى هذا الاقتصاد أن تستوعب الأنشطة الاقتصادية الحديثة تماما وتندمج فيها إذا توفرت لها الوسائل. ومن هذا المنطلق رسم المحوران الرئيسان للسياسة الاقتصادية التى تبناها حزبنا وحكومته .يتمثل أولهما فى فك العزلة عن الاقتصاد العصري ليغذي بشكل فعلي مجمل أنشطتنا الاقتصادية واستهلاكنا وإنتاجنا ويطورها ويثريها. أما الثاني، فيتمثل فى دعم الاقتصاد الريفي فى وسطي الرحل والمستقرين ومساعدة منمينا ومزارعينا فى جهودهم الرامية إلى عصرنة أنشطتهم .

فما العمل؟ إن المسوغات التى تصدرت خطتنا التنموية الرباعية الثانية(1970-

1973) صالحة بالنسبة لكافة سنوات الفترة من 1958 إلى 1978 .فلم نكن نتحكم فى تمويلات أغلب ما ننوى تنفيذه من مشاريع بالنظر إلى أن مبلغ تلك التمويلات الخارجية وتاريخ الحصول عليها فى غير متناولنا. فمن المعروف أن الدول والمنظمات المانحة للعون لها معاييرها واختياراتها التى قد لا تتفق بالضرورة مع أولوياتنا. وينجم عن ذلك خطر التباين الكبير بين ما نستطيع توقعه وما ننجزه بالفعل .فهناك ثلاثة عوامل تشكل عوائق حقيقية بالنسبة لنا. أولها ما يعرف بالكلفة اللاحقة إذ أن أي مشروع جديد، حتى عندما يصبح جاهزا، تترتب عليه كلفة التسيير والصيانة والتجديد. كما أن أي مشروع جديد يتطلب حسن سيره أو توسعته توفر أطر مؤهلة كنا نفتقر إليها افتقارا شديدا. أما العائق الثالث والأخير فهو ندرة ما يتوفر لدينا من دراسات وشح ما بحوزتنا من معطيات أساسية .

بيد أننا كنا نعتبر أن التخطيط لا يشكل الأداة الأمثل للتوقع واتخاذ القرارات الممكنة فحسب، بل إنه فضلا عن ملاءمته للمستثمرين الأجانب يسمح لنا كذلك بتحديد أهدافنا ورسم سبل بلوغها، وتحديد النصيب الذى تتحمله الدولة منها على وجه الخصوص. ومن هنا تصبح المصادقة على الخطة حلقة أساسية فى الحياة الديمقراطية داخل حزبنا. فالخطة الثانية تمت مناقشتها والمصادقة عليها من قبل مجلس وطني عقد خصيصا لهذا الغرض فى تجكجه خلال شهر مارس.1970

لقد كانت محصلة الاستثمارات المتوقعة فى خطتنا الرباعية الأولى(1963-1966) تبلغ 5,58 مليار أوقية. وزاد ما نفذ من تلك الاستثمارات عن المتوقع إذ وصل إلى 6,77 مليار وهو ما يعنى بلوغ نسبة 121 % من التنفيذ. وهذه أول خطة أعدت تماما بعد حصولنا على الاستقلال، وأخذت صبغتها القانونية فى 17 يوليو .1963 وقد علقت عليها أمام البرلمان فى 28 نوفمبر الموالى بما نصه: "... لن أعود هنا إلى الحديث عن الشواغل التى كانت وراء إعداد هذه الخطة، وسأكتفى بالتذكير بأن مشروعها قد قدم للجمعية الوطنية فى دورتها السابقة بعد أن تم إعدادها من قبل لجان جهوية شارك فيها ممثلو السكان عل نطاق واسع وعكست الاهتمامات المحلية، ووضعتها فى شكلها النهائي اللجان المركزية ولجنة للصياغة. وقد تمت المصادقة عليها بموجب القانون الصادر فى 19 يوليو 1963. وتتوقع هذه الخطة حجم استثمارات إجمالي قدره 27 مليارا و 750 مليون فرنك غرب إفريقي تمثل الاستثمارات العمومية فيه 13 مليارا و566 مليونا، فى حين يصل نصيب الاستثمارات الخصوصية إلى 14 مليارا و 188 مليونا. إنه برنامج مطابق للواقع يقصى كل ما هو خارج عن دائرة الامكانات الفعلية، ولكن تنفيذه يستلزم جهدا وطنيا لن يتم بلوغ الهدف النهائي إلا به". وكانت حصة القطاع الريفي من هذه الخطة ضعيفة رغم أنه يعيل الغالبية العظمى من سكاننا، إذ لم يتجاوز المبلغ المخصص له 480 مليون أوقية أي ما يعادل 8,6 % من الحجم الإجمالي(5.576 مليون أوقية (فى حين استحوذت قطاعات

انتاجية أخر على 41 %، وحظي التجهيز بنسبة 34 %. وبالرجوع إلى الفترة الفاصلة بين الخطتين (1968-1969)، يمكن القول إن أهداف هذه الخطة قد تحققت مع أنها لم تنفذ إلا جزئيا. فقد تعزز وجود دولتنا فى الخارج والداخل وأصبحت مدينة نواكشوط حقيقة لا مراء فيها، وتم إنجاز بنى أساسية مهمة مثل بناء طريق نواكشوط – روصو ونواكشوط-أكجوجت على سبيل المثال. ووجهت 33,8 % من الاستثمارات المتوقعة فى الخطة إلى قطاع المعادن، فى حين خصصت نسبة 12,1 % للنقل والمواصلات .وكانت أهم المشاريع التى أنجزت هي :

-الاستثمارات الجارية لشركة ميفرما؛

-ميناء نواكشوط؛

-إنشاء أسطول وطني للصيد ومصنع لمعالجة الأسماك تصل طاقته إلى 300.000طن سنويا؛

-إقامة ميناء للصيد فى نواذيبو ومبردة؛

-إنشاء ورشة لتعليب التمور فى أطار؛

-تشييد المسلخ المثلج فى كيهيدي؛

-تنظيم عملية" المحراث" فى الحوض.

أما بالنسبة للخطة الثانية (1970-1973)، فإن إعدادها قد خضع لاعتبارين أساسيين يتعلق أولهما بمنح الأولوية للقطاع الريفي طبقا لاختيارات المؤتمر الثالث لحزبنا، ويتعلق الثاني بالتحكم بأكبر قدر ممكن فى العوامل المعيقة المتمثلة فى الأعباء الإضافية، ونقص الأطر المؤهلة، والنقص فى الدراسات.

وقد سجل القطاع العصري المنتج أرفع معدل ضمن ما نفذ من نفقات فعلية، حيث استأثر التجهيز وحده بنسبة 35,9 % من تلك النفقات. أما القطاع الريفي فاستمرت نتائجه متواضعة إذ لم تزد النسبة المخصصة له عن 13,9 % من الاستثمارات المبرمجة، ولم تتجاوز نسبته فى النفقات الفعلية 9,12 %. وقد ارتفعت النسبة الأخيرة إلى 10,5 % بفضل تنفيذ كثير من المشاريع خارج الخطة لمواجهة عواقب الجفاف. وبصورة عامة كان يعيقنا فى هذا الجانب ضعف مستوى الاستثمارات سواء كان مصدرها وطنيا أو أجنبيا. وكنا نتوقع حجم استثمارات يصل إلى 9,43 مليار أوقية، ولكننا تجاوزنا ذلك حيث بلغت الاستثمارات المنفذة 11,7 مليار، أي ما يعادل 124 %. وقد وجهت 21,9 % من الاستثمارات المتوقعة فى هذه الخطة إلى الانتاج المعدني مقابل 24,2 % لقطاع النقل والمواصلات. وكانت أهم المشاريع المنفذة خلال الفترة التى غطتها الخطة هي :

-تهيئة ميناء نواكشوط لتصدير النحاس؛

-مزرعة امبوريه؛

-التعاونيات الزراعية على طول النهر(191 هكتارا)؛

-مصنع المشروبات الغازية؛

-مصنع الملابس الجاهزة.

أما بالنسبة للخطة الثالثة التى أعدت ابتداء من 1973، فقد قدمت إلى الجمعية الوطنية فى نهاية سنة 1975. وقد توقعت هذه الخطة حجم استثمارات يصل إلى 333,17 مليار أوقية، يضاف إليه مليار أوقية للبرنامج الخاص بولاية تيرس الغربية. ومع أن الاستثمارات المتوقعة فى الخطة لم تدرج فيها تلك الخاصة بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم ولا شركة البناء والتسيير العقاري(صوكوجيم) ولا القطاع الخاص، فإنها ضاعفت ست مرات حجم استثمارات الخطة الأولى التى نفذت بنسبة 124 %، كما ضاعفت ثلاث مرات نظيرتها الثانية التى لم تتجاوز استثماراتها 9,42 مليار أوقية يدخل ضمنها القطاع المنجمي والخصوصي. وإذا أضيفت إلى الخطة الثالثة مشاريع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(,087 مليار) وشركة البناء والتسيير العقاري (1,60 مليار) والقطاع الخاص 927) مليونا)، فإنها تضاعف سابقتها أربع مرات حيث يبلغ حجم استثماراتها 41,8 مليار أوقية .

وتزامنت هذه الخطة مع تنفيذ بعض المشاريع المهمة فى مجال البنى الأساسية سبقت انطلاقتها 1976. ويتعلق الأمر بطريق نواكشوط- النعمة (6,5 مليارات أوقية (وتوسعة ميناء نواذيبو (1,2 مليار) ومصفاة البترول فى نواذيبو التى منحتها الجزائر قرضا بمبلغ 20 مليون دولار وقدمت لها المساعدة الفنية، بالإضافة إلى مصنع للسكر فى نواكشوط (,70 مليار). وقد وجهت 34 % من الاستثمارات فى هذه الخطة إلى البنى الأساسية، وخصصت نسبة 2,3 % للبرامج الخاصة؛ وكانت حصة القطاع العصري 16 % مقابل 14 % للقطاع الريفي .

ويلخص الجدول التالي حصيلةالخطط الثلاث بملايين الأوقية:

مجال التنفيذ الخطة الأولى 1963-1966 الخطة الثانية 1970-1973الخطة الثالثة
1976-1980
الاقتصاد الريفي 480 5.9831.312
الرعي 207 434 664
المياه الرعوية] 84 300
الزراعة] 272 4.772774
حماية الطبيعة - 20 147
الإنعاش الريفي - - 100
القطاع العصري 3.385 6.5942.258
الصيد 382 250-
المعادن] 2.347 24
الصناعات الغذائية1.270 [ ]
صناعات النسيج] 1.876] 646 1.280
الصناعات الكيماوية4000 [ ]

السياحة 141 20
البنى التحتية 1.944 3.746 14.251
الطرق] 9.6851.457
البحر والنهر] 635 572 1.856
الجو] 254 463
المواصلات 75 185158
الطاقة 59 254 1.614
المياه الحضرية 401 365-
الهندسة المدنية 344 9822
السيادة 429 652 350
القطاع الاجتماعي والثقافي 578 922 5.344
التعليم الأساسي] 173 1.213
التعليم الثانوي] 169 610
التعليم الفني] 184 142166
التعليم العالي] - 795
الشؤون الإسلامية - - 700
الصحة 140 1.339308
الشباب - - 375
الإعلام 254 76 170
الدراسات 316 60-
المجموع32.172 9.427 5.576

--

الفصل الحادي و العشرون (2 (

يتضح جليا أن أغلب الاستثمارات قد اتجه إلى القطاع العصري خلال السنوات الأولى من تأسيس الدولة. وليس من الخطأ أن نعي أن الأغلبية العظمى من مواطنينا ليست معنية مباشرة بهذا القطاع، ولكن علينا أن نُحَسِّن ظروف حياتهم وعملهم وأن نمنحهم فرصا متساوية مع أولئك الذين يستفيدون بصورة مباشرة من دخول موريتانيا فى الاقتصاد العصري. كما كان على الدولة أن تسير أجهزتها، وأن يكون باستطاعتها تمويل التجهيزات وترقية السكان الريفيين دون أن تضحي باستقلالنا. وقد أوضحت فى بداية هذا الكتاب ما بذلناه من جهد من أجل استغلال مناجم حديدنا، وذكرت فى الفصل السابق بأن أول قرار من شأنه أن يغير عقلياتنا وعلاقاتنا مع المستعمر هو استقلالنا المالي. وفيما يلى ما ترتب عنه من نتائج بالنسبة لما ستتوفر عليه دولتنا من وسائل خلال عقد الستينيات .

يمكن القول إن ما كنا نطلق عليه حياء مساعدات خارجية للميزانية لم يتجاوز 1200 مليون فرنك غرب إفريقي سنة 1959، وهو فى الواقع عون فرنسي لتوازن الميزانية لضمان سير دولتنا. وقد ترتب عن الأعباء الجديدة التى أملتها سيادتنا الكاملة زيادة ملحوظة لذلك الدعم، إذ تحول إلى 1783 مليونا سنة 1960، وإلى 1520 فى السنة التى تليها، ثم أصبح 1852 مليونا سنة 1962، و1700 مليون سنة 1963. وبتعبير آخر فإن مواردنا الخاصة لم تساهم فى تمويل ميزانيتنا بأكثر من 43 % سنة 1960. وفيما بين 1961 و 1963 زادت النسبة المعتمدة على الموارد الخاصة بسبب دخول شركة مناجم حديد موريتانيا فى عمليات الاستغلال حيث أصبحت نسبة مساهمتنا فى ميزانيتنا للتسيير 63 % سنة 1961، وارتفعت إلى 66 % فى السنة الموالية وإلى 69 % سنة 1963.
وعليه، فقد كنا بعيدين عن الاستقلال المالي. ومن حسن الطالع أن انطلاقة الاستغلال الفعلي لمناجم حديدنا من قبل شركة ميفرما قد تزامنت مع قرار المؤتمر العادي الأول لحزبنا الذى غير بصورة ملحوظة طريقة توازن ميزانيتنا؛ فبلغت نسبة مواردنا الخاصة 80 % من تلك الميزانية مع بداية 1964، و88 % سنة 1965، لتصل إلى 100 % سنة 1966 فى وقت كانت فيه خطتنا الرباعية الأولى قيد التنفيذ. ومنذ ذلك الحين اقتصر العون الخارجي الذى تقدمه فرنسا وشركاء آخرون على المساهمة فى استثماراتنا، وتمكنا من تحويل الفائض من ميزانية التسيير إلى ميزانية التجهيز ابتداء من 1970 .وهكذا أصبحت مواردنا الخاصة تغطى مستلزمات تسيير دولتنا وولاياتنا بصورة كاملة. فقد تضافرت جهود التقشف مع الدخل المجني من استغلال أولى ثرواتنا الوطنية لتحقق هذه النتيجة التى لم تخطر على بال أحد سنة 1957. وكان الإنسان الموريتاني مصدر ثروتنا الأولى، رغم ما تولد عن ذلك من معاناة بالنسبة للمواطنين، وما نجم عنه من نقاشات سياسية فى وقت لم يكن الحزب فيه قد أصبح على ما هو عليه، بل إن ذلك الحوار قد أدى إلى إعادة تنظيمه وجعله القلب النابض فى مؤسساتنا.
وهكذا اعتمدت مصادر دخلنا الضريبي بالأساس على مناجمنا، وتلازم اندماجنا فى الاقتصاد العصري مع تراجع تبعيتنا المالية. وإذا كان الحديد قد منحنا أولى العناصر فى هذا المضمار، فإن إمكاناتنا النحاسية وثروتنا البحرية حاضرة فى أذهاننا منذ الاستقلال الداخلي .

*
* *

لقد احتوت كدية الجلد عند بداية استغلالها على ركام معدني غني تصل نسبة الركاز به 65 % ضمن تكوينات حث صواني واسعة تختزن نحو 120 مليون طن، فى الوقت الذى مازالت فيه عمليات التنقيب فى مراحلها الأولى. وكانت انطلاقة الاستغلال من تازاديت ثم تلتها الرويصات. وإذا اقتربت مناجم الزويرات من النضوب، فإن السبل قد هيئت لاستغلال منجم آخر فى الكَلابه، بدء بكَلب الغين

الذى تنخفض به نسبة الركاز من 37 إلى 40 %، ولكن ضخامة مخزونه تعوض انخفاض تركيزه إذ يقدر ذلك المخزون ب 480 مليون طن. وكانت المخاطر جمة نظرا لأن جميع ما يتصل باستغلال ثروتنا الطبيعية الرئيسية هذه لا نسيطر على مجرياته. ولذا فإن دمجها فى اقتصادنا ستكون نهايته المنطقية هي التأميم، ذلك الإجراء الذى تحدثت عن منشئه وتنفيذه ضمن قراراتنا الثورية الأخرى .فقد أعلنت ذلك القرار فى 28 نوفمبر 1974، وعلقت عليه يوم 6 من ديسمبر الموالى أمام الصحافة الدولية. وتضمنه القانون رقم 210-74 الصادر فى 28 نوفمبر القاضى بالتحويل الفوري "لجميع أموال ميفرما وحقوقها والتزاماتها إلى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم)" مقابل تعويض المساهمين الآخرين باستثناء سنيم .

غير أن عملية الدمج هذه قد تمت فى حقيقة الأمر بالتدرج منذ بدايات المشروع الأولى. وقد علمتنى التجارب أن أي عمل لا يتم إلا على مراحل، وإن كانت كل مرحلة تبدو فى إبانها أكثر كلفة وصعوبة. غير أن الأساسي هو أن يكون هناك هدف يشغل بال الجميع ولا يقتصر الاهتمام به على المسؤولين فقط، ولو كان تحقيقه غير ممكن منذ الوهلة الأولى. فقد ارتفعت أصوات تطالب بتأميم ميفرما فى مؤتمر حزبنا المنعقد فى مارس 1963، ولم تعزب عن بالى الفكرة منذ ذلك الوقت وإن كنت لم أتحدث عنها لأسباب شتى نظرا لأن الظروف لم تتهيأ لها. فلا يوجد على الإطلاق فى تلك الفترة أي شرط من الشروط الضرورية لذلك القرار. ولكن مع مرور الوقت وزيادة نضجنا وتحكمنا فى مصيرنا، بدأت الأشياء تتحدد .ومع أنه لا توجد أبدا ظروف مثلى، إلا أن ما نطلق عليه الظروف الملائمة أصبحت أكثر ضبطا. فقد كانت جميع العوامل مهمة فى إطار سلسلة قراراتنا الرامية إلى تحكمنا فى استغلال ثرواتنا التى لم يكن بمقدورنا السيطرة عليها قبل استقلالنا وبعده بعدة سنوات، ويأتى فى مقدمة تلك العوامل طموحنا السياسي الثابت. وبطريقة أخرى فقد كانت إرادة الشعب الموريتاني من وراء تناسق تلك القرارات والمنطق الذى اتبع فيها. فلم يكن عزم المستعمرين ولا الميل إلى توظيف مستغلين أجانب جدد كافيين فى هذا المجال .

وقد أشرت إلى أهمية الضمانة التى قدمتها موريتانيا للبنك الدولي لتمويل استغلال مناجم الحديد، وذلك قبل أن يتم إعلان استقلالنا. وكان هناك ثلاثة مسارات ممكنة لبناء السكة الحديدية الضرورية لنقل الخامات يتجه أحدها إلى مدينة الداخله Villa Cisnerosعلى مسافة 405 كلمترات. أما المسار الثاني فيتجه إلى نواذيبو بخط مستقيم عبر الإقليم الخاضع للإدارة الإسبانية آنذاك ويمتد على مسافة 545 كلم، فى حين يتجه المسار الثالث إلى نواذيبو كذلك ولكنه يسير داخل حدودنا على امتداد 650 كلم تدور فيها السكة الحديدية حول شاخص حدودي نصب على جرف صخري على ارتفاع 300 متر عبر نفق شوم الذى يصل طوله إلى 1800 متر. ومن حسن طالعنا أن شروط إسبانيا المالية لعبور السكة من

أراضيها كانت أكثر كلفة من كلفة أطول خطوط السكك الحديدية السابقة .ويمكن القول إن عائدات الضرائب وسياسة التشغيل بدأ معهما دمج هذا المشروع فى تنميتنا الوطنية الخاصة منذ توقيع اتفاقية إنشاء شركة مناجم حديد موريتانيا. ولم يكن النظام الذى اتبعته تلك الشركة بدعا مما طبقه المستعمر فى بلدان إفريقيا الغربية كافة مثل فريا Fria فى غينيا وفسفات طيبة فى السينغال، وكذلك الحال بالنسبة للبترول والمنغنيز واليورانيوم فى إفريقيا الاستوائية. وتستفيد الشركة المستغلة من ثبات الضرائب المستحقة عليها مدة ثلاثين سنة، فى حين تكون الاستثمارات المتوقعة قد استهلكت بعد سبع عشرة سنة. وكان الاتفاق صعب المنال بالنسبة لفترة الاستثمارات هذه .فقد رفضت ميفرما تسديد ما يزيد عن 2 % من الرسوم الجمركية المستحقة على توريد المواد واللوازم؛ ولكن الاتفاق الذى تم بموجبه تخفيض الضرائب بنسبة 50 % بالنسبة للمستحقات العامة رفع تلك النسبة إلى 5 %. وكان من المستحيل فى ظل أسلوب الاستغلال المتبع أن نحصل على أقل أو أكثر من 50 % من أرباح الشركة حسب نظام إتاوة معدنية باسم سيادتنا الوطنية وضريبة مباشرة على الأرباح. وغني عن القول إن التصويت على هذا النظام الضريبي الخاص، الذى تم خلال فترة الاستقلال الداخلي، قد صاحبته اتفاقية إقامة وتسيير تشكل بدورها جزء من الضمانة الرسمية التى منحتها الجمهورية الإسلامية الموريتانية للقرض الذى منحه البنك الدولي للإنشاء والتعمير لميفرما. ويشكل كل ذلك مزيدا من التعبير عن موافقتنا أكثر منه تعبيرا عن إرادة حقيقية، وقبلنا بإعادة تكييف تلك الإرادة. وتم إصدار هذا النظام الضريبي الطويل الأمد فى 10 يوليو 1959 على شكل قانون ومنح فى اليوم نفسه لميفرما. ويعدنا هذا النظام بملياري فرنك غرب إفريقي من العائدات الضريبية خلال الفترة التأسيسية التى يشكل بناء 650 كلم من السكة الحديدية عبر صحرائنا وتشييد رصيف ميناء معدني فى نواذيبو أساس استثماراتها . وتتراوح تلك العائدات بين 600 و 900 مليون فرنك غرب إفريقي خلال السنوات الأولى من الاستغلال، وملياربن على الأقل سنويا خلال مرحلة استغلال فعلي يصل إنتاجها إلى استخراج 6 ملايين طن سنويا .

وفى 12 من إبريل 1963 انطلق أول قطار معدني يربط بين افديرك ونوايبو وهو يجر 135 عربة طاقة كل واحدة منها 77 طنا، ومزود بثلاث قاطرات ديزل لكل واحدة منها محركان قوة الواحد منهما 1250 حصانا. ودشنت الانطلاقة الفعلية لشركة ميفرما رسميا يومي 15 و 16 يونيو فى كل من فوركَورو/الزويرات وبورتيين (نواذيبو) بحضور وزيرين فرنسيين هما ريمون تريبولى وزير التعاون، وميشل حبيب دلونكل كاتب الدولة للشؤون الخارجية، وكامل أعضاء مجلس إدارة ميفرما، ومدعويها من عالم الاقتصاد الدولي، وعدد كبير من الموريتانيين من بينهم مسؤولون سياسيون وإداريون وطنيون ومحليون، والعديد من الشخصيات المحلية. وقد علقت على هذا الحدث أمام النواب يوم 28 نوفمبر 1963 قائلا: "... بدأت من الآن مرحلة الاستغلال التى ستسمح فى الفترة الأولى بانتاج سنوي يصل إلى 4 ملايين طن، وسيصل ذلك الإنتاج 6 ملايين طن فى المرحلة اللاحقة.

كما أن النوعية الجيدة للمعدن ستسهل فتح الأسواق أمام تلك الصادرات. وقد أصبحت الحكومة الموريتانية منذ هذه اللحظة مساهمة فى رأسمال الشركة بنسبة 5 % من الأسهم. وهذا ما يؤكد إرادتنا من أجل القيام بدورنا فى تسيير ميفرما والسهر على صيانة حق الدولة، واستمرار الشركة فى القيام بالدور الحيوي المنوط بها فى تنمية البلاد الاقتصادية، فى إطار المعاهدات المحددة لما لها وما عليها ."

لقد سارت عميات الاستغلال والتصدير والتسويق سيرا حسنا، وبقيت عملية الاندماج. فقد أظهرت السنوات العشر اللاحقة أن المسألة لا تسير تلقائيا حسب الاتفاقيات المبدئية التى سبقت مرحلة استقلالنا التام. وهذا يتطلب تطبيق سياستين متلازمتين، إحداهما أن لا تبقى شركة ميفرما الوحيدة من نوعها فى البلاد، وذلك ما يبرر جهودنا الرامية إلى استغلال معادن نحاسنا ويهيئنا فنيا وقانونيا وماليا لضمان التحكم فى جميع مجالنا المنجمي. وإذا كان هذا على المستوى الاقتصادي، فماذا يقال عن الاندماج الاجتماعي...

لقد شرع فى استغلال المناجم المهمة فى الرويصات ابتداء من فبراير 1966، وهي مرحلة تتطلب التدشين. غير أن أسبابا أمنية واكبت وضعنا المضطرب آنذاك، جعلت عددا من أعضاء مجلس إدارة الشركة وبعض المسؤولين السامين الوطنيين يرون أن ذلك فى غير محله وإن كانت برمجته قد تمت قبل هذا الموعد بشهور. فقد كان الكثير يخشى أن يجر ذلك إلى صدامات عرقية بين القاصرين من البيضان والزنوج الذين يمكن أن يحركهم المتطرفون للاستفادة من الجو المثالي الذى يوفره حضور وسائل الإعلام الأجنبية، من أجل تدويل الأزمة الداخلية التى تجتازها بلادنا فى ذلك الوقت .

وعلى الرغم من كون هذا الاحتمال قائما، فقد حرصت على أن يتم التدشين فى موعده ووفق البرنامج الذى رسم له. وقد تمكنت من تحقيق ذلك بفضل التفهم الذى تحلى به المسؤولان الرئيسيان فى الشركة وهما بول لروا-بوليه **Paul Leroy-Beaulieu**، رئيس مجلس الإدارة، وجان أوديبير **Jean Audibert**، المدير العام. وبعد نقاشات مطولة اقتنع الكل بما قدمت من حجج مفادها أن تأجيل التدشين ستكون له آثار نفسية سلبية على مصداقية دولة موريتانيا الفتية فى الوقت الذى ينبغى أن توحى بالثقة للرأي العام على المستوى الوطني والخارجي. وهكذا فإن علينا أن نظهر قدرتنا على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات داخل حوزتنا الترابية مهما كانت الظروف. ومن المعلوم ضرورة أن تلك المصداقية تهم إدارة الشركه ومساهميها و زبناءها كثيرا. وبعون الله تم كل شيء على ما يرام وجرت وقائع البرنامج المعد سلفا دون أدنى خلل .

وفى مثل هذا الموقف كان علي أن أتحدث بما يبعث الطمأنينة فى نفوس الجميع وذلك ما حاولت تحقيقه إذ أعلنت أن "... كل هذا إنما تحقق بفضل اقتناع المساهمين ومجلس الإدارة بمستقبل موريتانيا، ثم بفضل تفهم الأطر الموريتانيين

وتصميمهم على تحقيق التنمية الاقتصادية لبلادنا سواء كان أولئك الأطر من الحزب أو من البرلمان أو من الإدارة والحكومة". وكان حضور وسائل الإعلام الدولية التى استدعتها الشركة لهذه المناسبة فرصة مكنت من التغطية الواسعة للحدث وبخاصة فى فرنسا التى سبق لتلك الوسائل الإعلامية نفسها أن قدمت لها صورة قاتمة عن حالتنا الداخلية. فقد كانت التقارير المصورة والمسموعة والمقالات الصحفية التى تحدثت عن هذا التدشين ترياقا شافيا للرأي العام، وللأوساط المالية بوجه خاص .

وكان من شأن نجاح شركة ميفرما أن يعطى فى الحال مثالا يحتذى. ففى الوقت الذى انطلقت فيه أعمال هذه الشركة وبدأت تزدهر، كانت المفاوضات المتعلقة بمناجم نحاس موريتانيا(ميكيما) تراوح مكانها! بيد أنه قد تمت متابعة تلك المفاوضات مع الفرنسيين والكنديين والآمريكيين. ولتشجيع شركائنا المحتملين، قررت الحكومة الموريتانية، بالاتفاق مع فرنسا، تخصيص الحصة الثانية من دعم ميزانية التسيير التى تعهدت بها الحكومة الفرنسية وقدرها 500 مليون فرنك غرب إفريقي لإنجاز خط أنابيب جلب المياه من بنشاب إلى أكجوجت. وعلى ذلك فقد حولنا هذا المبلغ إلى ميزانية التجهيز، وقررنا انتهاج سياسة التقشف والاستقلال المالي. وفى الأخير تم فى 27 يونيو 1964 تكوين شركة جديدة فى نواكشوط هي ميكيما لاستغلال نحاس أكَجوجت. ويتوزع رأسمال هذه الشركة على ثلاث حصص: 55 % منها للآمريكيين والكنديين، و25 % للموريتانيين، و 20 %للفرنسيين وغيرهم من الأجانب. وعمت الفرحة الغامرة أهالي إينشيري والحكومة، حيث جسدت انطلاقة المشروع أمل هؤلاء فى أن يروا مناجم نحاس أكَجوجت تستغل. وبالفعل فإن الحصول على الاستثمارات الضرورية لم يكن سهلا نظرا لأن مردودية المشروع كانت فى مستوياتها الدنيا. وهكذا ظل الممولون مترددين رغم إلحاحنا عليهم. فالامتيازات التى منحها لهم النظام الضريبي لفترة طويلة لم تكن كافية للإسراع بعملية تجميع رؤوس الأموال. ولكن المشروع فى نهاية المطاف قد تحقق وإن كان الأمر قد تطلب مفاوضات طويلة وجادة مع المستثمرين الأجانب من كنديين وانجليز وفرنسيين بالإضافة إلى البنك الدولي والبنك الأوربي للاستثمار حيث توصلنا فى شهر نوفمبر 1966 إلى اتفاق يسمح بإنشاء شركة معادن موريتانيا (سوميما) التى ستتولى استغلال منجم النحاس فى أكَجوجت .وتوزع رأسمال تلك الشركة فى النهاية على النحو التالي :

-شارتر كونصوليداتد المحدودة (الإنجليزية) ,644%

-الجمهورية الإسلامية الموريتانية 22%

-الشركة المالية العالمية (فرع البنك الدولي) 15 %

أما باقى رأس المال فكان من نصيب مساهمين فرنسيين من بينهم مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية. وكانت الدولة الموريتانية ممثلة بثلاثة أعضاء فى مجلس الإدارة المكون من اثني عشر عضوا. ومع أنها لم تكن المساهم الذى يتمتع بالأغلبية، فقد أسندت إليها رآسة مجلس الإدارة، وهو تنازل كبير قدمه شركاؤنا

ذوو الأغلبية ويصعب قبوله فى النظام الاقتصادي الليبرالي .وقد تولى محمد با
رئاسة هذا المجلس. وكان الأمر بالنسبة لنا بداية لسيطرتنا على ثرواتنا المعدنية.
وقد دشنت منشآت تلك الشركة يوم 23 مايو 1968، وبدأ إنتاج النحاس المركز
فى سنة 1971 بما مجموعه 7.650 طنا ليصل فى سنة 1973 إلى أعلى رقم
سجله وهو 33.450 طنا، قبل أن يهبط إلى 22.456 طنا خلال سنة 1977.
وقد اضطررنا فى شهر مايو 1978 إلى وقف الإنتاج الذى أصبح مجرد خسارة
تثقل كاهل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم التى تحملت ديون سوميما .
وهكذا بقي الحديد ثروتنا المعدنية الأولى .وقد تحول إنتاجه من 1,29 مليون طن
سنة 1963 إلى 8,42مليون طن سنة 1977. وسجل هذا الإنتاج سنة 1974
أعلى رقم له حيث بلغ 11,78 مليون طن. وقد استطعنا بفضل الحديد أن نوطد
استقلالنا وتجربتنا ونضجنا الاقتصادي .
وكانت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم التى أنشئت بموجب مرسوم صادر فى
27 يوليو 1972 أداتنا الأولى فى هذا الصدد. فقد بادرت إلى فتح مقلع للجبس
ينتج 15.000 طن سنويا، وإلى بناء مصنع للمتفجرات للاستخدام المنجمي تبلغ
طاقته 5.000 طن سنويا بالإضافة إلى الشروع فى دراسة وبناء مصفاة للبترول
تبلغ طاقتها السنوية مليون طن تم تمويلها من قبل الجزائر والنمساء. وقد عززت
الشركة هذا وذاك بإنشاء قسم للأبحاث الجيولوجية. ويتعلق هذا البحث فى المقام
الأول بجرد الإمكانات المتاحة فى الولايات الثانية عشرة، والسادسة، والخامسة،
والرابعة، والثالثة. كما عهد إليها بدراسة بناء مصنع صغير لصهر الفولاذ فى
نواذيبو يعتمد على الخردوات المستعملة لإنتاج قضبان خرسانات البناء المسلحة
وغيرها من أنواع قضبان الحديد التى تحتاجها سوقنا الوطنية، بالإضافة إلى
مصنع مندمج للصب فى عين المكان، ومسبك للنحاس فى نواكشوط لمعالجة
خامات أكجوجت المكبرتة، واستعادة عوالق الذهب النقية عن طريق التنقية بفعل
التحليل الكهربائي للنحاس، وإنتاج حمض الكبريت انطلاقا من الغازات الناتجة عن
هذا التحليل. وتتحمل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم كذلك مسؤولية تأمين مدّ
مختلف مناطقنا بالمنتجات البترولية بالاعتماد على مساهمتها بنسبة 50 % فى
الشركة العربية للصناعات المعدنية(صوميما) التى أنشئت فى ديسمبر 1974.
ومع أن تشييد مصفاة البترول عرف بعض التأخير، فقد كان من المفروض أن يتم
استلامها فى يوليو 1978، شأنها شأن مصنع الصلب الذى تطابق إنجازه مع
التوقعات .
وقد أصدر قانون الاستثمارات الجديد فى 16 أكتوبر 1976 بفضل الخبرة
المكتسبة. وتمت إقامة صناعات أساسية عن طريق ما أنجزت الشركة الوطنية
للصناعة والمناجم من منشآت اعتمدت فى تمويلها على استثمارات مباشرة منتجة
من الدولة. ومع ذلك حددنا صيغا للاشتراك مع رؤوس أموال خاصة يمكن اللجوء
إليها. إلا أن التحكم الفعلي فى الموارد الطبيعية واستخدامها لغايات التنمية يلزم
أن تؤمنه الدولة أو من ينوب عنها. وشجعنا التصنيع المعتمد على مبادرات
القطاع الخاص عن طريق إنشاء صندوق للترقية الصناعية يعتمد على بعض ما

يقتطع من مداخيل النشاط الصناعي القائم. ويتعين على هذا التصنيع أن يتجه إلى تنمية صناعات الاستيراد البديلة وبعض صناعات التصدير انطلاقا من ضوابط تكنولوجية ذات مواصفات عالية فى استيعاب اليد العاملة مع منح الأولوية للمنتجات التى تعتمد على الموارد المتوفرة محليا، وخاصة الريفية منها. وهكذا احتلت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم مكان الصدارة فى تنظيمنا الصناعي واستثمارنا الوطني. ولضمان استمرارها فى القيام بهذا الدور، قمنا فى بداية 1978 بزيادة ملحوظة لرأسمالها إذ فتح بنسبة 49 % أمام شركاء ليسوا أجانب بالنسبة لنا هم الكويت بنسبة 16 %، والعربية السعودية 12 %، والعراق9% ، والمغرب 8%، والبنك الإسلامي للتنمية 4%، وحطت عنها أعباء ديون سوميما ابتداء من فاتح يناير 1978. كما كنا ننوى إعفاءها من استغلال الجبس وتوزيع المنتجات البترولية، وتوضيح علاقاتها بالدولة التى تطالبها الشركة بأزيد من مليار أوقية .

وظلت قناعتى راسخة بأن مردود استغلال نحاسنا مؤكد شريطة أن نظل دائما حريصين على مواكبة التقدم التكنولوجي الذى يسمح باسترجاع المواد الثانوية خلال عملية الإنتاج. كما نتوفر على ثروة كبيرة من الفوسفات يمكن أن تصل إلى مليار ونصف المليار من الأطنان مختزنة فى منطقة شاسعة بين ألاك وبوغى وكيهيدى بجوار مناطقنا الزراعية .ومن المؤكد أننا نمتلك ثروة بترولية، ويحتمل أن يكون لدينا الغاز واليورانيوم .

*
* *

وتشكل ثروتنا السمكية المنجم الطبيعي الكبير الثاني الذى يتعين علينا استثماره، فلا يزال الصيد المورد الذى لم نستغله حتى الآن حسبما تتطلبه احتياجاتنا الوطنية. فالجزء الأكبر من هذه الثروة خاضع للإرادة الأجنبية سواء عن طريق النهب أو بواسطة ما تفرضه علينا من شروط مجحفة من أجل مشاركتها فى عملية الاستغلال. ويدور الصراع الذى يتطلب المصابرة على الصعيد الاقتصادي أكثر منه على صعيد سيادتنا. وانطلاقا من واقع التجربة، أشير إلى أن ذلك الصراع أخلاقي نظرا إلى أن الأطماع الخارجية تتجلى بفظاظة من خلال محاولات الرشوة. ولم تتضح الأمور حقيقة قبل سنة 1966 عندما قرر مجلس الوزراء فى جلسته يوم 15 من مايو أن يزيد مسافة مياهنا الإقليمية حتى تصل إلى 19 ميلا بحريا بدل 6 أميال لاعتبارات اقتصادية وأخرى ترتبط بالسيادة. وقد أثار هذا القرار احتجاجا رسميا من الحكومة الإيطالية التى أرادت أن" تؤلب" المجموعة الاقتصادية الأوربية ضدنا، ولكنها لم تنجح فى مسعاها. وكنا قد قررنا فى شهر فبراير 1978 سياسة شاملة جديدة للمصائد. فقد كانت الأساطيل الأجنبية إلى ذلك الحين تمنح رخصا مقابل دفع حقوق الصيد والتعهد بتفريغ بعض ما تصطاد ومعالجته فى نواذيبو. إلا أن العائد من العملية كان زهيدا بالنسبة لنا، كما أن

التعهدات لم يتم الالتزام بها على الإطلاق. وقد وسعنا حدود منطقة مصائدنا إلى 200 ميل. وتمثلت أهدافنا الرئيسة فى إلغاء تلك الرخص تدريجيا، وتنمية مؤسسات الصيد العمومية والخصوصية ذات رأس المال المختلط التى تساهم فيها حكومات أو شركات أجنبية، وتنمية أسطول وصناعة وطنيين دون أن يكون ذلك على حساب تنمية قطاع الصيد التقليدي .ويتعلق الأمر بصورة أوضح بالنسبة لنا، بأن تحل نواذيبو محل لاس بالماس فى ميدان معالجة ما يصاد فى مياهنا على الأقل. ونجم عن ذلك زيادة الكميات المصطادة المصرح بها بأكثر من عشرين ضعفا خلال بضع سنوات من تاريخ اتخاذ تلك القرارات .

وقد تباينت أصول المؤسسات القائمة آنذاك وفترات إنشائها بشكل كبير، ولكنها جميعا متواجدة فى نواذيبو. فالشركة الصناعية للصيد الكبير (SIGP)أسست سنة 1921، واستمرت فى إنتاج الأسماك المملحة والمجففة وزيت السمك والبطارخ فى رأس تيمرس. أما المؤسسة الأطلسية العامة (EGA)فقد بدأت فى العمل منذ 1947، وكانت صاحبة السبق فى ميدان تجميد السمك. كما تأسست الشركة الموريتانية للصناعات السمكية (SOMIP)سنة 1968 واستغلت منشآتها لصناعة دقيق السمك وزيته من قبل الشركة الموريتانية للتجهيز والصيد والصناعة والتجارة (SOMAPIC) منذ 1970. وتم تشغيل مستودع إداري للتبريد فى 1968، سيّرته فى البداية سوفريما (SOFRIMA) وتولت تموينه مافكو (MAFCO)حتى 1974، لتتولى تلك المهمة شركة وافد (W.A.F.D) اليابانية. وكان أساس صناعة الصيد من عمل الشركة الموريتانية لصناعة الصيد (MAPEC)التى أنشئت سنة 1970 برؤوس أموال إسبانية محض .وعندما تحكمنا قانونيا فى مواردنا، أصبح همنا ينصب على إنشاء شركة واحدة مختلطة تضم إلى جانبنا شركاء موريتانيا الحاليين والمستقبليين فى ميدان الصيد .
وفى سنة1978 ، قدرت المداخيل الإجمالية المتوقعة من الرخص بمليار دولار، ولكن ما سدد لنا لم يتجاوز 23 مليون دولار. كما لم تزد صادرات الأسماك سنة 1977 عن 29042 طنا فى الوقت الذى قدرت فيه طاقة إنتاج الصيد بستمائة ألف طن. وبلغت إتاوات الصيد فى تلك السنة 400 مليون أوقية، وكنا نتوقع أن يتضاعف عدد الرخص وإنشاء تجهيز مختلط، وهو ما سيسمح بتنوع شركائنا نظرا لأن عمليات التصدير من مياهنا كانت تقوم بها ثلاث دول هي اليابان بنسبة 62 %، ثم إسبانيا بنسبة 20 %، وإيطاليا بنسبة 17 %. وبإمكاننا أن نتوقع إنشاء نحو أربعين شركة مختلطة يكون رأس مالها موزعا بين مساهمين أجانب تبلغ الحصة المخصصة لهم 49,4 %، فى حين يحتفظ القطاع العام الموريتاني بنسبة 43 % والقطاع الخاص بنسبة 7,6 .%
وقد قادتنا بطبيعة الحال حماية مواردنا فى الوسط البحري إلى السهر على سلامة شواطئنا خاصة ذلك الموقع الفريد الذى يحتله حوض آركَين .فقد حظيت هذه المنطقة منذ مطلع القرن التاسع عشر بأبحاث دقيقة قام بها علماء أجانب .وتلت البعثات الهيدروغرافية الفرنسية القديمة بعثات كل من تيودور مونو

كما أن باحثينا لم Roux. و رو Naurois و نوروا Théodore Monod يغيبوا عن الساحة بل أخذوا الدور بكل جدارة. وقررت الحكومة، انطلاقا مما سبق، إنشاء حديقة وطنية أَشْرَفْتُ على تدشينها فى 8 من يونيو 1978. وقد قادتنا تلك الاهتمامات، ذات التطبيقات الظرفية فى البداية، إلى فتح آفاق جديدة. ويتعلق الأمر أولا بمجموع خصوصياتنا الحيوانية والنباتية التى أحصاها علماؤنا التقليديون وتحتاج إلى وضع تشريعات وتوفير عدد من العاملين المناسبين. أما الجانب الثاني فيتعلق بالسياحة، ويفترض ذلك أن نحقق توازنا حساسا بين صيانة كل تقاليدنا وبين بعض التهيئة على مستوى الطرق وأماكن الإيواء .فالتنمية والمحافظة ليستا متناقضتين خاصة فى الميدان الاقتصادي. وقد بدأت خططنا الرباعية وضع ذلك فى الحسبان .

وقد صرحت للإذاعة قبل توجهي إلى حوض آركين بما يلى :
أيها المواطنون الأعزاء، لقد كانت بلادنا قبل نحو عشرين سنة تؤوى قطعانا من الحيوانات البرية لا حصر لها، وهي نتاج لآلاف السنين من التطور. فظلت سهولنا على مدى قرون مغطاة بأشجار الصمغ ولم يتراجع ذلك المظهر إلا منذ بضع سنوات .كما كانت غابات أشجار التمر الهندي تغطى جنوب البلاد بشكل كثيف. وقد عرف أسلافنا الأماجد كيفية المحافظة على التوازن القائم بين هذه الحيوانات والنباتات .
فأين هذا من واقعنا اليوم؟ إن الإفراط فى قطع الأشجار وتعرض المناطق الريفية للحرائق، سبَّب زحف الرمال وتقدم جبهة التصحر. كما أن الصيد البري الفوضوي أباد قطعان الظباء والغزلان والنعام... الخ. وكان كل هذا من فعل الإنسان الذى يعتبر مسؤولا عن جزء كبير من مسببات الجفاف الذى تعرضنا لعواقبه ونتعرض لها فى الحال .
وسيكون من قبيل المأساة أن تحرم أجيال اليوم والغد نهائيا من هذا الإرث الثمين. ولذا فإننى أعلن على الملأ باسم الشعب الموريتاني وحزبه وحكومته أننا ماضون فى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لصيانة مواردنا الطبيعية وتسييرها على الوجه الأكمل والمحافظة على كل مكوناتها من حيوانات ونباتات وغابات وتربة ومياه قارية وبحرية...الخ. وأحث كل مواطن على أن يعتبر أن من واجبه اتخاذ عهد على نفسه بالمشاركة فى حماية هذا الإرث العلمي الثقافي الاقتصادي، وأن يترجم ذلك الالتزام من خلال تصرفاته اليومية .
كما أحض الحزب والحركات الوطنية المنضوية تحت لوائه من نساء وشباب وعمال، على أن يجعلوا من حماية الطبيعة أحد اهتماماتهم الدائمة فى مختلف تظاهراتهم .
وتتعهد الحكومة فى هذا الشأن بما يلى :
-1إصدار التشريعات الملائمة لحماية البيئة وصيانتها وتحسين الموارد الطبيعية المتجددة ومحاربة التلوث والحفاظ على الوسط عموما.
-2تهيئة حدائق وطنية لأصناف الحيوانات والنباتات فى كافة الأماكن التى

تتعرض فيها تلك الأصناف للخطر.
-3منح عناية خاصة للأنواع السائرة فى طريق الانقراض.
-4المساهمة فى النشاطات شبه الإقليمية والقارية والعالمية من أجل صيانة التراث البشري.

*
* *

الفصل الحادي و العشرون (3 (

وكنت قد خاطبت نواب الجمعية الوطنية بمناسبة تنصيبي على رأس أول حكومة يوم 21 مايو 1957 قائلا: "... إننا نحلم بتأمين الكسكس اليومي والشواء الأسبوعي لإخوتنا فى الأحياء البدوية والقرى". فما الذى غير تنفيذ خططنا الرباعية وانتهاج سياسة استعادة سيطرتنا على ثرواتنا بالنسبة لحياة مواطنينا؟ لقد تحدثت عن جهدنا للدخول فى الاقتصاد العصري ولجعل هذا الاقتصاد الممول الحقيقي لاستقلالنا وتنميتنا .فقد وفر لنا هذا الاستقلال موارد مالية فى وقت كان بإمكان حرب إعادة التوحيد أن تدمر اقتصادنا العصري، بينما سدد الجفاف ضربة قوية لاقتصادنا التقليدي. وأود هنا أن أشير إلى ما قمنا به من عمل فى القطاع الريفي. لم تتعزز تلك الأعمال حقيقة قبل سنة .1968 فقد أكد المؤتمر الثالث لحزبنا أولوية هذا القطاع فى التنمية الاقتصادية الوطنية. وإذا كان البعض قد استطاع نسيان هذا القرار، فإننا وجدنا أنفسنا فى وقت مبكر أمام ضرورة ملحة لمواجهة عواقب الجفاف. ففى ما بين 1969 و 1974 عانى سكاننا فى الأرياف أسوأ كارثة عرفناها منذ خمسين عاما. وكان من شأن تلك الكارثة أن تؤكد بصورة حقيقية الأولوية الممنوحة للقطاع الريفي. فقد هبطت الاعتمادات الممنوحة لمصالح الدولة فى هذا الميدان من 7 % من ميزانيتنا سنة 1960 إلى 4 % فى سنة 1969. وهكذا تراجعت القيمة الاسمية لاعتمادات اللوازم والمعدات إلى النصف، وهو أمر ترجم ميدانيا بنقص حاد... أما خطة التدخل العاجل التى أقرها المكتب السياسي الوطني فى 18 نوفمبر1972 ، فكانت ترمى إلى تزويد السكان بالقوت والماء في الوقت الذى وضعت فيه برنامجا لترقية الريف وانقاذ المواشى وحماية الطبيعة. وكانت ثروتنا الحيوانية فى سنة 1970 تقدر بنحو مليونين من البقر، و 9.400.000 من الضأن والمعز، و720.000 من الإبل، و 216.000من الخيل والحمير. ولم تكن التقديرات اللاحقة قد أظهرت العواقب السلبية للجفاف على هذه الثروة . والشيء نفسه يمكن أن يقال عن إنتاج الصمغ العربي الذى تطور من 2.200 طن سنة 1960 إلى 7.500 طن سنة 1970، ثم هبط بعد ذلك إلى 806 أطنان سنة .1975 ومن المعلوم أن البنى الأساسية هي التى تغير ظروف الحياة والعمل حقيقة، خاصة فى وسط البدو الرحل والوسط الريفي عموما. ويحتل الماء الصدارة فى هذا المضمار... وكان عدد السدود

القائمة سنة 1960 لا يتعدى 60 أغلبها سدود ترابية. وبعد مضي عشر سنوات أضيف إليها 13 سدًا مبنيا بالخرسانة. وابتداء من 1975، انطلق مشروعان كبيران جدا هما إنشاء 18 سدا فى الولايتين الأولى والثانية بمساحة زراعية تصل إلى 3.500 هكتار بالإضافة إلى إقامة 14 سدًا آخر فى الولاية التاسعة تشغل مساحتها الزراعية 2.350 هكتارًا. وخلال خمسة عشر عاما تم حفر 660 بئرا جديدة. ولم يكن إنتاجنا من المياه يتجاوز 190 ألف متر مكعب، وتضاعفت تلك الكمية خمس مرات بحلول سنة 1970. إن مواردنا المائية شحيحة وغير كافية، وهي فى الوقت نفسه غير مضمونة. فخلال سنوات السبعينيات ظهر أن نقط المياه التى تم التعرف عليها والبالغ عددها 10.000، بما فى ذلك" العُقل"، لا يستغل منها سوى 2.600 نقطة توفر فى المتوسط 80.000 متر مكعب يوميا، وهو حجم لا يكاد يكفى لسد الحاجات فى الفترات الجيدة. أما وادى نهر السينغال فإنه يتوفر على موارد مائية سطحية ضخمة ولكنها غير منتظمة. فهي تتراوح بين بضعة آلاف الأمتار المكعبة فى فترة الفيضانات، وبين أقل من 10 أمتار مكعبة أثناء فترة الانحسار مع أن هذا المورد لم يكن مستغلا تقريبا فى سنة 1960.
ويشتمل محور الواحات على نحو مليون نخلة من بينها 335.000 مثمرة تتركز منها 295.000 فى آدرار وتكَانت وحدهما. ويمكن لبلادنا التى تشتمل على 350 واحة أن تزيد المساحات الزراعية والإنتاج مستفيدة من براعة مواطنينا فى الوسط والشمال فى استخدام طرق استغلال الطبقات المائية غير العميقة. وقد تمثلت إنجازاتنا فى المجال الهيدرولوجي الزراعي أساسا فى إصلاح سهل امبرييه غربي روصو، ثم بحيرة الركيز الواقعة إلى الشمال الشرقي من مدينة روصو، بالإضافة إلى مساحات صغيرة تروى بالمضخات وتنتشر بين كيهيدي وبودور. ثم الزراعات الفيضية فى الأودية حيث تقام سدود صغيرة يتم بناء أغلبها بجهود السكان، وقدر عددها بنحو 250. كما تضمن البرنامج كذلك تهيئة آفطوط الساحلي من دلتا النهر إلى نواكشوط والمساحات الزراعية فى كَاراك وكُندي فى غربي البلاد، ثم تامورت النعاج وأشرم جوك فى تكَانت، بالإضافة إلى إقامة سدود صغيرة فى الولايتين الأولى والثانية لحجز مياه الفيضانات وتخزينها فى تلك الأحواض، إلا أن ذلك لم يغير كبير شيء. فقد بقيت المنطقة الغابية الرعوية فى وسط البلاد من أكثر المناطق عوزا فى هذا المضمار، كما كان شرق البلاد من أكثر المناطق تضررا بالجفاف. وقد لاحظت خطتنا الثالثة(1976-1980) أن "حالة المياه فى مناطق المراعى التقليدية لا تسمح بزيادة ملحوظة فى ثروتنا الحيوانية مشابهة لتلك التى كانت موجودة قبل الجفاف"، وعلى أن حياة الترحل "تشكل فى الوقت الحالي النمط الوحيد لاستخدام الأراضى السالكة على نطاق واسع فى المنطقة الساحلية". ويمكن فى إطار منظمة استثمار نهر السينغال أن نفكر فى تربية متخصصة للقطيع المنتجع فى النطاق الساحلي سعيا إلى زيادة الإنتاجية العددية والتسمين عن طريق ربط الرعي الكثيف بالزراعة فى وادى النهر. فتحسين ظروف الانتجاع يمر حتما بزيادة ما هو متوفر ورفع إنتاجية المراعى وتحسين مستوى الصحة الحيوانية والمياه الرعوية على وجه

الخصوص. وقد توقعت منظمة استثمار نهر السينغال فى سنة 1976 تهيئة 420.000 هكتار على ضفتي النهر من ضمنها نظريا 200.000 هكتار فى الأراضى الموريتاني، وذلك بحلول سنة 2010. ومنذ ذلك الحين تم استغلال 15.000 هكتار من الأراضى المروية فى منطقة الدلتا بموريتانيا سمحت بوجود موسمي حصاد، فى انتظار أن يكتمل بناء سد منانتالي. وقد تم وضع الحجر الأساس للمسلخ المثلج بكيهيدي فى نوفمبر 1964 من قبل وزير الاقتصاد الريفي وبحضور الوزير الفرنسي للتعاون الذى مولت بلاده المشروع. وشكل ذلك بالنسبة لنا أول إنجاز صناعي تتولاه الدولة. كما أشرفت فى يوليو 1965 على تدشين مصنع لحفظ التمور فى كنكوصه أنجز من قبل إفاك .I.F.A.C وبتمويل من فرنسا. ومع الأسف فقد قضت موجة الجفاف العاتية التى حلت بالبلاد بعد ذلك ببضع سنوات على بساتين النخيل الجميلة فى كنكوصه جراء نضوب البحيرة التى كانت تغذى تلك البساتين. ومنذ ذلك الحين لم نتوقف عن الاستثمار فى مجال استصلاح زراعاتنا ورعينا التقليديين نظرا لقناعتنا بإمكانات نموهما الهائلة شريطة أن يتم تكوين العنصر البشري وتنظم عمليات التسويق. وهكذا أنشئت الشركة الوطنية لصناعة الألبان سنة 1978 بطاقة تصل إلى 60.000 هكتولتر، ورأت النور كذلك شركة استغلال مياه بالنشاب (SOMEB)قرب أكجوجت، ومزرعة التسمين المكثف للمواشى فى كيهيدي وغيرها. وكان الهدف من إنشاء الشركة الوطنية للإيراد والتصدير(سونمكس) فى ديسمبر 1965 هو فك العزلة عن مواطنينا فى الداخل وتأمين تموينهم. وقد تعرضت هذه المؤسسة الناشئة فى بداية أمرها لعداء معلن من قبل التجار، غير أن المكتب السياسي والحكومة فرضاها لما لها من دور أساس فى عقلنة تنظيم تجارتنا الخارجية والحد من تبعيتنا للبلدان المجاورة (السينغال ومالي (وجعل مناطق وسط البلاد وشرقها أقل عرضة لعشوائية التموين خاصة أثناء موسم الأمطار .وقد تحدثت أمام الجمعية الوطنية عن إنشاء هذه الشركة واصفا إياها بأنها " شركة وطنية ذات اقتصاد مختلط تمتلك الدولة أغلب رأس مالها، وتتولى عملية استيراد المواد الأساسية التى يحتاجها السكان من سكر وشاي وأرز ومنتجات أخرى مثل الأقمشة الغينية(النيلة) وأقمشة البركال Percal الخ... وستؤمن الشركة استيراد هذه السلع وبيعها بالجملة ونصف الجملة مما يمكن التجار من الاستمرار فى مزاولة البيع بالتقسيط. وسيتوفر ما يحتاجه المستهلك الموريتاني من المواد الأساسية كما وكيفا عندما تتم عقلنة التموين. وستكون أولى نتائج هذه العقلنة وتبسيط الدورة التجارية هي تخفيض كلفة الحياة. كما أن هذه الشركة ذات الاقتصاد المختلط ستسمح للمساهمين الموريتانيين باكتساب خبرة مثمرة فى ميدان تسيير الأعمال الكبيرة. وبذلك تكون حملة على غلاء المعيشة من جهة، ومدرسة لرجل الأعمال الموريتاني من جهة أخرى". وعلى العموم فقد أدت هذه الشركة بصفة مرضية المهمة التى أنشئت من أجلها إلى غاية 1978 .وهكذا فإن البلاد عموما، وولايات الوسط والشرق على وجه الخصوص، لم تتعرض للنقص الحاد الموسمي فى مجال التموين الذى كانت تعانى منه بصورة دورية. ورغم تباين حصيلة

السنوات وما يطرح النقل من مشكلات، فقد تم تموين مختلف الولايات بصورة منتظمة بفضل الوكالات التى فتحتها الشركة فى عاصمة كل ولاية. أما بالنسبة للأسعار، فكانت إلى حد كبير أقل ارتفاعا مما كانت عليه قبل ميلاد الشركة وإن لم تصل إلى الحد الذى تمنينا .وبما أن تلك الأسعار كانت أخفض كثيرا من نظيراتها فى الدول المجاورة مثل السينغال ومالي، فقد تولد عن ذلك تهريب منظم إلى هذه البلدان لم نستطع إطلاقا القضاء عليه نهائيا، إذ كانت مواد الشركة ومنتجاتها تصدر سريا إلى تلك الأقطار مما نجم عنه خلل فى تموينا الخاص أحيانا. وفى مجال التصدير، حاولت الشركة أن تعيد تنظيم الدورة التجارية لصمغنا الذى ظل على مدى عقود خلت يصدر كما لو كان صمغا سينغاليا أو سودانيا(ماليا) من قبل شركات فرنسية مقيمة فى هذين البلدين. وكانت أشجار صمغنا تمتد على مساحات هامة من الولايات المحاذية لنهر السينغال وفى الأجزاء المتاخمة لجمهورية مالي من الولايات الشرقية. وظلت شركة سونمكس تشترى الصمغ من المنتجين على مدى بضع سنوات وتصدره إنتاجا موريتانيا. غير أن موجة الجفاف القاسية الطويلة التى عرفتها البلاد فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات أدت مع الأسف إلى انقطاع تلك التجربة القصيرة. فقد قضى الجفاف على أغلب أشجار الصمغ وتراجع الإنتاج إلى أدنى مستوياته .أما البنى الأساسية، فكانت شبه معدومة سنة 1960، وما هو موجود منها آنذاك متواضع كيفا، فى حين أن نمط حياة السكان يتطلب فى المقام الأول تداركا لهذا النقص الكمي والنوعي فى شبكة النقل، إذ أن جل السكان ريفي ونسبة 50 % منه بدو رحل. وفى هذا الصدد فإن ما عبد من شبكة الطرق البالغ طولها 6000 كلم لم يبلغ 30 كلمترا، ولا وجود لأي مستشفى ولا مطار دائم! فالمدارج المعبدة التى تستطيع استقبال طائرات د.س 4 لا تتجاوز أربعة فقط، يضاف إليها مطار عسكري وحيد يمكن أن تهبط عليه طائرات د.س.6. ولا يوجد بموريتانيا سوى ميناء تجاري واحد فى نواذيبو لا يتمتع برصيف ولا بتجهيزات لشحن البضائع وتفريغها. وفى الفترة الفاصلة بين بداية الاستقلال وبين 1978، أنجز من الطرق المعبدة أو أصبح قيد الإنجاز ما مجموعه 1500 كيلومتر، شملت المحورين الكبيرين المتمثلين فى طريق نواكشوط-روصو(204 كيلومتر) وطريق نواكشوط-أكجوجت (256 كيلومتر (اللذين تم بناؤهما فيما بين 1967 و 1970، ثم طريق الأمل التى شرع فى تشييدها خلال شهر يوليو 1975 وربطت عاصمتنا بكل الشرق الموريتاني. وقد وصلت تلك الطريق إلى كيفه فى فبراير 1978 قاطعة مسافة 610 كيلومترات، أما مقطعها الأول الرابط بين نواكشوط وبوتلميت فقد اكتمل بناؤه فى يوليو 1976. وقد أصبح مشروع هذه الطريق منذ 1976 المحور الرئيس لتنميتنا الداخلية إذ كنا ننتظر منه تنشيط مشاريع الرعي المهمة فى الجنوب الغربي وفى الترارزة، وتنشيط الزراعات المعاشية فى الجنوب الشرقي، وفك العزلة عن بحيرة الركيز وسهل بوغى، وعن السدود فى تكَانت والحوض، ولاسيما عن مشروع تامورت النعاج. وقد قلت إن هذا الطريق يسعى على الأمد الطويل إلى السماح لجزء من السكان الرحل بالاستقرار فى المناطق التى تعبرها وهو ما يسهل المسار الرامي

إلى تحسين وضع الأراضى الزراعية والمراعي. ويندرج الجزء الرابط بين نواكشوط وعيون العتروس (820 كيلومترا) من هذا المحور ضمن الطريق الكبرى العابرة لإفريقيا التى ستفك العزلة عن مدن النيورو، وباماكو، وواكَادكو، ونيامي، وانجامينا. وتضاف إلى هذه الشبكة الحديثة سفلتة شوارع نواكشوط ونواذيبو وتدعيم 450 كيلومتر من الطرق، وشق نحو 2800 كيلومتر من الطرق الترابية والمسالك تتم صيانتها بانتظام. وقد تم بناء مرفأ نواكشوط فيما بين 1963 و 1965، ولم تتجاوز طاقته فى البداية 32.000 طن. ولكن منشآته اتسعت فيما بين 1969 و 1971 لتصل طاقة استقباله إلى 180.000 طن سنة 1974. وقد اكتملت توسعة المرفأ بأقصى ما يمكن فى أكتوبر 1977، وظهرت ضرورة بناء ميناء فى المياه العميقة قادر على استقبال 500.000 طن سنويا وقابل للتوسعة لاحقا. وقد بدأت أعمال هذا المشروع مع مطلع 1978 بعون من الصين الشعبية. وهكذا سيصبح ميناء الصداقة منفذا لتصدير نحاسنا وغيره من المواد الأخرى. وأصبح نواذيبو يتمتع بميناء مستقل منذ إبريل .1973 وفى سنة 1978، كان الرصيف العائم المخصص للبترول قد اكتمل، والرصيف التجاري فى طريقه للاكتمال. وفى الفترة نفسها كانت لدينا ثلاثة مطارات دولية فى نواكشوط ونواذيبو وأطار، و23 مطارا محليا. وفى يوليو 1978، كان مطار النعمة قد شرع فى إعادة بنائه. ولم تكن لدينا غداة الاستقلال سوى ثلاث محطات فقط لتوليد الطاقة الكهربائية تسيرها الشركة الإفريقية للكهرباء إحداها فى نوذيبو، والثانية فى روصو تابعة لمؤسسة لاكومب، والثالثة فى أطار كانت فى الأصل جزء من المنشآت العسكرية. وقد بدأنا بأكثر الاحتياجات استعجالا. فشركة ميفرما استجابت لاحتياجاتها بإقامة محطة خاصة بها فى نواذيبو منذ 1958، ودشنت محطة تعمل بالديزل فى الزويرات سنة 1962 لتأمين الكهرباء لعمليات استخراج المنجم ومدينة العمال. كما دشنت سنة 1969 محطة فى أكجوجت تستغل لمعالجة خامات النحاس. وفى السياق نفسه دشنت محطة تعمل بالديزل فى حي القصر بالعاصمة سنة 1965، أضيفت إليها محطة بخارية لتحلية مياه البحر تم تدشينها سنة 1969 قرب مرفأ نواكشوط. غير أن هذه المحطة الأخيرة عانت من مصاعب مزمنة حدت من مردودها. وفى السنة نفسها تم تشغيل محطة كيهيدي. وقد تغيرت مسؤولية التسيير، فعهد به إلى الشركة الموريتانية للكهرباء(مورلك) التى تمتلك الدولة 78,43 % من رأس مالها. ورأت هذه الشركة النور فى 1968 على أنقاض الشركة الإفريقية للكهرباء. وقد تم دمج إنتاج وتوزيع الكهرباء لتتولاهما مورلك التى اشترت من ميفرما ثلث إنتاجها الداخلي من الطاقة. واستمر هذا المجهود فى مرحلة انتقالية ثانية، وتمثل أساسا فى إقامة التجهيزات على مستوى الولايات نظرا لأن الحزب والحكومة قد أعطيا هذا البعد لاستثماراتنا وتعبئتنا. فأنشئت المحطة الجديدة فى روصو سنة 1970 وكذلك محطة أكجوجت، أما محطة أطار فبدأ تشغيلها سنة 1973. وكانت سنة 1975 نقلة جديدة فى هذا الخصوص إذ أصبحت نواكشوط تتوفر على مولد جديد وشيدت بها محطة ثالثة بمساعدة من جمهورية الصين الشعبية. كما حصلت نواذيبو على إنشاءات جديدة،

فأصبحت عاصمتانا السياسية والاقتصادية تنعمان منذ ذلك الحين بحاجتهما من الطاقة بإنتاج يصل إلى 24.000 كيلوات لكل منهما وإن اختلفت أغراض الاستخدام. فإنتاج الطاقة فى نواذيبو يستجيب لإمكاناتنا الصناعية، فى حين يلبى إنتاجها فى نواكشوط حاجات السكان الذين دفعتهم قسوة الجفاف نحو المدن. وقد تمت زيادة الطاقة فى محطة كيهيدي، وأمدت الجمهورية العربية الليبية مدينة شنقيطي بالطاقة الكهربائية. وكان مجموع إنتاج تلك المحطات على مستوى عموم البلاد قد بلغ أكثر من 100.000 كيلوات سنة 1978، فى حين لم تكن طاقة الإنتاج تتجاوز 36.000 كيلوات فى سنة 1970، وكانت أقل من 4.500 كيلوات عندما رأت دولتنا النور فى 1958. * * * إن سياساتنا واستثماراتنا لم تكن لتحقق أهدافها لولا اقتناعنا بأن الإنسان الموريتاني هو فى المقام الأول أداة التنمية الحاسمة والمستفيد من ثمارها كذلك. وكنت قد أشرت إلى الزيادة الملحوظة التى عرفها سكان بلادنا خلال عشرين سنة من بداية تأسيس الدولة، إذ تحول عدد هؤلاء من نحو 900.000 نسمة سنة 1960 إلى نحو 1.200.000 سنة 1970، ليصل إلى نحو 2.000.000 سنة 1978. ويمثل هذا فى حد ذاته مؤشرا صحيا ومدعاة للتفاؤل بالنسبة لشعبنا. لقد بلغ عدد الناشطين فى سنة 1973 ما مجموعه 580.700 شخص يستحوذ القطاع الريفي على أزيد من 217.200 من هؤلاء، فى حين لا يشتغل فى القطاع العصري أكثر من 42.300. أما فى سنة 1975 فإن مجموع الناشطين الذى قدر بنحو 602.200 شخص يعمل منهم 220.500 فى القطاع الريفي، مقابل 46.500 فى القطاع العصري. وفى سنة 1973 قدر عدد من هم فى سنِّ التمدرس (من 6 سنوات إلى 14 سنة) ب 332.600 شخص وهو ما يمثل نسبة 23,9 % من إجمالي السكان، كما بلغ عدد المسجلين فى الفئة النشطة نظريا (من 15 سنة إلى 59 سنة) 627.000 شخص وهو ما يمثل نسبة 51,5 % من مجموع السكان. وقد قدرت البطالة البنيوية سنة 1973 بنحو 254.900 نشيط، أما البطالة الظرفية التى تلازمت مع الجفاف فقدرت فى تلك السنة بما يقارب 110.000 نشيط. لقد كانت سياسة التنمية والتجهيز والبنى الأساسية بالتالي سياسة للتربية والصحة حيث انتقل عدد التلاميذ فى التعليم الأساسي من 11.000 سنة 1960 إلى 95.000 فى سنة 1978 .أما بالنسبة للتعليم الثانوي، فقد تطورت الأعداد من 600 تلميذ سنة 1960 إلى 1.748 فى 1966، لتبلغ 17.647 سنة 1978. وعلى مستوى التعليم الفني والمهني الذى اقتصر على تكوين ما يقل عن 200 من المعلمين الابتدائيين سنة 1960، فإن الأعداد وصلت إلى 1.100 سنة 1971 لتبلغ 2.000 سنة 1978. أما عدد الطلاب الذي لم يزد عن العشرة سنة 1960 فقد وصل إلى 300 فى العام 1972 وبلغ 1.200 سنة 1978. وكان عدد الفصول فى تلك السنة 1.614 تتوزع على 534 مدرسة مقابل 300 فى سنة 1960. وسبق أن أشرت إلى المدارس الابتدائية ومؤسسات التعليم الثانوي العام آزرها إنشاء مدرستين للتكوين المهني العالي هما المدرسة العليا لتكوين الأساتذة والمدرسة الوطنية للإدارة، إضافة إلى ما يقارب عشر مؤسسات تقدم تعليما مهنيا

متوسطا. وقد شغل التعليم دائما اهتمامنا الأول نظرا لأنه يمثل المستقبل. وهكذا خصصت لهذا القطاع 15 % من نفقات الميزانية ابتداء من 1960 وارتفعت النسبة إلى 22,5 % بعد ذلك بعشر سنوات. أما فى المجال الصحي فإن الحالة كانت أكثر حرجا، إذ لم يكن بالبلاد أي مستشفى سنة 1960. وكان علينا أن ننتظر شهر يناير من عام 1963 لوضع حجر الأساس للمستشفى الوطني فى عاصمتنا الفتية. أما أول مركز لحماية الأمومة والطفولة فقد وضع حجره الأساس فى نواكشوط خلال شهر يناير 1965، وتم تمويله من قبل الولايات المتحدة الآمريكية. وهكذا استطعنا خلال عشرين سنة أن نبنى ونجهز مستشفى وطنيا وثمانية مستشفيات جهوية تضم 938 سرير، وكان العون الفرنسي والصيني حاسما فى هذا الصدد. وعززت هذه البنية الصحية بمستشفى متخصص فى تشخيص السل وعلاجه، ومركز وطني للصحة الوقائية فى نواكشوط، و47 مستوصفا و70 مركزا طبيا متنوعا لم يكن يوجد منها قبل الاستقلال إلا النزر القليل. وفى سنة 1960 لم يكن فى البلاد أي دكتور فى الطب وإنما بعض "الأطباء الأفارقة" الذين تلقوا تكوينهم خارج حدودنا .أما فى سنة 1978، فإن الأشخاص العاملين فى المجال الطبي يتكونون من 26 دكتورا فى الطب وطبيب أسنان واحد و 9 صيادلة، و 47 قابلة، و243 ممرض دولة، و 338 ممرضا مؤهلا، و16 ممرض تخدير، وفنيين عاليين فى مجال الأشعة، و 18 من أعوان الطب الإشعاعي، و3 محضرين فى مجال الصيدلة، و 10 فنيين فى التطهير.
وكانت سنة 1966 سنة اختبار وتبلور لبعض عناصر مصيرنا، فحافظنا على وحدتنا الوطنية رغم الأحداث والتوترات التى تحدثت عنها فى معرض الكلام عن إصلاح نظامنا التعليمي. ودخلنا فى تلك السنة كذلك مرحلة أكثر إنتاجا بالنسبة لاستغلال خامات حديدنا. ودشنت فى 30 إبريل 1966 المرفأ والمستشفى الوطني فى نواكشوط. وتم تمويل هذين الإنجازين من لدن الصندوق الأوربي للتنمية. ويعتبر كل منهما بالغ الأهمية على مستوى قطاعه، كما أنهما ساهما فى الحد من تبعيتنا للسينغال فيما يتعلق بالصادرات وبالميدان الصحي. وكنت قد أشرت إلى أننا نتبع كليا لجارتنا الجنوبية فى هذين القطاعين وغيرهما .

*
* *

يتعيَّن علي الآن أن أبيِّن الحالة التى كان عليها الوضع فى يوليو 1978 مع ما قد ينطوى عليه ذلك من ملل وظهور بالمظهر الفني، نظرا لأن التقويم الحق لتلك المرحلة ينبنى عليه ما قد يكنه الشعب الموريتاني من تقدير للفريق الذى أعطى البلاد بنياتها القاعدية الملموسة وأسسها القانونية والمالية، تلك البنيات والمكاسب التى لم يتمكن الجفاف ولا الحرب من زعزعتها حقيقة إلى غاية 1978. وبقدر ما سمح تحكمنا فى مقتضيات اقتصادنا خلال الستينيات بنمو اقتصادنا بنحو 10 % سنويا مستفيدا من استغلال مواردنا المعدنية ومن الحملات

المكثفة لتحسين ثروتنا الحيوانية، بقدر ما كانت وطأة سنوات الجفاف ثقيلة علينا. فقد استقر دخلنا الزراعي عند بداية 1971، وهبط بنسبة 40 % سنة 1972، ثم بنسبة 20 % فى سنة 1973. وهلكت نسبة 30 % من ثروتنا الحيوانية على الأقل، ولم تعرف موريتانيا منذ مطلع الخمسينيات كارثة مثل هذه حيث إننا فقدنا ما كسبنا خلال عشر سنوات سواء على صعيد القيمة المطلقة أو على صعيد الإنتاج. كما أن أعدادًا كبيرة من مواطنينا توافدت على مدننا التى لم تكن مؤهلة لإيوائهم بتلك السرعة وبذلك الحجم، كما لم تكن قادرة على أن توفر لهم فرص عمل فى القطاع العصري .وعرف الاقتصاد النقدي ودورات تبادلاتنا المعصرنة تراجعا فى قيمتهما النسبية، وأصبحنا نتجه إلى الاقتصاد غير المصنف حيث تراجع الضرائب والعملة والتضامن الوطني .وسارت الانطلاقة التى سجلت فى 1974 ببطء ولم تلبث أن تعطلت فى العام الموالي بسبب ركود أسواق الحديد، فى الوقت الذى كان علينا أن نتحمل أعباء مجهود حرب لا نرغب فيها. وتوضح الأرقام التالية، وهي بملايير الأوقية وبالأسعار الثابتة لسنة 1977، كيف تطور ناتجنا الداخلي الخام فى تلك السنوات العجاف :

السنوات : 1970 - 1973 1977 - 1976 - 1975 - 1974 -

الناتج : 18 - 18,2 - 20,3 - 19,0 - 21,2 - 20,3

حصة القطاع الخاص : 6 - 4,1 - 4,6 - 5,2 - 5,4 - 4,7

حصة القطاع المنجمي3 - 3,7 - 3,3 - 5,2 - 4,8 - 3,4:

لقد أشار البنك الدولي سنة 1979 فى معرض تحليله لهذه المرحلة التاريخية من تنميتنا الاقتصادية إلى أن " التثبيت الاقتصادي الذى يعتبر شرطا مسبقا لأي عودة إلى النمو يلزم أكثر من أي وقت مضى أن يعتمد على الخارج. فموريتانيا كان لها حظ وافر فى تلقى العون الخارجي الضروري. فقد وضع تحت تصرفها ما يقارب 800 مليون دولار فى الفترة من 1973 إلى 1977 لتغطية زيادة حاجياتها. وكان أهم هذا العون مقدما من البلدان العربية الأعضاء فى الأوبك على شكل قروض أو هبات لدعم الميزانية وميزان المدفوعات والبرامج المساعدة. ولكن قسطا بالغ الأهمية كذلك جاء من مصادر أخرى هي البنوك الخصوصية والممولون الأجانب". إننى أرمى من وراء هذا إلى التأكيد على أن مصداقية موريتانيا لم تنل منها قراراتنا الثورية المتعلقة بإنشاء العملة وبتأميم ثرواتنا المعدنية واستغلالها، كما لم تنل منها الحرب. كما أشير إلى أن المؤسسات المالية الدولية قد قدرت مجهودنا، ولذا قدمت دعمها لتعويض ما ترتب عن الظروف المناخية السيئة وتراجع أسعار المعادن على مستوى الأسواق العالمية، وللاستثمار كذلك فى مجال التجهيز وإعادة تنظيم اقتصادنا. وهكذا تضاعفت الاستثمارات العمومية فيما بين 1973 و 1977 بسقف وصل إلى 10,4 مليارات من الأوقية أو ما يعادل 232 مليون دولار، كما اكتمل إنشاء مصفاتي السكر والبترول. وقد نالت الطريقة التنموية التى انتهجتها موريتانيا قبولا من المراقبين الأجانب الذين لا مطعن فى موضوعيتهم وصرامتهم، وفهمها أصدقاؤنا الذين كسبناهم بفضل ديبلوماسيتنا، خاصة وأنهم أشقاء فى الدين والتاريخ والجغرافيا.

وخلال هذه الفترة العصيبة سخرنا كل ما لدينا بما فى ذلك الدولة. وهكذا تبنينا فى أغسطس 1977 ميزانية تقشف راجعت ميزانية السنة الفارطة حيث كان العجز الذى بلغ 2,9 مليار أوقية فى سنة 1976 قد وصل إلى 4,4 مليارات سنة 1977. وعانى دافع الضرائب الموريتاني من محنة ذلك التقشف، وتطور حجم الناتج الضريبي على الأشخاص أثناء تلك السنوات على النحو التالي (بملايين الأوقية :(

السـنة : 1973 - 1974 - 1975 - 1976 - 1977

الناتج الضريبي 4132 - 4296 - 3351 - 3501 - 2445 :

لقد كنا ندرك أن العجز فى الميزانية العمومية أصبح معه البنك المركزي مضطرا إلى تخفيض اعتمادات القطاع الخاص فى حين أن ذلك القطاع الخاص يحتاج إليها لتمويل وارداتنا. كما أن شركاءنا الأجانب لا يستطيعون القيام بكل شيء. وكنا نتوقع، مع ذلك، أن يصل معدل النمو إلى 3,5 % ابتداء من 1977 وحتى 1985، كما كان البنك الدولي يشاطرنا ذلك التوقع. وفى يوليو 1978 كان فى الأفق القريب مشروعان جديدان، يتعلق أولهما باستغلال خامات حديد "الكَلابة" التى ستجعل احتياطاتنا من تلك المادة طويلة الآماد. وأسسنا فى ديسمبر 1974 الشركة العربية للصناعة التعدينية (ساميا) التى احتفظت موريتانيا بنسبة 50 % من رأسمالها، أما النصف الثاني فيمتلكه الكويتيون. وكان على تلك الشركة المستقلة عن الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم)، أن توجه إنتاجها لدى انطلاقة أعمالها المتوقعة فيما بين 1982 و 1983 نحو الصناعات التعدينية فى الشرق الأوسط باستثمارات قدرت ب 225 مليون دولار. وستحصل ساميا SAMIAعلى منتوج الكَلابه وفق الأسعار الحرة غير المدعومة من الدولة. ومن جهة أخرى فإن إعادة التفاوض بشأن كافة رخص الصيد مكنتنا من توقع مداخيل من هذا القطاع تبلغ نحو مليار أوقية بالنسبة لسنة 1979 بدل ال 160 مليونا المسجلة سنة 1978. وقد زادت كمية المصيد الخاضع للحفظ والمعالجة بنسبة 40 % خلال ست سنوات .ويشمل ذلك الأسماك المجمدة والمملحة والمجففة والمعلبة والزيت. وكان هذا التطور على النحو التالي :

السـنة : 1973 - 1974 - 1975 - 1976 - 1977 - 1978

الأطنان 35000 -35600 - 20500 - 24200 - 33200 - 31100 :

وإذا كان العون الخارجي قد تراجع إلى حد ما سنة 1977، فإنه أعيد سيرته الأولى سنة 1978 على شكل قروض منها: 15 مليون دولار قدمتها الكويت لموازنة مدفوعاتنا، و 10 ملايين دولار قدمتها ليبيا لتقليص عجز ميزانيتنا، و 15 مليونا قدمتها المغرب للغرض نفسه، وفوق هذا و ذاك 100 مليون دولار منحتنا إياها المملكة العربية السعودية، خصصت 30 % منها لميزانيتنا، و50 % لمشاريع يتم تحديدها، أما 20 % الباقية فلموازنة ميزان المدفوعات. كما قدمت أبوظبي 5 ملايين دولار تمويلا جزئيا للمقطع الواصل بين نواكشوط وكيفه من طريق الأمل. وقد منحت فرنسا قبل نهاية 1978، وبعد الانقلاب، عونا للميزانية قدره 4 ملايين دولار. واستخدمنا كذلك حقوقنا للسحب من صندوق النقد الدولي

بمبلغ 8,5 مليون دولار، إضافة إلى 13,6 مليون دولار مستحقة عن صندوق تثبيت أسعار خامات الحديد بالنسبة لسنة 1977 و 1978 .وفضلا عن استغلال خامات الكَلابه، تمت برمجة مشاريع أخرى من بينها التجهيزات الإضافية لميناء نواكشوط بتمويل من جمهورية الصين الشعبية بلغ 2,5 مليار أوقية، ومتابعة إكمال طريق الأمل ببناء الجزء الرابط بين كيفه والنعمه الذى شارك فى تمويله، البالغ 5 ملايير أوقية، كل من الكويت، والعربية السعودية، والصندوق الأوربي للتنمية، وفرنسا؛ واستصلاح وادى كَوركَول الذى يتطلب ما بين 2,4 و 3,6مليارات أوقية، ومساحة للزراعة المروية فى بوغى تصل كلفتها إلى 700 مليون أوقية. وهكذا فإن العجز فى ميزان المدفوعات الخارجية الذى بلغ 1,9 مليار أوقية سنة 1977 يقابله توقع لفائض يصل إلى 800 مليون بالنسبة لسنة 1978... وحسب تقرير البنك الدولي، فإن العون الخارجي لم يستهلك كله مع نهاية الفترة. وقد أرَّخ صندوق النقد الدولي واحدا من تقاريره الخاصة بموريتانيا بتاريخ 3 من يوليو 1978 وتضمن حصيلة موجبة عن الظروف التى كانت سائدة حتى فجر الانقلاب. وانتهت الفترة الأقل نموا التى ميزت سنوات الجفاف الممتدة من 1971 إلى 1973، فزاد الناتج الإجمالي بنسبة 19 % سنة 1974 وإن كان قد انخفض فى السنة الموالية بنسبة 5 % نتيجة الركود الاقتصادي الذى عرفته الدول الصناعية ونتيجة إغلاق مناجم نحاسنا بصورة مؤقتة. وقد بلغ النمو الاقتصادي 9,5% فى 1976 وهي السنة الأولى للحرب. وأخذت الصادرات المعدنية فى الصعود وكذا النفقات العمومية والبناء معوضة النقص الحاصل فى الزراعة. وقد انخفضت المداخيل المنجمية بنسبة 13 % سنة 1977، وأدت عودة الجفاف جزئيا إلى تراجع دخلنا الزراعي بنسبة 9 .% لكن المؤسسات المالية الدولية بينت أن ذلك الهبوط قد توقف فى 1978 نظرا إلى أن" التراجع فى الإنتاج الزراعي والمعدني عوض بالنمو الذى حققته الصناعة والبناء والخدمات والقطاع العمومي الإداري"، ودعم الاستهلاك اقتصادنا. ومما لاشك فيه أن الادخار الوطني تناقص بالنصف فيما بين 1974 و 1977 إذ تحول من 3 مليارات أوقية إلى 1,6 مليار، وتضاعف عجزنا التجاري فى وقت كنا نخوض فيه حربا. ومع ذلك فإن الناتج الإجمالي قد استمر فى الزيادة على النحو التالي :

الســـــــنة : 1974 - 1975 - 1976 - 1977

الناتج الإجمالي(بملايين الأوقية) : 6,976 - 18,592 - 22,395 - 23,343

وعلى الرغم من إنشاء الشركة الوطنية للتصنيع وتسويق المواشى (SONICOB)سنة 1975 التى منحت امتياز تجارة تصدير اللحوم، فإن تجارة التهريب قد استمرت نتيجة ارتفاع أسعار تلك المواشى فى البلدان المجاورة لنا وقابلية عملتها للتحويل، واعتبارا بالذات لكون رقابة حدودنا الجنوبية عسيرة على الدوام ولا تشكل وقتها أولوية بالنسبة لنا مقارنة بنظيرتها الشمالية والشرقية. وفى سنوات الجودة المطرية خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1970 لم يكن إنتاج الحبوب يغطى أزيد من 60 % من حاجاتنا. وعندما كانت الظروف المناخية سيئة كما حدث فى 1976-1977 تناقص إنتاجنا من الشعير

والقمح بنسبة 40 % وهو ما لم تعوضه الزيادة التى بلغت 26 % على مستوى إنتاجنا من الأرز. لقد كانت وارداتنا مدعومة بنسبة ثلث قيمتها. وتم إنشاء شركة وطنية أخرى فى 1975 هي المكتب الوطني للحبوب. وهكذا تمت إقامة نظام يلعب فيه كل من الدولة والحزب دوره، فالدولة تمول كي توفر لشعبنا المواد الضرورية، والحزب يعمل دون كلل لتحقيق المواطنة فى سلوكنا التجاري والاقتصادي. لقد كان تأثير الحرب على مداخيلنا من المعادن أقل من تأثير تقلبات الظروف على مستوى الأسواق العالمية .وهكذا فإن صادرات خامات الحديد زادت بنسبة 11 % سنة 1976. غير أن الشركة الوطنية للصناعة والمناجم التى توقعت أن تبلغ صادراتها فى السنة الموالية 9,6 مليون طن من تلك الخامات أصابتها الخيبة، إذ تراجع الطلب الخارجي ولم تبلغ خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 1977 سوى 5,8 مليون طن. واستمر الهبوط فى الأشهر الثلاثة الأخيرة حيث لم تزد المبيعات عن 2,6 مليون طن. وكان علينا أن نوائم بين إنتاجنا وبين صادراتنا فى مستوى أقل بالنسبة لسنة 1977 مما كان عليه الحال فى سنة 1974 التى اعتبرت سنة قياسية وصلت الكمية المصدرة فيها إلى 11 مليون طن. ومع هذا فإننا نصدر أكثر مما ننتج حيث بلغت الكمية المصدرة 8,42 مليون طن مقابل 7,34 مليون طن مستخرجة نظرا لما يتوفر لدينا من مخزون تراكمي. وكنا نعول فى 1978 على أن يصل حجم الصادرات فى السنة بأكملها إلى 7 ملايين طن. لقد كان وقع الحرب أشد على الميزان التجاري الذى كان متوازنا فى 1959 عند مستوى 1,38 مليار أوقية، وسجل فائضا فى سنة 1973 بلغ 1,2 مليارا حيث تضاعفت قيمة التبادلات ثلاث مرات. ولكنه عرف عجزا حادا فى سنة 1977 بلغ 7,43 مليار أوقية، إذ أن الواردات زادت عن الضعف خلال أربع سنوات. وقد ذكرت الكيفية التى توصلنا من خلالها إلى تخفيض عجز مدفوعاتنا الخارجية فى وقت لم يكن بوسعنا زيادة الضرائب على تجارتنا، فرسوم الاستيراد كانت تمثل 39 % من مداخيل الميزانية فى 1977. ولم نكن نعاني من عجز فى المواد الاستهلاكية التى مثلت أزيد من ثلث وارداتنا .كما أن المواطنين استفادوا من نظام القروض الذى أفاد بدوره الحياة اليومية، وشمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وهو أمر لم يكن فى متناولهم قبل إنشاء عملتنا الوطنية حيث ظلت تلك الاستفادة محدودة. وقد وزع النظام المصرفي إلى غاية 31 ديسمبر 1977 ثمانية مليارات من الأوقية خصصت منها نسبة 40,8% للتجارة و 24% للمعادن والصناعة. وتمكن هذا النظام المصرفي بوجه خاص من جمع 3 مليارات من الودائع نظرا إلى أن الموريتانيين كانوا يدخرون. وقد حققت كل حملة لجمع التبرعات لفائدة المحاربين وأسرهم نجاحا كبيرًا. وبلغ حجم الكتلة النقدية 5,16 مليار أوقية سنة 1977 من ضمنها 1,7 مليار تمثل عملة تداول خارج البنك والخزينة. وهذا يعنى أن حالتنا النقدية بخير، كما أن أعباء ديوننا الخارجية التى وصلت إلى 2,2 مليار من الخدمة السنوية المستحقة عن 24 مليارا تظل معقولة إذا ربطناها بطاقاتنا التصديرية .

*
* *

وعلى العموم، فإن اقتصاد بلادنا قد تحول بنيويا ونما بقوة خلال عشرين سنة من التأسيس السياسي العصري لدولتنا. وكان دور الدولة حاسما، وزادت ميزانية التجهيز بعشرة أضعاف منذ الاستقلال، إذ تحولت من 56 مليون أوقية سنة 1960 إلى أكثر من 600 مليون فى عام 1977، وتمت المواءمة بين النفقات العمومية والصادرات عند ما فرض علينا تراجع الأسعار فى الأسواق العالمية ذلك فى فترة تزامنت مع ظروف الحرب. وحصل تحول تدريجي فى الأساس الذى يقوم عليه الاقتصاد الوطني من القطاع الريفي إلى القطاع العصري. وهكذا فإن مساهمة القطاع الريفي فى الناتج الداخلي الإجمالي قد انتقلت من % 65 سنة 1959 إلى نسبة لا تتجاوز 26,4 % سنة 1977، فى حين كانت مساهمة القطاع العصري فى هذا الناتج 30,5 % سنة 1959، وأصبحت 64,1 % فى سنة 1977. وقد أخذ هذا القطاع العصري يتطور بحيث أصبحت خامات الحديد التى كانت تمثل 80 % من الصادرات سنة 1968 لا تتجاوز نسبتها منها 63 % سنة 1975. وفى الوقت نفسه، فإن حصة الصيد من تلك الصادرات تحولت من صفر إلى 7,2 %، كما انتقلت مساهمة الحيوانات المصدرة من 4,7 % إلى 7,8 % فى هذه التركيبة. وإذا ألقينا نظرة شمولية على اقتصادنا فى مجمله، نلاحظ أنه سجل معدل نمو متوسط سنوي قدره 11 % خلال الفترة من 1959 إلى 1964، ليهبط ذلك المعدل إلى 6 % فيما بين 1964 و 1969، قبل أن يتراجع إلى 2 % فى الفترة من 1969 إلى1973 ، وارتفع إلى 4 % ما بين 1973 و 1978. وبذلك فإن متوسط النمو الاقتصادي السنوي على طول الفترة الممتدة من 1959 إلى 1978 قد وصل إلى 5,75 %. ومع ذلك، فإننى أول من يعترف بأن كثيرا مما يجب عمله لم يتم خلال إحدى وعشرين سنة من جهودنا، وبأن الانضباط والشفافية فى تسيير الميزانية بوجه خاص ظل يتعين فرضهما، وهو ما سهرت عليه شخصيا عن كثب. وكنت على الدوام أرى أن هذين الجانبين مرادفان للمواطنة والأخلاق .فإنجاز البنى الأساسية الكبرى والرقابة القوية على المال العام كانا بالنسبة لى ولمواطنينا خلال الفترة التى قضيت فى السلطة، أصدق تجل لديمقراطيتنا.

--

هوامش على الفصل الحادي و العشرين

-يتعلق الأمر بالوالي جان آلبير موراك **Jean-Albert Mourague** الذى حكم موريتانيا بعد بيير مسمير ثم عين من جديد على رأس هذا الإقليم بعد قضاء بضعة شهور فى ديوان كاستون دفير، وزير فرنسا لما واء البحار وصائغ القانون الإطاري .وكان خطابه هذا بمناسبة افتتاح دورة الجمعية الإقليمية المكرسة للميزانية عشية تجديد تلك الجمعية فى مارس 1957 التى لم أصبح بعد عضوا فيها .

-الحسابات الاقتصادية للجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 1964 المنشوة فى فبراير 1967 بالاشتراك بين مصلحتنا للإحصاء وبين كتابة الدولة الفرنسية للتعاون، مع تعليقات كابرييل مارك**Gabriel Marc** ، الإداري بالمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

-المصدر السابق نفسه.

-قدم لنا هذا البنك قرضا بمبلغ 2.750 مليون فرنك غرب إفريقي مدته إحدى عشرة سنة ونصف السنة، فىحين منحتنا الشركة المالية العالمية 4.150 مليونا لمدة اثنتي عشرة سنة ولكن بمعدل فوائد أكثر قليلا .

-إنها الحديقة الوطنية لحوض آركين التى أنشئت بموجب المرسوم رقم 147-76 الصادر فى 24 من يونيو 1976. وكانت الأهداف المرسومة لها هي حماية الحيوانات والنباتات البرية والبحرية فى هذا الحيز والمحافظة عليها والقيام بالتهيئة الملائمة لذلك، إضافة إلى حماية المواقع الجيولوجية ذات القيمة العلمية والجمالية الخاصة لفائدة الجمهور وراحته .

-قدرت ثروتنا الحيوانية فى بداية 1978 بنحو 1.200.000 من البقر، و 4.500.000 من الضأن، و 3.000.000 من المعز، و 714.000 من الإبل. ومن المعروف أن هذه الثروة قد عرفت تراجعا كبيرا منذ 1972.

-دشنت يوم 3 من ديسمبر 1970.

-وافق مجلس الوزراء يوم 22 مارس 1975 على مشروع القانون الذى يصرح بأن بناء هذا الطريق يمثل نفعا عموميا، وقد قمت بتدشين أعمال بنائها فى فاتح يوليو 1975 عند نقطة الكيلومتر الثانى. وتولى العمل فيها 1600 من العمال الموريتانيين، و200 من البرازيليين. وتمثلت أولى الصعوبات الكبرى فى توفير كمية الماء الضرورية لتثبيت التربة التى تتطلب 350.000 لتر فى الساعة... وفى 31 ديسمبر 1975 عينت وزيرا خاصا مكلفا ببناء طريق نواكشوط-النعمة

هو حسني ولد ديدي الذى كان يومئذ واليا للولاية الثامنة .

-البنك الدولي. موريتانيا: التنمية الاقتصادية الحديثة، تقرير MAU 2479 الصادر فى 4 من يونيو 1979.

-تقرير صندوق النقد الدولي رقم SM 78/72 الصادر فى 3 من يوليو 1978.

-لقد تحولت ميزانية الدولة (ميزانية التسيير) من 600 مليون أوقية سنة 1960 إلى 9 مليارات سنة1977 ، فى حين انتقلت المداخيل من 626 مليون أوقية سنة 1960 إلى 2,64 مليار أوقية سنة 1973 ثم بلغت 5 مليارات فى 1977.

الفصل الثاني و العشرون (2 (

الفصل الثانى والعشرون

الديبلوماسية فى خدمة التنمية

يونيو 1965 – يوليو 1978

كان للصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي آنذاك مكانتهم فى تاريخنا المعاصر، وإن لم يكونوا إخوتا ولا جيرانا. فقد فتحت لنا ديبلوماسيتنا أبواب تعاون نوعي متميز هو تعاون الصينيين، وجعلتنا على اتصال متجدد وصعب مع الآمريكيين والسوفييت .
وقد تطورت علاقاتنا مع بلدان أخرى إما لأن التزامها بعدم الانحياز يشكل إسوة بالنسبة لنا ودعما، وإما لأن مساهمتها المالية كانت معتبرة مثل ما هي الحال بالنسبة لآلمانيا على مستوى المجموعة الأوربية.
وهكذا كانت للجمهورية الإسلامية الموريتانية، منذ السنوات الأولى لوجودها، تجربة خاصة فى مجال التعاون الخارجي، لم تغيرها حرب التوحيد الوطني، ولا قراراتنا الثورية فى هذا الاتجاه أو ذاك حتى حدوث الانقلاب .

وبعد العديد من اللقاءات التى بدأت مع زيارتى الرسمية لغينيا فى نوفمبر1963، أقامت الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية الصين الشعبية علاقات ديبلوماسية فى 19 يوليو1965. وتم على إثر ذلك قطع علاقاتنا الديبلوماسية مع تيوان(فورموزا) التى فتحت، فى فبراير 1961، أول سفارة فى نواكشوط ظلت على مدى أشهر عدة السفارة الوحيدة فى عاصمتنا قيد البناء.
ومنذ ذلك التاريخ، تطورت بسرعة علاقات الصداقة الموريتانية الصينية. فقد وصلت إلى نواكشوط فى مايو 1966 بعثة ثقافية صينية مكلفة من حكومتها بأن تدرس مع حكومتنا مشروعي بناء دارين للثقافة والشباب فى نواكشوط. وفى أغسطس الموالي وصل أولى الخبراء الصينيون لدراسة إمكانات زراعة الأرز فى سهل امبريه القريب من روصو. وقام وفد موريتاني بقيادة وزير الشؤون الخارجية بيران ممدو وَانْ بزيارة بكين فى الفترة ما بين 11 و17 فبراير 1967 حيث استقبل بحفاوة. وهيأت تلك البعثة زيارتى الرسمية ووقعت أولى اتفاقيات

التعاون. وقمت بزيارتى الرسمية الأولى للصين ما بين 20 و 23 أكتوبر الموالي فى خضم الثورة الثقافية. وستشفع تلك الزيارة بزيارتين رسميتين فى 1974 و1977 .

لقد كانت أولى صلات الوفد الموريتاني بالصين فى "كانتون" حيث نزلنا من طائرة تابعة للخطوط الجوية الباكستانية. واستقبلتنا اللجنة الثورية وسكان المدينة استقبالا حارًا ومتعدد الألوان، وأمضينا الليلة بتلك المدينة يحيطنا مضيفونا بعناية كبيرة. وتوجهنا صبيحة الغد إلى بكين على متن طائرة خاصة جاءت من العاصمة لتنقلنا إليها. وخلال الرحلة من كانتون إلى بكين وزع علينا أعضاء لجنة الاستقبال أعدادا كثيرة من "الكتيب الأحمر ."وعلى مدى الرحلة، تمت باستمرار قراءة أفكار الرئيس ماوتسى تونغ والتعليق عليها .

واستقبلنا رئيس الوزراء شوان لاي بالمطار. وكان الاستقبال الشعبي مثيرًا للإعجاب من حيث حجمه وحرارته .

ووقف رئيس الوزراء إلى جانبي فى سيارة مكشوفة من المطار إلى دار الضيافة وبدا جد مرتاح من حرارة الاستقبال، ذلك الاستقبال الذى علقت عليه إحدى الجرائد قائلة "إننى استقبلني من الأشخاص ما يفوق سكان الجمهورية الإسلامية الموريتانية...". هل كان الصحفي مبالغا؟ لا أعرف. وعلى أية حال فقد أدركت لأول مرة معنى "الوفرة العددية الكبيرة" و"الأمواج البشرية"، فأنا موجود فعلا فى الصين! وقد أطلق المستقبلون عددا لا متناهيا من البالونات فى سماء بكين. وغمرت الفضاء ضوضاء لا يمكن وصفها مصمة للآذان اختلطت فيها أصوات الآلات الموسيقية بصيحات الجماهير المحتشدة على جنبات الشوارع.

ومنذ الاتصالات الأولى حصل تجاوب بينى وبين السيد شوان لاي ومال كل منا إلى الآخر. وقد فوجئت بتواضعه واستعداده ولباقته .ومن باب النكتة أنه بذل كل تجربته البيداغوجية الطويلة ليعلمنى طريقة الأكل بالعيدان. وكنت للأسف تلميذا غير نجيب مما جعله يقترح علي فى النهاية أن أتناول الطعام بالمعدات المألوفة من شوكة وسكين وملعقة. وفضلا عن المأدبة الرسمية، جاء مرتين أو ثلاث مرات للعشاء أو الغداء معى. وبكل تواضع، ناولنى بنفسه بعض المأكولات أثناء تلك الوجبات. ورغم مهامه الجسيمة، رافقنى خلال زيارات لبعض المراكز الهامة فى العاصمة وضواحيها. وأتذكر بوجه خاص الزيارة التى قمت بها رفقته لأحد مصانع الحديد الكبيرة فى منطقة بكين .

واندهشت خلال محادثاتنا المتعددة من معرفته العميقة بالقضايا الإفريقية والعربية وبقضايا بلادى كذلك. وعلى هذا الصعيد، كان من بين القضايا التى طرحت على مضيفي مشروعي بنية تحتية أساسيين بالنسبة لتنمية بلادى وهما طريق الأمل الرابط بين نواكشوط والنعمة وميناء المياه العميقة بنواكشوط؛ وهما المشروعان اللذان يرفض أي مصدر تمويل غربي إنجازهما بحجة كلفتهما المرتفعة جدًا لاسيما إذا أخذنا فى الاعتبار مفهوم الغربيين المقدس للمردودية. وإذا كان محدثى لم يعط التزاما صريحا، فقد تعهد بدراسة هذين المشروعين بعناية وإعطائي جوابا

فى أقرب فرصة ممكنة. وبالمقابل، التزم بإنجاز عدة مشاريع فى قطاعات مختلفة زراعية وصحية وفى مجال المياه والثقافة والشباب .

وخلال المحادثات نفسها، أبلغته رسالة الرئيس ناصر وسبق أن ذكرت رده الإيجابي عليها. وكلفنى بدوره بمهمتي وساطة أقل ما يقال عنهما إنهما غير متوقعتان، وسأتحدث عنهما لاحقا.

أما الحدث البارز الآخر فى مقامي الصيني الأول فهو لقائي المطول مع الرئيس ماوتسى تونغ. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ماوتسي تونغ عملاق من عمالقة التاريخ فى عصرنا. ويشعر المرء بقوة جذب غريبة وتأثير ساحر عند أول لقاء معه. وقد خامرنى قبله هذا الشعور مع ديغول وناصر وبدرجة أقل مع تيتو Tito وكندي Kenedy.

ودامت محادثاتنا أزيد من ساعتين. وكان حفيًا بشوشا يحيط به أساسا لين بياو Lin Piaoوشوان لاي، ويدخن بلا انقطاع. وقد أبدى استعدادًا كبيرًا، وطرح علي كثيرًا من الآسئلة عن إفريقيا والعالم العربي وموريتانيا. وحدثنى عن الاستعمار والإمبريالية فى العالم، وعن الثورة الثقافية فى الصين. وفاجأنى بمعرفته بالقضايا المثارة.

ويبدو أن محدثي الذائع الصيت سعى فى وقت ما من محادثاتنا إلى إضفاء مزيد من الودية على جو لقائنا، فأثار – بتعبير لم أعد أذكره – حداثة سن سفيرنا الأول فى بكين محمد عبد الله ولد الخرشي. فأجبت بأن حداثة سنِّ سفيرنا تعكس حداثة عهدنا بالاستقلال الذى لم يمض عليه أكثر من سبع سنوات!

وكان شوان لاي برفقتى أثناء مغادرتى مطار بكين متجها إلى بيونغ يانغ، وصرح لى فى أعقاب عرض موجز عن العلاقات الصينية الكورية قائلا: "أطلب منكم أن تبلغوا تحياتى إلى الرفيق كيم إيل سونغ وتخبروه أن الحكومة الصينية، خلافا لما قد يتوهم، لا ضلع لها إطلاقا فى النشاطات التى يقوم بها أولئك الذين يسعون إلى أن يخلقوا له مشاكل باسم الثورة الثقافية. فعليه أن يعرف أننى أعارض مسعاهم. وعليه أن يعرف كذلك – كما أوضحت له فيما سبق – أننى أحرص جدا على استمرار أفضل العلاقات بين بلدينا الجارين الصديقين. ولهذا السبب أقترح عليه أن نلتقي لتبديد أي سوء تفاهم يمكن أن يلحق الضرر بالعلاقات الحسنة التى يجب على الدوام أن تقوم بين بلدينا."...

وعندما وصلنا إلى بيونغ يانغ، كان اللقاء حارًا للغاية، كما كان الحال طيلة مقام الوفد الموريتاني. وكان "الزعيم العظيم المحترم والمحبوب من قبل الأربعين مليون كوري" - فى الشمال والجنوب معا – خفيف الظل جدًا. لقد كان كيم إيل سونغ ببشاشته بل وشعوره الفياض، وسهولة معاشرته، يحرص على إعطاء بلده صبغة البلد المضياف. وفى عزلتهم الجغرافية والديبلوماسية، أصبح كيم إيل سونغ وذووه يحوِّلون إلى عيد وطني زيارة أي وفد أجنبي يستقبلونه حتى ولو كان الزوار ليسوا رؤساء دول .فقد كانت فرصتهم للظهور والتنفيس عن أنفسهم، وأن

يبرهنوا من خلال الاستقبالات والمهرجانات الضخمة أنهم حققوا أشياء عظيمة!
وقد حققوا بالفعل تفوقا فى مجال تنظيم الجماهير وإنعاش الشباب، كما ضربوا كل الأرقام القياسية فى مجال عبادة الشخصية حتى كاد شعار "الزعيم العظيم المحترم والمحبوب..." يأخذ طابعا قدسيا .
ورغم ما يميزنى عن كيم إيل سونغ، فقد أقمنا وشائج صداقة. وقد رد بالإيجاب على رسالة السيد شوان لاي وإن كان قد قدم لى عرضا مطولا عن مآخذه على الثورة الثقافية الصينية .
وتعاون بلدانا فيما بين 1967 و 1976، وساعدت كوريا الجمهورية الإسلامية الموريتانية على الرغم من محدودية وسائلها. فقد شيدت فى نواكشوط ورشة لخياطة الملابس لصالح نساء حزب الشعب الموريتاني تحت إشراف خبراء كوريين. كما ساعدتنا حكومة كوريا الشمالية فى مجال تنظيم الشباب وإنعاشه. وعلى الصعيد الديبلوماسي دافعنا من جانبنا، وبنجاح أحيانًا، عن القضية الكورية الشمالية فى إفريقيا جنوب الصحراء التى كان حضور كوريا الجنوبية أقوى بها وسبق أن أقمنا معها علاقات ديبلوماسية ثم قطعناها .
وعلى مدى عشر سنوات، تم تبادل العديد من البعثات على مختلف المستويات. فالكوريون يرسلون البعثات من هذا القطاع أو ذاك ويستدعونها على حسابهم الخاص بسبب أو بدون سبب، مع أن السفير الكوري لم يقم فى نواكشوط إلا ابتداء من 21 مارس 1970. وقد عدت شخصيا إلى بيونغ يانغ فى 1974 رفقة مريم التى عادت إليها فيما بعد وحدها. أما "الزعيم العظيم المحترم والمحبب..." الذى قلما غادر بلاده، فقد جاء فى زيارة رسمية إلى نواكشوط رفقة زوجه من 29 مايو إلى فاتح يونيو 1975. ولم يزر من إفريقيا إلا الجزائر وموريتانيا، فى حين كان مدعوًا من قبل كثير من البلدان. وقال إنه أصر على أن يبرهن للشعب الموريتاني وقيادته الوطنية على اعتراف الأربعين مليون كوري"الدائم" واعترافه شخصيا له بالجميل....
وبعد بداية حرب التوحيد الوطنية، تبنت كوريا الشمالية موقف الجزائر، وعندها قطعنا معها علاقاتنا الديبلوماسية وطردنا سفيرها الذى كان وقتها عميد السلك الديبلوماسي فى بلادنا، وديبلوماسييها وخبراءها .

وعند عودتى من بيونغ يانغ، وجدت السيد شوان لاي فى انتظاري بمطار بكين الذى مررت به فى طريقي إلى افنوم بان. وقد أطلعته على ردِّ كيم إيل سونغ الإيجابي على رسالته. وأعرب عن ارتياحه وشكرنى بحرارة. ثم طلب منى نقل رسالة مماثلة إلى الأمير سيهانوك قائلا إنه" فى كامبوديا كذلك ينشط أناس يدعون التحرك باسمنا تحت ذريعة مساندة الثورة الثقافية التى هي صينية محض ولا ينبغى تصديرها إلى البلدان الصديقة...". وأضاف قائلا: "إن الأصدقاء القاصين هم أفضل من يقوم بهذا النوع من الوساطة. فهم بحكم كونهم غير معنيين بمشاكل المنطقة لا يمكن اتهامهم بالتحيز. وعليه، فإن الجميع يمنحهم ثقته مبدئيًا. وبالنسبة لكم فقد جئتم فى الوقت المناسب للعب دور الوسيط بيننا فى

ظرفنا الجهوى الراهن."...
وعلى الرغم من المضاعفات اليومية الخطيرة للحرب فى افيتنام على كامبوديا، فإن الأمير نورودوم سيهانوك وشعبه قد خصصوا، بدورهم، استقبالاً حارًا للغاية للوفد الموريتاني. وقد تعرفت على الأمير سيهانوك من خلال سمعته قبل أن ألتقي به. فهو وطني ثابت على مواقفه، ومناضل من مناضلى عدم الانحياز. وقد تفاهمنا منذ اتصالاتنا الأولى وقامت بيننا روابط مودة. فهو دمث الأخلاق جدًا، مضياف، وسهل المعاشرة ، وقد أكثر من الأفعال المعبرة عن رغبته فى استقبالنا بحفاوة بالغة. وقد شاركت إبنته فى العرض الفني الرائع الذى قدمته الفرقة المسرحية على شرف الوفد الموريتاني. وحرص الأمير نفسه على أن يكون مرشدنا فى زيارتنا لبعض المراكز الأساسية فى العاصمة وبعض المدن الداخلية. وقد صاحبنا بوجه خاص فى زيارة موقع آنغور Angkorالأثري الرائع المهيب جدًا والغني بآثار الخمير الثقافية. وقد سمحت لنا محادثاتنا المتكررة بملاحظة اتحاد وجهات نظرنا بشأن القضايا الراهنة مثل الحرب فى افيتنام والاستعمار الإسباني والبرتغالي والتمييز العنصري فى إفريقيا الجنوبية، واحتلال فلسطين واعتداءات إسرائيل على الدول العربية. وكان مضيفي جد مستاء من الصين التى يتهمها بتحريك لخمير الحمر فى كامبوديا. بيد أنه تلقى بشكل إيجابي رسالة السيد شوان لاي. وبعد زيارتى بوقت وجيز، أعلن رسميا عن وساطتى .

وبعد الانقلاب العسكري الذى أطاح به فى 25 مارس 1970 ، أبقت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على اعترافها الديبلوماسي بحكومة سيهانوك فى المنفى. وفتحت هذه الأخيرة سفارة لها فى نواكشوط ، بينما ظل سفيرنا فى بكين معتمدا لدى سيهانوك. وزار الأمير سيهانوك بلادنا مرتين خلال سنواته الأولى فى المنفى. فكانت زيارته الأولى، التى جرت ما بين 8 إلى 14 يوليو 1972، زيارة رسمية دامت أكثر من ما كان مقررا لها بسبب إلغاء زيارة مماثلة للأمير إلى كناكري بصفة مفاجئة؛ بينما كانت الثانية زيارة صداقة وتمت فى الفترة ما بين 1 إلى 3 يونيو 1973. وكان مرفوقا فى كلتيهما بزوجه الأميرة مونيك. وخلال زيارتى الثانية لبكين فى 1974، استقبل الأمير والأميرة سيهانوك بحفاوة الوفد الموريتاني فى حفل عشاء .
وكانت جولتى الآسيوية تتضمن أصلا زيارة رابعة إلى جمهورية فيتنام الديمقراطية. بيد أن الرئيس هوشي منه أرسل إلى سفيره فى العاصمة الصينية أثناء مقامي فى بكين ليطلب منى تأجيل زيارتى بسبب حملة القصف الواسعة النطاق والمكثفة التى شنها الطيران الآمريكي على افيتنام الشمالية. وعليه فقد اكتفيت بالتوجه عبر أمواج الأثير إلى الشعب الفيتنامي البطل وزعيمه للتعبير لهم عن تضامن الشعب الموريتاني بمناسبة المهرجان الحاشد الذى نظمه الأمير سيهانوك لتمكيني من مخاطبة الشعب الكمبودي.
وظلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ حصولها على الاستقلال تساند باستمرار كفاح الفيتناميين البطولي سواء فى الشمال أم فى الجنوب. واعترفنا

مبكرا بالحكومتين الفيتناميتين، حكومة هانوي والحكومة المؤقتة لجمهورية افيتنام الجنوبية منذ إعلانها فى 1969 من قبل جبهة التحرير الوطنية. وظلت سفارتها تعمل فى نواكشوط حتى نهاية الحرب. واستقبلنا خلال تلك الفترة العديد من البعثات الوزارية سواء من جمهورية افيتنام الديمقراطية فى الشمال أو من الحكومة المؤقتة لجمهورية افيتنام الجنوبية، ولا سيما السيدة انغويين تيبن وزيرة خارجية الحكومة المؤقتة .وكان سفيرنا معتمدا لدى الحكومتين الفيتناميتين. وقدم مرة أوراق اعتماده إلى رئيس افيتنام الجنوبية فى أعماق الغابات فى ظروف أمنية بالغة الخطورة .

وأعود للحديث عن الصين لأقول إننى قمت لها بزيارتى الرسمية الثانية من 16 إلى 27 سبتمبر 1974 رفقة مريم وعدد من المسؤولين السامين بدعوة من الحكومة الصينية التى أرسلت لى بالمناسبة طائرة خاصة سافرت على متنها ذهابًا وإيابًا. وقد استقبل الوفد الموريتاني فى بكين من قبل السيد ازياو بينغ رئيس الوزراء الصيني بالوكالة. وأخبرنى ونحن فى السيارة التى أقلتنا من المطار إلى دار الضيافة بأن السيد شوان لاي بالمستشفى، وقال: "بما أنه لا ينبغى لنا أن نخفي شيئًا عن أصدقائنا الحقيقيين، فإنى أحيطكم علما بأمر تحت طي الكتمان وهو أن السيد شوان لاي مصاب مع الأسف بالسرطان. وعلى الرغم من مرضه فهو مصر على مقابلتكم، وسوف أبيِّن لكم لاحقا كيف سيتم ذلك. أما الرئيس ماو، فهو فى داخل البلاد، ويحرص هو الآخر، على استقبالكم...". وعند وصولنا إلى دار الضيافة، استقبلتنا السيدة شوان لاي – وليس لى بها سابق معرفة – بحرارة باسم زوجها الذى نقلت لنا منه رسالة صداقة شخصية وترحيب. وكما هي الحال فى 1967، كان الاستقبال الشعبي فى المطار وفى المدينة حارًا جدا. بيد أن عدد الناس هذه المرة كان محدودًا بين المطار والمدينة. وسبق أن أشعرت أن الاستقبالات الشعبية قد أعيد تنظيمها بحيث أصبحت تضم أعدادًا أقل منظمة بشكل أفضل.

وسبق أن لقيت السيد تينغ سياو بينغ فى سنة 1971. وقد أعرب لى حين زارنى فى الفندق بنيويورك عن "شكر وامتنان قادة الصين وشعبها على الدعم الثمين الذى قدمته الجمهورية الإسلامية الموريتانية لبلدهم لتمكينه من نيل حقوقه الشرعية فى منظمة الأمم المتحدة...". وأعرب لنا دنغ سياو بينغ عن مزيد من الصداقة والاستعداد طيلة هذا المقام الثانى الذى رافقنى فيه أينما حللت. فقد صرح لى منذ لقائنا الأول وجها لوجه فى المطار بقوله: "... لقد كلفنى رئيس الوزراء شوان لاي بأن أؤكد لكم كامل استعداد الحكومة والشعب الصينيين لتنمية التعاون الودي مع الشعب والحكومة الموريتانيين فى شتى المجالات...". وتجدر الإشارة إلى أن أصدقاءنا الصينيين لم يلمحوا ولا مرة واحدة إلى حزبينا السياسيين فى لقاءاتنا، وهو ما أثار دهشتى كثيرًا وإن كنت قد حجمت باستمرار عن استفسارهم عن أي شئ بهذا الخصوص.

وأكدت الحكومة الصينية خلال هذه الزيارة التزامها النهائي بإنجاز ميناء نواكشوط. أما فيما يتعلق بطريق الأمل، فقد أخبرت دينغ بأننا لم نعد نطالبهم ببنائها. فقد حصلنا لتونا من البلدان العربية البترولية على الأموال الضرورية لإنجاز جزئها الرابط بين نواكشوط وكيفه وتعهدات صارمة بتمويل الجزء الآخر الرابط بين كيفه والنعمة مرورًا بالعيون خلال جولتى الأخيرة بالمشرق فى شهر إبريل الماضي. وقد ارتاح أصدقاؤنا الصينيون لتصرفى هذا، إذ كان من الصعب عليهم تمويل هذين المشروعين المكلفين جدا. إلا أنهم بحكم صداقتهم لنا ولطافتهم يجدون حرجا فى أن يصرحوا لنا بذلك .

وقمت أنا ومريم فى اليوم الثاني من وصولنا إلى بكين بزيارة السيد شوان لاي بالمستشفى، فاستقبلنا بحرارة كبيرة مدة تزيد عن الساعة رغم تعليمات أطبائه الذين نصحوه بأن تكون زياراته محدودة وقصيرة المدة. وتناولنا بطلب منه، وكأن شيئًا لم يكن، علاقاتنا الثنائية، والوضع فى إفريقيا وفى العالم العربي، والعالم الثالث، وفى العالم عموما. وحمل بشدة خلال ذلك الاستعراض على "الهيمنة السوفياتية "التى اتهمها بأنها مصدر كل الصراعات عبر العالم. ولإعطاء اللقاء طابعا خاصا ووديا أكثر، سألنا قبل نهاية اللقاء كيف تعارفنا أنا ومريم أول مرة؟ فأجبته قائلا: "... فى كلية الحقوق بباريس". ولتلطيف الجو أضفت بأن زواجنا يرمز إلى ثأرى من الاستعمار الفرنسي: "ففرنسا استعمرت بلادى، فاستعمرت بدورى فرنسية."

وبعد ذلك بيومين استقبلنى الرئيس ماو فى إحدى مدن الداخل نسيت اسمها. وكنت خلال هذا اللقاء مرفوقا بمريم وأهم أعضاء الوفد الموريتاني. ولاحظت أنه قد شاخ كثيرا بعدى وأصبح يتكلم بصعوبة، ويجد عناء فى مخارج الحروف. وعلى الرغم من حالته الجسمية، فقد كان ثاقب الذهن قوي الإدراك. واستقبلنا مطولا وبحرارة كبيرة. وطرح علي العديد من الأسئلة حول أكثر القضايا تنوعا، وهي الأسئلة نفسها تقريبا التى كان السيد شوان لاي قد طرحها .ثم سألنى كيف وجدت الصين فى 1974 مقارنة بصين 1967. وشكل ذلك فرصة بالنسبة له لنقد تجاوزات الثورة الثقافية ومن حرفوها عن مسارها... وعند افتراقنا مازحنى باسمًا بشأن ..." استعمار مريم". ولم أعد أذكر عباراته، إلا أننى استخلص منها أن التنسيق كامل تماما على مستوى قمة السلطة الصينية! أما السيدة ماو، التى ليس لى بها سابق معرفة، فقد استقبلتنا فى قصر الشعب ببكين حيث تمنت لنا مقاما سعيدا فى الصين. وأجرينا معها محادثات ظرفية قصيرة، ويبدو أنها ديناميكية وتتمتع بذهن وقاد جدًا. ثم أخذنا صورة أسرية تذكارية .

وبينما لم أزر فى 1967 سوى بكين وضواحيها، فقد زار الوفد الموريتاني فى 1974 ثلاث مدن صينية كبرى هي شانغاي Shanghai فى الجنوب، و نانكين Nankinفى الوسط، وشنغ يانغ Shen-Yang فى الشمال. وكان الاستقبال الرسمي والشعبي حارًا أينما حللنا. وفى شنغ يانغ أنعشت الأمسية الفولكلورية فرقة من "القومية السائدة" الكورية، وتلك طريقة مضيفينا فى جعلنا نلمس تجربتهم فى مضمار مشكل القوميات .

وبدعوة من الحكومة الصينية الجديدة، قمت بزيارتى الرسمية الثالثة والأخيرة للصين صحبة مريم والعديد من كبار المسؤولين الموريتانيين من 5 إلى10 إبريل 1977.وقد وضعت الحكومة فى بكين هذه المرة تحت تصرفنا طائرة بويينغ 707 مثل ما فعلت فى 1974. وقد استقبل الوفد الموريتاني فى مطار العاصمة الصينية من قبل السيد هواكيوفينغ Hua Kuo-Feng محاطا بكبار المسئولين الصينيين فى القيادة الجديدة التى حلت محل قيادة "ماو" و "شوان لاي". وإذا لم تخني الذاكرة، فقد كان مرافقنا ومخاطبنا الدائم هو نائب رئيس الوزراء السيد لـي Li.وكان الاستقبال الرسمي والشعبي وديًا وحارًا جدًا مثل سابقيه سواء فى المطار أو فى المدينة. وجرت مراسيم الاستقبال والمقام على النسق نفسه، شأنها فى ذلك شأن طريقة العمل. فقد جرت محادثات مطولة مع السيد هواHua ، وجلسات موسعة للوفدين بغض النظر عن الأحاديث الانفرادية خلال المأدبات الرسمية خاصة. وكان لمريم والعناصر النسوية من الوفد برنامجهن الخاص مثل ما كانت الحال فى 1974.

وحبانا مضيفونا خلال هذا المقام بحظوة خاصة تعبيرًا عن صداقتهم الكبيرة لنا إذ نظموا لنا زيارة ل "مدينة بكين المبنية تحت الأرض ."وبالفعل، جبنا على مدى نصف يوم جزءًا من هذه "المدينة غير المرئية" المعدة لإيواء سكان بكين فى حالة الحرب. لكن أي نوع من الحرب يخشون؟ إنها الحرب التى يمكن أن يشنها الروس الذين يعتبرهم المسؤولون الصينيون "شياطين" قادرين على ارتكاب كل الجرائم الممكنة. وفيما يتعلق بهذه النظرة "للغول الروسي"، فإن القيادة الصينية الجديدة أشد انزعاجا من خطر الهيمنة الروسية من القيادة القديمة، وتندد بها بالحدة نفسها التى كانت تندد بها سابقتها .

وتعددت مظاهر تعبير مضيفينا عن صداقتهم لنا، إلا أننا تأثرنا بوجه خاص بزيارة أرملة السيد شوان لاي لنا التى بدت عليها كثيرًا ملامح الشيخوخة فى ظرف ثلاثة أعوام .

بيد أن أيًا من مضيفينا لم يلمح من قريب ولا من بعيد إلى دنغ سياو بينغ الذى احتفظت عنه بذكريات حسنة. ولم أشأ الاستفسار عن أخباره مخافة إحراجهم. وفضلا عن ذلك كنت على علم بأنه يقضى فترة تأديب عصيبة .

ولم نتقدم خلال زيارة 1977 هذه بأي طلب مساعدة إلى الحكومة الصينية الجديدة التى أكدت لنا، بمبادرة منها، التزامها بإنجاز كل المشاريع التى تعهدت بها سابقتها ولاسيما الميناء والمجمع الرياضي بنواكشوط، ومواصلة استصلاح سهل امبوريه، والمساعدة الصحية، الخ...

وأقمنا بعد بكين فى كانتون حيث زرنا عاصمة الجنوب الكبرى ومنطقتها .وأمضينا الليلة فى محطة سياحية مشهورة لا أتذكر اسمها. كما استقبلتنا أسر من الفلاحين فى منازلها. وكانت على ما يبدو مسرورة بالثناء على فضائل نظام بلادها وإظهار ما لديها من "ملامح عصرنة خارجية متواضعة" تتمثل فى أجهزة إذاعية صغيرة وأجهزة تيلفزيون. وقد سعدنا بهذه "الرحلة الصغيرة" التى نظمت لنا للتعرف على الحياة الفلاحية الصينية مما يعكس ما يكنه لنا مضيفونا من صداقة وثقة

خاصين كان لهما وقعهما الكبير فى نفوسنا وأهميتهما بالنسبة لنا. وكان الاستقبال حارًا حيثما حللنا سواء فى الأسواق أو المصانع أو حقول الأرز والقرى. وأشادت الحشود الجماهيرية التى التقيناها بصداقة الشعبين الموريتاني والصيني. وكانت زيارتنا لسور الصين العظيم فى.1974

وكررت فى أكثر من مناسبة، ولاسيما فى خطاباتى عن حالة الأمة فى 28 نوفمبر، أننى لم أجد أي تعاون تمكن مقارنته بالتعاون الصيني. فهو تعاون مثالي من جميع الأوجه سواء فى حجمه ونوعية الفنيين المكلفين بتنفيذه من أطباء وخبراء زراعيين ومهندسين وغيرهم من الفنيين. فطريقة الصينيين فى البذل والعطاء لا مثيل لها. فهم المانحون الوحيدون الذين تركوا لدي انطباعا بأنهم يتلقون ما يمنحون. فلا تباهي ولا غطرسة بل التواضع الشديد واللباقة الكبيرة. وعندما تتوجه إليهم بالشكر على سخائهم الكبير، يقولون لك باستمرار إنه لا شكر على واجب وأنهم يأسفون على أنهم لا يستطيعون بذل المزيد وأن بلدهم مازال بلدًا ناميا... فيا ليت كل المانحين عبر العالم حذوا حذو الصينيين !
فهل يعنى ذلك أن العون الصيني عون غير مغرض تماما؟ وأن المسؤولين الصينيين يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة؟ كلا بكل تأكيد. لقد سبق أن قلت إننى لا أومن بإحسان الدول إلى البشر. غير أنه مهما كانت حسابات القادة الصينيين، فإننى ألاحظ أن طريقتهم فى مساعدة بلدان العالم الثالث أقل إحراجا ومهانة من مساعدات البلدان الغربية. ولا أتكلم عن العون السوفياتي الذي لم أختبره...
وكان آخر اتصال لى مع الصينيين فى مستشفى كيفه خلال شهري مايو ويونيو 1979. وبالفعل، فإننى خلال عودتى إلى هذا المستشفى الذى لم يبدأ بعد عمله حينها وفتح خصيصا لاستقبالى، وجدت الفرقة الصينية نفسها التى عالجتنى فى الشتاء الفارط. فالطبيب الرئيس ومترجمه كانا هذه المرة أكثر بشاشة وثرثرة منهما خلال مقامي السابق. فقد صرح لي الطبيب ذات يوم، وأنا على انفراد مع محدثي لإجراء فحص، قائلا: "هل تعرفون أن هذا المستشفى وما به من تجهيزات وأدوية ملك لكم؟" فسألته عن معنى هذا الكلام بالنسبة له. فأجابنى قائلا ..." :لقد عينت وفرقتى للمجيء إلى موريتانيا قبل الإطاحة بكم. وقد حدثنا قومنا الذين هيئونا لهذه المهمة عنكم كثيرًا، وقالوا لنا إنكم صديق كبير للشعب الصيني وقادته، وأنكم ساعدتموه كثيرًا فى نيل حقوقه المشروعة فى الأمم المتحدة وفى تطوير علاقات صداقته وتضامنه مع الشعوب الإفريقية. والشعبان الموريتاني والصيني صديقان وحليفان ضد الهيمنة والامبريالية. ولذا فإن الشعب الصيني مدين لكم كثيرًا ومن خلالكم للشعب الموريتاني. وخلال عشر سنوات زرت بلادنا ثلاث مرات بوصفكم صديقا كبيرًا للصين، وتعرفتم على قادتنا العظام القدماء منهم والجدد. وبفضل عملكم تعرف الشعب الصيني على الشعب الموريتاني الذى يحاول بكل تواضع مساعدته. فالشعب الصيني قد ساعد الشعب الموريتاني – مثلا – ببناء هذا المستشفى وتجهيزه وتزويده بالأدوية. كما أرسل فرقة صحية لتشغيله.

وأكد لى سفيرنا فى نواكشوط مؤخرًا أن الشعب الصيني يحتفظ لكم بكل صداقته وتقديره. وطلب مني أن أعالجكم كما نعالج صديقا كبيرًا وغاليا علينا. وقد علم سفيرنا أن العقيد بوسيف ينوى إطلاق سراحكم قريبًا، وسُرَّ بذلك النبأ كثيرًا، كما سررت بذلك شخصيًا وسرت به فرقتى والشعب الصيني بأسره ."...
وبعد ذلك بأشهر معدودة، أخبرني فى باريس صديقى مختار امبو أنه كان فى بكين -إبان الانقلاب أو بعيده بقليل – وأن القادة الصينيين صرحوا له بأقوال مشابهة لأقوال رئيس الفرقة الطبية فى كيفه.

وتحظى الصين بالأفضلية لدي من بين كل البلدان الأجنبية التى زرتها فى مختلف بقاع العالم. وأشعر بتعاطف خاص مع ماو تسى تونغ، وشوان لاي، ولين بياو لا أعرف مصدره ولا كيف أعبر عنه حقيقة. ولعل إعجابى بهم يفسر جزئيا ذلك التعاطف.

*
* *

وكانت الهند والباكستان واليابان من بين البلدان الآسيوية التى أقامت معها الجمهورية الإسلامية الموريتانية علاقات ديبلوماسية .فارتبطت بعلاقات ديبلوماسية وسياسية مع الدولتين الأوليين، بينما كانت علاقاتها مع البلد الثالث اقتصادية بل فى ميدان الصيد بالأساس. فبعد سنوات من المفاوضات والأخذ والرد بشأن حقوق الاصطياد فى مياهنا، قررت طوكيو فى يونيو 1978 أن تستثمر فى بلادنا حيث صرحت لوزير المالية بأنها تخصص مبلغ 500 مليون دولار للمساهمة فى تمويل استغلال الكَلابة.

ولم أتعرف شخصيا على الفقيد البانديPandit نهرو، بينما التقيت عدة مرات برئيسة الوزراء الهندية آندرا غاندي خلال قمم عدم الانحياز وفى الأمم المتحدة بنيويورك.
وقمت بزيارة رسمية للهند ابتداء من 17 أغسطس 1976 بدعوة متكررة من الحكومة الهندية. وعلى الرغم من موقفنا المساند للباكستان فى النزاع الهندي الباكستاني بشأن بانغلادش ، فقد استقبل الوفد الموريتاني بحرارة فى نيودلهي وفى العديد من دول الاتحاد التى زارها. وتركت مباحثاتنا مع رئيسة الوزراء آندرا غاندي بوجه خاص حول الوضع فى المنطقة وبشأن حركة عدم الانحياز التى يعتبر بلدانا عضوين فيها ملتزمين بها. وتمت برمجة زيارة السيدة آندرا غاندي إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وكانت ابنة الفقيد نهرو تعرف حق المعرفة المنظمات والعلاقات الدولية، وتتقن جيدا الموضوعات المثارة فى نقاشاتنا وتعالجها باقتدار وحجية فى المعلومات، وتبدو عليها قوة الشخصية والحضور الذهني الكبير. وساندت الجمهورية الإسلامية الموريتانية الباكستان فى النزاع

المسلح بينها وبين الهند بسبب دعم هذه الأخيرة لانفصال الباكستان الشرقية التى أصبحت تسمى بانغلادش، انطلاقا من روح التضامن الإسلامي ووفاء لمبادئ الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز. وقد قدر الرئيس عالى بوتو تلك المساندة حق قدرها وجاء فى زيارة خاطفة إلى نواكشوط لتقديم الشكر للشعب والحكومة الموريتانيين على موقفهما. وفتحت الباكستان حينها سفارة فى نواكشوط .

وبعد المشاركة فى المؤتمر الإسلامي المنعقد فى لاهور سنة 1974، عدت إلى الباكستان فى زيارة رسمية سنة 1976. فوصلت إلى إسلام أباد يوم 4 أغسطس1976، قبل المشاركة فى قمة عدم الانحياز فى كولومبو، والتوجه بعدها إلى الهند... وقد استقبل الوفد الموريتاني استقبالا حارًا وأخويا أينما حل. وتناولت المباحثات مع رئيس الوزراء عالى بوتو العلاقات الباكستانية –الهندية المتوترة على الدوام ولاسيما بشأن كشمير، ونشاطات المؤتمر الإسلامي فى لاهور. وفى تلك المدينة ساهمت روعة أكبر مسجد فى آسيا وجمال حدائق شاليمار Shalimarالأخاذة فى أن تصبح تلك الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي المنعقد أول مرة فى الرباط عام 1969، تقليدا متبعا قارًا لإظهار عالمية ديننا الإسلامي وتضامن كل المسلمين فى العالم . فهو يمكن كل الاعراق من أن تلتقي وتعمق نقاط اتفاقها .

*

* *

--

الفصل الثاني و العشرون (2 (

وسبق أن أشرت إلى بداية اتصالاتنا مع الولايات المتحدة ولاسيما لقاءاتي فى واشنطن مع الرئيسين إيزنهاور Eisenhower وكندي Kennedy وزيارة كاتب الدولة المساعد للشؤون الإفريقية السيد منن ويليام Mennen Williamsإلى نواكشوط .وظلت علاقاتنا حتى1967 علاقات طبيعية رغم ما يثيره تضامننا الثابت مع الشعبين الفلسطيني والفيتنامي من غضب لدى بعض المسؤولين الآمريكيين. وقد أعربنا عن هذا التضامن فى الوقت الذى أعربنا فيه عن تضامننا مع الشعوب الإفريقية فى المستعمرات البرتغالية، وفى إفريقيا الجنوبية، وناميبيا فى مختلف الظروف، داخل بلادنا وخارجها .وكان التقرير عن حالة الأمة بالذات مناسبة متجددة بالنسبة لنا للتعبير عن هذا التضامن. وبعد اندلاع حرب الأيام الستة فى 7 يونيو1967، قطعنا علاقاتنا الديبلوماسية مع الولايات المتحدة. وكانت تلك طريقتنا الوحيدة فى التعبير بوضوح عن تضامننا مع الشعوب العربية الشقيقة ضحية العدوان الإسرائيلي الذى ما كان له أن يتم لولا دعم الولايات المتحدة غير المشروط ومساندتها ووسائلها العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية. ولم تكن بلادنا وقتها قد انضمت للجامعة العربية التى لم تقطع

معظم دولها علاقاتها الديبلوماسية مع واشنطن. وعليه فقد بدونا عربًا أكثر من العرب... كما كنا قبل ذلك بسنتين أكثر إفريقية من الكثير من الأفارقة بقطعنا علاقاتنا الديبلوماسية مع بريطانيا بشأن روديسيا الجنوبية. فالوفاء للمبادئ التى نتبناها يعنى بالنسبة لنا احترام التزاماتنا التى لم تكن مجرد شعارات.... ودامت تلك القطيعة عامين ونصف العام. فقد استعدنا علاقاتنا الديبلوماسية مع الولايات المتحدة فى 22 ديسمبر 1969 إثر وساطة دول صديقة وتشاور مع الجزائر ومصر. وبعد ذلك بأشهر معدودة، عرفت تلك العلاقات فتورًا جديداً مع أنها لم تتسم بحرارة كبيرة من جانبنا. وكان السبب فى ذلك الفتور ناجما عن حادث ديبلوماسي جاء وفق السياق التالي: ففى سبتمبر 1970 حضر العديد من رؤساء الدول الإفريقية إلى نيويورك بمناسبة الذكرى ال 25 لميلاد منظمة الأمم المتحدة. ومن بين هؤلاء الرئيس كانث كاوندا Kenneth Kaunda ، الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الإفريقية. وقد طلب هذا الأخير موعدا لمقابلة الرئيس نيكسون Nixon الذى رفض مقابلته بطريقة تكاد تكون غير ديبلوماسية فى موعد ملائم للسيد كاوندا. وفى الأسبوع نفسه، نظم الرئيس الآمريكي بالبيت الأبيض حفل عشاء كبير على شرف رؤساء الدول... وقرر البروتوكول منحى مكانة شرفية متميزة على الطاولة الرئاسية بحكم أقدميتى فى السلطة مقارنة بغيرى من المشاركين. ورفضت حضور هذا الحفل موضحا أسباب رفضي. وبالفعل، أعتقد أن الرئيس نيكسون برفضه استقبال الرئيس كاوندا لم يسئ فقط إلى كرامة زميل إفريقي وإنما أهان كذلك إفريقيا بأسرها بإهانته الرئيس الدوري لمنظمتها القارية. وعليه، كان ينبغى تذكير رئيس أغنى وأقوى دولة فى العالم أن إفريقيا لن تقبل المساومة على كرامتها التى هي أغلى ما تملك رغم فقرها وتخلفها التكنولوجي. وللأسف الشديد، يبدو أننى فى تلك الحال كنت الوحيد ممن فكر بهذه الطريقة واستخلص النتيجة المنطقية. ربما يقول البعض إن مردَّ ذلك هو مركب النقص والحساسية المرضية المفرطة! قد يكون ذلك. وبالطبع، فإن وفدنا قد حاول حتى آخر لحظة حملي على تغيير موقفي بإلحاح من الممثلية الآمريكية لدى الأمم المتحدة وبعض الوفود الإفريقية. وقد ذهبت تلك الجهود سدًى رغم الحجج القائلة إن الأكل على طاولة رئيس الولايات المتحدة الآمريكية وأخذ صورة تذكارية برفقته فى البيت الأبيض يشكلان شرفًا بروتوكوليًا قد يمنح المرء "وزنه من الدولارات...". غير أن الشرف والكرامة لا مساومة عليهما مهما كان الثمن. وفى أكتوبر سنة 1971، استقبلني الرئيس نيكسون فى البيت الأبيض بوصفي الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكنت مرفوقا بوزراء خارجية الجزائر، والكامرون، وكينيا، ومالي، وزامبيا، وموريتانيا، والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ومساعده، والأمين العام لرئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية .وكان الاستقبال وديًا رغم الطابع الانطوائي والعصبي البادي من مضيفي. وقد أجرينا لقاء مطولا كرس خصيصًا للقضايا الإفريقية المتعلقة بالمستعمرات البرتغالية، والميز العنصري، وناميبيا، وردوسيا الجنوبية. ورغم موافقته اللفظية على معظم مواقف منظمة الوحدة الإفريقية بشأن تصفية الاستعمار فى إفريقيا، فإن محدثى لم

يأخذ أي التزام صارم بمساندة تلك المواقف. وعودة إلى الحديث عن العلاقات الثنائية الموريتانية الآمريكية التى تطورت بخط منشاري، فإنه يمكن الخروج بشأنها بالاستنتاجات التالية :تعتبر الولايات المتحدة أول بلد جرت بينه اتصالات ديبلوماسية مع بلادنا قبل حصولنا على الاستقلال، باستثناء فرنسا ذات الصلة الخاصة معنا. وكانت أول بلد فى العالم يعترف صراحة باستقلالنا الوطني قبل فرنسا نفسها. ولم تكن علاقاتنا، التى عرفت فترات اضطراب وقطيعة، حسنة فى يوم من الأيام. ولا يعود ذلك لأسباب تتعلق بعلاقاتنا الثنائية وإنما لتباين جوهري فى سياساتنا الخارجية. فهم ينتهجون سياسة إمبريالية، ونحن ننتهج سياسة نضالية غير منحازة. إننا ندافع عن قضايا كل الشعوب التى تعتدى عليها الولايات المتحدة بصفة مباشرة مثل فيتنام، أو بواسطة إسرائيل فى فلسطين والمشرق العربي. وقد ظل العون الأمريكي للجمهورية الإسلامية الموريتانية متواضعا جدًا لا يعدو بضعة مشاريع زراعية صغيرة، ومساعدة فنية من بعض عناصر هيئة السلام "peace-corps" الذين طردناهم بعد قطيعة 1967. وبالمقابل قدموا لنا مساعدات معتبرة لمكافحة الجفاف اعتبارًا من 1970. ويعترف بعض الديبلوماسيين الأمريكيين بأن مردّ تحفظات حكومتهم تجاه حكومتنا هو موقفنا النضالي المناهض للإمبريالية الذى يتحول أحيانا إلى مناهضة أمريكا. ولذلك فإنها لا تساعد بلادنا بصفة معتبرة. أما بالنسبة للخصوصيين الأمريكيين، فإن بعض الشركات البترولية قد طلبت منا رخصا للتنقيب وحصلت عليها. بيد أن التنقيبات التى قامت بها – فى اليابسة أساسًا - لم تعط أية نتائج إلى غاية 1978. وأشارت التصريحات السرية نفسها إلى أن مسؤولى السياسة الآمريكية فى إفريقيا لا ينظرون بعين الرضى إلى الطابع الامتيازي للعلاقات الموريتانية الصينية ... أما من الناحية الرسمية فإن كبار المسؤولين الأمريكيين الذين لقيتهم قد أكدوا لى أنهم يولون اهتماما كبيرًا لبلدى بسبب أهميته السياسية والاستراتيجية فى العلاقات بين طرفي إفريقيا جنوب الصحراء وشمالها، وبحكم موقعها كدولة مطلة على المحيط الأطلسي. وبخصوص الأطلسي، أخبرنى نائب فى البرلمان الأمريكي يومًا أن نواذيبو هي أقرب مدينة إفريقية إلى الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة. والتزمت الحكومة الأمريكية فى 1976 أو 1977 بدراسة وإنجاز مشروع تنمية حيوانية وزراعية كبير مندمج يغطى كامل الولاية العاشرة تقريبًا، أي كَيديماغة. وعند انقلاب يوليو 1978، كانت الدراسات قد بدأت. وتجدر الإشارة فى الأخير، إلى أننا على الرغم من تنديدنا المتكرر بالإمبريالية الآمريكية، داخل بلادنا وخارجها، ورغم مساندتنا الدائمة لكل شعوب العالم الثالث التى تحاربها الولايات المتحدة، فإن الحكومة الأمريكية لم تشأ قط فيما يبدو أن تؤاخذنا على ذلك أو تسعى فى زعزعة نظامنا. ربما لأننا كنا صغارا جدا فى نظرها!؟. أو لأننا لم نكن شيئا مذكورا بالنسبة لها!؟ وعلى أية حال، فقد تصرفت على الدوام بصفة لائقة تجاه بلادنا ونظامها. وهكذا سعى الرئيس نيكسون فى خضم حرب خريف 1973 بالشرق الأوسط إلى إقناعى، فكتب إلي يقول: "إننى لا أزال أتذكر لقاءنا فى سبتمبر 1971 وما جرى بيننا من تبادل صريح ومتفتح للآراء فى تلك المناسبة،

وكلي ثقة بأنكم ستساندون جهودى الرامية إلى إيجاد تسوية نهائية للنزاع تصون حقوق كل شعوب الشرق الأوسط". وقد كشفت النقاب عن هذه الرسالة إلا أننا لم نقطع مع ذلك علاقاتنا الديبلوماسية مع تلك القوى العظمى الداخلة على ما يبدو فى حرب مع عدة دول وشعوب عربية شقيقة. * * * ولم تسلم العلاقات الموريتانية السوفيتية، بدورها، أبدا من الغيوم. فقد سبق وأن تحدثت عن الفيتو السوفيتي ضد دخول موريتانيا فى الأمم المتحدة، والمفارقة الغريبة المتمثلة فى برقية الاعتراف والتهنئة المطولة التى وجه إلي السيد خروتشوف Khrouchtchev فى 28 نوفمبر 1960. فبعد دخولنا الأمم المتحدة، سعينا إلى الاتصال بالسوفيات على الرغم من مشاعرنا تجاههم؛ إذ كان علينا أن ننطلق من كون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تمثل القوة الثانية فى العالم. وعلى الرغم من مآربها المغرضة بطبيعة الحال، فقد لعبت دورا حاسمًا فى تصفية الاستعمار فى دول العالم الثالث. وبالفعل، فإنه لولا دعمها المتعدد الأوجه لحركات التحرر عبر العالم لما قبل الغرب الاستعماري والإمبريالي حتى النخاع، المتغطرس والمهيمن، إزالة الاستعمار من إمبراطورياته الاستعمارية فى إفريقيا وآسيا. ولا شك أن الاتحاد السوفياتي، المتسم غالبا بالديماغوجية والميكافلية، لا يساندنا لسواد عيوننا، بل إن تلك المساندة تتماشى بالدرجة الأولى مع مصالحه الخاصة وفق منظوره الجدلي للأشياء .ونعرف من خلال التجربة أنه يأخذ دومًا ثمن تلك المساندة غاليا، سواء على الصعيد المادي أو الإيديولوجي. وبما أنه لم يكن له يوما ما مستعمرات فى إفريقيا، فإنه يظهر لنا، نحن مستعمَري الغرب، بوصفه حليفنا الموضوعي. وكان لهذا النوع من الموضوعات وقع فى نفوسنا حتى الذين منا لديهم حساسية شديدة من الشيوعية الملحدة مثلي. وعودة إلى الحديث عن العلاقات الثنائية الموريتانية السوفياتية، نقول إننا لاحظنا مبكرًا اهتمام دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببلادنا، على الرغم من ضعفها وفقرها، لسببين اثنين. أولهما أنها تأخذ فى الحسبان، فى إطار سياستها الإفريقية العامة، موقع موريتانيا الاستراتيجي بوصفها همزة وصل بين شطري إفريقيا الأسود والأبيض الذين لعبت بينهما على الدوام دورا ثقافيا لا جدال فيه، ولاسيما فى إفريقيا الغربية. أما ثاني الأسباب فهو اقتصادي، إذ أن ثروتنا السمكية تهمها كثيرًا. ولهذا السبب استجابت لرغبتنا فى التعاون. ولذا لم يجد سفيرنا فى باريس، فى سبتمبر 1963، أي صعوبة فى الحصول على تأشيرة للتوجه إلي موسكو حيث وقع على انضمامنا إلى معاهدتها الخاصة بوقف التجارب النووية فى الجو. وتلقيت فى فبراير 1964 من خروتشوف رسالة تعميمية مطولة تتعلق بمشروع معاهدة تقضى بالتخلي عن استخدام القوة لحل النزاعات الإقليمية. ورددت عليه بالإيجاب فى 5 من مارس الموالي. وأقامت بعثة مساع حميدة موريتانية برئاسة سيدى محمد الديين، وزير الشؤون الخارجية وقتها، بالاتحاد السوفياتي فيما بين 6 إلى 13 يوليو من العام نفسه. واستقبلت البعثة من قبل السيد خروتشوف فى جو ودي. وقرر الطرفان إقامة علاقات ديبلوماسية على مستوى السفراء. وقدم لى السفير السوفياتي المقيم فى نواكشوط أوراق اعتماده

فى 26 مايو 1965. وفى نهاية السنة نفسها، أقامت بعثة سوفيتية متعددة الاختصاصات فى بلادنا طيلة سبعة أسابيع .وقد زارت مختلف مناطق بلادنا "لدراسة مختلف المجالات التى يمكن أن يقوم فيها تعاون ثنائي" حسب ما صرح لى به السفير السوفياتي. ولم تشفع زيارة هذه البعثة بأي اقتراح عملي للمساعدة من جانب موسكو. وفضلا عن ذلك، فإن تكاليف مقام البعثة الطويل قد تحملتها خزينة الدولة الموريتانية، خلافًا لما به العمل فى التعاون مع البلدان الأخرى.

وعلى الرغم من خيبة أملنا، فقد استجبنا لرغبة المسؤولين السوفييت فى مضاعفة تبادل البعثات على شتى المستويات الحزبية، والحكومية، والبرلمانية، والنقابية، والشبابية. وقد تم استدعاء وفود من حزبنا ونقابتينا وشبابنا، إما بمناسبة انعقاد مؤتمراتها، أو للقيام بزيارة استطلاع. وفى السنة الموالية قامت بعثة تجارية سوفيتية بزيارة بلادنا تم على إثرها توقيع اتفاق بالأحرف الأولى، ثم وقع ذلك الاتفاق فى موصكو من قبل وزيرنا للشؤون الخارجية بمناسبة زيارته للاتحاد السوفيتي فى الفترة ما بين 11 إلى 20 أكتوبر 1966. واستقبلت الحكومة السوفياتية بحرارة كبيرة مريم أثناء توقفها الفني ذهابا وإيابا فى موسكو سنة 1973 وهي فى طريقها إلى كوريا الشمالية التى كانت تقوم بزيارة رسمية لها. وقد دُعيت شخصيا إلى موسكو منذ 1969، إلا أننى لم أذهب إليها فى نهاية الأمر. فلماذا؟ لأننى لا أريد أن أتوجه إليها ما لم يلتزم أصحاب الدعوة بأن ينجزوا لنا مشاريع اقتصادية أو اجتماعية هامة. وعندما التزموا لفظيًا فى 1974 بأنهم سيقدمون لنا عونا معتبرًا بمناسبة زيارتى الرسمية للاتحاد السوفياتي، فإن تلك الزيارة لم تتم لأسباب بروتوكولية. وتعود تلك الأسباب إلى التصرفات غير الديبلوماسية للسفير السوفياتي فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية السيد رحماتوف .Rahmatov فهو عضو فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، وكان رئيسا لحكومة جمهورية أوزبكستان Ouzbékistan الإسلامية الاتحادية. وعلى هذا الأساس فهو نائب سابق لرئيس السوفيات الأعلى.

وقد ظل لسنوات عدد سفيرًا فى صنعاء، ويتبجح ..." بأنه كان يدخل فى أي ساعة من النهار أو من الليل إلى مكتب أو منزل رئيس الدولة "...اليمنية. ويكاد يقول إنه كان يحكم اليمن بواسطة رئيس جمهوريته! واحتفظ من مقامه فى اليمن، إن لم يكن ذلك ديدنه أصلاً، بسلوك مزعج أليف يصل حد السوقية. وحين رأى منه مدير تشريفاتنا ما رأي، أوضح له أنه فى نواكشوط لا يعدو كونه سفيرًا من بين السفراء، وأن عليه بالتالي أن يخضع لنص وروح بروتكولنا. وكان السيد رحماتوف يذكر على الدوام بأنه رجل سياسي قبل أن يكون ديبلوماسيا، ويتباهى بأن لديه نفوذا كبيرًا فى موسكو وأن اسمه أشهر من السمسم...! وبما أنه قليل التواضع، فقد كان يجاهر بأن تعيينه فى نواكشوط يجسد الأهمية الكبرى التى توليها حكومته للعلاقات مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تلك العلاقات التى تعهد بتفعيلها وتنويعها إلى أقصى حد .ولهذا الغرض، تحرك كثيرًا للمطالبة بتنفيذ مشروع زيارتى الرسمية لموسكو التى يقول إنه يريد تنظيمها بسلطة عارف مقتدر... وقبل أن أقبل بتحديد موعد هذا السفر، أوضحت له أننى لا أذهب إلى

بلاده – التى أطريتها أيما إطراء – من أجل السياحة، بل من أجل الحصول على تمويل مشاريع تنموية تحتاج إليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية كثيرًا. فأكد لى أن حكومته ستنتهز فرصة زيارتى "لإعطائها ما تستحق من إكبار ."...
وأوضح أن حكومته مستعدة من الآن لتزويدنا بالأسلحة بما فيها الطائرات الحربية .فأوضحت له أن بلادى ليست بحاجة إلى الأسلحة وإنما إلى الطرق والسدود والآبار و المدارس والمستوصفات، وإلى وحدات بحرية لخفر السواحل.
وإذا ما سلمت لنا تلك الوحدات، فإننا سنطالب بتكوين طاقم موريتاني، ووجود مساعدة فنية لبعض الوقت .وأعطاني على الفور موافقته، مذكرًا إياي أن حكومته ستتقدم بدورها بمطالب فى مجال الصيد. وقد انتهزت الفرصة لتذكيره بطريقة "ديبلوماسية" أن بواخر الصيد السوفياتية لا تحترم سيادتنا البحرية وتصطاد بطريقة غير شرعية فى مياهنا الإقليمية. وهذا ما نفاه مؤكدا "... أنه إذا كانت هناك حالات نادرة، فإن الأمر لا يمكن أن يكون سوى خطأ فى الملاحة..."!
وبحكم مقتضيات اللباقة لم ألح على الموضوع... وعليه، فإن النقاشات بشأن زيارتى قد بدأت فى نواكشوط وفي موسكو . واحترازا منى، طلبت من حمدي أن يلزم محدثه بتوضيحات بروتكولية. فلم هذا التصرف الاحترازي؟ لقد جرى على مسامعى أن رؤساء دول العالم الثالث الذين يزورون موسكو ، يتم استقبالهم، أحيانًا، بطريقة غير لائقة، ولا يعاملون على الدوام معاملة الند للند. وبعد مناقشات، اتفق حمدي مع السفير رحمتوف على أننى بصفتي رئيس دولة وأمينا عاما لحزب الشعب الموريتاني، سأستقبل من قبل ثالوث برجنيفBrejnev ، بودغورنيPodgorny ، وكوسيگين .Kossyguine وعليه، فإن شروط السفر قد أصبحت جاهزة من الناحية النظرية. وأخذت طائرة تابعة للحكومة السوفياتية طريقها إلى نواكشوط. غير أننا فى عشية اليوم المحدد لسفرى من نواكشوط، قد أبلغنا سفيرنا فى موسكو، سيدى بونه، الذى طلب منه بالمناسبة التحلي بأقصى ما يكون من اليقظة، أن بريجنيف مريض وغائب عن موسكو، وأن كوسيگن فى مكان آخر لم أعد أذكره، وأننى لن أستقبل إذن إلا من قبل السيد بودغورني. وقررت على الفور إلغاء سفري، وطلبت من حمدى استدعاء السفير رحماتوف لإبلاغه قراري والتعبير له عن دهشتنا من الخفة التى تصرفت بها حكومته على الرغم مما اتفقنا عليه معا، أي السفير ووزير خارجيتنا، اللهم إلا إذا كان لم يشعر به حكومته أو لم يشأ إطلاعنا على نوايا هذه الأخيرة فى محاولة لجعلنا أمام الأمر الواقع، معتقدًا أننى لن ألغي السفر على أية حال. لقد كان واهمًا إذا كانت تلك هي حساباته. ومهما يكن من أمر، فإن إلغاء الزيارة بهذه الطريقة ومن جانب واحد قد صعقه على ما يبدو. فقد اختفى عن الأنظار فى نواكشوط بعد ذلك بقليل دون أن يترك عنوانا أو يقوم بالتوديع، بل حتى دون أن يعتذر؛ وهو ما يشكل خرقا سافرًا للأعراف الديبلوماسية بهذا الخصوص... وهناك حادث آخر فى مسار العلاقات الموريتانية الروسية يستحق أن يذكر به وهو قضية اليوشين 18 .Illyouchineففى أكتوبر 1966، وقع وان بران وزير الشؤون الخارجية وقتها عقد شراء طائرة اليوشين 18 لاستخدامها كطائرة قيادة. وكان ثمن الشراء

أقل بكثير من الأثمان المعهودة فى العالم الرأسمالي . غير أنه سيتضح فيما بعد أن تكاليف التسيير والصيانة باهظة جدا بفعل الشروط التى يطالب بها البائع. ولم ننتبه بدءًا إلى صرامة تلك الشروط لانعدام اليقظة لدينا. فتضمنت تلك الشروط وجود طاقم كبير جدًا يضم ضعف العدد اللازم يتعين أن يُوّفر له السكن والتأثيث والسيارات بأكثر الطرق الممكنة "برجوازية"، إضافة إلى استحالة صيانة ومراجعة هذه الطائرة فىأي مكان خارج اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. ومن هنا كان لزاما على الطائرة وطاقمها أن يقيموا سنويا عدة أسابيع فى الاتحاد السوفياتي. وتترتب على ذلك أعباء مالية يستحيل على ميزانيتنا المتواضعة تحملها، وفشلت كل محاولاتنا الديبلوماسية فى تخفيضها ولو بروبل واحد! ولذا قررت فى النهاية إلغاء العقد من جانب واحد وأن أعيد الطائرة وطاقمها إلى الحكومة السوفيتية بعد عدة سنوات من الاستخدام الباهظ التكاليف.

ولم يرتح شركاؤنا للقرار، لكنهم "تحملوه" فى النهاية. وبعد فترة فتور فى العلاقات ناجم عن إلغاء زيارتى من جانب واحد وإعادة الطائرة، حضر حزب الشعب الموريتاني مؤتمر الحزب الشيوعي فى موسكو ، واستأنفت الحكومة السوفياتية النقاشات المتعلقة بالتعاون فى مجال الصيد. فقد جاء وزيرها للصيد، الذى يشغل هذا المنصب منذ ثلاثين سنة أي منذ عهد ستالين، إلى نواكشوط للتفاوض مع حكومتنا بشأن اتفاقية صيد. وكانت المفاوضات جد صعبة، إذ أن شركاءنا يريدون أن يحصلوا على أكبر قدر من الامتيازات وألا يعطوا مقابلها إلا القليل. وكاد عدم الاعتراف بسيادتنا على المياه الإقليمية لتيرس الغربية أن يحول دون توقيع الاتفاق. فقد كان مخاطبونا يودون حصر الاتفاق فى المياه الإقليمية لحدودنا سنة .1960 أما نحن فقد رفضنا التمييز بين شطري مياهنا الإقليمية، فإما أن يشملها الاتفاق أو ألا يتم أصلا. وفى النهاية قبلوا ضمنيا برأينا، وتم توقيع الاتفاق .وأعتقد أن شركاءنا قد أعطوا التزامين مقابل الامتيازات التى منحت لهم. فقد التزموا، من جهة، بتزويدنا بسفينتين لحماية السواحل وتعهدوا بتكوين طاقمين موريتانيين لقيادتها، ومدنا بمساعدة فنية لفترة زمنية محددة. وبفترة وجيزة من تسلم تلك البواخر التى يجب أن تكون جديدة، لا حظنا أنها مستعملة! ومن باب الطرفة أن أول سفينة صيد تحتجزها إحدى هاتين السفينتين – بطاقمها الموريتاني وفنييها الروس – كانت سفينة سوفيتية!... كما التزم شركاؤنا ببناء وتجهيز مركز صيد جد عصري فى نواذيبو. وكان على هذا المركز، الذى هو ملك للدولة الموريتانية، أن يُمكِّن من القيام بكل الأبحاث فى مجال الصيد البحري، وبمشاركة باحثين سوفييت فى نشاطات هذا المركز عندما يتم إنجازه . وعند انقلاب يوليو 1978، كان بناء هذا المركز قد بدأ. وقام الوزير السوفيتى للاقتصاد والصيد بزيارة جديدة لبلادنا فى يونيو 1978 إلى جانب زيارته الأولى فى مايو 1976. أما مجال التعاون الوحيد الذى لا تبخل فيه حكومة موسكو، فهو مجال التكوين. ونعرف التأويل الذى يعطى فى إفريقيا للسهولة التى يستجيب بها السوفييت لطلب تكوين إطارات الدول الفتية، إذا لم يكونوا هم مصدر الطلب أصلا. يقول البعض إن الأمر بالنسبة للمسؤولين فى موسكو لا يعدو كونه تكوين شبان

دعاة للشيوعية الروسية فى العالم الثالث، إن لم نقل تلقينهم ... وعلى أية حال، فإن التأهيل الفني للإطارات المكونة فى الاتحاد السوفياتي قد طرح لنا فى الغالب مشاكل. ويؤكد البعض أنه لا مجال للمقارنة بين مستوى تكوينهم مع مستوى زملائهم المكونين فى بلدان العالم الرأسمالي. وكان هذا الوضع خطيرًا بالذات بالنسبة للأطباء الذين اضطرت وزارتنا للصحة بصفة محتشمة إلى تحسين خبرتهم قبل تحويلهم للعمل فى المراكز الصحية. وحتى لا تُغضب المعنيين، عمدت وزارة الصحة إلى البحث عن اسم خاص لهذا "التكوين أو التدريب ."ونسيت أن أشير إلى أن الاتحاد السوفياتي أمدنا بعدد من الأطباء تمكنوا إلى حد ما من التكيف مع ظروف بلادنا. وبكلمة واحدة، فإننى لا أعرف كيف كان يجرى التعاون السوفيتي وقتها مع بلدان العالم الثالث الأخرى، لكنه مع بلادنا لم يتميز لا بكيفه ولا بكمه * * * ... وتعتبر يوغسلافيا البلد الاشتراكي الأوربي الوحيد الذى كانت للجمهورية الإسلامية الموريتانية علاقات سياسية متميزة معه بفضل الصداقة القوية التى ربطتنى والرئيس تيتو منذ أول لقاء بيننا. وقد كنت، قبل التعرف عليه، أكن التقدير والاحترام لهذا الأوربي الوحيد فى قارته الذى كان يقف قلبا وقالبا مع مستعمَرى أوروبا السابقين لمساعدتهم على انتهاج أفضل السبل للتحرر من هيمنتها المتعددة الأوجه ... فقد كان الرجل الوحيد فى نصف الكرة الشمالي الذى يناقش معنا ويشاطرنا همومنا ويعتبر نفسه واحدا منا. فكيف لا نكن له التقدير والاحترام؟ أو لم يكن أحد أبرز القادة المؤسسين لحركة عدم الانحياز إلى جانب ناصر، ونهرو، ونكروما وغيرهم؟ وهذا ما أعطاه سمعة كبيرة باقية مع الزمن فى العالم الثالث. وقد التقيت به لأول مرة بالقاهرة أثناء القمة الثانية لعدم الانحياز المنعقدة من 5 إلى 11 أكتوبر 1964. وعلى الرغم من طابعه الانطوائي ، وحاجز اللغة، فقد عبر لى عفويًا عن لطافته. وفى ختام محادثاتنا التى طرح علي خلالها الكثير من الأسئلة عن بلادنا، والدعاوى المغربية بشأنها، وعن منطقة غرب إفريقيا؛ دعانى رسميا للقيام بزيارة إلى يوغسلافيا. ولبيت تلك الدعوة فى 11 سبتمبر 1968. ومكنتنى هذه الفرصة من التعرف أكثر على هذا الرجل الذى أصبح فيما بعد صديقى بوصفه رجل دولة عظيما. وقد استقبلنى مضيفى فى جزيرة بريونى Brioniحيث بدأنا محادثاتنا السياسية قبل أن نزور مناطق البلاد الداخلية والعاصمة بلغراد. وكان أحد تلك اللقاءات عبارة عن مناجاة ذاتية لا تنسى استغرقت عشية يوم بكاملها تقريبا، وجرت فى أحد منازل منتجعات الرئيس الواقع على جزيرة قريبة من بريوني وصلنا إليها فى زورق حربي. وقد حضر معى أهم أعضاء الوفد الموريتاني. وكان المارشال تيتو محاطا بعدد قليل من معاونيه. وحدثنا على مدى عدة ساعات كما يتحدث أحد شيوخنا إلى ذويه، كما لو كان يقص علينا رواية. فقد حكى لنا تاريخه الخاص، وأسطورته، وحرب مقاومته وبالذات خلافاته مع ستالين، وسياسة اخروتشوف التوسعية ونزعته الديكتاتورية. وحدثنا عن يوغسلافيا والدولة الاتحادية التى شيدها بعناء بين شعوب مختلفة لم تعش على الدوام فى حالة تعايش سلمي... وتحدث عن التسيير الذاتي ومصاعبه وعن الآمال المعقودة عليه كذلك. وبدون أن يقول إنه متشائم

بشأن مستقبل بلاده، فإنه كان لا يتباهى بالنصر ويعترف بأمانة بوجود العديد من العوائق على طريقه. إنه قصاص بارع يتذكر أحداث الماضى ويتفاعل معها، فهو أحيانا هادئ، وتارة مندهش، وطورًا غاضب. وقد استمعنا نحن الموريتانيين واليوغسلاف فى خشوع وانبهار إلى ذلك المونولوج الأخاذ والمفيد! وقد تأثرت شخصيا عميق التأثر بهذا المستوى من الثقة والصداقة، فمضيفي الذى يكاد لا يعرفنى يقص علي سيرة حياته. وكنت ألقاه بفرحة متجددة فى مؤتمرات قمة عدم الانحياز التى كنت وإياه مواظبين على حضورها، فالتقينا فى لوساكا Lusaka عام 1970، والجزائر 1973، وكولومبو Colomboفى 1976. وكانت تلك اللقاءات على الدوام فرصة لاستعراض المشاكل التى تواجهها حركتنا وبلدانا. وفضلا عن هذه اللقاءات على مستوى القمة، فإن بلدينا قد تبادلا الوفود بانتظام على مستوى الحكومتين، والحزبين والحركات الوطنية، حتى 1978. فقد قدم لى أول سفير ليوغسلافيا فى بلادنا أوراق اعتماده يوم 3 من مارس 1966. وفى شهر يونيو الموالى استدعي حزب الشعب الموريتاني من قبل نظيره اليوغسلافي، فحضر مؤتمره. وفى أكتوبر 1966، توجه وزيرنا للشؤون الخارجية بران ممادو وان إلى يوغسلافيا فى طريقه إلى موسكو. وخلال توقفه فى بلغراد، تباحث مع السلطات اليوغسلافية المختصة بشأن إنجاز مشروع مسلخة ومعمل تثليج اللحوم فى كيفه من قبل شركة الدولة أنركوبروجكت .Energoproject وقامت مؤسسة يوغسلافية كبيرة أخرى بدراسة معمقة لبناء مصنع لحفظ اللحوم فى كنكوصة أو فى الولاية الأولى. غير أن جفاف السبعينات ومصاعب التمويل قد حالا دون إنجاز ذلك المشروع. وقد قامت مريم كذلك بزيارة رسمية ليوغسلافيا على رأس وفد هام من نساء حزب الشعب الموريتاني، تلبية لدعوة من الرئيس والسيدة تيتو. وفى أعقاب زيارتى ليوغسلافيا سنة 1968، تقرر أن يقوم الرئيس تيتو بزيارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وفى الوقت الذى تم فيه وضع برنامج زيارته وأقره الجانبان، اندلعت أزمة جامعية خطيرة فى بلاده أجبرته أخيرًا على طلب تأجيل تلك الزيارة. ومن بين الدول الاشتراكية الأخرى التى ارتبطت معها الجمهورية الإسلامية الموريتانية بعلاقات حسنة رومانيا التى زرتها رسميا من 20 إلى 25 يونيو 1974 بدعوة من الرئيس نيقولا شاوسيسكو . NicolaeCeaucescuوبدوره، قام هذا الأخير بزيارة نواكشوط فى 22 و 23 فبراير 1976 . وقام حينها تعاون اقتصادي وسياسي بين بلدينا لاسيما فى مجال المعادن والصيد، ودراسة إمكانية بناء مصنع لتركيب السيارات. أما بلغاريا فلم تقم بينها علاقات خاصة مع موريتانيا على الرغم من تبادل بعثات تجارية فى صائفة 1970، والزيارة الرسمية التى قمت لها بها ما بين26 و30 يونيو 1974، وزيارة الرئيس جيفكوف Jouvkov للجمهورية الإسلامية الموريتانية من 16 إلى 19 أكتوبر 1975. * * * ازداد حجم مساعدات المجموعة الاقتصادية الأوربية، التى أصبحت اليوم الاتحاد الأوربي، إلى بلادنا سنة بعد سنة منذ استقلالها، حتى أصبحت من حيث حجمها فى المرتبة الثانية بعد مساعدات فرنسا. فمنذ نلنا استقلالنا الداخلي جرت أولى المباحثات فى بروكسل يومي 17 و

18 يوليو 1959، وكانت بعثة من المجموعة الأوربية قد زارتنا من 16 إلى 24 فبراير من تلك السنة للإعداد لتلك المباحثات. وعندما عدت إلى بلجيكا فيما بين 15 و 17 سبتمبر 1965 فى زيارة رسمية استقبلنى خلالها الملك بودويه Beaudouin، لم تفتنى فرصة اللقاء برئيس المجموعة الآلماني والتر هلستن Walter Hallstein.وبدا لى منذ تلك الفترة أن الخصومات بشأن تجاوز الانتماء إلى الدولة (supranationalité)وطرق ووسائل "بناء" أوروبا تدعونى إلى التحفظ. وبالمقابل، اتضح لى بسرعة أن العون المالي الأوربي كان مكيفا وملائما فى حجمه وطرقه الإجرائية .وقد ساهم جاك فيراندي Jacques Ferrandi، ممثل الصندوق الأوربي للتنمية المقيم فى نواكشوط، بشكل حاسم فى حل مشاكلنا بفضل تفهمه لها ولواقعنا. وعندما أصبح مديرا عاما للصندوق، حددنا معه المساهمة الأوربية فى خطتنا الرباعية الثانية . ولم يشرط ذلك العون أبدا بالشروط السياسية التى غالبا ما تصاحب التعاون الثنائي بصفة غير معلنة . وأظهرت المجموعة الأوربية اهتماما حقيقيا بمجهود تنميتنا وقدمت لنا فى الغالب دعما لم يكن بوسع شريك واحد أن يقدمه بمفرده، ولو كان فرنسا، مثل توسيع مرفأ نواكشوط أو تكملة تمويل طريق روصو نواكشوط . ولم تتحقق توقعاتنا تماما بشأن بناء طريق الأمل التى كانت تقضى، فى إبريل 1971، بأن تتولى ألمانيا بناء مقطع نواكشوط بوتلميت، وفرنسا ما بين بوتلميت وكيفه، والصندوق الأوربي للتنمية ما بين كيفه والنعمة .وعندما نفكر فى المأساة الفلسطينية والعون الهام والشجاع الذى تقدمه المجموعة الأوربية للسلطة التى يرأسها ياسر عرفات، لا يسعنا إلا أن نتمنى أن تلعب أوربا فى النهاية دورا سياسيا يؤهلها له وزنها الاقتصادي، وثقافاتها، ونزعتها العالمية، وتمليه ضرورة التوازن الدولي وحل النزاعات الإقليمية. وبذلك نتفادى بقاء إخواننا العرب وجها لوجه مع الولايات المتحدة الخطير على السلام الدولي. ويبدو لى أن الشراكة الأورو-متوسطية التى انطلقت مع مؤتمر برسلونا فى 1995 تشكل بداية جواب على ما تمنيته منذ 1957 للتعاون الأوربي الإفريقي(l’eurafrique)؛ وستجد فيه الجمهورية الإسلامية الموريتانية بكل تأكيد امتدادا وتأكيدا لدورها كهمزة وصل بين شمال هذه المجموعة الضخمة وجنوبها. ومن بين دول الاتحاد الأوربي التى كان لنا معها تعاون مثمر جمهورية آلمانيا الاتحادية التى قدمت لنا عونا معتبرًا سواء على صعيد متعدد الأطراف، بواسطة الصندوق الأوربي للتنمية(فيد(F.E.D.، أو على الصعيد الثنائي بمشاركتها فى تمويل العديد من مشاريع الزراعة والبنى التحتية، ولا سيما طريق الأمل الرابط بين نواكشوط والنعمة . ثم إن آلمانيا قد أنجزت المطبعة الوطنية فى نواكشوط ، وهو أمر خليق بموطن كتنبرغ Gutenberg، وكونت العديد من الأطر فى عديد التخصصات .ودشن حمدى وظائفه فى وزارة الشؤون الخارجية بسفر إلى ألمانيا تم بموجبه اعتماد سفير مقيم لبلادنا فى بون، وقدم هذا السفير أوراق اعتماده فى 22 يوليو 1970. أما بالنسبة لى، فقد أقمت عدة مرات فى آلمانيا دون أن يقوم البروتوكول، على الطريقة الفرنسية، بتحديد درجة رسمية زيارتى. فقد كانت

زيارتى الأولى لها بمناسبة انعقاد مؤتمر يناقش مستقبل العلاقات بين أوروبا وإفريقيا فى بون؛ وجرت أطول زياراتى الرسمية لها ما بين 26 سبتمبر و 3 أكتوبر 1967. وقد وقعت أثناء تلك الزيارة اتفاقيات تعاون مالي وفني، وتباحثت مع المستشار كيسنجرKiesinger ، وتوجهت إلى برلين حيث استقبلنى عمدتها وليبرانت . Willy Brandtوبتلك المناسبة جرت فى هذه المدينة الرمز آخر الاتصالات التى سبقت اعتراف المملكة المغربية بنا مع مبعوث مغربي هو الوزير أحمد العلوي .وتوجه إليها فيما بعد رئيس الجمعية الوطنية فى زيارة رسمية ، كما زارنا رسميا والتر شيل، وزير الشؤون الخارجية الاتحادي حينها، فى 21 و 22 أكتوبر 1971 . * * * تحدثت أكثر من مرة عن الأمم المتحدة، ولاسيما فى معرض حديثى عن اجتماع آديس آبابا. فدور الأمم المتحدة كان حاسما فى استقلال العديد من البلدان والاعتراف الدولي بها وخاصة بالنسبة لنا. فالمادتان 1 و 55 من ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم (XV) 1514 هي التى طرحت المبدأ الأساس المنظم لتصفية الاستعمار، ألا وهو حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها.

وإذا كنا قد حرمنا على مدار السنة الأولى لاستقلالنا من دخول الأمم المتحدة، فقد وجدت بلادنا فى تصويت مجلس الأمن يوم 25 أكتوبر 1961، وتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك بيومين ردًا حقيقيا على إعلان استقلالها. وقد استقبلت فى أكتوبر1958 من قبل داك هامارشولد Dag Hammarksjoëld، ذلك الأمين العام المتقدم على عصره وعلى إرادة "الكبار" خاصة، فدفع حياته ثمنا لذلك .فقد سعى إلى أن يجعل من المنظمة حامية للاستقلالات المكتسبة أخيرا، ولو اسميا على الأقل. أما يوتانت U Thant الذى التقيت به خلال الدورة السنوية للجمعية العامة المنعقدة ما بين 18 إلى 26 أكتوبر 1970، فقد زارنا عدة مرات. وقد دعم بحضوره الشخصي لقمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بكنشاسا من 11 إلى 14 سبتمبر 1967، مجهود وحدة قارتنا، وعزز ذلك الدعم أكثر بمساندته مبدأ عقد اجتماع لمجلس الأمن على أديم إفريقيا، وهو الاقتراح الذى قدمت له فور انتخابى فى رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية .وسيجسد كورت فالدهايم Kurt Waldheim ذلك المشروع فيما بين 26 و 29 يناير 1972. إنه فني ماهر يفهم القضية العربية، ولا يدعى القدرة

على حل المشاكل العويصة بالطرق السهلة المبتذلة. وكان بوسعنا أن نحدثه باطمئنان عن تجربتنا وعن قناعاتنا بخصوص الصحراء بالذات. وكان يمر بنواكشوط قبل التوجه إلى الرباط، ولا سيما فى 14 فبراير 1974 و 10 يونيو 1975، ثم عاد إلينا فى 26 أكتوبر عندما طلب منه مجلس الأمن مجددا أن يقدم له تقريرا. وتدخل بعد ذلك بفعالية لتحرير الرهائن المختطفين من قبل المعتدين الصحراويين. وتؤكد زياراته المتكررة لبلادنا أن علاقاته معنا لم تكن مجرد علاقات ديبلوماسية.

--

هوامش على الفصل الثاني و العشرين

-أخذنا علما بذلك النبأ فى تجكجة أثناء اجتماع المجلس الوطني للمصادقة على خطة تنميتنا الرباعية الثانية، وباحتمال ضلوع الولايات المتحدة الآمركية فى ذلك الانقلاب فى وقت أعادت فيه لتوها فتح سفارتها فى نواكشوط...

-أقام وزير خارجية كامبوديا رسميا فى نواكشوط من 10 إلى 14 إبريل 1971، وفى 23 منه تلقيت أوراق اعتماد سفير الحكومة الموجودة فى المنفى.

-إنهم كذلك أسرع فى تنفيذ التزاماتهم. فما كدت أعود من سفرى الأول إلى الصين وأقدم عنه تقريرا أمام المجموعة البرلمانية للحزب فى 13 من نوفمبر 1967، حتى وصلت من الغد البعثة المتفق عليها لدراسة مشروع بناء داري الشباب والثقافة .

-تم التوقيع في نواكشوط فى 17 أغسطس 1972 على اتفاق التعاون المنظم لإيفاد هذه البعثة الطبية وعملها بين وزيرنا المختص عبد الله ولد اباه والسفير فونغ يو شيو.Feng Yu Chiu

-تم الإعداد لتلك الزيارة بلقاء خصتنى به آنديرا غاندي فى 10 من إبريل الماضى تناول توحيد وطننا وآفاق قمة كولومبو .

-أقمنا مع هذا البد علاقات ديبلوماسية فى 2 من أكتوبر 1976.

-فى 16 مارس 1971.

-لقد نشطنا بوجه خاص خلال المؤتمر الإسلامي المنعقد بجدة من 21 إلى 26 يونيو 1971 والمكلف بدراسة مشروع ميثاق تضامن إسلامي. وقبيل السفر إلى الباكستان، انعقد بنواكشوط من 3 إلى 5 مايو 1976 المؤتمر الإفريقي الإسلامي بمحضر مائتي مندوب جاءوا من مختلف بقاع العالم وحضره فضيلة الشيخ محمد صلاح القزاز، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي .

-لقد كانت محادثاتنا مضنية؛ فقد حددنا مقترحاتنا فى 25 يونيو 1969، وفى 17 يوليو تم تأجيل الزيارة حتى منتصف سبتمبر .

-تم تدشينها يوم 10 مايو 1969.

-من 25 مارس إلى 8 إبريل 1971 .

-سلمنا إياهما الوزير إشكوف Ichkovيوم 3 من مايو 1976.

-وزارنا نائب رئيس مجلس وزرائه ما بين 26-28 مايو.1971

-زارتنا البعثة البلغارية من 1 إلى 4 أغسطس 1970 وتلتها بعثتنا إلى صوفيا مباشرة تقريبا فى الفترة ما بين 10 أغسطس و 11 سبتمبر الموالیین.

-بلغت أولى المساعدات التى قدمها لنا الصندوق الأوربي للتنمية 15,2 مليون وحدة حسابية، والثانية 18,3 مليون وحدة حسابية، والثالثة 25,3 ميون وحدة حسابية، وتمت كل واحدة من هذه التمويلات على أساس اتفاقيات تمتد على عدة سنوات .

-غادر وظائفه فى ديسمبر 1975 بعد أن أمضى ثلاث عشرة سنة على رأس مؤسسة التعاون المالي الأوربية هذه .

-هكذا تمكنا من إلغاء البروتوكول المتعلق بحق الصيد فى مياهنا الإقليمية خلال مفاوضات 24-27 يونيو 1969 من أجل تجديد رابطة الدول الإفريقية والملغاشية مع المجموعة الأوربية؛ ويتعلق الأمر باتفاقية ياوندى الثانية الموقعة فى 29 يوليو الموالي.

-اتفق بشأنها فى بروكسل يوم 16 مارس.1969

-اتفق بشأنها كذلك فى بروكسل ابتداء من 28 مايو 1969.

-بالإضافة إلى عون غذائي وتشييد 160 كفالة مدرسية. وقد زارنا كلود شيسون Claude Cheyssonالذى حل محل جان فرانسوا دانيو على رأس المفوضية الأوربية، فى 25 يوليو 1976 ليؤكد لنا التزام مؤسسته.

-أعلن ذلك القرار وزير الشؤون الخارجية والتعاون الآلماني إبان حضوره فى نواكشوط الاحتفالات المخلدة للذكرى الخامسة عشرة لعيد استقلالنا.

-تم وضع الحجر الأساس لتلك المطبعة من قبل وزير التعاون الآلماني الغربي أثناء زيارة قام بها لبلادنا من 30 إبريل إلى 2 مايو 1968، وقمت بتدشينها صحبة وزير الخزانة الآلماني بعد ذلك بسنتين.

-قام بذلك السفر من 16 إلى 21 إبريل 1970، بعد يومين من تعيينه.

-كان راسين تورى أول سفير لنا فى بون، وكان ينظم اصطيافنا الأسري فى

تريبرغTriberg

-من 26 إبريل إلى 8 مايو 1971.

-سبق لرئيس الجمهورية الاتحادية المقبل أن زار بلادنا سنة..1959

23

الفصل الثالث و العشرون (1)

الفصل الثالث والعشرون

إعادة توحيد الوطن

ديسمبر – 1957 يوليو 1978

ارتبطت إعادة توحيد الوطن فى أذهاننا بالتضحيات الجسيمة التى قدمها الشعب الموريتاني ابتداء من ديسمبر 1975. وقبل أن أتناول هذه الفترة الأساسية والأليمة، أودُّ أن أتقدم بتحية وطنية وتقدير مستحقين إلى اثنين من ضباطنا الذين مثلا خير تمثيل وأروعه جيشنا، وجنودنا، ومقاتلينا .ويتعلق الأمر بالرائد اسويدات ولد وداد ، وهو ضابط مظلات سقط قتيلا فى ساحة المعركة يوم 20 يناير 1976 بين رجاله وهو يدافع عن مواقعنا فى عين بنتيلي، والعقيد محمد ولد ابَّه ولد عبد القادر المعروف بكادير، قائد سلاحنا الجوي أثناء الحرب الذي أعدم رميا بالرصاص يوم 26 مارس 1981 هو ورفاقه فى السلاح العقيد أحمد سالم ولد سيدي، والملازمين نيانغ عيسى الملقب سالا ومحمد ولد دود سك، لأنهم أرادوا إعادة الشرعية .أما بخصوص حرب إعادة التوحيد، فإننى أفند مقولة بعض المرجفين ومفادها أن الشعب لم يكن يرغب فى تلك الحرب. فلم أسمع على الإطلاق، منذ ديسمبر 1975 وحتى يوليو 1978، من يتحدث عن أي مظاهرة شعبية، عفوية كانت أم منظمة، ضد الحرب. وقد كان هناك بكل تأكيد أفراد من الشباب، خاصة، لا يناصرونها ومنهم من صرح لى شخصيا بذلك. ولكن ذلك لا يعدو مجرد وجهة نظر معزولة حسب علمى. والدليل على ما أقول إنه عندما فتح باب التطوع لتكوين جيشنا الجديد، لبى نحو عشرة آلاف متطوع ذلك النداء دون تقاعس. ففى كل مرة يريد الجيش فيها اكتتاب وحدة، تصبح العقبة بالنسبة له هي الاختيار. فعدد المترشحين يفوق باستمرار الحاجات المطلوبة عدة مرات، ومراكز الاكتتاب تغص على الدوام بالمتطوعين الذين ينتابهم الإحباط والسأم عندما لا يحالفهم الحظ، بل إنهم يطعنون فى نزاهة من يتولون عملية الاكتتاب، ويحتجون لدى السلطات العسكرية والمدنية العليا بمن فيهم رئيس الجمهورية. فقد كتب إلي كثير من هؤلاء رسائل مؤثرة تحركها الحماسة الوطنية، والكل يريد المشاركة فى الدفاع عن الوطن المعرض للخطر. كما أن أولئك المتطوعين ينتمون إلى جميع الأعراق والمناطق والفئات الاجتماعية. أما أولئك الذين يزعمون أن "... الزنوج الموريتانيين لا يشعرون بأنهم معنيون بحرب بين البيضان "...فمخطئون. وهكذا يظهر الزنوج الموريتانيون أمام مراكز الاكتتاب وعلى جبهة القتال بمظهر

المواطن الحقيقي، وهم فى ذلك سواء بسواء مع إخوتهم المواطنين الناطقين بالحسانية(العربية). وأظهر سلوك هؤلاء وأولئك أن الشعور الوطني بدأ يتحول إلى حقيقة فى تلك الظروف الخطيرة على مستقبل الوطن الموريتاني. فكيف أنسى ما نقل إلي من أخبار؟ فهذا يقدم سجارتين لمقاتلينا على الجبهة، وذاك دجاجة؛ ومعوقون ومشوهون يريدون الالتحاق بها، والسرور يغمرهم والبهجة بادية على وجوههم بالمشاركة فى تلك الحرب رغم ما يعانون من عوز. لقد فرضت علينا الجزائر هذه الحرب وسارت تماما وفق الخطط التى وصف لى الرئيس بومدين فى بشار يوم 10 من نوفمبر 1975 خلال لقائنا الذى تحدثت عنه فيما سبق. وأذكر هنا بالخطوط الكبرى لتلك الخطة كما كشف لى عنها الرئيس الجزائري فى شكل تهديدي. فقد أعلن لى فى تلك الخلاصة "أن موريتانيا عندما توقع اتفاقية مادريد، فإن الجزائر ستضع تحت تصرف المقاتلين الصحراويين كل الوسائل المادية والبشرية التى تمكنهم من الدفاع عن إقليمهم فى مواجهة المغرب وموريتانيا . وبما أن الدولة الأخيرة تمثل الحلقة الأضعف، فستكون أول هدف لهجمات الصحراويين الذين لا تمتلك قوة لصدهم. وبناء على ذلك فإن عدم الأمن الدائم سيسود كافة حدودها الطويلة فى الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي، وفى مراكزها الاقتصادية الرئيسة فى الزويرات ونواذيبو وعلى طول سكة الحديد التى تربط هاتين المدينتين. ويوشك أن ينجر عن وضع مثل هذا زعزعة نظامك...". وقد وضع الرئيس بومدين تهديده موضع التنفيذ، فوجهت الهجمات الأولى إلى عين بنتيلي وبئر أم القرين قرب الحدود الجزائرية، وإلى بلدة إنال على طريق السكة الحديدية الرابطة بين الزويرات ونواذيبو. وبدأت تلك الهجمات فى السابع من ديسمبر 1975، أي قبل دخول قواتنا إلى الإقليم الذى سيعرف لاحقا بتيرس الغربية. وتعرضت نقاط مختلفة من بلادنا لمناوشات متكررة من قبل عصابات مسلحة قادمة من الجزائر، واستمر ذلك من ديسمبر 1975 وإلى غاية يوليو 1978. ولم تكتب حتى الآن أحداث هذه الحرب ولا تاريخها أو وقائعها العسكرية الخاصة. ولا أتذكر مختلف عملياتها، ولكن هناك اشتباكات عديدة تصل أحيانا حد المعارك الحقيقية. وقد تكبدت وحداتنا المقاتلة مع الأسف خسائر فى الأرواح وجرح وأسر البعض منها، وأوقعت فى العدو خسائر مماثلة. وأنحنى أمام تلك التضحيات إجلالا لها، وأعبر هنا مجددا عن تعاطفى مع الأسر التى عانت كثيرا من تبعات الحرب. وكانت بعض العمليات التى قام بها المعتدون مشهودة وحظيت بدعاية كبيرة بفضل وسائل الإعلام الجزائرية والأوربية كما حدث فى الهجومين الذين تعرضت لهما نواكشوط يوم الثامن من يونيو 1976 و 3 يوليو 1977، والهجوم الذى وقع على مدينة الزويرات فى فاتح مايو 1977 وأدى إلى قتل فرنسيين اثنين وأسر ستة فنيين منهم يعملون بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم مع العديد من العمال الموريتانيين فى تلك الشركة. ونقل المعتدون هؤلاء الأسرى إلى الجزائر قبل أن يطلق سراحهم فيما بعد. وأعترف بأن بلادى لم تكن مستعدة لحرب استنزاف كهذه للأسباب التى أوضحت من قبل. فلم يكن عدد جيشنا وقوات أمننا بأسرها يتجاوز حوالي 3.000 رجل، ولا نملك سوى أسلحة قديمة وغير

متجانسة بعضها مقدم أصلا من الجزائر نفسها. وقد ذكرت فيما سبق أننا فضلنا استثمار الوسائل المالية المتاحة لنا فى بناء المدارس والمستوصفات والسدود والطرق وحفر الآبار على مدى خمس عشرة سنة من استقلالنا بدل شراء الأسلحة المتطورة. وزيادة على ذلك لم يخطر لنا على بال أن بإمكان جار شقيق قوي أن يفرض علينا حربا، وهو الذى كان بالأمس الصديق والحليف الأقرب إلينا. وبكل حسرة اكتشفنا أننا مخطئون. ومن أجل مواجهة العدوان الذى تعرضنا له، كان لزاما علينا أن نكون جيشا جديدا يتلاءم والوضع الذى فرض علينا. وتم ذلك على عجل بفضل المساعدة التى قدمتها البلدان الشقيقة والصديقة السابقة الذكر. وبالرغم من الكفاءة الحربية المؤكدة لرجالنا، فإن جيشنا لا يمكن أن يتحول بين عشية وضحاها إلى جيش يقوم بعمله على الوجه الأكمل. ولذا فإن تكوين جندي مدرب لن يتم بالصورة المطلوبة خلال بضعة شهور أحرى بضعة أسابيع. وينطبق الشئ نفسه على تأطير الضباط وضباط الصف. ولكن الضرورة أملت علينا الإسراع فى الحركة على حساب الإعداد الملائم نظرا لضغط الأحداث .وقد آزرت هذا وذاك ظروف أخرى غير ملائمة بالنسبة لنا إذ كشف سير الأحداث عن غياب الروح الوطنية لدى بعض القادة العسكريين على مستوى الأركان الوطنية والقيادات الميدانية على الجبهة، إلى درجة قد تصل حد الخيانة. فلم يتمكن جيشنا الفتي بفعالية من صد العدوان المتكرر الذى نتعرض له رغم قيمه الذاتية، والعون الذى تقدمه وحدات متعددة من الجيش المغربي المرابطة فى بعض المراكز الحيوية فى شمال البلاد، والدعم الذى يقوم به الطيران الفرنسي. ويعود هذا إلى أن المعتدين تم تكوينهم بشكل جيد على حرب العصابات، ولديهم السلاح اللازم والتجهيزات ، ويتحركون بسرعة عالية. وفوق كل هذا فإن ظهورهم محمية بشكل جيد بفضل وسائل الجيش الجزائري القوية وبفضل الملاذ المنيع الذى تشكله القاعدة الجزائرية فى تيندوف ومنطقتها بوجه خاص؛ إذ يصبحون فى مأمن من المطاردة من قبلنا أومن قبل حلفائنا المغاربة فى كل مرة يشنون فيها علينا غارة. وفضلا عن ذلك، فإن الحرب قد فرضت علينا - بالفعل - فرضا، وهذا ما شرحته لأطر الحزب المجتمعين فى دورة استثنائية للمجلس الوطني بنواكشوط فى 28 يناير 1976. فقد قدمت لهم عرضا وافيا عن مختلف اتصالاتنا ومباحثاتنا مع كل من الملك الحسن الثاني والرئيس بومدين منذ أن قررنا التشاور الضروري فيما بيننا بشأن تحرير هذا الجزء من الصحراء الذى ما يزال خاضعا للاستعمار. وقد جاء فى هذا العرض ما نصه: "كان من المفروض أن تدشن قمة فاس المنعقدة فى ديسمبر 1974 خطوات على طريق حل المشكلة. ففى الوقت الذى حدد فيه رئيسا الدولتين الخطوط العريضة للاتفاق، وضعا أسس تعاون وثيق بين موريتانيا والمغرب. ومنذ ذلك الحين ربطت البلدين علاقات تعاون وثيق ومثمر. ولا حظنا منذ بداية 1975 نوعا من تصلب المواقف بالنسبة للجزائر وجد التعبير عنه فى فتور علاقاتنا. بيد أن سلسلة من الاتصالات على مستوى القمة أجريناها مع رئيس الدولة الجزائري، فى الجزائر العاصمة وفى بشار، ومع الملك الحسن الثاني فى الرباط، قد أعطت الانطباع بأن سوء التفاهم بيننا وبين الجزائريين قد

تبدد، وبأنها ساهمت فى تخفيض حدة التوتر الملاحظ فى المنطقة. وقد أطلعنا الرئيس الجزائري على الجهود الديبلوماسية المشتركة التى قام بها وزيرا الشؤون الخارجية الموريتاني والمغربي لشرح موقفنا فى العواصم الإفريقية.
وهناك حادثان سينبئاننا فيما بعد أن الجزائر تبحث عن ذريعة لتوتير علاقاتها معنا. فلأول مرة شن المندوب الجزائري، فى اجتماع الوزراء الممهد لقمة منظمة الوحدة الإفريقية بكانبالا، هجوما عنيفا على بلادنا، بينما رغب الحزب الجزائري عن الدعوة التى وجهناها إليه لحضور المؤتمر الرابع لحزبنا. ولم يثن هذا كله من عزمنا على الحفاظ على أفضل العلاقات مع هذا البلد .وهكذا توجهت بدعوة من الرئيس الجزائري إلى بشار فى 10 نوفمبر 1975. وكانت قضية الصحراء محور مباحثاتنا. وقد شرحت لرئيس الدولة الجزائري موقفنا مما يسميه حركة تحرر صحراوية. وذكرت محدثى بأن اثنين على الأقل من قادة هذه الحركة المزعومة موريتانيان، والعديد من المنتسبين لها ينحدرون من جنوب الجزائر، وجنوب المغرب ومن موريتانيا نفسها. فالقول إذا إنها حركة تحرر وطني فيه تحريف للحقيقة. فقد ساعدنا هذه الحركة خلال الفترة التى كانت فيها محاولة صحراوية أصيلة للتحرر من قبضة الاستعمار، قبل أن تتحول إلى عصابة من المرتزقة.
وانطلقت أولى العمليات من الأراضى الموريتانية. بيد أن هذه الحركة قد تحولت إلى حركة تعمل ضد مصالح الصحراويين. كما ناقشت مع الرئيس الجزائري قضية تقرير المصير، وبينت له أننا ساندنا على الدوام هذا المبدأ، إلا أننا نعتقد أنه لا يعنى غير الصحراويين. ونحن نعلم علم اليقين مدى صعوبة تنظيم استفتاء مقصور على الصحراويين وحدهم. وشرحت للرئيس الجزائري أن مفهوم الصحراوي ليس مفهوما تجريديا بالنسبة لنا لأننا جميعا صحراويون وبوسعنا وحدنا تمييز الصحراويين الحقيقين من غيرهم. إن الهجرات السكانية نحو الصحراء الغربية تجعل من المستحيل اليوم تنظيم استفتاء حقيقي ونزيه يسمح للصحراويين وحدهم بالتعبير عن آرائهم. وقد شكل ذلك اللقاء، كما يلاحظ الجميع، تحولا جذريا فى موقف الجزائر التى شنت وسائل إعلامها فجأة حملة ضدنا. كما تكثفت هجمات العصابات التى سلحت ضد حوزتنا الترابية. وفى مثل هذا الوضع لم يكن أمام بلادنا سوى الخيار الذى تبنته وهو تسخير ما لديها من وسائل لإعداد العدة لإعادة توحيد بلادنا بصفة بطيئة، تدريجية، وأكيدة .ولا يعنى ذلك الدفاع عن حوزتنا الترابية فحسب، وإنما يعنى كذلك الدفاع عن كرامتنا .وظل موقفناعلى الدوام هو البحث عن حل سلمي للمشكل، إذ كنا نعتقد دوما أن المشاكل يمكن حلها دون إراقة الدماء. وهذا ما يفسر كون ما لدينا من وسائل محدودة قد كرسناه لتنمية بلادنا. وقد فرضت علينا هذه الحرب فرضا رغم ما بذلنا من جهود لتفاديها.
وكنا على علم بوجود عصابات تسلح وتعبأ ضدنا، إلا أننا لم نشأ إراقة قطرة دم واحدة قبل أن تهاجم عدة نقاط من ترابنا الوطني فى وقت واحد. ولا يعتبر عدم القيام بالرد خيانة للقضية الوطنية فحسب، بل إنه من الإجرام أن نترك سكاننا يقتلون دون الدفاع عنهم .فقد حررنا بالكامل تقريبا أراضينا فى الصحراء، وكل نقاطها الهامة توجد اليوم فى قبضة إدارتنا الوطنية، ولم يتم أبدا إيقاف سير

السكة الحديدية الممتدة على مسافة 650 كيلومترا. وباستثناء المركز العسكري فى عين بنتيلي الذى أخليناه مؤقتا وسنستعيده فى الوقت المناسب، فلم نتخل فى أي ظرف كان عن أي نقطة من التراب الوطني حيث كانت. وقد خسرنا أرواحا بشرية منها أشخاص لا ذنب لهم مثل تلك الأسرة البريئة المؤلفة من شيخ عجوز وطفلين حصدتهم قذيفة أطلقتها عليهم العصابات المسلحة على حين غفلة فى منزلهم الخشبي بإنال. كما فقدنا بعض أبنائنا الأبطال الذين سقطوا فى ساحة الشرف دفاعا عن وطنهم. وقد قتلنا وأسرنا المائات من العصابات التى تهاجمنا. ولا نفتخر بذلك البتة بل نأسف لتلك الخسائر لأننا نحترم حقا النفس البشرية. ونأمل اليوم أن تكون نهاية هذه الحرب المفروضة علينا قريبة، إلا أننا يجب أن نستعد لكل الاحتمالات. ولذا يتعين على كل مواطنينا ومناضلينا فى جميع المستويات أن يعوا هذا الوضع الجديد المفروض علينا. وعلينا جميعا أن نستعد للدفاع عن مصالحنا وكرامتنا .ويتطلب الأمر وعيا جماعيا تاما، وتعبئة أخلاقية وابسيكولوجية دائمة على مستوى حزبنا". * * * وقد أوضحت فيما سبق مَنْ من إخواننا لم يبخل علينا بعونه، وأولئك الذين خيبوا آمالنا. وقد ذكرت بالأخص ما لم يكن بوسعى القبول به حتى ولو عرض علي .فمصدر قوتنا يكمن فى التاريخ وواقع الأشياء وجوهر وحدتنا الذى تجسده ظروف نشأة جبهة تحرير الصحراء وضمها إلى موريتانيا. وتطرقت مرات عدة إلى الاتصالات المباشرة وغير المباشرة التى لم تنقطع بيننا وبين مواطنينا فيما يعرف بالصحراء الإسبانية، وذلك منذ 1957، ولن أعود إليها مخافة التكرار. وعندما تحددت آفاق تقسيم هذا الإقليم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمغرب، قامت الشخصيات البارزة والشباب فى وادى الذهب بإنشاء جبهة من أجل تحرير الصحراء وضمها إلى موريتانيا سنة 1975. وقد أصبح هذا الإقليم بعد إعادة التوحيد ولاية تحمل اسم تيرس الغربية. وكان من بين الأعضاء المؤسسين البارزين: محمد الأمين ولد حرمة الله (رئيسًا)، وصيله ولد اعبيده (نائب رئيس جماعة الصحراء وعضو مجلس التشريع الإسباني)، واسويلم ولد أحمد ولد ابراهيم) عمدة مدينة الداخلة وعضو الجماعة) وآخرين. وتعمل الجبهة على مؤازرة قواتنا والسعي إلى تسهيل تحرير الإقليم، وإعادة توحيده مع باقى الوطن الأم منذ تطبيق اتفاقية مادريد الثلاثية. كما هيأت الجبهة الأرضية لاتحادية حزب الشعب الموريتاني الذى لم يجد صعوبة فى التمركز فى كامل تيرس الغربية التى أصبحت الولاية الثالثة عشرة بعد توحيد الوطن. وهكذا شاركت اتحادية الحزب الفتية بها فى أعمال المجلس الوطني المنعقد فى يونيو 1976 الذى أكد على ضرورة إعادة الاعتبار للغة العربية التى عمل الاستعمار الإسباني على القضاء عليها. وقبل أن استعرض محادثاتى مع الولي ولد السيد، ينبغى أن أسجل للتاريخ أن جبهة تحرير الصحراء، التى أصبحت فيما بعد "البوليزاريو"، قد ولدت بالجمهورية الإسلامية الموريتانية مع بداية سنوات السبعينيات. ولم يكتف حزب الشعب والحكومة الموريتانيان بالموافقة على ميلاد تلك الحركة، بل إنهما مدا لها يد العون والمساعدة. وعليه فقد كان من الطبيعي أن استقبل فى مايو 1975 الولي ولد السيد بطلب منه فى نواكشوط التى

كثيرا ما كان يقضى فيها فترات إقامة. وبعد تبادل التحية المألوفة، سألنى مخاطبى عما إذا كان بإمكانه "أن يحدثنى بصراحة عن كل جوانب المشكل الصحراوي، باعتباره أخا أصغر". وبعد أن أجبت بالقبول صرح لي بما يلى: "إن حركتنا الفتية – كما تعلمون – ما زالت ضعيفة تفتقر إلى الوسائل البشرية والمادية. وإذا كنا نجحنا فى القيام بعمليات ضد الاحتلال، فالفضل فى ذلك يعود إليكم شخصيا وإلى حكومتكم. فنحن على علم بما يكلفكم ذلك وما تتعرضون له من تهديدات إسبانية بالانتقام. ومن جهة أخرى فإننا بحاجة إلى كثير من الوسائل حتى نستطيع أن نقود نضال تحررنا الوطني بفعالية. ومن الطبيعي أن تكون الدولة الأولى التى نلجأ إليها للحصول على هذه الوسائل هي بلدكم الذى هو فى الوقت نفسه بلدنا. ولكنا نعلم أن وسائل الجمهورية الإسلامية الموريتانية محدودة وأن احتياجاتها جسيمة. ولذا لن نطلب منها أكثر مما قدمت لنا فعلا، ونقدر ذلك حق قدره. وهناك بلد شقيق آخر يتوفر على وسائل ضخمة ويرغب فى مساعدتنا ألا وهو ليبيا، ولكنه بعيد الشقة مع الأسف، مما يشكل صعوبات جمة أمام تسلم مساعدته فى مجال المعدات والمواد الحربية المختلفة. وتعتبر الجزائر بكل هذه الاعتبارات مؤهلة أكثر لمساعدتنا، وقد قدمت عونها بشكل ملحوظ فيما مضى، خاصة وأنها توفر لنا الحماية داخل أراضيها ضد مطاردات المستعمرين الإسبان وانتقامهم. ولكنى لا أخفى عنكم سرًا، فالنفوذ الجزائري ثقيل للغاية وشديد الوطأة فى أغلب الأحيان. وأؤكد لكم أننا لو استطعنا التخلص منه لما ترددنا، ولكن لا خيار أمامنا مع الأسف... ورغم كل ما سبق فإننى أوجه إليكم، بكل احترام وأخوة، بعض اللوم بسبب اتفاقكم مع المغرب ضدنا. فأنتم كما يبدو، تنوون تقسيم أرضنا دون أن تأخذوا رأينا...". وقد أجبت بشكل خاص عن النقطة الأخيرة التى أثارها مخاطبى، والمتعلقة بتفاهمنا مع المغرب، بما يلى: " أذكر بموقفنا المعلن رسميا والثابت منذ 1957، وهو الموقف الذى أطلع عليه إخوتنا الصحراويون على الدوام وشرح لهم من قبل وجهائهم الذين هم وحدهم الناطقون باسمهم المعترف بهم فى الإقليم. فإلى عهد قريب لم يكن فى هذا الإقليم متكلمون من الشباب باسم السكان معترف بهم. وقد طالبنا باستفتاء لتقرير المصير دعما لإعادة توحيد بلدنا بعد أن يتحرر شطره الذى تحتله إسبانيا، متيقنين أن إخوتنا الذين تم التشاور معهم بأمانة سيختارون الاندماج فى الجزء الذى سبق أن استقل من الوطن الأم، وهو الجمهورية الإسلامية الموريتانية. ولكن مناورات إسبانيا أدت، كما تعلمون، إلى تحويل عدد مهم من الموريتانيين والجزائريين، والمغاربة، والماليين إلى صحراويين. وعليه، فإن تنظيم استفتاء فى هذا السياق لن يؤدي إلا إلى "أسبنة " وادى الذهب والساقية الحمراء بطريقة أو بإخرى. ولتفادى نتيجة من هذا النوع مجحفة بإخوتنا فى الصحراء ومضرة بمصالحنا الوطنية، عدلنا عن نهج الاستفتاء إلى طريقة أخرى لتصفية الاستعمار، وهي المفاوضة المباشرة مع القوة الاستعمارية. وبما أن الموقف المغربي لا يمكن تجاهله فى هذا الشأن، فقد فضلنا أن ننسق عملنا معه حتى نمارس ضغطا أشد تأثيرًا على إسبانيا، لإرغامها على التخلى عن الإقليم ونفتح بذلك المجال أمام إعادة توحيد وطننا...". ولم يكن

حديثى مقنعا لمخاطبى بالتأكيد، ومع ذلك فقد شكرنى على التوضيحات التى قدمت واصفا إياها بالصراحة والوضوح. وقد اتفقنا قبل أن نفترق على لقاءات أخرى لتعميق مناقشاتنا نظرا لقناعتنا بترابط المصير فى جزأي وطننا المشترك موريتانيا. وخرجت من هذا اللقاء بانطباع جيد عن الولي، فسلوكه سليم وشخصيته قوية، على ما يبدو، وتكوينه السياسي لا مطعن فيه. وقد عاد يوم 6 يونيو 1976 على رأس وحدة من حركته، وهاجم نواكشوط. ثم طاردته عناصر من قواتنا إثر ذلك الهجوم وقتلته. وجرت اتصالات أخرى فى تواريخ وأماكن عديدة مع أعضاء من البوليزاريو من بينهم موريتانيان فى قيادة الحركة هما: أحمد بابه ولد أحمد مسكه وإبراهيم ولد الدرويش، ولكننى لا أتذكر تاريخ تلك اللقاءات ولا أماكنها. وتمت تلك الاتصالات بمبادرة من البوليزاريو يوجهونها إلي تارة عن طريق بعض أصدقائي كما حدث مع السيد بشير بن يحمد ، وأحيانا أخرى يكون الاتصال مباشرًا مع بعض الموريتانيين. وهكذا قام ثلاثة شبان بلقاء مع أعضاء من جبهة البوليزاريو بعد استشارتى وموافقتى، وهؤلاء هم محمد الحسن ولد لبات، وأحمد كلي، والمصطفى ولد اعبيد الرحمن. وفى السياق نفسه قابل الوزير ممادو ديوب ابراهيم ولد الدرويش على هامش مؤتمر دولي وبإلحاح من هذا الأخير. وخلال جميع هذه اللقاءات التى لم تسفر عن نتائج، ظلت جبهة البوليزاريو تقدم لنا المطالب نفسها ممثلة فى فك ارتباطنا بالمغرب والتفاوض المباشر معها، ويبدو أن ذلك بإيعاز من الجزائر. وكنا فى كل مرة نرفض تلك المطالب. وقد أطلعنى الرئيس أيادما أثناء القمة الفرنسية الإفريقية التى عقدت فى باريس خلال شهر مايو 1978، على أن وفدا رفيع المستوى من البوليزاريو لديه رغبة أكيدة فى لقائي. وطلب منى الاستجابة لهذه الرغبة، ولكننى رفضت. وقد شرحت لزميلى أسباب رفضى مؤكدًا له قناعتى بأن ذلك الوفد لن يقدم إلي أي عنصر جديد وإنما هو مجرد اجترار للطلبات التى رفضنا سابقا. وزيادة على ذلك سيتم استغلال هذا اللقاء لغايات دعائية مغرضة. وكانت هيئاتنا العليا من مكتب سياسي وطني، ومجلس وزراء بوجه خاص، تطلع على تلك الاتصات وتناقشها وتقترح دوريا القرارات التى يتم تبنيها فى مؤتمرات الحزب وفى مجلسه الوطني أو من قبل النواب فى الجمعية الوطنية. فقد اتخذ المؤتمر العادي الرابع للحزب المنعقد بنواكشوط ما بين 15 و 20 أغسطس 1975 فى ظرف ديبلوماسي مشحون وفى آخر صائفة سلام قبل اندلاع الحرب قرارا مختصرا حول الصحراء جاء فيه: "نظرا إلى أن مبرر وجود حزب الشعب الموريتاني هو تحقيق الوحدة السياسية والدفاع عن الحوزة الترابية، فإن المؤتمر: - يجدد ثقته فى الأمين العام للحزب وفى السياسة الحكيمة والمتبصرة المتبعة بغية تحرير هذا الجزء المحتل من التراب الوطني وعودته إلى الوطن الأم. - يوصى بمواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تصفية الاستعمار وإنهاء التقسيم الاصطناعي والتعسفي لوطننا". وصوتت الجمعية الوطنية، التى تم تجديدها فى 26 أكتوبر 1975، بالإجماع فى 11 ديسمبر 1975 على قرار تقدمت به مجموعة من النواب وقرأه عبد العزيز با جاء فيه: "بدأ الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية والحكومة منذ 1957

المسار الرامي إلى تحرير الصحراء الغربية سلميا بوصفها جزءا لا يتجزأ من الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وهكذا قام الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية فى السنوات الماضية، وفى الأشهر الأخيرة بالذات، بإبراز الأسباب التاريخية والجغرافية والبشرية والقانونية التى تؤكد أن الصحراء الغربية هي موريتانيا وأن موريتانيا هي الصحراء. وتسجل الجمعية الوطنية فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية ما تم تحقيقه من نتائج على هذا الصعيد عن طريق المشاورات والاتصالات، وتهنئ نفسها على التوجه الذى لا رجعة فيه لتصفية الاستعمار نهائيا من الصحراء وتوحيد الوطن الموريتاني. وتعلن الجمعية الوطنية باسم الشعب الموريتاني، الذى هي تعبير مركز عنه، مساندتها التى لا تتزعزع للأمين العام رئيس الجمهورية وتحثه على مواصلة عمله التاريخي المندرج فى المصير المشترك العظيم لشعوب وبلدان العالم الثالث ونضالها الدءوب الذى تخوضه يوميا من أجل نيل حريتها وحماية حوزتها الترابية وكرامتها المستلبة. وتؤكد الجمعية الوطنية استعدادها وتبنيها غير المشروط لهذا العمل الذى يرتبط به مصير الأمة الموريتانة". وخلال اجتماع المجلس الوطني المنعقد فى 30 يناير 1976 والمكرس لدراسة مسار إعادة التوحيد الوطني، قرر بعد دقيقة صمت ترحما على أرواح أبنائنا الأبطال الذين سقطوا فى ساحة الشرف، ما يلى: "نظرا إلى أن بلادنا قد اعتدت عليها عصابات حركة تحرر مزعومة مسلحة ومؤطرة من قبل الجزائر، وتعرضت لحملة صحفية شرسة وكاذبة للنيل من قادتنا ومؤسسات دولتنا قبل أن تتمكن موريتانيا والمغرب من استشارة سكان الصحراء سلميا؛ واعتبارا فى الوقت ذاته إلى أن سكان الصحراء أنفسهم قد تعرضوا لاعتداءات فظيعة من اختطاف، وسرقة مواشى، ونهب شامل، وتجنيد قسري فى صفوف العصابات المسلحة؛ ونظرا إلى أن موريتانيا قد أرست علاقاتها على الدوام مع بلدان العالم ولاسيما البلدان الشقيقة فى المغرب العربي، على البحث الدائم عن حل النزاعات بالطرق السلمية؛ واعتبارا لوفائنا القائم على الثقة المطلقة بنزاهة شركائنا، واعتباراً لأن الهجوم الذى استهدف بلادنا ليل العاشر من ديسمبر 1975فى وقت واحد على بلدتي إينال وبير أم القرين، قد جعلنا مع الأسف فى حالة دفاع مشروع عن النفس؛ وعلى الرغم من استمرار حالة الحرب التى خلقها أعداؤنا، فإن موريتانيا فى الوقت الذى تواصل دفاعها عن نفسها وتمسكها بقضية إعادة التوحيد الوطني المقدسة، ستواصل دون كلل البحث عن السلام؛ نظرا إلى هذا كله، فإن المجلس الوطني يشجب بشدة موقف القادة الجزائريين الذين يسلحون مرتزقة ضد بلادنا خارقين بذلك مبدأ احترام السيادة الترابية للدول الأخرى، وهو المبدأ الذى أقرته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، يحتج بشدة على الحملة التشهيرية ضد بلادنا، وضد رئيس دولتنا، تلك الحملة الرامية إلى الطعن فى الطابع التقدمي لنظامنا السياسي، يأسف على قبول قادة الشعب الجزائري الدخول فى مغامرة لا طائل من ورائها بدل العمل على بناء المغرب العربي الذى طالما حلمت بقيامه شعوب المنطقة، يتبنى عمل المكتب السياسي الوطني من أجل توحيد الوطن كما حدده حزبنا خلال مؤتمره الرابع ويشجعه على

المضي قدما على هذا النهج حتى يتكلل بالنجاح، يجدد ثقته ودعمه النضالي التام للأمين العام للحزب الأستاذ المختار ولد داداه فى جهوده الدؤوبة ورغبته الصادقة على مدى ثمانى عشرة سنة فى بناء أمة موريتانية موحدة وقوية، يشكر كل البلدان التى تفهمت موقفنا وساندت عملنا، ويحيى إنشاء جبهة تحرير الصحراء وضمها إلى موريتانيا. كما يحيى كافة الشخصيات من مختلف الأعمار الممثلة لوادى الذهب التى تحلت بالشجاعة اللازمة لتقول لا للدعاية الكاذبة وللوقوف فى وجه الضغوط من كل نوع، يتشرف بما قامت به قواتنا المسلحة وقوات أمننا من عمل بطولي للدفاع ببسالة وفعالية عن حوزة التراب الوطني وتحرير وادى الذهب، يحث المكتب السياسي الوطني على مضاعفة جهود الشرح والإعلام تجاه مختلف البلدان، وخاصة الإفريقية منها والعربية، بهدف إظهار عدالة قضية توحيد وطننا ومشروعيتها، واعتبارا من المجلس الوطني لمدى ضرورة وعي رجال موريتانيا ونسائها بحقيقة الرهان الحالي، وأهمية مساهمة الجميع الفعلية والملموسة فيه، يقرر: 1- تعبئة كافة وسائل الإعلام والتكوين خدمة لهذه القضية المقدسة سواء تعلق الأمر بالإذاعة والصحف والسينما أو المهرجانات والملتقيات إلخ... 2- الإنشاء الفوري لنظام خدمة وطنية يهدف إلى خلق نواة من الرجال والنساء المهيئين لمهام الدفاع الوطني بوصفهم أعوانا للقوات المسلحة وقوات الأمن عن طريق نظام تكوين سياسي وعسكري مكثف. وسيحدد المكتب السياسي الوطني بنى وسير هذا النظام، 3- الإسراع بإنشاء لجنة وطنية للتضامن تتكلف بمركزة الهبات النقدية والعينية المقدمة بسخاء من قبل المواطنين الموريتانيين فى الداخل والخارج من جهة، والقيام من جهة أخرى بتوجيه ريع تلك التبرعات إما لمجهود الدفاع الوطني أو لإسعاف مواطنينا فى وادى الذهب المتضررين من حالة البؤس الناجمة عن أعمال العصابات المسلحة التخريبية، أو لمساعدة الأسر التى فقدت بعض ذويها على جبهة القتال."

--

الفصل الثالث و العشرون (2 (

وفى 30 يونيو 1976 أعادت هذه الهيئة الحزبية الكرة "فحيت مجهود التضامن الكبير الذى طبع سير حملة التضامن الوطني التى أقرتها الدورة الاستثنائية للمجلس، وروح التضحية والبذل والحماس والشجاعة التى تحلى بها مواطنونا طيلة حملة التضامن تلك وخلال الاعتداءات التى قام بها العدو ضد بعض قرانا ومدننا المسالمة ."

ولم تكن تلك القرارات مجرد إجراءات شكلية، لأنها حسب عادة ونظام حزبنا تنبع من مشاعر تتكون على مستوى القاعدة وتُتلقى منها. وبالفعل فإن آخر جولاتى فى الداخل للاتصال بالمواطنين فى بداية فبراير 1974 بالولاية الرابعة، وفى نهاية مارس 1974 بالولاية الخامسة، كانت بالنسبة لى وللاطر الوطنيين المرافقين لي مناسبة لإطلاع مناضلينا على مختلف جوانب مسألة إعادة توحيد الوطن قبل أن

تقرها الأمم المتحدة واتفاقيات مادريد. وتجدر الإشارة إلى أن موقفنا قد تم تبنيه بصفة شاملة. وغداة الهجوم على نواكشوط الذى تم صده، عرضت أمام المجلس الوطني للحزب المجتمع فى 11 يونيو 1976 الإجراءات المتخذة لإكمال عملية توحيد وطننا فقلت: "لقد قام المكتب السياسي الوطني تمشيا مع المهة التى أسند إليه المجلس الوطني بما يلى :

-إنشاء منطقة إدارية تسمى تيرس الغربية تتألف من مقاطعات الداخله والعرقوب وآوسرد الذى يضم مركز آكوينيت الإداري، ومقاطعة تشله التى تضم مركزي إنال واتميمشات اللذين كانا يتبعان للولاية الثامنة. وفى الوقت نفسه، أصبحت لكويره مقاطعة تابعة للولاية الثامنة، وتضم مركز بير كندوز الإداري؛

-تعيين المسؤولين الإداريين وأطر الحزب فى الولاية وفى مقاطعة لكويره. وأنا سعيد أن أخبركم أن الأعضاء الاستحقاقيين من هؤلاء فى المجلس الوطني بموجب قوانين الحزب يوجدون الآن داخل هذه القاعة؛

-اختيار المترشحين للانتخابات الجزئية التى سيتم تنظيمها فى ولاية تيرس الغربية ومقاطعة لكويره لإعطاء جمعيتنا الوطنية وجهها الكامل. وغني عن القول إن دمج مواطنى تيرس الغربية ومقاطعة لكويره فى مستويات المسؤولية العمومية الأخرى ستتم مواصلته بنشاط .

وبموازاة هذه الإجرءات، تم بالفعل الشروع فى تنفيذ برنامج تنمية يأخذ فى الاعتبار أهمية واستعجال حاجات هذا الجزء من الوطن الغالى على قلوبنا (...).

وأكتفى فقط بالإشارة إلى أننا رغم محدودية ما بحوزتنا من وسائل للتصدى لمجمل الوضع، فإننا نشعر بأن إعادة التوحيد الوطني قد دخلت حيز التنفيذ فى أفضل ظروف ممكنة طبقا للتطلعات المشروعة لشعبنا. وبالفعل فإن السلام والطمأنينة يسودان تماما تيرس الغربية ومقاطعة لكويره رغم الاستفزازات الإجرامية التى يقترفها عملاء النظام الجزائري لإعاقة جهود التوحيد الوطني. إننا لا نريد سلام المقابر ولا هدوء القبور، وإنما نريد سلام الوئام الوطني النابع من القلب والعقل، والهدوء الذى يسعى إليه كل مواطنى هذا البلد ويرغبون فى تحقيقه كما يشهد على ذلك بجلاء أبرز ممثلى الصحافة الدولية الذين تمكنوا بكل حرية من زيارة مجمل الأراضى المسترجعة. ولتخليد هذه الأخوة المستعادة فى سجل التاريخ، أقترح أن يقر المجلس الوطني عيدا لإعادة توحيد الوطن. وأقترح فى الوقت نفسه أن يحدد المجلس عيد القوات المسلحة وقوات الأمن الذى سبق للمؤتمر العادي الرابع أن أقر مبدأه. وسيكون ذلك أفضل اعتراف من حزبنا وشعبنا لها بالجميل على ما بذلت وتبذل من تضحيات لا مثيل لها للقيام بواجبها فى التصدى لطيش مرتزقة زودهم أسيادهم فى الجزائر بوسائل ضخمة لمحاولة تغطية فشل أعمالهم الإجرامية ضد إعادة التوحيد الوطني بهجمات انتحارية غادرة مثل الهجوم على عاصمتنا .فلنعرب عن احترامنا وتقديرنا لقواتنا المسلحة وقوات أمننا التى رفعت دوما التحدى بقوة، وسحقت هنا أيضا عصابات المرتزقة كما فعلت بهم فى أماكن أخرى من وطننا الموحد". وأعلنت فى المؤتمر الاستثنائي لحزبنا يوم 25 يناير 1978 "أنه من دواعى الارتياح أن نلاحظ أن شعبنا يضطلع

بجدارة بما يتطلبه الوقت من تضحيات، رغم الصعاب .فهذه قواتنا المسلحة وقوات أمننا التى تضطلع ببطولة بدورها المقدس فى الدفاع عن الوطن الموحد. وهناك ما أبداه مناضلو حزبنا ومناضلاته من استعدادات كبيرة من خلال حملة التضامن، ونظام الخدمة الوطنية، واللجنة الوطنية للتضامن مع المدافعين عن الوطن وأسرهم التى تلعب فيها النساء دورا يستحق الثناء. كما ينبغى التنويه بروح التضحية العالية التى يتحلى بها العمال المعبأون فى صفوف اتحاد العمال الموريتانيين، ولا سيما عمال الصناعات المنجمية. أضف إلى ما سبق ما أعطى مؤتمر الشباب من نفس حيوي لحزبنا، إذ يعتبر هذا الشباب المناضل مفخرة لنا، والساعد المحرك والعقل المدبر لضمان بقاء شعبنا. وأقول لهذا الشباب ولكافة مناضلينا ومناضلاتنا أننا لم نغير اختياراتنا ولا تحالفاتنا، ولكن أعداءنا هم من بدلوا اختياراتهم وغيروا تحالفاتهم. فلا تزال اختياراتنا منصبة على مزيد من انعتاق شعبنا وتقدمه الشامل فى ظل العدالة والكرامة وضمان استقلال بلادنا".

وقد أعلنت أمام المجلس الوطني الذى استدعي فى اليوم الموالى "أن العمل أبلغ من القول، وعليه ينبغى أن ننكب، أكثر من أي وقت مضى، على العمل الجاد المتواصل، العمل الذى يكون على مستوى التحديات الجسام التى يتعرض لها بلدنا. ولا نخجل من القول إنه يواجه تحديات جسيمة لأنه بلد ضعيف ومتخلف. إلا أننا نعرف أن الضعف ليس خطيئة أصلية، وأن الفقر ليس عيبا خلقيا، وأن التخلف ليس مرضا لا دواء له. فالأمم تنصهر وتبنى أكثر عبر محنها، وعبر إيمانها بعبقريتها الخاصة، وإرادتها فى البقاء والديمومة. وقد برهن شعبنا بما فيه الكفاية منذ أمد بعيد، وخلال السنتين الصعبتين الأخيرتين اللتين استعاد فيهما وحدته، على إرادته وقدرته لا على النصر بالضرورة ولكن على أن لا يستسلم أبدا. وهذه مسألة أساسية لكنها تستلزم شرطا رئيسا فى المستقبل وفى الوقت الحاضر. ويتمثل هذا الشرط فى القبول التام والكامل ببذل التضحيات التى يتطلبها الوضع والتى حددتها بوضوح القرارات والتوجيهات التى أصدرها للتو المؤتمر الاستثنائي لحزبنا. وكونوا على ثقة من أنكم باستجابتكم لهذا الشرط لا تقومون وحدكم بهذا الواجب، إذ أن التضحيات تشمل تقليص نمط حياة الدولة بدءا برئاسة الجمهورية والحكومة الذين تم تخفيض اعتماداتهما المتعلقة بالأشخاص والتسيير. (...) وهنا أجدد شكرنا الخالص لكافة البلدان الشقيقة والصديقة التى تساندنا فى مختلف مجالات كفاحنا من أجل البقاء والتنمية، ونقول لهم إننا لن ننسى أبدا ما بذلوا ويبذلون من أجلنا. وبما أن مصدر معاناتنا الرئيسة الأول اليوم هو الحرب التى يفرضها علينا قادة الجزائر، فإننى أجدد لهم دعوتنا الصادقة لإنهاء هذه الحرب السخيفة بين الأشقاء وما يتولد عنها من توتر فى عموم منطقتنا. ولنعمل بدلا منها سويا على بناء المستقبل مع دول المغرب العربي وإفريقيا والأمة العربية والأمة الإسلامية والعالم الثالث، على أساس الاحترام المتبادل القائم على المصالح المشتركة، والتطلعات المشروعة والآمال المشتركة لشعوبنا. سدد الله خطانا على الصراط المستقيم ."

وبدا لى تماما أن العهود التأسيسية بما انطوت عليه من صعوبات جلى قد عادت،

رغم ما بذلنا من جهود على مدى عشرين سنة، وأنه يترتب علي أن أستأنف بالوسائل نفسها للحيلولة دون النيل من بقائنا وتنميتنا واستقلالنا التى نلناها بشق الأنفس. كما نلنا ما نلنا من صيت فى إفريقيا، وعلى مستوى الأمة العربية والعالم، واستطاع حزبنا أن يدمج مختلف القوى الحية فى الأمة بفضل الإصلاحات الداخلية والقرارات الثورية .

*****
*** ***

إن الحق كذلك إلى جانبنا. ولم نبخل فى البحث عن سبل إحقاقه والاعتراف به. فقد تناولت المسألة فى أول خطاب عمومي ألقيه بمدينة أطار فى فاتح يوليو 1957، كما بينت فى بداية هذا الكتاب. فاتفاقيات 1900، 1904، و 1912 الفرنسية الإسبانية لم تكن سوى تقسيم مصطنع تماما للمجموعة الموريتانية إلى مستعمرتين استجابة لغايات وأهداف لا ناقة لنا فيها ولا جمل. ومع ذلك فإن إعادة توحيد وطننا لم تنبع أبدا من أي نزعة توسعية، بل إنها قائمة بالأساس على الروابط الجغرافية والتاريخية والدينية والبشرية والقانونية والبسيكولوجية والثقافية والاقتصادية المعبرة بدقة عن وحدة انتماء سكان فرقت بينهم مؤقتا إرادة قوتين استعماريتين. واستعرضت فيما سبق تبنى موريتانيا والمغرب والجزائر لمبدأ تقرير مصير سكان الصحراء الغربية الذى اتفقنا عليه نحن الثلاثة فى مؤتمراتنا بنواذيبو فى 1970، والرباط فى 1972، وأكادير سنة 1973. وتم بيننا وبين المغرب الاعتراف المتبادل بحقوق كل منا على الصحراء منذ 1970، دون التخلى عن مبدأ تقرير المصير، بينما ظلت الجزائر تؤكد على رؤوس الأشهاد أن لا مطالب ترابية لها فى الصحراء. وبعد انسحابه من المشاورات الثلاثية فى يوليو 1974، صرح الرئيس الجزائري أن همه الوحيد أن يتم التفاهم بين البلدين الشقيقين الجارين. وقد تم هذا الاتفاق، كما أوضحت، فى 1972 بينى وبين الملك بمناسبة مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالرباط؛ ووافق الرئيس بومدين على ذلك الاتفاق الذى كان شاهده الوحيد. وأعلن عن هذا الاتفاق بين موريتانيا والمغرب فى أغسطس 1974 بمناسبة مؤتمر قمة إفريقية آخرى، وأخذت به الجمعية العامة للأمم المتحدة علما فى سبتمبر 1974 فعرضت المسألة على محكمة العدل الدولية بطلب من بلدينا. كما تبنى اتفاقنا بالإجماع رؤساء دول الجامعة العربية فى أكتوبر 1974، الذين أكدوا على الطابع الموريتاني المغربي للصحراء وألزموا كل الدول الأعضاء بمساندة هذا الموقف. وقامت موريتانيا والمغرب، خلال شهر ديسمبر 1974 بمدينة فاس، بوضع أسس تعاون صادق وثيق بين البلدين لم تنفصم عراه منذ ذلك التاريخ .

وقد أعلنت محكمة العدل الدولية فى لاهاي رأيها الاستشاري يوم 16 أكتوبر 1975 بشأن سؤالين أساسيين أولهما: "هل كانت الصحراء أرضا بلا سيد إبان مجيئ الاسبان إليها"؟ وقد أجابت المحكمة بأغلبية ثلاثة عشر صوتا ومعارضة

ثلاثة بأن هذا البلد لم يكن أرضا بلا سيد. أما بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بتحديد طبيعة الصلات بين الصحراء والمغرب من جهة، وبينها وبين موريتانيا من جهة ثانية؛ فقد أجابت المحكمة بأغلبية أربعة عشر صوتا ضد صوتين، "أن هذا الإقليم كانت له مع المملكة المغربية روابط ولاء قانونية بين سلطان المغرب وبعض القبائل التى تعيش فى هذا الإقليم". واعترفت المحكمة بأغلبية خمسة عشر صوتا مقابل صوت واحد "بوجود حقوق، يتعلق بعضها بملكية الأراضى، تشكل روابط قانونية بين المجموعة الموريتانية وهذا الإقليم". وقدمت المحكمة تقريرها إلى الجمعية العامة المتضمن رأيها المفصل والإيجابي جدا بالنسبة لموريتانيا، بينما شككت منهجيا فى وسائل الإثبات المغربية. وهو أمر معروف لدينا منذ 1957 .

وهكذا اعترفت المحكمة بالحقوق الإقليمية والروابط القانونية "للمجموعة الموريتانية"، وبروابط تبعية مع بعض القبائل الصحراوية بالنسبة للمغرب. وترى المحكمة، فضلا عن ذلك، أن تتم استشارة السكان نظرا إلى أن القرار رقم 1554 المتعلق بحق الشعوب فى تقرير مصيرها يظل قرارا وجيها فى نظرها. وبصورة عامة فإن هذا الرأي قد أفسح المجال أمام التأويلات المتناقضة حيث أوله كل طرف بطريقته. وبعد الاطلاع على هذا الرأي وافق مجلس الأمن يومي 22 أكتوبر و6 من نوفمبر1975 على القرارين رقم 377 و380 المطالبين بفتح مفاوضات بين الأطراف المعنية وهي الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمغرب وإسبانيا انطلاقا من المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. وسيشفع ذلك بمفاوضات مادريد، ثم اتفاقياتها .وطبقا لتوصيات مجلس الأمن بدأت المفاوضات متعثرة فى مادريد يوم 2 من نوفمبر. وقد توقفت تلك المفاوضات ثم استؤنفت يوم 12 ونجم عنها الاتفاق الثلاثي يوم 14 من نوفمبر. وتنص الاتفاقية على ما يلى :

"-1تؤكد إسبانيا القرار الذى كرر مرات ومرات أمام الأمم المتحدة القاضى بتصفية الاستعمار من إقليم الصحراء الغربية، وتضع نهاية لمسؤولياتها وسلطاتها فى هذا الإقليم بوصفها قوة كانت تتولى إدارته.

-2انطلاقا من هذا القرار وتمشيا مع المفاوضات التى طالبت بها الأمم المتحدة بين الأطراف المعنية، فإن إسبانيا ستشرع مباشرة فى وضع إدارة منتدبة لهذا الإقليم، بمشاركة المغرب وموريتانيا، وبتعاون مع الجماعة التى ستنقل إليها المسؤوليات والسلطات المشار إليها فى الفقرة السابقة. وعلى هذا تم الاتفاق على تعيين واليين مساعدين أحدهما باقتراح من المغرب والآخر باقتراح من موريتانيا، يقومان بمساعدة الوالي العام للإقليم فى مهامه. وسينتهى الوجود الإسباني كليا فى الإقليم قبل 28 إبريل 1976 .

-3سيتم احترام رأي السكان الصحراويين المعبر عنه بواسطة الجماعة.

-4ستشعر الدول الثلاث الأمين العام العام للأمم المتحدة بالترتيبات المتخذة فى إطار هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات التى جرت طبقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة .

وتعلن الدول الثلاث أنها توصلت إلى إبرام ما سبق بروح عالية من احترام مبادئ

الميثاق... وأن هذا العمل هو مساهمة منها فى استتباب السلام والأمن العالميين. وتصبح هذه الوثيقة سارية المفعول من يوم نشرها فى النشرة الرسمية...للقانون المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الذى يسمح للحكومة أن تضع حيز التنفيذ التعهدات المتضمنة فى هذه الوثيقة ."

واستنادا إلى قوة رأي محكمة العدل الدولية واتفاقية مادريد الدولية، يحق للمغرب وموريتانيا منذ ذلك الوقت، القيام بكل عمل مفيد فى الإقليم يتماشى وهذه الوثائق. ومع ذلك فقد ارتأينا إطلاع الجمعية العامة للأمم المتحدة على نتائج مفاوضاتنا مع إسبانيا. وقد أقرت الجمعية العامة أن تسجل اتفاقية مادريد الثلاثية بموجب قرارها رقم 3458 ب الصادر فى 12 من ديسمبر 1975 رغم كل المناورات الإجرائية وغيرها التى قام بها الوفد الجزائري. وتقضى تلك الاتفاقية بانتداب إدارة ثلاثية الأطراف تحدد مسارًا دقيقًا لإنهاء الاستعمار .وعيِّن عبد الله ولد الشيخ يوم 24 نوفمبر 1975 واليا مساعدا ممثلا للجمهورية الإسلامية الموريتانية فى قمة الإدارة الثلاثية المنتدبة للإقليم . وتمت استشارة الجماعة فى العيون يوم 26 فبراير 1976. ونأسف لغياب الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالد هايم الذى كان موفده الخاص قد زار الإقليم فيما بين 7 إلى 12 من ذلك الشهر وسلك سلوكا غامضا. واعتمدت هذه الهيئة اتفاقية مادريد خلال دورة استثنائية .وبالرحيل النهائي للإدارة الإسبانية يوم 28 فبراير 1976، تكون جميع ترتيبات اتفاقية مادريد قد طبقت. وسأعود باختصار إلى مسألة تقرير المصير الذى أوصت به محكمة العدل الدولية .

لقد ساندنا فى الأصل هذا المبدأ وطالبنا بتطبيقه طيلة سنوات عدة سعيا إلى تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار إذ نعتقد أن من الممكن تطبيقه بكل إخلاص . ولكننا اكتشفنا بسرعة أننا كنا على خطأ. فمن أجل أن تكون للاستفتاء دلالته الحقيقية، ينبغى أن يقتصر على السكان المولودين بالصحراء، فى حين مارست إسبانيا سياسة جد نشطة منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات لجذب السكان الذين يعيشون فى النطاق الصحراوي المنتمين إلى جنسيات أخرى موريتانية وجزائرية ومغربية ومالية... من أجل تحويلهم إلى "صحراويين"، مستخدمة لتحقيق هدفها توزيع النقود والغذاء والأسلحة والسيارات. وقد ساعدت حالة الجفاف السائدة فى المنطقة على انتهاج تلك السياسة، إذ اضطر السكان الرحل إلى البحث عن وسائل أينما وجدت، تمكنهم من البقاء. وعلى مستوى آخر، شجعت الجزائر خفية تلك السياسة، ولو أنها أكدت رسميا عكس ذلك، فهي تفضل أن يبقى وادى الذهب والساقية الحمراء تحت السيطرة الإسبانية، بدل أن يتبعا للمغرب وموريتانيا. وأعترف فى هذا الشأن، أننى لم أمل إلى الاعتقاد بأن الجزائر تلعب على الحبلين رغم تحذيرات الحسن الثاني. فقد كنت أتصور الجزائر ورئيسها سى بومدين فوق كل الشبهات، خاصة فى ميدان مناهضة الاستعمار، إلا أن ذلك كان سذاجة أو نقصا فى حدة ذهني. لقد زاد عدد الصحراويين التابعين لإسبانيا بشكل ملحوظ خلال بضع سنوات. فنحن الموريتانيين الذين نعرف جيدا الناس والدواب والأشياء داخل هذا الجزء من بلادنا، مؤهلون لمعرفة كل ما يجرى فيه.

وكنا مقتنعين أن تنظيم استفتاء فى ذلك السياق لن يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة وهي "أسبنة" هذا الجزء من بلدنا بشكل أو بآخر، رغم كل احتياطات الأمم المتحدة والمغرب واحتياطاتنا. ولذا عدلنا عن طلب اللجوء إلى الاستفتاء حول تقرير المصير، واستعضنا عنه بالبحث عن طريق لرحيل الاستعمار عن الإقليم، قبلتها الأمم المتحدة كذلك، وهي المفاوضات مع الدولة المستعمِرة ومع الطرف الثاني المعني بالمشكلة مثلنا تماما وهو المغرب. ولم يكن لدينا على الإطلاق أي ميل لأن نتنكر، ولكننا انتهجنا طريقًا آخر لتحقيق ما يحتمه واجبنا الوطني، ألا وهو إعادة توحيد وطننا .

*

* *

ونذكر فى هذا الخصوص بأن قواتنا دخلت مدينة الداخلة فى 12 يناير 1976، بعد اشتباكات متكررة فى نقاط مختلفة من المنطقة مع عناصر من البوليزاريو. وفى منتصف ذلك الشهر، عين حمود ولد عبد الودود أول وال موريتاني على هذا الإقليم وكان إذ ذاك مراقب دولة . ومنذ ذلك الحين استعاد وادى الذهب اسمه التاريخي وهو تيرس الغربية، التى كان من بين من خلدها الشاعر الكبير محمد ولد الطلبه. وأصبح الولاية الموريتانية الثالثة عشرة من الجمهورية الإسلامية الموريتانية. ولم تكن مساحة هذا الإقليم شاسعة إذ تمكن مقارنتها بمساحة بلجيكا 90.000)كلم2). كما أنه لم يكن آهلا حيث لا يتعدى سكانه 13.638 نسمة حسب معطيات أخر إحصاء إسباني أجري فى 1974، وهو التعداد الذى حدد مجمل عدد سكان الصحراء الغربية بـ 73.497 نسمة. ويخلو الأقليم من الأنهار الجارية، وإن كان يوجد به خزان ارتوازي بحري يغذى الداخله والعرقوب بالمياه. ورغم كل هذا فإن هذه الأرض أرضنا. ويمكن توزيع هذا الإقليم من حيث مظاهر السطح إلى ثلاثة أجزاء: منطقة مستوية شاسعة ترصعها الكثبان تشكل امتدادا لتيرس الزمور، ثم مرتفعات آدرار سطف، ومنخفض آكَركَر الساحلي. وكانت المهام ذات الأولوية الموكلة للوالي الجديد ومعاونيه هي انطلاق مختلف قطاعات الإدارة الإقليمية التى عانت من التشوش جراء فترة الفوضى المتلاحقة أثناء تعطل الإدارة الإسبانية وما رافق ذلك من نشاطات تخريبية مارستها البوليزاريو. وعلى الوالي وأعوانه في الوقت نفسه أن يهيئوا اندماج المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإداريا فى أفضل الظروف. وقد منحوا لتحقيق هذا الهدف سلطات واسعة ووسائل مالية مهمة مقارنة بما لدينا. وقد غيرنا نهايات الحدود بين الولاية الثامنة والولاية الثالثة عشرة الجديدة سعيا إلى تفادى نمو الروح الإقليمية الناجمة عن اتباع طرق إدارية مختلفة كانت تمارس إذ ذاك فى هذين الشطرين من بلدنا. فتم إدماج الأجزاء القريبة جغرافيا من إحدى عاصمتي الولايتين فى الولاية الأنسب لها تبعا لهذا المعيار. واتخذت نواذيبو والداخلة نقطتين مرجعيتين فى هذا الشأن، إذ تمثلان عاصمتي الولايتين. وهكذا ألحقت مقاطعة "لقويره" القريبة من

نواذيبو بالولاية الثامنة، وأصبح مركز إنال الإداري وآخر معه لا أتذكره تابعين للولاية الثالثة عشرة بدل الولاية الثامنة .وقسمت الولاية الثالثة عشرة إلى أربع مقاطعات هي الداخلة، والعرقوب، وآوسرد، وتشلة .وكانت هذه المقاطعات قليلة السكان، إلا أننا فضلنا إنشاءها على هذا النحو لتقريب الإدارة من المواطن ولتسهيل تأطير ودمج مواطنينا بفضل عمل الحزب الذى يوجد له قسم فى كل مقاطعة. ويعين والي الولاية الجديدة وحكامها من الشطر الأم وهو الجمهورية الإسلامية الموريتانية قبل إعادة التوحيد، فى حين يكون الأمين الاتحادي للحزب والأمناء الاتحاديون للنساء والشباب والأمناء العامون للفروع، من مواليد تيرس الغربية. وفى سياق الاندماج الوطني العادل والمنصف الذى ظل هاجسا حيا لدى القيادة الوطنية للحزب منذ 1957، تم تعيين الأطر القلائل من الشباب ذوى الأصول الصحراوية الموجودين فى المنطقة إبان إعادة التوحيد، إما فى الإدارة الإقليمية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية السابقة، حكاما وولاة مساعدين، و إما ضمن البعثات الديبلوماسية فى بعض سفاراتنا. ومعلوم أن إسبانيا لم تكون أطرا من السكان الأصليين .وقد إقيمت مناطق حرة فى تيرس الغربية والقويره لتشجيع النهوض الاقتصادي، وهي حالة كانت قائمة فى الإدارة الإسبانية. وقد شارك مواطنونا الناخبون فى الولاية الجديدة فى الانتخابات الرئاسية يوم 8 من أغسطس 1976 وانتخبوا فى الوقت نفسه نوابهم السبعة .ويمكن اعتبار هذا العدد كبيرًا مقارنة مع عدد السكان المحدود فى تيرس الغربية، وهو كذلك. غير أن حضور العقلية القبلية بحيوية وتشجيعها من قبل الإسبان، جعل القيادة الوطنية تضعها فى الاعتبار وتتصور على أساسها تمثيلا برلمانيا أوسع تظهر فيه المجموعات القبلية الأساسية التى مازال بعضها متحفظا وغيورًا من البعض الآخر. وتم فى هذا السياق تغيير القانون المحدد لعدد النواب. وكان التوازن الانتخابي البارع ضروريا إذن لبعث الثقة فى نفوس تلك المجموعات، أو بعبارة أخرى تآلفها حتى يتم تطويرها بشكل فعلي دون أن تتنافر المرحلة القبلية مع مرحلة الجنسية الموريتانية .وقد اتبعنا هذا المسار فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية بفضل حزب الشعب الموريتاني البوتقة الموحدة، وسرنا عليه فى تيرس الغربية .

إن هذا السياق مشابه لما كان عليه الحال فى السنوات الأولى من استقلالنا الداخلي واستقلالنا التام حيث حاولت منذ 1957، أن أرسخ فى أذهان مواطني مفهوما جديدًا عليهم هو الأمة بدل القبيلة. وأعلنت لهم أن "عليكم أن تجعلوا الأمة الموريتانية مثل قبيلة كبيرة جديدة تنضوى تحتها القبائل القديمة لتشكل بطونها...". وقد تفهم مواطني هذا التعبير. ولو بدأت مخاطبتهم بفظاظة قائلا " لقد انتهت القبلية والعشيرة ولم يبق سوى الأمة" فلن يفهموني بكل تأكيد، زيادة على أن الفطرة القبلية المحافظة يمكن أن تدفعهم إلى ردة فعل عنيفة. وأعدت الكرة مجددا مع من التحقوا بنا. وتواصلت عملية الاندماج فى كل القطاعات بصورة طبيعية ودون أدنى عقبة، وذلك منذ بداية 1976 وحتى منتصف 1978. وخير دليل على ذلك أن أهل تيرس الغربية والموريتانيين الآخرين ظلوا كما كانوا

حقيقة شطرين من شعب واحد، لا يختلفان فى شئ ويوحدهما كل شئ: فالعقيدة واللغة والثقافة ونمط الحياة والرغبة فى العيش معا تحت ظل علم واحد قواسم مشتركة بين هؤلاء وأولئك، رغم ما عانوه من سيطرة استعمارية مختلفة على مدى عقود عدة. وقد قام أغلب أعضاء المكتب السياسي الوطني وأعضاء الحكومة بزيارة الولاية الثالثة عشرة، ولم أتمكن من ذلك مع الأسف بسبب الجدول الزمني المشحون باستمرار فى تلك الفترة، وإن كنت خططت للقيام بجولة فيها فى صائفة 1978، ولكن "ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"، فقد حل العاشر من يوليو ....

إننى أتخيل تيرس الغربية بشكل أكثر جلاء مما تظهر به فى الأدب الموريتاني. فهي من أكثر المناطق التى خلدها شعراء تلك الفترة. وكان هنالك تيرسان إحداهما ظلت موريتانية، والأخرى هي تيرس الغربية. وما تمت الإشادة به على وجه الخصوص هو المناظر الصحراوية، والنطاقات الشاسعة من الكثبان والجبال. وقد زارنى رجال علم وممثلون من كل الطبقات، وحدثونى عن المطر والأجواء الجميلة، باستثناء بعض المتعلمين الذين انصب حديثهم على الأدب والثقافة. أما أصحاب الشوكة فقد دار حديثهم حول استخدامات البنادق والمعارك الكبرى المشهورة التى دارت بين قبائل الإقليم نفسها أو بينها وبين الغزاة الأوربيين.

--

هوامش على الفصل الثالث و العشرين

-لقد حملت الدفعة الأولى من خريجى مدرسة الأسلحة المختلفة فى أطار إسمه يوم 22 يونيو 1977، أي بأسبوع فقط قبل الهجوم الخاطف الثاني على عاصمتنا.

-الرئيس المدير العام لمؤسسة جان آفريك.

-لقد درس مجلس الوزراء هذا الرأي فى 6 من نوفمبر الموالي. وأكدت مجددا بهذه المناسبة قرار موريتانيا الثابت بالنهوض بمسؤولياتها كاملة فى تصفية الاستعمار بطريقة سليمة وعاجلة من هذا الإقليم الذى يشكل معها وحدة لا تتجزأ كما أكد ذلك بوضوح رأي محكمة العدل الدولية بشأن الأسئلة التى طرحتها عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفى هذا المضمار، أعربت مجددا عن استعداد بلدنا التام للمساهمة فى كل الجهود الرامية إلى حل هذا المشكل .

-لا ينتمى المعني إلى هذه المنطقة لا من حيث الأصل ولا الولاء، وبذلك فإنه يستجيب لمعاييرنا فى تعيين مسؤولى الإدارة الإقليمية. وهو يتمتع بكل المؤهلات اللازمة للقيام بمهمته: فقد كان واليا على دائرة آدرار، ومندوب الحكومة فى بىدى ليفريى(نواذيبو) وتيرس الزمور غداة استقلالنا، ثم مدير سونمكس عند إنشائها، وعضو المكتب السياسي الوطني من 1971 إلى 1975. فهو بكل المعايير مهيأ للقيام بهذه المهمة الانتقالية التى اضطلع بها إلى جانب وزارة الوظيفة العمومية والشغل التى كان وزيرها منذ تشكيل الحكومة الجديدة فى أعقاب المؤتمر الرابع العادى لحزبنا. وقد قدم بسرعة تقريرا إلى مجلس الوزراء عن اتصالاته الميدانية الأولى مع نظرائه الإسبان والمغاربة، وناقشه المجلس يومي 8 و 9 من ديسمبر .

-شغل فى البداية منصب أمين عام لوزارة الشؤون الخارجية بعيد الاستقلال، ثم عين مديرا لديوان وزير الداخلية قبل أن يصبح واليا لدائرة العصابة. ثم تولى فى مطلع السبعينيات إدارة شركاتنا العاملة فى مجال الصيد. فهو بالتالي على دراية تامة بالقضايا التى تطرحها التنمية الاقتصادية والإداري فى ولايتنا الجديدة. وهو بحكم انتمائه إلى أهل باركله يعرف مواطنينا فى ذلك الإقليم حق المعرفة دون أن يكون من شيعة أي مجموعة مهما كانت .وقد احتفظ لبعض الوقت بوظيفة مراقب دولة مع مهامه الجديدة.

--

الخاتمة

الخاتمــة

منذ فجر الاستقلال وحتى الانقلاب الذى وضع حدا لذلك المسار، حاولت ومن رافقنى فى ذلك الكفاح، أن نكسب رهان ثلاثة تحديات هي: تحدى وجودنا، وتحدى هويتنا، وتحدى الديمقراطية .
فبالأمس كانت المطالبة بنا والطعن فى وجودنا. أما اليوم فإن وجودنا الهش للغاية تهدده العولمة التى تتقلص فى ظلها مكانة الدولة-الأمة يوما بعد يوم. فكيف سنقاوم هذا الاستعمار العالمي الجديد؟ وهل ستظل الدولة-الأمة الرد المناسب على تحديات الغد؟ ذلكم هو التحدي الأول.

ولا يجادل أحد فى أن تعدد ثقافاتنا الوطنية يشكل مصدر ثراء بالنسبة لنا. غير أن النزاعات الداخلية الخطيرة التى عرفتها بلادنا، تظهر بأن هناك تحديا آخر يجب رفعه ألا وهو تحدى الهوية. فما نوع الشعب الذى نريد تكوينه؟ وأي مشروع مجتمع نريده؟ وما المكانة التى نريد احتلالها فى إفريقيا وفى العالم العربي؟ وأي نوع من التعاون نسعى إلى إقامته مع البلدان الغنية؟
إن تحدى الوجود، وتحدى الهوية هو تحد أساس، ولكن يبقى التحدي الكبير هو تحدى السلام والتنمية، أي تحدى الديمقراطية؛ إذ لا وجود لسلام دائم دون ديمقراطية. ولكن أي نوع من الديمقراطية نريد؟
إن هذا الإشكال الكبير يتطلب عاجلا أم آجلا تضافر جهود اجتماعيين، وفقهاء، ومؤرخين، وقانونيين موريتانيين للتفكير مليا فى دلالة هذا المفهوم واقتراح إجراءات عملية بشأنه فى أقرب الآجال .
وقد حاولنا فى إطار حزب الشعب الموريتاني أن نضع المعالم الأولى لديمقراطية مستوحاة من مقتضيات العصر دون أن تكون انتحالا لنماذج انتجتها شعوب أخرى عبر تاريخها الخاص وفى سياق ديني واقتصادي وأخلاقي مغاير .

وتأتى مختلف هذه التحديات فى ظرفية دولية تتميز بأزمة خطيرة يجتازها العالم الإسلامي تواجهه فيها فى آن واحد هيمنة القوى العظمى والتطرف بكل أشكاله . ويتعين علينا نحن الموريتانيين أن نبرهن للعالم على أن الإسلام دين سلام وليس دين حقد، ودين تضامن وإيثار لا دين أنانية ونزعة فردية .

تلكم هي اهتماماتى الحقيقية فى الوقت الذى أنهى فيه هذا الحديث. وأرجو من الله أن يهدينا سواء السبيل.

--

صفحة الغلاف

إن العديد من رؤساء الدول فى عالمنا المعاصر، ولا سيما فى العام الثالث، لم يكتبوا مذكراتهم ولم يحط ذلك من شأنهم .
ولنا أن نتساءل: كم ظهر فى وقتنا الحاضر من مذكرات سياسية فى العالمين العربي والإفريقي كتبها أصحابها كاملة – مثل مخطوطة الألف صفحة التى بين أيدينا – لم تكن وراءها يد أحد محترفى الكتابة أو المقابلات المسجلة؟

و هناك شرطان يجب توفرهما للكتابة والإفصاح عنها. أولها أن يكون للعمل بعد ديالكتيكي، لاسيما إذا كان سياسيا، وأن يكون تعبيرا عن عمل يخدم قضية وشعبا، وأن لا يكون مجرد سرد من هنا وهناك أو نتيجة لمقتضيات ظرفية. أما الشرط الثاني فهو أن يكون المؤلف قد برهن عى درايته بالشروط العصرية التى تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء دولة وإدارة، ويمتلك قدرة ذاتية على الكتابة واستغلال المادة الوثائقية وعرض آرائه.
لقد مارس المختار ولد داداه على مدى واحد وعشرين سنة مختلف أشكال الخطابة الشفهية والأحاديث والاجتماعات المطولة وجولات التفقد وكل أنواع التمرينات الشاقة الطويلة، فضلا عن كونه حرر توجيهاته بيده، وكتب خطاباته، وأملى ملاحظات؛ وهذا ما يبرهن عليه الأرشيف ويشهد به معاونوه كذلك .

لقد تلقى ابن الصحراء هذا تكوينه القانوني بفرنسا فى فترة واجهت فيها مشكلات تصفية الاستعمار، وكان عمله رائدا متميزًا. فقد استطاع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية بناء دولة-أمة رغم محيط دولي محفوف بالأخطار وانعدام التجربة الذى كان يشاطره فيه أوائل معاونيه. وتم الاعتراف فى النهاية بذلك التميز فى مجمل العالم الثالث، بل تعداه إلى الصين، وفرنسا، والولايات المتحدة، وأوربا. وتدين الوحدة الإفريقية والتضامن العربي الإفريقي والإسلامي لهذا الرجل بالكثير.
ويعكس كتابه طول نفس عمله السياسي. فهو يعرض تجربة فريدة، تجربة رجل دولة له سلطة خلاقة زاوج فيها بين المعاصرة والأصالة وقوة الإيمان، واكتسب عبر السنين معرفة معمقة بكبار رجال العالم، ومآسى ومظالم العصر .
ب.ف.ف.
ولد المختار ولد داداه فى 24 ديسمبر 1924 بأبى تلميت فى جنوب غرب موريتانيا. وأصبح محاميا قبل أن يقود أول حكومة منبثقة عن القانون الإطاري.
وقد انتخب رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية فى مايو 1961، وأعيد انتخابه ثلاث مرات فى هذا المنصب قبل أن يطيح به انقلاب عسكري فى يوليو 1978 .وبعد أن أمضى أكثر من عشرين سنة فى المنفى، عاد ليعيش فى وطنه.

فهرس مذكرات المختار ولد داداه رحمه الله*

****راجع المقدمة في الصفحة الأولى.**